

شرح تكملة أحكام البيئة

EXPLICATION DES LOIS DE L'ENVIRONNEMENT

شرح تحليلي وتأصيلي مقرون لتشريعات البيئة
الأرضية والمائية والهوائية في محاسن القوانين العربية
من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ في الأمانة العامة
للتنظيمات الإدارية والهيكلية والتشريعية الإسلامية .

أستاذة القانون

عبد الفتاح محمد

أستاذة القانون والبيئة

أستاذة القانون والبيئة

أستاذة القانون والبيئة

أستاذة القانون والبيئة



شرح تشريعات البيئة

**EXPLICATION DES LOIS
DE L'ENVIRONNEMENT**

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو انتاج أى جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابى مسبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ، دكتوراه فى القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، المستشار بمحكمة الاستئناف العالى بالاسكندرية . الأستاذ المحاضر بالجامعات .

العنوان : الاسكندرية المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٣١

ت : ٣٤٨٤٤٤٤٨

جمهورية مصر العربية

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVÉS

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVÉS. TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELLE, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE À MOINS D'UNE AUTORISATION ÉCRITE DE L'AUTEUR.

CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD

- CHIEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE .

- DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRÈS HONORABLE" .

PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITÉS .

ADRESSE : NO. 48 RUE EL. KAYED GOHAR, APPARTEMENT NO. 31, MANCHEYA , ALEXANDRIE, EGYPT .

TEL.: (03) 4844448

ALL RIGHTS FOR THE AUTHOR ARE RESERVED

NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR :

COUNSELLOR DR. ABD EL FATTAH MOURAD, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES :

ADDRESS : NO. 48, EL. KAYED GOHAR STREET, APT. 31, MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT . TELEPHONE : (03) 4844448 ALEXANDRIA, EGYPT .

شرح تشريعات البيئة

شرح تفصيلي مقارن لتشريعات البيئة الأرضية والهوائية
والمائية والصحية في مصر والدول العربية محلياً ودولياً :

أولاً : شرح قانون البيئة المصري الجديد رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية وأمر نائب الحكم العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن حظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة داخل كردون عواصم المحافظات ، والتشريعات والمعاهدات الدولية المكتملة له .

ثانياً : شرح جميع نصوص قانون البيئة والنظام القانوني لجهاز حماية البيئة ومسندوقه والحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة والاجراءات الادارية والقضائية للتظلم من القرارات الادارية الصادرة بشأن البيئة ونظام التجريم والعقاب .

ثالثاً : شرح تفصيلي لأركان جنائيات زيادة النشاط الاشعاعي وجنائيات ارتكاب فعل عمدي ينشأ عنه وفاة او اصابة شخص بعاهة وجنائيات السفن .

رابعاً : شرح تفصيلي لأركان جنح الاعتداء على الحيوانات والطيور والمواد والنفايات الخطرة وعادم المحركات والقمامة وجنح الدخان والحرارة والرطوبة والعماد وجرائم عدم التهوية والتسخين وتلويث الشواطئ وجرائم السفن .

خامساً : شرح التشريعات المكتملة لقانون البيئة : ومنها الحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والسياحية والمحميات الطبيعية والنظافة العامة ونهر النيل والطرق العامة واشغال الطرق والاعلانات والوقاية من اضرار التدخين ومكبرات الصوت والمرآجل البخارية وصرف المتخلفات السائلة والكوارث البحرية والبرك والمستنقعات واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المكتملة لها .

سادساً : الدفوع الجنائية في جميع جرائم البيئة والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية عليها على ضوء احكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية للنائب العام .

سابعاً : احكام محكمة النقض والحكمة الدستورية والادارية العليا الخاصة بالبيئة

ثامناً : معجم باللغة الإنجليزية بالمصطلحات المتعلقة بالبيئة .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

المستشار بمحاكم الاستئناف العالي

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

التمن ثمانون جنيهاً

سورة المائدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ
نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ
النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ
جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا
مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾

سورة الروم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مَا كَسَبَتْ
أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١١﴾

الهداء إلى روح والدى العظيم

الذى اختار لى البيئة الوراثية التى لا أتمنى أفضل منها .

* واختار لى البيئة المكانية التى لا أتمنى أجمل منها .

* ووجهنى إلى البيئة الدينية التى لا يوجد أوسط منها .

* وهباً لى البيئة الخلقية التى لا أتمنى أرفع منها .

* وأرشدنى إلى البيئة العلمية الواسعة التى ما زالت وسأظل أتعلم فيها إلى يوم الدين .

* إليه ... إليه ... إليه ... فى ثراه ...

* حتى أوفى عهده ... وألقاه ... أدعو الله أن يغفر لنا جميعاً وله وأن يتغمده فسيح جناته .

عبد الفتاح مراد

مقدمة

أولاً ، المراد بالبيئة في اللغة .

يُراد بمصطلح « البيئة » في اللغة العربية : يقال إبادة منزلاً وبوَاه إياه وبوَاه له وبوَاه فيه ، بمعنى هياه له وانزله ومكن له فيه .
وتبوات منزلاً أى نزلته وقوله الله تعالى في كتابه العزيز : **الَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** .

والاسم من هذه الأفعال البيئة ، فاستبَاءه أى اتخذها مباءة ، بمعنى نزل وحل به .

فالبيئة والبإاء والمباءة مرادفات للمنزل والموطن ويقال أيضاً البيئة بمعنى الحالة ، حال التيق وهيبته ، وهى الاسم من اليق .
ويقال عن البيئة أيضاً المحيط ، فنقول « الإنسان ابن بيئته » ،
والبيئة الاجتماعية بمعنى الحالة ، ومنه يقال « وإنه لحسن البيئة » (١) .

ثانياً ، المراد بالبيئة في الاصطلاح .

ذهب علماء العلوم الطبيعية (٢) إلى وضع مصطلح علمي

(١) في اللغة الإنجليزية : يُستخدم مصطلح Environment للدلالة على مجموع كل الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو وتنمية حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية .

وكذلك يستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي به الكائن الحي ويؤثر في حياته .

في اللغة الفرنسية : يتطابق هذا المصطلح الإنجليزي Environment مع المصطلح الفرنسي Environnement والذي يعنى مجموع كل الظروف الخارجية والطبيعية للوسط من هواء وماء وأرض والكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان .

انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية انجليزي فرنسي عربي » ص ١٧ وما بعدها وانظر كتابنا « المعجم القانوني رباعى اللغة فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي » ص ٢٣ .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : « موسوعة مصطلحات البحث -

محدد لمفهوم البيئة على أنه مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها ويقصد بالنظام البيئي أى مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد غير حية فى تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية ، وما تولده من تبادلات بين الأجزاء الحية وغير الحية (١) ، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر . ومفهوم البيئة فى الاصطلاح العلمى على النحو المتقدم هو مجموع كل المواد المحدثة والمؤثرة التى تعتمد عليها الكائنات الحية ، وتزداد أهمية هذه العوامل بقدر تعلقها بالكائن الحى .

وفى مجال دراستنا القانونية والاقتصادية يمكننا تعريف البيئة بأنها مجموعة من العوامل والظروف الفيزيائية والاقتصادية والثقافية والجمالية والاجتماعية التى تحيط وتؤثر فى رغبة وقيمة الملكية ، والتى تؤثر أيضاً فى نوعية حياة الناس Quality of people's Lives (٢) .

وفى مجال العلوم الإجتماعية بصفة عامة يمكننا تعريف البيئة على أنها مكونات كل المصادر (٣) والعوامل الخارجية التى من أجلها الإنسان (٤) أو مجموعة من الناس يكونوا مستجيبين أو ذوى

== العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات = ص١٧ وما بعدها .

(١) تنقسم إلى جزء حى Living part (biotic) وجزء غير حى Nonliving (abiotic) ويكون التمييز بين مكونات البيئة ككل يكون فقط فى تلك الأجزاء التى تؤثر تأثيراً مباشراً على الكائن الحى (الأجزاء الأيكولوجية) .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « المعجم القانونى رباعى اللغة فرنسى ، انجليزى ، ايطالى ، عربى » ص١٧ وما بعدها .

(٣) ويمكن تقسم البيئة إلى عناصر فيزيقية ، ثقافية ، اجتماعية على أن الحدود بين تلك العناصر يمكن أن تختلف وفقاً للميل النظرى للباحث .

(٤) كما يمكن تعريف البيئة فى هذا الإطار الفلسفى إلى أنها مجموع الظروف والشروط الخارجية التى تؤثر فى الكائن الحى فى أى مرحلة من مراحل وجوده ، وكذلك يستخدم للكائن الحى ككل فى علاقته بالأجزاء التأسيسية =

حساسية لها (١) .

ثالثاً ، المراء بالبيئة فى اللغة القانونية ،

اتجهت غالبية دول العالم إلى تأكيد مفهوم البيئة كقيمة فى قوانينها بل وفى بعض الدساتير (٢) ، وفى الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقاً من حقوق الإنسان ، وأكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجباً من واجبات الدولة (٣) .

لم تحدد الغالبية العظمى من التشريعات المعنى اللغوى والقانونى للبيئة ، وبالتالى فلم تتضمن القوانين الخاصة بالبيئة ولا النصوص الواردة فى القوانين الجنائية فى غالبية الدول ، تعريفاً جامعاً للبيئة ولا تحديداً لعناصرها .

استخدمت بعض التشريعات عبارة « حماية البيئة » دون أن تحدد مدلولها وما تشمله من عناصر حيث اختلف الرأى فيها يتعلق بعناصر البيئة المقصودة فى القانون ، هل يقصد بها العناصر الطبيعية مثل الماء والهواء والغابات فقط أم يضاف إليها العناصر المنشأة بواسطة الإنسان ، حيث يمكن أن يكون هناك عنصران أساسيان يدخلان فى تعريف البيئة ، فهناك العناصر الطبيعية ، والعناصر المُشَيَّدة التى صنعها الإنسان ونحن نرى أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية والعناصر التى صنعها الإنسان (٤) .

- والخلايا أو هى كل ما يمكن رؤيته أو ملاحظته فى المحيط الوسط الفيزيقي والبيولوجى والتاريخى ، الذى يعيش فيه الإنسان . انظر تفصيلاً كتابنا «موسوعة قوانين التعليم » ص١٧ وما بعدها .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة مصطلحات البحث العلمى وإعداد الوسائل والأبحاث والمؤلفات » ص١٧ وما بعدها .

(٢) انظر نماذج من هذه الدساتير فى البُند التالية .

(٣) انظر كتابنا « الاتفاقيات الدولية الكبرى » ص١٢٢ وما بعدها .

(٤) انظر ما سوف يأتى من آراء شخصية أخرى لنا فى هذا الشأن .

١- عناصر البيئة التي يحميها القانون .

تشمل هذه العناصر في نظرنا بصفة عامة ثلاثة عناصر رئيسية هي البيئة الأرضية والبيئة المائية والبيئة الهوائية (١) وتشمل هذه العناصر على نحو مفصل كافة المجالات التي تحيط بالإنسان وتتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها ، بل إنها سابقة في وجودها على وجود الإنسان على سطح الكرة الأرضية . وتشمل هذه العناصر الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات ، وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح والمياه وظواهرها الكلية مثل المناخ وتوزيعاته الجغرافية ، كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصايد والغابات وغير المتجددة كالمعادن والبتترول وهو يتمثل في العنصر الأول ، أما العنصر الثاني فيتمثل في العنصر الصناعي أو المستحدث ، ويشمل العوامل الاجتماعية حيث تبرز مجموعة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم بها حياته في البيئة الطبيعية ويدير من خلالها نشاطه وعلاقاته الاجتماعية باستخدام العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي ويدخل أيضاً ضمن العنصر الثاني الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة وكل ما أنشأه في الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات وغيره من كافة أنشطة الإنسان في البيئة وقد تناولنا في هذه الدراسة بالشرح كافة العناصر (٢) .

وأخيراً ، العلاقة بين حماية البيئة وحركة التجارة العالمية ،

إزداد الاهتمام العالمي خلال ربع القرن الماضي بقضايا حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، وبلغ الاهتمام ذروته مع بداية التسعينات عندما بدأ الأعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في

(١) انظر خطة البحث في البنود التالية حيث تمنا بتقسيم هذه الدراسة على اساس تقسيم البيئة الى بيئة أرضية ومائية وبيئة هوائية .

(٢) انظر تفصيلاً الأقسام المختلفة لهذا البحث .

يونيو ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو بالبرازيل . والذى اطلق عليه قمة الأرض .

وقد تمثل الاهتمام فى تكثيف طرح القضايا البيئية على المستوى الدولى من خلال العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيتى تغير المناخ والتنوع البيولوجى ، فضلاً عن قيام عدد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية للعناية بالبيئة العالمية ، بالإضافة إلى تدعيم ما هو قائم من مؤسسات بالفعل .

كذلك تداخلت جهود حماية البيئة وتحقيق استدامة استغلال الموارد الطبيعية بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أشار إلى ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالى فى تقريره المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان « خطة للتنمية » ، فتحدث عن تداخل البيئة لجميع أوجه التنمية البشرية مثلها فى ذلك مثل السلام والاقتصاد والديمقراطية فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

وتأسيساً على ما تقدم فإن التنمية والبيئة مفهومان متكاملان ، فالبيئة مورد للتنمية وحالتها مقياس هام لها ، وحفظها شغل شاغل للتنمية السليمة التى عادة ما تتطلب سياسات عامة تشمل الاعتبارات البيئية وهو ما اقرته قمة الأرض عام ١٩٩٢ (١) .

خامساً ، نشأة وتطور مفهوم التجارة والبيئة فى العالم المعاصر ،

ويقصد بمفهوم التجارة والبيئة فى هذا السياق تحليل العلاقة القائمة بينهما على نحو دائم ومتبادل من خلال دراسة أثر البيئة على الاتفاقيات والسياسات التجارية والعكس بالعكس .

(١) يقوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد على الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية بشقيها السلعى والخدمى ، ثم قيام منظمة التجارة العالمية كحارس لهذا النظام ، اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ ، والتى املت القضايا البيئية مكانة ملحوظة فى أولوياتها .

انظر تفصيلاً كتابنا « شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية » القسم العربى ص١٧ وما بعدها .

فقد ساهم التحرير المتدرج لحركة التجارة العالمية منذ خمسينيات العقد الحادى من خلال الأطراف الثنائية والمتعددة الأطراف فى ازدياد حدة المنافسة بين الأطراف الدولية المشاركة فى التجارة العالمية ، واتجاهها نحو التكامل فى صورة تكتلات اقتصادية عملاقة . وقد أدرجت المعايير البيئية كأحد العناصر المستخدمة فى تقييد حركة التجارة الدولية خاصة صادرات بلدان العالم النامى التى تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية (الخام) دون مراعاة للاعتبارات البيئية نتيجة لانخفاض مستوى تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة وضعف التمويل .

وكانت بداية الاهتمام الدولى بموضوع التجارة والبيئة والعلاقة بينهما كأحد الموضوعات الخلافية بين الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٩٠ عندما قامت الولايات المتحدة بفرض حظر تجارى على الصادرات المكسيكية للولايات المتحدة من سمك التونة رداً على عدم اتخاذ المكسيك للاحتياطات الكافية لمنع الصيد الخاطئ للدرافيل أو الحفاظ على استدامتها ، وهو ما اعترضت عليه المكسيك فى حينه معتبرة الاجراء الأمريكى بمثابة قيود تجارية غير متوافقة مع احكام القانون الدولى وقواعد الجات (١) .

سادساً ، المعايير البيئية فى التجارة الدولية ،

وأكثر هذه المعايير والاجراءات البيئية شيوعاً هى تلك المعنية بالعنونة والتغليف وإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام وإدارة الفاقد سواء كان ذلك بالنسبة للمنتج النهائى أو بالنسبة لمدخلاته ، وعلى الرغم من كون هذه المعايير فى أغلبها اختيارية وليست ملزمة حتى

(١) كان هذا الحادث نقطة تحول ، حيث بذلت الدول المتقدمة تحت ضغوط دوائر رجال الأعمال والشركات الكبرى فى تطبيق المعايير البيئية ضد الواردات من منتجات العالم النامى منخفضة التكلفة خوفاً من منافسة تلك المنتجات لصناعاتها الوطنية ، وهو ما اعتبرت بمثابة عائق حمائى ضد حركة التجارة العالمية وضع فى صورة هدف حماية البيئة وتشجيع الدول النامية على الاهتمام بها وأخذها فى الاعتبار خلال عمليات الإنتاج المختلفة . انظر تفصيلاً كتابنا «شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية» ص ٣٣ وما بعدها .

الآن ، إلا أنه من الملاحظ أنها أصبحت تمثل بالفعل أحد العوائق المستترة لكثير من صادرات الدول النامية بحجة تفضيل المستهلكين للسلع المتوافقة والمتطلبات البيئية ، وهو ما يتم الترويج له بشدة بهدف تطبيقه بصورة ملزمة فى إطار حركة التبادل التجارى على مستوى العالم .

العنونة البيئية (Eco- Labeling) ،

تعد العنونة البيئية أو الأيكولوجية أشهر المعايير البيئية فى التجارة الدولية ويقصد بها تلك العلامات التى يتم وضعها على المنتج بهدف اعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة على نفس الفئة السلعية بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعى المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة على استهلاكهم للسلعة ، ودفعهم إلى تغيير سلوكهم بما يساعد على تعديل التصميم الصناعى للسلعة ليصبح أكثر ملاءمة للبيئة .

وتتألف اجراءات منح العلامات الأيكولوجية بصفة عامة من مرحلتين ، الأولى وتتضمن اختيار الفئات من المنتجات ووضع المعايير المتعلقة بمنح العلامة ، والثانية وتشمل اجراءات الادارة والتحقق اللازمة لمنح العلامة للمنتجين ، وهو ما يتم عن طريق طرف ثالث غير المنتج والمستهلك .

وقد ثبت من الناحية العلمية حتى الآن صعوبة تنفيذ برامج وضع العلامات الأيكولوجية عما كان متوقعاً ، فقد تبين أنه من الصعب اجراء تقييم شامل لدورة المنتج العمرية بأكملها وتحديد فئات المنتجات التى يجب أن تمنح العلامة .

إلا أن ذلك لم يمنع من ازدياد اعداد البرامج الخاصة بالعنونة البيئية ، حتى وصلت إلى نحو عشرين برنامجاً أقدمهم البرنامج الألمانى « الملاك الأزرق » الذى أنشئ عام ١٩٧٧ ، فضلاً عن برنامج «العلامة الأيكولوجية » المتبع فى اليابان ، و « الاختيار البيئى » المطبق فى كندا ، و « البجعة البيضاء » فى دول الشمال ، والـ « العنوان البيئى » بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى بشكل عام .

كذلك توجد أنظمة مماثلة فى كل من النمسا وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة التى يوجد بها أكثر من نظام للعبوة البيئية يشرف على بعضها منظمات غير حكومية . وإلى جانب الدول المتقدمة أتبع بعض دول العالم النامى برامج للعبوة البيئية مثل سنغافورة والهند وكوريا الجنوبية ، كما يتم حالياً التخطيط لتنفيذ برامج للعبوة فى عدد آخر من الدول التى تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال مثل اندونيسيا والبرازيل وتايلاند وشيلي وكولومبيا .

سابعاً ، أنواع المعايير البيئية لدى المنظمة العالمية للمعايير والتوحيد القياسى :

ومن جانبها قامت المنظمة العالمية للمعايير والتوحيد القياسى «الأيزو» بتحديد ثلاثة أنواع للعلامة البيئية تقوم على ما يلى :

أ- معايير يحددها طرف ثالث (مؤسسة متخصصة للتوحيد القياسى) غير المنتج والمستهلك أو المصدر والمستورد بناء عليها يتم اصدار « شهادة العبوة البيئية » .

ب- قيام المنتج نفسه (أو الدولة المصدرة) بإعلان سلعته كسلعة بيئية من خلال قيامه بوضع العنوان البيئى .

ج- معلومات خاصة بالسلعة تغطى الجوانب البيئية وتعطى المنتج حق استخدام العلامة البيئية وهو ما يطبق فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثامناً ، اختلاف وتباين العناصر المكونة للبيئة .

البيئة هى الوسط الطبيعى الذى يعيش فيه الانسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيها نشاطاته المختلفة الانتاجية والاجتماعية . ويعرف البعض بأنها « مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والاجتماعية التى لها تأثير مباشر أو غير مباشر ، حال وموئل على الكائنات الحية والأنشطة الانسانية » .

ونبين من الخلاف بين التعريفات البيئية ان مفهوم البيئة يشوبه نوع من الخلط بين البيئة الطبيعية باعتبار ان الطبيعة هى الأساس لكل ما هو بيئى ، فالطبيعة مجرد عناصر للبيئة (عناصر طبيعية)

وجدها الانسان على حالتها وإن كانت تؤثر فى الحياة على الكرة الأرضية ونمطها إلا أنها ليست الوحيدة صاحبة التأثير فى هذا الشأن . ويتضح أيضاً من الخلاف بين التعريفات سالفه الذكر أن مفهوم البيئة يشوبه نوع من الغموض وعدم التحديد ولهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن « كلمة لا تعنى شيئاً لأنها تعنى كل شئ » .

وقد وضع تعريفاً واسعاً لمفهوم البيئة فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية بمدينة استكهولم عاصمة السويد سنة ١٩٧٢ بحيث تدل على أنها أكثر من مجرد عناصر طبيعية بل هى رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته .

تاسعاً : المراد بالبيئة الطبيعية ،

البيئة الطبيعية : يقصد بها كل ما يحيط بالانسان من ظاهرات حية أو غير حية وليس للانسان أى دخل فى وجودها وتمثل هذه الظاهرات أو العمليات البيئية فى صورة التضاريس والمناخ والنبات الطبيعى والحيوانات البرية والتربة وهى معطيات وإن كانت تبدو مستقلة عن بعضها إلا أنها ليست كذلك قطعاً فى واقعها الوظيفى . فهى أولاً فى حركة ذاتية دائبة من ناحية وحركة توافقية مع بعضها البعض ضمن نظام معين System من ناحية أخرى فيما يسمى بالنظام البيئى Eco-System .

وبطبيعة الحال تختلف البيئة الطبيعية من منطقة لأخرى تبعاً لطبيعة المعطيات المكونة لها . إذ نستطيع من خلال اتخاذ كل عنصر من العناصر السابقة أن نقسم البيئة الطبيعية إلى عدد من البيئات المتباينة فإذا اخذنا التضاريس مثلاً كـمعيار للتصنيف البيئى نستطيع أن نميز بين البيئات المرتفعة (الجبلية والهضبية) بين البيئات المنخفضة (السهلة والواطية) وليس ثمة شك أن أثر كل نوع من هذه البيئات على الانسان يختلف من بيئة لأخرى .

وبنفس الأسلوب نستطيع من خلال عنصر المناخ أن نميز بين

النباتات الحارة والمعتدلة والباردة أو النباتات المائية والبيئات شبه الرطبة والبيئات الجافة وشبه الجافة وبالطبع يختلف تأثير كل نوع من هذه البيئات فى علاقة الانسان مع بيئته .

عاشراً ، المراد بالبيئة الإجتماعية ،

أما البيئة الإجتماعية : فتتكون من البنية الأساسية المادية التى شيدها الانسان (البيئة المشيدة) ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات المادية التى اقامها وعلى ذلك يمكن النظر الى البيئة الاجتماعية على أنها الطريقة التى نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها والتى غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية وتشمل العناصر المشيدة أو المبنية للبيئة .

فهذه البيئة - بما فيها من يابسة وماء وسماء ومخلوقات حية - هى التى نطلق عليها اسم « البيئة البيوفيزيائية » وهى نفسها التى أطلق عليها البيئة الطبيعية على أساس أن هذه البيئة تشتمل على كائنات حية ومكونات غير حية (الماء والهواء) وتجارب الانسان مع البيئة الطبيعية (البيوفيزيائية) هو الذى ينشئ شق البيئة الثانى أو توامها ألا وهو « البيئة المشيدة » .

فالبيئة إذن هى كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية - كوكب الحياة - والجزء المأهول من هذا الكوكب لا يزيد عن غلاف سطحى (يشمل التربة إلى عمق عدة أمتار) . وكل المحيطات والبحار والمياه العذبة والغلاف الغازى الذى يحيط بالأرض احاطة تامة .

ويطلق علماء البيئة على هذا الغلاف السطحى اسم المحيط الحيوى Biosphere وهو منظومة من المنظومات الثلاث التى يعيش فيها الانسان والغلاف الجوى هو بيئة الحياة النظرية أو الأصلية التى أوجد الله فيها صور الحياة الأخرى .

بعد ذلك ظهر المحيط المصنوع Technosphere الذى يتكون من كافة ما أنشأه الانسان فى البيئة من مستوطنات بشرية ومراكز صناعة ومشاريع زراعية ووسائل المواصلات .

وهناك المحيط الاجتماعى Sociosphere وهى المنظومة التى تدبر

في اطارها الجماعة البشرية شئون حياتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية اعراف اجتماعية وأدوات ادارية وتشريعية ومؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية .

حادى عشر ، المفهوم العام الشامل لمصطلح البيئة ،

نقول بيئة فإننا فى الواقع نقصد كل مكونات الوسط الذى يتفاعل معه الانسان مؤثراً باعتباره واحد من مكونات هذه البيئة يتفاعل معها وتتفاعل معه بشكل يكون العيش معه مريحاً بكل أبعاده المختلفة ، فيكون هدف النظام البيئى هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد لتحقيق نوعية حياة أمثل Optimal Qulaity of Life وذلك بتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل فى قالب من التوازن ibrium Equi للنظام البيئى الشامل والمتكامل .

الدراسات البيئية ليست فقط مزيج من الدراسات الجغرافية والبيولوجية والتاريخية والاجتماعية . ولكنها اداة فى تقدم اتجاه وسلوك العقل لتغير مصلحة أو منفعة البيئة ككل بصفة عامة وشاملة (١) .

ونحن نرى أن : حماية البيئة قيمة من قيم المجتمع التى يسعى النظام القانونى بصفة عامة لتأكيدھا . ويجب على المشرع إدراك أن هذه القيمة هى قيمة مركبة ، تتداخل فيها عناصر مختلفة . فالبيئة إذن قيمة مركبة الصفات والمجالات وليست كاية قيمة بسيطة يتدخل القانون لحمايتها مثل حماية الملكية الخاصة أو العامة . وعلى كل حال

(١) أخذت بعض الدول بالمفهوم الشامل للموسع للبيئة ضمن تشريعاتها البيئية . فنجد فى فنلندا « لجنة للجرائم البيئية » قد وضعت تعريفاً شاملاً للبيئة يشمل البيئة الطبيعية بكل عناصرها من ماء وهواء وأرض - الكائنات الحية الأخرى ونظامهم البيئى ثم شملت على البيئة المشيدة مثل بيئة السكن ، بيئة العمل ، بيئة الفراغ ، وكان لهذا التعريف الشامل Comprehensive concept الذى يحتوى على مجموعات تركيبات المجتمع الانسانى بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة وما يعرف بالبيئة الانسانية وتأثير كل منهما على الآخر ومدى امكانية التوافق بينهما ، وهذه كانت الرؤية والتبرير الأيدلوجى-Idological justification للتنظيم القانونى لسياسة حماية البيئة .

فإن هذه العناصر المختلفة تتضافر جميعاً للوصول إلى تكوين البيئة كقيمة من القيم التي يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها .

وقد تناولت هذا المفهوم الواسع للبيئة المادة ٢٤ من الدستور اليوناني الصابر سنة ١٩٧٥ حيث تحدثت عن الوسط بمعناه الواسع وأنه يجب على الدولة أن تفرض حمايتها على البيئة الطبيعية والثقافية (١) .

إتساع دائرة التجريم والعقاب في تشريعات البيئة ،

تتعدد العناصر المكونة للبيئة ويترتب على ذلك أن حمايتها وتحديد أنواع السلوك الذي يضر بها مسألة دقيقة حيث تخضع للكثير من البحوث العلمية الحديثة والمتطورة ، لأن العلم يكشف كل يوم الجديد ويحدد لنا ما يمكن أن يضر بهذه البيئة من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والتي يعتمد عليها الاقتصاد في مجتمع معين . وأوضح مدى تشعب وتعدد هذه العناصر لتشمل مختلف المظاهر التي تشكل الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان داخل المجتمع . وقد يرى البعض أن هذه الجوانب متسعة وتشمل معظم الأنشطة التي يمكن أن يواجهها الإنسان ، وبالتالي تتسع جرائم البيئة بدرجة كبيرة قد تشمل كل أنواع التجريم التقليدي حيث تتنوع الأفعال التي تشكل اعتداء على البيئة بقدر تنوع وتعدد العناصر المختلفة لهذه القيمة الاجتماعية المحمية بالقانون . فكل عنصر من هذه العناصر يتعرض للاعتداء بصورة وبطبيعة مختلفة عن غيره من الأفعال سواء كان هذا بنشاط إيجابي أو سلبي ، عمدي أو غير عمدي ، حيث يتدخل القانون

(١) كذلك فإن القانون اليوناني رقم ٣٦٠ الصادر في ١٨ - ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٦ والخاص بتنظيم التعليم والبيئة ، يعرف :

أ- البيئة الطبيعية بأنها المجال الأرضي والبحري والهوائي الذي يحيط بالإنسان والذي يضم النباتات والحيوانات والمصادر الطبيعية (المادة الأولى فقرة ٥) .

ب- البيئة الثقافية بأنها العناصر الثقافية والعناصر الدالة على نشأة الإنسانية ، والتي تتشكل كنتيجة للتدخل والحلاقة ما بين الإنسان والوسط الطبيعي ، وتتضمن المواقع التاريخية التي تمثل الميراث التاريخي والثقافي العام للدولة طبقاً للمادة الأولى فقرة ٦ . انظر ما سوف يأتي بشأن التشريعات الدولية الأخرى في البنود التالية .

لحماية البيئة كقيمة من قيم المجتمع (١) .

وتتضمن التشريعات البيئية المختلفة النموذج القانوني الذي يعتبر محل التجريم والعقاب ، إذ يحدد كل نموذج الصور المختلفة التي يمكن أن تكون اعتداء أو اضراراً مباشراً أو غير مباشر بالبيئة (٢) . وهي تشمل في نظرنا المعنى الواسع للبيئة الذي يتضمن البيئة الأرضية والمائية والهوائية طبيعية كانت أم من صنع الإنسان (٣) .

ثاني عشر ، ضرورة الاستطلاع التشريعي للمستقبل ،

كانت مهمة مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الروماني القديم (٤) تنحصر في مراقبة الأحوال الجوية لاختيار اليوم المناسب لاصدار التشريعات المختلفة ويبدو أن البيئة العربية كانت تحتم وجود هذه المجموعة من المشرعين ذوى العلم بالطقس المناسب لاصدار تشريعات البيئة في الدول العربية ، وقد أدى عدم الاستطلاع التشريعي إلى تأخير صدور تشريعات البيئة في غالبية الدول العربية (٥) عن غيرها من دول العالم (٦) . ويبدو أن المناخ السياسي في بعض الدول العربية هو الذي أدى إلى عدم وجود

(١) انظر القسم الرابع من هذا البحث .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح تشريعات الفش » ص٢٣ وما بعدها .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « التعليق على تشريعات المباني » ص٩ وما بعدها .

(٤) انظر تفصيلاً بشأن النظام الدستوري والاداري والقضائي في روما القديمة وإيطاليا المعاصرة رسالتنا للدكتورة عن « المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة » دراسة تحليلية وتأسيسية في التشريعات الفرنسية والإيطالية والأمريكية والانجليزية والمصرية والتشريعات العربية والمواثيق الدولية والشريعة الاسلامية الغراء ١٨٠٠ صفحة ص٤٧ وما بعدها .

(٥) وانظر تفصيلاً بشأن دول أوروبا عموماً : JMC LOughlin, The Law and Practice relating to pollution Control in the member states of the european communities ., a comparative survey, 1976.

(٦) انظر بالفرنسية بشأن الوضع القانوني في فرنسا على وجه الخصوص Jean LAMARQUE Droit de la protection de la nature et de l'environnement, L.G.D.J. 1973 (mise à jour au 7e janvier 1975) .

مجالس برلمانية (١) بمعنى الكلمة وإلى عدم وجود رجال على غرار أولئك الرومان القدامى الذين يتنبئون بالقوانين اللازمة والأوقات الملائمة لاصدارها .

خالت عشر : ضرورة مراعاة اصدار تشريعات أساسية للبيئة في الدول العربية ،

على الرغم من التدهور البيئي في العالم العربي فقد أدى تخلف « الحساسية التشريعية » في غالبية البلاد العربية إلى التخلف النسبي (٢) في اصدار تشريعات بيئية أساسية متخصصة تسعى إلى تحقيق أهداف بيئية خالصة .

رابع عشر : تقسيمات تشريعات البيئة ،

ونحن نرى تقسيم تشريعات البيئة إلى (٣) ثلاثة شعب :

(١) وانظر بالانجليزية بشأن الوضع القانوني في المملكة المتحدة : J. Mc Lough- in, the law and practice and practice relating to pollution control in the United Kingdom, 1976.

وانظر معجم المصطلحات المتعلقة بالبيئة ختام هذا البحث .

(٢) يرجع اصدار التشريعات والأوامر الخاصة بحماية البيئة إلى ما قبل القرن التاسع عشر ، فلقد أصدر عدد من حكام المقاطعات في دول كثيرة تشريعات وأوامر تحرم القاء القاذورات أو التبول في الأنهار والبحيرات حفاظاً على الصحة العامة ، كما اهتم البعض باصدار الأوامر التي تحرم صيد انواع معينة من الطيور أو الحيوانات ، وكان ذلك بدافع الحفاظ على هذه الفصائل لخدمة الانسان ، ومع التطور الصناعي الضخم ازداد اهتمام الانسان بالمشاكل البيئية التي نجمت عن سوء استخدامه للبيئة المحيطة به ، ولقد شهدت الأعوام القليلة الماضية اصدار مئات من هذه التشريعات التي أصبحت تعرف باسم قانون البيئة (Environmental Law) .

(٣) يمكننا بأسلوب آخر تقسيم تشريعات البيئة بطريقتين مختلفتين: الأولى تتكون من تشريعات لحماية مصادر المياه والهواء والمصادر الطبيعية مثل التربة والثروة النباتية من التلوث ، بالإضافة إلى التشريعات الخاصة بتنظيم تداول المخلفات الصلبة والتشريعات الخاصة بالحد من الضوضاء ، أما الثانية فتتكون من تشريعات لحماية الصحة العامة قانون الصحة العامة ويشمل الماء والهواء وتشريعات تنظيم استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، والاختلاف هنا شكلي أما الهدف فهو ولحد وهو الحفاظ على البيئة ومكوناتها ، وقد تختلف درجة الاهتمام ببعض التشريعات من دولة إلى -

- الشعبة الأولى تشريعات حماية البيئة الأرضية من التلوث (١) .
- والشعبة الثانية تشريعات حماية البيئة الهوائية من التلوث (٢) .
- والشعبة الثالثة تشريعات حماية البيئة المائية من التلوث (٣) .

خامس عشر : إصدار الدول المتقدمة لقوانين تصد السياسة البيئية الوطنية لتلك الدولة ،

أصدرت بعض دول العالم قوانين أطلق عليها اسم قوانين سياسة
البيئة الوطنية (National Environmental Policy Act) .

١- تشريعات البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية ،

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون تلوث الهواء في عام
١٩٥٥ ، وقامت بتعديله في عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٢ ، وأصدرت في عام
١٩٦٠ القانون الخاص بعماد السيارات ، وفي عام ١٩٦٣ أصدرت
الولايات المتحدة قانون الهواء النظيف (Clean Air Act) الذي تم تطويره
وتعديله عدة مرات حتى صدر في صورته النهائية عام ١٩٧٣ ،
وأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون سياسة البيئة الوطنية في
عام ١٩٦٩ (National Environmental Policy Act) استجابة للحاجة
الملحة لحماية البيئة (٤) .

٣٣ أخرى طبقاً لتقدمها الصناعي والحضارى ، فهناك دولة قد تركز على حماية
بيئتها البحرية فتصن تشريعات أكثر صرامة من دولة تهتم بحماية هوائها من
التلوث وذلك طبقاً لأهمية مواردها من الناحية الاقتصادية . انظر تفصيلاً
كتابنا « موسوعة مصطلحات الجهات ومنظمة التجارة العالمية » ص ١٧
وما بعدها .

(١) وقد طبقنا هذا التقسيم على خطة البحث في هذا المؤلف انظر خطة البحث
وفهرس البحث .

(٢) انظر القسم الخاص بالبيئة الهوائية من هذا البحث .

(٣) انظر القسم الخاص بالبيئة المائية من هذا البحث .

(٤) ولقد فرض هذا القانون على كل جهة فيدرالية ذات سلطة أنه يجب لى تصرح
بمنع ترخيص بإنشاء مشروعات جديدة أن تقوم بدراسة الآثار المحتملة لهذا
المشروع على البيئة ، وأن تنشر نتائج دراستها على الرأى العام مصحوبة
بالبيانات الممكنة للمشروع ، وبهذا يتيح القانون الفرصة أمام جماعات
المواطنين للطعن فى المشروع إذا كانت له آثار ضارة على البيئة
وأعطى القانون السلطة للمحاكم للفصل فى هذه القضايا وإصدار الحكم =

ومع التقدم الاقتصادي والصناعي الكبير في بعض الدول ازدادت كمية النفايات بدرجة كبيرة ، مما جعل التخلص من المخلفات الصلبة مشكلة بيئية كبيرة في هذه الدول ، ودفعها إلى تشريعات مختلفة توجب العمل على إعادة استخدام المخلفات الصلبة بعد تصنيعها مرة أخرى (Re - cycling) (١) .

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون حماية البيئة البحرية في عام ١٩٧٢ ، وكذلك قانون إدارة المناطق الساحلية في نفس العام (٢) . كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون الضوضاء في عام ١٩٧٢ (Noise Control Act) .

= بالموافقة على المشروع أو رفضه ، وبالتالي منعت المحاكم الحق في وقف إنشاء المشروعات العامة مثل تصديق مواقع معامل تكرير البترول أو مصانع الأسمدة والكيماويات وغيرها من مشروعات ، وبالإضافة إلى ذلك تهدف قوانين سياسة البيئة إلى تحديد مستويات الهيئات والدولة بالنسبة إلى التحكم في التلوث ، وتقضى هذه القوانين بأن تقوم الحكومة بتحديد المعايير المناسبة لمكونات البيئة المختلفة مثل الهواء والماء والأرض والضوضاء وغيرها من عناصر البيئة .

(١) ففي الولايات المتحدة الأمريكية : صدرت بعض التشريعات التي ترغم بائعي المرطبات على قبول الزجاجات الفارغة مقابل رهن يدفع للمستهلك ، كما ترغم منتجي المرطبات على قبول هذه الفوارغ من البائعين وإعادة استخدامها في عمليات التعبئة مرة أخرى ، وبهذا يمكن التخلص بدرجة كبيرة من كميات الزجاجات الفارغة التي كانت تلقى بسبب عدم الاستخدام مرة أخرى .

(٢) تضمن قانون تلوث المياه الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٧٢ المعايير الواجب توافرها في مخلفات ٣٠ صناعة مختلفة قبل صرفها في المسطحات المائية ، وتتضمن المواصفات الواجب توافرها عدداً من الخواص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية أهمها : الأكسجين الذائب والأكسجين الحيوي والرقم الأيروجيني والمواد العالقة ودرجة العكارة واللون والتلوث الميكروبي ، كما تتضمن عدداً من العناصر الكيماوية خاصة السامة (مثل مركبات الفينول والزيوت والشحوم) . وحتى يكون التشريع دقيقاً من الناحية العلمية يجب الفصل بين نوعين من المخلفات : مخلفات الجاري ومخلفات المصانع ، كما يجب تقسيم المخلفات الأخيرة طبقاً لنوع الصناعات المختلفة . حيث أن مخلفات كل صناعة تختلف عن الأخرى في خواصها الطبيعية والكيميائية ، كما يجب الربط بين نوعية وحجم المسطح المائي وبين نوعية وحجم المخلفات التي يستقبلها المسطح (سواء أكانت مخلفات مجارى أو مخلفات صناعة) ، فالنهر الصغير يختلف عن البحيرة أو البحر في تفاعله مع المخلفات التي يستقبلها ، والبحيرة الساكنة تختلف أيضاً في تفاعلها عن البحيرة أو البحر حيث التيارات المتحركة .

كما أصدرت فى عام ١٩٧٢ قانون المبيدات الحشرية فى هذا القانون تحريم استخدام بعض أنواع المبيدات وتحديد استخدام أنواع أخرى ، كما أصدرن الولايات المتحدة الأمريكية قانون التخلص من المخلفات الصلبة فى عام ١٩٧٣ (١) .

٢- تشريعات البيئة فى ألمانيا ،

أوجبت السياسة الألمانية البيئية التى أعلنت فى عام ١٩٧١ على أن يتحمل المتسبب فى مشكلة بيئية مصاريف حل المشكلة ، وفى بعض الحالات لا يكون الأمر بهذه السهولة (٢) .

وقد صدر فى ألمانيا قانون إل.د.د. ت عام ١٩٧٢ ، الذى يحرم صناعة أو استيراد أو تصدير أو حيازة أو استخدام مادة إل.د.د. ت ومركباته .

كما أصدرت ألمانيا قانون المخلفات الصلبة لعام ١٩٧٢ ليحدد طرق جمع ومعالجة المخلفات الصلبة والتخلص منها ، وشجعت هذه القوانين المقاولين على استخدام المخلفات فى أعمال صناعية مختلفة ، مثل إعادة صهر الخردة أو استخدام المخلفات كوقود فى محطات توليد الكهرباء أو استخدام بعض الأنواع فى إنتاج مواد بناء ، إلى غير ذلك من استخدامات ممكنة (٣) .

وكذلك أصدرت ألمانيا الغربية قانوناً لتنظيم الضوضاء فى

(١) أنظر ما سوف يأتى من شرح للقانون المصرى رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن صرف المخلفات السائلة فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف ص ١١٤٥ وما بعدها .

(٢) فقانون التخلص من نفايات الزيت الصادر فى ألمانيا عام ١٩٦٨ : يمس المنتج والمستهلك ، ولتنظيم هذه العلاقة أنشئ حساب يمول من فرض ضريبة على كل طن من الزيت للنتج والمستورد مما أدى إلى رفع سعر الزيت بالنسبة للمستهلك الذى يساهم فى التخلص من الزيت المستعمل ، وتستخدم الحكومة هذا الحساب فى تمويل مقاولين يجمعون الزيت المستعمل من محطات الخدمة وإعادة تكريره للاستخدام مرة أخرى .

(٣) قامت ألمانيا بإعادة صياغة قانون صرف المخلفات السائلة ، والذى أصبح سارى المفعول منذ أول يناير عام ١٩٧٥ ، ووضعت مواصفات لمخلفات عدد كبير من الصناعات منها على سبيل المثال صناعة اللحوم والأسماك والبيرة والألبان والجبن والزيت والسمن الصناعى .

نفس العام ، ومعظم هذه القوانين وضعت حداً للضوضاء على أساس ٩٠ ديسيل على أن يعمل على تخفيض هذا الحد إلى ٧٥ ديسيل في عام ١٩٨٥ في ضوء التكنولوجيا الحديثة والبحوث التي تساعد على خفض الضوضاء في الآلات المحركة وغيرها ، وبالرغم من أن الأوامر الخاصة بعدم استعمال آلة التنبيه أو الميكروفونات في بعض الدول العربية تعتبر « تشريعات » للحماية من الضوضاء إلا أنها تنقصها الصياغة العلمية والرقابة الفعالة على تنفيذها (١) .

٢- تشريعات البيئة في اليابان ،

أصدرت اليابان تشريعاً أساسياً للبيئة ولقد أدى صدور هذا التشريع إلى وقوع عدة خلافات بين الحكومة والشركات الصناعية الكبرى وذلك لسيادة النظام الاقتصادي الحر ، ولكن ما لبثت أن تم تنظيم العلاقة خاصة فيما يتعلق بالالتزامات المالية الخاصة بحماية البيئة (٢) .

ويعتبر القانون الياباني رقم ١٢٨ لعام ١٩٧٠ - والمعدل بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٧٢ نموذجاً للقانون الحديث الذي يحتذى به بشأن حماية المياه من التلوث (٣) .

(١) انظر تفصيلاً مقالنا عن النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا والتشريعات الحديثة بها مجلة القضاء ، الفصلية ١٩٩٠ ع ٦٤ وما بعدها .

(٢) ففي اليابان نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة للقانون الأساسي لحماية البيئة على أن « المؤسسات الصناعية مسئولة عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث البيئة ، كعمالجة أو التخلص من الدخان والأتربة والماء الملوث والنفايات الناتجة عن نشاطها الصناعي ، كما أنها مسئولة عن التعاون مع الدولة والحكومات المحلية في مجهوداتهم لمنع تلوث البيئة ، وزيادة على ذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ على أن « كل مؤسسة صناعية تتحمل جميع النفقات أو أجزاء منها الخاصة بطرق الحد من التلوث الناتج عن نشاطها الصناعي » ، ولقد لكت الفقرة الثانية من المادة الثالثة للقانون على مبدأ مسئولية الصناعة فنصت على أن « الصناعة مسئولة عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أية آثار جانبية ضارة بالبيئة نتيجة لاستعمال منتجاتها » .

من ذلك القانون الفرنسي الصادر عام ١٩٧٥ الذي يلزم كل من يولد أو يحوز نفايات يمكن أن تشكل خطراً على الإنسان أو البيئة بالتخلص منها تفادياً لآثارها الضارة .

(٣) فلقد حدد هذا القانون أنواع الصناعات المختلفة ومصادر التلوث منها ، -

كما أصدرت اليابان قانون تلوث الهواء لعام ١٩٧٤ (١) .

سادس عشر ، التشريعات المصرية المتعلقة بحماية البيئة ،

سوف نتعرض تفصيلاً في هذا المؤلف إلى شرح التشريعات المصرية المتعلقة بالبيئة (٢) وذلك من النواحي المدنية والإدارية والجنائية .

- فمثلاً حدد القانون الوحدات التي ينتج عنها التلوث في صناعة النسيج بالتالي : وحدات غمس الأقمشة - وحدات التشطيب - وحدات النسيج - وحدات التبييض - وحدات الصباغة - وحدات المعالجة الكيميائية ، وتم حصر ٧٤ نوعاً من الصناعة على هذا النوال ، ثم تناول القانون المواد الضارة والمخلفات وحدد المعايير الخاصة بها والواجب توافرها في المخلفات عند تركها للمصنع (أي قبل صرفها في المجارى المائية) ، وتتفاوت هذه المعايير من صناعة إلى أخرى ، فكمية الأكسجين الحيوى الواجب توافرها في مخلفات الصناعات الغذائية والكاوتشوك لا يجب أن تزيد عن ٢٦٠ جزءاً في المليون بينما في مخلفات النسيج والأخشاب لا يجب أن تزيد عن ٣٩٠ جزءاً في المليون ، في حين أنها قد تصل إلى ٧٨٠ جزءاً في المليون في صناعة تعليب الأسماك ، وهذا يوضح لنا بجلاء ضرورة تصنيف المخلفات الصناعية حسب نوع الصناعة قبل وضع المعايير اللازمة وضرورة إعادة النظر في اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري وكذلك قسم القانون الياباني سالف الذكر المسطحات المائية إلى عدة أنواع الأنهار والبحيرات ومياه البحر كما قسم هذه حسب استخدامها إلى عدة أنواع : مياه للاستحمام - مياه الصيد - مياه الري ، وهذا التقسيم النوعي له أهميته في وضع المعايير المناسبة للمخلفات التي تصرف في هذه المسطحات المائية حسب طبيعتها .

(١) قسم قانون تلوث الهواء الياباني - المصادر في عام ١٩٧٤ - المعايير إلى عدة أنواع :

- أ- المعايير الواجب توافرها في الهواء العادى وتشمل أكاسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون والأتربة المعلقة وثاني أكسيد النيتروجين .
- ب- المعايير الواجب توافرها في الملوثات المنبعثة في الهواء ، وتشمل عدداً من مركبات المواد العضوية وغير العضوية الناتجة عن الصناعة .
- ج- المواد ذات الرائحة .
- د- المعايير الواجب توافرها في عادم السيارات .

(٢) بالإضافة إلى التشريعات المشار إليها فقد تناول مجلس الوزراء المصري البيئة بعناية خاصة وتأكيداً لذلك فقد صدر التشريعات التالية :

- ١- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء وقد حل محله جهاز البيئة المستحدث بمقتضى قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

وهذا يؤكد مدى اهتمام المشرع المصرى (١) وأجهزة الدولة

- ٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة لشئون البيئة وتحديد اختصاصاتها .
- ٣- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢ باضافة ممثل لوزارة الدفاع للجنة شئون البيئة .
- ٤- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٨٢ باضافة ممثل لوزارة البترول للجنة شئون البيئة .
- ٥- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٨٢ باضافة ممثل لوزارة السياحة للجنة شئون البيئة .
- ٦- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٤ لسنة ١٠٨٢ بتشكيل لجنة عليا لمخاطبة إجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج .
- ٧- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بالزام وحدات الجهاز الإدارى والقطاع العام بتضمين عقود استيراد المواد الغذائية أحكاماً بيئية .
- ٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٢ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية وتحديد اختصاصاتها .
- ٩- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل اللجنة الوزارية للانتاج وتحديد اختصاصاتها .
- ١٠- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل اللجنة الوزارية للخدمات وتحديد اختصاصاتها .
- ١١- القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن الجمميات الطبيعية .
- ١٢- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام قانون الجمميات الطبيعية .
- ١٣- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الجمميات الطبيعية .
- ١٤- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء محمية طبيعية فى منطقة رأس محمد وجزيرة تيران وصنافير بمحافظة جنوب سيناء .
- ١٥- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٢٩ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء محميتين فى شمال سيناء الأولى ببحيرة البردويل والثانية بالأحراش الشمالية من العريش حتى وىح .
- ١٦- القرار الجمهورى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨١ الذى يعتبر نهر النيل من المرافق القومية الهامة .

(١) فى السنوات القليلة الماضية شهد جمهور المستهلكين السلع الفاسدة والمملوثة والمفحوشة وغير المطابقة للمواصفات وكان من أكبر الأسباب لاقبال الجمهور على الشراء وترويج المواد الغذائية الاعلانات بشكل عام ونظراً لخطورة هذه الاعلانات إذا ما كانت غير مطابقة للواقع ولهذا أصدر وزير الصحة المصرى قراراً بتنظيم إجراءات تسجيل الأغذية والترخيص بتداولها وطرق الاعلان عنها حيث نص القرار على حظر الاعلان عن الأغذية عمومًا بالكلمة أو الصورة أو الكتابة بأية وسيلة من وسائل الاعلان إلا بعد الحصول على تصريح كتابى =

المختلفة بالبيئة (١) .

سابع عشر : التنظيم التشريعي لحماية البيئة في الدول العربية ،

١- تشريعات البيئة في دولة الكويت ،

صدر في دولة الكويت قانون البيئة الكويتي رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠
كما أصدرت دولة الكويت القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن منع
تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت أو قد عدل القانون المذكور
بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ (٢) .

كما أصدرت دولة الكويت لائحة المحلات العامة والمغلقة
للراحة لعام ١٩٧٧ .

= بذلك من معهد التغذية ويجب أن تكون البيانات المذكورة على البطاقة الخاصة
بالمستحضر الغذائي وعلى ما يوزع منها من نشرات وإعلانات مقنعة مع ما
تحتوي تلك النشرات من مواد كما يجب ألا تحتوي على ما يؤدي إلى خداع
وغش المستهلك أو الاضرار بالصحة به انظر تفصيلاً كتابنا « شرح
تشريعات الفش » ص ٢٠٠ وما بعدها .

(١) وتعتبر مصر من أوائل الدول التي اهتمت بشئون البيئة ، بل هي أول الدول
العربية والأفريقية التي أولت هذا الموضوع عناية خاصة ، حيث تنبأت إلى
تأثيرات الأنشطة المختلفة على البيئة منذ أواخر القرن الماضي ، فنظمت
التشريعات وسنت القوانين التي تحمي أوجه الحياة في البيئة المصرية ، غير أن
تطبيق هذه القوانين واجه صعوبات بسبب اعتقاد خاطئ بأن حماية البيئة قد
يعوق برامج التنمية الاقتصادية كذلك كانت مصر من أولى الدول التي نادت في
المحافل الدولية بضرورة حماية البيئة ، وقد انضمت إلى برنامج الأمم المتحدة
للبيئة منذ إنشائه ، كما تشارك بفعالية في أنشطة ووكالات وأجهزة الأمم
المتحدة الأخرى التي تعمل في مجال البيئة سواء الدولية أو الإقليمية كما
استضافت مصر العديد من المؤتمرات والندوات البيئية ، ونظراً لزيادة الاهتمام
بموضوع حماية البيئة في مصر ، فقد قامت الحكومة بأعداد ثلاث مشروعات
بقوانين لتحقيق هذا الهدف ، ثم صدرت في قانون واحد هو القانون رقم ٤
لسنة ١٩٩٤ موضوع الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٢) تم في دولة الكويت إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية Regional
Organization for the Protection of the Marine Environment (ROPME)
على دعوة من حكومة دولة الكويت انعقد مؤتمر الكويت الإقليمي للمفوضين
لحماية وتنمية البيئة البحرية ، والمناطق الساحلية بالكويت في الفترة من ١٥ -
٢٣ أبريل ١٩٧٨ ، وقد وافق المؤتمر على خطة العمل لحماية وتنمية البيئة
البحرية والمناطق الساحلية ، وعلى اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في
مكافحة التلوث بالنفط ، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة .

والمرسوم الكويتي بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم واستخدام الأشعة المؤينة والوقاية من مخاطرها (١) .

ولائحة الأغذية الكويتية الصادرة عام ١٩٧٧ ولائحة الباعة المتجولين الكويتيين الصادرة سنة ١٩٧٧ وقانون النظافة الكويتي الصادر في ١١/٩/١٩٧٧ وقانون المرور الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٧ .

٢- تشريعات البيئة في دولة الامارات العربية المتحدة ،

لا يوجد في دولة الامارات العربية المتحدة على مستوى القانون الاتحادي تشريع أساسي شامل يتعلق بحماية البيئة وتعتبر دولة الامارات عضواً في اتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية لعام ١٩٧٨ وقد صدر في اماراة دبي - وهي إحدى الامارات المتحدة - نظام حماية البيئة الصادر بالامر المحلي رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ متضمناً فصلاً عن حماية البيئة البحرية من المخلفات السائلة .

- وحماية بيئة العمل تمت بمقتضى نص المادة ٩١ من قانون العمل الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ والتي أوجبت المادة ٩١ منه على عاتق صاحب العمل توفير وسائل الوقاية اللازمة لحماية العمال من الاصابات والأمراض المختلفة .

- وفي اماراة أبوظبي صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بتحدد الاشتراطات اللازمة للمحال التجارية (٢) .

٣- تشريعات البيئة في دولة عربية أخرى ،

أصدرت سلطنة عمان قانون البيئة العماني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ كما أصدرت المملكة الأردنية الهاشمية تشريعات البيئة منها القانون

(١) وافق مجلس الأمة الكويتي بالإجماع يوم ٣/٥/١٩٩٥ على اقتراح بقانون يقضى بمنع التدخين في البلاد وعدم الاعلان عن السجائر ومشروبات التبغ في وسائل السجائر لمن يقل عمره عن ٢١ عاماً . وقد اعترض بعض اصحاب الصحف على منع الاعلان عن السجائر وقالوا إن ذلك سيحرم الصحف المحلية من ٥,٤٠٠ مليون دولار إيرادات سنوية ستتسرب إلى الصحف الخارجية .

(٢) انظر شرح قانون الحال الصناعية والتجارية المصري ص ٦٤٠ وما بعدها .

الأردنى بشأن الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ (١) .

ثامن عشر ، النظرية الاسلامية فى حماية البيئة ،

حفلت الشريعة الاسلامية بحماية البيئة الأرضية والهوائية والمائية ضد التلوث حيث طالب الله تعالى الانسان أن يتعامل مع البيئة من منطلق أنها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى يستمر الوجود . قال تعالى ﴿ ولا تفسدوا فى الأرض بعد اصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين ﴾ (٢) .

ولم تقتصر نظرة الاسلام للبيئة على البعد المكاني لها ، بل شملت أيضاً البعد الزماني : ﴿ قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ (٣) .

وقد طالب الاسلام المسلم أن يستثمر عمره - باعتباره بعداً زمنياً هاماً - فى تعامله مع الأنظمة البيئية من منطلق أنها نعمة كبرى للانسان ، ودعاه إلى النظر فى مكونات البيئة والتأمل فى مخلوقات الله ، وجعل ذلك دليلاً على الايمان .

﴿ قل أنظروا ماذا فى السماوات والأرض وما تغنى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ (٤) .

ويحفل القرآن الكريم بالكثير من الآيات التى تؤكد على أن الله هو وحده خالق البيئة ومنظّمها ، وهو الذى وضع النواميس التى تكفل حفظ التوازن البيئى .

﴿ الذى جعل لكم الأرض فراشاً والمساء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ (٥) .

(١) انظر بشأن تشريعات التحكيم فى مختلف الدول العربية كتابنا : شرح تشريعات التحكيم ، ص ٣٦ وما بعدها .

(٢) الاعراف / ٨٥ .

(٣) المنكحوت / ٢٠ .

(٤) يونس / ١٠١ .

(٥) البقرة / ٢٢ .

﴿ أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج . والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج . تبصرة وذكرى لكل عبد منيب . ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد . والنخل باسقات لها طلع نضيد . رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج ﴾ (١) .

﴿ والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون . وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين . وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم . وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين ﴾ (٢) .

﴿ ء أنتم أشد خلقاً أم السماء بناها . رفع سمكها فسواها . وأغطش ليلها وأخرج ضحاها . والأرض بعد ذلك دحاهما . أخرج منها ماءها ومرعاها . والجال أرساها . متاعاً لكم ولأنعامكم ﴾ (٣) .

﴿ فينظر الإنسان إلى طعامه . أنا صببنا الماء صباً . ثم شققنا الأرض شقاً . فأنبتنا فيها حباً . وعنباً وقضباً . وزيتوناً ونخلاً . وحدائق غلباً . وفاكهة وأبا . متاعاً لكم ولأنعامكم ﴾ (٤) .

﴿ خلق السماوات بغير عمد ترونها وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم ويث فيها من كل دابة وأنزلنا من السماء ماء فأنبتنا فيها من كل زوج كريم ﴾ (٥) .

إن كل ما خلقه الله في البيئة قد خلق بمقادير محددة ، وصفات معينة بحيث تكفل لها هذه المقادير وتلك الصفات القدرة على توفير سبل الحياة الملائمة للإنسان وغيره من الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على الأرض . وما أجمل القرآن الكريم حينما

(١) ق / ٦ : ١١ . (٢) الحجر / ١٩ : ٢٢ .

(٣) النازعات / ١٧ : ٢٢ . (٤) عبس / ٢٤ : ٢٢ .

(٥) لقمان / ١٠ .

يلخص حكمة الاتزان فى البيئة بقوله تعالى : ﴿ إنا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ (١) .

﴿ قد جعل الله لكل شئ قدراً ﴾ (٢) .

﴿ وخلق كل شئ فقدره تقديراً ﴾ (٣) .

فكل شئ خلق بمقدار بحسب علمه سبحانه وتعالى . وهو وحده الذى يعلم أن هذا القدر هو الذى يكفل لأى مكون أو عنصر من عناصر البيئة أن يؤدي دوره المحدد والمرسوم له فى هذه الحياة .

تاسع عشر ، الأساس الدستورى لحماية البيئة فى بعض دساتير العالم ،

أشار المبدأ الأول من إعلان استكهولم الصادر عام ١٩٧٢ (٤) أن للإنسان حقاً أساسياً فى الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائمة وذلك فى بيئة ذات نوعية تتيج العيش فى حياة كريمة ومرفهة وأوضح ذات الإعلان أن مسئولية جسيمة تقع على عاتق الحكومات لحماية وتحسين البيئة لأجيال الحاضر والمستقبل وعلى أثر ذلك الإعلان اعترفت ٢٣ دولة فى دساتيرها بحق المواطن فى بيئة ملائمة لائقة والتزام الدولة بحماية هذه البيئة بل امتد هذا الحق ليشمل الكائنات الحية الأخرى مثل الحيوانات وقد ناقش المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٥ ضرورات الحياة للإنسان السابق ذكرها .

كما نصت دساتير بعض الدول -كالدستور الايطالى- على اعتبار الصحة من الحقوق الأساسية للأفراد وأوجبت على الدولة رعايتها .

وقد نصت المادة ٥٠ من دستور جمهورية إيران الإسلامية من أنه « فى الجمهورية الإسلامية تعتبر المحافظة على سلامة البيئة

(١) القمر / ٤٩ .

(٢) الطلاق / ٣ . (٣) الفرقان / ٢ .

(٤) انظر للمعاميات الدولية المتعلقة بالبيئة القسم الخامس من الكتاب الأول من هذا المؤلف . وانظر كتابنا « الانتفاقيات الدولية الكبرى » ص ١٧ وما بعدها .

التي يجب أن يحيا فيها جيل اليوم والأجيال القادمة حياتهم الاجتماعية السائرة نحو النمو ، مسئولية عامة . لذلك تمنع الفعاليات الاقتصادية وغيرها التي تؤدي إلى تلوث البيئة ، أو إلى تجريبها بشكل لا يمكن جبره » وقد نصت المادة ٣٢ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٩٩٢ من أنه « تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها » .

ونحن نرى ضرورة استحداث مادة في القانون المصري تلزم الدولة بالعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ضد التلوث وتقرر حق الفرد في بيئة نظيفة .

عشرون، رؤيتنا الخاصة وسعينا نحو تأصيل فرع قانوني للبيئة له ذاتية مستقلة وله مجموعة قانونية خاصة ،

- ونحن نرى أنه عقب صدور قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ضرورة تخصيص فرع قانوني خاص لعلوم البيئة يتكون من ثلاثة شعب شعبة تشريعات حماية البيئة الأرضية وشعبة تشريعات حماية البيئة الهوائية وشعبة تشريعات حماية البيئة المائية (١) .

هادي وعشرون ، ضرورة انشاء وزارات للبيئة في مصر والدول العربية ،

ونحن نرى أنه نظراً لانتشار التلوث الأرضي والهوائي والمائي في مصر فإنه يجب انشاء وزارة متخصصة لشئون البيئة والحفاظ عليها (٢) . وسوف يؤدي هذا إلى تدعيم قوة الضبط القضائي اللازم لتنفيذ تشريعات البيئة .

(١) ومن تطبيقات ذلك في التشريع الفرنسي القانون الزراعي I.e Droit Rural الذي بدأ بقواعد مرتبطة بالقانون المدني حتى استقل بمجموعته القانونية ومنهجه الفقهي ، وكذا قانون الامتداد العمراني أو انشاء المدن Droit de l'urbanisme الذي يشتمل على قواعد مختلفة من القانون المدني والإداري والجنائي حتى تحددت ذاتيته في فرنسا في أوائل السبعينات وتم جميع شتات هذه القواعد في مجموعة قانونية واحدة في فرنسا هي C'nde de l'urbanisme .

انظر تفصيلاً كتابنا « التعليق على تشريعات المباني » ص ٩ وما بعدها وكتابنا « التعليق على تشريعات إيجار الأماكن » ص ١٦ وما بعدها .

(٢) تم انشاء وزارة للبيئة في فرنسا منذ عام ١٩٧١ م Ministère de

ثانى وعشرون ، رؤيتنا بشأن تخصيص دبلوم للقانون العام فى العلوم القانونية للبيئة .

ونحن نرى ضرورة تخصيص دبلوم للقانون العام فى أكثر من كلية حقوق يتناول بالدراسة المتعمقة الفروع الدستورية والادارية والجناثية لقوانين البيئة كما تتناول الاجراءات الجناثية البيئية والاجراءات الادارية البيئية كما يتناول الدبلوم المذكور بالدراسة الادارة العامة والخاصة للمجهاات الادارية المختصة بالرقابة والاشراف على البيئة والضبط القضائى البيئى وطرق البحث الجناثى الفنى فى الجرائم البيئية (١) .

ثالث وعشرون ، تحديد الدرجات المختلفة لمطورة التلوث على الكائنات :

بطبيعة الحال تختلف درجات التلوث وتتهايان أخطاره من وقت لآخر ومن منطقة لأخرى ويمكن أن نقسم التلوث إلى ثلاث درجات متباينة هى التلوث المعقول أو المقبول (٢) والتلوث الخطر (٣) والتلوث القاتل أو المدمر (٤) .

l'environnement et du cadre de vie = تختص بكل ما يتعلق بالنواحي التنظيمية للبيئة بمختلف فروعها مثل الحماية من التلوث والكيموايات والضرواء واقتضى التطور أيضاً جمع القواعد المنظمة المختلف النواحي البيئية فى مجموعة قانونية واحدة code d'environnement . انظر تفصيلاً كتابنا « الأحكام الكبرى للمحكمة الادارية العليا المصرية » ص١٧ وما بعدها. (١) قمنا بعرض هذا الاقتراح على استاذنا الدكتور محمد فؤاد مهنا - رحمه الله - استاذ ورئيس قسم القانون الادارى والدستورى بحقوق الاسكندرية فى لقاء علمى فى صيف سنة ١٩٨٠ فأبدى إستحسانه لهذا الاقتراح وأمله فى أن يرى النور ويجد الطريق إلى التطبيق . (٢) التلوث المعقول أو المقبول : وهو درجة محدودة من درجات التلوث لا يصلحها - عادة - أية مشاكل أو أخطار واضحة للأحياء على سطح الأرض . (٣) التلوث الخطر : يمثل المرحلة التى تتعدى فيها كمية الملوثات خط الأمان وتؤثر تأثيراً كبيراً فى توازن النظام الأيكولوجى للبيئة ، وتصل بنا إلى الحد الخطر الذى يؤثر تأثيراً ضاراً فى الأحياء وغير الأحياء بشتى أشكالها وأنواعها. (٤) التلوث القاتل أو المدمر : وهو أخطر أنواع التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر ، بعض المناطق ممتدة ومحدرة البشرية بالخطر الجسيم إذا لم تتحرك من الآن لتطويق المشكلة =

رابع وعشرون ، حماية البيئة والقانون الدولي ،

المياه البحرية الإقليمية لاقت اهتماماً أوسع ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة التلوث بالزيت ، فعلى الصعيد الإقليمي والدولي يعتبر مجال البيئة البحرية من المجالات الخصبة في الدراسات القانونية وإبرام الاتفاقيات (١) التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

النوع الأول : يتعلق بالاتفاقيات الخاصة بمشاكل التلوث بالزيت .

النوع الثاني : يتعلق باتفاقيات منع وتنظيم دفن المخلفات في البحر .

النوع الثالث : يتعلق بأساليب المحافظة على البيئة البحرية .

وفيما يتعلق بمنع تلوث البيئة البحرية بالزيت وقعت اتفاقية دولية في عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ (٢) تعرف باسم اتفاقية منع التلوث البحري من السفن (International Convention for the prevention of pollution of the sea by Oil) (٣) .

= فقد أعلن البيولوجيون - على سبيل المثال - أن بحيرة إيري في أمريكا السكسونية والتي ينتظم من حلولها العديد من المدن الصناعية بأنها بحيرة ميتة Dead lake فقدت البحيرة تقريباً كل الأحياء المائية اللهم إلا بعض البكتيريا غير الأكسجينية وكذا بحر البلطيق وبحر قزوين د. زين عبد المقصود. البيئة والأنسان ص ٣٧ وما بعدها .

(١) وقد خصصت هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الخبراء لدراسة تلوث البيئة البحرية ، يطلق عليها باختصار اسم (GI:SAMP) ، وهو اسم مستخدم من مجموعة الحروف الأولى (المبينة بخطوط تحتها) للكلمات التي يتضمنها اسم المجموعة باللغة الانجليزية ، وهي :

(I) N Group of Experts on the Scientific Aspects of Marine Pollution

والترجمة العربية لها هي : (مجموعة خبراء الأمم المتحدة في النواحي العلمية للتلوث البحري) .

(٢) انظر نصوص هذه الاتفاقية في القسم الخامس من الكتاب الأول من هذا المؤلف وانظر نصوص الاتفاقية في القسم المذكور .

(٣) لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين توصية عبرت فيها عن ضرورة عقد اتفاقية دولية تنطوي على الوسائل الفعالة التي تكفل تحريم كل الأعمال الماسة بالبيئة والمناخ لأغراض عسكرية أو عدائية تتنافى مع المحافظة على الأمن الدولي أو رفاهية وصحة الكائن البشري وقد =

كما وقعت فى بروكسل عام ١٩٦٩ (١) اتفاقية بشأن التعويضات عن أضرار الاصابة بتلوث الزيت ، وهى الاتفاقية المسماة بالاتفاقية الدولية فى شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت (International Convention on Civil liability for oil pollution damage, 1969) . (٢)

خامس وعشرون ، اعلان البيئة العالمى الصادر عن مؤتمر استكهولم للبيئة ،

لا تعرف الملوثات حدوداً سياسية أو فواصل طبيعية بين الدول والقارات تقف عندها . Pollution Knows no frontiers .

ولقد تناول مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ هذا الوضع باستفاضة كاملة وتضمن المبدأ رقم ٢٦ من قرارات المؤتمر الدعوى إلى وجوب تجنب الانسان وبيئته أخطار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

١- توصلت الجمعية بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٦ إلى اتفاقية دولية اقترحتها حول تحريم استخدام وسائل فنية للمساس بالبيئة لأغراض عسكرية أو غيرها من الأغراض المدائية وفتح الباب للتوقيع على هذه الاتفاقية فى ١٨/٥/١٩٧٧ . (١) ومن ناحية أخرى فلقد اتجه تفكير الدول فى نفس عام ١٩٦٩ إلى وضع اتفاقية أخرى تتعلق بالإجراءات التى تتخذها الدول فى أعالي البحار لمنع حدوث تلوث لمياهها الإقليمية وشواطئها فى حالة حدوث كارثة ، مثل تصادم أو تحطيم ناقلة بترول أو سفينة ، ف وقعت فى بروكسل اتفاقية عام ١٩٦٩ باسم : (International Convention Relating to Intervention of the high Seas in Cases of oil pollution Casualties, November 1969) .

(٢) وتتضمن هذه الاتفاقية بأن يدع صاحب السفينة تعويضاً قدره ٢٠٠٠ فرنك عن كل طن من حمولة السفينة المتسببة فى الحادث ، على أن لا تزيد قيمة التعويض عن ٢١٠ مليون فرنك . وفى عام ١٩٧١ وقعت اتفاقية دولية لإنشاء حساب التعويض الدولى ، لأضرار التلوث بالزيت ، باسم (International Convention on the Establishment of an International Fund for Compensation for oil pollution Damage, Brussels 1971) .

والهدف من هذا الحساب الدولى هو المساهمة فى التعويض عن الأضرار التى تحدث نتيجة التلوث بالزيت وللتخفيف عن كامل أصحاب السفن الذين تطبق عليهم اتفاقية ١٩٦٩ وإنظر نصوص الاتفاقية المذكورة ص ٥٨٥ من هذا المؤلف وأنظر المعاهدات الدولية البحرية التى صدقت عليها مصر فى القسم الخاص بذلك من هذا المبحث وإنظر كتابنا : موسوعة القانون البحرى ، ص ١٦ وما بعدها .

فالاعلان الصادر من المؤتمر يقرر أن المشاكل البيئية هي نتيجة التخلف الاقتصادى ، وأن الأولوية ينبغي أن تعطى للتنمية الاقتصادية ، كما أشار الاعلان والتوصيات الصادرة عن المؤتمر إلى واجب الدول المتقدمة فى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية حتى تتمكن من تحسين وحماية بيئتها وثرواتها الطبيعية (١) .

سادس وعشرون ، ضرورة إنشاء نيابة متخصصة للبيئة ومحكمة مستعجلة واحدة نوعياً لجنى ومخالفات وجنايات البيئة ،

ونحن نرى أنه حتى يصبح قانون البيئة حقيقة واقعة وليس حبراً على ورق أن يتم إنشاء جهاز قوى لشرطه البيئة وأن يتم إنشاء نيابة متخصصة لجرائم البيئة تختص كذلك نوعياً بجنايات البيئة وأن تختص بجنى وجنايات البيئة محكمة مستعجلة على مستوى كل مركز ومحافظة وأن يشمل اختصاصها الجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والتشريعات المكمل له الواردة فى هذا المؤلف (٢) .

سابع وعشرون ، الأهمية النظرية والعملية للبحث والشاق التى واجهها الباحث ،

وتبدو الأهمية النظرية لهذا البحث على أنه قد تزايدت فى هذا العصر المخاطر التى تتعرض لها البيئة وذلك بسبب التقدم العلمى والصناعى الذى أصاب البيئة بأضرار متعددة .

- وتبدو الأهمية العملية لهذا البحث فى أنه الموضوعات الحديثة والشاقة التى لم يسبق أن تناولها أحد بالدراسة المتكاملة - باللغة العربية - من قبل كما تبدو أهمية العملية كذلك فى صعوبة تحديد المتهم الحقيقى فى جرائم البيئة وهل الجريمة وقعت عمداً أم عن اهمال .

(١) وفى خطابه أمام المؤتمر قالت رئيسة وزراء الهند « انديرا غاندى » الفقر والعالة هما اللذان الأكثر أهمية ، كيف نستطيع التحدث إلى هؤلاء الفقراء الذين يمشون فى القرى والأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والماء والأرض إذا كانت حياتهم فى جوهرها ملوثة ، إن تحسين البيئة لا يمكن أن يتم فى ظل ظروف الفقر .

(٢) أنظر فهرس الكتب الأربعة التى يتضمنها هذا المؤلف .

ولا شك فى أن القارئ المخلص سوف يشعر بما لاقاه الباحث من معاناة فكرية وبدنية فى سبيل إعداد هذا البحث الجديد وذلك فى موضوع شائك لم يتطرق إليه باحث عربى من قبل (١) .

ثامن وعشرون ، خطة البحث ،

سوف نتعرض لموضوع هذا المؤلف فى الكتب الأربعة الآتية :

الكتاب الأول ، شرح القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة

وقد تناولنا شرح قانون البيئة فى الأقسام الآتية :

القسم التمهيدي : المبادئ العامة فى حماية البيئة وقد قسمناه للأبواب الآتية :

الباب الأول : الأحكام العامة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

الباب الثانى : النظام القانونى لجهاز حماية البيئة .

الباب الثالث : النظام القانونى لصندوق حماية البيئة .

الباب الرابع : الحوافر المقررة لأعمال حماية البيئة .

القسم الأول : الاجراءات القانونية لحماية البيئة الأرضية من

التلوث وقد قسمنا هذا القسم إلى الأبواب الآتية :

الباب الأول : أثر التلوث على التنمية واجراءات حماية البيئة .

الباب الثانى : الاجراءات القانونية لمنع التلوث بالمواد والنفايات الخطرة.

القسم الثانى : الاجراءات القانونية لحماية البيئة الهوائية من

التلوث وقد قمنا فى هذا القسم بشرح تفصيلى لكل مادة على حده

من المواد القانونية التى يتضمنها .

القسم الثالث : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من

التلوث وقد قسمنا هذا القسم إلى الأبواب الآتية :

الباب الأول : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من

السفن ويشمل ذلك التلوث بالزيت والمواد الضارة والمصرف الصحى

والقمامة (٢) .

(١) أنظر الفهرس الخاص بهذا البحث .

(٢) أنظر بشأن الضريبة على العقارات كتابنا « شرح قوانين الضريبة على

العقارات المهنية » ص ١٧ وما بعدها .

الباب الثاني : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من المصادر البرية .

الباب الثالث : اجراءات استخراج الشهادة الدولية .

الباب الرابع : الاجراءات الادارية والقضائية (١) .

القسم الرابع : النظام القانوني للمتجريم والعقاب فى قانون البيئة . وقد قمنا بتقسيم هذا القسم إلى الأبواب الآتية :

الباب الأول : جرائم الاعتداء على الطيور والحوانات البرية والصيد فى الأماكن المحظورة .

الباب الثاني : الجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة .

الباب الثالث : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٦ من قانون البيئة . وقد تعرضنا لشرح الجرائم الواردة بالمادة ٨٦ على النحو التالى :

أولاً : النص القانوني للمادة ٨٦ .

ثانياً : شرح المادة ٨٦ .

ثالثاً : جريمة استخدام الآلات ومحركات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود المقررة .

رابعاً : جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل عند التفتيش أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة .

خامساً : عقوبة الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٦ من قانون البيئة .

الباب الرابع : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٧ من قانون البيئة . وقد قمنا بعرض تلك الجرائم المعاقب عليها فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها .

الفصل الثاني : جريمة الغاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات الصلبة فى غير الأماكن المخصصة لذلك .

الفصل الثالث : جريمة رش أو استخدام مبيدات الآفات دون مراعاة الضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع : جريمة تجاوز الدخان عند حرق الوقود للحدود المسموح بها قانوناً .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة قطاع الأعمال العام » ص ٩٠ وما بعدها .

الفصل الخامس : عدم التزام الجهات القائمة بأعمال استكشاف البترول أو تكريره بالضوابط القانونية .

الفصل السادس : جريمة تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت .
الفصل السابع : جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا فى الحدود المسموح بها قانوناً .

الفصل الثامن : جريمة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل .

الفصل التاسع : جريمة عدم استيفاء الأماكن العامة للمغلقة لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط.
الفصل العاشر : جريمة عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها وجريمة التدخين فى وسائل النقل العام .

الفصل الحادى عشر : جريمة تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها أحداث تلوث فى الشواطئ^(١).
الفصل الثانى عشر : جريمة اقامة منشآت أو محال على ساحل البحر ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون.
الباب الخامس: الجنايات المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٨ من قانون البيئة.
وقد تناولنا بالشرح تلك الجرائم فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جناية تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص .
الفصل الثانى : جناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات الخطرة بغير ترخيص .

الفصل الثالث : جناية زيادة النشاط الاشعاعى عن الحدود المسموح بها .

الباب السادس: الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٩ من قانون البيئة.
وقد تناولنا بالشرح تلك الجرائم فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جريمة حرق أو القاء المخلفات فى مجارى المياه بغير ترخيص .

(١) انظر بشأن التجريم والعقاب فى تشريعات المخدرات كتابنا « شرح تشريعات المخدرات » ص ٣٢ وما بعدها .

الفصل الثانى : جريمة حرق المخلفات فى مجارى المياه بالمخالفة للمواصفات .

الفصل الثالث:جريمة اقامة منشأة ينتج عنها مخلفات بغير ترخيص.

الفصل الرابع : جريمة صرف أى من مخلفات الوحدة النهرية فى النيل أو مجرى المياه .

الفصل الخامس : جريمة السماح بتسريب الوقود المستخدم فى تشغيل الحدة النهرية فى مجارى المياه .

الباب السابع : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٠ من قانون البيئة .
وقد تعرضنا بالشرح للجرائم الواردة بالمادة ٩٠ على النحو الآتى:

الفصل الأول : جريمة تصريف أو القاء الزيت أو المواد الضارة فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة .

الفصل الثانى : جريمة عدم معالجة ما يتم صرفه من نفايات .

الفصل الثالث : جريمة القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة .

الباب الثامن : جرائم التلوث الناتج عن عطب بالسفينة بهدف تعطيلها أو إتلافها أو عن اهمال (١) .

الباب التاسع : الجرائم للمعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٢ من قانون البيئة .
وقد تعرضنا بالشرح للجرائم الواردة فى المادة ٩٢ على النحو الآتى :

الفصل الأول : جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية بمعدات خفض التلوث .

الفصل الثانى : جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث عند وقوع عطب بالسفينة وعدم الاخطار عنه .

الفصل الثالث : جريمة عدم الابلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها .

الباب العاشر : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٣ من قانون البيئة .
وقد تناولنا بالشرح تلك الجرائم على النحو التالى :

الفصل الأول : جريمة قيام السفينة باعمال الشحن والتفريغ دون ترخيص .

الفصل الثانى : جريمة عدم احتفاظ السفينة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها قانوناً .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة القانون البحرى » ص ٧٨ وما بعدها .

الفصل الثالث : جريمة تصريف مياه الصرف الصحي أو القاء القمامة بالمخالفة للقانون (١) .

الفصل الرابع : جريمة عدم قيام السفينة بتصريف الزيت فى البحر بالمخالفة للقانون .

الباب الحادى عشر : الجرائم للعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٤ من قانون البيئة . وقد تناولنا بالشرح تلك الجرائم على النحو التالى :

الفصل الأول : جريمة عدم تجهيز السفينة بأجهزة تخفيض التلوث طبقاً للقانون .

الفصل الثانى : جريمة عدم اطاعة أوامر مفتش الجهة الادارية المختصة عند وقوع حادث التلوث .

الباب الثانى عشر : جناية ارتكاب فعل عمدى مخالف لقانون البيئة ينشأ عنه وفاة أو اصابة شخص أو أكثر بعاهة مستديمة .

الباب الثالث عشر : جريمة اقامة منشآت على الشاطئ أو المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ دون ترخيص .

الباب الرابع عشر : الأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات والمحاكمة فى جرائم البيئة .

الباب الخامس عشر : الأحكام العامة للجزاء فى قانون البيئة .

الباب السادس عشر : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والقوانين المكملة له والملاحقات القضائية عليها (٢) .

القسم الخامس : الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وقد قسمنا هذا القسم إلى الأبواب التالية :

الباب الأول : القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ باصدار قانون فى شأن البيئة .

الباب الثانى : اللائحة للتنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٩٥ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (٣) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : **الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية** ، ص ١٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : **التعليق على التعليمات العامة للنيابات** ، ص ٥١ وما بعدها .

(٣) انظر أحدث التشريعات المتعلقة بالبيئة فى الكتاب الرابع من هذا البحث .

الباب الثالث : نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

الباب الرابع : قرار وزير الرى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية النيل من المجارى المائية من التلوث .

الباب الخامس : قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعين انواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يسرى عليها الحظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون الزراعة .

الباب السادس : قرار وزير الزراعة رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر الصيد فى بعض المناطق .

الباب السابع : الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٢ .

الباب الثامن : الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية المترتبة عن اضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٦٩ مع تعديلات بروتوكول سنة ١٩٧٦ (١) .

الكتاب الثانى : شرح القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث . وقد تمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى الأبواب الآتية :

الباب التمهيدى : دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة فى حماية البيئة الأرضية من التلوث وقد تمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول الآتية :

الفصل الأول : حماية البيئة الأرضية فى قانون العقوبات المصرى .

الفصل الثانى : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الزراعة .

الفصل الثالث : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الصناعة .

الفصل الرابع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات البترول .

الفصل الخامس : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الاسكان .

الفصل السادس : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات التعمير .

الفصل السابع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات السياحة .

الفصل الثامن : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الآثار .

الفصل التاسع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الأمن الخارجى والدخلى .

القسم الأول : حماية البيئة فى قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المغلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

القسم الثانى : حماية البيئة فى قانون المحال العامة .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة القانون البحرى » ص ٣٢ وما بعدها .

**القسم الثالث : حماية البيئة فى تشريعات المنشآت والشركات
الفندقية والسياحية (١) .**

القسم الرابع : حماية البيئة فى قانون الآثار .

القسم الخامس : حماية البيئة فى قانون المحميات الطبيعية .

القسم السادس : حماية البيئة فى قانون النظافة العامة .

القسم السابع : حماية البيئة فى قانون اشغال الطرق .

القسم الثامن : حماية البيئة فى قانون الطرق العامة .

القسم التاسع : حماية البيئة فى قانون تنظيم الاعلانات .

الكتاب الثالث : شرح القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة

**بحماية البيئة الهوائية من التلوث . وقد قمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى
الأقسام الآتية :**

**الباب التمهيدى : دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة فى
حماية البيئة الهوائية من التلوث. وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول
الآتية :**

الفصل الأول : حماية البيئة الهوائية فى قانون العقوبات المصرى .

الفصل الثانى : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الصحة .

الفصل الثالث : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات التموين والغذاء .

**الفصل الرابع : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الاقتصاد والتجارة
الخارجية .**

الفصل الخامس : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات العمل (٢) .

الفصل السادس : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات التأمينات الاجتماعية.

الفصل السابع : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الكهرباء والطاقة

**القسم الأول : حماية البيئة فى قانون الوقاية من التدخين وقد قمنا
بتقسيم هذا القسم إلى ثلاثة أبواب :**

الباب الأول : حماية البيئة فى قانون مكبرات الصوت .

الباب الثانى : حماية البيئة فى قانون المراحل البخارية .

الكتاب الرابع : شرح القوانين المكملة لقانون البيئة

**المتعلقة بحماية البيئة المائتية من التلوث . وقد قمنا بتقسيم
هذا الكتاب إلى الأقسام الآتية :**

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة الاستثمار » ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من
جرائم الامتناع » ص ١٧ وما بعدها .

الباب التمهيدي : دور التشريعات الخاصة في حماية البيئة المائية من التلوث . وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصلين التاليين :

الفصل الأول : حماية البيئة في تشريعات الري والصرف

الفصل الثاني : حماية البيئة في تشريعات النقل والمواصلات والنقل البحري (١) .

القسم الأول : حماية البيئة المائية في قانون صرف المخلفات السائلة .

القسم الثاني : حماية البيئة المائية في قانون البرك والمستنقعات (٢) .

القسم الثالث : حماية البيئة المائية في قانون الكوارث البحرية .

القسم الرابع : أحدث التشريعات بشأن حماية البيئة .

وقد اختتمنا هذا المؤلف بقسم ختامي هو الأصول المشتركة لتشريعات البيئة وقد قسمنا هذا القسم إلى الأبواب الآتية :

الباب الأول : الدفوع في قانون البيئة (٣) .

الباب الثاني : الدفوع في القوانين المكملة لقانون البيئة .

الباب الثالث : معجم بالمصطلحات الانجليزية المتعلقة بالبيئة (٤) .

وقد أنهينا هذا البحث بقائمة المراجع التي رجعنا إليها وبيان بالأبحاث التي سبق لنا إعدادها وفهرس تفصيلي لموضوعات هذا البحث . وفي الختام فإنني أدعو الله تعالى أن يتقبل هذا العمل مني وأن يجعله من العلم الذي ينتفع به . ونحن نأمل أن يتمكن القراء من موافاتنا - بالبريد - بما قد يرونه من نقد علمي أو اقتراحات حول موضوعات هذا المؤلف حتى تأتي الطبعة التالية أوفى بالفرض وأنفع للقارئ الكريم (٥) .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

المستشار بمحكمة الاستئناف الاسكندرية

دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الاولى

الأستاذ للحاضر بالجامعات

-
- (١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة القانون البحري » ص ٢٢ وما بعدها .
- (٢) انظر تفصيلاً كتابنا « التعليق على تشريعات المهني » ص ٩ وما بعدها .
- (٣) انظر بشأن الدفوع في المخدرات كتابنا « شرح تشريعات المخدرات » ص ٢٧٥ وما بعدها .
- (٤) انظر تفصيلاً بشأن الدفوع في الفسح كتابنا « شرح تشريعات الفسح » ص ٩٣٧ وما بعدها .
- (٥) وذلك على عنواننا : الاسكندرية المنهية ٤٨ شارع القائد جوهري شقة ٣١ الدور الرابع ت : ٠٣٤٨٤٤٤٤٤٨ .

الكتاب الأول

شرح القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة

تمهيد وتقسيم :

صدر القانون المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة (١) ويسبغ هذا القانون لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث الحماية القانونية على جميع مكونات البيئة فى مختلف مجالاتها مثل الماء والهواء والأرض والبحار والمحيطات الطبيعية ، ومتابعة المخالفين ومعاقبتهم (٢) .

ونتمنى أن نرى القانون الجديد يرفع عصاه الغليظة فى مواجهة مشكلات البيئة وأن تطبق لائحته التنفيذية كما يجب وأن تقوم المنشآت القائمة بتوفير أوضاعها طبقاً لأحكام القانون . .

ونحن نرى أنه لا بد من حملة نوعية واسعة لما تضمنته نصوص القانون حتى يكون كل مواطن على علم حقيقى به واطّار كافة سفاراتنا وقنصلياتنا بما يتضمنه من نصوص حتى تعلم دول العالم أن لدينا قانوناً يحمى البيئة ويوقع العقوبات على كل من يخالف أحكامه فى شتى المجالات .

وسوف نتعرض لشرح قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى الأقسام التالية :

القسم التمهيدي : المبادئ العامة فى حماية البيئة .

القسم الأول : الإجراءات القانونية لحماية البيئة الأرضية من التلوث .

(١) أنظر الجريدة الرسمية - العدد ٥ فى ٢ فبراير سنة ١٩٩٤ .

(٢) وافق مجلس الشعب المصرى على هذا القانون وذلك بعد مناقشات واسعة استمرت ١٨ جلسة خلال دورتين برلمانيتين واستغرقت مناقشاته للجدادة ٥٧ ساعة وبعد دراسات متصلة فى مكاتب لجان الشئون الصحية والشئون الدستورية والتشريعية والصناعية والبيئية لمدة ثلاث سنوات .

- القسم الثاني : الاجراءات القانونية لحماية البيئة الهوائية من التلوث .
- القسم الثالث : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث .
- القسم الرابع : النظام القانوني للتجريم والعقاب في قانون البيئة (١) .
- القسم الخامس : الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

(١) انظر شرح تفصيلي للنظام القانوني للتجريم والعقاب في قوانين التلوث والغش وغش الأغذية والغش التجاري والصناعي . كتابنا : شرح قوانين الغش : الطبعة الأولى من ١٦ وما بعدها .

القسم التمهيدى

المبادئ العامة فى حماية البيئة

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فى موضوع هذا القسم للمبادئ العامة الحاكمة لموضوع حماية البيئة وذلك فى الأبواب التالية :

الباب التمهيدى : شرح مواد إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة .

الباب الأول : الأحكام العامة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

الباب الثانى : النظام القانونى لجهاز حماية البيئة (١) .

الباب الثالث : النظام القانونى لصندوق حماية البيئة .

الباب الرابع : الحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة .

(١) انظر ما سوف يأتى تفصيلاً فى القسم الرابع من هذا المؤلف بشأن النظام القانونى للتجريم والعقاب فى قانون البيئة .

الباب التمهيدى

شرح مواد اصدار القانون

رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

تمهيد .

سوف نتعرض فيما يلى لشرح المواد الأولى حتى الرابعة من مواد اصدار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى البنود التالية :

١- النص القانونى للمادة الأولى من مواد إصدار قانون البيئة .

تنص المادة الأولى من مواد اصدار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه :

« مع مراعاة القواعد والأحكام الواردة فى القوانين (١) ، يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن البيئة .

وعلى المنشآت القائمة وقت صدور هذا القانون توفير اوضاعها وفقاً لأحكامه ، خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نشر لائحته التنفيذية ، وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذا دعت الضرورة ذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الاجراءات التى اتخذت فى سبيل تنفيذ أحكام القانون المرافق . »

٢- المقصود بالقوانين الخاصة بالبيئة التى يجب مراعاة أحكامها .

تضمنت المادة الأولى من مواد قانون الاصدار أنه تراعى القواعد

(١) انظر شرح هذه القوانين فى الكتاب الثانى والثالث والرابع من هذا المؤلف .

والأحكام الواردة في القوانين الخاصة ونحن نرى أنه يقصد بالقوانين الخاصة في هذا الشأن القوانين الخاصة المتعلقة بحماية البيئة والتي سبق أن صدرت قبل صدور قانون البيئة .

٣- تطبيقات القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة ونطاق سريانها الموضوعي .

بين من مطالعة الخريطة التشريعية للقوانين الخاصة في جمهورية مصر العربية أنه توجد تطبيقات متعددة للتشريعات الخاصة بحماية البيئة التي سبق صدورها قبل القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ومن هذه القوانين تشريعات الغش الغذائي والتجاري والصناعي (١) والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجارى المائية والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف المتخلفات السائلة والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن التخلص من البرك والمستنقعات (٢) .

وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين (٣) .

٤- المشكلات العملية في حالات التصادم المنوي للجرائم الواردة في قانون البيئة ومييره من القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة .

قد يطبق على الفعل الإجرامي الواحد أكثر من نص تشريعي يحظره أحدهما على سبيل المثال قانون البيئة والآخر قانون حماية نهر

(١) انظر شرح تفصيلي لقوانين الغش الغذائي والتجاري والصناعي والمتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ١٦ وما بعدها .

(٢) انظر شرح هذه القوانين الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

(٣) انظر شرح هذه القوانين في الكتاب الرابع من هذا المؤلف .

النيل أو قانون النظافة العامة أو غش الأغنية (١) وقد حدد المشرع المصرى حكم التعدد المعنوى للجرائم بمقتضى المادة ١/٢٢ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه :

« إذا كَوْنُ الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

ومثال ذلك أن يلتزم القاضى بتطبيق النص الذى يقرر العقوبة الأشد ولا يُخل هذا - بطبيعة الحال - بالسلطة التقديرية فى توقيع الحد الأدنى لعقوبة الجريمة الأشد (٢) .

٥- بدء السريان الزمانى لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ يوم ١٩٩٤/٢/٤ ،

نصت المادة الرابعة من قانون البيئة على أن ينشر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وقد تم نشر القانون المذكور بالجريدة الرسمية بالعدد ٥٥ الذى صدر فى يوم ١٩٩٤/٢/٢٠ . ومفاد ما تقدم أن يبدأ السريان الزمانى لقانون البيئة فى ١٩٩٤/٢/٢٠ .

٦- الاستثناءات التى أوردتها المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة ،

نصت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه ، على المنشآت التى ترغب فى مد المهلة المقررة لتوفيق أوضاعها أن تتقدم بطلبها إلى جهاز شئون البيئة قبل ستة أشهر سابقة على نهاية مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى المادة المذكورة ، على أن يشتمل الطلب على مبررات المد وما اتخذ من إجراءات لتطبيق أحكام اللائحة المرفقة .

(١) انظر كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ١٦ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ٢٧٥ وما بعدها .

٧- الاجراءات التى يتبعها جهاز شئون البيئة قبل الموافقة على مد الهيئة المقررة لتوفيق أوضاع المنشآت ،

حددت المادة الثانية من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الاجراءات الواجبة على جهاز شئون البيئة حيث اوجبت على جهاز شئون البيئة أن يتحقق من صحة البيانات المقدمة ، ومدى جدية المنشأة فى تطبيق احكام هذه اللائحة ، وأن يرفع بذلك تقريراً مفصلاً ومدعماً بالمستندات إلى الوزير المختص بشئون البيئة لعرضه على مجلس الوزراء .

كما أجازت المادة الثانية من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لجهاز شئون البيئة أن يستعين -عند اعداده للتقرير الخاص بالمد- بخبراء ينتدبهم لهذا الغرض ، ويتحمل طالب المد فى هذه الحالة بالتكاليف التى يقدرها الجهاز لهؤلاء الخبراء .

٨- بدء السريان الزمانى لللائحة التنفيذية لقانون البيئة يوم ١٩٩٥/٣/١ ،

نصت المادة الثالثة من مواد اصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة على أن ينشر هذا القرار فى الوقائع ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وقد نشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ فى الوقائع المصرية بالعدد ٥١ تابع فى ١٩٩٥/٢/٢٨ ومفاد ذلك أن يبدأ العمل باللائحة فى ١٩٩٥/٣/١ .

٩- التفرقة بين المنشآت القائمة وقت صدور القانون والمنشآت التى تقام بعد صدور القانون ،

ونحن نرى أنه يمكن التفرقة بشأن السريان الزمانى للقانون بين

(١) وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء للذكور برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ رمضان سنة ١٤١٥ هـ الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٩٥ م .

نوعين من المنشآت : المنشآت القائمة وقت صدوره قانون البيئة والمنشآت التي تقام عقب صدور قانون البيئة ومن المنطوق التراخي في سريان الأحكام الجديدة لقانون البيئة على المنشآت القائمة وقت صدور قانون البيئة حتى تقوم بتعديل أوضاعها طبقاً لأحكام القانون الجديد .

١٠- سريان قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بأثر مباشر وفوري على المنشآت التي تقام بعد سريان أحكامه ،

تسرى أحكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بأثر فوري ومباشر - دون أرجاء - على المنشآت التي تقام بعد سريان أحكامه ، لأنها قد علمت بصدر القانون وبالاشتراطات البيئية التي يتطلبها القانون والتي يجب مراعاتها في الانشاءات والمعدات الخاصة بهذه المنشآت (١).

١١- كيفية سريان قانون البيئة على المنشآت القائمة وقت سريان أحكامه ،

يختلف أمر سريان قانون البيئة على المنشآت القائمة وقت صدور القانون فهذه المنشآت قد أنشأت قبل سريان القانون وتحتاج إلى فترة انتقالية حتى تقوم بتوفيق أوضاعها البيئية لكي تتواءم من الاشتراطات البيئية الجديدة التي فرضها القانون الجديد (٢) .

١٢- سبق سريان أحكام القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة قبل صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ،

يختلف الأمر بالنسبة لتطبيق التشريعات البيئية الأخرى مثل قوانين النظافة العامة وحماية نهر النيل والوقاية من أخطار

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن القوانين للملكة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

(٢) انظر القواعد والمعايير التي تضمنتها اللائحة التنفيذية للقانون في القسم الخامس من هذا الكتاب .

التدخين (١) وغش الأغذية (٢) فهذه التشريعات المكملة لقانون البيئة تسرى بأثر فوري - منذ صدورها ومباشرة بطبيعة الحال - على جميع المنشآت القائمة وبطبيعة الحال المنشآت التي سوف يتم انشائها فيما بعد .

١٢- النص القانوني للمادة الثانية من مواد اصدار قانون البيئة ،

تنص المادة الثانية من مواد اصدار قانون حماية البيئة على أنه :
« يصدر رئيس مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة - اللائحة التنفيذية للقانون المرافق في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل به .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه ، اصدار المعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثاني من القانون المرافق ، مع مراعاة احكام المادة (٥) وذلك خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة » .

١٤- شرح المادة الثانية من مواد اصدار قانون البيئة ،

حددت المادة الثانية من مواد اصدار قانون البيئة المختص باصدار اللائحة التنفيذية للقانون وهو رئيس مجلس الوزراء .

١٥- الحكمه من اصدار اللائحة التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء ،

ترجع - في نظرنا - الحكمه من اصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء هو مراعاة التدرج اللائحي إذا أن اللائحة قد تضمنت واجبات على الوزراء كل فيما يخصه باصدار

(١) انظر شرح القوانين المذكورة في الكتاب الثاني والثالث والرابع من هذا المؤلف..

(٢) انظر في شرح قوانين الغش . كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الاولى ١٩٩٥ ص ٢٢ وما بعدها .

المعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثاني من القانون ، فكان من المناسب والملائمات التشريعية أن تصدر بأداة تشريعية أعلى من قرار وزير البيئة وهو قرار رئيس مجلس الوزراء .

١٦- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة .

أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقد أوضحت اللائحة التنفيذية أهم المعايير البيئية المطلوبة وتركت تفاصيل هذه المعايير للقرارات التي تصدر من الوزارات المختلفة ، كل في نطاق اختصاصه .

١٧- أثر عدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بعد انقضاء مدة الستة أشهر التي حددها المشرع وإصدار اللائحة التنفيذية .

نصت المادة الثانية من مواد إصدار قانون البيئة على إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به ومع ذلك فقد صدرت اللائحة المذكورة بعد مرور أكثر من ستة أشهر من تاريخ صدور القانون ونحن نرى أن هذا الميعاد ميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته بطلان اللائحة أو عدم دستورتها (١) وإن الأثر الوحيد الذي تترتب على تأخير إصدارها هو تأخير سريان الأحكام التي تضمنتها حتى اليوم التالي لصدر اللائحة (٢) .

(١) انظر الدفوع المختلفة في جرائم الغش كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ١٠٥ وما بعدها .

(٢) انظر الأحكام الصادرة في الدفوع بعدم دستورية قوانين المخدرات كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ١١٢ وما بعدها .

١٨- المقصود بالمعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثانى من قانون البيئة .

يقصد بالمعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثانى من قانون البيئة المتعلق بحماية البيئة الهوائية من التلوث (١) هو القدر المسموح به من المواد التى تلوث الهواء الجوى (٢) .

١٩- المقصود بمراعاة أحكام المادة (٥) من قانون البيئة .

يقصد بمراعاة أحكام المادة (٥) من قانون حماية البيئة مراعاة اختصاصات جهاز شئون البيئة وسلطاته المذكورة تفصيلاً فى المادة الخامسة من القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ والتى سوف نتناولها بالشرح فى موضعها المناسب من هذا البحث .

٢٠- النص القانونى للمادة الثالثة من مواد اصدار قانون البيئة .

تنص المادة الثالثة من مواد اصدار قانون البيئة على أنه : يلغى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

٢١- شرح المادة الثالثة من مواد اصدار قانون البيئة .

كان من الطبيعى بعد أن قام المشرع المصرى باصدار قانون شامل بشأن البيئة أن يقوم بإلغاء بعض القوانين الخاصة التى تتعارض أحكام القانون الجديد من هذه القوانين القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت (٣) .

(١) انظر ما سوف يأتى فى القسم الثانى من هذا الكتاب بشأن حماية البيئة الهوائية من التلوث .

(٢) انظر ما سوف يأتى فى الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن التلوثات المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث .

(٣) انظر القسم الثالث من هذا الكتاب بشأن حماية البيئة المائية من التلوث .

٢٢- النص القانوني للمادة الرابعة من مواد اصدار قانون البيئة ،

تنص المادة الرابعة من مواد اصدار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها » .

٢٢- شرح المادة الرابعة من مواد اصدار قانون البيئة،

تضمنت المادة الرابعة من قانون اصدار قانون البيئة أن ينشر القانون في الجريدة الرسمية ، وقد نشر القانون في الجريدة الرسمية في يوم ١٩٩٤/٢/٣ ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٤/٢/٤ (١) .

(١) وقد صدر هذا القانون برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٤ م .

الباب الأول الأحكام العامة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

تمهيد :

سوف تتعرض فيما يلى للأحكام العامة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١) بولايتها التنفيذية وقد وردت تلك الأحكام العامة فى المادة الأولى من القانون وفى المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٩٥ (٢) وسوف تتعرض للأحكام العامة للقانون فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة رقم واحد ،

تنص المادة رقم واحد من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والمبهمات الآتية المعانى للبيئة قرين كل منها :

١- البيئة ،

المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت (٣) .

(١) انظر الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ١٩٩٤/٢/٣ .

(٢) انظر اللوائح المصرية للعدد ٥١ تابع فى ١٩٩٥/٢/٢٨ .

(٣) انظر تفصيلاً ، د. مهروك سعد الشجار ، تلوث البيئة فى مصر : المخاطر والحلول القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ .

يؤكد هذا الكتاب أن مصر تتعرض لقدرة كبير من التلوث البيئى وكشف تأثير الانسان والنبات بل والمعارك بكافة أنواع التلوث البيئى نتيجة لتعرضه لمواد ومخلفات المصانع ووسائل النقل المختلفة ويقدم المؤلف عدة حلول لتقليل هذا التلوث وكذلك الامتناع بالوعى البيئى ونود الاسلام فى الحفاظ على البيئة .
انظر ص ١٥ وما بعدها .

٢- الهواء ،

الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبة المعروفة ، وفي أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجى وهواء الأماكن العمل وهواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة .

٣- الاتفاقية ،

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن^(١) لعام ١٩٧٨/٧٣ وكذا الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها جمهورية مصر العربية فى مجال حماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن حوادث التلوث .

٤- المكان العام ،

المكان المعد لاستقبال الكافة أو فئة معينة من الناس لأى غرض من الأغراض .

٥- المكان العام المغلق ،

المكان العام الذى له شكل البناء المتكامل الذى لا يدخله الهواء إلا من خلال منافذ معدة لذلك .

ويعتبر فى حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام .

٦- المكان العام شبه المغلق ،

المكان الذى له شكل البناء غير المتكامل والمتصل مباشرة بالهواء الخارجى بما يحول دون اغلاقه كلية .

٧- تلوث البيئة ،

أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الانسان لحياته الطبيعية .

(١) انظر نصوص الاتفاقية المذكورة فى القسم الخامس من هذا الكتاب

٨- تدهور البيئة :

التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار .

٩- مهلية البيئة :

المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الاقلال من حدة التلوث ، وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية ، والأراضي والمحيطات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى .

١٠- تلوث الهواء :

كل تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة سواء كان هذا التلوث ناتجاً عن عوامل طبيعية أو نشاط انساني ، بما في ذلك الضوضاء (١) .

١١- مركبات النقل السريع :

هي السيارات والجرارات والدراجات الآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق العامة .

١٢- التلوث المائي :

انخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية ، أو يهدد صحة الإنسان أو يعوق الأنشطة المائية بما في ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يقسم صلاحية مياه البحر للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها .

(١) انظر تفصيلاً : د. طلعت إبراهيم الأصبحي التلوث الهوائي والبيئة سلسلة العلم والحياة القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ويتناول الكتاب الحديث عن المحافظة على البيئة الهوائية من التلوث والتدهور لارتباطها بصحة ووجود الإنسان والكائنات الحية وأهم طرق حل مشكلات التلوث . انظر ج ١ ص ١٦ وما بعدها ، ج ٢ ص ٧٤ وما بعدها .

١٢- المواد والعوامل الملونة ،

أى مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو اشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الانسان وتؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها (١) .

١٤- المراد الملونة البيئة المائية ،

أية مواد يترتب على تصريفها فى البيئة المائية بطريقة ارادية أو غير ارادية تغيير فى خصائصها أو الاسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالانسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية أو تضرر بالمناطق السياحية أو تتدخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر ، ويندرج تحت هذه المواد :

أ- الزيت أو المزيج الزيتى .

ب- المخلفات الضارة والخطرة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية التى ترتبط بها جمهورية مصر العربية .

ج- أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

د- النفايات والسوائل غير المعالجة المختلفة من المنشآت الصناعية .

هـ- العبوات الحربية السامة .

و- ما هو منصوص عليه فى الاتفاقية وملاحقها .

١٥- الزيت ،

جميع أشكال البترول الخام ومنتجاته ، ويشمل ذلك أى نوع من أنواع الهيدروكربونات السائلة وزيوت التشحيم وزيوت الوقود والزيوت

(١) انظر الكتاب الرابع من هذا المؤلف بشأن التشريعات المتعلقة بتلوث البيئة الهوائية .

المكررة وزيت الأفران والقار وغيرها من المواد المستخرجة من البترول
لونهاياها .

١٦- المزيج الزيتي ،

كل مزيج يحتوى على كمية من الزيت تزيد على ١٥ جزءاً فى
المليون^(١).

١٧- مياه الاتزان فيبر النظيفة (مياه الصابورة فيبر النظيفة) ؛

المياه الموجودة داخل صهريج على السفينة إذا كانت محتوياتها
من الزيت تزيد على ١٥ جزءاً فى المليون .

١٨- المواد الخطرة ،

المواد ذات الخواص الخطرة التى تضر بصحة الانسان أو تؤثر
تأثيراً ضاراً على البيئة مثل المواد المعدنية أو السامة أو القابلة للانفجار
أو الاشتعال أو ذات الاشعاعات المؤينة .

١٩- النفايات الخطرة ،

مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رماها المحتفظه بخواص
المواد الخطرة التى ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل
النفايات الاكلينيكية من الأنشطة العلاجية والنفايات الناتجة عن
تصنيع أى من المستحضرات الصيدلانية والأدوية أو المذيبات العضوية أو
الأحبار والأصباغ والدهانات (١) .

٢٠- تداول المواد ،

كل ما يؤدى إلى تمريكها بهدف جمعها أو نقلها أو تخزينها أو
معالجتها أو استخدامها .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح القوانين الفصح » مرجع سابق ص ٢٤٧ وما
بعدها .

٢١- إدارة النفايات :

جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها والتخلص منها .

٢٢- التخلص من النفايات :

العمليات التى لا تؤدى إلى استخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الطمر فى الأرض أو الحقن العميق أو التصريف للمياه السطحية أو المعالجة البيولوجية أو المعالجة الفيزيائية الكيميائية أو التخزين الدائم أو الترميد .

٢٣- إعادة تدوير النفايات :

العمليات التى تسمح باستخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الاستخدام كوقود أو استخلاص المعادن والمواد العضوية أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزيوت .

٢٤- المواد السائلة الضارة بالبيئة المائية :

المواد المنصوص عليها فى الاتفاقية الدولية (١) عام ١٩٧٣ / ١٩٧٨ .

٢٥- تسهيلات الاستقبال :

التجهيزات والمعدات والأحواض المخصصة لأغراض استقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة أو مياه الاتزان ، وكذلك التجهيزات التى توفرها الشركة العاملة فى مجال شحن وتفريغ المواد البترولية أو غيرها من الجهات الادارية المشرفة على الموانئ والمرات المائية .

٢٦- التصريف :

كل تسرب أو انصباب أو انبعاث أو تفريغ لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها فى مياه البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر أو نهر النيل والمجارى المائية ، مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد فى اللائحة التنفيذية .

(١) هى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ ، انظر-

٢٧- الإغراق ،

أ- كل إلقاء متعمد في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو غير ذلك من المنشآت الصناعية والمصادر الأرضية .

ب- كل إغراق متعمد في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للسفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها .

٢٨- التعويض ،

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة في القانون المدنى والأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية للمنظمة إليها جمهورية مصر العربية أو التي تنضم إليها مستقبلاً بما في ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الواقعة في بروكسل عام ١٩٦٩ أو أية حوادث تلوث أخرى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

٢٩- وسائل نقل الزيت ،

كل خط أنابيب مستخدم لنقل الزيت وأية أجهزة أخرى تستعمل في تحميل الزيت أو تفريغه أو نقله أو غيرها من أجهزة الضخ والمعدات اللازمة لاستعمال هذه الأنابيب (٢) .

٣٠- السفينة ،

أى وحدة بحرية عائمة من أى طراز أو تسير فوق الوسائد الهوائية أو المنشآت المغمورة ، وكذلك كل منشأ ثابت أو متحرك يقام على

- النصوص القانونية لهذه الاتفاقية في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(١) انظر كتابنا : أصول القانون البحرى ، للمصرى الجديد الطبعة الأولى - ص ١٢٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً للقسم الثالث من هذا الكتاب بشأن حماية البيئة للمياه من التلوث .

السواحل أو سطح المياه بهدف مزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو سياحى أو علمى (١) .

٣١- السفينة العربية ،

هى كل سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولة ما وتحمل العلامات الخارجية المميزة لها وتكون تحت قيادة ضابط معين رسمياً من قبل حكومة الدولة ويشغلها طاقم خاضع لضوابط الانضباط العسكرى بها .

٣٢- السفينة الحكومية ،

هى السفينة التى تملكها الدولة وتقوم بتشغيلها أو استخدامها لأغراض حكومية وغير تجارية .

٣٣- ناقلة المواد الضارة ،

السفينة التى بنيت أصلاً أو التى عدل تصميمها لتحمل شحنات من مواد ضارة سائبة وتشمل كذلك ناقلات البترول عند شحنها كلياً أو جزئياً بمواد ضارة غير معبأة وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذا القانون .

٣٤- المنشأة ،

يقصد بها المنشآت التالية :

- المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة ١٩٥٨ (٢) و ٥٥ لسنة ١٩٧٧ .
- المنشآت السياحية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ١ لسنة ١٩٧٣ و ١ لسنة ١٩٩٢ .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول القانون البحرى » الطبعة الأولى ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها انظر شرح تفصيلى للقانون المذكور كتابنا « شرح قوانين الفش » ص ٩٢٧ وما بعدها .

- منشآت انتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام القوانين أرقام
١٤٥ لسنة ١٩٤٨ و٦٢ لسنة ١٩٧٤ و١٢ و١٣ و٢٧ لسنة ١٩٧٦ و١٠٣
لسنة ١٩٨٦ (١) .

- منشآت المناجم والمحاجر والمنشآت العاملة في مجال الكشف
عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدامه ، الخاضعة لأحكام القوانين
أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٣ و٨٦ لسنة ١٩٥٦ و ٦١ لسنة ١٩٥٨ و ٤ لسنة
١٩٨٨ .

- جميع مشروعات البنية الأساسية .

- أى منشأة أخرى أو مشروع يحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ
على البيئة ، ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد الاتفاق مع
الجهة الادارية المختصة (٢) .

٣٥- شبكات الرصد البيئي :

الجهات التى تقوم فى مجال اختصاصها بما تضم من محطات
وحدات عمل برد مكونات وملوثات البيئة وإتاحة البيانات للجهات
المعنية بصفة دورية .

٣٦- تقييم التأثير البيئى :

دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروعات المقترحة التى قد تؤثر
إقامتها أو ممارستها لنشاطها على سلامة البيئة وذلك بهدف حمايتها .

٣٧- الكاونة البيئية :

الحادث الناتج عن عوامل الطبيعة أو فعل الانسان والذى يترتب
عليه ضرر شديد بالبيئة وتحتاج مواجهته إلى إمكانيات تفوق القدرات
المحلية .

(١) انظر الكتاب الثانى من هذا البحث بشأن القوانين للكاملة لقانون البيئة المتعلقة
بمحلية البيئة الأرضية من التلوث .

(٢) انظر ما سوف يأتى بشأن النظام القانونى لجهاز حماية البيئة .

٣٨- الجهة الادارية المختصة بحماية البيئة المائية :

هى إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها :

أ- جهاز شئون البيئة .

ب- مصلحة الموانئ والمناظر (١) .

ج- هيئة قناة السويس .

د- هيئات الموانئ بجمهورية مصر العربية .

هـ- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ .

و- الهيئة المصرية العامة للبترول (٢) .

ز- الادارة العامة لشرطة المسطحات المائية (٣) .

ح- الهيئة العامة للتنمية السياحية .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « اصول القانون البحرى » ص١٢٧ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف .

(٣) وتختص شرطة المسطحات المائية بالمهام التالية :

- رصد مصادر التلوث ومواجهتها فى نهر النيل والمياه الداخلية وخلوج العقبة والمحميات الطبيعية .

- حماية البيئة المائية من التلوث وتنفيذ القوانين الخاصة بصرف المخلفات السائلة .

- مواجهة ظاهرة تخلص العائلات من مخلفاتها .

- حماية الاراضى الزراعية من التجريف ومواجهة ظاهرة كثرة قمامان الطوب ومصانع الطوب الغير مرخصة .

- التصدى لظاهرة التبوير والحد من انتشارها .

- حماية المياه الداخلية من خلال تأمين شبكة الرى المصرية والحد من اهدار مياه النيل والتعديت عليه وعلى شواطئه .

- تأمين مياه الشرب ومنع تلويثها .

- حماية الثروات الزراعية ومستلزمات انتاجها .

- مكافحة التلوث الناجم عن عدم التزام شركات البحث والتنقيب عن البترول فى الاراضى المصرية بالقواعد الدولية بشأن حماية البيئة .

ط- الجهات الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

(١) ونحن نرى تفويض الجهات التالية سلطة الضغط القسائي وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو وزير العدل :

أولاً : شرطة المرافق :

وتختص شرطة المرافق بالمهام التالية :

- مواجهة ظاهرة تلوث مياه النيل والمجارى المائية بالزمام أصحاب الكازينوهات والمباني للقمامة على طرح النيل بإجراء عملية الصرف الصحي من خلال الشبكات الرئيسية .

- مكافحة التلوث بالفضجيج الناتج عن انتشار الورش والمصانع داخل المناطق السكنية ، وذلك بتنفيذ اللوائح والقرارات الصادرة بنقل هذه المصانع والورش إلى أماكن خارج نطاق كردون المدينة .

- ضبط كافة الباعة الجائلين الذين يزاوون المهن بدون ترخيص وبدون الحصول على الشهادات الصحية اللازمة .

- تنفيذ القوانين الخاصة بمنع التدخين داخل الأماكن العامة ووسائل المواصلات العامة .

- تنفيذ القوانين والقرارات بشأن مكافحة ظاهرةلقاء القمامة والمخلفات بالطريق العام وضبط المخالفين وتعريض الحاضر للرامة .

- إزالة التبعديات الناشئة عن الهجرة الزائدة وظهور مدن وقرى عشوائية ومواجهة ظاهرة تلوث الهواء .

ثانياً : الامارة العامة للمرور :

وتختص بضبط السيارات المخالفة طبقاً لقانون المرور ولائحته التنفيذية وسبب التلوث الهوائي أو لاستخدامها أداة التنبيه بطريقة تحدث قدراً من الضجيج وسحب تراخيص السيارات الغير صالحة فنياً .

ثالثاً : مصلحة الدفاع المدني :

وتختص بتأمين الجهة الدخلية للبلاد وحماية الأرواح والمنشآت والشروات الاقتصادية ضد كافة الأخطار مثل الحرائق - المفرقعات والإشعاعات الضارة الكوارث العامة واتخاذ كافة إجراءات الإنقاذ البرى والنهرى التي تمنع الأضرار أو التقليل منها وتوجيه إجراءات الوقاية والمكافحة معاً ، وتصبهت كافة الاستعدادات والخبرات البشرية والمادية لتصديق فحص حماية تحت كافة الظروف تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعى والنفسى .

ثانياً ، شرح المادة رقم واحد من قانون حماية البيئة ، تمهيد ،

تعتبر التشريعات البيئية أحد عناصر ثلاث تكون بتلاحمها منظومة الحفاظ على البيئة ، والبعد بها عما يصيبها من أضرار قد يستحيل محو آثارها ، ذلك ما استقرت عليه المجتمعات المتقدمة في تناولها للقضايا البيئية ، تلك المكونات الثلاث هي الجانب العلمى والجانب الاجتماعى والجانب التشريعى (١) الذى سوف نعرض له تفصيلاً فى هذا الكتاب .

ويعتبر الجانب التشريعى عنصراً نشطاً فى هذه المنظومة فهو الذى يحيل نتائج البحوث العلمية وتوصياتها وكذا نظرياتها الاجتماعية إلى أسلوب ملزم ، يلتزم به الكافة رضا أو كراهية بما يحقق بالفعل تحويل القول إلى سلوك ملزم وواقع يعيش فى الحياة العملية (٢) .

وسوف نتعرض فيما يلى شرح المادة رقم واحد من قانون حماية البيئة :

أ - أهداف قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ،

يتضمن تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب (٣) عن مشروع قانون حماية البيئة أن اللجنة قد راعت بشأن مشروع القانون ما يأتى :

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الفش » الطبعة الأولى ص٥ وما بعدها.

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم الوثائق والشهر » الطبعة الأولى ص٤ وما بعدها .

(٣) هى اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الصحية والبيئة ومكاتب لجان الشؤون الدستورية والتشريعية والصناعة والطاقة والزراعة والرى ، والإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية عن مشروعات القوانين الثلاثة التى كانت مقدمة إلى مجلس الشعب وهى :

١- مشروع قانون فى شأن حماية البيئة .

٢- مشروع قانون فى شأن حماية الهواء من التلوث .

أولاً : أن يكون تشريعاً متوازناً ويتمشى مع التطور الحالى المنتظر فى مختلف المجالات القانونية والفنية .

ثانياً : أن يواكب هذا المشروع بقانون النشاط الاقتصادي والصناعى للمتعاطم فى مصر والتوجهات العالمية الحالية فى شأن حماية البيئة .

ثالثاً : يحتوى هذا المشروع بقانون على احكام الاتفاقيات الدولية التى انضمت إليها جمهورية مصر العربية ، بحيث تصبح هذه الأحكام جزءاً منه .

رابعاً : يقوم هذا المشروع بقانون على أساس سد الثغرات الموجودة فى التشريعات الحالية باستحداث بعض الأحكام التى لم تتناولها التشريعات القائمة ، مثل تلك التى تتعلق بتلوث البيئة البحرية من المخلفات الصناعية والصرف الصحى وغيرها من الأحكام المستحدثة فى مختلف أبواب مشروع القانون ، حيث ظهرت الحاجة الماسة إلى مثل هذه الأحكام .

خامساً : حرصت اللجنة على التأكيد فى مواد انشاء جهاز حماية البيئة على أن تقوم الجهات المختصة فى مختلف مجالات البيئة بوضع الضوابط والمعايير المختلفة بالاتفاق الكامل مع جهاز حماية البيئة ، وبعد ذلك يقوم الجهاز بمراقبة تنفيذ هذه الضوابط التى وضعتها الجهات المختصة وتطبق أحكام القانون على المخالفين - أى أن الجهاز لا يلغى دور الأجهزة المختلفة القائمة بل يؤكدها ويدعمها ويستفيد من خبرة هذه الأجهزة فى حماية البيئة .

٢- مشروع قانون فى شأن حماية البيئة البحرية من التلوث وقد تم دمج مشروعات القوانين الثلاثة فى مشروع قانون واحد هو مشروع قانون البيئة الذى صدر بعد ذلك باسم قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

ب- مضمون المادة رقم واحد من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

تضمنت المادة الأولى من الباب الأول التعريفات التي راعت اللجنة المشتركة بمجلس الشعب (١) أن تكون متوافقة مع الاتفاقيات الدولية ، وقد استحدثت اللجنة المشتركة بمجلس الشعب البنود ١٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ لتتلاءم مع ما استحدثته اللجنة من مواد فى صلب القانون أو ما أدخلته من تعديلات على بعض المواد وذلك لتغطى كل أحكام المشروع بقانون وقد أقرها مجلس الشعب وصدرت بحالتها الراهنة فى القانون الحالى وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة تأكيد هذه التعريفات والمبادئ فقد نصت المادة رقم واحد من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة على ما يأتى :

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالإكفاظ والعبارات الآتية المعانى المبينة قرين كل منها :

١- المواد الملونة للبيئة المائية .

أية مواد يترتب على تصريفها فى البيئة المائية بطريقة ارادية أو غير ارادية تغيير فى خصائصها أو الاسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالانسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية أو يضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى للمشروعة للبحر ويندرج تحت هذه المواد :

أ- الزيت أو المزيغ الزيتى .

ب- المخلفات الضارة والخطرة للنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية التى ترتبط بها جمهورية مصر العربية .

ج- أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة .

(١) هى اللجنة المشتركة التى شكلت بمجلس الشعب لدراسة مشروعات القوانين الثلاثة التى كانت مقدمة لمجلس الشعب وتم دمجها فى قانون واحد وهو قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

د- الانفشيات أو السوائل غير المعالجة المتخلفة من المنشآت الصناعية .

هـ- العبوات الحربية السامة .

و- ما هو منصوص عليه في الاتفاقية وملاحقها (١) .

٢- التصريف ،

كل تسرب أو انصباب أو انبعاث أو تفريغ لأي نوع من المواد الملوثة أو التخلخل منها في مياه البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو للبحر أو نهر النيل وللجاري المائية مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد وفقاً لما هو مبين في الملحق رقم (١) لهذه اللائحة (٢) .

٣- التمييز ،

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة في القانون المدنى والأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية أو التي تنضم إليها مستقبلاً بما في ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الواقعة في بروكسل عام ١٩٦٩ (٣) ، أو حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة أو تلك الناجم عن السفن التي تعمل بالطاقة النووية أو تلك الناتجة عن التلوث من الجو وكذا ما يترتب من تلوث نتيجة التصادم والجنوح للسفينة أو ما يحدث أثناء الشحن والتفريغ .

(١) يقصد بالاتفاقية الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن لعام ١٩٧٣/ ١٩٧٨ .

(٢) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب المتعلق بالاصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية .

(٣) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب .

٤- خط الشاطئ ،

هو أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مد يحدث خلال فترة لا تقل عن أحد عشر عاماً .

٥- البحر الاقليمي ،

هو المساحات من البحر التي تلى شواطئ جمهورية مصر العربية وتمتد في اتجاه البحر لمسافة ١٢ ميل بحرى مقاسة من خط الأساس الذى يقاس منه عرض البحر الاقليمي طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحر لعام ١٩٨٢ (١) .

٦- المنطقة الاقتصادية الخالصة ،

هى المنطقة البحرية الممتدة فيما وراء البحر الاقليمي بمسافة مائتى ميل بحرى مقاسة بخطوط الأساس (٢) .

٧- البحر ،

هو للمساحات البحرية التى تقع وراء المنطقة الاقتصادية الخالصة .

٨- المنطقة البحرية الخالصة ،

وتشمل منطقتى البحرين المتوسط والأحمر طبقاً للحدود الجغرافية والطبيعية الواردة فى القاعدة رقم (١٠) من الملحق رقم (١) من اتفاقية (ماريول) لعام ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .

ج- المقصود بكلمة البيئة لغة ،

يرجع الأصل اللغوى لكلمة البيئة فى العربية إلى الفعل (بوا) ، الذى أخذ منه الفعل الماضى (بام) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين المصدرات » الطبعة الأولى ص١٧٠ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً رسالة الدكتوراه المقدمة من د. رفعت محمد عبد الجيد عن « المنطقة الاقتصادية للخالصة » القاهرة ١٩٨٢ ص٤٧ وما بعدها .

قال ابن منظور فى معجمه الشهير « لسان العرب » :

بأى إلى الشيء يَبْوءُ بوعاً ، أى رجع .

وبأاً - بتضعيف الواو - أى سدد ، ومنه قولهم « بأاً الرمح نحوه » ، أى سدده نحوه وقابله به .

و(تَبَؤاً) : نزل وأقام ، تقول : (تَبَؤاً فلان بيتاً) ، أى اتخذ منزلاً ، وذلك إذا نظر إلى أسهل ما يراه وأثره استواء وأفضله لمبيته فاتخذته منزلاً .

ووردت فى القرآن الكريم : ﴿ أَنْ تَبْوءُوا لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا ﴾ [يونس / ٨٧] ، أى اتخذوا .

ويقال : (إبَاءه منزلاً) ، أى هيأه له وأنزله فيه .

والاسم : البيئَة والمبَاءَة ، بمعنى المنزل ، ويقال : (إنه لحسن البيئَة) أى هيئة استقصاء مكان النزول وموضعه .

وقد ذكر ابن منظور لكلمة (تبؤا) معنيين قريبين من بعضهما :

المعنى الأول : بمعنى اصلاح المكان وتهيئته للمبين فيه ، قيل (تبؤاه) : أصلحه وهيأه ، وجعله ملائماً لمبيته ، ثم اتخذته محلاً له .

والمعنى الثانى : بمعنى النزول والاقامة ، كان تقول : (تبؤا المكان) أى حله ونزل فيه وأقام به (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر / ٩] ، أى الذين سكنوا المدينة من الأنصار ، واستقرت قلوبهم على الايمان بالله ورسوله ، قال ابن منظور : (جعل الايمان محلاً لهم على المثال ، وقد يكون أراد : وتبؤوا مكان الايمان وبلد الايمان ، فحذف) .

وقال الفراء فى قوله - عز وجل - : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

(١) البيئَة فى المعاجم الانجليزية (Environment) تعنى : مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التى لها تأثير فى حياة الكائنات بما فيها الانسان .

الصالحات لنبوئذهم من الجنة عرفا ﴿ [العنكبوت / ٥٨] ،
يقال : بواته منزلاً ، وأثويته منزلاً سواء : أنزلته ، وبواته منزلاً أى :
جعلته ذا منزل .

وفى الحديث الشريف الذى رواه مسلم أن رسول الله - ﷺ -
قال :

« إن كذباً على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على
معتمداً فليقبوا مقعده من النار » ، قوله : « فليقبوا مقعده »
معناه : لينزل منزله من النار .

والباءة : النكاح ، وسمى كذلك لأن الرجل يتبوأ من أهله ، أى
يستمكن من أهله ، كما يتبوأ من بابه ، وفى حديث النبی - ﷺ - :

« من استطاع منكم الباءة فليتزوج ... » أراد بالباءة : النكاح
والتزويج ، والأصل فى الباءة : المنزل ، ثم قيل لعقد التزويج باءة ، لأن
من تزوج امرأة بواها منزلاً .

وباء بإثمه وبذنبه : احتمله وصار للذنب مأوى الذنب ، وقوله
تعالى : ﴿ إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك ﴾ [المائدة / ٢٩] . قال
ثعلب : معناه : إن عزمت قتلى كان الاثم بك لا بى .

و(يستباء) ، أى تتخذ امرأته أهلاً ، قال زهير بن أبى سلمى :

فلم أر معشراً أسروا هدياً ولم أر جار سوء يستباء
والمبائة : معطن القوم للابل حيث تناع ، ومبائة الغنم : منزلها
الذى تأوى إليه والمبائة من الرحم : للمكان الذى يكون فيه الجنين .

ومن هذا الاستعراض للغوى يتضح لنا أن البيتة هى : « المنزل
والحلول فى المكان » ويمكن أن تطلق مجازاً على المكان الذى يتخذه
الإنسان « مستقراً لحزوله وحلوله » ، أى على :

١- المنزل .

٢- الوطن .

٢- الموضع الذى يرجع إليه الانسان فيتخذ فيه منزله وعيشه .

وقد استخدم علماء المسلمين كلمة « البيئة » استخداماً اصلاًحياً منذ القرن الثالث الهجرى ، وربما كان ابن عبد ربه - صاحب العقد الفريد - هو من نجد عنده المعنى الاصلاحي للكلمة فى كتاب (الجماعة) ، لى للإشارة إلى الوسط الطبيعى (الجغرافى والمكانى والأحيائى) الذى يعيش فيه الكائن الحى ، بما فى ذلك الانسان وللإشارة إلى المناخ الاجتماعى السياسى والأخلاقى والفكرى المحيط بالانسان كما تدل على الحال التى عليها هذه التسميات .

وقد يراد بالبيئة مجازياً ، أولئك البشر الذين يسكنون فيها أو يقيمون ، وأيضاً ، يمكن أن تعنى البيئة مجازياً كافة المخلوقات والموجودات التى تعل معنا وتستوطن المواضع التى نعيش فيها ، كالعوانات والنباتات والأشجار والمياه والهواء والصخور (١) .

د- المعنى الاصطلاحي لكلمة البيئة .

« البيئة » لفظه شاع استخدامها فى السنوات الأخيرة ، بحيث أصبحت تجرى على السنة العامة والخاصة ، وقد افترط الكثيرون فى استعمالها ، فمن نسمع من يقول : « البيئة الاجتماعية » أو « البيئة الحضرية » أو « البيئة الثقافية » أو « البيئة المشيدة » وغير ذلك ، حتى يخيّل للمرء أن هذه الكلمة باتت ترتبط بجميع مجالات الحياة .

ورغم ذلك ، فإن المفهوم الدقيق لكلمة البيئة ما يزال غامضاً للكثيرين ، لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد ، يبين ماهية البيئة ، ويحدد مجالاتها المتعدد .

(١) م . محمد الفقى البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث - ١٩٩٤ - من ٩ .

و- المفهوم الحديث لكلمة البيئة .

يعرف علم البيئة الحديث (الايكولوجيا Ecology) البيئة بأنها « الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان ، بما يضم من ظواهر الطبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها » (١) .

وبعبارة أخرى : البيئة هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس ، سواء كان هذا من خلق الله سبحانه وتعالى (الظواهر الطبيعية) أم من صنع الانسان (الظواهر البشرية) .

وقد أوجز اعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢ مفهوم البيئة بأنها « كل شئ يحيط بالانسان » .

Environment is everything that surround man

ومن خلال هذا المفهوم نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين مميزين هما :

١- البيئة الطبيعية Natural Environment .

٢- البيئة البشرية « الحضارية » Human Environment وقد يطلق عليها Man-made Environment .

هـ- المقصود باصطلاح البيئة البشرية :

عرفت البيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد

(١) ويطلق على العلم الذي يتناول بالدراسة التفاعل بين كائن حي والوسط الذي يعيش فيه اسم « إيكولوجى » Ecology وهي كلمة من أصل يوناني مكونة من مقطعين « إيكوس » Oikos ويقصد بها المعيشة أو المسكن « ولوجى » Logy ، وتعنى علم ، أى أن الكلمة تعنى دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها من كائنات حية وغير حية وعلاقتها ببعضها البعض .
ورغم أنه من الثابت أن عالم الطبيعيات الألماني أرنست هينريش هيكل Haeckel, Ernst Heinrich (١٨٢٤ - ١٩١٩) كان أول من استخدم اصطلاح "Ecology" عام ١٨٦٩ إلا أن لحدأ لا يعرف حتى الآن متى اشتقت هذه الكلمة .

فى استوكهولم عام ١٩٧٢ بأنها « رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته ، (١) ، وقد عرفها البعض الآخر بأنها هى « الاطار الذى يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقته مع اقربائه من بنى البشر ، (٢) ، وبذلك ، فإن حديثنا عن البيئة إنما يعنى حديثنا عن البيئة البشرية وفقاً للتعريفين السابقين ، وينبغى التأكيد هنا على أن البيئة البشرية ليست فقط مجرد موارد يتجه إليها الانسان ليستمد منها مقومات حياته ، وما تشمل أيضاً علاقة الانسان بالانسان التى تنظمها الأديان السماوية ، أو المؤسسات الاجتماعية ، أو القوانين الوضعية أو العادات أو الأخلاق ، أو القيم السائدة فى المجتمع ، أو العرف المتوارث بين الشعوب ، أى كل ذلك معاً .

ويذهب البعض إلى أن البيئة البشرية - انطلاقاً من التعريفين السابقين - تتكون من قسمين :

الأول : هو البيئة الطبيعية التى تتكون من الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء بكافة صورها ، وهذه جميعها تمثل الموارد التى أتاحها الله للانسان ليحصل منها على مقومات حياته .

والثانى : هو البيئة المشيدة التى تتكون من البنية الأساسية المادية التى شيدها الانسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التى أقامها .

(١) مطبوعات منظمة اليونسكو - المشكلات البيئية الرئيسية فى المجتمع المعاصر - الوثيقة رقم ٨ من وثائق المؤتمر الدولى الحكومى للتربية البيئية الذى عقد فى مدينة تبليسى بالاتحاد السوفيتى (سابقاً) - أكتوبر ١٩٧٧ - صفحة ٤ .

(٢) الأستاذ : رشيد الحمد ود / محمد سميد صباهي - البيئة ومشكلاتها - عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ١٩٧٩ - صفحة ٢٦ ، م . محمد الفقى : البيئة ١٩٩٤ .

وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة ، والمناطق السكنية ، والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية ، وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمنازل والمعاهد والطرق والموانئ ، وما إلى ذلك (١) .

ومن ثم يمكن القول إن البيئة البشرية تشمل كوكب الأرض الذي نعيش عليه ، وكافة مكونات الكون الفسيح التي تؤثر في حياة الموجودات والمخلوقات التي تقاسمنا المعيشة في هذا الكوكب (٢) .

وقد حدث خلال مناقشات ندوة أكاديمية القانون الدولي حول حماية البيئة في لاهاي عام ١٩٧٢ ، قال الأستاذ Wolf ما نصه : أن كلمة البيئة (environnement) في الواقع كانت تتردد في مؤلفات الكتاب الفرنسيين في القرن السادس عشر ، وتعني بدقة ما حولنا وما يحيط بنا ، الوسط ، ولقد دخلت هذه الكلمة اللغة الانجليزية نقلاً عن اللغة الفرنسية (٣) .

ولا يجب الخلط بين كلمة البيئة Environnement وكلمة الطبيعة Nature فالبيئة تضيف إلى فكرة الطبيعة أوضاعاً وعناصر جديدة مغايرة من ذلك المنشآت الحضرية التي أدخلها الإنسان وما ترتب على الاستخدامات التكنولوجية من آثار .

(١) د / محمد سعيد صباريني - البيئة : إطارها ومعناها - مرجع سابق -
صفحة ٢١ : ٢٢ .

(٢) م / محمد الفقى البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث ١٩٩٤
ص ١٩ .

(٣) وهكذا أصبحت بيئة الإنسان تضم عنصرين أساسيين ، أولهما العناصر الطبيعية من أرض وماء وهواء وحيون ونبات في أشكالها الطبيعية ، وثانيهما العناصر المضافة التي نتجت عن نشاط الإنسان في تعامله مع تلك العناصر .

الباب الثانى **النظام القانونى لجهاز حماية البيئة**

تمهيد ،

كان من الطبيعى أن يقوم المشرع بإنشاء جهاز جديد للقيام على تطبيق قانون البيئة والإشراف على كل ما يتعلق بالبيئة (١) وسوف نتعرض فيما يلى لشرح نصوص القانون المتعلقة بحماية البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٢) ،

تنص المادة ٢ من قانون البيئة لسنة ١٩٩٤ على أنه : « ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى « جهاز شئون البيئة » وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتبع الوزير المختص بشئون البيئة ، وتكون له موازنة مستقلة ، ويكون مركزه مدينة القاهرة ، وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع للجهاز بالمحافظات ، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية » .

ثانياً ، شرح المادة (٢) ،

١- إنشاء جهاز شئون البيئة بالقاهرة ،

أنشأت المادة الثانية برئاسة مجلس الوزراء جهاز جديد لحماية وتنمية البيئة يطلق عليه « جهاز شئون البيئة » وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتبع هذا الجهاز الوزير المختص بشئون البيئة ، وتكون له موازنة مستقلة ، ويكون مركزه مدينة القاهرة ، وينشأ

(١) انظر ما سوف يأتى فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن اختصاصات كل من الجهات الانبارية وجهات الضبط القضائى فى تطبيق التشريعات المكتملة للبيئة مثل تشريعات الحال الصناعية والتجارية وغيرهما من الحال الملقة للرامة والمضرة بالصحة .

بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة قروح للجهاز بالمحافظات ،
وتكون الأولوية للمناطق الصناعية (١) .

٢- إنشاء مزارع لجهاز شئون البيئة بالمحافظات ،

أجازت المادة الثانية للوزير المختص أن ينشئ قروح لجهاز
بالمحافظات المختلفة ، وأعطت المادة الأولوية فى ذلك للمناطق الصناعية
مثل مدينة المحلة الكبرى بالقربية ومدينة كفر الدوار بمحافظه
البحيرة ، ومنطقة العامرية بمحافظه الاسكندرية .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣) ،

تنص المادة (٣) من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه
« يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح الوزير المختص بشئون البيئة
وعرض رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس
الجمهورية متضمناً معاملته المالية » .

ثانياً ، شرح المادة (٣) ،

كيفية تعيين رئيس مجلس شئون البيئة .

صدرت المادة الثالثة من قانون البيئة كيفية تعيين رئيس الجهاز
فتقررت أن يعين رئيس جهاز بناء على ترشيح من الوزير المختص
بشئون البيئة وعرض رئيس مجلس الوزراء لهذا الترشيح ، ويصدر
بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمناً معاملته المالية بصفته
رئيساً لجهاز البيئة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤) ،

تنص المادة (٤) من قانون البيئة على أنه : « يحل جهاز المنشأ
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ فيما له من حقوق وما

(١) انظر بشأن اختصاصات وزير قطاع الأعمال العام كتابها « شرح قانون
قطاع الأعمال العام » الطبعة الثانية من ٤١٢ وما بعدها .

عليه من التزامات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم إلى جهاز شئون البيئة .

ثانياً ، شرح المادة (٤) ،

١- التطور التاريخي للاهتمام بشئون البيئة بمجلس الوزراء المصري ،

قبل إنشاء جهاز شئون البيئة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٢ كان القائم تحت مظلة مجلس الوزراء فيما يختص بموضوعات البيئة هو اللجنة الوزارية المشكلة لشئون البيئة والصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٠ ثم ألغيت هذه اللجنة باعادة تشكيل الوزارة في عام ١٩٨١ .

ثم انشئ جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٢ بفرض أن يكون بمثابة حلقة الاتصال بين رئاسة مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والجهات في مجال الحفاظ على البيئة ، وكذلك دراسة واعداد الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة .

٢- التحول القانوني للجهاز المستحدث لشئون البيئة محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨١ في الحقوق والالتزامات ،

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ أنه « يحل جهاز البيئة المنشأ بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه محل الجهاز المنشأ بقرار الجمهورية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٢ فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم إلى جهاز شئون البيئة ، ويتم تسكينهم بحالتهم في القطاعات التنظيمية المكونة للجهاز وذلك بقرار من الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة .

تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون حماية البيئة .

تضمنت المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن :

يُشكل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وتشمل عضوية كل من :

١- الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة .

٢- ممثل من الدرجة العالية على الأقل يختاره الوزير المختص من كل من ست وزارات هي : وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي - وزارة الأشغال العامة والموارد المائية - وزارة النقل والمواصلات - وزارة الصناعة - وزارة الداخلية - وزارة الصحة .

٣- اثنين من الخبراء في مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض من الرئيس التنفيذي للجهاز .

٤- ثلاثة من التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون من بين مرشحي تلك التنظيمات لتمثيلها في المجلس بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة .

٥- أحد العاملين بجهاز شئون البيئة من شاغلي الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز

٦- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٧- ثلاثة من ممثلي قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة بناء على ترشيح من الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة من بين مرشحي تلك الجهات .

٨- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة من بين مرشحي تلك الجهات .
ويجب دعوة ممثلى الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التى يشرفون عليها ، كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من نوى الخبرة لدى بحث مسائل معينة دون أن يكون لأى منهم صوت معدود فى الدالات ، ويجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية من الخبراء المتخصصة لدراسة موضوعات معينة ، كما يجوز للمجلس أن يعهد إلى واحد من اعضائه أو أكثر بمهمة محددة .

ويباشر امانة المجلس أمين عام الجهاز ولا يكون له صوت معدود فى الدالات ما لم يكن قد تم اختياره لعضوية المجلس ويعد تشكيل المجلس من جديد كل ثلاث سنوات من جديد .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٥) ،

تنص المادة (٥) من القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة على أنه « يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة واعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة ، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية .

ويكون للجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصرالعربية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية .

ويوصى الجهاز باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات .

والجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه ،

- اعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق اهداف

الجهاز وابداء الرأى فى التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة .

- اعداد الدراسات عن الوضع البيئى وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التى تتضمنها واعداد الموازنة التقديرية لكل منها وكذلك الخرائط البيئية لمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة .

- وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الانشاء وثناء التشغيل .

- حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية وكذلك الكفاءات التى تسهم فى اعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة والاستفادة منها فى اعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التى تقوم باعدادها .

- المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التى تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الاجراءات التى ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط .

- وضع المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات والتأكد من الالتزام بهذه المعدلات والنسب .

- جمع للمعلومات القومية والدولية الخاصة بالوضع البيئى والتغيرات التى تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات فى الجهات الأخرى وتقويمها واستخدامها فى الادارة والتخطيط البيئى ونشرها .

- وضع أسس واجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات .

- اعدادا خطة للمطوارئ البيئية على النحو المبين فى المادة (٢٥) من هذا القانون ، والتنسيق بين الجهات المعنية لاعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية .

- اعداد خطة للتدريب البيئى والاشراف على تنفيذها .

- المشاركة فى اعداد وتنفيذ البرنامج القومى للرصد البيئى والاستفادة من بياناته .
- اعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية للموضع البيئى ونشرها بصفة دورية .
- وضع برامج التثقيف البيئى للمواطنين والمعاونة فى تنفيذها .
- التنسيق مع الجهات الأخرى بشأن تنظيم وتأمين تداول المواد الخطرة .
- ادارة المحميات الطبيعية والاشراف عليها .
- اعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتنمية البيئة .
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة .
- اقتراح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة على اتخاذ اجراءات منع التلوث .
- تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .
- التنسيق مع الوزارة المختصة بالتعاون الدولى للتأكد من أن المشروعات للمولة من المنظمات والدول المانحة تتفق مع اعتبارات سلامة البيئة .
- المشاركة فى اعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الخطرة والملوثة للبيئة .
- الاشتراك فى اعداد الخطة القومية المتكاملة لادارة المناطق الساحلية بالبحر المتوسط والبحر الأحمر بالتنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية .
- الاشتراك مع وزارة التربية والتعليم فى اعداد برامج تدريبية لحماية البيئة فى نطاق برامج الدراسة المختلفة فى مرحلة التعليم الأساسى .

- اعداد تقرير سنوى عن الوضع البيئى يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة من هذا التقرير مجلس الشعب .

ثانياً ، شرح المادة (٥) ،

اختصاصات جهاز حماية البيئة ووسائله لتحقيق أهدافه ،

تضمنت المادة الخامسة من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ تحديد اختصاصات جهاز حماية البيئة وقد توسع المشرع فى تمديد اختصاصات هذا الجهاز فأصبحت لوسع نطاقاً من اختصاصات جهاز حماية البيئة الملغى والذي كان قد أنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ (١) كما حددت المادة المذكورة الوسائل التى قد يلجأ إليها الجهاز لتحقيق أهدافه المحددة قانوناً .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٦) ،

تنص المادة السادسة من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه :
« يشكل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وعضوية كل من :

-
- (١) كانت اختصاصات جهاز حماية البيئة الملغى تتلخص فيما يلى :
- أولاً : اعداد مشروع الخطة القومية والدراسات البيئية واقتراح أولويات تنفيذها .
- ثانياً : ابلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات والمعلومات اللازمة فى شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة والدراسات البيئية .
- ثالثاً : دراسة التشريعات البيئية فى الدولة للتقدمة واعداد مشروعات التشريعات البيئية فى ضوء ما يتناسب منها والبيئة المصرية .
- رابعاً : اعداد البرامج الاعلامية اللازمة لزيادة الوعى البيئى على المستوى القومى .
- خامساً : تنظيم تبادل المعلومات البيئية فى الداخل والخارج لصالح الجهات الوطنية للمنية .
- سادساً : دراسة اقتراح المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحماية المواطنين والعاملين من أخطار التلوث .

- الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة .

- ممثل عن كل ست وزارات يختارها رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية بالبيئة ، على أن يكون ممثل الوزارة من الدرجة العالية على الأقل ويختاره الوزير المختص .

- اثنين من الخبراء في مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة .

- ثلاثة عن التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة .

- أحد العاملين بجهاز شئون البيئة من شاغلي الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز .

- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

- ثلاثة من ممثلى قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة .

- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة .

ويتعين دعوة ممثلى الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التى يشرفون عليها ، كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من نوى الخبرة لدى بحث مسائل معينة ، دون أن يكون لأى منهم صوت معنود فى المداولات .

ويجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان استشارية من الخبراء المتخصصة لدراسة موضوعات معينة كما يجوز للمجلس أن يعمد إلى واحد من أعضائه أو أكثر بمهمة محددة .

ثانياً ، شرح المادة (٦) ،

تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ولجانه ،

حددت المادة السادسة تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة برئاسة الوزير المختص بالبيئة وعضوية تسعة عشر عضواً هم بتحکم وظائفهم الآتى ذكرهم :

١- الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة .

٢- ممثل عن كل من ست وزارات يختارها رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية بالبيئة ، على أن يكون ممثل الوزارة من الدرجة العالية على الأقل ويختاره الوزير المختص .

٣- اثنين من الخبراء فى مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة .

٤- ثلاثة عن التظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة .

٥- أحد العاملين بجهاز شئون البيئة من شاغلى الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز .

٦- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٧- ثلاثة من ممثلى قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة .

٨- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٧) ،

تنص المادة السابعة من قانون البيئة على أنه : مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا للمهيمته على شئون الجهاز وتصريف أموره

ووضع السياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي إطار الخطة القومية ، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ثانياً ، شرح المادة (٧) ،

١- المركز القانوني لمجلس إدارة جهاز شئون البيئة ،

حددت المادة السابعة من القانون المركز القانوني لمجلس إدارة جهاز شئون البيئة حيث حددت أن « مجلس إدارة الجهاز وحده هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف جميع أموره ووضع السياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي إطار الخطة القومية ، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٢- اختصاصات وسلطات مجلس إدارة جهاز حماية البيئة ،

حددت المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة اختصاصات وسلطات جهاز حماية البيئة حيث تضمنت أن مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف أموره ووضع سياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وفي إطار الخطة القومية ، وله على الأخص الاختصاصات التالية :

- ١- الموافقة على الخطط القومية لحماية البيئة .
- ٢- الموافقة على خطة الطوارئ البيئية ضد الكوارث .
- ٣- اعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالبيئة .
- ٤- الموافقة على المشروعات التجريبية التي يضطلع بها الجهاز .
- ٥- الموافقة على سياسة التدريب البيئي وخططه .
- ٦- الموافقة على المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تلوث البيئة .

٧- الموافقة على أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات .

٨- الإشراف على صندوق حماية وتنمية البيئة .

٩- الموافقة على الهيكل التنظيمي للجهاز وقروعه بالمحافظات .

١٠- الموافقة على اللوائح الداخلية للجهاز ولوائح العاملين فيه .

١١- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية الخاصة بالجهاز .

١٢- النظر في كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الجهاز .

١٣- تحديد ما يعرض من قراراته على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار في شأنها وفي جميع الأحوال على المجلس أن يضمن قراراته وبوجه خاص تلك التي يرى عرضها على مجلس الوزراء دراسة عن تكاليف التنفيذ والنتائج المتوقعة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٨) ،

تنص المادة الثامنة من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو إذا طلب نصف أعضاء المجلس ذلك ، وتكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس » .

ثانياً ، شرح المادة (٨) ،

إجراءات اجتماع مجلس إدارة جهاز شئون البيئة حددت المادة الثامنة من قانون البيئة إجراءات اجتماع مجلس إدارة جهاز شئون البيئة فقررت أن يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو إذا طلب نصف أعضاء المجلس ذلك ، وتكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٩) ،

تنص المادة التاسعة من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة الجهاز أو وجود مانع لديه يحل محله فى مباشرة اختصاصاته نائب رئيس مجلس الإدارة » .

ثانياً ، شرح المادة (٩) ،

حالة غياب رئيس مجلس إدارة الجهاز ،

تناولت المادة التاسعة الفرض الخاص فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة الجهاز أو وجود مانع لديه حيث أجازت أن يحل محله فى مباشرة اختصاصاته نائب رئيس مجلس الإدارة (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٠) ،

تنص المادة العاشرة من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز فى علاقاته بالغير وأمام القضاء » .

ثانياً ، شرح المادة (١٠) ،

الممثل القانوني للجهاز ،

حددت المادة العاشرة من قانون البيئة المركز القانوني لرئيس مجلس إدارة الجهاز حيث قررت أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز فى علاقاته بالغير وأمام القضاء .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١١) ،

تنص المادة الحادية عشرة من قانون البيئة على أنه : « يكون الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز ، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وتحديد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى » .

(١) انظر كتابنا « شرح قانون قطاع الأعمال لعام » الطبعة الثانية - ص ١٧ وما بعدها .

ثانياً ، شرح المادة (١١) ،

١- مسؤوليات الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ،

حددت المادة الحادية عشر من قانون البيئة مسؤوليات رئيس الجهاز حيث تضمنت أن : « يكون الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز ، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وتمدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى » .

٢- اختصاصات الرئيس التنفيذي لجهاز حماية البيئة ،

تناولت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الحديثة من مسؤوليات واختصاصات الرئيس التنفيذي للجهاز حيث حددت أن يكون الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز وقرارات مجلس الإدارة ، وأن يختص الرئيس التنفيذي بما يأتي :

١- مباشرة اختصاصات الوزير للنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالجهاز .

٢- مباشرة اختصاصات الوزير للنصوص عليها في سائر القوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة شئون الجهاز وتصريف أموره الفنية والمالية والإدارية وتحقيق أغراضه .

٣- مباشرة اختصاصات الوزير في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .

٤- تطوير نظم العمل بالجهاز وتدعيم تجهيزته وإصدار القرارات اللازمة لذلك .

٥- الحصول على البيانات والمعلومات والتي تتصل بأغراض الجهاز من مختلف الجهات المعنية حكومية وغير حكومية بالداخل أو الخارج .

٦- العمل على تطبيق أحكام قانون البيئة المشار إليه وهذه
اللائحة ، بالاتفاق والتنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بذلك
قانوناً .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٢) ،

تنص المادة الثانية عشرة من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة
١٩٩٤ على أنه : « يكون لجهاز شئون البيئة أمين عام ، يندب من بين
العاملين بالجهاز من شاغلي الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص
بشئون البيئة ، بعد أخذ رأى الرئيس التنفيذي ، ويعاون الأمين العام
رئيس الجهاز ويعمل تحت إشرافه » .

ثانياً ، شرح المادة (١٢) ،

وظيفة الأمين العام لجهاز شئون البيئة ،

أوجبت المادة الثانية عشرة من قانون البيئة أن يكون لجهاز شئون
البيئة أمين عام وأن يشغل وظيفته بطريق الندب من بين العاملين
بالجهاز من شاغلي الوظائف العليا وذلك بقرار من الوزير المختص
بشئون البيئة ، ومصدر قرار الندب بعد أخذ رأى الرئيس التنفيذي ،
ويلوم الأمين العام بمعاونة رئيس الجهاز ويعمل تحت إشرافه .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٣) ،

تنص المادة الثانية عشرة من قانون البيئة على أنه : « يكون
لرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة سلطة الوزير المنصوص عليها
في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالجهاز .

كما يكون لأمين عام الجهاز بالنسبة إلى هؤلاء سلطة رئيس
القطاع » .

ثانياً ، شرح المادة (١٣) ،

١- سلطة رئيس جهاز البيئية وسلطة الأمين العام بالنسبة للعاملين بالجهاز ،

حددت المادة ١٣ من قانون البيئة سلطات الرئيس التنفيذي بالنسبة للعاملين بالجهاز حيث تضمنت أن يكون للرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالجهاز كما تضمنت أن يكون لأمين عام الجهاز بالنسبة إلى هؤلاء العاملين سلطة رئيس القطاع طبقاً لقانون العاملين بالدولة (١) .

٢- الهيكل الوظيفي لجهاز شئون البيئة ،

وقد تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن يكون للجهاز هيكل وظيفي يصدر بقرار من الرئيس التنفيذي للجهاز بعد موافقة مجلس الإدارة وبالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية (٢) .

(١) انظر تفصيلاً في التفريق بين المركز القانوني للعاملين بالحكومة والعاملين بقطاع الأعمال العام كتابنا « شرح قانون قطاع الأعمال العام » الطبعة الثانية ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر بشأن الهيكل الوظيفي للعاملين بهيئة الاستثمار كتابنا « موسوعة الاستثمار » الطبعة الثانية ص ١٧ وما بعدها .

الباب الثالث **النظام القانونى لصندوق** **حماية البيئة**

تمهيد وتقسيم .

كان من الضروري لإنشاء جهاز على قدر كبير من الخطورة والأهمية مثل جهاز شئون البيئة أن يكون لهذا الجهاز صندوق خاص لحماية البيئة (١) وذلك لتدعيم أنشطة الجهاز ومعاونته على تحقيق أهدافه وسوف نتعرض فيما يلى لشرح مواد صندوق حماية البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً : النص القانونى للمادة (١٤) .

تنص المادة ١٤ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « ينشأ جهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى (صندوق حماية البيئة) تتولّى إليه :

- أ- المبالغ التى تخصصها الدولة فى موازنتها لدعم الصندوق .
- ب- الامانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتى يقبلها مجلس إدارة الجهاز .
- ج- الغرامات التى يحكم بها والتعويضات التى يحكم بها أو يتلقا عليها عن الأضرار التى تصيب البيئة .
- د- موارد صندوق المحميات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ (٢) .

(١) تم إنشاء صندوق خاص للمحميات بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية .
انظر الجريدة الرسمية ج ٣١ تابع (١) فى ١٩٩٣/٨/٤ انظر نصوص القانون المذكور فى الكتاب الأول من هذا المؤلف .
(٢) انظر نصوص القانون المذكور فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف .

وتودع فى الصندوق على سبيل الأمانة للمبالغ التى تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التى تصيب البيئة .

وتكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى . وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة .

ثانياً ، شرح المادة (١٤) ،

١- موارد صندوق حماية البيئة .

صدرت المادة الرابعة عشرة موارد صندوق حماية البيئة حيث أجازت أن تؤول إلى الصندوق الموارد الأربعة التالية :

- ١- المبالغ التى تخصصها الدولة فى موازنتها لدعم الصندوق .
- ٢- الاعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتى يقبلها مجلس إدارة الجهاز .
- ٣- الغرامات التى يحكم بها والتعويضات التى يحكم بها أو يتفق عليها عن الأضرار التى تصيب البيئة .
- ٤- موارد صندوق المحميات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .

وقد وردت الموارد الأربعة سالفة الذكر كذلك فى المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وإضافت المادة السابعة من اللائحة إلى هذه الموارد التالية :

- ١- ما يخص جهاز شئون البيئة من نسبة الـ ٢٥٪ من حصيلة الرسوم المقررة على تذكرة السفر التى تصدر فى مصر بالعملة المصرية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٦ ويحدد أدنى ١٢,٥٪ من اجمالى حصيلة الرسوم المشار إليها .

٣- مقابل ما يؤديه الجهاز من خدمات للغير بأجر .

٤- رسوم التراخيص التي يصدرها الجهاز .

وأضافت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية :

بأن يتودع في الصندوق على سبيل الأمانة المبالغ التي تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التي تصيب البيئة وهو نفس نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من مواد قانون البيئة .

٢- الموازنة الخاصة لصندوق حماية البيئة ،

تحدثت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة من قانون البيئة عن الموازنة الخاصة وأوردت نفس النص الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من اللائحة التنفيذية للقانون .

وتكون للصندوق موازنة خاصة ، تبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى ، وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة (٢) .

أولاً : النص القانوني للمادة (١٥) ،

تنص المادة الخامسة عشرة من قانون البيئة على أنه : « تخصص موارد الصندوق للصرف منها في تحقيق أغراضه » .

(١) تنص المادة السادسة فقرة أولى من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية على أن « يأسس صندوق خاص تقول إليه الأحوال والهيئات والاعانات التي تقرر للمحميات ورسوم زياتها إن وجدت وكذا حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

(٢) أنظر تفصيلاً بشأن طلبه١ للمال العام كتابنا « شرح قوانين الفش » الطبعة الأولى وذلك عند شرحه لجرائم الفش في عقود التوريد مع الدولة ص٨١٢ وما بعدها .

ثانياً ، شرح المادة (١٥) ،

١- تخصيص مواء صندوق حماية البيئة للانطلاق منها في تحقيق أغراضه دون غيرها ،

أوجبت المادة الخامسة عشرة من قانون البيئة أن تخصص جميع موارد صندوق حماية البيئة في تحقيق أغراض الصندوق وهي بصفة عامة النهوض بالبيئة والارتقاء بها والتي ذكرتها تفصيلاً المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والتي ستعرض لها في الفقرة التالية .

٢- وجوه انفاق موارد صندوق حماية البيئة ،

حددت المادة الثامنة من لائحة قانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وجوه انفاق موارد الصندوق حيث أوجبت أن تخصص موارد الصندوق للصرف منها في تحقيق أغراضه ، وبصفة خاصة :

١- مواجهة الكوارث البيئية .

٢- المشروعات التجريبية والرائدة في مجال حماية الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .

٣- نقل التقنيات ذات التكلفة المنخفضة والتي ثبت تطبيقها بنجاح .

٤- تمويل تصنيع نماذج المعدات والأجهزة والمحطات التي تعالج ملوثات البيئة .

٥- إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي .

٦- إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية بهدف المحافظة على الثروات والموارد الطبيعية .

٧- مواجهة التلوث غير معلوم المصدر .

٨- تمويل الدراسات اللازمة لاعداد البرامج البيئية وتقييم التأثير

البيئي ووضع المعدلات والمعايير المطلوب الالتزام بها للمحافظة على البيئة .

٩- المشاركة في تمويل مشروعات حماية البيئة التي تقوم بها أجهزة الادارة المحلية والجمعيات الأهلية ويتوافر لها جزء من التمويل من خلال المشاركة الشعبية .

١٠- مشروعات مكافحة التلوث .

١١- صرف المكافآت عن الانجازات المتميزة عن الجهود التي تبذل في مجال حماية البيئة .

١٢- دعم البنية الأساسية للجهاز وتطوير أنشطته .

١٣- الأغراض الأخرى التي تهدف إلى حماية أو تنمية البيئة والتي يوافق عليها مجلس إدارة الجهاز (١) .

(١) حددت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون بشأن الجمعيات الطهيمية

وجوه صرف أموال صندوق الجمعيات الطهيمية في الأغراض التالية :

١- تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون .

٢- المساهمة في تمسين بيئة الجمعيات .

٣- إجراء الدراسات والبحوث الضرورية في هذا المجال .

٤- صرف مكافآت لمرشدين وأخصائيي الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون .

الباب الرابع **الحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة**

تمهيد .

يُطلق البعض على الحوافز المادية التي تمنح العاملين الحوافز الايجابية كما يطلق على الجزاءات التأديبية الحوافز السلبية (١) ونحن نرى أن الجزاءات التأديبية قد تؤدي في الواقع إلى تحفيز بعض البشر للعمل إلا أننا لا نعتبرها من قبيل الحوافز .

وقد وضع قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ نظاماً خاصاً جديداً لتحفيز المنشآت والأفراد الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة وسوف تعرض للحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة في البنود التالية :

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٦) .

تنص المادة ١٦ من قانون البيئة على أنه : « يضع جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية اللائحة الداخلية للصندوق ، وتخضع جميع أعمال الصندوق ومعاملاته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات » .

ثانياً ، شرح المادة (١٦) .

١- اللائحة الداخلية لصندوق حماية البيئة .

أعطت المادة السادسة عشرة من قانون البيئة لجهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية الحق في وضع اللائحة الداخلية للصندوق باعتبارهما من نوى الاختصاص في هذا الشأن .

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه من : الملفات التأديبية للقضاء وأعضاء الجبهة العامة ، دراسة تحليلية وتصنيفية مقارنة في التشريعات الفرنسية والأيطالية والأمريكية والانجليزى والمصري وتشريعات النول العربية والمواثيق الدولية والشريعة الإسلامية الغراء (١٨٠٠ صفحة) ص٥١٧ وما بعدها .

٢- رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على أعمال الصندوق.

أجازت المادة السادسة عشرة من قانون البيئة للجهاز المركزى للمحاسبات أن يبسط رقابته على جميع أعمال صندوق حماية البيئة طبقاً للقانون وذلك لضمان عدم العبث فى أمواله التى جعلها القانون من الأموال العامة (١) .

أولاً : النص القانونى للمادة (١٧) .

تنص المادة السابعة عشرة من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية نظاماً للحوافز التى يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الادارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة » .

ثانياً : شرح المادة (١٧) .

١- اختلاف نظام حوافز أعمال البيئة من نظام حوافز العاملين بجهاز حماية البيئة .

ينبغى بادئ ذي بدء أن نوضح أن المقصود بالحوافز فى هذه المادة هى الحوافز التى تمنح للعاملين وغير العاملين بجهاز حماية البيئة لأن النص يحتمل الدلالة على ذلك .

وتحس نرى أنه لا مانع من تفسير بعض الحوافز للعاملين بجهاز حماية البيئة من موارد الصندوق لحماية البيئة وذلك استرشاداً بما ورد فى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحمميات الطبيعية والتى قررت مكافآت لضابطى الجرائم (٢) .

(١) انظر تفصيلاً شرح نصوص قانون الجهاز المركزى للمحاسبات واختصاصاته بالنسبة لأجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام كتابنا : شرح قانون قطاع الأعمال العام ، الطبعة الثانية ص ١٦ وما بعدها .

(٢) وانظر بشأن أثر الحوافز على نشاط العاملين فى العمل رسائلنا للدكتوراه سالفة الذكر ص ١١٤ وما بعدها .

٢- استمقان الحوافز على الأعمال أو المشروعات التي من شأنها حماية البيئة ،

أوجبت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٤ أن يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة نظاماً للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الادارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة على أن يراعى عند وضع هذا النظام المزايا والأوضاع المنصوص عليها في القوانين والقرارات السارية ، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالاستثمار (١) والجمارك والصناعة (٢) والتعاونيات وغيرها .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٨) :

تنص المادة الثامنة عشرة من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعرض نظام الحوافز المنصوص عليه في المادة السابقة على مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ، ويتم اعتماده من رئيس مجلس الوزراء » .

ثانياً ، شرح المادة (١٨) ،

أوجبت المادة الثامنة عشرة من قانون البيئة أن يعرض نظام الحوافز على أعمال ومشروعات البيئة على مجلس إدارة شئون البيئة وأن يتم اعتماده من رئيس مجلس الوزراء (٣) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة الاستثمار » ص ١٧ وما بعدها .

(٢) انظر بشأن الفش الصناعي كتابنا « شرح قوانين الفش » ص ٧٩٤ وما بعدها .

(٣) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن المحميات الطبيعية .

القسم الأول

الاجراءات القانونية لحماية

البيئة الأرضية من التلوث

تمهيد وتقسيم :

كان من المنطقي أن يتناول قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ حماية البيئة الأرضية من التلوث باعتبارها - في نظرنا - أكثر البيئات تعرضاً للتلوث .

وقد تعرض المشرع المصري للتنمية والبيئة والمواد والنفايات الخطرة في الباب الأول من القانون وفي الباب الأول من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ (١) وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم في بابين :

الباب الأول : أثر التلوث على التنمية واجراءات حماية البيئة .

الباب الثاني : الاجراءات القانونية لمنع التلوث بالمواد والنفايات الخطرة .

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن القوانين الكاملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

الباب الأول

أثر التلوث على التنمية

وأجراءات حماية البيئة

تمهيد وتقسيم :

تعتبر للمشكلة البيئية من المشكلات المتعددة الأوجه multifaceted والأبعاد الإقتصادية والقانونية والطبيعية الاجتماعية والمشكلة البيئية هي محصلة التفاعل بين عوامل عديدة سياسية واقتصادية ، بعضها يتعلق بالانتاج والتطور والبعض الآخر يرتبط بالاستهلاك وأنماطه ، لذا فإن دراستها كانت محل اهتمام للعلمين بهذه العلوم على اختلاف انتماءاتهم ومشاريعهم ، وتتميز بأنها ذات طبيعة تراكمية accumulative حيث تكونت عبر السنين والعقود ، وبدأت تبرز آثار هذا التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للإنسان معها ، خاصة مع ازدياد استخدام أدوات العالم والتكنولوجيا المتقدمة التي تعد ثمرة الثورات التكنولوجية المتعاقبة (١) .

وتتفاوت حدة للمشكلة البيئية وطبيعتها بين الدول المتقدمة والدول النامية نظراً لاختلاف ظروف كل من المجموعتين من الدول مع ملاحظة التفاوت بين الدول التي تنتمي إلى كل مجموعة منها (٢) .

(١) لم يتنبه بعض كبار كتاب الأدب الاقتصادى فى مجال التنمية لأهمية التنمية والبيئة إذ تكاد تخلو كتابات شهيرة لكتاب لوى هسيت كيهير مثل Kindleberger, Chnery, Stern وغيرهم من التعرض للعلاقة المتبادلة بين الأصول البيئية environmental assets والنمو إلا من بعض العبارات المختص به التى يشبهها البعض بأنطار تستقطب فى المصايرى . انظر تفصيلاً فى الفقه العربى د. السيد عبد الخالق . السياسات البيئية والتجارة الدولية ، ١٩٩٤ ص ١٤ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : موسوعة الاستثمار : الطبعة الثانية ص ١٤ وما بعدها .

وسوف نتعرض فيما يلى لموضوع هذا الباب فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (١٩) ،

تنص المادة التاسعة عشرة من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « تتولى الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص ، تقييم التأثير البيئى للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقاً للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهات الادارية المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت التى تسرى عليها أحكام هذه المادة » .

ثانياً ، شرح المادة (١٩) ،

١- دور الجهة الادارية المختصة فى تقييم التأثير البيئى للمنشأة ،

حددت للمادة التاسعة عشرة من قانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ والمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ كيفية تقييم التأثير البيئى للمنشأة (١) حيث أوجبت أن تتولى الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص تقييم التأثير البيئى للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقاً للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهة الادارية المختصة ، وعلى جهاز شئون البيئة مراجعة ذلك كلما لزم الأمر .

٢- نطاق سريان الأحكام الواردة فى المادة التاسعة عشرة من القانون ،

تضمنت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية نطاق سريان المادة (١٩) من القانون حيث أوجبت أن تسرى أحكام المادة (١٠) من هذه اللائحة على المنشآت البيئية فى الملحق رقم (٢) لهذه اللائحة .

(١) انظر ما سبق شرحه من تعريفات فى القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

ويبين من مطالعة الملحق رقم واحد من اللائحة التنفيذية أنه يتضمن تحديد المنشآت الخاضعة لأحكام تقييم التأثير البيئي (١) .

٢- كيفية تحديد المنشآت التي تخضع لأحكام تقييم التأثير البيئي وفقاً للضوابط الأساسية التالية :

أولاً : نوعية نشاط المنشأة .

ثانياً : مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية وخاصة المياه والأراضي الزراعية والثروات المعدنية .

ثالثاً : الموقع الجغرافي للمنشأة .

رابعاً : نوع الطاقة المستخدمة لتشغيل المنشأة .

أولاً ، نوعية نشاط المنشأة ،

١- للمنشآت الصناعية الخاصة بأحكام القانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها (٢) ورقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية (٣) .

٢- المنشآت السياحية الخاصة بأحكام القوانين الآتية :

أ- القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية .

ب- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم الشركات السياحية .

ج- القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن حماية الآثار .

د- القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ في شأن المحال السياحية .

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية .

(٢) انظر تفصيلاً في شرح قانون تنظيم الصناعة تحت عنوان : الغرض الصناعي ، كتابنا « شرح قوانين الغنى » الطبعة الأولى من ٩١٧ وما بعدها .

(٣) انظر الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

٣- جميع مشروعات البنية الأساسية ومنها محطات معالجة الصرف الصحي وإعادة استخدام مياهها أو مياه الصرف الزراعي ومشروعات الري والطرق والكبارى والقناطر والأنفاق والمطارات والموانئ البحرية ومحطات السكة الحديدية وغيرها .

٤- أية منشأة أخرى أو نشاط أو مشروع يحتمل أن يكون له تأثير ملحوظ على البيئة ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد الاتفاق مع الجهة الادارية المختصة .

ثانياً ، المنشآت الخاضعة لتقييم التأثير البيئى وفقاً لوثقها ،

ومنها تلك التى تقام على شواطئ النيل وفرعيه والرياحات أو فى المناطق السياحية والأثرية أو حيث تزيد الكثافة السكانية أو عند شواطئ البحار والبحيرات أو فى مناطق المحميات (١) .

ثالثاً ، مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية ،

ومنها تلك التى تسبب تجريف الأرض الزراعية أو التصحر أو إزالة تجمعات الأشجار والنخيل أو تلوث موارد المياه وخاصة نهر النيل وفرعيه والبحيرات أو المياه الجوفية .

رابعاً ، نوع الطاقة المستخدمة لتشغيل المنشأة وهى ،

١- المنشآت الثابتة التى تعمل بالوقود الحرارى ويصدر عنها انبعاثات تتجاوز المعايير المصرح بها .

٢- المنشآت التى تستخدم وقود نووى فى التشغيل .

٣- المنشآت العاملة فى مجال الكشف عن البترول واستخراجه وتكريره وتخزينه ونقله الخاضعة لأحكام القوانين التالية :

(١) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانونى للمنشآت المقامة طبقاً لقانون الاستثمار كتابتنا « موسوعة الاستثمار » الطبعة الثانية ص ٣٨ وما بعدها .

١- القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد للبحث عن البترول (١) .

ب- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول .

٤- منشآت انتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام :

١- القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بإنشاء ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة .

ب- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء .

ج- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء مصر .

د- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

هـ- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء الريف .

و- القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن إنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة .

٥- المنشآت العاملة في المناجم والمحاجر وانتاج مواد البناء الخاضعة لأحكام :

١- القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمناجم والمحاجر (٢) .

ب- القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

اجراءات الترخيص لإنشاء خاضعة لتقييم التأثير البيئي .

حددت المادة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة

(١) انظر الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

(٢) انظر الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

اجراءات الترخيص للمنشآت التي تخضع لتقييم التأثير البيئي حيث
الزمت طالب الترخيص بأن يرفق بطلبه بياناً مستوفياً عن المنشأة
شاملاً البيانات التي يتضمنها النموذج الذي يعمده جهاز شئون البيئة
بالاتفاق معالجهة الادارية المختصة .

ويعد جهاز شئون البيئة سجلاً يتضمن صور هذه النماذج ونتائج
التقييم وطلبات الجهاز من صاحب المنشأة .

حق جهاز شئون البيئة في الاستعانة بالخبراء لابداء الرأى في تقييم التأثير البيئي للمنشأة ،

أجازت المادة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذية لقانون لجهاز
شئون البيئة أن يستعين بأى من المتخصصين الذين تصدر بهم قائمة
من الجهاز طبقاً للمعايير التي يضعها مجلس ادارة الجهاز ، وذلك
لابدء الرأى في تقييم التأثير البيئي للمنشأة المزمع اقامتها وكذلك
المطلوب الترخيص له (١) .

أولاً : النص القانونى للمادة (٢٠) .

تنص المادة (٢٠) من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أن :
« تقوم الجهات الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص بإرسال
صورة من تقييم التأثير البيئي المشار إليه بالمادة السابقة إلى جهاز
شئون البيئة لابداء الرأى وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها في مجال
التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السلبية ، وتتولى هذه
الجهات التأكد من تنفيذ هذه المقترحات ، ويجب على جهاز شئون
البيئة أن يوافى الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص برأيه
في هذا التقييم خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ استلامه له ، وإلا
اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم » .

(١) انظر بشأن دور الخبرة الفنية في جرائم المخدرات كتابتا « شرح قوانين
المخدرات » ص ٣٢٥ وما بعدها .

ثانياً ، شرح المادة (٢٠) .

١- واجبات الجهة الادارية المختصة بشأن تقييم التأثير

البيئي ،

يجب أن تقوم الجهات الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص بإرسال صورة من تقييم التأثير البيئي المشار إليه بالمادة السابقة إلى جهاز شئون البيئة لإبداء الرأي وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها في مجال التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السلبية ، تتولى هذه الجهات التأكد من تنفيذ هذه المقترحات .

٢- يجب على جهاز شئون البيئة الرد بالرأى خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً ،

يجب على جهاز شئون البيئة أن يوافق الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص برأيه في هذا التقييم خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ استلامه له ، وإلا اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم (١) .

٣- أثر عدم الرد في ميعاد الستين يوماً هو موافقة من الجهاز ،

اعتبرت المادة العشرين من القانون أن عدم رد الجهة الادارية في ميعاد الستين يوماً هو موافقة من الجهاز .

٤- نقضنا لاتجاه المشرع المصري في اعتبار عدم الرد من الجهاز موافقة على التقييم البيئي ،

وحيث نرى أن اتجاه المشرع المصري غير موفق في المادة (٢٠) من قانون البيئة لأنه اعتبر عدم موافاة الجهاز للجهد الادارية المختصة

(١) انظر بشأن المواعيد المختلفة في القانون البحرى للمصرى الجديد . كتابنا « أصول القانون البحرى » الطبعة الأولى من ٢٢٧ وما بعدها .

برايه فى التقييم خلال مدة انقضاء ستون يوماً من تاريخ استلامه له
فإن عدم الرد من الجهاز يعتبر موافقة على التقييم .

ونحن نستند فى نقدنا لهذه الاتجاه إلى أن الموافقة هنا
يجب ألا تفترض وإنما يجب أن تكون صريحة فى أمر
يتعلق بسلامة وصحة البيئة والمجتمع حتى لا تعبت به
الاجراءات الادارية العقيمة وتهدر الهدف منه .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٢١) ،

تقوم الجهة الادارية المختصة بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم
بخطاب مسجل يعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه
النتيجة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه أمام لجنة تشكل بقرار من
الوزير المختص بشئون البيئة ، ويمثل فى هذه اللجنة جهاز شئون
البيئة وصاحب المنشأة والجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص .

وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات هذه اللجنة وإجراءات
الاعتراض وإجراءات عملها .

ثانياً ، شرح المادة (٢١) ،

١- اجراءات إبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم البيئى،

تقوم الجهة الادارية بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم البيئى
بخطاب مسجل يعلم الوصول .

٢- حق صاحب المنشأة فى الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه ،

أجازت المادتين ٢١ من قانون البيئة ، ١٤ من اللائحة التنفيذية
لصاحب المنشأة .

عندما تقوم الجهة الادارية المختصة بإبلاغه بنتيجة التقييم بخطاب
مسجل يعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة

خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه امام اللجنة الدائمة للمراجعة (١) .

٣- تشكيل اللجنة الدائمة للمراجعة (٢) ،

يصدر بتشكيلها اللجنة الدائمة للمراجعة قرار من الوزير المختص بشئون البيئة برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية كل من :

١- مندوب عن جهاز شئون البيئة يرشحه الرئيس التنفيذي للجهاز .

٢- صاحب المنشأة أو من ينوب عنه بتوكيل رسمى .

٣- ممثل عن الجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص إن لم تكن هي الجهة المختصة .

٤- ثلاثة من الخبراء يتم اختيارهم لعضوية اللجنة بناء على ترشيح الرئيس التنفيذي للجهاز لمدة ثلاث سنوات .

ويجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها ومن غيرهم لجاناً فرعية لدراسة ما يحال إليها من اعتراضات ورفع تقريرها للجنة ، كما لها أن تستعين بمن تراه عند مباشرتها لمهامها وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ وصول أوراق الاعتراض مستوفاة إليها وذلك طبقاً للمادة ١٤ من اللائحة التنفيذية .

٤- اختصاصات اللجنة الدائمة للمراجعة ،

حددت المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة

(١) أنتظر بشأن الاعتراضات على الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى كتابنا « شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقارى » ص١٧ وما بعدها .

(٢) أنتظر بشأن اجراءات مجالس المراجعة طبقاً لضريبة العقارات كتابنا « شرح قوانين الضريبة على العقارات المبنية » الطبعة الأولى ص١٢٥ وما بعدها .

بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ اختصاصات اللجنة الدائمة للمراجعة حيث تضمنت أن تختص اللجنة الدائمة للمراجعة والمنصوص عليها في المادة (١٤) من هذه اللائحة بنظر ما يقدم أو يحال إليها من اعتراضات على نتيجة التقييم أو على ما يطلب تنفيذه من اقتراحات يراها جهاز شئون البيئة وتقرير رأيها في هذه الاعتراضات بالنسبة للضوابط المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه اللائحة (١) ، ويقدم الاعتراض لجهاز شئون البيئة كتابة مستوفياً أسباب الاعتراض وما يستند إليه مالك المشروع من أسانيد قانونية وعلمية ، وأن يرفق باعتراضه ما يراه من مستندات تؤيد أوجه اعتراضه .

٥- اجراءات الاعتراض على قرارات التقييم البيئي أمام اللجنة الدائمة للمراجعة ،

تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الاعتراض كتابة للجهاز ، ويتولى مندوب من الجهاز ينتدبه الرئيس التنفيذي تحرير محاضر الاجتماع ، ولا يكون له رأى معدود فيما يثار من مناقشات ، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ، ويوقع المحضر من جميع الأعضاء الحاضرين .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٣) ،

تنص المادة الثانية والعشرون من قانون البيئة على أنه : « على صاحب المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتض اللائحة التنفيذية نموذجاً لهذا السجل والجدول الزمني لالتزام المنشآت للاحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه ، ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل

(١) انظر ما سبق شرحه تعليلاً على المادة التاسعة عشرة من مواد قانون البيئة .

للتأكد من مطابقتها للواقع وأخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتعدد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة ، فإذا تبين وجود أية مخالفات يقوم الجهاز باخطار الجهة الادارية المختصة لتكليف صاحب المنشأة بتصحيح هذه المخالفات على وجه السرعة ، فإذا لم يتم بذلك خلال ستين يوماً يكون للجهاز بالاتفاق مع الجهة الادارية المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية اللازمة لوقف النشاط المخالف والمطالبة بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن هذه المخالفات .

ثانياً ، شرح المادة (٢٢) ،

١- إنشاء سجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة ،

أوجبت المادة الثانية والعشرون من قانون البيئة على صاحب المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل بيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتضع اللائحة التنفيذية نموذجاً لهذا السجل والجدول الزمني لالتزام المنشآت للاحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه (١) .

٢- البيانات الرئيسية لسجل تأثير نشاط المنشأة على

البيئة ،

وقد تضمنت المادة السابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه على صاحب المنشأة طبقاً لأحكام هذه اللائحة الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة تدون فيه البيانات التالية :

أولاً : الانبعاثات الصادرة عنها أو التي تصروف منها .

ثانياً : مواصفات المخرجات بعد عملية المعالجة وكفاءة وحدات المعالجة المستخدمة .

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات الدولية والمحلية المكملة له .

ثالثاً : اجراءات المتابعة والأمان البيئى للطبقة فى المنشأة .

رابعاً : الاختبارات والقياسات الدورية ونتائجها .

خامساً : المسئول المكلف بالمتابعة .

ويعد السجل وفق النموذج المبين فى الملحق رقم (٣) لهذه اللائحة .

ويلتزم صاحب المنشأة أو ممنوبه بأن يخطر بصورة فورية جهاز شئون البيئة بخطاب مسجل يعلم الوصول بأى حيود فى معايير ومواصفات الملوثات المنبعثة أو للتصرف والإجراءات التى اتخذت للتصويب .

٢- البيانات التفصيلية لنموذج تأثير نشاط المنشأة على البيئة أو سجل الحالة البيئية ،

يتضمن نموذج سجل الحالة البيئية البيانات الآتية :

١- اسم المنشأة وعنوانها .

٢- اسم المسئول عن تحرير السجل ووظيفته .

٣- الفترة الزمنية التى تغطيها البيانات الحالية .

٤- نوعية النشاط وطبيعة المواد الخام والانتاج خلال المدة الزمنية المقابلة .

٥- التشريع الخاضع له المنشأة .

٦- الاشتراطات الخاصة الصادرة من جهاز شئون البيئة للمنشأة .

٧- بيان بأنواع الانبعاثات ومعدلات صرفها (فى الساعة / فى

اليوم / فى الشهر / فى السنة) وكيفية التصرف فيها :

١/٧ - غازية . ٢/٧ - سائلة .

٣/٧ - صلبة . ٤/٧ - لخرى .

٨- معدلات اجراء الاختبارات على كل نوع من الانبعاثات الصادرة عن المنشأة .

١/٨ عينات مخطوفة (جرابية) :

١- تاريخ وقت ومكان كل عينة .

ب- معدل جمع العينات .

ج- بيان بالمؤشرات المطلوب قياسها (يوميًا / اسبوعيًا / شهريًا) .

٢/٨ عينات مركب :

١- تاريخ وقت جمع العينة .

ب- امكان ونسب خلط العينة المركبة .

ج- بيان بالمؤشرات المطلوب قياسها (يوميًا / اسبوعيًا / شهريًا) .

٩- المخرجات بعد عمليات المعالجة .

١٠- مدى كفاءة وسائل المعالجة .

١١- تاريخ وتوقيع المسئول (١) .

٤- **الجهة المختصة بمتابعة بيانات سجل الحالة البيئية ،**

يختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع وأخذ العينات اللازمة واجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة (٢) .

٥- **اجراءات متابعة بيانات سجل الحالة البيئية ،**

وتتم تلك المتابعة دورياً كل سنة ، ويرفع عن كل منها تقرير يودع

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر ما سبق شرحه بشأن النظام القانوني لجهاز شئون البيئة .

بالقطاع المختص بالجهاز موقعاً عليه من المسئول عن المعاينة والاختبار وتاريخ المعاينة والاختبار ، فإننا ما تبين وجود أية مخالفات يقوم الجهاز باخطار الجهة الادارية المختصة لتكليف صاحب المنشأة بخطاب مسجل بعلم الوصول بتصحيح تلك المخالفات على وجه السرعة بحسب ما تقتضيه أصول الصناعة فإننا لم يقم بذلك خلال ستين يوماً يكون للرئيس التنفيذ بالتنسيق مع الجهة الادارية المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية ضده .

٦- الاجراءات التي يتخذها الرئيس التنفيذي منذ وتوع

مخالفة ،

يكون للرئيس التنفيذي بالتنسيق مع الجهة الادارية المختصة ايجاد الاجراءات التالية :

١- غلق المنشأة . ٢- وقف النشاط المخالف .

٣- المطالبة القضائية بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن المخالفة .

وتلتزم تلك المنشآت بالاحتفاظ بالسجلات مستوفاة وفق النموذج المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذه اللائحة بصفة دائمة ، وعند تجديد بياناته تلتزم المنشأة بالاحتفاظ به لمدة عشر سنوات (١) تحسب من تاريخ توقيع مندوب جهاز شئون البيئة على السجل بالمعاينة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٢) ،

تنص المادة الثالثة والعشرين من قانون حماية البيئة على أنه :
« تخضع التوسعات أو التجديدات في المنشآت القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها في المواد (١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من هذا القانون » .

(١) انظر تفصيلاً بشأن مدد حفظ السجلات المختلفة بالمحاكم والنيابات كتابتنا « الاجراءات الادارية للعمل بالمحاكم » ص٧ وما بعدها .

ثانياً ، شرح المادة (٢٣) ،

١- خضوع التوسعات أو التجديدات لذات أحكام قانون البيئة ،

تضمنت المادة ٢٣ من القانون إخضاع التوسعات والتجديدات في المنشآت القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون البيئة المشار إليه (١) .

وقد أكدت ذات المعنى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة .

٢- مدى خضوع حالات تغيير النمط الانتاجي للمصاير الواردة في قانون البيئة ،

ويعتبر من قبيل التوسعات أو التجديدات تغيير النمط الانتاجي لآلات التشغيل أو زيادة أعداد العاملين بصورة تفوق القدرة الاستيعابية لمكان العمل أو أية تعديلات جوهريّة في مبنى المنشأة وبوجه خاص تلك المتصلة بنظام التهوية أو تغيير موقع العمل أو غير ذلك مما قد يترتب عليه تأثير ضار على البيئة أو على العاملين في المنشأة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٤) ،

تنص المادة الرابعة والعشرين من قانون حماية البيئة على أنه :
« تكون شبكات الرصد البيئي طبقاً لأحكام هذا القانون بما تضمنه من محطات وحدات عمل ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دورياً وإتاحة البيانات للجهات المعنية ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات .

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح للمواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون البيئة .

ويشرف جهاز شئون البيئة على انشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي ، .

ثانياً ، شرح المادة (٢٤) من قانون البيئة ،

١- اختصاصات شبكات الرصد البيئي والاعراف عليها ،

تناولت المادة الرابعة والعشرين من قانون البيئة بيان اختصاصات شبكات الرصد البيئي كما تناولت تلك المادة العشرين من اللائحة التنفيذية حيث تضمنت أن شبكات الرصد البيئي الموجودة حالياً بما تضمه من محطات تكون وحدات عمل تابعة لجهاتها المختصة من الناحية الادارية ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دورياً واتاحة البيانات للجهات المعنية ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات .

ويشرف جهاز شئون البيئة على انشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي تمهيداً لاقامة برنامج قومي للأرصاد البيئية .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٥) ،

تنص المادة ٢٥ من قانون البيئة على أنه : « يضع جهاز شئون البيئة خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء ، وتستند خطة الطوارئ بوجه خاص إلى ما يلي :

- جمع المعلومات المتوفرة محلياً ودولياً عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية والتخفيف من الأضرار التي تنتج عنها .

- حصر الامكانيات المتوفرة على المستوى المحلي والقومي والدولي وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .

وتتضمن خطة الطوارئ ما يأتي :

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والجهات المسئولة عن الابلاغ عن

وقوعها او توقع حدوثها .

- انشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال وارسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الامكانيات اللازمة لمواجهتها .

- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها او توقع وقوعها ويكون لرئيس مجموعة العمل المشار إليها جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة .

ثانياً ، شرح المادة (٢٥) ،

مناصر خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ،

حددت المادة (٢٥) من قانون البيئة الجهة المختصة لوضع خطر الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية وهو جهاز شئون البيئة (١) .

كما أوجبت المادة أن تستند خطة الطوارئ على العناصر الآتية :
أولاً : جمع المعلومات المتوفرة محلياً ودولياً عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية والتخفيف من الأضرار التي تنتج عنها .

ثانياً : حصر الامكانيات المتوفرة على المستوى المحلي والقومي والدولي وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .

وتتضمن خطة الطوارئ ما يأتي :

ثالثاً : تحديد أنواع الكوارث البيئية والجهات المسؤولة عن الإبلاغ عن وقوعها او توقع حدوثها .

رابعاً : انشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال وارسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الامكانيات اللازمة لمواجهتها .

(١) انظر ما سبق تشرحه بشأن النظام القانوني لجهاز شئون البيئة .

خامساً : تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو توقع وقوعها ويكون لرئيس مجموعة العمل المشار إليها جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة .

١- الجهة المختصة بوضع خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية واعتمادها ،

تضمنت الفقرة الأولى من المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن يضع جهاز شئون البيئة بالتعاون مع الوزارات والمحافظة والهيئات العامة وغيرها من الجهات المعنية خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء وتستند خطة الطوارئ .

٢- مراحل خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ،

حددت المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة مراحل خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية على النحو التالي :

أ- مرحلة ما قبل وقوع الكارثة ،

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والمناطق الأكثر تأثراً ومعرفة التأثير المتوقع لكل نوع منها .

- جمع المعلومات المتوفرة محلياً ودولياً عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية وسبل التخفيف من الأضرار التي تنتج عنها .

- حصر الامكانيات المتوفرة على المستوى المحلي والقومي والدولي وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .

- تحديد الجهات المسؤولة عن الإبلاغ عن الكارثة أو توقع حدوثها .

- وضع الاجراءات المناسبة لكل نوع من أنواع الكوارث .

- انشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البيئية

ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الامكانيات اللازمة لمواجهةها .

- الاشراف والتدريب والمتابعة لمواجهة الكوارث على كافة المستويات .

- تيسير نظام واساليب تبادل المعلومات بين الجهات المختلفة فيما يخص الكوارث مع ضمان التحقق من كفاءته .

- تحديد أسلوب تبادل وطلب المعاونة بين مختلف الجهات عن ادارة الأزمة مع انشاء قواعد البيانات المناسبة .

ب- مرحلة أجتياح الكارثة ،

- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها .

- تنفيذ الخطط الموضوعة للتنسيق والتعاون على المستوى المحلي والاقليمي والمركزي لضمان استمرارية تدفق الامداد بالمعدات أو التجهيزات لموقع الكارثة .

- تحقيق الاستخدام الأمثل للامكانيات الفعلية المتوافرة في مختلف الجهات في التعامل مع الكارثة .

- تحديد مطالب كل جهة من الجهات الأخرى على ضوء تطورات الكارثة .

- تحديد أسلوب إعلام المواطنين عن الكارثة وتطوراتها وسبل التعامل مع أثارها .

ج- مرحلة إزالة أثار الكارثة ،

- تحديد أسلوب مشاركة مختلف الجهات في إزالة أثار الكارثة .

- تطوير الخطط بهدف تحسين الأداء (١) .

(١) انظر بشأن دور التدريب في رفع كفاءة اداء العاملين كتابنا : الاجراءات الادارية للعمل بالمحاكم ، الطبعة الأولى من ٢٧ وما بعدها .

- رفع مستوى الوعى العام بأسلوب التعامل مع الكوارث .

د- مرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستفادة .

- تسجيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على حدوث الكارثة .

- تسجيل الدروس المستفادة من التعامل مع كل كارثة .

- المقترحات لتفادى أوجه النقص والقصور التى ظهرت أثناء المواجهة .

واجبات واختصاصات غرفة عمليات الطوارئ .

صدرت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن تتولى غرفة العمليات المشار إليها فى المادة (٢١) من هذه اللائحة تشكيل مجموعة عمل لمواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو توقع حدوثها تضم فى عضويتها ممثلى الجهات المعنية ، ويكون لرئيس مجموعة العمل جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون مع الأجهزة المختصة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٢٦) ،

تنص المادة ٢٦ من قانون البيئة على أنه : « على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد أن تسارع بتقديم جميع المساعدات والامكانيات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية ويقوم الصندوق المشار إليه فى المادة (١٤) من هذا القانون برد النفقات الفعلية التى تحملتها الجهات الخاصة والأفراد » .

ثانياً ، شرح المادة (٢٦) ،

نرض المشرع المصرى لواجب المساعدة على الجهات العامة والخاصة والأفراد وذلك بقوة القانون (١) ،

لوجبت المادة (٢٦) من قانون البيئة على جميع الجهات العامة

(١) انظر بشأن واجب المساعدة وجريمة الامتناع عن المساعدة فى التشريع -

والخاصة والأفراد أن تسارع بتقديم جميع المساعدات والامكانات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية كما ألزمت المادة المذكورة الصندوق المشار إليه في المادة (١٤) من هذا القانون (١) برد النفقات الفعلية التي تحملتها الجهات الخاصة والأفراد الناتجة عن اشتراكهم في المساعدة في مواجهة الكارثة البيئية .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٧) ،

تنص المادة (٢٧) من قانون البيئة على أنه : تخصص في كل حي وفي كل قرية مساحة لا تقل عن ألف متر مربع من أراضي الدولة لاقامة مشتل لانتاج الأشجار على أن تتاح منتجات هذه المشاتل للأفراد والهيئات بسعر التكلفة .

وتتولى الجهات الانبارية المختصة التي تتبعها هذه المشاتل اعداد الارشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها ، ويسهم جهاز شئون البيئة في تمويل اقامة هذه المشاتل .

ثانياً ، شرح المادة (٢٧) من قانون البيئة ،

١- انشاء مشاتل حكومية لانتاج الأشجار بسعر التكلفة ،

أوجبت المادة (٢٧) من قانون البيئة أن تخصص في كل حي وفي كل قرية مساحة لا تقل عن ألف متر مربع من أراضي الدولة لاقامة مشتل لانتاج الأشجار على أن تتاح منتجات هذه المشاتل للأفراد والهيئات بسعر التكلفة .

= المصري والمقارن كتابنا : جرائم الامتناع في قانون العقوبات ، الطبعة الأولى من ٤٧ وما بعدها .

(١) أنظر ما سبق ذكره عند شرح المادة ١٤ من قانون البيئة .

٢- دور الجهة الادارية المختصة في الارشاد بشأن زراعة الأشجار ورعايتها ،

أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون البيئة أن تتولى الجهات الادارية المختصة التي تتبعها هذه المشاتل اعداد الارشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها ، ويسهم جهاز شئون البيئة في تمويل اقامة هذه المشاتل وذلك بهدف تحسين البيئة وزيادة المساحات الخضراء بها .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٨) .

تنص المادة ٢٨ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : يحظر بأيّة طريقة صيد أو قتل أو امساك الطيور والحيوانات البرية ، التي تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

كما يحظر اتلاف اوكار الطيور المذكورة أو اعدام بيضها .
وبيان شروط الترخيص بالصيد فيها ، وكذلك الجهات الادارية المختصة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

ثانياً ، شرح المادة (٢٨) ،

١- حظر صيد أو قتل أو امساك بعض الطيور والحيوانات البرية ،

حظرت المادة ٢٨ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة صيد أو قتل أو امساك الطيور والحيوانات البرية للنصوص عليها في الملحق (٤) لهذه اللائحة ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات ونقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

كما يحظر اتلاف اوكار الطيور المذكورة أو اعدام بيضها .

ويسرى حكم هذه المادة على مناطق المحميات الطبيعية وكذلك مناطق تواجد الحيوانات والطيور المهددة بالانقراض والتي يصدر بها قرار من وزير الزراعة أو المحافظين بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة (١) .

٢- بيان بالطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو امساكها ،

صدر الملحق رقم (٤) من ملاحق اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى الطيور والحيوانات المحظور صيدها أو قتلها أو امساكها وهى الطيور والحيوانات الآتية :

أ- الطيور والحيوانات المبيئة بالكشف المرفق بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر تنفيذاً لأحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة (٢) .

ب- أى طيور أو حيوانات أخرى تحددها الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها جمهورية مصر العربية .

ج- أى طيور أو حيوانات أخرى يصدر بها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة .

٢- بيان بالمناطق التى يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات ،

حدد الجدول رقم (٤) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة المناطق التى يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات وهذه المناطق هى :

أ- المناطق المبيئة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ (٣) ،

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) ، (٣) انظر نصوص القرارات المنكوبين فى القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمله له .

يحظر صيد الطيور والحيوانات بكافة أنواعها فى المناطق التالية
بمحافظة سينا :

- منطقة الزرانيق وسيخة البردويل والتينة .

- منطقة سانت كاترين وجبل سريال .

- منطقة جزيرة تيران .

يحظر صيد الطيور والأسماك والأصناف والمحارات والشعب
المرجانية وغيرها من الكائنات البحرية بالمنطقة الواقعة على خليج
العقبة من طابا حتى رأس محمد وذلك بطريق الصيد بشباك الجر أو
بالتدمير .

ب- الحمميات الطبيعية المحددة بقرارات رئيس مجلس الوزراء
تنفيذاً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ (١) .

ج- تنظيم الصيد فى شمال سيناء الصادر بقرار المحافظ رقم
٤٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

د- تنظيم الصيد فى جنوب سيناء الصادر بقرارى المحافظ رقم
١٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١٦ لسنة ١٩٨٠ .

هـ- المناطق التى تحددها الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها
جمهورية مصر العربية .

و- أى مناطق أخرى يصدر بها قرار من السلطة المختصة
 بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

٤- **حدود وتيود الترخيص بصيد الطيور والحيوانات
البرية المحظور صيدها ،**

قررت المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى أنه :

(١) انظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن القوانين للمكمل لقانون البيئة المتعلقة
بحماية البيئة الأرضية .

لا يجوز الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المنصوص عليها في الملحق (٤) لهذه اللائحة إلا لأغراض البحث العلمى أو للقضاء على وباء منتشر وغيرها من الأغراض التى يوافق عليها جهاز شئون البيئة .

٥- إجراءات الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها ،

صدرت المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى إجراءات الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها والمبين بالجدول رقم ٤ الملحق باللائحة بأن يقدم طلب الترخيص كتابة لوزارة الداخلية مهيئاً فيه نوع الطيور والحيوانات البرية المطلوب صيدها والأعداد المطلوب صيدها والغرض منه وفترة الصيد والفرد أو الأفراد المطلوب الترخيص لهم وطريقة الصيد وأداته ، على وزارة الداخلية أن تحيل هذا الطلب لجهاز شئون البيئة للتحقق من جدية وأهمية هذا الطلب (١) .

(١) انظر بشأن إجراءات الترخيص بالمشروعات الاستثمارية كتابتنا : موسوعة الاستثمار : الطبعة الثانية ص٤٢ وما بعدها .

الباب الثانى

الاجراءات القانونية لمنع التلوث

بالموارد والنفايات الخطرة (١)

تمهيد وتقسيم ،

سوف نتعرض فى هذا الباب كذلك للتلوث الأرضى ومرو التلوث الذى يصيب الغلاف الصخرى الذى يرتبط به الانسان وقد ادى التقدم التكنولوجى والضغط الشديد على الأرض من أجل المزيد من الغذاء إلى الاسراف فى استخدام كل ما من شأنه زيادة الانتاج وصيانتة وحمايته من أسمدة كيميائية ومبيدات حشرية ، وقد ادى هذه إلى تلوث الحقول والغذاء ، وقد تبين من الدراسات أن استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية بصورة كثيفة قد ادى إلى تركيزات كبيرة منها فى التربة وانتقالها إلى الفواكه والحبوب والبقول واللبن والزبد ويبدأ الجسم البشرى مع استهلاكه لهذه المنتجات فى اختزان الملوثات فإذا ما بلغت درجة عالية من التركيز بدأت معاناة الانسان من الأمراض المختلفة التى قد تنتهى بوفاته (٢) .

ويتضمن التلوث الأرضى تشويه جمال البيئة ونظافتها من خلال إلقاء النفايات القمامة ومخلفات المصانع الصلبة فوق الأرض مما يساعد على انتشار الأمراض (٣) .

وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الاجراءات القانونية لمنع تلوث الموارد والنفايات الخطرة وذلك فى البنود التالية :

(١) انظر مقدمة هذا المؤلف بشأن تقسيمنا لدرجات التلوث إلى تلوث معقول وتلوث خطر وتلوث قاتل أو مدمر .

(٢) انظر د. زين الدين عبد المقصود **البيئة والانسان** ، ١٩٨٥ ، ص ١٤ .

(٣) انظر تفصيلاً الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن القوانين الكاملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٩) ،

تنص المادة ٢٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون اجراءات وشروط منح الترخيص والجهة المختصة باصداره .

ويصدر الوزراء - كل فى نطاق اختصاصه - بالتنسيق مع وزير الصحة وجهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد والنفايات الخطرة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة » .

ثانياً ، شرح المادة (٢٩) ،

حظر تداول المواد والنفايات الخطرة بدون ترخيص ،

حظرت المادة ٢٩ من قانون البيئة والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص يصدر من الجهة المختصة البيئة قرين كل نوعية من تلك المواد والنفايات واستخداماتها وذلك على الوجه التالى :

١- المواد والنفايات الخطرة الزراعية ومنها مبيدات الآفات والمخصبات وزارة الزراعة .

٢- المواد والنفايات الخطرة الصناعية - وزارة الصناعة .

٣- المواد والنفايات الخطرة للمستشفيات والدوائية والمعملية والمبيدات الحشرية المنزلية - وزارة الصحة .

٤- المواد والنفايات الخطرة البترولية - وزارة البترول .

٥- المواد والنفايات الخطرة التى يصدر عنها اشعاعات مؤينة - وزارة الكهرباء - هيئة الطاقة الذرية .

٦- المواد والنفايات الخطرة القابلة للانفجار والاشتعال - وزارة الداخلية .

٧- المواد والنفايات الخطرة الأخرى يصدر بتحديد الجهة المختصة

باصدار الترخيص بتداولها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة .
أولاً ، النص القانوني للمادة (٣٠) ،

تنص المادة ٣٠ من قانون البيئة على أنه : « تخضع ادارة النفايات الخطرة للقواعد والاجراءات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .
وتحدد اللائحة المذكورة الجهة المختصة بوضع جداول للنفايات الخطرة التي تخضع لأحكامه وذلك بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة » .
خانياً ، شرح المادة (٣٠) ،

الجهة المختصة باصدار جداول المواد والنفايات الخطرة ،

يصدر كل وزير للوزارات المبينة فى المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (١) كل فى نطاق اختصاصه بالتنسيق مع وزير الصحة وجهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد والنفايات الخطرة يحدد فيه :
١- نوعية المواد والنفايات الخطرة التى تدخل فى نطاق اختصاص وزارته ودرجة خطورة كل منها .

ب- الضوابط الواجب مراعاتها عند تداول كل منها .

ج- أسلوب التخلص من العبوات الفارغة لتلك المواد بعد تداولها .

د- أية ضوابط أو شروط أخرى ترى الوزارة اهمية اضافتها .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٣١) ،

تنص المادة ٣١ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ٩٤ على أنه :
« يحظر اقامة أى منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة ٢٩ من قانون البيئة وانظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات الملحقه به .

بترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويحدد وزير الاسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة .

ثانياً ، شرع المادة (٣١) ،

١- حظر الترخيص باقامة أى منشآت بفرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص ،

تضمنت المادة ٣١ من قانون البيئة حظر اقامة أى منشآت بفرض النفايات الخطرة إلا بترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٢- وزير الاسكان هو الوزير المختص بتحديد أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة ،

أعطت المادة ٣١ سالفه الذكر لوزير الاسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أن يحدد أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة .

٣- كيفية استخراج تراخيص تداول المواد والنفايات الخطرة ،

على طالب الترخيص التقدم بطلبه كتابة إلى الجهة المختصة المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من هذه اللائحة (١) وذلك وفقاً للإجراءات والشروط الآتية :

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة ٢٩ من قانون البيئة وانظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات الملحقه به .

١- اجراءات منح الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة .

يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة لمدة خمس سنوات كحد أقصى ، ما لم يحدث ما يستدعي مراجعة الترخيص ، ويجوز للجهة الانارية المختصة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٤٠) من هذه اللائحة منح تراخيص مؤقتة لفترات قصيرة حسب مقضيات الحاجة .

تتقدم الجهة أو الفرد الراغب في الحصول على ترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بطلب مستوف للبيانات الآتية :

١- القائم بتداول المواد والنفايات الخطرة :

اسم المنشأة ، العنوان ورقم التليفون ، موقع المنشأة ومساحتها ، الخرائط الكنتورية لموقع المنشأة ، مستوى الماء والأرض ، معدات الأمان المتوفرة لدى المنشأة ، معلومات مختصة بالتأمين ، برنامج رصد البيئة بالمناطق المحيطة بالمنشأة .

٢- الجهة المنتجة للمواد والنفايات الخطرة ويجب أن يتضمن ذلك :

الاسم بالكامل والعنوان ورقم الهاتف والفاكس .

٣- توصيف كامل للمواد والنفايات الخطرة المزمع التعامل فيها وطبيعة وتركيز العناصر الخطرة بها .

٤- تحديد كمية المواد والنفايات الخطرة المزمع تداولها سنوياً ووصف أسلوب تعبئتها مثل البراميل والصهاريج أو سائبه (١) .

٥- توصيف الوسائل المزمع استخدامها لتخزين المواد والنفايات الخطرة وفترة التخزين لكل منها مع تعهد بكتابة بيان واضح على

(١) أنظر ما سوف يأتي في القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

العوبة للإعلام عن محتواها ومدى خطورتها وكيفية التصرف في حالة الطوارئ .

٦- توضيح وسائل النقل المتوخاة براً وسكك حديدية أو بحراً أو جواً أو مياه داخلية وتحديد خطوط سيرها ومواقيتها .

٧- بيان شامل عن الأسلوب المزمع اتباعه في معالجة وتصريف المواد والنفايات الخطرة المطلوب الترخيص بتداولها .

٨- تعهد بعدم خلط المواد والنفايات الخطرة مع غيرها من كافة أنواع النفايات الأخرى التي تتولد عن الأنشطة الاجتماعية والانتاجية .

٩- تعهد بالاحتفاظ بسجلات تتضمن بياناً وافياً بكميات المواد والنفايات الخطرة ونوعياتها ومصادر ومعدلات وفترات تجميعها وتخزينها وطريقة نقلها وأساليب معالجتها ، مع تفسير هذه البيانات عند كل طلب ، وعدم إهدار هذه السجلات قبل مرور خمسة أعوام من تاريخ بدء استخدامها (١) .

١٠- تعهد باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حسن تعبئة المواد والنفايات الخطرة أثناء مراحل التجميع والنقل والتخزين .

١١- وصف تفصيلي لخطة الطوارئ لمجابهة كافة الظروف غير المتوقعة بما يضمن حماية الناس والبيئة .

١٢- شهادة بسابق الخبرة في مجال تداول المواد والنفايات الخطرة .

١٣- اقرار بصحة البيانات الواردة في هذه الوثيقة .

ب- شروط منح الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة ،

١- استيفاء كافة البيانات المطلوبة .

(١) انتظر بشأن السجلات المستعملة في المحاكم والنفايات كتابتنا : الإجراءات الإدارية للعمل بالمحاكم ، ص١٧ وما بعدها .

٢- توافر الكوادر المدربة المسؤولة عن تداول المواد والنفايات الخطرة .

٣- توافر الوسائل والامكانيات والنظم اللازمة للتداول الآمن لهذه المواد .

٤- توافر متطلبات مواجهة الأخطار التي قد تنتج عن حوادث أثناء التداول .

٥- أن لا ينتج عن النشاط المراد الترخيص له آثار ضارة بالبيئة وبالصحة العامة .

٤- مدة الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة ،

يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بمقابل نقدي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص ، ويسرى الترخيص لمدة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد .

٥- حالات الغاء أو إيقاف الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة ،

يجوز للجهة المانحة للترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة الغاؤه أو إيقاف النشاط بقرار مسبب في الحالات الآتية :
أولاً : إذا كان الترخيص قد صدر نتيجة لتقديم بيانات غير صحيحة .

ثانياً : إذا خالف المرخص له شروط الترخيص .

ثالثاً : إذا نتج عن مزاولة النشاط آثار بيئية خطيرة لم تكن متوقعة عند اصدار الترخيص .

رابعاً : إذا ظهرت تكنولوجيا متطورة يمكن تطبيقها بتعديلات يسيرة ويؤدي استخدامها إلى تحسن كبير في حالة البيئة وصحة العاملين .

خامساً : إذا انتهى رأى جهاز شئون البيئة إلى عدم سلامة تداول
أى من تلك المواد والنفايات .

٦- الشروط الأخرى التى قد تراها الجهة الادارية لتأمين التداول ،

للجهة المانحة للترخيص أن تطلب من طالب الترخيص استيفاء
ما تراه من شروط أخرى تراها ضرورية لتأمين التداول وذلك
بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ، وفى جميع الأحوال
لا يجوز لطالب الترخيص تداول المواد والنفايات الخطرة قبل الحصول
على الترخيص محرراً على النموذج المعد لذلك والواجب الاحتفاظ به
مع القائم بالتداول لتقديمه عند الطلب .

٧- القواعد والاجراءات التى تلتزم بها الجهة التى يتولد بها نفايات خطرة ،

تخضع ادارة النفايات الخطرة للقواعد والاجراءات الآتية :

القواعد والاجراءات العامة لادارة النفايات الخطرة ،

١- تولد النفايات الخطرة :

تلتزم الجهة التى يتولد بها نفايات خطرة بالآتى :

أ- العمل على خفض معدل تولد هذه النفايات كماً ونوعاً وذلك
بتطوير التكنولوجيا المستخدمة واتباع التكنولوجيا النظيفة واختيار
بدائل للمنتج أو المواد الأولية اقل ضرراً على البيئة والصحة العامة .

ب- توصيف النفايات المتولدة كماً ونوعاً وتسجيلها .

ج- انشاء وتشغيل وحدات لمعالجة النفايات عند المصدر بشرط
موافقة جهاز شئون البيئة على أسلوب المعالجة وعلى المواصفات الفنية
لهذه الوحدات ورماع تشغيلها .

وعند تعذر المعالجة أو التخلص من النفايات الخطرة عند مصدر
تولدها ، تلتزم الجهة التى يتولد بها هذه النفايات بجمعها ونقلها إلى

اماكن التخلص المعدة لذلك والتي تحددها السلطات المحلية والجهات الادارية والبيئية المختصة ، ويسرى على تداول هذه النفايات كافة الشروط والأحكام الخاصة بذلك والواردة فى هذه اللائحة .

٢- مرحلة تجميع وتخزين النفايات الخطرة :

أ- تحديد أماكن معينة لتخزين النفايات الخطرة ، تتوفر بها شروط الأمان التى تحول دون حدوث أية أضرار عامة أو لمن يتعرض لها من الناس .

ب- تخزين النفايات الخطرة فى حاويات خاصة مصنوعة من مادة صماء وخالية من الثقوب لا تتسرب منها السوائل ومزودة بغطاء محكم وتناسب سعتها كمية النفايات الخطرة أو حسب أصول تخزين تلك النفايات طبقاً لنوعيتها .

ج- توضع علامة واضحة على حاويات تخزين النفايات الخطرة تعلم عما تحويه هذه الحاويات وتعرف بالأخطار التى قد تنجم عن التعامل معها بطريقة غير سليمة .

د- يوضع برنامج زمنى لتجميع النفايات الخطرة بحيث لا تترك فترة طويلة فى حاويات التخزين .

هـ- يلزم مولد النفايات الخطرة بتوفير الحاويات السابقة ومراعاة غسلها بعد كل استعمال وعدم وضعها فى الأماكن العامة .

٣- مرحلة نقل النفايات الخطرة :

أ- يحظر نقل النفايات الخطرة بغير وسائل النقل التابع للجهات المرخص لها بإدارة النفايات الخطرة ويجب أن تتوافر فى هذه الوسائل الاشتراطات الآتية :

١- أن تكون مركبات النقل مجهزة بكافة وسائل الأمان وفى حالة جيدة صالحة للعمل .

٢- أن تكون سعة مركبات النقل وعدد دوراتها مناسبة لكميات النفايات الخطرة .

٣- أن يتولى قيادة هذه المركبات نوعية مدربة من السائقين قادرة على حسن التصرف خاصة في حالة الطوارئ .

٤- أن توضع على المركبات علامات واضحة تحدد مدى خطورة حمولتها والأسلوب الأمثل للتصرف في حالة الطوارئ .

ب- تحديد خطوط سير مركبات نقل النفايات الخطرة ، وإخطار سلطات الدفاع المدني فوراً بأي تغيير يطرأ عليها ، بما يسمح لها بالتصرف السريع والسليم في حالة الطوارئ .

ج- حظر مرور مركبات نقل النفايات الخطرة داخل التجمعات السكنية والعمرانية وفي منطقة وسط المدينة خلال ساعات النهار .

د- يجب إخطار الجهة المسؤولة بعنوان الجراج الذي تأوى إليه مركبات نقل النفايات الخطرة ورقم وتاريخ الترخيص .

هـ- يجب مداومة غسل وتطهير مركبات نقل النفايات الخطرة بعد كل استخدام طبقاً للتعليمات التي تضعها وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذه اللائحة .

٤- للتصريح بعبور السفن الناقلة للنفايات الخطرة يلزم مراعاة الآتي (١) :

أ- ضرورة الاخطار المسبق للجهة الإدارية المختصة عدم التصريح في حالة احتمال حدوث أي تلوث للبيئة .

ب- في حالة السماح يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة والمنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية على أن يراعى وجود شهادة الضمان المنصوص عليها في القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ .

(١) انظر تلميحاً كتابتها « اصول القانون البحري » ص ١٨٧ وما بعدها .

٥- مرحلة معالجة وتصريف النفايات الخطرة :

١- تختار مواقع مرافق معالجة وتصريف النفايات الخطرة في منطقة تبعد عن التجمعات السكانية والعمرانية بمسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات ، ويجب أن تتوافر بها الاشتراطات والمعدات والمنشآت التالية :

١- تناسب مساحة الموقع وكمية النفايات الخطرة بما يحول دون تخزينها لفترات ممتدة .

٢- يحاط الموقع بسور من الطوب بارتفاع لا يقل عن ٢,٥ متر .

٣- يزود الموقع بأكثر من باب ذي سعة مناسبة تسمح بدخول مركبات نقل النفايات الخطرة بسهولة .

٤- يزود الموقع بمصدر مائي مناسب ونورات مياه .

٥- يزود الموقع بكافة مستلزمات الوقاية والأمان التي تنص عليها قوانين العمل والصحة المهنية وبخط تليفون .

٦- يزود الموقع بكافة المعدات الميكانيكية التي تيسر حركة العمل به .

٧- يزود الموقع بمخازن مجهزة لحفظ النفايات الخطرة بها لحين معالجتها وتصريفه ، وتختلف هذه التجهيزات باختلاف نوعية النفايات الخطرة التي يستقبلها المرفق .

٨- يزود المرفق بمحرقة لترميد بعض انواع النفايات الخطرة .

٩- يزود المرفق بالمعدات والمنشآت اللازمة لفرز وتصنيف بعض النفايات الخطرة بغية إعادة استخدامها وتداولها (١) .

١٠- يزود الموقع بحفرة للردم الصحي بسعة مناسبة لدفن مخلفات الحرق .

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن شرح القوانين المكمل لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

ب- تجرى عملية معالجة النفايات الخطرة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير فى الإطار التالى :

١- إعادة استخدام بعض النفايات الخطرة كوقود لتوليد الطاقة .
٢- استرجاع المبيدات العضوية وإعادة استخدامها فى عمليات الاستخلاص .

٣- تدوير وإعادة استخدام بعض المواد العضوية من النفايات الخطرة .

٤- إعادة استخدام المعادن الحديدية وغير الحديدية ومركباتها .
٥- تدوير وإعادة استخدام بعض المواد غير العضوية من النفايات الخطرة .

٦- استرجاع وتدوير الأحماض أو القواعد .

٧- استرجاع المواد المستخدمة لخفض التلوث .

٨- استرجاع بعض مكونات العوامل المساعدة .

٩- استرجاع الزيوت المستعملة وإعادة استخدامها بعد تكريرها مع الأخذ فى الاعتبار العلاقة بين كل من العائد البيئى والعائد الاقتصادى .

ج- تجرى عمليات معالجة النفايات الخطرة غير القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير فى الإطار التالى :

١- حقن النفايات القابلة للذوب داخل الآبار والقباب الملحية والمستودعات الطبيعية فى مناطق تبعد عن التجمعات السكنية والعمرانية .

٢- ردم النفايات الخطرة فى حفر ردم خاصة مجهزة ومعزولة عن باقى مفردات النظام البيئى .

٣- معالجة النفايات الخطرة أحيائياً باستخدام بعض أنواع الكائنات الحية الدقيقة لتحليلها .

٤- معالجة النفايات الخطرة فيزيائياً أو كيميائياً بالتبخير والتخفيف والتكليس والمعادلة والترسيب وما إلى ذلك .

٥- الترميد في محارق خاصة مجهزة بما لا يسمح بانبعثات الغازات والأبخرة في البيئة المحيطة .

٦- التخزين الدائم (مثل وضع حاويات النفايات الخطرة داخل منجم) .

د- اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل الحد والإقلال من تولد النفايات الخطرة من خلال :

١- تطوير التكنولوجيا النظيفة وتعميم استخدامها .

٢- تطوير نظم مناسبة لإدارة النفايات الخطرة .

٣- التوسع في إعادة استخدام وتدوير النفايات الخطرة بعد معالجتها كلما أمكن ذلك .

هـ- وضع برنامج دورى لرصد مختلف مفردات النظم البيئية (الكائنات الحية الموجودة غير الحية) في مواقع مرافق معالجة وتصريف النفايات الخطرة وما يحيطها مع سحب الترخيص ووقف العمل بالموقع عند ظهور أية مؤشرات للأضرار بالنظم البيئية المحيطة بالمرفق .

و- تكون الجهات المرخص لها بتداول وإدارة للمواد والنفايات الخطرة مسئولة عن الأضرار التي تلحق بالغير من جراء عدم مراعاة أحكام اللائحة التنفيذية (١) .

ويختص جهاز شئون البيئة بمراجعة جداول النفايات الخطرة التي تخضع لأحكام القانون ، بالتعاون مع الوزارات المعنية فيما يصدر عنها من جداول في هذا الشأن .

(١) انظر بشأن الاجراءات القانونية لطلب التعويض جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية كتابنا « جرائم الامتناع في قانون العقوبات » الطبعة الأولى من ٥٧ وما بعدها .

حظر إقامة أي منشأة بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص :

يحظر إقامة أي منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص من المحافظة المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون ووزارة الصحة ووزارة القوى العاملة والوزارة المختصة بنوع النفاية ولحق ما هو متصوص عليه فى المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (١) وبما يضمن استيفاء المنشأة لكافة الشروط التى تضمن سلامة البيئة والعاملين فيها .

ويكون الترخيص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير المنصوص عليها فى المادة رقم (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (٢) .

ويحدد وزير الإسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة (٣) .

(١) انظر ما سبق شرحه تعليلاً على المادة (٢٥) من قانون البيئة .

(٢) انظر ما سبق شرحه تعليلاً على المادة (٢٠) من قانون البيئة .

(٣) جاء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة بمجلس الشعب لدراسة قانون البيئة ما يأتى : « أنه نظراً لخطورة التعامل مع المواد والنفايات الخطرة خاصة بعد انضمام مصر مؤخراً إلى « الاتفاقية الدولية بشأن حركة المخلفات الخطرة » ، فقد استحدثت اللجنة الفصل الخاص « بالمواد والنفايات الخطرة » ليعتوى على الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع الخطير ، حيث يحظر تماماً استيراد النفايات الخطرة أو السماح بعملياتها أو مرورها على أراضي جمهورية مصر العربية ، كما تحظر تماماً بغير ترخيص من الجهات الإدارية المختصة تداول اللوادر والنفايات الخطرة ، وتركب اللائحة التكنولوجية لمشروع القانون تصديق الشروط والمعايير اللازم اتباعها عند التخلص من النفايات الخطرة .

انظر تقرير اللجنة المشتركة المرفق بمضبطة مجلس الشعب عن مناقشات مشروع البيئة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٣٢) .

تنص المادة ٣٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير تصريح من الجهة الانارية المختصة السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الاقليمى أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

شرح المادة (٣٢) ،

حظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضى الجمهورية ،

حضرت المادتين (٣٢) من قانون البيئة ، (٣٠) من اللائحة التنفيذية لاستيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير ترخيص من الجهة الانارية المختصة بوزارة النقل البحرى أو هيئة قناة السويس كل فى حدود اختصاصها السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الاقليمى (١) أو المنطقة الاقتصادية الخالصة (٢) لجمهورية مصر العربية ، على أن يخطر جهاز شئون البيئة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٣٣) .

تنص المادة ٣٣ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « على القائمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواء كانت فى

(١) أنظر تعريف البحر الاقليمى ما سبق ذكره فى القسم التمهيدى من هذا المؤلف .

(٢) أنظر تعريف « المنطقة الاقتصادية الخالصة » ما سبق ذكره فى القسم التمهيدى من هذا المؤلف وقد لاحظنا ورود كلمة « الخاصة » فى اللائحة -

حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما ضمن عدم حدوث أى أضرار بالبيئة .

وعلى صاحب المنشأة التى ينتج من نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات ، وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى تسجل فى هذا السجل ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة السجل للتأكد من مطابقة البيانات للواقع .

شرح المادة (٢٢) ،

الاحتياطات الواجب مراعاتها لضمان عدم حدوث أضرار بالبيئة ،

تضمنت المادتان ٢٢ من قانون البيئة ، ٢١ من اللائحة التنفيذية بتحديد الاحتياطات لضمان عدم حدوث أى أضرار بالبيئة فأوجبت على القائمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواء كانت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة (١) أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بيئية ، وعليهم بوجه خاص مراعاة ما يلى :

أ- اختيار الموقع الذى يتم فيه إنتاج أو تخزين هذه المواد طبقاً للشروط اللازمة حسب نوعية وكمية هذه المواد .

ب- أن تكون الأبنية التى يتم داخلها إنتاج أو تخزين تلك المواد مصممة وفق الأصول الهندسية الواجب مراعاتها لكل نوع من أنواع تلك المواد ، والتى يصدر بها قرار من وزير الاسكان بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ، وتخضع تلك الأبنية للتفتيش الدورى عن طريق الجهة الادارية المانحة للترخيص .

- التنفيذية على سهيل الخطا وصحتها ، الفالصة ، ، انظر المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية .

(١) انظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن شرحنا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة .

ج- توفر الشروط اللازمة لوسيلة النقل أو مكان التخزين لتلك المواد بما يضمن عدم الأضرار بالبيئة أو بصحة العاملين أو المواطنين .
د- أن تكون التكنولوجيا المستخدمة لانتاج تلك المواد وكذا التجهيزات والأجهزة لا يترتب عليها أضرار بالمنشآت أو البيئة أو العاملين (١) .

هـ- أن يتوافر بالأبنية نظم وأجهزة الأمان والإنذار والوقاية والمكافحة والاسعافات الأولية بالكميات والأعداد المناسبة والتي يحددها وزير القوى العاملة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ومصلحة الدفاع المدنى بالتنسيق مع الجهة الادارية المختصة .
و- أن تتوفر خطة طوارئ لمواجهة أى حادث متوقع أثناء انتاج أو تخزين أو نقل أو تداول تلك المواد ، على أن يتم مراجعة هذه الخطة والتصديق عليها من الجهة المانحة للترخيص بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ومصلحة الدفاع المدنى .
ز- أن يخضع العاملون فى هذه الجهات للكشف الطبى الدورى ، وأن يتم علاجهم مما يصابون به من أمراض مهنية على نفقة الجهة العاملين فيها .

ح- أن تلتزم الجهات المنتجة لهذه المواد بالخطرة بالتأمين على العاملين لديهم بالمبالغ التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة بالتنسيق مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ، على أن يراعى فى مبالغ التأمين مدى الخطر الذى تتعرض له كل فئة من العاملين داخل كل وحدة انتاجية (٢) .

(١) أنظر بشأن الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التحقيق الجنائى كتابنا « التحقيق الجنائى الفنى والبحث الجنائى » ص ١٨ وما بعدها .
(٢) أنظر ما سوف يأتى فى الكتاب الثانى بشأن التشريعات البيئية المكملة لقانون البيئة المتعلقة بالعمل والتأمينات الاجتماعية .

ط- توعية العاملين بتداول تلك المواد وبمخاطرها والاحتياطات اللازمة عند تداولها والتأكد من المأمهم بكافة هذه المعلومات وتدريبهم عليها .

ى- توعية السكان فى المناطق المحيطة بمواقع انتاج أو تداول المواد الخطرة بالمخاطر المحتملة من هذه المواد وكيفية مواجهتها والتأكد من تعرفهم على وسائل الانذار عند وقوع حوادث وما هو التصرف عند ذلك .

ك- تلتزم الجهات المنتجة والمتداولة لهذه المواد الخطرة بتعويض المصابين من المواطنين فى الأماكن المحيطة بمواقع الانتاج أو التخزين عن الاصابات الناتجة عن حوادث هذه الأنشطة أو الانبعاثات أو التسربات الضارة منها ، وعلى القائمين على انتاج وتداول المواد الخطرة أن يقدموا تقريراً سنوياً بمدى التزامهم بتنفيذ الاحتياطات الواجبة .

الاشتراطات الواجبة على الجهات المنتجة للمواد الخطرة ،

تلتزم الجهات المنتجة أو المستوردة للمواد الخطرة أن تراعى عند انتاج أو استيراد تلك المواد الاشتراطات التالية :

أولاً ، مواصفات عبوة المواد الخطرة (١) ،

أ- نوع العبوة التى ستوضع فيها تلك المواد بحيث تتناسب مع نوعية المادة وأن تكون محكمة الغلق ولا يسهل تلفها .

ب- سعة العبوة بحيث يسهل حملها أو نقلها دون التعرض للتلف أو أحداث أضرار .

(١) انظر بشأن الاشتراطات الخاصة فى العبوات المستخدمة فى المواد الغذائية كتابنا « هرح قوانين العمل » ص٤٨٩ وما بعدها .

ج- أن تكون العبوة من الداخل من نوع لا يتأثر بالتفريغ طوال مدة فاعلية المادة التي تحتويها .

ثانياً ، بيانات عبوة المواد الخطرة ،

أ- محتوى العبوة والمادة الفعالة ودرجة تركيزها .

ب- الوزن القائم والوزن الصافي .

ج- اسم الجهة المنتجة وتاريخ الإنتاج ورقم التشغيل .

د- نوع الخطورة وأعراض التسمم .

هـ- الاسعافات الأولية الواجب اتخاذها في حالة حدوث الضرر .

و- الكيفية السليمة للفتح والتفريغ والاستخدام .

ز- أسلوب التخزين السليم .

ح- سبل التخلص من العبوة الفارغة .

ويجب أن تكتب جميع تلك البيانات باللغة العربية وبأسلوب يسهل على الشخص المعتاد قراءته وفهمه وأن تكون الكلمات مقروءة ومثبتة على مكان ظاهر في العبوة ولا يسهل طمسها أو إزالتها أو تعديل محتواها ، وأن يصاحب تلك البيانات صور توضيحية لكيفية الفتح والتفريغ والتخزين والتخلص والرموز الدولية للخطورة والسمية (١) .

واجبات صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مواد خطرة في الاحتفاظ بسجل للمخلفات وكيفية التخلص منها،

على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذه اللائحة الاحتفاظ بسجل لهذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات وذلك وفق البيانات الآتية :

(١) أنظر القرارات الوزارية الصادرة ببيانات عبوات المواد الغنائية كتابتها • شرح قوانين الغش • ص ١٠٤ وما بعدها .

- ١- اسم المنشأة وعنوانها .
 - ٢- اسم المسئول عن تحرير السجل ووظيفته .
 - ٣- الفترة الزمنية التي تغطيها البيانات الحالية .
 - ٤- الاشتراطات الخاصة الصادرة من جهاز شئون البيئة للمنشأة .
 - ٥- بيان بأنواع وكميات المخلفات الخطرة الناتجة عن نشاط المنشأة .
 - ٦- كيفية التخلص .
 - ٧- الجهات المتعاقد معها لتسلم تلك المخلفات الخطرة .
 - ٨- تاريخ تحرير النموذج .
 - ٩- توقيع المسئول .
- ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع (١) .

(١) أنظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

القسم الثانى

الاجراءات القانونية لحماية البيئة الهوائية من التلوث

تجهيد وتنظيم ،

تعد حماية الهواء والمحافظة عليه من التلوث فى مقدمة الموضوعات التى تهتم بها الدول والمنظمات الدولية باعتباره يؤثر تأثيراً جديراً فى صحة الانسان وحياته كما يؤثر أيضاً على كل كائن حى ، ونظراً لخلو التشريعات القائمة من احكام تعالج هذا الموضوع سوى بعض مواد متفرقة فى بعض القوانين ، عابها عدم تحديد المسئولية فى حالة حدوث التلوث (١) .

وسوف نتعرض فى هذا القسم لحماية الهواء الخارجى من التلوث وذلك بالنص على عدم تأثير المنشأة على البيئة عند منحها الترخيص ، وأن يكون موقع المشروع مناسباً لنشاط المنشأة والتلوث الحادث عنها فى الحدود المصرح بها ، وحظر استخدام محركات ينتج عنها عادم إلا فى الحدود المسموح بها ، وحظر حرق القمامة والمخلفات الصلبة بالقرب من المناطق السكنية والصناعية والزراعية ، وعدم تعرض الانسان أو الحيوان عند رش المبيدات واتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لذلك وإيضاً ، عند استخدام الغازات أو نقلها ، وعند القيام بأعمال البناء أو الهدم ، ومراعاة أن يكون البخان والغازات والأبخرة الناتجة من حرق انواع الوقود فى الاستعمالات المختلفة فى الحدود المسموح بها ، ويتعين على الجهات القائمة على البترول أن تلتزم بالضوابط التى تكلف عدم انبعاث أو تسرب أى ملوثات للهواء بما يجاوز المسموح به ، وتلتزم الجهات والأفراد بعدم متجاوز الحدود

(١) انظر الخريطة التشريعية الكاملة لقوانين البيئة المختلفة فى مصر . الكتاب الثانى والثالث والرابع من هذا المؤلف .

القصى المسموح بها عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية ، وعلى جهات الاختصاص مراعاة ما سبق عند منح التراخيص (١) .

وسوف نتعرض للإجراءات القانونية لحماية هواء أماكن العمل وذلك بالنص على التزام صاحب العمل بوقاية العاملين من أية ملوثات للهواء واتخاذ كافة الاحتياطات لحمايتهم والمحافظة على درجة الحرارة المناسبة داخل مكان العمل .

كما سوف نتناول حماية هواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة والإجراءات القانونية لضمان أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية المناسبة لغرض استعمالها ولا يزيد مستوى شدة الصوت بها عن الحدود المسموح بها ، وحظر التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فيما هو مسموح به فى أماكن خاصة بها .

كما سوف نتعرض لحماية الهواء من التلوث الإشعاعى والإجراءات القانونية للترخيص بإقامة وتشغيل المنشآت النووية بقرار من جهاز التنظيم والأمان النووى والذي يتولى الرقابة والتفتيش عليها دورياً ورصد الإشعاعات الناتجة عنها ، والتحقق من توفر خطة الطوارئ المناسبة لمواجهة أخطار الحوادث النووية والإشعاعية ، وأن يدخل القائمين بالتفتيش من العاملين به صفة الضبطية القضائية بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص (٢) .

وسوف نتعرض لشرح الإجراءات القانونية لحماية البيئة الهوائية من التلوث فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣٤) ،

تنص المادة ٣٤ من قانون البيئة المصرى على أنه : « يشترط أن

(١) انظر الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث .

(٢) انظر تفصيلاً القسم الرابع من هذا الكتاب بشأن النظام القانونى للتجريم والعقاب فى قانون البيئة .

يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات الهواء ، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها .
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه والجهة المختصة بالموافقة على ملائمة الموقع والحدود المسموح بها للملوثات الهواء والضوضاء فى المنطقة التى تقام بها المنشأة .

ثانياً ، شرح المادة (٣٤) ،

ضرورة مناسبة موقع المشروع لنشاط المنشأة ،

اشترطت الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون البيئة أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات الهواء ، كما اشترطت أن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها .

وأضافت المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه يجب مراعاة أحكام المادتين (١٠) و (١١) من هذه اللائحة (١) يشترط أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة من حيث اتفاقه مع طبيعة تقسيم المنطقة ووفق خطة استخدام الأرض التى تقررها وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها والمهيئة بالملاحق رقم (٥) لهذه اللائحة .

وفى جميع الأحوال يشترط أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقرير مناسبة الموقع مدى بعده عن العمران سواء فى منطقة المشروع أو المناطق المحيطة واتجاه الريح السائدة .

(١) أنظر ما سبق شرحه تعليقاً على المادة (١٩) من مواد قانون البيئة وأنظر ما سوف يأتى فى القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية .

ويخضع لهذا الحكم جميع المنشآت المبيّنة فى الملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية (١) التى يلزم قبل الترخيص لها بمزاولة نشاطها تقييم التأثير البيئى ويصدر الترخيص بملاءمة الموقع من الجهة المختصة بتقييم التأثير البيئى لهذا النشاط بعد الرجوع لجهاز شئون البيئة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣٥) ،

تنص المادة ٣٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أن : « تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون فى ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها فى القوانين والقرارات السارية وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون » .

ثانياً ، شرح المادة (٣٥) ،

حدود وجود انبعاث ملوثات الهواء ،

تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون فى ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها فى القوانين والقرارات السارية وبما هو مبين فى الملحق رقم (٦) المرفق باللائحة التنفيذية والمتعلقة بالحدود المسموح بها للملوثات الهواء (٢) أو أى تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣٦) ،

تنص المادة ٣٦ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على

(١) أنظر ما سبق شرحه تعليقاً على المادة (١٩) من مواد قانون البيئة وأنظر ما سوف يأتى فى القسم الخامس من هذا القانون بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية .

(٢) أنظر الملحق رقم (٦) المرفق باللائحة التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

أنه : لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يتجاوز الحدود التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ثانياً ، شرح المادة (٣٦) ،

حدود وتبؤء العادم للمركبات والمحرركات والآلات ،

لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يتجاوز مكوناته الحدود القصوى التالية :

أولاً ، المركبات الموجودة فى الخدمة حالياً ،

أول أكسيد الكربون : ٧٪ بالحجم عند السرعة الخاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

هيدروكربونات غير محترقة : ١٠٠٠ جزء فى المليون عند السرعة الخاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

الدخان : ٦٥٪ درجة عتامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل .

ثانياً ، المركبات المديشة التى يجرى توغيصها اعتباراً من ١٩٩٥ ،

أول أكسيد الكربون : ٤,٥ ٪ بالحجم عند السرعة الخاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

هيدروكربونات غير محترقة : ٩٠٠ جزء فى المليون عند السرعة الخاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

الدخان : ٥٠٪ درجة عتامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل .

ويسرى حكم هذه المادة فى المحافظات التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية ، على أن يتضمن القرار فترة لا تزيد عن عام لبدء التنفيذ ليتمكن الملاك والحائزون لتلك الآلات والمحرركات والمركبات من توفيق أوضاعها وفقاً لحكم هذه المادة (١) .

(١) قارن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون البيئة .

ولجهاز شئون البيئة بالتنسيق مع وزارات الداخلية والصناعة والصحة والبتترول أن يعيد النظر فى الحدود القصوى المنصوص عليها فى هذه المادة بعد ثلاثة أعوام من تاريخ نشر هذه اللائحة (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣٧) ،

. تنص المادة ٣٧ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظرلقاء أو معالجة القمامة والمخلفات الصلبة إلا فى الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق .

وتلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكنلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة طبقاً لأحكام هذه المادة » .

ثانياً ، شرح المادة (٣٧) ،

١- حدود وجودلقاء أو معالجة أو حرق القمامة ،

يحظرلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة عدا النفايات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية فى المستشفيات والمراكز الصحية إلا فى الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية وذلك وفق المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعدهما عن هذه المناطق والمبينة فيما يلى :

١- يحظر نهائياً حرق المخلفات فيما عدا النفايات المعدية المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بالمناطق السكنية أو الصناعية ويتم الحرق فى محارق خاصة يراعى فيها ما يلى :

(١) أنظر اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون المرور المصرى الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٩٤ الوقائع المصرية ج١٣٦ تابع فى ٢١/٦/١٩٩٤ .

- أ- أن تكون تحت الرياح السائدة للتجمعات السكنية .
- ب- أن تبعد ١٥٠٠ متر عن أقرب منطقة سكنية .
- ج- أن تكون سعة المحرق أو المحارق المخصصة تكفى لحرق القمامة المنقولة إليها خلال ٢٤ ساعة .
- د- أن يكون موقع المحرق في مكان تتوافر به مساحة كافية لاستقبال القمامة المتوقعة طبقاً لطبيعة النشاطات بالمنطقة الحضرية وتعداد سكانها .
- ٢- في حالات الضرورة القصوى وخلال فترة انتقالية لا تزيد على ٢ سنوات اعتباراً من تاريخ نشر هذه اللائحة التنفيذية يسمح بحرق القمامة حرقاً مكشوفاً وذلك طبقاً للشروط الآتية :
 - أ- أن يكون هناك تصريح مسبق من جهاز شئون البيئة والدفاع المدني وأن يتم الحرق تحت إشراف أجهزة الإدارة المحلية والدفاع المدني .
 - ب- أن يكون مكان حرق القمامة على مسافة لا تقل عن ١,٥ كم من التجمعات السكنية والصناعية وأن تكون تحت الرياح السائدة للمناطق السكنية والصناعية .
 - ج- تخصص للحليات مكاناً لاستقبال القمامة بعد دراسة متكاملة عن طبوغرافية المنطقة وطبيعتها وكمية النفايات المراد التخلص منها كل ٢٤ ساعة وأن يكون المكان :
 - على مستوى كنتورى منخفض عن المنطقة المحيطة .
 - أن تكفى المساحة لتشوين القمامة المزمع نقلها وكذلك العمليات الأخرى التى تجرى بالموقع من فرز ومن عمليات أخرى .
 - وجود مصدر للمياه لحالات الطوارئ والاستخدامات الضرورية الأخرى .
 - توفير المعدات اللازمة للتشوين والتقليب والتخلص من الرماد بدفقة بحيث لا يتطاير للهواء أو يتسرب للمياه الجوفية .

٣- النفايات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية فى المستشفيات والمراكز الصحية يتم حرقها بنفس المكان بواسطة محارق مصممة لهذا الغرض ويحيت تستوعب الكميات المجمعة دون تراكم أو تخزين بجوار المحرقة ويجوز عند الضرورة وبموافقة السلطات المحلية المختصة وجهاز شئون البيئة أن يتم نقل مخلفات هذه الوحدات إلى أقرب مستشفى مزود بمحرقة أو محارق وذلك بشرط استيعابها للمخلفات المطلوب نقلها إليها وأن يتم نقل المخلفات فى حاويات محكمة لا تسمح بتطاير محتوياتها وعلى أن يتم حرق تلك الحاويات مع ما بها من مخلفات .

٤- فى جميع الأحوال يشترط أن تكون المحارق مجهزة بالوسائل التقنية الكافية لمنع تطاير الرماد أو انبعاث الغازات إلا فى الحدود المسموح بها والمنصوص عليها فى الملحق رقم (٦) المرفق باللائحة التنفيذية (١) .

٥- تلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة الصلبة طبقاً لأحكام هذه المادة .

٢- التزامات متعهدو جمع القمامة ،

يلتزم متعهدو جمع القمامة والمخلفات الصلبة بمراعاة نظافة صناديق وسيارات جمع القمامة وأن يكون شرط نظافتها المستمرة واحداً من الشروط المقررة لأمن ومتانة وسائل نقل القمامة .

كما يلتزم أن تكون صناديق جمع القمامة مغطاة بصورة محكمة لا ينبعث عنها روائح كريهة أو أن تكون مصدراً لتكاثر الذباب وغيره من الحشرات أو بؤرة تجذب الحيوانات الضالة وأن يتم جمع ونقل ما

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات للكلمة له .

بها من قمامة على فترات مناسبة تتفق وظروف كل منطقة بشرط ألا تزيد كمية القمامة في كل من تلك الصناديق وفي كل وقت عن سعته ، وتقوم الإدارة المختصة بالمحليات بالرقابة على تنفيذ أحكام هذه المادة (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٢٨) ،

تنص المادة ٢٨ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر رش أو استخدام مبيدات الآفات أو لى مركبات كيميائية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بما يكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى الحال أو المستقبل للآثار الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيميائية » .

ثانياً ، شرح المادة (٢٨) ،

١- حدود استخدام مبيدات الآفات والمركبات الكيميائية ،

حظرت المادتان ٢٨ من قانون البيئة ، ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رش واستخدام مبيدات الآفات أو أية مركبات كيميائية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التي تضعها وزارة الزراعة ووزارة الصحة وجهاز شئون البيئة .

٢- شروط استخدام المبيدات والمركبات الكيميائية ،

١- يلزم عند رش مبيدات الآفات الزراعية بأى وسيلة أن يتم اخطار

(١) انظر ما سوف يأتى فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن قانون النظافة العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ .

الوحدات الصحية والوحدات البيطرية بأنواع مواد الرش ومضادات
التسمم .

ب- يجب توفير وسائل الاسعاف اللازمة .

ج- يجب توفير ملابس ومهمات واقية لعمال الرش .

د- يجب تحذير الأهالي من التواجد بمناطق الرش .

هـ- يجب أن يقوم بالرش عمال مدربون على هذا العمل .

و- يجب مراعاة ألا يتم الرش بالطائرات إلا في حالات الضرورة
القصوى التي يقدرها وزير الزراعة ويلزم في هذه الحالة تحديد
المساحات المطلوب رشها على خرائط وتميز تلك المساحات بلون خاص
مع توضيح العوائق الرئيسية للطيران والمناطق الممنوع رشها وكذا
استبعاد المساحات المجاورة للمناطق السكنية والمنازل والمزارع
السكنية ومزارع الدواجن وحظائر المشية بما يكفل عدم تعرض
الانسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة
بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحال أو في المستقبل للأثار
الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيماوية .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٣٩) ،

تنص المادة ٣٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر
أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة باتخاذ
الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها وذلك
على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية » .

ثانياً ، شرح المادة (٣٩) ،

١- تبود أعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم ،

ألزمت المادتان ٣٩ من قانون البيئة ، ٤١ من اللائحة التنفيذية
لقانون البيئة .

جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة باتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها وعلى الجهة المانحة للترخيص بالبناء أو الهدم إثبات ذلك فى الترخيص .

٢- شروط أعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم ،

أولاً : أن يتم التشوير بالموقع بالأسلوب الآمن بعيداً عن إعاقة حركة المرور والمشاة ويراعى تغطية القابل للتطاير منها حتى لا يسبب تلوث الهواء .

ثانياً : نقل المخلفات والأتربة الناتجة عن أعمال الحفر والهدم والبناء فى حاويات أو أوعية خاصة باستخدام سيارات نقل معدة ومرخصة لهذا الغرض ويشترط فيها :

١- أن تكون السيارة مجهزة بصندوق خاص أو بغطاء محكم يمنع انتشار الأتربة والمخلفات للهواء أو تساقطها على الطريق .

٢- أن تكون السيارة مزودة بمعدات خاصة للتحميل والتفريغ .

٣- أن تكون السيارة فى حالة جيدة طبقاً لقواعد الأمان والمتانة والأنوار ومجهزة بكافة أجهزة الأمان (١) .

ثالثاً : أن تخصص الأماكن التى تنقل لها هذه المخلفات بحيث تبعد مسافة لا تقل عن ١,٥ ٪ كم من المناطق السكنية وإن تكون ذات مستوى كئنتورى منخفض وتسويتها بعد ردمها وامتلائها .

رابعاً : أن تقوم المحليات بتحديد الأماكن التى تنقل لها المخلفات ولا يصرح بنقل أو التخلص من تلك المخلفات إلا بالأماكن المخصصة لذلك والمرخص بها من قبل المحليات المعنية .

(١) انظر نصوص اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٩٤ .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٤٠) ،

تنص المادة ٤٠ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجب عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الانشاءات أو أى غرض تجارى آخر ، أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخل وغيرها من وسائل التحكم فى الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق » .

ثانياً ، شرح المادة (٤٠) ،

١- واجبات الجهات المختصة عند حرق الوقود أو غيره .

أوجبت المادتان ٤٠ و ٤٢ من قانون البيئة ، ٤٢ من اللائحة التنفيذية أن تراعى الجهات المختصة حسب طبيعة نشاطها عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الانشاءات أو غرض تجارى آخر أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها (١) .

(١) انظر جرائم الحريق العمد والحريق باهمال المنصوص عليها فى المواد ٢٥٢ ، ٢٥٢ مكرراً ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ من قانون العقوبات المصرى والمواد ١٢٣ ، ٧١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ من التعليمات العامة للنيابات . ولتأمل كتابتنا « شرح قوانين الغش » ص ٤١٩ وما بعدها .

٢- الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخل عند حرق أي نوع من أنواع الوقود .

١- الاحتياطات اللازمة اتخاذها لتقليل كمية الملوثات في نواتج الاحتراق لمنع أو الإقلال من انبعاث الملوثات من مصادر حرق الوقود فإنه يجب أن يتم اختيار الوقود المناسب ومراعاة التصميم السليم للمواقد وبيت النار والمداخن واستخدام وسائل التحكم ذات الكفاءة العالية طبقاً للمعايير الآتية :

١- يحظر الحرق المكشوف الذي لا يتوافر فيه التصميمات السليمة لضمان الاحتراق الكامل وتصريف العوادم من خلال مداخن طبقاً للمواصفات الهندسية المناسبة .

٢- أن يتم تصميم الموقد وبيت النار بحيث يحدث مزج كامل لكمية الهواء الكافية للحرق الكامل وتوزيع درجة الحرارة وإعطاء الزمن الكافي والتقليب الذي يضمن الحرق الكامل ضماناً لإقلال من انبعاث نواتج الحرق غير الكامل ويحدث لا يزيد ما ينبعث من الملوثات عن الحدود القصوى المسموح بها للانبعاث وفقاً لما هو مبين بالملحق رقم (٦) لهذه اللائحة .

٣- يحظر استخدام الفحم الحجري بالمناطق الجبلية والقرب من المناطق السكنية .

٤- يحظر استخدام المازوت والمنتجات البترولية الثقيلة الأخرى والبتروال الخام بالمناطق السكنية .

٥- ألا تزيد نسبة الكبريت بالوقود المستعمل بالمناطق الحضرية والقرب من المناطق السكنية عن ١,٥ ٪ .

٦- أن يتم انبعاث الغازات المحتوية على ثاني أكسيد الكبريت عن طريق مداخن مرتفعة بالقدر الكافي بحيث يتم تخفيفها قبل وصولها إلى سطح الأرض أو استخدام الوقود المحتوي على نسب مرتفعة من الكبريت بمحطات القوى والصناعة وغيرها بالمناطق البعيدة عن

العمران مع مراعاة العوامل الجوية والمسافات الكافية لعدم وصولها للمناطق السكنية والزراعية والمجارى المائية .

ب- ارتفاعات المداخلن :

١- المداخلن التى يصدر عنها انبعاث اجمالى للعادم ما بين ٧٠٠٠ - ١٥٠٠٠ كجم بالساعة يتراوح ارتفاعها ما بين ١٨ - ٣٦ متراً .

٢- المداخلن التى يصدر عنها انبعاث اجمالى أكثر من ١٥٠٠٠ كجم / ساعة يجب أن يكون ارتفاع المدخنة أكثر من مرتين ونصف على الأقل من ارتفاع اللباني المحيطة بما فيها المبنى الذى تخدمه المدخنة .

٣- المداخلن التى تخدم الأماكن العامة كالمكاتب والمطاعم والفنادق والأغراض التجارية الأخرى وغيرها يجب ألا يقل ارتفاعها عن ٣ متر عن حافة المبنى (أعلى المبنى) مع العمل على ارتفاع سرعة تسريب الغاز من المدخنة .

ج- الحدود القصوى للانبعاث من مصادر حرق الوقود :

الحد الأقصى المسموح به	الملوث
١- (باستعمال كارت - رنجلمان) ١- رنجلمان - مصادر متواجدة بالمناطق الحضرية أو بالقرب من المناطق السكنية . ٢- رنجلمان - مصادر بعيدة عن العمران ٢- رنجلمان - حرق النفايات	الدخان الرماد المتطاير
قائم ٤٠٠٠ مجم / ٣م جديد ٢٥٠٠ مجم / ٣م حرق نفايات ٢٠ مجم / ٣م قائم ٤٠٠٠ مجم / ٣م جديد ٢٥٠٠ مجم / ٣م	ثنائي أكسيد الكبريت الدهييزات أول أكسيد الكربون

يلاحظ أن عدد -١- رنجلمان = ٢٥٠ مجم . ٣م ، أنظر
الجدول (ج) وعلى ذلك فإن عدد ٢- رنجلمان = ٥٠٠ مجم / ٣م .
ويجب على الجهة الادارية المختصة مراعاة الالتزام
بأحكام هذه المادة وتطبيق ما ورد بها لكل دقة حتى يحقق
القانون الهدف من اصداره .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤١) ،

تنص المادة ٤١ من قانون البيئة المصرى على أنه : « يتعين على
الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج
الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والاجراءات
المخصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية والتي يجب أن
تستمد من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة
الادارية المختصة » .

ثانياً ، شرح المادة (٤١) ،

**١- واجبات الجهات القائمة بأعمال استكشاف وإنتاج
البترول وتكريره ،**

أوجبت المادتان ٤١ من قانون البيئة ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية
على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج
وإنتاج الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والاجراءات
المستمدة من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة
الادارية المختصة .

٢- شروط القيام باستكشاف وإنتاج وتكرير البترول ،

أولاً : يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف
والحفر واستخراج وإنتاج الزيت الخام للمنتجات البترولية
والبتروكيماويات والغاز وتصنيعه وتكريره وتخزينه ونقله أن تلتزم
بالضوابط والاجراءات والاحتياطات اللازمة لحماية البيئة والمستمدة
من مبادئ صناعة البترول العالمية والموافق على تطبيقها من الهيئة

المصرية العامة للبترول طبقاً لطبيعة كل من : شروق أو منشاء أو عملية (١) .

ثانياً : يجب على القائم بالأعمال فى النشاط البترولى اتباع تعليمات الهيئة المصرية العامة للبترول بالمواصفات القياسية العالمية المصرح بها ، فى شأن طرق وأساليب التشغيل الآمنة فى كل ما يتعلق بتنقية وتخزين البترول والبتروكيماويات والغاز ونقلها وتصريف المياه والمواد الأخرى المستغنى عنها ، مع تفادى ضياع البترول أو الغاز ، وكذلك القيام بعمل الاحتياطات اللازمة بما يتعلق بالوقاية من الحريق ووقاية الآلات والآبار ومساكن العاملين ، والمخازن والمنشآت البترولية ، وجميع الوسائل الأخرى التى ترى الهيئة المصرية العامة للبترول لزومها لتنظيم وضمان حسن سير العمل والمحافظة على البيئة وعلى السكان المجاورين ، وتتضمن على الأخص ما يأتى :

أ- مراعاة تحديد المسافات الآمنة سواء بين الآبار الاستكشافية أو الانتاجية وبين محطات التجميع والانتاج واية منشأة صناعية والورش وخطوط الأنابيب الرئيسية أو الفرعية والمساكن والأماكن الدينية والاجتماعية والمقابر .

ب- مراعاة شروط الأبعاد والمسافات عند استخدام المتفجرات سواء فى عمليات المسح السيزمى أو عمليات انشاء خطوط الأنابيب .

ج- تزويد الآبار بالمواد والمعدات والصمامات الضرورية لمنع الانفجارات ومنع تسرب الزيت أو الغاز .

د- تركيب أجهزة الفصل والشعلات اللازمة لاجراء عمليات انتاج ونقل وتشغيل وتكرير المواد البترولية والبتروكيماويات والغاز .

هـ- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسريب الزيت والغاز الذى يتم

(١) انظر تشريعات البيئة المتعلقة بقطاع البترول الكتاب الثانى من هذا المؤلف .

استخراجه فى الاختبارات التى تجرى أثناء الحفر وإكمال الآبار والذى لا يمكن جمعه وكذلك أى زيت أو غاز آخر ينبغي حرقه إما فى حفر مفتوحة أو فى الشعلات على أن يراعى الاختيار الأمثل لعدد وحجم قوניות الحريق والشعلات أو استخدام عملية التذرية أو استخدام الهواء الإضافية أو إمكانية استخدام وقود الديزل لاستكمال حريق الزيت الخام الثقيل .

و- تركيب المداخل والشعلات والهوايات اللازمة لعمليات الإنتاج والتشغيل والتكرير والتخزين اللازمة بمحطات القوى التابعة للمنشأة ، سواء للغازات المنبعثة الباردة أو الساخنة .

ز- وضع الخطط اللازمة وتجهيز المعدات والألات وتعيين وتدريب الأفراد لمجابهة أى تسرب أو حريق يحدث لرؤوس الآبار أو خطوط التدفق أو المنشآت البحرية أو المنشآت الصناعية أو صهاريج التخزين أو المخازن أو الورش أو المساكن أو أى منشآت أخرى مماثلة داخل نطاق عمل المنشأة .

ج- بالنسبة لصهاريج التخزين يراعى ما يلى :

١- توفر الحد الأدنى من المسافات إلى حافة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية والمستودعات الأخرى والمباني والأماكن المكشوفة للنيران .

٢- أن تكون الصهاريج محكمة وتنظم عملية تسرب الأبخرة الزائدة طبقاً للمواصفات القياسية العالمية بهذا الشأن .

٣- الدهان باللون الأبيض أو أى لون فاتح آخر .

٤- إحاطة كل صهريج بأسوار لحصر تسرب الزيت إن وجد ومزودة بمنفذ لتصريف مياه الأمطار ، على أن يكون الحجم المحصور يعادل حجم الصهريج أو طبقاً للاشتراطات العالمية المستخدمة فى تصميم صهاريج تخزين البتروكيماويات .

ط- يراعى استخدام الهواء المضغوط فى أجهزة القياس والتشغيل بدلاً من الغاز الجاف المضغوط كلما امكن ذلك .

٢- أن تكون جميع المهمات والمعدات والآلات المستخدمة فى العمليات فى حالة جيدة ومستوفية لجميع الشروط اللازمة لحسن استخدامها وأن تكون بالقدرة الكافية للعمل المخصص من أجله مع اجراء عمليات الصيانة والتفتيش اللازمة لها .

٤- يجب التخلص من الغاز المصاحب للزيت الذى لا يمكن استغلاله أو استعماله بطريقة مأمونة وطبقاً للمواصفات العالمية القياسية بهذا الشأن .

٥- يجب استعمال وتطبيق الوسائل الميكانيكية والكيميائية لاستخراج اكبر نسبة من فضلات الآبار أو الصهاريج مع اعداد حفر أو خزانات لاستقبال ما يتبقى منها بعد المعالجة فى مكان مناسب مأمون بعيداً عن الآبار أو المنشآت البترولية والصناعية والمساكن (١) .

لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تفيض هذه الفضلات على سطح الأرض أو على الطرق العامة أو على المجارى المائية والبحار وشواطئها .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٢) ،

تنص المادة ٤٢ من قانون البيئة المصرى على أنه : « تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

وعلى الجهات مانحة الترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة فى منطقة واحدة فى نطاق الحدود المسموح

(١) انظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن التشريعات المُكَمِّلة لقانون البيئة المتعلقة بالصناعة والبترول .

بها ، والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له .

ثانياً ، شرح المادة (٤٢) ،

١- حدود درجة شدة الصوت داخل أماكن العمل والأماكن العامة ،

الزمت المادتان ٤٢ من قانون البيئة ، ٤٤ من اللائحة التنفيذية جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت داخل أماكن العامة المغلقة الموضحة بالجدول رقم (١) من الملحق رقم (٧) من اللائحة التنفيذية (١) .

٢- حدود درجة شدة الصوت في المنشآت والمنطقة الواحدة ،

أوجبت المادتان ٤٢ من قانون البيئة ، ٢٤ من اللائحة التنفيذية على الجهات المانحة للترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة في منطقة واحدة في نطاق الحدود المسموح بها ، والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك ، وذلك وفق ما هو مبين بالجدول رقم (٢) من الملحق رقم (٧) من اللائحة التنفيذية من حيث الحدود (٢) المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له .

(١) انظر النصوص التشريعية لللائحة التنفيذية لقانون البيئة في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر الجدول المشار إليه في القسم الخامس من هذا الكتاب .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٣) .

تنص المادة ٤٣ من قانون البيئة المصرى على أنه : يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا فى الحدود المسموح بها ، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل فى الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين لتنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية بما فى ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود المناسبة ، على أن يؤخذ فى الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخل وغيرها من وسائل تنقية الهواء .

ثانياً : شرح المادة (٤٣) ،

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة التى تضعها وزارة القوى العاملة والتشغيل بما يضمن عدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا فى الصدود البيئة فى الملحق رقم (٨) المرفق باللائحة التنفيذية (١) وذلك سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل فى الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين لتنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية بما فى ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود اللازمة على أن يؤخذ فى الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات ، وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المدخلن وغيرها من وسائل تنقية الهواء .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٤) .

تنص المادة ٤٤ من قانون البيئة المصرى على أنه : يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى

(١) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب للمعلق بالاسمول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمل له .

الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما ، وفى حالة ضرورة العمل فى درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود ، يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

ثانياً ، شرح المادة (٤٤) ،

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما ، وفى حالة ضرورة العمل فى درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية ويتضمن الملحق رقم (٩) من اللائحة التنفيذية (١) الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٥) ،

تنص المادة ٤٥ من قانون البيئة المصرى على أنه : « يشترط فى الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذى يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة » .

(١) انظر الملحق المشار إليه فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

ثانياً ، شرح المادة (٤٥) ،

يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة .

ويبين الجدول التالي كميات الهواء اللازمة لتهوية الأماكن العامة :

نوع المكان والنشاط	كمية الهواء الخارجي (١) ديسيمتر مكعب / دقيقة / شخص
مكان ذو سقف مرتفع . بنك . قاعة محاضرات . مكان عبادة . محل عام كبير . مسرح . غرفة بدون تدخين .	٢٨٠ - ١٤٠
شقة . صالون حلاقة . محل تجميل . غرفة فندق أو غرفة فيها تدخين قليل .	٤٢٠ - ٢٨٠
كافيتريا . محل به مطعم صغير . مكان عمل عام . غرفة مستشفى . مطعم أو غرفة بها تدخين متوسط .	٥٦٠ - ٤٢٠
مكان عمل خاص . مكتب أو عبادة أو غرفة بها تدخين كثير .	٨٥٠ - ٥٦٠
قاعدة اجتماعات . ملهى ليلي أو غرفة مكتظة بها تدخين كثير .	١٧٠٠ - ٨٥٠

(١) بدون استعمال لجهزة تكييف الهواء .

- لا يقبل حجم الفراغ المخصص لكل فرد عن ٤,٢٥ متر مكعب .
- لا تقل مساحة الأرضية المخصصة لكل فرد عن ١,٤ متر مربع .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٤٦) ،

تنص المادة ٤٦ من قانون البيئة المصرى على أنه : « يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها فى الترخيص الممنوح لهذه الأماكن ، ويراعى فى هذه الحالة تخصيص حيز للتدخين بما لا يؤثر على الهواء فى الأماكن الأخرى ، ويحظر التدخين فى وسائل النقل العام » .

ثانياً ، شرح المادة (٤٦) ،

يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذا الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحيز المخصص للتدخين وبعد التدخين فى غير هذا الحيز مخالفة ادارية تعرض مرتكبها لعقاب التأديبى المعمول به بالمنشأة (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٤٧) ،

تنص المادة ٤٧ من قانون البيئة على أنه : « لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الاشعاعى أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها والتى تحددها الجهات المختصة طبقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون » .

ثانياً ، شرح المادة (٤٧) ،

لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الاشعاعى (٢) أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها والتى يصدر بها قرار من

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه : عن « المخالفات التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » دراسة مقارنة (١٨٠٠ صفحة) ص ١٧ وما بعدها .

(٢) انظر ما سوف يأتى فى الكتاب الثالث بشأن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها .

وزير الكهرباء والطاقة المسئول عن الأمان النووي بعد الرجوع إلى وزارة الصحة وجهاز شئون البيئة وذلك خلال المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١) .

(١) أنظر تشريعات البيئة المتعلقة بالكهرباء والطاقة الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

القسم الثالث

الاجراءات القانونية لحماية

البيئة المائية من التلوث

تمهيد وتقسيم :

تعد حماية البيئة المائية والمحافظة على ثروتها الطبيعية في مقدمة الموضوعات التي تهتم بها الدول والمنظمات الدولية باعتبارها من عناصر البيئة التي تؤثر جذرياً في صحة وحياة الانسان والحيوان والنبات ، وقد أخذ الاهتمام بحماية البيئة البحرية مظاهر عملية وفنية وإدارية وتشريعية ، إذ شهدت سنوات النصف الثاني من القرن العشرين في المجال الدولي عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بحماية الشواطئ ومياه البحار والمحيطات من التلوث البترولي والاشعاعي والنهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال ، من ذلك معاهدة لندن سنة ١٩٥٤ لمنع تلوث مياه البحر بالزيت والمعدلة في سنة ١٩٦٢ ، واتفاقية برشلونه لحماية البحر المتوسط من التلوث في فبراير سنة ١٩٧٦ ، واتفاقية قانون البحار سنة ١٩٨٢ ، وأخيراً اتفاقية منع التلوث من السفن سنة ١٩٧٢ ، وفي النظام القانوني لجمهورية مصر العربية فقد صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ الملغى في شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت (١) وذلك لتنفيذ أحكام معاهدة لندن في ١٩٥٤ سالفة الذكر والتي وافقت مصر على الانضمام إليها سنة ١٩٦٢ ، وصدر القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء لجنة دائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت تتولى متابعة تنفيذ هذا الموضوع واقتراح الوسائل العلمية والعملية لمنع هذا التلوث والقيام

(١) تم إلغاء هذا القانون بمقتضى نص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة انظر شرح المادة المذكورة في القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

بالأبحاث اللازمة لذلك ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء والذي كان فى مقدمة مهامه ومسئوليته دراسة وإعداد الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة بصفة عامة .

حماية البيئة البحرية من التلوث يواجه الظروف الجديدة لا سيما وقد وافقت جمهورية مصر العربية على العديد من الاتفاقيات الدولية التى تعنى بحماية البيئة البحرية ومنها اتفاقية قانون البحار سنة ١٩٨٢ والتى انضمت إليها مصر بموجب القرار الجمهورى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ ، واتفاقية منع التلوث البحرى من السفن سنة ١٩٧٣ والتى انضمت إليها مصر بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٤ (١) .

وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث وذلك فى الأبواب التالية :

الباب الأول : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن .

الباب الثانى : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من المصادر البرية .

الباب الثالث : اجراءات استخراج الشهادة الدولية .

الباب الرابع : الاجراءات الادارية والقضائية (١) .

(١) انظر نصوص الاتفاقية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر ما سوف يأتى فى القسم الخامس بشأن النظام القانونى للتحريم والعقاب فى قانون البيئة .

الباب الأول **الاجراءات القانونية لحماية البيئة** **المائية من التلوث من السفن**

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى للاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من السفن وذلك فى فصلين :

الفصل الأول : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بالزيت .

الفصل الثانى : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بالمواد الضارة .

الفصل الثالث : الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بمخلفات الصرف الصحى (١) .

(١) انظر الكتاب الرابع من هذا المؤلف بشأن القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث .

الفصل الأول

الاجراءات القانونية لحماية البيئة

المائية من التلوث من السفن بالزيت

تمهيد .

سوف نتعرض فى هذا الفصل لشرح الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بالزيت وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٨) .

تنص للمادة ٤٨ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ على أنه :
« تهدف حماية البيئة المائية من التلوث إلى تحقيق الأغراض الآتية :

أ- حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانئها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله .

ب- حماية بيئة البحر الاقليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية وذلك بمنع التلوث أياً كان مصدره وخفضه والسيطرة عليه .

ج- حماية الموارد الطبيعية فى المنطقة الاقتصادية والجرف القارى .

د- التعويض عن الأضرار التى تلحق بأى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء تلوث البيئة المائية .

ويتولى وزير شئون البيئة بالتنسيق مع وزير النقل البحرى والجهات الادارية المختصة المشار إليها فى البند ٣٨ من المادة (١) من هذا القانون تحقيق الأغراض المشار إليها كل فيما يخصه .

ثانياً ، شرح المادة (٤٨) .

١- أهداف حماية البيئة المائية من التلوث .

تهدف حماية البيئة المائية من التلوث إلى تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً : حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانئها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله .

ثانياً : حماية بيئة البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية وذلك بمنع التلوث أيأ كان مصدره وخفضه والسيطرة عليه .

ثالثاً : حماية الموارد الطبيعية فى المنطقة الاقتصادية والجرف القارى .

رابعاً : التعويض عن الأضرار التى تلحق بأى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء تلوث البيئة المائية .

٢- الوزارات المختصة بتحقيق أهداف حماية البيئة المائية ،

ويتولى وزير شئون البيئة بالتنسيق مع وزير النقل البحرى والجهات الادارية المختصة المشار إليها فى البند ٢٨ من المادة (١) من هذا القانون (١) تحقيق الأغراض المشار إليها كل فيما يخصه .

٣- الجهات الادارية المختصة بحماية البيئة المائية ،

تضمن البند ٢٨ من المادة الأولى من قانون البيئة المصرى تحديد الجهات الادارية المختصة بحماية البيئة المائية :

وهى إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها :

أ- جهاز شئون البيئة .

ب- مصلحة الموانى والنائر .

ج- هيئة قناة السويس .

د- هيئات الموانى بجمهورية مصر العربية .

هـ- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ .

(١) انظر ما سبق شرحه فى القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

و- الهيئة المصرية العامة للبتترول .

ز- الادارة العامة لشرطة المسطحات المائية .

ح- الهيئة العامة للتنمية السياحية .

ط- الجهات الأخرى التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٤٩) ،

تنص المادة ٤٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر على جميع السفن أياً كانت جنسيتهما تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

أما بالنسبة للسفن الحربية أو القطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية أو غيرها من السفن التى تملكها أو تشغلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة فى خدمة حكومية غير تجارية والتى لا تخضع لأحكام الاتفاقية ، فيجب أن تتخذ هذه السفن الاحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

ثانياً ، شرح المادة (٤٩) ،

١- حظر القاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة ،

حظرت الفقرة الأولى من المادة (٤٩) على جميع السفن أياً كانت جنسيتهما تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(١) انظر ما سبق شرحه تعليقاً على المادة الأولى من قانون البيئة ورؤيتنا بشأن الجهات الأخرى التى نقترحها فى هذا الشأن .

٢- واجبات السفن التي لا تخضع للاتفاقية ،

وقد أوضحت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ واجبات السفن الحربية أو القاطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية أو غيرها من السفن التي تملكها أو تشغيلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة في خدمة حكومة غير تجارية والتي لا تخضع لأحكام الاتفاقية (١) فأوجب عليها أن تتخذ الاحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٥٠) ،

تنص المادة ٥٠ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر وفقاً لما ورد في الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية » .

ثانياً ، شرح المادة (٥٠) ،

حظرت المادة ٥٠ من قانون البيئة المصري على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر وفقاً لما ورد في الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية (٢) .

(١) هي الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ وكذا الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها جمهورية مصر العربية في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن حوادث التلوث ، انظر القسم التمهيدي من هذا البحث ، انظر ما سبق شرحه بشأن المادة الأولى من مواد قانون البيئة .

(٢) انظر نصوص للمعاهدات المذكورة في القسم الخامس من هذا البحث .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٥١) .

تنص المادة ٥١ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « تلتزم ناقلات الزيت الأجنبية التى تتراد الموانئ المصرية بتنفيذ كافة متطلبات القاعدة رقم ١٣ من الملحق رقم (١) من الاتفاقية وتعديلاتها.

وتستثنى ناقلات الزيت التى تستخدم فى رحلات محدودة من هذه المتطلبات طبقاً للقاعدة رقم ١٣ جـ من الاتفاقية وتعديلات وكذلك ناقلات الزيت العابرة لقناة السويس والتى لا تضطر إلى القاء أى مياه صابورة ملوثة .

ثانياً ، شرح المادة (٥١) .

١- واجبات ناقلات الزيت الأجنبية التى تتراد موانئ جمهورية مصر العربية ،

تلتزم ناقلات الزيت الأجنبية التى تتراد الموانئ المصرية بتنفيذ كافة متطلبات القاعدة رقم ١٣ من الملحق رقم (١) من الاتفاقية وتعديلاتها (١) .

٢- استثناء ناقلات الزيت التى تستخدم فى رحلات محدودة ،

وتستثنى ناقلات الزيت التى تستخدم فى رحلات محدودة من هذه المتطلبات طبقاً للقاعدة رقم ١٣ جـ من الاتفاقية وتعديلات وكذلك ناقلات الزيت العابرة لقناة السويس والتى لا تضطر إلى القاء أى مياه صابورة ملوثة (٢) .

(١) انظر النص التشريعى للاتفاقية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٥٢) .

تنص المادة ٥٢ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ٩٤ على أنه:
» يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصرح لها باستكشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما في ذلك وسائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الإنتاج في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب عليها استخدام الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ، ومعالجة ما يتم تصريفه من نفايات ومواد ملوثة طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المخصوص عليها في الاتفاقيات الدولية .

ثانياً ، شرح المادة (٥٢) .

١- المحظورات على شركات الاستكشاف في الحقول البحرية،

يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية التصريح لها باستكشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما في ذلك وسائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الإنتاج في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية (١) .

٢- يجب على الشركات استخدام وسائل التصريف الآمنة ،

ويجب عليها استخدام الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ، ومعالجة ما يتم تصريفه من نفايات ومواد ملوثة طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المخصوص عليها في الاتفاقيات الدولية (٢) .

(١) انظر شرح المادة الأولى من قانون البيئة .

(٢) انظر نصوص الاتفاقيات في القسم الخامس من هذا المؤلف .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٥٣) ،

تنص المادة ٥٣ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الكوارث البحرية والحطام البحرى يكون لممثلى الجهة الادارية المختصة أو لمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا ربان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات الكافية للحماية من أثار التلوث فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

ثانياً ، شرح المادة (٥٣) ،

تضمنت المادة ٥٣ من قانون البيئة أنه : « مع عدم الخلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الكوارث البحرية والحطام البحرى (١) يكون لممثلى الجهة الادارية المختصة أو لمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا ربان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات الكافية للحماية من أثار التلوث فى حالة وقوع الحادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٥٤) ،

تنص المادة ٥٤ من قانون البيئة المصري ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه :
« لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون على حالات التلوث الناجمة من :
١- تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .

(١) انظر نصوص القانون ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الكوارث البحرية والحطام البحرى فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف والمتعلق بشرح القوانين المكتملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث .

ب- التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الريان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو اتلافها أو عن إهمال ، ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ريان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث وقام على الفور بإخطار الجهة الإدارية المختصة .

ج- كسر مفاجئ في خط أنابيب يحمل الزيت أو المزيج الزيتي أثناء عمليات التشغيل أو أثناء الحفر أو استكشاف أو اختبار الآبار ، بدون إهمال في رقابة الخطوط أو صيانتها وعلى أن تتخذ الاحتياطات الكافية لرقابة تشغيل الخطوط والسيطرة على التلوث ومصادره فور حدوثه .

كل ذلك دون إخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه .

ثانياً ، شرح المادة (٥٤) :

١- أسباب الاعفاء من العقاب لبعض حالات التلوث (١) ،

لا تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن :

أولاً - تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .

ثانياً - التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الريان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو اتلافها أو عن إهمال ، ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ريان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع

(١) انظر تفصيلاً بشأن حالات الاعفاء من العقاب كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ١٢٧ وما بعدها .

الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث وقام على الفور باخطار
الجهة الادارية المختصة .

ثالثاً - كسر مفاجئ فى خط انابيب يحمل الزيت أو المزيج الزيتى
أثناء عمليات التشغيل أو أثناء الحفر أو استكشاف أو اختبار الآبار ،
بدون افعال فى رقابة الخطوط أو صيانتها وعلى أن تتخذ الاحتياطات
الكافية لرقابة تشغيل الخطوط والسيطرة على التلوث ومصادره فور
حدوثه .

٢- حق الجهة المختصة فى الرجوع بالتكاليف والتمويضات ،

أعطت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ الجهة المختصة الحق فى
الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث
والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه فى حالات الاعفاء من
العقاب المذكورة فى الفقرة الأولى من المادة (٥٤) من القانون .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٥٥) ،

تنص المادة ٥٥ من قانون البيئية المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤
على أنه : « على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها
وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل الموانئ أو البحر
الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية
وكذلك الشركات العاملة فى استخراج الزيت أن يبادروا فوراً إلى ابلاغ
الجهات الادارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه مع
بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والاجراءات التى اتخذت
لايقاف التسرب أو الحد منه ، وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها
فى الاتفاقية واللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الادارية المختصة ابلاغ جهاز
شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه » .

- ٦- أبعاد البقعة .
- ٧- سرعة واتجاه الريح ودرجة حرارة الجو ودرجة الرؤية .
- ٨- اتجاه وسرعة التيار ودرجة حرارة المياه .
- ٩- حالة البحر .
- ١٠- حالة المد والجزر غامر - عالى - متوسط - ضعيف .
- ١١- الأماكن الشاطئية المهددة .
- ١٢- طبيعة للمنطقة ، شعب مرجانية ، كائنات بحرية .
- ١٣- المصدر المبلغ - الاسم - التليفون - العنوان .

وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الادارية المختصة ابلاغ جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه لمتابعة الاجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن وفقاً لمهام الجهاز المنصوص عليها فى المادة (٥) من قانون البيئة (١) .

أولاً : النص المادة (٥٦) ،

تنص المادة ٥٦ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجب أن تجهز جميع موانى الشحن والموانى المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض اصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلفة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

ويجب أن تجهز الموانى بالمواعين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزيتية والمزيج الزيتى من السفن الراسية بالميناء .

ولا يجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى القسم التمهيدى من هذا البحث تعليقاً على المادة (٥) بشأن أهداف ومهام « جهاز شئون البيئة » .

والتفريغ إلا بعد رجوع إلى الجهة الادارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من نفايات ومياه الاتزان غير النظيفة .

ثانياً ، شرح المادة (٥٦) ،

١- واجبات تجهيز موانئ الشحن ،

أوجبت المادتان ٥٦ من قانون البيئة ، ٥١ من اللائحة التنفيذية أن تجهز جميع موانئ الشحن والموانئ المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض اصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلف عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

ويجب أن تجهز الموانئ بالمواعين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزيتية والمزيج الزيتي من السفن الراسية بالميناء .

٢- واجبات الجهة الادارية المختصة في استقبال السفن ،

تتولى الجهة الادارية المختصة استقبال أية سفينة أو ناقلة وتوجيهها إلى أماكن التخلص من نفاياتها ومياه الاتزان غير النظيفة .

٣- حظر الترخيص بالشحن أو التفريغ إلا بعد التخلص

من النفايات ،

حضرت المادتان ٥٦ من قانون البيئة ، ٥١ من اللائحة التنفيذية الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتفريغ إلا بعد الرجوع إلى الجهة الادارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات ومياه الاتزان غير النظيفة .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٥٧) ،

تنص المادة ٥٧ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحدد الوزير المختص نوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتي يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية

مصر العربية أو المنصات البحرية التى تقام فى البيئة المائية .
ويجب أن تكون السفن الأجنبية التى تستعمل الموانئ المصرية أو
تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها مجهزة بمعدات خفض التلوث
طبقاً لما ورد بالاتفاقية وملاحقها .

ثانياً : شرح المادة (٥٧) :

١- حق الوزير المختص فى تحديد نوع أجهزة خفض التلوث .

أعلنت المادة ٥٧ من قانون البيئة المصرى للوزير المختص أن يحدد
نوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتى يجب أن تجهز بها
السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية أو المنصات البحرية التى تقام
فى البيئة المائية .

٢- واجبات السفن فى التزود بمعدات خفض التلوث :

أوجبت المادة ٥٧ فى فقرتها الثانية أن تكون السفن الأجنبية التى
تستعمل الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها
مجهزة بمعدات خفض التلوث طبقاً لما ورد بالاتفاقية وملاحقها (١) .

أولاً : النص القانونى للمادة (٥٨) :

تنص المادة ٥٨ من قانون البيئة المصرى ٤ لسنة ١٩٩٤ علماً
بأنه : ١ على كل مالك أو رهن سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية
وكذلك سفن الدول التى انضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل للزيت
بالسفينة يدون فيه المسئول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على
الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

أ- القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل
الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت ،

(١) انظر نصوص الاتفاقية فى القسم الخامس من هذا الكتاب المدق بالأمول
التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة .

ب- تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو انقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

ج- تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .

د- تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .

هـ- التخلص من النفايات الملوثة .

و- القاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية .

ثانياً ، شرح المادة (٥٨) ،

ضرورة تدوين جميع العمليات المتعلقة بالزيت أوجهت المادتان ٥٨ من قانون البيئة ، ٥٢ من اللائحة التنفيذية أنه على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية (١) وكذلك سفن الدول التي انضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل الزيت بالسفينة يدون فيه المسئول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

أ- القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل الجمارك البحرية مع بيان نوع الزيت .

ب- تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو انقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

ج- تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .

(١) أنظر تفصيلاً في إجراءات التسجيل للسفن كتابنا « أصول القانون البحري » ص ٢٠٧ وما بعدها .

د- تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .

هـ- التخلص من النفايات الملوثة .

و- القاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التى تجمعت فى حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت بالمنصات البحرية ،

يتم تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية التى تقام فى البيئة المائية فى سجل خاص مطابق لسجل الزيت المنصوص عليه فى هذه المادة على أن يتضمن هذا السجل البيانات التالية :

١- اسم المنصة وموقعها . ٢- الترخيص الصادر لها .

٣- اسم صاحب المنصة . ٤- النشاط الذى تزاوله المنصة .

٥- بيان نظم ومعدات وأجهزة ووحدات معالجة الزيت والمزيج الزيتي قبل تصريفها ونظام التحكم فيها ومراقبتها .

٦- كمية ونوعية المواد والسوائل المرخص بتصريفها على مدار السنة ومعدلها .

٧- الكمية الفعلية للمواد والسوائل التى يتم تصريفها .

٨- بيان الأعطال بالنسبة لنظام ومعدات وأجهزة ووحدات معالجة الزيت والمزيج الزيتي موضحاً تاريخ العطل وفترة استمراره ونتائج التحليل عقب الإصلاح مباشرة .

٩- اسم وتوقيع مسئول ملئ بيانات السجل .

١٠- تاريخ تحرير البيانات (١) .

(١) انظر تفصيلاً الكتاب الرابع من هذا المؤلف بشأن التشريعات المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٥٩) .

تنص المادة ٥٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقية الدولية فى شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الواقعة فى بروتوكسل عام ١٩٦٩ وتعديلاتها ، يجب على ناقلات الزيت التى تبلغ حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن فأكثر المسجلة فى جمهورية مصر العربية وكذلك أجهزة ومواعين نقل الزيت الأخرى التى تبلغ حمولتها الكلية ١٥٠ طناً فأكثر التى تعمل فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن تقدم إلى الجهة الادارية المختصة وفقاً للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير النقل البحرى بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شؤون البيئة ، شهادة ضمان مالى فى شكل تأمين أو سند تعويض أو أى ضمان آخر .

ويجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقله فى البحر الاقليمى وأن يكون سارى المفعول ويغطى جميع الأضرار والتعويضات التى تقدر بمعرفة الجهة الادارية المختصة .

وبالنسبة للسفن المسجلة فى دولة منضمة للاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية عن حوادث التلوث بالزيت فتصدر هذه الشهادة من السلطة المختصة للدولة المسجلة فيها السفينة » .

ثانياً ، شرح المادة (٥٩) ،

١- واجبات السفن فى تقديم شهادة الضمان المالى .

تضمنت المادة ٥٩ من قانون البيئة أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقية الدولية فى شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الواقعة فى بروتوكسل عام ١٩٦٩ وتعديلاتها (١) »

(١) انظر النص القانونى للاتفاقية المذكورة فى القسم الخامس من هذا المؤلف للمعلق بالأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمله له .

يجب على ناقلات الزيت التى تبلغ حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن فأكثر المسجلة فى جمهورية مصر العربية وكذلك أجهزة ومواعين نقل الزيت الأخرى التى تبلغ حمولتها الكلية ١٥٠ طناً فأكثر التى تعمل فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن تقدم إلى الجهة الادارية المختصة وفقاً للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير النقل البحرى بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شئون البيئة ، شهادة ضمان مالى فى شكل تأمين أو سند تعويض أو أى ضمان آخر .

٢- وقت تقديم السفينة شهادة الضمان ،

يجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقلة فى البحر الاقليمى (١) وأن يكون سارى للمفعول ويغضى جميع الأضرار والتعويضات التى تقدر بمعرفة الجهة الادارية المختصة .

٣- مكان استخراج شهادة الضمان للسفن المسجلة فى دولة منظمة للاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية من حوادث التلوث ،

بالنسبة للسفن المسجلة فى دولة منظمة للاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن حوادث التلوث بالزيت (٢) فتصدر هذه الشهادة من السلطة المختصة للدولة المسجلة فيها السفينة .

٤- مضمون الأضرار التى تغطيتها شهادة الضمان ،

ذكرت المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه فى تطبيق أحكام المادة ٥٩ من قانون البيئة ، يجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقلة فى البحر الاقليمى وأن تكون الشهادة سارية للمفعول وتغضى جميع الأضرار والتعويضات التى تقدر بمعرفة الجهة الادارية المختصة بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة .

(١) أنظر ما سبق من تعريف للبحر الاقليمى عند شرحنا للمادة الأولى من قانون البيئة .

(٢) أنظر النص القانونى للاتفاقية فى القسم الخامس من هذا البحث .

الفصل الثانى

الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية

من التلوث من السفن بالمواد الضارة

تمهيد ،

سوف نتعرض فى هذا الفصل لشرح الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بالمواد الضارة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٦٠) ،

تنص المادة ٦٠ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر على ناقلات المواد السائلة الضارة إلقاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر .

كما يحظر على السفن التى تحمل مواد ضارة منقولة فى عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج نقالة أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بالقائها فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

كما يحظر إلقاء الحيوانات النافقة فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، (١) .

ثانياً ، شرح المادة (٦٠) ،

١- المحظورات على ناقلات المواد السائلة الضارة ،

يحظر على ناقلات المواد السائلة الضارة إلقاء أو تصريف أية مواد

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة الأولى من مواد قانون البيئة .

ضارة أو نفايات أو مخلفات بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر .

٢- المحظورات على السفن التي تحمل عبوات ،

يحظر على السفن التي تحمل مواد ضارة منقولة في عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج نقالة أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بالقائها في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

٣- حظرلقاء الحيوانات النافقة ،

يحظرلقاء الحيوانات النافقة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٦٩) ،

تنص المادة ٦٩ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ المعدة لاستقبال الناقلات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وكذا أحواض اصلاح السفن بالتسهيلات المناسبة لاستقبال المواد السائلة الضارة ونفاياتها .

ثانياً ، شرح المادة (٦٩) ،

أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ المعدة لاستقبال الناقلات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وكذا أحواض اصلاح السفن بالتسهيلات المناسبة لاستقبال المواد السائلة الضارة ونفاياتها .

ونحن نرى أن هذا واجب قانوني يقع على عاتق التمثيل القانوني لكل ميناء ويترتب على مخالفته بعد مرور فترة توفيق الأوضاع المنصوص عليها قانوناً - مساءلة الممثل القانوني عن ذلك طبقاً للقانون .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٢) ،

تنص المادة (٦٢) من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجب أن تزود الناقلات التي تحمل مواد سائلة ضارة بسجل الشحنة طبقاً للاتفاقية يدون فيها الريان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية » .

ثانياً ، شرح المادة (٦٢) ،

أوجبت المادة ٦٢ من قانون البيئة على الناقلات التي تحمل مواد سائلة ضارة أن تزود بسجل الشحنة طبقاً للاتفاقية يدون فيها الريان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٦٣) ،

تنص المادة (٦٣) من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يدون لممثلي الجهة الادارية المختصة أو للمأموري الضبط القضائي أن يأمروا ريان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث وذلك في حالة وقوع حادث لإحدى السفن التي تحمل مواد ضارة يخشى منه تلويث البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على أية صورة . ويحظر على السفن التي تحمل المواد الضارة لغرق النفايات والمواد الملوثة في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

(١) انظر نصوص المادة في القسم الخامس من هذا الكتاب .

ثانياً ، شرح المادة (٦٣) ،

١- سلطة الجهة الادارية ومأمورى الضبط فى الأمر باتخاذ ما يلزم من اجراءات ،

أعطت المادة ٦٣ للجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى الحق فى أن يأمرؤا ريان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث وذلك فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل مواد ضارة يُخشى منه تلويث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على اية صورة .

٢- حظر قيام السفن التى تحمل مواد ضارة بافراقتها ،

تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٦٣١ أنه يحظر على السفن التى تحمل المواد الضارة اغراق النفايات والمواد الملوثة فى الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٦٤) ،

تنص المادة ٦٤ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على انه :
« تسرى أحكام المادة (٥٤) من هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة الأرواح على السفينة أو ما يصيبها من عطب » .

ثانياً ، شرح المادة (٦٤) ،

قررت المادة ٦٤ من قانون البيئة سريان احكام المادة (٥٤) من هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة الأرواح على السفينة أو ما يصيبها من عطب .

وبذلك حظر للشرع المصرى بمقتضى المادة ٦٤ أن تسرى على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة

(١) انظر ما سبق ذكره عند شرحنا للمادة الاولى من قانون البيئة .

الأرواح العقوبات المخصوص عليها في قانون البيئة وقد
ساوى المشرع المصرى بينها وبين الحالات الأخرى الواردة
بالمادة ٥٤ من قانون البيئة ^(١) وهى حالات تأمين سلامة
السفينة والتفريغ الناتج عن عطب والكسر المفاجئ .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٦٥) ،

تنص للمادة ٦٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « على ريان السفينة أو المسئول عنها الالتزام بتنفيذ جميع
الاشتراطات الواردة بالقاعدة رقم (٨) من الملحق (٢) من الاتفاقية » .

ثانياً ، شرح المادة (٦٥) ،

أوجبت المادة ٦٥ من قانون البيئة على ريان السفينة أو المسئول
عنها الالتزام بتنفيذ جميع الاشتراطات الواردة بالقاعدة رقم (٨) من
الملحق (٢) من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن
١٨٧٣ / ١٩٧٨ (٢) .

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن شرح المادة ٥٤ من قانون البيئة .

(٢) انظر نصوص الاتفاقية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

الاجراءات القانونية لحماية البيئة

المائية من التلوث من السفن بمخلفات

الصرف الصحي والقمامة

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي لشرح الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من السفن بمخلفات الصرف الصحي (١) وذلك في البنود التالية :

أولاً ، النص القانوني للمادة (٦٦) .

يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة ، داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ثانياً ، شرح المادة (٦٦) .

١- حظر صرف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة .

قضت المادتان ٦٦ من قانون البيئة ، ٥٤ من اللائحة التنفيذية على أن يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة ، داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والاجراءات للوضحة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار

(١) انظر القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ولائحته التنفيذية في القسم الخامس من هذا الكتاب .

رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥، والتي سوف نشرحها في البند التالي .

٢- إجراءات تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة من السفن والمنصات البحرية ،

تلتزم السفن والمنصات البحرية أيأ كانت جنسيتها بمراعاة المعايير والضوابط التالية عند تصريفها لمياه الصرف الصحي :

أولاً : أن تكون السفينة أو المنصة البحرية مزودة بالشهادة الدولية لمنع التلوث بقاذورات مياه الصرف الصحي وأن تكون الشهادة سارية المفعول .

ثانياً : أن تكون السفينة مجهزة بوحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي (١) .

ثالثاً : لا يجوز لأي سفينة أن تصرف مياه الصرف الصحي المعالجة على مسافة أقل من أربعة أميال بحرية من الشاطئ .

رابعاً : في حالة صرف السفينة لتلك المخلفات قبل معالجتها فلا يجوز لها ذلك قبل مسافة ١٢ ميل بحري من خط الشاطئ .

وفي جميع الأحوال لا يجوز لأي سفينة صرف مخلفات الصرف الصحي المحجوزة في صهاريج الاحتجاز دفعة واحدة ولكن بمعدلات معتدلة وعندما تكون السفينة مبحرة بسرعة لا تقل عن ٤ عقدة / ساعة .

وينبغي أن لا يتخلف عن عمليات الصرف أيأ كانت نوعيتها ظهور أجسام صلبة عائمة مرئية في المياه الإقليمية ولا يتسبب الصرف في تغيير لون هذه المياه .

وإذا كانت مياه الصرف ممزوجة بفضلات مياه يلزم معالجتها فيجب أن تتم هذه المعالجة قبل الصرف .

(١) انظر الجزاءات المدنية والإنارية والجنائية المقررة على مخالفة هذه الالتزامات القسم الرابع من هذا الكتاب .

٢- حالات الاعفاء من المسؤولية عن التصريف (١) ،

تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية أنه لا تنطبق الأحكام السابق الإشارة إليها في حالة التصريف لسلامة السفينة ومن على متنها أو انقاذ أرواح في البحار أو نتيجة عطب أصاب السفينة أو معداتها بشرط أن تكون جميع الاحتياطات المعقولة قد اتخذت لمنع هذا التصريف أو للتخفيف منه إلى أقصى حد قبل وقوع العطب وبعده .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٦٧) ،

نص المادة ٦٧ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر على جميع السفن والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية في البيئة المائية لجمهورية مصر العربية وكذلك السفن التي تستخدم الموانئ المصرية القاء القمامة أو الفضلات في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب على السفن تسليم القمامة في تسهيلات استقبال النفايات أو في الأماكن التي تحددها الجهات الإدارية المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

ثانياً ، شرح المادة (٦٧) ،

١- حظر القاء القمامة أو الفضلات في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر ،

حظر المادة ٩٧ من قانون البيئة على جميع السفن والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية في البيئة المائية لجمهورية مصر العربية وكذلك السفن التي

(١) انظر تفصيلاً ما سبق شرحه في شأن المادتين ٥٤ ، ٦٤ من قانون البيئة .

تستخدم الموانئ المصرية لقاء القمامة أو - حسلات في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

٢- يجب على الحفن تسليم القمامة في الأماكن الفصصة ،

تنص المادة ٦٨ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « أوجبت المادة ٦٧ في فقرتها الثانية على السفن تسليم القمامة في تسهيلات استقبال النفايات أو في الأماكن التي تحددها الجهات الادارية المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص » (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٦٨) ،

يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ والموانئ المعدة لاستقبال السفن وأحواض اصلاح السفن الثابتة أو العائمة بالتجهيزات اللازمة والكافية لاستقبال مياه الصرف الملوثة وفضلات السفن من القمامة .

ثانياً ، شرح المادة (٦٨) ،

١- واجب تجهيز الموانئ والأحواض بالتجهيزات اللازمة للتخلص من الفضلات ،

أوجبت المادة ٦٨ من قانون البيئة أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ والموانئ المعدة لاستقبال السفن وأحواض اصلاح السفن الثابتة أو العائمة بالتجهيزات اللازمة والكافية لاستقبال مياه الصرف الملوثة وفضلات السفن من القمامة وغيرها .

٢- واجبات الجهات المختصة في الموانئ توفير تسهيلات التخلص من النفايات ،

أوجبت المادة ٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة

(١) : « في ٢٠٠٥ ، تم تعديل نص المادة ٦٧ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، حيث تم حذف عبارة « مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص » ، واستبدالها بعبارة « في تسهيلات استقبال النفايات » .

بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٥ على الجهات المختصة توفير التسهيلات الخاصة باستقبال النفايات ومياه الصرف الملوثة وفضلات السفن مع مراعاة أن تكون تلك التسهيلات فى حالة صالحة للاستخدام ومصانة وأن يراعى نظافتها وتطهيرها بصفة دورية .

٣- واجبات الجهات المختصة عند نقل مخلفات السفن ،

أوجبت المادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة على الجهات المختصة أن تراعى عند نقل المخلفات المتجمعة فى التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابقة عدم تسرب هذه المخلفات أو انبعاث أية روائح عنها وأن يتم التخلص منها فى الأماكن وبالصواب التى ينص عليها قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ (١) ، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المختصة والمحليات .

= العقارى وكيلية الطعن فيها طبقاً لآخر التعديلات كتابتنا : هـ ر ح قوانین
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقارى ، الطبعة الأولى
ص ١٧ وما بعدها .

(١) أنظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

الباب الثانى **الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية** **من التلوث من المصادر البرية**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث من المصادر البرية وذلك فى البنود التالية :

أولاً : النص القانونى للمادة (٦٩) :

تنص المادة ٦٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر على جميع المنشآت بما فى ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية (١) والخدمية تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث فى الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها سواء تم ذلك بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف المحظور ، مخالفة منفصلة » .

ثانياً ، شرح المادة (٦٩) :

١- حظر القاء أية مواد أو نفايات من جميع المنشآت ،

حظرت المادة ٦٩ من قانون البيئة على جميع المنشآت بما فى ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية والخدمية تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث فى الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها سواء تم ذلك بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة .

(١) انظر الاشتراطات الصحية الخاصة لهذه المحال السابقة على صدور قانون البيئة الكتاب الثانى من هذا المؤلف .

٢- اعتبار كل يوم من استمرار التصريف المحظور مخالفة مستقلة .

تضمنت المادة ٦٩ في فقرتها الأخيرة توجيه إلى رجال الضبط القضائي بشأن اعتبار كل يوم من إتمام استمرار التصريف المحظور مخالفة مستقلة .

ويجب على مأمور الضبط القضائي - في نظرنا - أن يقوم بتحرير محضر ضبط مستقل عن كل يوم (١) .

ومع ذلك فإن هذا التحديد التشريعي كانت تغني عنه القواعد العامة التي يفترض أنها معلومة للقائم بالضبط وهو أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة والتي تعتبر قائمة طالما بقيت المخالفة ويجوز تحرير محضر عن كل يوم طالما بقيت الجريمة (٢) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٧٠) .

تنص المادة ٧٠ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « وشرط للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه إنتاج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات لتأثير البيئة ويلتزم بتوافرها وحدت لمعالجة المخلفات ، كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء التشغيل تلك المنشآت » .

(١) انظر تفصيلاً بشأن الإجراءات العملية لتحرير محاضر الشرطة والنيابة الأبحاث الآتية للمؤلف :

١- « التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي » الطبعة الثانية ص ١٥ وما بعدها .

٢- « التحقيق الجنائي التطبيقي » الطبعة الأولى ص ١٨ وما بعدها .

٣- « أصول أعمال النيابة » الطبعة الخامسة ص ٨ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن الجرائم المستمرة كتابنا « جرائم الامتناع في قانون العقوبات » الطبعة الأولى ص ٢١ وما بعدها .

خاتماً ، شرح المادة (٧٠) ،

قيود الترخيص بأقامة المنشآت على شاطئ البحر ،

اشتراطت المادة ٧٠ من قانون البيئة المصري للترخيص بأقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له (١) أن يقوم طالب الترخيص باجراء دراسات التأثير البيئي ويلتزم بتوقيع وحدات لمعالجة المخلفات ، كما يلتزم بأن يبداً بتشغيلها فور بدء التشغيل تلك المنشآت وليس بعد ذلك (٢) .

النص القانوني للمادة (٧١) ،

تنص المادة ٧١ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « تصدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواصفات والمعايير التي تلتزم بها المنشآت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل وذلك بعد معالجتها ، وعلى الجهة الادارية المختصة المحددة في اللائحة المذكورة اجراء تحليل دورى فى معاملها لعينات المخلفات السائلة المعالجة وأخطار الجهات الادارية المختصة بنتيجة التحليل ، وفى حالة المخالفة يمنح صاحب الشأن مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة ، فإذا لم تتم المعالجة خلال المهلة المشار إليها أو ثبت من التحليل خلالها إن استمرار الصرف من شأنه إلحاق اضرار جسيمة بالبيئة المائية ، يوقف التصريف بالطريق الادارى ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة وذلك دون الاخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

كما تحدد اللائحة التنفيذية المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والتي يحظر على المنشآت الصناعية تصريفها فى البيئة المائية » .

(١) انظر شرحنا لهذه الأحكام تفصيلاً فى الأبواب السابقة من هذا الكتاب .

(٢) راجع ما سبق ذكره بالنسبة للمنشآت القائمة قبل سريان القانون وذلك فى

القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

ثانياً ، شرح المادة (٧١) ،

١- المعايير التي تلتزم بها المنشآت الصناعية لتصريف المواد الملوثة ،

أحالت المادة ٧١ من قانون البيئة إلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون في تحديد المواصفات والمعايير التي تلتزم بها المنشآت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل وذلك بعد معالجتها .

٢- واجبات الجهة الادارية المختصة في تحليل العينات واخطار دوى الشأن بالنتيجة ،

على الجهة الادارية المختصة المحددة في اللائحة المذكورة اجراء تحليل دورى في معاملها لعينات المخلفات السائلة المعالجة واخطار الجهات الادارية المختصة بنتيجة التحليل .

٣- ضرورة منح المخالف مدة شهر لمعالجة المخلفات لتطابق المواصفات ،

في حالة المخالفة يمنح صاحب الشأن مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة في القانون ولائحته التنفيذية (١) .

٤- الشروط الخاصة باقامة منشآت قريبة من الشاطئ ،

اشترطت المادة ٥٧ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لصدور الموافقة على الترخيص باقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون وهذه اللائحة القرارات المنفذة لها ، مراعاة أحكام مواد الفصل الأول من الباب الأول من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والخاص بالتنمية

(١) انظر الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له في القسم الخامس من هذا الكتاب .

والبيئة (١) ، يلتزم المرخص له بتوفير وحدات مناسبة وكافية لمعالجة المخلفات كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت وأن يحافظ على سلامتها وصيانتها بصفة دورية .

٥- حظر تصريف المواد الملونة إلا بعد معالجتها ،

تضمنت المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادة الثانية من قرار إصدار هذه اللائحة يحظر على المنشآت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملونة القابلة للتحلل إلى البيئة المائية والشواطئ المتاخمة تصريف تلك المواد إلا بعد معالجتها ومطابقتها للمواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم واحد لهذه اللائحة (٢) .

٦- معامـل وزارة الصحة هي المختصة بإجراء التحليل

الدوري ،

حددت الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة معامـل وزارة الصحة لإجراء التحليل الدوري لعينات المخلفات السائلة المعالجة وإخطار الجهات الإدارية المختصة بنتيجة التحليل .

٧- الإجراءات القانونية عند عدم مطابقة نتيجة التحليل

للمواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم واحد من اللائحة (٣) ،

حددت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية كيفية التصرف في حالة عدم مطابقة نتيجة التحليل للمواصفات والمعايير

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً في الباب الأول من القسم الأول من هذا الكتاب .

(٢) انظر نصوص الملحق المذكور في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٣) انظر القسم الخامس من هذا المؤلف بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية وملاحقها والتشريعات المكملة له .

المنصوص عليها فى الملحق رقم واحد يخطر جهاز شئون البيئة لاتخاذ الاجراءات الادارية بالاشتراك مع الجهة الادارية المختصة للنظر فى منح صاحب الشأن المرخص له بممارسة نشاطه وفقاً لأحكام هذه اللائحة مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة ، مع مراعاة المدد المنصوص عليها فى المادة الثانية من قرار اصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (١) .

٨- الجزاءات الادارية والجنائية إذا لم تتم معالجة المخالفات خلال مدة شهر ،

تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من قانون البيئة كما تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه : « إذا لم تتم للمعالجة خلال المدة المشار إليها أو ثبت من التحليل خلالها أن استمرار الصرف من شأنه إلحاق أضرار بالبيئة المائية فيوقف التصريف بالطريق الإدارى ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى قانون البيئة (٢) ، كما يحظر على المنشآت الصناعية تصريف المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والمنصوص عليها فى الملحق رقم عشرة من اللائحة التنفيذية بشأن البيئة المائية » (٣) .

٩- الشروط التفصيلية لترخيص باقامة المنشآت على الشواطئ البحرية المصرية ،

حظرت المادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى الترخيص باقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

(١) انظر ما سبق شرحه فى القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

(٢) انظر تفصيلاً ما سوف يأتى فى القسم الرابع .

(٣) انظر نصوص هذا الملحق فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

وتتبع فى شأن الترخيص باقامة تلك المنشآت الاجراءات التالية :

١- يقدم الطلب كتابة إلى المحافظة الساحلية المعنية « الجهة المانحة للترخيص » موضحاً فيه تحديد نوعية المنشأة المقترح اقامتها داخل منطقة الحظر ، على أن يرفق بالطلب دراسة متكاملة عن تقييم التأثير البيئى للمشروع أو الأعمال المستعدة المطلوب تنفيذها بما فى ذلك تأثيرها على الاتزان البيئى للمنطقة الساحلية وعلى خط الشاطئ ، وعلى الأخص العناصر التالية :

١- النحر . ٢- الارساب .

٣- التيارات الساحلية (٧) .

٤- التلوث الناجم عن المشروع أو الأعمال .

مع بيان الأعمال والاحتياطات المقترحة تفصيلاً للملافة أو معالجة هذه الآثار إن وجدت .

ب- تقوم المحافظة الساحلية بتحويل الطلب إلى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ لإبداء رأيها الفنى فى المشروع بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة كما تقوم المحافظة الساحلية بإرسال دراسة تقييم التأثير البيئى للمشروع إلى جهاز شئون البيئة لمراجعتها وإبداء الرأى فيه خلال ستين يوماً من تاريخ استلامه .

ج- للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ أن تحمل مقدم الطلب تكاليف المعاينات والدراسات التى تقوم بها .

١٠- سلطة الوزير المختص بشئون البيئة فى تحديد شروط الترخيص باقامة المنشآت فى المناطق المحصورة ،

يصدر الوزير المختص بشئون البيئة بعد أخذ رأى الجهات الادارية

(١) انظر شرحنا لهذه الأحكام تفصيلاً فى الأبواب السابقة .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول القانون البحرى » الطبعة الأولى ص ١٤ وما بعدها .

المختصة والمحافظات المعنية شروط الترخيص باقامة المنشأة داخل منطقة الحظر أو تعديل خط الشاطئ في حدود القانون ولائحته التنفيذية .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٧٢) ،

تنص المادة ٧٢ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه :
« مع مراعاة أحكام المادة (٩٦) من هذا القانون يكون ممثل الشخص الاعتباري أو المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها في المادة (٦٩) التي تصرف في البيئة المائية مسئولاً عما يقع من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة ، وعن توفير وسائل المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتوقع عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨٧) من هذا القانون .

ثانياً ، شرح المادة (٧٢) ،

تضمنت المادة ٧٢ من قانون البيئة أنه : مع مراعاة أحكام المادة (٩٦) من هذا القانون (١) يكون ممثل الشخص الاعتباري أو المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها في المادة (٦٩) التي تصرف في البيئة المائية (٢) مسئولاً عما يقع من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة ، وعن توفير وسائل المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتوقع عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨٧) من هذا القانون وهي عقوبات الغرامة والمصادرة وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة (٣) .

(١) المادة (٩٦) هي المادة المتعلقة بمسؤولية ربان السفينة وأطراف التعاقد بالتضامن عن الأضرار التي تقع بالمخالفة للقانون انظر ما سوف يأتي من شرح للمادة .

(٢) انظر ما سبق شرحه بالنسبة للمادة ٦٩ .

(٣) انظر تفصيلاً القسم الرابع من هذا الكتاب بشأن النظام القانوني للتعريم والعقاب في قانون البيئة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٧٣) ،

تنص المادة ٧٣ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر اقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الدخل من خط الشواطئ إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن » .

ثانياً ، شرح المادة (٧٣) ،

تضمنت المادة ٧٣ من قانون أنه يحظر اقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الدخل من خط الشواطئ إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ، وقد احوالت المادة ٧٣ إلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيئة فى تحديد الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن وسوف نتعرض لشرحها عند شرحنا للمادة ٧٤ من قانون البيئة .

ثالثاً ، رؤيتنا الخاصة بشأن ضرورة تعديل قانون البيئة وتقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية إلى جانب الأشخاص الطبيعيين وذلك عن الجرائم التى قد ترتكب بالخالفه لأحكام القانون ،

ساير المشرع المصرى الاتجاهات القانونية الحديثة - لأول مرة فى تاريخ القانون المصرى الحديث - بتقرير مسؤولية الأشخاص المعنوية وذلك بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) بتعديل قانون الغش والتدليس رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ حيث أجاز مسؤولية الشخص المعنوى عن

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى من ٢١٧ وما بعدها .

جرائم العمد والاهمال (١) ولما كان يوجد عدد كبير من الأشخاص المعنوية التى تقع فى دائرة التجريم والعقاب فى قانون البيئة والقوانين المكمله له لذلك يجب على المشرع المصرى تعديل القانون ليشمل تقرير المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية عما قد يقع منها من الجرائم إلى جانب الشخص الطبيعى .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٧٤) ،

تنص المادة ٧٤ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر اجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولاً فى مياه البحر أو انحصاراً عنه إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن » .

ثانياً ، شرح المادة (٧٤) ،

١- حظر الترخيص باجراء بتغيير فى مسار الشاطئ إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ ،

حظرت المادتان ٧٤ من قانون البيئة ، ٦٠ من اللائحة التنفيذية الترخيص باجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولاً فى مياه البحر أو انحصاراً عنه إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

٢- الاجراءات القانونية للترخيص بتغيير مسار الشاطئ ،

تضمنت المادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن يتبع

(١) انظر شرحنا للمادتين ٦ مكرراً من « قانون الغش » رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل وذلك فى كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ٣٥ ومابعدها .

بالنسبة للطلبات التى من شأنها المساس بخط المسار الطبيعى .
للمشاطى أو تعديله الاجراءات والشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٩
من اللائحة التنفيذية (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٧٥) ،

تنص المادة ٧٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « لمثلئى الجهات الادارية المختصة كل فيما يخصه بالتنسيق مع
جهاز شئون البيئة دخول منطقة الحظر المذكورة بالمادتين رقمى (٧٣) ،
(٧٤) من هذا القانون للاطلاع على ما يجرى بها من أعمال ، فإذا تبين
لهم أن أعمالاً أجريت أو شرع فى اجرائها مخالفة للأحكام السابقة
يكلف المخالف برد الشئ لأصله وإلا تم وقف العمل ادارياً ورد الشئ
لأصله على نفقة المتسبب والمستفيد متضامنين وتحصل القيمة بطريق
الحجز الادارى » .

ثانياً ، شرح المادة (٧٥) ،

**١- حق ممثلى الجهات الادارية المختصة فى دخول منطقة
المائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ ،**

أجازت المادة ٧٥ من قانون البيئة « لمثلئى الجهات الادارية المختصة
كل فيما يخصه بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة دخول منطقة الحظر
المذكورة بالمادتين رقمى (٧٣) ، (٧٤) من هذا القانون للاطلاع على ما
يجرى بها من أعمال » .

**٢- الاجراءات التى يقوم بها ممثلى الجهات الادارية
المختصة عند وجود مخالفة للقانون أو للائحته التنفيذية ،**

أجازت المادة ٧٥ من قانون البيئة لمثلئى الجهات المختصة إذا تبين

(١) انظر شرحنا لهذه الاجراءات عند شرح المادة ٧١ من قانون البيئة وانظر
الاصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية فى القسم الخامس من هذا
الكتاب .

لهم أن أعمالاً أجريت أو شرع في إجرائها مخالفة للأحكام السابقة يكلف المخالف ببرد الشيء لأصله وإلا تم وقف العمل إدارياً ورد الشيء لأصله (١) وذلك على نفقة المتسبب والمستفيد متضامنين وتحصل القيمة بطريق الحجز الإداري وذلك طبقاً لقانون الحجز الإداري (٢) .

(١) انظر تفصيلاً القسم الرابع من هذا الكتاب بشأن النظام القانوني للتجريم والعقاب في قانون البيئة .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « طرق الحجز الإداري ومنازعاته » الطبعة الأولى ص ١٧ وما بعدها .

الباب الثالث **إجراءات استخراج الشهادة الدولية**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى للإجراءات القانونية استخراج الشهادة الدولية المنصوص عليها فى قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى البندين التالين :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٧٦) ،

تنص المادة ٧٦ من قانون البيئة المصرى على أنه : « على السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة الموانى والمناشر على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة ، ويكون اصدار هاتين الشهادتين طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية ، ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة على خمس سنوات من تاريخ اصدارها » .

شرح المادة (٧٦) ،

ضرورة حصول السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية على الشهادة الدولية لمنع التلوث (١) ،

أوجبت المادة ٧٦ من قانون البيئة على السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة الموانى والمناشر على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة ، ويكون اصدار هاتين الشهادتين طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية

(١) انظر الالتزامات الأخرى المقررة قانوناً على السفن المصرية كتابنا « أصول القانون البحرى المصرى الجديد » الطبعة الأولى ص ٢٦٥ وما بعدها .

الدولية لمنع التلوث البحري من السفن سنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ التي انضمت إليها مصر بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٦ سنة ١٩٨٤ كما تمت موافقة مصر على بروتوكول سنة ١٩٧٨ بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢ سنة ١٩٨٦ ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٨/٧ (١) ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة - سالف الذكر - على خمس سنوات من تاريخ إصدارها من مصلحة الموانئ والمناظر .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٧٧) ،

تنص المادة ٧٧ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « على السفن التي تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو إليه أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية والتي تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية أن تكون حاصلة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت وأن تكون هذه الشهادة سارية المفعول طبقاً للاتفاقية .

أما السفن التي ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وتحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية فيحدد وزير النقل البحري شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح من مصلحة الموانئ والمناظر وذلك قبل الترخيص لها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة .

ثانياً ، شرح المادة (٧٧) ،

١- ضرورة حصول السفن التي تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت .

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون البيئة المصري على السفن التي تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو

(١) انظر نصوص الاتفاقية المذكورة في القسم الخامس من هذا الكتاب .

إليه أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية والتي تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية أن تكون حاملة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت وأن تكون هذه الشهادة سارية للمفول طبقاً للاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن ١٩٧٢ - ١٩٧٨ (١) .

٧- مملكة وزير النقل البحري في تصديق شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح للسفن التي تحمل علم دولة غير موقعة للاتفاقية .

تعتمد الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من السفن التي ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وتحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية فيحدد وزير النقل البحري شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح من مصلحة الموانئ والملاحة وذلك قبل الترخيص لها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية (٢) .

(١) انظر نصصوص الاتفاقية الدولية للملاحة في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة في القسم التمهيدي من هذا الكتاب .

الباب الرابع **الاجراءات الادارية والقضائية**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى للإجراءات الادارية والقضائية المنصوص عليها فى قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١١٩٥ وذلك فى البنود التالية :

أولاً : النص القانونى للمادة (٧٨) ،

تنص المادة ٧٨ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعتبر مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون القنصليون فى الخارج من مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتطبيق احكام الباب الثالث من هذا القانون .

ولويزير العدل بالاتفاق مع الوزراء المعنيين منح هذه الصفة لعاملين آخرين وفقاً لما يقتضيه تنفيذ هذا القانون وبما يتفق وقواعد القانون الدولى » .

ثانياً ، شرح المادة (٧٨) ،

١- مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون القنصليون من مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتطبيق حماية البيئة المائية من التلوث ،

حددت المادة ٧٨ من قانون البيئة مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون القنصليون فى الخارج باعتبارهم من مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتطبيق احكام الباب الثالث من قانون البيئة المتعلق بحماية البيئة المائية من التلوث (١) .

(١) انظر ما سبق شرحه فى القسم الثالث من هذا الكتاب .

وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة رقم واحد من قانون البيئة
الجهات الادارية المختصة بحماية البيئة المائية كل فيما يخصه وهذه
الجهات هي :

- ١- جهاز شئون البيئة .
- ٢- مصلحة الموانى والمناظر (١) .
- ٣- هيئة قناة السويس .
- ٤- هيئات الموانى بجمهورية مصر العربية .
- ٥- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء .
- ٦- الهيئة المصرية العامة للبتترول .
- ٧- الادارية العامة لشرطة المسطحات المائية .
- ٨- الهيئة العامة للتنمية السياحية .
- ٩- الجهات الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس
الوزراء (٢) .

٢- سلطة وزير العدل فى منح صفة الضبط القضائى لعاملين آخرين (٣) ،

أعطت الفقرة الثانية من المادة ٧٨ لوزير العدل بالاتفاق مع الوزراء
المعنيين منح هذه الصفة لعاملين آخرين وفقاً لما يقتضيه تنفيذ هذا
القانون وبما يتفق وقواعد القانون الدولى .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « اصول القانون البحرى » ص٢١٦ وما بعدها .
(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى هذا التعليق على المادة رقم واحد من قانون
البيئة ورؤيتنا الخاصة فى الأشخاص الذين يمكن منحهم صفة مأمورى الضبط
القضائى .

(٣) انظر تفصيلاً بشأن مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش والتدليس
وغش الأغذية والغش التجارى والغش الصناعى كتابنا « شرح قوانين
الغش » الطبعة الأولى ص٣١٢ وما بعدها .

باعتبار أن البيئة المائية البحرية لها اتصال مباشر بالدول الأخرى وقد تناول تنظيم أحكامها عدد كبير من المعاهدات الدولية (١) .

٢- سلطات مأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة ٧٨ من قانون البيئة ،

أعطت المادة ٧٩ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمادة ٦١ من لائحته التنفيذية لمأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة ٧٨ من قانون البيئة المشار إليه ، عند وقوع مخالفة لا تزيد عقوبتها عن الغرامة أو التعويض أن يسمح لربان السفينة أو المسئول عنها إذا رغب أن يفانر الميناء على وجه عاجل ، تحصيل مبالغ فورية بصفة مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغرامة والتعويض التي يقضى بها في الحدود المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون البيئة ، على ألا تقل عن الحد الأدنى المقرر للمخالفة مضافاً إليها جميع النفقات والتعويضات التي تحددها الجهة الإدارية المختصة لازالة آثار المخالفة ، ويتم ايداع تلك المبالغ في اليوم التالي على الأكثر من تحصيلها بصندوق حماية البيئة وفقاً لأحكام المادة (٧) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (٢) .

٤- جواز تقديم ضمان مالى طبقاً لأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية المدنية المترتبة من اضرار التلوث بالزيت ،

كما أجازت المادتان ٧٩ من قانون البيئة ، ٦١ من اللائحة التنفيذية تقديم ضمان مالى عن قيمة هذه المبالغ تقبله الجهة الادارية المختصة ، وذلك مراعاة لأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية

(١) انظر بشأن الجدل الفقهي الذي ثار بشأن مدى جواز التطبيق المباشر للمعاهدات الدولية في القانون الداخلي وتطبيقات محكمة النقض كتابنا « جرائم الامتثال في قانون العقوبات » ص ٩٧ وما بعدها .

(٢) انظر شرحنا للمادة السابقة من اللائحة التنفيذية عند شرحنا للمادة ١٤ من قانون البيئة في القسم التمهيدي من هذا الكتاب .

المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالزيت الواقعة في بروتوكسل عام ١٩٦٩ (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٨٠) ،

« مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية يكون للمأموري الضبط القضائي المشار إليهم في المادة (٧٨) كل فيما يخصه ، الصعود إلى ظهر السفن والمنصات البحرية ونبخل المنشآت القائمة على شاطئ البحر وتفقد وسائل نقل الزيت والمواد الملوثة للبيئة البحرية للتحقق من التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وتوفير معدات ووسائل معالجة المخلفات .

وتصدر الجهة الإدارية المختصة قرارها في شأن ما تراه لازماً لحماية البيئة البحرية في ضوء ما يسفر عنه هذا الاجراء ، ولصاحب الشأن أن يعترض على هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٨١) من هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره ، ولا يترتب على اعتراض صاحب الشأن وقف تنفيذ هذا القرار ما لم تصدر هذه اللجنة قراراً بوقف تنفيذه لحين الفصل في المنازعة .

ثانياً ، شرح المادة (٨٠) ،

١- سلطات مأموري الضبط القضائي المنصوص عليهم في

المادة (٧٨) من قانون البيئة ،

تضمنت المادة ٨٠ من قانون البيئة أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية يكون للمأموري الضبط القضائي المشار إليهم

(١) انظر نصوص الاتفاقية المذكورة في القسم الخامس من هذا الكتاب . وقد دخلت الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ على المستوى الدولي في ١٩٧٥/٦/١٩ ودخل البروتوكول الخاص بها حيز التنفيذ على المستوى الدولي في ١٩٨١/٤/٨ انظر تفصيلاً كتابنا « اصول للقانون البحري » الطبعة الأولى ص ٤١٦ وما بعدها .

فى المادة (٧٨) كل فيما يخصه (١) ، الصعود إلى ظهر السفن والمنصات البحرية وبخول المنشآت القائمة على شاطئ البحر وتفقد وسائل نقل الزيت والمواد الملوثة للبيئة البحرية للتحقق من التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وتوفير معدات ووسائل معالجة المخلفات طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

٢- حق الجهة الادارية المختصة فى اصدار قرارها فى شأن ما تراه لازماً لحماية البيئة البحرية فى ضوء ما يسفر منه صعود باهوى الضبط للسفن ودخولهم المنشآت .

أجازت الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من قانون للجهة الادارية المختصة أن تصدر الجهة الادارية المختصة قرارها فى شأن ما تراه لازماً لحماية البيئة البحرية فى ضوء ما يسفر عنه هذا الاجراء ، ولصاحب الشأن أن يعترض على هذا القرار امام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٨١) من قانون البيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره ، ولا يترتب على اعتراض صاحب الشأن وقف تنفيذ هذا القرار ما لم تصدر هذه اللجنة قراراً بوقف تنفيذه لحين الفصل فى المنازعة حول مشروعية هذا القرار (٢) .

ثالثاً ، رؤيتنا للطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من الجهة الادارية المختصة طبقاً للمادة (٨٠) من قانون البيئة .

القرارات التى تصدرها جهات الضبط طبقاً للمادة ٨٠ - هى فى نظرنا - قرارات ادارية صادرة من جهات ادارية طبقاً

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادتين رقمًا واحد ورقم (٧٨) من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن قرارات الربط الصادرة من مصلحة ضريبة المبيعات وطرق الطعن فيها كتابنا « شرح ضريبة المبيعات » الطبعة الاولى ١٩٨٥ وما بعدها .

لسلطتها المقررة بمقتضى قانون البيئة ولائحته التنفيذية ويجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨١) ،

تنص المادة ٨١ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يصدر الوزير المختص الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون قراراً بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل للموائى أو إحدى الجهات الادارية القريبة منها على الوجه الآتى :

- عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار (رئيساً) .
- ممثل لجهاز شئون البيئة (عضواً) .
- ممثل لمصلحة الموائى والمناظر (عضواً) .
- ممثل لوزارة الدفاع (عضواً) .
- ممثل لوزارة البترول والثروة المعدنية (عضواً) .
- ممثل للجهة الادارية المختصة التى وقعت فى مجال نشاطها (عضواً) .

وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر فى شئون البيئة المائية وتختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الادارية الناشئة عن تطبيق أحكام الباب الثالث من هذا القانون ، وتصدر اللجنة قراراتها بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

(١) انظر رؤيتنا الخاصة بشأن القرارات الادارية عموماً ، والطبيعة القانونية للقرارات المختلفة الصادرة عن « مجلس القضاء الأعلى المصرى » رسالتنا للدكتوراه عن « المخالفات التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » دراسة تحليلية وتأصيلية مقارنة فى التشريعات الفرنسى والايطالى والأمريكى والانجليزى والمصرى وتشريعات الدول العربية والمواثيق الدولية والشريعة الاسلامية الفراء (١٨٠٠ صفحة) الطبعة الأولى ص ١١٥ وما بعدها.

ولذى الشأن الطعن على قرارات اللجنة أمام القضاء الإدارى
بمجلس الدولة .

شرح المادة (٨٩) .

١- تشكيل لجنة التظلمات فى قرارات الجهات الادارية
المختصة طبقاً للمادة (٨٩) .

أجازت المادة ٨١ من قانون البيئة ، ٦٢ من اللائحة التنفيذية
الصائرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٩٥ أن يصدر
الوزير المختص بشئون البيئة قراراً بتشكيل لجنة تظلمات يكون
مقرها دائرة عمل الموائى أو إحدى الجهات الادارية القريبة منها على
النحو التالى :

١- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس (رئيساً) .

٢- ممثل لجهاز شئون البيئة (عضواً) .

٣- ممثل لمصلحة الموائى والمناظر (عضواً) .

٤- ممثل لوزارة الدفاع (عضواً) .

٥- ممثل لوزارة البترول (عضواً) .

٦- ممثل للجهة الادارية المختصة التى وقعت المنازعة فى مجال
نشاطها (عضواً) .

وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر فى شئون البيئة المائية (١) .

وتختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الادارية الناشئة عن
تطبيق أحكام الباب الثالث من هذه اللائحة ، وتصدر اللجنة قراراتها
بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفى
حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

(١) أنظر بشأن دور الخبرة فى التحقيق الادارى والجنائى كتابنا « التحقيق
الجنائى الفنى والبحث الجنائى » الطبعة الثانية ص ١٧ وما بعدها .

٢- حق ذوي الشأن في الطعن في قرارات لجنة التظلمات . أمام محكمة القضاء الإداري المختصة ،

وهذا يؤكد رؤيتنا - عند شرحنا للمادة ٧٩ - بشأن الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من الجهة المختصة وهو كونها قرارات إدارية وليست أحكام أو قرارات قضائية (١) .

أولاً ، النص القانوني للمادة (٨٢) .

تنص المادة ٨٢ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « على كل ريان أو مستقل لسفينة تستخدم الموانئ المصرية أو مرخص لها بالعمل في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن يقدم لمندوبي الجهة الإدارية المختصة أو مأموري الضبط القضائي المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، التسهيلات اللازمة لأداء مهمتهم » .

ثانياً ، شرح المادة (٨٢) ،

واجبات الريان والمستقل السفينة في تسهيل مهام مندوبي الجهة الإدارية المختصة ومأموري الضبط القضائي ،

أوجبت المادة ٨٢ من قانون البيئة على كل ريان أو مستقل لسفينة تستخدم الموانئ المصرية أو مرخص لها بالعمل في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة (٢) لجمهورية مصر العربية أن يقدم لمندوبي الجهة الإدارية المختصة أو مأموري الضبط القضائي المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، التسهيلات اللازمة

(١) انظر تفصيلاً صدور سلطة القضاء العادي في وقت تنفيذ القرارات الإدارية رسالتنا « المخالفات التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » ص ٧١ وما بعدها .

(٢) نظر معاني هذه المصطلحات عند شرحنا للمادة رقم واحد من قانون البيئة .

لأداء مهمتهم طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له (١) .

أولاً : النص القانوني للمادة (٨٣) :

تنص المادة ٨٣ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يمكن للجهات الإدارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والداخلية والبتترول والثروة المعدنية وهيئة قناة السويس أو أية جهة معنية أخرى في تنفيذ أحكام الباب الثالث من هذا القانون وذلك وفقاً للمشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

ثانياً : شرح المادة (٨٣) :

أجازت المادتان ٨٣ من قانون البيئة ، ٦٣ من اللائحة التنفيذية للجهات الإدارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والداخلية والبتترول والهيئة العامة لقناة السويس ووزارة النقل البحري (٢) أو أية جهة معنية أخرى في تنفيذ أحكام الباب الثالث من اللائحة التنفيذية للقانون والمتعلق بحماية البيئة المائية من التلوث وذلك وفقاً للمشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشتون البيئة إذا اقتضت الظروف ذلك .

ونحن نرى أن هذا اتجاه محمود من المشرع إذ أن الباب الثالث المتعلق بحماية البيئة المائية من التلوث يمتد الاختصاص المكاني فيه إلى جميع شواطئ جمهورية مصر العربية بما قد يقتضى الاستعانة بالطائرات الحربية أو المرشدين من هيئة قناة السويس على سبيل المثال .

(١) انظر بشأن الجرائم التي ترتكب ضد مأموري الخطط القضائي كتابنا « شرح قوانين الفس » مرجع سابق ص ٧١ وما بعدها .

(٢) انظر بشأن التنظيم القانوني للهيئات النقل البحري والتشريعات والمعاهدات المتعلقة بالقانون البحري كتابنا « أصول القانون البحري المصري الجديد » الطبعة الأولى ص ٧٨ وما بعدها .

القسم الرابع

النظام القانوني للتجريم والعقاب

فى قانون البيئة

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم الواردة فى قانون البيئة وعقوباتها (١) وذلك فى الأبواب التالية :

الباب الأول : جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة .

الباب الثانى : الجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة .

الباب الثالث : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٨٦) من قانون البيئة .

الباب الرابع : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٨٧) من قانون البيئة .

الباب الخامس : الجنايات المعاقب عليها بمقتضى المادة (٨٨) من قانون البيئة .

الباب السادس : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٨٩) من قانون البيئة .

الباب السابع : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٩٠) من قانون البيئة .

الباب الثامن : جرائم التلوث الناتج عن عطب بالسفينة بهدف تعطيلها أو إتلافها أو عن إهمال .

(١) انظر تفصيلاً النظام القانوني للتجريم والعقاب فى قوانين الغش المختلفة كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ١٦ وما بعدها .

الباب التاسع : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٩٢) من قانون البيئة .

الباب العاشر : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٩٣) من قانون البيئة .

الباب الحادى عشر : الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٩٤) من قانون البيئة .

الباب الثانى عشر : جناية ارتكاب فعل عمدى مخالف لقانون البيئة ينشأ عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر بعامة مستديمة .

الباب الثالث عشر : جريمة اقامة منشآت على الشاطئ أو المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ دون ترخيص .

الباب الرابع عشر : الأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات والمحاكمة فى جرائم البيئة (١) .

الباب الخامس عشر : الأحكام العامة للجزاء فى قانون البيئة .

الباب السادس عشر : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها فى قانون البيئة والملاحظات القضائية عليها (٢) .

(١) انظر تفصيلاً لأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات فى جرائم المخدرات والأسباب المختلفة للبراءة منها كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص٤٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح شريعة المبيعات » ص٣١٤ وما بعدها .

الباب الأول

جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات

والصيد فى الأماكن المحظورة (١)

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لجرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة أو جرائم صيد أو قتل أو حيازة الطيور والحيوانات البرية والصيد فى الأماكن المحظورة قانوناً والمعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٤ ومن قانون البيئة واللائحة التنفيذية وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨٤) ،

تنص المادة ٨٤ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعاقب كل من خالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه مع مصادرة الطيور والحيوانات المضبوطة وكذلك الآلات والأدوات التى استخدمت فى المخالفة » .

ثانياً ، شرح المادة (٨٤) ،

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح المادة ٨٤ من قانون البيئة المتضمنة جرائم صيد أو قتل أو حيازة الطيور والحيوانات البرية المحظورة قانوناً وذلك بالتعرض للتطور التاريخى للتجريم والعقاب على صيد أو قتل الطيور والحيوانات ثم للركن المادى للجرائم الواردة فى المادة ٨٤ ثم

(١) لم يسبق شرح هذه الجرائم فى الفقه العربى كما لم يسبق لأحد من الفقه اطلاق هذه التسمية من قبل .

للمركن المعنوى لتلك الجرائم ويعد ذلك تناول العقوبات المقررة قانوناً
وذلك فى البنود التالية :

**أولاً ، التطور التاريخى والتشريعى للجريمة والجرائم
المتداخلة معها (١) ،
تمهيد ،**

يرجع التطور التاريخى لجريمة حظر صيد بعض أنواع الطيور
إلى بداية هذا القرن ولذلك تعتبر هذه الجريمة من أقدم جرائم البيئة
وسوف نتتبع التطور التاريخى لهذه الجريمة منذ سنة ١٩٠٣ وحتى
صدر قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ .

**أ- قرار وزير الداخلية المصرى فى ١٩٠٣/٦/٢٣ بشأن
منع صيد السمان بالشباك أو الفخاخ ،**

صدر قرار وزير الداخلية المصرى فى ٢٣ يونيو ١٩٠٣ وذلك بشأن
منع صيد السمان بالشباك أو الفخاخ .

وقد كان فعل الصيد يشكل مخالفة بمقتضى المادتين ٢ و ٣ من
القرار المذكور وذلك لكل من يقوم بصيد السمان بواسطة الشباك أو
الفخاخ وذلك فى أراضى الحكومة الكائنة على مسافة تقل عن ألف متر
من شواطئ البحر وقد كانت العقوبة غرامة لا تزيد على مائة قرش
مصرى .

**ب- قرار وزير الداخلية المصرى فى ١٩٣٦/٤/١٦ بشأن
منع صيد السمان بالشباك ،**

صدر قرار وزير الداخلية فى ١٦ إبريل ١٩٣٦ بشأن منع صيد
السمان بالشباك وقد كان فعل الصيد يشكل مخالفة بمقتضى المواد
١ و ٢ و ١٠ من لائحة الصيد وذلك لكل من يقوم بصيد السمان

(١) انظر ما سوف يأتى فى الباب الخامس عشر من هذا القسم بشأن الأحكام
العامة للجزاء فى قانون البيئة .

الشباك في خلال المدة الممنوع فيها صيده وهي الفترة من ١٥ فبراير إلى ٣٠ يونيه من كل سنة كما ورد في القرار المذكور (١) وقد كانت العقوبة غرامة من عشرين قرشاً إلى مائة قرش .

أما في حالة العود في خلال السنة فإنه يجوز الحبس لغاية سبعة أيام ويحكم بمصادرة آلات الصيد المستعملة في ارتكاب الجريمة .

جـ- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ بشأن حماية الطيور النافعة للزراعة (٢) ،

صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ (٢) بوقاية الطيور النافعة للزراعة وقد وردت بالقانون المذكور مجموعة الجرائم التالية :

١- جرائم صيد وبيع واعداد أوكل الطيور النافعة للزراعة ،

كانت هذه الأفعال يشكل مخالفة جنائية وذلك بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٤ من القانون وقرار وزير الزراعة المصرى الصادر في ١٩٢٨/٦/٩ (٤) .

وقد حظرت المواد سالفة الذكر الأفعال الآتية :

أ- القيام بصيد طيور نافع للزراعة للبيع أو الامساك به أو قتله .

ب- القيام بعرض الطيور النافعة للزراعة للبيع أو التجول بها أو نقلها .

(١) يلاحظ أن المدة التي مذكورة نفس المدة الواردة بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المرفق وبالدئ أوربناه في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) تضمنت المادة الثانية من مواد اصنار قانون الزراعة المصرى الحالى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ إلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة .

(٣) الجريدة الرسمية في ١٩٢٢/٤/٤ .

(٤) صدر قرار وزير الزراعة المصرى في ١٩٢٨/٦/٩ باعتبار بعض الطيور نافعة للزراعة .

ج- اعدام أو كوار الطيور النافعة للزراعة أو اعدام بيضها .
وقد كانت عقوبة تلك الجرائم غرامة لا تتجاوز جنيتها وفى حالة
العود فى مدى سنة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً وغرامة
لا تتجاوز جنيتها واحداً أو إحداهما .

**٢- جرائم صيد الطيور عموماً أو امساكها أو زراعة أو
استيراد ما يستعمل فى امساكها ،**

كانت هذه الأفعال تشكل مخالفة جنائية وذلك بمقتضى المواد ١
و ٤ حيث حظرت المواد المذكورة الأفعال الآتية القيام بصيد الطيور
من أى نوع أو امساكها بواسطة الدبق أو المخيط .
١- القيام باستيراد أو العرض للبيع مادة الدبق أو أى مادة غرائية
لغرض صالحة لامساك الطيور .

ب- إقامة فخاخ لامساك الطيور .

ج- القيام بزراعة وشجر والمخيط وذلك بدون ترخيص أو ترك
شجر المخيط ينمو فى الأرض حيازته وقد عاقب القانون ١٢ لسنة
١٩٢٢ على هذه الأفعال بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً ، وفى حالة
العود فى مدى سنة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً
وغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً أو إحداهما .

**د- مضمون الفصل الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٦ المتعلق بحماية الطيور النافعة للزراعة والميوانات
البرية وعدم استعمال القوة مع الميوانات ،
تمهيد ،**

سوف نتعرض فيما يلى للنصوص القانونية المتعلقة بصيد أو قتل
أو حيازة الطيور والحيوانات البرية فى قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٦ وذلك فيما يلى :

١- النص القانوني للمادة ١٧ من قانون الزراعة ،

تنص المادة ١١٧ من قانون الزراعة المصري رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه : « يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية أو قتلها أو امساكها بأي طريقة كما يحظر حيازتها أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

ويحظر اتلاف أو كارك الطيور المذكورة أو اعدام بيضها » .

ويصدر وزير الزراعة قراراً بتعيين أنواع الطيور والحيوانات البرية والمناطق التي تنطبق عليها احكام هذه المادة ، وبيان شروط الترخيص بصيدها على سبيل الاستثناء للأغراض العلمية أو السياحية .

٢- النص القانوني للمادة ١١٨ من قانون الزراعة ،

تنص المادة ١١٨ من قانون الزراعة على أنه : « تحظر زراعة النباتات الضارة بالطيور السالف ذكرها إلا بترخيص من وزارة الزراعة كما يحظر على أى شخص ترك هذه النباتات تنمو فى أرض يحوزها ويصدر وزير الزراعة قراراً ببيان النباتات الضارة » .

ويحظر استيراد الدبق (المخيط) والمواد الفراثية التي تستعمل لامساك الطيور أو بيعها أو حيازتها أو تداولها أو استعمالها وكذلك اقامة أى نوع من أنواع الفخاخ التي تعد لامساك الطيور .

٣- النص القانوني للمادة ١١٩ من قانون الزراعة ،

تنص المادة ١١٩ من قانون على أنه : « يحظر استعمال القسوة مع الحيوانات ويصدر وزير الزراعة قرار بتحديد الحالات التي يسرى عليها هذا الحظر » (١) .

(١) لم يتم قانون البيئة المصري بتجريم هذا التصرف ونحن نرى أنه يجب تعديل القانون وتجرىم هذا النوع من التصرف أو تشديد العقاب عليه .

٤- العقوبات المقررة بمقتضى قانون الزراعة على الجرائم التقدمية ،

نصت المادة ١٤٦ من قانون الزراعة المصرى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أنه : « كل مخالفة لإحدى المواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات ويجوز الحكم للمصاهرة الآلات والأنواع التى أستخدمت فى المخالفة » .

٥- القرارات الصادرة من وزير الزراعة بشأن حماية البيئة تنفيذاً لمواد قانون الزراعة سالفه الذكر ،

صدرت من وزير الزراعة تنفيذاً لأحكام المواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون الزراعة القرارات الآتية : القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ يتعين أنواع الطيور النافعة التى يسرى عليها الحظر المنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وقد أحال إليه البند أولاً من الملحق رقم ٤ من ملاحق اللائحة التنفيذية لقانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١) .

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المناطق التى يحظر فيها صيد هذه الطيور والحيوانات (٢) .
وقد أحال إليه البند ثانياً من الملحق رقم ٤ من ملاحق اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ .

وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات طبقاً للمادة ورد من قانون الزراعة المصرى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (٣) .

(١) انظر نصوص القرار المذكور فى القسم الخامس من هذا الكتاب بشأن الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .

(٢) انظر نصوص القرار المذكور فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٣) انظر نصوص القرار المذكور فى القسم الخامس من هذا الكتاب وقد أوردناه فى هذا المقام باعتباره من التشريعات المكملة لقانون البيئة .

ثانياً : الركن المادي لجرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد في الأماكن المحظورة .

يمكننا تعريف الركن المادي للجريمة على وجه العموم بأنه ذلك النشاط الذي يصدر عن الجاني ويتخذ مظهراً خارجياً يتدخل من أجله المشرع بتجريم النشاط وتقرير عقاب جنائي له (١) .

ويتطبيق هذا التعريف على جريمة صيد أو قتل أو حيازة الطيور والحيوانات البرية المحظورة قانوناً فإن هذا الركن يتمثل في النشاط الذي يصدر عن الجاني عند قيامه بالصيد أو القتل أو الحيازة ويتدخل قانون البيئة بتقرير العقاب المادة ٨٤ وقد عاقبت المادة ٨٤ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٢٨ من قانون البيئة .

١- الأنصال الواردة بالمادة ٢٨ من قانون البيئة والتي تشكل الركن المادي للجرائم ،

تنص المادة ٢٨ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يحظر بأية طريقة صيد أو قتل أو امساك الطيور والحيوانات البرية ، التي تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

كما يحظر اتلاف أو كوار الطيور المذكورة أو اعدام بيضها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وكذلك الجهات الادارية المختصة بتنفيذ أحكام هذه المادة » (٢) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص٧٠ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه بالنسبة للجوانب الادارية والمالية لهذه المادة عند تعليقاتنا عليها ص١١٥ وما بعدها من هذا الكتاب ، ويقتصر شرحنا هنا على الجانب الجنائي منها .

ويتبين من مطالعة نص المادة ٢٨ من قانون البيئة أنها قد حظرت عدة أفعال وهذه الأفعال هي :

- ١- صيد الحيوانات أو الطيور البرية .
- ٢- قتل الحيوانات أو الطيور البرية .
- ٣- امساك الحيوانات أو الطيور البرية .
- ٤- حياز الحيوانات أو الطيور البرية .
- ٥- نقل الحيوانات أو الطيور البرية .
- ٦- التجول بالحيوانات أو الطيور البرية .
- ٧- بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .
- ٨- إتلاف أو كوار الطيور أو اعدام بيضها .

٢- الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو امساكها أو حيازتها .

تضمن الملحق رقم (٤) من ملحق اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري الطيور والحيوانات المحظور صيدها أو قتلها أو امساكها وهي الطيور والحيوانات الآتية :

أولاً : الطيور (١) والحيوانات المبينة بالكشف المرفق بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتنفيذاً لأحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .

(١) انظر إسماء هذه الطيور والحيوانات بالعربية والانجليزية في المسمم الخامس من هذا الكتاب .

**أ- بيان الطيور المبيدة بالكشف المرفق بقرار وزير
الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ (١) ،**

**١- الطيور النافعة للزراعة المبيدة بالكشف المرفق بقرار
وزير الزراعة :**

تضمن قرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ٦٧ بيان الأنواع المختلفة
للطيور التالية : أنواع الزرزور وخليش ، والصفيير وعصفور التوت ،
والقناير ، وعصفور بيبيت ، وأبو قصاده ، والصعو ، والدقناش ،
والبلابل المغردة ، وخاطف الذباب ، والدقشارة والسكسة ، وأنواع
الخنشع ، وهانجة القصب والسعد ، والزريقه والشوالة والدخلة ،
والقصية ، والثرثرة ، والدج والشحور والسمة ، والسكلة ، والأبلق ،
والقليعى وقميحة ، والحميراء ، والهزار والعندليب والسهير ، وأبو
الحناء وأبو صدر ، وأنواع الخطاطيف أو عصافير الجنة ، والسنونو ،
والسهامة ، وأبو النوم ، والوروار ، والهدد ، والغراب الزيتوني ، وأنواع
أم اللوى ، والبشاروش ، وأنواع قوقا ، والشخفوت ، والملك ، والمقلق أو
العنز ، وأبو منجل ، والبيلشون ، أو بليقة ، وأبو قردان ، وحمام برى أو
جبلى ، والكروان ، وقطقاط مصرى ، وجيليل أو كرون جبلى ،
والكركى ، وزقزاق شامى ، وزقزاق بلدى ، وأنواع أبو اليسر .

**٢- كشف بيان الحيوانات البرية المرفقة بقرار وزير
الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ (٢) .**

كباش الحبل ، أو كبش أروى ، والبدن أو الماعز الجبلى ، وغزال
لودار الأبيض ، وغزال دوركس المصرى ، والفهد ، والتمر .

(١) انظر نص المادة ١١٧ من قانون الزراعة المصرى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فى
البنود السابقة .

(٢) ينص قرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ٦٧ على أنه :
مادة ١ : يسرى الحظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧ من القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه على طيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية
المبيدة بالكشفيين المرافقين لهذا القرار .

ب- الطيور الأخرى التى يمكن أن تكون مهلاً للحظر .

١- أى طيور أو حيوانات أخرى تحددها الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها جمهورية مصر العربية .

٢- أى طيور أو حيوانات أخرى يصدر بها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة .

٣- بيان بالمناطق التى يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات بكافة أنواعها ،

حدد الجدول رقم (٤) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة المناطق التى يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات وهذه المناطق هى :

أولاً ، المناطق البينة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ ،

نصت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ (١) ما يأتى :

١- ويجوز لمصلحة الطب البيطرى الترغيس بصيد بعض هذه الحيوانات والطيور لأغراض علمية أو سياحية .

مادة ٢ : يحظر صيد أو تصدير السمان فى المدن من ١٥ فبراير إلى آخر يونيه من كل عام ويحظر وضع الشباك أو العشوش أو استعمال أى وسيلة أخرى من وسائل صيده على مسافة تقل عن ٥٠٠ متر من شاطئ البحر .

ويشترط فى حالة صيد السمان بطريقة الشباك ألا يزيد طول منسوب الشباك الواحد عن ثلاثين متراً ، كما يجب أن يكون هناك فاصل بين كل شبكة وأخرى لا يقل عن عشرين متراً .

وإذا كان الصيد بطريقة العشوش فيجب أن يحصل كل عش عن الآخر مسافة لا تقل عن خمسة أمتار من جميع الجهات .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من ١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تصديراً فى ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٨٦ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٦٧ ،
وقد نشر القرار الماكور بالوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/٢ العدد ٦٣ .

(١) صدر قرار وزير الزراعة ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ .

« يحظر صيد الطيور والحيوانات بكافة أنواعها في المناطق التالية بمحافظتي سيناء :

١- منطقة الزرانيق وسيخة البردويل والتينة .

٢- منطقة سانت كاترين وجبل سريال .

٣- منطقة جزيرة تيران .

كما نصّت المادة الثانية من القرار المذكور على أنه : « يحظر صيد الحيوانات والأسماك والأصناف والمحارات والشعوب المرجانية وغيرها من الكائنات البحرية بالمنطقة الواقعة على خليج العقبة من طابا حتى رأس محمد وذلك بطريق الصيد بشباك الجر أو بالتدمير » (١) .

ثانياً : الحميات الطبيعية المحددة بقرارات رئيس مجلس الوزراء تنفيذاً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ (٢) .

ثالثاً : تنظيم الصيد في شمال سيناء الصادر بقرار المحافظ رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

رابعاً : تنظيم الصيد في جنوب سيناء الصادر بقراري المحافظ رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١٦ لسنة ١٩٨٠ .

خامساً : المناطق التي تحددها الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها جمهورية مصر العربية .

سادساً : أي مناطق أخرى يصدر بها قرار من السلطة المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

ثالثاً ، الركن المعنوي في جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد في الأماكن المحظورة :

يمكننا تعريف الركن المعنوي للجريمة بوجه عام بأنه عبارة عن

(١) انظر نص القرار المذكور في القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن القوانين المكملّة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية .

النشاط الاجرامى الذى يصدر عن الجانى ويتخذ مظهراً خارجياً ويتدخل من لجه القانون بتقرير العقاب الجنائى وأن يكون هذا النشاط عن عمد وعلم بحقيقة الفعل الاجرامى المحظور (١) وبتطبيق هذا التعريف على جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات المحددة والصيد فى الأماكن المحظورة قانوناً نجد أن الركن المعنوى فى هذه الجرائم يتمثل فى قيام الجانى عن عمد بأحد أفعال الاعتداء على أحد الحيوانات أو الطيور المحددة قانوناً والمبينة تفصيلاً فى الركن المادى للجريمة وهى أفعال الصيد أو القتل أو الامساك أو الحيازة أو النقل أو التجوّل بها أو بيعها أو عرضها للبيع أو إتلاف أركانها أو اعدام بيضها ، وتقوم جريمة الصيد فى الأماكن المحظورة عند قيام الجانى عن عمد وعلم بصيد أى حيوان أو طير فى المناطق المحظور الصيد فيها أى كان نوع هذا الحيوان أو الطير ما دامت للمنطقة بكاملها محظور فيها الصيد .

رابعاً ، عقوبة جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة ،

يمكننا تعريف العقوبة بوجه عام بأنها الجزاء الذى يفرضه القانون لمصلحة الهيئة الاجتماعية على كل من يثبت ارتكابه إحدى الجرائم .

١- العقوبة فى قانون الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ،

وينطبق التعريف المتقدم نجد أن العقوبة المقررة لجرائم الاعتداء على الحيوانات والطيور والصيد فى الأماكن المحظورة طبقاً للمادة ١٤٦ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ هى الغرامة التى لا تزيد على عشرة جنيهات ويجوز الحكم بمصادرة الآلات والأدوات التى استعملت فى المخالفة .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قوانين المخدرات ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

٢- العقوبة في قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

عاقبت المادة ٢٨ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٢٨ بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه مع مصادرة الطيور والحيوانات المضبوطة وكذلك الآلات والأدوات التي استخدمت في المخالفة .

٣- تطبيق عقوبة الجريمة الأشد الواردة في قانون البيئة .

تنص المادة ١٤٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ٩٦ على أنه :
« لا تتخلَّل أحكام هذا الباب بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات » .

ومفاد ما تقدم وتطبيقاً للقواعد العامة (١) فإنه تطبق على الجرائم التي ينطبق عليها التعدد المعنوي أو التعدد الصوري العقوبة الأشد المنصوص عليها في قانون البيئة .

خامساً ، حالات الإعفاء من العقاب عند صيد الطيور والحيوانات المحظورة ،

تضمنت المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة أنه : « لا يجوز الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المنصوص عليها في الملحق (٤) لهذه اللائحة إلا لأغراض البحث العلمي أو للقضاء على وباء منتشر وغيرها من الأغراض التي يوافق عليها جهاز شئون البيئة » .

١- الاجراءات القانونية لترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها ،

حددت المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري اجراءات الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم التمهيدى من هذا الكتاب .

والبيئة بالجدول رقم ٤ الملحق باللائحة بأن يقدم طلب الترخيص كتابة لوزارة الداخلية مبيناً فيه نوع الطيور والحيوانات البرية المطلوب صيدها والأعداد المطلوب صيدها والفرض منه وفترة الصيد والفرد أو الأفراد المطلوب الترخيص لهم وطريقة الصيد وأداته وعلى وزارة الداخلية أن تحيل هذا الطلب لجهاز شئون البيئة للتحقق من جدية وأهمية هذا الطلب ومدى أضراره بالبيئة بالمقارنة بالفائدة منه .

٢- سلطة وزارة الداخلية في الموافقة أو الرفض .

تملك وزارة الداخلية الموافقة على الطلب أو رفضه ولو بالمخالفة لرأى جهاز شئون البيئة ولكن في حالة الرفض أو إصدار قرار بالمخالفة لرأى جهاز شئون البيئة فإن قرارها يخضع لرقابة القضاء الإداري الغاء وتعويضاً^(١) طبقاً للقانون ونحن نرى أن جمعيات البيئة يكون لها صفة قانونية في الطعن على أى من القرارات الادارية المتعلقة بتطبيق قانون البيئة .

(١) انظر تلخيصاً لرسالتنا للدكتوراه : المخالفات التأديبية للقضاء وأعضاء النهاية : مرجع سابق ص ١٧٥ وما بعدها .

الباب الثانى

الجرائم المتعلقة بالمواد

والنفائات الخطرة

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم المتعلقة بالمواد والنفائات الخطرة والمعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٥ من قانون البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانون للمادة (٨٥) ،

تنص المادة ٨٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف لحكام المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ (١) » .

ثانياً ، شرح المادة (٨٥) ،

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح المادة ٨٥ من قانون البيئة التى تتضمن الجرائم المتعلقة بالمواد والنفائات الخطرة وذلك بالتعرض لنشأة تلك الجرائم واختلافها عن غيرها ثم الركن المادى لتلك الجرائم ثم الركن المعنوى والعقوبات المقررة لها ، وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، نشأة التجريم على الأنفال المتعلقة بالمواد والنفائات الخطرة ،

يتبين من استعراض خريطة الجرائم فى مصر أن المشرع المصرى

(١) سبق شرح هذه المواد من الناحيتين الانبارية والمدنية وسوف نتعرض لهما فى هذا الباب من الناحية الجنائية .

لم يسبق له من قبل تجريم الأفعال الواردة فى المادة ٨٥ والمتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة وعلى ذلك فقد استحدث المشرع المصرى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٥ من قانون البيئة .

١- تحديد المقصود بالمواد والنفايات الخطرة ،

أ- المقصود بالمواد الخطرة :

المواد الخطرة هى المواد ذات الخواص الخطرة التى تضر بصحة الانسان أو تؤثر تأثيراً ضاراً على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة لانفجار أو الاشتعال أو ذات الاشعاعات المؤينة (١) .

ب- المقصود بالنفايات الخطرة :

يقصد بالنفايات الخطرة مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رمادها المحتفظه بخواص المواد الخطرة التى ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الاكلينيكية من الأنشطة العلاجية والنفايات الناتجة عن تصنيع أى من المستحضرات الصيدلية والأدوية أو المذيبات العضوية أو الأحبار والأصباغ والدهانات (٢) .

٢- اختلاف الجرائم الواردة فى المادة ٨٥ عن الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة (٣) ،

تختلف الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من قانون البيئة عن جرائم النظافة العامة الواردة فى القانون ٢٨ لسنة ١٩٦٧ لأن الجرائم المشار إليها فى قانون البيئة تتعلق بنوعية خاصة من المواد هى المواد الخطرة وليس مجرد القانورات العادية التى يشملها التجريم فى

(١) ، (٢) انظر ما سبق شرحه تعليقا على المادة رقم واحد من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

(٣) انظر شرح هذه الجرائم فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن القوانين المكمل لقانون البيئة والمتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

قانون النظافة العامة وذلك على النحو الذى سوف نوضحه فى البنود التالية :

ثانياً ، الركن المادى فى الجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة (١) ،

سوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة فى المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من قانون البيئة وهى المواد التى أحالت إليها المادة ٨٥ من قانون البيئة :

١- الركن المادى للجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون البيئة (٢) ،

تنص المادة ٣٠ من قانون البيئة على أنه : « تخضع إدارة النفايات الخطرة للقواعد والاجراءات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون وتحدد اللائحة المذكورة الجهة المختصة بوضع جداول للنفايات الخطرة التى تخضع لأحكامه وذلك بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة » .

يُقصد بإدارة النفايات الخطرة جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها (٣) ويتبين من مطالعة نص المادة ٣٠ من قانون البيئة أن مخالفة أحكامها يتضمن ارتكاب الركن المادى لجريمة جمع النفايات الخطرة ونقلها وإعادة تدويرها على خلاف القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

وهذه هى الجريمة التى قد يرتكبها الشخص إذا خالف أحكام المادة (٣٠) من قانون البيئة .

(١) انظر تعريفنا للركن المادى عند شرحنا لجرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات فى الباب الأول من هذا القسم .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً عند التعليق على المادة ٣٠ ص ١٢١ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٣) انظر ما سبق شرحه عند التعليق على المادة الأولى .

٢- الركن المادي للجرائم المتعلقة بالنفايات الخطرة النصوص عليها في المادة ٣١ ،

تنص المادة ٣١ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ٩٤ على أنه :
« يحظر إقامة أى منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا
بترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة
ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير التى
تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويحدد وزير الاسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة
وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات
الخطرة » .

يتبين من مطالعة نص المادة ٣١ من قانون البيئة أن مخالفة
احكامها ويشكل الركن المادي للجرائم الآتية :

أولاً : جريمة اقامة أى منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة
بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون
البيئة .

ثانياً : جريمة التخلص من النفايات الخطرة بالمخالفة للشروط
والمعايير التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون (١) .

٣- الركن المادي للجرائم المتعلقة بالنفايات الخطرة النصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون البيئة ،

تنص المادة ٣٢ من قانون البيئة المصرى على أنه : « على القائمين
على انتاج أو تداول المواد الخطرة سواء كانت فى حالتها الغازية أو
السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث
أى أضرار بالبيئة .

(١) القيد والأوصاف الجنائية لهذه الجرائم فى الباب السادس عشر من هذا
القسم .

وعلى صاحب المنشأة التى ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات ، وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى تسجل فى هذا السجل ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة السجل للتأكد من مطابقة البيانات للواقع » .

يتبين من مطالعة نص المادة ٢٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ أن مخالفة ما ورد بها يُشكل الركن المادى للجرائم الآتية :

أولاً : عدم اتخاذ القائمين على تداول المواد الخطرة الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بالبيئة .

ثانياً : عدم احتفاظ صاحب المنشأة التى ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة سجل المخلفات وكيفية التخلص منها .

ثالثاً ، الركن المادى للجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة (١) ،

يتمثل الركن المادى فى الجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة فى قيام الجانى عن علم وعمد بأحد الأفعال المحظورة بمقتضى المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من قانون البيئة والسابق شرحها تفصيلاً فى الركن المادى للجريمة .

رابعاً ، العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة ،

العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة هى الحبس مدة لا تقل عن ستة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن إجراءات الترخيص باتمامة للمنشآت لمعالجة النفايات الخطرة عند شرحنا للمادة ٣١ من قانون البيئة .

خامساً ، أسباب الاعفاء من العقاب ،

بالإضافة إلى الأسباب العامة للاعفاء من العقاب فإنه يعفى من العقاب على سبيل المثال الفاعل إذا تبين أنه قد سبق له الحصول على رخصة إقامة منشأة بقرض معالجة النفايات الخطرة قبل تحرير الجنحة ضده (١).

(١) انظر ما سوف يأتي في الباب الخامس عشر من هذا القسم بشأن الأحكام العامة للجزاء في قانون البيئة .

الباب الثالث

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٨٦ من قانون البيئة

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح المادة ٨٦ من قانون البيئة
والجرائم المعاقب عليها بمقتضاها وذلك فيما يلى :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨٦) ،

تنص المادة ٨٦ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه
كل من يخالف حكم المادة (٣٦) من هذا القانون (١) ، كما يعاقب
بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من
خالف حكم المادة (٣٩) من هذا القانون » (٢) .

ثانياً ، شرح المادة (٨٦) ،

١- النصوص القانونية التى أهابت إليها المادة ٨٦ ،

العقوبة الواردة فى المادة (٨٦) تطبق فى حالة مخالفة حكم
المادتين ٣٦ ، ٣٩ من قانون البيئة .

٢- النص القانونى للمادة (٣٦) ،

تنص المادة ٣٦ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم
يجاوز الحدود التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون » .

(١) ، (٢) أنذار ما سبور ٥ . جه- فيما تقدم- عند التعليق على المادتين ٣٦ ، ٣٩
من قانون البيئة .

٢- الجريمة الواردة في المادة (٣٦) ،

تضمنت المادة ٣٦ من قانون البيعة جريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود التي تقررها اللائحة التنفيذية .

ثالثاً ، جريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود المقررة ،

سوف نتعرض فيما يلي للتطور التاريخي للجريمة ثم نتعرض لركنها المادي ثم نتعرض لركنها المعنوي .

١- التطور التشريعي لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم ،

تنص المادة ٧٤ مكرر من قانون المرور المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ على أنه : « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسة وعشرين جنيهاً كل من ارتكب عملاً من الأعمال الآتية :

تسيير مركبة في الطريق العام يصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كهربية أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضررة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها أشياء تشكل خطراً على مستعملي الطريق أو تؤذيهم » .

ونصت المادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور المصري بالقرار رقم ٥٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ على أنه « يجب أن يكون المحرك (الموتور) بحالة جيدة ، ولا يخرج منه دخان كثيف بصفة مستمرة مما يؤدي إلى الاضرار بسلامة السير ويزعج المنتفعين بالطرق » (١) .

(١) من الجدير بالذكر في هذا الشأن أن المادة ٣٤ من قانون المرور الكويتي -

وقد قام المشرع المصرى بمقتضى قانون البيئة بتوسيع دائرة التجريم لتشمل بالإضافة إلى المركبات الآلات والمحركات .

٢- الركن المادى لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم ،

يقوم الركن المادى للجريمة إذا قام شخص بإدارة آلة أو محرك أو مركبة وتنتج عنها عادم يجاوز الحدود القصوى التى حددتها اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بالملاحق رقم ٥ المرفق بها (١) .

٣- الركن العنوى لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم ،

الركن المعنوى لهذه الجريمة يتمثل فى ارتكاب الجانى لهذا الفعل عن علم وإرادة بأن يعلم الآلة أو المحرك أو المركبة قد ينتج عنها عادم وأن هذا العادم يزيد عن الحدود المقررة قانوناً .

= رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ بأنه : مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر ، يعاقب الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : ... (١) ، ... (٢) ... ١٣- قيادة مركبة ... ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو تنطابير أو تسيل منها أو من حملتها مواد قابلة للاشتعال أو مفسدة بالصحة .

وقد نصت المادة رقم ٤٠ من اللائحة التنفيذية رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يجب أن يكون المحرك بحالة جيدة ولا يخرج منه دخان بصفة مستمرة مما يؤدى إلى الاضرار بالصحة العامة أو بسلامة السير ويزعج المتنفعين بالطريق » .

(١) انظر نصوص الملحق رقم (٥) المرفق باللائحة التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب الذى يتضمن نصوص قانون البيئة ولائحته التنفيذية .

(١) انظر شرح تفصيلي للمادة من النواحي الانبارية في القسم الأول من هذا الكتاب .

الحفر أو البناء أو الهدم وذلك عن علم وإدراك للنتيجة الإجرامية لفعله
المخالف للقانون (١) .

**خامساً ، عقوبة الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة
٨٦ من قانون البيئة ،
١- عقوبة الغرامة ،**

تنص المادة ٨٦ من قانون البيئة المصرى على عقاب كل من
يخالف حكم المادة ٣٦ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على
ثلاثمائة جنيه ، كما يعاقب من يخالف حكم المادة ٣٩ بغرامة لا تقل
عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

٢- عقوبة وقف الترخيص أو الغاؤه ،

أجازت المادة ٨٦ للمحكمة أن تحكم بوقف الترخيص لمدة لا تقل
عن أسبوع ولا تزيد على ستة أشهر وفى حالة العود يجوز الحكم بإلغاء
الترخيص .

(١) انظر الركن المعنوى فى جرائم المخدرات كتابنا « شرح قوانين المخدرات »
ص ١٣٧ وما بعدها .

الباب الرابع

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٨٧ من قانون البيئة

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٧ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨٧) ،

تنص المادة ٨٧ من قانون البيئة على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة كل من خالف أحكام المادة ٤٢ من هذا القانون باستخدام مكبرات الصوت وتجاوز الصوت الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٣٨ ، ٤١ ، ٦٩ ، ٧٠ من هذا القانون (١) .

وتكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه لكل من خالف أحكام المواد ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من هذا القانون ، وكذلك عدم التزام المدير المسئول عن المنشأة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون ، ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يدخن فى وسائل

(١) انظر بشأن النظام القانونى للتعقيم والمعاقب كتابنا « شرح ضريبة المبيعات » ص ١١١٧ وما بعدها .

النقل العام بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار إليها .
وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها
فى الفقرات السابقة .

ثانياً ، شرح المادة (٨٧) ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم المعاقب عليها بمقتضى
المادة (٨٧) من قانون البيئة وذلك فى الفصول التالية :

**الفصل الأول : جريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود
المسموح بها .**

**الفصل الثانى : جريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو
المخلفات الصلبة فى غير الأماكن المخصصة لذلك .**

**الفصل الثالث : جريمة رش أو استخدام مبيدات الآفات دون
مراعاة الضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية .**

**الفصل الرابع : جريمة تجاوز الدخان عند حرق الوقود للحدود
المسموح بها قانوناً .**

**الفصل الخامس : جريمة عدم التزام الجهات القائمة بأعمال
استكشاف البترول أو تكريره بالضوابط القانونية .**

**الفصل السادس : جريمة تجاوز الحدود المسموح بها لشدة
الصوت .**

**الفصل السابع : جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة
لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا فى الحدود
المسموح بها قانوناً .**

**الفصل الثامن : جريمة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحافظة
على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل .**

الفصل التاسع : جريمة عدم استيفاء الأماكن العامة المغلقة

لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط .

الفصل العاشر : جريمة عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحدود المسموح بها (١) .

الفصل الحادى عشر : جريمة تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها احداث تلوث في الشواطىء .

الفصل الثانى عشر : جريمة اقامة منشآت أو محال على ساحل البحر ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون .

(١) انظر ما سوف يأتى من شرح للقانون ٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الوقاية من اضرار التدخين في الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

الفصل الأول

جريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز

الحدود القصوى المسموح بها

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة (٣٥) من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادي للجريمة الواردة في المادة (٣٥) ثم للركن المعنوي ثم للعقوبة المقررة قانوناً وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي لجريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى :

النص القانوني للمادة (٣٥) .

تنص المادة ٣٥ من قانون البيئة على أنه (١) : « تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وما تمده اللائحة التنفيذية لهذا القانون . »

ويتبين من مطالعة النص القانوني للمادة (٣٥) أن الركن المادي لجريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى يتكون من انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وطبقاً للمحلق رقم (٦) المرفق باللائحة التنفيذية (٢) .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً عن الجانب الإداري لهذه المادة .

(٢) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب .

**ثانياً ، الركن المعنوي لجريمة تسرب ملوثات الهواء ، بما
يجاوز الحدود القصوى ،**

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا حدث الانبعاث أو التسرب
الملوثات من علم وإرادة من جانب المسئول قانوناً عن المنشأة ونحن
نرى أن هذه صورة من الصور التي كان يمكن أن تقوم فيها
المسئولية الجنائية للشخص المعنوي إلى جانب مسئولية
الأشخاص الطبيعيين القائمين على إدارته .

**ثالثاً ، عقوبة جريمة تسرب ملوثات الهواء ، بما يجاوز
الحدود القصوى ،**

حددت المادة ٨٧ لهذه الجريمة عقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف
جنيه ولا تزيد على عشرين ألف وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس
والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة (١) .

(١) انظر بشأن النظام القانوني للعقاب عن جرائم الامتناع كتابنا « جرائم
الامتناع في قانون العقوبات » مرجع سابق ص ١١٧ وما بعدها .

الفصل الثانى

جريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة

أو المخلفات الصلبة فى غير

الأماكن المخصصة لذلك

تهديد ،

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٣٧ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى لجريمة الواردة فى المادة ٣٧ ثم الركن المعنوى ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى لجريمة القاء أو معالجة أو حرق
القمامة أو المخلفات فى غير الأماكن المخصصة ،
النص القانونى للمادة (٣٧) .

تنص المادة ٣٧ من قانون البيئة (١) على أنه : « يحظر القاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة إلا فى الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية ، وتحدد اللائحة التنفيذية (٢) لهذا القانون ، المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق .

وتلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن القاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة طبقاً لأحكام هذه المادة » .

ويتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٣٧ أن الركن المادى لجريمة القاء أو حرق القمامة أو المخلفات الصلبة فى غير الأماكن

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة ٣٧ من الانبارية .

(٢) انظر نصوص اللائحة التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

المخصصة لذلك يتكون قيام الفاعل بالقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة في غير الأماكن المخصصة لذلك .

ثانياً ، الركن المعنوي لجريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات في غير الأماكن ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذ وقع الفعل الإجرامى المكون بها - وهو القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات الصلبة في غير الأماكن - عن علم واردة من الفاعل^(١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٣٧ بالغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها .

(١) انظر الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن تشريعات حماية البيئة الأرضية من التلوث .

الفصل الثالث

جريمة رش أو استخدام مبيدات الآفات

دون مراعاة الضوابط التي تحددها

اللائحة التنفيذية

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٢٨ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٢٨ ثم الركن المعنوى ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٢٨) ،

تنص المادة ٢٨ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « يحظر رش أو استخدام مبيدات الآفات أو أى مركبات كيميائية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما يكفل عدم تعرض الانسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى الحال أو المستقبل للآثار الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيميائية » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٢٨ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل برش أو استخدام مبيدات الآفات دون مراعاة الضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح تفصيلى للمادة ٢٨ من الدلحيطين التنظيمية والادارية .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا وقع الفعل الإجرامى المكون لها - وهو رش أو استخدام مبيدات الآفات دون مراعاة الضوابط - عن علم وإرادة من الفاعل .^(١)

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٢٨ بالغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة^(١) .

(١) انظر ما سوف يأتى بشأن الأحكام العامة للجزاء فى قانون البيئة فى الباب الخامس عشر من هذا القسم .

الفصل الرابع

جريمة تجاوز الدخان عند حرق الوقود

للمدود المسموح بها قانوناً

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤٠ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٤٠ ثم للركن المعنوى ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٤٠) .

تنص المادة ٤٠ من قانون البيئة (١) على أنه : « يجب عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الانشاءات أو أى غرض تجارى آخر ، أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها ، وتبين اللائحة التنفيذية (٢) لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المدخن وغيرها من وسائل التحكم فى الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٤٠ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بتجاوز الدخان عند حرق الوقود أو غيره للحدود المسموح بها قانوناً .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن هذه المادة .

(٢) انظر القسم الخامس من هذا الكتاب .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا وقع الفعل أو الأفعال
الاجرامية المكونة لها وهو تجاوز دخان الحرق الحدود المسموح بها عن
علم وإرادته من الفاعل .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام
المادة ٤٠ من القانون بالغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على
عشرين ألف ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة
المنصوص عليها في الفقرة السابقة (١) .

(١) انظر بشأن أحكام العود في تشريعات الغش كتابتنا « شرح قوانين الغش »
ص ٢١١ وما بعدها .

الفصل الخامس

عدم التزام الجهات القائمة بأعمال

استكشاف البترول أو تكريره

بالضوابط القانونية

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤١ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٤١ ثم للركن المعنوى ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى :

النص القانونى للمادة (٤١) ،

تنص المادة ٤٠ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية ^(٢) » ، التى يجب أن تستمد من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة الإدارية المختصة .

ويتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٤١ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من عدم قيام الفاعل بالالتزام بالضوابط القانونية فى استكشاف البترول أو تصنيعه أو تكريره .
وهذه صورة أخرى من الصور التى كان يمكن أن تقرر فيها المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية .

(١) انظر ما سبق شرحه- فيما تقدم- بشأن المادة ٤١ .

(٢) انظر نصوص اللائحة التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا وقع الفعل أو الأفعال
الاجرامية المكونة للجريمة عن علم وإرادة من الفاعل وهو عدم التزام
الجهات القائمة بالاستكشاف بالضوابط القانونية مع علمها بذلك (١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على معاقبة كل من يخالف أحكام
المادة ٤١ بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف
جنيه ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها
في الفقرة السابقة .

(١) انظر بشأن الركن المعنوي في جرائم الامتناع كتابنا : جرائم الامتناع في
قانون العقوبات، ص ٣٥ وما بعدها .

الفصل السادس

جريمة تجاوز الحدود المسموح بها

لشدة الصوت

تمهيد ،

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤٢ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادي للجريمة الواردة في المادة ٤٢ ثم للركن المعنوي ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي ،

النص القانوني للمادة (٤٢) ،

تنص المادة ٤٢ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

وعلى الجهات مانحة الترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة في منطقة واحدة في نطاق الحدود المسموح بها ، والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له » .

يتبين من مطالعة النص القانوني للمادة ٤٢ أن الركن المادي للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل عند تشغيل الآلات والمعدات وآلات التنبيه ومكبرات الصوت بتجاوز الحدود المسموح بها لشدة

(١) انظر ما سبق من شرح تفصيلي للمادة ٤٢ من قانون البيئة .

الصوت وذلك طبقاً للملحق السابع من ملاحق اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (١) .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا وقع الفعل أو الأفعال الإجرامية المكونة للجريمة عن علم وإدراك وإرادة من الفاعل ، بحقيقة ما يقدم عليه ، وهو عدم الالتزام بالحدود المسموح بها لشدة الصوت مع العلم بذلك .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٢ من القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

(١) انظر القسم الخامس من هذا البحث .

الفصل السابع

جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير

اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء

داخل مكان العمل إلا في الحدود

المسموح بها قانوناً

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤٢ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٤٣ ثم للركن المعنوى ثم العقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٤٣) ،

تنص المادة ٤٢ من قانون البيئة (١) على أنه : « يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا فى الحدود المسموح بها ، والتي تصدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل فى الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين لتنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية بما فى ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود المناسبة ، على أن يؤخذ فى الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخل وغيرها من وسائل تنقية الهواء » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٤٣ أن الركن المادى

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٤٣ من قانون البيئة .

للمجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بعدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها قانوناً في الملحق رقم (٦) من اللائحة التنفيذية (١) .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا لم يتخذ الفاعل الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها قانوناً ويكون ذلك عن إدارة وإعية وعلم منه بذلك .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تضمنت المادة ٧٨ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٣ من القانون بالغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

(١) انظر مُصَوِّصُ لِلْحَقِّ الْمَذْكُورِ فِي الْقِسْمِ الْخَامِسِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

الفصل الثامن

جريمة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة

للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة

داخل مكان العمل

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة احكام المادة ٤٤ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٤٤ ثم للركن المعنوى ثم للعقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٤٤) ،

تنص المادة ٤٤ من قانون البيئة (١) على أنه : « يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما ، وفى حالة ضرورة العمل فى درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود ،، يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٤٤ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بارتكاب أحد الأفعال

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٤٤ من قانون البيئة .

المحظورة فيها مثل عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجة الحرارة أو درجة الرطوبة داخل المكان طبقاً للملحق التاسع من ملاحق اللائحة التنفيذية (١) .

ثانياً ، 'الركن المعنوي' :

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا لم يتخذ الفاعل الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل أو غيره من الأفعال الواردة فى المادة وذلك عن علم وإرادة واعية .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة :

تضمنت المادة ٧٨ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٤ من القانون بالغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

(١) انظر اللائحة التنفيذية لقانون البيئة وملاحقها العشرة فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الفصل التاسع

جريمة عدم استيفاء الأماكن العامة المغلقة

لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب

مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية

ونوع النشاط

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤٥ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادي للجريمة الواردة في المادة ٤٥ ثم للركن المعنوي ثم للعقوبة المقررة لها وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي :

النص القانوني للمادة (٤٥) ،

تنص المادة ٤٥ من قانون البيئة (١) على أنه : « يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة » .

يتبين من مطالعة النص القانوني للمادة ٤٥ أن الركن المادي للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بارتكاب الفعل المحظور فيها وهو عدم استيفاء المكان العام المغلق لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٤٤ من قانون البيئة من الناحيتين الانبارية والمدنية .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي لهذه الجريمة إذا لم يقم الفاعل بتجهيز المكان العام المغلق بوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٧٨ من قانون البيئة على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٥ بالغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفي حالة العود يكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة^(١) .

(١) انظر ما سوف يأتي في الباب السادس عشر من هذا القسم بشأن التعليمات العامة للنفايات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في قانون البيئة والملاحظات القضائية عليها .

الفصل العاشر

جريمة عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة

بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة

إلا فى الحدود المسموح بها وجريمة التدخين

فى وسائل النقل العام

تمهيد ،

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤٦ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٤٦ ثم للركن المعنوى ثم للعقوبة المقررة لها وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٤٦) ،

تنص المادة ٤٦ من قانون البيئة (١) على أنه : « يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها فى الترخيص الممنوح لهذه الأماكن ، ويراعى فى هذه الحالة تخصيص حيز للمدخنين بما لا يؤثر على الهواء فى الأماكن الأخرى ، ويحظر التدخين فى وسائل النقل العام » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٤٦ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بارتكاب أحد الأفعال المبيحة بها ومنها عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المسموح بها أو قيام الفاعل بالتدخين فى وسائل النقل العام .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٤٦ من قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي للجرائم الواردة في هذه المادة إذا لم يقيم الفاعل بالأجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحدود المسموح بها أو قام الفاعل بالتدخين في وسائل النقل العام مع علمه وإدراكه ذلك واتجاه إرادته إلى الفعل الإجرامى (١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على عقوبة الغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يدخن في وسائل النقل العام . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

(١) تعاقب المادة الثامنة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الوقاية من إضرار التدخين على مخالفة أحكام المادة السادسة - المتعلقة بحظر التدخين في وسائل النقل والأماكن العامة والمغلقة - بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الحادى عشر **جريمة تصريف أو القاء أية مواد** **أو نفايات أو سائل غير معالجة من شأنها** **أحداث تلوث فى الشواطئ**

تهديد ،

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٦٩ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٦٩ ثم للركن المعدنى ثم للعقوبة المقررة لها وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة (٤٩) ،

تنص المادة ٦٩ من قانون البيئة (١) على أنه : « يحظر على جميع المنشآت بما فى ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية والخدمية تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سائل غير معالجة من شأنها أحداث تلوث فى الشواطئ المصرية أو المياه للمناخمة لها سواء تم ذلك بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف المحظور ، مخالفة منفصلة » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٦٩ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بارتكاب أحد الأفعال المحظورة البيئة بها قبل القيام بتصريف المواد والنفايات أو السوائل الغير معالجة والتي من شأنها أحداث تلوث للشواطئ .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٦٩ من قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي للجريمة الواردة في هذه المادة إذا قام الفاعل بعملية التصريف أو الالتقاء للمنفايات أو السوائل عن علم وإرادة وإدراك بما قام به من فعل إجرامى .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة . (١)

(١) انظر القيود والأوصاف للجرائم المتعددة المعاتب عليها بمقتضى المادة ٨٧ من قانون البيئة فى الباب السادس عشر من هذا القسم.

الفصل الثانى عشر **جريمة اقامة منشآت أو محال على ساحل** **البحر ينتج عنها تصريف مواد ملوثة** **بالمخالفة لأحكام القانون**

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٧ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٧٠ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجريمة الواردة فى المادة ٧٠ ثم للركن المعنوى ثم للعقوبة المقررة لها وذلك فى البنود التالية :

أولاً : الركن المادى :

النص القانونى للمادة (٧٠) :

تنص المادة ٧٠ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « يشترط للترخيص باقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقارات المنفذة له أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات التأثير البيئى وتلتزم بتوفير وحدات لمعالجة المخلفات ، كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٧٠ أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتكون من قيام الفاعل بارتكاب أحد الأفعال المحظورة البيئة بها وهو اقامة المنشأة أو محل على ساحل البحر ينتج عنها تصريف مواد ملوثة وذلك بالمخالفة لأحكام القانون .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المادة ٧٠ من قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي للجريمة الواردة في هذه المادة إذا قام الفاعل بإقامة منشأة أو محل على ساحل البحر بالمخالفة لأحكام القانون عن علم وإرادة وإدراك بما قام به من فعل مخالف للقانون (١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

نصت المادة ٨٧ من قانون البيئة على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن الاشتراطات القانونية للمحال العامة والصناعية والسياحية .

الباب الخامس **الجنايات المعاقب عليها بمقتضى** **المادة ٨٨ من قانون البيئة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجنايات المعاقب عليها بمقتضى
المادة ٨٨ من قانون البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨٨) :

تنص المادة ٨٨ من قانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على
أنه : « يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل
عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه كل من خالف
أحكام المواد (٢٩) ، (٣٢) ، (٤٧) من هذا القانون كما يلزم كل من
خالف أحكام المادة (٣٢) ، بإعادة تصدير النفايات الخطرة محل
الجريمة على نفقته الخاصة » .

ثانياً ، شرح المادة (٨٨) :

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٨٨ من قانون البيئة أنها
قد عاقبت على ارتكاب ثلاثة مجموعات من الأفعال المحظورة الواردة
فى المواد ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٥ من قانون البيئة (١) يشكل كل منها جناية
عقوبتها السجن والغرامة .

ثالثاً ، تقسيم :

سوف نتعرض لشرح الجنايات الواردة فى المادة ٨٨ من قانون
البيئة تفصيلاً فى الفصول التالية :

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً للجوانب الادارية والتنظيمية الواردة فى المواد
٢٩ ، ٣٢ ، ٤٧ فى الأقسام السابقة من هذا الكتاب .

الفصل الأول : جناية تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص .

الفصل الثاني : جناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات

الخطرة بغير ترخيص .

الفصل الثالث : جناية زيادة النشاط الإشعاعي عن الحدود

المسموح بها ^(١).

(١) انظر الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن شرح القوانين المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث .

الفصل الأول

جناية تداول النفايات الخطرة

بغير ترخيص

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٨ من قانون البيئة على جناية مخالفة أحكام المادة ٢٩ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادى للجناية الواردة فى المادة ٢٩ ثم للركن المعنوى ثم للعقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً : الركن المادى لجناية تداول النفايات الخطرة ،

النص القانونى للمادة (٢٩) ،

تنص المادة ٢٩ من قانون البيئة (١) على أنه : « يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الانبارية المختصة ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون لجراءات وشروط منح الترخيص والجهة المختصة باصداره .

ويصدر الوزراء - كل فى نطاق اختصاصه - بالتنسيق مع وزير الصحة وجهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد والنفايات الخطرة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٢٩ أن الركن المادى للجناية الواردة بها هو سلوك ايجابى يتمثل فى القيام بتداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الانبارية المختصة (٢) .

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح للمادة ٢٩ من الناحيتين الانبارية والمدنية .

(٢) انظر ما سبق ذكره من لجراءات تفصيلية لاستخراج الترخيص .

ثانياً ، الركن المعنوي ،

يقوم الركن المعنوي للجناية الواردة في هذه المادة وذلك عند انصراف ارادة الفاعل إلى تداول المواد والنفائات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة (١).

ثالثاً ، عقوبة الجناية ،

نصت المادة ٨٨ من قانون البيئة على معاقبة من يرتكب هذه الجناية بالسجن مدة لا تقل على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه .

(١) انظر بشأن الوسائل العلمية الحديثة وتحليل السواد والمتفجرات كتابنا «التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي» الطبعة الثانية من ١٧٦ وما بعدها .

الفصل الثانى

جناية استيراد أو مرور أو دخول

النفائات الخطرة بغير ترخيص

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٨ من قانون البيئة على جناية مخالفة أحكام المادة ٣٢ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلى للركن المادى للجناية الواردة فى المادة ٣٢ ثم للركن المعنوى ثم للمعقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى لجناية استيراد أو مرور أو دخول
النفائات الخطرة ،
النص القانونى للمادة (٣٢) :

تنص المادة ٣٢ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « يحظر استيراد النفائات الخطرة (٢) أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضى جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير تصريح من الجهة الادارية المختصة السماح بمرور السفن التى تحمل النفائات الخطرة فى البحر الاقليمى أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٣٢ أن الركن المادى للجناية الواردة بها هو سلوك ايجابى يتمثل فى القيام باستيراد أو السماح بمرور أو دخول النفائات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة .

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح تفصيلى للمادة ٣٢ من الناحيتين الادارية والمدنية .

(٢) انظر التعريفات السابق شرحها عند تعليقنا على المادة رقم واحد من مواد قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوي لجناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات الخطرة ،

يقوم الركن المعنوي للجناية الواردة في هذه المادة وذلك عند انصراف ارادة الفاعل إلى استيراد أو القيام بالسماح بمرور أو دخول النفايات الخطرة بغير ترخيص .

ثالثاً ، عقوبة الجناية ،

نصت المادة ٨٨ من قانون البيئة على معاقبة من يرتكب الجناية الواردة في المادة ٣٢ بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه ، مع الزام المخالف باعادة تصدير النفايات الخطرة محل الجريمة على نفقته الخاصة (١).

(١) انظر بشأن جزاء الإلزام باعادة التصدير في قوانين النفايات ، كتابنا : هرج
قوانين النفايات ، ص ٢٣٧ وما بعدها .

الفصل الثالث

جناية زيادة النشاط الإشعاعي

عن الحدود المسموح بها

تمهيد ،

عاقبت المادة ٨٨ من قانون البيئة على جناية مخالفة أحكام المادة ٤٧ من قانون البيئة وسوف نتعرض فيما يلي للركن المادى للجناية الواردة فى المادة ٤٧ ثم للركن المعنوى ثم للعقوبة المقررة لها قانوناً وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى لجناية زيادة النشاط الإشعاعي عن الحدود المسموح بها ،

النص القانونى للمادة (٤٧) ،

تنص المادة ٤٧ من قانون البيئة ^(١) على أنه : « لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الإشعاعى أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها والتى تحددها الجهات المختصة طبقاً لللائحة التنفيذية لهذا القانون (٢) » .

يتبين من النص القانونى للمادة ٤٧ أن الركن المادى للجناية الواردة بها هو سلوك إيجابى يتمثل فى السماح بزيادة النشاط الإشعاعى عن الحدود المسموح بها .

ثانياً ، الركن المعنوى لجناية زيادة النشاط الإشعاعى عن الحدود المسموح بها ،

يقوم الركن المعنوى للجناية الواردة فى هذه المادة وذلك عند

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح تفصيلى للمادة من الناحيتين الانبارية والمدنية .

(٢) انظر نصوص اللائحة التنفيذية وملاحظتها فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

انصراف ارادة الفاعل إلى زيادة النشاط. الاشعاع من الحدود المسموح بها قانوناً .

ثالثاً ، عقوبة الجنائية ،

نصت المادة ٨٨ من قانون البيئة على معاقبة من يرتكب الجنائية الواردة في المادة ٤٧ بالسجن مدة لا تقل على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه .

الباب السادس **الجرائم المعاقب عليها بمقتضى** **المادة ٨٩ من قانون البيئة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة (٨٩) من قانون البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٨٩) ،

تنص المادة ٨٩ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١) والقرارات المنفذة له .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة » (٢) .

ثانياً ، شرح المادة (٨٩) ،

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة ٨٩ من قانون البيئة أنها قد عاقبت على ارتكاب خمسة أنواع من الأفعال المحظورة الواردة فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث والقرارات المنفذة له .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر فى ١٩٨٢/٦/٣٦ .

(٢) تلاحظ لنا أن الفقرة السابقة على هذه الفقرة هو فقرة واحدة وليس فقرات فكان من الصحيح لغة أن تكون فقرة .

المقصود بمجارى المياه فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجارى من التلوث (١) ،

تضمنت المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أنه : « تعتبر من مجارى المياه فى تطبيق أحكام هذا القانون :

١- مسطحات المياه العذبة وتشمل :

١- نهر النيل وفرعية والاخوار .

٢- الرياحات والترع بجميع درجاتها والجنايات .

ب- مسطحات المياه غير العذبة وتشمل :

١- المصارف بجميع درجاتها .

٢- البحيرات .

٣- البرك والمسطحات المائية المغلقة والسياحات .

ج- خزانات المياه الجوفية .

ثالثاً : تقسيم ،

سوف نتعرض لشرح الجرائم الواردة فى المادة ٨٩ من قانون البيئة (٢) وذلك فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جريمة صرف أو القاء المخلفات فى مجارى المياه
بغير ترخيص .

الفصل الثانى : جريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه
بالمخالفة للمواصفات .

(١) انظر نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ولائحته التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٢) انظر نصوص القانون ولائحته التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الفصل الثالث : جريمة اقامة منشأة ينتج عنها مخلفات بغير ترخيص^(١) .

الفصل الرابع : جريمة صرف أى من مخلفات الوحدة النهرية فى النيل أو مجارى المياه .

الفصل الخامس : جريمة السماح بتسرب الوقود المستخدم فى تشغيل الوحدة النهرية فى مجارى المياه .

(١) انظر بشأن قوانين المنشآت الصناعية والتجارية والسياحية الكتاب الثانى من هذا المؤلف .

الفصل الأول

جريمة صرف أولقاء المخلفات فى

مجارى المياه بغير ترخيص

تهديد ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث وسوف نتعرض لشرح الجريمة الواردة فى المادة الثانية من قانون حماية نهر النيل وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة

١٩٨٢ (١) بشأن حماية نهر النيل ،

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل على أنه : « يحظر صرف أولقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الرى بناء على اقتراح وزير الصحة ويتضمن الترخيص الصادر فى هذا الشأن تحديد للمعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة على حدة » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة الثانية من قانون حماية نهر النيل أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتمثل فى سلوك

(١) أنظر نصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

إيجابى بأخذ صورة القيام بصرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى دون تصريح من الجهات المختصة .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

يتمثل الركن المعنوى فى جريمة صرف أو القاء المخلفات الصلبة فى العقد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى صرف أو القاء المخلفات المحظورة دون ترخيص بالمخالفة لأحكام القانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا يزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

الفصل الثانى

جريمة صرف المخلفات فى مجارى

المياه بالمخالفة للمواصفات

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٢ فقرة أخيرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الجريمة الواردة فى المادة الثالثة فقرة أخيرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من
القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل ،

تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ على أنه :

«أما إذا تبين من نتيجة تحليل العينات أنها تخالف المواصفات والمعايير المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون وبصورة تمثل خطراً فورياً على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فوراً وإلا قامت وزارة الرى بذلك على نفقته قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى» .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة الثالثة.فقرة أخيرة من قانون حماية نهر النيل أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتمثل فى سلوك إيجابى هو صرف مخلفات فى مجارى المياه مخالفة للمواصفات والمعايير المحددة وفقاً لأحكام القانون .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

يتمثل الركن المعنوى فى الجريمة للنصوص عليها فى المادة

الثالثة فقرة أخيرة فى القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى صرف أو القاء المخلفات المحظورة بالمخالفة لأحكام القانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة الثالثة فقرة أخيرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة للجهة الادارية الحق فى احضار صاحب الشأن بازالة مسببات الضرر وإلا قامت وزارة الري بذلك على نفقته او قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى (١) .

(١) انظر نصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

جريمة اقامة منشأة ينتج عنها

مخلفات بغير ترخيص

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الجريمة الواردة فى المادة الرابعة فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة

١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل ،

تنص المادة الرابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ على أنه : و لا يجوز التصريح باقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه .

ومع ذلك يجوز لوزارة الرى دون غيرها - عند الضرورة وتحقيقاً للصالح العام - التصريح باقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت وتسرى أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت (١) .

وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها وإلا سحب الترخيص الممنوح لها ،

(١) انظر نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة عند شرحنا لجريمة صرف المخلفات فى مجارى المياه بالمخالفة للمواصفات وانظر نص المادة الثالثة كاملة فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

ولوزارة الري في هذه الحالة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الانارى وبون الاخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة الرابعة من قانون حماية نهر النيل أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتمثل فى سلوك ايجابى هو اقامة منشأة ينتج عنها مخلفات بغير تصريح من الجهات المختصة طبقاً للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

ثانياً ، الركن المعنوى :

يتمثل الركن المعنوى للجريمة الواردة فى المادة الرابعة فى القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى اقامة منشأة تقوم بالصرف فى مجارى المياه ينتج عنها مخلفات وذلك بغير ترخيص من الجهات المختصة .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة الرابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة (١) .

(١) انظر القيود والأوصاف الجنائية الخاصة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى الباب السادس عشر من هذا القسم .

الفصل الرابع

جريمة صرف أى من مخلفات الوحدة

النهرية فى النيل أو مجارى المياه

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الجريمة الواردة فى المادة الرابعة فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل ،

تنص المادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ على أنه : « يلزم ملاك العاثمات ، السكنية والسياحية وغيرها الموجودة فى مجرى النيل وفرعية بايجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها فى أماكن محددة ونزحها والقائها فى مجارى أو مجمعات الصرف الصحى ولا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه » .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة الخامسة أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتمثل فى سلوك ايجابى هو صرف أى من مخلفات الوحدة النهرية فى النيل أو مجارى المياه على خلاف أحكام القانون .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

يتمثل الركن المعنوى للجريمة الواردة فى المادة الخامسة فى

(١) انظر بشأن الركن المادى فى جرائم قانون ضريبة المبيعات كتابنا « شرح ضريبة المبيعات » ص ٤٥ وما بعدها .

القصد الجنائي وهو انصراف ارادة الفاعل إلى صرف أى من مخلفات الوحدة النهرية فى الخيل أو مجارى المياه .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

الفصل الخامس

جريمة السماح بتسرب الوقود المستخدم فى تشغيل الوحدة النهرية فى مجارى المياه

تمهيد :

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الجريمة الواردة فى المادة الرابعة فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

النص القانونى للمادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل ،

تنص المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ على أنه :
« يحظر على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة للنقل أو السياحة أو غيرها السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها فى مجارى المياه . وتسرى على هذه الوحدات أحكام المادة (٥) من هذا القانون .

يتبين من مطالعة النص القانونى للمادة السابعة أن الركن المادى للجريمة الواردة بها يتمثل فى سلوك إيجابى هو السماح بتسرب الوقود المستخدم فى تشغيل الوحدة النهرية فى مجارى المياه على خلاف أحكام القانون .

ثانياً ، الركن المعنوى (١) ،

يتمثل الركن المعنوى للجريمة الواردة فى المادة السابعة فى القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى السماح بتسرب الوقود المستخدم فى تشغيل الوحدة النهرية فى مجارى المياه .

(١) أنظر بشأن الركن المعنوى فى جرائم المخدرات المختلفة كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ٥٢ وما بعدها .

خاتماً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٨٩ من قانون البيئة على مخالفة أحكام المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة (١).

(١) انظر نصوص اللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الباب السابع

الجرائم المعاقب عليها بجقتضى

المادة ٩٠ من قانون البيئة

تعهد :

عاقبت المادة (٩٠) من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على ثلاثة مجموعات من الجرائم وسوف نتعرض فيما يلى للنص القانونى لتلك المادة ثم نتولى شرحها وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٠) ،

تنص المادة ٩٠ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١- تصريف أولقاء الزيت أو المزيج الزيتى أو المواد الضارة فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين ٤٩ ، ٦٠ من هذا القانون (١) .

٢- عدم الالتزام بمعالجة ما يتم صرفه من نفايات ومواد ملوثة او عدم استخدام الوسائل الآمنة التى لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٢ من هذا القانون (٢) .

٣-لقاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة .

وفى حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخالفات تكون العقوبة الحبس والغرامة المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة .

وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أثار المخالفة فى الموعد

(١) ، أنظر ما سبق ذكره من شرح تفصيلى للمواد الثلاثة من الناهيتين الادارية والمدنية فى الأقسام السابقة من هذا الكتاب .

الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته » .

ثانياً ، شرح المادة (٩٠) ،

شملت المادة ٩٠ من قانون البيئة بالعقوبات ثلاث مجموعات من الجرائم الاعتماد على البيئة المائية .

ثالثاً ، تقسيم ،

سوف نتعرض لشرح الجرائم الواردة فى المادة ٩٠ فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جريمة تصريف أولقاء الزيت أو المواد الضارة فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة^(١) .

الفصل الثانى : جريمة عدم معالجة ما يتم صرفه من نفايات .

الفصل الثالث : جريمة لقاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة .

(١) انظر شرح المادة رقم واحد من قانون البيئة ، وما ورد بها من تعريفات مختلفة فى القسم التمهيدى من هذا البحث .

الفصل الأول

جريمة تصريف أو القاء الزيت

أو المواد الضارة في البحر الاقليمي

أو المنطقة الاقتصادية الخالصة

تمهيد ،

عاقبت المادة ٩٠ من قانون البيئة على الأفعال الواردة في الفقرة الأولى منها وفي المادتين ٤٩ ، ٦٠ من قانون البيئة (١) وسوف نتعرض فيما يلي لشرح الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٠ وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي ،

١- النص القانوني للفقرة الأولى من المادة (٩٠) ،

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٠ على معاقبة « ... تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي أو المواد الضارة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة (٢) وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين ٤٩ ، ٦٠ من هذا القانون » .

٢- النص القانوني للمادة (٤٩) ،

تنص المادة ٤٩ من قانون البيئة على أنه « يحظر على جميع السفن أياً كانت جنسياتها تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

أما بالنسبة للسفن الحربية أو القطع البحرية المساعدة التابعة

(١) انظر ما سبق ذكره من تعريفات تعليقاً على المادة رقم واحد من قانون البيئة .

لجمهورية مصر العربية أو غيرها من السفن التي تملكها أو تشغلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة في خدمة حكومية غير تجارية والتي لا تخضع لأحكام الاتفاقية ، فيجب أن تتخذ هذه السفن الاحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ؛ (١) .

٣- النص القانوني للمادة (٦٠) .

تنص المادة ٦٠ من قانون البيئة على أنه : « يحظر على ناقلات المواد السائلة الضارة القاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات بطريقة ارادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر .

كما يحظر على السفن التي تحمل مواد ضارة منقولة في عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج نقالة أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بالقائها في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

كما يحظر القاء الحيوانات النافقة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ؛ (٢) .

يتبين من النصوص الثلاثة المتقدمة أن الركن المبادئ لجريمة تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي أو المواد الضارة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة يتحقق إذا قام الجاني بسلوك ايجابي يتضمن ارتكاب أحد الأفعال المحظورة الواردة في النصوص الثلاثة المتقدمة .

(١) انظر ما سبق ذكره فيما تقدم من شرح تفصيلي للمادة ٤٩ من الناحيتين الادارية والمندية .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فيما تقدم بشأن المادة ٦٠ من قانون البيئة من الناحيتين الانارية والمندية .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى لجريمة القاء الزيت أو المواد الضارة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى تصريف أو القاء الزيت أو المواد الضارة بالمخالفة لأحكام القانون(١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٩٠ فى فقرتها الأولى على الجرائم الواردة فيها بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه وفى حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخالفات تكون العقوبة الحبس والغرامة المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة . وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة فى الموعد الذى تصدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة على نفقته .

(١) أنظر القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى المادة (٩٠) من قانون البيئة الباب السادس عشر من هذا الكتاب .

الفصل الثانى

جريمة عدم معالجة ما يتم صرفه من نفايات

تمهيد ،

عاقبت المادة ٩٠ من قانون البيئة على الأفعال الواردة فى الفقرة الثانية منها وسوف نتعرض فيما يلى لشرح الجريمة الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ وذلك فى البنود التالية :

أولاً : الركن المادى ،

١- النص القانونى للفقرة الثانية من المادة (٩٠) ،

تنص المادة ٩٠ من قانون البيئة فى فقرتها الثانية على عقاب :
« ... ٢- عدم الالتزام بمعالجة ما يتم صرفه من نفايات ومواد ملوثة أو عدم استخدام الوسائل الآمنة التى لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٢ من هذا القانون » .

٢- النص القانونى للمادة (٥٢) ،

تنص المادة ٥٢ من قانون البيئة على أنه : « يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصرح لها باستكشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما فى ذلك وسائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الانتاج فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب عليها استخدام الوسائل الآمنة التى لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ، ومعالجة ما يتم تصريفه من نفايات ومواد ملوثة طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية (١) » .

(١) انظر ما سبق ذكره فيما تقدم من شرح تفصيلى للمادة ٥٢ من الناحيتين الادارية والمدنية .

يقوم الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى النحر السابقة إذا قام الفاعل بسلوك إيجابى يتضمن مخالفة الأفعال المحظورة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ أو فى المادة ٥٢ من قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى لجريمة عدم معالجة ما يتم صرفه من نفايات هو القصد الجنائى فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى عدم معالجة ما يتم صرفه من نفايات .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٩٠ فى فقرتها الأولى على الجرائم الواردة فيها بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه وفى حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخالفات تكون العقوبة الحبس والغرامة المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة . وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة على نفقته (١) .

(١) أنظر تفصيلاً بشأن العقوبات التكميلية كتابنا شرح قوانين النش ص ١٧٤ وما بعدها .

الفصل الثالث

جريمة القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة

تمهيد ،

عاقبت المادة ٩٠ من قانون البيئة على الأفعال الواردة في الفقرة الثانية منها وسوف نتعرض فيما يلي لشرح الجريمة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٩٠ وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

تنص المادة ٩٠ فى فقرتها الثالثة على معاقبة : ١ ... ٣ - القاء أية مواد أخرى ملوثة .

ونحن نرى أن هذه المادة قد اعتورها سوء الصياغة لأنه كان يجب توضيحها باضافة عبارة خلاف ما ذكر فى الفقرتين السابقتين ، وذلك لأنها تُعطى تجريماً مُغلظاً مطلقاً لجميع أفعال القاء أية مواد أخرى ملوثة سواء فى البحر أو الأرض أو الهواء من أى شخص وأياً كان مقدار التلوث الناتج عنه وعقوبة هذا الفعل هو العقوبة المنصوص عليها فى المادة (٩٠) .

يقوم الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى النص السابق إذا قام الفاعل بسلوك إيجابى يتضمن مخالفة الأفعال المحظورة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة وهو القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة خلاف ما سبق ذكره فى الفقرتين السابقتين .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى لجريمة القاء أية مواد أخرى ملوثة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى القاء تلك المواد الملوثة .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة (١) :

عاقبت المادة ٩٠ فى فقرتها الأولى على الجرائم الواردة فيها بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه وفى حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخالفات تكون العقوبة الحبس والغرامة المذكورة فى الفقرة السابقة من هذه المادة .
وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته .

(١) انظر بشأن النظام القانونى للمقلب فى جرائم المخدرات كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ٣٦ وما بعدها .

الباب الثامن

جرائم التلوث الناتج عن عطب بالسفينة

بهدف تعطيلها أو إتلافها أو عن إهمال

تمهيد :

عاقبت المادة ٩١ من قانون البيئة كل من يخالف أحكام المادة (٥٤ب) من القانون وسوف نتعرض لشرح المادة المذكورة والجرائم الواردة بها وذلك في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي ،

١- النص القانوني للمادة (٩١) من قانون البيئة ،

تنص المادة ٩١ من قانون البيئة على أنه : « تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع التزام المتسبب بنفقات إزالة آثار المخالفة طبقاً لما تصدده الجهات المكلفة بالإزالة لكل من خالف أحكام المادة (٥٤ ب) من هذا القانون ، إذا تم التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال .

وتزاد الغرامة بمقدار المثل في حالة العود (١) وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تحديد قيمة الغرامة لحجم التلوث والآخر البيئي الناتج عن مخالفة أحكام هذه المادة » .

٢- النص القانوني للمادة (٥٤ ب) ،

تنص المادة ٥٤ ب من قانون البيئة على أنه : لا تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن : ... (ب) التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون

(١) انظر بشأن شرح أحكام العود في قوانين الغش كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ٧٨٩ وما بعدها .

قد تم بمعرفة الريان أو المستول عنها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال ، ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ربان السفينة أو المستول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث وقام على الفور باخطار الجهة الادارية المختصة (١) .

يتكون الركن المادى للجرائم العمدية المبينة في المادتين السابقتين من سلوك ايجابى يتمثل فى الصور الثلاثة الآتية :

الصورة الأولى هى التسبب فى التلوث الناتج عن عطب بالسفينة بهدف تعطيلها .

والصورة الثانية التسبب فى التلوث الناتج عن عطب فى السفينة بهدف إتلافها .

أما الصورة الثالثة فهى التسبب فى التلوث الناتج عن عطب فى السفينة نتيجة الإهمال من القائمين عليها .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى للجرائم العمدية المشار إليها فى المادتين السابقتين هو القصد الجنائى فىلزم انصراف ارادة الفاعل إلى التسبب فى التلوث نتيجة تعمد تعطيل السفينة أو إتلافها .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تضمنت المادة ٩١ من قانون البهئة عقاب مخالفة الأفعال الواردة بها بالحبس وغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع التزام المتسبب بنفقات ازالة أثار المخالفة طبقاً لما تصدده الجهات المكلفة بالازالة وتزاد

(١) انظر ما سبق ذكره فيما تقدم من شرح تفصيلى للمادة ٥٤ من القانونى الادارية والمدنية .

الغرامة بمقدار المثل في حالة العود وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تحديد قيمة الغرامة وفقاً لحجم التلوث والأثر البيئي الناجم عن مخالفة أحكام هذه المادة (١) .

وقد تلاحظ لنا خلو اللائحة التنفيذية من ضوابط تحديد قيمة الغرامة على النحو المشار اليه في المادة (٩١) . ونحن نرى أن هذا التحديد يساعد القاضى على تفريد العقاب فى كل جريمة على حدة .

(١) انظر نصوص قانون البيئة ولائحته التنفيذية فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

الباب التاسع **الجرائم المعاقب عليها بمقتضى** **المادة ٩٢ من قانون البيئة**

تمهيد :

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة على ثلاثة مجموعات من الجرائم وسوف نتعرض لشرح المادة ٩٢ فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى (٩٢) ،

تنص المادة ٩٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يعاقب بفرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١- عدم تجهيز السفينة الأجنبية التى تستخدم الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بمعدات خفض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من هذا القانون .

٢- عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث قبل وبعد وقوع العطب فى السفينة أو أحد أجهزتها أو عدم إخطار الجهة الادارية المختصة فوراً بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو بإحدى أجهزتها وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٤ ب) من هذا القانون (١) .

٣- عدم إبلاغ الجهة الادارية المختصة فوراً عن حادث تسرب الزيت مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها والاجراءات التى اتخذت وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٥ من هذا القانون .

(١) انظر ما سبق شرحه فى الباب الثامن بشأن المادة ٥٤ ب عند شرحنا لجرائم التلوث الناتج عن عطب بالسفينة .

وفى حالة العود إلى مخالفة أحكام البند (١) تزداد الغرامة بمقدار المثل .

وفى حالة العود إلى مخالفة أحكام البندين (٢) ، (٣) تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته .

ثانياً ، شرح المادة (٩٢) ،

تبين من مطالعة المادة ٩٢ من قانون البيئة أنها قد تضمنت ثلاثة مجموعات الجرائم المختلفة فى ركنها المادى والتى سوف نشرحها فى الفصول التالية :

ثالثاً ، تقسيم البحث ،

سوف نتعرض لشرح الجرائم الواردة فى المادة ٩٢ من قانون البيئة فى الفصول التالية :

الفصل الأول : جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية بمعدات خفض التلوث .

الفصل الثانى : جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث عند وقوع عطب بالسفينة وعدم الاخطار عنه .

الفصل الثالث : جريمة عدم الابلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها (١) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : اصول القانون البحرى، ص ١٤٥ وما بعدها .

الفصل الأول

جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية

بمعدات خفض التلوث

تمهيد ،

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى فقرتها الأولى على جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية بمعدات خفض التلوث وسوف نتعرض فيما يلى لشرح أركان هذه الجريمة فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى ،

١- النص القانونى للفقرة الأولى من المادة (٩٢) ،

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١- عدم تجهيز السفينة الأجنبية التى تستخدم الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بمعدات خفض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من هذا القانون » .

٢- النص القانونى للمادة (٥٧) ،

تنص المادة ٥٧ من قانون البيئة على أنه : « يحدد الوزير المختص نوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتى يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية أو المنصات البحرية التى تنام فى البيئة المائية^(١) .

(١) لنظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح تفصيلى للمادة ٥٧ من الناحيتين الادارية والمدنية .

ويجب أن تكون السفن الأجنبية التي تستعمل الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها مجهزة بمعدات خفض التلوث طبقاً لما ورد بالاتفاقية وملاحقها .

يتبين من مطالعة النص القانوني للمادتين السابقتين أن الركن المادى لجريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية بمعدات خفض التلوث هو سلوك سلبى يتمثل فى عدم القيام بتجهيز السفينة بمعدات خفض التلوث طبقاً لما هو مبين بالمادة ٥٧ من القانون .

ثانياً : الركن العنوى :

الركن المعنوى للجريمة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف الارادة إلى عدم تجهيز السفينة بمعدات خفض التلوث بذلك (١) .

ثالثاً : عقوبة الجريمة :

عاقبت المادة ٩٢ من قانون البيئة على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه .

وفى حالة العود تزداد الغرامة بمقدار المثل وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة على نفقته .

(١) انظر تفصيلاً بشأن الركن العنوى لجرائم الامتناع كتابنا « جرائم الامتناع فى قانون العقوبات » ص ١٧ وما بعدها .

الفصل الثانى

جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية

ضد التلوث عند وقوع عطب بالسفينة

وعدم الاخطار عنه

تمهيد :

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة المصرى فى فقرتها الثانية على جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث عند وقوع عطب بالسفينة وعدم الاخطار عنه وسوف نتعرض فيما يلى لشرح اركان هذه الجريمة فى البنود التالية :

أولاً : الركن المادى :

١- النص القانونى للفقرة الثانية من المادة ٩٢ من قانون

البيئة :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٩٢ من قانون البيئة على معاقبة كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : ١ ... ٢- عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث قبل وبعد وقوع العطب فى السفينة أو أحد أجهزتها أو عدم اخطار الجهة الانبارية المختصة فوراً بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو بإحدى أجهزتها وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٤ ب من هذا القانون .

٢- النص القانونى للمادة ٥٤ ب من قانون البيئة :

تنص المادة ٥٤ ب من قانون البيئة على أنه : لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن : ١ ...

ب- التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الربان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو اتلافها أو عن أعمال . ويشترط فى جميع الأحوال أن يكون ربان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع

الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار التلوث وقام على الفور باخطار
الجهة الادارية المختصة (١) .

ويتبن من مطالعة النصوص السابقين أن الركن المادى للجريمة
محل البحث يتخذ إحدى صورتين : الصورة الأولى عبارة عن سلوك
سلبي يتمثل فى عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث بالمخالفة
لنص المادة ٥٤ ب من قانون البيئة .

والصورة الثانية عبارة عن سلوك سلبي يتمثل فى عدم إخفاء
الجهة الادارية المختصة فور بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو
بإحدى أجهزتها .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى للجريمة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف
الارادة إلى عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث عند وقوع عطب
بالسفينة وإلى عدم اخطار الجهة الادارية المختصة بالتفريغ الناتج عن
عطب بالسفينة .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٩٢ من قانون البيئة على هذه الجريمة بغرامة لا تقل
عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة
ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أثار المخالفة فى الموعد
الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة
بالإزالة على نفقته .

(١) أنظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح للمادة ٥٤ من الناحيتين الادارية
والمدينة .

الفصل الثالث

جريمة عدم الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها

تهديد :

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة المصري في فقرتها الثالثة على جريمة عدم الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها وسوف نتعرض فيما يلي لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي ،

١- النص القانوني للمادة ٩٢ ،

تضمنت المادة ٩٢ من قانون البيئة العقاب على عدة جرائم فيها عقاب كل من ارتكب الأفعال الآتية : « ٣ ... - عدم إبلاغ الجهة الإدارية المختصة فوراً من كل حادث تسرب للزيت مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها والإجراءات التي اتخذت وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٥ من هذا القانون » .

٢- النص القانوني للمادة (٥٥) ،

تنص المادة ٥٥ من قانون البيئة على أنه : « على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل الموانئ أو البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية وكذلك الشركات العاملة في استخراج الزيت أن يبادروا فوراً إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والإجراءات التي اتخذت لايقاف التسرب أو الحد منه ، وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في الاتفاقية (١) واللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(١) انظر نصوص اتفاقية منع التلوث البحري من الزيت لعام ٧٣ / ١٩٧٨ في القسم الخامس من هذا الكتاب .

وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الادارية المختصة ابلاغ جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه (١) .

يتبين من مطالعة النصين السابقين أن الركن المادى لجريمة عدم الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها عبارة عن سلوك سلبى يتمثل فى عدم الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها المختلفة .

ثانياً ، الركن المعنوى ،

الركن المعنوى للجريمة هو القصد الجنائى فـيـلـزـم انصراف الادراك إلى عدم الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت وظروفها المختلفة .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

عاقبت المادة ٩٢ من قانون البيئة على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه .

وفى حالة المود تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة أثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته .

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح تفصيلى للمادة ٥٥ من الناحيتين الادارية والمدنية .

الباب العاشر

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٩٣ من قانون البيئة

تجهيد :

تعاقب المادة ٩٣ من قانون البيئة على أربعة أنواع من الجرائم المختلفة يجمع بينها جميعاً أنها تتعلق بحماية البيئة البحرية وبأنها تتصل بالسفن وسوف نتعرض فيما يلى لشرح المادة ٩٣ فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٣) ،

تنص المادة ٩٣ من قانون البيئة على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١- قيام السفينة أو الناقلة بأعمال الشحن والتفريغ دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٦ من هذا القانون .

٢- عدم احتفاظ السفينة أو الناقلة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها فى المواد ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ من هذا القانون (١) .

٣- تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة أو القاء القمامة من السفن بالمخالفة لنص المادتين ٦٦ ، ٦٧ من هذا القانون .

٤- قيام إحدى السفن المسجلة فى جمهورية مصر العربية بتصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر بالمخالفة لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون » .

(١) أنظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح تفصيلى للمواد الثلاث المذكورة من الناحيتين الادارية والمدنية .

ثانياً ، شرح المادة (٩٣) ،

تتناول المادة ٩٣ بتجريم أربعة مجموعات من الجرائم تتعلق بالسفن (١) وحماية البيئة البحرية وسوف نتعرض لشرح المادة ٩٣ فى الفصول التالية :

ثالثاً ، تقسيم البحث ،

سوف نتعرض لشرح المادة ٩٣ فى الفصول التالية :
الفصل الأول : جريمة قيام السفينة بأعمال الشحن والتفريغ دون ترخيص .

الفصل الثانى : جريمة عدم احتفاظ السفينة بالشهادات والسجلات للنصوص عليها قانوناً .

الفصل الثالث : جريمة تصريف مياه الصرف الصحى أو القاء القمامة بالمخالفة للقانون .

الفصل الرابع : جريمة قيام السفينة بتصريف الزيت فى البحر بالمخالفة للقانون .

(١) انظر فى النظام القانونى للسفينة كتابنا « اصول القانون البحرى » ص ٣٠١ وما بعدها .

الفصل الأول

جريمة قيام السفينة بأعمال الشحن والتفريغ دون ترخيص

مجهز ،

تعاقب، للمادة ٩٢ من قانون البيئة في فقرتها الأولى على جريمة قيام السفن بأعمال الشحن والتفريغ دون ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، وسوف نتعرض فيما يلي لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادي للجريمة ،

١- النص القانوني للمادة الأولى من المادة (٩٢) .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ على أنه : يعاقب، بمفرمة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١- قيام السفينة أو الناقلة بأعمال الشحن والتفريغ دون الحصول على ترخيص من الجهة الادارة المختصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٦ من هذا القانون .

٢- النص القانوني للمادة (٥٦) ،

تنص المادة ٥٦ من قانون البيئة على أنه : يجب أن تجهز موانئ الشحن والموانئ المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض اصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلطة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

ويجب أن تجهز الموانئ بالمواعين اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزيتية والمزيج الزيتي من السفن الراسية بالميناء .

ولا يجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتفريغ إلا بعد الرجوع إلى الجهة الإدارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات ومياه الاتزان غير النظيفة (١) .

ويتبين من مطالعة النصين السابقين أن الركن المادي للجريمة عبارة عن سلوك إيجابي يتمثل في ممارسة السفينة لأعمال الشحن والتفريغ قبل الترخيص لها بذلك للتأكد من تخلفها من كافة المواد التي تلوث البيئة البحرية .

ثانياً ، الركن المعنوي للجريمة ،

الركن المعنوي للجريمة هو القصد الجنائي فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى مباشرة أعمال الشحن أو التفريغ دون الرجوع إلى الجهة الإدارية المختصة لاستقبال السفينة وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات والمياه غير النظيفة .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تعاقب المادة ٩٣ من قانون البيئة في فقرتها الأولى على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه (٢) .

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح المادة ٥٦ من الناهيتين الادارية والمدنية .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانوني للعقاب في جرائم الغش كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى من ٢٠١٧ وما بعدها .

الفصل الثاني

جريمة عدم احتفاظ السفينة بالشهادات

والسجلات المنصوص عليها قانوناً

تمهيد :

تعاقب المادة ٩٣ من قانون البيئة في فقرتها الثانية على جريمة عدم احتفاظ السفينة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها قانوناً وسوف نتعرض فيما يلي لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية:

أولاً ، الركن المادي للجريمة ،

١- النص القانوني للفترة الثانية من المادة (٩٣) .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ على أنه : « ٢- عدم احتفاظ السفينة أو الناقلة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها في المواد ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ من هذا القانون .

٢- النص القانوني للمادة (٥٨) .

تنص المادة ٥٨ من قانون البيئة على أنه : « على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول التي انضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل للمزيت بالسفينة يدرن فيه المسئول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

أ- القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت .

ب- تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

ج- تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .

د- تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .

هـ- التخلص من النفايات الملوثة .

و- القاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت فى حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتى بالنسبة للمنصات البحرية التى تقام فى البيئة المائية (١) .

٣- النص القانونى للمادة (٦٢) ،

تنص المادة ٦٢ من قانون البيئة على أنه : « يجب أن تزود الناقلات التى تحمل مواد سائلة ضارة بسجل الشحنة طبقاً للاتفاقية يدون فيها الربان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية (٢) » .

٤- النص القانونى للمادة (٧٦) ،

تنص المادة ٧٦ من قانون البيئة على أنه « على السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة الموانئ والمناشر على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة . ويكون اصدار هاتين الشهادتين طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية ، ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة على خمس سنوات من تاريخ اصدارها (٣) » .

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح تفصيلى للمادة ٥٨ من الناحيتين الادارية والمادية .

(٢) انظر نصوص اتفاقية منع التلوث البحرى من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

(٣) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانونى للسفن المصرية كتابنا « اصول القانون البحرى » ص ١١٥ وما بعدها .

٥- النص القانوني للمادة (٧٧) ،

تنص المادة ٧٧ من قانون البيئة على أنه : « على السفن التي تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو إليه أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية والتي تحمل علم دولة منضمة لاتفاقية أن تكون حاصلة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت وأن تكون هذه الشهادة سارية المفعول طبقاً للاتفاقية .

أما السفن التي ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وتحمل علم دولة غير منضمة لاتفاقية فيحدد وزير النقل البحري شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح من مصلحة الموانئ والمناظر وذلك قبل الترخيص لها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة (١) » .

يبين من مطالعة النصوص السابق أن الركن المادي للجريمة تتمثل في سلوك سلبي متمثل في عدم احتفاظ السفينة بالشهادات والسجلات القانونية وهي سجل الزيت وسجل الشحن والشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت والشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة .

ثانياً ، الركن المعنوي للجريمة (٢) ،

الركن المعنوي لهذه الجريمة هو القصد الجنائي فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى عدم استخراج الشهادات والسجلات المنصوص عليها قانوناً.

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح المادة ٧٧ من الناحيتين الادارية والمدنية .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن كيفية استدلال المحقق على توافر اركان الجريمة كتابنا « التحقيق الجنائي التطبيقي » ص ٧٥ وما بعدها .

ثالثاً ، مقوبة الجريمة ،

تعاقب المادة ٩٣ من قانون البيئة في فقرتها الأولى على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه (١) .

(١) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانوني للعقاب في جرائم الغش كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ٣١٧ وما بعدها .

الفصل الثالث

جريمة تصريف مياه الصرف الصحي أو القاء النجاسة بالمخالفة للقانون

تهديد ،

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة في فقرتها الثالثة على جريمة تصريف مياه الصرف الصحي أو القاء النجاسة بالمخالفة للقانون وسوف نتعرض فيما يلي لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية:

أولاً ، الركن المادي للجريمة ،

١- النص القانوني للفترة الثالثة من المادة (٩٢) ،

تعاقب المادة ٩٢ في فقرتها الثالثة على : ٣...- تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة أو القاء النجاسة من السفن بالمخالفة لنص المادتين ٦٦ ، ٦٧ من هذا القانون .

٢- النص القانوني للمادة (٦٦) ،

تنص المادة ٦٦ من قانون البيئة على أنه : « يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) » .

٣- النص القانوني للمادة (٩٧) ،

تنص المادة ٦٧ من قانون البيئة على أنه : « يحظر على جميع السفن والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال

(١) أنظر نصوص قانون البيئة واللائحة التنفيذية والملاحق المرفقة بها في القسم الخامس من هذا الكتاب .

الموارد الطبيعية والمعدنية فى البيئة المائية لجمهورية مصر العربية . وكذلك السفن التى تستخدم الموانئ المصرية القاء القمامة أو الفضلات فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب على السفن تسليم القمامة فى تسهيلات استقبال النفايات أو فى الأماكن التى تصدها الجهات الادارية المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص (١) .

يتمثل الركن المادى لهذه الجريمة فى سلوك ايجابى يتمثل فى القيام بتصريف مياه الصرف الصحى الملوثة أو القاء القمامة من السفن بالمخالفة للقانون .

ثانياً ، الركن المعنوى للجريمة ،

الركن المعنوى لهذه الجريمة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف ارادة الفاعل إلى القيام بتصريف المواد المحظورة بالمخالفة لنصوص القانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تعاقب المادة ٩٢ من قانون البيئة فى فقرتها الأولى على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه (٢) .

(١) انظر بشأن قوانين الرسوم كتابنا : شرح قوانين الرسوم الضريبية ورسوم التوثيق والشهر العقاري ، الطبعة الأولى ص ١٨ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانونى للعقاب فى جرائم الغش كتابنا : شرح قوانين الغش ، الطبعة الأولى ص ٣١٧ وما بعدها .

الفصل الرابع

جريمة قيام السفينة بتصريف الزيت

في البحر بالمخالفة للقانون

تمهيد :

تعاقب المادة ٩٣ من قانون البيئة في فقرتها الرابعة على جريمة قيام السفينة بتصريف الزيت في البحر بالمخالفة للقانون وسوف نتعرض فيما يلي لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى للجريمة ،

١- النص القانوني للفقرة الرابعة من المادة (٩٣) .

تعاقب المادة ٩٣ في فقرتها الرابعة على : « قيام إحدى السفن المسجلة في جمهورية مصر العربية بتصريف أولقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر بالمخالفة لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون » .

٢- النص القانوني للمادة (٥٠) .

تنص المادة ٥٠ من قانون البيئة على أنه : « يحظر على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أولقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر وفقاً لما ورد في الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية (١) » .

يتمثل الركن المادى لهذه الجريمة في سلوك إيجابى هو تصريف الزيت أو المزيج الزيتي في البحر بالمخالفة لأحكام القانون .

ثانياً ، الركن العنوى للجريمة ،

الركن المعنوى لهذه الجريمة هو القصد الجنائى فيلزم انصراف

(١) انظر أهم الاتفاقيات التي انضمت إليها مصر في القسم الخامس من هذا الكتاب .

ارادة الفاعل إلى تصريف الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر بالمخالفة للقانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تعاقد المادة ٩٢ من قانون البيئة فى فقرتها الأولى على هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه (١) .

(١) انظر تفصيلاً بشأن النظام القانونى للعقاب فى جرائم الغش كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ٢١٧ وما بعدها .

الباب الحادى عشر **الجرائم المعاقب عليها بمقتضى** **المادة ٩٤ من قانون البيئة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجرائم المعاقب عليها بمقتضى
المادة ٩٤ من قانون البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٤) ،

تنص المادة ٩٤ من قانون البيئة على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل
عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه كل من
ارتكب أحد الأفعال التالية :

١- عدم تجهيز السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية بالأجهزة
والمعدات الخاصة بتخفيض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من
هذا القانون (١) .

٢- مخالفة أوامر مفتشى الجهة الادارية المختصة ومأمورى
الضبط القضائى فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل
الزيت أو المواد الضارة وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٥٣ ، ٦٣ من هذا
القانون .

ثانياً ، شرح المادة (٩٤) ،

تناولت المادة ٩٤ تجريم نوعين من الأفعال المتعلقة بالسفن
وحماية البيئة البحرية من التلوث وسوف نتعرض لشرح المادة
المذكورة فيما يلى :

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح للمادة ٥٧ من التاجهتين الادارية
والمدينة .

خاتماً ، تنقسم البحوث ،

سوف نتعرض لشرح الجريمتين (١) الواربتين فى المادة (٤) من قانون البيئة فى الفصلين التاليين :

الفصل الأول : جريمة عدم تجهيز السفينة بأجهزة تخفيض التلوث طبقاً للقانون .

الفصل الثانى : جريمة عدم اطاعة أوامر مفتش الجهة الانارية المختصة عند وقوع حادث تلوث .

(١) انظر القيود والأوصاف الجنائية لجرائم قانون البيئة فى الباب السادس عشر من هذا القسم .

الفصل الأول

جريمة عدم تجهيز السفينة بأجهزة

تخفيض التلوث طبقاً للقانون

تمهيد .

تعاقب المادة ٩٤ من قانون البيئة في فقرتها الأولى على جريمة عدم تجهيز السفينة بأجهزة تخفيض التلوث طبقاً للقانون وسوف نتعرض لشرح أركان هذه الجريمة في البنود التالية :

أولاً : الركن المادي للجريمة .

١- النص القانوني للفترة الأولى من المادة (٩٤) .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٤ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١- عدم تجهيز السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية بالأجهزة والمعدات الخاصة بتخفيض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من هذا القانون » .

٢- النص القانوني للمادة (٥٧) .

تنص المادة ٥٧ من قانون البيئة على أنه : « يحدد الوزير المختص نوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتي يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية أو المنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية .

ويجب أن تكون السفن الأجنبية التي تستعمل الموانئ المصرية أو تبهر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها بمجهزة بمعدات خفض التلوث طبقاً لما ورد بالاتفاقية وملاحقها (١) » .

(١) انظر نصوص اتفاقيتها منع التلوث البحري من السفن لعام ١٩٧٨/٧٣ في القسم الخامس من هذا الكتاب .

يتبين من مطالعة النصين المتقدمين أن الركن المادى للجريمة محل البحث يتمثل فى سلوك سلبى هو عدم القيام بتجهيز السفن المسجلة فى مصر بالأجهزة والمعدات الخاصة لتخفيض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من قانون البيئة .

ثانياً ، الركن المعنوى للجريمة ،

يتمثل الركن المعنوى لهذه الجريمة فى القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى عدم القيام بتجهيز السفينة المسجلة فى مصر بالمخالفة لأحكام القانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تعاقب المادة ٩٤ على ارتكاب هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه (١) .

(١) أنظر ما سوف يأتى فى الكتاب الرابع بشأن العقوبات الواردة فى التشريعات الجنائية الخاصة المكمل لقانون البيئة والمتعلقة بحماية البيئة للمائية من التلوث .

الفصل الثاني

جريمة عدم اطاعة أوامر مفتشى الجهة

الادارية المختصة عند وقوع حادث تلوث

تمهيد .

تعاقب المادة ٩٤ من قانون البيئة في فقرتها الثانية على جريمة عدم اطاعة أوامر مفتشى الجهة الادارية المختصة عند وقع حادث تلوث وسوف نتعرض لشرح هذه الجريمة في البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى للجريمة .

١- النص القانونى لفقرة الثانية من المادة (٩٤) .

تعاقب الفقرة الثانية من المادة ٩٤ كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : ٢... ٢- مخالفة أوامر مفتشى الجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت أو المواد الضارة وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٥٣ ، ٦٣ من هذا القانون .

٢- النص القانونى للمادة (٥٣) .

تنص المادة ٥٣ من قانون البيئة على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الكوارث البحرية والحطام البحرى (١) يكون لممثلى الجهة الادارية المختصة أو لمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا ربان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات الكافية للحماية من آثار التلوث فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية » .

(١) انظر شرح القانون ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن الكوارث البحرية فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف .

٢- النص القانوني للمادة (٦٣) ،

تنص المادة ٦٣ من قانون البيئة على أنه : « يكون لممثلى الجهة الادارية المختصة أو لمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا رهبان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل من أثار التلوث وذلك فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل مواد ضارة يخشى منه تلويث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على أية صورة ، ويحظر على السفن التى تحمل المواد الضارة اغراق النفايات والمواد الملوثة فى الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

ويتبين من مطالعة النصوص المتقدمة أن الركن المادى للجريمة محل البحث يتمثل فى سلوك سلبى هو مخالفة أوامر مفتش الجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى فى حالة وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت أو غيره من المواد الضارة .

ثانياً ، الركن المعنوى للجريمة ،

يتمثل الركن المعنوى لهذه الجريمة فى القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى مخالفة أوامر مفتش الجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى عند وقوع حادث لإحدى السفن التى تحمل الزيت أو المواد الضارة (١) .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة ،

تعاقد المادة ٩٤ على ارتكاب هذه الجريمة بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه .

(١) انظر بشأن الاجراءات التفصيلية للتحليل للمعلى الفنى للأثار الجنائية مثل الزيوت والمواد المختلفة كتابنا « التمييز الجنائى الفنى والبحث الجنائى » ص ٣٤ وما بعدها .

الباب الثانى عشر **جناية ارتكاب فعل عمدى مخالف** **لقانون البيئة ينشأ عنه وفاة أو اصابة** **شخص أو أكثر بعاهة مستديمة**

تهديد :

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الجناية المعاقب عليها بمقتضى المادة ٩٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى البنود الآتية :

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٥) ،

تنص المادة ٩٥ من قانون البيئة على أنه : « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إذا نشأ عنه اصابة أحد الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن إذا نشأ عن المخالفة اصابة ثلاثة اشخاص فأكثر بهذه العاهة .

فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة انسان تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر (١) » .

ثانياً ، الركن المادى :

يتبين من مطالعة نص المادة ٩٥ أن الركن المادى فيها هو الارتكاب العمدى لأحد الأفعال المخالفة لقانون البيئة وأن ينشأ عن هذا الفعل وفاة أو اصابة شخص أو أكثر بعاهة مستديمة يستحيل برؤها .

(١) انظر تلميحاً بشأن جنایات الامصابة والوفاة الناتجة من جرائم القش كتابنا « شرح قوانين القش » ص ٢١٤ وما بعدها .

ومثال ذلك فى نظرننا : الإلقاء العمدى لمواد كىماوية
خطرة قرب شاطئ البحر إذا ترتب عليها إصابة أحد
المصطافىن أو أكثر بعاهة مستديمة أو وفاة بعضهم .

ثالثاً ، الركن المعنوى للجناية ،

الركن المعنوى لهذه الجناية هو القصد الجنائى وهو انصراف
ارادة الفاعل إلى القيام عمداً بأحد الأفعال المخالفة لأحكام قانون البيئة
إذا أنشأ عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر .

رابعاً ، عقوبة الجناية ،

تعاقب المادة ٩٥ من قانون البيئة على الجنائيات الواردة بها بعقوبة
السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا أنشأ عنه إصابة أحد
الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن
إذا أنشأ عن المخالفة إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العاهة .

فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة انسان تكون العقوبة الأشغال
الشاقة المؤقتة ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على
الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر (١) .

(١) أنظر بشأن الاجراءات التطبيقية للتحقيق فى جنائيات القتل والعاهة للمستديمة
كتابنا « التحقيق الجنائى الطبى » ص ١٢٤ وما بعدها .

الباب الثالث عشر **جريمة اقامة منشآت على الشاطئ** **أو المساس بخط المسار الطبيعي** **للشاطئ دون ترخيص**

تمهيد :

تعاقب المادة ٩٨ من قانون البيئة على جريمة اقامة منشآت على الشاطئ أو المساس بخط المسار الطبيعي للشاطئ دون ترخيص وسوف نتعرض فيما يلى لشرح هاتين الجريمتين فى البنود التالية :

أولاً ، الركن المادى للجريمة ،

١- النص القانونى للمادة (٩٨) .

تنص المادة ٩٨ من قانون البيئة على أنه : « يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ٧٣ ، ٧٤ من هذا القانون (١) .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ويجب فى جميع الأحوال ودون انتظار الحكم فى الدعوى وقف الأعمال المخالفة وإزالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة وفى حالة الحكم بالادانة يحكم بمصادرتها .

٢- النص القانونى للمادة (٣٧) .

تنص المادة ٧٣ من قانون البيئة على أنه : « يحظر اقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة

(١) انظر ما سبق ذكره - فيما تقدم - من شرح لهاتين المادتين من الناحيتين الادارية والمدنية .

بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

٣- النص القانونى للمادة (٧٤) ،

تنص المادة ٧٤ من قانون البيئة على انه : « يحظر اجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولا فى مياه البحر أو انحساراً عنه إلا بعد موافقة الجهة الانبارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن » .

يتبين من مطالعة النصوص المتقدمة ان الركن المادى للجريمتين المشار إليهما عبارة عن سلوك ايجابى يتمثل فى اقامة منشآت على الشواطىء البحرية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ أو المساس بخط الشاطئ دون موافقة الجهة الانبارية المختصة .

ثانياً ، الركن المئوى :

الركن المئوى لهاتين الجنتين هو القصد الجنائى وهو انصراف ارادة الفاعل إلى اقامة المنشآت أو المساس بخط الشاطئ على خلاف احكام القانون .

ثالثاً ، عقوبة الجريمة :

تعاقب المادة ٩٨ على ارتكاب أى من هاتين الجريمتين بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ويجب فى جميع الأحوال ودون النظر الحكم فى الدعوى وقف الأعمال المخالفة وأزالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة وفى حالة الحكم بالادانة يحكم بمصادرتها (١) .

(١) انظر ما سوف يأتى فى الهاب الخامس عشر بشأن الاحكام العامة للجزاء فى قانون البيئة .

الباب الرابع عشر **الأحكام العامة لاجراءات الضبط** **والإثبات والمحاكمة فى جرائم البيئة**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات والمحاكمة فى جرائم البيئة وذلك فى البنود التالية :

مأهور الضبط فى تشريعات البيئة ،

يتنوع مأمور الضبط فى تشريعات البيئة فى القانون المصرى تنوعاً كبيراً ويمكن تقسيم الضبط فى تشريعات البيئة إلى نوعين الضبط الادارى والضبط القضائى (١) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (١٠٠) ،

تنص المادة (١٠٠) من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧٩ من هذا القانون (٢) ، للجهة الادارية المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية لحجز أية سفينة تمتنع عن دفع الغرامات والتعويضات الفورية المقررة فى حالة التلبس أو فى حالة الاستمجال المنصوص عليها فى المادة المذكورة من هذا القانون .

ويرفع الحجز إذا دفعت المبالغ المستحقة أو قدم ضمان مالى غير مشروط تقبله الجهة الادارية المختصة .

(١) انظر ما سبق ذكره فى المقدمة فى هذا الشأن .

(٢) انظر ما سبق شرحه فيما تقدم بشأن المادة ٧٩ من قانون البيئة .

ثانياً ، شرح المادة (١٠٠) ،

١- حق الجهة الادارية المختصة فى حجز أية سفينة تمتنع

من دفع الغرامات ،

لجازت المادة ١٠٠ من قانون البيئة مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧٩ من هذا القانون ، للجهة الانارية المختصة ان يقوم باتخاذ الاجراءات القانونية لحجز أية سفينة تمتنع عن دفع الغرامات والتعويضات الفورية المقررة فى حالة التلبس (١) او فى حالة الاستعجال (٢) المنصوص عليها فى المادة ٧٩ من قانون البيئة .

٢- اجراءات رفع الحجز عن السفينة ،

يرفع الحجز المشار إليه إذا نفعت المبالغ المستحقة أو قدم ضمان مالى غير مشروط تقبله الجهة الانارية المختصة (٣) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (١٠٢) ،

تنص المادة ١٠٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧٨) من هذا القانون يكون لموظفى جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات ، الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له » .

(١) انظر بشأن التلبس وشروط كتابتها « شرح قوانين المخدرات » ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر بشأن شروط الاستعجال فى القضاء للمستعجل كتابتها « المشكلات العملية فى القضاء المستعجل » الطبعة الثانية ص ١٢ وما بعدها .

(٣) انظر بشأن اجراءات الحجز الانارى واجراءات رفعه كتابتها « طرق الحجز الانارى ومنازعاته » ص ١١ وما بعدها .

ثانياً ، شرح المادة (١٠٢) ،

تضمنت المادة ١٠٢ من قانون البيئة أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٨) من هذا القانون (١) يكون لموظفى جهاز شئون البيئة صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المتخذة له .

أولاً ، النص القانونى للمادة (١٠٣) ،

تنص المادة ١٠٣ من قانون البيئة على أنه : « لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق فى التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون » .

ثانياً ، شرح المادة (١٠٣) ،

أجازت المادة ١٠٣ من قانون البيئة لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق فى التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون ، .

ونحن نرى أنه يجوز لهذه الجمعيات رفع الدعاوى المختلفة أمام القضاء العادى ومجلس الدولة للمطالبة بما قد يروونه من حقوق لهم وللمجتمع طبقاً للقوانين واللوائح (٢) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (١٠٤) ،

تنص المادة ١٠٤ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « يجب على مفتشى الجهات الادارية المختصة وكذلك مفتشى جهاز شئون البيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بمجالات البيئة كل فى مجال اختصاصه اخطار جهاتهم بأية مخالفة

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فيما تقدم بشأن المادة ٧٨ .

(٢) انظر بشأن الصفة أمام القضاء العادى ومجلس الدولة رسالتنا للدكتوراه عن المخالفات التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة ، ص ٨٥ وما بعدها .

لأحكام هذا القانون ، وتتولى الجهات المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ، .

ثانياً ، شرح المادة (١٠٤) ،

أوجبت المادة ١٠٤ من قانون البيئة على مفتشى الجهات الادارية المختصة وكذلك مفتشى جهاز شئون البيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بمجالات البيئة كل فى مجال اختصاصه اخطار جهاتهم بأية مخالفة لأحكام هذا القانون ، وتتولى الجهات المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٩) ،

تنص المادة ٩٩ من قانون البيئة على أنه « تختص بالفصل فى الجرائم المشار إليها فى هذا القانون المحكمة التى ترتكب فى دائرتها الجريمة ، وذلك إذا وقعت من السفن المشار إليها فى المادة ٩٧ داخل البحر الاقليمى لجمهورية مصر العربية أو فى المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وتفصل المحكمة فى الدعوى على وجه السرعة .

وتختص بالفصل فى الجرائم التى ترتكب خارج المنطقتين المشار إليهما فى هذه المادة المحكمة الواقع فى دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة التى ترفع العلم المصرى .

ثانياً ، شرح المادة (٩٩) ،

١- المحكمة المختصة بالفصل فى الجرائم المشار إليها فى

هذا القانون ،

تختص بالفصل فى الجرائم المشار إليها فى هذا القانون المحكمة التى ترتكب فى دائرتها الجريمة ، وذلك إذا وقعت من السفن المشار إليها فى المادة ٩٧ داخل (١) البحر الاقليمى لجمهورية مصر العربية أو

(١) أنظر ما سبق شرحه تفصيلاً - فيما تقدم بشأن المادة (٩٧) من قانون البيئة.

فى المنطقة الاقتصادية الخاصة ، وتفصل المحكمة فى الدعوى على وجه السرعة (١).

٢- المحكمة المختصة بالفصل فى الجرائم التى تقع خارج البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخاصة ،

وتختص بالفصل فى الجرائم التى ترتكب خارج المنطقتين المشار إليهما فى هذه المادة المحكمة الواقعة فى دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة التى ترفع العلم المصرى .

(١) انظر بشأن التفرقة بين الفصل على وجه السرعة والفصل بصفة مستعجلة كتابنا : المشكلات العملية فى القضاء المستعجل ، ص ٨ وما بعدها .

الباب الخامس عشر

الأحكام العامة للجزاء فى قانون البيئة

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح الأحكام العامة للعقاب فى قانون البيئة وذلك فى البنود التالية :

أنواع الجزاءات التى تمنعها تشريعات البيئة (١) ،

تضمن قانون البيئة جزاءات مدنية كالتعويضات وجزاءات إدارية كالغلق الإدارى وجزاءات جنائية سبق شرحها (٢) كما تتضمن هذه الجزاءات التشريعات البيئية الخاصة الأخرى (٣) .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٦) ،

تنص المادة ٩٦ من قانون البيئة على أنه : « يكون ريان السفينة أو المسئول عنها وأطراف التعاقد فى عقود استكشاف واستخراج واستغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية الأخرى بما فى ذلك وسائل نقل الزيت وكذلك أصحاب المحال والمنشآت المنصوص عليها فى المادة ٦٩ كل فيما يخصه ، مسئولين بالتضامن عن جميع الأضرار التى تصيب أى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء مخالفة أحكام هذا القانون ، وسداد الغرامات التى توقع تنفيذاً له وتكاليف إزالة آثار تلك المخالفة » .

ثانياً ، شرح المادة (٩٦) ،

قررت المادة ٩٦ مسئولية ريان السفينة أو المسئول عنها وأطراف

(١) انظر ما سبق ذكره فى مقدمة هذا الكتاب .

(٢) ورد منها فى قانون البيئة الغرامة والمصادرة والحبس والسجن والأشغال الشاقة المؤقتة والأشغال الشاقة المؤبدة .

(٣) انظر ما سوف يأتى فى الكتب الثانى والثالث والرابع من هذا المؤلف .

التعاقد فى عقود استكشاف واستخراج واستغلال حقول البترول ربان السفينة أو المسئول عنها وأطراف التعاقد فى عقود استكشاف واستخراج واستغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية الأخرى بما فى ذلك وسائل نقل الزيت وكذلك أصحاب المحال والمنشآت المنصوص عليها فى المادة ٦٩ كل فيما يخصه (١) ، مسئولين بالتضامن عن جميع الأضرار التى تصيب أى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء مخالفة أحكام هذا القانون ، وسداد الغرامات التى توقع تنفيذاً له وتكاليف إزالة آثار تلك المخالفة .

أولاً ، النص القانونى للمادة (٩٧) :

تنص المادة ٩٧ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « توقع العقوبات المبينة فى المواد السابقة لجميع السفن على اختلاف جنسياتها وأنواعها بما فى ذلك السفن التابعة لدولة غير مرتبطة بالاتفاقية إذا ألت الزيت أو المزيج الزيتى وقامت بالالتقاء أو الاغراق المحظور فى البحر الاقليمى أو فى المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

ثانياً ، شرح المادة (٩٧) :

تحدثت المادة ٩٧ من قانون البيئة عن قاعدة مستقرة فى القسم العام لقانون العقوبات تتعلق بتطبيق قانون العقوبات من حيث المكان (٢).

وهو أن تُوقع العقوبات بالنسبة لجميع السفن على اختلاف جنسياتها وأنواعها بما فى ذلك السفن التابعة لدولة غير مرتبطة بالاتفاقية إذا ألت الزيت أو المزيج الزيتى وقامت بالالتقاء أو الاغراق

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة ٦٩ من قانون البيئة .

(٢) انظر الاختصاص المكانى فى جرائم جسر الممرات من الخارج ، كتابنا «شرح قوانين الممرات» ص ٩٧ وما بعدها .

المحظور في البحر الاقليمي أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية (١).

وهذا الأمر تطبيق لمبدأ سيادة الدولة على أراضيها .

أولاً ، النص القانوني للمادة (١٠١) ،

تنص المادة ١٠١ من قانون البيئة على أنه : « لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب بتوقيع أية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر .

ثانياً ، شرح المادة (١٠١) ،

وردت المادة ١٠١ من قانون البيئة في الباب الرابع والأخير المتعلق بالعقوبات وقد أوردت قاعدة عامة مقررة في القسم العام في قانون العقوبات المصري (٢) وهي أنه : « لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب بتوقيع أية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر (٣) .

(١) أنظر تفصيلاً رسالة د. كمال أنور «تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان» ص ٣٧ وما بعدها .

(٢) أنظر ما سبق ذكره في القسم التمهيدي من هذا الكتاب .

(٣) أنظر ما سوف يأتي من عقوبات في التشريعات الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة في الكتب الثاني والثالث والرابع من هذا المؤلف .

الباب السادس عشر

التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف

الجنائية للجرائم المنصوص عليها في قانون

البيئة المحيطة به والملاحظات القضائية عليها

تمهيد :

تناولنا في الأبواب السابقة من هذا القسم شرح تفصيلي للنظام القانوني للتجريم والعقاب في قانون البيئة وسوف نكتفى بإيراد أهم القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون البيئة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل (١) .

وقد تناول قانون البيئة تشديد العقوبات الواردة في قانون حماية نهر النيل والمجاري المائية (٢) .

التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بالبيئة :

تتضمن التعليمات العامة للنيابات القضائية الصادرة سنة ١٩٨٠ والكتابية الصادرة سنة ١٩٧٩ الكثير من المواد التي تتعلق بحماية البيئة الأرضية والهوائية والمائية . وسوف نتعرض للمواد المتعلقة بالبيئة التي وردت في التعليمات العامة للنيابات في الكتب التالية من هذا المؤلف عند عرضنا للتشريعات الجنائية الخاصة المختلفة المتعلقة بحماية البيئة (٣) .

تقسيم :

سوف نتعرض فيما يلي القيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بقانون

-
- (١) أنظر ما سبق من شرح تفصيلي للجرائم التي سوف نعرض للقيود وأوصافها الجنائية في هذا الباب .
 - (٢) أنظر للمادة ٨٩ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
 - (٣) أنظر على سبيل المثال التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بالمحال العامة والمحال الصناعية والمقبرة للراحة .

البيئة ثم القيود والأوصاف المتعلقة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .
بشأن حماية نهر النيل والمجاري المائية ، ثم للملاحظات القضائية على
تلك القيود والأوصاف وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١) ،

١-تقييد جنحة بالمادتين ٢٨ و ٨٤ والملحق رقم ٤ من قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة
التنفيذية لقانون البيئة وقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة
١٩٦٧ (٢) :

أ- صاد أو قتل أو أمسك الطيور أو الحيوانات البرية المبيئة
بالمحضر بغير ترخيص من الجهة المختصة على النحو المبين بالأوراق .

ب- حاز أو نقل أو تجوّل أو باع أو عرض للبيع الطيور أو الحيوانات
المبيئة بالمحضر حية أو ميتة بغير ترخيص من الجهة المختصة .

ج- أثلف أو كاد الطيور المبيئة بالأوراق أو أعدم بيضها .

٢- تقييد جنحة بالمادتين ٢٨ و ٨٤ والملحق رقم ٤ من
اللائحة التنفيذية لقانون البيئة وقرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢
لسنة ١٩٨٢ :

صاد (حيوان أو طائر) فى إحدى المناطق المحظورة على النحر
المبين بالأوراق .

المقوية ،

غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه
ومصادرة الطيور والحيوانات المضبوطة وكذلك الآلات والأبواب التى
استخدمت فى المخالفة .

(١) أنظر بشأن الأصول القانونية للقيود والوصف كتابنا التصرف فى
التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ٤ ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) أنظر نصوص قانون البيئة واللائحة التنفيذية والقرارات المشار إليها فى القسم
الخامس من هذا الكتاب .

٣- تقييد جنحة بالمادتين ٣١ و ٨٥ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

ادار النفايات الخطرة (يجب أن يحدد نوعها) بالمخالفة للقانون .
٤- تقييد جنحة بالمادتين ٣١ و ٨٥ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

اقام منشأة بغرض معالجة النفايات الخطرة بغير ترخيص من
الجهة الادارية المختصة على النحو المبين بالأوراق .

٥- تقييد جنحة بالمادتين ٣٣ و ٨٥ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

أ- وهو صاحب منشأة ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة لم
يحتفظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها والجهات المتعاقد
معه لتسليم هذه المخلفات (أو لم يدون بالسجل البيانات الواجب
تسجيلها) .

ب- وهو قائم على انتاج أو تداول المواد الخطرة المقيدة بالمحضر
(سواء كانت في حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة) لم يتخذ جميع
الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بالبيئة .

العقوبة

الحبس مدة لا تقل عن ستة وغرام لا تقل عن عشرة آلاف جنيه
ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٦- تقييد جنحة بالمادتين ٣٦ و ٨٦ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

استخدم آلة أو محركاً أو مركبة ينتج عنها عادم يجاوز الحد المقرر
قانوناً (١) .

(١) انظر ما سبق شرحه من مقارنة بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها
في قانون المرور ولائحته التنفيذية عند شرحنا للجرائم المعاقب عليها بمقتضى
المادة (٨٦) .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه
وللمحكمة أن تقضى بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد
على ستة أشهر . وفى حالة العود يجوز لها الحكم بإلغاء الترخيص .

٧- تقييد جنحة بالمادتين ٣٩ و ٨٦ والمادة ... من اللائحة
التنفيذية :

لم يلتزم عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو
نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة باتخاذ الاحتياطات اللازمة
للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها على النمو المبين بالأوراق .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه
وللمحكمة أن تقضى بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد
على ستة أشهر . وفى حالة العود يجوز لها الحكم بإلغاء الترخيص .

٨- تقييد جنحة بالمادتين ١/٤٢ و ١/٨٧ والملحق رقم ... من
اللائحة التنفيذية :

- تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت عند استخدامه آلات
التنبيه ومكبرات الصوت أو عند تشغيله الآلات والمعدات .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع
مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة . وفى حالة العود تكون العقوبة
الحبس والغرامة .

٩- تقييد جنحة بالمادتين ٣٨ و ٢/٨٧ والمادة ... من اللائحة
التنفيذية :

قام برش أو استخدام مبيدات الآفات أو أى مركبات كيميائية أخرى
لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض دون مراعاة
الشروط والضوابط والضمانات المقررة قانوناً على النحو المبين بالأوراق .

١٠- تقييد جنحة بالمادتين ٦٩ و ٨٧/٢ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

قام بتصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها أحداث تلوث في الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها على النحو المبين بالأوراق .

١١- تقييد جنحة بالمادتين ٧٠ و ٨٧/٢ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

أقام منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون على النحو المبين بالأوراق .

المقوبة ،

غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه .
وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة .

١٢- تقييد جنحة بالمادتين ٣٥ و ٨٧ فقرة ٣ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

أدار منشأة ينبعث أو يتسرب منها تلوّثات الهواء بما يجاوز الحد الأقصى المسموح به قانوناً على النحو المبين بالأوراق .
ألقى أو عالج أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة في غير الأماكن المخصصة لذلك ، على النحو المبين بالأوراق .

١٣- تقييد جنحة بالمادتين ٤٠ و ٨٧ فقرة ٣ :

لم يتخذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات في نواتج الاحتراق على النحو المبين بالأوراق .

١٤- تقييد جنحة بالمادتين ٤٣ و ٨٧ فقرة ٣ :

وهو صاحب منشأة لم يتخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل على النحو المبين بالأوراق .

١٥- تقييد جنحة بالمادتين ٤٤ و ٨٧ فقرة ٣ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

وهو صاحب منشأة لم يتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بها على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه . وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المشار اليها .

١٦- تقييد جنائية بالمادتين ٢٩ و ٨٨ والمادة ... من اللائحة التنفيذية وقرار وزير ...

تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة المختصة على النحو المبين بالأوراق^(١) .

١٧- تقييد جنائية بالمادتين ١/٣٢ و ٨٨ :

استورد النفايات أو سمح بدخولها أو مرورها فى أراضي جمهورية مصر العربية على النحو المبين بالأوراق .

١٨- تقييد جنائية بالمادتين ٢/٣٢ و ٨٨ :

سمح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الاقليمى أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية بغير ترخيص من الجهة الادارية على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة ،

السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه .

(١) انظر ما سبق شرحه بالنسبة لأركان هذه الجنائية فى الباب الخامس من هذا القسم .

كما يُلزم كل من خالف أحكام المادة (٣٢) بإعادة تصدير النفايات الخطرة محل الجريمة على نفقته الخاصة .

١٩- تقيّد جنحة بالمادتين ٤٤ و ٨٧/٣ :

وهو صاحب منشأة لم يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس وغير ذلك من وسائل الحماية على نحو المبين في الأوراق .

٢٠- تقيّد جنحة بالمادتين ٤٦/١ و ٨٧ فقره ٣ :

وهو مدير مسئول لمنشأة من الأماكن العامة المغلقة أو شبه المغلقة لم يستوف وسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابى ونوع النشاط الذى يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة .

٢١- تقيّد جنحة بالمادتين ٤٦/١ و ٨٧/٣ :

وهو المدير المسئول عن المنشأة لم يتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة .

المعصية :

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

٢٢- تقيّد جنحة بالمادتين ٤٩ و ٩٠ فقره ١ :

وهو ريان سفينة قام بتصريف أولقاء الزيت أو المزيج الزيتى فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية (١).

٢٣- تقيّد جنحة بالمادتين ٦٠/١ و ٩٠ فقره ١ :

وهو ريان ناقلة قام بإلقاء أو تصريف مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر .

(١) انظر بشأن المعاهدات الدولية التى صنعت عليها مصر بشأن الاستثمار كتابتنا : موسوعة الاستثمار من ١٥ وما بعدها .

٢٤- تقييد جنحة بالمائتين ٢/٦٠ و ١/٩٠ :

وهو ريان سفينة تخلص من المواد الضارة بإلقائها في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

٢١- تقييد جنحة بالمائتين ٣/٦٠ و ٥، ١/٩٠ :

وهو ريان سفينة ألقى الحيوانات النافقة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على النحو المبينة بالأوراق .

٢٢- تقييد جنحة بالمائتين ٥٢، ٩٠ فقرة ٢ :

لم يستخدم الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ومعالجة ما يتم تصريفه من ذفايات ومواد لوثية طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة .

٢٣- تقييد جنحة بالمادة ٣/٩٠ :

قام بالقاء لية مواد أخرى ملوثة للبيئة (١) .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة .

٢٤- تقييد جنحة بالمادة ٥٤ ب و ١/٩١ :

وهو ريان سفينة أو المسئول عنها قام بتفريغ السفينة نتيجة عطل بالسفينة أو أحد أجهزتها أو بهدف تعطيل السفينة أو اتلافها أو عن اهمال .

العقوبة ،

الحبس أو غرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

(١) أنظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن الجرائم الواردة في المادة ٩٠ من قانون البيئة .

وتزاد الغرامة بمقدار المثل في حالة العود .

٢٥- تقيّد جنحة بالمادتين ٥٧ و ١/٩٢ :

وهو ريان سفينة أجنبية أو المسئول عنها تستخدم الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة لم يجهز سفينة بمعدات خفض التلوث على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه وفي حالة العود تزيد الغرامة بمقدار المثل .

٢٦- تقيّد جنحة بالمادتين ٥٤ ب و ٢/٩٢ :

وهو ريان سفينة أو المسئول عنها لم يتخذ الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث قبل وقوع عطب في سفينته أو أجهزتها .

أو لم يخطر الجهة الإدارية المختصة فوراً بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها .

٢٧- تقيّد جنحة بالمادتين ٥٥ و ٣/٩٢ :

وهو مالك سفينة أو ريانها أو مسئول عنها لم يبلغ الجهة الإدارية المختصة فوراً عن كل حادث تسرب للزيت مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها والإجراءات التي اتخذت .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه.

٢٨- تقيّد جنحة بالمادتين ٥٦/٣ و ١/٩٣ والمادة ... من

اللائحة التنفيذية (١) :

وهو ريان سفينة أو المسئول عنها قام بأعمال الشحن والتفريغ من

(١) انظر بشأن الأصول الفنية لقيد الراتعة ووصفها كتابنا « التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه » ص ٩٤ وما بعدها .

الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة .

٢٩- تقييد جنحة بالمادتين ٥٨ و ٢/٩٣ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

وهو مالك أو ريان سفينة لم يحتفظ بالسفينة أو بالناقلة بسجل للزيت يدون به جميع المتعلقات بالزيت على النحو المبين بالأوراق.

٣٠- تقييد جنحة بالمادتين ٦٢ و ٢/٩٣ :

وهو ريان ناقلة أو المسئول عنها تحمل مواد سائلة ضارة لم يحتفظ بسجل الشحنة على النحو المبين بالأوراق .

٣١- تقييد جنحة بالمادتين ٧٦ و ٢/٩٣ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

وهو ريان سفينة أو المسئول عنها لم يحصل من الجهة المختصة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة .

٣٢- تقييد جنحة بالمادتين ٦٦ و ٣/٩٣ :

وهو ريان سفينة أو ناقلة أو المسئول عنها أو المسئول عن منصة بحرية قام بتصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحرى الاقليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على النحو المبين بالأوراق .

٣٣- تقييد جنحة بالمادتين ٩٧ و ٣/٩٣ :

وهو ريان سفينة أو ناقلة أو المسئول عنها أو المسئول عن منصة بحرية قام بالقاء القمامة أو الفضلات فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على النحو المبين بالأوراق .

٣٨- تقييد جنحة بالمادتين ٥٠ و ٤/٩٣ :

وهو ريان سفينة أو المسئول عنها مسجل بجمهورية مصر

العربية قام بتصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر على النحو المبين بالمحضر .

المقوبة ،

غرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه .
٣٠- تقيّد جنحة بالمادتين ١/٥٧ و ١/٩٤ والمادة ... من اللائحة التنفيذية .

وهو ريان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية أو المستول عنها ولم يجهز السفينة بالأجهزة والمعدات الخاصة بتخفيض التلوث .

٣١- تقيّد جنحة بالمادتين ٤٣ (أو ٦٣ طبقاً لظروف الواقعة) و ٢/٩٤ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

وهو ريان سفينة وقع منها حادث (أو المستول عنها) خالف أوامر مفتش الجهة الإدارية المختصة أو مأموري الضبط القضائي باتخاذ الاجراءات الكافية للحماية من أثار التلوث .

المقوبة ،

غرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف جنيه .

٣٢- تقيّد بالمادتين ٩٥ ، ... من قانون البيئة ولائحته التنفيذية والمادة (المتعلقة بالقتل أو العاهة المستديمة حسب الأحوال) من قانون العقوبات .

تسبب في اصابة (أو وفاة) اسم الشخص أو الأشخاص بأن قام بالتخلص عمداً من مادة ... الحارقة بشاطئ ... بالمخالفة لقانون البيئة على النحو المبين بالأوراق (١) .

(١) انظر شرح مائتين الجنائيتين في الباب الثاني عشر من هذا القسم، وانظر مقوبة كل منهما من ٢٣٠ حتى من ٢٣١ .

٣٣- تقييد جنحة بالمادتين ٧٣ و ٩٨ والمادة ... من اللائحة التنفيذية :

لقام منشآت على الشواطئ البحرية لمسافة مائتى متر الى الداخل من خط الشاطئ بغير موافقة الجهة الادارية المختصة على النحو المبين بالأوراق .

٣٤- تقييد جنحة بالمادتين ٧٤ و ٩٨ :

قام بعمل من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله بخولاً فى مياه البحر أو انحساراً عنه بأن (تذكر الواقعة) دون الحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة على النحو المبين بالأوراق.

العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، ويجب فى جميع الأحوال ودون انتظار الحكم فى الدعوى وقف الأعمال المخالفة وإزالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة وفى حالة الحكم بالادانة يحكم بمصادرتها .

ثانياً، القيود والأوصاف الجنائية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والجارى الثانية من التلوث،

١- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٨٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير الرى بشأن اللائحة التنفيذية (١) .

(١) انظر نص القرار المذكور فى القسم الخامس من هذا الكتاب .

صرف أو القى المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحي وغيرها في مجارى المياه بغير ترخيص من الجهة على النحو المبين بالمحضر .

٢- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٣ فقرة أخيرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٨٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير الري :

وهو مخصص له بصرف المخلفات قام بصرف مخلفات غير مطابقة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها قانوناً وبصورة تمثل خطراً قوياً على تلوث مياه مجارى المياه على النحو المبين بالأوراق .

٣- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٨٩ من القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير الري :

أقام بغير ترخيص من الجهة المختصة منشأة ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه (١) .

٤- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٨٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير الري :

وهو مالك لعائمة سكنية أو سياحية أو غيرها مزف أي من مخلفاتها على النيل أو فروع مجارى المياه (أو صرفها بغير معالجة) .

٥- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٥ و ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ و ٨٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير الري :

وهو مالك وحدة نهريّة متحركة أو مستول عن إدارتها :

(أ) سمح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها في مجارى المياه .

(ب) قام بصرف في أي من مخلفاتها في النيل أو مجارى المياه .

(١) انظر نصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل والمارى المائية ولائحته التنفيذية في البابين الثالث والرابع من القسم الخامس .

العقوبة ،

بالنسبة للأوصاف سالف الذكر هي :

غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة السالفة .
وفى جميع الأحوال يلتزم التحالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها فى الموعد الذى تحدده وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فإذا لم يتم بذلك فى الموعد المحدد ، يكون للوزارة اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وذلك دون إخلال بحق الوزارة فى إلغاء الترخيص .

ثالثاً، الملاحظات القضائية على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والقوانين المعدلة له ،

أولاً : يجب ملاحظة أن قد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قاتنون بشأن البيئة على إلغاء القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت . كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

ثانياً : يجب ملاحظة ما نصت عليه المادة ٨٩ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ من القانون من تشديد العقوبة عند مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ فقرة أخيرة و ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث والقرارات المنفذة له .

ثالثاً : يجب ملاحظة ما تنص عليه المادة ٤٢ من أنه : " يلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت وكذا العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ فقرة أولى من القانون والمتضمنة

تشديد العقوبة على بعض الأفعال المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن استعمال مكبرات الصوت (١) .

رابعاً : يجب ملاحظة ما تنص عليه المادة ٤٦ من قانون البيئة بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة وكذا حظر التدخين في وسائل النقل العام والعقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٧ فقرة ثالثة من القانون ، كما قام المشرع بتشديد العقوبة الواردة في قانون الوقاية من أضرار التدخين (٢) .

(١) أنظر ما سوف يأتي من شرح لهذا القانون في الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

(٢) أنظر ما سوف يأتي من شرح هذا القانون في الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

القسم الخامس

الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له

تمهيد وتقسيم ،

تناولنا فيما تقدم شرح قانون البيئة المصر رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ .

وسوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وذلك فى الأبواب الآتية :

- الباب الأول : النصوص القانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١) .

- الباب الثانى : النصوص اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٥ (٢) .

- الباب الثالث : النصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (٣) .

- الباب الرابع : النصوص اللائحة التنفيذية لقانون حماية نهر النيل الصادرة بقرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ (٤) .

- الباب الخامس : النصوص قرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بتعيين الطيور والحيوانات المحظور صيدها (٥) .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٥ فى ١٩٩٤/٢/٣ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥١ تابع فى ١٩٩٥/٢/٢٨ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر فى ١٩٨٢/٦/٣٦ . وقد نصت المادة ٨٩ من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على تعديل عقوبة المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية .

(٤) الوقائع المصرية العدد ٣١ فى ١٩٨٣/٢/٥ .

(٥) الوقائع المصرية العدد ٦٣ فى ١٩٦٧/٥/٢ .

- الباب السادس : النُصوص التشريعية لقرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ (١) .
- الباب السابع : نصوص الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ (٢) وبروتوكول عام ١٩٧٨ (٣) .
- الباب الثامن : الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٦٩ (٤) مع تعديلات بروتوكول عام ١٩٧٦ (٥) .

(١) صدر في ١٩٨٢/٤/٢٦ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ بانضمام مصر للاتفاقية .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على البروتوكول .

(٤) دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ على المستوى الدولي في ١٩/٦/١٩٧٥ .

(٥) دخل البروتوكول حيّز التنفيذ على المستوى الدولي في ٨/٤/١٩٨١ .

وانظر بشأن المعاهدات التي صدقت عليها مصر بشأن التحكم كتابنا : شرح قوانين التحكم، ص ١٧٠ وما بعدها .

الباب الأول

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

بإصدار قانون في شأن البيئة

باسم الش
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

مع مراعاة القواعد والأحكام الواردة في القوانين الخاصة ، يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن البيئة .

وعلى المنشآت القائمة وقت صدور هذا القانون توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه ، خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لائحته التنفيذية . وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشؤون البيئة مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذا دعت الضرورة ذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الاجراءات التي اتخذت في سبيل تنفيذ أحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

يصدر رئيس مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص بشؤون البيئة بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة - اللائحة التنفيذية للقانون المرافق في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه ، إصدار المعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثاني من القانون المرافق ، مع مراعاة أحكام المادة (٥) وذلك خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة .

(المادة الثالثة)

يلغى القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤١٤ هـ (٢٧ يناير سنة ١٩٩٤ م)

حسنى ميارك

قانون فى شأن البيئة

باب تمهيدى

الفصل الأول

أحكام عامة

(مادة ١) .

يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية المعانى المبينة قرين كل منها :

١ - البيئة :

المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت .

٢ - الهواء :

الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة ، وفى أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجى وهواء أماكن العمل وهواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة .

٣ - الاتفاقية :

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لعام ١٩٧٨ / ٧٣ وكذا الاتفاقيات الدولية التى تتضمن إليها جمهورية مصر العربية فى مجال حماية البيئة البحرية من التلوث والتعويض عن حوادث التلوث .

٤ - المكان العام :

المكان المعد لاستقبال الكافة أو فئة معينة من الناس لأى غرض من الأغراض .

٥ - المكان العام المغلق :

المكان العام الذى له شكل البناء المتكامل الذى لا يدخله الهواء إلا من خلال منافذ معدة لذلك .

ويعتبر فى حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام .

٦ - المكان العام شبه المغلق :

المكان الذى له شكل البناء غير المتكامل والمتصل مباشرة بالهواء الخارجى بما يحول دون إغلاقه كلية .

٧ - تلوث البيئة :

أى تغيير فى خواص البيئة مما قد يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية .

٨ - تدهور البيئة :

التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار .

٩ - حماية البيئة :

المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الافلال من حدة التلوث . وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية ، والأراضى والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى .

١٠ - تلوث الهواء :

كل تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة سواء كان هذا التلوث ناتجا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنسانى ، بما فى ذلك الضوضاء .

١١ - مركبات النقل السريع :

هى السيارات والجرارات والدراجات الآلية وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق العامة .

١٢ - التلوث المائى :

إدخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية ، أو يهدد صحة الإنسان . أو يعوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها .

١٣ - للمواد والعوامل الملوثة :

أى مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الانسان وتؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها .

١٤ - المواد الملوثة للبيئة المائية :

أية مواد يترتب على تصريفها فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية تغيير فى خصائصها أو الاسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالانسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية أو تضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . ويندرج تحت هذه المواد :

(أ) الزيت أو المزيج الزيتى .

(ب) المخلفات الضارة والخطرة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية التى ترتبط بها جمهورية مصر العربية .

(ج) أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(د) النفايات والسوائل غير المعالجة المتخلفة من المنشآت الصناعية .

(هـ) العبوات الحربية السامة .

(و) ما هو منصوص عليه فى الاتفاقية وملاحقها .

١٥ - الزيت :

جميع أشكال البترول الخام ومنتجاته . ويشمل ذلك أى نوع من أنواع الهيدروكربونات السائلة وزيت التشحيم وزيت الوقود والزيوت المكررة وزيت الأفران والقار وغيرها من المواد المستخرجة من البترول أو نفاياته .

١٦ - المزيج الزيتى :

كل مزيج يحتوى على كمية من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى المليون .

١٧ - مياه الاتزان غير النظيفة (مياه الصابورة غير النظيفة) :

المياه الموجودة داخل صهريج على السفينة إذا كانت محتوياتها من الزيت تزيد على ١٥ جزءا فى المليون .

١٨ - المواد الخطرة :

المواد ذات الخواص الخطرة التي تضر بصحة الانسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة مثل المواد المعدنية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتعال أو ذات الاشعاعات المؤينة .

١٩ - النفايات الخطرة :

مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رماحها المحتفظه بخواص المواد الخطرة التي ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الإكلينيكية من الأنشطة العلاجية والنفايات الناتجة عن تصنيع أى من المستحضرات الصيدلانية والأدوية أو المذيبات العضوية أو الأحبار والأصباغ والدهانات .

٢٠ - تداول المواد :

كل ما يؤدي إلى تحريكها بهدف جمعها أو نقلها أو تخزينها أو معالجتها أو استخدامها .

٢١ - إدارة النفايات :

جمع النفايات ونقلها وإعادة تدويرها والتخلص منها .

٢٢ - التخلص من النفايات :

العمليات التي لا تؤدي إلى استخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الطمر فى الأرض أو الحقن العميق أو التصريف للمياه السطحية أو المعالجة البيولوجية أو المعالجة الفيزيائية الكيميائية أو للتخزين المدايم أو الترميد .

٢٣ - إعادة تدوير النفايات :

العمليات التي تسمح باستخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الاستخدام كوقود أو استخلاص للمعادن والمواد العضوية أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزيوت .

٢٤ - المواد المسائلة الضارة بالبيئة المائية :

المواد المنصوص عليها فى الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٨ .

٢٥ - تسهيلات الاستقبال :

التجهيزات والمعدات والأحواض المخصصة لأغراض استقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة أو مياه الاتزان ، وكذلك التجهيزات التى توفرها الشركة العاملة فى مجال شحن وتفريغ المواد البترولية أو غيرها من الجهات الادارية المشرفة على الموانىء والممرات المائية .

٢٦ - التصريف :

كل تسرب أو انصباب أو انبعاث أو تفريغ لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها فى مياه البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو انجر أو نهر النيل والمجارى المائية ، مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد فى اللائحة التنفيذية .

٢٧ - الاغراق :

(أ) كل إلقاء متعمد فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو غير ذلك من المنشآت الصناعية والمصادر الأرضية .

(ب) كل إغراق متعمد فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للسفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها .

٢٨ - التعويض :

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة فى القانون المدنى والأحكام الموضوعية الواردة فى اللائحة الدولية للمسئولية المدنية المنظمة إليها جمهورية مصر العربية أو التى تنضم إليها مستقبلا بما فى ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩ أو أية حوادث تلوث أخرى تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٢٩ - وسائل نقل الزيت :

كل خط أنابيب مستخدم لنقل الزيت وأية أجهزة أخرى تستعمل فى تحميل الزيت أو تفريغه أو نقله أو غيرها من أجهزة الضخ والمعدات اللازمة لاستعمال هذه الأنابيب .

٣٠ - السفينة :

أى وحدة بحرية عائمة من أى طراز أو تسيير فوق الوسائد الهوائية أو المنشآت المغمورة ، وكذلك كل منشأ ثابت أو متحرك يقام على السواحل أو سطح المياه بهدف مزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو سياحى أو علمى .

٣١ - السفينة الحربية :

هى كل سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولة ما وتحمل العلامات الخارجية المميزة لها وتكون تحت قيادة ضابط معين رسميا من قبل حكومة الدولة ويشغلها طاقم خاضع لضوابط الانضباط العسكرى بها .

٣٢ - السفينة الحكومية :

هى السفينة التى تملكها الدولة وتقوم بتشغيلها أو استخدامها لأغراض حكومية وغير تجارية .

٣٣ - ناقلة المواد الضارة :

السفينة التى بنيت أصلا أو التى عدل تصميمها لتحمل شحنات من مواد ضارة سائبة وتشمل كذلك ناقلات البترول عند شحنها كليا أو جزئيا بمواد ضارة غير معبأة وفقا لأحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذا القانون .

٣٤ - المنشأة :

يقصد بها المنشآت التالية :

- المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة ١٩٥٨ و ٥٥ لسنة ١٩٧٧

- المنشآت السياحية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ١ لسنة ١٩٧٣ و ١ لسنة ١٩٩٢

- منشآت إنتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ و ٦٣ لسنة ١٩٧٤ و ١٢ و ١٣ و ٢٧ لسنة ١٩٧٦ و ١٠٣ لسنة ١٩٨٦

منشآت المناجم والمحاجر والمنشآت العاملة فى مجال الكشف عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدامه ، الخاضعة لأحكام القوانين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٣ و ٨٦ لسنة ١٩٥٦ و ٦١ لسنة ١٩٥٨ و ٤ لسنة ١٩٨٨

- جميع مشروعات البنية الأساسية .

- أى منشأة أخرى أو نشاط أو مشروع يحمل أن يكون لها تأثير ملحوظ على البيئة . ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد الاتفاق مع الجهة الادارية المختصة .

٣٥ - شبكات الرصد البيئى :

الجهات التى تقوم فى مجال اختصاصها بما تضم من محطات ووحدات عمل برصد مكروبات وملوثات البيئة وإتاحة البيانات للجهات المعنية بصفة دورية .

٣٦ - تقييم التأثير البيئى :

دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروعات المقترحة التى قد تؤثر إقامتها أو ممارستها لنشاطها على سلامة البيئة وذلك بهدف حمايتها .

٣٧ - الكارثة البيئية :

الحادث الناجم عن عوامل الطبيعة أو فعل الانسان والذى يترتب عليه ضرر شديد بالبيئة وتحتاج مواجهته إلى إمكانيات تفوق القدرات المحلية .

٣٨ - الجهة الادارية المختصة بحماية البيئة المائية :

هى إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها :

(أ) جهاز شئون البيئة .

(ب) مصلحة الموانى والمنازل .

(ج) هيئة قناة السويس .

(د) هيئات الموانى بجمهورية مصر العربية .

(هـ) الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء .

(و) الهيئة المصرية العامة للبترول .

(ز) الادارة العامة لشرطة المسطحات المائية .

(ح) الهيئة العامة للتنمية السياحية .

(ط) الجهات الأخرى التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثانى جهاز شئون البيئة

(مادة ٢)

ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى « جهاز شئون البيئة » وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتبع الوزير المختص بشئون البيئة ، وتكون له موازنة مستقلة ، ويكون مركزه مدينة القاهرة ، وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع للجهاز بالمحافظات ، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية .

(مادة ٣)

يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح الوزير المختص بشئون البيئة وعرض رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمنا معاملته المالية .

(مادة ٤)

يحل جهاز شئون البيئة محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم إلى جهاز شئون البيئة .

(مادة ٥)

يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة ، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية .

ويكون الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية .

ويوصى الجهاز باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات .

وللجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه :

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق أهداف الجهاز وإيداء الرأى فى التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة .

- إعداد الدراسات عن الوضع البيئى وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة والمشروعات التى تتضمنها وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها وكذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية والمناطق المخطط تنميتها ووضع المعايير الواجب الالتزام بها عند تخطيط وتنمية المناطق الجديدة وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة .

- وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الانشاء وأثناء التشغيل .

- حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية وكذلك الكفاءات التى تسهم فى إعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة والاستفادة منها فى إعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التى تقوم بإعدادها .

- المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التى تلزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الاجراءات التى ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط .

- وضع المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوقات والتأكد من الالتزام بهذه المعدلات والنسب .

- جمع المعلومات القومية والدولية الخاصة بالوضع البيئى والتغيرات التى تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات فى الجهات الأخرى وتقومها واستخدامها فى الادارة والتخطيط البيئى ونشرها .

- وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات .

- إعداد خطة للطوارئ البيئية على النحو المبين فى المادة (٢٥) من هذا القانون ، والتنسيق بين الجهات المعنية لاعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية .

- إعداد خطة للتدريب البيئي والاشراف على تنفيذها .
- المشاركة فى إعداد وتنفيذ البرنامج القومى للرصد البيئى والاستفادة من بياناته .
- إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئى ونشرها بصفة دورية .
- وضع برامج التثقيف البيئى للمواطنين والمعاونة فى تنفيذها .
- التنسيق مع الجهات الأخرى بشأن تنظيم وتأمين تداول المواد الخطرة .
- إدارة المحميات الطبيعية والاشراف عليها .
- إعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتنمية البيئة .
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة .
- اقتراح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة على اتخاذ إجراءات منع التلوث .
- تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .
- التنسيق مع الوزارة المختصة بالتعاون الدولى للتأكد من أن المشروعات الممولة من المنظمات والدول المانحة تتفق مع اعتبارات سلامة البيئة .
- المشاركة فى إعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الخطرة والملوثة للبيئة .
- الاشتراك فى إعداد الخطة القومية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية بالبحر المتوسط والبحر الأحمر بالتنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية .
- الاشتراك مع وزارة التربية والتعليم فى إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة فى نطاق برامج الدراسة المختلفة فى مرحلة التعليم الأساسى .
- إعداد تقرير سنوى عن الوضع البيئى يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة من هذا التقرير مجلس الشعب .

(مادة ٦)

يشكل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة
رعضوية كل من :

- الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائبا لرئيس مجلس الادارة .
- ممثل عن كل من ست وزارات يختارها رئيس مجلس الوزراء من الوزارات
المعنية بالبيئة ، على أن يكون ممثل الوزارة من الدرجة العالية على الأقل
ويختاره الوزير المختص .

- اثنين من الخبراء في مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون
البيئة .

- ثلاثة عن المنظمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون بالاتفاق مع
الوزير المختص بشئون البيئة .

- أحد العاملين بجهاز شئون البيئة من شاغلي الوظائف العليا ويختاره الوزير
المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز .

- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

- ثلاثة من ممثلي قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة .

- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشئون
البيئة .

ويتعين دعوة ممثلي الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات
التي يشرفون عليها ، كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من نوى الخبرة لدى
بحث مسائل معينة ، دون أن يكون لأى منهم صوت معدود في المداولات .

ويجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية من الخبراء المتخصصة لدراسة
موضوعات معينة كما يجوز للمجلس أن يعهد إلى واحد من أعضائه أو أكثر بمهمة
محددة .

(مادة ٧)

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي إطار الخطة القومية ، وذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٨)

يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو إذا طلب نصف أعضاء المجلس ذلك ، وتكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(مادة ٩)

فى حالة غياب رئيس مجلس إدارة الجهاز أو وجود مانع لديه يحل محله فى مباشرة اختصاصاته نائب رئيس مجلس الإدارة .

(مادة ١٠)

يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز فى علاقاته بالغير وأمام القضاء .

(مادة ١١)

يكون الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز ، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى .

(مادة ١٢)

يكون لجهاز شئون البيئة أمين عام ، ينتدب من بين العاملين بالجهاز من شاغلى الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة ، بعد أخذ رأى الرئيس التنفيذى ، ويعاون الأمين العام رئيس الجهاز ويعمل تحت إشرافه .

(مادة ١٣)

يكون للرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالجهاز .

كما يكون لأمين عام الجهاز بالنسبة إلى هؤلاء سلطة رئيس القطاع .

الفصل الثالث

صندوق حماية البيئة

(مادة ١٤)

ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى (صندوق حماية البيئة) تتول إليه :

- (أ) المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق .
- (ب) الاعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتي يقبلها مجلس إدارة الجهاز .
- (ج) الغرامات التي يحكم بها والتعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها عن الأضرار التي تصيب البيئة .
- (د) موارد صندوق المحميات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .

وتودع في الصندوق على سبيل الأمانة المبالغ التي تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التي تصيب البيئة .

وتكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى .
وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة .

(مادة ١٥)

تخصص موارد الصندوق للصرف منها في تحقيق أغراضه .

(مادة ١٦)

يضع جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية اللائحة الداخلية للصندوق ، وتختص جميع أعمال الصندوق ومعاملاته لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

الفصل الرابع

لحوافز

(مادة ١٧)

يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية نظاما للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الادارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة .

(مادة ١٨)

يعرض نظام الحوافز المنصوص عليه في المادة السابقة على مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ، ويتم اعتماده من رئيس مجلس الوزراء .

الباب الأول

حماية البيئة الأرضية من التلوث

الفصل الأول

التنمية والبيئة

(مادة ١٩)

تتولى الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص ، تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقا للعناصر والتصميمات والمواصفات والأمس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهات الادارية المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت التي تسرى عليها أحكام هذه المادة .

(مادة ٢٠)

تقوم الجهات الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص بإرسال صورة من تقييم التأثير البيئي المشار إليه بالمادة السابقة إلى جهاز شئون البيئة لأبداء الرأي وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها في مجال التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السلبية . وتتولى هذه الجهات التأكد من تنفيذ هذه المقترحات . ويجب على جهاز شئون البيئة أن يوافي الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص برأيه في هذا التقييم خلال مدة أقصاها ٦٠ يوما من تاريخ استلامه له ، وإلا اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم .

(مادة ٢١)

تقوم الجهة الادارية المختصة بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه أمام لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص بشؤون البيئة ، ويمثل في هذه اللجنة جهاز شؤون البيئة وصاحب المنشأة والجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص .

وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصات هذه اللجنة وإجراءات الاعتراض وإجراءات عملها .

(مادة ٢٢)

على صاحب المنشأة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة . وتضع اللائحة التنفيذية نموذجا لهذا السجل والجدول الزمني لالتزام المنشآت للاحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه . ويختص جهاز شؤون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع وأخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة ، فإذا تبين وجود أية مخالفات يقوم الجهاز بإخطار الجهة الادارية المختصة لتكليف صاحب المنشأة بتصحيح هذه المخالفات على وجه السرعة ، فإذا لم يتم بذلك خلال ستين يوما يكون للجهاز بالاتفاق مع الجهة الادارية المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية اللازمة لوقف النشاط المخالف والمطالبة بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن هذه المخالفات .

(مادة ٢٣)

تخضع التوسعات أو التجديدات في المنشآت القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها في المواد (١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) من هذا القانون .

(مادة ٢٤)

تكون شبكات الرصد البيئي طبقا لأحكام هذا القانون بما تضمنه من محطات وحدات عمل ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دوريا وإتاحة البيانات للجهات المعنية ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات .

ويشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي :

(مادة ٢٥)

يضع جهاز شئون البيئة خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء ، وتستند خطة الطوارئ بوجه خاص إلى ما يلي :

- جمع المعلومات المتوفرة محليا ودوليا عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية والتخفيف من الأضرار التي تنتج عنها .

- حصر الامكانيات المتوفرة على المستوى المحلي والقومي والدولي وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .
وتتضمن خطة الطوارئ ما يأتي :

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والجهات المسؤولة عن الإبلاغ عن وقوعها أو توقع حدوثها .

- إنشاء غرفة عمليات مركزية لتلقي البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الامكانيات اللازمة لمواجهتها .

- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو توقع وقوعها ويكون لرئيس مجموعة العمل المشار إليها جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة .

(مادة ٢٦)

على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد أن تسارع بتقديم جميع المساعدات والامكانيات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية ويقوم الصندوق المشار إليه في المادة (١٤) من هذا القانون برد النفقات الفعلية التي تحملتها الجهات الخاصة والأفراد .

(مادة ٢٧)

تخصص في كل حي وفي كل قرية مساحة لا تقل عن ألف متر مربع من أراضي الدولة لاقامة مشتل لانتاج الأشجار على أن تتاح منتجات هذه المشاتل للأفراد والهيئات بسعر التكلفة .

وتتولى الجهات الادارية المختصة التى تتبعها هذه المشائل إعداد الارشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها ، ويمهم جهاز شئون البيئة فى تمويل إقامة هذه المشائل .

(مادة ٢٨)

يحظر بأية طريقة صيد أو قتل أو إمساك الطيور والحيوانات البرية ، التى تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويحظر حيازة هذه الميور والحيوانات أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .
كما يحظر إتلاف أوكار الطيور المذكورة أو إعدام بيضها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المناطق التى تنطبق عليها أحكام هذه المادة وبيان شروط الترخيص بالصيد فيها ، وكذلك الجهات الادارية المختصة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

الفصل الثانى

المواد والنفايات الخطرة

(مادة ٢٩)

يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات وشروط منح الترخيص والجهة المختصة بإصداره .

ويصدر الوزراء - كل فى نطاق اختصاصه - بالتنسيق مع وزير المسحة وجهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد والنفايات الخطرة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

(مادة ٣٠)

تخضع إدارة النفايات الخطرة للقواعد والاجراءات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتحدد اللائحة المذكورة الجهة المختصة بوضع جداول للنفايات الخطرة التى تخضع لأحكامه وذلك بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة .

(مادة ٣١)

يحظر إقامة أى منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقا للشروط والمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويحدد وزير الاسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة .

(مادة ٣٢)

يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضي جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير تصريح من الجهة الادارية المختصة السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الأقليمى أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٣٣)

على القائمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواء كانت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بالبيئة .

وعلى صاحب المنشأة التى ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات . وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى تسجل فى هذا السجل ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة نسجل للتأكد من مطابقة البيانات للواقع .

الباب الثانى

حماية البيئة الهوائية من التلوث

(مادة ٣٤)

يشترط أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء ، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه والجهة المختصة بالموافقة على ملاءمة الموقع والحدود المسموح بها لملوثات الهواء والضوضاء في المنطقة التي تقام بها المنشأة .

(مادة ٣٥)

تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٣٦)

يجوز استخدام الآت أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٣٧)

يحظر إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجاري المائية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق .

وتلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة طبقا لأحكام هذه المادة .

(مادة ٣٨)

يحظر رش أو استخدام مبيدات الآفات أو أى مركبات كيميائية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بما يكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحال أو المستقبل للآثار الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيميائية .

(مادة ٣٩)

تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة باتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

(مادة ٤٠)

يجب عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها مواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الانشاءات أو أى غرض تجارى آخر ، أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخن وغيرها من وسائل التحكم فى الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق .

(مادة ٤١)

يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية والتى يجب أن تستمد من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة الادارية المختصة .

(مادة ٤٢)

تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

وعلى الجهات مانحة الترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة فى منطقة واحدة فى نطاق الحدود المسموح بها . والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له .

(مادة ٤٣)

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها ، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل في الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية بما في ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود المناسبة ، على أن يؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخل وغيرها من وسائل تنقية الهواء .

(مادة ٤٤)

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما . وفي حالة ضرورة العمل في درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود ، يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية ،

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

(مادة ٤٥)

يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة .

(مادة ٤٦)

يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحدود المسموح بها في الترخيص الممنوح لهذه الأماكن ، ويراعى في هذه الحالة تخصيص حيز للتدخين بما لا يؤثر على الهواء في الأماكن الأخرى . ويحظر التدخين في وسائل النقل العام .

(مادة ٤٧)

لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الإشعاعي أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها والتي تحددها الجهات المختصة طبقاً لللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الباب الثالث
حماية البيئة المائية من التلوث
الفصل الأول
التلوث من السفن
الفرع الأول
التلوث من الزيت
(مادة ٤٨)

تهدف حماية البيئة المائية من التلوث إلى تحقيق الأغراض الآتية :
(أ) حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانئها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله .

(ب) حماية بيئة البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية وذلك بمنع التلوث أيا كان مصدره وخفضه والسيطرة عليه .

(ج) حماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية والجرف القاري .

(د) التعويض عن الأضرار التي تلحق بأى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء تلوث البيئة المائية .

ويتولى وزير شؤون البيئة بالتنسيق مع وزير النقل البحرى والجهات الادارية المختصة المشار إليها فى البند ٣٨ من المادة (١) من هذا القانون تحقيق الأغراض المشار إليها كل فيما يخصه .

(مادة ٤٩)

يحظر على جميع السفن أيا كانت جنسيتها تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي فى البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

أما بالنسبة للسفن الحربية أو القطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية أو غيرها من السفن التي تملكها أو تشغيلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة فى خدمة حكومية غير تجارية والتي لا تخضع لأحكام الاتفاقية ، فيجب أن تتخذ هذه السفن الاحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٥٠)

يحظر على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أو إنقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر وفقاً لما ورد في الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية .

(مادة ٥١)

لتتزم ناقلات الزيت الأجنبية التي تتراد الموانئ المصرية بتنفيذ كافة متطلبات القاعدة رقم ١٣ من الملحق رقم (١) من الاتفاقية وتعديلاتها .

وتستلتي ناقلات الزيت التي تستخدم في رحلات محدودة من هذه المتطلبات طبقاً للقاعدة رقم ١٣ جـ من الاتفاقية وتعديلات وكذلك ناقلات الزيت العابرة لقناة السويس والتي لا تضطر إلى إلقاء أى مياه صابورة ملوثة .

(مادة ٥٢)

يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصرح لها باستكشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما في ذلك ومائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر أو الاستكشاف أو اختبار الآبار أو الإنتاج في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية . ويجب عليها استخدام الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ، ومعالجة ما يتم تصريفه من نفايات ومواد ملوثة طبقاً لأحدث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية .

(مادة ٥٣)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ في شأن الكوارث البحرية والحطام البحري يكون لممثلي الجهة الادارية المختصة أو لمأموري الضبط القضائي أن يأمرؤا ريان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الاجراءات الكافية للحماية من آثار التلوث في حالة وقوع حادث لحدى السفن التي تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٥٤)

تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التلوث الناجمة

(أ) تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .

(ب) التفرغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الربان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال . ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ربان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث وقام على الفور بإخطار الجهة الإدارية المختصة .

(ج) كسر مفاجيء في خط أنابيب يحمل الزيت أو المزيج الزيتي أثناء عمليات التشغيل أو أثناء الحفر أو استكشاف أو اختبار الآبار ، بدون إهمال في رقابة الخطوط أو صيانتها وعلى أن تتخذ الاحتياطات الكافية لرقابة تشغيل الخطوط والسيطرة على التلوث ومصادره فور حدوثه .

كل ذلك دون إخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه .

(مادة ٥٥)

على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل الموانئ أو البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية وكذلك الشركات العاملة في استخراج الزيت أن يبادروا فوراً إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة والإجراءات التي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه ، وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في الاتفاقية واللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي جميع الأحوال يجب على الجهات الادارية المختصة إبلاغ جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه .

(مادة ٥٦)

يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والموانئ المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض إصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلطة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

ويجب أن تجهز الموانئ بالمواين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات ، النفايات والرواسب الزيتية والمزيج الزيتي من السفن الراسية بالميناء .

ولا يجوز الترخيص لأي سفينة أو ناقلة بالتقيام بأعمال الشحن والتفريغ إلا بعد جوع إلى الجهة الادارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من نفايات ومياه الاتزان غير النظيفة .

(مادة ٥٧)

يحدد الوزير المختص نوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتي يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية أو المنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية .

ويجب أن تكون السفن الأجنبية التي تمتد إلى الموانئ المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها مجهزة بمعدات ، نفخ التلوث طبقاً لما ورد باللائحة وملاحقها .

(مادة ٥٨)

على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول التي انضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل للزيت بالسفينة يدون فيه المسئول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

(أ) القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقل الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت .

(ب) تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

(ج) تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .

(د) تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .

(هـ) التخلص من النفايات الملوثة .

(و) إلقاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية .

(مادة ٥٩)

مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة في بروكسل عام ١٩٦٩ وتعديلاتها ، يجب على ناقلات الزيت التي تبلغ حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن فأكثر المسجلة في جمهورية مصر العربية وكذلك أجهزة ومواعين نقل الزيت الأخرى التي تبلغ حمولتها الكلية ١٥٠ طناً فأكثر التي تعمل في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن تقدم إلى الجهة الإدارية المختصة وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من وزير النقل البحري بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شؤون البيئة ، شهادة ضمان مالي في شكل تأمين أو سند تعويض أو أى ضمان آخر .

ويجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقلة في البحر الإقليمي وأن يكون سارى المفعول ويغطي جميع الأضرار والتعويضات التي تقدر بمعرفة الجهة الإدارية المختصة .

وبالنسبة للسفن المسجلة في دولة منضمة لاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية عن حوادث التلوث بالزيت فتصدر هذه الشهادة من السلطة المختصة للدولة المسجلة في السفينة .

الفرع الثانى التلوث بالمواد الضارة (مادة ٦٠)

يحظر على ناقلات المواد السائلة الضارة إلقاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر .

كما يحظر على السفن التى تحمل مواد ضارة منقولة فى عبوات أو حاويات شحن أو صهاريج نقالة أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بإلقائها فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

كما يحظر إلقاء الحيوانات النافقة فى البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٦١)

يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ المعدة لاستقبال الناقلات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة وكذا أحواض إصلاح السفن بالتسهيلات المناسبة لاستقبال المواد السائلة الضارة ونفاياتها .

(مادة ٦٢)

يجب أن تزود الناقلات التى تحمل مواد سائلة ضارة بسجل الشحن طبقاً للاتفاقية بدون فيها الزبائن أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية .

(مادة ٦٣)

يكون لممثلى الجهة الادارية المختصة أو لمأمورى الضبط القضائى أن يأمرؤا ربان السفينة أو المسئول عنها باتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث وذلك فى حالة وقوع حادث لاندس السفن التى تحمل مواد ضارة يخشى منه تلوث البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على أية صورة ، ويحظر على السفن التى تحمل المواد الضارة إغراق النفايات والمواد الملوثة فى الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٦٤)

تسرى أحكام المادة (٥٤) من هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة الأرواح على السفينة أو ما يصيبها من عطب .

(مادة ٦٥)

على ربان السفينة أو المسئول عنها الالتزام بتنفيذ جميع الاشتراطات الواردة بالقاعدة رقم (٨) من الملحق (٢) من الاتفاقية .

الفرع الثالث

التلوث بمخلفات الصرف الصحي والقمامة

(مادة ٦٦)

يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب التخلص منها طبقا للمعايير والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٦٧)

يحظر على جميع السفن والمنصات البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية في البيئة المائية لجمهورية مصر العربية وكذلك السفن التي تستخدم الموانئ المصرية لإلقاء القمامة أو الفضلات في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب على السفن تسليم القمامة في تسهيلات استقبال النفايات أو في الأماكن التي تحددها الجهات الادارية المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص

(مادة ٦٨)

يجب أن تجهز جميع موانئ الشحن والتفريغ والموانئ المعدة لاستقبال السفن وأحواض إصلاح السفن الثابتة أو العائمة بالتجهيزات اللازمة والكافية لاستقبال مياه الصرف الملوثة وفضلات السفن من القمامة .

الفصل للثنائى

التلوث من المصادر البرية

(مادة ٦٩)

يحظر على جميع المنشآت بما فى ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية والخدمية تصريف أو إلقاء أية مواد أو نفايات أو موائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث فى الشواطئ المصرية أو المياه المتاخمة لها سواء بـم ذلك بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر كل يوم من يستمرار للتصريف المحظور ، مخالفة منفصلة .

(مادة ٧٠)

يشترط للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريبا منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أن يقدم طالب الترخيص بإجراء دراسات التأثير البيئى ويلتزم بتوفير وحدات لمعالجة المخلفات ، كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت .

(مادة ٧١)

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواصفات والمعايير التى تلتزم بها المنشآت للصناعية التى يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحليل وذلك بعد معالجتها . وعلى الجهة الادارية المختصة المحددة فى اللائحة المذكورة إجراء تحليل دورى فى معاملها لعينات المخلفات المائلة المعالجة وإخطار الجهات الادارية المختصة بنتيجة التحليل . وفى حالة المخالفة يمنع صاحب الشأن مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة . فإذا لم تتم المعالجة خلال المهلة المشار إليها أو ثبت من التحليل خلالها إن استمرار الصرف من شأنه إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة المائية ، يوقف التصريف بالطريق الادارى ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة وتلك دون الاخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

كما تحدد اللائحة التنفيذية المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والتى يحظر على المنشآت الصناعية تصريفها فى البيئة المائية .

(مادة ٧٢)

مع مراعاة أحكام المادة (٩٦) من هذا القانون يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود إليه بإدارة المنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) التى تصرف فى البيئة المائية مسئولاً عما يقع من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة ، وعن توفير وسائل المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون . وتوقع عليه العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٨٧) من هذا القانون .

(مادة ٧٣)

يحظر إقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

(مادة ٧٤)

يحظر إجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولا فى مياه البحر أو انحصارا عنه إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

(مادة ٧٥)

لممثلى الجهات الادارية المختصة كل فيما يخصه بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة دخول منطقة الحظر المتكورة بالمادتين رقمى (٧٣) ، (٧٤) من هذا القانون للاطلاع على ما يجرى بها من أعمال ، فإذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع فى إجرائها مخالفة للأحكام السابقة يكلف المخالف برد الشيء لأصله وإلا تم وقف العمل إداريا ورد الشيء لأصله على نفقة المتسبب والمستفيد متضامنين وتحصل القيمة بطريق الحجز الادارى .

الفصل الثالث

الشهادات الدولية

(مادة ٧٦)

على السفن التى تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة الموانئ والمناظر على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة . ويكون إصدار هاتين الشهادتين طبقا للأحكام والشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية ، ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة على خمس سنوات من تاريخ إصدارها .

(مادة ٧٧)

على السفن التى تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو اليه أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية والتى تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية أن تكون حاصلة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت وأن تكون هذه الشهادة صارية المفعول طبقا للاتفاقية .

أما السفن التى ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وتحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية فيحدد وزير النقل البحرى شهادة منع التلوث بالزيت التى تمنح من مصلحة الموانئ والمناظر وذلك قبل الترخيص لها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد الموانئ المصرية أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة .

الفصل الرابع

الاجراءات الادارية والقضائية

(مادة ٧٨)

يعتبر مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون التقنصليون فى الخارج من مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتطبيق أحكام الباب الثالث من هذا القانون . ولوزير العدل بالاتفاق مع الوزراء المعنيين منح هذه الصفة لعاملين آخرين وفقا لما يقتضيه تنفيذ هذا القانون وبما يتفق وقواعد القانون الدولى .

(مادة ٧٩)

يكون لمأمورى الضبط القضائى المنصوص عليهم فى المادة السابقة عند وقوع المخالفة إذا رغب ريان السفينة أو المسئول عنها مغادرة الميناء على وجه عاجل تحصيل مبالغ فورية بصفة مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغرامة والتعويض التى يقضى بها فى الحدود المنصوص عليها فى الباب الرابع من هذا القانون على ألا نقل عن الحد الأدنى المقرر للمخالفة مضافا اليها جميع النفقات والتعويضات التى تحددها الجهة الادارية المختصة لازالة آثار المخالفة .

ويمكن تقديم ضمان مالى عن قيمة هذه المبالغ تقبله الجهة الادارية المختصة ، وذلك بمزاغة أحكام الاتفاقية الدولية فى شأن المسؤولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالزيت الموقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩ .

(ملدة ٨٠)

مع عدم الاخلال بأحكام قانون الاجراءات الجنائية يكون لمأموري الضبط القضائي المشار اليهم في المادة (٧٨) كل فيما يخصه ، الصعود إلى ظهر السفن والمنصات البحرية ودخول المنشآت المقامة على شاطئ البحر وتنفذ وسائل نقل الزيت والمواد الملوثة للبيئة البحرية للتحقق من التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتوفير معدات ووسائل معالجة المخلفات .

وتصدر الجهة الادارية المختصة قرارها في شأن ما قراه لازما لحماية البيئة البحرية في ضوء ما يسفر عنه هذا الاجراء ، ولصاحب الشأن أن يعترض على هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٨١) من هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره . ولا يترتب على اعتراض صاحب الشأن وقف تنفيذ هذا القرار مالم تصدر هذه اللجنة قراراً بوقف تنفيذه لحين الفصل في المنازعة .

(مادة ٨١)

يصدر الوزير المختص الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل الموانئ أو إحدى الجهات الادارية القريبة منها على الوجه الآتي :

- عضو من مجلس النولة بدرجة مستشار
- ممثل لجهات شئون البيئة
- ممثل لمصلحة الموانئ والمناظر
- ممثل لوزارة الدفاع
- ممثل لوزارة البترول والثروة المعدنية
- ممثل للجهة الادارية المختصة التي وقعت المنازعة في مجال نشاطها

وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر في شئون البيئة المائية. وتختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الادارية الناشئة عن تطبيق أحكام الباب الثالث من هذا القانون . وتصدر اللجنة قراراتها بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولنوى الشأن الطعن على قرارات اللجنة أمام محكمة القضاء الاداري بمجلس النولة .

(مادة ٨٢)

على كل ريان أو مستغل لسفينة تستخدم الموانئ المصرية أو مرخص لها بالعمل في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن يقدم لمندوبي الجهة الادارية المختصة أو مأموري الضبط القضائي المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، التسهيلات اللازمة لأداء مهمتهم .

(مادة ٨٣)

يمكن للجهات الادارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والداخلية والبتترول والثروة المعدنية وهيئة قناة السويس أو أية جهة معنية أخرى في تنفيذ أحكام الباب الثالث من هذا القانون وذلك وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

الباب الرابع

العقوبات

(مادة ٨٤)

يعاقب كل من خالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه مع مصادرة الطيور والحيوانات المصنوبة وكذلك الآلات والأدوات التي استخدمت في المخالفة .

(مادة ٨٥)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٣ .

(مادة ٨٦)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من خالف حكم المادة (٣٦) من هذا القانون ، كما يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من خالف حكم المادة (٣٩) من هذا القانون .
وبالحكمة أن تقضى بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ستة أشهر ، وفي حالة العود يجوز لها الحكم بالغرامة بالتخمين .

(مادة ٨٧)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة كل من خالف أحكام المادة ٤٢ من هذا القانون باستخدام مكبرات الصوت وتجاوز الصوت الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٣٨ و ٤١ و ٦٩ و ٧٠ من هذا القانون .

وتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه لكل من خالف أحكام المواد ٣٥ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من هذا القانون ، وكذلك عدم التزام المدير المسئول عن المنشأة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون . ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهًا كل من يدخن في وسائل النقل العام بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار إليها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(مادة ٨٨)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد (٢٩) ، (٣٢) ، (٤٧) من هذا القانون كما يلزم كل من خالف أحكام المادة (٣٢) بإعادة تصدير النفايات الخطرة محل الجريمة على نفقته الخاصة .

(مادة ٨٩)

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢ و ٣ فقرة أخيرة و ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث والتقاربات المنفذة له .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة . وفي جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الموعد الذي تحدده وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فإذا لم يتم بذلك في الموعد المحدد ، يكون لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإداري على نفقة المخالف وذلك دون إخلال بحق الوزارة في إلغاء الترخيص .

(مادة ٩٠)

١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي أو المواد الضارة في البحر الأقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين (٤٩) ، (٦٦) من هذا القانون .

٢ - عدم الالتزام بمعالجة ما يتم صرفه من نفايات ومواد ملوثة أو عدم استخدام الوسائل الآمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٢ من هذا القانون .

٣ - القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة .

وفي حالة العود إلى ارتكاب أى من هذه المخالفات تكون العقوبة الحبس والغرامة المذكورة في الفقرة السابقة من هذه المادة .

وفي جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار المخالفة في الموعد الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة على نفقته .

(مادة ٩١)

تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع التزام المتسبب بنفقات إزالة آثار المخالفة طبقاً لما تحدده الجهات المكلفة بالإزالة لكل من خالف أحكام المادة (٥٤ ب) من هذا القانون ، إذا تم التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال .

وتزاد الغرامة بمقدار المثل في حالة العود وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تحديد قيمة الغرامة وفقاً لحجم التلوث والأثر البيئي الناتج عن مخالفة أحكام هذه المادة .

(مادة ٩٢)

يعاقب بغرامة لا تقل عن سبعين ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١ - عدم تجهيز السفينة الأجنبية التي تستخدم الموانئ المصرية أو تبخر عبر المنطقة البحرية الخاصة بمعدات خفض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون .

- عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث قبل وبعد وقوع
المعطب في السفينة أو لحد أجهزتها أو عدم إخطار الجهة الإدارية المختصة فوراً
بالتفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو بإحدى أجهزتها وذلك بالمخالفة لأحكام المادة
(٥٤ ب) من هذا القانون .

٣ - عدم ليلاع الجهة الإدارية للمختصة قورا عن كل حادث تصرب للزيت مع
بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها والجراءات التي اتخدت وذلك
بالمخالفة لأحكام المادة (٥٥) من هذا القانون .

وفي حالة العود إلى مخالفة أحكام البند (١) تزايد الغرامة بمقدار المثل . وفي
حالة العود إلى مخالفة أحكام البندين (٢) ، (٣) تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل
عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الأحوال يلتزم المخالف بإزالة آثار للمخالفة في الموعد الذي تحده
الجهة الإدارية للمختصة ، فإذا لم يتم بذلك قامت هذه الجهة بإزالة على نفقته .

(مادة ٩٣)

يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه كل
من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١ - قيام السفينة أو الناقلة بأعمال الشحن والتفريغ دون الحصول على ترخيص
من الجهة الإدارية المختصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٦) من هذا القانون .

٢ - عدم احتفاظ السفينة أو الناقلة بالشهادات والسجلات المتصوص عليها في
المواد (٥٨) ، (٦٢) ، (٧٦) ، (٧٧) من هذا القانون .

٣ - تصريف مياه الصرف الصحي الملونة أو القاء القمامة من السفن بالمخالفة
لنص المادتين (٦٦) ، (٦٧) من هذا القانون .

٤ - قيام إحدى السفن المسجلة في جمهورية مصر العربية بتصريف أو القاء
الزيت أو المزيج الزيتي في البحر بالمخالفة لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

(مادة ٩٤)

يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين ألف
جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

١ - عدم تجهيز السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية بالأجهزة والمعدات
الخاصة بتخفيض التلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون .

٦ - مخالفة أوامر مفتشى الجهة الادارية المختصة ومأمورى الضبط القضائى في حالة وقوع حادث لاحتدى السفن التى تحمل الزيت أو المواد الضارة وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٥٣ ، ٦٣ من هذا القانون .

(مادة ٩٥)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إذا نشأ عنه إصابة أحد الأشخاص بعمامة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن إذا نشأ عن المخالفة إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العمامة .

إذا ترتب على هذا الفعل وفاة إنسان تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . وتكون للعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص لكثير .

(مادة ٩٦)

يكون ريلان السفينة أو المسئول عنها وأطراف التعاقف فى عقود استكشاف واستخراج واستغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية الأخرى بما فى ذلك وسائل نقل الزيت وكذلك أصحاب المحال والمنشآت المنصوص عليها فى المادة (٦٩) كل فيما يخصه ، مسئولين بالتضامن عن جميع الأضرار التى تصيب أى شخص طبيعى أو اعتبارى من جراء مخالفة أحكام هذا القانون ، وسداد الغرامات التى توقع تنفيذاً له وتكاليف إزالة أثار تلك المخالفة .

(مادة ٩٧)

توقع العقوبات المبينة فى المراد السابقة بالنسبة لجميع السفن على اختلاف جنسياتها وأنواعها بما فى ذلك السفن التابعة لدولة غير مرتبطة بالاتفاقية إذا أنفت الزيت، أو العزيج الزيتى وقامت بالاتقاء أو الاغراق المحظور فى البحر الإقليمى أو فى المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

(مادة ٩٨)

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين (٧٣) ، (٧٤) من هذا القانون .

ولا يجوز التحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ويجب فى جميع الأحوال ودون انتظار التحكم فى الدعوى وقف الأعمال المخالفة وإزالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة وفى حالة الحكم بالإدانة يحكم بمصادرتها .

(مادة ٩٩)

تختص بالفصل في الجرائم المشار إليها في هذا القانون المحكمة التي ترتكب في دائرتها الجريمة ، وذلك إذا وقعت من السفن المشار إليها في المادة (٩٧) داخل البحر الاقليمي لجمهورية مصر العربية أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وتفصل المحكمة في الدعوى على وجه السرعة .

وتختص بالفصل في الجرائم التي ترتكب خارج المنطقتين المشار إليهما في هذه المادة المحكمة الواقع في دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة التي ترفع العلم المصري .

(مادة ١٠٠)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧٩) من هذا القانون ، للجهة الادارية المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية لحجز أية سفينة تمتنع عن دفع الغرامات والتعويضات الفورية المقررة في حالة التلبس أو في حالة الاستعجال المنصوص عليها في المادة المذكورة من هذا القانون .

ويرفع الحجز إذا دفعت المبالغ المستحقة أو قدم ضمان مالي غير مشروط تقبله الجهة الادارية المختصة .

(مادة ١٠١)

لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب بتوقيع أية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر .

الأحكام الختامية

(مادة ١٠٢)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧٨) من هذا القانون يكون لموظفي جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات ، الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(مادة ١٠٣)

لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

(مادة ١٠٤)

يجب على مفتشي الجهات الادارية المختصة وكذلك مفتش جهاز شئون البيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بمجالات البيئة كل في مجال اختصاصه اخطار جهاتهم بأية مخالفة لأحكام هذا القانون ، وتترلى الجهات المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

الباب الثاني

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة

الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة ؛

وعلى ما عرضه الوزير المختص بشئون البيئة ، بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون

البيئة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

المرفقة .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه ،

على المنشآت التي ترغب في مد المهلة المقررة لتوفيق أوضاعها أن تتقدم بطلبها إلى جهاز

شئون البيئة قبل ستة أشهر سابقة على نهاية مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة

المذكورة ، على أن يشتمل الطلب على مبررات المد وما اتخذ من إجراءات لتطبيق أحكام
اللائحة المرفقة .

وعلى جهاز شئون البيئة أن يتحقق من صحة البيانات المقدمة ، ومدى جدية المنشأة
فى تطبيق أحكام هذه اللائحة ، وأن يرفع بذلك تقريراً مفصلاً ومدعماً بالمستندات
إلى الوزير المختص بشئون البيئة لعرضه على مجلس الوزراء .

ويجوز لجهاز شئون البيئة أن يستعين عند إعدادهِ للتقرير الخاص بالمد بخبراء
ينتدبهم لهذا الغرض ، ويتحمل طالب المد فى هذه الحالة بالتكاليف التى يقدروها الجهاز
لهؤلاء الخبراء .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ رمضان سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٩٥ م

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف صدقى

اللائحة التنفيذية لقانون البيئة

بإسناد تمهيدي

الفصل الأول

أحكام عامة

(مادة ١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها :

١- المواد الملوثة للبيئة المائية :

أية مواد يترتب على تصريفها في البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية تغيير في خصائصها أو الإسهام في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية، أو بالمياه البحرية أو يضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر وتندرج تحت هذه المواد :

(أ) الزيت أو المزيج الزيتي .

(ب) المخلفات الضارة والحطرة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية التي تترتب بها جمهورية مصر العربية .

(ج) أية مواد أخرى (صلبة - سائلة - غازية) يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة .

(د) النفايات أو السوائل غير المعالجة المختلفة من المنشآت الصناعية .

(هـ) العبوات الحربية السامة .

(و) ما هو منصوص عليه في الاتفاقية وملاحقها .

٢ - التصريف:

كل تسرب أو انصباب أو انبعاث أو تفريغ لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها فى مياه البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر أو نهر النيل والمجارى المائية مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد وفقاً لما هو مبين فى الملحق رقم (١) لهذه اللائحة .

٣ - التعويض:

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة فى القانون المدنى والأحكام الموضوعية الواردة فى الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية المنظمة إليها جمهورية مصر العربية أو التى تنضم إليها مستقبلاً بما فى ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الواقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩ ، أو حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة أو تلك الناجمة عن السفن التى تعمل بالطاقة النووية أو تلك الناجمة عن التلوث من الجمر وكذا ما يترتب من تلوث نتيجة التصادم والجنوح للسفينة أو ما يحدث أثناء الشحن والتفريغ .

٤ - خطة الشاطئ:

هو أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مد يحدث خلال فترة لا تقل عن أحد عشر عاماً . -

٥ - البحر الإقليمى:

هو المساحات من البحر التى تلى شواطئ جمهورية مصر العربية وتقتد فى اتجاه البحر لمسافة ١٢ ميل بحرى مقاسة من خط الأساس الذى يقاس منه عرض البحر الإقليمى طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحر لعام ١٩٨٢

٦- المنطقة الاقتصادية الخالصة:

هى المنطقة البحرية الممتدة فيما وراء البحر الإقليمى بمسافة مائتى ميل بحرى مفاصة بخطوط الأساس .

٧- البصر:

هو المساحات البحرية التى تقع وراء المنطقة الاقتصادية الخالصة .

٨- المنطقة البحرية الخاصة:

وتشمل منطقتى البحرين المتوسط والأحمر طبقا للحدود الجغرافية والطبيعية الواردة فى القاعدة رقم (١٠) من الملحق رقم (١) من اتفاقية (ماربول) لعام

١٩٧٣-١٩٧٨

الفصل الثانى

جهاز شئون البيئة

(مادة ٢٤)

يحل جهاز شئون البيئة المنشأ بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم إلى جهاز شئون البيئة ، ويتم تسكينهم بحالتهم فى القطاعات التنظيمية المكونة للجهاز وذلك بقرار من الرئيس التنفيذى للجهاز .

(مادة ٢٥)

يشكل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وعضوية كل من :

- * الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة .
- * ممثل من الدرجة العالية على الأقل يختاره الوزير المختص من كل من ست وزارات هى : وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضى - وزارة الأشغال العامة والموارد المائية - وزارة النقل والمواصلات - وزارة الصناعة - وزارة الداخلية - وزارة الصحة .
- * اثنين من الخبراء فى مجال شئون البيئة يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض من الرئيس التنفيذى للجهاز .
- * ثلاثة من التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون من بين مرشحي تلك التنظيمات لتمثيلها فى المجلس بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة .

* أحد العاملين بجهاز شئون البيئة من شاغلى الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشئون البيئة بناءً على عرض الرئيس التنفيذى للجهاز .
* رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

* ثلاثة من ممثلى قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة بناءً على ترشيح من الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة من بين مرشحي تلك الجهات .
* اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يختارهما الوزير المختص بشئون البيئة من بين مرشحي تلك الجهات .

ويعتبر دعوة ممثلى الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التى يشرفون عليها . كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة لدى بحث مسائل معينة دون أن يكون لأى منهم صوت محدود فى المداولات ، ويجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان استشارية من الخبراء المتخصصة لدراسة موضوعات معينة ، كما يجوز للمجلس أن يعهد إلى واحد من أعضائه أو أكثر مهمة محددة .

ويقول أمانة المجلس أمين عام الجهاز ولا يكون له صوت محدود فى المداولات ما لم يكن قد تم اختياره لعضوية المجلس وبعاد تشكيل المجلس كل ثلاث سنوات .

(المادة ٤)

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصریف أموره ووضع السياسة العامة التى يسيّر عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها وفى إطار الخطة القومية ، وله على الأخص ما بأتى :
* الموافقة على الخطط القومية لحماية البيئة .
* الموافقة على خطة الطوارئ البيئية ضد الكوارث .

- * إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالبيئة .
 - * الموافقة على المشروعات التجريبية التى يضطلع بها الجهاز .
 - * الموافقة على سياسة التدريب البيئى وخططه .
 - * الموافقة على المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تلوث البيئة .
 - * الموافقة على أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئى للمشروعات .
 - * الإشراف على صندوق حماية وتنمية البيئة .
 - * الموافقة على الهيكل التنظيمى للجهاز وقروعه بالمحافظات .
 - * الموافقة على اللوائح الداخلية للجهاز ولوائح العاملين فيه .
 - * الموافقة على مشروع الموازنة السنوية الخاصة بالجهاز .
- * النظر فى كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الجهاز .

- * تحديد ما يعرض من قراراته على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار فى شأنها وفى جميع الأحوال على المجلس أن يضمن قراراته ويوجه خاص تلك التى يرى عرضها على مجلس الوزراء دراسة عن تكاليف التنفيذ والنتائج المنتظر تحقيقها .

(مادة ٥٥)

- يكون الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز وقرارات مجلس الإدارة ، ويختص بالآتى :
- مباشرة اختصاصات الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالجهاز .

- مباشرة اختصاصات الوزير المنصوص عليها فى سائر القوانين واللوائح ذات الصلة بإدارة شئون الجهاز وتصريف أموره الفنية والمالية والإدارية وتحقيق أغراضه .
- مباشرة اختصاصات الوزير فى مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .
- تطوير نظم العمل بالجهاز وتدعيم أجهزته وإصدار القرارات اللازمة لذلك .
- الحصول على البيانات والمعلومات التى تتصل بأغراض الجهاز من مختلف الجهات المعنية حكومية وغير حكومية بالداخل أو الخارج .
- العمل على تطبيق أحكام قانون البينة المشار إليه وهذه اللائحة ، بالاتفاق والتنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بذلك قانونا .

(مادة ٦٤)

يكون للجهاز هيكل وظيفى يصدر بقرار من الرئيس التنفيذى للجهاز بعد موافقة مجلس الإدارة وبالتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .

الفصل الثالث

صندوق حماية البيئة

(مادة ٧٤)

- ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى (صندوق حماية البيئة) تتول إليه :
- (أ) المبالغ التى تخصصها الدولة فى موازنتها لدعم الصندوق .
- (ب) الإعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتى يقبلها مجلس إدارة الجهاز .
- (ج) الغرامات التى يحكم بها والتعويضات التى يحكم بها أو يتفق عليها عن الأضرار التى تصيب البيئة .
- (د) موارد صندوق المحميات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
- (هـ) ما يخص جهاز شئون البيئة من نسبة الـ ٢٥٪ من حصيللة الرسوم المقررة على تذاكر السفر التى تصدر فى مصر بالعملة المصرية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٦ ويحد أدنى ١٢,٥٪ من إجمالى حصيللة الرسوم المشار إليها .
- (و) عائد المشروعات التجريبية التى يقوم بها الجهاز .
- (ز) مقابل ما يؤديه الجهاز من خدمات للغير بأجر .
- (ح) رسوم التراخيص التى يصدرها الجهاز .
- وتودع فى الصندوق على سبيل الأمانة المبالغ التى تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التى تصيب البيئة .

وتكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى ، وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة .

(مادة ٨٥)

- * تخصص موارد الصندوق للصرف منها فى تحقيق أغراضه ، وبصفة خاصة :
- * مواجهة الكوارث البيئية .
- * المشروعات التجريبية والرائدة فى مجال حماية الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .
- * نقل التقنيات ذات التكلفة المنخفضة والتي ثبت تطبيقها بنجاح .
- * تمويل تصنيع نماذج المعدات والأجهزة والمحطات التى تعالج ملوثات البيئة .
- * إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئى .
- * إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية بهدف المحافظة على الثروات والموارد الطبيعية .
- * مواجهة التلوث غير معلوم المصدر .
- * تمويل الدراسات اللازمة لإعداد البرامج البيئية وتقييم التأثير البيئى ووضع المعدلات والمعايير المطلوب الالتزام بها للمحافظة على البيئة .
- * المشاركة فى تمويل مشروعات حماية البيئة التى تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية ويتوافر لها جزء من التمويل من خلال المشاركة الشعبية .
- * مشروعات مكافحة التلوث .
- * صرف المكافآت عن الإنجازات المتميزة عن الجهد الذى تبذل فى مجال حماية البيئة .
- * دعم البنية الأساسية للجهاز وتطوير أنشطته .
- * الأغراض الأخرى التى تهدف إلى حماية أو تنمية البيئة والتى يوافق عليها مجلس إدارة الجهاز .

الفصل الرابع

الحوافز

(مادة ٩)

يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة نظاما للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الإدارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة على أن يراعى عند وضع هذا النظام المزايا والأوضاع المنصوص عليها في القوانين والقرارات السارية ، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالاستثمار والجمارك والصناعة والتعاونيات وغيرها .

الباب الأول

حماية البيئة الأرضية من التلوث

الفصل الأول

التنمية والبيئة

(مادة ١٠)

تتولى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقا للمعاصر والتصميمات والمواصفات والأسس التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة ، وعلى جهاز شئون البيئة مراجعة ذلك كلما لزم الأمر .

(مادة ١١)

تسرى أحكام المادة (١٠) من هذه اللائحة على المنشآت المبنية فى الملحق رقم (٢) لهذه اللائحة .

(مادة ١٢)

يلتزم طالب الترخيص بأن يرفق بطلبه بيانا مستوفيا عن المنشأة شاملا البيانات التى يتضمنها النموذج الذى يعده جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة .

ويعد جهاز شئون البيئة سجلا يتضمن صور هذه النماذج ونتائج التقييم وطلبات الجهاز من صاحب المنشأة .

(مادة ١٣)

لجهاز شئون البيئة أن يستعين بأى من المتخصصين الذين تصدر بهم قائمة من الجهاز طبقا للمعايير التى يضعها مجلس إدارة الجهاز ، وذلك لإبداء الرأى فى تقييم التأثير البيئى للمنشأة المزمع إقامتها وكذلك المطلوب الترخيص لها .

(المادة ١٤)

تقوم الجهة الإدارية المختصة بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه أمام اللجنة الدائمة للمراجعة والتي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية :

- مندوب عن جهاز شئون البيئة يرشحه الرئيس التنفيذي للجهاز .

- صاحب المنشأة أو من ينوب عنه بتوكيل وسمى .

- ممثل عن الجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص إن لم تكن هي الجهة المختصة .

- ثلاثة من الخبراء يتم اختيارهم لعضوية اللجنة بناء على ترشيح الرئيس التنفيذي للجهاز لمدة ثلاث سنوات .

وللجنة أن تشكل من بين أعضائها ومن غيرهم لجانا فرعية لدراسة ما يحال إليها من اعتراضات ورفع تقريرها للجنة ، كما لها أن تستعين بمن تراه عند مباشرتها لمهامها وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ وصول أوراق الاعتراض مستوفاة إليها .

(المادة ١٥)

تختص اللجنة الدائمة للمراجعة والمنصوص عليها في المادة (١٤) من هذه اللائحة بنظر ما يقدم أو يحال إليها من اعتراضات على نتيجة التقييم أو على ما يطلب تنفيذه من اقتراحات يراها جهاز شئون البيئة وتقرير رأيها في هذه الاعتراضات بالنسبة للضوابط المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه اللائحة ، ويقدم الاعتراض لجهاز شئون البيئة كتابة مستوفيا أسباب الاعتراض وما يستند إليه مالك المشروع من أسانيد قانونية وعلمية ، وأن يرفق باعتراضه ما يراه من مستندات تؤيد أوجه اعتراضه .

(المادة ١٦)

تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الاعتراض كتابة للجهاز ، ويتولى مندوب من الجهاز ينتدبه الرئيس التنفيذي تحرير معاضر الاجتماع ، ولا يكون له رأى محدود فيما يثار من مناقشات . ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ، ويوقع المحضر من جميع الأعضاء الحاضرين .

(المادة ١٧)

على صاحب المنشأة طبقا لأحكام هذه اللائحة الاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة تدون فيه البيانات التالية :

- الاتبعات الصادرة عنها أو التي تصرف منها .
- مواصفات المخرجات بعد عملية المعالجة وكفاءة وحدات المعالجة المستخدمة .
- إجراءات المتابعة والأمان البيئي المطبقة في المنشأة .
- الاختبارات والقياسات الدورية ونتائجها .
- المسئول المكلف بالمتابعة .

ويعد السجل وفق النموذج المبين في الملحق رقم (٣) لهله اللائحة .

ويلتزم صاحب المنشأة أو مندوبه بأن يخطر بصورة دورية جهاز شئون البيئة بخطاب مسجل يعلم الوصول بأى حيود في معايير ومواصفات الملوثات المنهضة أو المنصرفة والإجراءات التي اتخذت للتصريب .

(المادة ١٨)

يختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع واخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة .

وتتم تلك المتابعة دوريا كل سنة ، ويرفع عن كل منها تقرير يودع بالقطاع المختص بالجهاز مرتعا عليه من المسئول عن المعاينة والاختبار وتاريخ المعاينة والاختبار . فإذا ما تبين وجود أية مخالفات يقوم الجهاز بإخطار الجهة الإدارية المختصة لتكليف صاحب المنشأة بخطاب مسجل يعلم الوصول بتصحيح تلك المخالفات على وجه السرعة بحسب ما تقتضيه أصول الصناعة فإذا لم يتم بذلك خلال ستين يوما يكون للرئيس التنفيذي بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة اتخاذ الإجراءات التالية :

١ - غلق المنشأة .

٢ - وقف النشاط المخالف .

٣ - المطالبة القضائية بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن المخالفة .

وتلتزم تلك المنشآت بالاحتفاظ بالسجلات مستقاة وفق النموذج المنصوص عليه فى المادة (١٧) من هذه اللائحة بصفة دائمة ، وعند تجديد بياناته تلتزم المنشأة بالاحتفاظ به لمدة عشر سنوات بحسب من تاريخ توقيع مندوب جهاز شئون البيئة على السجل بالمعاينة .

(مادة ١٩)

تخضع التوسعات أو التجديدات فى المنشأة القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها فى المواد (١٩) و (٢٠) و (٢١) و (٢٢) من قانون البيئة المشار إليه .

ويعتبر من قبيل التوسعات أو التجديدات تغيير النمط الإنتاجى لآلات التشغيل أو زيادة أعداد العاملين بصورة تفوق القدرة الاستيعابية لمكان العمل أو أية تعديلات جوهرية فى مبنى المنشأة وبوجه خاص تلك المتصلة بنظام التهوية أو تغيير موقع العمل أو غير ذلك مما قد يترتب عليه تأثير ضار على البيئة أو على العاملين فى المنشأة .

(مادة ٢٠)

تكون شبكات الرصد البيئي الموجودة حاليا بما تضمنه من محطات وحدات عمل تابعة لجهات المختصة من الناحية الإدارية ، وتقوم فى مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دوريا وإتاحة البيانات للجهات المعنية ، ولها فى سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من دراسات وبيانات .

ويشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي تمهيدا لإقامة برنامج قومي للأرصاء البيئية .

(مادة ٢١)

يضع جهاز شئون البيئة بالتعاون مع الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الجهات المعنية خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء وتستند خطة الطوارئ بوجه خاص إلى العناصر المبينة فى المراحل التالية :

(أ) مرحلة ما قبل وقوع الكارثة :

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والمناطق الأكثر تأثرا ومعرفة التأثير المتوقع لكل نوع منها .
- جمع المعلومات المتوفرة محليا ودوليا عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية وسبل التخفيف من الأضرار التى تنتج عنها .
- حصر الإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلى والقومى والدولى وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .
- تحديد الجهات المسئولة عن الإبلاغ عن الكارثة أو توقع حدوثها .
- وضع الإجراءات المناسبة لكل نوع من أنواع الكوارث .
- إنشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانيات اللازمة لمواجهتها .

- الإشراف والتدريب والمتابعة لمواجهة الكوارث على كافة المستويات .
 - تيسير نظام وأساليب تبادل المعلومات بين الجهات المختلفة فيما يخص الكوارث مع ضمان التحقق من كفاءته .
 - تحديد أسلوب تبادل وطلب المعاونة بين مختلف الجهات عند إدارة الأزمة مع إنشاء قواعد البيانات المناسبة .
- (ب) مرحلة اجتياح الكارثة :**

- تكوين مجموعة عمل لتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها .
 - تنفيذ الخطط الموضوعة للتنسيق والتعاون على المستوى المحلى والإقليمى والمركزى لضمان استمرارية تدفق الإمداد بالمعدات أو التجهيزات لموقع الكارثة .
 - تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات الفعلية المتوافرة فى مختلف الجهات فى التعامل مع الكارثة .
 - تحديد مطالب كل جهة من الجهات الأخرى على ضوء تطورات الكارثة .
 - تحديد أسلوب إعلام المواطنين عن الكارثة وتطوراتها وسبل التعامل مع آثارها .
- (ج) مرحلة إزالة آثار الكارثة :**

- تحديد أسلوب مشاركة مختلف الجهات فى إزالة آثار الكارثة .
 - تطوير الخطط بهدف تحسين الأداء .
 - رفع مستوى الوعى العام بأسلوب التعامل مع الكوارث .
- (د) مرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستفادة :**
- تسجيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على حدوث الكارثة .
 - تسجيل الدروس المستفادة من التعامل مع كل كارثة .
 - المقترحات لتفادى أوجه النقص والقصور التى ظهرت أثناء المواجهة .

(المادة ٢٢)

تتولى غرفة العمليات المشار إليها فى المادة (٢١) من هذه اللائحة تشكيل مجموعة عمل لمواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو توقع حدوثها تضم فى عضويتها ممثلى الجهات المعنية ، ويكون لرئيس مجموعة العمل جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتعاون مع الأجهزة المختصة .

(المادة ٢٣)

يحظر بأية طريقة صيد أو قتل أو إمساك الطيور والحیوانات البرية المنصوص عليها فى الملحق (٤) لهذه اللائحة ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحیوانات ونقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة .

كما يحظر إتلاف أو كار الطيور المذكورة أو إعدام بيضها .

ويسرى حكم هذه المادة على مناطق المحميات الطبيعية وكذلك مناطق تواجد الحیوانات والطيور المهددة بالانقراض والتى يصدر بها قرار من وزير الزراعة أو المحافظين بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

(المادة ٢٤)

لا يجوز الترخيص بصيد الطيور والحیوانات البرية المنصوص عليها فى الملحق (٤) لهذه اللائحة إلا لأغراض البحث العلمى أو للقضاء على وباء منتشر وغيرها من الأغراض التى يوافق عليها جهاز شئون البيئة ، ويقدم طلب الترخيص كتابة لوزارة الداخلية مبيناً فيه نوع الطيور والحیوانات البرية المطلوب صيدها والأعداد المطلوب صيدها والغرض منه وفترة الصيد والفرد أو الأفراد المطلوب الترخيص لهم وطريقة الصيد وأداته ، وعلى وزارة الداخلية أن تحيل هذا الطلب لجهاز شئون البيئة للتحقق من جدية وأهمية هذا الطلب .

الفصل الثاني

المواد والنفايات الخطرة

(مادة ٢٥)

يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص يصدر من الجهة المختصة المبينة
قرين كل نوعية من تلك المواد والنفايات واستخداماتها وذلك على الوجه التالي :

١ - المواد والنفايات الخطرة الزراعية ومنها مبيدات الآفات والمخصبات -
وزارة الزراعة .

٢ - المواد والنفايات الخطرة الصناعية - وزارة الصناعة .

٣ - المواد والنفايات الخطرة للمستشفيات والدوائية والمعملية والمبيدات الحشرية
المنزلية - وزارة الصحة .

٤ - المواد والنفايات الخطرة البترولية - وزارة البترول .

٥ - المواد والنفايات الخطرة التي يصدر عنها إشعاعات مؤينة - وزارة الكهرباء -
هيئة الطاقة الذرية .

٦ - المواد والنفايات الخطرة القابلة للاشتعال والاشتعال - وزارة الداخلية .

٧ - المواد والنفايات الخطرة الأخرى يصدر بتحديد الجهة المختصة بإصدار الترخيص
بتداولها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي لجهاز
شئون البيئة .

ويصدر كل وزير للوزارات المبينة فى هذه المادة كل فى نطاق اختصاصه بالتنسيق مع وزير الصحة وبجهاز شئون البيئة جدولاً بالمواد والنفايات الخطرة يحدد فيه :

(أ) نوعية المواد والنفايات الخطرة التى تدخل فى نطاق اختصاص وزارته ودرجة خطورة كل منها .

(ب) الضوابط الواجب مراعاتها عند تداول كل منها .

(ج) أسلوب التخلص من العبوات الفارغة لتلك المواد بعد تداولها .

(د) أية ضوابط أو شروط أخرى ترى الوزارة أهمية إضافتها .

(المادة ٢٦)

على طالب الترخيص التقدم بطلبه كتابة إلى الجهة المختصة المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من هذه اللائحة وذلك وفقاً للإجراءات والشروط الآتية :

إجراءات منح الترخيص :

يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة لمدة خمس سنوات كحد أقصى ، ما لم يحدث ما يستدعى مراجعة الترخيص ، ويجوز للجهة الإدارية المختصة وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادة (٤٠) من هذه اللائحة منح تراخيص مؤقتة لفترات قصيرة حسب مقتضيات الحاجة .

تتقدم الجهة أو الفرد الراغب فى الحصول على ترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بطلب مستوف للبيانات الآتية :

١ - القوائم بتداول المواد والنفايات الخطرة :

اسم المنشأة .

العنوان ورقم التليفون .

موقع المنشأة ومساحتها .

الخراطط الكنتورية لموقع المنشأة .

مستوى الماء الأرضى .

معدات الأمان المتوفرة لدى المنشأة .

معلومات مختصة بالتأمين .

برنامج رصد البيئة بالمناطق المحيطة بالمنشأة .

٢ - الجهة المنتجة للمواد والنفايات الخطرة :

(الاسم بالكامل والعنوان ورقم الهاتف والفاكس)

٣ - توصيف كامل للمواد والنفايات الخطرة المزمع التعامل فيها وطبيعة وتركيز

العناصر الخطرة بها .

٤ - تحديد كمية المواد والنفايات الخطرة المزمع تداولها سنويا ووصف أسلوب تعبئتها

(براميل - صهاريج - سايب) .

٥ - توصيف الوسائل المزمع استخدامها لتخزين المواد والنفايات الخطرة وفترة التخزين لكل منها مع تعهد بكتابة بيان واضح على العبوة للإعلام عن محتواها ومدى خطورته وكيفية التصرف في حالة الطوارئ .

٦ - توضيح وسائل النقل المتوخاة (برى - سكك حديدية - بحرى - جو - مياه داخلية) وتحديد خطوط سيرها ومواقفها .

٧ - بيان شامل عن الأسلوب المزمع إتباعه في معالجة وتصريف المواد والنفايات الخطرة المطلوب الترخيص بتداولها .

٨ - تعهد بعدم خلط المواد والنفايات الخطرة مع غيرها من كافة أنواع النفايات الأخرى التى تتولد عن الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية .

٩ - تعهد بالاحتفاظ بسجلات تتضمن بياناً وافياً بكميات المواد والنفايات الخطرة ونوعياتها ومصادر ومعدلات وفترات تجميعها وتخزينها وطريقة نقلها وأسلوب معالجتها ، مع تفسير هذه البيانات عند كل طلب ، وعدم إهدار هذه السجلات قبل مرور خمسة أعوام من تاريخ بدء استخدامها .

١٠ - تعهد باتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل حسن تعبئة المواد والنفايات الخطرة أثناء مراحل التجميع والنقل والتخزين .

١١ - وصف تفصيلى لخطة الطوارئ لمجابهة كافة الظروف غير المتوقعة بما يضمن حماية الناس والبيئة .

١٢ - شهادة مسبقاً المخبرة فى مجال تداول المواد والنفايات الخطرة .

١٣ - إقرار بصحة البيانات الواردة فى هذه الوثيقة .

شروط منح الترخيص :

- ١ - استيفاء كافة البيانات المطلوبة .
- ٢ - توافر الكوادر المدربة المستولة عن تداول المواد والنفايات الخطرة .
- ٣ - توافر الوسائل والإمكانات والنظم اللازمة للتداول الآمن لهذه المواد .
- ٤ - توافر متطلبات مواجهة الأخطار التي قد تنتج عن حوادث أثناء التداول .
- ٥ - أن لا ينتج عن النشاط المراد الترخيص له آثار ضارة بالبيئة وبالصحة العامة .

(مادة ٢٧)

يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بمقابل نقدي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص ، ويسرى الترخيص لمدة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد .
ويجوز للجهة المانحة للترخيص إلغاؤه أو إيقاف النشاط بقرار مسبب في الحالات الآتية :

- ١ - إذا كان الترخيص قد صدر نتيجة لتقديم بيانات غير صحيحة .
- ٢ - إذا خالف المرخص له شروط الترخيص .
- ٣ - إذا نتج عن مواصلة النشاط آثار بيئية خطيرة لم تكن متوقعة عند إصدار الترخيص .
- ٤ - إذا ظهرت تكنولوجيا متطورة يمكن تطبيقها بتعديلات يسيرة ويؤدي استخدامها إلى تحسين كبير في حالة البيئة وصحة العاملين .
- ٥ - إذا انتهى رأي جهاز شئون البيئة إلى عدم سلامة تداول أى من تلك المواد والنفايات .

وللجهة المانحة للترخيص أن تطلب من طالب الترخيص استيفاء ما تراه من شروط أخرى تراها ضرورية لتأمين التداول وذلك بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ، وفى جميع الأحوال لا يجوز لطالب الترخيص تداول المواد والنفايات الخطرة قبل الحصول على الترخيص محررا على النموذج المعد لذلك والواجب الاحتفاظ به مع القائم بالتداول لتقديمه عند الطلب .

(مادة ٢٨)

تخضع إدارة النفايات الخطرة للقواعد والإجراءات الآتية :

القواعد والإجراءات العامة لإدارة النفايات الخطرة

١- تولد النفايات الخطرة

تلتزم الجهة التى يتولد بها نفايات خطرة بالآتى :

- (أ) العمل على خفض معدل تولد هذه النفايات كما ونوعا وذلك بتطوير التكنولوجيا المستخدمة واتباع التكنولوجيا النظيفة واختيار بدائل للمنتج أو المواد الأولية أقل ضررا على البيئة والصحة العامة .
- (ب) توصيف النفايات المتولدة كما ونوعا وتسجيلها .

(ج) إنشاء وتشغيل وحدات لمعالجة النفايات عند المصدر بشرط موافقة جهاز شئون البيئة على أسلوب المعالجة وعلى المواصفات الفنية لهذه الوحدات وبرامج تشغيلها .

وعند تعلر المعالجة أو التخلص من النفايات الخطرة عند مصدر تولدها ، تلتزم الجهة التى يتولد بها هذه النفايات بجمعها ونقلها إلى أماكن التخلص المعدة لذلك والتى تحددها السلطات المحلية والجهات الإدارية والهيئية المختصة ، ويسرى على تداول هذه النفايات كافة الشروط والأحكام الخاصة بذلك والواردة فى هذه اللائحة .

٢ - مرحلة تجميع وتخزين النفايات الخطرة :

(أ) تحديد أماكن معينة لتخزين النفايات الخطرة ، تتوفر بها شروط الأمان التي تحول دون حدوث أية أضرار عامة أو لمن يتعرض لها من الناس .

(ب) تخزين النفايات الخطرة في حاويات خاصة مصنوعة من مادة صماء وخالية من الشقوق لا تتسرب منها السوائل ومزودة بغطاء محكم وتناسب سعتها كمية النفايات الخطرة أو حسب أصول تخزين تلك النفايات طبقاً لنوعيتها .

(جـ) توضع علامة واضحة على حاويات تخزين النفايات الخطرة تعلم عما تحويه هذه الحاويات وتعرف بالأخطار التي قد تنجم عن التعامل معها بطريقة غير سليمة .

(د) يوضع برنامج زمني لتجميع النفايات الخطرة بحيث لا تتترك فترة طويلة في حاويات التخزين .

(هـ) يلزم مولد النفايات الخطرة بتوفير الحاويات السابقة ومراعاة غسلها بعد كل استعمال وعدم وضعها في الأماكن العامة .

٣ - مرحلة نقل النفايات الخطرة :

(أ) يحظر نقل النفايات الخطرة بغير وسائل النقل التابعة للجهات المرخص لها بإدارة النفايات الخطرة ويجب أن تتوفر في هذه الوسائل الاشتراطات الآتية :

١ - أن تكون مركبات النقل مجهزة بكافة وسائل الأمان وفي حالة جيدة صالحة للعمل .

٢ - أن تكون سعة مركبات النقل وعذد دوراتها مناسبة لكميات النفايات الخطرة .

٣ - أن يتولى قيادة هذه المركبات نوعية مدربة من السائقين قادرة على حسن التصرف خاصة في حالة الطوارئ .

٤ أن توضع على المركبات علامات واضحة تحدد مدى خطورة حمولتها والأسلوب الأمثل للتصرف في حالة الطوارئ .

(ب) تحديد خطوط سير مركبات نقل النفايات الخطرة ، وإخطار سلطات الدفاع المدني فوراً بأي تغيير يطرأ عليها ، بما يسمح لها بالتصرف السريع والسليم في حالة الطوارئ .

(جـ) حظر مرور مركبات نقل النفايات الخطرة داخل التجمعات السكنية والعمرانية وفي منطقة وسط المدينة خلال ساعات النهار .

(د) يجب إخطار الجهة المسئولة بعنوان الجراج الذي تأوى إليه مركبات نقل النفايات الخطرة ورقم وتاريخ الترخيص .

(هـ) يجب مداومة غسل وتطهير مركبات نقل النفايات الخطرة بعد كل استخدام طبقاً للتعليمات التي تضعها وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذه اللائحة .

٤ - للتصريح بعبور السفن الناقلة للنفايات الخطرة يلزم مراعاة الآتي :

(أ) ضرورة الإخطار المسبق للجهة الإدارية المختصة بعدم التصريح في حالة احتمال حدوث أى تلوث للبيئة .

(ب) في حالة السماح يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة والمنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية على أن يراعى وجود شهادة الضمان المنصوص عليها في القانون ٤ لسنة ١٩٩٤

٥ - مرحلة معالجة وتصريف النفايات الخطرة :

(أ) تختار مواقع مرافق معالجة وتصريف النفايات الخطرة فى منطقة تبعد عن

التجمعات السكانية والعمرانية بمسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات ، ويجب أن تتوافر بها الاشتراطات والمعدات والمنشآت التالية :

١ - تناسب مساحة الموقع وكمية النفايات الخطرة بما يحول دون تخزينها لفترات ممتدة .

٢ - يحاط الموقع بسور من الطوب بارتفاع لا يقل عن ٢,٥ متر .

٣ - يزود الموقع بأكثر من باب ذى سعة مناسبة تسمح بدخول مركبات نقل النفايات الخطرة بسهولة .

٤ - يزود الموقع بمصدر مائى مناسب ودورات مياه .

٥ - يزود الموقع بكافة مستلزمات الرقابة والأمان التى تنص عليها قوانين العمل والصحة المهنية وبخط تليفون .

٦ - يزود الموقع بكافة المعدات الميكانيكية التى تيسر حركة العمل به .

٧ - يزود الموقع بمخازن مجهزة لحفظ النفايات الخطرة بها لحين معالجتها وتصريفها ، وتختلف هذه التجهيزات باختلاف نوعية النفايات الخطرة التى يستقبلها المرق .

٨ - يزود المرقق بحفرة لترميد بعض أنواع النفايات الخطرة .

٩ - يزود المرقق بالمعدات والمنشآت اللازمة لفرز وتصنيف بعض النفايات الخطرة ببقية إعادة استخدامها وتلوويرها .

١٠ - يزود الموقع بحفرة للردم الصحى بسعة مناسبة لدفن مخلفات الحرق .

(ب) تجرى عملية معالجة النفايات الخطرة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير في الإطار التالي :

- ١ - إعادة استخدام بعض النفايات الخطرة كوقود لتوليد الطاقة .
- ٢ - استرجاع المذيبات العضوية وإعادة استخدامها في عمليات الاستخلاص .
- ٣ - تدوير وإعادة استخدام بعض المواد العضوية من النفايات الخطرة .
- ٤ - إعادة استخدام المعادن الحديدية وغير الحديدية ومركباتها .
- ٥ - تدوير وإعادة استخدام بعض المواد غير العضوية من النفايات الخطرة .
- ٦ - استرجاع وتدوير الأحماض أو القواعد .
- ٧ - استرجاع المواد المستخدمة لخفض التلوث .
- ٨ - استرجاع بعض مكونات العوامل المساعدة .
- ٩ - استرجاع الزيوت المستعملة وإعادة استخدامها بعد تكريرها مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين كل من العائد البيئي والعائد الاقتصادي .

(ج) تجرى عمليات معالجة النفايات الخطرة غير القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير في الإطار التالي :

- ١ - حقن النفايات الخطرة القابلة للضغط داخل الآبار والقيسبات الملحبة والمستودعات الطبيعية في مناطق تبعد عن التجمعات السكانية والصمرانية .
- ٢ - ردم النفايات الخطرة في حفر ردم خاصة مجهزة ومعزولة عن باقي مفردات النظام البيئي .
- ٣ - معالجة النفايات الخطرة إحيائيا باستخدام بعض أنواع الكائنات الحية الدقيقة لتحليلها .

٤ - معالجة النفايات الخطرة فيزيائيا أو كيميائيا بالتبخير والتخفيف والتكليس والمعادلة و الترسيب وما إلى ذلك .

٥ - الترميد في محارق خاصة مجهزة بما لا يسمح بانبعاث الغازات والأبخرة في البيئة المحيطة .

٦ - التخزين الدائم (مثل وضع حاويات النفايات الخطرة داخل منجم) .

(د) اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل الحد والإقلال من تولد النفايات الخطرة من خلال :

١ - تطوير التكنولوجيا النظيفة وتصميم استخدامها .

٢ - تطوير نظم مناسبة لإدارة النفايات الخطرة .

٣ - التوسع في إعادة استخدام وتدوير النفايات الخطرة بعد معالجتها كلما أمكن ذلك .

(هـ) وضع برنامج دورى لرصد مختلف مفردات النظم البيئية (الكائنات الحية والموجودات غير الحية) في مواقع مرافق معالجة وتصريف النفايات الخطرة وما يحيطها مع سحب الترخيص ووقف العمل بالمرفق عند ظهور أية مؤشرات للإضرار بالنظم البيئية المحيطة بالمرفق .

(و) تكون الجهات المرخص لها بتداول وإدارة المسواد والنفايات الخطرة مسئولة عن الأضرار التي تلحق بالغير من جراء عدم مراعاة أحكام هذه اللائحة .

ويختص جهاز شئون البيئة بمراجعة جداول النفايات الخطرة التي تخضع لأحكام القانون ، بالتعاون مع الوزارات المعنية فيما يصدر عنها من جداول في هذا الشأن .

(مادة ٢٩)

يحظر إقامة أى منشآت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص من المحافظة المختصة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ووزارة القري العاملة والوزارة المختصة بنوع النفاية وفق ما هو منصوص عليه فى المادة (٢٥) من هذه اللائحة وبما يضمن استيفاء المنشأة لكافة الشروط التى تضمن سلامة البيئة والعاملين فيها .

ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير المنصوص عليها فى المادة رقم (٢٨) من هذه اللائحة .

ويحدد وزير الإسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة .

(مادة ٣٠)

يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى أراضي جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بوزارة النقل البحرى أو هيئة قناة السويس كل فى حدود اختصاصها السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخاصة لجمهورية مصر العربية ، على أن يخطر جهاز شئون البيئة .

(مادة ٣١)

على القائمين على إنتاج أو تناول المواد الخطرة سواء كانت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بيئية ، وعليهم بوجه خاص مراعاة ما يلى :

(ا) اختيار الموقع الذى يتم فيه إنتاج أو تخزين هذه المواد طبقاً للشروط اللازمة حسب نوعية وكمية هذه المواد .

(ب) أن تكون الأبنية التى يتم داخلها إنتاج أو تخزين تلك المواد مصممة وفق الأصول الهندسية الواجب مراعاتها لكل نوع من نوعيات تلك المواد ، والتى يصدر بها قرار من وزير الإسكان بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ، وتخضع تلك الأبنية للتفتيش الدورى عن طريق الجهة الإدارية المانحة للترخيص .

(جـ) توفر الشروط اللازمة لوسيلة النقل أو مكان التخزين لتلك المواد بما يضمن عدم الإضرار بالبيئة أو بصحة العاملين أو المواطنين .

(د) أن تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج تلك المواد وكلها والعجهيزات والأجهزة لا يترتب عليها أضرار بالمنشآت أو البيئة أو العاملين .

(هـ) أن يتوافر بالأبنية نظم وأجهزة الأمان والإنذار والوقاية والمكافحة والإسعافات الأولية بالكميات والأعداد المناسبة والتى يحددها وزير القوى العاملة بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ومصلحة الدفاع المدنى بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة .

(و) أن تتوفر خطة طوارئ لمواجهة أى حادث متوقع أثناء إنتاج أو تخزين أو نقل أو تداول تلك المواد ، على أن يتم مراجعة هذه الخطة والتصديق عليها من الجهة المانحة للترخيص بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ومصلحة الدفاع المدنى .

(ز) أن يخضع العاملون فى هذه الجهات للكشف الطبى الدورى ، وأن يتم علاجهم مما يصابون به من أمراض مهنية على نفقة الجهة العاملين فيها .

(ح) أن تلتزم الجهات المنتجة لهذه المواد الخطرة بالتأمين على العاملين لديهم بالمبالغ التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة بالتنسيق مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ، على أن يراعى فى مبالغ التأمين مدى الخطر الذى تتعرض له كل فئة من العاملين داخل كل وحدة إنتاجية .

(ط) توعية العاملين بتداول تلك المواد وبمخاطرها والاحتياطات اللازمة عند تداولها والتأكد من إلمامهم بكافة هذه المعلومات وتدريبهم عليها .

(ى) توعية السكان فى المناطق المحيطة بمواقع إنتاج أو تداول المواد الخطرة بالمخاطر المحتملة من هذه المواد وكيفية مواجهتها والتأكد من تعرفهم على وسائل الإنذار عند وقوع حوادث وما هو التصرف عند ذلك .

(ك) تلتزم الجهات المنتجة والمتداولة لهذه المواد الخطرة بتعويض المصابين من المواطنين فى المساكن المحيطة بمواقع الإنتاج أو التخزين عن الإصابات الناتجة عن حوادث هذه الأنشطة أو الانبعاثات أو التسربات الضارة منها ، وعلى القائمين على إنتاج وتداول المواد الخطرة أن يقدموا تقريراً سنوياً بمدى التزامهم بتنفيذ الاحتياطات الواجبة .

(مادة ٣٢)

تلتزم الجهات المنتجة أو المستوردة للمواد الخطرة أن تراعى عند إنتاج أو استيراد تلك المواد الاشتراطات التالية :

أولاً - مواصفات العبوة :

(١) نوع العبوة التى ستوضع فيها تلك المواد بحيث تتناسب مع نوعية المادة وأن تكون محكمة الغلق ولا يسهل تلفها .

(ب) سعة العبوة بحيث يسهل حملها أو نقلها دون التعرض للتلف أو إحداث أضرار .

(ج) أن تكون العبوة من الداخل من نوع لا يتأثر بالتخزين طوال مدة فاعلية المادة التي تحتويها .

ثانيا -بيانات العبوة :

(ا) محتوى العبوة والمادة الفعالة ودرجة تركيزها .

(ب) الوزن القائم والوزن الصافي .

(ج) اسم الجهة المنتجة وتاريخ الإنتاج ورقم التشغيل .

(د) نوع الخطورة وأعراض التسمم .

(هـ) الإسعافات الأولية الواجب اتخاذها في حالة حدوث الضرر..

(و) الكيفية السليمة للفتح والتفريغ والاستخدام .

(ز) أسلوب التخزين السليم .

(ح) سبل التخلص من العبوة الفارغة .

ويجب أن تكتب جميع تلك البيانات باللغة العربية وبأسلوب يسهل على الشخص المعتاد قراءته وفهمه وأن تكون الكلمات مقرونة ومثبتة على مكان ظاهر في العبوة ولا يسهل طمسها أو إزالتها أو تعديل محتواها ، وأن يصاحب تلك البيانات صور توضيحية لكيفية الفتح والتفريغ والتخزين والتخلص والرموز الدولية للخطورة والسمية .

(بمادة ٣٣)

على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذه اللائحة الاحتفاظ. بسجل لهذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات وذلك وفق البيانات الآتية :

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
 - ٢ - اسم المسئول عن تحرير السجل ووظيفته .
 - ٣ - الفترة الزمنية التي تغطيها البيانات الحالية .
 - ٤ - الاشتراطات الخاصة الصادرة من جهاز شئون البيئة للمنشأة .
 - ٥ - بيان بأنواع وكميات المخلفات الخطرة الناتجة عن نشاط المنشأة .
 - ٦ - كيفية التخلص .
 - ٧ - الجهات المتعاقد معها لتسلم تلك المخلفات الخطرة .
 - ٨ - تاريخ تحرير النموذج .
 - ٩ - توقيع المسئول .
- ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها للواقع .

الباب الثاني

حماية البيئة الهوائية من التلوث

(مادة ٣٤)

مع مراعاة أحكام المادتين (١٠) و (١١) من هذه اللائحة يشترط أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة من حيث اتفاده مع طبيعة تقسيم المنطقة ووفق خطة استخدام الأرض التى تقررها وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها والمبينة بالملاحق رقم (٥) لهذه اللائحة .

وفى جميع الأحوال يشترط أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقرير مناسبة الموقع مدى بعده عن العمران سواء فى منطقة المشروع أو المناطق المحيطة واتجاه الريح السائدة .

(مادة ٣٥)

يخضع لحكم المادة السابقة جميع المنشآت المبينة فى الملاحق رقم (٢) لهذه اللائحة ، التى يلزم قبل الترخيص لها بمزاولة نشاطها تقييم التأثير البيئى ويصدر الترخيص بملاسة الموقع من الجهة المختصة بتقييم التأثير البيئى لهذا النشاط بعد الرجوع لجهاز شئون البيئة .

(مادة ٣٦)

تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون فى ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها فى القوانين والقرارات السارية وبما هو مبين فى الملاحق رقم (٦) لهذه اللائحة أو أى تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة .

(المادة ٣٧)

لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات ينتج عنها عام تم تجاوز مكوناته الحدود القصوى التالية :

(ولا - المركبات الموجودة في الخدمة حاليا :

أول أكسيد الكربون : ٧٪ بالحجم عند السرعة الحاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة/دقيقة) .

هيدروكربونات غير محترقة : ١٠٠٠ جزء في المليون عند السرعة الحاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

- الدخان : ٦٥٪ درجة عتامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل .

ثانيا - المركبات الحديثة التي يجري تخصيصها اعتبارا من ١٩٩٥ :

أول أكسيد الكربون : ٥,٤ ٪ بالحجم عند السرعة الحاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

هيدروكربونات غير محترقة : ٩٠٠ جزء في المليون عند السرعة الحاملة (٦٠٠ - ٩٠٠ لفة / دقيقة) .

الدخان : ٥٠٪ درجة عتامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل .

ويسرى حكم هذه المادة في المحافظات التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية ، على أن يتضمن القرار فترة لا تزيد عن عام لبدء التنفيذ ليتمكن الملاك والحائزون لتلك الآلات والمركبات والركبات من توفيق أوضاعها وفقا لحكم هذه المادة .

ولجهاز شئون البيئة بالتنسيق مع وزارات الداخلية والصناعة والصحة والبتترول أن يعيد النظر في الحدود القصوى المنصوص عليها في هذه المادة بعد ثلاثة أعوام من تاريخ نشر هذه اللائحة .

(ملاحظة ٢٨)

يحظر إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة عدا النفايات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية فى المستشفيات والمراكز الصحية إلا فى الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية وذلك وفق المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعدها عن هذه المناطق والمبينة فيما يلى :

١ - يحظر نهائيا حرق المخلفات فيما عدا النفايات المعدية المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بالمناطق السكنية أو الصناعية ويتم الحرق فى محارق خاصة يراعى فيها ما يلى :

(أ) أن تكون تحت الرياح السائدة للتجمعات السكنية .

(ب) أن تبعد ١٥٠٠ متر عن أقرب منطقة سكنية .

(ج) أن تكون سعة المحرق أو المحارق المخصصة تكفى لحرق القمامة المنقولة إليها خلال ٢٤ ساعة .

(د) أن يكون موقع المحرقة فى مكان تتوافر به مساحة كافية لاستقبال القمامة المتوقعة طبقا لطبيعة النشاطات بالمنطقة الحضرية وتعداد سكانها : -

٢ - فى حالات الضرورة القصوى وخلال فترة انتقالية لا تزيد على ٣ سنوات اعتبارا من تاريخ نشر هذه اللائحة التنفيذية يسمح بحرق القمامة حرقا مكشوفًا وذلك طبقا للشروط الآتية :

(أ) أن يكون هناك تصريح مسبق من جهاز شئون البيئة والدفاع المدنى وأن يتم الحرق تحت إشراف أجهزة الإدارة المحلية والدفاع المدنى .

(ب) أن يكون مكان حرق القمامة على مسافة لا تقل عن ١,٥ كم من التجمعات السكنية والصناعية وأن تكون تحت الرياح السائدة للمناطق السكنية والصناعية .

(ج) تخصص العمليات مكانا لاستقبال القمامة بعد دراسة متكاملة عن طوبوغرافية المنطقة وطبيعتها وكمية النفايات المراد التخلص منها كل ٢٤ ساعة وأن يكون المكان :

- على مستوى كنتوري منخفض عن المنطقة المحيطة .

- أن تكفى المساحة لتشوين القمامة المزمع نقلها وكذلك العمليات الأخرى التى تجرى بالموقع من فرز ومن عمليات أخرى .

- وجود مصدر للمياه خالات الطوارئ والاستخدامات الضرورية الأخرى .

- توفير المعدات اللازمة للتشوين والتقليب والتخلص من الرصاد بدفنه بحيث لا يتطايىر للهواء أو يتسرب للمياه الجوفية .

٣ - النفايات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية فى المستشفيات والمراكز الصحية يتم حرقها بنفس المكان بواسطة محارق مخصصة لهذا الغرض وبحيث تستوعب الكميات المجمعة دون تراكم أو تخزين بجوار المحرقة ويجوز عند الضرورة وموافقة السلطات المحلية المختصة وجهاز شئون البيئة أن يتم نقل مخلفات هذه الوحدات إلى أقرب مستشفى مزود بمحرقة أو محارق وذلك بشرط استيعابها للمخلفات المطلوب نقلها إليها وأن يتم نقل المخلفات فى حاويات محكمة لا تسمح بتطايىر محتوياتها وعلى أن يتم حرق تلك الحاويات مع ما بها من مخلفات .

٤ - فى جميع الأحوال يشترط أن تكون المحارق مجهزة بالوسائل التقنية الكافية لمنع تطايىر الرمد أو انبعاث الغازات إلا فى الحدود المسموح بها والمنصوص عليها فى الملحق رقم (٦) لهذه اللائحة .

٥ - تلزم الوحدات المعنية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة الصلبة طبقا لأحكام هذه المادة .

(مادة ٣٩)

يلتزم متعهدو جمع القمامة والمخلفات الصلبة بمراعاة نظافة صناديق وسيارات جمع القمامة وأن يكون شرط نظافتها المستمرة واحدا من الشروط المقررة لأمن ومعالجة وسائل نقل القمامة .

كما يلزم أن تكون صناديق جمع القمامة مغطاة بصورة محكمة لا ينبعث عنها روائح كريهة أو أن تكون مصدرا لتكاثر الذباب وغيره من الحشرات أو بؤرة تجذب الحيوانات الضالة وأن يتم جمع ونقل ما بها من قمامة على فترات مناسبة تتفق وظروف كل منطقة بشرط ألا تزيد كمية القمامة في أى من تلك الصناديق وفي أى وقت عن ستمته ، وتقوم الإدارة المختصة بالمحليات بالرقابة على تنفيذ أحكام هذه المادة .

(مادة ٤٠)

يحظر رش أو استخدام مبيدات الآفات أو أية مركبات كيميائية أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والقيود التى تضعها وزارة الزراعة ووزارة الصحة وجهاز شئون البيئة وخاصة ما يأتى :

(أ) يلزم عند رش مبيدات الآفات الزراعية بأى وسيلة أن يتم إخطار الوحدات الصحية والوحدات البيطرية بأنواع مواد الرش ومضادات التسمم .

(ب) توفير وسائل الإسعاف اللازمة .

(ج) توفير ملابس ومهمات واقية لعمال الرش .

(د) تحذير الأهالى من التواجد بمناطق الرش .

(هـ) أن يقوم بالرش عمال مدربون على هذا العمل .

(و) مراعاة ألا يتم الرش بالطائرات إلا فى حالات الضرورة القصوى التى يقدرها وزير الزراعة ويلزم فى هذه الحالة تحديد المساحات المطلوب رشها على خرائط وتميز تلك المساحات بلون خاص مع توضيح العوائق الرئيسية للطيران والمناطق المنوع رشها وكذا استبعاد المساحات المجاورة للمناطق السكنية والمنازل والمزارع السمكية ومزارع الدواجن وحظائر الماشية بما يكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى الحال أو فى المستقبل للأثار الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيماوية .

(مادة ٤١)

تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة بإتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الآمن لها لمنع تطايرها وعلى الجهة المسانحة للترخيص بالبناء أو الهدم إثبات ذلك فى الترخيص وذلك على النحو المبين فيما يلى :

١ - أن يتم التشوين بالموقع بالأسلوب الآمن بعيدا عن إعاقة حركة المرور والمشاة ويراعى تغطية القابل للتطاير منها حتى لا يسبب تلوث الهواء .

٢ - نقل المخلفات والأتربة الناتجة عن أعمال الحفر والهدم والبناء فى حاويات أووعية خاصة باستخدام سيارات نقل معدة ومرخصة لهذا الغرض ويشترط فيها :

* أن تكون السيارة مجهزة بصندوق خاص أو بغطاء محكم يمنع انتشار الأتربة والمخلفات للهواء أو تساقطها على الطريق .

* أن تكون السيارة مزودة بمعدات خاصة للتحميل والتفريغ .

* أن تكون السيارة فى حالة جيدة طبقا لقواعد الأمان والمتانة والأنوار ومجهزة بكافة أجهزة الأمان .

٣ - أن تخصص الأماكن التى تنقل لها هذه المخلفات بحيث تبعد مسافة لا تقل عن ١,٥ كم من المناطق السكنية وأن تكون ذات مستوى كتنورى منخفض وتسريتها بعد ردمها وامتلائها .

٤ - أن تقوم المелиات بتحديد الأماكن التى تنقل لها المخلفات ولا يصرح بنقل أو التخلص من تلك المخلفات إلا بالأماكن المخصصة لذلك والمرخص بها من قبل المعليات المعنية .

(مادة ٤٢)

يجب أن تراعى الجهات المختصة حسب طبيعة نشاطها عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو غرض تجارى آخر أن يكون الدخان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق المشار إليها وذلك وفق ما هو مبين فيما يلى :

الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخل عند حرق أى نوع من أنواع الوقود ،

١ (أ) الاحتياطات اللازم اتخاذها لتقليل كمية الملوثات فى نواتج الاحتراق لمنع أو الإقلال من انبعاث الملوثات من مصادر حرق الوقود فإنه يجب أن يتم اختيار الوقود المناسب ومراعاة التصميم السليم للمواقد وبيت النار والمداخل واستخدام وسائل التحكم ذات الكفاءة العالية طبقا للمعايير الآتية :

١ - يحظر الحرق المكشوف الذى لا يتوافر فيه التصميمات السليمة لضمان الاحتراق الكامل وتصريف العوادم من خلال مداخن طبقا للمواصفات الهندسية المناسبة .

٢ - أن يتم تصميم الموقد وبيت النار بحيث يحدث مرج كامل لكمية الهواء الكافية للحرق الكامل وتوزيع درجة الحرارة وإعطاء الزمن الكافى والتقليب الذى يضمن الحرق الكامل ضمانا للإقلال من انبعاث نواتج الحرق غير الكامل وبحيث لا يزيد ما ينبعث من الملوثات عن الحدود القصوى المسموح بها للانبعاث وفقا لما هو مبين بالملحق رقم (٦) لهذه اللائحة .

٣ - يحظر استخدام الفحم الحجري بالمناطق الحضرية وبالقرب من المناطق السكنية .

٤ - يحظر استخدام المازوت والمنتجات البترولية الثقيلة الأخرى والبتترول الحام بالمناطق السكنية .

٥ - ألا تزيد نسبة الكبريت بالوقود المستعمل بالمناطق الحضرية وبالقرب من المناطق السكنية عن ١,٥ ٪ .

٦ - أن يتم انبعاث الغازات المحتوية على ثانى أكسيد الكبريت عن طريق مداخن مرتفعة بالقدر الكافى بحيث يتم تخفيفها قبل وصولها إلى سطح الأرض أو استخدام الوقود المحتوى على نسب مرتفعة من الكبريت بمحطات القوى والصناعة وغيرها بالمناطق البعيدة عن العمران مع مراعاة العوامل الجوية والمسافات الكافية لعدم وصولها للمناطق السكنية والزراعية والمجارى المائية .

(ب) ارتفاعات المداخن .

١ - المداخن التى يصدر عنها انبعاث إجمالى للعاادم ما بين ٧٠٠٠ - ١٥٠٠٠ كجم بالساعة يتراوح ارتفاعها ما بين ١٨ - ٣٦ مترا .

٢ - المداخن التى يصدر عنها انبعاث إجمالى أكثر من ١٥٠٠٠ كجم / ساعة يجب أن يكون ارتفاع المدخنة أكثر من مرتين ونصف على الأقل من ارتفاع المباني المحيطة بها فيها المبني الذى تخضعه المدخنة .

٣ - المداخل التي تستخدم الأماكن العامة كالمكاتب والمطاعم والفنادق والأغراض التجارية الأخرى وغيرها يجب ألا يقل ارتفاعها عن ٣ متر عن حافة المبنى (أعلى المبنى) مع العمل على ارتفاع سرعة تصريب الغاز من المدخنة .

(ج) الحدود القصوى للانبعاث من مصانع حرق الوقود:

الملوث	الحد الأقصى المسموح به
الدخان	١ - (باستعمال كارت ونجلمان)
الرماد المتطاير	١ - ونجلمان - مصادر متواجدة بالمناطق الحضرية أو بالقرب من المناطق السكنية .
	٢ - ونجلمان - مصادر بعيدة عن العمران
	٢ - ونجلمان - حرق النفايات
ثاني أكسيد الكبريت	قائم ٤٠٠٠ مجم / م ^٣
	جديد ٢٥٠٠ مجم / م ^٣
الناهيدات	حرق نفايات ٢٠ مجم / م ^٣
	قائم ٤٠٠٠ مجم / م ^٣
	جديد ٢٥٠٠ مجم / م ^٣
أول أكسيد الكربون	قائم ٤٠٠٠ مجم / م ^٣
	جديد ٢٥٠٠ مجم / م ^٣

* (١) ونجلمان = ٢٥٠ مجم / م^٣ .

* (٢) ونجلمان = ٥٠٠ مجم / م^٣ .

على الجهة الإدارية المختصة مراعاة الالتزام بأحكام هذه المادة .

(المادة ٤٣)

يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج
لزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والإجراءات المستمدة من أسس ومبادئ
صناعة البترول العالمية التى توفرها الجهة الإدارية المختصة وكذلك تلك المهيئة فيما يلى :

١ - يتعين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج
الزيت الخام للمنتجات البترولية والبتروكيماويات والغاز وتصنيعه وتكريره وتخزينه ونقله
أن تلتزم بالضوابط والإجراءات والاحتياطات اللازمة لحماية البيئة والمستمدة من مبادئ
صناعة البترول العالمية والموافق على تطبيقها من الهيئة المصرية العامة للبترول طبقا
لطبيعة كل مشروع أو منشأه أو عملية .

٢ - يجب على القائم بالاعمال فى النشاط البترولى اتباع تعليمات الهيئة المصرية
العامة للبترول بالمواصفات القياسية العالمية المصرح بها ، فى شأن طرق وأساليب التشغيل
الآمنة فى كل ما يتعلق بتقنية وتخزين البترول والبتروكيماويات والغاز ونقلها وتصريف
المياه والمواد الأخرى المستغنى عنها ، مع تفادى ضياع البترول أو الغاز ، وكذلك القيام
بعمل الاحتياطات اللازمة بما يتعلق بالوقاية من الحريق ووقاية الآلات والآبار ومساكن
العاملين ، والمخازن والمنشآت البترولية ، وجميع الوسائل الأخرى التى ترى الهيئة
المصرية العامة للبترول لزومها لتنظيم وضمان حسن سير العمل والمحافظة على
البيئة وعلى السكان المجاورين ، وتتضمن على الأخص ما يأتى

(أ) مراعاة تحديد المسافات الآمنة سواء بين الآبار الاستكشافية أو الإنتاجية وبين محطات التجميع والإنتاج وأية منشأة صناعية أخرى والورش وخطوط الأنابيب الرئيسية أو الفرعية والمساكن والأماكن الدينية والاجتماعية والمقابر .

(ب) مراعاة شروط الأبعاد والمسافات عند استخدام المتفجرات سواء فى عمليات المسح السيزمى أو عمليات إنشاء خطوط الأنابيب .

(ج) تزويد الآبار بالمواد والمعدات والصمامات الضرورية لمنع الانفجارات ومنع تسرب الزيت أو الغاز .

(د) تركيب أجهزة الفصل والشعلات اللازمة لإجراء عمليات إنتاج ونقل وتشغيل وتكرير المواد البترولية والبتروكيماويات والغاز .

(هـ) اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الزيت والغاز الذى يتم استخراجة فى الاختبارات التى تجرى أثناء الحفر وإكمال الآبار والذى لا يمكن جمعه ، وكذلك أى زيت أو غاز آخر يتبخر حرقه إما فى حفر مفتوحة أو فى الشعلات على أن يراعى الاختيار الأمثل لعدد وحجم فونيات الحريق والشعلات أو استخدام عملية التلوية أو استخدام الهواء الإضافى أو إمكانية استخدام وقود الديزل لاستكمال حريق الزيت الحام الثقيل .

(و) تركيب المداخن والشعلات والهوايات اللازمة لعمليات الإنتاج والتشغيل والتكرير والتخزين اللازمة لمحطات القوى التابعة للمنشأة ، سواء للغازات المنبعثة الباردة أو الساخنة .

(ز) وضع الخطط اللازمة وتجهيز المعدات والألات وتعيين وتدريب الأفراد لمجابهة أى تسرب أو حريق يحدث لرؤوس الآبار أو خطوط التدفق أو المنشآت البحرية أو المنشآت الصناعية أو صهاريج التخزين أو المخازن أو الورش أو المساكن أو أى منشآت أخرى مماثلة داخل نطاق عمل المنشأة .

(ج ٤) بالنسبة لصهاريج التخزين يراعى ما يلى :

١ - توفر الحد الأدنى من المسافات إلى حافة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية والمستودعات الأخرى والمباني والأماكن المكشوفة للنيران .

٢ - أن تكون الصهاريج محكمة وتنظم عملية تسرب الأبخرة الزائدة طبقا للمواصفات القياسية العالمية بهذا الشأن

٣ - الدهان باللون الأبيض أو أى لون فاتح آخر .

٤ - إحاطة كل صهريج بأسوار محصر تسرب الزيت إن وجد ومزودة بمنافذ لتصريف مياه الأمطار ، على أن يكون الحجم المحصور يعادل حجم الصهريج أو طبقا للاشتراطات العالمية المستخدمة فى تصميم صهاريج تخزين الهيدروكربونات .

(ط) يراعى استخدام الهواء المضغوط فى أجهزة القياس والتشغيل بدلا من الغاز الجاف المضغوط كلما أمكن ذلك .

٣ - أن تكون جميع المهمات والمعدات والألات المستخدمة فى العمليات فى حالة جيدة ومستوفية لجميع الشروط اللازمة لحسن استخدامها وأن تكون بالقدرة الكافية للعمل المخصص من أجله مع إجراء عمليات الصيانة والتفتيش اللازمة لها .

٤ - يجب التخلص من الغاز المصاحب للزيت الذي لا يمكن استغلاله أو استعماله بطريقة مأمونة وطبقا للمواصفات العالمية القياسية بهذا الشأن .

٥ - يجب استعمال وتطبيق الوسائل الميكانيكية والكيميائية لاستخراج أكبر نسبة من فضلات الآبار أو الصهاريج مع إعداد حفر أو خزانات لاستقبال ما يتبقى منها بعد المعالجة في مكان مناسب مأمون بعيدا عن الآبار أو المنشآت البترولية والصناعية والمساكن .

لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تفيض هذه الفضلات على سطح الأرض أو على الطرق العامة أو على المجارى المائية والبحار وشواطئها .

(المادة ٤٤)

تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت داخل أماكن العمل والأماكن العامة المغلقة الموضحة بالجدول رقم (١) من الملحق رقم (٧) لهذه اللائحة .

وعلى الجهات المانحة للترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة فى منطقة واحدة فى نطاق الحدود المسموح بها ، والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك ، وذلك وفق ما هو مبين بالجدول رقم (٢) من الملحق رقم (٧) لهذه اللائحة من حيث الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له .

(مادة ٤٥)

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة التي تضعها وزارة القوى العاملة والتشغيل بما يضمن عدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المبينة في الملحق رقم (٨) لهذه اللائحة وذلك سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل في الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية بما في ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود اللازمة على أن يؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات ، وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخن وغيرها من وسائل تنقية الهواء .

(مادة ٤٦)

يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما ، وفي حالة ضرورة العمل في درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية ويتضمن الملحق رقم (٩) لهذه اللائحة الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

(مادة ٤٧)

يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجديد الهواء ونقاؤه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة .

وبين الجدول التالي كميات الهواء اللازمة لتعوية الأماكن العامة :

نوع المكان والنشاط	كمية الهواء الخارجى *** دسيمتر مكعب / دقيقة / شخص
مكان ذو سقف مرتفع . بنك . قاعة محاضرات . مكان عبادة . محل عام كبير . مسرح . غرفة بدون تدخين .	٢٨٠ - ١٤٠
شقة . صالون حلاقة . محل تجميل . غرفة فندق أو غرفة فيها تدخين قليل .	٤٢٠ - ٢٨٠
كافيتريا . محل به مطعم صغير . مكان عمل عام . غرفة مستشفى . مطعم أو غرفة بها تدخين متوسط .	٥٦٠ - ٤٢٠
مكان عمل خاص . مكتب أو عبادة أو غرفة بها تدخين كثير .	٨٥٠ - ٥٦٠
قاعة اجتماعات . ملهى ليلي أو غرفة مكتظة بها تدخين كثير .	١٧٠٠ - ٨٥٠

***- بدون استعمال أجهزة تكييف الهواء .

- لا يقل حجم الفراغ المخصص لكل فرد عن ٤,٢٥ متر مكعب .

- لا تقل مساحة الأرضية المخصصة لكل فرد عن ١,٤ متر مربع .

(مادة ٤٨)

يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحيز المخصص للمدخنين ويعد التدخين فى غير هذا الحيز مخالفة إدارية تعرض مرتكبها للعقاب التأديبى المعمول به بالمنشأة .

(مادة ٤٩)

لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الإشعاعى أو تركيزات المواد المشعة بالهواء عن الحدود المسموح بها والتي يصدر بها قرار من وزير الكهرباء والطاقة المسئول عن الأمان النووى بعد الرجوع إلى وزارة الصحة وجهاز شئون البيئة وذلك خلال المدة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

الباب الثالث

حماية البيئة المائية من التلوث

الفصل الأول

التلوث من السفن

الفرع الأول

التلوث من الزيت

(مادة ٥٠)

على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل الموانئ أو البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية وكذلك الشركات العاملة فى استخراج الزيت أن يهادروا إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه مع بيان مكان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة وكميتها والإجراءات التى اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه على أن يتضمن البلاغ البيانات التالية :

- ١ - الإجراءات التى اتخذت لمعالجة التسرب .
- ٢ - كمية ونوع المشتتات التى استعملت .
- ٣ - المصدر المحتمل لحادث التسرب ، وهل حدث حريق أم لا .
- ٤ - اتجاه البقعة الزيتية المتكونة .
- ٥ - معدل التسرب إذا كان مستمرا .

- ٦ - أبعاد البقعة .
 - ٧ - سرعة واتجاه الرياح ودرجة حرارة الجو ودرجة الرؤية .
 - ٨ - اتجاه وسرعة التيار ودرجة حرارة المياه .
 - ٩ - حالة البحر .
 - ١٠ - حالة المد والجزر غامر - عالى - متوسط - ضعيف .
 - ١١ - الأماكن الشاطئية المهددة .
 - ١٢ - طبيعة المنطقة ، شعب مرجانية ، كائنات بحرية .
 - ١٣ - المصدر المبلغ - الاسم - التليفون - العنوان .
- وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الإدارية المختصة إبلاغ جهاز شئون البيئة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه لتابعة الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن وفقا لمهام الجهاز المنصوص عليها فى الملة (٥) من قانون البيئة .
- (مادة ٥١)
- يجب أن تجهز جميع موانى الشحن والموانى المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض إصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلفة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .
- ويجب أن تجهز الموانى بالمراعين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزيتية والمزيج الزيتى من السفن الراسية بالميناء .
- وتتولى الجهة الإدارية المختصة استقبال أية سفينة أو ناقلة وتوجيهها إلى أماكن التخلص من نفاياتها ومياه الاتزان غير النظيفة .

ولايجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتفريغ إلا بعد الرجوع إلى الجهة الإدارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات ومياه الاتزان غير النظيفة .

(مادة ٥٢)

على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول التي ضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل الزيت بالسفينة يدون فيه المستول عنها جميع عمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

(أ) القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها عن عمليات نقل الحمولة الزيتية مع بيان نوع الزيت .

(ب) تصريف الزيت أو المزيج الزيتي من أجل ضمان سلامة السفينة أو حملتها أو إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

(ج) تسرب الزيت أو المزيج الزيتي نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .

(د) تصريف مياه الاتزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .

(هـ) التخلص من النفايات الملوثة .

(و) إلقاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الآلات خارج السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

ويتم تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية التي تقام في البيئة المائية في سجل خاص مطابق لسجل الزيت المنصوص عليه في هذه المادة على أن يتضمن هذا السجل البيانات التالية :

وينبغي أن لا يتخلف عن عمليات الصرف أيما كانت نوعيتها ظهور أجسام صلبة عائمة مرئية في المياه الإقليمية وألا يتسبب الصرف في تغيير لون هذه المياه .

وإذا كانت مياه الصرف ممزوجة بفضلات مياه يلزم معالجتها فيجب أن تتم هذه المعالجة قبل الصرف .

ولا تنطبق الأحكام السابق الإشارة إليها في حالة التصريف لسلامة السفينة ومن على متنها أو إنقاذ أرواح في البحار أو نتيجة عطب أصاب السفينة أو معداتها بشرط أن تكون جميع الاحتياطات المعقولة قد اتخذت لمنع هذا التصريف أو للتخفيف منه إلى أقصى حد قبل وقوع العطب وبعده .

(مادة ٥٥)

على الجهات المختصة توفير التسهيلات الخاصة باستقبال النفايات ومياه الصرف الملوثة وفضلات السفن مع مراعاة أن تكون تلك التسهيلات في حالة صالحة للاستخدام وصيانة وأن يراعى نظافتها وتطهيرها بصفة دورية .

(مادة ٥٦)

على الجهات المختصة أن تراعى عند نقل المخلفات المتجمعة في التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابقة عدم تسرب هذه المخلفات أو انبعاث أية روائح عنها وأن يتم التخلص منها في الأماكن والضوابط التي ينص عليها قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ ، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المختصة والمحليات .

الفصل الثاني

التلوث من المصادر البرية

(مادة ٥٧)

يشترط للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة لأحكام القانون وهذه اللائحة والقرارات المنفذة لها ، مراعاة أحكام مواد الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائحة والخاص بالتنمية والبيئة، ويلتزم المرخص له بتوفير وحدات مناسبة وكافية لمعالجة المخلفات كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها فور بدء تشغيل تلك المنشآت وأن يحافظ على سلامتها وصيانتها بصفة دورية.

(مادة ٥٨)

مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادة الثانية من قرار إصدار هذه اللائحة يحظر على المنشآت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة للتحلل إلى البيئة المائية والشواطئ المتاخمة تصريف تلك المواد إلا بعد معالجتها ومطابقتها للمواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم (١) لهذه اللائحة .

وعلى معامل وزارة الصحة إجراء تحليل دورى فى معاملها لعينات المخلفات العائدة للمعالجة وإخطار الجهات الإدارية المختصة بنتيجة التحليل .

وفى حالة عدم مطابقة نتيجة التحليل للمواصفات والمعايير المنصوص عليها فى الملحق رقم (١) يخطر جهاز شئون البيئة لاتخاذ الإجراءات الإدارية بالاشتراك مع الجهة الإدارية المختصة للنظر فى منح صاحب الشأن المرخص له بممارسة نشاطه وفقاً لأحكام هذه اللائحة مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير

المحددة ، مع مراعاة المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار إصدار هذه اللائحة بالنسبة للمنشآت القائمة عند صدورها ، فإذا لم تتم المعالجة خلال المدة المشار إليها أو ثبت من التحليل خلالها أن استمرار الصرف من شأنه إلحاق أضرار بالبيئة المائية فيوقف التصريف بالطريق الإداري ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة ، وذلك دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون البيئة ، كما يحظر على المنشآت الصناعية تصريف المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والمنصوص عليها في الملحق رقم (١٠) لهذه اللائحة في البيئة المائية .

(مادة ٥٩)

يحظر الترخيص بإقامة أية منشآت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

وتتبع في شأن الترخيص بإقامة تلك المنشآت الإجراءات التالية :

(أ) يقدم الطلب كتابة إلى المحافظة الساحلية المعنية "الجهة المانحة للترخيص" موضحا فيه تحديد نوعية المنشأة المقترح إقامتها داخل منطقة الخطر ، على أن يرفق بالطلب دراسة متكاملة عن تقييم التأثير البيئي للمشروع أو الأعمال المستجدة المطلوب تنفيذها بما فى ذلك تأثيرها على الاتزان البيئي للمنطقة الساحلية وعلى خط الشاطئ ، وعلى الأخص العناصر التالية :

١ - النسحر .

٢ - الإرساب .

٣ - التيارات الساحلية .

٤ - التلوث الناجم عن المشروع أو الأعمال .

مع بيان الأعمال والاحتياطات المقترحة تفصيلا للملاحاة أو معالجة هذه الآثار إن وجدت .

(ب) تقوم المحافظة الساحلية بتحويل الطلب إلى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ لإبداء رأيها الفني فى المشروع بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة كما تقوم المحافظة الساحلية بإرسال دراسة تقييم التأثير البيئى للمشروع إلى جهاز شئون البيئة لمراجعتها وإبداء الرأى فيه خلال ستين يوما من تاريخ استلامه .

(جـ) للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ أن تحمل مقدم الطلب تكاليف المعاينات والدراسات التى تقوم بها .

ويصدر الوزير المختص بشئون البيئة بعد أخذ رأى الجهات الإدارية المختصة والمحافظات المعنية شروط الترخيص بإقامة المنشأة داخل منطقة الحظر أو تعديل خط الشاطئ .

(المادة ٦٠)

يحظر الترخيص بإجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله دخولا فى مياه البحر أو انحسارا عنه إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة ويتبع بالنسبة للطلبات التى من شأنها المساس بخط المسار الطبيعى للشاطئ أو تعديله الإجراءات والشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .

الفصل الثالث

الإجراءات الإدارية والقضائية

(مادة ٦١)

يكون للأمورى الضبط القضائى المنصوص عليهم فى المادة ٧٨ من قانون البيئة المشار إليه ، عند وقوع مخالفة لا تزيد عقوبتها عن الغرامة أو التعويض أن يسمح لربان السفينة أو المسئول عنها إذا رغب أن يغادر الميناء على وجه عاجل ، تحصيل مبالغ فورية بصفة مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغرامة والتعويض التى يقضى بها فى الحدود المنصوص عليها فى الباب الرابع من قانون البيئة ، على ألا تقل عن الحد الأدنى المقرر للمخالفة مضافا إليها جميع النفقات والتعويضات التى تحددها الجهة الإدارية المختصة لإزالة آثار المخالفة ، ويتم إيداع تلك المبالغ فى اليوم التالى على الأكثر من تحصيلها بصندوق حماية البيئة وفقا لأحكام المادة (٧) من هذه اللائحة .

ويجوز تقديم ضمان مالى عن قيمة هذه المبالغ تقبله الجهة الإدارية المختصة ، وذلك مراعاة لأحكام الاتفاقية الدولية فى شأن المسئولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالزيت الموقعة فى بروكسل عام ١٩٦٩

(مادة ٦٢)

يصدر الوزير المختص بشئون البيئة قرار بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل الموانئ أو إحدى الجهات الإدارية القريبة منها على النحو التالى :

- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس

- ممثل لجهات شئون البيئة

عضوا

- ممثل لمصلحة الموانئ والمناشر عضوا

- ممثل لوزارة الدفاع عضوا

- ممثل لوزارة البترول عضوا

- ممثل للجهة الإدارية المختصة التي وقعت المنازعة في مجال نشاطها عضوا

وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر في شئون البيئة المائية .

وتختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الإدارية الناشئة عن تطبيق أحكام الباب الثالث من هذه اللائحة ، تصدر اللجنة قراراتها بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ولنؤي الشأن الطعن على قرارات اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة.

(مادة ٦٣)

للجهات الإدارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والداخلية والبترول والهيئة العامة لقناة السويس ووزارة النقل البحري أو أية جهة معنية أخرى في تنفيذ أحكام الباب الثالث من هذه اللائحة وذلك وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة .

الباب الرابع

احكام ختامية

(مادة ٦٤)

تحدد قيمة نفقات إزالة آثار المخالفة المشار إليها فى المادة ٩١ من قانون البيئة
وفقا للضوابط التالية :

(أ) قرب التفريغ أو بعدد من الشاطئ ، ويوجه خاص المناطق ذات الأهمية
الاقتصادية أو السباحية أو المحميات الطبيعية .

(ب) درجة سمية المواد المفرغة .

(ج) حجم الملوث ونوعيته وأثره الإلتاقى للبيئة .

(مادة ٦٥)

يجوز لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية
والقضائية المختصة بفرض تنفيذ أحكام قانون البيئة وما ورد بهذه اللائحة ، وعلى وزارة
الداخلية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة بالوزارة
ومديريات الأمن بالمحافظات ، تختص بالعمل على تنفيذ أحكام القوانين والقرارات
المتعلقة بحماية البيئة ، وكذا تلحق الشكاوى وأبلاغات التى تقدم فى هذا الشأن ،
واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها .

ملاحق

مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

فى شأن البيئة

رقم الملحق	الموضوع
١	المعايير والمواصفات لبعض المواد عند تصريفها فى البيئة البحرية .
٢	المنشآت التى تخضع للتقييم البيئى .
٣	نموذج سجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة (سجل الحالة البيئية) .
٤	الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو إمسакها .
٥	الحدود القصوى للملوثات الهواء الخارجى .
٦	الحدود المسموح بها للملوثات الهواء فى الانبعاثات .
٧	الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض الأمن له ؛
٨	الحدود القصوى للملوثات الهواء داخل أماكن العمل وفقا لتوعية كل صناعة .
٩	الحد الأقصى والحد الأدنى لكثمن درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لها ووسائل الوقاية منها .
١٠	المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والتى يحظر على المنشآت الصناعية تصريفها فى البيئة البحرية .

ملحق رقم (١)

المعايير والمواصفات لبعض المواد عند تصريفها فى البيئة البحرية

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل ولائحته التنفيذية يشترط ألا تتجاوز مستويات الصرف للمواد المبيئة بعد عن المستويات الموضحة قرين كل منها .

وفى جميع الأحوال لا يسمح بالصرف فى البيئة البحرية إلا على مسافة لا تقل عن ٥٠٠ متر من خط الشاطئ ، كما لا يسمح بالصرف فى مناطق صيد الأسماك أو مناطق الاستحمام أو المحميات الطبيعية بما يحافظ على القيمة الاقتصادية أو الجمالية للمنطقة .

البيسان	الحد الأقصى للمعايير والمواصفات (ملليجرام / لتر - مالم يذكر غير ذلك)
درجة الحرارة	لا تزيد عن عشر درجات فوق المعدل السائد
الأس الهيدروجيني	٦ - ٩
اللون	خالية من المواد الملونة
الأكسجين المحبى المتص	٦٠
الأكسجين المستهلك كيمياويا (دايكرومات)	١٠٠
مجموع المواد الصلبة الذاتية	٢٠٠
رماد المواد الصلبة الذاتية	١٨٠٠
المواد العالقة	٦٠
العكارة	٥٠ NTU
الكبريتيدات	١
الزيت والشعوم	١٥
الهيدروكربونات من أصل بترولى	٠,٥
الفوسفات	٥
النترات	٤٠
الفينولات	١

البيان	الحد الأقصى للمعايير والمواصفات (ملليجرام / لتر - مالم يذكر غير ذلك)
الفلوريدات	١
الألومنيوم	٣
الأمونيا (نيتروجين)	٣
الزئبق	٠,٠٠٥
الرصاص	٠,٥
الكادميوم	٠,٠٥
الزرنخ	٠,٠٥
الكروم	١
النحاس	١,٥
النيكل	٠,١
الحديد	١,٥
المنجنيز	١
الزنك	٥
الفضة	٠,١
باريوم	٢
كوبالت	٢
المبيدات بأنواعها	٠,٢
السيانيد	٠,١
الحد الاحتمالي للمجموعة القلونية في ١٠٠ سم ^٣	٥٠٠

ملحق (قـم ٢)

المنشآت الخاضعة لأحكام تقييم التأثير البيئي

تحدد تلك المنشآت وفقاً للضوابط الأساسية التالية :

الأولى : نوعية نشاط المنشأة .

الثانى : مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية وخاصة المياه والأراضى الزراعية والثروات المعدنية .

الثالث : موقع المنشأة .

الرابع : نوع الطاقة المستخدمة لتشغيل المنشأة .

أولاً - نوعية نشاط المنشأة :

١ - المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ورقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية .

٢ - المنشآت السياحية الخاضعة لأحكام :

* القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية .

* القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم الشركات السياحية .

* القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن حماية الآثار .

* القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن المحال السياحية .

٣ - المنشآت العاملة فى مجال الكشف عن البترول واستخراجه وتكريره وتخزينه ونقله الخاضعة لأحكام :

* القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ بالتخصيص لوزير البترول فى التعاقد للبحث عن البترول .

* القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن خطوط أنابيب البترول .

٤ - منشآت إنتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام :

* القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بإنشاء إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة .

* القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء .

* القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء مصر .

* القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

* القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء الريف .

* القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن إنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة

المجديدة والمتجددة .

٥ - المنشآت العاملة فى المناجم والمحاجر وإنتاج مواد البناء الخاضعة لأحكام :

* القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر .

* القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

٦ - جميع مشروعات البنية الأساسية ومنها محطات معالجة الصرف الصحي وإعادة استخدام مياهها أو مياه الصرف الزراعي ومشروعات الري والطرق والكبارى والقناطر والاتفاق والطارات والمرافى البحرية ومحطات السكة الحديدية وغيرها .

٧ - أية منشأة أخرى أو نشاط أو مشروع يحتمل أن يكون له تأثير ملحوظ على البيئة ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد الاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة .

ثانيا - المنشآت الخاضعة لتقييم التأثير البيئي وفقا لموقعها :

ومنها تلك التى تقام على شواطئ النيل وفرعيه والرياحات أو فى المناطق السياحية والأثرية أو حيث تزيد الكثافة السكانية أو عند شواطئ البحار والبحيرات أو فى مناطق المحميات .

ثالثا - مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية :

ومنها تلك التى تسبب تجريف الأرض الزراعية أو التصحر أو إزالة تجمعات الأشجار والنخيل أو تلوث موارد المياه وخاصة نهر النيل وفرعيه والبحيرات أو المياه الجوفية .

رابعا - نوع الطاقة المستخدمة لتشغيل المنشأة :

وهى :

١ - المنشآت الثابتة التى تعمل بالوقود الحرارى ويصدر عنها انبعاثات تتجاوز المعايير المصرح بها .

٢ - المنشآت التى تستخدم وقود نووى فى التشغيل .

ملحق رقم (٣)

نموذج

سجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة

(سجل الحالة البيئية)

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
 - ٢ - اسم المسئول عن تحرير السجل ووظيفته .
 - ٣ - الفترة الزمنية التى تغطيها البيانات الحالية .
 - ٤ - نوعية النشاط وطبيعة المواد الخام والإنتاج خلال المدة الزمنية المقابلة .
 - ٥ - التشريع الخاضع له المنشأة .
 - ٦ - الاشتراطات الخاصة الصادرة من جهاز شئون البيئة للمنشأة .
 - ٧ - بيان بأنواع الاتبعائات ومعدلات صرفها (فى الساعة / فى اليوم / فى الشهر / فى السنة) وكيفية التصرف فيها :
- ١ / ٧ - غازية .
 - ٢ / ٧ - سائلة .
 - ٣ / ٧ - صلبة .
 - ٤ / ٧ - أخرى .

٨ - معدلات إجراء الاختبارات على كل نوع من الاتبعانات الصادرة عن المنشأة .

٨ / ١ عينات مخطوفة (جرابية) ،

* تاريخ وقت ومكان كل عينة .

* معدل جمع العينات .

* بيان بالمؤشرات المطلوب قياسها (يوميا / أسبوعيا / شهريا) .

٨ / ٢ عينات مركبة :

* تاريخ وقت جمع العينة .

* أماكن ونسب خلط العينة المركبة .

* بيان بالمؤشرات المطلوب قياسها (يوميا / أسبوعيا / شهريا)

٩ - المخرجات بعد عمليات المعالجة .

١٠ - مدى كفاءة وسائل المعالجة .

١١ - تاريخ وتوقيع المسئول .

ملحق رقم (٤)

الطيور والحيوانات البرية

المحظور صيدها (أو قتلها أو إمساكها

أولاً :

(أ) الطيور والحيوانات المبينة بالكشف المرفق بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨

لسنة ١٩٦٧ الصادر تنفيذا لأحكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .

(ب) أى طيور أو حيوانات أخرى تحددها الاتفاقيات الدولية التى تتضمن إليها
جمهورية مصر العربية .

(ج) أى طيور أو حيوانات أخرى يصدر بها قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع
جهاز شئون البيئة .

ثانياً - المناطق التى يحظر فيها سيد هذه الطيور والحيوانات :

(أ) المناطق المبينة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢ :

يحظر صيد الطيور والحيوانات بكافة أنواعها فى المناطق التالية بمحافظتى سيناء :

- منطقة الزرائق وسبخة البردويل والتينة .

- منطقة سانت كاترين وجبل سريال .

- منطقة جزيرة تيران .

يحظر صيد الطيور والأسماك والأصناف والمحارات والشعب المرجانية وغيرها من الكائنات البحرية بالمنطقة الواقعة على خليج العقبة من طابا حتى رأس محمد وذلك بطريق الصيد بشباك الجر أو بالتدمير .

(ب) المحميات الطبيعية المحددة بقرارات رئيس مجلس الوزراء تنفيذا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

(ج) تنظيم الصيد فى شمال سيناء الصادر بقرار المحافظ رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٨٠

(د) تنظيم الصيد فى جنوب سيناء الصادر بقرارى المحافظ رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠
١٦ لسنة ١٩٨٠

(هـ) المناطق التى تحددها الاتفاقيات الدولية التى تنضم إليها جمهورية مصر العربية .

(و) أى مناطق أخرى يصدر بها قرار من السلطة المختصة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

ملحق رقم (٥)
الحدود القصوى لمؤاتك الهواء الخارجى
(ميكروجرام فى المتر المكعب)

مدة التمرض	الحد الأقصى	
ساعة	٣٥٠	ثانى أكسيد الكبريت
٢٤ ساعة	١٥٠	
سنة	٦٠	
ساعة	٣٠ ملليجرام / متر ^٣	أول أكسيد الكربون
٨ ساعات	١٠ ملليجرام / متر ^٣	
ساعة	٤٠٠	ثانى أكسيد النتروجين
٢٤ ساعة	١٥٠	
ساعة	٢٠٠	الأوزون
٨ ساعات	١٢٠	
٢٤ ساعة	١٥٠	الجسيمات العالقة
سنة	٦٠	
٢٤ ساعة	٢٣٠	مقاسة كدخان أسود
سنة	٩٠	
٢٤ ساعة	٧٠	الجسيمات العالقة الكلية
سنة	٩٠	
٢٤ ساعة	٧٠	الجسيمات الصلوية (PM 10)
سنة	١	
سنة	١	الرصاص

ملحق رقم (٦)

الحدود المسموح بها للملوثات الهوائية في الانبعاثات

ملوثات الهواء المعنية بهذه المادة هي الشوائب الغازية أو الصلبة أو السائلة أو في الحالة البخارية والتي تنبعث من المنشآت المختلفة لفترات زمنية مما قد ينشأ عنها إضرار بالصحة العامة أو الحيوان أو النبات أو المواد أو الممتلكات أو تتداخل في ممارسة الإنسان لحياته اليومية وبالتالي تعتبر تلوثاً للهواء إذا نشأ عن انبعاث هذه الملوثات تواجد تركيزات لها يزيد عن الحد الأقصى المسموح به في الهواء الخارجى .

جدول (١) الجسيمات الكلية

نوع النشاط	الحد الأقصى للانبعاثات مجم / م ^٣ من العادم
١ - صناعة الكربون	٥٠
٢ - صناعة الكوك	٥٠
٣ - صناعة الفوسفات	٥٠
٤ - صناعة سبك واستخلاص رصاص ، و زنك ، ونحاس وغيرها من الصناعات المعدنية غير الحديدية	١٠٠
٥ - صناعات حديدية	قائمة ٢٠٠ جديدة ١٠٠
٦ - صناعة أسمنت	قائمة ٥٠٠ جديدة ٢٠٠
٧ - أخشاب صناعية وألياف	١٥٠
٨ - صناعات بترولية وتكرير بترول	١٠٠
٩ - باقى الصناعات	٢٠٠

جدول (٢) الحدود القصوى لانبعاث الغازات والابخرة من المنشآت الصناعية

الحد الأقصى للانبعاث مجم / م ^٣ من العادم	المسوت
٢٠	* الدهيدات (تقاس كغور مالدھيد)
٢٠	* انتيمون
قائم ٥٠٠	* أول أكسيد الكربون
جدید ٢٥٠	
	* ثاني أكسيد الكبريت
جدید ٢٥٠٠	حريق بتول وفعم
قائم ٤٠٠٠	
٣٠٠٠	صناعات غير حديدية
١٥٠٠	صناعة حامض كبريتيك
١٥٠	* ثالث أكسيد كبريت بالإضافة إلى حامض الكبريتيك
	* حامض النيتريك
٢٠٠٠	صناعة حامض نيتريك
١٠٠	* حامض هيدروكلوريك (كلوريد هيدروجين)
١٥	* حامض هيدروفلوريك (فلوريد هيدروجين)
٢٠	* رصاص
١٥	* زئبق
٢٠	* زرنيخ
٢٥	* عناصر ثقيلة (مجموع كلي)
١٠	* فلوريد سليكون
٢٠	* فلور
	* قطران
٥٠	صناعة أقطاب جرافيت
١٠	* كادميوم
١٠	* كبريتيد هيدروجين
٢٠	* كلور

الحد الأقصى للالتزامات مجم / ٣م من العادم	الملوث
	* كربون
٥٠	حرق قمامة
٢٥٠	صناعة أقطاب
	* مركبات عضوية
٥٠	حرق سائل عضوى
٤٠٠٪ من الخام (تكرير البترول)	
٢٠	* نحاس
٢٠	* نيكل
	أكاسيد نيتروجين
٣٠٠٠ قائم	صناعة حامض نيتريك
٤٠٠ جديد	
٣٠٠	صناعات أخرى

ملحق رقم (٧)

الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض الآمن له

جدول (١)

* شدة الصوت داخل أماكن العمل وداخل الأماكن المغلقة .

الحد المسموح به لنسوب شدة الضوضاء داخل أماكن الأنشطة الإنتاجية :

الحد الأقصى المسموح به لشدة الضوضاء المكافئة ديسبل (أ)	تحديد نوع المكان والنشاط
٩٠	١ - أماكن العمل ذات الوردية حتى ٨ ساعات ويهدف الحد من مخاطر الضوضاء على حاسة السمع
٨٠	٢ - أماكن العمل التي تستدعى سماع إشارات صوتية وحسن سماع الكلام
٦٥	٣ - حجرات العمل لمراقبة وقياس وضبط التشغيل ومتطلبات عالية
٧٠	٤ - حجرات العمل لوحداث الحاسب الآلى أو الآلات الكاتبة أو ماشابه ذلك
٦٠	٥ - حجرات العمل للأنشطة التي تتطلب تركيز ذهنى روتينى

أقصى مدة تعرض للضوضاء مسموح بها بأماكن العمل (مصانع ورش)

* القيمة المعطاة فيما بعد مبنية على أساس عدم التأثير على حاسة السمع .

يجب ألا تزيد شدة الضوضاء المكافئة عن ٩٠ ديسبل (أ) خلال ودية العمل اليومي ٨ ساعات .

في حالة ارتفاع منسوب شدة الضوضاء المكافئة عن ٩٠ ديسبل (أ) يجب تقليل مدة التعرض طبقاً للجدول الآتي :

١١٥	١١٠	١٠٥	١٠٠	٩٥	منسوب شدة الضوضاء ديسبل (١)
١/٤	١/٢	١	٢	٤	مدة التعرض (ساعة)

- يجب ألا يتجاوز منسوب شدة الضوضاء اللحظي خلال فترة العمل ١٣٥ ديسبل .

- في حالة التعرض لمستويات مختلفة من شدة الضوضاء أكثر من ٩٠ ديسبل .

(١) لفترات متقطعة خلال ودية العمل ، يجب ألا يزيد الناتج .

$$\frac{١}{٢} + \frac{١}{٢} + \dots + \frac{١}{٢} \text{ (عن الواحد الضحيح)}$$

ب ١ ب ٢

حيث :

أ - مدة التعرض لمستوى معين من الضوضاء (ساعة) .

ب - مدة التعرض المسموح بها عند نفس مستوى الضوضاء (ساعة) .

(فى حالة التعرض للضوضاء المتقطعة الصادرة من المطارق الثقيلة)
تتوقف على مدة التعرض (عدد الطرقات خلال الوردية اليومية) حسب شدة
الضوضاء طبقا للجدول التالى :

شدة الصوت (ديسبل)	عدد الطرقات المسموح بها خلال فترة العمل اليومى
١٣٥	٣٠٠
١٣٠	١٠٠٠
١٢٥	٣٠٠٠
١٢٠	١٠٠٠٠
١١٥	٣٠٠٠٠

تعتبر الضوضاء الصادرة من المطارق الثقيلة متقطعة إذا كانت الفترة بين كل طرقة
والتي تليها ١ ثانية أو أكثر ، أما إذا كانت الفترة أقل من ذلك فتعتبر ضوضاء مستمرة
ويطبق عليها ما جاء فى البنود الأربعة السابقة .

جدول (٢)

الحد الأقصى المسموح به لشدة الضوضاء فى المناطق المختلفة

نوع المنطقة	الحد المسموح به لشدة الصوت ديسبل (أ)		
	ليلا من إلى	مساء من إلى	نهارا من إلى
المناطق التجارية والإدارية ووسط المدينة	٤٥ - ٥٥	٥٠ - ٦٠	٥٥ - ٦٥
المناطق السكنية وبها بعض الورش أو الأعمال التجارية أو على طريق عام	٤٠ - ٥٠	٤٥ - ٥٥	٥٠ - ٦٠
المناطق السكنية فى المدينة	٣٥ - ٤٥	٤٠ - ٥٠	٤٥ - ٥٥
الضواحي السكنية مع وجود حركة ضعيفة	٣٠ - ٤٠	٣٥ - ٤٥	٤٠ - ٥٠

نوع المنطقة			الحد المسموح به لشدة الصوت ويسيل (أ)
	نهاراً		من إلى
	من إلى	مساءً	ليلاً
المناطق السكنية الريفية (مستشفيات وحدائق)	٣٥ - ٤٥	٣٠ - ٤٠	٢٥ - ٣٥
المناطق الصناعية (صناعات ثقيلة)	٦٠ - ٧٠	٥٥ - ٦٥	٥٠ - ٦٠

نهاراً : من ٧ صباحاً حتى ٦ مساءً
 مساءً : من ٦ مساءً حتى ١٠ مساءً
 ليلاً : من ١٠ مساءً حتى ٧ صباحاً

الملحق رقم (٨)

الحدود القصوى لمخلفات الهواء داخل أماكن العمل

وفقاً لنوعية كل صناعة

الحدود العتبية هي تركيزات المواد الكيميائية فى الهواء التى يمكن أن يتعرض لها العاملون يوماً بعد يوم دون حدوث أضرار صحية وتنقسم إلى ثلاث أنواع :

١ - الحدود العتبية - المتوسط الزمنى .

وهى المتوسط الزمنى ليوم عمل عادى (٨ ساعات) والتى يمكن أن يتعرض لها العامل ٥ أيام فى الأسبوع طوال فترة عمله دون حدوث أضرار صحية .

٢ - الحدود العتبية - حدود التعرض لفترة قصيرة .

وهى الحدود التى يمكن أن يتعرض لها العاملون باستمرار لفترة قصيرة .

والحدود العتبية لفترة قصيرة وهى حدود التعرض - متوسط زمن - لمدة ١٥ دقيقة والتى لا يجوز تجاوزها بأى حال خلال فترة العمل ، ولا يجوز أن يتجاوز التعرض ١٥ دقيقة ولا أن يتكرر ذلك أكثر من ٤ مرات فى اليوم الواحد ويجب أن تكون الفترة بين كل تعرض قصير والذى يليه ٦٠ دقيقة على الأقل .

٣ - الحد السقفى ولا يجوز تجاوزه ولو للحظة . وعندما يكون الامتصاص عن طريق الجلد عاملاً فى زيادة التعرض توضع إشارة "+" جلد" أمام الحد العتبي . وبالنسبة للأثرية الكلية التى تسبب المضايقة فقط وليست لها آثار صحية ملموسة فإن الحد العتبي هو ١٠ مجم/م^٣ بالنسبة للجسيمات القابلة للاستنشاق .

وبالنسبة للغازات الجائفة البسيطة التى ليست لها آثار فسيولوجية تذكر يكون العامل المؤثر هو تركيز الأكسجين فى الجو والذى لا يجوز أن يقل عن ١٨ ٪ .

الحدود العتبية					المادة
ملاحظات	حدود التعرض لمدة قصيرة	الزمني	المتوسط		
	مجم / م ^٣	جزء في المليون	مجم / م ^٣	جزء في المليون	
	٢٧٠	١٥٠	١٨٠	١٠٠	استيلالدهايد
	٣٧	١٥	٢٥	١٠	حامض الخليك
+ جلد			٢٠	٥	انديريد الخليك
	٢٣٧٥	١٠٠٠	١٧٨٠	٧٥٠	اسيتون
+ جلد	١٠٥	٦٠	٧٠	٤٠	اسيتونيتريل
	٢٠	١,٥	١٥	١	رياعى برومايد الأستلين حامض استيل ساليك (اسبرين)
	٠,٨	٠,٣	٠,٢٥	٠,١	اكرولين
+ جلد	٠,٦		٠,٣		اكريل أمايد
			٣٠	١٠	حامض اكريليك
+ جلد				٢	اكريلونيتريل
+ جلد	٠,٧٥		٠,٢٥		الترين
+ جلد	١٠	٤	٥	٢	الكحول الاليلي
	٦	٢	٣	١	كلوريد الاليل
		٢٠		١٠	الألنيوم المعدني والأكاسيد
				٥	Pyro مساحيق البهرو
				٥	أدخنة اللحام
				٢	الأحلاح القابلة للذوبان
				٢	الأكبيلات

الحدود المتبعة					المادة
ملاحظات	حدود التعرض لمدة قصيرة		الزمنى		
	مجم / م ^٣	جزء فى المليون	مجم / م ^٣	جزء فى المليون	
	٤	٢	٢	٥,٥	امينويردين
	٢٧	٣٥	١٨	٢٥	أمرنبا
	٢٠		١٠		كلوريد النوشادر (أذخنة)
	٨٠٠	١٥٠	٥٣٠	١٠٠	ن - خلاص الأميل
	٨٠٠	١٥٠	٦٧٠	١٢٥	ثانوى - خلاص الأميل
جلد +	٢٠	٥	١٠	٢	انيلين ومثيلاته الأنتيمون ومركباته
			٠,٥		(محسوبة كاتنتيمون)
	٠,٩		٠,٣		انتو ANTU
			٠,٢		الزرنينج ومركباته القابلة للذوبان (محسوب كزرنينج)
			٠,٢	٠,٠٥	غاز الأرسين
	١٠		٥		أذخنة الأسفلت البترولى
			٥		اترازين
جلد +	٠,٦		٠,٢		أزينفوس - مثيل باريوم ومركباته القابلة للذوبان (محسوبة كباريوم)
	٢٥	٢٥	٣٠	١٠	بنزين (بترول)
			٥	١	كلوريد البنزين
			٠,٠٠٢		الهيليوم

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط	الزمني	حدود التعرض لمدة قصيرة	ملاحظات
	جزء في المليون	مجم / م ^٣	جزء في المليون	مجم / م ^٣
ثنائي الفينيل	٠,٢	١,٥	٠,٦	٤
تيلورايد الزموت		١٠		٢٠
رباعي بورات		١		
الصبغة يوم لامائي		٥		
ديكاهيدرات		١		
خماسي الهيدرات		١٠		٢٠
أكسيد البورون		١٠		٣٠
ثالث بروميد البورون	١	١٠	٣	
ثالث فلوريد البورون	١	٣		+ حد سقي
البوريم	٠,١	٠,٧	٠,٣	٢
خامس فلوريد البوروم	٠,١	٠,٧	٠,٣	٢
بروموفورم	٠,٥	٥		
بيوتادين	١٠٠٠	٢٢٠٠	١٢٥٠	٢٧٥٠
بيوتان	٨٠٠	١١٠٠		
ن - خلات البيوتيل	١٥٠	٧١٠	٢٠٠	١٥٠
ثانوي خلات البيوتيل	٢٠٠	٩٥٠	٢٥٠٠	١١٩٠
ثلاثي خلات البيوتيل	٢٠٠	٩٥٠	٢٥٠٠	١١٩٠
بيوتيل إثيرات	١٠	٥٥		
ن - كحول بيوتيلي	٥٠	١٥٠		+ جلد
ثانوي كحول بيوتيلي	١٠٠	٣٠٥	١٥٠	٤٥٠
ثلاثي كحول بيوتيلي	١٠٠	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠

الحدود العتبية					المادة
المتوسط		الزمني		ملاحظات	
جزء في المليون	مجم / م ^٣	جزء في المليون	مجم / م ^٣		
٥	١٥			+ جلد	بيوتيل أمين
	٠,١			+ جلد حد سقفي	رباعي بيوتيل كرومات (محسوبة كأكسيد الكروم CrO ₃)
٥	٢٥				لبنات البيوتيل
٠,٥	١,٥				بيوتيل مركابتان
٠,٠٥	٠,٢				أترية وأملاح الكدسيوم (محسوبة ككدسيوم)
٠,٠٥				حد سقفي	أدخنة الكدسيوم
			٢٠		كربونات الكالسيوم
	٥				أيدروكسيد الكالسيوم
	٢				أكسيد الكالسيوم
	٥		١٠		كربايل
	٠,١				كربوفوران
	٣,٥		٧		الكربون الأسود
٥٠٠	٩٠٠	١٥٠٠	٢٧٠٠٠		ثاني أكسيد الكربون
١٠	٣٠			+ جلد	ثاني كبريتور الكربون
٥٠	٥٥	٤٠٠	٤٤٠		أول أكسيد الكربون
٥	٣٠	٢٠	١٢٥		رابم كلوريد الكربون
٠,١	١,٤	٠,٣	٤		رابم بروميد الكربون
	٠,٥		٢	+ جلد	كلوردان

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط	الزمنى	حدود التمرض لمدة قصيرة	ملاحظات
	جزء فى المليون	مجم / م ^٣	جزء فى المليون	مجم / م ^٣
الكافين الكلور		٠,٥		١ + جلد
أكسيد ثنائى الفثيل الكلور		٠,٥		٢
كلور	١	٣	٣	٩
ثنائى أكسيد الكلور	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٩
كلورو استالدهيد	١	٣		حد سقفى
كلوروفينزين	٧٥	٣٥٠		
كلوروداى فيثيل (٤٢ ٪ كلور)		١		٢
كلوروداى فيثيل (٤٥ ٪ كلور)		٠,٥		١
كلوروفورم	١٠	٥٠	٥٠	٢٢٥
ثنائى كلوروميثيل اثير	٠,٠٠١	٠,٠٠٥		
كلوروبيرين	١٠	٤٥		
كلوروبيرفوس		٠,٢		٠,٦ + جلد
الكروم ومركباته				
(محسوبة على أساس الكروم)		٠,٥		
مركبات الكروم السداسية التكافؤ (محسوبة على أساس الكروم)		٠,٠٥		

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط	الزمنى	حدود التعرض لمدة قصيرة	ملاحظات
	جزء فى المليون	مجم / م ^٣	جزء فى المليون	مجم / م ^٣
منتجات قطران الفحم القابلة للتطاير واللويان فى البترين		٠,٢		
الكوبالت وأثره وأذنته		٠,١		
أذنته النحاس		٠,٢		
النحاس اترية ورذاذ (محسوبة كنحاس)		١		٢
غبار القطن الخام		٠,٢		٠,٦
الكريسولات	٥	٢٢		+ جلد
أملاح السيانيد (محسوبة كسيانيد)		٥		+ جلد
سيمانوجين	١٠	٢٠		
كلوريد السيانوجين	٠,٣	٠,٦		حد سقف
سيكلو هكسان	٣٠٠	١٠٥٠	٣٧٥	١٣٠٠
سيكلوبنتادين	٧٥	٢٠٠	١٥٠	٤٠٠
سيكلوبنتان	٦٠٠	١٧٢٠	٩٠٠	٢٥٨٠
د . د . ت		١		٣
ديكاهورين	٠,٠٥	٠,٣	٠,١٥	٠,٩ + جلد
ديازينون		٠,١		٠,٣ + جلد
ثنائى ازوميثان	٠,٢	٠,٤		
داى بورين	٠,١	٠,١		
ثنائى كلوراستلين	٠,١	٠,٤		حد سقفى
اورثو داى كلوريتزين	٥٠	٣٠٠		حد سقفى
باراداي كلور بترين	٧٥	٤٥٠	١١٠	٦٧٥

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط	الزمنى	حدود التعرض لمدة قصيرة	ملاحظات
	جزء فى المليون	مجم / م ^٣	جزء فى المليون	مجم / م ^٣
١ - ٢ - داي كلورواثيلين	٢٠٠	٧٩٠	٢٥٠	١٠٠٠
داي كلور ايثيل ايتير	٥	٣٠	١٠	٦٠ + جلد
داي كلور فوس	٠,١	١	٠,٣	٣ + جلد
داي كروتوفوس		٠,٢٥		+ جلد
ديليرين		٠,٢٥		٠,٧٥ + جلد
داي ايثانول امين	٣	١٥		
داي ميثيل اثيلين	٥	٢٥	١٠	٥٠ + جلد
ثنائى نيتروبنزين	٠,١٥	١	٠,٥	٣ + جلد
ثنائى نيتروارثو كريسول		٠,٢		٠,٦ + جلد
ثنائى نيترو تلوين		١,٥		٥ + جلد
ديوكسان	٢٥	٩٠	١٠٠	٣٦٠ + جلد
ثنائى برويلين جليكول (ميثيل ايتير)	١٠٠	٦٠٠	١٥٠	٩٠٠ + جلد
داي كوات		٠,٥		١
داي سلفيرام		٢		٥
اندوسلفان		٠,١		٠,٣ + جلد
اتدرين		٠,١		٠,٣ + جلد
ايبكلور وهيدرين	٢	١٠	٥	٢٠ + جلد
خللات الاثيل	٤٠٠	١٤٠٠		
ايثانول	١٠٠٠	١٩٠٠		
ايثانول امين	٣	٨	٦	١٥

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط الزمنى		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء فى المليون	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	مجم/م ^٣
ايثل بنزين	١٠٠	٤٣٥	١٢٥	٥٤٥
ايثل بيوتيل كيتون	٥٠	٢٣٠	٧٥	٣٤٥
كلوريد الايثل	١٠٠٠	٢٦٠٠	١٢٥٠	٣٢٥٠
ايثل داي امين	١٠	٢٥		
اكسيد الايثلين	٢٠	٢٠		
ثنائى كلوريد الايثلين	١٠	٤٠	١٥	٦٠
ايثلين جليكول جسيمات		١٠		٢٠
بخار	٥٠	١٢٥		حد سقفى
ايثيل مركاتان	٠,٥	١	٢	٣
أترية الفانديوم الحديدي		١		٠,٣
أترية الألياف الزجاجية		١٠		
الفلوريدات				
(محسوبة على أساس الفلور)		٢,٥		
الفلور		٢	٢	٤ حد سقفى
فورمالدهيد	٢	٣		حد سقفى
حامض الفورميك	٥	٩		
جاسولين	٣٠٠	٩٠٠	٥٠٠	١٥٠٠
هيبتاكلور		٠,٥		٢ + جلد
هيتان	٤٠٠	١٦٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠

الحدود العتبية					المسادة
ملاحظات	حدود التعرض لمدة قصيرة		المتوسط الزمنى		
	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	
	٠,٣	٠,٠٣	٠,١	٠,٠١	هكسا كلور سيكلوبنتادين
+ جلد	٠,٦٠		٠,٢٠		هكسا كلورونفتالين
			١٨٠	٥٠	ن - هكسان
	٣٦٠٠	١٠٠٠	١٨٠٠	٥٠٠	ايزومرات الهكسان
			١٠	٣	بروميد الايدروجين
حد سقف			١٠	١٠	سينايد الايدروجين
	٥	٦	٢,٥	٣	فلوريد الايدروجين
	٢١	١٥	١٤	١٠	كبريتيد الايدروجين
حد سقفى			١	٠,١	اليود
					أدخنة أكسيد الحديد
	١٠		٥	٣	(محسوبة كحديد)
	٠,١٦	٠,٢	٠,٨	٠,١	خامس كربونيل الحديد
	٢٢٥	٧٥	١٥٠	٥٠	كحول ايزوبوتيل
	١٢٢٥	٥٠٠	٩٨٠	٤٠٠	كحول ايزوبروبيل
					أثرية وأدخنة الرصاص
	٠,٤٥		٠,١٥		القبر عضوى (كرصاص)
	٠,٤٥		٠,١٥		زونيخات الرصاص
			٠,٠٥		كرومات الرصاص
+ جلد	٠,٥		٠,٥		لندنان
	٢٢٥٠	١٢٥٠	١٨٠٠	١٠٠٠	الغازات البترولية السائلة

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط الزمنى		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء فى المليون	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	مجم/م ^٣
أدخنة أكاسيد الماغنسيوم		١٠		
مالاثيون		١٠		+ جلد
أتربة ومركبات المنجنيز (كمنجنيز)		٥		حد سقى
أدخنة المنجنيز		١		٣
رابع أكسيد المنجنيز		١		
الزئبق (كزئبق) :				+ جلد
مركبات الالكيل		٠.٠١		٠.٠٣
أبخرة كل المركبات الأخرى عدا الالكيل		٠.٠٥		
مركبات الاريل والمركبات غير العضوية		٠.١		
ميثوميل		٢.٥		+ جلد
ميثوكسى كلور		١٠		
الكحول الميثيلى	٢٠٠	٢٦٠	٢٥٠	+ جلد ٣١٠
بروميد الميثيل	٥	٢٠	١٥	٦٠
ميثيلين - بيوتيل كيتون	٥	٢٠		
ميثيل كلورايد	٥٠	١٠٥	١٠٠	٢٠٥
ميثيل كلورفورم	٣٥٠	١٩٠٠	٤٥٠	٢٤٥٠
ميثيلين ثنائى فثيل				
ايزوسيانيت MDI	٠.٠٢	٠.٢		حد سقى

الحدود العتبية					المسادة
ملاحظات	حدود التعرض لمدة قصيرة		المتوسط الزمني		
	مجم/م ^٣	جزء في المليون	مجم/م ^٣	جزء في المليون	
	١٧٠٠	٥٠٠	٣٦٠	١٠٠	كلوريد الميثيلين
	٨٨٥	٣٠٠	٥٩٠	٢٠٠	ميثيل ايثيل كيتون
+ جلد			٠,٣٥	٠,٢	ميثيل هيدرازين
+ جلد			٠,٠٥	٠,٠٢	ميثيل ايزوسيانات
			١	٠,٥	ميثيل مركبتان
+ جلد	٠,٦		٠,٢		ميثيل برانثيون
+ جلد	٠,٣	٠,٠٣	٠,١	٠,٠١	مفينفوس
					مونو كروتوفوس
	٧٥	١٥	٥٠	١٠	لفالين
			٠,٣٥	٠,٠٥	كربونيل النيكل (كاننيكل)
					النيكل
			١		المعدن
	٠,٣		٠,١		المركبات القابلة للذوبان (كنيكل)
+ جلد	١,٥		٠,٥		نيكوتين
	١٠	٤	٥	٢	حمض النيتريك
	٤٥	٣٥	٣٠	٢٥	أكسيد النيتريك
+ جلد			٣		ب . نيتروانيلين

الحدود العتبية					المادة
ملاحظات	حدود التعرض لمدة قصيرة		المتوسط الزمني		
	مجم/م ^٣	جزء في المليون	مجم/م ^٣	جزء في المليون	
+ جلد	١٠	٢	٥	١	نيتروبنزين
+ جلد	٢		١		نيتروكلوروبنزين
	١٠	٥	٦	٣	ثاني أكسيد النيتروجين
	٤٥	١٥	٣٠	١٠	ثلاث فلوريد النيتروجين
+ جلد	٠,٥	٠,٠٥	٠,٢	٠,٠٢	نيتروجلسرين
+ جلد			١١	٢	نيتروتولين
+ جلد	٠,٣		٠,١		أوكساكلوروبنتالين
	١٠		٥		رذاذ الزيوت المعدنية
	٠,٠٠٦	٠,٠٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠٢	رابع أكسيد الأوزميوم (كاوزميم)
	٢		١		حامض الاكساليك
	٠,٣	٠,١٥	٠,١	٠,٠٥	ثاني فلوريد الأكسجين
	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,١	أوزون
	٦		٢		أدخنة شمع البرافين
					براكوات (حجم الجسيمات القابل للاستنشاق)
+ جلد	٠,٣		٠,١		باراثيون

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط الزمني		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء في المليون	مجم/م ^٣	جزء في المليون	مجم/م ^٣
خماسي كلور النفتالين		٠,٥		٢
خماسي كلور الفينول		٠,٥		١,٥
ثنائي كلور الاثيلين	٥٠	٣٢٥		
فينول	٥	١٩	١٠	٣٨
فينو ثيازين		٥		١٠
بار الثيلين دايمين		٠,١		
فثيل هيدرازين	٥	٢٠	١	٤٥
فثيل مركبتان	٠,٥	٢		
فوسجين	٠,١	٠,٤		
فوسفين	٠,٣	٠,٤	١	١
حامض فوسفوريك		١		٣
الفسفور الأصفر		٠,١		٠,٣
حامض البكريك		٠,١		٠,٣
معدن البلاتين		١		
أملاح البلاتين				
القاتلة للذويان (كبلاتين)		٠,٠٠٢		
أيدروكسيد الهوتاسيوم		٢		حد سقفى
حامض البروميونيك	١٠	٣٠	١٥	٤٥

المادة	الحدود العنيفة			
	المتوسط الزمني		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء في المليون	مجم/م ^٣	جزء في المليون	مجم/م ^٣
الكحول البروبيلي	٢٠٠	٥٠٠	٢٥٠	٦٢٥ + جلد
بيرثيم		٥		١٠
بيريدين	٥	١.٥	١٠	٢٠
روتينون		٥		١٠
أملاح السلتيوم (كسلتيوم)		٠.٢		
هكسافلوريد السلتيوم	٠.٠٥	٠.٢		
سليكون				٢٠
كربيد السليكون				٢٠
معدن الفضة		٠.١		
أملاح الفضة القابلة للذوبان		٠.٠١		
أزيد الصوديوم	٠.١	٠.٣		حد سقفي
صوديوم ثنائي سلفيت		٥		
فلورواسيتات				
الصوديوم		٠.٥		٠.١٥ + جلد
أيدروكسيد الصوديوم		٢		حد سقفي
ميثايباسلفيت				
الصوديوم		٥		
استين	٠.١	٠.٥	٠.٣	١.٥
الأنزيمات المحللة للبروتين (١٠٠٪ أنزيم نقي ميلور)				حد سقفي

المصادرة	الحدود العتبية			
	المتوسط الزمني		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء في المليون	مجم/م ^٣	جزء في المليون	مجم/م ^٣
ثاني أكسيد الكبريت	٢	٥	٥	١٠
حامض الكبريتيك		١		
سداسي فلوريد الكبريت	١٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٥٠	٧٥٠٠
أحادي كلوريد الكبريت	١	٦	٣	١٨
خماسي فلوريد الكبريت	٠,٠٠٢٥	٠,٢٥	٠,٠٧٥	٠,٧٥
T - ٢,٤,٥		١٠		٢٠
TEPP	٠,٠٠٤	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٢
٢,٢,١,١ رابع كلوروايثان	٥	٣٥	١٠	٧٠
رابع ايثيل الرصاص				
(كرصاص)		٠,١		٠,٣
تتريل		١,٥		٣
أصلاح الفاليريم القابلة للنوبان				
(كتاليريم)		٠,١		
ثيرام		٥		١٠
القصدير ومركباته غير العضوية				
(عدا رابع أكسيد القصدير)				
(محسوبة كقصدير)		٢		٤

المادة	الحدود العتبية			
	المتوسط الزمنى		حدود التعرض لمدة قصيرة	
	جزء فى المليون	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	مجم/م ^٣
مركبات القصدير العضوية (كقصدير)		٠,١		٠,٢
ثنائى أكسيد التيتانيوم				٢٠
تولوين	١٠٠	٣٧٥	١٥٠	٥٩٠
ثنائى ايزوسيانيت التلوين	٠,٠٢	٠,١٤		حد سقى
اورثوتولويدين	٢	٩		جلد +
ثلاثى كلور حامض الحليك	١	٥		
١,٢,٤ ثلاثى كلور بنزين	٥	٤٠		
ثلاثى كلور اثيلين	٥٠	٢٧٠	١٥٠	٨٠٥
ثلاثى كلور نفتالين		٥		١٠
٢,٤,٦ ثلاثى نتروتولين		٠,٥		٣
ثلاثى ميشيل بنزين	٢٥	١٢٥	٣٥	١٧٠
ثلاثى اورثو كريسيل فوسفات		٠,١		٠,٣
اليورانيوم الطبيعى ومركباته القابلة وغير القابلة للذوبان				
محصنة كيميائية		٠,٢		٠,٦

الحدود العتبية				المادة
المتوسط الزمنى		حدود التعرض لمدة قصيرة		
جزء فى المليون	مجم/م ^٣	جزء فى المليون	مجم/م ^٣	
				أتربة وأدخنة الفاناديوم القابلة للاستنشاق محسوبة كخماسى
	٠,٥			أكسيد الفاناديوم
٥	١٠			كلوريد الفينيل
	٠,١		٠,٣	وارفارين
	٥			أدخنة اللحام
	١			أتربة الأخشاب الصلبة
	٥		١٠	أتربة الأخشاب اللينة
١٠٠	٤٣٥	١٥٠	٦٥٥	زيلين + جلد
	١		٢	أدخنة كلوريد الزنك
	٥		١٠	أدخنة أكسيد الزنك
				مركبات الزركونيوم
	٥		١٠	محسوبة كزركونيوم

الحدود العتبية للتعرض للأثرية المعدنية

١ - السيليكا - ثاني أكسيد السليكون :

(١) المبلورة :

الكوارتز : الحد العتبي (مليون جسيم في القدم المكعب ،

٣٠٠

النسبة المئوية لتركيز الكوارتز في الأثرية + ١٠ =

الحد العتبي للأثرية القابلة للاستنشاق (أقل من ٥ ميكرون) (مجم/متر^٣)

١٠ مجم/م^٣

النسبة المئوية لتركيز الكوارتز في الأثرية + ٢ =

الحد العتبي للأثرية الكلية (مجم/متر^٣)

٣٠ مجم/م^٣

النسبة المئوية لتركيز الكوارتز في الأثرية + ٣ =

الكريستوباليت والتريديميت : تستعمل نصف القيمة المحسوبة للكوارتز

(ب) السيليكا غير المبلورة :

الحد العتبي ٢٠ مليون جسيم في القدم المكعب .

٢ - الأسبستس :

أثرية الأسبستس التى يزيد طول أليافها عن ٥ ميكرون :

٥ . من الألياف لكل سم ^٣ هوا .	الأموسيت
٢ . من الألياف لكل سم ^٣ من الهواء .	الكروسيڤوليت
٢ من الألياف لكل سم ^٣ من الهواء	الأنواع الأخرى

٣ - التلك :

٢ من الألياف لكل سم ^٣ من الهواء .	النوع اللينى
٢٠ مليون جسيم للقدم المكعب من الهواء .	النوع غير اللينى

٤ - الميكا :

٥ - الجرافيت الطبيعى :

١٥ مليون جسيم للقدم المكعب من الهواء .

٦ - الفحم :

الأثرية القابلة للاستنشاق

(بشرط أن تقل نسبة السليكا عن ٥٪) = ٢٠ مليون جسيم فى القدم المكعب من الهواء (*)

إذا زادت نسبة السليكا عن ٥٪ = $\frac{١٠ \text{ مجم/م}^٣}{\text{نسبة السليكا فى الأثرية القابلة للاستنشاق} + ٢}$

(*) مليون جسيم فى القدم المكعب $\times ٢٥,٥ =$ مليون جسيم فى المتر المكعب .
٢ = جسيم فى الستيمتر المكعب .

الحدود العتبية للأثرية التى تسبب المضايقة فقط

(أقل من ١٪ كوارتز) الحد العتبي للأثرية الكلية = ٣٠ مليون جسيم فى القدم المكعب

= ١٠ ملليجرامات فى المتر المكعب

الحد العتبي للأثرية القابلة للاستنشاق = ٥ ملليجرام فى المتر المكعب

إذا زادت نسبة الكوارتز عن ١٪ يستعمل الحد العتبي للكوارتز

(مثلة :

من الأثرية التى تسبب المضايقة فقط :

- الرميّنا

- كربونات الكالسيوم

الرخام

الحجر الجيري

- سليكات الكالسيوم

- الأسمنت البورتلاندى

- الجرافيت الصناعى

- الجبس - كبريتات الكالسيوم

- كبريتات الماغنسيوم

- الكاولين

- ألياف الصوف المعدنى

- أكسيد الزنك

- ألياف السليولوز

- رذاذ الزيوت النباتية - ماعدا المهيجة

الحد العتبي لغبار القطن (الخام)

الحد العتبي - متوسط زمنى = ٠.٢ مجم/م^٣

الحد العتبي - للتعرض القصير = ٠.٦ مجم/م^٣

الحدود القصية للمواد المبيضة والتي يشته في أنها مسبوقة

المادة	الحد العتي	ملاحظات
اكربونيتريل	٢ جزء في المليون	+ جلد
الأسيتس	أنظر الأتربة المعدنية	
بيو كلور ميثيل ايثر	١٠٠ جزء في المليون	
الكرومات (تنقية خام الكرومات)	١٠٠ و. مجم/م ^٣ (ككروم)	
الكروم سداسي التكافؤ - بعض المركبات غير القابلة للذوبان في الماء	٥٠ و. مجم/م ^٣ (ككروم)	
الزاد القابلة للتطاير في قطران الفحم	٢ و. مجم/م ^٣ كمواذ قابلة للذوبان في البنزين	
أتربة وأذخة النيكل		
(تحميص كبريتيد النيكل)	١٠٠ و. مجم/م ^٣ (كنيكل)	
كلوريد الفيتيل	٥ جزء في المليون	
بنزين	١٠ جزء في المليون	
البريليوم	٢ ميكروجرام/م ^٣	
رابع كلوريد الكربون	٥ جزء في المليون	+ جلد
كلورو فودم	١٠ جزء في المليون	
هيدرازين	١٠ جزء في المليون	+ جلد
فيتيل هيدرازين	٥ جزء في المليون	+ جلد
١٠١ ثنائي ميثيل الهيدرازين	٥٠ جزء في المليون	+ جلد
ميثيل هيدرازين	٢ و. جزء في المليون	+ جلد - حد سقى
كبريتات ثنائي الميثيل	١٠ جزء في المليون	+ جلد
أكسيد الاثيلين	١ جزء في المليون	
فورمالدهايد	١ جزء في المليون	حد سقى
هكسا كلوروبير تادين	٢ و. جزء في المليون	

المادة	الحمد العتيبي	ملاحظات
يوديد الميثيل	٢ جزء في المليون	+ جلد
٢ - نيتروبرويان	١٠ جزء في المليون	
بيتا بروبيولاكتون	٥ جزء في المليون	
بروبيلين أمين	٢ جزء في المليون	+ جلد
أورثوتوليدين	٢ جزء في المليون	+ جلد
بروميد الفينيل	٥ جزء في المليون	
ثنائي أكسيد فينيل	١٠ جزء في المليون	
سيكلوهكسين		

مواد ذات تأثير سرطاني وليس لها حدود عتبية معروفة ولا يسمح للعاملين بلامستها (أو التعرض لها بأي طريقة :

٤ - أمينو ثنائي الفينيل (بارازنيل أمين) :

بنزيدين .

كلوروميثيل ايثر .

بيتاناقتيل أمين .

٥ - نيترو ثنائي الفينيل .

مواد (أو عمليات صناعية يشتهى في انها مسرطنة :

أميتول .

إنتاج ثالث أكسيد الأنتيمون .

إنتاج ثالث أكسيد الزرنيخ .

بنزو (أ) بيرين .

إنتاج أكسيد الكدميوم .

٣,٣ - ثنائي كلورو بنزيدين .

ثنائي ميثيل كبراميل كلوريد .

ثنائي بروميد الإيثيلين .

هكسا ميثيل فوسفوراميد .

ن . نيتروزو ثنائي ميثيل أمين .

ن . ثينيل بيتاناثيل أمين .

التهوية في أماكن العمل :

تهدف إلى الاحتفاظ بتركيز الملوثات تحت الحدود القصوى المسموح بها ويكون توفير التهوية الكافية داخل أماكن العمل بإحدى طريقتين :

١ - التهوية العامة .

٢ - التهوية الموضعية .

١ - التهوية العامة :

وهي طريقة ملائمة لمعالجة أبخرة المذيبات ذات السمية المنخفضة ، وهي لا تلائم المواد ذات السمية العالية ولا تلك الملوثات التي تنبعث بطريقة غير منتظمة أو بكميات كبيرة وهو بصفة عامة غير ملائمة للتعامل مع الأتربة والأدخنة .

ويراعى حساب نظام التهوية العامة بعد معرفة كمية المادة المتبخرة ويتم حساب كمية الهواء المطلوب تحريكه بحيث تكفي لإحداث تغيير للهواء المكان يكفي للاحتفاظ بتركيز المادة الملوثة تحت الحدود القصوى المسموح بها .

كما يجب أن تراعى النواحي الفنية الهندسية فى إنشاء نظام التهوية وأن يقوم بالإشراف على تنفيذ ذلك مهندس متخصص مع الاستعانة بالتوصيات الواردة فى مرجع :

American Conference of Governmental Industrial Hygienists,
Committee on Ventilation. Industrial Ventilation. A Manual of
Recommended Practice, 13th ed. A A C G I H, Lansing, MI, 1974 .

٢ - التهوية الموضعية :

وهى أكثر فاعلية فى التحكم فى أنواع الملوثات المختلفة وتتكون من برقع Hood ومجموعة من الأنابيب وجهاز لتنقية الهواء قبل التخلص منه إلى الخارج ومروحة لتحريك الهواء .

ومهما كان تصميم البرقع فيجب أن يراعى أن تكون سرعة الهواء عند مكان انبعاث الملوثات كافية للتحكم فيها وإزالتها قبل انتشارها فى جو العمل .

تراعى النواحي الفنية والهندسية فى تصميم نظام التهوية الموضعية ويجب أن يقوم بالإشراف على التنفيذ مهندس متخصص مع الاستعانة بالمرجع المذكور فى التهوية العامة .

ويراعى عند استعمال نظم التهوية العامة والتهوية الموضعية أن يشرف على صيانتها بصفة دورية مهندس متخصص وأن تجرى قياسات كفاءة النظام عند القيام بالصيانة الدورية .

ملحق رقم (٩)

الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتي الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما

١ - خلال ساعتى العمل فى اليوم الواحد بالكامل يجب أن لا يتعرض العامل لظروف وطأة حرارية مرتفعة طبقا كما هو موضح بالجدول والمقاسة بالترمومتر الأسود المبلل :

نوعية العمل	سرعة هواء منخفضة	سرعة هواء مرتفعة
عمل خفيف	٣٠ م	٣٢,٢ م
عمل متوسط	٢٧,٨ م	٣٠,٥ م
عمل شاق	٢٦,١ م	٢٨,٩ م

٢ - لا يسمح بتشغيل عامل بدون رقابة وقائية عند التعرض لمستويات وطأة حرارية مرتفعة

٣ - إذا تعرض أى عامل لظروف عمل لمدة ساعة مستمرة أو متقطعة خلال ساعتى عمل عند وطأة حرارية تزيد عن ٢٦,١ م للرجال و ٢٤,٥ م للنساء فيجب الرجوع إلى أى واحدة أو أكثر من هذه الطرق لضمان عدم ارتفاع درجة حرارة العامل الداخلية عن ٣٨ م .

(أ) أقلمة العامل على درجة الحرارة لمدة ستة أيام ، بحيث يتعرض العامل إلى ٥٠ ٪ من مدة التعرض اليومية فى اليوم الأول من العمل ثم تزيد مدة التعرض بنسبة ١٠ ٪ يوميا ليصل إلى ١٠٠ ٪ فى اليوم السادس .

(ب) العامل الذى يتغيب لمدة ٩ أيام أو أكثر بعد أقلمته على الحرارة أو يعرض لمدة ٤ أيام متتالية لا بد أن تعاد أقلمته على فترة ٤ أيام بحيث يتعرض إلى الحمل الحرارى لمدة تكون ٥٠ ٪ من إجمالى مدة التعرض اليومية ثم تزيد بنسبة ٢٠ ٪ يوميا ليصل إلى ١٠٠ ٪ من التعرض فى اليوم الرابع .

٤ - تنظيم أوقات العمل والراحة ليقبل الحمل الفسيولوجي على العامل وليحصل على الراحة الكافية بين أوقات العمل .

٥ - توزيع إجمالي فترة العمل بالتساوي في اليوم الواحد .

٦ - جدولة الأعمال الحارة في أقل فترات اليوم حارة .

٧ - فترات راحة قصيرة على الأقل مرة واحدة كل ساعة للتزود بالماء والأملاح بحيث يتم توفير ٢ لتر من مياه الشرب على الأقل مذاب بها ١,٠ ٪ أسلح للعامل الواحد (مع عدم إعطاء أقراص ملح) لا بد من تواجد الماء بقرب العامل على مسافة لا تزيد عن ٦٠ مترا .

٨ - توفير واستخدام الملابس والأجهزة الوقائية الملائمة .

٩ - أخذ جميع الاحتياطات والتصميمات الهندسية والتحكم والتنفيذ الهندسي الذي يسمح بتخفيض درجة حرارة الجو .

طبيياً :

- فحص العاملين تحت حمل حرارى للتأكد من قدرتهم على تحمل الجو مع ملاحظة فحص الجهاز الدورى والتنفسى والبولى والكبدى والغدد الصماء والجلد بدقة وكذلك التاريخ الطبى خصوصا ما له علاقة بالأمراض المرتبطة بالحرارة .

- الفحص الدورى كل عامين تحت سن ٤٦ سنة للمتعرضين لدرجات حرارة عالية وكل عام للعاملين الأكبر سنا .

- وجود شخص مدرب للملاحظة ومواجهة الحالات والأمراض الناتجة عن الحرارة أثناء العمل مع وجود الاستعدادات الأولية اللازمة .

التدريب :

لا بد من تعريف العمال المعرضين لدرجات حرارة عالية بالأشياء الآتية :

- ١ - أهمية التزود بالماء أثناء العمل .
- ٢ - أهمية التزود بالأملاح .
- ٣ - أهمية وزن الجسم يوميا قبل بدء العمل وعقب الانتهاء منه .
- ٤ - معرفة أعراض أهم الأمراض المرتبطة بالتعرض للحرارة على سبيل المثال الجفاف والإغماء والإرهاق والتقلصات الناتجة عن الحرارة .
- ٥ - معرفة خطورة أية مواد سامة أو حمل طينى آخر يتعرض له العامل .
- ٦ - معرفة أهمية التأقلم الحرارى (مع تسجيل المعلومات الخاصة بكل عامل فى ملف خاص يسهل على العامل الحصول عليه) .

المراقبة :

- ١ - وضع ترمومتر مبلل (الترمومتر الزئبقى العادى مع تغطية خزان الزئبق بقطعة شاش مهللة) فى أماكن العمل الحارة .
- ٢ - استخدام الترمومتر الأسود ترمومتر جلوب (ترمومتر زئبقى مع وضع خزان الزئبق فى غلاف معدنى أسود) إلى جانب الترمومتر المبلل .
- ٣ - الانتظار لمدة نصف ساعة ثم الحصول على قراءات كل ترمومتر .
- ٤ - تحديد درجة الحرارة المبللة السوداء .

من المعادلة :

درجة حرارة الترمومتر المبلل الأسود = $0,7 \times \text{قراءة الترمومتر المبلل} + 0,3 \times \text{قراءة ترمومتر جلوب}$.

كما يمكن استخدام الجدول الآتى للعمل بشرط أن يطبق عن كل ساعة عمل واحدة على حدة وتوافر الاشتراطات السابق ذكرها .

المستويات المأمونة لدرجات الرطوبة الحرارية في بيئة العمل
لكل ساعة عمل واحدة على حدة

نظام العمل والراحة كل ساعة	عمل خفيف	عمل متوسط المثقة	عمل شاق
عمل مستمر	٣٠ م	٢٧ م	٢٥ م
٧٥ ٪ عمل ، ٢٥ ٪ راحة	٣٠,٥ م	٢٨ م	٢٦ م
٥٠ ٪ عمل ، ٥٠ ٪ راحة	٣١,٥ م	٢٩,٥ م	٢٨ م
٢٥ ٪ عمل ، ٧٥ ٪ راحة	٣٢ م	٣١ م	٣٠ م

في حالة العمل في ظروف الحرارة المنخفضة :

في حالة ضرورة العمل في درجة حرارة منخفضة فإنه يلزم اتخاذ إجراءات السلامة المهنية المناسبة من حيث ارتداء جهاز تنفس يسمح بتدفئة الهواء المستنشق وكذلك ارتداء الملابس العازلة والواقية التي تحافظ على درجة حرارة العامل الداخلية .

ملحق رقم (١٠)

المواد الملوثة غير القابلة للتحلل

والتي يحظر على المنشآت الصناعية تصريفها في البيئة البحرية

المواد غير القابلة للتحلل هي تلك المواد التي تتواجد في البيئة لمدة طويلة معتمدة أساسا على الكميات التي يتم صرفها في البيئة البحرية ، حيث إن بعض منها يتحلل بعد فترات طويلة تصل من شهور إلى عدة سنوات معتمدة على تركيب هذه المواد والتركيز في البيئة .

المواد غير العضوية :

مثال ذلك :

الزئبق ومركباته .

الرصاص ومركباته ،

الكاديوم ومركباته ،

الكوبالت - الفاناديوم - النيكل - السلينيوم - الزنك ومركباتها

المواد العضوية :

مثال ذلك :

- Organophosphorus Pesticides

Dimethoate

Malathion

كمية ضئيلة جدا تتحلل في خلال شهور

- Organochlorine Pesticides

Aldrin Dieldrino, D D T

Chloridane Endrine

غير قابلة للتحلل وتستمر بقاياها عدة سنوات

- Polychlorinated Biphenyls

(PCBs)

Aroclor ١٢٥٤

٢, ٣, ٥, ٦

Tetrachlorobiphenyl

٢, ٣, ٦

Trichlorobiphenyl

هذه المواد غير قابلة للتحلل تماما وتعتبر شديدة السمية في تركيزاتها الضئيلة جدا.

- Polynuclear Aromatic Hydrocarbons (PAH)

Benzo (a) Pyrene

Naphthalene

قابلة للتحلل وكمية ضئيلة تتحلل في خلال سنين

المواد الصلبة .

مثال ذلك : البلاستيك - شباك الصيد - الحبال - الحاويات .

الباب الثالث

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

في شأن حماية نهر النيل والبحرى المائية من التلوث (ج)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر من مجارى المياه في تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) مسطحات المياه العذبة وتشمل :

١ - نهر النيل وفرعية والاخوار .

٢ - الياحات والترع بجميع درجاتها والجنائيات :

(ب) مسطحات المياه غير العذبة وتشمل :

١ - المصارف بجميع درجاتها .

٢ - البحيرات .

٣ - البرك والمسطحات المائية المغلقة والسياحات .

(ج) خزانات المياه الجوفية .

٢ - يحظر صرف أولقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحي وغيرها في مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها إلا بعد الحصول

على ترخيص من وزارة الري في الحالات ووفق الضوابط والمعايير التي يصدر بها قرار من وزير الري بنسأء على اقتراح وزير الصحة ويتضمن الترخيص الصادر في هذا الشأن تعديدا للمعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة على حدة .

مادة ٣ - تجري أجهزة وزارة الصحة في معاملها تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف في مجارى المياه وذلك في المواعيد التي تحددها بالإضافة إلى ما تطلبه وزارة الري من تحليل في غير المواعيد الدورية .

وتكون أجهزة وزارة الصحة مسئولة عن أخذ العينات وتحليلها على نفقة المرخص له ، الذي يجب أن يودع مبلغا لدى الوزارة يتم تحديده طبقا لنوعية المخلفات على ذمة تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها .

و يتم اخطار وزارة الري وصاحب الشأن بنتيجة التحليل ، فإذا تبين أن المخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح ولا تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بذلك أن يتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة وأن يتم فعلا خلال هذه المهلة إجراء المعالجة واختبارها .

وإذا لم يتم المعالجة عند انتهاء مهلة الثلاثة أشهر أوثبت عدم صلاحيتها قامت وزارة الري بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

أما إذا تبين من نتيجة تحليل العينات أنها تتخالف المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون وبصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فورا وإلا قامت وزارة الري بذلك على نفقته أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

مادة ٤ - لا يجوز التصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

ومع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها - عند الضرورة وتحقيقا للصالح العام - التصريح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، وتسمى أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت .

وتمنح للمنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها وإلا سحب الترخيص الممنوح لها ، ولوزارة الري في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى ودون الإخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

مادة ٥ : - يلتزم ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة في مجرى النيل وفروعه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها في أماكن محددة ونزحها وإلقائها في مجارى أو مجاميع الصرف الصحى ولا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه .

ويتولى مهنوسو الري المكلفون بتطبيق أحكام هذا القانون كل في دائرة اختصاصه التفتيش الدورى على هذه العائمات فإذا تبين مخالفتها لأحكام هذه المادة يعطى مالك العائمة مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة للعلاج ولزالة مسببات الضرر فإذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يبنى ترخيص العائمة .

مادة ٦ - تختص وزارة الري بإصدار تراخيص لإقامة العائمات الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة ، كما تختص بالتصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

مادة ٧ - يحظر على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة للنقل أو السياحة أو غيرها السماح بتمسك الوقود المستخدم لتشغيلها في مجارى المياه .
وتسرى على هذه الوحدات أحكام المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٨ - يتولى مرفق الصرف الصحي وضع نموذج أو أكثر لوحدة معالجة المخلفات اللزجة والسائلة من المصانع والمساكن والمنشآت الأخرى والعائمات والوحدات النهرية بما يحقق مطابقتها للوصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٩ - يلتزم طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدوير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحي بمطابقته لوحدة المعالجة وصلاحياتها .

مادة ١٠ - على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجرى المياه بما ينصرف إليها من هذه المواد الكيماوية سواء بالمحرق المباشر خلال إجراء عملية الرش أو مختلطاً بمياه صرف الأراضي الزراعية أو عن طريق غسل معدات وأدوات الرش أو حاويات المبيدات في مجرى المياه وفي المعايير التي يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة .

مادة ١١ - على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها إحداث تلوث لمجرى المياه ، وعليها في جميع الأحوال أن تتخذ الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد إجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه المجرى المائي الذي به المعالجة حتى تتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها بجميع الأغراض .

مادة ١٢ - لا يجوز إعادة استخدام مياه المصارف مباشرة أو بالخلط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض إلا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض ولوزارة الري بعد أخذ رأى وزارة الصحة اتخاذ إجراءات معالجة مياه المصارف التي تقرر إعادة استخدام مياهها .

مادة ١٣ - تتولى إدارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية عمل دوريات تفتيش مستمرة على طول مجرى المياه ومساعدة

الأجهزة المختصة في ضبط المخالفات وفي إزالة أسباب التلوث والإبلاغ من أية مخالفات لأحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشأ صندوق خاص تتول إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصرف منه على الحالات الآتية :

- تكاليف الإزالة الإدارية للمخالفات .
- مساعدات للجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف .
- إجراء الدراسات والبحوث المعملية .
- مكافآت للمشرفين والضابطين للرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون .

مادة ١٥ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الرسوم التي تستحق تنفيذاً لأحكام هذا القانون بما لا يتجاوز الحدود القصوى الواردة في الجدول المرفق به كما تحدد اللائحة المصروفات المستحقة تنفيذاً لأحكام هذا القانون ويجوز تحصيلها بطريق المحز الإداري .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بقانون العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٣، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالسجن مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة ، ويجب على المخالف إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الميعاد الذي تحدده وزارة الري فإذا لم يقم المخالف بالإزالة أو التصحيح في الميعاد المحدد يكون لوزارة الري اتخاذ إجراءات الإزالة أو التصحيح بالمعريق الإداري وعلى نفقة المخالف وذلك دون إخلال بحق الوزارة في إلغاء الترخيص .

مادة ١٧ - يصدر وزير الري اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد أخذ رأى الوزارات المعنية الأخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

مادة ١٨ - تُلغى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ من القانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - يكون لمهتدى الرى الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الرى صفة مأمورى الضبط بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع في دائرة اختصاصهم .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بإتام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ (٢١ يونيو سنة ١٩٨٢)

الباب الرابع

قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١)

وزير الري

بعد الإطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات
السائلة ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى
المائية من التلوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة
الري ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فـرـد :

الباب الأول

في التعريفات

مادة ١ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه
يقصد بمجارى المياه ما يأتي :

- ١ - نهر النيل وفرعيه : المجرى الأساسى للنيل بدءا من الحدود الدولية مع السودان حتى مصب فرعى دمياط ورشيد بالبحر المتوسط .
- ٢ - الأخوار : التفرعات الجانبية لمجرى النيل داخل الجزر .
- ٣ - الرياحات : الترع الكبرى الناقلة للمياه من أمام قناطر الدلتا والمغذية لشبكة الترع بالوجه البحرى .
- ٤ - الترع : الترع الكبيرة والصغيرة بجميع تفرعاتها حتى المساقى الحقلية.
- ٥ - الجنايات : ترع التوزيع الموازية أو المتعامدة المجاورة الأخذ من ترع التوصيل الرئيسية الناقلة للمياه الى .
- ٦ - المصارف : المصارف الكبيرة والصغيرة بجميع تفرعاتها حتى المصارف الحقلية والمصارف المظلمة .
- ٧ - البحيرات : البحيرات المتصلة بالبحار أو المغلقة .
- ٨ - البرك : المسطحات المائية الكبرى المغلقة التى تصب فيها مجارى مائية .
- ٩ - المسطحات المائية المغلقة : المنخفضات المليئة بالمياه والمتصلة بمجارى مائية .
- ١٠ - السياحات : الأراضي المنخفضة حول البحيرات التى تصب فيها مجارى صرف .
- و جميع المجارى المائية الثلاثة الأخيرة مصدرها مياه الصرف .
- ١١ - خزانات المياه الجوفية : خزانات المياه الجوفية داخل الحدود المصرية .

١٢ - المخلفات الصلبة : جميع المواد الصلبة سواء كانت ناتجة عن النفايات والقمامة أو مواد الكسح أو المخلفات الجافة أو كسر الأحجار أو مخلفات المباني أو الورش أو أية مواد صلبة مختلفة عن الأفراد أو المباني السكنية وغير السكنية حكومية أو خاصة سواء كانت تجارية أو صناعية أو سياحية أو عامة كذلك وسائل النقل .

١٣ - المخلفات السائلة :

(١) المخلفات الصادرة عن المحال الصناعية وتطبق عليها المعايير الخاصة بالمخلفات الصناعية السائلة .

(٢) المخلفات الآدمية أو الحيوانية الناتجة عن عمليات تنقية البحارى (الصرف الصحي) أو شبكاتهما أو من عقارات أو منشآت أخرى كالمحال العامة والتجارية والصناعية والسياحية ثابتة أو متحركة أو عائمة .

(٣) المخلفات الحيوانية السائلة الناتجة عن عمليات الذبح والسلخانات والمجازر ومزارع الدواجن والحظائر وغيرها .

١٤ - يقصد بالمنشأة جميع العقارات والمحال والمنشآت التجارية أو الصناعية أو السياحية حكومية أو غير حكومية .

الباب الثانى

فى الترخيص بصرف المخلفات السائلة المألجة الى مجارى المياه

مادة ٢ - لايحوز استخدام جوانب المسطحات المائية - أيا كان نوعها كما ماكن لجمع المخلفات الصلبة أو التخلص منها أو نقل أو تشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير إلا فى الأماكن التى يصدر بها ترخيص من وزارة الرى بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن .

مادة ٣ - لايحوز تشوين أو تخزين أو تفريغ مواد كىاوية أو سامة على جوانب مجارى المياه إلا فى الأماكن السابق الترخيص بها بالنسبة إلى التراخيص القائمة ، ويكون تجديد هذه التراخيص واستخراج التراخيص الجديدة بمعرفة وزارة الرى .

مادة ٤ - يجب ألا تحتوى المخلفات الصناعية السائلة التى يرخص بصرفها إلى مجارى المياه على أية مبيدات كىاوية أو مواد مشعة أو مواد تطلق فى المجرى المائى .. أو أية مادة تشكل ضررا على الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الأسماك أو الطيور أو تؤثر على صلاحية المياه للشرب أو الأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية .

مادة ٥ - ^(١) لايحوز الترخيص فى صرف أية مخلفات أدمية أو حيوانية أو مياه الصرف الصحى إلى مسطحات المياه العذبة الواردة بالمادة (١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه أو خزانات المياه الجوفية . ومع ذلك يحوز لوزير الرى الترخيص فى صرف مخلفات العاثمات المتحركة

(١) المادة الخامسة مستبدلة بقرار وزير الرى رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥
الوقائع المصرية العدد ٢١٨ فى ١٩٨٥/٩/٢٦ . علما بأنه قد سبق تعديلها
بالقرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ . الوقائع المصرية العدد ٤٠ فى ١٩٨٥/٢/١٦

والوحدات النهرية إلى مجارى المياه العذبة والمياه الجوفية بعد معالجتها طبقا للمعايير ووفقا للشروط والضوابط الآتى بيانها ، على أن يؤدى مائك العامة أو الوحدة النهرية الرسم المقرر بالمادة ٨٢ من هذه اللائحة .

المعايير والمواصفات

البيسان

٧ - ٨٥

درجة التركيز الأيونى للأيدروجين

خمسة درجات فوق المعدل .

درجة الحرارة

أن تكون خالية من المواد الملونة .

اللون

لا يقل عن ٢ ملليجرام / لتر .

الأكسجين الذائب

لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام / لتر .

الأكسجين الحوى المنص

الأكسجين المستهلك كيميائيا (طريقة لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام / لتر .

البرمنجنات

الأكسجين المستهلك كياويا (طريقة لا يزيد عن ٦٠ ملليجرام / لتر .

الهدايكرومات)

لا يزيد عن ٢٠ ملليجرام / لتر .

المواد العالقة

لا يزيد عن ٥ ملليجرام / لتر .

الكبريتيدات

لا تزيد عن ٢ ملليجرام / لتر .

الزيوت والشحوم

معدوم .

النيتريت

مجموعة المعادن الثقيلة مقدرة كخصائص لا تزيد عن ١,٥ ملليجرام / لتر .

الفحص الميكروسكوبى

يجب أن تكون خالية من بويضات الطفيليات المعوية .

لا يزيد عن ١٠٠/١٠٠ سم^٣ .

العدد الاحتمالى لمجموعة القولونية

معدومة .

المبيدات الحشرية بأنواعها ..

٢ - يجب تعقيم المخلفات بعد المعالجة وقبل صرفها إلى مجارى المياه العذبة ويفضل الأوزون .

وفي حالة استخدام الكلور ومشتقاته يجب ألا يقل الكلور المتبقى بها بعد عشرون دقيقة من إضافة عن $\frac{1}{4}$ ملليجرام / لتر ولا يزيد عن واحد ملليجرام / لتر .

٣ - تصميم وحدات المعالجة للعائمات المتحركة بما يوفر نقاط أخذ العينات قبل صرفها ويحظر صرف الحماة الناتجة عن عملية المعالجة إلى المجرى المائى ويكون لممثل وزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية الحق في دخول هذه العائمات والوحدات النهرية للتأكد من تشغيل وحدات التنقية وأخذ العينات اللازمة .

٤ - يقدم مالك العائمة أو الوحدة النهرية إلى وزارة الصحة (الإدارة العامة لصحة البيئة) الرسومات التفصيلية لوحدات المعالجة مصحوبة بدراسة مدى كفاءتها ومدى مطابقتها للمواصفات المقررة للحصول على الموافقة المبدئية عليها قبل صدور الترخيص .

٥ - يكون صرف المخلفات المعالجة والمعلقة أثناء تحرك العائمات فقط ويحظر صرف المخلفات المعالجة أو غير المعالجة أثناء توقف العائمات والوحدات النهرية بالمراسى أو التوقف في المجرى المائى لأى سبب كان .

٦ - عدم صرف أى مواد كيميائية أو زيوت أو عوادم تشغيل أو مخلفات جافة على المجرى المائى العذب بأى صورة من الصور سواء كانت العائمة والوحدة النهرية ثابتة أو متحركة .

٧ - وقف صرف المخلفات السائلة أو المعالجة للعائمات على المجارى المائية في حالة الخطر الداهم وذلك طبقا لما يقرره وزير الصحة .

مادة ٦ - يحظر صرف كافة المخلفات الصناعية السائلة أو مياه الصرف الصحي إلى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية . ويجوز لوزارة الري الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة التي تمت معالجتها إلى خزانات المياه الجوفية طبقا للشروط والمواصفات والمعايير التي تحددها هذه اللائحة .

مادة ٧- لا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد الماكينات إلى مجارى المياه إلا إذا كانت المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو من مصدر مماثل على الأقل من حيث نوعية المياه ، وبشرط أن تكون دائرة التبريد مقفلة ولا تختلط بخلقات أية عملية من العمليات الصناعية أو غيرها وفى هذه الحالة لا يشترط مطابقتها للمواصفات والمعايير الخاصة بصرف المخلفات الصناعية إلى مسطحات المياه العذبة أو غير العذبة إلا فيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعيار الزيوت والشحوم .

مادة ٨ - يحظر صرف أى ميساء بها مواد مشعة أو ما فى حكمها إلى خزانات المياه الجوفية .

مادة ٩ - يجب أن تكون ماسورة صرف المخلفات السائلة المعالجة التى يرخص بصرفها إلى مجارى المياه فى مكان ظاهر وفوق أعلى منسوب لمياه المجرى المائى .

مادة ١٠ - يشترط فى حالة الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة المعالجة فى مجارى المياه أن تبعد ماسورة الصرف مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات أمام مأخذ مياه الشرب أو كيلو متراً واحداً خلفها .

مادة ١١ - يجب عدم صرف مياه غسيل المرشحات من محطات تنقية مياه الشرب إلى المسطحات المائية بدون معالجة ، وعلى الجهات المختصة تدير وسيلة المعالجة المناسبة .

مادة ١٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة على مجارى المياه إلى مفتش رى الأقليم المختص التابع لوزارة الرى الذى تقع المنشأة فى دائرته ، ويقدم الطلب مستوفياً رسم الدفعة مرفقاً به البيانات الآتية :

- ١ - اسم المنشأة وموقعها وعنوانها .
- ٢ - الترخيص الصادر للمنشأة القائمة أو رقم وتاريخ طلب الترخيص والموافقات التى صدرت فى شأنه .
- ٣ - اسم صاحب المنشأة .
- ٤ - النشاط الذى تزاوله المنشأة .

- ٥ - نوعية المخلفات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها إلى مجارى المياه .
- ٦ - نتيجة تحليل أجري من مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لعينة من هذه المخلفات في حالة المنشآت القائمة .
- ٧ - اسم المجرى المائى المجاور للمنشأة المقترح الصرف عليه .
- ٨ - الرسومات الهندسية التى توضح مواقع صرف المخلفات إلى مجارى المياه أو الخزان الجوفى وأسلوب الصرف المقترح والمواصفات اللازمة .
- ٩ - إداء رسم نظر قيمته ٢٠ جنيه (عشرون جنيه) .
- ١٠ - أداء تأمين تحت حساب تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها بالفتحات الآتية :

مسلسل	نوع المخلفات	قيمة التأمين
١	مياه المجارى	٢٠٠ (مائتان جنيه)
٢	مخلفات صناعية سائلة :	
	(أ) تصريف إلى مسطحات المياه العذبة	٥٠٠ (خمسمائة جنيه)
	(ب) تصريف إلى مسطحات المياه غير العذبة	٤٠٠ (أربعمائة جنيه)

مادة ١٣ - يتولى مهندس الرى الذى تقع فى دائرة عمله المنشأة إجراء المعاينة اللازمة والدراسات الفنية الواجبة .

مادة ١٤ - على مهندس الرى المختص استطلاع رأى وزارة الصحة فى نتيجة التحليل لعينة من المخلفات السائلة المطلوب الترخيص بصرفها أو مدى مطابقة المخلفات المقترح صرفها للمعايير الواردة بهذه اللائحة .

مادة ١٥ - تتولى وزارة الصحة أخذ عينة أو عينات من المخلفات السائلة المعالجة فى المواعيد التى تراها وتخطر وزارة الرى بنتيجة التحليل مشفوعة برأى معامل وزارة الصحة على النموذج المشار إليه فى المادة ٢٦ من هذه اللائحة .

مادة ١٦ - يصدر الترخيص من مدير عام الإدارة العامة للرى من واقع الفحص الفنى ونتيجة التحليل .

مادة ١٧ - يتضمن الترخيص الصادر فى هذا الشأن ما يأتى :

رقم الترخيص .

اسم المنشأة وموقعها .

اسم صاحب المنشأة .

المعايير والمواصفات الخاصة التى يجب ألا تتجاوزها نوعية المخلفات السائلة المرخص بصرفها .

اسم وموقع المجرى المائى المصرح بصرف المخلفات السائلة عليه .

كمية المخلفات السائلة المرخص بصرفها إلى المجرى المائى (م^٣/ اليوم) .

عدد ومواقع الصرف المصرح بها .

مدة مريان للترخيص .

الرسوم المستحقة سنويا على ذمة الفحوص العملية وتحليل العينات .

مادة ١٨ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على سنتين ويجب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل . ويلغى الترخيص فى حالة انقضاء مدته دون تجديد .

مادة ١٩ - تخضع الجهات الآتية بصورة من الترخيص المسموح :

١ - الإدارة العامة للرى المختصة .

٢ - مقدم طالب الترخيص .

٣ - الإدارة العامة لصحة البيئة بوزارة الصحة :

٤ - شرطة المسطحات المائية بوزارة الداخلية .

مادة ٢٠ - على وزارة الرى فى حالة عدم موافقتها على طالب الترخيص أن تخطر صاحب الشأن بخطاب مسجل بأسباب الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ولصاحب المنشأة الحق فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برفض الترخيص .

مادة ٢١ - يقدم التظلم إلى نفس الجهة التى قدم إليها طلب الحصول على الترخيص ، وعلى هذه الجهة بحته والفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها للتظلم ويكون رأيها فيه نهائيا .

مادة ٢٢ - توقع العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه على من يخالف شروط الترخيص الممنوح له .

مادة ٢٣ - فى حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الإدارة العامة للرى الصادر منها الترخيص فوراً للحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيهات .

الباب الثالث

فى الرقابة على مراعاة شروط الترخيص

مادة ٢٤ - تجرى وزارة الصحة فى معاملها وبمقرتها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر تحليلاً دورياً لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجارى المياه الموضحة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، ويتم أخذ العينات فى أوقات مختلفة لتحديد نوعية المخلفات بالدقة المطلوبة .

مادة ٢٥ - لوزارة الرى أن تطلب من وزارة الصحة أخذ عينات من المخلفات السائلة المعالجة فى المواعيد التى تراها وزارة الرى وفى غير المواعيد الدورية المشار إليها فى المادة السابقة .

وتحظر وزارة الصحة الجهة الطالبة بنتيجة تحليل هذه العينات مشفوعة برأى معاملها .

مادة ٢٦ - تخطر وزارة الصحة كلا من وزارة الري وصاحب المنشأة
بنتيجة تحليل العينة المأخوذة من المخلفات السائلة المعالجة خلال شهر من تاريخ
أخذ العينة على نموذج يتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢ - تاريخ أخذ العينة وموقعها .
- ٣ - ساعة أخذ العينة .
- ٤ - اسم المعمل التابع لوزارة الصحة الذى أجرى التحليل وعنوانه .
- ٥ - اسم ووظيفة من تولى أخذ العينة .
- ٦ - اسم ووظيفة مسئول المعمل .
- ٧ - نتيجة التحليل بالتفصيل ومقارنتها بالمعايير المقررة .
- ٨ - الرأى النهائى للمعمل .

مادة ٢٧ - إذا تبين من نتيجة تحليل العينات مخالفتها للمعايير والمواصفات
المنصوص عليها بالترخيص بصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه
تقوم وزارة الري باخطار صاحب الشأن بأية وسيلة ممكنة لإزالة أسباب خطر
التلوث فورا . وإلا قامت وزارة الري بذلك على نفقته .

وفى هذه الحالة يجوز سحب الترخيص ووقف الصرف على مجارى المياه
بالطريق الإدارى وتخطر بذلك أجهزة الشرطة وسلطات الحكم المحلى المختصة
للتنفيذ .

مادة ٢٨ - إذا ثبت من نتيجة تحليل العينات المأخوذة من المخلفات
السائلة المعالجة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح بصورة
لا تمثل خطرا فوريا تقوم وزارة الري باخطار صاحب الشأن بخطاب مسجل
لإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره .

ويعتبر صاحب الشأن عالما بالإخطار من تاريخ تسلمه أو من تاريخ تسلم
نتيجة تحليل العينات من وزارة الصحة أيهما أقرب .

مادة ٢٩ - تقوم وزارة الري بإخطار وزارة الصحة بالإجراءات التي تمت وفق المادة السابقة لتتولى أخذ عينة جديدة في اليوم التالى لانتهاه الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة السابقة لتحليلها وإخطار وزارة الري بنتيجة التحليل والرأى النهائى لوزارة الصحة بشأنها وذلك على النموذج المشار إليه في المادة (٢٦) من هذه اللائحة .

مادة ٣٠ - على وزارة الري أن تسحب الترخيص وتوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى إذا لم تمّ المعالجة خلال الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة ٢٨ أو إذا كشفت نتيجة إعادة تحليل العينات عن عدم صلاحية ما قام به صاحب الشأن من معالجة . .

مادة ٣١ - يلتزم أصحاب المنشآت الدائمة أو المؤقتة القائمة حالياً التي ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه بإخطار وزارة الري خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ببيان يتضمن الآتى :

- ١ - اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢ - اسم صاحب المنشأة أو الجهة التابعة لها .
- ٣ - النشاط الذى تزاوله المنشأة .
- ٤ - الترخيص الممنوح لإقامة المنشأة .
- ٥ - نوعية المخلفات التى يتم إلّاؤها في مجارى المياه .
- ٦ - اسم المجرى الذى يتم التخلص من هذه المخلفات عليه .
- ٧ - الترخيص المنسوح للمنشأة لصرف مخلفاتها على المجرى المائى أن وجد .
- ٨ - كمية المخلفات السائلة المصرح بصرفها إلى المجرى المائى .

و يتم الإخطار بخطاب مسجل أو بتسليمه بموجب إيصال إلى مهندس مركز الري الذى تقع في دائرته المنشأة .

مادة ٣٢ - تنشئ وزارة الري بحجلات على مستوى هندسات مراكز الري تتضمن بيانات المنشآت الدائمة أو المؤقتة أو التي يرخص باقامتها في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٣٣ - تجرى وزارة الري مراجعتها للإخطارات المقدمة إليها وفق المادة (٣١) من المنشآت القائمة حاليا وموقف صرف مخلفاتها السائلة إلى مجارى المياه ، كما تقوم بإجراء المعاينات اللازمة لعملية صرف المخلفات السائلة من هذه المنشآت وإبداء ملاحظاتها على كل موقع وإرسال صورة من هذه البيانات إلى وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة في المواعيد التي تراها وتحليلها .

مادة ٣٤ - تخطر وزارة الصحة الجهة الطالبة من وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة تحليل العينات مشفوعة بالرأى النهائى لمعامل وزارة الصحة في شأنها .

مادة ٣٥ - على صاحب المنشأة خلال عام من تاريخ العمل بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه القيام بتدبير وسيلة لمعالجة المخلفات السائلة لإزالة أسباب مخالفتها للمعايير والمواصفات المقررة .

مادة ٣٦ - عند انتهاء المهلة المشار إليها في المادة السابقة تجرى وزارة الصحة تحليلا جديدا لمينات المخلفات السائلة المعالجة من جميع المنشآت القائمة السابق إخطارها ببيانات وفق المادة (٣٣) من هذه اللائحة وعلى وزارة الصحة إخطار وزارة الري وصاحب المنشأة بنتيجة التحليل ورأى معامل وزارة الصحة في شأنها .

مادة ٣٧ - تقوم وزارة الري بسحب الترخيص ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى إذا ثبت بعد انتهاء المهلة المشار إليها في المادة (٣٥) من هذه اللائحة عدم صلاحية ما قام به صاحب المنشأة من معالجة للمخلفات السائلة ، وذلك دون إخلال بالعقوبات الواردة بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٣٨ - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه لاجتزأ لأجهزة الدولة المختصة أو أجهزة الحكم المحلى - التصريح بإقامة أية منشأة ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه ، وتختص وزارة الرى دون غيرها بإعطاء التصريح النهائى لإقامة المنشآت التى ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه ، بعد حصول صاحب الشأن على موافقات الجهات المختصة والتزامه بتوفير وحدات معالجة المخلفات السائلة بما يحقق المعايير والمواصفات الواردة بهذه اللائحة .

الباب الرابع

فى العائمات والوحدات النهرية المتحركة

الفصل الأول

فى العائمات

مادة ٣٩ - فى تطبيق أحكام المادة (٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ يقصد بالعائمة كل منشأة عائمة آلية أو غير آلية .. سواء كانت سكنية أو سياحية أو غيرها .

مادة ٤٠ - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه تختص وزارة الرى بإصدار تراخيص إقامة العائمات الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة بعد حصول صاحب الشأن على موافقات الجهات المختصة .

مادة ٤١ - ^(١) يقدم طلب الترخيص بإقامة العائمة من مالكها الى رئيس قطاع الرى بالوزارة بالقاهرة على طلب مستوفى لرسم التكلفة مرفقا به المستندات الآتية :

١ - مستند ملكية العائمة .

(١) المادة (٤١) مستبدلة بقرار وزير الأشغال العامة والوارد المائية رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ - الوقائع المصرية العدد ٥٦ فى ١٩٨٨/٣/٦ .

٢ - شهادة من الهيئة العامة للنقل النهري بصلاحية العائمة ومطابقتها للشروط الآتية التي تضعها هذه الهيئة .

٣ - شهادة من مهندس الرى المختص بتوفير وحدة لمعالجة المخلفات الناتجة عن استخدام العائمة ومعاينته لها وثبوت صلاحيتها .

٤ - موافقات الجهات الأخرى المختصة .

٥ - تعهد مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها إلى مجارى المياه .

٦ - اسم المجرى المائى المستخدم لسيار أو رسو العائمة .

٧ - أداء رسم نظير قيمته عشرون جنيها . .

مادة ٢ ٤ - يصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص أو مفتش النيل حسب الأحوال وذلك خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ، ويجب أن يتضمن الترخيص الممنوح ما يأتى :

* اسم العائمة .

* اسم مالك العائمة .

* النشاط الذى تزاوله العائمة .

* اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه . .

* التزام مالك العائمة بعدم السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها إلى مجارى المياه .

* مدة سريان الترخيص الممنوح للعائمة ، ومكون على النحو الآتى :

١ - ثلاث سنوات للعائمات المستخدمة للأغراض السكنية .

٢ - سنة واحدة للعائمات المستخدمة للأغراض السياحية .

مادة ٣ ٤ - يقدم طلب تجديد الترخيص بعد استيفاء الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤١ من هذه اللائحة إلى الجهة التى أصدرته بوزارة الرى خلال ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة صلاحية الترخيص القائم .

مادة ٤٤ - في حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الإدارة العامة للرى أو مفتش النيل الصادر منه الترخيص فوراً ، والحصول على (بدل فاقد أو تالف) بعد دفع رسم قدره عشرة جنيهات .

مادة ٤٥ - على أجهزة وزارة الري إجراء التفتيش الدورى مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما اقتضيت الضرورة على العاثمات الراسيات داخل حدود هندسة مركز الري - للتأكد من التزامها بشروط الترخيص الممنوح وتوفرها وسيلة لعلاج شكاياتها أو تجميعها في أماكن محددة . ونزحها وإلقائها في مجارى أو مجامع الصرف الصحى . . فإذا خالفت ذلك تقوم وزارة الري بإخطار مالك العائمة بخطاب مسجل لإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول هذا الإخطار إليه .

مادة ٤٦ - على مهندس الري أو مفتش النيل المختص لإعادة معاينة العائمة عند انتهاء الثلاثة أشهر المشار إليها في المادة السابقة فإذا تبين عدم صلاحية ما قام به مالك العائمة من معالجة لإزالة أسباب المخالفة يلغى ترخيص العائمة .

مادة ٤٧ - تنشئ وزارة الري سجلات على مستوى هندسات مراكز الري وتفتيش النيل تدون بها جميع البيانات الواردة في الترخيص الممنوح لكل عائمة ترسو أو تعمل في المجرى المائى الواقع داخل حدودها .

مادة ٤٨ - على جميع ملاك العاثمات القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة أيا كان الغرض من استخدامها إخطار وزارة الري ببيان يتضمن الآتى :

- * اسم العائمة .
- * اسم مالك العائمة أو الجهة التابعة لها .
- للشباط الذى تراوله العائمة .
- * الترخيص الممنوح لإقامة العائمة .
- اسم المجرى المائى المصرح باستخدام العائمة فيه .

- * نوعية المخلفات الناتجة عن استخدام العائمة وكيفية التخلص منها .
- * مدى توافر وحدات معالجة المخلفات قبل التخلص منها .
- * الترخيص الممنوح للعائمة لصرف مخلفاتها على المجرى المائى إن وجد .

ويوجه هذا الإخطار بكتاب مسجل أو يسلم بموجب إيصال إلى مهندس مركز الرى المختص أو إلى مفتش النيل الذى تقسح العائمة فى حدود دائرة اختصاصه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

مادة ٤٩ - تراجع وزارة الرى الإخطارات المقدمة إليها من أصحاب العائمات القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وتجرى معاملة للعائمات وطرق معالجة وصرف مخلفاتها وتبلى ملاحظاتها بالنسبة إلى كل عائمة ، وترسل صورة من هذه البيانات إلى كل من وزارة الصحة ومرفق الصرف الصحى المختص لموافاة مهندس مركز الرى أو مفتش النيل المختص بالرأى فى شأنها .

الفصل الثانى

فى الوحدات النهرية

مادة ٥٠ - فى تطبيق أحكام المادة (٧) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه يقصد بالوحدة النهرية المتحركة كل منشآت عائمة تكون الآلة هى أداة تسييرها ولو كانت مكونة من دافع ومدفوع أو قاطر ومقطور أيا كان الغرض من استخدامها .

مادة ٥١ - تسرى على الوحدات النهرية المتحركة أحكام المواد من ٣٩ إلى ٤٩ من هذه اللائحة باستثناء مدة مريان الترخيص فتكون ثلاث سنوات .

مادة ٥٢ - تتولى شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية ضبط العائمات والوحدات النهرية التى تطلق مخلفاتها إلى المجرى المائية وتلك التى يتمرب منها الوقود وتحرير المحاضر اللازمة لها وإخطار مهندس مركز

الرى أو مهندس تفتيش النيل الذى تقع فى دائرته المائمة أو الوحدة النهرية لاتخاذ اللازم وفقا لأحكام القانون ولهؤلاء إجراء التفتيش الدورى والمفاجئ عند تواجد هذه العائمات والوحدات النهرية فى المراسى واتخاذ ما يلزم بشأنها .

• مادة ٥٣ — لوزارة الرى إخطار شرطة المسطحات المائية لضبط المخالفة وتحرير المحضر اللازم وإخطار جهة الاختصاص بوزارة الرى لتطبيق أحكام القانون .

مادة ٥٤ — لوزارة الرى إخطار وزارة الصحة لأخذ عينات من المخلفات السائلة التى تقوم المنشأة بعرفها إلى المجرى المائية ، وتحليلها وإخطار الجهة المطلوبة بوزارة الرى بنتيجة التحليل . . مشقوعة برأى معامل وزارة الصحة فى شأنها .

الباب الخامس

فى أخذ العينات وإجراء التحاليل

مادة ٥٥ — يكون لمثل أجهزة وزارتى الرى والصحة ومرفق الصرف الصحى المختص حق دخول العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية وعمليات الصرف الصحى وغيرها من الجهات التى تصرف مخلفاتها على المسطحات المائية لأخذ العينات والمرور الدورى وغير الدورى لمعاينة أسلوب صرف المخلفات السائلة ووحدات المالجة للتأكد من كفاءة التشغيل أو اكتشاف المخلفات .

وعلى صاحب المنشأة تقديم المونة والتسهيلات اللازمة لإتمام مهمتهم على الوجه الأكمل .

مادة ٥٦ — يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين ، وتؤخذ العينات فى زجاجات ذات غطاء زجاجى مصفى محكم الغلق ، كما يجب تنظيف داخل الوعاء والغطاء تنظيفا جيدا قبل استعماله . وفى حالة أخذ عينات من مخلفات سائلة عوليت بالكlor تستعمل أوعية معقمة .

مادة ٥٧ - يجرى التحليل بمعامل وزارة الصحة بعد أخذ العينة مباشرة . فإذا تعذر ذلك وتأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة ، مع إحاطة الوعاء بطبقه من الثلج حتى تصل العينة إلى المعمل وبها بقية من الثلج .

مادة ٥٨ - يجب أن تكون العينة ممثلة لطبيعة المخلفات السائلة قدر الإمكان ومن مكان مناسب في نهاية عملية التنقية أو بمكان الاتصال النهائي لمخلفات المنشأة أو عملية التنقية وفي المكان الذي تصرف عليه إلى المجارى المائية . وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمخلفات المنشأة الواحدة فيجب أخذ عينة منفصلة من هذه المخارج كل على حدة . كما يجب ملء الوعاء ملاءً تاماً وإحكام وضع السدادة بعد الانتهاء من أخذ العينة ، ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء غير مملوء ما بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة . ويراعى عند أخذ العينة وضع قهوة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء ، ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف القهوة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أية مادة مماثلة ويتم المكاف بأخذ العينة .

مادة ٥٩ - يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأ بدقة بخط واضح النموذج الخاص بذلك وأن يحصل على توقيع صاحب الشأن أو مندوبه على النموذج . وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة إلى الإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة بالقاهرة أو المعامل الإقليمية لها بالمحافظات .

الباب السادس

النظوابط والمعايير والمواصفات الخاصة

بصرف المخلفات السائلة المعالجة إلى مجارى المياه

أولاً : في الصرف على مسطحات المياه العذبة :

مادة ٦٠ - يجب أن تبقى مجارى المياه العذبة التى رخص بصرف المخلفات الصناعية السائلة المعالجة إليها في حدود المعايير والمواصفات الآتية :

المعايير والمواصفات (ملايجرام / لتر ما لم يذكر غير ذلك)	البيان
لا يزيد على ١٠٠ درجة	اللون
٥٠٠	مجموع المواد الصلبة
٥ درجات فوق المعتاد	درجة الحرارة
لا يقل عن ٥	الأكسجين الذائب
لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨,٥	الاس الهيدروجيني
لا يزيد على ٦	الأكسجين الحيوى الممتص
١٠ » »	الأكسجين الكيماوى المستهلك
١ » »	نروجين عضوى
٠,٥ » »	نشادر
٠,١ » »	شعور وزيوت
لا يزيد على ١٥٠ ولا تقل عن ٢٠	القلوية الكلية
٢٠٠ » »	كبريتات
لا يزيد على ٠,٠١	مركبات الزئبق
١ » »	حديد
٠,٥ » »	منجنيز
٠,١ » »	نحاس
١ » »	زنك
٠,٥ » »	منظفات صناعية
٤٥ » »	نترات
٠,٥ » »	فلوريدات
٠,٠٢ » »	فينول
٠,٠٥ » »	زرنبخ
٠,٠١ » »	كاديوم
٠,٠٥ » »	كروم
٠,١ » »	سيانور
٠,٠٥ » »	رصاص
٠,٠١ » »	سيليونوم

مادة ٦١ - معايير الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة المعالجة إلى
مستلزمات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية التي وضعتها وزارة الصحة هي:

(جميع المعايير ملجرام / لتر - ما لم يذكر غير ذلك)

الحد الأقصى لمعايير المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على		البيان
نهر النيل من حدود مصر الجنوبية إلى قناطر الدلتا	فرع النيل والرياحات والقرع والخنايبات وخوانات المياه الجوفية	
٣٥	٣٥	درجة الحرارة
٩ - ٦	٩ - ٦	الاس الهيدروجين
خالية من المواد الملونة	خالية من المواد الملونة	اللون
٢٠	٣٠	الاكسجين الحيوى المختص
٣٠	٤٠	الاكسجين المستهلك كياويا (دايكرومات)
١٠	١٥	الاكسجين المستهلك كياويا (برمنجات)
٨٠٠	١٢٠٠	مجموع المواد الصلبة الذائبة ..
٧٠٠	١١٠٠	رماد المواد الصلبة الذائبة ..
٣٠	٣٠	المواد العالقة
٢٠	٢٠	رماد المواد العالقة
١	١	الكبريتيدات (كسب) ..
٥	٥	الزيوت والشحوم والراتنجات
١	١	الفوسفات (غير عضوى) ..
٣٠	٣٠	الفترات (ن ٣٦)
٠,٠٠١	٠,٠٠٢	الفينول
٠,٥	٠,٥	الفلوريدات
١	١	الكلور المتبقى

البيان		الحد الأقصى لمعايير المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على
نهر النيل من حدود مصر الجنوبية إلى قناطر الدلتا		فرع النيل والرياحات والترع والخنايا وخزانات المياه الجوفية
١	١	مجموع المعادن الثقيلة وتشمل (X) :
٠,٠٠١	٠,٠٠١	X الزئبق
٠,٠٥	٠,٠٥	X الرصاص
٠,٠١	٠,٠١	X الكاديوم
٠,٠٥	٠,٠٥	X الزرنيخ
٠,٠٥	٠,٠٥	X الكروم سداسي التكافؤ
١	١	X النحاس
١	١	X النيكل
١	١	X الحديد
٠,٥	٠,٥	X المنجنيز
١	١	X الزنك
٠,٥	٠,٥	X الفضة
٠,٥	٠,٥	المنظفات الصناعية
٢٥٠٠	٢٥٠٠	الحد الاحتمالي للمجموعة القبولية في ١٠ سم ^٣

مادة ٦٢ - لوزارة الري دون إخلال بأحكام المادة ٦٠ من هذه اللائحة
أن تتجاوز عن بعض المعايير المشار إليها بالمادة السابقة وذلك في الحالات التي تقل
فيها كمية المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها إلى مسطحات
المياه العذبة عن مائة متر مكعب في اليوم وبشرط ألا تزيد على الحدود الموضحة
في الجدول الآتي :

الحد الأقصى لنوعية المخلفات الصناعية السائلة المعالجة التي يتم صرفها على		البيسان
فرع النيل والرياحات والترع والجنايات وعزائم المياه الجوفية	نهر النيل من الحدود الجنوبية لمصر حتى قناطر الدلتا	
٣٠	٤٠	الأكسجين الحيوى المتص الأكسجين المستهلك كياويا (الدايكرومات) الأكسجين المستهلك كياويا (البرمنجات)
٤٠	٦٠	مجموع المواد الصلبة
١٥	٢٠	رماد المواد الصلبة
١٠٠٠	١٥٠٠	المواد العالقة
٩٠٠	١٠٠٠	الزيوت والشحوم والراتنجيات
٣٠	٤٠	النترات
١٠	١٠	الفينول
٣٠	٤٠	...
٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	...

مادة ٦٣ — يجب ألا تكون المخلفات الصناعية السائلة المعالجة والتي
يرخص بصرفها إلى مسطحات المياه العذبة مختلطة بمخلفات آدمية أو حيوانية.

مادة ٦٤ — في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه
تسرى أحكام التشريعات المنظمة للمعايير الخاصة بالإشعاعات والمواد المشعة
للتأكد من مطابقة المخلفات الصناعية السائلة لها قبل الترخيص بصرفها إلى
مسطحات المياه العذبة .

مادة ٦٥ — يجب أن تتوافر في مياه المصارف قبل رفعها إلى مسطحات
المياه العذبة المعايير الآتية :

المعايير (مليجرام / لتر ما لم يذكر غير ذلك)	البيان
لا يزيد على ١٠٠ وحدة	اللون
٥٠٠	مجموع المواد الصلبة
٥ مئوية فوق المعتاد	درجة الحرارة
٢ درجة على البارد	الرائحة
لا يقل عن ٥	الأكسجين الذائب
لا يقل عن ٧ ولا يزيد على ٨,٥	الامس الأندروجين
لا يزيد على ١٠	الأكسجين الحيوى المختص
» » ١٥	الأكسجين الكيماوى المستهلك (دايكرومات)
» » ٦	» » (برمجات)
» » ٠,٥	النشادر
» » ١	زيوت أو شحوم
لا يزيد على ٢٠٠ ولا يقل عن ٥٠	القلوية الكلية
» » ٠,٠٠١	مركبات الزئبق
لا يزيد على ١	حديد
» » ١,٥	مغنيز
» » ١	نحاس
» » ١	زنك
» » ٠,٥	منظفات صناعية
» » ٤٥	نترات
» » ٠,٥	فلوريدات
» » ٠,٠٢	فينول
» » ٠,٥	زرنبيخ
» » ٠,٠١	كاديوم
» » ٠,٠١	كروم سداسى التكافؤ
» » ٠,١	سيانيد
٠,٥ مليجرام / لتر	التانين والجبين
١ مليجرام / لتر	فوسفات
١,٥ جرام / لتر	مستخلصات الكربون - الكلورفورم
٥٠٠٠	العدد الاحتمالى لمجموعة الفولونية: ١٠٠م

ثانيا : في الصرف على مسطحات المياه غير العذبة :

مادة ٦٦ - يجب أن تتوافر في مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة التي يرخص بصرفها إلى مسطحات المياه غير العذبة - المعايير والمواصفات الآتية :

البيان		الحد الأقصى للمعايير والمواصفات (مليجرام / لتر - ما لم يذكر غير ذلك)
	مياه الصرف الصحي	المخلفات الصناعية السائلة
درجة الحرارة	٣٥° مئوية	٣٥° مئوية
الاس الهيدروجيني	٦ - ٩	٦ - ٩
الأكسجين الحيوى المختص	٦٠	٦٠
الأكسجين الكيماوى المستهلك لك الميكروبات	٨٠	١٠٠
الأكسجين الكيماوى المستهلك (بمنتجات)	٤٠	٥٠
الأكسجين الذائب	لا يقل عن ٤	-
الزيوت والشحوم	١٠	١٠
المواد الذائبة	٢٠٠٠	٢٠٠٠
المواد العالقة	٥٠	٦٠
المواد الملونة	خالية من المواد الملونة	خالية من المواد الملونة
الكبريتيدات	١	١
السيانيد	-	١
الفوسفات	-	١٠
النترات	٥٠	٤٠
الفلوريدات	-	٥
الفينول	-	١٠٠٠
مجموع المعادن الثقيلة	١	١
المبيدات بأنواعها	معدوم	معدوم
العد الاحتمالى للمجموعة القلوئيتى ١٠٠ سم ^٣	٥٠٠٠	٥٠٠٠

مادة ٦٧ - في حالة صرف مياه الصرف الصحي أو مخلفات صناعية سائلة مختلطة بمياه الصرف الصحي إلى منطحات المياه غير العذبة ، يجب بناء على طلب الجهة الصحية المختصة معالجة المياه المنصرفة بالكlor لتطهيرها قبل صرفها بحيث لا يقل الكلور المتبقى بها بعد عشرين دقيقة من إضافته عن ٥.٠ ملليجرام ، وبحيث تكون أجهزة ومواد التطهير متوفرة وجاهزة للعمل بصفة مستمرة لإنجاز هذه المعالجة عند طلب إجراءاتها .

مادة ٦٨ - يجب أن تبقى مستطحات المياه غير العذبة التي يرخص بصرف المخلفات السائلة المعالجة إليها في حدود المعايير والمواصفات الآتية :

المعايير والمواصفات	البيان
لا تزيد على (٥) درجات مئوية فوق المعدل السائد	درجة الحرارة
لا يقل عن (٤) ملليجرام / لتر في أى وقت	الأكسجين الذائب
لا يقل عن (٧) ولا يزيد على (٨,٥)	الاس الهيدروجيني
لا تزيد على (٠,٥-) ملليجرام / لتر	المنظفات الصناعية
لا يزيد على (٠,٠٥-) ملليجرام / لتر	الفينول
لا تزيد على (٥٠) وحدة	المكارة
لا تزيد على (٦٥٠) ملليجرام / لتر	المواد الصلبة الذائبة
لا تزيد على (٥٠٠٠)	العدد الاحتمال للمجموعة القولونية في ١٠٠ سم ^٣

مادة ٦٩ - في حالة صرف المخلفات السائلة إلى البحيرات - يجب مراعاة ألا يزيد عدد البكتريا القولونية في مصائد الأسماك بالبحيرة على (٧٠) لكل ١٠٠ سم^٣ ، كما يجب ألا يزيد عددها على (٢٣٠) لكل ١٠٠ سم^٣ في ١/٢ من العينات المأخوذة من مياه البحيرة في موسم الصيد ، وذلك حفاظا على الثروة السمكية وعدم تأثير صرف هذه المخلفات على مصائد الأسماك .

الباب السابع

الصندوق الخاص بحصيلة الرسوم والغرامات

مادة ٧٠ - إعمالاً لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ينشأ بمصلحة الري صندوق خاص ويفتح له حساب خاص بالبنك المركزي المصري تحت اسم « الصندوق الخاص برسوم وغرامات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث » .

مادة ٧١ - تؤول إلى الصندوق المشار إليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٧٢ - يشكل مجلس إدارة الصندوق بقرار من وزير الري ويجتمع مرة كل شهر على الأقل .

مادة ٧٣ - يختص مجلس الإدارة برسم سياسة الصندوق ومتابعة أعمال ووضع النظم والاجراءات الكفيلة بانجازها .

مادة ٧٤ - يتم اعداد مشروع ميزانية الصندوق متضمنا الإيرادات المحصلة وأوجه صرفها وتعرض على مجلس الإدارة قبل بداية العام المالي بوقت كاف وتعتمد من وزير الري .

وفي نهاية العام المالي يعد الحساب الختامي للصندوق لاعتماده من مجلس الادارة تمهيدا للعرض على مراقبة الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٧٥ - يضع مجلس إدارة الصندوق لائحة إجراءاته دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية ويعتمدها وزير الري .

مادة ٧٦ - تتكون إيرادات الصندوق بما يأتي :

(١) رسوم اصدار التراخيص والتأمينات الخاصة بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

(ب) رسوم لإصدار التراخيص والتأمينات الخساسة بإقامة العائثات والوحدات النهرية الجديدة وتجديد تراخيص العائثات والوحدات القائمة .

(ج) قيمة المخالفات والغرامات المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

(د) الإيرادات الأخرى التي يتم تحصيلها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

(هـ) الاعتمادات والإعانات التي تخصصها الدولة لتدعيم إيرادات الصندوق .

(و) الهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها وزير الري .

مادة ٧٧ - يتم الصرف من موارد الصندوق وفق الأنحة التي يضعها مجلس إدارته وتشمل على وجه الخصوص ما يأتي :

١ - تكاليف الإزالة الإدارية للمخلفات .

٢ - مساعدات للجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف .

٣ - تكاليف لإجراء الدراسات والبحوث والتحليل العملية .

٤ - المكافآت التي تمنح للعاملين الذين يبذلون جهودا غير عادية في عمليات الضبط وإزالة المخلفات .

٥ - مكافآت للرشدين وللذين يقومون بضبط الجرائم التي تقع بالمخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

٦ - أجور العمال الموسمين الذين يحتاجهم أعمال إزالة المخلفات أو أي أعمال أخرى يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

مادة ٧٨ - تتولى الإدارات التابعة لمصلحة الري تحصيل هذه الرسوم والمستحقات وإيداعها في الحساب الخاص بالصندوق . ويجوز تحصيل الرسوم والمصرفات المستحقة تنفيذا لأحكام هذا القانون بطرق المحجز الإداري .

مادة ٧٩ - يحدد مجلس إدارة الصندوق مكافآت المرشدين والذين يقومون بضبط الجرائم بنسبة من قيمة الغرامة المحصلة والحد الأدنى والأقصى لها وإجراءات صرفها .

مادة ٨٠ - يخول أصحاب التراخيص بعرف المخلفات السائلة المعالجة إلى مجارى المياه بيان خلال شهر يوليو من كل عام يتضمن المبالغ المستحقة للرسوم والتكاليف المعملية والمصرفات والغرامات وتكاليف الإزالة وغيرها التي تمت خلال العام .

الباب الثامن

احكام عامة

مادة ٨١^(١) - يلتزم أصحاب المنشآت التي يرخص لها بصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية بإيداع تأمين لدى الصندوق الخاص بمصلحة الرى ضمانا لتنفيذ أحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وذلك وفقا على :

(أ) ألف جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية ماسورة لا يتجاوز قطرها عشرين سنتيمترا أو عدة مواسير بذات كمية التصرف .

(ب) ألفى جنيه بالنسبة لكل منشأة تستعمل لصرف مخلفاتها السائلة المعالجة على المجارى المائية ماسورة قطرها عشرين سنتيمترا فأكثر .

ويخصم من هذا التأمين قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة عند ارتكاب مخالفة وذلك إذا لم يتم الخالف بأداء قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة ، ويلتزم صاحب المنشأة باستكمال مبلغ التأمين خلال شهرين من تاريخ إخطاره بنقص قيمة الغرامة وتكاليف الإزالة المحكوم بها .

(١) المادة ٨١ مستبدلة بقرار وزير الرى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٤
الوقائع المصرية العدد ٥٠ في ٢٧/٢/١٩٨٥

ويعتبر إيصال إيداع مبلغ التأمين أحد المستندات التي تقدم للحصول على الترخيص أو تجديده .

ويرد التأمين في نهاية مدة الترخيص إذا لم يكن لمصلحة الرى أية مبالغ لدى المرخص له .

مادة ٨٢^{١٢} - يستحق على الانتفاع باستغلال مجارى المياه رسم سنوى مقداره قرش واحد عن المتر المكعب من المخلفات السائلة المعالجة التي يصرح بصرفها إلى مجارى المياه . وتودع حصيلة هذا الرسم الصندوق الخاص بمصلحة الرى بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية .

مادة ٨٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (١٧ يناير سنة ١٩٨٣)

وزير الرى

مهندس / محمد عبد الهادى سماعة

(١) المادة (٨٢) مستبدلة بقرار وزير الأشغال العامة والموارد المائية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩١ الوقائع المصرية العدد ١٣٢ فى ١١/٦/١٩٩١

الباب الخامس

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ ((قانوني))

بتعيين انواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يسرى عليها الحظر المنصوص عنه فى ائسادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة (٣)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛

فرد :

مادة ١ - يسرى الحظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه على الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية الميئنة بالكشفين المرافقين لهذا القرار .

ويجوز لمصلحة الطب البيطرى الترخيص بصيد بعض هذه الحيوانات والطيور لأغراض علمية أو سياحية :

مادة ٢ - يحظر صيد أو تصدير السنان فى المدة من ١٥ فبراير إلى آخر يونيه من كل عام ويحظر وضع الشباك أو المشوش أو استعمال أى وسيلة أخرى من وسائل صيده على مسافة تقل عن ٥٠٠ متر من شاطئ البحر :

ويشترط فى حالة صيد السنان بطريقة الشباك ألا يزيد طول منصب الشباك الواحد عن ثلاثين مترا ، كما يجب أن يكون هناك فاصل بين كل شبكة وأخرى لا يقل عن عشرين مترا .

وإذا كان الصيد بطريق العشوش فيجب أن يفصل كل عش عن الآخر
مسافة لا تقل عن خمسة أمتار من جميع الجهات ؛
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويكمل به من ١١ مارس
سنة ١٩٦٧ .

تحريراً في ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٨٦ (٩ مارس سنة ١٩٦٧)

كشف بيان الطيور النافعة للزراعة

<i>Sturnus</i> SP.	أنواع الزرزور (خليش) .
<i>Oriolus</i> SP.	أنواع الصغير (عصفور التوت) .
<i>Alaudidae</i> SP.	أنواع القناير .
<i>Anthus</i> SP.	أنواع عصفور بييت .
<i>Motacilla</i> SP.	أنواع أبو فصادة .
<i>Regulus</i> SP.	أنواع الصعر .
<i>Lanius</i> SP.	أنواع اللقناش .
<i>Pycnonotus</i> SP.	أنواع البلابل المغردة .
<i>Muscicapa</i> SP.	أنواع خاطف اللباب .
<i>Phylloscopus</i> SP.	أنواع النقشارة والسككة .
<i>Locustella</i> SP.	
<i>Lociniola</i> Sp.	أنواع الخشم .
<i>Hypolaïs</i> SP.	
<i>Acrocephalus</i> SP.	أنواع هازجة القصب والسعد .
<i>Sylvia</i> SP.	
<i>Erythropgia</i> SP.	أنواع الزريقة والشوالة والدخلة .
<i>Scotocerca</i> SP.	
<i>Prinia</i> SP.	أنواع القصية .
<i>Crateropus</i> SP.	أنواع الثرثارة :
<i>Turdus</i> SP.	أنواع الدج والشحورور والسمة .
<i>Monticola</i> SP.	أنواع السككة .
<i>Oenanthe</i> SP.	أنواع الأبلق .
<i>Cercomela</i> SP.	أنواع القليعي (قميحة) :
<i>Saxicola</i> SP.	
<i>Phoenicurus</i> SP.	أنواع الحميراء .
<i>Luscinia</i> SP.	أنواع الحزار والعندليب والسهر .
<i>Erithacus</i> SP.	أبو الحناء وأبو صدر .

Hirundo SP.	أنواع الخطاطيف (عصافير الجنة) .
Delichon SP.	أنواع السنونو .
Riparia SP.	أنواع السمامة .
Apus SP.	أنواع أبو النوم .
Caprimulgus SP.	أنواع الوروار .
Merops SP.	أنواع الهدهد .
Upupa SP.	أنواع الغرب الزيتوني .
Coracias SP.	أنواع أم الوى .
Jynx SP.	البشاروش .
Phoenicopterus ruber antiquorum (Flamingo)	أنواع ووقاق .
Clamator SP.	أنواع الشخفوت .
Cuculus SP.	أنواع الملك .
Centropus SP.	أنواع القلق - العتر .
Ciconia SP.	أنواع أبو منجل .
Plegadis SP.	أنواع البلشون .
Ardea SP.	أنواع أبو بليقة .
Egretta SP.	أنواع أبو قردان .
Ardeola SP.	أنواع حمام يرى أو جبل .
Columba SP.	أنواع الكروان .
Burhinus SP.	أنواع قطقاط مصرى .
Pluvianus SP.	أنواع جليل - كرون جبل .
Cursorius SP.	أنواع الكركى .
Gruidac SP.	أنواع زقراق شامى .
Vanellus SP.	أنواع زقراق بلدى .
Hoplopterus SP.	أنواع أبو اليسر .
Glareola SP.	

كشف بيان الحيوانات البرية

<i>Ammotragus L. lervia</i>	كباش الجبل (كباش أروى) .
<i>Capra nubiana</i>	البدن (ماعز جبلي) .
<i>Gazella leptoceros</i>	غزال لودار الأبيض .
<i>Gazella dorcas</i>	غزال دوركسي (مصري) .
<i>Acinonyx jubatus</i>	فهد .
<i>Felis pardus</i>	نمر .

الباب السادس

قرار رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٢

وزير الدولة للزراعة والامن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك .
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء جهاز الحفاظ على
الحياة البرية .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر صيد الطيور والحیوانات بكافة أنواعها في المناطق التالية
بمحافظة سيناء :

(أ) منطقة الزرانيق ومبخة البردويل والتينة .

(ب) منطقة سانت كاترين وجبل سريال .

(ج) منطقة جزيرة تيران . . .

مادة ٢ - يحظر صيد الطيور والأسماك والأصداق والمحارات والشعوب
المرجانية وغيرها من الكائنات البحرية بالمنطقة الواقعة على خليج العقبة من
طابا حتى رأس محمد وذلك بطريق الصيد بشباك الجر أو بالتدمير .

مادة ٣ - يتولى جهاز حماية الحياة البرية بوزارة الزراعة المشار إليه
تنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تم تحرير في ٢٠ جمادى سنة ١٤٠٢ (٢٦ أبريل سنة ١٩٨٢) .

دكتور / يوسف أمين والي

- الباب السابع -

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن *
عام ١٩٧٣

أن اطراف الاتفاقية :

شعورا منهم بالحاجة إلي الحفاظ علي البيئة الانسانية بصفه عامه
والبيئة البحرية بصفه خاصه .

وأدراكا منهم بأن تسرب الزيت والمواد الاخرى الضارة من السفن
عن طريق العمد أو الاهمال أو الحوادث تشكل مصدرا خطيرا للتلوث
وأدراكا منهم أيضا بأن الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحارة بالزيت
عام ١٩٥٤ كأول وثيقة متعددة الجوانب تم ابرامها وكان هدفها
الرئيسي هو حماية البيئة . وتلعبيرا للسامه الفعالة التي قدمتها
تلك الاتفاقية للحفاظ علي البحار والبيئة الساحليه من التلوث .

ورغبة منهم في تحقيق المنع الكامل للتلوث العمدي للبيئة البحرية
من الزيت والمواد الضارة الاخرى وتقليل الالتقاء العرضي لهـ
المواد ومراعاة منهم الي أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بأصدار
أحكام غير مخصصه بالذات للتلوث بالزيت وانما يكون لها الطابع
العالمي .

فقد اتفقوا علي مايلي :-

* دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ علي المستوي الدولي فـ

١٩٨٢/١٠/٢

- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨/٢٦ بانضمام مصر للاتفاقية .

مادة (١)

التزامات عامه بمقتضى الاتفاقية

(١) يتعهد أطراف الاتفاقية باعطاء الفعالية للنصوص الاتفاقية الحالية والملاحق المرتبطة بها لمنع تلوث البيئة البحرية من جراءلقاء المواد الضارة أو السوائل المتدفقة التي تحتوي علي مثل هذه المواد التي تتعارض مع الاتفاقية الحالية .

(٢) تعتبر الإشارة للاتفاقية الحالية اشارة في الوقت نفسه لبروتوكولاتها وملاحقها مالم ينص صراحة علي خلاف ذلك .

مادة (٢)

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية يقصد من التعريف المعنى المبين قرينه مالم ينص صراحة علي خلاف ذلك .

- ١ - قواعد

تعني الانظمة المنصوص عنها في ملاحق الاتفاقية الحالية .

٢ - المواد الضارة .

تعني أى مواد اذا ما القيت في البحر يكون من شأنها أن تشكل خطرا علي الصحة أو ضررا لمصادر الحياة الطبيعية أو الحياه البحرية أو أن تضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . كما تتضمن أي مادة تخضع للرقابة طبقا للاتفاقية الحالية .

٣ - أ - الالتقاء

بالنسبة للمواد الضاره أو السوائل المتدفقة التي تحتوي علي مثل هذه المواد فإن الالتقاء يقصد به أي تسرب مهما كان قد سببته السفينة ، بما في ذلك أي تسرب أو تخلص أو انكساب أو إراقتة أو ضخ أو إخلاء .

ب - لا تنطبق كلمة الالتقاء على مايلي :-

أ - الأغراق وذلك بما يتشى مع المعني الوارد في الاتفاقية لمنع تلوث البحار عن طريق اغراق الفضلات والمواد الأخرى التي أهرمت في لندن بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ أو

(١١) انسياب المواد الضاره الناتجه مباشرة من عمليات استكشاف أو استغلال مصادر المعادن الموجودة بقاع البحر والتي تتم بعيدا عن الشاطئ أو ،

(أ أ) انسياب المواد ضاره بقصد البحث العلمي للمشروع
والذي يهدف إلي مكافحة التلوث أو تقييده .

- ٤ - " السفينة "

تعني سفينة من أى طراز أيا كان تعمل في البيئة البحرية
وتشمل :

قوارب الهيدروفييل ، المراكب ذات الوسائد الهوائية ، العائمات
البغورية ، الزورق العائمة ، الارصفة القابلة والعائمة .

- ٥ - " الادارة "

تعلي الحكومة أو الدولة التي تعمل السفينة تحت سلطتها . وبالنسبة
للسفينة المخول لها رفع علم دولة ما فإن الادارة في هذه الحالة
هي حكومة تلك الدولة ، وفيما يتعلق بالارصفة الثابتة أو العائمة
المستخدمة في كشف أو استغلال قاع البحر وطبقاته الارضية
والتاخيه للساحل فإن الادارة في هذه الحالة هي حكومة الدولة
الساحلية التي تمارس حقوق السيادة في استكشاف واستغلال
مواردها الطبيعية .

- ٦ - " حادثة "

هي الحالة المتعلقة بالالتقاء الفعلي في البحر أو المتوقع حدوثه
من مواد ضاره أو سواحل متدنفة تحتوي مثل هذه المواد .

٧ - ،، المنظمة ،،

تعني المنظمة الاستشارية البحرية للحكومات .

مادة - ٢ -
التطبيق

(١) تنطبق الاتفاقية الحالية علي :-

- أ - السفن المخول لها رفع علم أحد أطراف الاتفاقية ، ،
ب - السفن غير المخول لها رفع علم أحد الاطراف بالاتفاقية ولكنها
تعمل تحت سلطة أحد الاطراف .

(٢) لا يوجد في هذه المادة ما من شأنه أن يفسر علي أنه انقضاء أو زيادة
في حقوق السيادة بالنسبة للدول الاطراف والمنصوص عنها في القانون
الدولي فيما يختص بأغراض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية فسوق
وتحت قاع البحر المتاخم لسواحل تلك الدول .

(٣) لاتنطبق أحكام الاتفاقية الحالية علي أي سفينة حربية أو وحيدة
بحرية مساعده أو أي سفينة أخرى تملكها أو تديرها الدولة أو تستخدمها
في الوقت الحالي في أغراض حكومية غير تجارية . وعلي أية حال فأن
علي كل طرف أن يضمن تبلي الوسائل التي لاتقلل من العمليات والقدرات
العملية لمثل هذه السفن التي تديرها أو تملكها . وأن تعمل هذه السفن
بشكل مناسب يتمشى منطقيا وعمليا مع الاتفاقية الحالية .

ماده - ٤ -

المخالفات

(١) يحظر وقوع أي مخالفة لاحكام الاتفاقية الحالية . وعند حدوث أي مخالفة توقع العقوبات طبقا لقانون الادارة التي تتبعها السفينة المعنية بغض النظر عن مكان وقوع المخالفة .

وتقوم الادارة اذا ما أخطرت بالمخالفة فور اقتناعها بوجود أدلة كافية بوقوع المخالفة باتخاذ الاجراءات المناسبة لتلك المخالفة ويكون ذلك وفقا لقوانينها وباسرع مايمكن .

(٢) يحظر وقوع أي مخالفة لاحكام الاتفاقية الحالية داخل نطاق الولاية القضائية لأى طرف في الاتفاقية وعند وقوع أي مخالفة توقع العقوبات طبقا لقانون ذلك الطرف ، وعندئذ يتحتم عليه ان يتخذ أيا من الاجرائيين الاتيين :-

أ - اتخاذ الاجراءات المناسبة بما يتماشى مع قوانين حكومة أو
ب - تزويد الادارة التابع لها السفينة بالمعلومات والادلة التي تكون في حوزتها والتي تثبت حدوث المخالفة .

(٣) على الادارة التي تم تزويدها بالادلة والبيانات المتعلقة بأي مخالفة للاتفاقية الحالية ان تقوم علي وجه السرعة بأخطار كل من الطرف الذي أبلغها بالبيانات أو الادله ، والمنظمة بالأجراءات التي اتخذتها بهذا الصدد .

(٤) يجب أن تكون العقوبات المنصوص عليها في قانون أي من الاطراف التي تتولي تطبيق هذه المادة من الشده بحيث تحد من وقوع المخالفات للاتفاقية الحالية وتكون علي قدر مساو من الصرامه بصرف النظر عن مكان وقوع المخالفة .

المادة - ٥ -

الشهادات وقواعد خاصة بتفتيش السفن

(١) طبقا لاحكام الفقرة ٢ من هذه المادة فإن الشهادة الصادرة ممن سلطات أحد أطراف الاتفاقية ووفقا لاحكام القواعد تعتبر مقبولة وشاملة لكل أغراض الاتفاقية من بقية الاطراف ويكون لها نفس الصلاحية كما لو كانت صادرة عنهم .

(٢) السفينة التي يلزم لها حمل شهادة وفقا لاحكام القواعد تكون خاضعة للتفتيش بواسطة افراد مختصين ومفوضين من الطرف المعلي اثناء تواجدها في المواني أو علي السفنورات البعيدة عن الساحل داخل نطاق الولاية القضائية لهذا الطرف .

ويتعين أن يكون أي من هذا التفتيش محددًا بفرض التحقق من أن هناك شهادة سارية المفعول علي ظهر السفينة وما لم تكن هناك دلائل قوية للاعتقاد بأن حالة السفينة أو معداتها لاتتطابق تفاصيل تلك الشهادة ففي مثل هذه الحالة او اذا كانت السفينة لاتحمل شهادة سارية المفعول فإن الطرف القائم بالتفتيش يتخذ مثل هذه الخطوات اللازمة للتحقق من أن هذه السفينة لن تبحر حتي يمكنها أن تسير في البحر دون أن تسبب أي تهديد غير معقول بالخطر للبيئة البحرية .

ويمكن لهذا الطرف علي أى حال أن يعطي مثل هذه السفينة أذنا بمغادرة الميناء او الشنودرات البعيدة عن الشاطئ لغرض التوجه الي اقرب ترسانة اصلاح مفاصة .

٢) إذا رفض طرف ادخال سفينة اجنبية الي مساويه او الشنودرات البعيدة عن الساحل داخل نطاق الولاية القضائية له أو أأخذ أي اجراء ضد هذه السفينة بسبب عدم خضوعها لاحكام الاتفاقية الحالية فعليه أن يخطر فورا القنصل أو الممثل الدبلوماسي للدولة التي ترفع السفينة عليها واذا تعذر ذلك تخطر الادارة التي تتبعها السفينة المعنية ويمكن للطرف الذي يرفض دخول مثل هذه السفن الي موانيه أو اتخاذ مثل هذا الاجراء المذكور أن يتصل بالادارة التابع لها السفينة بغرض التشاور في الامر ، وعليه اأطلاع الادارة المذكورة بأن السفينة لاتحمل شهادة سارية المفعول وفقا لاحكام القواعد .

٣) تقوم الدول الاطراف في الاتفاقية بتطبيق قواعد الاتفاقية الحالية علي السفن التي تتبع دولا ليست اطرافا الاتفاقية . كما يجب التأكد من عدم أعطاء مزيد من المعاملة الودية لمثل هذه السفن .

أبلاغ المخالفات وتنفيذ الاتفاقية

(١) يتعاون أطراف الاتفاقية الإبلاغ عن المخالفات وتنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية مستخدمين في ذلك الأساليب المناسبة والعملية للإبلاغ والرصد البيئي واتخاذ الإجراءات المناسبة في تقديم التقارير للإبلاغ وتجميع الأدلة الواضحة في هذا الشأن .

(٢) قد تتعرض أي سفينة تنطبق عليها أحكام الاتفاقية الحالية للتفتيش في ميناء أي دولة تكون طرفاً في الاتفاقية أو عند أحدي سفن دوراتها البعيدة عن الشاطئ ، وذلك بمعرفة أفراد مختصين أو مفوضين من حكومة هذا الطرف بغرض التحقق مما إذا كانت السفينة قد ألتقت أية مواد ضارة مخالفة بذلك أحكام القواعد . وإذا دل التفتيش على وقوع أي مخالفة للاتفاقية ، فيجب إرسال تقرير للإدارة التابع لها السفينة لاتخاذ أي إجراءات مناسبة .

(٣) يقوم أي طرف بتقديم الدليل للإدارة ، إذا ما حُثت وقامت السفينة بالقاء مواد ضارة أو سواثل مقدفة تحترق علي مثل هذه المواد مخالفة بذلك أحكام القواعد . وإذا أمكن عملياً اجراء ذلك ، فإنه يجب على السلطة المعنية للطرف سالف الذكر أخطار ربان السفينة بالمخالفة المذكورة .

(٤) يجب على الإدارة التي تم اخطارها ببناءً على تلقيها مثل هذا الدليل ، أن تقوم بتحري (بفحص) الموضوع ، ويمكنها أن تطلب من الطرف الآخر أن يقوم بتزويدها بأدلة أكثر وأدق عن التعارض المذكور . وإذا ما أقتنعت الإدارة بوجود الدليل الكافي لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالمخالفة المذكورة ، فعليها اتخاذ مثل هذه الإجراءات طبقاً لقوانينها علي وجه السرعة .

وعلى الاداره القيام فوراً بأخطار الطرف المبلغ بالمخالفة وكذا المنظمه
بالاجراءات التي اتخذت في هذا الشأن .

هـ) يمكن لأي طرف أن يقوم بالتفتيش على سفينة تنطبق عليها أحكام
الاتفاقية عندما تدخل الموانئ أو السفن دورات البعيدة عن الشاطئ داخل
نطاق الولاية القضائية له وذلك إذا تلقت من أي طرف طلباً للقيام
بالتحري عنها مصحوباً بالأدلة الكافية بأن السفينة قد ألقت مواد ضارة
أو سرائل متدفقة تحتوي على مثل هذه المواد في أي مكان ويجب إرسال
التقرير الخاص بهذا التحري إلى الطرف الذي طلبه والادارة حتي
يمكن اجراء التصرف المناسب طبقاً للاتفاقية الحالية .

مادة ٧ -

تأخير السفن بلا مبرر

- ١) يجب أن تبذل كل الجهود الممكنة لتجنب حجز السفينة أو تأخيرها
بلا مبرر طبقاً للمواد ٤ ، هـ أو ٦ من هذه الاتفاقية .
- ٢) عندما تحتجز أو تؤخر سفينة بلا مبرر طبقاً للمواد هـ أو ٦ من
الاتفاقية الحالية فإنه يحق لها أن تعوض عما أصابها من خسارة
أو ضرر .

مادة ٨ -

تقارير عن حوادث متعلقة بالمواد الضارة

- ١) يجب اصدار تقرير الحادثة بدون أي تأخير وبكل الشروط
المذكورة التي جاءت بالبروتوكول (١) للاتفاقية الحالية .

(٢) يجب أن يقوم كل طرف بما يلي :

أ - عمل كل الترتيبات اللازمة باعداد الشخص أو الوكالة المناسبة لتلقي وتجميع كل التقارير عن الحوادث .

ب - اخطار المنظمة بالتفصيل عن مثل هذه الترتيبات لتعميمها على الاطراف الاخرى والحكومات الاعضاء بالمنظمة .

(٣) عندما يستلم طرف تقريراً فإنه طبقاً لاحكام هذه المادة يقوم هذا الطرف بتقديم التقرير بدون تأخير الي :-

(١) ادارة السفينة المعنية و

(٢) أي حكومات أخرى قد تتأثر بذلك .

(٤) يتعهد كل طرف بأن ينشر التعليمات على الوحدات البحرية والطائرات التي تقوم بالتفتيش البحري وكذا مكاتب الخدمات المناسبة الاخرى لكي تقوم بابلاغ سلطاتها عن أي حادثة مشار اليها في البروتوكول (١) من هذه الاتفاقية واذا وجد هذا الطرف انها مناسبة فإنه يبلغها للمنظمة وأي طرف آخر يهمه الامر .

مادة ٩ -

الاتفاقيات الاخرى وتفسيرها

(١) عندما تدخل الاتفاقية الحالية دور التنفيذ فإنها تحل محل الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت لعام ١٩٥٤ وتعديلاتها بين أطراف هذه الاتفاقية .

(٢) لا تؤثر الاتفاقية الحالية على أي قوانين أو تطورات تخص قانون البحر الصادر بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عقد طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٧٥٠ - السدورة ٢٥

وكذلك لا تؤثر على وجهات النظر القانونية الحالية والمستقبلية لأي دولة تتعلق بقانون البحر وطبيعة وأمتداد الولاية القضائية لكل من الدولة الساحلية أو دولة العلم .

(٢) يفسر اصطلاح الولاية القضائية في الاتفاقية الحالية في ضوء القانسون الدولي المعمول به وقت تطبيق أو تفسير الاتفاقية الحالية .

المادة - ١٠ -

قضى المنازعات

إذا نشأ نزاع بين طرفين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الحالية حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية وإذا تعدت الوسوية بالمفاوضات بين هذه الأطراف فتعرض المنازعة علي هيئة التحكيم بناء على طلب أى منهم كما هو وارد في البروتوكول رقم (٢) من الاتفاقية الحالية طالما أن هؤلاء الأطراف لم يتفقوا على خلاف ذلك .

المادة - ١١ -

نقل المعلومات

تتعهد الأطراف المشتركة في الاتفاقية بأن تخطر بما يلي :-

أ - نصوص القوانين والأوامر والقرارات والقواعد والوثائق الاخرى المعمول بها بالنسبة للموضوعات المختلفة في نطاق الاتفاقية الحالية .

ب - قائمة بالوكالات الغير حكومية المخول لها سلطة العمل نيابة عن الأطراف المشتركة في المسائل المتعلقة بتصميم وانشاء معدات

السفن التي تحمل المواد الضارة طبقاً لاحكام القواعد .

- ج - عددا كافيا من نماذج الشهادات الصادرة طبقاً لاحكام القواعد .
د - قائمة بتسهيلات الاستقبال تتضمن مواقعها وطاقاتها والتسهيلات المتاحة والمميزات الاخرى .

هـ - التقارير الرسمية أو موجز عنها والتي تعرض نتائج تطبيق الاتفاقية الحالية .

- و - التقرير السنوي الاحصائي المعد وفقاً لنموذج المنظمة يشتمل على العقوبات التي تم توقيعتها بصدد مخالفة الاتفاقية الحالية .

٢) تخطر المنظمة الاطراف بما يتم من اتصالات طبقاً لهذه المادة وتعم أية معلومات تصلها علي كل الاطراف وفقاً للفقرات الفرعية (أ) (ب) (و) من هذه المادة .

المادة - ١٢ -

الحوادث الطارئة للسفن

- (١) تتعهد كل ادارة باجراء تحقيق عن اية حادثة قد تنجم لأي من سفنها التي تخضع لاحكام هذه القواعد اذا ما تسبب هذا الحادث في احداث تأثيرا جسيما ضارا بالبيئة البحرية .

٢) يتعهد كل طرف في الاتفاقية بتزويد المنظمة بما يصل اليه من معلومات تتعلق بمثل هذا التحقيق اذا ما قضت بأن مثل هذه المعلومات قد تساعد في تحديد التغييرات المرغوب ادخالها في الاتفاقية الحالية .

مادة - ١٢ -

التوقيع - التصديق - القبول - الموافقة - والانضمام

(١) تظل الاتفاقية الحالية مفتوحة للتوقيع بالمقر الرئيسي للمنظمة اعتباراً من ١٥ يناير ١٩٧٤ حتى (٢ ديسمبر ١٩٧٤) وتبقى بعد ذلك الاتفاقية مفتوحة للانضمام .

ويمكن للحكومات أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية الحالية باتباع الآتي :-

أ - التوقيع بدون تحفظ للتصديق أو القبول أو الموافقة أو

ب - توقيع خاضع بشرط للتصديق أو القبول أو الموافقة يعقبه التصديق أو القبول أو الموافقة ، أو

ج - الانضمام

(٢) يتم التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بإيداع وثيقة بذلك لسكرتير عام المنظمة .

(٣) يخطر سكرتير عام المنظمة كل الدول التي وقعت على الاتفاقية الحالية أو انضمت إليها بأي توقيعات أو وثائق جديدة تسم إيداعها بشأن التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وتاريخ إيداعها .

مادة - ١٤ -

الملاحق الاختيارية

(١) يمكن للدولة عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام للاتفاقية الحالية ان تعلن عدم قبولها للملحق الثالث والرابع والخامس للاتفاقية الحالية أو أى منها وسيشار اليها من الآن بالملاحق الاختيارية . بناء على ماتقدم فان اطراف الاتفاقية سيكونوا ملزمين بكل ملحق علي حده في جملته .

(٢) يمكن للدولة التي أعلنت عدم التزامها بأحد الملاحق الاختيارية أن تقبله في أى وقت وذلك بأن تودع بالمنظمة وثيقة من الوثائق المشار اليها في المادة ١٣ فقرة (٢) من الاتفاقية الحالية .

(٣) بالنسبة للدولة التي تصدر بياناً طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة فيما يتعلق بأحد من الملاحق الاختيارية ، وعليه لم تقبل هذا الملحق طبقاً لما جاء بالفقرة (٢) من هذه المادة . فأنها لا تتقيد بأى التزامات أو تحصل علي أى امتيازات بالنسبة للأمور المتعلقة بهذا الملحق في الاتفاقية الحالية . وكذلك فأن جميع الاخطارات التي تبلغ بها الدول الاطراف في الاتفاقية الحالية لن تبلغ بها هذه الدولة الا بعد حذف كل مايتعلق بالملحق المذكور .

(٤) على المنظمة القيام بإخطار الدول التي وقعت أو أنضمت للاتفاقية الحالية بأى اخطار طبقاً للمادة الحالية وكذا عند تلقي أى وثيقة تم ايداعها طبقاً لاحكام الفقرة (١) من المادة الحالية .

مادة - ١٥ -
سريان الاتفاقية

(١) تصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد اثني عشر شهرا من تاريخ دخول مالا يقل عن خمس عشرة دولة بشكل اسطولها التجاري لها لا يقل عن ٥٠٪ من الحمولة الكلية للاسطول التجاري العالمي طبقا للمادة ١٣ من الاتفاقية الحالية .

(٢) تصبح الملاحق الاختيارية سارية المفعول بعد اثني عشر شهرا من تاريخ اقرار الشروط المتفق عليها في الفقرة (١) من هذه المادة المتعلقة بهذا الملحق .

(٣) تخطر المنظمة الحكومات التي وقعت على الاتفاقية أو أنضمت اليها بتاريخ سريان الاتفاقية وتاريخ سريانه بالملاحق الاختيارية وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة .

(٤) أي وثيقة للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام يتم ايداعها خلال الاثني عشر شهرا المشار اليها في الفقرة (١) تصبح سارية المفعول عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أو بعد ثلاثة شهور من ايداع مثل هذه الوثيقة أيهما هو التاريخ اللاحق .

(٥) بالنسبة للحكومات التي أودعت وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بعد تاريخ سريان الاتفاقية أو الملحق الاختياري فإن الاتفاقية أو الملحق الاختياري يصبح ساري المفعول بعد ٢ شهور من تاريخ ايداعها الوثيقة .

د - يتم اعتماد التعديلات بأغلبية ثلثي أطراف المائدة
الحاضرين والذين ادلوا بأصواتهم .

هـ - إذا تم اعتماد التعديلات طبقا للفقرة النوعية (د) من هذه السادة فإن السكرتير العام للمنظمة يقوم بإبلاغ التعديلات الي كل أطراف الاتفاقية للموافقة عليها .

و - يعتبر التعديل مقبولا في الظروف التالية :-

أ - يعتبر تعديل أحد مواد الاتفاقية مقبولا في التاريخ التالي يوافق عليه ثلثي الاطراف أو أطراف يشكل مجموع أسطولها البحري التجاري ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من الحمولة الكلية للأسطول التجاري العالمي .

(أ أ) يعتبر تعديل أحد ملاحق الاتفاقية مقبولا طبقا للأجراءات المحددة في الفقرة الفرعية (و أ أ أ) من هذه الفقرة مالم يقرر الجهاز المختص تبني التعديل بأنه يعتبر من هذا التعديل مقبولا في التاريخ الذي يقبله ثلثي الاطراف أو أطراف يشكل مجموع أسطولها البحري التجاري ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من الحمولة الكلية للأسطول التجاري العالمي .

ومع ذلك فإنه في أي وقت قبل سريان التعديلات التي ادخلت على ملحق الاتفاقية قد يخطر أحد الاطراف السكرتير العام بأن موافقته ضرورية قبل سريان هذه التعديلات ، ويقوم السكرتير العام بإخطار الاطراف الاخرى بمثل هذا الاخطار وتاريخ استلامه .

(أ أ أ) يعتبر تعديل مرفق الملحق الخاص بالاتفاقية مقبولا في نهاية المدة المقررة بمعرفة الجهاز المختص وقت الاعتماد ولا تقل المدة عن عشرة شهور اذا لم تخطر المنظمة خلال تلك المدة باعترض ما لا يقل عن ثلث الاطراف أو اطراف الاساطيل التجارية التي تكون ٥٠ ٪ على الأقل من الحمولة الكلية لأسطول العالم التجاري ابهما يتحقق أولا .

(IV) يخضع تعديل البروتوكول رقم (١) لهذه الاتفاقية لنفس الاجراءات كما هو بالنسبة للتعديلات الخاصة بملاحق الاتفاقية كما تقدم في هـ أ أ . أ أ أ من هذه الفقرة .

(V) يخضع تعديل البروتوكول (٢) بالاتفاقية لنفس الاجراءات كما هو بالنسبة للتعديلات أى مادة من هذه الاتفاقية كما جاء في الفقرة النوعية ، د أ من هذه الفقرة .

(م) يصبح التعديل ساريا وفقا للشروط التالية :-

- أ - في حالة تعديل مادة من الاتفاقية أو البروتوكول (٢) أو البروتوكول (١) أو ملحق بالاتفاقية لم ترد تحت الاجراءات المحددة في الفقرة النوعية (هـ أ أ أ) من هذه الفقرة فإن التعديل المقبول طبقا لما تقدم من أحكام يعمل بنسبه بعد ٦ شهور من تاريخ قبول واعلان الاطراف التي قبلوه بذلك .

أ أ - في حالة تعديل أحد الملاحق للبروتوكول (١) أو اضافة مرفق لملاحق أو ملحق بالاتفاقية يرد تحت الاجراءات المحددة في الفقرة الفرعية (و أ أ أ) من هذه الفقرة .
فإن التعديل يعتبر مقبولا وفقا لما تقدم من احكام ويحصل به بعد ٦ شهور من قبوله لكل الاطراف باستثناء هؤلاء الذين قدموا قبل هذا التاريخ بيانا بعدم قبولهم له أو بياننا طبقا للفقرة الفرعية (و أ أ أ) من هذه الفقرة بأن تأكيد الموافقة ضروريا .

التعديل بمعرفة المؤتمر :-

أ - بناءً على طلب أحد الاطراف وموافقة ثلث الاطراف علي الأقل
فأن المنظمة تدعول عقد اجتماع من اطراف الاتفاقية لبحث
تعديلات الاتفاقية الحالية .

ب - كل تعديل يعتمد المؤتمر بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين
(المصوتين) والذين أدلوا بأصواتهم يبلغه السكرتير العام
للمنظمة لكل الاطراف المتعاقدين للحصول على موافقتهم .

ج - اذا لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك فأن التعديل يعتبر مقبولا ويعمل
به طبقا للاجراءات المحدده لهذا الغرض في الفقرة الفرعية (و)
م من هذه السنادة .

د - في حالة التعديل الملحق اختياري فأن الاشارة في هذه
المادة الى (طرف بالاتفاقية) تعني الاشارة الى الطرف
الملتزم بذلك الملحق .

هـ - أي طرف قد يرفض قبول التعديل الملحق سيعامل علي أنه
غير عضو بالنسبة لغرض تطبيق هذا التعديل فقط .

و - يخضع اعتماد وسريان ملحق جديد لنفس الاجراءات المتبعة .
في اعتماد وسريان تعديل مادة بالاتفاقية .

ز - مالم ينص على خلاف ذلك صراحة فأن أي تعديل للاتفاقية
الحالية طبقا لهذه المادة يتعلق ببناء السفن ينطبق فقط
على السفن التي منبت قريبتها يوم سريان التعديلات أو بعد
بعض النظر عقد بناء السفينة أو علمه .

- ٧) أن أي تعديلات لبروتوكول أو الملحق سوف يرتبط بمواد هذا البروتوكول أو الملحق ويجب أن يتوافق مع مواد الاتفاقية الحالية .
- ٨) يخطر السكرتير العام للمنظمة كل الاطراف بأي تعديلات يتم سريانها طبقا لهذه المادة مضموبا بتاريخ سريان كل تعديل .
- ٩) أي بيان عن قبول أو رفض تعديل وفقا لهذه المادة يخطر به كتابة السكرتير العام للمنظمة الذي يقرر بإبلاغه طرف الاتفاقية وذلك فور استلامه له .

مادة - ١٧ -

دعم التعاون الفني

يقوم الاطراف في الاتفاقية بدعم التعاون الفني للاطراف الذين يطلبونها ، وذلك بالتشاور مع المنظمة والهيئات الدولية الاخرى ، وبالتعاون والتنسيق مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ويكون التعاون في المجالات الآتية :-

- أ - التدريب الفني والعلمي للأفراد .
- ب - الامداد بالمعدات والتسهيلات اللازمة للاستقبال والرصد .
- ج - تهيئة الاجراءات والترتيبات الخاصة بمنع التلوث أو الحد من تلوث البيئة البحرية من السفن ، و

د - تشجيع البحث .

وبفضل أن يتم ذلك بين الدول المعنية ، الحصول علي الاهداف
والاغراض المرجوه للاتفاقية الحالية .

مادة - ١٨ -

الانسحاب

(١) يمكن لأى طرف في الاتفاقية ، ان يسحب من الاتفاقية أو من
أحد ملاحظتها الاختيارية في أي وقت بعد انقضاء خمس
سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية أو هذا الملحق
بالنسبة لهذا الطرف .

(٢) يتم الانسحاب باخطار سكرتير عام المنظمة كتابة ، الذي
يقوم بإبلاغ جميع الأطراف الأخرى بمثل هذا الاخطار
وتاريخ استلامه وكذا تاريخ سريان هذا الانسحاب .

(٣) يصبح الانسحاب ساريا بعد مرور اثني عشر شهرا من وصول
اخطار الانسحاب الى سكرتير عام المنظمة أو بعد
انقضاء أى مدة اطول من ذلك تكون قد ذكرت في الاخطار .

مادة - ١٩ -

الايداع والتسجيل

(١) تودع الاتفاقية الحالية لدى السكرتير العام للمنظمة الذي
يقوم بإرسال نسخ رسميه مصدقة بملك الى جميع الدول
التي وقعت علي الاتفاقية الحالية أو انضمت اليها .

٢) بمجرد سريان هذه الاتفاقية يرسل السكرتير العام للمنظمة نص هذه الاتفاقية الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة لتسجيلها ونشرها طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

مادة - ٢٠ -

اللغات

تصدر الاتفاقية الحالية من نسخته واحدة باللغة الانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية وتعتبر جميعها نصوصا أصلية .

وتعد ترجمات رسمية باللغات العربية والانجليزية والايطالية واليابانية وتودع علي الاصل الموقع عليه .

وأثبتنا لما تقدم ، فقد وقع أدناه المندوبون المفوضون بالتوقيع عن حكوماتهم الموقرة لهذا الغرض على الاتفاقية الحالية .

بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالمعاهدة الدولية
لنوع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ *

أطراف البروتوكول الحالي :

وهم علي علم بأن المعاهدة الدولية لنوع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ تؤدي دورا هاما في حماية البيئة البحرية من التلوث من السفن .

وكنلك علمهم بالاحتياج إلى نشاط أوسع في مجال منع ورقابة التلوث البحري من السفن وعلي وجه الخصوص ناقلات البترول .

وعلمهم أيضا بالحاجة إلى تنفيذ قواعد منع التلوث من الزيت المنصوص عليها في الملحق رقم (١) من المعاهدة بصفة سريعة وتوسع كلما أمكن ذلك .

واعترافا منها أيضا بالحاجة إلى تأجيل تطبيق الملحق رقم (٢) من هذه المعاهدة إلى حين الوصول إلى حلول فعالة لبعض مسائل فنية .

ونظرا لأن هذه الموضوعات يمكن إنجازها على الوجه الأكمل عن طريق إصدار بروتوكول يرتبط بالمعاهدة الدولية لنوع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ .
فقد تم الاتفاق على الآتي :-

(المادة الأولى)

التزامات عامة

(١) يتعهد أطراف هذا البروتوكول الحالي بتنفيذ الاشتراطات المنصوص عليها في كل من :

* الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ - في ١٠/٢/١٩٨٧ .

- أ - البروتوكول الحالي والملحق المرفق به الذي يعتبر جزءاً متمماً له .
- ب - المعاهدة الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٢ (والتسني يطلق فيما بعد ،، المعاهدة ،،) بعد ادخال التعديلات والاضافات عليها والواردة في البروتوكول الحالي .
- ٢) الاشتراطات المنصوص عليها في كل من المعاهدة والبروتوكول الحالي سوف تقرأ وتفسر معاً على اعتبار أنهما وثيقة واحدة .
- ٣) أي إحالة إلى البروتوكول الحالي يعتبر في نفس الوقت إحالة إلى الملحق المرفق له .

(المادة الثانية)

تنفيذ الملحق رقم (٢) المرفق للمعاهدة

(١) رغماً عن الاشتراطات المنصوص عليها في المادة (١٢) (١) من المعاهدة فقد وافقت أطراف هذا البروتوكول الحالي على عدم التقييد بالملحق رقم (٢) المرفق بالمعاهدة لفترة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ دخول البروتوكول حيز التنفيذ أو لفترة أطول طبقاً لما قد يقرره ثلثا أطراف البروتوكول الحالي الحاضرين اجتماع لجنة حمايه البيئة البحرية (والتي يطلق عليها فيما بعد ،، اللجنة ،،) الميثاقه عن المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات (والتي يطلق عليها فيما بعد ،، المنظمة) .

٢) خلال الفترة المذكورة في الفقرة (١) السابقة سوف لاتقع أي التزامات على الاطراف لهذا البروتوكول الحالي ولايحق لهم المطالبة بأي مميزات بالنسبة للمسائل المتعلقة بالملحق رقم (٢) من المعاهدة كما أن كل إحالة إلى الاطراف المنصوص عليها في المعاهدة سوف لاتشمل الاطراف لهذا البروتوكول الحالي طالما كانت الموضوعات تتعلق بالملحق رقم (٢) .

(المادة الثالثة)

إرسال المعلومات

النص التالي سوف يحل محل النص الوارد في الفقرة (أ) (ب) من المادة (١١) من المعاهدة : ،، كشف بالمرشحين للقيام بالمعاينات أو بالهيئات المعترف بها الممنوح لهم السلطة للعمل نيابة عن الإدارة في الموضوعات المتعلقة بالتصميم والإنشاء والمعدات وتشغيل السفن المحملة بمواد ضارة طبقا للاشتراطات المنصوص عليها في القواعد وذلك لإرسالها للأطراف لإبلاغها للمختصين طرفهم ، كما ستقوم الإدارة بإبلاغ المنظمة بالسلطات وحدود السلطة الممنوحة لهؤلاء المرشحين للقيام بالمعاينات أو بالهيئات المعترف بها ،، .

(المادة الرابعة)

التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

(١) سوف يكون البروتوكول الحالي معدا للتوقيع عليه في المبنى الرئيسي للمنظمة في الفترة من أول يونيو ١٩٧٨ وحتى (٢ مايو ١٩٧٩ ثم يظل بعد ذلك مفتوحا للانضمام إليه ، ويمكن للدول أن تصبح أطرافا لهذا البروتوكول بأحدى الطرق الآتية :-

- أ - التوقيع بدون تحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة .
- ب - التوقيع بشرط التصديق أو القبول أو الموافقة ثم يتبع ذلك التصديق أو القبول أو الموافقة .

ج - الإيداع .

(٢) لا تتم الصفة الرسمية للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام

إلا بعد إيداع الوثيقة المتعلقة بذلك لدى السكرتير العام للمنظمة .

(المادة الخامسة)

الدخول في حيز التنفيذ

(١) سوف يتم دخول البروتوكول الحالي حيز التنفيذ بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ دخول خمسة عشر دولة أطراف لهذا البروتوكول الحالي طبقا للمادة الرابعة السابقة ويشترط أن يكون لهذه الدول أساطيل بحرية تجارية لاتقل مجموع بحمولاتها الكلية عن خمسين في المائة من مجموع الحمولة الكلية لأساطيل دول العالم كله .

(٢) الدولة التي تردع وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها للبروتوكول الحالي بعد تاريخ دخوله حيز التنفيذ يصبح هذا البروتوكول نافذا بالنسبة لها بعد مضي ثلاثة اشهر من الايداع .

(٣) اذا تم إدخال تعديل علي البروتوكول الحالي طبقا للمادة ١٦ من المعاهدة وتم بعد ذلك ايداع وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام إلى البروتوكول فإن هذا الايداع يسري على البروتوكول المعدل .

(المادة السادسة)

التعديلات

سوف تطبق الخطوات الخاصة بالتعديلات المنصوص عنها في المادة ١٦ من المعاهدة والمتعلقة بتعديل مواد المعاهدة والملحق الخاص بها ومرفقها وعلي مواد البروتوكول الحالي والملحق الخاص به ومرفقة على التوالي .

(المادة السابعة)

الانسحاب

(١) يمكن لأي طرف في البروتوكول الحالي الانسحاب منه بعد مرور خمس سنوات من تاريخ دخول البروتوكول حيز التنفيذ بالسبب له .

(٢) لا تتم الصفة الرسمية للانسحاب إلا بعد ايداع الوثيقة المتعلقة به لدى السكرتير العام للمنظمة .

(٣) سوف يصبح الانسحاب نافذ المفعول بعد اثني عشر شهرا من استلام السكرتير العام للمنظمة وثيقة الانسحاب أو بعد انقضاء فترة أطول إذا حددت في هذه الوثيقة .

(المادة الثامنة)

الإيداع

(١) سوف يودع البروتوكول الحالي لدى السكرتير العام للمنظمة (والذي يطلق عليه فيما بعد " المودع لديه ") .

(٢) المودع لديه سوف :

أ - يخطر جميع الدول التي وقعت علي البروتوكول الحالي أو انضمت اليه بالآتي :

(١) كل ترقيع جديد يتم أو أي إيداع لوثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وتاريخ كل منها .

- (٢) تاريخ دخول البروتوكول الحالي حيز التنفيذ .
- (٣) إيداع أى وثيقة انسحاب من البروتوكول الحالي مع تاريخ—
استلام الوثيقة وتاريخ نفاذ مفعول الانسحاب .
- (٤) أى اقرار يتم اتخاذه طبقاً للفقرة (١) من المادة الثانية من
هذا البروتوكول الحالي .

ب - يرسل نسخ أصلية رسمية من البروتوكول الحالي إلى
جميع الدول التي وقعت عليه أو انضمت إليه .

هـ بمجرد دخول البروتوكول الحالي حيز التنفيذ سوف يقوم
المدع لديه بإرسال نسخة أصلية رسمية إلى سكرتارية
هيئة الأمم المتحدة للتسجيل والنشر طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق
هيئة الأمم المتحدة .

(المادة التاسعة)

اللغات

صدر البروتوكول الحالي في نسخته واحده أصليه باللغات
الانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية ومتطابقة في معاني
النصوص وسوف تعد ترجمة رسمية الى اللغات العربية والالمانية
والايطالية واليابانية وتودع مع النسخة الاصلية الموقعة عليها .

الموقعون أدناه (*) المفوضون من حكوماتهم لهذا الغرض
قد قاموا بالتوقيع على هذا البروتوكول الحالي كشهود عليه .
تم في لندن في السابع عشر من فبراير ١٩٧٨ .

(*) حلفت الاسماء .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالمعامدة
الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ الموقع في لندن
بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالمعامدة الدولية لمنع
التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ الموقع في لندن بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٧ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٤٠٦ (٦ ابريل سنة ١٩٨٦)

حسني مبارك

ووافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ شوال سنة
١٤٠٦ هـ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ م.

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٤/٨ بشأن الموافقة على بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالعمادة الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٢ الموقع في لندن بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٧ ؛

وعلي تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٩ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالعمادة الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٢ الموقع في لندن بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٧ .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٨/٧ ؛

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد

- الباب الثامن -

الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية

المتربة عن اضرار التلوث بالنفط

لعام ١٩٦٩ *

مع تعديلات بروتوكول عام ١٩٧٦

الدول الاطراف في هذه الاتفاقية :

- شعورا منها باخطار التلوث التي تشكلها عملية النقل البحري للنفط

غير المعبأ على الصعيد العالمي .

- واقتناعا منها بضرورة توفير التعويض المناسب للمتضررين من جراء

تسرب او طرح النفط من السفن .

- ورغبة منها باعتماد قواعد واصول دولية موحدة لتحديد نواحـي

المسئولية وتوفير التعويض المناسب في مثل هذه الحالات .

قد اتفقت علي مايلي :-

يقصد بالتعابير الواردة في هذه الاتفاقية مايلي المادة الاولى

(١) السفينة : كل سفينة بحرية أو أي جهاز بحري آخر ، مهما

يكن شأنه مستخدم في نقل النفط السائب كحمولة .

(٢) الشخص : كل شخص طبيعي أو كل شخص اعتباري سواء

كان مشتركاً مع احد من عدمه ، بما في ذلك

الدولة أو أي من تقسيماتها .

(٣) المالك : المالك تعني الشخص او الاشخاص المسجلة على .

اسمائهم السفينة وفي حالة عدم التسجيل هو الشخص

او الاشخاص المالكين للسفينة على أي حال . وفي

حالة تملك الدولة لسفينة ما وادارتها بواسطة شركة

ما ، فان تعريف المالك يعني هذه الشركة .

* دخلت الاتفاقية حيز إنفاذ على المستوى الدولي في ٧٥/٧/١٩

* دخل البروتوكول حيز التنفيذ على المستوى الدولي في ٨١/٤/٨

٤٤ النفط : يعني كل انواع النفط الثابت ، وخاصة النفط الخام ، زيت الوقود ، زيت الديزل الثقيل زيت التشحيم وزيت الحوت ، سواء كان مشحونا على السفينة كحمولة او موجود او في عابرها السفلي .

٥ دولة التسجيل : يعني بالنسبة للسفن المسجلة الدولة التي تسجل السفينة فيها . اما بالنسبة للسفن الغير مسجلة فتعني الدولة التي ترفع السفينة علمها .

٦ ضرر التلوث : يعني كل خسارة او ضرر حدث خارج السفينة الناقلة للنفط ، ونجم عن تلوث من تسرب او طرح للنفط ايما حدث ويشمل ذلك كلفة تدابير الانقاذ وكل خسارة او ضرر تسببت عنه تلك التدابير .

٧ تدابير الانقاذ : تعني كل التدابير المعقولة التي تتخذ من قبل اي شخص بعد حدوث حادثة مايقبى المنع والحد من التلوث .

٨ حادثة : وتعني كل حادث او مجموعة حوادث من ذات مصدر واحد نجم عنها التلوث .

٩ المنظمة : تعني المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات .

المادة الثانية

تطبق هذه الاتفاقية خصيصا على اضرار التلوث التي تحدث في اقليم الدولة المتعاقدة بما في ذلك البحر الاقليمي لهذه الدولة وكذلك على تدابير الانقاذ التي تتوخى تجنب او تخفيف مثل هذه الاضرار .

المادة الثالثة

(١) يكون مالك السفينة في وقت حدوث الحادثه او اذا كانت الحادثه مشكله من عدة احداث متتالية مسؤولا عند الحادثه الاولى عن كل ضرر من جزاء التلوث تسبب عن تسرب او طرح نفاثي من سفينه نتيجة تلك الحادثه ، باستثناء الحالات المنوه عنها في الفقرتين ٢ - ٣ ، من هذه الماده .

(٢) لايعتبر المالك مسؤولا اذا ثبت ان الضرر :

أ - قد وقع بسبب الحرب ، الاعمال العدوانية ، الحرب الاهلية ، العصيان او بسبب ظاهرة عادية ذات طبيعة استثنائية لايمكن تجنبها او مقاومتها الخ

ب - قد وقع كليا بسبب تصرف احد الاشخاص او بسبب محاولة احدهم إلحاق الضرر عن عمد .

ج - قد وقع كليا بسبب الازمات أو اي عمل آخر خاطئ سببته احدي الدول او الهيئات الاخرى المسئولة عن صيانة الانسوار أو المساعدات الملاحية الاخرى خلال تنفيذ هذه الواجبات .

(٣) اذا اثبت المالك ان ضرر التلوث قد تسبب جزئيا أو كليا عن تصرف أو افعال مع قصد احداث الضرر من قبل الشخص الذي وقع عليه الضرر أعفى المالك كليا أو جزئيا من مسؤوليته تجاه ذلك الشخص .

٤) لايجوز تقديم طلب بالتعويض عن ضرر التلوث الا في حدود القواعد المحددة في هذه الاتفاقية ولايجوز مطالبة وكلاء المالك أو من هم في خدمته بالتعويض عن ضرر التلوث سواء كان ذلك وفقا لاحكام هذه الاتفاقية أو بأى شكل آخر .

٥) ليس في هذه الاتفاقية مايس اي حق للمالك بالرجوع على الغير .

المادة الرابعة

إذا جري تسرب أو طرح النفط (من سفينة أو أكثر) نجم عنه وقوع ضرر تلوث . فإن مالكي كافة السفن ذات العلاقة هم الذين يتحملون مسؤولية كاملة الضرر الذي ليس المعقول تجزئته . وذلك وفقا لاحكام المادة الثالثة .

المادة الخامسة

* (١) يتمتع مالك السفينة بحق تحديد مسؤوليته بمقتضى احكام هذه الاتفاقية فيما يعلق بكل حادثه بمبلغ ٢٠٠٠ فرنك عن كل طن حمولة مسجلة وعلى اي حال لايجوز ان يزيد المبلغ الكلي عن (٢١٠) ملايين فرنك .

(٢) إذا وقعت الحادثة بسبب خطأ المالك الشخصي فلا يحق لهذا الاخير الاستفادة من الحد الاقصى (السقف) المحدد في الفقرة الاولى من هذه المادة .

(٣) كى يستفيد المالك من التحديد المنصوص عنه في الفقرة الاولى من هذه المادة عليه أن يضح تحت تصرف محكمة أو اية سلطة أخيري مسئلة في الدولة المتعاقدة (حيث حركت القضية عملا بالمادة التاسعة) كامل المبلغ الذي يتفق وتحديد مسؤوليته .

* عدلت هذه الفقرة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٦ على أساس تحديد المسؤولية بمبلغ يعادل ١٢٢ وحدة حسابية عن كل طن حمولة مسجلة ، وبما لايزيد عن ١٤ مليون وحدة حسابية .

ويجوز ان يكون المبلغ المحدد نقداً او كفالة مصرفيه او ايه امانه
اخرى تعتبر مقبولة وفقاً لتشريع الدولة المتعاقدة الذي جرى فـى
اقليمها تأمين المبلغ والذي اعتبر مقبولا من قبل المحكمة او اية
سلطة اخرى مسئلة .

٤) يجري توزيع الاموال على الدائنين بالشكل الذي يتناسب ومبلغ
الدينون المقبولة .

٥) اذا حدث قبل توزيع الاموال ان قام المالك او مستخدمه
أو وكلاءه أو الشخص الذي قدم التأمين او اى ضمان مالى آخر، بدفع
التعويض عن اضرار التلوث نتيجة وقع حادث ما فتؤول الى ذلك
الشخص الحقوق التى تمتع بها الشخص المعوض عليه بموجب احكام
هذه الاتفاقية وفي حدود المبلغ الذى قام بتسديده .

٦) يمكن ان يمارس حق الحلول المنصوص عنه في الفقرة السابقة
اى شخص آخر غير اولئك الذين جاء ذكرهم ، فيما يتعلق بأى مبلغ
تعويض من ضرر التلوث سبق له ان سدده وذلك في حدود ماتسمح
به القوانين الوطنية النافذة .

٧) عندما يغيب المالك أو أى شخص آخر ، بأنه قد يكون ملزماً ،
فيما بعد ، بدفع تعريضا ما ، كلياً او جزئياً وكان بإمكان المالك
او الشخص الآخر ، الاستفادة من حق الحلول المشار اليه بالفقرتين
٥ و ٦ من هذه المادة ، فيما لو سدد التعويض قبل توزيع الاعتمادات
المصدرة لذلك . فان للمحكمة او للسلطة المسؤولة المختصة فى الدولة
المودعة لديها الاموال . ان تأمر بوضع مبلغ كاف . على حسبه
وبمصرزة مؤقتة لتمكين الشخص المعلى من التنفيذ على المبالغ بهدف
ايصاله لحقه .

٨) تأتي النفقات المعقودة وكذلك التضحيات التي اقدم عليها المالك بمطلق اختياره بغية تجنب التلوث او الاقلال منه بمثابة الحق علي الاموال الموضوعة كضمان وفي نفس المرتبة مع الدائنين الاخرين بالنسبة لهذه الاموال .

* ٩) يقصد بالفردك المشار اليه في هذه المادة الوحدة المؤلفة من خمسة وستين ونصف مليغرام من الذهب البالغة ثقافته تسعائة بالالف . ويجري تحويل المبلغ المشار اليه في هذه المادة الى العملة المحلية في الدولة المودع لديها الاعتماد المالي على اساس سعر تلك العملة لوحدة القياس المعروفة اعلاه . وذلك في التاريخ الذي قام المالك فيه بايداع الاموال من أجل تحديد الحد الاقصى (السقف ، الضمان أو الكلمة) .

* عملت هذه الفقرة بموجب البروتوكول سالف الاشارة اليه بما يتسق والتعديل السابق للفقرة (١) بتعريف الوحدة الحسابية وهي حـق السحب الخاص كما يحدده صندوق النقد الدولي ، وتحويل المبالغ المشار اليها في الفقرة (١) الى العملة الوطنية للدولة ، واذا كانت الدولة عضو في صندوق النقد الدولي تحسب قيمة عملتها الوطنية بالقياس الى حق السحب الخاص وفقا لطريقة التقييم التي يطبقها صندوق النقد الدولي على عملياتها ، اما اذا لم تكن الدولة عضوا تحسب قيمة عملتها الوطنية بالقياس الى حق السحب الخاص بطريقة تحددها هذه الدولة .

ومع ذلك يجوز للدولة التي ليست عضوا في صندوق النقد الدولي التي لاتتبع قوانينها تطبيق القاعدة المشار اليها ان تعلن في وقت التوقيع او التصديق او القبول او الاقرار او الانضمام او في اى وقت لاحق ان حدود المسؤولية تحدد على الوجه التالي :

٢٠٠٠ وحدة نقدية عن كل طن حمولة السفينة وبما لايزيد من ٢١٠ مليون وحدة نقدية وتعادل الوحدة النقدية المشار اليها مرة ٦٤ مليغرام من الذهب من سبيكة عيارها ٩٠٠ من الف ، ويتم التحويل وفقا لقانون الدولة المعنية .

١٠) يقصد بحمولة السفينة بالنسبة لهذه الاتفاقية المحمول الصافي مضافاً اليه الحجم المستقطع من المحمول التائم نتيجة الفراغات المشغولة بأجهزة الدفع وفرض التأكد من المحمول الصافي .

وفي حالة عدم امكان قياس محمولها وفقاً للقواعد المتبعة في قياس المحمول ففي هذه الحالة يقرر المحمول بأربعين في المائة من الوزن مقدراً بالطن وهو / ٢٢٤٠ رطل من النفط الذي يمكن لتلك السفينة ان تنقله .

١١) يمكن للمؤمن أو لاي شخص آخر قدم الضمان المالية ان يودع الاعتماد المالي تطبيقاً لاحكام هذه المادة بنفس الشروط وببنفس المفعول كما لو كانت هذه الاموال قد اودعت من قبل المالك . ومبلغ الضمان هذا يمكن ايداعه حتى في حالة وجود شخص من قبل المالك ، الا انه في هذه الحالة لايمكن ان تمس اموال الضمان ، الحقوق العائدة للضحايا حيال السفينة .

المادة السادسة .

١) حينما يقوم المالك المتسبب في الجائحة بإيداع اموال الضمان تطبيقاً لاحكام المادة / ٥ / يكون له الحق بأن يحدد بذلك مسئولية :

- أ - لايجوز ان تمارس اية حقوق للتعويض عن اضرار التلوث الناجمة عن ذلك الحادث على الاملاك الاخرى العائدة للمالك .
- ب - تأمر المحكمة او اية سلطة مختصة في الدولة المتعاقدة باخلاء سبيل السفينة أو اى اموال أو ممتلكات عائدة للمالك وسبق ان حجزت اثر تقديم المالك تعويض عن اضرار التلوث التي نجمت عن تلك الحادثة .

وتتخذ هذه السلطات نفس الاجراء بالنسبة لكل تأمين او اية

ضمانة اخري قدمت بغية تجنب مثل ذلك الحجز .

(٢) لاتطبق الاحكام السابقة الا اذا كان للطالب حق الدخول الى المحكمة المكلفة بمراقبة اموال الضمان وكذلك اذا كانت هذه الاموال يمكن فعليا ان تستخدم لتغطية طلبه .

المادة السادسة

(١) يلزم مالك كل سفينة مسجلة في دولة متعاقدة ومختصة للنقل اكثر من ألفي طن من النفط غير المعبأ كشحنة لها بأن يسجل تأميناً أو ضماناً مالية اخرى . كالتأمينات المصرفية او شهادة مملوكة من قبل صندوق دولسي للتعويض وتحدد مقدار تلك الضمانات بطريق تطبيق حدود المسؤولية المعروفة في الفقرة الاولى من المادة الخامسة وذلك لتغطية مسؤوليته عن اضرار التلوث تطبيقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

(٢) تسلم كل سفينة الشهادة التي تثبت بأن التأمين او الضمانة المالية لاتزال سارية المفعول تطبيقاً لاحكام هذه الاتفاقية ، وتسلم هذه الوثيقة وتؤشر من قبل السلطة المختصة في دولة التسجيل التي عليها ان تتأكد من أن السفينة تحقق الشروط الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة . كما يجب ان تكون هذه الشهادة طبق الاصل عن النموذج المرفسسق بالملحق . وأن تحمل المعلومات التالية :

- أ - اسم السفينة وميناء التسجيل .
- ب - اسم المالك ومكان اقامته الرئيسي .
- ج - طراز الضمان (نوع الضمان) .
- د - اسم المؤمن ومكان اقامته الرئيسي او اسم الشخص الآخر الضامن ومكان اقامته الرئيسي وكذلك المكان الذي تم تسجيل التأمين فيه او الضمانة .
- هـ - مدة سريان الشهادة ، التي لايجوز بأي حال ان تتجاوز مدتها مدد التأمين أو الضمان .

٥) تنظم الشهادة باللغة الرسمية للدولة المانحة ، أما اذا كانت اللغة المستخدمة غير انكليزية او فرنسية فيجب ان يحمل النص ترجمة لها بأحدي هاتين اللغتين .

٦) يجب أن توجد الشهادة على السفينة كما يجب ان توضع نسخه عنها لدى الادارة التي تملك سجل تسجيل السفينة .

٧) لايفي التأمين أو اى ضمان مالي بمتطلبات هذه المادة ، اذا ما ابطال او انتهى لاسباب اخري ، غير تلك التي تكون بانقضاء مدة الصلاحية للتأمين أو للضمان المالي المنصوص عنها في الشهادة بمقتضى الفقرة (٢) لهذه المادة . وقبل انقضاء ثلاثة شهور من التاريخ الذى تخطر فيه هذه السلطات المشار اليها في الفقرة (٤) من هذه المادة بانتهاء التأمين أو الضمان مالم تسلم الشهادة لهذه السلطات أو تصدر شهادة جديدة خلال المدة المذكورة . وتطبق الاشرافات السابقة على أى تعديل ينتج في التأمين أو الضمان طالما انه يلقى بمتطلبات هذه المادة .

٨) تحدد دولة التسجيل شروط منح-تقدم الشهادة ومدة سريانها فسي حدود الاحكام الواردة في هذه المادة .

٩) تكون الشهادات الممنوحة أو المؤشرة على مسؤولية احدي الدول المتعاقدة معترف بها من قبل الدول المتعاقدة الاخرى في كل ما من شأنه ان يحقق غايات هذه الاتفاقية ويكون لهذه الشهادات نفس قيمة ومستوى الشهادات التي تمنح من قبلها شخصيا . ويمكن لاية دولة متعاقدة في أى وقت أن تطلب من دولة التسجيل اجراء تبادل فسي الرأى فيما اذا وجدت هذه الدولة بأن المؤمن او الضامن الموثق على هذه الشهادة ليس لهما المقدرة المالية على مواجهة الالتزامات المفروضة بالاتفاقية .

٨) يمكن أن يوجه كل طلب تعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث ضد الشخص الذي قدم الضمان المالي المحددة لمسئولية المالك حيال اضرار التلوث . ففي مثل هذه الحالة يمكن للمدعي عليه سواء (كان هناك خطأ شخصيا من قبل المالك أو لم يكن) . أن يستفيد من حدود المسئولية المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الخامسة . كما يمكن للمدعي عليه أن يستفيد ايضا من وسائل الدفاع التي كان منظرها ان يستند اليها المالك في دعواه .

باستثناء تلك المستوحاه من الافلاس او اجراءات تصفية المالك كما يمكن للمدعي عليه بالاضافة لما تقدم ان يستفيد من واقع كون اضرار التلوث قد نجمت عن خطأ غير متعمد من المالك نفسه ، ولكنه لايمكن ان يستفيد من اية وسائل اخري للدفاع ، كالتى كان يمكن أن يستند اليها في حالة وقوع حادث غير متعمد من قبل المالك ضد نفسه ، ويمكن للمدعي عليه في كل الحالات ان يجبر المالك على السهر وفق الشكليات المطلوبة .

٩) لايمكن التصرف باى مال اعد من طريق التأمين او اية ضمانه مالية اخري تطبيقا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة ، الا لتسوية التعويضات المترتبة بموجب هذه المادة .

١٠) يجب أن لا تسمح اية دولة متعاقدة لاي سفينة تخضع لاحكام هذه المادة وترفع علمها بأن تعمل في المجالات التجارية اذا لم تزود تلك السفينة بالشهادة الممنوحة تطبيقا لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

١١) بما لايتعارض واحكام هذه المادة ، تسهر كل دولة متعاقدة علي ان تتضمن تشريعاتها الوطنية ايجاد تأمين او اية ضمانه مالية اخري تتناسب والالتزامات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة للتغطية كل سفينة، مهما كان مكان تسجيلها سواء تلك التي تدخل الى موانئها او التى تغادرها او تلك التى تؤم منشآتها ومصباتها الموجوده في شواطئها وبحرها الاقليمي او تلك التى تغادر هذه المصبات والمنشآت فيما اذا كانت هذه السفن تنقل فعلا اكثر من (ألفى) طن من النفط غير المعبأ.

١٢ - ان السفينة العائدة ملكيتها للدولة ولم يجر تغطيتها بتأمين او اية ضمانات مالية اخري فان الاحكام الثلاثة لهذه المادة لا تنطبق على هذه السفينة ، وعلى أى حال يجب ان تزود هذه السفينة بشهادة تمنح لها من قبل السلطات المختصة في دولة التسجيل تشهد بأن ملكية السفينة النعينة تعود للدولة وبأن مسؤوليتها مغطاه ضمن نطاق الحدود المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الخامسة ويتم تنظيم مثل هذه الشهادات وفق النموذج المحدد في الفقرة الثانية من هذه المادة قدر الامكان .

المادة الثامنة

تسقط حقوق التعويض بموجب هذه الاتفاقية بانقضاء ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ حصول الضرر مالم يجر تحريك الدعوي امام القضاء تطبيقا لاحكامه . الا أنه لايجوز الادعاء امام القضاء او تحريك الدعوي بعد انقضاء مدة ست سنوات اعتبارا من تاريخ وقوع الجائحه التي سببت الضرر .

اما اذا كان الحادث قد وقع على عدة مراحل فمدة السنوات الست هذه تنتهي اعتبارا من تاريخ اولي هذه المراحل .

المادة التاسعة

(١) في حال تسبب حادثه ما باضرار نتيجة تلوث وقع على اقليم دولة واحدة أو اكثر من الدول المتعاقدة او في المياه الاقليمية لهذه أو تلك الدول أو أن هناك تدابير انقاذ قد اتخذت لتجنب أو تخفيف اضرار التلوث في تلك الاقاليم او في مياهها . فلايجوز ان يقدم طلب التعويض الا أمام محاكم تلك الدول أو الدول المتعاقدة . ويسلم اعلام بذلك الى المدعي عليه في حدود مدة معقولة بعد تقديم مثل هذه الطلبات .

(٢) تسهر كل دولة على توفير الكفاءة بمحاكمها المختصة بالنظر في حوادث التلوث هذه .

(٢) بعد ايداع الاموال تطبيقا لاحكام المادة الخامسة ، تصبح محاكم الدولة التي اودعت فيها هذه المبالغ او شكلت هي المختصة الوحيد بالـنظـر بصلاحيـة البت بكافة القضايا وبتجزأة وتوزيع هذه الاموال .

المادة العاشرة

(١) يجب أن يعترف في الدول المتعاقدة بكل حكم يصدر من المحكمة طبقا للمادة التاسعة . ويكون معمولاً به في دولة الاصل حيث لا يكون موضوعا للاشكال العادية للاستئناف فيما عدا :

أ - صدور الحكم بطريق الاحتيال أو الغش .
ب - اذا لم يخطر المدعي عليه في الوقت المناسب والكافي لتقديم دعواه .

(٢) كل حكم تم الاعتراف به تطبيقا للفقرة الاولى من هذه المادة ملزم بالتفليذ في كافة الدول المتعاقدة بمجرد استكمال الاجراءات المفروضة في تلك الدولة . ولا يجوز ان تسع مثل هذه الاجراءات باعادة النظر في جوهر الطلب .

المادة الحادية عشر

(١) لا تطبق احكام هذه الاتفاقية على السفن الحربية وعلى غيرها من السفن العائدة للدولة او المستمرة من قبيلها واللاحقة خصيصا ابان الفترة المعينة ، بأحدى ادارات الدولة غير التجارية .

(٢) اما فيما يتعلق بالسفن العائدة لاحدي الدول المتعاقدة والمستخدم في اغراض تجارية فكل دولة معرضة للملاحقة امام الجهات القضائية المحددة في المادة التاسعة وعليها ان تمتنع عن تقديم اي دفاع يمكنها ان تتدفع به فيما يختص بناحية سيادة الدولة .

المادة الثانية عشر

أن هذه الاتفاقية تتعدي كل الاتفاقيات الدولية التي تكون اعتباراً من التاريخ التي تطرح فيه للتوقيع نافذة أو مقترحة للتوقيع أو للتصديق أو للانضمام . ولكن في حدود التدابير التي من شأنها أن تتعارض فقط مع أحكامها ، وعلى أي حال فليس من شأن الأحكام المحلية أن تفسد التزامات الدول غير المتعاقدة المفروضة بموجب تلك الاتفاقيات على الدول المتعاقدة .

المادة الثالثة عشر

(١) تبقى الاتفاقية الحالية مقترحة للتوقيع حتى ٣١ كانون أول عام ١٩٧٠ ومن ثم تبقى بعد ذلك مقترحة أمام القبول أو الانضمام .

(٢) يمكن للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، أو إحدى هيئاتها المختصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو الأعضاء في محكمة العدل الدولية أن يصبحوا طرفاً في الاتفاقية الحالية بواسطة :

- أ - التوقيع بدون تحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة .
- ب - التوقيع مع تحفظ بالتصديق أو القبول أو الموافقة مضمونة بالتصديق أو القبول أو الموافقة أو
- ج - الانضمام .

المادة الرابعة عشر

(١) يجري التصديق ، القبول ، الموافقة أو الانضمام عن طريق ايداع وثيقة مستكملة كافة الشكليات لدى الأمين العام للمنظمة .

٢) يعتبر طلب التصديق القبول ، الموافقة او الانضمام المقدم بعد اجراء تعديلات على هذه الاتفاقية بمثابة التصديق القبول ، الموافقة والانضمام لهذه الاتفاقية مع كافة التعديلات التي طرأت عليها بعد سريان مفعولها .

المادة الخامسة عشر

١) تعتبر الاتفاقية الحالية سارية المفعول في اليوم التسعين الذي يلي التاريخ الذي تم فيه توقيع ثمانى حكومات منها خمس دول تملك كل منها عددا من الناقلات لا يقل محمولها عن مليون برميل قائم شريطه ان يكون التوقيع قد جرى بنون تحفظها بالنسبة للتصديق القبول او الموافقة او سواء قدمت وثيقة التصديق او القبول ، او الموافقة او الانضمام الى الامين العام للمنظمة .

المادة السادسة عشر

١) يمكن لكل دولة سبق ان انضمت لهذه الاتفاقية ان تعلن ابطال العمل باحكامها بعد سريان هذه الاتفاقية عليها .

٢) يتم تقديم الطلب عن طريق ايداع وثيقة خاصة بذلك لدى الامين العام للمنظمة ، ويبدأ مفعول ابطال الاتفاقية بعد مضي مدة سنة على تاريخ ايداع وثيقة الابطال لدى الامين العام للمنظمة او بعد انقضاء كل مدة اطول من هذه المدة يمكن أن يشار اليها في تلك الوثيقة .

المادة السابعة عشر

١) على هيئة الامم المتحدة ، حينما تكون مسئولة عن ادارة احد الاقاليم وكذلك على كل دولة منضمة لهذه الاتفاقية الحالية وحكلفتأمين العلاقات الدودية لاقليم ما أن تقوم باقرب وقت ممكن باستشارة السلطات المسئولة عن ذلك الاقليم او ان تتخذ التدابير الخاصة بشموله لاحكام هذه الاتفاقية . ويمكن لكل منهما في اي وقت اخطار الامين العام للمنظمة بذلك بواسطة اشعار خطي يوجه اليه .

٢) يشمل تطبيق احكام هذه الاتفاقية الاقليم المعني بالاشعار اعتبارا من تاريخ الاستلام او اي تاريخ آخر اطول يشير اليه الاشعار المنوه عنه .

٣) يمكن لهيئة الامم المتحدة . أو لاي دولة اخري سبق وقدمت تصريحها بصدر الفقرة الاولى من هذه المادة ان يخطر الامين العام للمنظمة بوقف شمول احكام هذه الاتفاقية على الاقليم المحدد في التصريح المشار اليه بواسطة اشعار خطي يوجه للامين العام للمنظمة .

٤) يوقف تطبيق احكام هذه الاتفاقية بالنسبة للاقليم المحدد في التصريح المرفوع للامين العام للمنظمة بعد مضي منه على استلام التصريح المذكور من قبل الامين العام للمنظمة او اي تاريخ آخر اطول يشير اليه ذلك التصريح .

المادة الثامنة عشر

- يمكن للسلطة ان تدعو لمؤتمر يهدف لاعادة النظر في الاتفاقية الحالية او تعديلها .
- تدعو المنظمة لمؤتمر يضم الدول المتعاقدة بهدف اعادة النظر أو تعديل الاتفاقية الحالية بناء على طلب ثلثي عدد الدول الاعضاء على الاقل .

المادة التاسعة عشر

١) توضع الاتفاقية الحالية لدي الامين العام للمنظمة .
٢) يقوم الامين العام للمنظمة باتخاذ مايلى : ابلاغ كافة الدول الموقعة على الاتفاقية او تسلك التي انضمت :

أعدت في بروكسل في اليوم التاسع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٦٩ .

ملاحظات تفسيرية :-

- (١) ان تسمية الدولة ، اذا كان مرغوبا في ذلك ، يمكن أن تتضمن إشارة الى السلطة العامة المختصة للدولة حيث صدرت الشهادة .
- (٢) اذا كان مجموع مبلغ الضمان قد قدم من أكثر من مصدر واحد فيجب بيان مقدار المبلغ المقدم من كل مصدر .
- (٣) اذا جري تقديم الضمان على عدة اشكال ، فيجب تعداد تلك الاشكال .
- (٤) ان حقل " مدة الضمان " ، يجب ان ينص على تاريخ بدء مفعول ذلك الضمان .

نموذج

شهادة تأمين أو أي ضمان مالي آخر بخصوص
المسؤولية المدنية عن اضرار التلوث بالنفط

صادرة وفقاً لاحكام المادة ٧/ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية
عن اضرار التلوث بالنفط ١٩٦٩.

اسم السفينة الرقم والاحرف المميزة مرفأ التسجيل اسم وعنوان المالك

تشهد بأنه يوجد لمصلحة السفينة المسماة اعلاه عقد تأمين نافذ المفعول
أو ضمان مالي آخر متفق مع احكام المادة ٧/ من الاتفاقية الدولية الخاصة
بالمسؤولية المدنية عن اضرار التلوث بالنفط .

نوع الضمان :

مدة الضمان :

اسم وعنوان المؤمن (المؤمنين) او الشخص (أو الاشخاص الذين قدموا
ضمانة مالية)

الضامن :

الاسم :

العنوان :

أن هذه الشهادة صالحة لغاية

صدرت عن او صدقت من قبل حكومة

في التاريخ (التسمية الكاملة للدولة)

(المكان)

توقيع ومنصب الموظف الذي اصدر
الشهادة او صدق عليها

الكتاب الثانى

شرح القوانين المكتملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث

تمهيد :

سبق أن شرحنا تفصيلاً فيما تقدم قانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والتشريعات المحلية (١) والدولية (٢) للمكتملة له .

١- الأصول العامة لحماية البيئة الأرضية في قانون البيئة ولائحته التنفيذية .

وضع قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى الباب الأول منه الأصول العامة لحماية البيئة الأرضية من التلوث (٣) وقد تعرض لهذا الأمر فى فصلين الفصل الأول التنمية والبيئة والفصل الثانى الموارد والنفائات الخطرة .

وكما تعرضت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة (٤) لحماية البيئة الأرضية من التلوث وتضمنت ملاحقها تحديد المنشآت التى تخضع للتقييم البيئى ونموذج لسجلات تأثير نشاط المنشأة على البيئة والطيور والحيوانات البرية للحظور صيدها أو قتلها أو امساكها (٥) .

(١) انظر تفصيلاً ما سبق شرحه فى الكتاب الأول ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه ص ٤٥٦ وما بعدها .

(٣) انظر الكتاب الأول ص ١٦ وما بعدها .

(٤) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٥ . باصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الوقائع المصرية العدد ٥١ (تابع) فى ١٩٩٥/٢/٢٨ .

(٥) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى هذا الشأن من الناحية المدنية والادارية -

نمو تدميم رؤيتنا بشأن تأسيس فرع قانونى جديد للبيئة .

فى إطار سعيينا - السابق ايضاحه فى مقدمة هذا المؤلف (١) - نحو تأصيل فرع قانونى للبيئة له ذاتيه مستقلة ومجموعة قانونية خاصة فسوف نتعرض فى هذا الكتاب لشرح شعبة من أهم الشعب للمكمل لقانون البيئة وهى شعبة القوانين المكمل لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

تقسيم .

سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فيما يلى :

الباب التمهيدى : دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة فى حماية البيئة الأرضية من التلوث (٢) .

القسم الأول : حماية البيئة فى قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (٣) .

القسم الثانى : حماية البيئة فى قانون المحال العامة .

القسم الثالث : حماية البيئة فى تشريعات المنشآت والشركات الفندقية والسياحية .

القسم الرابع : حماية البيئة فى قانون الآثار .

القسم الخامس : حماية البيئة فى قانون المحميات الطبيعية .

= ما تقدم من ٩٢ وما بعدها ، ونظر شرح الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام القانون للبيئة بشأن الاعتداء على الطيور والحيوانات البرية من ٢١٩ وما بعدها .

(١) أنظر مقدمة هذا المؤلف بشأن رؤيتنا الخاصة فى هذا الشأن وقيامنا بتطبيقها عملياً على خطة بحثنا فى هذا المؤلف المائل .

(٢) أنظر ما سبق ذكره - فى المقدمة - بشأن التشريعات المتعلقة بحماية البيئة الأرضية فى الدول المتقدمة .

(٣) أنظر اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بشأن المنشآت التى تخضع للتقييم البيئى ، الكتاب الأول ، من ٢٥ وما بعدها .

- القسم السادس : حماية البيئة فى قانون النظافة العامة^(١) .
- القسم السابع : حماية البيئة فى قانون اشغال الطرق العامة .
- القسم الثامن : حماية البيئة فى قانون الطرق العامة .
- القسم التاسع : حماية البيئة فى قانون تنظيم الاعلانات .

(١) انظر بشأن حماية البيئة فى تشريعات التدليس والغش وغش الأغذية والغش التجارى والصناعى مطبقاً لآخر التعديلات كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ٣٢ وما بعدها .

الباب التمهيدى

دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة فى حماية البيئة الأرضية من التلوث

تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض فيما يلى لدور قانون العقوبات المصرى
والتشريعات الخاصة (١) التى صدرت فى مصر فى تحقيق حماية
البيئة الأرضية من التلوث وذلك فى الفصول الآتية :

**الفصل الأول : حماية البيئة الأرضية فى قانون العقوبات
المصرى .**

الفصل الثانى : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الزراعة .

الفصل الثالث : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الصناعة .

الفصل الرابع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات البترول .

**الفصل الخامس : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات
الاسكان .**

الفصل السادس : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات التعمير .

الفصل السابع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات السياحة .

الفصل الثامن : حماية البيئة الأرضية تشريعات الآثار .

**الفصل التاسع : حماية البيئة الأرضية فى تشريعات الأمن
الخارجى والداخلى .**

(١) يعتبر أهم التشريعات الخاصة التى ساهمت فى حماية البيئة الأرضية من
التلوث - بطبيعة الحال - قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤
حيث يتضمن الباب الأول حماية البيئة الأرضية من التلوث ، كما يتضمن الباب
الأول من اللائحة التنفيذية حماية البيئة الأرضية من التلوث (انظر الكتاب الأول
ص ٧٥ وما بعدها .

الفصل الأول

حماية البيئة الأرضية

في قانون العقوبات المصرى

تمهيد :

تضمن قانون العقوبات المصرى الكثير من الجرائم التى تستهدف حماية البيئة الأرضية من التلوث والتدمير وسوف نتعرض لهذا الأمر فى البنود التالية :

أولاً : حماية البيئة الأرضية والمباني والمنشآت من أخطار المفرقعات ،

استحدث المشرع المصرى الباب الثانى مكرراً من قانون العقوبات المتعلق بالمفرقعات (١) حيث تنص المادة ١٠٢ (أ) على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقعات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

ويعتبر فى حكم المفرقعات كل مادة تدخل فى تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التى تستخدم فى صنعها أو لانفجارها » .

وتنص المادة ١٠٢ من قانون العقوبات على أنه « يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسى أو تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتداء الجمهور » .

(١) لاضيف هذا الباب - من المادة ١٠٢ (أ) إلى المادة ١٠٢ (هـ) - إلى الكتاب الثانى من قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ .

ويتبين من نص المائتين سالف الذكر أن المشرع المصرى فى قانون العقوبات يحمى البيئة الأرضية والنباتات من أخطار التخريب باستخدام المفرقات .

ثانياً ، حماية المزروعات من القطع والاتلاف والهدم ،

يجرم المشرع للمصرى اتلاف المزروعات ، من ذلك ما قضت به المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات المصرى من أنه : يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولاً : كل من أتلف زرعاً غير محسود أو شجر نباتاً خلقه (١) أو مفروساً أو غير ذلك من النباتات .

ثانياً : كل من أتلف غيطاً مبهوراً أو بث فى غيط حشيشاً أو نباتاً مضراً .

ثالثاً : كل من اقتلع شجرة أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيعيتها وكل من أتلف طعماً فى شجر .

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة ستة على الأقل وستين على الأكثر (٢) .

كما نصت المادة ٣/٣٧٨ للمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ منه على أنه : « يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل ... :

من قطع الخضرة الثابتة فى المحلات المخصصة للمنفعة العامة أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذوناً بذلك .

(١) تتضمن كلمة « خلقه » الموجوبة بالنص تجريم خاص للاعتداء على الأشجار الطبيعية التى نهقت وترعرعت بخلقه بفعل إرادة الله تعالى .

(٢) شددت المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات المصرى العقوبة بالنسبة لمن يخالف حكم أى من الفقرتين الأولى أو الثانية من المادة ٣٦٧ فجعلتها الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، إذا ارتكبت الجريمة ليلاً من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملاً لسلاح .

كما نصت المادة ١٦٢ من قانون العقوبات المصري على أن :
« كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو الأملاك أو المنشآت للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية أو الفنية ، وكل من قطع أو أتلف أشجاراً مغروسة في الأماكن المخصصة للعبادة أو في الشوارع أو في المتنزهات أو في الأسواق أو للميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها » .

ثالثاً ، حماية البيئة الأرضية من فصل الحيوانات في الطريق ووضع الفضلات والقاذورات على سطح المساكن :

وقد أسبغ قانون العقوبات المصري نوعاً آخر من الحماية الجنائية التقليدية للبيئة نص عليها إلى جانب أوضاع أخرى في باب المخالفات ، فكانت الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٦ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تعاقب كل من غسل في الطريق العام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للركوب وهي مخالفة من المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ، ولو أنها تهمي بذلك التلوث الناشئ من هذه الأفعال المضرة بالصحة (١) ونشير أيضاً للمادة ٣٧٩ من قانون العقوبات المصري والتي تنص في فقرتها الثالثة على تجريم فعل من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكن مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها .

أما الفقرة الثانية (٢) من المادة ٣٧٧ فهي تجازي من أهمل في

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

(٢) يلاحظ أن هذه المادة عدلت بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ حيث كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٧٨ وكانت عقوبتها الغرامة التي لا تتجاوز ٧٥ قرش وأصبحت الغرامة التي لا تتجاوز ١٠٠ جنيه . انظر كتابنا : التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن منه ، ص ١٢٧ وما بعدها .

تنظيف أو اصلاح المداخل أو الأفران أو المعامل التى تستعمل فيها النار. ومن المعلوم أن تجريم هذه الأفعال لا يرجع إلى ما تسببه هذه المداخل من تلوث والمعتبر حالياً جريمة العصر ، ولكن كجريمة من جرائم الخطر خشية اندلاع النيران والحرائق من هذه المداخل .

رابعاً ، حماية الأشجار الخضراء والخضرة من القطع والاتلاف ،

تجرّم المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات المصرى فعل إتلاف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ، إلى جانب أفعال نقل وإزالة العلامات التى تميز بين الأملاك المختلفة بقصد اغتصاب أرض ، فهنا نجد أن فعل إتلاف الأشجار يمثل اعتداء على الطبيعة والتى شملها النص بالحماية بالرغم من أن النص يورد إلى جانب هذه الحماية غرضاً آخر ، ألا وهو حماية الأملاك من الاعتداء عليها بإزالة العلامات والحدود بين الملكيات المختلفة .

كما أضاف القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الفقرة الثالثة للمادة ٣٧٨ والتى تعاقب كل من قطع الخضرة النابتة فى المحلات المخصصة للمنفعة العامة أو نزع الأثرية منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن ماذوناً بذلك ، والعقوبة هى الغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه .

ويتبين لنا من النصوص المتقدمة أن المشرع المصرى قد قام بحماية الملكية الخاصة كما قام بحماية البيئة الأرضية جنائياً من المفرقات والتعيب والاتلاف والقنورات .

الفصل الثانى

حماية البيئة الأرضية

فى تشريعات الزراعة

تمهيد .

يُمثل قطاع الزراعة فى مصر نصيباً كبيراً فى مجال البيئة الأرضية الأمر الذى يستوجب المحافظة عليها .

وقد صدرت التشريعات كثيرة لحماية الأراضى المنزرعة سواء ما يتصل بعدم الاعتداء عليها من طغيان المباني وغير ذلك من المنشآت أو ما يتصل بتجريفها كما نظمت استخدام المبيدات وحرصت على المحافظة على الحيوانات والطيور النافعة وقد أصدر المشرع المصرى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ متضمناً المادة ٧١ التى تجرم تجريف الأراضى الزراعية وقد تم تعديل هذه المادة أكثر من مرة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ ومرة ثانية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وأخيراً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ لتشديد عقوبة هذه الجريمة بصورة تتمشى مع التطور ومحاولة لايقافها نظراً لما أثبتته الدراسات من مدى ضررها على الرقعة المنزرعة فى مصر فجعلتها الحبس مع الغرامة ، وجعلتها لمالك الأرض أو مستأجرها أو حائزها أو ناقل الأتربة منها أو مشتري هذه الأتربة ، وذلك لضمان تجريم هذا الفعل فى قانون الزراعة والذى يعتبر اعتداء صارم على عنصر هام من عناصر البيئة إلا وهى التربة الزراعية وضمان سلامتها .

وقد تضمن قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى الفصل الثالث من الباب الأول للمكتاب الثانى الخاص بحماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وعدم استعمال القسوة مع الحيوانات (١) وخاصة

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات ص ٢١٧ وما بعدها .

القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التي يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١١٧ من هذا القانون ، حيث تجرم فعل كل من صاد أو قتل أو أمسك بأي طريقة الطائر المبين بالمحضر والتافع للزراعة ، وكذلك فعل من صاد أو قتل أو أمسك بأي طريقة الحيوان البري المبين بالمحضر المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ (١) والحيوانات المحمية بهذا القانون بل كل من أضر بها أو أتلّفها .

أولاً ، بيان تشريعات الزراعة التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية من التلوث .

سوف نتعرض فيما يلي لأهم التشريعات الزراعية التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة وذلك فيما يلي :

١- القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة القطن والقوانين المعدلة له .

٢- قرار وزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ بشأن علاج ديدان لوز القطن في حقول بالقرى التابعة لمحافظة الاسكندرية ومركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة .

٣- قرار وزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن مقاومة وعلاج الآفات التي تصيب القطن وباقي الحاصلات والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ .

٤- قرار وزاري رقم ١٧١٤ لسنة ١٩٧٢ بإضافة مادة إلى مواد القرار السابقة .

٥- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ والمذكورة

(١) انظر نصوص القرارات المذكورين في القسم الخامس من الكتاب الأول من ٣٥٧ وما بعدها .

الايضاحية بشأن التدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له .

٦- القرار الوزاري الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ بشأن الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ووسائل ونفقات مقاومتها وعلاجها .

٧- القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القرار السابق .

٨- قرار وزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ووسائل ونفقات مقاومتها وعلاجها .

٩- قرار وزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة ٣ من القرار السابق .

١٠- قرار وزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الآفات والأمراض الضارة بالنباتات .

١١- القرار الوزاري الصادر في ٣ فبراير لسنة ١٩٥٥ ببيان شروط الترخيص باستيراد وسائل النباتات والمنتجات النباتية المعدل بالقرارين الصادرين في ١٠ مايو ١٩٥٥ ، ٦ سبتمبر عام ١٩٥٥ .

١٢- القرار رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشروط تظهر رسائل النباتات والمنتجات الزراعية الواردة والصادرة .

١٣- قرار وزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بحقن الأبقار والجاموس اجبارياً بمحافظة البحيرة لوقايتها من مرض الطاعون البقري وأيضاً لنفس الغرض بمحافظة الشرقية .

١٤- قرار وزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بحقن الأبقار والجاموس بمحافظة دمياط والبحيرة وبنى سويف لوقايتها من مرض الطاعون البقري .

- ١٥- قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الأمراض المعدية والوقائية فى الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها .
- ١٦- قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تعيين الأوقات والأمراض الضارة بالحيوانات .
- ١٧- قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ بإضافة ممرض التراكويكوبيناسين فى الفصيلة البقرية والجاموس إلى الأمراض المنصوص عليها فى المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ .
- ١٨- قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والأمراض المعدية والوبائية التى تطبق عليها أحكام الطب البيطرى .
- ١٩- قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والأمراض المعدية والوبائية التى تطبق عليها أحكام الحجر البيطرى .
- ٢٠- قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل أحكام القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها .
- ٢١- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذى ألغى كل حكم آخر يخالف أحكامه، ومذكرته الإيضاحية .
- ٢٢- القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- ٢٣- قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- ٢٤- قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط وإجراءات منع تراخيص البناء فى الأراضى الزراعية .

٢٥- قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن مقاومة مرض التفحم بالبصل .

٢٦- قرار وزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاكاث الضارة والمناطق الملوثة بها والنباتات المحظور نقلها .

٢٧- القرار الوزارى الصادر فى ٥/١٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحشرات القشرية واليق الدقيق بأنواعها ووسائل ونفقات مقاومتها .

٢٨- قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يسرى عليها الحظر المنصوص عنه فى المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .

٢٩- قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الاكاث الزراعية .

٣٠- قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٨ فى شأن مقاومة النيماتودا بالموالح .

٣١- قرار وزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ فى شأن مقاومة الفئران .

٣٢- قرار رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن حظر صيد الطيور والحيوانات فى بعض المناطق فى محافظة سيناء .

٣٣- قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون فى شأن صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات قطاع الزراعة ،

تستهدف تشريعات الزراعة سאלفة الذكر تحقيق الأهداف البيئية الآتية :

١- حماية الرقعة الزراعية وخصوبتها لحماية البيئة الأرضية (١) .

(١) ومن التشريعات الزراعية التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى المتعلق -

- ٢- مقاومة الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة وحماية البيئة الحيوانية .
- ٣- المراقبة العلمية التقاوى اللازمة للمحاصيل الزراعية .
- ٤- التنظيم العلمى لاستخدام المبيدات اللازمة لمقاومة الآفات الزراعية وحماية البيئة النباتية (١) .
- ٥- حماية البيئة الزراعية من الآفات والأمراض للضارة بها .
- ٦- التنظيم العلمى لأعمال سلخ وحماية الجلود الخام .
- ٧- حماية البيئة الحيوانية ضد الأمراض الوبائية .
- ٨- التنظيم العلمى للمصايد (٢) .
- ٩- حماية البيئة المائية اللازمة للأحياء المائية ضد التلوث .

= بالأرض قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته والقرار وزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية .

(١) من التشريعات التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى التشريعات الآتية :

- ١- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة وتعديلاته .
- ٢- قرار ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الآفات الزراعية .
- ٣- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم للزراع السمكية .
- (٢) من التشريعات التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف المادة ٤٨ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ التى حظرت انشاء المزارع السمكية إلا فى الاراضى البور غير الصالحة للزراعة على أن يقتصر فى تغليتها بالمياه على مياه البحيرات أو المصارف المجاورة لموقعها ويحظر استخدام المياه العذبة لهذا الغرض ويستثنى من ذلك للمزارع السمكية التى تنشئها الدولة كما أنه لا يجوز انشاء أى مزرعة سمكية إلا بترخيص من وزارة الزراعة يصدر بعد الحصول على موافقة وزارة الرى يبين به كمية المياه المصرح بها ومصدرها ومنحة التغذية وطريقة صرفها ويجب أن يتضمن الترخيص صدور هذه الموافقة وشروطها .

الفصل الثالث

حماية البيئة الأرضية

في تشريعات الصناعة

تمهيد .

يعتبر قطاع الصناعة من أخطر القطاعات المؤثرة تأثيراً ضاراً بالبيئة ويظهر ذلك جلياً في أن من أخطر الملوثات البيئية هي الملوثات الناتجة عن النفايات الصناعية .

أولاً ، بيان تشريعات الصناعة التي تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية من التلوث ،

سوف نتعرض فيما يلي لبيان تشريعات الصناعة التي تتضمن أحكاماً بيئية فيما يلي :

١- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها (١) .

٢- قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٩ يناير ١٩٥٨ بتعديل أحكام المرسوم الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ بتنظيم صناعة الماء والماجرين بأنواعه وتجارته .

٣- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بتنظيم بيع الملح وتداوله .

٤- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي .

٥- قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٦ مارس ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة الأولى من مرسوم تنظيم صناعة الخل وتجارته .

(١) انظر شرح القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتشريعات الغش الصناعي كتابنا «شرح قوانين الغش» ص ١١١٢ وما بعدها .

- ٦- القرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل مواصفات انتاج الجبن الصناعي .
- ٧- القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات الأجهزة التي تعمل بالغازات الصناعية .
- ٨- القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٨ .
- ٩- القرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن مواصفات التلك المستعمل كمادة مالئة في صناعة مساحيق المبيدات للحشرية لأغراض التعمير الصحية .
- ١٠- القرار الوزاري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم لاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة .
- ١١- القرار الوزاري رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المنشآت الصناعية التي تخضع لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
- ١٢- القرار الوزاري رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل جدول مواصفات الجمبري المجمد المرفق بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٨ .
- ١٣- القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٢ مارس ١٩٥٩ بتعديل للقرار الوزاري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة .
- ١٤- القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ بكيفية أخذ العينات وطرق تحاليل الزيوت والدهون المعدة للطعام والتجارة .
- ١٥- القرار الوزاري رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٢ بتعديل القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ بكيفية أخذ العينات وطرق تحاليل الزيوت والدهون المعدة للطعام والتجارة .
- ١٦- القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٨ بحظر استخدام سلفات النشادر في انتاج محلول النشادر .

١٧- القرار الوزاري رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧١ بتحديد مواصفات انتاج المشروبات الغازية غير الكحولية وبإلغاء القرار رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المشروبات الغازية غير الكحولية (١).

١٨- القرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٨ يحظر استخدام سلفات النشادر في انتاج محلول النشادر .

١٩- القرار الوزاري رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن التزام مصانع وشركات انتاج المشروبات الغازية غير الكحولية بوضع ملصقات ورقية على الزجاجات .

٢٠- القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد المواصفات الفنية للملح الطعام .

٢١- القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالبسطرمة .

٢٢- القرار رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد المواصفات الفنية للجبين القريش والروكفور .

٢٣- القرار رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٧٩ بتحديد المواصفات الفنية للجبنة .

٢٤- القرار رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١ بشأن المواصفات الفنية الخاصة بمعدات وأجهزة منع التلوث وما يجب على الهيئة العامة للتصنيع مراعاته في الموافقات التي تصدرها للقطاع الخاص بشأن إقامة أية منشآت صناعية .

٢٥- القرار الإداري الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ بشأن الشروط الواجب توافرها في المحلات والمخازن التي تتجر وتداول في المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة .

(١) انظر شرح القرار المذكور كتابنا " شرح قوانين الغش " ص ١٢٧ وما بعدها.

٢٦- القرار رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ بشأن مواصفات انتاج المشروبات الكحولية وطرق فحصها واختبارها .

٢٧- قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية العالمية لسنة ١٩٩٤ وفترات صلاحية المواد الغذائية .

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الصناعة .

١- التنظيم العلمى للصناعة وفقاً لمعايير عالمية لا تضر بالبيئة (١) أو الانسان (٢) .

٢- وضع الاشتراطات العلمية الملائمة للصناعات المختلفة وفقاً لطبيعة كل صناعة على حدة (٣) .

(١) من التشريعات التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقرار الوزارى رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٨ فى الفصل الثانى من الباب الأول من القرار الأول تضمنت مائته الرابعة عشر أن تقوم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة باعداد قوائم بأنواع المنتجات باعداد قوائم المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولى ومواصفاتها .

(٢) كما تضمنت المادة الخامسة عشرة من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ على « لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية » فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

أ- ايجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة فى عملياتها الانتاجية .

ب- تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة فى الصناعة .

ولا شك أن المشروع يهدف من وراء ذلك تحديد مواصفات المنتجات المصرية والمواد الأولية المحلية تحديداً دقيقاً يجعل التعامل فيها ليس اى أثر سى على مستعملها من أجل الحفاظ على البيئة . أنظر شرح القانون ٣١ لسنة ١٩٥٨ والجرائم الواردة فيه وقوانين الغش الصناعى واردة تفصيلاً فى كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ١١١ وما بعدها .

(٣) ومفاد ذلك ما اشترطه المشرع من اشتراطات ومواصفات معينة يغلب عليها الطابع البيئى لصناعات مختلفة فاصدر عدة قرارات جمهورية ووزارية لتحقيق هذا الهدف منها تنظيم بيع الملح وتحديد مواصفاته وقد نظمته المشرع فى القرارين ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ١٥٠١ لسنة ١٩٧٩ .

انظر تفصيلاً بشأن غش الملح كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ١١١٧ وما بعدها .

- ٣- حماية البيئة الأرضية من التلوث نتيجة استخدام التكنولوجيا في الصناعة (١) .
- ٤- تحديد مواصفات عالمية للأجهزة التي تعمل بالغازات السائلة (٢) .
- ٥- التنظيم العلمي للاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة التي تستعمل في بعض الصناعات (٣) حفاظاً على صحة الانسان .

(١) من التشريعات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف القرار الوزاري رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٢ والذي يتضمن في المادة الأولى منه مراعاة وضع المواصفات الفنية الخاصة بمعدات ولجهزة منع التلوث ضمن المواصفات الفنية التي تقوم بطرحها الهيئة العامة للتصنيع وشركات قطاع الصناعة والثروة المعدنية لمدرسة معدات للصانع المختلفة .

(٢) لتحقيق هذا الهدف البيئي صدر القراران رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٨ ، رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات الأجهزة التي تعمل بالغازات السائلة فنصت المادة الأولى من القرار الأول على أن تكون انتاج تلك الأجهزة مطابقاً لإحدى المواصفات ، مواصفات الجمعية الأمريكية للغازات - مواصفات الجمعية الكندية للغازات - مواصفات المعهد البريطاني للمواصفات - مواصفات الجمعية البلجيكية للغازات - مواصفات الجمعية التشيكوسلوفاكية للقياس . ثم أضاف القرار الثاني في مادته الأولى للمواصفات الألمانية ، مواصفات الجمعية الفرنسية للمواصفات وذلك لحين صدور المواصفات القياسية ونشرها .

(٣) لتحقيق هذا الهدف البيئي صدر القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم الاستيراد أو التداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة فتقتضى المادة الأولى فيه بوجوب الحصول على ترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية عند الاتجار في تلك المواد .

الفصل الرابع

حماية البيئة الأرضية في تشريعات البترول

تمهيد :

يعتبر قطاع البترول والثروة المعدنية أخطر ما يمكن أن يؤثر على سلامة البيئة الأرضية ذلك بما للبترول والغاز الطبيعي وغير ذلك من آثار ضارة سواء عند استخراجها أو نقله أو توزيعه وسواء أكان ذلك في البيئة المائية أو في الحياة البرية .

ويتحدد التأثير الضار لتلك المواد حدود الكائنات الحية إلى الإنسان .

أولاً ، بيان بتشريعات البترول التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية من التلوث ،

تضمن الجدول رقم (٢) الملحق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة تحديد المنشآت الخاضعة لأحكام تقييم التأثير البيئي ومنها :

المنشآت العاملة في مجال الكشف عن البترول واستخراجه وتكريره وتخزينه ونقله الخاضعة لأحكام القانونين التاليين :

١- القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد للبحث عن البترول .

٢- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول إلى جانب ما تبشره الوزارة وهيئاتها التابعة بالنسبة للبترول سواء من حيث استخراجها أو تكريره وما تتضمنه القواعد المبرمة في هذا الشأن من أهداف بيئية صدر أيضاً القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي (١) .

(١) الجريدة الرسمية ج٥٢ مكرر في ١٢/٢٨/١٩٩٥ .

٣- القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن خامات الوقود .

٤- القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المتاجم والمهاجر .

ثانياً ، الأهداف البيئية لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي ،

يتبين من دراسة أحكام قانون الغاز الطبيعي - على سبيل المثال- أنه يتضمن : الحفاظ على سلامة العقار أو شاغليه أو الغير من التعرض لأيّة مخاطر .

نصت للمادة الثانية من القانون المشار إليه على أنه للجهات القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي مراعاة أن يكون عمل هذه التوصيلات وتنفيذ هذه الأعمال بطريقة لا تعرض سلامة العقار أو شاغليه أو الغير للخطر (١) .

(١) انظر ما سوف يأتي من تشريعات أخرى متنوعة في الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن حماية البيئة الهوائية من التلوث .

الفصل الخامس

حماية البيئة الأرضية في تشريعات الإسكان

تجديد :

تدخل المشرع المصرى وقام بتجريم أفعال البناء والهدم دون الحصول على التراخيص اللازمة ، أو مخالفة التراخيص الصادرة فى هذا المجال بخصوص البناء أو الترميم أو التعلية أو الهدم (١) وذلك لأن انشاء المدن وتنظيمها من المسائل الهامة لتحسين البيئة ، حيث يتم الانشاء على أسس علمية ويتضمن قطاع الاسكان والمرافق تشريعات خاصة بيئية تتعلق عموماً بحماية البيئة الأرضية من التلوث ومن ذلك القوانين والقرارات الخاصة بالاشتراطات الفنية الواجب مراعاتها لاختلاف الأبنية من اسكان عاى أو مخصص لأغراض تجارية أو صناعية وفى جميع الأحوال لم تغفل تلك التشريعات النظم الواجب مراعاتها فيما يصرف منها من مخلفات سائلة أو صلبة .

وهذا للتنظيم القانونى للإسكان يمثل فى جملة بعداً
بيئياً هاماً يستهدف فى أساسه ضمان أفضل الظروف
للمعيشة اللائمة للإنسان ومقامه فى يومه وغده .

(١) يخضع التنظيم القانونى لبيئة التشييد والبناء فى مصر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ، والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وقرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المباني المعدل بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ ، والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الانشائية وأعمال البناء ، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل لبعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .

انظر تفصيلاً كتابنا : ملكية الشقق واتحاد الملاك - الطبعة الثانية ص ٢٧ وما بعدها .

أولاً ، بيان بتشريعات الاسكان التى تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة الأرضية ،

سوف نتعرض فيما يلى لتشريعات الاسكان التى تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة الأرضية نتعرض أولاً للقوانين ثم نتعرض للقرارات الوزارية .

أ- القوانين ،

١- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ بإجازة تصديق مناطق صناعية بالمدن ومجاورتها .

٢- القانون رقم ٤٥ لسنة ٤٩ تنظيم استعمال مكبرات الصوت .

٣- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية^(١) .

٤- القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة ومذكرته الايضاحية .

٥- القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة .

٦- القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى .

٧- القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة الجائلين .

٨- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المخلفات السائلة .

٩- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ .

١٠- القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣^(٢) .

(١) أنظر شرح قوانين المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة وإشغال الطرق فى الأتسام التالية .

(٢) وقد تضمن القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ فى مجال تنظيم وتوجيه أعمال البناء النص على عدم جواز الترخيص بالمبنى أو التعديل أو الترميم إلا إذا كانت مطابقة لأحكام القانون ١٠٦/١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء =

- ١١- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن اقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية .
- ١٢- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن التخلص من البرك والمستنقعات .

ب- القوائم الوزائية ،

- ١- قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ .
- ٢- قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاشتراطات الواجب توافرها فى المحال العامة .
- ٣- قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى معاصر الزيوت النباتية ومعامل تكريرها .
- ٤- قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال غريزة الحبوب وتنظيفها وطحنها .
- ٥- قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٥٩ فى

= ومتفقة مع الأصول العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تحددها اللائحة التنفيذية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات .

ومن بين هذه الشروط تلك الخاصة بالفراغات المطلوبة فى المبني عند أقيامتة ونسبة المطالات وفتحات التهوية والتزويد بالمرافق والشروط الصحية التى تضمن جو نقى صحى يتمتع ساكنوه بتهوية جيدة وباشعة الشمس وصرف جيد ومياه صالحة للشرب ويقدر ما تكون هذه المساكن على هذا القدر من هذه المرافقات بقدر ما يتمتع ساكنوه بمعيشة صحية وعلى المجتمع بصفة عامة وعلى قضية الانتاج وأثرها فى زيادة الدخل القومى والارتفاع بمستوى معيشة الأفراد والقدرة على العطاء فى مختلف المجالات .

وهذه الشروط وردت بالمواد ٤ ، ١١ من القانون المشار إليه .

شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مصانع تشغيل الكاوتشوك .

٦- قرار وزارة الاسكان رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة .

٧- قرار وزارة الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة (١) .

٨- قرار وزارة الاسكان والمرافق رقم ٦١٠ لسنة ١٩٦٨ بتحديد المحال والمنشآت الصغيرة التي يصدر الترخيص بها من أجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية دون العرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٩١/١٩٦٧ .

٩- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال تشغيل المنتجات النسجية والتنجيد .

١٠- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مخازن ومحال بيع الأغذية .

١١- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها زرائب المواشي والأغنام والخنازير وأماكن تربية الجمال والخيول والدواجن .

١٢- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مصانع الثلج .

١٣- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مصانع تصنيع الورق .

١٤- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مصانع لب الورق والورق .

(١) انظر القسم السادس من هذا الكتاب .

١٥- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى مصانع المشروبات الغازية غير الكحولية .

١٦- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال لحام المعادن بالكهرباء او بالأكس استيلين .

١٧- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن المحال الصناعية والتجارية التى يؤخذ بشأنها رأى الجهات القائمة على الشئون الصحية بالمجلس المحلى قبل صرف تراخيصها .

١٨- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى مستودعات ومحال بيع الغازات البترولية السائلة .

١٩- قرار وزارة الاسكان والتشييد رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى مخازن ومحال بيع الفحم .

٢٠- قرار وزير الاسكان رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (١) .

٢١- قرار وزير الاسكان رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن وسائل التخلص من البرك والمستنقعات (٢) .

(١) انظر القسم الأول من هذا الكتاب .

(٢) انظر الكتاب الرابع من هذا المؤلف .

الفصل السادس

حماية البيئة الأرضية

في تشريعات التعمير

تمهيد ،

لم يعد الامتداد العمراني للمدن يتم بطريقة عشوائية ، ولكن يتحقق عن طريق دراسات علمية تحدد ما يجب أن يكون عليه من الكفاءة التي تسمح بمراعاة الاشتراطات الصحية ، والخدمات الاجتماعية . والتي تشكل في النهاية الوسط البيئي الذي يعيش فيه انسان (١) وهذا الامتداد العمراني محكوم بالكثير من اللوائح والقوانين التي تحدد الشروط المطلوبة في التخطيط العمراني وتصاريح البناء وارتفاعها ومدى ما تشمله الأحياء السكنية من مناطق خضراء ومرافق وغيرها من (٢) متطلبات أخرى للحياة الحديثة .

أولاً ، بيان بتشريعات التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة ،

يلعب التعمير والمجتمعات العمرانية دوراً رائداً في إنشاء بيئة مَشِيْدَة على أسس علمية حديثة تتلافى أخطاء البيئة العمرانية القديمة والعشوائيات .

بيان تشريعات التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والتي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية وسوف نتعرض فيما يلي للتشريعين اللذين تضمننا أحكام بيئة تتعلق بالتعمير وهما :

(١) د. نور الدين هنطوي - الحماية الجنائية للبيئة ص ٧٦ .

(٢) انظر حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٩٨٠/٣/٤ والتعليق عليه في مجلة (R.J.B.) ١٩٨١ للعدد الأول ص ٤٩ وما بعدها - المرجع السابق - ص ٧٧ .

- ١- القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .
- ٢- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية (١) .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات التعمير ،

- ١- السعى إلى تنمية البيئة العمرانية الجديدة (٢) .
- ٢- التخطيط العلمى والسعى إلى حسن استغلال الأرض (٣) .
- ٣- المحافظة على الأراضى الزراعية (٤) .

-
- (١) الجريدة الرسمية العدد ٨ فى ٢٥/٧/١٩٨٢ .
- (٢) يسعى إلى تحقيق هذا الهدف المادة ٤٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ إنشاء جهاز لتنمية المجتمع القمراى الجديد .
- (٣) ومن التشريعات التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ولائحته حيث حددنا الشروط الواجب مراعاتها فى مجال تقسيم الأراضى من حيث مساحات الطرق والميادين والحدائق والمتنزهات وهو ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ .
- (٤) ويسعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى المادة ٢ من إصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ على حظر اقامة اية مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ اية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية البور القابلة للزراعة لدخل الرقعة الزراعية .

الفصل السابع

حماية البيئة الأرضية

فى تشريعات السياحة

تمهيد ،

تعتبر السياحة من أهم المواد الاقتصادية لكثير من الدول المتقدمة والنامية وتتمتع جمهورية مصر العربية بموقع سياحى فريد وتعتبر بما فيها من آثار تاريخية أكبر متحف للآثار التاريخية فى العالم الأمر الذى ينبغى معه حماية البيئة الأرضية والسياحية وقد تناولت ذلك تشريعات السياحة وسوف نتعرض لهذا الأمر فى البندين التاليين :

أولاً : بيان بتشريعات السياحة التى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية ،

تضمن الملحق رقم ٢ المرفق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة أن يخضع لأحكام تقييم التأثير البيئى المنشآت الخاضعة لأحكام القوانين الآتية :

١- القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

٢- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم الشركات السياحية .

٣- القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية الآثار .

٤- القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن المحال السياحية (١) .

(١) انظر نصوص اللائحة التنفيذية فى القسم الثالث من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

ويضاف إلى ما تقدم من تشريعات بيئية أشارت إليها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية .

ثانياً ، الأهداف-البيئية لتشريعات السياحة ،

استهدفت تشريعات حماية البيئة السياحية تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- تعريف المنشآت الفندقية والسياحية (١) .
- ٢- حق وزارة السياحة في الاشراف على المناطق السياحية (٢) .

(١) قام بتحقيق هذا الهدف القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث حددت للمادة ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية تعريف للمنشأة الفندقية والسياحية انظر نصوص القانون في القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) قام بتحقيق هذا الهدف القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستقلالها .

أسند إلى وزارة السياحة الاشراف على المناطق السياحية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة .

الفصل الثامن

حماية البيئة الأثرية

في تشريعات الآثار

تمهيد :

ترك قدماء المصريين كما هنالك من الآثار النادرة حتى أنه يمكننى القول أن مصر بحدودها المعروفة عبارة عن متحف كبير ويعتبر هذا المتحف النادر قطعة ثمينة من تاريخ الانسانية على مر العصور .

وتستاهل مصر بثروتها الأثرية أن تكون أراضيها كاملة محمية طبيعياً في القانون الدولى والقانون المصرى الداخلى وسوف نتعرض لهذا الأمر فى البنود التالية :

أولاً ، بيان تشريعات الآثار التى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأثرية ،

سوف نتعرض فيما يلى لأهم التشريعات التى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة على النحو التالى :

١- القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار .

٢- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية .

٣- القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار (١) .

٤- القانون ١٢ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادتين ٢٩ ، ٣١ من قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

(١) أنظر فى ذلك أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الآثار والمنشور بالجريدة الرسمية فى العدد ٣٢ الصادر فى ١١/٨/١٩٨٣ . وأنظر القسم الرابع من هذا الكتاب .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات الآثار ،

تسعى التشريعات البيئية الخاصة بالآثار إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أولاً : التحديد العلمى الدقيق للمقصود للأثر التاريخى (١) .

ثانياً : ضمانات حماية الآثار .

١- إسباغ الملكية العامة على الآثار (٢) .

٢- تحديد هيئة المتوط بها حماية الآثار وتحديد أهدافها (٣) .

ثالثاً : حظر الاتجار فى الآثار .

رابعاً : القيود الموضوعية على التنقيب والحفر والبحث عن الآثار.

(١) سمحت إلى تحقيق هذا الهدف البيئى للمادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار على أنه يعتبر أثراً كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو لمبثته الفنون والعلوم والآداب والأبنان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام حتى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت له صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها .

(٢) سمحت إلى تحقيق هذا الهدف البيئى للمادة السادسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ للخاص بحماية الآثار على أنه : لا تعتبر جميع الآثار من الأموال العامة عدا ما كان وقفاً ولا يجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها إلا فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(٣) سمحت إلى تحقيق هذا الهدف البيئى للمادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية على أن تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الآثار المصرية مركزها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتتبع بوزير الثقافة والأعلام .

وقد تضمنت المادة الثانية من القرار السابق أهداف الهيئة وهى : المشاركة فى التوجيه القومى وتنفيذ مسئوليات وزارة الثقافة والأعلام فى مجالات الآثار المصرية والقيطية والإسلامية وغيرها عن طريق حفظ وحماية الآثار من مختلف العصور والبحث والتنقيب عنها وتشجيع البحوث الأثرية وإقامة المتاحف الأثرية وتنظيمها وإدارتها .

ثالثاً ، رؤيتنا لضرورة توسيع نطاق التجريم في تشريعات الآثار ،

ونحن نرى أنه يجب ألا يقتصر التجريم الجنائي على مجرد حماية هذا العنصر الهام من عناصر البيئة التاريخية المصرية من السرقة أو محاولة الاضرار بها أو تحطيمها ، ولكن يجب أن تنصرف الحماية أيضاً إلى كل ما يمكن أن يمس بها أو يمنع عرضها بطريقة سليمة أو عرضها في الخارج بطريقة قد تؤدي إلى إتلافها وتجريم أي فعل يمكن أن يضر بالآثار أو يحجب عنها الرؤية ، أو مجرد ترميمها دون مراعاة الأصول العلمية أو نقلها دون مراعاة الشروط والقواعد العلمية السليمة (١) .

(١) لنظر ما سوف يأتي في القسم الرابع من هذا الكتاب بشأن حماية البيئة في قانون الآثار .

الفصل التاسع **حماية البيئة الأرضية في** **تشريعات الأمن الخارجى والداخلى**

تمهيد :

تستهدف تشريعات الأمن الخارجى للدولة حماية البيئة الأرضية للدولة وثرواتها ضد الاعتداءات الأرضية وقد تضمن الدستور تكليف القوات المسلحة بهذا الواجب وتسعى لتحقيق هذا الهدف .

وقد قام المشرع المصرى فى الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بتجريم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج .

وتسعى جميع التشريعات العسكرية إلى حماية البيئة البرية لجمهورية مصر العربية (١) .

وقد أدى التطور العلمى فى أساليب ارتكاب الجرائم (٢) إلى سعى وزارة الداخلية إلى اتخاذ الاجراءات والتدابير التى تكفل حماية المجتمع من أصحاب الميول والاتجاهات الاجرامية الذين تفشت فيهم الرغبة فى الخروج على القوانين .

وحرصاً على سلامة الأشخاص والمجتمع وعدم تعريضهم للخطر فقد أصدرت وزارة الداخلية عدة قوانين وقرارات وزارية فى مجالات شتى تضمنت الكثير منها تحقيق أهداف بيئية لحماية الأشخاص من الأخطار المختلفة التى قد يتعرضون لها من ذلك ما صدر فى شأن الدفاع المدنى وسبل علاج مدمنى المخدرات وكذا مواجهة سلوك

(١) انظر بشأن قانون الأحكام العسكرية والنيابة العسكرية كتابنا « أصول أعمال النيابة » الطبعة الخامسة ص ١٥٠ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « التحقيق الجنائى الفنى والبحث الجنائى » ص ١٧٠ وما بعدها .

المتشربين والمشتبه فيهم وما يترتب على استخدام المركبات من تحفظات واجب الالتزام بها كأداب المرور واستعمال آلة التنبيه وسلامة المركبة (١) والتأكد مما يتسرب منها من غازات إلى غير ذلك من موضوعات تمثل أهمية للحفاظ على البيئة الاجتماعية .

أولاً ، بيان تشريعات الأمن الداخلي التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية ،

١- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١١ بشأن الإصلاح الصحي، في المراحض المعدة لاستعمال العامة وفي ملحقات الجوامع والزوايا .

٢- المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشربين والمشتبه فيهم المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ .

٣- القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن التدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات .

٤- القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني والقوانين المعدلة له .

٥- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ .

٦- القانون رقم ٦٦ لسنة ٧٣ باصدار قانون المرور المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .

٧- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الدفاع المدني بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ .

٨- القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٨ لسنة ٥٩ في شأن الدفاع المدني .

(١) انظر بشأن تحقيق النيابة لحوادث المرور كتابنا « التحقيق الجنائي الطبقي » ص ٢٤٩ وما بعدها .

- ٩- قرار وزير الداخلية رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الاجراءات الواجب اتباعها انتقاء لأخطار الغارات الجوية .
- ١٠- قرار وزير الداخلية رقم ١٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إيقاف العمل ببعض أحكام القرار السابق .
- ١١- قرار وزير الداخلية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ بالاجراءات التى تتبع أمام لجنة المخالفات المتعلقة بالاهمال فى مقاومة نوبة القطن ورى البرسيم .
- ١٢- قرار وزير الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنفيذ خطة الدفاع المدنى .
- ١٣- قرار وزير الداخلية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ بتخصيص جناح خاص بمستشفى الأمراض العقلية لعلاج مدمنى المخدرات .
- ١٤- قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٢ بمنع استعمال آلات التنبيه بالمركبات فى بعض المناطق بمحافظتى القاهرة والجيزة وبإلغاء القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ بمنع استعمال آلات التنبيه بالسيارات فى بعض الأوقات والمناطق بمدينة القاهرة .
- ١٥- قرار وزير الداخلية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور (١) .
- ١٦- قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٩١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن إعادة تنظيم مصلحة الدفاع المدنى .
- ١٧- قرار وزير الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح وإثبات توافرها .
- ١٨- قرار وزير الداخلية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنفيذ خطة الدفاع المدنى بالنسبة للمصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة .

(١) الرقائن المصرية العدد ١٣٦ تابع فى ١٩٩٤/٦/٢١ .

١٩- قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد
المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة المنصوص عليها في البند رابعاً
من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع
المدنى المضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات الأمن الداخلى :

- ١- حماية البيئة الأرضية من المراحلض (١) .
- ٢- حماية البيئة الأرضية من المتشربين والمشتبه فيهم (٢) .
- ٣- تحديد قواعد المرور وإدارية (٣) .
- ٤- حماية البيئة ضد أخطار الدفاع المدنى (٤) .
- ٥- حماية البيئة الأرضية ضد أخطار استعمال الأسلحة دون
ترخيص مدون توافر اللياقة الصحية اللازمة .

(١) سعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١١ شروط
إنشاء المراحض المعدة لاستعمال العامة والخزانات التابعة لمسجد أو زاوية
ومرافق الوضوء وغيره ففضى فى المادة الأولى والثانية منه بعدم جواز انشائها
إلا بعد عرض رسومها على مصلحة الصحة العمومية والمصادقة على كل
تعديل فيها من مصلحة الصحة .

(٢) سعى إلى تحقيق هذا الهدف المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى عدة
مواضع فعرقت المادة الأولى منه المقصود بالتشرد بأنه من لم تكن له وسيلة
مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد
عملاً وقضت بأنه لا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعطى أعمال أو
الحاب القمار والشعوذة والعرافة وما يمثلها .

(٣) حقق قانون المرور ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٣٠ ،
٥٣ لسنة ١٩٩٤ هذا الهدف البيئى وكذا القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
الاجراءات الواجب اتباعها لتقاء لأخطار للغارات الجوية .

(٤) حقق هذا الهدف البيئى المادة الأولى من القرار رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ فى
شأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح وإثبات توافرها .

القسم الأول **حماية البيئة فى قانون المحال** **الصناعية والتجارية وغيرها من** **المحال المقلقة للراحة والمضرة** **بالصحة والخطرة**

تمهيد وتقسيم ،

تعتبر المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة من لخطر المنشآت أضراراً بالبيئة الأرضية وقد أدرك المشرع المصرى ذلك فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اختصها بشروط بيئية خاصة كما أخضعها قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ لأحكام تقييم التأثير البيئى (١) وذلك لحماية البيئة عن الآثار الضارة التى قد تنتج عن الترخيص لها .

وسوف نتعرض فى هذا القسم للنظام القانونى للمحال الصناعية والتجارية والمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض بشأن المحال الصناعية والتجارية .

كما نتناول التعليمات العامة للنيابات والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات المحال الصناعية والتجارية والملاحظات القضائية عليها وذلك فى الأبواب التالية :

الباب الأولى : الأصول التشريعية لقانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

(١) أنظر شرح تفصيلى لهذه الأحكام الكتاب الأول عن هذا المؤلف من ٩٣ وما بعدها .

الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

الباب الثالث : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات المحال للصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والملاحظات القضائية عليها (١) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه ، ص ٢٥ وما بعدها .

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون المحال

الصناعية والتجارية والمقلقة للراحة

والمضرة بالصحة والخطرة ولائحته

التنفيذية والتشريعات المكملة له

تمهيد :

سوف نتعرض فى هذا الباب للأصول التشريعية لقانون المحال الصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وذلك فى البنود التالية :

أولاً : نصوص القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال للمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (١) .

ثانياً : نصوص قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون ، بشأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

ثالثاً : نصوص قرار وزير الاسكان والتشييد رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى زرائب المواشى والأغنام والخنازير وأماكن تربية الجمال والخيول والدواجن .

رابعاً : نصوص قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٣٦

(١) أنظر ما سبق بشأن الشروط الجديدة التى اشترطها قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى الكتاب الأول من هذا المؤلف ص ٩٥ وما بعدها .

لسنة ١٩٥٨ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال
غريزة الحبوب .

خامساً : نصوص قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١٢٦
لسنة ١٩٥٨ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في معاصر
الزيوت النباتية ومعامل تكريرها (١) .

(١) انظر ما سوف يأتي من قيود والوصاف جنائية في الباب الثالث من هذا
القسم .

قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال
المقلقة للراحة والمهنة بالصحة والخطرة (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير
سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائدة ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمنحولات الخطرة والمقلقة
للراحة والضارة بالصحة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس القروية
والبلدية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة
القاهرة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة
الاسكندرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة
بور سعيد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٧ « مكرر » غير اعتيادى في ١٩٥٤/٨/٢٦

(٢) العنوان معدل بالقانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية العدد ٨٤

مكرر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجداول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائتات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .

ولو وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعدل فى ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه الى الآخر .

كما له بقرار يصدر منه أن بين الأحياء أو المناطق التى يحظر فيها إقامة هذه المحال أو نوع منها .

مادة ٢ - لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك .

وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يعلق بالطريق الادارى أو يضبط اذا كان الاغلاق متمذرا .

مادة ٣ - يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العامة بمصلحة الرخص أو فروعها بالمحافظات والمديريات طبقا للنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية مرفقا به الرسوم والمستندات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون . وتبدى تلك الجهة رأيا فى مرفقات الطلب فى ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تقديمه أو وصوله .

وفى حالة قبوله يعلن الطالب بذلك كتابة مع تكليفه بدفع رسوم المائنة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

• مادة ٤ - يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة • ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصديق اخطار الطالب بالرأى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ (١) •

وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل ومدة اتمامها •

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ ، فاذا ثبت اتمامها صرفت الرخصة مرفقا بها . الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام •

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع مددها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى فاذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مددا في حدود الحد الأقصى المحدد للمهل (١) •

(١) الفقرة الأولى من المادة الرابعة مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية العدد ٨٤ مكرر في ١٨/١٠/١٩٥٦

(٢) الفقرة الرابعة من المادة الرابعة مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

مادة ٥ - إذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات دون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلاً عن طلبه .

مادة ٦ - يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل ب خطاب موسى عليه الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيداً بالمستندات ومرفقاً به إيصال دفع خمسة جنيهات كتأمين، ولا يرد هذا المبلغ للتظلم الا في حالة الموافقة على الموقع بالحالة التي كان عليها وقت الرفض .

كما يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات ب خطاب موسى عليه مؤيداً بالمستندات الى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيداً بالمستندات .

ويصدر الوزير قراره في التظلم المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين خلال ثلاثين يوماً من وصوله .

مادة ٧ - الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لاحكام هذا القانون نوعان :

(١) اشتراطات عامة : وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل

المحل أو في نوع منها وفي مواقعها ، ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء (١) .

(١) الفقرة الثانية من البند (١) مضافة بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ السابق الإشارة اليه .

(ب) اشتراطات خاصة : وهي التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ولل مدير العام لادارة الرخص أو من ينوب عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أى محل مرخص به .

مادة ٨ - لا تصرف رخص المحل الخاضعة لأحكام هذا القانون الى عديمى الأهلية أو ناقصيها الا اذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون ، ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول اليهم ملكية هذه المحال .

مادة ٩ - الرخص التي تصرف طبقاً لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على توقيتها ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم الميانة .

مادة ١٠ - يؤدى المرخص اليهم سنوياً رسوم التفتيش التي يصدر بتجديدها قرار من وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ١١ - لا يجوز اجراء أى تعديل في المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتبعية الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ وتحصل رسوم ميانة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجراءه وقيمتها بعده .

ويعتبر تعديلاً كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل (١) .

(١) الفقرة الثانية من المادة ١١ مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة اليه .

مادة ١٢ - في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسمى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري .

مادة ١٣ - يجوز التنازل عن الرخصة على أن يقدم المتنازل إليه طلباً بنقل الرخصة إلى اسمه على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وعلى أن يرفق بالطلب عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق .

ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

مادة ١٤ (١) - في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسماهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الترخيص إليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة والواجب إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري .

مادة ١٥ - في حالة صدور قرار وازاري بإضافة أحد أنواع المحال إلى الجدول الملحق بهذا القانون أو بنقل نوع من القسم الثاني إلى القسم الأول وجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص إعفاء المحال التي كانت

(١) المادة ١٤ مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه .

مداره وقت صدور هذا القرار من كل أو بعض الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (١) من المادة ٧ (١) .

المادة ١٦ - تلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية :

١ - إذا أوقف المرخص إليه العمل بالمحل وأبلغ الجهة المنصرفة منها الرخصة بذلك .

٢ - إذا أوقف العمل بالمحل لمدة تزيد على عامين في محلات القسم الأول وعام واحد في محلات القسم الثاني .

٣ - إذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو انشاؤه .

٤ - إذا كان المحل ثابتاً ثم نقل من مكانه .

٥ - إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ ولم تتم إعادته إلى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة (٣) .

٦ - إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استمرار إدارته خطر داهم على الصحة أو على الأمن يتعذر تداركه (٣) .

٧ - إذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه (٤) .

٨ - إذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل نهائياً أو بإزالته (٥) .

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

(٢) ، (٣) البنود ٥ و ٦ من المادة ١٦ معدلان بالقانون ٣٥٩

لسنة ١٩٥٦

(٤) ، (٥) البنود ٧ و ٨ من المادة ١٦ مضافان بالقانون ٣٥٩

لسنة ١٩٥٦

مادة ١٧ (١) - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه. وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد .

وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الأختام عليه ويعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

مادة ١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل للمدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً .

ويجب الحكم بالإغلاق أو بالإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ١١، ٢

وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف (٢) .

مادة ١٩ (٣) - في أحوال الحكم بإغلاق المحل أو إزالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف وينفذ الحكم بالإغلاق أو الإزالة دون الاعتداد بأي استشكال في تنفيذه كما ينفذ بالنسبة إلى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزول فيه من أنواع نشاط

(١) مادة ١٧ مستبدلة بالقانون ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ . الجريدة الرسمية العدد ٤٣ (مكرر) في ١٠/٢٨/١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ (مكرر) في ٤/١١/١٩٨١

(٢) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٨ مضافتان بالقانون ٣٥٩

لسنة ١٩٥٦

(٣) المادة ١٩ مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

أخرى مرخص بها إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

مادة ٢٠ (١) - كل من أدار محلا محكوما باغلاقه أو ازالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن ازالة المحل أو اعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الإدارى .

مادة ٢١ - لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

مادة ٢٢ - يكون لموظفى ادارة الرخص الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويكون لهم الدخول فى المحال الخاضعة لأحكامه للتفتيش عليها (٢) .

مادة ٢٢ مكررا (٣) - يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية اعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يهده الى ادارة أى مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الادارة العامة للرخص أو فروعها المنصوص عليها فى هذا القانون

(١) المادة ٢٠ مستبدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

(٢) العبارة الأخيرة من المادة ٢٢ مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

(٣) المادة ٢٢ مكررا مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

وفي هذه الحالة يكون لموظفي المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في هذه المحال للتفتيش عليها^(١) .

مادة ٢٤ - يستثنى من تطبيق أحكام الفترة الثانية من المادة ٢ المحال التي يكون أصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون الى أن يبت في الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم .

وتظل الرخص وإيصالات الاخطار القائمة عند العمل بهذا القانون سارية المفعول وتطبق على المحال الصادرة عنها باقى أحكام القانون^(٢)

مادة ٢٥ - يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والبند ١٠ من المادة ١٢ والبند ٤ من المادة ١٩ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وبعبارة « المحلات الخطرة والمقلقة للراحة والصحة بالصحة » الواردة في المادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها .

مادة ٢٦ - على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد نشره بأربعة شهور في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) العبارة الأخيرة من المادة ٢٣ مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

وزارة الاسكان والتعمير

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (١)

وزير الاسكان والتعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي والتراخيص بأقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهي ؛

وعلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى موافقة وزراء للقوى العاملة والصحة والصناعة والرى والداخلية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) اللوائح المصرية - العدد ٢٩٠ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥

قصر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على جميع المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الناجمة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ما لم ينص على ما يخالفها في الاشتراطات العامة المقررة لنوع النشاط الذي يزاول في المحل .

الموقع

مادة ٢ - يشترط في مواقع المحال التي ينتج عن النشاط الذي يزاول فيها اطلاق أو اهتزاز أو روائح كريهة أو أثر ضار بالسكان أو راحتهم أو أمنهم أن تكون بعيدة عن المساكن وما في حكمها بالقدر الكافي لمنع الضرر وفي سبيل ذلك يجوز أن تتضمن الاشتراطات العامة المقررة لكل نشاط حكما يقضى بتدبير مسافة معينة بين المحل وهذه المساكن وما في حكمها ويجوز في بعض الحالات الاكتفاء باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر .

ويعتبر في حكم المساكن أماكن العبادة المعتمدة ودور التعليم والمستشفيات ودور الحكومة ودور التمثيل السامي أو القنصلية والأماكن الأثرية والملاجئ والفنادق والأماكن المعدة للاجتماعات العامة .

ويعنى من حكم الفقرة الأولى المحال الواقعة في المناطق الصناعية المعتمدة وذلك دون الاخلال بحق الجهة الادارية المختصة بشئون الترخيص في تقرير الاشتراطات اللازمة لحماية سكان هذه المناطق .

ويشترط في موقع المحل ألا يترتب عليه أضرار أو أخطار بالمحل ذاته أو بالمحال والمناطق المجاورة أو القرية منه .

مادة ٣ - إذا كان هناك شرط مسافة مقرر في الاشتراطات العامة لنوع النشاط الذى يزاول بالمحل يلزم توافره بين المحل أو أماكن التشغيل وبين المساكن وما فى حكمها فبراعى ما يأتى :

١ - تقاس المسافة الواجب توافرها بين المحل وكتلة المساكن من الحوائط الخارجية لأماكن التشغيل أو الأسوار أو خلافه (بحسب ما هو مبين بالاشتراطات العامة لنوع النشاط) ويكون القياس فى خط مستقيم وفى كل الاتجاهات ومراعاة ذلك بالنسبة لأعلى المحل وأسفله .

٢ - لا يدخل فى الاعتبار بالنسبة الى شرط المسافة المساكن المنفردة أو المبشرة أو المساكن المخصصة لعمال المحل بشرط ألا ينتج عن إدارة المحل اطلاق ظاهر أو ضرر صحى أو خطر محقق لأقرب مسكن ، كما لا يدخل فى الاعتبار المسكن المخصص لصاحب المحل .

٣ - إذا كان هناك فاصل بين كتلة المساكن وما فى حكمها وبين المحل - كمنشآت غير مخصصة للسكنى أو مجارى مائية أو تلال أو ما شابه ذلك فيجوز التجاوز عن شرط المسافة إذا كان فى هذا الفاصل ما يكفى لمنع الضرر الذى قرر شرط المسافة لدروئه ، كما يجوز ذلك أيضا إذا كانت الآلات أو الأجهزة المستعملة فى النشاط أو طريقة التشغيل لا تحدث هذا الضرر أو اتخذت الاحتياطات الواقية الكافية لمنع ويصدر بالتجاوز قرار من رئيس المجلس المحلى المختص . وبالنسبة للمحافظة ذات المدينة الواحدة فيكون القرار من ممثل وزارة الاسكان والتعمير بالمحافظة .

٤ - لا يدخل فى تقدير شرط المسافة أى نشاط ثانوى يوجد فى المحل الى جانب النشاط الرئيسى الذى يزاول فيه بشرط ألا ينتج عن النشاط الثانوى الضرر الذى قرر لأجله شرط المسافة .

٥ - يتجاوز عن المسافات والأبعاد الخارجية المنصوص عليها في هذا القرار وقرارات الاشتراطات العامة النوعية في حدود ١٠٪ بشرط ألا يترتب على هذا التجاوز وقوع الضرر الذي قررت من أجله هذه المسافات أو الأبعاد أو الإخلال بالحد الأدنى للمسافات أو الأبعاد المنصوص عليها في القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية الأخرى .

مادة ٤ - إذا كان المحل خاصا بإنتاج أو تداول مواد غذائية أو مشروبات أو أية مواد أخرى يحتمل تلوثها وجب ألا يقل البعد بينها وبين زرائب المواشى والأغنام وأماكن تربية الجمال والدواجن ومعامل السماد العضوى ومستودعات المواد البرازية والأقذار ومستودعات العظام ومحال سلخ وتقطيع رمم الحيوانات ومسطها وإذابة شحمها والإسبيلات ومحال تشغيل أمعاء الحيوانات ومستودعات الجلود الغير مدبوغة والمجازر والمدانع ومناطق الصناعات القذرة وما شابه ذلك من مصادر التلوث عن المسافات المقررة بين تلك المصادر وبين المساكن بالقرارات الصادرة للاشتراطات النوعية لتلك الأنشطة .

كما يجب أن تكون هذه المحال على بعد كاف من مصادر التلوث الأخرى غير الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وبشرط ألا تقل المسافة عن ٥٠ مترا من جميع الجهات .

مادة ٥ - يجب الحصول على رخصة إقامة واذن إدارة عن كل آلة احتراق داخلى أو قيزان لتوليد البخار من الجهة المختصة ومع ذلك يجب ألا يكون هناك اطلاق أو اهتزازات من تشغيل آلات الاحتراق الداخلى أو قيزانات توليد البخار على المساكن المجاورة وما في حكمها كما يجب مراعاة تقرير الوقاية اللازمة من الأخطار أو الأضرار التى قد تنشأ من تشغيل هذه الآلات أو القيزانات كذلك يجب تقرير الوقاية من ناتج الاحتراق في هذه الآلات أو القيزانات .

مادة ٦ - يجب استيفاء الأبعاد المقررة لوزارة الري ومؤسسة الطرق والكبارى والهيئة العامة للسكك الحديدية أو فروعها اذا كان المحل قريباً من مرافق تلك الجهات .

مواد الانشاء

مادة ٧ - يشترط أن تكون مواد الانشاء بحيث تلائم طبيعة النشاط المزاوئ للمحل ولا يحدث بسببها أى ضرر أو خطر ولا يجوز أن تكون الحوائط من الطوب اللبن أو السوسى الا فى المحال الصغيرة فى القرى أو المناطق الريفية بالمدن والتي يصدر بتحديددها قرار من المجلس المحلى المختص وفى هذه الحالة يشترط أن تنشأ هذه الحوائط بارتفاع متر على الأقل من الأرضية من الطوب الأحمر أو الحجر أو أية مادة بناء أخرى مماثلة مع تدميغ أكتاف فتحات النوافذ والأبواب وبناء ثلاثة مداميك تحت السقف بالطوب الأحمر والمونة بكامل السمك أو تركيب وسادات خشبية ذات قطاعات مناسبة أما فيما يخص المحال المقامة فعلا فى القرى أو بالمناطق الريفية المشار إليها فيكتفى بتبطين الحوائط المنشأة من الطوب اللبن أو السوسى من الداخل ولذا لا ارتفاع وبمسك بمادله/ طوبة من الطوب الأحمر أو الحجر أو مادة بناء أخرى مماثلة .

وإذا كان المحل منشأ من ألواح معدنية أو خشبية أو الاسبتوس أمر ما شابه ذلك وجب أن تقام هذه الألواح على قواعد مبنية بالطوب الأحمر أو الحجر أو الخرسانة بارتفاع لا يقل عن نصف متر من مستوى الأرضية .

ويجب فى المحال المنشأة فى العائمات أو على وسيلة من وسائل النقل النهري أو البحرى. المصنوعة من الخشب أن تكون الأماكن التى تتعرض للنيران من مواد مقاومة للحريق .

الأرضيات

مادة ٨ - يجب أن تكون أرضية المحل مستوية خالية من الحفر أو الأجزاء البارزة وأن تعد من مواد صلبة قابلة للفيل وسهلة التنظيف ولا تتشرب المياه ومع ذلك يجوز أن تكون الأرضية خشبية في الأجزاء التي لا يحتمل تعرضها للمياه أو التي لا يباشر بها صنع أو تداول المكولات أو المشروبات أو حيث لا يحتمل تلوثها بواسطة عمال المحل أو منتجات الصناعة كما يجوز أن تترك الحيطان الترابية بدون تبييض بشرط تماسك جيباتها ورشها ودكها جيدا لمنع تطاير الأتربة وبشرط ألا يتعارض ذلك مع النشاط المزاوّل بالمحل ولا ينتج عنه أى ضرر

مادة ٩ - يجب ألا تكون أرضية المحل منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة أو الشوارع المحيطة بها فإذا تمذّر ذلك فيجوز الموافقة عليها إذا توافرت الاشتراطات الآتية :

١ - وضع طبقات عازلة أفقية ورأسية لمنع الرطوبة بالعوائط والأرضية

٢ - تسمح مناسيب الأرضية بصرف المياه المتخلفة من المحل صرفا فعلا بواسطة مواسير زهر موصلة للمجارى العمومية أو الى أى مصرف آخر مسموح به • ويجوز بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون الترخيص استعمال جهاز رافع في الحالات التي يتعذر فيها الصرف بالميل الطبيعي على أن يقدم مشروع تفصيلى عن عملية الرفع لاعتماده قبل الترخيص •

٣ - عند وجود أبواب يتلوها انخفاض مفاجئ في منسوب الأرض يجب أن تكون الأرضية منحدره انحدارا تدريجيا بزاوية انحدار مناسبة أو أن تزود بدرجات سلالم مناسبة •

الارتفاعات

مادة ١٠ - يجب ألا يقل الارتفاع بين مستوى الأرضية والسقف عما يأتى :

١ - ٣٫٧٠ مترا فى الأماكن التى يزاول فيها العمل .

٢ - ٢٫٣٠ مترا فى الملحقات التابعة لأماكن العمل للمكاتب والمخازن والممرات .

٣ - ٣٫١٠ مترا الدورات المياه وفى المحال المنشأة فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

ويجوز للجهة الادارية المختصة أن توافق على مراولة نشاط معين فى الأدوار المبروقة (فوق الدور الأرضى) وفى البدرومات وكذلك فى الاكشاك المقامة فى الملك الخاص بشرط ألا يتعارض النشاط مع صفة وأوضاع هذه الأماكن ولا ينتج عنه أى ضرر كمحال تشغيل المنتجات النسيجية والتنجيد وشطف حجارة النظارات وما يماثلها وفى هذه الحالة يجب ألا يقل الارتفاع عن ٢٫٣٠ مترا .

الأسقف

مادة ١١ - يجب أن تكون الأسقف من مادة مناسبة للنشاط الذى سيزاول بالمحل أو فى جزء منه بحيث تمنع أى ضرر محتمل مثل الحريق أو الاخلال بالأمن وأن تكون مواصفاتها مطابقة لما هو مقرر فى الانترامات العامة لنوع النشاط .

ويشترط فى الأسقف المعرضة لآخطار الحريق أن تكون من مواد غير قابلة للاحتراق كالخرسانة المسلحة أو التركيبات المعدنية المغطاة بالصاج أو بالواح الاسبستوس ويجوز بالنسبة لبعض الأنشطة الاكتفاء

بأن تكون الأسقف من مواد مقاومة للحريق كالعروق والكتل والألواح الخشبية المبطنة بالصاج المحكم الوصلات أو ما شابه ذلك كما يجوز تبطينها بالبغدادلى أو الشبك المعدنى مع تغطيتها فى هاتين الحالتين بالياض ويجوز أيضا تبطين هذه الأسقف الخشبية بالانصنيح فى بعض الأنشطة البسيطة التى لا تعلوها مباني لجعلها مقاومة للحريق • كل ذلك بحسب النشاط الذى سيزاول بالمحل وما تقرره الاشتراطات العامة لهذا النشاط.

ومع ذلك فإنه يجوز مزاولة بعض الأنشطة أو تخزين بعض المواد فى أماكن مكشوفة بشرط ألا يترتب على ذلك أى ضرر •

المستند

مادة ١٢ - يجوز أن يكون بالمحل سنادر تنشأ طبقاً للأصول الفنية وتشغل من مساحة المحل نسبة لا تزيد على ٧٥٪ من مساحة أرضية الجزء الذى تعلوه والا يقل الارتفاع بين أرضيتها وسقفها عن ٢ متر وأن تكون مفتوحة على المحل ومزودة بحاجز بارشاع مناسب لا يتجاوز متر وربع وأن تزود بوسيلة مأمونة للصعود إليها • ويجوز أن تزيد مساحة السندرة على ٧٥٪ من مساحة الأرضية بشرط ألا يقل الارتفاع بين أرضيتها وسقفها عن ٢٫٣٠ متراً مع توفر الضوء والتهوية المقررة بهذا القرار •

واستثناء من حكم المادة العاشرة يجوز مزاولة بعض الأنشطة البسيطة بالسندرة مثل تشغيل المنتجات النسيجية والتنجيد وشطف حجارة النظارات وما يماثلها أو استعمالها للتخزين وذلك بشرط توفير الاضاءة والتهوية الكافئين ، وفى هذه الأحوال يراعى ألا يقل الارتفاع أسفل السندرة عن الارتفاع المقرر وفقاً لأحكام المادة ١٠

ويسمح بعمل أرفف داخل المحل لوضع الأدوات والمهمات لا يتجاوز بروزها عن الحائط المقامة عليه $\frac{1}{4}$ البعد مقاسا من منتصف الحائط المقامة عليه الأرفف وعوديا عليه الى الحائط المقابل وبحد أقصى متر .
فاذا زاد الرف الواحد عن المتر يعتبر سندرة ويطبق عليه ما ورد من اشتراطات خاصة بالسنادر .

التهوية

ملادة ١٣٣ - تكون وسائل التهوية في المحال وفقا للاشتراطات الآتية :

(١) أن يكون حجم الفراغ المحصص للشخص الواحد في الأماكن التي يحتل غلق فتحات التهوية بها أثناء العمل هو ١٠ متر مكعب على الأقل - على أن يزداد هذا الحجم - عن ذلك اذا تطلبت طبيعة النشاط هذه الزيادة مع مراعاة ألا يدخل في حساب هذا الحجم أى ارتفاع في أماكن العمل يزيد على ٥ر٤ مترا وأن يقدر حجم الفراغ في الأماكن التي لا يحتل غلق فتحات التهوية بها كالدكاكين حسب طبيعة النشاط المزاوّل كما لا يدخل في تقدير عدد العمال الصبية المتدرجون أو التلاميذ الصناعيون وذلك في حدود ٢٠٪ من عدد العمال الأصليين مع جبر الكسر بالزيادة وبشرط أن يكون لدى صاحب المنشأة وكذلك لدى الصبية المتدرجين أو التلاميذ الصناعيين عقد تدريب أو بطاقة تدرّج أو تلمذه صناعية صادرة من جهة رسمية مختصة .

(ب) تهئة المبل بحيث يضمن عدم أى نقص فى الهواء النقي (أو بطله تجديدده والتخلص من الهواء الفاسد ومنع التيارات الضارة والتغير المفاجئ فى درجات الحرارة والتخلص بقدر الامكان من الرطوبة الزائدة وشدة الحرارة والبرودة والروائح الكريهة ويمكن الاستعانة فى ذلك بالتهوية الصناعية العامة أو الموضعية أو تكييف الهواء •

(ج) ألا تقل مساحة فتحات التهوية الطبيعية التى تفتح على الهواء الطلق مباشرة عن عشر مساحة الأرضية: وألا تقل هذه الفتحات عن $\frac{1}{6}$ مساحة الأرضية فى الأماكن التى تكون أرضها منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة • ويجوز الاستعانة بالتهوية الصناعية إذا تمزدر توفر مساحة فتحات التهوية المطلوبة

(د) تغطى فتحات التهوية الطبيعية بالأسقف بطريقة لا ينتج عنها نقص فى التهوية المطلوبة •

الإضاءة

مادة ١٤ - يزود المبل بوسائل الإضاءة الكافية طبيعية كانت أو صناعية بحيث تتناسب مع العمليات الجارية بالمبل ويراعى فى ذلك ما يأتى :

١ - ألا تقل مساحات الإضاءة الطبيعية التى تفتح على أماكن مكشوفة عن عشر مساحة الأرضية ولا تقل هذه الفتحات عن $\frac{1}{6}$ مساحة الأرضية فى الأماكن التى تكون أرضها منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة • وتغطى فتحات الإضاءة الطبيعية بالأسقف بطريقة

لا ينتج عنها نقص في الاضاءة المطلوبة وفى حالة ما اذا كانت فتحات الاضاءة عموماً مغطاة بالزجاج فيجب أن يكون فى حالة نظيفة من الداخل والخارج بصفة دائمة حتى لا تقلل من الاضاءة .

ويعم ذلك يجوز تقرير قوة اضاءة معينة ومناسبة للمباني المتفاوتة فى الدقة والتي تحتاج الى ذلك .

٢ - أن تعطى مصادر الضوء الطبيعية والصناعية اضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل لتجنب الوهج المباشر والضوء المنعكس .

٣ - تجنب التفاوت الكبير فى توزيع الضوء فى الأماكن المتقاربة .

٤ - لا يجوز وضع حواجز أو دواليب أو غيرها فى أوضاع تؤدي الى تقليل الاضاءة .

البياض والدهان

مادة ١٥ - يجب فى أعمال البياض والدهان مراعاة الآتى :

١ - اذا كانت حوائط المحل من المبانى قتيض الأسفال بمونة الأسمنت المخلو جيداً أو بأية مونة مناسبة ملاءم أجرى بارتفاع متر ونصف من الأرضية ويجوز ترك الأجزاء الميمنة من الحوائط بالطوب المزجج أو ما يعاقله بدون بياض .

كما يمكن بياض أسفال الحوائط المكاتب بمونة عادية ويجوز تبطين أسفال المكاتب بتجاليد خشبية أو مادة مماثلة بشرط عدم ترك فراغ بين الحائط والتجاليد . وتدعى أسفال المحال التى تتعامل فى الأغذية سواء بالصنع أو التناول بالبوية الزتية .

وتبيض الحوائط أعلا الأسفال بمونة مناسبة ثم تطلّى بأية مادة دهان مناسبة واذا كانت الحوائط أعلا أسفال من الطوب اللبن قتيض

بمونة الطين أو الحبيب والجير البلدى والساس ثم تطفى بمادة دهان مناسبة - ويجوز ترك الحوائط أعلى الأسفل دون بياض فى الأماكن التى يكون سطحها نظيفا منتظم البناء ولحاماته مكحولة جيدا .

كما يجوز ترك مباني الأسوار بدون بياض اكتفاء بكحل لعاماتها كعلا جيدا بالمونة .

٢ - إذا كان المحل منشأ من تركيبات معدنية فتدهن جميعها وجين بالسلاقون قبل الدهان ببوة الزيت .

٣ - تدهن جميع أخشاب الأسقف المدفونة بالحوائط بقطران الفحم الساخن وتدهن أخشاب النوافذ والأبواب بالبوة الزيتية .

٤ - ترم أعمال البياض وتماد جميع أعمال الدهانات المنصوص عليها فى هذه المادة كلما اقتضى الحال ذلك .

المورد المائى

مادة ١٦ - يكون تزويد المحل بالمياه وفقا للاشتراطات والأوضاع الآتية :

(١) يجب أن يوصل كل محل يزيد عدد عماله على أربعة بالمورد العام للمياه المرشحة إذا كان بعد مواسير المياه المرشحة العمومية عن المحل لا يزيد عن ٥٠ مترا فى المدن أو ١٥ مترا فى القرى أو المناطق الريفية بالمدن ، وللجهة المختصة بالترخيص اشتراط توصيل المياه الصالحة للشرب للمحل من المورد العام بالمدينة أو القرية بالنسبة لئى نشاط معين يزاوئ فيه كبحال ومصانع الأغذية ولو كان بعد المواسير العمومية يزيد على المسافة المذكورة .

وفي حالة عدم وجود مورد غام أو تضرر توصيل المحل لهذا المورد لأسباب تبديها الجهة المختصة القائمة على مرفق المياه، وجب على صاحب المحل أن يوفر وسيلة مناسبة لتزويده بالمياه الصالحة للشرب على أن تستخدم في هذه الوسيلة المياه الجوفية الصالحة للشرب .

(ب) إذا استعملت المياه الجوفية كمورد خاص للمياه للاستعمال الأدمى يجب دق طلبية ماسة كاسبة على ابعاد مطابقة لقرارات اللجنة العليا للمياه بوزارة الصحة ويجب تحليل هذه المياه للتحقق من صلاحيتها لهذا الاستعمال بصفة دورية من الوجهتين الكيميائية والبكتريولوجية على أن يكون التحليل في أحد معامل وزارة الصحة وطبقا لقرارات اللجنة المشانز اليها ويجب أن تؤخذ العينات بعرفة السلطات الصحية المختصة .

هذا ويجوز استعمال المياه الجوفية لأغراض غير الشرب دون التقيد بحكم الفقرة (أ) من هذه المادة بشرط أن يتوافر في مورد المياه الأبعاد المقررة ويثبت صلاحية المياه بكتريولوجيا للأغراض المقرر استعمالها فيها .

(ج) إذا كان بالمحل عملية خاصة لمعالجة المياه للوصول بها الى المعايير المقررة فيجب أن توافق عليها الجهة الصحية المختصة بالمجلس المحلي مع التحقق من صلاحيتها بصفة دائمة .

(د) يشترط في حالة نقل المياه للمحل من الحفريات العامة أن يكون النقل في أوعية مخصصة لذلك ومصنوعة من مواد لا تؤثر في الخواص الطبيعية أو الكيماوية للمياه وأن تكون

مطابقة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن أوعية المواد الغذائية •

(هـ) يشترط أن ترفع المياه الجوفية أو المنقولة الى صهريج علوى من الصاج المجلفن أو ما يماثله أو من البناء أو من خرسانة لا تسمح برشح المياه على أن تغطى أرضيته وحوائطه الداخلية بالبلاط القيشانى غير مشطوف الحواف - ويكون الصهريج ذى سعة كافية وله غطاء محكم مزود بقلبتين - ويوصل الصهريج بمواسير التغذية والفيل والتفوية اللازمة •

ويجوز أن تسحب المياه الجوفية الى صهريج بضغط هوائى يمتنع من مادة غير قابلة للتآكل أو الصدا وترفع المياه منه بضغط الهواء الى مواسير التوزيع والتفوية •

(و) يراعى أن يكون توصيل المياه من الصهاريج الطولية أو من الموارد العمومية بواسطة فواير الى حثليات تركيب فوق الأحواض •

(ز) يراعى فى حالة استعمال مياه غير صالحة للشرب للأغراض الأخرى أن تكون التوصيلة الخاصة بها مركبة بحيث تمنع احتمال تلوث المورد المائى الصالح للشرب •

التجهيزات الصناعية

مادة ١٧ - يجب أن يرود المحل بالتجهيزات الصحية الآتية :

١ - الأحواض :

عدد العمال	عدد العائلات	عدد أحواض الفيل لكل فئة
من ٥ الى ١٥	من ٥ الى ١٥	١
من ١٦ الى ٢٥	من ١٦ الى ٢٥	٢

ويضاف حوض لكل ٤٠ عامل أو عاملة زيادة على الخمسة وعشرين الأولى وإذا لم يصل الحد الأدنى لعدد العمال أو العاملات في محل يشترك فيه الجنسين فيتم تقدير عدد الأحواض حسب العدد الاجمالي للعمال والعاملات معا *

كما يزود المحل بحفريات الشرب على هيئة نافورات بحيث لا تفسد فوهتها شفتي من يستعملها والا تتجمع المياه في أسفلها بمنعدل نافورة لكل عدد من العمال يتراوح بين ١٦ ، ٧٥ شخصا (عاملا أو عاملة) وتزاد نافورة لكل ٧٥ شخصا *

وإذا خصص حوض واحد مستطيل لتركيب عدة حفريات أو نافورات للشرب عليه فتحسب عدد الحفريات بدلا من عدد الأحواض ويجب أن تكون المسافة بين كل حفرة وأخرى أو نافورة وأخرى ٥٠ سم على الأقل إذا كانت في اتجاه واحد * ويجوز التجاوز عن هذه المسافة في الأحواض المستديرة *

ويجب أن تكون الأحواض من الصيني أو الفخار المطلي بالصيني أو الزهر المطلي بالبيتا أو أى معدن آخر غير قابل للصدأ أو أية مادة أخرى مماثلة توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص وتزود هذه الأحواض بالسيفونات اللازمة *

ويجوز بموافقة الجهة المختصة أن تكون الأحواض من المصنوع ومغطاة من الداخل والخافعة العليا بالبلاط القيشاني غير المشطوف الحواف أو ما يماثله وأن تغطي من الخارج بمونة الأسمنت المخلوطة * ويشترط أن تتركب رخامة أفقية (صفاية) تميل نحو حوض غسيل الأواني وتكون

ملاصقة له كما يشترط أن تعمل مرايات من البلاط القيشاني غير مشطوف الحواف أو ما يماثله لكل حوض أو صفاية بارتفاع ٤٥ سم بكامل أطوالها الملاصقة للحوائط ولا يجوز استعمال الموزايكو في هذا الغرض وتعفى من عمل هذه المرايات المحال للتي تزاوّل نشاطها في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

وإذا كان النشاط المزاوّل بالمحل مما يعرض العمال للمواد الملوثة أو السامة أو الجراثيم الناقلة للأمراض المعدية أو المسببة للمضايقات فيزود المحل بحوض غسيل إما كان عدد العمال أو العاملات .

٢ - المباوّل :

عدد العمال	عدد المباوّل
من ٨ الى ٢٥	١

ثم يزداد مبوّلة لكل ٢٥ عامل زيادة على الخمسة وعشرين الأولى .

٣ - المراحض :

عدد العمال	عدد العاملات	عدد المراحض لكل فئة
من ١١ الى ٢٥	من ٨ الى ٢٥	١

ويضاف مرحاض لكل ٢٥ عامل أو عاملة زيادة على الخمسة وعشرين الأولى حتى المائة ثم تزداد المراحض بمعدل مرّاحض لكل ٤٠ عامل أو عاملة بعد المائة الأولى .

ويجوز استبدال المراحض بالمباوّل بمعدل مبوّلة لكل مرّاحض بشرط ألا يقل الحد الأدنى للمراحض عن $\frac{2}{3}$ العدد المنصوص عليه بالفترة السابقة .

ويراعى الحد الأدنى لكل من عدد العمال أو العائلات في تزويد المحل
بمرحاض ولا يجوز جمع عدد العمال والعائلات عند تقدير الحد الأدنى
الواجب إيجاده بالمحل .

٤ - الأدشاش :

إذا كان النشاط الذى يزاول فى المحل يسبب قذارة أو حرارة
شديدة أو تلوث جلىدى بأى من المواد المضرة بالصحة وجب تزويد المحل
بحمامات ذات أدشاش بواقع دشى لكل عدد لا يتجاوز ٢٥ عاملاً أو عاملة .

ويجوز التجاوز عن مقابل الزيادة فى عدد العمال أو العائلات فى
التجهيزات الصحية إذا كانت الزيادة فى عدد العمال أو العائلات عن الحد
الأدنى فى كل حالة تقل عن عشرة . على أن يراعى فى المصانع التى يعمل
بها العمال قى أكثر من وردية واحدة أن تحسب التجهيزات الصحية على
الوردية الواحدة التى بها أكثر العمال عدداً .

مادة ٦٨ - يجب أن تتوافر فى دورات المياه الاشتراطات الآتية :

١ - ألا تقل مساحة المرحاض من الداخل عن ٨٠ × ١٢٠ متراً
ويجوز تركيب الأدشاش داخل المراحيض بشرط ألا تقل مساحة
المرحاض فى هذه الحالة عن ١٢٠ × ١٥٠ متراً .

٢ - أن يكون لكل مرحاض صندوق طرد لا تقل سعته عن ٩ لتر .

٣ - إذا كان المرحاض من الطراز الشرقى فتكون قاعدته من الصينى
أو الفخار المطلى أو الزهر الموشى بالمينا البيضاء أو أية مادة أخرى ماثلة
ومنخفضة عن منسوب أرضيته وبحيث تميل الأرضية المحيطة بالقاعدة
نحوها بانحدار وتعمل وزرة بارتفاع ١٥ سم بسفل الحائط من البلاط
القيشائى غير المشطوف الحواف أو من ذات نوع بلاط الأرضية .

وأن يزود المرحاض بسيفون عبارة عن ماسورة ملتوية على شكل (S)
وتوضع أسفل السلطانية وبقطر لا يقل عن ١٠ سم وبحيث لا يقل العازل
المائى به عن ٥ سم وله فتحة لنتهويه على السيفون .

٤ - أن تكون السلطانية والسيفون بالمرحاض الأفركى من قطعه
واحدة ومزودة بحافة مجوفة لدق المياه الى السلطانية لنظافتها من الداخل
ويجب أن يكون للمرحاض الأفركى سدلى من مادة لا تمتص السوائل
ردئة التوسيل للحرارة وأن يكون سهل التنظيف وخالى من اللحاتم
والشقوق .

٥ - أن تكون المبال من الصينى أو الفخار النارى المطفى بالصينى
أو من الزهر المطفى بالصينى فإذا كانت من الطراز ذى الحوض وجب
تغطية الحائط حولها بالبلاط القيشانى غير المشطوف الحواف أو ما يماثله
ابتداء من الأرضية لغاية حافة المبولة العليا وبمسافة ١٥ سم من الجانبين
وتركب المبال الحوضية على ارتفاع يتراوح ١٠ بين ٥٠ و ٦٥ سم من
منسوب الأرضية . وفى حانة وجود مجموعة متجاوزة من المبال الحوضية
فيجب ألا تقل المسافة بين خطى مركزى المبوتين المتجاورتين عن ٧٥ سم
مع اقامة فواصل من الرخام أو الاردوز أو البلاستيك أو أى مادة أخرى
مماثلة وتبرز عن الحائط بمسافة ٣٠ سم وبارتفاع لا يقل عن ٧٠ سم
وتركب أعلى من منسوب الأرضية بـ ٤٠ سم .

٦ - تزود كل مبولة من المبال الحوضية بسيفون للصرف ومنه
الى مداد حائطى أو أرضى ينتهى الى غرفة تفتيش .

٧ - أن تصرف المبال الرأسية أيا كان عددها الى مجارى مكشوفة
متصلة بها مكونة معها جسما واحدا بواسطة سيفون من الزهر المطفى
بالصينى ولها مصفاة كروية من النحاس ومداد من الزهر الثقيل فوق فرشاة

من الغرسانة السميتية الى غرفة التفتيش في الأدوار الأرضية والى عامود
الصرف في الأدوار العلوية ثم غرفة التفتيش .

٨ - أن تغسل المبالول جميعها بصندوق طرد سعة ٤ لترات لكل
مبولة ومع ذلك يجوز غسل المبالول الحوضية بواسطة حوض بمسامة
تأخذ منه ماسورة متفرعة الى فروع بعدد المبالول بحيث لا يزيد على
ثلاثة وتزود كل مبولة بمحسب .

٩ - أن تكون للمراحيض ودورات المياه حوائط بارتفاع كاف مع
عمل فتحات بالحائط الخارجى للتهوية والاضاءة .

١٠ - اذا وجد بالمحل عمال وعاملات فتخصص لكل من الجنسين
دورة مياه منفصلة تماما عن الأخرى لها مدخلها الخاص ومزودة بالأجهزة
الصحية بما يتناسب مع العدد من كل جنس على حدة .

١١ - يراعى في توزيع دورات المياه حاجة أقسام العمل المختلفة .

١٢ - يراعى أن تكون دورة المياه داخل المحل وفي موقع مكان
مناسب ملائم صحيا ومع ذلك يجوز أن يكون موقعها خارج حدود المحل
بشرط أن يشملها الترخيص وألا يسبب ذلك أضرارا للعمال المشتغلين
بالمحل .

١٣ - يجوز الموافقة على دورات المياه المشتركة بين عدد من المحال
بشرط توفير العدد الكافى من التجهيزات الصحية بالنسبة لمجموع عدد
العمال المشتغلين بها على أن يكون كل محل يشترك في هذه الدورة
مسئولا عنها من ناحية استمرار توفير الاشتراطات المقررة بها .

مع مراعاة سهولة الوصول اليها لعمال المحال المشتركة فيها .

١٤ - اذا كانت دورات المياه داخل المباني الرئيسية للمحل فيجب ألا تفتح المراحيض على أية غرفة بالمحل ويكون الدخول اليها بواسطة طرقة مع مراعاة توفير التهوية اللازمة للمرحاض .

أعمال الصرف

مادة ١٩ - تصرف المتخلفات السائلة من دورات المياه والمطابخ وكذا المتخلفات الصناعية السائلة في حدود المعايير المقررة للصرف الى المجارى العامة للمحل الواقعة على الطريق الممتد به هذه المجارى وكذلك الحال التى لا يزيد بعدها عنها على ثلاثين مترا وكان العقار الكائن به المحل موصلا بهذه المجارى وبعد موافقة الجهة القائمة على أعمال المجارى .

فاذا لم توجد مجارى عامة على هذا البعد أو تمذر التوصيل للمجارى العامة لأسباب تبديها الجهة المختصة القائمة على أعمال المجارى يكون الصرف الى خزان أصم أو غير أصم أو بيارة صرف أو آبار صرف عميقة أو خندق صرف أو خندق ترشيح جوفى أو بطريقة الامتصاص أو بأية طريقة أخرى حسب خصائص التربة والمساحة المخصصة للصرف على أن يتم الصرف أولا الى خزان تحليل ذى سعة كافية في حالة وجود مرحاض أو أكثر بالمحل وكان المحل مزودا بالمورد المائى .

ويجوز الصرف الى أعمال صرف العقار الكائن به المحل بعد التأكد من استيعابها للصرف الجديد .

وفى حالة الصرف الى شبكة المجارى العمومية أو الى مجارى المياه أو للرى السطحى أو لرى الأراضى الزراعية فيجب أن تتوافر فى السوائل المتخلفة من الحال المايير المقررة باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة وكذلك ما تقرره الجهات المختصة الأخرى طبقاً للنصوص عليه في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ويجوز صرف المتخلفات السائلة إما كان نوعها في البحار أو البحيرات بشرط أن يثبت عدم حدوث تأثيرات ضارة بشواطئ الأستحمام أو بالمنشآت البحرية أو بمنازل المصار أو الأسفنج أو الأسماك أو الكائنات التي تعيش بتلك البيئة الطبيعية ويراعى أن تكون فتحة ماسورة الصرف تحت سطح المياه وبعدة عن الشواطئ بالمسافة المناسبة التي تمنع وقوع الأضرار والمخاطر من التصريف المشار إليه .

ويجوز صرف مياه تبريد المكائن الى حوض تبريد بالطريقة الدائرية أو الى الأراضي القضاء بأنواعها المختلفة بشرط أن تكون خصائصها ومسامحتها كافيين لاستيعاب المياه المنصرفة دون أحداث يرك أو مستنقعات ولا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد المكينة في مجارى المياه الا اذا كانت المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو مصدر مماثل على الأقل وبشرط أن تكون دائرة التبريد مقبلة ولا تغتسل بمتخلفات أى عملية من العمليات الصناعية أو خلاصها وفي هذه الحالة يشترط مطابقتها للمعايير الخاصة بدرجة الحرارة والزيت والشحوم فقط .

ويجوز للجهة القائمة على شئون الترخيص (في حالة عدم وجود مرفق للمجارى بالمنطقة) أن تطلب معالجة المتخلفات الناتجة عن الصناعة قبل صرفها الى المجرى العامة أو مجارى المياه وفقاً لما تقرره الجهات المختصة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .
وبالنسبة للمحال الغير المزودة بالمورد المائى يجب اختيار طريقة

الصرف التى تتناسب ونوع التربة وعنى مياه الرشع مثل انشاء مرحاض الحفرة والقبة أو المرحاض الأصم وغيرها من أجهزة الصرف التى توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص •

ويكون الصرف قبل النهائى للسوائل المختلفة من المحل فى جميع الأحوال كالاتى :

١ - تصرف الأحواض الى جليتراب أو الى مجرى مكشوفة •

وتصرف أحواض غسيل الأواني والأحواض البنائى الى مجرى مكشوفة •

٢ - تصرف المجارى المكشوفة بالمحل الى غرفة حجز المواد الغريبة كحرف الترسيب وغرف لحجز الزيوت وغرف حجز المازوت وغرف التبادل ومنها الى جليتراب وذلك تبعاً لنوع نشاط المحل •

وتكون المجرى المكشوفة من أنصاف مواسير الفخار المطلى بالطلاء الملحي وتغطى بمصبغات من الحديد الثقيل أو الزهر فى أماكن مرور العمال •

٣ - تصرف المياول وكذلك المراحيض الى غرف التفتيش •

٤ - تجهز أرضيات الحمامات والبدرومات والمخاض وغيرها من الأماكن التى يحتفل تجمع المياه على أرضيتها بسيفونات الأرضية لتصرف المياه وتصنع هذه السيفونات من الزهر المطلى بالصينى أو النحاس أو الصاج غير القابل للتآكل وتزود بمصفاه غير مثبتة لسهولة رفعها وتنظيفها وتركب البالوعة فى اتجاه الميل الطبيعى ، وأن تزود البالوعة بسيفون لا يقل العازل المائى فيه عن ٥ سم •

ويجوز في بعض الأحيان تصريف المياه المتخلفة عن الأحواض
بمختلف أنواعها إلى البالوعة مباشرة بموافقة الجهة القائمة على شئون
الترخيص وبشرط ألا يحدث أى ضرر من ذلك .

مادة ٢٠ - إذا صرفت المتخلفات السائلة إلى خزانات وجب اتباع
الشروط الآتية :

١ - تكون جميع الخزانات فى أمكنة مكشوفة تابعة للمحل وتبعد
عن جميع المباني حولها بتر على الأقل تزداد هذه المسافة بحسب
التصرف ، ويجوز التجاوز عن شرط البعد إذا كان الخزان أصما وزود
بطبقات عازلة .

٢ - يكون للأمكنة المخصصة للخزانات مدخل خاص بحيث
لا يتطلب كسحها أو تنظيفها المرور بأى من غرف التشغيل .

٣ - إذا أقيم الخزان فى الطريق العام فيكون ذلك بموافقة الجهة
المختصة وبالشروط التى تضعها لذلك .

٤ - إذا تم توصيل العقار الكائن به المحل بالمجارى العامة وجب
توصيل المحل بها مع ردم الخزانات بمد كسحها وتطهيرها .

مادة ٢١ - يشترط فى أعمال الصرف ما يأتى :

١ - لا يجوز وجود أى خزان أو مجرور أو أى نوع من خزانات
الصرف الخاص أو فتحة تتصل بأيهما مباشرة تحت أرضية المحل أو مبانيه
كما لا يجوز وجودها على بعد يقل عن المتر من الحوائط الخارجية
للمحل ويجوز التجاوز عن شرط البعد إذا كان الخزان أصما مزود
بطبقات عازلة .

٢ - لا يجوز وجود أعمدة أو مدادات صرف أو كيعان مراحيض بداخل محال الأغذية •

٣ - يجب أن تقام غرف التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة والجالى تراب في أماكن مكشوفة تابعة للمحل ، فإذا تعذر ذلك فيجوز أن تكون في أماكن مسقوفة بشرط أن يركب لهذه الغرف غطاءات مزدوجة من الزهر الثقيل وبشرط ألا تكون هذه الأماكن معدة لتداول الأغذية •

٤ - يجب أن تغطى غرف التفتيش وحجز المواد الغريبة وفتحات الخزانات بأغطية محكمة من الزهر أو الخرسانة •

٥ - يراعى أن تجرى تهوية أول غرفة تفتيش بقائم من الزهر قطره ٤ بوصة ويرتفع عن سطح المبنى الكائن به المحل بمر على الأقل ويركب بنهايته هوية كروية من السلك للنحاس المتين ، فإذا تعذر رفع القائم بالقدرة المطلوب يركب في نهايته رأس بداخله لوح من مادة المايكا يسمح بدخول الهواء الخارجى دون خروج الهواء الداخلى •

٦ - يكون تصريف مجموعة الأحواض وما في حكمها بواسطة مدادات أو أعمدة صرف لا يقل قطرها عن ٣ بوصة ، أما تصريف المراحيض والمباول فيكون بمدادات أو أعمدة لا يقل قطرها عن ٤ بوصة ويجب تهوية أعمدة الصرف والعمل وسيفونات المراحيض بواسطة أعمدة تهوية لا يقل قطرها عن بوصتين •

٧ - يجب أن تكون الأعمدة الرأسية من الحديد الزهر أو الأستوس أو أى نوع مماثل ويجب أن تلحم وصلاتها جيدا أما المدادات فتكون من الزهر •

وتكون مدادات الصرف الأفقية المركبة تحت سطح الأرض من الفخار الحجري المظلي بالطلاء الملحي تامة الحريق أو من الزهر أو من أية مادة أخرى ماثلة وتكون المدادات بقطر كاف لا يقل عن ٤ بوصات

وتلحم الوصلات جيدا وتركب المدادات في خطوط مستقيمة بين غرف التفتيش حيث تكون زوايا الصرف ٩٠° على الأقل ويجوز عند الضرورة مرور مدادات الصرف تحت أرضية المحل بشرط أن تكون من الزهر الثقيل وملحومة الوصلات جيدا وتركب على عمق ١/٢ متر على الأقل من الأرضية فوق فرشاة من الخرسانة السميتية وتلف بطبقة منها لا يقل سمها عن ١٥ سم مع إيجاد غرفتي تفتيش احدهما في بدايتها والأخرى في نهايتها .

القوى المحركة والتوصيلات الكهربائية

مادة ٢٢ - لا يجوز في المدن استخدام الحيوانات في تشغيل المحال كقوة محرك وفي حالة استخدامها خارج المدن أو في المناطق الريفية بالمدن فيجب تنظيف المدار يوميا وفرشة بتراب جديد نظيف أو رمل وأن تكون حافة المدار الخارجية من الحجر أو الخرسانة بارتفاع ٢٠ سم على الأقل من سطح الأرضية لمنع تسرب الأتربة الى باقي أجزاء المحل كما يجب ألا يكون مأوى الحيوانات في دخل المحل بل يحدد مكان منفصل مستوف لجميع الاشتراطات المقررة وأن يكون له مدخل من الخارج على أنه يجوز أن يكون هناك باب يصل بين هذا المكان ومكان العمل .

مادة ٢٣ - يجب في التوصيلات الكهربائية ومعدات الاضاءة توافر الاشتراطات الآتية :

١ - أن تركيب الأسلاك الكهربائية بالجوانب داخل مواسير معزولة اذا لم تكن مصنعة بطريقة تغني عن هذه المواسير .

٢ - أن تكون الأسلاك في الأماكن ذات الحرارة المرتفعة أو الرطوبة جيدة العزل ولا يجوز تركها مكشوفة .

٣ - عدم تعرض الأسلاك الكهربائية المغطاة بالمطاط أو البلاستيك للشمس أو الحرارة •

٤ - ألا يتعد هذا السلك الموزن بالمطاط فوق قطع حادة من المعدن أو المواسير أو ما شابه ذلك •

٥ - ألا يعقد السلك المدلى لتقصيره أو يلقى عليه مسامير لتقريبه من الحوائط •

٦ - أن توضع صناديق المصهرات ولوحات التوزيع والفلاشج الكهربائية خارج الغرف التي تحتوى على أبخرة أو أتربة أو مواد أو غازات قابلة للاشتعال أو تكون من النوع المعوى ضدها •

٧ - أن تتركب الأسلاك الكهربائية على بعد ١ متر على الأقل من المداخل الخاصة بالفرن وأجهزة الطبخ وعلى بعد مناسب من الأعمدة الخشبية أو المفاتيح مع ضرورة تغليفها بمواسير الزنك

٨ - تخصيص صندوق آكباس لكل مجموعة من التوصيلات وسكينة لقطع التيار الكهربائى فى الحالات الاضطرابية

٩ - يلزم أن تكون الانارة المستعملة فى المحال التى تدار بمحركات أو محولات بالكهرباء •

١٠ - يجب أن يكون القائمون بصيانة هذه الأجهزة عمالا فنيين أكفاء وعلى درجة عالية من التدريب والمهارة كذلك يجب ألا تنجرى أية اصلاحات أو تركيبات فى الأجهزة الكهربائية الا بعد توصيلها بالأرض والتأكد من عدم مرور أى تيار كهربائى فيها •

١١ - يجب توصيل الأجهزة الكهربائية المستعملة والأجزاء الغير حاملة للتيار الكهربائى والتى يخشى من سهولة شعنها كهربائيا بالأرض •

١٢ - يجب عمل أرضيات عازلة أمام وخلف لوحات التوزيع من الخشب الجاف أو الكاوتشوك العازل ومنع رش أى مياه على هذه الأرضيات

١٣ - يجب وضع لوحات التحكم والتوزيع الكهربائى فى مكان خاص ولا يصرح بالدخول إليها :لا للعامل الكهربائى الفنى ويجب وضع لافتات تحذير على هذه الأماكن

١٤ - يجب عمل توصيلات بين الآلات والأدوات المعدنية والأرض وذلك بالنسبة للمواد الجيدة التوصيل للوقاية من الكهرباء الاستاتيكية .
أما بالنسبة للمواد الغير جيدة التوصيل فيجب التحكم فى درجة الرطوبة واستعمال المجمعات الاستاتيكية أو التأمين للوقاية من الكهرباء الاستاتيكية .

الافران وبيوت النار والمداخن

مادة ٢٤ - اذا وجد بالمحل فرن أو بيت نار أو مدخنة وجب استيفاء الاشتراطات الآتية :

١ - تكون محلات النار ثابتة وبكيفية يمكن معها تحويل الأدخنة كلها الى مدخنة ترتفع مترين أعلا سطح أى بناء يقع فى نطاق دائرة نصف قطرها ٢٥ مترا مركزها المدخنة ويركب فى نهايتها كرازة وخزان هباب ويراعى فى مكان الخزائن أن يكون فى متناول اليد لتسهيل تنظيفه .

وفى المداخن الكبيرة والمرتفعة يجوز أن تكون بدون كرازة وخزان هباب على أن تكون ذات تصميم يمنع تلوث الهواء الى الحد الغير مسموح به .

وتثبت المداخن الصاج بالحوائط تثبيتا متينا أو يعمل لها حامل من خوص وزوايا حديدية أو شددادات من الصلب .

٢ - تكون المداخن من الخرسانة أو المبانى أو الفخار المبني حوله بسمك كاف أو من الصاج ولا يجوز استعمال الصاج للمداخن التى تمتد داخل المتاور التى تطل عليها فتحات الأدوار العليا عدا ما كان منها خاصا بدورات المياه والمطابخ • ويراعى أن تكون المداخن نخالية من الانحناءات الحادة أو الامتدادات الأفقية الطويلة أو الجيوب التى يحتمل تجمع الغازات الغير محترقة بها •

٣ - يجوز الاستغناء عن المدخنة الخاصة بسحب الأدخنة الناتجة عن اشتعال الوقود فى حالة استعمال وقود الكيروسين أو البوتاجاز ويعفى من شرط توافر المدخنة المحال التى تستعمل وقود الكهرباء

٤ - يترك فراغ بعرض كاف كعازل للحرارة بين كل فرن والحواطط المجاورة له - ويجوز الاستغناء عن الفراغ العازل اذا بنيت حواطط الأفران بالطوب الحرارى أو غطيت بمواد عازلة للحرارة بسمك كاف لمنع الحرارة عما يجاور المحل •

الوقود

مادة ٢٥ - اذا استعملت أو وجدت فى المحل مواد الوقود وجب مراعاة ما يأتى :

١ - لا يجوز استعمال القمامة أو السبلة أو ما شابه ذلك •

٢ - لا يجوز زيادة كمية الوقود الجاف بالمحل عن الاستهلاك اليومى مع وضعه فى مكان مناسب ما لم تخصص للتخزين غرفة تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق اذا كان يعلوها مبانى ويجوز أن يكون سقفها وحدة من مواد مقاومة للحريق اذا كان لا يعلوها مبانى وتكون فى موقع من المحل يسهل منه نقل الوقود منها والىها دون المرور بغرف أخرى •

٣ - يوضع الوقود السائل في فنتلس للتغذية في مكان مناسب داخل المحل وبعميدا بعدا كافيا عن فتحات بيوت النار والتوصيلات الكهربائية ولا يجوز وضعه فوق بيت النار أو على الأسطح أما اذا كان الوقود السائل موضوعا في أسطوانات تحت ضغط فيجب أن تكون لحاماتها وتوصيلاتها متينة وطبقا للأصول الفنية على أن تحاط هذه الاسطوانات بحواجز صماء ثابتة من غير مواد قابلة للاحتراق .

ولا يجوز أن تزيد سعة الفنتلس أو الاسطوانة على الكمية اللازمة للاستهلاك اليومي .

٤ - اذا أجرى تخزين كميات من الوقود السائل أكثر من حاجة الاستهلاك اليومي بالمحل وجب وضعها في صهريج تحت الأرضية في مكان مناسب بسعة لا تزيد على ١٠٠ لتر في المحل التي يعلوها مباني وبسعة لا تزيد على ٢٠٠٠ لتر (نوع «ب» من المواد البترولية) أو ٤٠٠٠ لتر (نوع «ج» من المواد البترولية) في المحل التي لا يعلوها مباني .

ومع ذلك يجوز وضع الصهريج فوق سطح الأرض بشرط أن يكون داخل غرفة خاصة تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق وألا يعلوها مباني وبعميدة بقدر الامكان عن المباني المجاورة وبحيث لا تكون فوق بيوت النار مباشرة وبسعة لا تزيد على ٢٠٠٠ لتر (نوع «ب») أو ٤٠٠٠ لتر (نوع «ج») .

كما يجوز وضع صهاريج لتخزين الوقود السائل تحت أرضية الرصيف أمام المحل اذا كانت واجهته تسمح بذلك يشترط موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو في الأبنية الخاصة وذلك بالكميات المذكورة بالنسبة للمحل التي لا يعلوها مباني .

ويعمل محبس على ماسورة الوقود السائل بجدار الصهريج

ومحبس آخر على على ذات الماسورة قريبا من كل فنتاس للتغذية لسرعة قطع الوقود عند اللزوم ويوضع جردل رمل ناعم نظيف أسفل كل محبس .
ونذا أجرى تخزين كميات تزيد على الكميات المذكورة فيطبق عليها الاشتراطات المقررة لذلك .

٥ - في حالة استعمال الغازات البترولية المسالة كوقود بالمحال فيجب مراعاة الآتى :

(أ) ألا تقل مساحة فتحات التهوية عن $\frac{1}{6}$ المساحة الأرضية لمكان وجود الأسطوانات •

(ب) ألا يقل منسوب أرضية المكان الذى به الاسطوانات والأجهزة عن مستوى الطرق والأرضيات المجاورة •

(ج) لا يجوز أن تكون أرضيات المكان الذى به الاسطوانات والأجهزة من الخشب أو مغطاة بمواد قابلة للاحتراق •

(د) تركيب شبك متين من السلك الضيق النسيج على نوافذ المحل وذلك فى حلقى أو ضلف معدنية •

(هـ) يجب أن تبعد الأسطوانات عن مصادر الحرارة بمسافة لا تقل عن مترين وأن توضع داخل دولايد من الصاج له تهوية كافية أو أن تحاط بحواجز صماء ثابتة من مواد غير قابلة للاحتراق •

(و) أن تكون الاسطوانات بعيدة عن مواقع الأجهزة والتركيبات الكهربائية والمأخذ الكهربائى (برؤة) وبشرط ألا يقل ارتفاع المأخذ عن مستوى الأرضية عن ١.٥٠ مترا •

(ز) إذا تعذر توفير التهوية بالمساحة أو اذا كافت درجة الحرارة بمكان التشغيل مرتفعة أو اذا زاد عدد الأسطوانات على

خمسة في مكان تشغيل واحد فيجب اما وضعها في مكان خاص خارج مكان التشغيل أو تخصيص غرفة تنشأ جميعها من مواد غير قابلة للاحتراق توضع فيها هذه الاسطوانات وتوصل بشبكة من الأنابيب الحديدية الى الأجهزة •

ويجب أن تكون أرضية مكان تجميع الاسطوانات (البطاريات وهي التي تزيد على الخمسة) مدكوكة دكا جيدا بالخرسانة ومغطاة بالبلاط الأسفلتي وبسمك لا يقل عن ٥ سم أو بأية مادة ماثلة لا تحدث شررا وبحيث لا تنشأ عن ذلك حفر قد تتجمع فيها الغازات البترولية • كما يشترط ألا يوجد بها فتحات توصل لأعمال الصرف الخاصة بالمجاري •

(ح) يجب وضع بيان على مكان التجميع أو مكان التشغيل من الخارج يوضح احتواءه على اسطوانات للغازات البترولية المسالة وعددها •

(ط) يجب أن يستعمل في نقل الغازات البترولية المسالة خراطيم الضغط العالي المعتمد والمخصصة لذلك مع وضع الأفيزات اللازمة لهذه الخراطيم ولا يجوز استعمال الأسطوانة بدون منظم الضغط مع ضرورة التأكد من سلامة كافة التوصيلات والمحابس •

(ي) يجب التأكد من احكام غلق الرأس قبل تغيير الاسطوانات حتى ولو كانت الاسطوانات فارغة وذلك فور انتهاء العمل مع ضرورة تغيير الوردة الكاوتشوك بين المنظم والاسطوانة في كل حالة استبدال لها •

(ك) يجب عدم ترك أجهزة البوتاجاز موقدة عند غلق المحل •

٦ - يجوز للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط عدم استعمال مادة وقود معينة بالمحل .

تنظيم المحل وتشغيله

مادة ٢٦ - يراعى فى تنظيم المحل وتشغيله ما يأتى :

١ - بالنسبة للعدد والأدوات اليدوية يراعى ما يأتى :

(أ) أن تستعمل الأدوات المناسبة للعمل .

(ب) الاحتفاظ بالعدد اليدوية سليمة وجيدة وصالحة للعمل واستبدال التالف أو اصلاحه .

(ج) تخصيص أرفف وحوامل وصناديق مناسبة لحفظ العدد اليدوية .

(د) عدم ترك الكابلات الكهربائية الخاصة بالآلات المتنقلة التى تدار بالكهرباء ممتدة على الأرضية بعد الانتهاء من عملها بل يجب تعليقها على حوامل فى أماكن مأمونة بعد فصل التيار الكهربائى عنها .

٢ - يجب أن تغطى السيور الآخذة من العمود الرئيسى أو المناول لمختلف المكينات وكذا الطناير والتروس وباقى الأجزاء المتحركة ذاتها بواسطة حواجز كما تعمل حواجز لتغطية الأسلحة المتحركة فى المكينات الخاصة بالتشغيل ويراعى فى اقامة الحواجز ما يلى :

(أ) أن تناسب كل مكينة على حدة وتكون ملائمة للعملية المؤداة .

(ب) أن تعمل على تضييق منطقة الخطر أو حصرها والا يترك من الأسلحة المتحركة عاريا الا الضرورى فقط لاجراء التشغيل .

(ج) أن تكفل حماية العامل أثناء التشغيل .

- (د) ألا تسبب للعامل أى مضايقة أو صعوبة ولا تتدخل فى الإنتاج .
(هـ) أن تعمل آليا أو بمجهود أقل بقدر الامكان اذا كانت متحركة .
(و) أن تكون متينة وقوية التحمل وتقاوم الاستهلاك العادى والصدمات .

(ز) ألا توجد بها زوايا حادة أو أحرف أو اطراف رديئة تسبب عنها حوادث .

(ح) ألا تعوق تثبيت أو تفتيش أو ضبط أو اصلاح المكنة .

(ط) أن تظل بوضعها المخصص لها بصفة دائمة طالما المكنة تحت التشغيل ويتخذ اللازم للتأكد قبل البدء فى كل ادارة من أن الحواجز بوضعها وبطالة جيدة .

(ى) يجوز الاستغناء عن تركيب هذه الحواجز اذا زودت المكنة بوسائل أخرى تجعل المكنة مأمونة تماما .

٣ - يراعى فى الأوناش وآلات الرفع ما يأتى :

(أ) أن يكون كل جزء من الأوناش وآلات الرفع بما فيها مجموعة التروس الناقلة للحركة سواء كانت ثابتة أو متحركة وإسلاك والحبال والسلاسل والحفافات وأماكن الارتكاز والتثبيت والطارات جيدة التركيب مصنوعة من معدن متين وقوية الاحتمال على أن يعنى بصيانتها وأن تفحص جيدا وتختبر بصفة دورية مرة على الأقل كل ستة أشهر وتدرج نتيجة الفحص والاختبار فى دفتر يعد خصيصا. لذلك .

(ب) تكون القضبان التى يتحرك عليها الوئش وكذلك التى تتركب عليها العربة الخاصة بسائق الوئش مصنوعة من مواد متينة

ومثبتة تثبيتاً صحيحاً ومصممة بحيث تتحمل كافة الأحمال والعزم بصفة آمنة .

(ج) أن يبين بوضوح على كل ونش مقدار أقصى حمل يتحمله ولا يجوز تشغيله بحمولة أكثر منها كما يراعى أن يبين على الأوناش المتحركة أقصى حمل لمختلف زوايا ذراع الرفع على أن تزود هذه الأوناش بجهاز تنبيه آلى يعمل تلقائياً عند زيادة الأحمال عما هو مقرر لكل زاوية .

(د) تتخذ كل الاحتياطات لمنع تصادم الونش أو الحمولة بأحد العمال المشغلين أو المنشآت والأجهزة الثابتة سواء فى المستوى المرتفع أو فى مستوى أرضية العنبر الذى يعمل به الونش واستعمال وسائل التنبيه عند تحريك الونش للتأكد من عدم وجود أشخاص تحته .

(هـ) تحدد الحمولة الفعالة للبحال والسلاسل والأسلاك والخطافات حسب نوعها وحجمها كما تحدد الحمولة الفعالة للبحال والسلاسل والأسلاك عند كل زاوية ولا يجوز أن تزيد الحمولة عن الحمولة الفعالة .

(و) أن يقوم بالعمل على الأوناش وقيادتها عمال متعرفون ذوو تدريب خاص كما يبين كتابة للعمال المشغلين بالعنبر الموجود به الونش الأخطار التى يمكن أن تنتج عن تشغيله .

٤ - تقسام الحواجز الخشبية الفاصلة بين الأجزاء المختلفة للمحل إذا كانت الأرضيات صلبة لا تتشرب السوائل على قاعدة من البناء لارتفاع لا يقل عن ٢٠ سم أو حماية الجزء السفلى من الحاجز بتغطيته بشرائح الألمونيوم أو النحاس أو أن يكون الحاجز أعلا من الأرضية بمقدار ٢٠ سم

ومثبت بها بقوائم معدنية ويمكن تثبيت الحواجز الخشبية على الأرضيات
الخشبية مباشرة •

٥ - منع أو تقليل الضوضاء أو الاهتزازات ذات الخطورة على
صحة العمال والمجاورات •

٦ - التخلص من المواد النضارة عند مصدر تولدها أو بالقرب منه
بأية طريقة مناسبة بحيث لا تزيد عن الحدود المأمونة •

٧ - يجرى التخلص من الفضلات الصلبة المتخلفة من النشاط
المزاوِل بالطريقة التي ترى الجهة المختصة بالترخيص عدم خطورتها
أو اضرارها بالصحة العامة مع مراعاة عدم القائها في مجارى المياه •

٨ - أن تترك مسافات مناسبة حول المكثات أو وحدات العمل
تسمح للعمال بالمرور وأداء أعمالهم العادية بدون عائق •

٩ - أن تحاط فتحات السلالم بالأسقف بطاجز من جميع الجوانب
ما عدا مدخل السلم على أن يكون هذا الطاجز مركب بشكل يمنع
السقوط أو تغلى هذه الفتحات بأغطية معدنية مفصلية مثبتة تمنع سقوط
أى شئ منها يمرض من هم أسفلها لخطر الإصابة منها ولا تفتح
الا عند الصمود •

وأن تكون درجات السلالم ذات متانة كافية ويعرض كاف يسمح
بالمرور عليها بأمان وأن تحاط الجوانب بحواجز من الجانبين أن لم يكن
أحد جوانبها بجوار الحائط •

١٠ - توفير وسائل ملائمة للهروب في الحالات التي تقتضى ذلك
تضمن سرعة إخلاء المبنى في أسرع وقت ممكن عند حدوث حريق ويتلاءم
نوع وعدد وموقع وسعة وسائل الهروب مع كل منشأة حسب الخطر

الذى يتعرض له المشتغلون ونوع الشاغلين وعندهم ووسائل الوقاية الأخرى المتوفرة فى المنشأة وارتفاع ونوع الانشاء • وتشمل وسائل الهروب جميع الطرق والممرات والأبواب والفتحات المشاة والسلالم الداخلية والخارجية :ثابتة والمتحركة والميول وغير ذلك من وسائل التوصيل الى خارج المبنى •

ويجب توافر الاشتراطات العامة الآتية فى هذه الوسائل :

(أ) بالنسبة للمحال القائمة بذاتها المتكررة الأدوار ويزيد فيها عدد العمال على خمسة عشر شخصا ، يجب أن يكون بكل دور مسلكا للهروب وأن تؤدي مسالك الهروب مباشرة الى الخارج أو الى طرقات السلالم الداخلية — وتجهز مباني هذه المحال من الخروج بسلالم هروب غير قابلة للاحتراق تؤدي الى خارج المبنى مباشرة لاستخدامها فى حالة الطوارئ وتمنح اخلاء العاملين عن طريق المسالك الداخلية •

(ب) بالنسبة للمحال التى تشغل جزءا من مبنى متعدد الأدوار وتعمل الدور الأرضى يجب ألا يحدث النشاط المزاوئ بها أى ضرر أو اخطار للمبنى وما يجاوره كما يجب أن يزود كل محل بأكثر من مخرج واحد اذا زاد عدد المشتغلين به على ١٥ عاملا •

(ج) يجب أن تكون المخارج خالية من أية عوائق ، ولا يجوز تعليق ستائر أو أية أشياء أخرى يكون من شأنها اخفاء أو اظلام هذه المخارج ويحظر وضع مرايات عليها أو بجوارها حتى لا يختلط الأمر بلهى الأفراد بالنسبة للموقع الصحيح للمخرج واتجاهه •

(د) أن يكون كل مخرج وكذلك المر الموصول اليه واضحا للرؤية وتتوافر به الاضاءة الكافية بحيث يستطيع كل شخص أن يتعرف على اتجاه الهروب من أى نقطة بسهولة ويجب أن توضع فى جميع أنحاء المطال اللوحات والعلامات الارشادية لتوجيه العاملين فيها الى مسالك الهروب وأن يميز كل مخرج بعلامات ارشادية واضحة ويجب أن تكون العلامات ذات حجم ولون وتصميم وضاءة بحيث تكون ظاهرة ومقروءة نهارة ومضيئة ليلا سواء بسواء الطلاء أو كهربائيا دون أية تداخلات من أشياء أخرى وذلك لارشاد العاملين بالانشاء الى وسائل الهروب وكيفية الوصول اليها واستعمالها.

(هـ) لا يجوز أن يمر طريق الوصول الى المخرج بجوار أماكن ذات خطورة شديدة الا اذا كانت محصنة تحصينا جيدا ضد هذه الأخطار •

١١ - أن يزود العمال الذين يتطلب عملهم الجلوس بمقاعد مناسبة لهم وللاعمل (١)

١٢ - ألا يسمح بالتدخين أو ايقاد نيران فى المحال التى بها مواد قابلة للاحتراق على أنه يجوز التدخين وايقاد نيران داخل الامكنة المعدة لذلك والمسموح بها •

١٣ - يراعى التصنيف المتجانس للمواد المخزونة بحيث لا تخزن مادة بجوار مادة أخرى تتأثر بها مما يترتب عليه حدوث أضرار أو أخطار محتملة •

١٤ - ألا يقل ارتفاع الأرفف التى توضع عليها البهوات وصناديق البضاعة والمنادى والدواليب عن الأرض عن ٣٠ سم • وتغطى

أسطح جميع المناضد في مجال صنع وتداول الأغذية بالزخام على أنه يجوز تغطيتها بالصاج المجلفن أو الصفيح الفرساوى أو القورمايكا أو بأى مادة أخرى مناسبة مع مراعاة ألا تكون لحواف أسطح المناضد شفة وتكون الأسطح مغطاة تغطية تامة كما يجوز أن تكون من الخشب السيك في بعض المحال بحسب الاشتراطات المقررة لنوع النشاط المزاول بالمحل وإذا الصقت مناضد الأغذية بالحائط فتغطى الحائط بالبلاط القيشانى الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يمثله بارتفاع ٦٠ سم على الأقل أعلى أسطح المنضدة و١٥ سم أسفلها فإذا ثبتت المنضدة بالحوائط يكتفى بتغطية الحائط أعلى سطح المنضدة .

١٥ - لا يجوز مزاوله العمل أو وضع بضائع أو مهمات أو أدوات خارج حدود المحل ومع ذلك يجوز شغل الطريق أو الرصيف الذى يقع به المحل بعد حصوله على ترخيص في ذلك من الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالتطبيق لأحكام قانون أشغال الطرق العامة .

١٦ - إذا كان بالمحل برزوا متصلا به ومكونا جزءا من المحل ومفتوحا عليه يراعى توافر الاشتراطات العامة والنوعية للنشاط المزاول بهذا البرزوا .

١٧ - لا يجوز حفظ حيوانات أو طيور الا في المحال المرخص لها فى ذلك .

١٨ - لا يجوز اتصال المحال بالسكن - ولكن يمكن الموافقة على بعض المساكن داخل المصانع الكبيرة خاصة بالمدير أو المهندس المقيم .

١٩ - لا يجوز اتصال المحل بأى محل آخر .

٢٠ - تحفظ الحوائط والأسقف وجميع أجزاء المحل ومحتوياته نظيفة على الدوام ويصلح ما يتلف منها أولاً بأول وتتخذ الاجراءات لوقاية المحل من الحشرات •

٢١ - لا يجوز مزاوله نشاط آخر بالمحل خلاف المرخص به أو تخزين مواد خلاف المرخص بها •

عمال المحل

مادة ٢٧ - تقيّد في سجل خاص أسماء عمال المحل وبيانات البطاقة المأهولة أو الشخصية الخاصة بهم ويراعى في شأنهم ما يأتي :

١ - أن تتوافر فيهم نظافة الجسم وأن تكون ملابسهم في حالة سليمة ونظيفة •

٢ - اذا كانت طرق الوقاية الهندسية غير كافية لتأمين صحة العمال وجب تزويدهم بالملابس الواقية والأدوات والوسائل الأخرى المناسبة للوقاية الشخصية على أن يدرّب العمال على استعمال هذه الأدوات أو الوسائل وأن تحفظ بطريقة مناسبة وأن توفر الامكانيات اللازمة لتطهيرها عند احتمال تلوّثها أثناء العمل بمواد سامة أو خطرة •

٣ - اذا تطلّب العمل ملابس خاصة يجرى اعداد غرف لابدال وحفظ ملابس العمال بها أو توفير وسيلة أخرى مناسبة لهذا الغرض •

٤ - يجب أن يرتدى العمال في أماكن العمل التي تدار فيها آلات أو مكائن ملابس عمل مناسبة كأفرول من قطعة واحدة أو بنطلون وقميص أو ما شابهها •

٥ - يجب تهئية مكائن داخل حدود المحل لتناول الطعام في الأحوال التي يتناول فيها العمال الطعام أثناء فترة العمل (ما لم تكن هناك ترتيبات لتناول الوجبات في مكان خارج حدود المحل) •

٦ - أن يزود المحل الذي قد يسبب نشاطه للعمال إصابات بصندوق صيدلية مزود بمواد الاسعافات الأولية .

٧ - أن يكون ندى العمال المشتغلين في تداول الأغذية شهادات صحية من الجهة الصحية المختصة بخلوهم من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها .

٨ - يخضع عمال وعاملات الصناعات التذرة للرقابة الصحية طبقاً للأوضاع التي تقرها وزارة الصحة .

أدوات وأجهزة إطفاء الحريق

مادة ٢٨ - يزود المحل بالنوع والعدد الذي تراه الجهة المختصة بالترخيص لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق سواء كانت من الأجهزة والأدوات المتنقلة أو الثابتة . وتوزع هذه الأجهزة والأدوات في حالة تقريرها على أجزاء المحل المختلفة توزيعاً مناسباً وبشرط أن تكون في متناول يد العامل . وتظل هذه الأجهزة والأدوات والوسائل صالحة دائماً لتأدية الغرض منها - مع مداولة صيانتها والتأكد من صلاحيتها .

وأن يكون العمال على علم بكيفية استعمالها وبأماكنها .

ويجب تدريب العدد المناسب من العاملين بالمحل على استعمال أجهزة ووسائل الإطفاء المقررة للمحل ومكافحة الحريق .

مادة ٢٩ - للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط توافر مورد مياه احتياطي بالمصنع إذا اقتضى الحال ذلك على أن يجهز بتوصيلات تتصل بشبكة مياه الإطفاء بالمصنع ، فإذا وجد اتصال بينه وبين شبكة المياه العامة يجب أن يكون مستوفياً للاشتراطات الصحية الخاصة بمصادر المياه

من الناحية البكتريولوجية مع بعده عن مصادر التلوث السطحية والجوفية حتى لا يكون مصدرا لاحتمال التلوث في الشبكة العامة للمياه عند استعماله والا تستعمل الا عند الطوارئ. على أن يراعى دائما أن يكون مصدر المياه البديل سليما بكتريولوجيا وغير معرض للتلوث لبكتريولوجي الجوفى أو السطحى فى حالة اتصال شبكة الحريق بشبكة مياه الشرب وتزود الأجهزة الخاصة برفع ضغط المياه الى الدرجة المطلوبة به بمصدر قوى مستقل لا يعتمد على التيار الكهربائى المستعمل فى ادارة وإثارة المصنع .

الحال التى تنشأ على وسائل النقل البرى والنهرى والبحرى

مادة ٣٠ - يجب أن تتوافر فى وسيلة النقل، التى ينشأ المحل عليها الاشتراطات العامة المقررة لهذه الوسيلة كما يجب مراعاة التوازن التام فى انشاء المحل على وسائل النقل البرى والنهرى والبحرى .

احكام عامة

مادة ٣١ - يتجاوز عن الأبعاد والمسافات والارتفاعات الداخلية المنصوص عليها فى هذا القرار وقرارات الاشتراطات العامة النوعية وذلك فى حدود ١٠٪ بشرط ألا يترتب على هذا التجاوز وقوع الضرر الذى قررت من أجله .

فاذا كافت الآلات أو الأجهزة المستعملة فى النشاط أو طريقة التشغيل أو المواد المتداولة لا تحدث هذا الضرر أو اتخذت الاحتياطات الوقائية الكافية لمنع فيجوز بقرار مسبب من رئيس المجلس المحلى المختص بناء على اقتراح الجهة المختصة بالترخيص التجاوز عن بعض هذه الأبعاد أو المسافات أو الارتفاعات .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على التجاوز الإخلال بالأبعاد أو المسافات أو الارتفاعات المقررة بقانون تنظيم المباني ولائحته التنفيذية .

مادة ٣٣ - يجوز التجاوز عن بعض الاشتراطات العامة المتعلقة بشرط المسافة الخارجى أو مواد الانشاء أو الأرضيات أو السباض أو الدخان أو المورد المائى والتجهيزات الصحة وأعمال الصرف وذلك عند منح تراخيص مؤقتة للمحال الآتية :

(أ) المحال التى تدار بصفة مؤقتة الى أن يتم نقلها الى المناطق المخصصة لتجميعاتها أو الملازمة لطبيعة نشاطها وفقاً للقواعد القانونية المقررة .

(ب) المحال التى تقام بصفة مؤقتة بفرض خدمة مشروعات معينة تنتهى بانتهاء تنفيذها كمسليات رصف الطرق أو إقامة الكبارى والمنشآت العامة .

(ج) المحال التى يتعذر فيها تنفيذ اشتراطات معينة بالنسبة الى مواد الانشاء أو السباض وذلك خلال الفترة التى يتعذر فيها توفير هذه المواد .

ويشترط فى جميع الأحوال السابقة ألا يترتب على التجاوز حدوث الضرر الذى من أجله قررت هذه الاشتراطات خلال مدة الترخيص المؤقت .

مادة ٣٣ - يعتبر الرسم الهندسى المعتمد للمحال المقرر تقديم رسومات هندسية عنها وما عليه من بيانات وملاحظات وتأثيرات جزءاً

مكملا للاشتراطات والرخصة ويجب أن يكون نظام المحل مطابقا لآخر
رسم هندسى ممتد أو كروكى بالنسبة للمحل غير المقررة لها رسومات
هندسية بما أثبت عليه من بيانات •

ويحفظ بالمحل الرخصة والرسم الهندسى المتمد للمحل المقرر لها
تقديم رسومات هندسية وصور الاشتراطات وتقدم الى الموظفين المنوط
بهم التفتيش على المحل للاطلاع عليها عند طلبها •

مادة ٣٤ - ينفى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه •

مادة ٣٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

وزير الاسكان والتعمير
مهندس عثمان احمد عثمان

وزارة الاسكان والتشييد

قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ (ج)

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في زرائب المواشى والأغنام والخنازير وأماكن تربية الجمال والخيول والدواجن الواردة بالبند ٥٦ من جدول محال القسم الأول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

وزير الاسكان والتشييد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى ؛

وعلى القرار رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات الواجب توافرها على الدوام بزرائب المواشى غير الطوب وتربية الحيوانات والطيور الداجنة ؛

وعلى القرار رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لزرائب المواشى الطوب ؛

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات لزرائب الخنازير ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات لعامة النواجب
توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى موافقة وزراء الصحة والعمل والرى والداخلية والصناعة ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فرد :

مادة ١ (١) - يجب فى زرائب المواشى والأغنام والخنازير وأماكن
تربية الجمال والخيول والدواجن أيا كان عددها الواردة بالبند ٥٦ من
جدول محال القسم الأول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار
اليه توفر الاشتراطات الواردة بالقرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه
وكذلك توافر الاشتراطات الآتية :

- أن يكون موقع هذه الأماكن طبقا للأوضاع المقررة فى التخطيط
العمرانى وفى حالة عدم وجود تخطيط عمرانى للمدينة أو القرية يجب
ألا تقل المسافة بين السور الخارجى لهذه الأماكن وبين المساكن
عن المسافات الآتية :

- أماكن تربية الدواجن التى بها عدد ٥٠٠ : (٥٠ مترا بينها وبين
المساكن وكذلك بين كل مكان (مزرعة) وآخر مخصصين لتربية الدواجن
فى المدن والقرى) +

(١) المادة الأولى مستبدلة بقرار وزير الاسكان رقم ٣٠٣ لسنة
١٩٧٨ - الوقائع المصرية - العدد ٨١ فى ١٩٧٩/٤/٧

— أماكن تربية الدواجن التى يزيد مجموع ما بها على عدد ٥٠٠ :
(٥٠٠ متر بينها وبين المساكن وكذلك بين كل مكان (مزروعة) وآخر
مخصصين لتربية الدواجن فى المدن والقرى) •

— زرائب المواشى ومناخ الجمال والأغنام : (٣٠ مترا فى القرى ،
٣٠٠ متر فى المدن •

— زرائب الخنازير : (٥٠٠ متر فى المدن والقرى) •

— أماكن تربية الخيول والبغال : (٣٠ مترا فى القرى ، ٣٠٠ متر
فى المدن •

ويعتبر فى حكم القرى فى تطبيق هذه المادة المناطق الريفية بالمدن
التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس المحلى المختص ، ولا يؤخذ فى
الاعتبار عند تقرير شرط المسافة سكن القائم على ادارة الزريبة أو مكان
التربية •

مادة ٢ — يجب فى أماكن تربية الدواجن توافر الاشتراطات المنصوص
عليها فى المادة السابقة من هذا القرار فضلا عن توافر الاشتراطات
الآتية :

(١) أن يزود هذا المحل بمورد مائى ووسيلة صرف صحية إما كان
عدد العمال •

(٢) اذا كانت أماكن تربية الدواجن أحواش مكشوفة فيجرى
تسويرها بسور من البناء أو من الأسلاك على قوائم حديدية أو بسور
من الأسياخ الشوكية •

(٣) اذا أجرى تخزين علف الدواجن داخل أماكن التربية فيخصص
لذلك مخزن مستقل ينشأ من مواد مقاومة للحريق •

(٤) اذا تعددت وحدات تربية الدواجن فى محل واحد فيجب توفير الطرقات والممرات بالاتساع الكافى وذلك لسهولة مرور عربات تجميع الدواجن والفضلات وخلافه •

(٥) ألا يقل منسوب أرضية بيوت الدواجن عن منسوب الأرضى المجاورة وتكون الأرضية من دكة خرسانية بسبك لا يقل عن ١٥ سم مع عمل لياسة أسمنتية مخدومة جيدا أو تغطى بالبلاط الأسمنتى على أن تفرش بالرمال الناعم التنظيف أو التبن ويستبدل به آخر نظيف كلما اتسخ •

(٦) ألا يقل ارتفاع حوائط بيت الدواجن عن مترين وأن تكون الحوائط ذات تهوية جيدة ويركب على فتحاتها شبك من السلك الضيق النسيج ، كما يجب أن تكون حوائط هذه البيوت ملساء سواء كانت من المصلى أو الخشب ويسمح بأن تجرى تربية الدواجن داخل أقفاص بشرط أن تكون مغطاة على الأقل بمظلات •

(٧) ينشأ حوض مرتفع من البناء خال من الزوايا الحادة وبعد بحيث يسهل تنظيفه وتغطى حوائطه وأرضيته بالأسمنت الأملس السبك ويغطى الحوض بغطاء محكم لتجميع الفضلات والمخلفات الناتجة عن عمليات التنظيف على أن يجرى التخلص منها أولا بأول بطريقة صحية وعلى ألا تبقى فى هذا الحوض مدة أكثر من خمسة أيام وأن يكون الحوض باتساع مناسب ليستوعب كميات المخلفات فى هذه المدة •

(٨) أن تتوافر المياه بكميات كافية لمكافحة الحريق حسب حجم النشاط المزاوول وتكون طبقا للأوضاع التى تراها الجهة المختصة بالترخيص بالمعد الذى تقرر لزومه من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الآتية :

• جهاز اطفاء مائى سعة ١٠ لتر

• جردل رمل قاعم •

برميل مياه •

جسردن •

حنفية مياه تركب بجوار المنخل لا يقل قطرها عن بوصة ذات فتحة قلاووظ وبجوارها خرطوم مطاط بطول مناسب لمساحة المحل لا يقل قطره عن الاتساع المناسب لتركيبه بالحنفية ويركب في أوله قلاووظ يركب في الحنفية وفي نهايته برباز صغير •

حنفية حريق قطر $2\frac{1}{4}$ بوصة بالخراطيم والبزاز من الطراز المستعمل بفرقة المطافي الحكومية •

مادة ٣ - يشترط في زرائب المواشى والخنازير وأماكن تربية الجمال والخيول فضلا عن الاشتراطات الواردة بالمادة (١) توافر ما يأتى :

(١) ألا تكون أرضية الغرف ومرابط المواشى والحيوانات والممرات منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة لها • وأن تدك بالخرسانة دكا جيدا وتغطي أرضيات زرائب المواشى ومناخ الجمال وأماكن تربية الخيول بطبقة من الأسفلت أو الطوب الأسفلتى كما تبلط أرضيات زرائب الخنازير بمادة غير قابلة لنفاذ السوائل وتكون أرضيات المرائب والممرات مائلة نحو مجرى مكشوفة قليلة العمق (من ٥ - ١٥ سم) ويكون قاع المجرى مكشوف الزوايا وأن تغلق المجرى من الأرضية وأن تكون له وسيلة صرف صحية •

(٢) أن تكون مباني الحوائط من الطوب الأحمر أو الرملى أو الحجر والمونة الأسمنتية وتغطي الأسفلت بالبياض الأسمنى المخدم جيوتا كما تغطي الحوائط أعلا الأسفلت أما بالبياض الأسمنى المخدم جيوتا أو بياض

التخصيصية وفي هذه الحالة يلزم طلاؤه بالجير مرة كل عام على الأقل
وكالما لزم ذلك .

(٣) أن يكون للزريبة سقف من الخرسانة المسلحة أو من الواح
الأسبستوس أو من الخشب أو الصاج المتين وفي هذه الحالة الأخيرة
يجب تغطيتها بطبقة عازلة للحرارة ، ويجوز أن يكتفى بعمل هذه الأسقف
فوق المربط بشرط أن تغطي مساحة المربط بما في ذلك المداود وممرات
المربط .

وبالنسبة لزرائب الخنازير فيغطي السقف لنصف المساحة ويترك
النصف الآخر مكشوفاً وعلى أن تكون مساحة هذا المكان المكشوف
كافية لجميع الخنازير الموجودة باعتبار متر مربع من الأرضية لكل
خنزير .

(٤) ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢.٧٠ متراً ويقاس
هذا الارتفاع من أرضية المكان الى أول اتصال للحائط بالكمرات
أو بتركيبات الأسقف أو بالمظلات .

(٥) أن يحدد اتساع زرائب المواشى ومناخ الجمال وأماكن تربية
الخيول التي تحتوى على صف واحد من الحيوانات بما لا تقل عن ٤.٥٥
متراً من الحائط للحائط المقابل موزعة كالتى (٧٥ سم عرض المدود من
الداخل ١.٦٠ متراً المربط ، ٥٠ سم مجرى مكشوفة ١.٥٠ متراً ممر) .

والأقل اتساع المكان الذى يحتوى على صنفين من الحيوانات عن
ثمانية أمتار على الأقل من الحائط للحائط المقابل كما يأتى :

(٧٥ سم عرض المدود من الداخل ، ١.٦٠ متراً المربط ، ٥٠ سم
مجرى مكشوفة ، ٢ متر ممر مشترك ، ٥٠ سم مجرى مكشوفة ، ١.٦٠
متراً المربط ، ٧٥ سم عرض المدود من الداخل) .

وبراعى أن تكون مساحة الأرضية بحيث يخصص لكل حيوان ٥٥ر٤ مترا طولاً في ١٥٠ مترا عرضاً على الأقل في أماكن الصف الواحد - في أمتار طولاً في ١٥٠ مترا عرضاً على الأقل في أماكن الصفين وذلك من مساحة الأرضية محسوبة في ذلك الطرقات والمداود وغير ذلك •

(٦) أن تعمل المداود من الناصج المتين أو الزهر أو البناء من الطوب الأحمر أو الرملبي أو الخرسانة وفي حالة البناء ببيض من الداخل والخارج بالمونة الاسمنتية مع مراعاة أن تكون المداود خالية من الزوايا البتدة •

(٧) أن تكون فتحات التهوية الخاصة بدخول الهواء لزرائب المواشي ومناخ الجمل وأماكن تربية الخيول في الحائط الطارحي له وتكون مساحتها بمعدل ١٠ متر مربع على الأقل لكل حيوان وأن تعمل في مكان قريب من ارتفاع الحيوانات بحيث لا يزيد بعد جلسة الشياث السفلية عن أرضية المربط عن ١٨٠ سم كما تعمل الفتحات الخاصة بخروج الهواء في مكان مرتفع ويستحسن أن تكون بالسقف وتوزع توزيعاً مناسباً على طول المربط وتكون بمساحة تزيد على مساحة مداخل الهواء ولا تدخل مساحة الأبواب في حساب فتحات التهوية • وتغطي نوافذ التهوية في الأماكن ذات السقف الكامل بشبك من السلك المتين الضيق النسيج كما تعمل فتحات للضوء الطبيعي بمعدل ٢٥ م^٢ لكل حيوان في السقف هذا ويجوز استبدالها إذا تعذر تنفيذها بفتحات بالحوائط الخارجية بمعدل ٣٥ م^٢ لكل حيوان ويستعمل في الإضاءة الصناعية الأجهزة ذات اللهب المحبوس إذا لم تتوفر الإضاءة بالكهرباء مع مراعاة توافر فتحات تهوية بالنصف المسقوف من أماكن تربية الخنازير •

(٨) يجب أن تزود هذه الأماكن ذات السقف الكامل إذا زاد عدد الحيوانات التي تتسع لها عن ١٠٠ حيوان بباب آخر للاقفاذ يكون بعيداً عن الباب الأول بمسافة لا تقل عن ثمانية أمتار بين أقرب حدى البابين •

(٩) أن تزود هذه الأماكن بحوض لشرب الحيوانات من المباني بالطوب الأحمر أو الرمل أو الخرسانة الأسمنتية مع يياضه من الداخل والخارج بالأسمنت أملس السيك ويركب عليه حنفية وتعمل له وسيلة صرف صحية .

(١٠) أن تزود هذه الأماكن بحنفية وخرطوم لغسيل الأرضيات ويجرى غسل الأرضيات بماء نظيف مرارا بقدر ما يلزم لحفظها في حالة صحية — ويجوز رش أرضية زرائب المواشى برمل نظيف وتراب وتبن أو مواد فرش لوقاية الحيوانات من الزلق أما أرضيات مناخ الجمل فتفرش بتراب ناعم خال من الحصى يجدد يوميا .

(١١) لا يجوز وضع الروث أو السبلة أو المتخلفات في الطريق العام أو في المرات أو على الأسطح بل يجب أن تزال كافة الإقذار أولا بأول من هذه الأماكن لتلقى بها في أماكن مخصصة لذلك بوسيلة نقل صحية . وإذا تعذر ذلك فيخصص مخزن لتجميع الروث في مكان مكشوف من الموقع ويكون على بعد ٢٠ مترا من مربط المواشى الحلوب أو مكان اللبن وينشأ هذا البناء بالطوب الأحمر أو الرمل أو الصاج السميك مع استدارة الزوايا ويعمل له غطاء محكم بمفصلات ويكون لهذا المخزن فتحة بأحد جوانبه تصل الى مستوى قاعة ويركب عليها باب صاج بسقطة لنقل الروث منه بسهولة ويجب ألا يكون قاع المخزن منخفضا عن سطح الأرض ويكون المخزن باتساع لا يزيد عن تخزين كمية ستة أسابيع ويمكن اعتبار أن كل مائتة تغطي ٣٨ م^٢ من المتخلفات كل ستة أسابيع مع مراعاة مكافحة الذباب ومنع توالده .

(١٢) يجب على المرخص له إبلاغ الجهات البيطرية المختصة فورا عند وجود إصابات بمرض معد بين الحيوانات .

(١٣) يجب أن تخصص غرفة أو غرف لتخزين العلف تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق وتكون بعيدة بقدر الامكان عن مكان الحلب أو الأواني أو اللبن وقريبة من المربط .

(١٤) إذا أجريت عملية حلب المواشى فى غرفة مخصصة لهذا الغرض يجب توافر الاشتراطات الآتية بها :

(أ) تعمل لهذه الغرفة باب يفتح على مربط المواشى ويقفل هذا الباب بعد الانتهاء من عملية الحلب .

(ب) تكون أرضية محل حلب الماشية مائلة لما ورد عنها بمحل ربطها .

(ج) تزود الأرضيات بمجارى مكشوفة من أنصاف مواسير الفخار المغطى بالطلاء الملحي تكون بعيدة عن أماكن مرور العمال والمواشى .

(د) لا يجوز أن يمر العمال ومعهم اللبن بمحال ربط المواشى بل يخرج العمال من باب آخر .

(هـ) تزود هذه الغرف بخفية بدون حوض ذات صنوبر متصل بالخراطوم لتسهيل الأرضية بعد اجراء عملية الحلب ولتسل الجزء الخلفى من الماشية ولا يجوز استعمال محل الحلب لأى غرض آخر .

(و) تزود هذه الغرف بحوض بخفية وصابونة وفرش لتسهيل أيدى العمال قبل مباشرة عملية الحلب .

(ز) أن يزود العمال بملابس نظيفة عند اجراء عملية الحلب .

١٥ - يجب أن يلحق بالزريبة التى بها أكثر من ١٥٠ حيوانا من المواشى الطوب غرفة تجميع اللبن وعلى العموم يجب أن تتوفر الاشتراطات الآتية بغرف اللبن :

(أ) أن تكون الأرضيات من البلاط الأسمتى الملمومة فواصله جيدا •

(ب) أن تبطن الأسفال بالبلاط القيشانى غير المشطوف الحواف وأن ينتهى عند تقابله بالأرضية بوزرة مقوسة من نفس البلاط - ويجوز أن تدهن الأسفال أربعة أوجه بالبوية الزيتية •

(ج) أن تكون غرف اللبن قريبة جدا من غرفة الحلب أو مرتبط الماشية ويكون الاتصال بين الغرفتين أو بين غرفة اللبن ومربط الماشية بواسطة شبك مناول أو أن يفتح كل منهما بباب عليه ضلفة من السلك برقاص على طرفه مهواة بينهما ولا يجوز اتصال الغرفتين أو غرفة اللبن والمربط بباب بينهما •

(د) أن تكون غرفة اللبن قريبة من الباب العمومى الخارجى للزريبة •
(هـ) تزود هذه الغرفة بالقواعد التى نوضع عليها أقساط اللبن والدواليب اللازمة •

١٦ - يجب أن تزود زريبة المواشى الطوب بغرفة لغسيل وحفظ الأواني تتوفر بها الاشتراطات الآتية :

(أ) أن يكون سقف هذه الغرفة من مواد مقاومة للحريق على الأقل •

(ب) أن تتصل هذه الغرفة بغرفة اللبن ان وجدت بباب برقاص أو بتافذة مناول •

(ج) أن تكون الأرضية من مادة غير قابلة لنفاذ السوائل ومائلة نحو مجرى مكشوفة من أنصاف مواسير القنطرة المطلى بالطلاء الملحي تكون بعيدة عن مرور العمال •

(د) تزود هذه الغرفة بموقد ثابت لتسخين المياه اللازمة لغسيل الأواني وتجهيزها •

(هـ) تزود هذه الغرفة بخفية وحوض كبير الحجم من البناء أو الخرسانة أو المعادن الغير قابلة للصدأ لغسيل الأواني •

١٧ - يجب أن تزود أماكن تربية الخيول بالبوكرسات الكافية بالمقاسات $3 \times 3 \times 4$ متر على الأقل للحصان الواحد ولها باب بارتفاع ٢٢٥ سم مكون من ضلعتين السفلى ١٢٥ سم والعلوية ١ متر واحد ولها شبك من الخلف على ارتفاع ٣ أمتار بمساحة 1×1.5 متر على الأقل كما يزود هذا المكان ببابين أحدهما في أول الممر والآخر في آخره ومقاسهما 1.5×2.5 متر على الأقل •

١٨ - لا يجوز استعمال القمامة لغذاء الحيوانات •

١٩ - في حالة وجود دورة مياه في زريبة الخنازير يفتح بابها من خارج الزريبة كما تزود برفاص متين •

٢٠ - أن تتوافر المياه بكميات كافية لمكافحة الحريق حسب حجم النشاط الزاويل وتكون طبقاً للأوضاع التي تراها الجهة المختصة بالترخيص بالعدد الذي تقرر لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

جهاز إطفاء مائي سعة ١٠ لتر •

جرذل رمل ناعم •

برميل ماء •

جرذل •

حفية مياه تتركب بجوار المدخل لا يقل قطرها عن بوصة ذات فتحة قلاووظ وبجوارها خرطوم مطاط بطول مناسب لمساحة المحل لا يقل قطره عن الاتساع المناسب لتركيبه بالحفية ويركب في أوله قلاووظ ويركب في الحفية وفي نهايته برزاز صغير •

حفية حريق قطرها $\frac{3}{4}$ بوصة كاملة بالخراطيم والبرزاز من الطراز المستعمل بفرقة المطافئ الحكومية •

مادة ٤ - يجب في زرائب الأغنام فضلا عن توافر الاشتراطات الواردة بالمادة ١ وكذلك البنود أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ الواردة بالمادة ٣ من هذا القرار توافر الاشتراطات الآتية :

١ - ألا تكون أرضية الفرفة والممرات منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة لها وأن تدك بالخرسانة دكا متينا وتغطى أرضيات الزريبة بطبقة من الأسمنت أو الطوب الأسفلتي وتكون الأرضيات مائلة نحو مجرى مكشوفة قليلة العمق وملفوفة الزوايا وتخلق من الأرضية ولها وسيلة صرف صحية ويمكن رش الأرضيات برمل نظيف وتراب أو مواد فرش لوقاية الأغنام من الزنق •

٢ - تنشأ الزريبة من البناء ولا يسمح عملها من الخشب أو الصفيح وتبيض الحوائط بطبقة من الأسمنت المخلووم جيدا وبمسك كاف وترش جميع الحوائط والأسقف بالجير مرة كل عام وكلما لزم ذلك ويميل سقف لنصف مساحة هذا المكان ويترك النصف الآخر مكشوبا وعلى أن تكون مساحة هذا الجزء المكشوف كافية لجميع الأغنام الموجودة باعتبار ٢ متر مربع من الأرضية لكل رأس •

٣ - يراعى توافر فتحات التهوية بالنصف المسقوف من زريبة الأغنام •

٤ - تعمل المداود من الصاج المتين أو الزهر أو البناء وفي الحالة الأخيرة تبيض من الداخل والخارج بالأسمنت الأملس السيك - وإذا كانت من الخشب فتدهن بالقطران الساخن مع مراعاة أن تكون المداود خالية الزوايا وبشرط أن يخصص لكل رأس ٨٠ سم على الأقل من طول المداود .

٥ - إذا أجريت عملية جز الأغنام فتجرى هذه العملية في مكان نظيف على فرشاة نظيفة ويجمع الصوف الناتج ويحفظ في مكان مخصص لذلك أو يجرى نقله من الزريبة أولا بأول .

٦ - في حالة وجود مغطس فيجب أن تزود بحنفية مناسبة لحجمه ووسيلة صرف وأن تكون حوائطه مبيضة بطبقة سميكة من الأسمنت الأملس وبشرط أن يكون مكان هذا المغطس محجوزا عن باقى أجزاء الزريبة حتى لا يستعمل لأغراض أخرى .

مادة ٥ - يخضع عبال وعاملات الزرائب وأماكن التربية للرقابة الصحية طبقا للأوضاع التى تقرها وزارة الصحة .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ١٣٢٦ لسنة ١٥٥٤ المشار إليها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٩١ (١٤ فبراير سنة ١٩٧٢) .

مهندس : عبد العزيز كمال

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال غريبة
الجوب وتنظيفها وطحنها (*)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في
شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة المعدن بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ :

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب
توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القرار رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات
العامة لمحال غريبة وتنظيف الجوب وطحنها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ - تجب في محال غريبة الجوب وتنظيفها وطحنها توافر
الاشتراطات العامة المنصوص عليها في القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار
اليه كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

(١) ألا تقل المسافة بين الحوائط الخارجية لغرف الطحن والمساكن

عن عشرة أمتار من جميع الجهات وألا تقل المسافة بين الحوائط المظانية لغرف الغريلة والمساكن عن عشرين متراً من جميع الجهات .

(٢) ألا يقل ارتفاع الحوائط الداخلية لغرف الطحن عن أربعة أمتار وذلك في المطاحن التي تستعمل الحجر في عملية الطحن - وألا يقل ارتفاع الحوائط الداخلية لغرف الغريلة عن أربعة أمتار .

(٣) إذا غطيت بالخشب أرضية غرف المساكن وأماكن غريلة الحبوب وتظليها وطحنها - وجب تركيبها بحيث تمنع تكس القاذورات والحشرات تحتها وبحيث يسهل رفعها وغسلها وتريضها للشمس .

(٤) أن يزود محل غسيل الحبوب بمورد مائي وطريقة صرف إما كان عدد العمال .

(٥) أن ينشأ بالمحل مرحاض واحد على الأقل مستوف للاشتراطات المنصوص عليها في المادتين ١٩ و ٢٠ من القرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ولو قل عدد العمال عن ١١ عاملاً .

ومع ذلك يجوز أن يكون المرحاض من النوع القروي ذي الحفرة وله فتحة كسح بغطاء حديدي محكم إذا لم يوجد بالجهة مورد مائي عمومي أو كان المورد موجوداً على بعد يزيد على البعد المقرر للتوصيل .

(٦) إذا ألحق بالمحل مضرب أرز وجب عمل مدخل خارجي خاص لغرفة ضرب الأرض مع فصلها بحاجز يمتد من الأرض الى السقف بين من الطوب الأحمر أو يقام من الصاج على قاعدة متينة بارتفاع لا يقل عن خمسين سنتيمتراً ولا يجوز أحداث فتحات بالحاجز عدا ما يلزم منها لمروور سيور الآلة .

(٧) أن تخصص بالمحال الموجودة في القرى حظيرة للمواشي نصف مسقوفة ويجوز أن تنشأ الحظيرة من الطوب اللبن أو السويبي بشرط إقامة سفلى بارتفاع متر ونصف على الأقل من مستوى الأرضية من الحجر أو الطوب الأحمر أو أي مادة مماثلة .

(٨) اذا كان حجر الطاحونة مكون من أكثر من حجرة واحدة وجب أن تكون الأحزمة ومسامير البرشام مينة وفي حالة جيده على أن يتم الكشف عليها بصفة مستمرة .

(٩) أن تزود أماكن الغرطة بفتحات تهوية لا تقل مساحتها عن سدس مساحة الأرضية .

وللادارة العامة للوائح والرخص أن تشترط استعمال أجهزة ميكانيكية لتزويد المحل بهواء نقي ومص الهواء الفاسد والأتربة والغبار الناتج عن العمليات ونقله بواسطة أثاييب مغلقة الى غرفة ترسيب محكمة الغلق تقام خارج تلك الأماكن بحيث يسهل ازالة المتخلفات منها بطريقة صحيحة .

(١٠) أن يزود المحل بالعدد أو الكمية التي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومها من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الآتية :

جهاز اطفاء (رغوى مائي) سعة جالونين .

جهاز لاطفاء حريق الكهرباء .

جودل رمل قاعم .

متر مكعب رمل قاعم .

خفية حريق، قطرها ٢ ونصف أو ٢ وثلاثة أرباع بوصة كاملة بالقائم

ذى الكوع والبشورى من الطراز المستعمل بفرقة المطافئ المختصة .

مادة ٢ - لا يجوز غريلة الجيوب قبل غسلها في ذات المحل .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٣ رجب سنة ١٣٧٧ (١٣ فبراير سنة ١٩٥٨) .

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في معاصر الزيوت
النباتية ومعامل تكريرها (*)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن
المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات الواجب
توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات
المعممة لمعاصر الزيوت النباتية ومعامل تكريرها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فـرـقـة :

مادة ١ - يجب في معاصر الزيوت النباتية ومعامل تكريرها أن تتوافر
الاشتراطات المنصوص عليها في القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه
كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

(١) ألا تقل المسافة بين حوائط غرف تشغيل الصناعة وبين المساكن
عن عشرة أمتار من جميع الجهات .

(*) الرقائع المصرية في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٨ - العدد ١٥

- (٢) أن ينشأ المحل جميعه من مواد مقاومة للحريق .
- (٣) أن يزود المحل بسورد مائى وطريقة صرف أيا كان عدد العمال
- (٤) أن تغطى جميع النوافذ بسلك ضيق النسيج يركب فى اطارات أو ضلف خشبية أو معدنية .
- (٥) أن تزود أمكنة تنظيف البذرة بفتحات تهوية لا تقل مساحتها عن سدس مساحة الأرضية وللادارة العامة لنوائح والرخص أن تشتترط استعمال أجهزة ميكانيكية لشفط الأتربة والغبار الناتج من العملية ونقله خارج هذه الأمكنة .
- (٦) أن تنشأ غرفة الغلاية من مواد مقاومة للحريق .
- (٧) أن يخصص مخزن للكسب وآخر للزيت النباتية وثالث للمواد الأولية المستعملة فى عمليات التكرير على أن تكون هذه المخازن مستوفية للاشتراطات الواجب توافرها فيها .
- (٨) اذا استعملت المياه الجوفية لغسيل البذور (كالسسم)
- وجب أن يتوافر فى مورد المياه الأبعاد المقررة ويثبت صلاحيتها بكتريولوجيا .
- (٩) أن تغطى أحواض نقع وغسيل البذور (كالسسم)
- التي من البناء أو الخرسانة السميتية من الداخل وحاقها العليا بالبلات والقيشائى الأبيض غير المشطوف الحواف أو الرخام الجيد المصقول .
- ويكون لكل من أحواض نقع وغسيل البذور فى قاعة ثقب بطبقة للتصريف بالطريقة الموضحة على الرسم الهندسى المعتمد ويزود كل حوض بحفنية للمياه .

(١٠) أن يوجد حوض مكون من شقة أو أكثر لترتيب مياه غسيل البذور وينظف أولا بأول من الرمل والكوتة (قشر السمسم) الذى يكون عادة مختلطا بالبذور •

(١١) أن تستعمل أجهزة ميكانيكية من نوع توافق عليه الادارة العامة للوائح والرخص لاستخراج زيت السمسم (السيرج) من الطحينة •

ولا يجوز استخراجها باستعمال الأقدام أو بأى وسيلة أخرى غير الماكينات المعتمدة •

(١٢) أن تخصص غرفة لاستخلاص الزيوت بالمذيبات الطائرة تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق على ألا تقل فتحات التهوية بهذه الغرفة عن ربع مساحة الأرضية وأن تكون جميع التوصيلات والأدوات الكهربائية ضد الشرر وأن تبعد عن مصادر التيار بمسافة لا تقل عن عشرة أمتار •

(١٣) فى حالة عصير بذور الكتان لاستخراج الزيت الحار يجب موالاة مكانه بالنظافة التامة هو وجهاز الكبس والترشيح والحوض والقناة التى ينزل فيها الزيت مع إيجاد قوائم لوضع أبراش الحلقات عليها اذا كانت تستعمل فى عملية الترشيح بالمحل •

(١٤) اذا أجريت عملية تخميص البذور قبل طحنها بالمحل وجب أن تزود أفران التخميص بالمداخن مهما كان نوع الوقود المستعمل مع تزويد العامل الذى يعمل أمام الأفران ببرايل واقية من الحرارة كمرائل الاسبتس •

(١٥) أن يكون جهاز الكشف البارومتري فى عملية ازالة الروائح من الزيوت فى مكان ذى تهوية كاملة وذلك اذا لم يكن فى الهواء الطلق •

(١٦) أن توضع الزيوت الناتجة في أوان أو صهاريج نظيفة •

(١٧) أن تكون الملب أو الأواني الخاصة بتعبئة الزيوت نظيفة
وتامة الجفاف ومعقمة وغير معرضة للتلوث •

(١٨) أن تزال بقايا الزيوت من المصارف والمجارى في نهاية موسم
العصير مع تنظيفها تنظيفا تاما قبل بدء العصير في الموسم الجديد وذلك
ما لم يكن من الضروري اجراء عمليات التنظيف بصفة مستمرة أثناء
موسم العصير •

(١٩) أن يزود المحل بالكمية أو العدد التي ترى السلطة المختصة
بالترخيص لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

جهاز إطفاء (مائي أو رغوي) سعة جالوتين •

جهاز إطفاء حريق الكهرباء •

جرذل رمل ناعم •

متر مكعب رمل ناعم •

كوريك •

حنفية حريق قطرها $2\frac{1}{4}$ أو $2\frac{1}{2}$ بوصة كاملة بالقائم ذى الكوع
والباشبوري من الطراز المستعمل بفرقة المطافئ المختصة •

مادة ٢ - لا يجوز في المدن استخدام الحيوانات في طحن البذور •

وفي حالة استخدامها خارج المدن يجب تنظيف المداير يوميا وفرشه
بتراب جديد نظيف أو رمل وأن تكون حافة المداير الخارجية من الحجر
أو الخرسانة بارتفاع ٦ سنتيمترات على الأقل من مسطح الأرضية لمنع

نسرب الأفتذار الى الفرفة - كما يجب ألا يكون مأوى الحيوانات في
المحل بل في اسطبل منفصل مستوف لجميع الاشتراطات الواجب توافرها
فيه وأن يكون لهذا الاسطبل مدخل منفصل من الخارج على أنه يجوز
أن يكون هناك باب اتصال بين الاسطبل ومحل الطحين •

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه •

مادة ٤ - يمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

الباب الثانى

المبادئ القانونية التى قررتها

محكمة النقض المصرية بشأن قانون

المحال الصناعية والتجارية والمقلقة

للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تطبيقات نصوص تشريعات المحال الصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . وذلك فى البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : : القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، منعه للمعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة له أو للقرارات المنفذة له - يستوى فى ذلك صدورها من أى من درجتى التقاضى : (١) .

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : : اصل التجريم

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : : يبين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التى تصدر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منعاً من اطالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقاً يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة اول درجة ، وذلك اخذاً بعموم النص وتمشياً مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة . طعن رقم ٧٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٨ ص ١٠ من ٦٢٥ .

ولازمه أن يكون للحل الذى حرم الشارع انشاءه أو اقامته إلا بترخيص مما يخصص لفرض صناعى أو تجارى أو أن يكون بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقاً للراحة أو مضرراً بالصحة العامة أو خطراً على الأمن العام (١) .

٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « عقوبة الغرامة المقررة فى المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها - خطأ فى تطبيق القانون » (٢) .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها أن : « الظاهر من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الأصل هو أن يكون للحل الذى حرم الشارع انشاءه أو اقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخصص لفرض صناعى أو فرض تجارى ، أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقاً للراحة أو مضرراً بالصحة العامة أو خطر على الأمن العام ، وهذا الأصل التشريعى يقتضى عند تقرير المسئولية الجنائية اعتباره وعدم اطراحه ، وهو لتعلقه بلازم التجريم سابق فى الترتيب على التمييز الذى اشتبه على محكمة الموضوع بين نوعى الموالشى من أنها من الموالشى الحلوب أو غير الحلوب وهو ما لم تتنبه المحكمة إلى أنه قد اجتمع لهما حكم واحد فى القانون (بند ٥٦ من القسم الأول وبند ١٠٢ من القسم الثانى ، وبذلك يسقط التفريق الذى انتهى إليه الحكم وما قاله من أن محضر ضبط الواقعة لم يبين نوع الماشية وما إذا كانت حلوباً أو غير حلوب أو من الموالشى التى تربي ، قد كان واجباً على المحكمة أن تتناوله بتحقيق تجريه ليتكشف لها ما نازعها الشك فيه من قيام موجب التجريم أو عدم قيامه وأن الحظيرة موضوع الاتهام مما يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة النقض مع قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة انطباق القانون على حقيقة الواقعة مما ينعين له نقض الحكم والاحالة . طعن رقم ٩٩٩ سنة ٢٩٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١ ص ١١ ص ١٨٨ » .

(٢) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه « كل من أثار محكوماً باغلاقه أو ازالته أو اغلق أو ضبط بالطريق الإدارى يعاقب بالمبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات -

٤- وقضت محكمة النقض المصرية بتحديد : حالات صحة الطعن بالنقض فى الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ « (١) .

٥- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : بتحديد مجال انطباق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، (٢) .

= ولا تعارض مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن إزالة المحل أو إعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الإدارى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقتضى بها ابتدائياً من عشر جنبيهاً إلى مائتى قرش ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنبيهاً مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقتضى بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائى الغيابى للمستأنف الذى صانف مسحيح القانون . طعن رقم ١١٨٥ سنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢٩ .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « لأن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، إلا أن الطعن مقبول شكلاً ، لأن الحكم المطعون فيه صدر فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقاً لنص المادة ٢١ منه . طعن رقم ١٢٠١ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٤٣ . »

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : « الأصل طبقاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أن يكون المحل الذى حرم الشارع انشاءه أو اقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخصص لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلقاً للراحة أو مضراً بالصحة العامة أو خطراً على الأمن ، مما يقتضى عند تقرير المسئولية الجنائية أو عدم تقريرها تبين قيام موجب التجريم أو عدم قيامه فى شأن المحل موضوع الاتهام للتعرف على ما إذا كان يسرى عليه =

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : رخصة

مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن اقامة التين يحركهما الفاز لا تغنى صاحب الحل عن وجوب الحصول على الترخيص بانارة الحل -
المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ بشأن الحال الصناعية والتجارية : (١) .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية : بشأن الحالات

التجارية والصناعية وبشأن الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة وكيفية التفرقة بينهما (٢) .

- حكم القانون او لا يسرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاياه بالبرامة على مجرد الأخذ بدفع المطعون ضده من ان الأرض موضوع الاتهام عبارة عن أرض خربة يضع فيها السيارات فترة اصلاحها دون ان يبين الأساس الذى اعتمد عليه فى عدم اعتبار هذه القطعة من الأرض ، مما يطبق عليه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ السالف الاشارة اليه على خلاف ما اعتبرها .
عليه الاتهام مما يعيب الحكم بالقصور الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه والاحالة .
طعن رقم ٣٠٦ سنة ٤٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ ص ٢٢ ص ٤١٤ .

(١) وقالت محكمة النقض فى اسباب حكمها : لا تغنى الرخصة التى يحصل عليها صاحب الحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن اقامة التين يحركهما الفاز - عن الترخيص الخاص بانارة الحل والمنصوص عليه فى المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال الصناعية والتجارية وذلك بما للجهة المختصة باصداره من كامل السلطة فى الواقعة على الترخيص بانارة الحل او عدم الترخيص ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عوّل فى قضاؤه بالغاء عقوبة الغلق على الترخيصين الصائدين من مصلحة الميكانيكا والكهرباء باقامة التين يحركهما الفاز ، فإنه يكون قد اخطأ فى الاستناد بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة . طعن رقم ١٣٣٢ سنة ٤٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ص ٢٤ ص ٨١ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى اسباب حكمها : الفيصلى فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل للمادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابياً او سلبياً ارتكابه او تركاً ، فإذا كانت الجريمة يتم وتنتهى بمجرد اتیان الفعل كانت وقتية ، أما إذا -

٨- وقضت محكمة النقض المصرية بتحديد : الترخيص

= استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا ، ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمخالفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر آثاره الجنائية في إبعابه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه : « لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك ... » فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤثر هو اقامة المحل قبل الترخيص به ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد اتمام اقامة للمحل ، أما عدم الترخيص فهو شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المكون لها ولا قياس - طبقاً للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل اقامة للمحل وبين استمرار صاحب المحل الذى لم يرخص به فى إدارته لأن هذا الفعل الأخير المعاقب عليه أيضاً - وهو عدم الحصول على ترخيص بإدارة المحل - يكون جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجددًا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها ، ولما كان الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٠ زفقتى قد أصبح باتاً قبل ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ وهو اليوم الذى وقعت فيه الجريمة الأولى - وهى اقامة المحل الصناعى بدون ترخيص - بهندما لا يكون لذلك الحكم ثمة حجبة بالنسبة للجريمة الثانية - وهى إدارة المحل بدون ترخيص - ولما كانت الرخصة التى يحصل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن اقامة جهاز يحركه الغاز لا تقضى عن الترخيص الخاص بإدارة المحل المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، لما كان ما تقدم فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية - لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب للمحكمة عن نظر الموضوع تعيين أن يكون مع النقض الاحالة . طعن رقم ١١٢٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ص ٦٦٧ .

بإقامة محال صناعية وتجارية والفارق بينه وبين الترخيص بإدارة ذات
الحل (١) .

٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « إضافة آلة إلى
مطبعة - تعديل بزيادة القوى المحركة - اقتضاؤه موافقة الجهة
المنصرف منها رخصة المطبعة - الحصول على موافقة الهيئة العامة
للتصنيع - عدم كفايتها (٢) .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « متى كانت المادة الثانية من
القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية قد جرى
نصها بأنه لا يجوز إقامة محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا
بترخيص وأن كل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلط بالطريق الإداري أو
يضبط إن كان الإغلاق متعمداً . بما مؤداه أن الحصول على رخصة إقامة
الحل لا تفنى صاحبه عن الحصول على ترخيص بإدارته ، يؤكد ذلك أيضاً ،
ما نصت عليه المادة ٢٤ من ذات القانون من استثناء المحال التي يكون
أصحابها قد تقدموا بطلب للترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون من حكم
المادة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بما انتهى إليه من أن
الرخصة التي يتطلبها هذا القانون هي التي تصرف عند إقامة المحل فقط يكون
قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه . » طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩٥٥
جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ س ٢٦ ص ٨١٨ ، والطعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٩٥٥
جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ص ٤٣ . »

(٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « تنص المادة ١١ من
القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ للمحل القانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن
المحال الصناعية والتجارية على أنه لا يجوز إجراء أي تعديل في المحال
المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتتبع في الموافقة على
التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، وتحصل
رسوم معانية قيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة
على المحل قبل إجرائه وقيمتها بعده ، ويعتبر تعديلاً كل ما يتناول أوضاع
الحل في الداخل في الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة في القوى المحركة أو
تعديل أقسام المحل » كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون في فقرتها الأولى
على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها
بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش وتتعدد العقوبات بتعدد
المخالفات وإن كانت لسبب واحد » وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد =

١٠- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : إيقاف التنفيذ في الجنائيات والجنيح . قصره في العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة عقوبة اغلاق المحل المتصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ لا تعتبر عقوبة بحتة ، هي من التدابير الوقائية ، الحكم بوقف تنفيذها . خطأ في القانون يستوجب تصحيحه والغاؤه في هذا الصدد (١) .

= تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم باغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو اغلاقه أو ازالته نهائياً . ويجب الحكم بالاغلاق أو الازالة في حالة مخالفة أحكام الفترة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفي حالة الحكم بالاغلاق أو الازالة تكون مصاريف الضبط والاغلاق والازالة على عاتق المخالف . لما كان ذلك ، وكانت اضافة آلة جديدة في مطبعة الطاعن تعد تعديلاً فيها بزيادة القوى المحركة وهو ما لا يجوز إلا بموافقة الجهة للمنصرفة منها رخصة المطبعة وهو ما خلص إليه الحكم المطعون فيه . ومن ثم يكون قضاؤه بالغلق متفقاً مع صريح القانون - ولا يغير من ذلك ما اثاره الطاعن من أن الهيئة العامة للتصنيع سبق لها ان وافقت على اضافة الآلة المستحدثة في مطبعته إذ فضلاً عن أن الآلة المذكورة لم يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فإن موافقة الهيئة العامة للتصنيع لا تفنى عن موافقة الجهة للمنصرفة منها الرخصة على هذه الاضافة لما لهذه الجهة الأخيرة من سلطة كاملة في الموافقة أو عدم الموافقة على لجراء أى تعديل في المطبعة يتقدم بها الطاعن . طعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٤٨ جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٢٠ ص ١٩٧ .

(١) : نقض ١/١٠/١٩٨١ س ٣٢ ص ٦٨٦ طعن ٢٧٩ لسنة ٢٥١ ق . .

الباب الثالث
التعليمات العامة للنيابات والقيود
والأوصاف الجنائية لجرائم المحال الصناعية
والتجارية وغيرها من المحال المقلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى لنصوص التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المحال الصناعية والتجارية كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بتلك الجرائم والملاحظات القضائية على تلك الجرائم على ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائى وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المحال
الصناعية والتجارية للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ،

مادة ٩٥٩ : لا يجوز استصدار أمر جنائى من القضايا الآتية نظر إلى أهميتها أو لخطر شأن العقوبات التكميلية التى يوجب القانون الحكم بها وبيان هذه القضايا :

د- القضايا الخاصة بالمحال الصناعية والتجارية بالنسبة إلى الجرائم التى يوجب القانون الحكم فيها بالاغلاق .

مادة ١١٦٧ : يجب على أعضاء النيابة أن يحددوا جلسات قريبة لنظر ما يقدم للمحاكمة من القضايا الخاصة بالمحال العامة والصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأن يعملوا على تفادى تأجيل الفصل فيها .

مادة ١٢٣٢ : لا يجوز المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل

بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقرارات المنفذة له .

مادة ١٦٦٥ : تختص نيابة الشئون البلدية بالقاهرة بالتحقيق والتصرف فى قضايا الجنع والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية :

٥- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة .

مادة ١٦٦٦ : تختص نيابة الشئون البلدية بالاسكندرية بالتحقيق والتصرف فى قضايا الجنع والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية :

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة .

مادة ١٦٧٠ : يجب على النيابة تنفيذ احكام الغلق والازالة الصادرة تطبيقاً لقانون المحلات التجارية والصناعية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ دون الاعتداء باستشكال صاحب المحل أو الغير فى التنفيذ اعمالاً لحكم المادة ١٩ من القانون المذكور^(١) .

مادة ١١٧٢ : إذا رفع المحكوم عليه استئنافاً عن الحكم الصادر بغلق أحد المحال الموضحة بالمادة ١١٦٧ من هذه التعليمات ، فيجب على النيابة أن تعمل على الفصل فى الاستئناف على وجه السرعة منعاً لما قد يعمد إليه المحكوم عليه من اطالة أمد المحاكمة بلا مبرر ويقصد الاستمرار فى إدارة المحل على وجه مخالف للقانون .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : **التنفيذ علماً وعملاً** ، ص ٤٧ وما بعدها .

مادة ١٥٢٣ : تنفذ العقوبات التكميلية كالغلق والهدم والازالة ونحوها بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً ويجب على الموظف المختص تحرير صورة تنفيذية لهذا الحكم ، تعلن للمحكوم عليه بمعرفة قلم المحضرين ، ويقوم هذا القلم بتنفيذ العقوبات المذكورة بعد مضي أربع وعشرين ساعة على الأقل من اعلان الحكم .

ويكون تنفيذ العقوبات المحكوم بها مع العقوبات التكميلية كالحبس أو الغرامة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية والمبالغ المحكوم بها والتي سلف بيانها بهذا الباب من هذه التعليمات (١) .

ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المال الصناعية والتجارية والخلقة للراحة والعزة بالصحة والخطرة ،

١- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ وقرار وزير الاسكان :

اقام محلاً صناعياً أو تجارياً أو ادارة بغير ترخيص .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن مائة جنيه وأوضحت المادة ٨ حكم الغلق وجوباً أو الازالة وانظر أيضاً حكم المادة ١٩ بالنسبة للحكم بنفاذ عقوبة الغلق أو الازالة .

وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١ و ١٧ و ١٨ و ١٩ :

اقام محلاً صناعياً أو تجارياً في منطقة محظور فيها ذلك .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١ و ١١ و ١٧ و ١٨ و ١٩ :

(١) انظر التعليمات العامة للتنبيهات التعليمات الكتابية والمالية والانبارية الصادرة سنة ١٩٧٩ الواردة عند شرحنا للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال العامة في القسم الثالث من هذا الكتاب .

أُجرى تعديلاً في المحل المرخص بإدارته دون موافقة الجهة المختصة .

العقوبة .

ذات العقوبة السبق نكرها .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢٠ :

إدار محلاً حكم بإغلاقه أو إزالته أو غلق أو ضبط بالطريق الإداري .

العقوبة .

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن عشر جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو إحداهما ،، فضلاً عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٧ و ١٦ فقرة سابعة و ١٧ و

١٨ و ١٩ :

لم يراع الاشتراطات الواجب توافرها في المحل .

العقوبة .

ذات عقوبة الوصف الأول سالف الذكر .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١ و (١٣) تنازل و ١٤ وفاة و ١٧ و

١٨ فقرة أولى و ١٩ :

لم يبلغ الجهة المختصة خلال الموعد المقرر عن إيلولة المحل الصناعي أو التجاري إليه .

العقوبة .

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ويجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد .

ثالثاً : الملاحظات القضائية على جرائم المحال الصناعية والتجارية :

١- يلاحظ أنه : « طبقاً للمادة الثامنة عشرة من قانون المحال الصناعية أنه في حالة الحكم بالاغلاق أو الازالة فإنه يجب أن تكون المصاريف اللازمة على عاتق المخالف » (١) .

٢- يلاحظ أن : « المحال التي تقوم بعمل السلال وتشغيل الخيزران تدخل في نطاق تطبيق القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم الحصول على ترخيص بانارتها » (٢) .

٣- يلاحظ أن : « اقامة حظائر مواشى بدون ترخيص يعاقب عليها القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سواء لكانت المواشى حلوباً أو غير حلوب ويجب الحكم بالادانة في كل جريمة خاصة باقامة حظائر مواشى بغير ترخيص » (٣) .

(١) أنظر عموماً بشأن تعدد الأحكام الصادرة بعقوبة تكميلية كتابنا « شرح قوانين الغش » الطبعة الأولى ص ٤١٥ وما بعدها .

(٢) « نقض ١٩٦٥/٤/٥ مجموعة أحكام النقض ص ١٦ ص ٣٥٩ » .

(٣) « نقض ١٩٦٠/٣/١ مجموعة أحكام النقض ص ١١ ص ١٨٨ » .

القسم الثانى

حماية البيئة فى قانون

المحال العامة

تمهيد ،

تعتبر المحال العامة من المنشآت التى تضرر بالبيئة وقد أدرك المشرع المصرى ذلك فى القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة فوضع لها الشروط البيئية الخاصة وذلك لحماية البيئة من الآثار الضارة التى قد تنتج عن الترخيص لها وسوف نتعرض فى هذا القسم للنظام القانونى للمحال العامة والمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض فى هذا الشأن . كما نتناول التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات المحال العامة والملاحظات القضائية عليها وذلك فى الأبواب التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون المحال العامة .

الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن قانون المحال الصناعية .

الباب الثالث : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات المحال العامة والملاحظات القضائية عليها (١) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ص ١٢٥ وما بعدها .

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون المحال العامة

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقانون المحال العامة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وذلك فى البنود التالية :

أولاً : قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة .

ثانياً : القرار الوزارى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة .

ثالثاً : القرار الوزارى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٧ بالاشتراطات العامة الواجب توافرها فى المحال العامة (١) .

رابعاً : القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ باستثناء المحال العامة بمحافظة الاسكندرية من بعض أحكام القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ .

خامساً : القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ باستثناء المحال العامة بمحافظة بورسعيد من بعض أحكام القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ .

سادساً : القرار الوزارى رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٤ باستثناء المدن الكائنة بمحافظة سيناء من تطبيق بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

ثامناً : القرار الوزارى رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام سير

(١) انظر ما سبق ذكره بشأن الاشتراطات البيئية للمحال الصناعية والتجارية وانظر الملحق رقم ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

العمل باللجان المنصوص عليها بالمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ .

تاسعاً : القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ بتفويض كل محافظ في دائرة اختصاصه بمباشرة بعض اختصاصات وزير الاسكان (١) .

(١) انظر ما سبق ذكره بشأن التشريعات البيئية المتعلقة بالاسكان في الفصل الخامس من الباب التمهيدى من هذا الكتاب . .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

في شأن المحال العامة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن تعديل المحال
العمومية ؛

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على نوعي المحال العامة
الآتية بيانهما :

(١) النوع الأول : ويشمل المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال
المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات
المحل .

(٢) النوع الثانى : ويشمل الفنادق والوكائل والبسيطات والبيوت
المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لايواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح
المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت في أرض فضاء أو في العائلات
أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر (ج) فى ٢/١١/١٩٥٦ .

مادة ٢ - لا يجوز فى المدن فتح محال عامة من النوع الأول الا فى الشوارع أو الأحياء التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولھا على موافقة المحافظ أو المدير •

أما فى القرى فلا يجوز فتحھا الا فى تلك التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المحافظ أو المدير المختص ويحدد فى القرار عدد المحال التى يجوز فتحھا فى كل قرية •

ولا يجوز فتح تلك المحال فى المواقف غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن المدة للعبادة المصح باقامة الشعائر الدينية فيها أو الأرضة التى تكون موضع احترام الجمهور أو الجبانات •

فإذا كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحھا بالقرب من المدارس أو المستشفيات أو المستوصفات أو الشكنات •

• ويستثنى من حكم هذه المادة المحال العامة من النوع الأول الملحقة بمحال عامة من النوع الثانى أو ببلاه إذا كانت مخصصة بصفة أصلية لخدمة رواد هذه المحال الأخيرة وكانت بذات المكان •

مادة ٣ - لا يجوز فتح أى محل عام الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من محل من نوعى المحال العامة إذا كانت تشغل مكاناً واحداً - كما يجوز أن يشمل الترخيص أى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو الملاهى الملحقة بالمحل العام والتى يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلى •

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص الى الإدارة العامة للوائح والرخس أو فروعھا بالمحافظات أو المديریات مشتملا على البيانات ومرفقا له الأوراق والرسومات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون •

وعلى الجهة المقدم إليها الطلب أن تبلغ رأيها فيه إلى مقدمه في يداد
لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله .

وفي حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة
الذي يصدر بتجديده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥ - يعلن الطلب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد
لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة - ويعتبر في حكم الموافقة
على الموقع فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى وذلك
دون الاخلال بأحكام المادة ٢

مادة ٦ - في حالة الموافقة على موقع المحل يعلن الطالب بالاشتراطات
الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تجاوز ثلاثين يوما لاتمامها على أنه
يجوز بعد موافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص تحديد مهلة
أطول في الأحوال التي تقتضى ذلك (١) .

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة وذلك بكتاب
موصى عليه وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين
يوما من وصول الابلاغ فاذا ثبت اتمامها صرف الترخيص مرافقا له
الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام .

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز
نصف المهلة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فللطالب أن يحصل على
مهل أخرى لا يجاوز مجموع عددها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم
اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة
الأولى - فاذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب .

(١) الفقرة الأولى من المادة السادسة معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ -
الوقائع المصرية - العدد ٥٣ مكرر (ز) في ١٣ يولية ١٩٥٧

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على تحذر من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٧ - يجب أن تتوافر في المحال العامة الاشتراطات الآتية :

١ - الاشتراطات العامة

وهي الاشتراطات الواجب توافرها في جميع المحال أو في نوع منها وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢ - الاشتراطات الخاصة

وهي الاشتراطات التي ترى الجهات التي يعينها الأمر وجوب توافرها في المحل المتقدم عنه طلب الترخيص ويتمدها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها في أى محل مرخص به .

مادة ٨ - التراخيص التي تعطى طبقاً لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها - ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة .

ويجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المحال التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالموالد والأعياد والمعارض - وتعطى هذه التراخيص بالشروط

والأوضاع التي يقررها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص
الاتفاق مع المحافظ أو المدير •

مادة ٩ - يؤدى المرخص له مسخوياً رسم التفتيش الذى يصدر
بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين فى هذا القرار
أحوال الاعفاء من أداء هذا الرسم •

مادة ١٠ - لا يجوز إجراء أى تعديل فى المحل المرخص به الا بموافقة
الجهة المختصة وتتبع فى الحصول على هذه الموافقة الاجراءات المنصوص
عليها فى المادتين ٤ ، ٦ وتحصل الرسوم المشار اليها فيهما •

مادة ١١ - لا يجوز اعطاء الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣
الى الأشخاص الآتى بيائهم •

(١) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ولم يرد اليهم اعتبارهم •

(٢) المحكوم عليهم فى جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد
اليهم اعتبارهم •

(٣) المحكوم عليهم فى جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق المحل
العام أو الملهى الذين كانوا يستغلونه أو يديرونه أو يشرفون على أعمال
فيه لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة •

كما لا يجوز اعطاء هذا الترخيص الى عديمى الأهلية أو ناقصيها
الا اذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون
مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام القانون •

ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين
تؤول اليهم ملكية المحل •

مادة ١٢ - لا يجوز لأى شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مئرفا على أعمال فيه الا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك بعد أداء الرسوم التى يصدر بتحديددها قرار من وزير التئون البلدية والقروية .

ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص المنصوص عليه فى هذه المادة .

مادة ١٣ - تلى التراخيص المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ١٢ اذا حكم على المرخص له باحدى العقوبات أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١ .

مادة ١٤ - عند وفاة المرخص له بمحل عام يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ الجهة المختصة خلال اسبوعين من تاريخ الوفاة بأسائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا انقانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل تراخيص المحل اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١ .

مادة ١٥ - يجوز التنازل عن ترخيص المحل العام بموافقة الجهة المختصة وعلى المتنازل اليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل ان يقدم طلبا بنقل الترخيص اليه مرافقا له عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق . وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن تبث فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

ويظل المرخص له مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم الموافقة على التنازل .

مادة ١٦ - على المرخص له بمحل عام ابلاغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل وعلى المستغل ابلاغ تلك الجهة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أى منهما لأعماله .

مادة ١٧ - لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزارة الداخلية .

ولا يعطى الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة الا اذا كان المحل المطلوب عنه الترخيص من محال النوع الأول التي تقع في إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص رفض منح هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتاً في النسبات كالأعباد والموالد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير .

ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى الا بالنسبة الى المحل المعطى عنه ويلغى اذا توفى المرخص له في فتح المحل أو تغير لأى سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمور لمن ينوب عن آلت اليهم ملكية هذا المحل أو الى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٤ وبنفس شروطها .

مادة ١٨ - لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يحدد بقرار منه عدد المحال العامة التي يجوز الترخيص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة في المدن والمصايف والمثاثي وأن يحدد الشوارع أو الأحياء التي يجوز فيها فتح هذه المحال وذلك بناء على اقتراح المجالس البلدية لتلك الجهات بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك الحصول على موافقته في الجهات التي لا توجد بها مجالس بلدية .

كما يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزير الارشاد القومي وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية أن يحدد بقرار منه المحال بالمدن والقرى التي يرخص فيها بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة وعدد ما يفتح منها في كل قرية •

مادة ١٩ - لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية •

وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة •

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصاً في مزاوله ألعاب القمار في المحال العامة الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول الى الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة •

ولوزير الشؤون البلدية والقروية إلغاء هذه التراخيص في حالة مخالفة هذه الشروط •

وله أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسماً سنوياً يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها وذلك ما لم يتفق في العقود على خلاف ذلك •

مادة ٢١ - يجب أن توضع على الباب الرئيسى لكل محل عام لافتة مكتوب عليها نوعه باللغة العربية كما يجب أن يوضع فوق كل باب من

ابوابه الخارجية المستعملة مصباح يضاء من غروب الشمس الى وقت اغلاق المحل .

مادة ٢٢ - لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يتومنون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير بعد اداء الرسوم التي يصدر بتحديد ما تقرر من وزير الشؤون البلدية والقروية ، على أن تخطر وزارة الارشاد القومي بذلك عند الترخيص .

ويبين في هذا الترخيص شروطه ومدته والأوقات التي يجوز فيها العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ادارة المذياع ويجوز تجديد هذا الترخيص وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة تضبط الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٣ - يحظر في المحال العامة ارتكاب أفعال أو ابداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التفاضى عنها كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال البوليس اخلاء المحل أو اغلقه قبل الميعاد المقرر - على ألا يترتب على الاغلاق منع من يعملون فيه من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيه وخروجهم اذا كان من محال النوع اثنائي .

مادة ٢٤ - لا يجوز فتح المحال العامة من النوع الأول في المدن قبل الساعة السادسة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء في المدة من ١٥ من أكتوبر الى ١٤ من أبريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحا وبعد الساعة الواحدة صباحا في المدة من ١٥ من أبريل الى ١٤ من أكتوبر - أما في القرى فيمعد غلقها في المدة الأولى الساعة التاسعة مساء وفي المدة الثانية الساعة العاشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير أو المحافظ بموافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص أن يمد هذه المواعيد بالنسبة الى المحال الموجودة في شارع أو أكثر في أية مدينة أو بالنسبة الى محال معينة وكذلك بالنسبة الى المحلات السياحية الهامة التي تقترحها مصلحة السياحة ، كما يجوز له أن يقصر تلك المواعيد بالنسبة الى المحال الكائنة في القرى .

مادة ٢٥ - يحظر في المحال العامة من النوع الأول :

(١) تقديم مشروبات روحية أو مخمرة لرواد المحل قبل الساعة الحادية عشرة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزارة الارشاد القومي وموافقة وزارة الداخلية أن يمد الفترة التي يجوز فيها تقديم المشروبات المذكورة في المحال التي تقع في شارع أو أكثر في أية مدينة أو بالنسبة الى محال معينة .

(٢) تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الى من تقل سنهم عن احدى وعشرين سنة أو لمن كانوا في حالة سكر بين .

(٣) استخدام نساء لم تبلغ سنهن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أو حكم عليهن في جرائم مخلة بالشرف ولم يرد اليهن اعتبارهن .

(٤) حيازة كحول بجميع أنواعه .

(٥) استقبال أشخاص في حالة سكر بين .

(٦) استقبال أشخاص أو استبقاؤهم فيها في غير المواعيد المقررة .

مادة ٢٦ - يجب أن يوضع في مكان ظاهر بالمحال العامة من النوع الأول المرخص فيها بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة اعلان مكتوب باللغة العربية وبخط واضح مشتمل على مواعيد تقديم هذه المشروبات والأشخاص الذين لا يجوز تقديمها اليهم .

مادة ٢٧ - تحدد الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها لكل محل عام من النوع الثاني عدد الأشخاص الذين يجوز ايواؤهم فيه ورشبت ذلك فى الترخيص ولا يجوز تجاوز هذا العدد الا بموافقتها •

مادة ٢٨ - على كل مستغل للمحل عام من النوع الثاني أن يمسك دفترا مطابقا للنموذج الذى تعتمده وزارة الداخلية وأن تختتم كل صحيفة منه بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل فى دائرتها •

وعليه أن يسجج فيه اسم ولقب كل شخص يأوى الى محله يوم حضوره مع بيان جنسيته وصناعته وموطنه فى مصر أو فى الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل •

ويجب أن يكون الدفتر خاليا من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى أو كسطة أو تحشير فيما دون فيه •

وعلى مستغل المحل ألا يقدم هذا الدفتر لكل من يعينه المحافظ أو المدير من مأمورى الضبط القضائى لمراجعته وعليه أن يقدم للبوليس كل ما يطلب من البيانات المدونة فيه •

وعليه أن يسلم للبوليس كل صباح بيانا مطابقا لما هو مدون بالدفتر سائف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا فى المحل - أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة •

ولضباط البوليس الدخول فى هذه المحال لمراجعة دفتراها والتحقق من صحة البيانات المدونة فيها والحصول على صورة منها •

مادة ٢٩ - يعلق المحل اداريا أو يضبط اذا تعذر اغلاقه فى الأحوال الآتية :

(١) فى حالة مخالفة أحكام المواد ٣ و ١٧ و ١٩

(٢) اذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له بدون الحصول على ترخيص جديد •

(٣) فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل •

(٤) فى حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى المحل •

ويجوز غلق المحل اداريا أو ضبطه اذا تمذر اغلقه فى الأحوال الآتية :

(١) فى حالة مخالفة أحكام المادة ١٤ والبنود الأربعة الأولى من المادة ٢٥

(٢) اذا وقعت فى المحل أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة •

ويصدر بالغلط الإدارى أو الضبط قرار مسبب من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها فيما عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة وحالة وجود خطر داهم على الأمن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير •

ويستمر الغلق الإدارى أو الضبط الى أن يصدر اذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح المحل أو الى أن يفصل فى الجريمة بحكم نهائى على أنه اذا كان الغلق الإدارى أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تتجاوز مدته شهرا •

ولا يخل الغلق أو الضبط بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون •

مادة ٣٠ - تلغى رخصة المحل العام في الأحوال الآتية :

(١) اذا أبلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالمحل وانتهاء الترخيص .

(٢) اذا أوقف العمل بالمحل لمدة ٢٤ شهرا متصلة .

(٣) اذا أزيل المحل أو أعيد انشاؤه .

(٤) اذا كان المحل ثابتا ثم نقل من مكانه .

(٥) اذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له .

(٦) اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل .

(٧) في حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ وعدم إعادة المحل الى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .

(٨) اذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور .

مادة ٣١ - في حالة مخالفة المواد ١٧ و ١٩ و ٢٥ تقضى المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

مادة ٣٢ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٦ والبندين ٥ و ٦ من المادة ٢٥ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيئات .
وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة في جريمة مما نص عليه في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيئات أو احدي هاتين العقوبتين .

مادة ٣٣ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٧ و ٢٢ و ٢٣ والبنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٥ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور

وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين • ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢

مادة ٣٤ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة •

مادة ٣٥ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تجاوز خمسة جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين •

مادة ٣٦ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٣ و ٣ و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق المحل •

وفي مخالفة أحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ والبند الأول من المادة ٢٥ يحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز شهرين فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة وجب الحكم بإغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور •

وبجوز الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز شهراً في حالة مخالفة أحكام المادة ٧ والبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة ٢٥ إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه مدة أقل من سنة لجريمة مما نص عليها في المادتين المذكورتين •

وفي حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف •

مادة ٣٧ - في أحوال الحكم بالإغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف •
وينفذ الحكم بالإغلاق دون الاعتداد بأي استسكال في تنفيذه •

مادة ٣٨ - يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه مسئولين مما عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٩ - كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إعادة إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ٤٠ - في تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ تعد المحال التي يشاها الجمهور محالا عامة .

مادة ٤١ - يكون لموظفي الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم الدخول في المحال العامة للتفتيش عليها .

مادة ٤٢ - تطبق أحكام هذا القانون على المحال العامة الموجودة عند العمل به وعلى أصحابها مراعاة هذه الأحكام والحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ خلال ستة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى المحال الموجودة في المدن وخلال ستة شهور بالنسبة إلى المحال الموجودة في القرى .

وعلى من يستغلون تلك المحال أو يعملون مديرين لها أو مشرفين على أعمال فيها أن يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ١٢

مادة ٤٣ - يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بناء على توصيات الجهات المختصة .

مادة ٤٤ - اوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدره أن يمهّد الى ادارة أى مجلس بلدى باختصاصات الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وفى هذه الحالة يكون موظفى المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول فى هذه المحال' للتفتيش عليها .

مادة ٤٥ - ينفى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون ويستمر المما' بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الى أن تصدر القرارات واللوائح المنفذة لهذا القانون .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره - ولوزير الشؤون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٧١ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧

بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فـسـر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص في منح محل عام الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص في المحافظات والمديريات على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع بالفترة المقررة ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه الذي توجه اليه فيه المكاتبات .

٢ - اسم كل من مستغل المحل ومديره وللمشرف على أعمال فيه ولقب وجنسية وسن ومحل ميلاد ومحل اقامة كل منهم ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم والجهة الصادر منها .

٣ - نوع المحل موضوع الطلب .

٤ - عنوان المحل واسم ولقب مالك العقار أو المكان الذي سيفتح

فيه .

٥ - الاسم التجارى المقترح للمحل .

٦ - القيمة الايجارية للمحل .

٧ - عدد من يستخدمون فيه .

٨ - عدد الأشخاص الذين يتسع لهم المحل اذا كان من النوع الاول
او الذين يمكن ايواءهم فيه اذا كان من النوع الثانى .

٩ - نوع الآلات المستعملة فى المحل وقوتها وكيفية تشغيلها .

١٠ - البيانات الأخرى المشار إليها فى النموذج .

ويرفق الطلب :

١ - الخرائط المساحية والرسومات الهندسية والمستندات التى تقرر
الادارة العامة للوائح والرخص وجوب تقديمها بالنسبة الى نوع المحل .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه فاذا كان أجنبيا
يقدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسية أو القنصلى للدولة التابع لها
عنه سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وفى حالة ما اذا كان الطالب هيئة أو شركة فيرفق بالطلب أيضا
صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد
الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

مادة ٢ - تعد بفروع الادارة العامة للوائح والرخص فى المحافظات
والمديريات سجلات لقيد المحال العامة والتراخيص الخاصة بها وفقا للنموذج
الذى يعتمد عليه المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص .

مادة ٣ - يؤدى طالب الترخيص رسم المعاينة خلال أسبوع من تاريخ
ابلاغه بقبول طلبه بعقبة مبدئية .

• ويحسب رسم المعاينة اذا كان الطلب خاصا بالترخيص في فتح محل بواقع ٥٠ مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المحل • فاذا كان الطلب خاصا بالترخيص في اجراء تعديل في المحل حسب الرسم بذات الفئة على اساس المساحة التي يجري فيها التعديل ، على أنه اذا كان التعديل عبارة عن اضافة أو سد فتحات فيحصل عن كل فتحة رسم قدره مائة مليم •

ولا يجوز أن يقل رسم المعاينة عن خمسمائة مليم أو أن يزيد على ٣٥ جنيها •

وفي حالة عدم أداء رسم المعاينة في الموعد المحدد يحفظ الطلب ولا ينظر فيه الا بعد أداء الرسم المذكور ورسم اضافي قدره ٥٠٠ مليم •

وإذا كان الترخيص في فتح المحل محدد بمدة لا تزيد عن ستة شهور فيحسب رسم المعاينة بواقع عشرين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المحل (١) •

ماده ٤ - اذا ثبت خلال الثلاثين يوما التالية لأداء رسم المعاينة أن المحل مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه جاز خلال تلك المدة صرف الترخيص مرافقا له تلك الاشتراطات دون حاجة الى اعلان الطالب

مادة ٥ - على المرخص له في فتح محل عام أداء رسم تفتيش سنوي قدره ٥٪ من القيمة الاجبارية للمحل ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على ١٠٠ جنيه سويا •

وإذا كان المحل مرخصا فيه ببيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة فيكون رسم التفتيش السنوي ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهاً أو أن يزيد على ٣٠٠ جنيه سنويا •

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار ١٠٩٤ لسنة ١٩٥٧
يولية سنة ١٩٥٧

مادة ٦ - يحسب رسم التفتيش على أساس الايجار الفعلى للمحل أو الشقة والاياجارات المقدرة له في سجلات الضريبة على العقارات المبنية أيهما أعلى .

وإذا كان المحل غير خاضع للضريبة على العقارات المبنية وكذلك في الجهات الغير مربوط عليها تلك الضريبة .تقوم بتقدير القيمة الايجارية للمحل لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء يعينهم المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص أو من ينيه عنه .

مادة ٧ - يستحق رسم التفتيش سنويا على المحل عن سنة كاملة ابتداء من أول يناير إذا تم الترخيص في فتحه خلال الستة شهور الأولى من السنة وعن نصف سنة فقط إذا تم الترخيص خلال الستة شهور التالية من السنة وذلك كله أيا كانت المدة التي يبقى فيها المحل مفتوحا .

على أنه إذا كان الترخيص في فتح المحل محددا بمدة لا تزيد على ستة شهور ولم يجدد فيؤدى عنه نصف قيمة رسم التفتيش عن سنة كاملة وإذا كان الترخيص مؤقتا لمدة لا تجاوز شهرا فلا يحصل عنه أى رسم من الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار^(١) .

ويؤدى رسم التفتيش مقدما خلال شهر يناير من السنة المستحق عنها وإذا كان المحل جديدا فيؤدى الرسم قبل صرف الترخيص في فتحه .

مادة ٨ - يظل رسم التفتيش المقرر طبقا لأحكام هذا القرار ثابتا دون تعديل الى نهاية المدة المقررة لسريان تقدير الضريبة على العقارات المبنية أو لمدة خمس سنوات في الجهات غير المربوط عليها ضريبة على العقارات المبنية .

(١) الفقرة الثانية من المادة السابعة معدلة بالقرار ٧٠١ لسنة ١٩٥٧ العدد ٤٠ ملحق في ١٩٥٧/٥/٢٠

وتستثنى من ذلك حالة زيادة أو نقص القيمة الإيجارية للمحل بسبب إجراء تعديل فيه فيعيد تقدير رسم التفتيش السنوى فى هذه الحالة مع مراعاة ما طرأ على القيمة الإيجارية من زيادة أو نقص ويؤدى الرسم بالفئة المعدلة اعتباراً من أول يناير من السنة التالية للسنة التى حدث فيها التعديل.

مادة ٩ - فى حساب رسوم المعاينة والتفتيش تجبر كسور الجنيه الى نصف الجنيه اذا قلت عن ٥٠٠ مليم والى جنيه اذا زادت على ٥٠٠ مليم.

مادة ١٠ - يقدم طلب الترخيص فى إجراء تعديل فى المحل من المرخص له فى فتحه أو من ينوب عنه الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص فى المحافظات أو المديريات ويشمل الطلب على انبيانات المنصوص عليها فى البنود ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الاولى من هذا القرار وكذلك على البيانات الآتية :

١ - رقم الترخيص فى فتح المحل وتاريخ صدوره والجهة الصادر منها .

٢ - التعديلات المطلوب الترخيص فى اجرائها .

٣ - أثر هذه التعديلات على القيمة الإيجارية للمحل وعدد من يستخدمون فيه وعدد من يتسع لهم .

ويرفق بالطلب أربع نسخ من الرسومات التفصيلية للتعديلات وكذلك الايصال الدال على أداء مبلغ ٥٠٠ مليم من رسم المعاينة على أن يؤدى ما قد يكون باقياً من هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه .

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص فى العمل مستغلاً أو مديراً أو مشرفاً على أعمال فى المحل الى فروع الادارة العامة للوائح والرخص فى المحافظات أو المديريات على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمة بالفئة المقررة .

ويذكر في الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومنه ومحل ميلاده
ومحل اقامته وترفق به :

١ - صورتان فوتوغرافيتان مقاسهما ٣×٤ سنتيمترا تلتصق
أحدهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة سوابقه ، فإذا كان
طالب الترخيص أجنبيا قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسية أو القنصلية
للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص في الاستغلال أو لادارة شركة أو هيئة
فيرفق بالطلب أيضا صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق
الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الاستغلال أو الادارة .

وإذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٠ سنة فيرفق بطلبه شهادة
من ادارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

مادة ١٢ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه في
المادة السابقة رسم قدره ٦٠٠ مليم فإذا تضمن الطلب أكثر من عمل
يؤدي رسم قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

ويصرف الترخيص بعد التحقق من استيفاء الطالب للشروط -
ويسرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ويجوز تجديده للمد
أخرى ماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة انترخيص بشهر
على الأقل والا اعتبر لانغيا - ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ٣٠٠
مليم ولو تضمن الترخيص أكثر من عمل .

ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .
على أن يرفق بالطلب الشهادة المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ١١
بشرط أن تكون حديثة ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد .

مادة ١٣ - يقدم طلب الترخيص في بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة الى الادارة العامة للنوائح والرخص من المرخص له في فتح المحل على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليه طابع دمغة بالقيمة المقررة .

ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته .

٢ - عنوان المحل واسمه التجارى ورقم الترخيص في فتحه وتاريخ صرفه والجهة التى صرف منها .

٣ - رقم الترخيص الخالص بالطلب وتاريخ صدوره والجهة التى صدر فيها اذا كان يستغل المحل أو يعمل مديرا أو مشرفا على أعمال فيه .
وترفق بالطلب صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣×٥ سنتيمترا
تلتصق احدهما على الطلب وتبين فى الترخيص مدته والشروط المقيد بها اذا كان محدد المدة أو مقيدا بأى شروط .

مادة ١٤ - يقدم طلب الترخيص فى العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو فى حيازة مذياع الى فروع الادارة العامة للنوائح والرخص بالمحافظات أو المديرينات من المرخص له فى فتح المحال أو مشتملة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالقيمة المقررة .

ويذكر فى الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته .

٢ - عنوان المحل ونوعه ورقم الترخيص في فتحه والجهة التي صدر منها •

٣ - رقم الترخيص الخاص بالطلب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها اذا كان مستقلا للمحل •

٤ - نوع الترخيص المطلوب •

٥ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو وضع المذياع •

مادة ١٥ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة رسم قدره ٦٠٠ مليم ويتمدد الرسم بتعدد موضوع الترخيص ، ويسرى هذا الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره ، ويجوز تجديد ملة أخرى معاملة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل والا اعتبر لافيا ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ٣٠٠ مليم ولو تعدد موضوع الترخيص •

ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد •

مادة ١٦ - في حالة الترخيص في مزاوله ألعاب القمار وفقا للمادة ٢٠ من القانون يؤثر بذلك على الترخيص في فتح المحل ، وعلى الشركة أو المؤسسة المرخص لها في مزاوله تلك الألعاب اخطار الادارة العامة للوائح والرخص بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحجر هذا الاخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج •

ويذكر في الاخطار :

١ - اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها •

٢ - عنوان المحل ونوعه ورقم الترخيص في فتحه والجهة التي صدر منها .

٣ - اسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسنه وصناعته ومحل إقامته .

٤ - تحديد المكان الذي ستزاول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالاخطار صورة من العقد المبرم بين الحكومة وبين الشركة أو المؤسسة ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولة ألعاب القمار على الترخيص في فتح المحل وفي سجل قيد المحال العامة .

مادة ١٧ - يجوز أن يقوم بأعمال المستغل والمدير والمشرّف على أعمال في المحل شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الأعمال .

مادة ١٨ - تحفظ في المحل العام جميع التراخيص المتعلقة به وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له ويجب تقديمها عند الطلب الى الموظفين المنوط بهم التفتيش على المحال العامة .

مادة ١٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣ شعبان سنة ١٣٧٦ (٥ مارس سنة ١٩٥٧) .

وزير الشؤون البلدية والقروية

عنه : محمد عبد النعم هيكيل

وزارة الشئون البلدية والقروية

قرار رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٧

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال العامة (١)

وزير الشئون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية
وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون
رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

ادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على المحال العامة بنوعيتها
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ما لم ينص على
ما يخالفها في الاشتراطات العامة المقررة لنوع منها .

الموقع

ادة ٢ - لا يجوز فتح محال عامة من النوع الأول الا في الشوارع
والأحياء والقرى التي يصدر قرار بتحديددها واذا وقع جزء من المبل على
شارع غير مسموح فيه بفتح تلك المحال فلا يجوز فتح أبواب على هذا
الشارع .

ولا يجوز فتح محال عامة من النوع الأول في المرات الخصوصية إذا كانت جميع الشوارع التي يتصل بها المر مسموحا فيها بفتح تلك المحال .

مادة ٣ - لا يجوز في المحال المقامة من الخيام بصفة دائمة أن تقل المسافة بين الحد الخارجي لتلك المحال وبين المساكن عن ٥٠ مترا من جميع الجهات ، كمل يجب إيجاد ممرات مكشوفة بين أوتاد شد الخيام لا يقل عرضها عن عشرة أمتار إذا زادت سعة الخيمة الواحدة على ٢٠٠ شخص في محال النوع الأول وعلى ٥٠ شخصا في محال النوع الثاني .

مواد الانشاء والبناء

مادة ٤ - إذا كان المحل منشأ من البناء وجب أن تكون مواد البناء غير قابلة للاحتراق ولا يجوز استعمال الطوب اللبن أو السويى إلا في بناء المحال الصغيرة في القرى بشرط إقامة البنىل بارتفاع متر ونصف على الأقل من مستوى الأرضية من الحجر أو الطوب الأحمر أو ألة مادة ماثلة وتدميم أكتاف فتحات الأبواب والنوافذ وبناء ثلاثة مناميل تحت المقيب بالقوب الأحمر والمونة بكامل السمك والارتفاع أو تركيب وسادات خشية ذات قطاعات مناسبة .

وإذا كان المحل سیدار في بناء مقام فعلا من الطوب اللبن أو السويى فيجوز الاكتفاء بتبطين الحوائط بالطوب الأحمر (١) أو الحجر من الداخل والخارج بارتفاع متر ونصف عن مستوى الأرضية بسمك نصف طوبة وذلك فيما عدا الحوائط المشتركة فتبطن من الداخل فقط .

(١) نصت المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٦ والمنشور فى الوقائع المصرية - العدد ٢٥٧ فى ١٣/١١/٨٦ على الآتى :

« تستبدل عبارة « بدائل الطوب الأحمر » بعبارة « الطوب الأحمر » ، أينما وردت فى الاشتراطات المنصوص عليها فى القرارات الوزاوية الصادرة تنفيذًا للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها » .

وإذا أقيم المحل من تركيبات خشبية أو غيرها من التركيبات الخفيفة في الحالات التي توافق عليها الإدارة العامة للنوائح والرخص وجب أن تقام من مواد مقاومة للحريق أماكن تحضير المأكولات والمشروبات ودورات المياه وغيرها من الأماكن التي توجد بها موقد أو نيران أو محركات .

وإذا أقيم المحل في خيام تتسع لأكثر من ٢٠٠ شخص وجب أن يكون نسيجها من مادة غير سهلة الاحتراق أو عولجت بأحد المحاليل المقاومة للاحتراق وأن تصرح باستعمالها الجهة المختصة بالترخيص .

وإذا أقيم المحل في العائمات أو على إحدى وسائل النقل البري أو النهري أو البحري المصنوعة من الخشب وجب أن تكون الأماكن التي تتعرض للنيران من مواد مقاومة للحريق .

ويراعى في المحال التي تنشأ من مواد بناء أخرى أن يسمح النشاط الذي يزاول فيها باستعمال تلك المواد وأن توافق على استعمالها الإدارة العامة للنوائح والرخص .

الأرضية

مادة ٥ - تكون أرضية المحل من مواد صلبة قابلة للغسيل ولا تتشرب المياه ومع ذلك يجوز أن تكون الأرضية من الخشب أو ما يماثله في غرف النوم وأماكن الجلوس بعد موافقة الجهة المختصة بالترخيص .

ويجوز ترك الحيشان بدون دكة أو تبليط مع تسويتها كما يجوز زرعها بالحشائش .

مادة ٦ - يجب ألا تكون أرضية المحل منخفضة عن منسوب سطح الأرض المجاورة لها أو الشوارع المحيطة بها ، فإذا تعذر ذلك يجوز الموافقة عليها إذا توافرت الاشتراطات الآتية :

(١) وضع طبقات عازلة أفقية ورأسية لمنع الرطوبة بالحوائط والأرضية .

(٢) أن تسمح مناسيب الأرضيات بصرف المياه المتخلفة من المحل صرفا فعلا بواسطة مواسير زهر موصلة للمجارى العمومية أو الى أى مصرف آخر مسموح به على أن يتم الصرف بجاذبية النقل •

فاذا اقتضى الأمر استعمال جهاز رافع يقدم مشروع تفصيلي لأعمال الرفع الى الجهة المختصة بالترخيص للموافقة عليه •

(٣) اعداد الاحتياطيات الكافية لمنع الأثرية عن المحل •

الارتفاع

مادة ٧ - يجب ألا يقل الارتفاع بين مستوى الأرضية والسقف عما يأتى :

(١) فى الإمكانة المخصصة للجمهور أو التخديم : ٢٫٧٠ مترا •

(٢) فى الملحقات التابعة للمحل كالتراشات المكشوفة ودورات المياه وغرف الخدم والمكاتب والمخازن وما فى حكمها : ٢٫٣٠ مترا •

(٣) فى المحال المنشأة فى العائلات أو على أية وسيلة من وسائل النقل النهري أو البحرى : ٣٫١٠ مترا •

ويجوز للإدارة العامة للوائح والرخص أن توافق على مزاوله نشاط معين فى أماكن يقل ارتفاع أسقفها عن ٢٫٧٠ مترا بشرط ألا يقل عن ٢٫٣٠ مترا •

ويجوز إقامة محال عامة فى خيام ولو قل ارتفاع أسقفها عما هو محدد فى هذه المادة بشرط أن يكون اتساعها بقدر كاف لراحة رواد المحل وتوافق عليها الإدارة العامة للوائح والرخص •

السقف

مادة ٨ - تنشأ سقف المحل من الخرسانة أو الألواح المعدنية أو من المروق أو الكتل والألواح الخشبية أو ما يماثلها سواء كانت مائلة أو أفقية •

ويجوز تغطية الأسقف الخشبية من أسفل بالبغدادلى أو الشبك المعدنى وبياضها أو تبطينها بالصاج المحكم الوصلات أو ما يلائمه .

ويجب أن تكون أسقف الأماكن التى بها ثيران من مواد مقاومة للحريق . -

ويجوز فى بعض المحال الموافقة على أن تكون أمكنة الجلوس فى مكان مكشوف .

السنادور

مادة ٩ - اذا وجدت بالمحل سنادور فيجب أن تكون قوية البنيان بحيث تتحمل ما أعدت له من أحمال مقررة ولا يزيد مجموع ما تشغله من حيز على نصف مساحة أرضية المحل وألا يقل ارتفاع سقفها عن ٢ر٣٠ مترا من أرضيتها ويجوز جلوس الجمهور بها . مع مراعاة أن يكون الارتفاع تحت السنادور وفقا لأحكام المادة ٧ من هذا القرار .

الاضاءة والتهوية

مادة ١٠ - تكون وسائل الاضاءة والتهوية فى المحل وفقا للاشتراطات الآتية :

(١) تعمل فتحات كافية للاضاءة والتهوية بحيث تكون مساحة ما يفتح منها على الهواء الطلق مباشرة مساو لسنس مساحة الأرضية على الأقل فى محال النوع الأول ولعشر مساحة الأرضية على الأقل فى محال النوع الثانى .

(٢) اذا وجدت فتحات للاضاءة والتهوية بالأسقف فتغطى بطريقة لا ينتج عنها نقص فى الاضاءة أو التهوية المطلوبة .

(٣) تكون التهوية ذات تيار جار في المحال أو الأماكن التي تكون أرضيتها منخفضه عن منسوب سطح الأرض المجاورة مع تقريب الحافة العليا للفتحات من السقف وتكون مساحة الفتحات معادلة لربع مساحة الأرضية على الأقل في محال النوع الأول • ولسدس مساحة الأرضية لمحال النوع الثاني •

(٤) إذا تعدر عمل فتحات بالمساحة المطلوبة يجوز الاستعاضة بالإضاءة والتهوية الصناعيتين بعد اعتماد ذلك من الجهة المختصة بالترخيص •

(٥) لا يجوز وضع حواجز أو دواليب أو غيرها في أوضاع تؤدي إلى تقليل الإضاءة أو التهوية •

تسرى أحكام هذه المادة على السنادر التي توجد بالمحل •

البياض والدهان

مادة ١١ - يجب في أعمال البياض والدهان مراعاة ما يأتي :

(١) تبيض أسفال حوائط المحل المبنية بالطوب الأحمر (١) أو الدشب بالأسمنت المخبوم جيداً أو بأية مادة صلبة ملساء أخرى بارتفاع لا يقل عن متر واحد من الأرضية وبارتفاع متر ونصف على الأقل من الأرضية بأماكن التخديم •

ويجوز بياض أسفال بعض المحال بمادة غير الأسمنت أو بتطينها بتجاليد خشبية أو أية مادة مماثلة بشرط عدم ترك فراغ بين الحائط والتجاليد وذلك بعد موافقة الجهة المختصة بالترخيص •

(٢) تدهن الأسفال التي قد تتعرض لتناثر الأطعمة والمشروبات عليها بالبوية الزيتية •

(٣) يجوز ترك مباني الأسوار بدون بياض اكتفاء بكحل مبانيها جيداً بالمونة •

(٤) تبيض الحوائط أعلى الأسفل والأسقف بمادة ملساء ثم ترش بالجير إذا كان البياض من المونة العادية ويعاد رشها كلما اقتضى الحال ذلك •

وإذا كانت الحوائط من الطوب اللبن فتبيض بمونة الطين أو الحبيب والجير البلدي والساخن ثم ترش بالجير •

(٥) يجوز للإدارة العامة للوائح والرخص الموافقة على ترك المباني دون بياض إذا اقتضى التصميم المعمارى ذلك بشرط أن تكون الأسطح ملساء نظيفة متناسقة البناء وأن تكون مكشولة للحمالت •

(٦) تدهن جميع الأسفل المعدنية بوجهين من بوية السلاقون قبل الدهان ببوية الزيت •

(٧) تدهن جميع أخشاب الأسقف المدفونة بالحوائط بوجهين من قطران الفحم الساخن - أما باقى الأخشاب فتدهن ببوية الزيت •

(٨) تعاد جميع أعمال الدهانات المنصوص عليها في هذه المادة كلما اقتضى الحال ذلك •

المورد المائى

مادة ١٢ - يزود المحل بإلياء النقية الصالحة للاستعمال الآدمى والتي توافق عليها الجهة المختصة بالترخيص فاذا كان بعد مواسير المياه المرشحة العمومية عن المحل لا يزيد على ١٠٠ متر فى المدن و ٥٥ متر فى القرى وجب توصيل المحل بها إذا سمحت السلطات المختصة بإجراء

التوصيل - ومع ذلك فللإدارة العامة للوائح والرخص اشتراط توصيل المياه المرشحة للمحل بالنسبة الى نشاط معين يراول فيه ولو كان بعد المواسير العمومية يزيد على المسافة المذكورة .

وتؤخذ المياه من حنفيات تركيب في الأمكنة المعتمدة وفقا للرسم الهندسى للمحل فوق أحواض من الصينى أو الزهر المطلى أو أى معدن آخر غير قابل للصدأ أو أية مادة مماثلة كما يجوز أن تكون الأحواض من البناء ومغطاة من الداخل والخارج بالبلاط القيشانى غير المشطوف الخواف أو ما يماثله وتزود الأحواض بالسيفونات اللازمة .

وتركب رخامة أفقية بميل للتصفيه ملاصقة لحوض غسيل الأواني كما تعمل مرايات من البلاط القيشانى غير المشطوف الخواف أو ما يماثله لكل حوض أو رخامة بارتفاع ٦٠ سنتيمتر بكل أطوالها الملاصقة للحوائط وتعنى من عمل هذه المرايات المحال التي تراول نشاطها في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .

مادة ١٣ - اذا وافقت الجهة المختصة بالترخيص على استعمال المياه الجوفية وجب نز طلبية ماصة كاسبة على أبعاد مطابقة لقرارات لجنة المياه بوزارة الصحة العمومية وتحلل هذه المياه لثبوت صلاحيتها من الوجهتين الكيماوية والبكتريولوجية للاستعمال الآدمى وذلك فى أحد العامل الحكومية طبقا لقرارات هذه اللجنة على أن تؤخذ العينات بمعرفة الادارة المختصة .

ويجوز استعمال المياه الجوفية لأغراض غير الترب بشرط موافقة الادارة العامة للوائح والرخص على ذلك وأن يتوافر في موارد المياه الأبعاد المقررة وتثبت صلاحية المياه بكتريولوجيا للأغراض المطلوبة .

وترفع المياه الى صهريج علوى من الصاج المجلفن ذى سعة كافية وله غطاء محكم وقفل متين ويوصل الصهريج بماسورتى فائض وتهوية

وتوصل المياه الصالحة للاستعمال الآدمى بواسطة مواسير الى حنفيات
وفقا لأحكام المادة السابقة .

دورات المياه

مادة ١٤ - اذا كان المحل من النوع الأول وجب توافر الأدوات
الصحية الآتية :

(١) حوض بحنفية على الأقل فى مكان التخديم مهما كانت سعة
المحل .

(٢) حوض غسيل أيدي ومبولة اذا كان عدد من يتسع لهم
المحل أكثر من ٣٠ شخصا ولا يتجاوز ٨٠ شخصا .

(٣) حوض غسيل أيدي ومبولتان ومرحاض اذا كان عدد من
يتسع لهم المحل أكثر من ٨٠ شخصا ولا يتجاوز ١٥٠ شخصا .

(٤) حوضان لغسيل الأيدي وأربع مباول ومرحاضان اذا كان عدد
من يتسع لهم المحل أكثر من ١٥٠ شخصا ولا يتجاوز ٣٠٠ شخص .

(٥) اذا زاد عدد من يتسع لهم المحل على ذلك زيدت أحواض
غسيل الأيدي والمرحاض والمباول على أساس حوض ومرحاض ومبولتين
لكل ٢٥٠ شخصا .

وللادارة العامة لوائح والرخص التجاوز عن زيادة الأدوات الصحية
اذا كانت زيادة عدد من يتسع لهم المحل على الحد الأدنى المقرر ، فى
كل حالة تقل عن أربعين .

(٦) وتقدر سعة المحل على أساس متر مربع لكل شخص من المساحة
المخصصة للرواد بعد استبعاد ربع تلك المساحة فى مقابل الممرات .

فاذا كان المحل يضم مكانا لاستقبال الرواد صيفا وآخر لاستقبالهم شتاء فتقدر سعة المحل على أساس متر مربع لكل شخص من مساحة أكبر المكائين بعد استبعاد ربعها (١) •

(٧) تنشأ مبولة وحوض واحد بخنفيه لغسيل الأيدي على الأقل في المحال المرخص فيها بتقديم المشروبات الروحية أو المخمرة إما كان العدد الذي يتسع له •

(٨) اذا كان المحل مخصصا لاستقبال الجنسين تنشأ دورات مياه مستقلة للسيدات تشمل أحواض ومراحيض فقط بذات النسب السابقة مع استبدال مرحاض بكل مبولتين •

(٩) تنشأ في المطاعم حوض لغسيل الأيدي بخنفيه مهما كانت سعة المحل على أن يخصص حوض لكل ثلاثين شخصا وإذا زاد عدد الذين يتسع اليهم المحل على ٩٠ شخصا زيدت الأحواض والحنفيات بواقع حوض وخنفيه لكل ٧٥ شخصا — وذلك علاوة على الأدوات الصحية الأخرى •

مادة ١٥ — اذا كان المحل من النوع الثاني وجب توافر الأدوات الصحية الآتية :

(١) تنشأ دورة مياه تشمل على مرحاض وحوض غسيل أيدي ودش مهما كان عدد الأسرة فاذا زاد عددها على سبعة تنشأ مرحاض عن كل سبعة أسرة ، وإذا زاد عددها على عشرة فينشأ حوض غسيل أيدي ودش عن كل عشرة أسرة •

وتقدر سعة المحل للأسرة على أساس ٦ أمتار مربعة من الأماكن المخصصة للتوأم لكل شخص •

(٢) إذا كان المحل مخصصا لاستقبال الجنسين فتشأ دورة مياه مستقلة للسيدات تشمل أحواض ومراحيض وأدشاش بذات النسب المذكورة في البند السابق .

(٣) فى حساب عدد أى نوع من أنواع الأدوات الصحية تخصص الأسرة الموجودة بحجرات مزودة بهذا النوع من الأدوات .
ويراعى فى توزيع دورات المياه حاجيات أقسام المحل المختلفة .

ويجوز للإدارة العامة للوائح والرخص تقرير إنشاء مبولة أو أكثر هى كل دورة مياه فى بعض المحال التى يزيد عدد الأسرة بها على خمسة عشرة .

ويستثنى من أحكام البنود السابقة المحال المنشأة فى العائلات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

مادة ١٦ - يجب أن تتوافر فى دورات المياه الاشتراطات الآتية :

(١) ألا تقل مساحة المراض من الداخل عن ٨٠ × ١٢٠ مترا .

(٢) أن يكون لكل مرحاض صندوق طرد لا تقل سعته عن جالونين .

(٣) إذا كان المراض من الطراز الشرقى فتكون قاعدته من الفخار

المطلى بالصينى ومنخفضة عن منسوب أرضيته وبحيث تميل الأرضية المحيطة بالقاعدة نحوها بانحدار وتعمل وزرة مقومة بارتفاع ١٥ سنتيمترا بسفل الحائط من البلاط القيشانى الأبيض غير المشطوف الحواف أو من نوع البلاط المستعمل فى الأرضية .

(٤) أن تكون المبالىء من الصينى أو الفخار المطلى بالصينى فإذا كانت من الطراز ذى الحوض وجب تغطية الحائط حولها بالبلاط القيشانى الأبيض غير المشطوف الحواف أو ما يماثله ابتداء من الأرضية لنهاية ٦٠ سنتيمترا من الحافة العليا للمبولة ولمسافة ١٥ سنتيمترا من الجانبين .

(٥) أن تصرف المياول الرأسية أيا كان عددها الى مجرى مكشوفة متصلة بها ومكرنة معها جسما واحدا بواسطة سيفون من الزهر بمصفاة كروية من النحاس ومداد من الزهر الثقيل فوق فرشاة من الخرسانة السميتية الى غرفة التفتيش أو الى مداد رأسى قبل غرفة التفتيش .

(٦) اذا كانت المياول من الطراز ذى الحوض فتزود كل مبولة بسيفون للصرف ومنه الى مداد حائطى أو أرضى ينتهى الى غرفة التفتيش .

(٧) أن تفصل المياول جميعها بواسطة صندوق من طرد ذاتى سعة جالون لكل مبولة . ومع ذلك يجوز غسل المياول من الطراز الحوضى بواسطة حوض بعوامة متصل بالمياول بواسطة ماسورة متفرعة الى فروع بعدد المياول لا تزيد على ثلاثة وتزود كل مبولة بمجس .

(٨) أن تكون للمراحيض ودورات المياه حوائط بارتفاع كاف مع عمل فتحات بالحائط الخارجى للاضاءة والتهوية .

(٩) اذا كانت المراحيض والمياول داخل المبانى الرئيسية للمحل وجب ألا تفتح مباشرة على أية غرف بالمحل وأن تكون لها طريقة ذات تهوية كافية ويستثنى من ذلك الحجرات الملحق بها دورات مياه خاصة .

أعمال الصرف

مادة ١٧ - يجب صرف متخلفات دورات المياه ومتخلفات المحل الى المجارى العامة اذا كانت مواسيرها لا تبعد أكثر من ٣٠ متراً من المحل وكان العقار الكائن به المحل موصلاً بهذه المجارى وبشرط أن يكون ذلك وفقاً لما هو مبين على الرسم المعتمد وبعد موافقة السلطة المشرفة على أعمال المجارى كما يجوز الصرف الى مجموعة العقار الكائن به المحل .

فاذا لم توجد مجار عمومية على هذا البعد يكون الصرف الى خزان أصم أو غير أصم أو بيارة أو صندوق صرف حسب طبيعة التربة على أن

يتم الصرف أولا الى خزان تحطيل ذى سعة كافية فى حالة وجود مراحيض بالمحل • كما يجوز الصرف الى مجموعة العقار الكائن به المحل بشرط موافقة الجهة المختصة •

ويكون الصرف قبل النهائى فى جميع الأحوال كالآتى :

- (١) تصرف الأحواض الى جاليتراب أو الى مجرى مكشوفة •
- (٢) تصرف المجارى المكشوفة الى غرفة ترسيب ومنها الى جاليتراب •
- (٣) تصرف المبال و المراحيض الى غرفة تفتيش •

واذا أريد الصرف الى أحد المجارى المائية العامة كالنيل والترع والمصارف وجب مراعاة أحكام القوانين واللوائح المنظمة لصرف متخلفات المحال الى مجارى المياه العامة والحصول على موافقة الجهات المختصة •

واذا كان بالمحل آلات ميكانيكية جاز صرف مياه التبريد الى حوض التبريد بالطريقة الدائرية أو الى أرض زراعية لديها بشرط أن تكون مساحتها كافية لاستيعاب المياه المنصرفة دون حدوث برك أو مستنقعات بها •

وتكون فتحة ماسورة الصرف تحت سطح المياه بقدر كاف وذلك فى المحال التى تزاوّل تساطها فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البحرى أو النهري •

مادة ١٨ - إذا كان صرف المتخلفات الى خزانات وجب اتباع الشروط الآتية :

- (١) تكون جميع الخزانات فى أمكنة مكشوفة تابعة للمحل وتبعد عن جميع المباني حولها بمسافة مترين على الأقل ويجوز التجاوز عن شرط البعد اذا كان الخزان أصما وزود بطبقات عازلة •

(٢) يكون للأمكنة المخصصة للخزانات مدخل خاص بحيث لا يتطلب كسحها أو تنظيفها المرور بأى جزء من أجزاء المحل .

(٣) إذا أقيم الخزان فى الطريق العام وجب موافقة السلطة القائمة على أعمال المجارى على ذلك يجب أن ينشأ الخزان تحت منسوب الطريق فوق فرشاة من الخرسانة بسمك لا يقل عن ٤٠ سنتيمترا وتبنى جدرانه بالطوب الأحمر والمونة الاسمنتية بسمك ٤٠ سنتيمترا مع بياضه جيدا بالاسمنت وتعمل له فتحة أبعادها ٦٠×٦٠ سنتيمترا تغطى بغطاء محكم وذلك ما لم تكن هناك اشتراطات أخرى تقررها تلك السلطة .

(٤) إذا أنشئت مجارى صرف عمومية على بعد لا يزيد على ٣٠ مترا من موقع المحل وكان المقار الكائن به المحل موصلا الى هذه المجارى وجب توصيل المحل بها مع ردم الخزانات بعد كسحها وتطهيرها .

مادة ١٩ - يشترط فى أعمال الصرف ما يأتى :

(١) عدم ايجاد أى خزان أو مجرور أو فتحة تتصل بإيها مباشرة تحت أرضية المحل أو مبانيه .

(٢) عدم وجود أعمدة سقوط أو مدادات صرف أو كيمان مراحض داخل أمكنة التخريم وعدم ايجاد غرفة تفتيش أو جاليتراب تحت أرضية هذه الأمكنة .

(٣) أن تقام غرفة التفتيش وغرف الترسيب والجاليتراب فى أماكن مكشوفة تابعة للمحل . فإذا تعذر ذلك يجوز أن تكون فى أماكن مسقوفة وتركب لها غطاءات مزدوجة من الزهر الثقيل بشرط ألا تكون تلك الأماكن معدة للتخريم أو لمخازن الأغذية أو المشروبات .

(٤) أن تغطى غرف التفتيش والترسيب وفتحات الخزانات بأغطية محكمة من الزهر ويجوز بعد موافقة الجهة المختصة أن تكون الغطاءات من الخرسانة .

(٥) ان تكون تهوية أول غرفة نفتيش بقاء من الزهر قطره ٤ بوصات ويرتفع مترا على الأقل من سطح المبنى الكائن به المحل — ويركب بنهايته هوائية كروية من السلكت النحاسى المتين فاذا تعذر رفع القائم بالقدر المطلوب يركب فى نهاية رأس بداخله لوح من الميكا يسمح بدخول الهواء الخارجى دون خروج الهواء الداخلى .

(٦) ان يكون تصريف المبال و مجموعة الأحواض وما فى حكمها بواسطة مداد من الزهر لا يقل قطره عن ٣ بوصات أما تصريف المراحيض فيكون بمداد من الزهر لا يقل قطره عن ٤ بوصات ويجب تهوية أعمدة الصرف الرأسية بنوعيتها وسيفوناتها المراحيض بواسطة أعمدة تهوية لا يقل قطرها عن بوصتين .

(٧) أن تكون مواسير الصرف الأفقية المركبة تحت سطح الأرض من الفخار الصبرى المغطى بالطلاء الملحق تامة الحريق أو من الزهر أو من أية مادة أخرى مماثلة توافق عليها الادارة العامة للوائح والرخص وتكون المواسير بقطر كاف لا يقل عن ٤ بوصات وتلحم وصلاتها جيدا وتركب المواسير فى خطوط مستقيمة بين غرف التهتيش بحيث تكون زوايا الصرف ٩٠ درجة على الأقل .

(٨) أن تكون الأعمدة الرأسية من الحديد الزهر أو الأسبستوس أو أى نوع آخر مماثل توافق عليه الادارة العامة للوائح والرخص ويجب أن تلحم وصلاتها جيدا .

ويجوز عند الضرورة مرور مدادات الصرف تحت أرضية المحل بشرط أن تكون من الزهر الثقيل وملحومة الوصلات جيدا وتركب على عقب نصف متر على الأقل من منسوب الأرضية فوق فرشاة من الخرسانة السميتية وتغلف بطبقة منها لا يقل سمكها عن ١٥ سنتيمترا مع ايجاد غرفتي تهتيش احدهما فى بدايتها والثانية فى نهايتها .

القوى الكهربائية والميكانيكية

مادة ٢٠ - إذا استعمل التيار الكهربائي للانارة وجب استيفاء الاشتراطات الآتية :

(١) تركيب الأسلاك الكهربائية داخل مواسير معزولة من السلك أو الصلب .

(٢) تركيب كوابل مناسبة لشدة التيار ويوضع بها سلك رصاص ويجب فحص التركيبات الكهربائية من وقت لآخر للتأكد من سلامتها على الدوام .

(٣) تركيب في مكان ظاهر بجوار مدخل محال النوع الثاني سكينه خاصة بكل دور من أدوار المحل لقطع التيار عند اللزوم .

مادة ٢١ - لا يجوز أن تضاء المحال المنشأة من الخيام الا بواسطة التيار الكهربائي .

مادة ٢٢ - إذا وجدت بالمحل قوة محركه وجب توافر الاشتراطات المنصوص عليها في المادة ٢٠ وكذلك الاشتراطات الآتية :

(١) الحصول على رخصة اقامة واذن ادارة تفتيش الآلات عن كل آلة ميكانيكية أو بخارية .

(٢) الا يجرى أى تعديل من نوع ومقدار القوة المحركة قبل موافقة الجهات المختصة .

(٣) تنشأ حواجز للوقاية حول السيور والطارات وباقي الأجزاء المتحركة فإذا كانت الآلات التي بالمحل تدار بمحركات ميكانيكية لا تزيد قوتها على خمسة خيول فرملية لا تنقيد بشرط مصادقة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الاقلاق والاهتزازات واقامة حاجز حول الآلة من مواد غير قابلة للاحتراق .

(٤) اذا أدير بالمحل محركات ميكانيكية تزيد قوتها على خمسة خيول فرملية أو وجد به قيزان بخارى تزيد قوته على ستة خيول اسمية (١٨ حصان) ينشأ لها مأوى من البناء المتين طبقا للسواصفات التى توضع لها ويعمل فرش للآلة طبقا للأصول الفنية ويكون سقف حجرة القيزان محل الانفصال عن الحوائط وألا تقل المسافة بين مأوى المحرك أو القيزان وبين المساكن المجاورة عن عشرة أمتار ويجوز التجاوز عن هذه المسافة في حالة عدم وجود اقلانق أو اهتزاز من ادارة هذه الآلة .

(٥) يكون لحل محرك مفتاح وكوبس مزدوجين يوضهان على لوحة من الرخام أو الاردوز أو ما يماثله في مكان مناسب وكذا مقاوما ابتداء الموتور .

(٦) تعزل الأسلاك المسترخية عزلا جيدا بمادة عازلة وتركب داخل أنابيب من الكاوتشوك أو تحصن بغطاء حلزوني من الحديد .

ويجب مراقبة المحركات والآلات وصيانتها ألا يسمح بدخول أمكنتها لغير العمال المختصين والأشخاص المسئولين .

المواد والمداخن

مادة ٢٣ - اذا وجبت بالمحل نار أو مدفئة وجب استيفاء الاشتراطات الآتية :

(١) أن تكون مجلات النار ثابتة وبكيفية يمكن معها تحويل الدخان كله الى مدخنة ترهق مترين لأعلى سطح أى بناء يقع في نطاق دائرة نصف قطرها ٢٥ مترا . مركزها المدخنة ويركب في نهايتها كرازة وخزان هباب ويراعى في مكان الخزان أن يكون في متناول اليد لي سهل تنظيفه .

(٢) أن تكون المداخن من الفخار المبني حوله بسمك كاف أو ما يقوم مقام ذلك اذا كانت داخل المناور التى تطل عليها فتحات الأدوار العليا عدا ما كان منها خاصا بدورات المطابخ .

ويمكن الاستغناء عن المدخنة إذا كان الكيروسين هو الوقود المستعمل .

الوقود

مادة ٢٤ - إذا وجدت في المحل مواد للوقود وجب مراعاة ما يأتي:

(١) لا يجوز استعمال القمامة أو السبلة أو ما شابه ذلك .

(٢) لا يجوز تخزين مواد قابلة للاشتعال أو مفرقة في غير المكان المخصص لها . بمقتضى الترخيص الصادر في ذلك .

(٣) ألا تزيد كمية الوقود الجاف بالمحل عما يكفي الاستهلاك اليومي مع وضعه في مكان مناسب ما لم تخصص لتخزينه غرفة تيسير نقل الوقود منها واليها دون المرور بغرف أخرى .

(٤) أن يوضع الوقود السائل بغطاس التغذية في مكان مناسب داخل المحل يبعد أربعة أمتار على الأقل من بيوت النار . ولا يجوز وضعه فوقها أو على السطح . ولا يجوز أن تزيد سعة الغطاس على الكمية اللازمة للاستهلاك اليومي .

(٥) إذا رخص بتخزين كميات من الوقود السائل أكثر من حاجة الاستهلاك اليومي بالمحل وجب وضعها في خزان تحت الأرضية وفي مكان مناسب أو غرفة خاصة بعيدة بقدر الامكان عن المباني المجاورة .

ويعمل محبس عمومي على ماسورة الوقود السائل بجوار الخزان ومحبس آخر على ذات الماسورة قريبا من كل غطاس التغذية لسرعة قطع الوقود عند النزوم ، ويوضع جردل رمل فاعم نظيف أسفل كل محبس .

مادة ٢٥ - للجهة المختصة بالترخيص أن تشترط عدم استعمال

مادة وقود معينة بالمحل .

صيانة المحل ونظافته

مادة ٢٦ - يجب مراعاة ما يأتي لصيانة المحل ونظافته .

(١) أن تحفظ الحوائط والأسقف وجميع اجزاء المحل ومحتوياته نظيفة على الدوام ويصلح ما يتلف منها أولا بأول وتغسل الأرضيات جيدا .

(٢) أن تنظف الأواني والأجهزة وغيرها المستعملة في المحل بعناية تامة مع غسلها بالماء الساخن والصابون ثم تشطف بالماء الجارى وتخفف في دواليب نظيفة وصحية وتبيض الأواني النحاسية كلما اقتضى الحال ذلك .

(٣) أن تزود المباحث الموجودة بالمحل بمحلول مطهر على الدوام .

(٤) أن يخصص وعاء من الصاج أو الزنك اسطوانى الشكل له غطاء محكم لجميع الفضلات المتخلفة من المحل وتقل محتوياته خارج المحل بطريقة صحية .

(٥) أن يرش المحل بمائل الد . د . د ت بنسبة ٥/١ أو أى مبيد آخر مائل مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر .

(٦) أن تتخذ الاجراءات لوقاية المحل من الفيران والحشرات اذا وجدت ثقب فتسد بالزجاج المكسور ثم تبيض بالأسمنت ويجوز اشتراط ايجاد مصيدة أو أكثر للفيران .

تنظيم المحل وتشغيله

مادة ٢٧ - يجب في حفظ المواد والأدوات الموجودة في المحل مراعاة ما يأتي :

(١) تحفظ المواد المستعملة في تحضير المأكولات والمشروبات في أوعية صحية نظيفة محكمة الغلق وتوضع في مكان مناسب .

(٢) لا يجوز وضع مناخذ أو كراسى خارج حدود المحل الا بعد الحصول على موافقة السلطات القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٢٨ - يجب في تشغيل المحل مراعاة ما يأتي :

(١) لا يجوز مزاوله أى نشاط فى المحل غير ما هو مرنخص فيه .

(٢) لا يجوز وضع أسرة فى الطرقات أو فى غير الأماكن المخصصة للنوم .

(٣) لا يجوز اتصال المحل بأى محل آخر لا يشمل الترخيص .

(٤) لا يجوز اتصال المحل بالسكن الا فى الحالات التى يصدر بها قرار من المدير العام للوائح والرخص .

(٥) عدم احداث ضوضاء بالمحل ينشأ عنها اقلق للراحة .

(٦) لا يجوز وضع سيارات أو محركات أو مولدات التيار الكهربائى أو أية آلة تدار بالبنزين على مسافة تقل عن ١٠ أمتار من الخيام التى تتسع لأكثر من ٢٠٠ شخص .

(٧) اذا وجدت بحال النوع الأول غرف مخصصة للمتريدين على المحل وجب أن تكون أبوابها بحالة تسمح برؤية الموجودين بها .

(٨) اذا كان المحل من النوع الأول ويتسع لأكثر من ١٠٠ شخص فيكون له بابان على الأقل بفتحات على الطريق .

(٩) الاعتناء بنظافة الفراش فى محال النوع الثانى وجعله على الدوام خاليا من الحشرات، مع تغيير البياضات بأخرى مغسولة ونظيفة لكل شخص جديد ويجب تغييرها أيضا لكل شخص بعد أن يكون قد استعملها مدة أسبوع على الأكثر .

(١٠) يجب أن يكون لكل محل من النوع الثانى سلمان على الأقل يتصلان بكل دور اذا كان يتسع لأكثر من ٧٥ سرير ومكونا من عدة أدوار ويكون السلم من مادة غير قابلة للاحتراق .

(١١) يحتفظ مدير المحل العام مع النوع الثانى بمجموعة من المفاتيح ماثلة للمستعمل منها للتدبير للمختصين عند الطوارئ ويكون مسئولاً عن حفظها - وعليه حفظ أمانات رواد المحل - بخزانة حديدية وقيدها فى دفتر خاص .

مادة ٢٩ - اذا قام المحل بتحضير المشروبات الساخنة كالشاي والقهوة والسحلب فى ذات المحل وجب تخصيص جزء منه للتخديم يكون بعيدا بقدر الامكان عن مكان دورات المياه أو مفصولا عنها بطريقة بها نافذة أو منور بالسقف يفتح على الهواء الطلق مباشرة وتنظم الاوانى فى مكان التخديم على أرفف من الرخام أو الخشب أو الزجاج أو أى مادة أخرى أو توضع فى دولاى يخصص لهذا الغرض كما يجب ايجاد منفذة مغطاة بالرخام السليم .

مادة ٣٠ - يجب فى المحال العامة التى تقدم لروادها حلوى أو مأكولات جاهزة بقصد تناولها فى ذات المحل مراعاة ما يأتى :

١) أن تكون جميع المأكولات الجاهزة التى تقدم بالمحل معدة فى محال مرخصة مع تقديم المستندات التى تثبت ذلك لمدوبى الجهة المختصة متى طلب ذلك .

٢) وضع المأكولات الجاهزة والحلوى الجاهزة فى أوان نظيفة توضع داخل فترينات زجاجية محكمة ويفطى قاع كل منها بالرخام الجيد أو الزجاج أو أى مادة ملساء توافق عليها الادارة العامة للوائح والرخص مع استعمال الروافع والأدوات المعدنية لتناول المأكولات وتقديمها .

(٣) للادارة العامة للوائح والرخص أن تقرر تغطية النوافذ بالملك الضيق النسيج وتركيب واجهه زجاجية ثابتة عند المدخل حسب حالة المحل .

مادة ٣١ - يجب في المحال العامة التي تقدم لروادها المشروبات الجاهزة من أواني كبيرة مراعاة ما يأتي :

(١) الخامة منضدة مغطاة بالرخام لبيع المشروبات داخل حدود المحل مع تزويدها بنافورة لفسيل الأكواب وهي منكسة وتصرف الى حوض اسفلها ومنه الى مجرى مكشوفة من أنصاف مواسير من الفخار المطلي بالطلاء الملحي تعمل بالأرضية خلف المنضدة .

(٢) تركيب حوض بحنفية بالقرب من منضدة البيع لفسيل الأكواب والأواني بالماء والصابون وتركيب بجوار الحوض رف من الرخام بميل نحو الحوض .

(٣) أن تكون أواني المشروبات من الزجاج أو الفخار المطلي أو أية مادة مشابهة توافق عليها الادارة العامة للوائح والرخص ويكون لكل منها غطاء محكم ويجب رفع هذه الأواني على حوامل حديد ثابتة فوق المنضدة أو على رفوف من الرخام .

(٤) للادارة العامة للوائح والرخص أن تقرر تغطية النوافذ بالملك الضيق النسيج وتركيب واجهه زجاجية ثابتة عند المدخل حسب حالة المحل .

عمال المحل

مادة ٣٢ - يقيد في سجل خاص أسماء عمال المحال وعناوينهم ويراعى في شأنهم ما يلي :

(١) أن تتوافر فيهم النظافة التامة للجسم والملابس والا يسمح باشتغال من لا يتوافر فيهم هذا الشرط .

(٢) أن يكون العمال من ذوى السيرة الحسنة وأن يحصل كل منهم على شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق .

(٣) اذا تطلب العمل ملابس خاصة ، خصص لكل عامل قسم لحفظ ملابسه فى دولا ب محكم نظيف ومقسم .

(٤) أن يزود المحل الذى يعرض نشاطه العمال للاصابات بصندوق صيدلية مزود بمطهرات واسعافات أولية وشاش معقم وقطن .

(٥) أن يخطر مدير المحل السلطة الصحية المختصة فى الحال عن أية اصابة بمرض معد أو مشتبه فيه تحدث بين العمال .

(٦) اذا زاد العمال على عشرة فيخصص لراحتهم مكان مناسب ذو سعة كافية يزود بعدد كاف من المقاعد أو الدكك والمناضد للأكل ودواليب للملابس .

كما يخصص مكان مماثل للعاملات اذا زاد عددهن على عشرة على أن تكون استراحتهن بعيدة عن استراحة العمال ، ويجوز للجهة المختصة بالتريخيص اخفاء المحل من انشاء استراحة متى وجد مبرر لذلك .

(٧) اذا كان العمال يشتغلون فى تحضير أو تداول المواد الغذائية والمشروبات فيجب مراعاة ما يأتى :

(١) أن يقدم طالب التريخيص فى فتح المحل العام أو مستغله للجهة المختصة بالتريخيص كشفا من صورتين بأسماء ومحال اقامة جميع العمال المطلوب تشغيلهم موقعا منه ورفق بالكشف ما يثبت تقديم العمال الى مكتب الصحة الواقع فى دائرته المحل للكشف عليهم طيبا والتحقق من خلوهم من الأمراض المشار اليها فى الفقرة (ج) من هذا البند وتحصينهم ضد الأمراض المعدية بالأمصال الواقية ، ويجب اخطار الجهة المختصة

بصرف الرخصة عن اى تغيير فى الأشخاص (العمال) أو محال اقامتهم مع تقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم وتطعيمهم •

(٢) أن يعاد انكشاف على العمال وتطعيمهم كلما طلب ذلك •

(٣) يجب أن يكون العمال خالين من الأمراض المعدية والجذدية والزهرية والجذام والسل الرئوى والطفيليات وألا يكونوا حاملين لجراثيم أحد الأمراض المعدية أو مخالطين لمصاب بمرض معد أثناء المراقبة •

(٤) أن يعد كل عامل ترى السلطة الصحية أن فى اشتغاله بالمحل خطر على صحة المشتغلين به أو المتتردين عليه أو تسبب حالته تلوث المواد التى تحضر أو تقدم بجراثيم الأمراض المعدية •

ادوات واجهزة المكافحة الحريق

مادة ٣٣ — يزود المحل بالكمية والعدد الذى ترى الجهة المختصة بالتخصيص لزومه من أجهزة وأدوات الاطفاء الآتية :

• جهاز اطفاء سعة جالونين لاطفاء الحريق •

• جهاز اطفاء سعة ربع جالون لاطفاء حريق الكهرباء •

• جردل رمل ناعم وتدهن الجرادل باللون الأحمر ويكتب عليها كلمة (حريق) •

• كوريك •

• متر مكعب رمل ناعم •

• خنثية حريق قطرها $\frac{1}{4}$ بوصة أو $\frac{1}{2}$ بوصة كاملة بالقائم

• ذى الكوع •

• الغرايطيم والباشورى (من الطراز المستعمل بفرقة المطافى المختصة) •

وتتقدم فواتير شراء هذه الأجهزة والأدوات الى الجهة المختصة
بالترخيص ويجدد ملء الأجهزة كلما اقتضى الأمر ذلك • ويكتب عليها
باللوية البيضاء اسم صاحبها وتاريخ الملء وما يفيد اختبار الأجهزة التي
يحدث بها تفاعل كيميائى داخلى قبل استعمال الجهاز بمعرفة الجهة المختصة
ويجدد هذا الاختبار مرة على الأقل كل ثلاث سنوات •

ويجوز فى محال النوع الأول الذى بها أماكن تخديم أن تركيب بجوار
المدخل حنفية مياه لا يقل قطرها عن بوصة ذات فتحة قلاووظ وبجوارها
خرطوم كاوتشوك بطول مناسب لمساحة المحل لا يقل قطره عن الاتساع
المناسب لتركيبه بالحنفية ويركب فى أدله قلاووظ يركب فى الحنفية
وفى نهايته بأشبوري صغير (١) •

ويجب فى تحديد عدد أجهزة الاطفاء فى محال النوع الثانى أن
يخصص لكل ٢٥ سربر جهازان للاطفاء المائى وجردلان مع مراعاة توفير
هذه الأجهزة فى كل دور وعدد الأسرة الموجودة فى كل منها •

وتزود المحال المقامة فى خيام ببراميل مياه وجردل وأدوات تكسير
بمعدل برميل وجردلين لكل خمسين شخصاً •

للمحال التى تنشأ على وسائل النقل البرى والنهرى والبحرى

مادة ٣٤ — يجب أن تتوفر فى وسيلة النقل التى ينشأ عليها محل
عام الاشتراطات والمواصفات المقررة لهذه الوسيلة •

كما يجب مراعاة التوازن التام فى انشاء المحل على وسائل النقل
البرى أو البحرى أو النهرى •

(١) الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ معدلة بالقرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٨

احكام عملة

مادة ٣٥ - اذا كان ملحقا بالمحل العام محل خاضع لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والمشار اليه ولازم لمباشرة نشاطه الأصلي وجب أن تتوافر في هذا المحل الاشتراطات المنصوص عليها في القانون المذكور والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وإذا كان ملحقا بالمحل العام ملهى لازم لمباشرة نشاطه للأصلي وجب أن تتوافر في هذا الملهى الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣٦ - للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص التجاوز عن الأبعاد والمسافات المقررة في حدود ١٠٪ منها بشرط ألا يترتب على هذا التجاوز وقوع الضرر الذي تقرر لأجله هذا البعد أو هذه المسافة .

مادة ٣٧ - يجوز للإدارة العامة للوائح والرخص التجاوز عن بعض الاشتراطات الواجب توافرها في المحال المطلوب عنها تراخيص مؤقتة أو مخصصة المدة إذا ثبت أن هناك مبرر لذلك وأنه لا يترتب على هذا التجاوز حدوث الضرر الذي من أجله تقرر هذه الشروط خلال مدة الترخيص المؤقت .

مادة ٣٨ - يعتبر الرسم الهندسي المعتمد وما عليه من بيانات وملاحظات وتأثيرات جزءا مكملا للاشتراطات الواجب توافرها في المحل، ويجب مطابقة المحل لآخر رسم هندسي معتمد بما أثبت عليه من بيانات ويجب أن يحفظ في المحل جميع الرخص والرسم الهندسي المعتمد وصورة من الاشتراطات وتقدم إلى الموظفين المسؤولين المنوط بهم التفيش على المحل للاطلاع عليها عند طلبها .

مادة ٣٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزارة الاسكان والمرافق

قرار وزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣

باستثناء المحال العامة بمحافظة الاسكندرية من بعض أحكام
القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ أحكام القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة^(١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
المحال العامة ؛

وعلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧
بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ؛
وعلى قرار مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المتعقدة بتاريخ
٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ ،

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الخامسة من القرار رقم ٤٢٣
لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يؤدى المرخص له فى فتح محل عام بمحافظة
الاسكندرية رسم تفتيش سنوى قدره ٢/ من القيمة الايجارية للمحل
ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على مائة جنيه سنويا .
وإذا كان المحل مرصفا فيه بيع أو تقديم المشروبات الروحية
أو المخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص
عليه فى الفقرة السابقة ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو أن يزيد على
ثلاثمائة جنيه سنويا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٩ فى ١١/٢/١٩٦٣

وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٤

باستثناء المحال العامة بمحافظة بورسعيد من بعض أحكام
القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة (١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن
المحال العامة ؛

وعلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧
بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛
وعلى قرار مجلس محافظة بورسعيد رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٣ بجلسته
المنعقدة في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛
فقرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الخامسة من القرار رقم ٤٢٣
لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يؤدى المرخص له في فتح محل عام بمحافظة
بورسعيد رسم تفتيش سنوى قدره ٢/١ من القيمة الاجبارية ولا يجوز
أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد عن مائة جنيه سنويا .
وإذا كان المحل مرخصا فيه ببيع أو تقديم المشروبات الزوجية
أو المخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الزسم المنصوص
عليه في الفقرة السابقة ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو أن يزيد على
ثلاثمائة جنيه سنويا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من

تاريخ نشره .

تحريرا على ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٤ - ٢٢٠٢ يناير سنة ١٩٦٤ .

(١) الوقائع المصرية العدد ٨ ق. ١/٣٧٤/١٩٦٤

وزارة الاسكان والتعمير

قرار رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٤

باستثناء المدن الكائنة بمحافظة سيناء من تطبيق بعض أحكام
القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة (١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن
المحال العامة ؛

وعلى توصية السيد مدير عام سلاح الحدود في ٢١ من مايو
سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

مقرر :

مادة ١ - تمنى المدن الآتية التابعة لمحافظة سيناء من تطبيق أحكام
الفقرة الأولى من المادة ٢ والمادة ١٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة :

- (أ) المرسى .
- (ب) القنطرة شرق .
- (ج) الطسور .
- (د) الشيخ زويد .
- (هـ) رفح .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ؛

تحريراً في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ . (سبتمبر سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧

في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي والتراخيص
بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهي^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي؛

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩؛

وعلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية
والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يصدر بالاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال
الخاضعة لأحكام القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ، وفي مواقعها قرار من وزير الاسكان
والمرافق ، بعد موافقة وزراء العمل والصحة والصناعة والرى والداخلية.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٦

مادة ٢ - تصدر التراخيص المنصوص عليها في القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها من أجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية بعد العرض على لجنة مكونة من الأجهزة القائمة على شؤون الاسكان والمرافق والصحة بالمجالس المحلية ، وذلك فيما عدا المحال والمنشآت الصغيرة التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق بعد موافقة الوزراء المنصوص عليهم في المادة السابقة فيصدر الترخيص بالنسبة اليها من أجهزة الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية دون العرض على اللجنة ، وتختص اللجنة المشار اليها كذلك بتحديد الاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في المحال المقدم عنها طلب الترخيص وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهريا في المواعيد التي يحددها رئيس المجلس المختص •

ولندوبى كل من الجهات المشملة في اللجنة التفتيش على انشاء المحل والتحقق من مراعاة لاشتراطات ومستلزمات الأمن الصناعى المقررة في عملية الانشاء أو التجهيز •

مادة ٣ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن ، من أوراق ومستندات ، الى الأجهزة القائمة على شؤون الاسكان والمرافق بالمجالس المحلية المختصة مع طلب الترخيص باقامة أو بادارة المحل الصناعى وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وذلك اذا كان المحل الصناعى يقام أو يدار لأول مرة ، ويجب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة أن تتلقى ترخيص وزارة الصناعة باقامة المنشأة الصناعية قبل موافقتها على منح الترخيص

ويجب على وزارة الصناعة اخطار الجهاز القائم على شئون الاسكان والمرافق بالمجلس المحلى يقول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب اليها •

مادة ٤ - تشكل لجنة برئاسة وكيل وزارة الصناعة وعضوية وكلاء وزارات الاسكان والمرافق والصحة والعمل والرى وممثلين للوزارة الذين يشرفون على مؤسسات عامة تتبعها مشروعات صناعية وتتولى هذه اللجنة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار بالنسبة الى المحال والمنشآت الصناعية التى تنشئها أو تديرها الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وتتولى اصدار التراخيص الخاصة بتلك المحال والمنشآت الصناعية •

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بحق الأجهزة التابعة للوزارات المختلفة فى التفتيش الفنى التخصصى على المحال وبمراعاة أحكام المادتين ١ ، ٢ يكون لوزارة العمل والأجهزة القائمة على شئون العمل بالمجالس المحلية وحدها الاختصاص بالتفتيش على المحال الخاضعة لأحكام القوانين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه •

مادة ٦ - يكون لوزارة العمل والأجهزة القائمة على شئون العمل بالمجالس المحلية اختصاصات وزارة الرى وفروعها وفقا للقوانين واللوائح فيما يتعلق بالترخيص باقامة أو ادارة الآلات وذلك فيما عدا ما يتعلق من الآلات بأغراض الرى والصرف •

مادة ٧ - تستمر الجهات المختصة فى منح التراخيص طبقا للاشتراطات المعمول بها حاليا الى أن تصدر الاشتراطات العامة المنصوص عليها فى المادة (١١) من هذا القرار •

مادة ٨ — تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار من وزراء الاسكان والمرافق والعمل والصناعة كل منهم في حدود اختصاصه .

مادة ٩ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (١٨ مارس سنة ١٩٦٧) .

قرار رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٧

بشأن نظام سير العمل باللجان المنصوص عليها بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والترخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية(*)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والترخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى ؛

وعلى القرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظم والخطوات التى تتبع لتنسيق العمل بين الأجهزة القائمة على شئون الترخيص وتلك التى تتولى التفتيش تنفيذاً للقرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه؛

قـرـر :

مادة ١ - يراعى فى تشكيل اللجان المشار إليها بالمادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ أن يكون أعضاؤها من مستويات فنية متقاربة بقدر الامكان ويترك الاختيار للجهات التى يتبعها الأعضاء .

مادة ٢ - تجتمع اللجان في المكان المخصص لذلك بالمجالس المحلية اجتماعا عاديا مرتين على الأقل كل شهر بدعوة من مقرر اللجنة في المواعيد التي يحددها . وتوالى كل لجنة عقد جلساتها الى أن تنتهى من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٣ - يجوز أن تشكل بالمجلس المحلى أكثر من لجنة تبعا لكمية العمل بكل منطقة أو بحسب أنواع المحال وأهميتها وخطورتها ، وتعرض على كل لجنة المحال التي تحددها في قرار تشكيلها .

مادة ٤ (١) - تجرى اللجان المعاينات بمعرفة أعضائها مجتمعين ولا تكون مداولاتها قانونية الا بحضور جميع الأعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع ، وعند حصول خلاف في رأى يعرض الأمر على رئيس المجلس المحلى مشفوعا برأى كل عضو وسنده ، ولرئيس المجلس فى سبيل البت فى هذا الخلاف الرجوع الى وزارة الاسكان والمرافق لأخذ رأيها .

مادة ٥ - ملغاة (٢) .

مادة ٦ - لنشر هذا القرار بالوقائع المصرية

تحريرا فى ١٢ شعبان سنة ١٣٨٧ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧) .

(١) مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٠ - الوقائع المصرية - العدد ٢٤١ فى ٢٤/١٠/١٩٧٠

(٢) ألغيت المادة رقم ٥ بالقرار الوزارى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٠
سالف الإشارة .

قرار وزاري رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩

بتفويض كل محافظ في دائرة اختصاصه بمباشرة بعض
الاختصاصات المخولة لوزير الاسكان والمرافق(*)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمفجرة بالصحة
والخطرة المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقوانين
المندلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي والقوانين
المندلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ بأصدار قانون نظام الإدارة
المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في
الاختصاصات ؛

وعلى توصية اللجنة الدائمة للشئون الداخلية باللجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكي العربي بتاريخ ١٩٦٩/٦/٤ ؛

وعلى كتاب السيد وزير الادارة المحلية رقم ٤٣٣ بتاريخ
١٩٦٩/٧/١٧ ورقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٨ ؛

وعلى كتاب السيد وزير العمل رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٦ ؛

قـسـر :

مادة ١ - يفوض كل محافظ في دائرة اختصاصه ، بمباشرة الاختصاصات المخولة لوزير الامكان والمرافق فيما يلي :

(١) الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة السابعة من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(٢) الفقرة الأخيرة من كل من البند (١) والبند (٢) من المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

(٣) الفقرة الأخيرة من كل من البند (١) والبند (٢) من المادة ٤ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل نص يخالف أحكامه .

تحريرا في ٦ رمضان سنة ١٣٨٩ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩) .

الباب الثانى

المبادئ القانونية التى قررتها محكمة

النقض المصرية بشأن قانون المحال العامة

تهديد .

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة
النقض المصرية بشأن المحال العامة وذلك فى البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « سكوت صاحب
المحل عن التظلم من تحديد مصلحة السياحة للأجرة يعتبر قبولاً منه
للسعر أو الأجر الذى حددته وتعيين عليه التزامه » (١) .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « اعداد محل
البقالة لكى يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة يجعل منه محلاً
عمومياً » (٢) .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « لمصلحة السياحة - طبقاً
للقرار الوزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ - أن تمتد اجرة كل غرفة بالفنادق
والبنسوينات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الامكان المعدة لايواء الجمهور -
دون أى تفرقة بين أى مكان منها والآخر - بما فى ذلك ثمن الطعام أو بيوته ،
وعلى أساس أن الغرفة لشخص واحد أو لشخصين عند الاقتضاء وليوم واحد
أو أسبوع أو شهر واحد وإن يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على
أن يكون لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقاً
للقواعد المبينة بالمواد سالفه الذكر فإذا هو سكت عن التظلم فى الموعد المقرر له
اعتبر قابلاً للسعر أو الأجر الذى حددته المصلحة أو أقرت وتعيين التزامه وإلا
اعتبر مخالفاً لأحكام القرار وحق عليه العقاب » . « طعن رقم ١٤٢٨ سنة
٢١/٢/١٩٥٢ » .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : « إذا كان الحكم قد
أثبت فى حق المتهم أنه قد باع الخمر بالتجزئة فى محله الذى يديره للبقالة
فجعل منه بذلك محلاً عاماً لإدائه قبل الحصول على رخصة من الجهات
المختصة ، وعاقبه على ذلك طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال -

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : ادانة المتهم دون رد على دفاعه بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار فى مقهاه لغيايه بسبب المرض - تصور يعيب الحكم (١) .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : اخضاع المحال التى يغشاها الجمهور بغير تمييز - فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة - بتطبيق ذلك على محلات الكواء (٢) .

= العامة ، ثم براه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة اعتماداً على أن لديه ترخيصاً ببيع الخمر وهو ما لا تنتفى به التهمة الأولى التى تقوم على أنه جعل من محله محلاً عاماً يتناول رواده الخمر فيه قبل أن يخطر الجبهة المختصة بذلك طبقاً للقانون فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه . طعن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤/١١/١٩٥٤ .

(١) نقض الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٥/٦/١٩٥٥ ، نقض الطعن رقم ٩٩٧ س/٣٢ جلسة ١٢/١/١٩٦٤ س/١٥ س/٢٩ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة على أنه : لا يجوز فى المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة منياح إلا بترخيص خاص من الادارة العامة لوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير ... إلخ ، كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على أنه : فى تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى يغشاها الجمهور محال عامة ، ويبين من تقصى المصدر التشريعى لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٦ الذى اضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التى يغشاها الجمهور من أى نوع كانت - ومن مراجعة الأعمال التحضيرية للمصاحبة للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق والمضى بالقانون الحالى - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتقييده لخصايع المحال التى يغشاها الجمهور بغير تمييز - فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتي الذكر - لحكم المحلات العامة المعنية بالخطر . ومن ثم فإن محل الكواء المعنية لاستقبال الجمهور لغرض كى -

٥- **قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور (١) » .

٦- **قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « خضوع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر تطبيق ذلك على محال طلاء النحاس (٢) » .

= ملابسه هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مستحيلاً نقضه . طعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٨/٦/١٩٦٤ ص ١٥٨٤ » .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « متى كان الثابت من مبررات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للمتهم الثانية وإنها أجرتة للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك المتهم قد تنازلت له عن ائارة المحل ، الأمر الذي كان يتعين معه على المطعون ضده طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ إجراءات نقل الترخيص إليه وإلا حق عقبه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهي التي تناولت بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق - قد خلت مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالف الذكر . فإن الحكم إذ قضى بغلق المحل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق » . طعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٤٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ص ١٥٨٨ » .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه « في تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالاً عامة » . ويبين من نص المصد التشريعي لهذه المادة - وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذي أضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال في تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التي يغشاها الجمهور -

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة ادارة

محل عام سبق غلقه تندرج طبيعتها تحت الجريمة المستمرة (١) » .

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « وصف الملهى -

انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لاعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معبداً لارتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات (٢) » .

- من أى نوع كانت ، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحال العمومية الذى حل محل القانون السابق - وفى القانون الحالى - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتفييه أخضاع المحال التى يغشاها الجمهور بغير تمييز - فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتي البيان - لحكم المحال العامة المعنية بالخطر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المعد لاستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيهم النحاسية هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ كفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون متعيناً نقضه » . طعن رقم ٩٤٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ص ٤٤٢٥ .

(١) وقالت محكمة فى أسباب حكمها : « جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يترقب استمرار الفعل للعقاب عليه فيها على تدخل ارادة الجانى تدخلاً متابعاً متجديداً . طعن رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ س ١٧ ص ١٠٩٤ » .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « الاستفادة من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لائحة التياترات الصانر بها قرار وزير الداخلية فى ١٢ يوليو سنة ١٩١٤ وقرار قومسيون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ يولييه ١٩٠٤ أن المشرع عنده وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ رأى تصديقاً لمصالح عامة التوسعة فى دائرة ما يعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لاعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معبداً لارتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات ، وموجب ذلك على ما دلت عليه المذكره الايضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعى وضع -

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « اطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص - جريمة لعب القمار في المحل العام - وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الجريمة (١) » .

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « مناط مسئولية

- تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون في البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهي « صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص » ، كما نص في البند السادس من القسم الثاني على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتي شخص أو أقل ، ونص في القسم الثالث على « صالات الحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية ، ومؤدى ما تقدم جمعية أنه يكفي لانتهاك وصف الملاهي على أي صالة أو قاعة أعدت لممارسة أي نشاط مما سبق إيفساحه ومثله أعداد الصالات لأحياء الحفلات والأفراح تحقيقاً لفرض الشارع في إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كغاية للأغراض سالفة البيان ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن أعداد المحل لأحياء حفلات وأفراح يدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغير مباح الدخول فيه لغيرهم لا يجعله ملهى فإنه يكون معيباً بالخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه . » طعن رقم ١٩٢٤ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٥٩ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة الملحق بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ - التي تؤثم لعب القمار في المحال العامة - بالحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة كما نصت المادة ١/٣٦ من هذا القانون على أنه في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ - التي تؤثم فتح المحل العام بدون ترخيص - ١٠ و ١٢ يجب الحكم بغلق المحل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمطعون ضده والتي استعملت في ارتكاب الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة الغلق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . » طعن رقم ١٨٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩ س ٢٧ ص ٢٥٢ .

متولى ادارة المحل هو ثبوت ادارته للمحل فعلاً وقت وقوع المخالفة - مجرد اعتبار الطاعن وكيلاً للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية - عدم استظهار الحكم ذلك - قصور يعيب الحكم (١) .

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة ادارة محل عام سبق غلقه - جريمة مستمرة - محاكمة الجانى عن الجريمة المستمرة - تشمل جميع الأفعال والحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها - وجوب القضاء بعقوبة واحدة عنها (٢) .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها أنه : قد جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين إذ نصت على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد دلت على أن منطاً مسئولية متولى الادارة هو ثبوت ادارته للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديراً - متى انتهى فى جلبه القيام بادارة المحل فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة ، كما لا يسأل باعتباره قائماً على ادارة المحل إلا إذا ثبت له الادارة الفعلية فى ذلك الوقت . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بان الطاعن على أساس أنه وكيل المخبز وقت الضبط دون أن يستظهر ما إذا كانت الادارة الفعلية للمخبز فى ذلك الوقت وقت الضبط له أو لغيره ، وكان مجرد اعتباره وكيلاً للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور . طعن رقم ٧١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ س ٨٤٢ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : من المقرر أن جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة الجانى تدخلًا متتابعًا متجددًا ، ولما كانت محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابق على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وكان الثابت أن المحل العام الذى دين المطعون ضده - فى كل من القضايا المشار إليها - بادارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد ، وأن الدعوى المشار إليها لم يكن قد صدر فيها حكم بات ، بل نظر الاستئناف للمفوع عنها أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد فإنه كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية أن تأسر بضم تلك الدعوى معاً وأن تصدر -

١٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مسالة

مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه - أساسها - نص المادة ٢٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ - افتراض الشارع علمهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً به وقت وقوعها - لا يقبل الاعتذار بعدم العلم ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول دون الإشراف ومنع ارتكاب الجريمة (١) .

١٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مسئولية

مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه طبقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - مسئولية إقامتها الشارع وافترض لها علمهم بما يقع من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها - لا يقبل الاعتذار بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة (٢) .

= فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، أما هي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . طعن رقم ٤٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ ص ٢٢٤٤ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « مسالة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة وطبقاً لنص المادة ٢٨ منه هي مسئولية إقامتها الشارع وافترض علم هؤلاء بما يقع فيه من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . طعن رقم ١٢٨٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٦ ص ٢٣ من ٧٢ . »

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « تنص المادة ٢٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه « يكون مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه مسئولين معاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون » . وواضح من صياغة هذه المادة أن مسالة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه من أية مخالفة لأحكامها هي مسئولية إقامتها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجوداً بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية =

١٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة ادارة

محل عام سبق غلقه - من الجرائم المستمرة - محاكمة الجانى عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات » (١) .

١٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة ادارة

محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً - محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها - على المحكمة الاستثنائية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لادارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وإن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها بعد حكم بات - مخالفتها ذلك - خطأ فى تطبيق القانون » (٢) .

= تحول بينه وبين الاشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . طعن رقم ٦٠ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٢ ص ٢٢٧ .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « من المقرر أن جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة الجانى تدخلاً متتابعاً متجدداً ، وإن محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كانت الدعوى قد رفعت على المطعون ضده فى قضيتين لأنه أدار محلاً على الرغم من سبق غلقه ، وقضت محكمة أول درجة غيابياً فى كل منهما بتغريمه عشرة جنيهات وإعانة الغلق ، فاستأنف وقضى فى كل منهما حضورياً اعتبارياً بتأييد الحكم المستأنف ، وكان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد ، فإنه كان لزاماً على المحكمة الاستثنائية أن تأسر بضم الدعويين وإن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، لما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكمين للمعوز فيهما نقضاً جزئياً وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . طعن رقم ١٠٣٦ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٢ ص ١٤٠ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « لما كانت جريمة ادارة محل عام -

١٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المحلات العامة

-- الترخيص بفتحها لا يغنى عن وجوب الترخيص بإدراجها - أساس ذلك في القانون (١) .

١٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : إقامة محال

= سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلاً متتابعاً متجديداً ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كان الثابت أن الدعوى المقامة على المظنون ضده - لانهاء محل عام واحد على الرغم من سبق غلقه لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لازماً على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعوى معاً وإن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يضمن معه نقض الأحكام المظنون فيها موضوع هذا الطعن نقضاً جزئياً وتصحيحاً بضم قضاياها وجعل الغرامة المحكوم بها وهي عشرة جنيهات عنها جميعاً ، وذلك بالإضافة إلى عقوبة إعادة الغلق المقضى بها فيها . طعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ص ٢٤ من ٦٠٧ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل على أنه : لا يجوز فتح أي محل عام إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك ... كما تنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه : لا يجوز لأي شخص أن يستغل محلاً عاماً أو أن يعمل مدبراً له أو مشرفاً على أعمال فيه إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك بعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ... فإن مؤدى ذلك أن الترخيص بفتح المحل العام لا يغنى عن وجوب حصول المستغل للمحل العام أو المدير أو المشرف عليه على الترخيص المنصوص عليه في المادة ١٢ - لما كان ذلك - وكان الحكم المظنون فيه قد عول في تضاعفه على الترخيص المقدم من فتح المحل العام دون أن يتفطن إلى الاختلاف والمغايرة بين الرخصة المقدمة والترخيص المطلوب موضوع الاتهام ، فإن ذلك يثبت على أن المحكمة لم تحص الدعوى ولم تحط بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والاحالة . طعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ ص ٣٦ من ٣٦١٥ .

بدون ترخيص يشكل جريمة وحددت أركان تلك الجريمة (١) .

١٨ - قضت محكمة النقض المصرية : « بتحديد شروط مسئولية أصحاب المحلات العامة (٢) » .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « تنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك ، ولما كانت المادة الأولى من القانون ذاته تنص على سريان أحكامه على المحال الواردة في الجدول الملحق بالقانون ومنها محال غسل كى الملابس والبياضات والأقمشة بأنواعها المدرجة تحت البند رقم ١١١ من القسم الثانى من ذلك الجدول ، وكانت نصوص القانون سالف البيان والجدول الملحق به قد جاءت خلواً من اشتراط استخدام عمال فى محلات كى الملابس المقامة أو الإدارة بغير ترخيص لتوافر الجريمة محل التداعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالبراءة على أنه لم يثبت فى الأوراق أن المطعون ضده لديه عمال حتى يتمين الزامه بالحصول على الترخيص يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه ، لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير عناصر الدعوى من التلميح الموضوعية فإنه يتمين أن يكون مع النقض الاحالة » . طعن رقم ٦٨١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٩٧ .

(٢) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « إن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية منبره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معاً ، متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسئوليته هذه فرضية تقوم على التراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهى قائمة على الدوام - ما لم ينحصر سبب من أسباب الإلحاق وموانع العقاب والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس نون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غالباً أو استحال على المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة ، ولما كان الحكم المطعون قد دان الطامن بمقولة أن مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشقيل المخبر لحسابه ، نون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن المجز لا نقطاع صلته بالمخبر لمرضه وإقامته فى مكان بعيد عنه ، وهو نفاع يعد فى هذه الدعوى هاماً ومؤثراً فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصه لتقف على مبلغ صحته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التبرير ، مما يعيبه ويوجب نقضه » . طعن رقم ٨٢١ سنة ٤٥ ق جلسة ١/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٧٨ .

١٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « العبرة بكون
الحل عاماً هو بحقيقة الواقع (١) » .

٢٠- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لا يوجد في
قانون المحلات العامة نص يمنع المعارضة في الأحكام الصادرة في
الجرائم المنصوص عليها فيه (٢) » .

٢١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كان نص
الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن
المحال العامة قد جرى على أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو
مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي
التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية ، مما مفاده أنه يشترط
لتأثير الفعل طبقاً لتلك المادة أن يقع في أحد المحال العامة . ولما كان
الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب
الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل مع مراعاة ما هو
مقرر من أن القياس محظور في التأثيم ، وكان لعب القمار في واقعة
الدعوى قد وقع في طريق عام وليس في أحد المحال العامة فإنه كان

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « من المقرر أن العبرة في المحال
العامة ليست بالأسماء التي تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها » . طعن
رقم ١٨١٤ سنة ٤٥ جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ من ٢٧ ص ٢٢٥ » .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحلات العامة قد جاء خلوً من نص مانع من الطعن بالمعارضة في
الأحكام الغيابية التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه ، وكان
الأصل المقرر في المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو جواز المعارضة
في الأحكام الغيابية الصادرة في الجرم والمخالفات من كل من المتهم والمستأنف
عن الحقوق المدنية ، فإن لحكم الطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة
الطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .
طعن رقم ٣١٧ سنة ٤٦ جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ ص ٦٥٠ » .

يتعين على المحكمة أن تقضى ببراءة المطعون ضده مما يكون معه حكمها بأدانته معيباً بما يوجب نقضه (١) .

٢٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « ألعاب القمار : هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور لأن الربح فيها يكون موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة ، المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ وبيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال ، اذانة الطاعن بغيرها دون استظهار وجه الشبه بينها وبين أى من تلك الألعاب . قصور يعيب الحكم (٢) .

(١) د نقض ١٩٨٢/١/٥ من ٣٣ من ١٦ طعن ٢٤٠٨ لسنة ٢٥١ ق .

(٢) د نقض ١٩٨٤/١٢/١٨ من ٣٥ من ٩١٣ طعن ٢٨٨٧ لسنة ٢٥٤ ق .

الباب الثالث

التعليمات العامة للنيابات والقيود

والأوصاف الجنائية لجرائم المحال العامة

والملاحظات القضائية عليها

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للتعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المحال العامة وكذا القيود والأوصاف الجنائية لتلك الجرائم والملاحظات القضائية عليها وذلك في البنود التالية :

أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن المحال العامة ،

سوف نتعرض فيما يلي لنصوص التعليمات العامة للنيابات القضائية ثم للتعليمات الكتابية والمالية والإدارية ثم نتعرض لإجراءات فتح المحال الصناعية والتجارية ^(١) وغيرها أو المحال العامة المحكوم بغلقها وذلك في البنود التالية :

١- التعليمات القضائية للنيابة العامة ،

مادة ٩٩ : يجوز لمأمور الضبط القضائي في دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إداري لا يتعدى ذلك إلى التعرض لصرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء للمفلة غير الظاهرة .

فيإذا أدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض للأشياء للمفلة كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حق ارتياد المحال العامة المذكورة .

(١) انظر ما سبق شرحه في القسم الأول من هذا الكتاب .

مادة ٣٥٦ : يجوز لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو اجراء ادارى لا يتعدى ذلك إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة (١).

والعبرة في المحال العامة ليست بالأسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

الدعوى العمومية بمضى المدة يتعين على كاتب التنفيذ تحرير خطاب للجهة الانبارية أو الصحية التي قامت بتحرير المحضر للتحري عن مدير المحل المحكوم باغلاقه وعن كيفية انارته ، فإذا تبين أنه يدار فيما يخالف القوانين واللوائح ، يحرر محضر جديد ضد من يديره إذا لم يكن قد حصل على رخصة .

ب- أما الأحكام الحضورية النهائية فإنه يراعى اعلان صورتها التنفيذية للمحكوم عليه فإذا لم يستدل عليه ، يعلن في مواجهة النيابة ، ثم يتبع في التنفيذ ما يلى :

١- على كاتب التنفيذ التحرى عما إذا كان المحل المحكوم باغلاقه ما زال يدار فيما حكم من أجله بالفلق ، وصلة المحكوم عليه بهذه الانارة فإذا تبين زوال تلك الصلة تعرض الأوراق على وكيل النيابة ليأمر بايقاف تنفيذ الحكم .

٢- إذا تبين استمرار ادارة المحل في الغرض المذكور وصلة المحكوم عليه به فتسلم الأوراق (محضر الشرطة أو الصحة بما فيها محضر المعاينة - كذلك أصل صورة الحكم التنفيذية المعلنة) إلى قلم المحضرين بموجب خطاب رسمى تثبت به عدد المرفقات ونوعها - للقيام بفلق المحل تنفيذاً للحكم .

مادة ٧٨٠ : إذا طعن المحكوم عليه بالاستئناف في حكم بالفلق

(١) انظر كتابنا : شرح قوانين المخدرات، ص ٤٧ وما بعدها .

- حتى بعد فوات الميعاد القانونى - فإنه يتعين وقف تنفيذه ، ويسرى ذلك أيضاً على الأحكام القاضية بالهدم والازالة وغيرها حتى يفصل فى الطعن من محكمة ثانى درجة ، وتستثنى من ذلك الأحكام التى تآمر المحكمة بتنفيذها رغم الطعن فيها بالاستئناف ، فإنها تنفذ حتى لو استشكل فى التنفيذ .

مادة ٧٨١ : يتولى المحضرون تنفيذ الأحكام الصادرة باغلاق المحال الصناعية والتجارية بغير حاجة إلى حضور مندوب من الادارة الصحية - ويكون التنفيذ بوضع الأختام على أبواب المحال المذكورة وكذلك على النوافذ وغيرها من الفتحات التى قد توجد فيها ، وينفذ بالنسبة للمحل بأكمله دون اعتداء بما قد يزاول من أنواع نشاط أخرى مرخص بها ، إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق او الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

مادة ٩٥٩ : لا يجوز استصدار أمر جنائى من القاضى فى القضايا الآتية نظراً إلى أهميتها أو لخطر شأن العقوبات التكميلية التى يوجب القانون الحكم بها وبيان هذه القضايا .

هـ- القضايا الخاصة بالمحال العامة بالنسبة إلى الجرائم التى يوجب القانون الحكم فيها بالاغلاق .

مادة ١١٦٧ : يجب على أعضاء النيابة أن يحددوا جلسات قريبة لنظر ما يقدم للمحاكمة من القضايا الخاصة بالمحال العامة والصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأن يعملوا على تفادى تأجيل الفصل فيها .

مادة ١٥٢٤ : يراعى فى تنفيذ أحكام الغلق والطعن فيها ، وفى طلبات فتح المحال بخلقها الأحكام المبينة بالمواد من ٧٧٩ إلى ٧٨٦ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ١٦٦٥ : تختص نيابة الشئون البلدية بالقاهرة بالتحقيق والتصرف فى قضايا الجنب والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية :

٦- القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الحال العامة (١) .

مادة ١٦٦٦ : تختص نيابة الشئون البلدية بالاسكندرية بالتحقيق والتصرف فى قضايا الجنح والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية (٢) :

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الحال العامة .

٢- التعليمات الكتابية والمالية والادارية لنيابة العامة ،

مادة ٧٧٩ : ١- لا يصح اعلان الأحكام الغيابية القاضية بالاغلاق لغير المحكوم عليه شخصياً أو لأحد اهله المقيمين معه طبقاً لما تضمنته المادة ٢١٠ من التعليمات ، فإذا حفظ حكم منها لانقضاء

ويقوم المحضر بتحرير محضر يثبت فيه جميع الاجراءات التى تمت وتسلم صورة منه لجهة الشرطة المختصة لمراقبة سلامة الأختام الموضوعه - وتحرير محضر فى حالة كسرها أو نزعها وعرضه فوراً على النيابة المختصة للنظر .

مادة ٧٨٢ : إذا وجد جهاز تليفونى فى المحل عند تنفيذ الحكم الصادر بفلقه ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ أن يبادر باخطار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لاتخاذها ما يلزم لرفع جهاز التليفون قبل غلق المحل المذكور (٣) .

مادة ٢٨٤ : إذا عمد أصحاب المحال الصناعية والتجارية إلى

(١) انظر نصوص القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية فى الباب الأول من هذا القسم .

(٢) تم إلغاء نيابة ومحكمة البلدية بمقتضى قرارى وزير العدل رقمى ٤١٠٧ ، ٤٥٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، انظر كتابنا لوصول أعمال النهايات، ص ٢١٤ .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول أعمال المحضرين فى الاعلان والتنفيذ » ص ٥٧ وما بعدها .

عرقلة تنفيذ الأحكام الصادرة باغلاقها بأن نزعوا ابوابها ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ تكليف المحكوم عليه فوراً باعادة الأبواب إلى المحل فلإذ رفض يقوم المحضر باخطار جهة الادارة لتقوم فى الحال باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ عقوبة الاغلاق وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٧٨٥ : يجب على كاتب التنفيذ أن يخطر الجهة التى قامت بتحرير محضر المخالفة وجهة الادارة أولاً بأول ببيان عن المحال الصناعية والتجارية التى يتم اغلاقها وذلك لمراقبة عدم انارتها وكذلك اخطار مفتش صحة المحافظات بما تم اغلاقه قضائياً من المحلات المضرة بالصحة لتتولى اخطار المختصين لمراقبة غلق هذه المحلات تنفيذاً للأحكام الصادرة بشأنها .

مادة ٧٨٦ : إذا أعاد المحكوم عليه بنفسه فتح المحل المغلق بمعرفة قلم المحضرين وزاول فيه ذات النشاط موضوع الحكم الصادر بالاغلاق تكلف النيابة الشرطة باعادة غلقه كما كان .

أما إذا كان شاغل المحل قد زاول فيه نشاطاً آخر يحتاج إلى ترخيص ، فتكلف الشرطة بتحرير محضر عن ذلك ، ويرسل للنيابة للتصرف .

ويراعى فى جميع الأحوال تحرير محضر عن فض الأختام التى كانت موضوعة على المحل .

٢- اجراءات فتح المحال الصناعية والتجارية (١) أو المحال العامة المحكوم بغلاقها ،

تنص التعليمات الكتابية والمالية والادارية للنيابة العامة على أنه :

مادة ٧٨٧ : إذا حكم بغلق أحد المحال المتقدم ذكرها أو أحد المحال

(١) انظر ما سبق شرحه فى القسم الأول من هذا الكتاب .

العامة لعدم الحصول على رخصة إدارته أو لعدم استيفاء الاشتراطات المطلوبة فيه وطلب المحكوم عليه التصريح بتأجيل التنفيذ أو بفتح مؤقتاً لاتمام هذه الاشتراطات فيجب على النيابة أن تستعلم من الجهة المختصة عما إذا كانت تلك الاشتراطات قد أعلنت للطالب فعلاً وعن المدة اللازمة لاتمامها ثم تتصرف في الطلب حسبما يتبين لها بعد ذلك ، فإذا رأت إجابة الطلب صرحت بتأجيل التنفيذ أو بفتح المحل للمدة التي تكفي لاتمام الاشتراطات وذلك في حدود المهلة التي نص عليها القانون تكلف الشرطة بمراقبة عدم إدارة المحل في خلال تلك المدة وإعادة غلقه بمعرفة رجال الشرطة فور انتهائها طالما لم يحدث أي تغيير على المحل المحكوم عليه بغلقه سواء بالنسبة لنوع استغلاله أو الشخص المحكوم عليه ويشترط ألا يعترض أحد من الغير على إعادة الغلق - فإذا اعترض أحد كلف قلم المحضرين باتخاذ اجراءات إعادة الغلق بمعرفة .

ويخصص دفتر في كل نيابة لقيد الطالبات المذكورة .

مادة ٧٨٨ : إذا طلب المحكوم عليه فتح المحل نهائياً سواء لحصوله على الرخصة التي حكم بالغلق من أجلها أو لقيامه باتمام الاشتراطات التي استوجبت الحكم بالغلق ، فيجب على النيابة أن تستعلم من الجهة المختصة عن رأيها في هذا الطلب وهل الرخصة المقدمة من المحكوم عليه صادرة عن ذات المحل وهل الاشتراطات المطلوبة قد تمت جميعها أولاً ثم تتصرف على هدى البيانات التي تجيب بها الجهة المذكورة مع ملاحظة أنه إذا كان الغلق لعدم اتمام الاشتراطات وتبين أن المحكوم عليه قام باتمامها كلها فعلاً ، فيجب التصريح بفتح المحل .

مادة ٧٨٩ : للنيابة أو المحكمة أن تأمر بفتح المحل المغلق إدارياً بموجب المادة ٢٩ من قانون المحلات العامة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بمجرد مضي شهر من تاريخ الغلق .

مادة ٧٩٠ : إذا حكم بغلق المحل بسبب مزاوله المحكوم عليه نشاطاً لم تصدر به الرخصة فلا يجوز للنيابة الآن بفتح المحل وإدارته إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه قد أزال من المحل النشاط الذي حكم بالغلق من أجله .

مادة ٧٩١ : يجب على النيابة التصريح لمالك المحل الذي وقعت فيه المخالفة بأعادة فتحه في أي وقت إذا أراد أن يؤجره إلى غير من وقعت منه المخالفة لاستعماله على وجه لا يخالف القانون ، وذلك بعد التثبت من صفة مقدم الطلب وانقطاع صلة المحكوم عليه به .

مادة ٧٩٣ : إذا حكم باغلاق محل لبيع مشروبات روحية أو مواد سامة أو غيرها من الأشياء الغير مصرح بالتعامل فيها ، فإن هذا الحكم ينفذ رغماً عن وجود ترخيص بإدارة المحل ولا يجوز التصريح بأعادة فتحه إلا إذا زالت الأسباب التي أغلق من أجلها .

ثانياً ، الملاحظات القضائية على جرائم المحال العامة ،

١- يلاحظ أنه يشترط لاعتبار المسكن محلاً لألعاب القمار « المادة ٣٥٢ع المعدلة وهي لا تسرى على المحلات العامة » يشترط أن يكون صاحبه قد أعدده وهياؤه لدخول الناس فيه ومن يشاء بغير قيد ولا شرط (١) أما إذا كان صاحب المنزل يقوم باللعب مع زملائه فقط فلا جريمة في الأمر .

٢- يلاحظ أن الأندية والبوليفيهات في المصالح الحكومية والهيئات كنادي القضاة ومجلس الدولة والنقابات لا تعتبر محلات عامة لأن الغرض منها ليس الاستغلال والربح ولأنها ليست مهية لدخول الناس كافة .

(١) : نقض ١٤/١٠/١٩٦٢ لسنة ١٤ ص ٦٢١ .

٢- يلاحظ أن : الحكم الصادر بالاغلاق ينفذ دون الاعتداد بأى اشكال فى تنفيذه (١) .

رابعاً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الحال العامة (٢) ،

١- تُقَيّد بالمواد ١/١ و ٣ و ٣٥ ، ٣٦ فقرة أولى ورابعة و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشئون البلدية المعدل ...
فتح محلاً عاماً بدون ترخيص .

٢- تُقَيّد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٣٦ فقرة أولى ورابعة و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشئون البلدية المعدل ...
فتح محلاً عاماً بدون ترخيص فى غير الشوارع أو الأحياء .

٣- تُقَيّد جنحة بالمواد ١ و ١٠ و ٣٥ و ٣٦ فقرة أولى ورابعة و ٣٧ و ٣٨ .

أجرى تعديلاً فى محله المرخص دون موافقة الهيئة المختصة .

٤- تُقَيّد جنحة بالمواد ١ و ١٢ و ٣٥ ، ٣٦ فقرة أولى ورابعة و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشئون البلدية المعدل ...
استغل محلاً عاماً أو عمل مديراً له أو مشرفاً على أعماله فيه قبل الحصول على ترخيص خاص من الجهة المختصة .

(١) انظر للمادة ٢/٣٧ من قانون المحال العامة وانتظر كتابتنا « التنفيذ علماً وعملاً » ص ٢٧٥ وما بعدها وكتابتنا « الأصول العملية لتنفيذ الجبرى » ص ١٧ وما بعدها .

(٢) يمكننا تعريف قيد الواقعة بأنه هو قيام سلطة الاتهام بذكر مواد التجريم التى تنطبق على الواقعة والتى تستند إليها فى المطالبة بحق المجتمع فى العقاب انظر شرحنا لهذا التعريف فى كتابتنا « التصرف فى التحقيق الجنائى » ص ١٣٧ .

العقوبة ،

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحداهما ، ويجب الحكم باغلاق المحل وتكون مصاريف الضبط والاغلاق على عاتق المخالف .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف ، وينفذ حكم الغلق دون الاعتداد بأى اشكال .

تَقْيِيدُ جُنْحَةِ بِالْمَوَادِ ١ و ٧ و ٣٥ و ٣٦ فقرة ثالثة و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشئون البلدية ...

لم يتم باتمام الاشتراطات العامة أو الخاصة المقررة .

العقوبة ،

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحداهما .

ويجوز الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهراً إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه في المادتين ٧ والبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة ٢٥ .

تَقْيِيدُ جُنْحَةِ بِالْمَوَادِ ١ و ٢ و ٣ و ١٤ و ٣٥ و ٣٦ وقرار وزير الشئون البلدية ...

لم يبلغ السلطات المختصة عن ايلولة ملكية محل إليه في الميعاد المقرر (مادة ١٤ في حالة الوفاة ومادة ١٥ في حالة التنازل) .

العقوبة ،

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحداهما .

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِ ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٦ فقرة ثانية و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

لعِب القَمَار أو زَاوِل لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور في محل عام .

سمح بلعب القمار في محله العام .

العقوبة ،

الحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيهاً ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة وإغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهرين فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين يكون الإغلاق لمدة ثلاثة شهور .

ويلاحظ ما تنص عليه المادة ٣٥٢ عقوبات التي تعاقب كل من أعد مكاناً لألعاب القمار وهياها لدخول الناس فيه .

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِ ١٧ و ٣١ و ٣٣ و ٣٦ فقرة ثانية وقرار وزير الشؤون البلدية ...

قدم أو باع مشروبات روحية بدون ترخيص في محله العام .

العقوبة ،

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحداهما وإغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهرين فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين وجب الحكم بإغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور .

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِ ١ و ٢٢ و ٣٣ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

سمح في محله العام لفرق الموسيقى أو الرقص أو الغناء بأداء عملهم بدون ترخيص أو ترك الغير يقومون بذلك .

العقوبة .

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو إحداهما .

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِّ ١ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٨ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

لم يحتفظ قى محله بالرخص أو لم يقدمها عند كل طلب .
لم يدرج أسماء النزلء بالفندق .

العقوبة .

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً أو إحداهما .

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِّ ١ و ٣ و ١٦ و ٣٥ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

وهو مرخص له بمحل عام لم يبلغ الجهة المختصة باسم مستقل المحل .

وهو مستقل محل عام لم يبلغ الجهة المختصة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه قبل مباشرة أى منهما عمله .

العقوبة .

كالوصف السابق

تَقْيِيدُ جَنْحَةِ بِالْمَوَادِّ ١ و ٣٩ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

انار محلاً محكوماً باغلاقه أو اغلق أو ضبط بالطريق الادارى .

العقوبة .

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنية أو إحداهما وإعادة اغلاق المحل على نفقة المخالف .

تُقَيِّدُ مخالفة بالمواد ١ و ٢١ و ٣٢ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

لم يضع على الباب الرئيسى للمحل لافتة مكتوباً عليها نوعه باللغة العربية .

لم يضع فوق كل باب من أبواب المحل الخارجية مصباحاً من غروب الشمس إلى وقت اغلاق المحل .

العقوبة :

غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات . إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة فى جريمة مما نص عليه فى المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٦ والبندين ٥ و ٦ من المادة ٢٥ تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحداهما وتكون الواقعة جنحة .

تُقَيِّدُ مخالفة بالمواد ١ و ٢٥ فقرة خامسة و ٣٢ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

استقبل فى مقهى أو مطعمه (أو ما يماثلها من المحال المعنية لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها فى ذات المحل) أشخاص فى حالة سكر بين .

تُقَيِّدُ مخالفة بالمواد ١ و ٢٥ فقرة سادسة و ٣٢ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

استقبل فى محله أشخاص واستبقاهم فى غير المواعيد المقررة .

العقوبة :

كالوصف السابق . ويجوز الحكم باغلاق المحل لمدة لا تتجاوز شهراً إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه فى المادة ٧ والبنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٢٥ وذلك طبقاً لنص المادة ٣٦ فقرة ثالثة .

تقييد جنحة بالمواد ٢٣ و ٣٣ و ٣٦ فقرة ثانية و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشؤون البلدية ...

ارتكب في محل عام أفعال أو إهدى إشارات مخلة بالحياة أو الآداب .
أو تفاضى في محله عن ارتكاب الأفعال سابقة الذكر .
سمح في محله بعقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام .

المعقوبة :

الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات
أو إحداهما وإغلاق المحل مدة لا تجاوز شهرين وفي حالة سبق الحكم
منذ أقل من سنتين يكون الإغلاق لمدة ثلاثة شهور .

ويجوز لرجل البوليس إخلاء المحل أو إغلقه قبل الميعاد المقرر
على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيه من الدخول أو الخروج
أو منع دخول المقيمين فيه وخروجهم إذا كان من محال النوع الثانى
لموضحة بالمادة الأولى من القانون .

تقييد جنحة بالمواد ١ فقرة أولى و ٢٥ فقرة أولى و ٣٣ و ٣٦ فقرة ثانية و ٣٧ و ٣٨ وقرار وزير الشؤون البلدية ... (١)

أ- قدم مشروبات روحية أو مخمرة لرواد المحل قبل الساعة
الحادية عشرة صباحاً أو بعد الساعة الثانية عشرة مساء .

ب- قدم مشروبات روحية أو مخمرة إلى من تقل سنهم عن إحدى
وعشرين سنة أو لمن كانوا في حالة سكر بين طبقاً للمادة ٢٥ فقرة
ثانية .

ج- استخدام في محله مطعم أو مقهى نساء لم تبلغ سنهن
إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أو حكم عليهن في جرائم

(١) انظر نص القرار المذكور في الباب الأول من هذا القسم .

مخلّة بالشرف ولم يرد إليهن اعتبارهن طبقاً للمادة ٢٥ فقرة
ثالثة .

د- حاز فى محله معطم أو مقهى كحول بجميع أنواعه طبقاً للمادة
٢٥ فقرة رابعة .

المقوبة .

الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً
أو إحداهما ويلاحظ بشأن الغلق نص المادة ٣٦ فقرة ثالثة (١) .

(١) أنظر النُصوص التشريعية لقانون المحال العامة ولائحته التنفيذية والقرارات
المكملة له الباب الأول من هذا القسم .

القسم الثالث

حماية البيئة في تشريعات المنشآت والشركات الفندقية والسياحية

تمهيد وتقسيم :

تعتبر المنشآت والشركات الفندقية والسياحية من أخطر المنشآت اضراراً بالبيئة الأرضية وقد أترك المشرع المصرى ذلك فى القوانين المنظمة لها ووضع لها شروط بيئية خاصة كما تناولها اللائحة التنفيذية (١) لقانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وأخضعها لأحكام تقييم التأثير البيئى التى تخضع له بعض المنشآت وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقوانين المنشآت والشركات الفندقية والسياحية .

الباب الثانى : القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المنشآت والشركات الفندقية والسياحية .

الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم شركات السياحة والملاحظات القضائية عليها .

(١) انظر الجدول رقم (٢) المرفق باللائحة التنفيذية فى القسم الخامس من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

الباب الأول

الأصول التشريعية لقوانين المنشآت والشركات الفندقية والسياحية

تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض في هذا الباب لنصوص التشريعات التي تنظم المنشآت والشركات الفندقية والسياحية وذلك في البنود التالية :

أولاً : القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية .

ثانياً : القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها .

ثالثاً : قرار وزير السياحة رقم ٨١ لسنة ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية .

رابعاً : قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ أحكام القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية .

خامساً : قرار وزير السياحة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ .

سادساً : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية .

سابعاً : قرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ (١) .

(١) انظر القيود والأوصاف الجناحية وجرائم شركات السياحة طبقاً للقانون واللائحة التنفيذية في الباب الثالث من هذا القسم .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

في شأن المنشآت الفندقية والسياحية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

تحديد المنشآت الفندقية والسياحية

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية . وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية، وما إليها من الأماكن المعدة لاقامة السياح، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لاستهلاكها في ذات المكان كالملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم، والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة . كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩ في ١/٣/١٩٧٣ .

مادة ٢ — لا يجوز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وتؤول إلى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة والقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى بالنسبة إلى تلك المنشآت ، ومع ذلك تحدد الشروط والمواصفات الهندسية والانشائية التى يجب توافرها فى المنشآت المذكورة بقرار من وزير الاسكان والتشييد بعد موافقة وزير السياحة .

كما تحدد شروط ومواصفات الفنادق العائمة والبواخر السياحية بقرار من وزير النقل بعد موافقة وزير السياحة .

مادة ٣ — لا يجوز مزاولة ألعاب القمار فى المنشآت الفندقية والسياحية إلا لغير المصريين وبقرار من وزير السياحة . ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التى يجوز لغير المصريين مزاولة ألعاب القمار فيها وشروطها والاتاة التى تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار . على أن يقتصر دخول الأماكن التى تزاول فيها تلك الألعاب على غير المصريين وأن يكون التعامل فيها بالعملات الأجنبية التى يصدر بتحديد لها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٤ — لا يجوز للمنشآت الفندقية والسياحية أن تتخذ أسماء أو أوصافا أو عناوين غير ما هو مبين فى الترخيص الصادر لها من وزارة السياحة .

الفصل الثاني

الاعفاءات الضريبية والجمركية

مادة ٥ — مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ (١) في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، والاعفاءات المقررة به وبأية إعفاءات ضريبية مقررة في أى قانون آخر، تعفى المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الارباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الاضافية على أى منها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاوله نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل بهذا القانون.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجالس المحلية فرض أية ضرائب أو رسوم على المنشآت الفندقية أو السياحية إلا بعد موافقة وزير السياحة.

مادة ٦ — يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزير السياحة.

ولا يجوز التصرف في الاشياء المستوردة طبقا للفقرة السابقة إلا بموافقة وزير السياحة.

(١) القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الفى بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنىى والمناطق الحرة (منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ الصادر فى ١٩٧٤/٦/٣٠). وقد عدل الاخير بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

الفصل الثالث

نظام العاملين

مادة ٧ — يحدد وزير السياحة بقرار منه الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنشآت الفندقية أو السياحية بالإضافة إلى تلك الواردة في قانون العمل أو في قانون نظام العاملين بالقطاع العام، كما يحدد نظم العمل في تلك المنشآت.

الفصل الرابع

تنظيم العلاقة بين العملاء ومستغلي المنشآت

الفندقية والسياحية

مادة ٨ — يحدد وزير السياحة بقرار منه الالتزامات الأساسية التي يجب على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية اتباعها في علاقتهم بالزلاء أو المترددين على المنشأة.

كما يحدد قواعد ونظام أولوية حجز الغرف والاقامة بالمنشآت الفندقية بالنسبة لكل المنشآت أو بعضها.

ويجب على مستغل كل منشأة فندقية أو سياحية إخطار وزارة السياحة باسم المسئول عن إدارة المنشأة وبأى تغيير يطرأ في هذا الشأن فور وقوعه.

مادة ٩ — لا يجوز للمسئولين عن إدارة المنشآت الفندقية عند قيامهم بتسجيل أسماء الزلاء الأجانب لدى الجهات المختصة طبقاً للقوانين الخاصة بذلك أن يحصلوا على أى مقابل عن قيامهم بهذا التسجيل.

مادة ١٠ — لا يجوز مطالبة النزيل بمقابل يزيد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون كما لا يجوز الامتناع عن تقديم الخدمة للنزيل بتلك الأسعار.

الفصل الخامس

تحديد الاسعار وتصنيف المنشآت والرقابة عليها

مادة ١١ — تقسم المنشآت الفندقية والسياحية إلى درجات، ويتم تصنيفها في الدرجة المناسبة طبقا للقواعد التي يحددها وزير السياحة .

مادة ١٢ — يحدد وزير السياحة أسعار الإقامة ورسم الدخول والارتياح وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة وذلك دون التقييد بأحكام قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ويتم تحديد الاسعار المشار إليها بناء على طلب كتابى من مستغل المنشأة أو المسئول عن إدارتها ويتضمن مقترحاته في هذا الشأن، ويقدم الطلب إلى الوزارة قبل مزولة المنشأة نشاطها، ويجب إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٣ — لمقدم الطلب الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الاسعار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره به بعد أداء رسم قدره خمسة جنيهاً .

وتفصل في الاعتراض لجنة تشكل بقرار من وزير السياحة على أن تضم عضوين من مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية أو المسئولين عن إدارتها .

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده ولا يكون قرار اللجنة نافذا إلا بعد اعتماده من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعترض عليه ، فإذا انقضى الميعاد المشار إليه دون صدور قرار اللجنة اعتبر التصنيف والأسعار التي

طلبها المعارض نافذة إلى أن يصدر القرار بالبث في الاعتراض على الوجه المتقدم.

مادة ١٤ — مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدارتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر في درجة المنشأة وفي الأسعار المحددة وذلك وفقا للإجراءات التى يحددها وزير السياحة بقرار منه . ولوزير السياحة إجراء هذا التعديل فى أى وقت إذا قامت أسباب جدية توجبه .

الفصل السادس

التزامات المنشآت قبل الوزارة

مادة ١٥ — على مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدارتها وضع العلامة المميزة لدرجة المنشأة فى مكان ظاهر وبالشكل الذى يحدده وزير السياحة بقرار منه .

وعليهم الاعلان عن الأسعار المحددة للمنشأة فى مكان ظاهر بقوائم واضحة باللغة العربية وإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية وتكون هذه القوائم مختومة بخاتم وزارة السياحة . ويجب بالنسبة للمنشآت الفندقية وضع هذه القوائم فى الغرف وفى قسم استقبال النزلاء .

مادة ١٦ — على مستغلى المنشآت الفندقية أو المسئولين عن إدارتها إخطار وزارة السياحة فى الأسبوع الاول من كل شهر بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ببيان عن النزلاء فى الشهر السابق، ويجب أن يكون البيان مطابقا للكشوف اليومية الواجب إرسالها إلى قسم الشرطة الذى تقع المنشأة فى دائرته، كما يجب أن يشتمل هذا الإخطار على جميع البيانات المنصوص عليها

في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة، كما يجب أن يتضمن مجموع الليالي التي أقامها كل نزير من السياح والجهات المغادر إليها.

مادة ١٧ — على الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة أن يسكوا دفترًا مسلسل الصفحات تقيد فيه طلبات حجز الغرف وتكون كل صفحة من صفحاته مختومة بخاتم وزارة السياحة ويحدد وزير السياحة بقرار منه نموذج الدفتر وصفحاته وإجراءات إمساكه.

مادة ١٨ — على الأشخاص المشار إليهم في المادة ١٦ إثبات عدد الأسرة الخالية والمشغولة والتي يتم حجزها في لوحة تعلق في مكان ظاهر بقسم استقبال النزلاء.

كما يجب أن يعلق بقسم استقبال النزلاء وفي داخل كل غرفة ملخص باللغة العربية وإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية للقواعد الخاصة بحجز الغرف والإقامة وأولويات طلبات الحجز.

ويحدد وزير السياحة بقرار منه نموذج هذا الملخص.

مادة ١٩ — على مستغلي المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدارتها مراعاة صحة البيانات الواجب إثباتها في الدفاتر والإيصالات وغيرها من المستندات الخاصة بعملهم.

وعليهم أن يقدموا جميع البيانات المتعلقة بذلك بمجرد طلبها إلى الجهة التي يحددها وزير السياحة بقرار منه.

ولا يجوز لهم الامتناع عن تقديم أية بيانات لتفتش الضبط القضائي أو أن يحاولوا دون قيامهم بمهام عملهم على الوجه الأكمل.

مادة ٢٠ — لوزير السياحة بقرار مسبب إلغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها.

الفصل السابع

العقوبات

مادة ٢١ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢، ٣ من هذا القانون بالدعس مدة لاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين، وذلك فضلا عن الحكم بخلق المنشأة. ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة غلق المنشأة إداريا بصفة مؤقتة إلى أن يصدر الحكم.

مادة ٢٢ — كل من استخدم الأشياء المستوردة طبقا للمادة السادسة من هذا القانون أو تصرف فيها بغير موافقة وزير السياحة، يعاقب بغرامة تعادل مثلى الضرائب والرسوم التى أعفيت منها عند استيرادها، فضلا عن جواز الحكم بمصادرة تلك الأشياء.

مادة ٢٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٤، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ بغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولاتجاوز مائتى جنيه.

الفصل الثامن

احكام ختامية

مادة ٢٤ — على مستغلي المنشآت الفندقية والسياحة أو المسؤولين عن إدارتها تعديل أوضاعها بما يتفق مع أحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار وزير السياحة بالاجراءات المنظمة لذلك.

مادة ٢٥ — يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة ٢٦ — يصدر وزير السياحة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

مادة ٢٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٩٣ (٢١ فبراير سنة ١٩٧٢).

انور السادات

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣

بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ — تشرف وزارة السياحة على المناطق السياحية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة بعد موافقة مجلس الوزراء، ويكون لها في سبيل ذلك الاختصاصات الآتية:

(١) وضع تخطيط شامل لتعمير واستغلال المناطق السياحية المشار إليها.

(ب) تنظيم استغلال المناطق السياحية وفقا للشروط والمواصفات وقيود البناء التي تضعها وزارة السياحة في إطار الخطة الشاملة للتعمير والاستغلال السياحي.

(ج) وضع برنامج تنفيذي وزمني لتجهيز المناطق السياحية بكافة الخدمات والمرافق العامة اللازمة للتعمير والاستغلال السياحي وذلك بالاتفاق مع الجهات المعنية، وكذلك تنسيق التعاون بين جميع الأجهزة المختصة في تنفيذ البرنامج المشار إليه.

مادة ٢ — لا يجوز لاي شخص طبيعي أو اعتباري الانتفاع بأية منطقة سياحية، أو جزء منها أو استغلالها أو شغلها والتصرف فيها، على أي وجه من الوجوه، إلا بترخيص يصدر من وزير السياحة.

وينظم وزير السياحة بقرار منه منح التراخيص وأوضاعها وشروطها، سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص.

مادة ٣ — لوزير السياحة الحق في إلغاء أو تعديل أية تراخيص سبق منحها قبل تاريخ العمل بهذا القانون لتعمير أو استغلال أية منطقة سياحية أو جزء منها أو الانتفاع بها أو البناء فيها لاي غرض من الأغراض إذا ما تعارضت هذه التراخيص مع الخطة الشاملة لوزارة السياحة.

مادة ٤ — على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين بدأوا في تعمير أو استغلال المناطق السياحية قبل العمل بهذا القانون أن يعرضوا خطط أعمالهم ومشروعاتهم في تلك المناطق على وزارة السياحة خلال شهرين من تاريخ صدور قرار وزير السياحة بتحديد المناطق السياحية وذلك للنظر في إقرار تلك الخطط والمشروعات أو تعديلها، ولا يجوز الاستمرار في تنفيذها قبل الحصول على موافقة وزارة السياحة.

وتنظم بقرار من وزير السياحة الاجراءات الخاصة بالطلبات التي يتقدم بها ذوو الشأن لاقرار خطط أعمالهم ومشروعاتهم.

وعلى وزارة السياحة أن تبت في الطلبات خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديمها.

ويجوز بقرار من وزير السياحة مد هذه الفترة ثلاثة شهور أخرى، فإذا انقضت هذه المدة اعتبر الطلب مقبولا.

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها مع الحكم بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف.

مادة ٦ — يصدر وزير السياحة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٧ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٩٣ (٢١ فبراير سنة ١٩٧٣).

أنور السادات

قرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣

بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية (١)

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية إلى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالغئة المقررة ويذكر في الطلب :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وصناعته وسنه ومحل ميلاده ومحل إقامته وعنوانه الذي توجه إليه فيه المكاتبات .

(٢) نوع المنشأة موضوع الطلب وعنوانها واسم ولقب مالك العقار وموقع المنشأة .

(٣) الاسم التجاري المقترح للمنشأة .

(٤) عدد الأشخاص الذين يمكن إيوائهم إذا كانت المنشأة فندقية أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين تتسع لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .

(٥) اسم مستقل المنشأة ومديرها أو المشرف عليها ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادر منها .

(٦) القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .

(٧) قوة الآلات والمحركات المستعملة في المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .

(٨) عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .

(٩) التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .

وفي حالة طلب استيراد أدوات أو أجهزة أو مهمات للمنشأة يذكر في الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة .

ويرفق بالطلب :

(١) صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية وصحيفة الحالة الجنائية وإذا كان الطالب أجنبيا يقدم شهادة من دار التمثيل السياسى أو القنصل التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

(ب) شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان سنه بين ٢١ ، ٣٥ سنة .

(ج) إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترفق بصورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون.

(د) عقد الإيجار أو الانتفاع ومستند عوائد الاملاك للاطلاع عليها.

(هـ) رسم عام للموقع على خريطة مساحية بمقياس رسم لا يقل عن ١:١٠٠٠ أو كروكى يعد بمعرفة مهندس نقابى بذات المقياس .

(و .) الرسومات الهندسية وتشمل المساقط الأفقية والقطاعات الرأسية ورسومات الواجهات ووسائل الغرض بمقياس رسم لا يقل عن ١:١٠٠

وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم هندسى للتخطيط العام للموقع بمقياس رسم لا يقل عن ١:٢٠٠ مبينا عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والشوارع التى تطل عليها وعروضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تقام لأول مرة فإنه يجوز إرجاء استكمال البيانات الواردة فى البند ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذه المادة وذلك لحين إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم استكمالها رفق إخطار للطالب باتمام الأعمال والاشتراطات .

مادة ٢ — على إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية أن تبذل رأيها فى الطلب المقدم إليها وذلك إلى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله وفى حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة .

مادة ٣ — يؤدى طالب الترخيص رسم المعاينة خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه بصفة مبدئية ويحسب رسم المعاينة إذا كان الطلب

خاصا بالترخيص في إقامة منشأة بواقع خمسين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المنشأة.

وإذا كان الطلب خاصا بالترخيص في إجراء تعديل في المنشأة حسب الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التي يجرى فيها التعديل، على أنه إذا كان التعديل عبارة عن إضافة أو سد فتحات فيحصل عن كل فتحة رسم قدره مائة مليم.

ولايجوز أن يقل رسم المعاينة عن خمسمائة مليم أو أن يزيد على خمسة وثلاثين جنيها.

وفي حالة عدم أداء رسم المعاينة في الموعد المحدد يحفظ الطلب ولاينظر فيه إلا بعد أداء الرسم المذكور مع رسم إضافي قدره خمسمائة مليم.

مادة ٤ — فيما عدا الملاهى يعلن الطالب بالموافقة على موقع المنشأة أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع قوات الميعاد المذكور دون تصدير إخطار للطالب بالرأى.

مادة ٥ — في حالة الموافقة على موقع المنشأة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لاتجاوز ثلاثين يوما لتمامها على أنه يجوز بعد موافقة المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية تحديد مهلة أطول في الأحوال التي تقتضى ذلك.

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ إدارة التراخيص بذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الإدارة التحقق من إتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الاخطار فإذا ثبت إتمامها صرف له الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في المنشأة على الدوام.

وفي حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطلاب بمهلة لاتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها للطلاب أن يحصل على مهل أخرى لايجاوز مجموعها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم إعادة معاينة عن كل مهلة منها تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات في نهايتها رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند إنتهاء كل مهلة أو قبل إنتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطلاب قبل إنتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدتها في حدود الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٦ — إذا ثبت خلال الثلاثين يوما التالية لأداء رسم المعاينة أن المنشأة مستوفاة للاشتراطات الواجب توافرها فيها . جاز خلال تلك المدة صرف الترخيص مرافقا له تلك الاشتراطات دون حاجة إلى إعلان الطالب بها .

مادة ٧ — إذا كانت المنشأة من الملاهي فيعلن الطالب بالموافقة على موقع الملاهي أو رفضه في ميعاد لا يجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات هذه المدة دون تصدير إخطار للطلاب بالرأى .

مادة ٨ — وفي حالة الموافقة على موقع الملاهي يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة والتي تقرر إدارة التراخيص وجوب تقديمها .

وعلى طالب الترخيص خلال ستة شهور من تاريخ تكليفه أن يقوم بتقديم هذه الرسومات مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه مرافقا لها الايصال الدال على أداء مبلغ جنيته من رسم النظر وعليه أداء باقى هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه ولا يؤدى رسم نظر عن التراخيص المؤقتة إذا لم تجاوز مدتها شهرا .

مادة ٩ — يحسب رسم النظر إذا كان خاصا بإقامة ملهى بواقع ٢٠ مليما عن كل متر مربع من أرضية كل دور من ادوار الملهى داخل فيه الشرفات والخارجات كما يدخل في حساب مساحة الدور الأرضى الأفنية المكشوفة ويحسب بئر السلم على أساس مسطح أرضية مضروبا في عدد الادوار التى توصل إليها ولا يدخل في الحساب درارى السطوح.

وإذا كان الطلب خاصا بالترخيص في إجراء تعديل في الملهى حسب الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التى يجرى فيها التعديل على أنه إذا كان التعديل يقتصر على إضافة أو سد فتحات فيحصل على كل فتحة رسم قدره مائة مليم.

ولا يجوز أن يقل رسم النظر عن جنيه أو أن يزيد على ٢٥ جنيه.

وفي حالة عدم أداء رسم النظر أو عدم تقديم الرسومات في المواعيد المحددة يحفظ الطلب ولا ينظر فيه إلا بعد أداء الرسم المذكور ورسم إضافي قدره خمسمائة مليم وتقديم الرسومات.

مادة ١٠ — على إدارة التراخيص أن تبلغ الطالب رأيها في الرسومات خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ويعتبر في حكم الموافقة عليها فوات هذا الميعاد دون تصدير إخطار للطالب بالرأى وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الخاصة الواجب توافرها بالملهى.

مادة ١١ — على الطالب بعد إقامة الملهى طبقا للاشتراطات والرسومات المعتمدة وإبلاغ إدارة التراخيص وعلى هذه الادارة التحقق من إتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من الابلاغ فإذا ثبت لها إتمامها صرف الترخيص مرافقا للاشتراطات الواجب توافرها في الملهى على الدوام.

وفي حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز ثلاثة شهور فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها فله أن يحصل على مهلة أو أكثر

لايجاوز مجموعها ستة شهور على أن يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة منها تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة المشار إليها في المادة (٣) وإذا لم تتم الاشتراطات في نهايتها رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند إنتهاء كل مهلة أو قبل إنتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التى تسبقها ويجوز للطالب قبل إنتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها فى حدود الحد الأقصى للمدد المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

مادة ١٢ — إذا لم يقم الطالب باتمام الاشتراطات الواجب توافرها فى الملهى خلال سنتين من تاريخ الموافقة على الرسومات اعتبرت هذه الموافقة كأن لم تكن .

مادة ١٣ — يجب أن تتوافر فى المنشأة الفندقية أو السياحية الاشتراطات الآتية :

١ — الاشتراطات العامة وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى جميع المنشآت أو فى نوع منها وفى مواقعها وتتضمن :

(أ) اشتراطات هندسية وإنشائية يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتشييد بعد موافقة وزير السياحة أو الشروط والمواصفات التى تصدر بقرار من وزير النقل بعد موافقة وزير السياحة وذلك بالنسبة للفنادق العائمة والبواخر السياحية .

(ب) اشتراطات عامة أخرى يجب توافرها فى جميع المنشآت الفندقية والسياحية وفى مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير السياحة .

ويجوز بقرار من وزير السياحة الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء.

٢ — الاشتراطات الخاصة:

وهى الاشتراطات التى ترى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية بالوزارة وجوب توافرها فى المنشأة المقدم عنها طلب الترخيص ويعتمدها المدير العام لهذه الإدارة.

كما يجوز بقرار من وزير السياحة إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى منشأة فندقية أو سياحية مرخص بها.

مادة ١٤ — التراخيص التى تعطى للطلاب تكون دائمة ما لم ينص على تحديد مدتها ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة.

كما يجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المنشآت التى تقام بصفة عرضية فى المناسبات كالموالد والأعياد والمعارض وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التى يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية.

مادة ١٥ — يجوز أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحق بها كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحق بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلى.

مادة ١٦ — على المرخص له أداء رسم تفتيش سنوى قدره ٥٪ من القيمة الإيجارية للمنشأة ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على ١٠ جنيهات سنوياً.

وإذا كانت المنشأة مرخصا فيها ببيع أو تقديم المشروبات الروحية والمخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو يزيد على ٢٠٠ جنيه .

مادة ١٧ — يحسب رسم التفتيش على أساس الأجرة الفعلية للمنشأة أو القيمة الايجارية المقدرة لها في سجلات الضريبة على العقارات المبنية أيهما أعلى وإذا كانت المنشأة غير خاضعة للضريبة على العقارات المبنية وكذلك في الجهات الغير مربوطة عليها تلك الضريبة تقوم بتقدير القيمة الايجارية للمنشأة لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء ويعينهم وكيل الوزارة لشئون الرقابة أو من ينييه .

مادة ١٨ — يستحق رسم التفتيش سنويا على المنشأة عن سنة كاملة ابتداء من أول يناير إذا تم الترخيص بإقامتها خلال الستة شهور الأولى من السنة وعن نصف سنة فقط إذا تم الترخيص لها خلال الستة شهور الثانية وذلك كله أيا كانت المدة التى تبقى فيها المنشأة مفتوحة .

على أنه إذا كان الترخيص بإقامة المنشأة محددا بمدة لا تزيد على ستة شهور ولم يجدد فيؤدى عنه نصف قيمة رسم التفتيش عن سنة كاملة وإذا كان الترخيص مؤقتا لمدة لا تتجاوز شهرا فلا يحصل عنه رسم التفتيش اكتفاء برسم المعاينة .

ويؤدى رسم التفتيش مقدما خلال شهر يناير من السنة المستحق عنها . وإذا كانت المنشأة جديدة فيؤدى الرسم قبل صرف الترخيص في إقامتها .

مادة ١٩ — يظل رسم التفتيش المقرر طبقا لأحكام هذا القرار ثابتا دون تعديل إلى نهاية المدة المقررة لسريان تقدير الضريبة على العقارات المبنية أو لمدة خمس سنوات في الجهات الغير مربوطة عليها ضريبة على العقارات المبنية .

ويستثنى من ذلك حالة زيادة أو نقص القيمة الايجارية للمنشأة بسبب إجراء تعديل فيها فيعاد تقدير رسم التفتيش السنوى في هذه الحالة مع مراعاة مائراً على القيمة الايجارية من زيادة أو نقص يؤدي الرسم بالفتة المعدلة اعتباراً من أول يناير من السنة التالية للسنة التى حدث فيها التعديل .

مادة ٢٠ — فى حساب رسوم المعاينة والنظر والتفتيش تجبر كسور الجنيه إلى نصف جنيه إذا قلت عن خمسمائة مليم وإلى جنيه إذا زادت على خمسمائة مليم .

مادة ٢١ — لا يجوز إجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها إلا بعد موافقة إدارة التراخيص .

ويقدم طلب الترخيص فى إجراء تعديل المنشأة من المرخص له فى إقامتها أو من ينوب عنه إلى إدارة الرخص بالوزارة على النموذج المعد لذلك ويشتمل الطلب على البيانات المشار إليها فى المادة (١) من هذا القرار وكذلك على البيانات الآتية :

(أ) رقم الترخيص فى إقامة المنشأة وتاريخ صدوره والجهة الصادر منها .

(ب) التعديلات المطلوب الترخيص فى إجرائها .

(ج) أثر هذه التعديلات على القيمة الايجارية للمنشأة وعدد من تتسع لهم .

ويرفق بالطلب أربع نسخ من الرسومات التفصيلية للتعديلات وكذلك الايصال الدال على أداء مبلغ خمسمائة مليم من رسم المعاينة أو مبلغ جنيه من رسم النظر بالنسبة للملاهى على أن يؤدي ما قد يكون باقياً من الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه .

مادة ٢٢ — لا يجوز لأى شخص أن يستقل منشأة فندقية أو سياحية أو أن يعمل مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك ويعد أداء الرسوم المقررة وفقاً لأحكام هذا القرار.

مادة ٢٣ — يقدم طلب الترخيص إلى إدارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة.

ويذكر فى الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومحل إقامته وترفق به :

(١) صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سم تلصق إحدهما على الطلب.

(ب) شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفة الحالة الجنائية فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسى أو القنصلى للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه.

وإذا كان طالب الترخيص فى الاستغلال أو الادارة شركة أو هيئة فيرفق بالطلب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الاستغلال أو الادارة.

وإذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٥ سنة فيرفق فى طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية.

مادة ٢٤ — يؤدى عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة ستمائة مليم. فإذا تضمن الطلب أكثر من عمل يؤدى رسم قدره جنيه ولايرد هذا الرسم بأية حال.

ويصرف الترخيص بعد التحقيق من استيفاء الطالب للشروط ويسرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل وإلا أعتبر لاغيا ويحصل عن كل تجديد رسم قدرة ثلاثمائة مليم ولوتضمن الترخيص أكثر من عمل.

ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة على أن يرفق بالطلب الشهادة المنصوص عليها في البند (ب) من هذه المادة بشرط أن تكون حديثة.

مادة ٢٥ — لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى إلا بالنسبة للمنشأة المعطى عنها ويلغى إذا توفى المرخص له في إقامة المنشأة أو حدث تغيير لاي سبب آخر ويصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آل إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة (٣٨) ويزاد شروطها.

مادة ٢٦ — يقدم طلب الترخيص المشار إليه بالمادة السابقة إلى إدارة التراخيص بالوزارة من المرخص له في إقامة المنشأة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالغة المقررة ويذكر في الطلب:

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته.

(٢) عنوان المنشأة واسمها التجاري ورقم الترخيص في إقامتها وتاريخ صرفه والجهة التي صرف منها.

(٣) رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التى صدر منها إذا كان يستغل المنشأة أو يعمل مديرا لها .
وتتفق بالطلب صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سم تلصق أحدهما على الطلب .

وتبين فى الترخيص مدته والشروط المقيد بها إذا كان محدد المدة أو مقيد بأى شرط .

مادة ٢٧ — لا يجوز فى المنشآت الفندقية أو السياحية عدا الملاهى العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بتملك أو حيازة مذياع إلا بترخيص خاص من إدارة التراخيص بالوزارة وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملاهى فعلى مستغل الملاهى أو مديره إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بثمان وأربعين ساعة باسم الفرقة التى ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم فى أعمالها وأيام ومواعيد العرض وبرامجه .

مادة ٢٨ — يقدم طلب الترخيص المشار إليه بالفقرة الأولى من المادة السابقة إلى إدارة التراخيص بالوزارة من المرخص له فى إقامة المنشأة أو مستغلا على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة .

ويذكر فى الطلب :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته .

(٢) عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص فى إقامتها والجهة التى يصدر منها .

(٣) رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها إذا كان مستغلا لمنشأة.

(٤) نوع الترخيص المطلوب

(٥) تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في العزف الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو وضع المذياع.

مادة ٢٩ — يؤدي عند تقديم طلب الترخيص رسم قدره ستمائة مليم ويتعدد الرسم بتعدد موضوع الترخيص ويسرى هذا الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل وإلا أعتبر لاغيا ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ثلاثمائة مليم ولو تعدد موضوع الترخيص ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد.

مادة ٣٠ — لا يجوز تشغيل أو استغلال أى وسيلة من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بها قرار من وزير السياحة باعتبارها منشأة سياحية إلا بترخيص خاص من إدارة التراخيص للمنشآت الفندقية والسياحية بالوزارة.

مادة ٣١ — يقدم طلب الترخيص لتشغيل أو استغلال سيارة سياحية إلى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع الدمغة بالفئة المقررة ويذكر في الطلب:

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه إلذى توجه إليه فيه المكاتبات ورقم وتاريخ القيد بالسجل التجارى.

(٢) اسم المستغل ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه .

(٣) نوع السيارة موضوع الطلب وتاريخ ومكان صنعها وماركتها والقيمة الفعلية للسيارة .

(٤) عدد الأشخاص الذين تتسع لهم السيارة موضوع الطلب والمقاعد والأبواب .

ويرفق بالطلب :

(١) بالنسبة لشركات السياحة التي تمتلك سيارات سياحية يجب تقديم صورة فوتوغرافية للترخيص السياحي أو خطاب من الادارة العامة للشركات تثبت ان هذه الشركة حاصلة على ترخيص سياحي مع ذكر رقم وتاريخ وجهة صدور الترخيص وصورة معتمدة من مستندات تكوين الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

(ب) بالنسبة لشركات الطيران وشركات النقل السياحي يجب تقديم صورة فوتوغرافية من السجل التجارى بعد الاطلاع على الاصل (او خطاب معتمد بالنسبة لشركات الطيران فقط) وتقديم ما يثبت قيد شركات النقل السياحي في غرفة صناعة السياحة وصورة معتمدة من مستندات تكوين الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن كيفية تنفيذ أحكام القانون .

(ج) تقديم ما يثبت ملكية السيارة بسند موثق في الشهر العقاري أوالأوراق الخاصة بالافراج الجمركي .

(د) شهادة من إدارة المرور التابع لها السيارة لو من الجمارك أو أى جهة رسمية معتمدة تبين تاريخ صنع السيارة .

(هـ) مستند رسمى مبين فسه قيمة السيارة بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية

وعلى إدارة التراخيص أن تبلغ رانها فى الطلب إلى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهر ومن تاريخ وصوله .

مادة ٣٢ — فى حالة الموافقة المبدئية على الطلب يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى السيارة السياحية ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ إدارة التراخيص ذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الإدارة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال مدة شهر من وصول الاخطار فإذا ثبت إتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها فى السيارة السياحية على الدوام .

مادة ٣٣ — يقدم طلب الترخيص لتشغيل وتيسير واستغلال باخرة سياحية إلى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفئة المقررة ويذكر فى الطلب .

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه الذى توجه إليه فيه المكاتبات

(٢) اسم مالك الباخرة ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده

(٣) اسم المدير المسئول ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده

(٤) نوع الباخرة التى موضوع الطلب وتاريخ صنعها

(٢) قيمة الخدمات المطلوبة للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .

(٣) قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباخرة المتحركة إذا تعذر شغل الأماكن التي ألغى حجزها قبل بدء الرحلة .

مادة ٨ — يجوز للمنشآت الفندقية رفض طلبات الحجز التي ترد إليها من الشركات السياحية التي يتكرر إلغاء طلبات الحجز المقدمة منها دون وجود أسباب جدية تبرر ذلك (عمليات الحجوزات الوهمية) وتخطر وزارة السياحة بأسماء هذه الشركات .

مادة ٩ — تعتبر الفترات الموضحة بعد موسما في تطبيق أحكام المادة السابقة :

أولا : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ أبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض .

ثانيا : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ أبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات : قنا — وأسوان — والبحر الأحمر .

ثالثا : طوال السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والبواخر السياحية المتحركة .

مادة ١٠ — لصاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقدمها العميل في حالة عدم سداذه للقاتورة كما يحق له فضلا عن ذلك طلب مغادرة النزول فورا .

مادة ١١ — لا يجوز لطالب الحجز التنازل عن حجزه لأى شخص آخر إلا بعد حصوله على موافقة كتابية من المنشأة الفندقية يتم إثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش

مادة ١٢ — يكون إثبات الحجز بالخطابات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المدونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبأية طريقة أخرى في طرق الإثبات .

مادة ١٣ — نصوص الاتفاقيات الخاصة بالحجز ملزمة للطرفين مالم يتنازل أيهما بمحض إرادته ورضائه للآخر عن جزء من حقه .

مادة ١٤ — يجوز للمنشأة الفندقية أو السياحة إلزام عملائها أو المترددين عليها بتخفيض أى ضوضاء غير عادية من شأنها إزعاج باقى العملاء أو المترددين كاستعمال الراديو أو التليفزيون أو أى آلات أخرى .

مادة ١٥ — يجب على العملاء بالمنشآت الفندقية إخلاء الأماكن التى يشغلونها فى نهاية المدة المتفق عليها .

وإذا كانت الإقامة غير محددة المدة وجب إخطار المنشأة بالإخلاء خلال المواعيد التى تحددها إدارة المنشأة وتعلنها للعميل وإلا يلتزم بأداء أجر اليوم التالى .

مادة ١٦ — يكون تقديم المأكولات الفندقية والسياحية بالوجبات أو وفقا لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقا لرغبة العميل ويكون تقديم وجبة الاقطار فيما بين السابعة والعاشرة صباحا والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر والعشاء فيما بين الثامنة والعاشرة مساء .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مد هذه المواعيد لفترات أطول منها استجابة لرغبات عملائها كما يجوز للمنشأة تقديم المأكولات والمشروبات وفقا لقوائم الطعام متعددة الأصناف إذا كان ذلك فى غير المواعيد السالف ذكرها بالفقرة الأولى أو كان بناء على طلب العميل .

مادة ٣٨ — عند وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية يجب على من آلت إليهم ملكية هذه المنشأة إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة إليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٣٧).

مادة ٣٩ — يجوز التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بالوزارة وعلى المتنازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه مرافقاً له عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق وعلى إدارة التراخيص أن تثبت في الطلب المقدم إليها في هذا الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار إلى أن تتم الموافقة على التنازل.

مادة ٤٠ — على المرخص له بمنشأة فندقية أو سياحية إبلاغ إدارة التراخيص باسم مستغل المنشأة وعلى المستغل إبلاغ تلك الادارة باسم مدير المنشأة.

مادة ٤١ — يجوز أن يقوم بأعمال المستغل والمدير في المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الاعمال.

مادة ٤٢ — في حالة الترخيص في مزاولة ألعاب القمار تلتزم الشركة أو المؤسسة المرخص لها بإخطار إدارة التراخيص بها الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج:

ويذكر في الإخطار :

(١) اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .

(٢) عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي صدر منها .

(٣) اسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسنه وصناعته ومحل إقامته .

(٤) تحديد المكان الذي ستزاول فيه ألعاب القمار .

(٥) أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالاخطار صورة من العقد المبرم في مزاولة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولتها على الترخيص باقامة المنشأة وفي سجل قيد المنشآت الفندقية والسياحية .

مادة ٤٣ — يحظر في المنشآت الفندقية والسياحية ارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التغاضى عنها كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

مادة ٤٤ — لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يختلطن برواده إلا في الملاهي الليلية وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

مادة ٤٥ — تلغى رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية في الأحوال الآتية :

(١) إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بالوزارة بوقف العمل بالمنشأة أو إنهاء الترخيص .

(٢) إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة ٢٤ شهرا متصلة ما لم يكن هذا التوقف بسبب قوة قاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .

(٣) إذا أزيلت المنشأة ولو أعيد إنشاؤها .

(٤) إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .

(٥) إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .

(٦) إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت السيارة أو الباكسة أو فقدت صلاحيتها للاستغلال السياحي .

(٧) في حالة مخالفة أحكام المادة (٢١) من هذا القرار .

مادة ٤٦ — تعد بادرة التراخيص سجلات لقيد المنشآت الفندقية والسياحية والتراخيص الخاصة بها وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض والمعتمد من وكيل الوزارة لشئون الرقابة السياحية .

مادة ٤٧ — يجوز لوكيل الوزارة لشئون الرقابة بقرار يصدر بناء على اقتراح من الادارة العامة للفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية وإدارة الرقابة على المحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية مد مواعيد السهر وتناول المشروبات الروحية في المنشآت العامة .

مادة ٤٨ — تحفظ في المنشآت الفندقية والسياحية جميع التراخيص المتعلقة بها وفقا لأحكام القانون ويجب تقديمها عند الطلب إلى مفتش الوزارة .

مادة ٤٩ — على مستغلي المنشآت الفندقية والسياحية أو المسؤولين
عن إدارتها تعديل أوضاعها بما يتفق مع أحكام هذا القرار خلال ستة أشهر
من تاريخ صدوره.

مادة ٥٠ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ
نشره.

اسماعيل فهمي

وزارة السياحة

قرار وزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٤

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (١)

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة؛

وعلى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل (٢)؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع
العامة (٣)؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية؛

قرر :

مادة ١ — يجب أن يكون لكل منشأة مدير مسئول يتولى تنظيم العمل
بها وفقا لقواعد الخدمة والادارة.

(١) اللوائح المصرية العدد ١١٤ في ١٨/٥/١٩٧٥

(٢) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ استبدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون
العمل [الجريدة الرسمية العدد ٣٣ (تابع) في ١٢/٨/١٩٨١].

(٣) القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ استبدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام
العاملين بالقطاع العام [الجريدة الرسمية العدد ٢٩ (تابع ب) في ٢٠/٧/١٩٧٨]
وعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨.

مادة ٢ — على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية اتباع
الالتزامات الأساسية التالية في علاقتهم بالنزلاء أو المترددين على المنشأة:

(١) لايجوز الامتناع عن حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو
تأجيرها إلا إذا امتنع طالب الحجز عن تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى
هذه المنشآت أسباب جدية .

(٢) لايجوز للمنشآت الفندقية أو السياحية أن تفرض على النزيل
الإقامة بغرفة بسريرين أو أكثر في حالة وجود غرف خالية بسرير واحد .

(٣) لايجوز للمنشآت الفندقية أو السياحية أن تعلق المبيت أو تناول
الوجبات أو المأكولات أو المشروبات على أى شرط من الشروط .

مع ذلك يجوز اشتراط تناول النزيل أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر
من الوجبات بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للرقابة على الفنادق
بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الادارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت
السياحية .

(٤) للمنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم في نهاية
كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء
باداء المستحق عليهم يوميا ومقدما أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالى لايتجاوز
أجر ثلاثة أيام .

(٥) يجب على المنشأة أن تعطى لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ
المطلوبة منه .

(٦) على إدارة المنشأة إخطار شرطة السياجة عن الاشياء الخاصة
بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائيا والاحتفاظ بهذه الاشياء
بالادارة .

مادة ٣ — يجب أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات وفي حالة تقديمها من شركات السياحة يجب أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من المختص بالفندق.

مادة ٤ — إذا أراد طالب الحجز إلغاء حجزه أو تعديله فعليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل أربعة عشر يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز بالنسبة للحجوزات الخاصة بالأفراد (الذين لا يزيد عددهم عن عشرة) للمنشآت الفندقية وقبل ثمانية وعشرين يوماً بالنسبة للبواخر السياحية المتحركة أما بالنسبة للمجموعات فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل:

(أ) قبل ثلاثين يوماً بالنسبة لفنادق القاهرة والجيزة .

(ب) قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة لفنادق باقى مدن الجمهورية والبواخر السياحية المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

مادة ٥ — فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية فإنه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد اسمه وعدده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

مادة ٦ — فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحاجزة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء وتعرض على الفندق إما :

(أ) إلغاء الحجز مع الالتزام بما يترتب على الإلغاء .

(ب) استئذان الفندق في إحلال هوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذى ألقى حضوره .

(ج) أو منحها أولوية شغل الامكنة التى كانت محجوزة للفوج الملقى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها في حالة عدم وجود من يشغل هـ ، الاماكن في قائمة انتظار الفندق والفندق في الحالة المشار إليها

- إما اعتبار الحجز لاغ وتنفيذ نصوص اتفاق الحجز .

- أو إعفاء الشركة الحاجزة من جزاء الالغاء إن كان الالغاء قد تم في الفترة التى توجب توقيع الجزاء وذلك في حالة وجود من يشغل الاماكن التى خلت نتيجة الالغاء في قائمة الانتظار ولم يترتب على الالغاء خسارة للفندق .

- أو موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحاجزة إلى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحاجزة .

- أو مطالبة الشركة الحاجزة بأداء جزاء الالغاء إن كان الالغاء قد تم في الفترة التى تستوجب ذلك وتعذر ملء الفراغ .

ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره وسابق معاملاته مع الشركة الحاجزة أن يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .

مادة ٧ — إذا تم إلغاء الحجز أو تعديله بعد المواعيد المبينة في المادة الخامسة إلترزم طالب الحجز بأداء التعويض للفندق أو الباخرة على النحو التالى:

(١) قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للاقامة ثلاث ليال إذا كان الحجز ساريا خلال الموسم .

(٥) القيمة الفعلية للباخرة .

(٦) الحمولة السكّية للباخرة بالأشخاص وعدد الكبّابين والأسرة.

ويرفق بالطلب :

(١) الرسومات التفصيلية للباخرة طبقا للمواصفات الموضوعّة مع بيان جميع هذه المواصفات وهى الخاصة بالبدن والمكينات والمساعدة وأماكن الاعاشة وصالة الطعام ومعدات الانقّاذ والاطفاء.

(ب) شهادة صلاحية الباخرة السياحية من الادارة المختصة بالوزارة مع اعتماد الرسومات المنوّه عنها فى البند السابق .

(ج) شهادة قيد بغرفة صناعة السياحة بالنسبة لشركات السياحة أو شركات النقل السياحى أو أى شخص يقوم بتشغيل وتسيير وتأجير باخرة سياحية ورقم وتاريخ قيده بالسجل التجارى .

وعلى إدارة التراخيص أن تبلغ رأيها فى الطلب إلى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهر من تاريخ وصوله .

مادة ٣٤ بـ فى حالة الموافقة المبدئية على الطلب يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى الباخرة السياحية ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات . أبلغ إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية بذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الادارة التحقق من إتمام الاشتراطات والمواصفات الفنية والموضوعية خلال مدة شهر من وصول الاخطار فإذا ثبت إتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها فى الباخرة السياحية على الدوام مع ذكر الدرجة السياحية الممنوحة للباخرة السياحية .

مادة ٣٥ — يتم تجديد ترخيص للبواخر السياحية سنويا ويقدم طلب التجديد إلى إدارة التراخيص لنشآت الفندقية والسياحية قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل ولا يعتبر لائغيا ويذكر في طلب التجديد البيانات المطلوبة في المادة (٢٣) ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد بعد إجراء المعاينة السياحية اللازمة والنقو من توفر الاشتراطات الواجب توافرها على الدوام في الباخرة السياحية

مادة ٣٦ — بعد حصول الباخرة على الترخيص السياحي والملاحى تخضع للتفتيش الدورى مرة واحدة كل ثلاثة شهور في مكان رسوها أو في منطقة عملها ويجب أن يكون بالباخرة السياحية سجل خاص لتسجيل الملاحظات الخاصة بها.

مادة ٣٧ — لا يجوز إعطاء التراخيص المشار إليها في هذا القرار إلى الأشخاص الآتى ببيانهم:

(١) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم اعتبارهم.

(٢) المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التى كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على أعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة.

وتلغى التراخيص الممنوحة وفقا لأحكام هذا القرار إذا حكم على المرخص له بأحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة

كما لا يجوز إعطاء هذه التراخيص إلى عديمى الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولا عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول إليهم ملكية المخشاة

ويجب الا تقل انواع المأكولات التي تقدم في وجبة الغداء عن ثلاثة اصناف وفي وجبة العشاء عن أربعة أصناف.

ولا يجوز للعميل طهى أو عمل المأكولات أو المشروبات بنفسه مالم يسمح بذلك نظام المنشأة وفي حالة إحضار الطعام أو مشروبات تستهلك عادة بالمنشأة فلا إدارة المنشأة الحق في احتساب مصاريف إضافية .

مادة ١٧ — لا يجوز للعميل اصطحاب حيوانات بالمنشآت الفندقية إلا بموافقة إدارة المنشأة وفي هذه الحالة يقتصر قبولهم على غرف النوم دون التواجد في باقى الغرف أو البهو وبالأخص غرف الطعام كل ذلك بعد أداء رسوم إضافية ويكون العميل مسئولاً عن أى أضرار تنجم عن هذه الحيوانات .

مادة ١٨ — تنقسم المنشأة الفندقية والسياحية إلى خمس درجات هي:

ممتازة - أولى (١) - أولى (ب) - ثانية (١) - ثانية (ب) طبقاً للشروط والمواصفات المقررة لكل وفقاً للقواعد الملحقة بهذا القرار.

وتعتبر منشآت خارج التقييم المنشآت الفندقية التي لا تندرج تحت إحدى الدرجات السابقة .

مادة ١٩ — تتولى الادارة العامة للرقابة على الفنادق وإدارة الرقابة على المحال العامة كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة .

ويجوز أن يترك تحديد أسعار بعض اصناف المأكولات للمنشأة بشرط إخطار الادارة المختصة بالوزارة بهذه الاصناف والأسعار المحددة لها على أنه يجوز لتلك الادارة تخفيض هذه الاسعار إذا ملاحظت مغالة في التقدير .

مادة ٢٠ — إذا أثبت التفتيش على المنشأة هبوط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة المقيمة عليها أو مع الأسعار المعتمدة لها جاز للإدارة المختصة إعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت إليها المنشأة وذلك بعد لفت نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقرها الإدارة المختصة

مادة ٢١ — يجوز لذوى الشأن الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الأسعار وفقا لحكم المادة ١٢ من القانون وتفصل في الاعتراض لجنة تشكل من:

وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية.

أو من ينوب عنه رئيسا
مدير الإدارة المختصة
عضوين يختارهما مجلس إدارة الغرفة المختصة أعضاء

مادة ٢٢ — لمستغلي المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدارتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام إلى الإدارة المختصة بالوزارة بطلب إعادة النظر في درجة المنشآت وفي الأسعار المحددة لها إذا كانت لديهم أسباب تستدعى طلب التعديل وذلك وفقا للإجراءات الآتية:

(١) يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة مستوفيا رسم الدفعة وموضحا به الأسانيد التي يستند إليها الطلب مشفوعا بالمستندات المؤيدة لذلك إن أمكن.

(٢) تقوم الإدارة ببحث الطلب في سجل يعد لذلك يوضح به اسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والإجراءات التي اتخذت بشأنه.

(٣) تقوم الادارة ببحث الطلب وإتخاذ الاجراءات اللازمة ولها في سبيل التحقق من جديته إجراء المعاينات الضرورية والاطلاع على كافة المستندات والأوراق.

(٤) يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوما وإلا اعتبر مرفوضا.

(٥) للمنشأة التى رفض طلبها أولم تجب إلى كامل ماطلبت أن تتظلم من القرار الصادر في هذا الشأن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون.

(٦) لا تسرى أى زيادة في الأسعار إلا اعتبارا من أول شهر أكتوبر التالى لتقديم الطلب وبالنسبة للمصاريف اعتبارا من أول شهر يونيو.

مادة ٢٣ — يجب وضع العلامة المميزة لدرجة المنشأة على واجهتها بشكل ظاهر وملفت للنظر إما بوضعها مستقلة بجانب اسم المنشأة أو على نفس اللافتة التى تحمل اسم المنشأة كما يجب وضع هذه العلامة على كافة المطبوعات والنشرات الخاصة بالمنشأة.

مادة ٢٤ — يتم قيد طلبات الغرف بالمنشآت الفندقية في دفتر يعد لهذا الغرض وفقا للنموذج التالى:

تاريخ طلب الحجز	نوعه	اسم العميل ولقبه	محل إقامته	تاريخ شغل الغرفة	تاريخ المغادرة
--------------------	------	---------------------	------------	---------------------	-------------------

مادة ٢٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

مهندس : إبراهيم نجيب إبراهيم

وزارة السياحة

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦^(١)

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية؛

وعلى قرار السيد وزير الاسكان والتشييد رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تفرض على كازينوهات القمار المرخص لها بجمهورية مصر العربية أو التى يرخص لها مستقبلا إتاوة قدرها ٥٠٪ (خمسون فى المائة) من إيرادات ألعاب القمار فى كل منها.

(المادة الثانية)

تعنى إيرادات ألعاب القمار المبالغ التى تبقى للكازينو بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والإدارية.

(١) الوقائع المصرية فى ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ العدد ٦٠

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧

بتنظيم الشركات السياحية (م)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نفيه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الشركات السياحية •

ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو بعض الأعمال الآتية :

١ - تنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات •

٢ - بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة ، وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى •

٣ - تشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين •

ولوزير السياحة أن يضيف الى تلك الأعمال أعمالا أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين •

مادة ٢ - تنقسم الشركات السياحية الخاضعة لأحكام هذا القانون بالنظر الى طبيعة النشاط الذي تمارسه الى :

- (أ) شركات يرخص لها في مباشرة جميع الأعمال الواردة في
من المادة (١) المشار إليها •
- (ب) شركات يرخص لها في مباشرة الأعمال الواردة في البند (٢)
من المادة (١) المشار إليها •
- (ج) شركات يرخص لها في مباشرة الأعمال الواردة في البند (٣)
من المادة (١) المشار إليها •

مادة ٣ (١) - لا يجوز لأية شركة سياحية مزاولة الأعمال المنصوص
عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة
السياحة وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات ورسوم منح الترخيص
على ألا تتجاوز خمسمائة جنيه كما تحدد اللائحة المذكورة نموذج
الترخيص •

ولوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات إنشاء شركات
سياحية جديدة إذا رأت الوزارة في فترة من الفترات عدم حاجة البلاد إليها •
ولا يجوز للشركات السياحية مزاولة نشاطها في المناطق العسكرية
أو في مناطق الحدود إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الدفاع بناء على
اقتراح من وزارة السياحة •

مادة ٤ - يشترط لمنح الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) :

- (أ) أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لأحكام
القوانين المعمول بها •
- (ب) ألا يتضمن عقد الشركة المنشهر أغراضا تتجاوز تلك المنصوص
عليها في هذا القانون •

(١) المادة ٣ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ الجريدة
الرسمية العدد ٣٢ تابع في ١١/٨/١٩٨٣

(ج) أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية تتوافر فيه الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(د) (١) - أن يكون للشركة مدير عام مصرى الجنسية وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط اللازم توافرها فيه .

(هـ) (٢) - (أ) ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية :

مائة ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها فى البند (أ) من المادة الثانية يخصص منها عشرون ألف جنيه كأمين .

أربعون ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة المشار اليها يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه كأمين .

عشرون ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها فى البند (ج) من المادة المشار اليها يخصص منها أربعة آلاف جنيه كأمين .

وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة سداد التأمين والجهة التى يودع بها .

(١ ، ٢) استبدلتا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

ملحوظة :

(٩) المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ تلغى يانه :
« مع مراعاة أحكام الفقرة ط من المادة ٢٥ من هذا القانون
يتعين على الشركات السياحية الفسالة فى تاريخ العمل به
تعديل أوضاعها المالية على النحو الوارد بالفقرة (هـ) من
المادة الرابعة والمادة السادسة منه وذلك خلال ثلاث
سنوات من هذا التاريخ ، فاذا لم تقم بتعديل أوضاعها خلال
هذا الأجل فلوزير السياحة أن يصدر قرارا مسببا بالقضاء
بالترخيص الممنوح لها .

وعلى شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى
لوسائل النقل •

وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى المشار اليه ونوع تلك الوسائل
وسنة صنعها ومواصفاتها •

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (١) من هذا القانون يجوز
الترخيص للشركات السياحية في إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية على
ألا تدخل قيمة هذه المنشآت في حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب
توافره طبقاً لأحكام هذا القانون •

مادة ٦ (أ) - لوزير السياحة الترخيص للشركات السياحية
الأجنبية في إنشاء فروع لها داخل جمهورية مصر العربية بعد اتباع
الأحكام المقررة في هذا القانون وتوافر الشروط الآتية :

(أ) أن تكون الشركة تابعة لاحدى الدول التى تعطى للشركات
المصرية حق إنشاء فروع فيها •

(ب) أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائة ألف جنيه اما نقداً أو بموجب
خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للانساء
أو التجزئة أو التحويل •

(ج) أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأسمال
فى مصر لا يقل عن مائتى ألف جنيه •

وتسرى أحكام الفقرتين (ب ، ج) من هذه المادة فى شأن الشركات
المصرية التى يدخل فى تكوينها رأسمال أجنبى •

(١) المادة ٦ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ٨٣ المشار اليه •

(٢) انظر للمحظوظة الواردة بهامش الفقرة (هـ) من المادة ٤

مادة ٧ - لا يجوز التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانوني أو في الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص إلا بموافقة وزير السياحة .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .

مادة ٨ - لا يجوز لغير الشركات السياحية مزاوله أى من الأعمال المنصوص عليها بالمادة الأولى الا بترخيص من وزير السياحة .

مادة ٩ - يجوز للشركات السياحية انشاء فروع لها داخل أو خارج البلاد بشرط الحصول على موافقة وزير السياحة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فى مقدار تلك الفروع وفيمن يتولى ادارتها .

مادة ١٠ - يجب على الشركات المتخصصة فى أعمال النقل السياحى أن تحصل مقدما على موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التى تستخدمها قبل التقدم للحصول على الترخيص بها من الجهات المختصة ، وتعتبر هذه الموافقة شرطا من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل فى حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره طبقا لحكم المادة (٤) من هذا القانون ويسرى هذا الحكم على الشركات التى ترغب فى شراء وسائل نقل خاصة بها .

مادة ١١ (١) - تعد وزارة السياحة سجلا خاصا للشركات السياحية المرخص لها طبقا لأحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة امساك هذا السجل والبيانات التى يتضمنها والرسوم الخاصة باستخراج بيان

أو أكثر من البيانات الواردة فيه أو طلب تعديل هذه البيانات وإضافة بيانات جديدة وكذلك رسوم استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص على ألا تتجاوز هذه الرسوم :

١٠ عشر جنيهاً عن طلب استخراج بيان أو أكثر من البيانات الواردة في السجل •

١٥ خمسة عشر جنيهاً عن طلب تعديل بيانات واردة في السجل وإضافة بيانات جديدة •

٣٠ ثلاثون جنيهاً عن طلب استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص • وتعفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من الرسوم المنصوص عليها في هذه المادة •

مادة ١٢ - لوزير السياحة أن يضع حداً أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية •

مادة ١٣ (١) - على الشركات السياحية إخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التي تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أن يتضمن الإخطار أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعنوانها وطريقة السداد ومصدره ، على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالعملات المقبولة قانوناً •

مادة ١٤ - على الشركات السياحية أن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها

(١) المادة ١٣ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ٨٣ المشار إليه •

مرفقا بها بيان بالقيمة التقديرية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر باحدى طرق الدفع المقبولة قانونا وتقديم ما يشئت ذلك •

مادة ١٥ - على الشركات السياحية أن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد أو خارجها على وزارة السياحة والحصول منها على اذن كتابي بالطبع والتوزيع •

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك •

مادة ١٦ - على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة ومراعاة التزام القواعد التي تضعها وزارة السياحة بالاتفاق مع وزارة المالية لأحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها •

مادة ١٧ - يخصم من التأمين المالى المنصوص عليه فى المادة (٤) المبالغ التى تستحق على الشركات بسبب مزاوله أعمالها ، ويكون الخصم بناء على قرار من لجنة فض المنازعات المنصوص عليها فى المادة (١٨) أو حكم قضائى واجب النفاذ فى موضوع يتعلق بالتزامات الشركة •

وفى هذه الحالة يجب على الشركة أداء جميع المبالغ التى تخصم من التأمين المالى خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة السياحة بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول والا كان لوزير السياحة وقف نشاط الشركة •

مادة ١٨ - تشكل لجنة لفض المنازعات من كل من :

(١) رئيس ادارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة •

(٢) وكيل الوزارة المختص •

(٣) رئيس غرفة الشركات السياحية أو من يحل محله •

مادة ١٩ (١) - تختص لجنة فض المنازعات المشار إليها في المادة السابقة بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من السائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة باعتبارها نائبة عن من يغادر البلاد منهم ، ويقتصر اختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الاختصاص النوعي للمحاكم الجزئية •

ولا يدخل هذا الاختصاص بما للمحاكم الجزئية من اختصاص أصيل في هذا الصدد •

وللجنة فض المنازعات أن ترخص في تنفيذ ما تصدره من قرارات على مبلغ التأمين المودع من الشركة المقدم ضدها الشكوى •

مادة ٢ - (٢) تحدد اللائحة التنفيذية اجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها •

مادة ٢١ - ملغاة (٣) •

مادة ٢٢ - ملغاة (٤) •

(١) المادة ١٩ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

(٢) المادة ٢٠ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

(٣) المادة ٢١ ألغيت بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

(٤) المادة ٢٢ ألغيت بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

مادة ٢٣ (١) -

(أ) لووزير السياحة أن يصدر قرارا اداريا بوقف نشاط الشركة اذا ثبت مخالفتها لأحكام الفقرة الأولى من المادة السالفة من هذا القانون .

ولا يدخل الوقف الإداري بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) للنيابة العامة أن تصدر قرارا بوقف نشاط الشركة اذا رأت رفع الدعوى العمومية سدا بتهمة ارتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو اقتصادها القومي . ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

مادة ٢٤ - لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة في حالة اقامة الدعوى العمومية ضد المسؤولين عن ادارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويستمر الوقف الى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .
وإذا صدر الحكم بالأدانة يلقى الترخيص بحكم القانون .

مادة ٢٥ (٢) - لووزير السياحة أن يصدر قرارا مسييا بالناء الترخيص الصادر للشركة في الأحوال الآتية :

(١) الفقرة الأولى من البند (١) من المادة ٢٣ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

(٢) المادة ٢٥ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

(أ) اذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص دون موافقة وزارة السياحة •

(ب) اذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون اذن كتابي من وزارة السياحة وتعتبر الشركة متوقفة بدون اذن كتابي في حالة عدم اخطارها وزارة السياحة بكشوف خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشف كتابة •

(ج) اذا باشرت الشركة أعمالا غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها •

(د) اذا لم تتم الشركة باستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية •

(هـ) اذا فقدت الشركة أى شرط من شروط الترخيص •

(و) اذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى •

(ز) اذا أخلت الشركة بالالتزامات الواجبة عليها وفقا للمفكرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد ١٣ و ١٤ و ١٦ من هذا القانون ومع ذلك يجوز لوزير السياحة بدلا من الناء الترخيص اصدار قرار بوقف نشاط الشركة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر اذا قدر أن المخالفة لا توجب الناء الترخيص ، على أنه فى حالة عودة الشركة لارتكاب ذات المخالفة يمتنع فى هذه الحالة الناء الترخيص •

(ح) إذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للمخارج الحد الذى تقررره اللائحة التنفيذية لهذا القانون ،
منسوبا الى حجم نشاطها الاجمالى •

(ط) (١) - اذا لم يتجاوز حجم نشاط الشركة ضعف رأسمالها فى نهاية السنوات الثلاث الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون -
بالنسبة للشركات القائمة - وثلاث سنوات من بدء نشاطها
وذلك بالنسبة للشركات التى ترخص لها بعد هذا التاريخ •

ويجوز بناء على طلب الاتحاد المصرى للغرف السياحية مد هذه المدة
لمدد أخرى بحد أقصى ثلاث سنوات •

مادة ٢٦ - اذا ألغى الترخيص لسبب من الأسباب الواردة فى هذا
القانون يرد رصيد التأمين المالى لأصحاب الشأن بعد التحقق من تنفيذ
الالتزامات المتعلقة بالشركة فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ انقضاء
الترخيص •

مادة ٢٧ - فى حالة تصفية أعمال الشركة يرد التأمين المالى الى
أصحاب الشأن بناء على طلب المصطفى بعد موافقة لجنة فض المنازعات •

مادة ٢٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها
فى أى قانون آخر يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على
ألف جنيه كل من يخالف أحكام المواد ٣ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥
و ١٦ من هذا القانون والقرارات المنفذة له •

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحول دون تأدية الموظفين المكلفين
بتنفيذ أحكام هذا القانون لأعمال وظائفهم وذلك بمنهم من دخول المحال

(١) انظر الملاحظة الواردة بهامش الفقرة (هـ) من المادة {

أو الأماكن التي تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة اليهم أو عرقله أعمالهم على أى صورة كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة •

مادة ٢٩ - على أصحاب المنشآت والشركات السياحية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل أوضاعهم وشركائهم وفقا لأحكامه خلال سنتين من تاريخ العمل به •

مادة ٣٠ - للمولين بوزار: السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائي وفقا للقواعد القانونية المقررة دخول مقر الشركات السياحية الخاضعة لأحكام هذا القانون والأذراع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ويحق لهؤلاء العاملين ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية فضلا عما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون •

مادة ٣١ (١) يصدر وزير السياحة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون •

مادة ٣٢ - يلغى القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر بمراسلة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٩٧ (٢٣ يونيه سنة ١٩٧٧) •

أنور السادات

(١) المادة ٣١ مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

وزارة السياحة والطيران المدني

قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ (*)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم
الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣

وزير السياحة والطيران المدني

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات
السياحية معدلا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون
الشركات السياحية معدلا بالقرار الوزاري رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تتبع الاجراءات الآتية للحصول على ترخيص بمزاولة كل
أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة ١ من قانون تنظيم الشركات
السياحية :

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة
متضمنا الرغبة في مزاولة الأعمال السياحية وموضحا به البيانات الآتية :

- (أ) نوع الشركة •
- (ب) نوع العمل السياحي •
- (ج) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقاتهم •
- (د) اسم الشركة •

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٩٧ في ٢١/١٢/١٩٨٣

(هـ) مقر الشركة •

(و) رأس المال •

(ز) اسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية •

٢ - أداء رسم الترخيص اما نقدا أو بشيك باسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة ٢ من قانون الشركات السياحية •

٤٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند (ب) من المادة المذكورة •

٣٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند (ج) من المادة المذكورة •

٣- تخضع الادارة العامة للشركات السياحية مقدم الطلب بعد موافقة جهات الأمن لاستيفاء ما يلى :

(أ) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصه المسجل والم شهر •

(ب) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى •

(ج) صورة من الصحيفة النشرة •

(د) ميزانية افتتاحية موقعة من محاسب قانونى •

(هـ) ايصال سداد التأمين المنصوص عليه في المادة ٤ فقرة (هـ) من قانون الشركات السياحية •

(و) صحائف الحالة الجنائية للشركاء التضامنين والمدير المسئول والعاملين بالشركة •

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل وسائل نقل سياحية •

وللوزارة أن تستطلع رأى غرفة الشركات السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية •

مادة ٢ - يشترط فى المقر الرئيسى للشركة وكذلك فروعها ما يأتى :

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشره الشركة •

٢ - أن يكون فى شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط آخر •

٣ - ألا تقل مساحة المقر فى مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا •

ومساحة الفرع عن ٣٠ مترا مربعا •

ويستثنى من الحكم المتقدم مفسار الشركات وفروعها التى تنشأ فى الفنادق أو النوادى أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام •

٤ - أن يكون معدا ومؤثما تأثيثا لا تقا لمزاولة العمل السياحى •

٥ - اذا كان المكان مؤجرا مفروشا فيجب ألا تقل مدة عقد الايجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون العقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر القارى والتوثيق •

مادة ٣ - يشترط فىمن يعين مديرا مسئولا عن الشركة :

١ - أن تكون له خبرة فى العمل السياحى الذى تباشره الشركة لا تقل مدتها عن عشر سنوات اذا كان حاصلا على مؤهل عال ، منها أربع سنوات فى عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدنى •

وبالنسبة لغير الحاصلين على مؤهل عال ، فيجب ألا تقل مدة الخبرة فى العمل السياحى الذى تباشره الشركة عن خمس عشرة سنة منها ست سنوات على الأقل فى عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدنى •

ويشترط قيمن معين مديرا لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته فى مجال العمل السياحى الذى يباشره الشركة عن سنتين اذا كان حاصلا على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات اذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وبالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من احدى كليات السياحة والفسادق بالجامعات المصرية - قسم الدراسات السياحية - فتخصص لهم أربع سنوات من مدة الخبرة المطلوبة وتخصص ستان للحاصلين على دبلوم الدراسات العليا فى السياحة من احدى هذه الكليات أى المدين أكبر .

وفى جميع الأحوال السابقة يتعين أن يكون العمل المكسب للخبرة المشار اليها فى هذه المادة قد تمت ممارسته بصفه أساسية منتظمة تنفى عنه وصف العرضية .

٢ - أن يكون متفرغا لا يعمل فى أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله على شركة واحدة .

ويجوز لـ مدير الشركة أن يكون أيضا مديرا لفرعها الموجود بنفس المدينة التى بها المقر الرئيسى للشركة .

وفى حالة خروج المدير المسؤول أو وفاته ، تستمر الشركة فى مباشرة أعمالها لحين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

مادة ٤ - يشترط ألا يقل رأس المال المساهل للشركة عن ٦٠٪ من رأس المال الكلى .

مادة ٥ - يتم سداد مبلغ التأمين المتخصص عليه فى الفقرة (د) من المادة ٤ من قانون تنظيم الشركات السياحية بالعملة المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة .

ويودع مبلغ التأمين لدى وزارة السياحة نقداً (١) .

مادة ٦ - يكون الحد الأدنى لوسائل النقل السياحي وسنة صنعها ومواصفاتها بالنسبة للشركات انحصاراً عليها في البند (ج) من المادة ٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه على النحو الآتي

أولاً - النقل البرى :

مجموعة من وحدات النقل السياحي البرى لا تقل مقاعدها عن ١٥٠ مقعداً .

سنة الصنع : ألا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على استيرادها .

التكييف : أن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيّفة تكييفاً كاملاً (سخاها وبارداً) .

ثانياً - النقل النهري والبحري :

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائقاً ومكيفة .

سنة الصنع : أن تكون مستوفاة للشروط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقرها الجهة المختصة حسب نوعها .

ثالثاً - النقل الجوى :

لا يقل عن طائرتين .

سنة الصنع : يتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .

ويقتصر استخدام وسائل النقل المقدمة على نقل السائحين .

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة مستبدلة بقرار وزير السياحة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠ الوقائع المصرية العدد ٢٥٦ في ١١/١١/١٩٩٠

مادة ٧ - يجوز تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم في هذا الشأن موضحاً به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقاً بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتغير الشركاء المسؤولين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأي بيان آخر مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما يجوز أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طلب الشركتين وبشروط أن تتوافر في الشركة المتنازل إليها جميع الشروط التي يتطلبها القانون لمنع الترخيص .

مادة ٨ - ينشأ بوزارة السياحة سجل الشركات السياحية بدون به البيانات الآتية :

- ١ - اسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .
- ٣ - المدير المسئول .
- ٤ - رقم الترخيص .
- ٥ - تاريخ منح الترخيص .
- ٦ - أسماء الشركاء .
- ٧ - أسماء الموظفين .
- ٨ - الفروع .
- ٩ - الجزاءات الموقعة على الشركة .

مادة ٩ - تحصل الرسوم الآتية في حالة استخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة ، أو عند استخراج بدل فاقد أو صور من الترخيص :

١٠ جنيتها عند طلب استخراج بيان أو أكثر من البيانات •

١٥ جنيتها عند طلب تعديل أو اضافة بيان أو أكثر •

٣٠ جنيتها عند طلب استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص •

وتعفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم •

مادة ١٠ - تخاطر شركات السياحة الادارة العامة للشركات السياحية بالورادة بمشروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كاف للتحقق من التزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحدد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات •

وللوزارة أن تبدى اعتراضها ان رأت محلا لذلك ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المعنية تعديل مشروعاتها وفقا للاعتراض •

مادة ١١ - تخاطر الشركات السياحية الادارة العامة للشركات بوزارة السياحة ببرامجها السياحية قبل تنفيذها بخمسة عشر يوما على الأقل ويتضمن الاخطار البيانات الآتية :

(أ) أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة وعناوينها التي ستقيم بها المجموعات التي أعدت بشأنها البرامج وسعر كل برنامج •

(ب) طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر السداد •

(ج) البنك الذي سيتم عن طريقه السداد •

وللوزارة أن تعرض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام الواردة بقانون الشركات السياحية وهذه اللائحة ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقا لما أبدى من اعتراض •

مادة ١٢ - يتبع الأتمى عند تقديم شكوى ضد أحد الشركات السياحية :

١ - تقدم الشكوى الى ادارة الشركات السياحية •

٢ - ترسل صورة من الشكوى الى الشركة المعنية مع اخطار غرفة الشركات السياحية •

٣ - اذا لم يرد رد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام من اخطارها بالشكوى أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكوى على لجنة فض المنازعات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون تنظيم الشركات السياحية •

٤ - تحدد اللجنة المذكورة ميعادا لنظر الشكوى خلال أسبوع من احالتها اليها وتخطر أصحاب الشأن به ولها أن تطلب منهم تقديم ما تراه لازما من مستندات •

٥ - تبث اللجنة فى الشكوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بعد أن تستمع الى أقوال الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم •

٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة •

٧ - يخطر أطراف الشكوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به ادارة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه ، وكذلك غرفة الشركات السياحية •

٨ - اذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكوى فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من اخطارها بقرار اللجنة •

مادة ١٣ - يجب ألا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنويا عشرين في المائة من حجم نشاطها الاجمالى السنوى شاملا جميع الخدمات السياحية التى تقدمها للسائحين الوافدين ، وأعمال النقل السياحى اذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية •

مادة ١٤ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه يعمل بهذا القرار من اليوم التالى لنشره وبمراجعة ما يأتى :

أولا - بالنسبة للشركات القائمة فى تاريخ العمل بهذا القرار تسرى عليها الأحكام الخاصة بشروط المقر ومدير الشركة فى حالة حدوث أى تغير فى هذا الشأن •

ثانيا - بالنسبة للشركات العاملة فى مجال النقل السياحى عليها أن تعدل أوضاعها وفقا للأحكام الخاصة بوسائل النقل والواردة بهذا القرار خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به •

مادة ١٥ - يلغى القرار الوزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته •

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

وزير السياحة والطيران المدنى

توفيق عبده اسماعيل

وزارة السياحة
الإدارة العامة للشركات السياحية

نموذج ترخيص شركة سياحية
طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣

اسم الشركة : _____
نوع الشركة : _____
النشاط الذي تزاوله الشركة : _____
أسماء الشركاء وعناوينهم : _____
مقر الشركة : _____
الفروع وعناوينها : _____
رأس مال الشركة : _____
اسم المدير المسئول : _____
تاريخ سداد رسم الترخيص : _____
تاريخ موافقة جهات الأمن : _____
تاريخ موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل ان وجدت : _____

المدير العام

الباب الثانى

القواعد القانونية التى قررتها

محكمة النقض المصرية بشأن المنشآت والشركات

الفندقية والسياحية

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الشركات السياحية وذلك فى البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « عدم جواز تقديم مشروعات روحية فى المحال العامة إلا بترخيص فى ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية مادة ١/١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، جواز تحديد مدة الترخيص أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتاً فى المناسبات . مادة ٣/١٧ من ذات القانون ، نطاق تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة التى لا يمتد إليها نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ » (١) .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « قول الحكم بوحدة الحل ، فى ثلاث دعاوى ، كل خاصة بإدارة محل سبق غلقه ، دون بيان العناصر التى استمد منها هذه النتيجة ، قصور يعيب الحكم » (٢) .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من المقرر أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إدارى

(١) : نقض ١٩٨٠/١١/٦ س ٣١ من ١٧٠ طعن ٧٦ لسنة ٥٥ ق .

(٢) : نقض ١٩٧٧/١/٢٣ س ٢٨ من ١٢٥ طعن ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق .

أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائى بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لأعلى حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ، (١) .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من المقرر أن العبرة فى المحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها » (٢) .

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد أخذ الطاعن بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٧٧ ، والذى تنص المادة الثالثة منه على حظر مزاوله أعمال الشركات السياحية المنصوص عليها فيه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة ، وتنص المادة ٢٨ منه على معاقبة مخالفة حكم المادة الثالثة المشار إليها بعقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، فإن النعمى بأن نشاط الطاعن غير مؤثم وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه (٣) .

(١) : نقض ١٥/١٥/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٩١ طعن ١١٩ لسنة ٤٤٧ ق .

(٢) : نقض ١٦/٢/١٩٧٦ من ٢٧ ص ٢٢٥ طعن ١٨١٤ لسنة ٤٤٥ ق .

(٣) : وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محرر محضر الضبط هو الرائد ... رئيس مباحث الأموال العامة بطنطا ، وهو من ضباط الشرطة الذين أسبغت عليهم المادة الثالثة والعشرون من قانون الاجراءات الجنائية ، صفة مأمورى الضبط القضائى -

الباب الثالث **القيود والأوصاف الجنائية لجرائم شركات** **السياحة والملاحظات القضائية عليها**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلي لجرائم شركات السياحة والملاحظات
القضائية عليها وذلك في البندين التاليين :

أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم شركات
السياحة والملاحظات القضائية عليها ،

تقييدُ جنحة بالمواد ١، ٣، ٢٨ / ١ من القانون رقم ٣٨

= نوى الاختصاص العام في دوائر اختصاصهم ، مما مؤهلة ان تنبسط ولاية
المقررة في القانون على جميع أنواع الجرائم بما فيها الجريمة التي دين الطاعن
بها ، فإن النعى على الحكم تعويله على محضر الضبط وعدم الرد على نفعه
ببطلانه يكون على غير أساس ولا على الحكم - بفرض إنهاء الطاعن هذا الدفع
- إن هو لم يرد عليه لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

وأضافت محكمة النقض المصرية في أسبابها بأنه : لما كان الحكم
للمطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر في القانون ، إلا أنه
لما كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا تملك
تصحيحه في هذه الحالة لأنه من شأن ذلك الإضرار بالطاعن ، وهو ما لا يجوز
عملاً بمقتضى المادة ٤٢ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة
النقض الصابر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وأضافت محكمة النقض المصرية في أسبابها بأنه : لما كان الحكم
المطعون فيه ، قد خالف القانون فيما قضى به على الطاعن من عقوبة الغلق ،
وهي عقوبة لم ينص عليها القانون المطبق على واقعة الدعوى ، فإن هذه
الحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها في المادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات
الطعن أمام محكمة النقض بآدى الذكر ، تقضى بتصحيح الحكم في هذا
الخصم بالغاء ما قضى به من عقوبة الغلق .**نقض ١٩٨٦/١٢/١٠**
س٢٣٧ من ١٠١٦ الطعن رقم ٤٣٧ س٥٦ ق ٤ .

لسنة ١٩٧٧ (١) المعدل بالقانون ١١٨ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ (٢) .

زاول تنظيم رحلات سياحية (أو بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن ، أو تشغيل وسائل نقل السائحين) قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة .

تُقَيِّدُ جنحة بالمواد ١/٢٨، ٩، ١ وقرار وزير السياحة :
وهو صاحب شركة سياحية أو المسئول عن انارتها أنشأت فروع لها داخل أو خارج البلاد قبل الحصول على موافقة وزير السياحة .

تُقَيِّدُ جنحة بالمواد ١/٢٨، ١٢، ١ وقرار وزير السياحة :

خالفت الأسعار التي حددها وزير السياحة للخدمات التي تقدمها شركته السياحية .

تُقَيِّدُ جنحة بالمواد ١/٢٨، ١٣، ١ وقرار وزير السياحة:
لم يخطر وزارة السياحة بالبرامج السياحية التي تنظمها شركته السياحية ، خلال الميعاد المقرر قانوناً .

تُقَيِّدُ جنحة بالمواد ١/٢٨، ١٤، ١ وقرار وزير السياحة :

وهو صاحب شركة سياحية لم يرسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها ، وبيان بالقيمة النقدية للخدمات التي قدمتها لهم ونوعها وطريقة تمويلها على النحو المبين بالأوراق .

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٧ العدد ٢٦ .

(٢) انظر نص قرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الشركات السياحية في الباب الأول من هذا القسم .

تقييد جنحة بالمواد ١، ١٥، ٢٨/١ وقرار وزير السياحة:
لم يعرض المطبوعات والنشرات والصور والأدلة السياحية التي تصدرها شركته السياحية لتوزيعها على وزارة السياحة للحصول على إذن كتابي بالطبع والتوزيع .

تقييد جنحة بالمواد ١، ١٦، ٢٨/١ وقرار وزير السياحة:
لم يوافى وزارة السياحة بمزانية شركته السياحية وحساباتها الختامية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

العقوبة ،

العقوبة المقررة لأي من الأوصاف السابقة هي غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد .

نانياً ، الملاحظات القضائية على الأوصاف الجنائية لجرائم شركات السياحة ،

يلاحظ أنه يجب عند جراء القيد والوصف وقبل ادانة المتهم أن يراعى أن النطاق الموضوعي لسريان أحكام القانون على الشركات السياحية فقط ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو بعض الأعمال الآتية :

١- تنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

٢- بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة ، وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

٣- تشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

ولوزير السياحة أن يضيف إلى تلك الأعمال أعمالاً أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين .

القسم الرابع **حماية البيئة في قانون الآثار**

تمهيد وتقسيم ،

تعتبر الآثار المصرية ثروة قومية لمصر والأمة العربية والاسلامية بل أننا نرى أنها ثروة نادرة للحضارة العالمية والتراث الانسانى للبشرية وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب الآتية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ .

الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن قانون الآثار .

الباب الثالث : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار والملاحظات القضائية عليها (١) .

(١) أنظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية بشأن جرائم المحال التجارية والصناعية وغيرها وجرائم المحال العامة .

الباب الأول
الأصول التشريعية للقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٨٣ بشأن الآثار المعدل
بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩١ (١)

تمهيد .

سوف نتعرض في هذا الباب لأصول التشريعية
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الآثار المعدل بالقانون
١٢ لسنة ١٩٩١ (٢) .

(١) انظر ما سبق ذكره في الفصل الثامن من الباب التمهيدي بشأن
حماية البيئة الأثرية في تشريعات الآثار وعلى وجه الخصوص
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنهاء مهنة الآثار
المصرية .

(٢) القانون ١٢ لسنة ١٩٩١ تناول بالتمثيل الفقرة الثانية من المادة
٢٩ والمادة ٢٩ وقد نشر في الجريدة الرسمية في ١٦/٥/١٩٩١
على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

باصدار قانون حماية الآثار (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية الآثار .

(المادة الثانية)

يقصد بالهيئة في تطبيق أحكام هذا القانون هيئة الآثار المصرية ،
كما يفصل باللجنة الدائمة اللجنة المختصة بالآثار المصرية القديمة
وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الإسلامية
والقبطية ومجالس إدارات المتاحف بحسب الأحوال والتي يصدر
بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة .

(المادة الثالثة)

الموزير المختص بشؤون الثقافة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا
القانون .

(المادة الرابعة)

ينغى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٤٠٢ (٦ اغسطس
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

قانون حماية الآثار

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يعتبر أثرا كل عقار أو منقول أُنْتُجَتْ الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها ، وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها .

مادة ٢ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذا قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثرا متى كانت للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيائه وذلك دون التقيد بالحد الزمني الوارد بالمادة السابقة ويتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون وفي هذه الحالة يعد مالك الأثر مسئولاً عن المحافظة عليه وعدم أحداث أى تغيير به ، وذلك من تاريخ إبلاغه بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٣ - تعتبر أرضا أثرية الأراضى المملوكة للدولة انى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة . ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة اخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار اذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر .

مادة ٤ - تعتبر مبان أثرية المباني التي اعتبرت كذلك وسجلت بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة .

وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل بناء تاريخيا أو موقعا اثريا لم يقرر نزع ملكيته أن يحافظ عليه من أى تلف أو هتكان .

مادة ٥ - هيئة الآثار المصرية هي المختصة بالاشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار في متاحفها ومخازنها وفي المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية ولو عثر عليها بطريق المصادفة .

وتتولى الهيئة الكشف عن الآثار الكائنة فوق سطح الأرض ، والتنقيب عما هو موجود منها تحت سطح الأرض وفي المياه الداخلية والمياه الاقليمية المصرية .

ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخص للهيئات العلمية المتخصصة الوطنية منها والأجنبية بالبحث عن الآثار والكشف عنها في مواقع معينة ولفترات محددة بترخيص خاص غير قابل للتنازل الى الغير ، ولا يمنح هذا الترخيص الا بعد التحقق من توافر الكفاية العلمية والفنية والمالية والخبرة الأثرية العلمية في طالب الترخيص .

ويسرى الحكم المتقدم ولو كان البحث أو التنقيب في أرض مملوكة للجنة طالبة الترخيص .

مادة ٦ - تعتبر جميع الآثار من الأموال العامة - عدا ما كان وقفيا ولا يجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها الا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٧ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر الاتجار في الآثار ، ويمنح التجار الطليون مهلة قدرها سنة لترتيب أوضاعهم وتصريف الآثار الموجودة لديهم ويعتبرون بالنسبة لما يتبقى لديهم من آثار بعد هذه المدة في حكم الطائزين وتسرى عليهم الأحكام المتعلقة بحيازة الآثار والمنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨ - فيما عدا حالات التملك أو الحيازة القائمة وقت العمل بهذا القانون أو التي تنشأ وفقا لأحكامه يحظر اعتبارا من تاريخ العمل به حيازة أى أثر .

وعلى التجار والطائزين للآثار من غير التجار أن يخطرأ الهيئة بما لديهم من آثار خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يحافظوا عليها حتى تقوم الهيئة بتسجيلها طبقا لأحكام هذا القانون .

ويعتبر حادثا بدون وجه حق ولا يفيد من أحكام الحيازة المقررة بهذا القانون كل من لا يخطر خلال المدة المشار إليها عما في حيازته من آثار لتسجيلها .

مادة ٩ - يجوز لحائز الأثر التصرف فيه بأى نوع من أنواع التصرفات بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة وفقا للإجراءات والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون الثقافة وبشرط ألا يترتب على التصرف اخراج الأثر خارج البلاد .

وتسرى على من تنتقل اليه ملكية أو حيازة الأثر وفقا لحكم هذه المادة أو بطريق الميراث أحكام الحيازة المبينة في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يكون للهيئة أولوية الحصول على الأثر محل التصرف مقابل تعويض عادل ، كما يحق للهيئة الحصول على ما تراه من آثار أو استرداد الآثار المنتزعة من عناصر معمارية الموجودة لدى التجار أو الطائزين مقابل تعويض عادل .

مادة ١٠ - يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية أو الأجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بشئون الثقافة ،

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية - تحقيقا للمصلحة العامة - ولمدة محددة عرض بعض الآثار في الخارج ، ولا يسرى هذا الحكم على الآثار التي يحددها مجلس إدارة الهيئة سواء لكونها من الآثار القليلة أو التي يخشى عليها من التلف .

مادة ١١ - للهيئة حق قبول التنازل من قبل الهيئات والأفراد عن ملكية عقاراتهم التاريخية عن طريق الهبة أو البيع بشمن ومزى أو الوضع تحت تصرف الهيئة لأجل لا يقل عن خمسين سنة ، متى كانت للدولة مصلحة قومية في ذلك .

مادة ١٢ - يتم تسجيل الأثر بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ويعلن القرار الصادر بتسجيل الأثر العقارى الى مالكه أو المكلف باسمه بالطريق الإدارى وينشر في الوقائع المصرية ويؤشر بذلك على هامش تسجيل العقار في السجل العقارى .

مادة ١٣ - يترتب على تسجيل الأثر العقارى وإعلان المالك بذلك طبقاً لأحكام المادة السابقة الأحكام الآتية :

١ - عدم جواز هدم العقار كله أو بعضه أو إخراج حرم منه من جمهورية مصر العربية .

٢ - عدم جواز نزع ملكية الأرض أو العقار ، أما الأراضى المتاخمة له فيجوز نزع ملكيتها بعد موافقة الوزير المختص بشئون الثقافة ، بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

٣ - عدم جواز ترتيب أى حق ارتفاق للغير على العقار .

٤ - عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الاشراف المباشر لمندوب الهيئة .

فإذا أجرى صاحب الشأن عملا من الأعمال بغير الترخيص المشار اليه قامت الهيئة بإعادة الحال الى ما كانت عليه على تقفه المخالف مع عدم الاخلال بالحق فى التمويش وعدم الاخلال بالعقوبات المقررة فى هذا القانون .

٥ - التزام المالك بالحصول على موافقة كتابية من الهيئة عن كل تصرف يرد على العقار مع ذكر اسم المتصرف اليه ومحل اقامته ، وعليه عند التصرف فيه ابلاغ من حصل التصرف له أن العقار مسجل . وعلى الهيئة أن تبدي رأيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بطلب التصرف ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بغير رد بمثابة قرار بالرفض .

٦ - للهيئة أن تبشر فى أى وقت على نفقتها ما تراه من الأعمال لازما لصيانة الأثر وتظل هذه الأحكام سارية ولو أصبح ما بالعقار من أثر منقولا .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وبعد أخذ رأى اللجنة الدائمة للأثار شطب تسجيل الأثر الثابت أو جزء منه ، وينشر قرار الشطب فى الوقائع المصرية ويبلغ الى الأفراد والجهات التى أبلغت من قبل بتسجيله ويثبت ذلك على هامش تسجيل الأثر بالهيئة وعلى هامش تسجيل العقار فى مصلحة الشهر العقارى .

مادة ١٥ - لا يترتب على أى استغلال قائم من قبل الأفراد أو الهيئات لموقع أثري أو أرض أو بناء ذي قيمة تاريخية أى حق فى تملكه بالتقادم ، ويحق للهيئة كلما رأت ضرورة لذلك اخلاها مقابل تعويض عادل .

مادة ١٦ - للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة - ومقابل تعويض عادل - ترتيب حقوق ارتفاق على العقارات المجاورة للمواقع الأثرية والمباني التاريخية لضمان المحافظة على خصائصها الفنية أو مظهرها العام ويحدد القرار الصادر بذلك المقارات أو أجزاء المقارات التى يترتب عليها حق أو أكثر من حقوق الارتفاق ونطاق هذا الحق والقيود التى ترد على حق المالك أو الحائز تبعاً لذلك .

مادة ١٧ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو غيره من القوانين يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة بناء على قرار من اللجنة الدائمة للآثار ودون حاجة الى الالتجاء الى القضاء أن يقرر ازالة أى تمسد على موقع أثري أو عقار أثري بالطريق الإدارى وتتولى شرطة الآثار المختصة تنفيذ قرار الازالة ، ويلزم المخالف بإعادة الوضع الى ما كان عليه ، والا جاز للهيئة أن تقوم بتنفيذ ذلك على نفقته .

مادة ١٨ - يجوز نزع ملكية الأراضى المملوكة للأفراد لأهميتها الأثرية كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء عليها مؤقتاً لى أن تتم اجراءات نزع الملكية وتعتبر الأرض فى حكم الآثار من تاريخ الاستيلاء المؤقت عليها ولا يدخل فى تقدير التعويض احتمال وجود آثار فى الأرض المنزوعة ملكيتها .

مادة ١٩ - يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس ادارة الهيئة اصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة . والمناطق الأثرية ، وتعتبر الأراضى الواقعة داخل تلك الخطوط أرمها أثرية تسرى عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - لا يجوز منح رخص للبناء في الموقع أو الأراضى الأثرية .

ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو اعداد طرق أو الزراعة فيها أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التحميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار بها أو قطعها أو رفع أنقاض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو اجراء غير ذلك من الأعمال التى يترتب عليها تغيير فى معالم هذه المواقع والأراضى الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق المأهولة أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الآثار فى غيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين للهيئة بناء على الدراسات التى تعريها احتمال وجود آثار فى باطنها ، كما يسرى حكم هذه المادة على الأراضى الصحراوية وعلى المناطق المرخص بعمل مطاجر فيها .

مادة ٢١ - يتعين أن تراعى مواقع الآثار والأراضى الأثرية والمبانى والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل فى المناطق الأثرية والتاريخية وفى زمامها الا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك مع مراعاة حقوق الارتفاق التى ترتبها الهيئة .

وعلى الهيئة أن تبدي رأيا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العرض عليها فإذا لم تبد رأيا خلال هذه المدة جاز عرض الأمر على الوزير المختص بشئون الثقافة ليصدر قرارا في هذا الشأن .

مادة ٢٢ - للجهة المختصة - بعد أخذ موافقة الهيئة - الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة .

وعلى الجهة المختصة أن تضمن الترخيص الشروط التي ترى الهيئة أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطفى على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرما مناسباً مع مراعاة المحيط الأثرى والتاريخى والمواصفات التي تضمن حمايته . وعلى الهيئة أن تبدي رأيا في طلب الترخيص خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه إليها والا اعتبر فوات هذه المدة قرارا بالرفض .

مادة ٢٣ - على كل شخص يعثر على أثر عقارى غير مسجل أن يبلغ هيئة الآثار به ، ويعتبر الأثر ملكا للدولة . وعلى الهيئة أن تتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة عليه ولها خلال ثلاثة أشهر اما رفع هذا الأثر الموجود في ملك الأفراد ، أو اتخاذ الاجراءات لنزع ملكية الأرض التي وجد فيها أو ابقائه في مكانه مع تسجيله طبقا لأحكام هذا القانون ولا يدخل في تقدير قيمة الأرض المنزوع ملكيتها قيمة ما بها من آثار .

وللهيئة أن تمنح من أرشد عن الأثر مكافأة تحددها اللجنة الدائمة المختصة اذا رأت أن هذا الأثر ذو أهمية خاصة .

مادة ٢٤ - على كل من يعثر مصادفة على أثر منقول أو يعثر على جزء أو أجزاء من أثر ثابت فيما يتواجد به من مكان أن يخطر بذلك أقرب سلطة ادارية خلال ثمان وأربعين ساعة من العثور عليه وأن يحافظ عليه حتى تتسلمه السلطة المختصة والا اعتبر حائزا لأثر بدون ترخيص، وعلى السلطة المذكورة اخطار الهيئة بذلك فوراً .

ويصبح الأثر ملكا للدولة وللهيئة إذا قدرت أهمية الأثر أن تمنح
من عشر عليه وأبلغ عنه مكافأة تحددها اللجنة الدائمة المختصة .

مادة ٢٥ - يتولى تقدير التعويض المنصوص عليه في المواد ٧ ،
١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة
ويمثل فيها مجلس الإدارة ويجوز لذوى الشأن التظلم من تقدير اللجنة
الى الوزير المختص خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغهم بكتاب موسى
عليه مصحوب بعلم الوصول والا أصبح التقدير نهائيا .

وفي جميع الأحوال تسقط دعوى التعويض اذا لم ترفع الدعوى
خلال سنة من تاريخ صيرورة التقدير نهائيا .

الباب الثانى

تسجيل الآثار وصيانتها والكشف عنها

مادة ٢٦ - تتولى هيئة الآثار حصر الآثار الثابتة والمنقولة
وتصويرها ورسمها وتسجيلها وتجميع البيانات المتعلقة بها فى السجلات
المعدة لذلك ويتم التسجيل طبقا للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار
من مجلس إدارة الهيئة ، ويعتبر مسجلا منها الآثار المقيمة فى تاريخ العمل
بهذا القانون بالسجلات المخصصة لها .

وتعمل الهيئة على تعميم المسح الأثرى للمواقع والأراضى الأثرية
وتحديد مواضعها ومعالها وإثباتها على الخرائط مع مواناة كل من
الوحدة المحلية المختصة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى بصورة منها
لمراجعتها عند اعداد التخطيط العام .

وتعد الهيئة مسجلا للبيانات البيئية والعمرانية والعوامل المؤثرة فى
كل موقع أثرى تبعا لأهميته .

مادة ٢٧ - تتولى هيئة الآثار اعداد المعالم والمواقع الأثرية والمباني التاريخية المسجلة للزيارة والدراسة بما لا يتنافى مع تأمينها وصيانتها ، وتعمل على اظهار خصائصها ومميزاتها الفنية والتاريخية .

كما تستخدم الهيئة امكانيات المواقع والمتاحف الأثرية في تنمية الوعي الأثرى بكل الوسائل .

مادة ٢٨ - تحفظ الآثار المنقولة ، وماتتطلب الاعتبارات الموضوعية نقله من الآثار المعمارية وتوضع في متاحف الهيئة ومخازنها ، وتتولى الهيئة تنظيم العرض فيها وإدارتها بالأساليب العلمية ، وصيانة محتوياتها ومباشرة وسائل الحماية والأمن الضرورية لها ، واقامة معارض داخلية مؤقتة تتبعها .

للهيئة أن تعهد للجامعات المصرية بتنظيم وإدارة المتاحف الكائنة بها، وبكلياتها مع ضمان تسجيلها وتأمينها .

وتعتبر متاحف ومخازن الآثار في كل هذه الأحوال من أملاك الدولة العامة .

مادة ٢٩ - تتولى هيئة الآثار الحفاظ على الآثار والمتاحف والمخازن والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية كما تتولى حراستها عن طريق الشرطة المختصة والخبراء والحراس الخصوصيين المعيّنين منها وفقا للقواعد المنظمة لذلك . وتضع الهيئة حدا أقصى لامتداد كل تفتيش للآثار بما يكفل سهولة التحرك في منطقته ومراقبة آثارها .

ويحدد بقرار من مجلس إدارة الهيئة محيط كل موقع أثري لتتولى الهيئة حراسته ، ويجوز - بعد أخذ رأى وزارة المالية - أن يتضمن هذا القرار فرض رسم لدخول الموقع وذلك بعد أقصى خمسة جنيهات للمصريين ومائة جنيه أو مئيمادله من العملات الحرة بالنسبة إلى الأجانب ، ولا يخل هذا الرسم بالرسم المقررة طبقا للمادة (٣٩) من هذا القانون (١) .

مادة ٣٠ - تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة.

يتحمل كل من وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية نفقات ترميم وصيانة المقارنات الأثرية والتاريخية التابعة المسجلة لها .

كما تتحمل الهيئة بنفقات ترميم المباني التاريخية المسجلة التي في حيازة الأفراد والهيئات الأخرى ما لم يكن سبب الترميم قد نشأ عن سوء استعمال من الحائز حسبما تقرره اللجنة الدائمة المختصة ، وفي هذه الحالة يتحمل الحائز قيمة بمصاريف الترميم .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة بأداء عمليات الترميم والصيانة ، تحت إشراف الهيئة كما يجوز الترخيص كتابة بها للأفراد المتخصصين .

مادة ٣١ - ترتب الهيئة أولويات التصريح للبعثات والهيئات بالتنقيب عن الآثار بدءاً بالمناطق الأكثر تعرضاً لأخطار البيئة والأكثر تأثراً بمشروعات الدولة في الامتداد العمراني وفق جدول زمني وموضوعي يقرره مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣٢ - لا يجوز للغير مباشرة أعمال البحث أو التنقيب عن الآثار إلا تحت الإشراف المباشر للهيئة عن طريق من تندبه لهذا الغرض من الخبراء والفنيين ، وفقاً لشروط الترخيص الصادر منها .

ويرخص لرئيس البعثة أو من يقوم مقامه بدراسة الآثار التي اكتشفتها البعثة ورسمها وتصويرها ، ويحفظ حق البعثة في النشر العلمي عن حفارها لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ أول كشف لها في الموقع ، يسقط بعدها حقها في الأسبقية في النشر .

مادة ٣٣ - يصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بالاشتراطات والالتزامات التي يجب مراعاتها وتنفيذها في تراخيص الحفر بحيث يتضمن الترخيص بياناً بحدود المنطقة التي يجرى البحث فيها ، والمدة المصرح بها ، والحد الأدنى للعمل بها ، والتأمينات الواجب ايداعها لصالح الهيئة وتبروط مباشرة الحفر ، مع الاقتصار على منطقة معينة حتى اتمام العمل بها ، والالتزام بالتسجيل المتتابع والمتكفل بالحراسة والصيانة وتزويد الهيئة بتسجيل متكامل وتقرير علمي شامل عن الأعمال محل الترخيص .

مادة ٣٤ - يخضع الترخيص للبعثات الأجنبية بالكشف والتنقيب عن الآثار للقواعد الآتية :

(أ) التزام كل بعثة بنرميم وصيانة ما تقوم بالكشف عنه من الآثار المعمارية والآثار المنقولة ، أولا بأول وقبل أن تنتهي مواسم عملها ، وذلك بإشراف الأجهزة المختصة في هيئة الآثار وبالتعاون معها .

(ب) اقتران خطة نل بعثة أجنبية لأعمال التنقيب الأثرى في مصر بخطة مكمله لها تقوم فيها البعثة بعمل من أعمال الترميم للآثار القائمة التي سبق الكشف عنها ، أو ما يناسب استعدادها من أعمال المسح أو الحصر والتسجيل الأثرية للمنطقة التي تعمل بها أو بقرىها ، ويتم ذلك بموافقة الهيئة أو بالمشاركة معها .

(ج) يكون للهيئة وحدها دون المرخص له أن تنتج نماذج حديثة للآثار المكتشفة في الحفائر بعد أن يتم المرخص له النشر العلمي عنها، ومع ذلك يجوز للهيئة أن تمنح المرخص له في هذه الحالة نسخا من هذه الآثار .

مادة ٣٥ - جميع الآثار المكتشفة التي تعثر عليها بعثات الحفائر العلمية الأجنبية تكون ملكا للدولة ، ومع ذلك يجوز للهيئة أن تقرر مكافأة

البعثات المتميزة اذا أدت أعمالا جليلة في الحفائر والترميمات بأن تمنح بعضا من الآثار المنقولة التي اكتشفها البعثة لمتحف آثار بعثته البعثة لتعرض فيه بأسسها متى قررت الهيئة امكان الاستثناء عن هذه الآثار لمائلتها مع تقديم الأخرى التي أخرجت من ذات الحفائر من حيث المسادة والنوع والصفة والدلالة التاريخية والفنية وذلك بعد استيفاء المعلومات المتعلقة بها وتسجيلها .

مادة ٣٣٩ - تتولى النظر في نتائج أعمال البعثات واقتراح مكافأة أى منها اللجنة الدائمة المختصة أو مجلس ادارة المتحف المختص بحسب الأحوال .

وللهيئة الحق في أن تسمح المرخص له بعض الآثار المنقولة، كما أن لها الحق في اختيار الآثار التي ترى مكافأته بها دون تدخل منه وبشرط ألا يتعدى مقدار الآثار الممنوحة في هذه الحالة نسبة ١٠٪ من الآثار المنقولة التي اكتشفها البعثة .

وأن يكون لها ما يائلها من القطع الأخرى من حيث المسادة والنوع والصفة والدلالة التاريخية والفنية ، وعلى ألا تتضمن آثارا ذهبية أو فضية أو أحجارا كريمة أو يرديات أو مخطوطات أو عناصر معمارية أو أجزاء مقطوعة منها .

ويتعين أن تتضمن الاتفاقيات التي تعقدها الهيئة في هذا الشأن النص على حظر الاتجار في الآثار الممنوحة سواء في الداخل أو الخارج .

مادة ٣٤٧ - يجوز بقرار من مجلس ادارة الهيئة انهاء تراخيص العمل الممنوحة للهيئات والبعثات في الحفائر لمخالفات وقعت منها أثناء العمل . ومع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة للاستيلاء على الآثار دون وجه حق أو تهريبها يكون للهيئة حرمان أية بعثة أثرية أو أى متحف آثار خارجى

من مزاولة الحفائر الأثرية في جمهورية مصر العربية لمدة لا تقل عن خمس سنوات اذا ثبت اشتراك أحد أفرادها أو اعنته على ارتكاب أية جريمة من الجرائم المشار إليها بهذا القانون .

مادة ٣٨ - تعفى هيئة الآثار وبعثات انجاعات المصرية من أداء الرسوم الجمركية عن الأدوات والمعدات والأجهزة التي تستوردها من الخارج لأعمال الحفائر وترميم الأبنية الأثرية والتاريخية وتجهيز المتاحف ومراكز الآثار التابعة لها والعروض الفنية والأثرية .

كما تقوم مصلحة الجمارك بالافراج المؤقت عن الأدوات والأجهزة التي تدخلها الى البلاد . البعثات الأجنبية للحفائر والترميم والدراسات الطبيعية المتعلقة بالآثار لاستخدامها في أغراضها ، وتعفى هذه البعثات فائداً من أداء الرسوم الجمركية اذا تصرفت أو تنازلت عن هذه الأدوات أو الأجهزة للهيئة أو للبعثات الأثرية بالجامعات المصرية وتتحمل البعثة بقيمة الرسوم الجمركية المقررة اذا تصرفت في الأدوات أو الأجهزة بعد انتهاء عملها الى غير هذه الجهات .

مادة ٣٩ - يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة - بعد أخذ رأى وزارة السياحة فرض رسم لزيادة أى من المتاحف أو الآثار بحد أقصى خمسة جنيهات للبصريين ومائة جنيه أو مايقابلها من العملات الحرة بالنسبة إلى الاجانب» (١) .

الباب الثالث

العقوبات

مادة ٤٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقرها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد التالية :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ١٦/٥/١٩٩١ .

مادة ٤١ - يعاقب بالأشغال المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من قام بتهرب أثر خارج الجمهورية أو اشترك في ذلك . ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فيها لصالح الهيئة .

مادة ٤٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

(أ) سرق أثرا أو جزء من أثر مملوك للدولة أو قام باختفائه أو اشترك في شيء من ذلك ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

(ب) هدم أو أتلف عددا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معاملته أو فصل جزءا منه أو اشترك في ذلك .

(ج) أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك في ذلك . وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه إذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالأثار أو موظفى أو عمال بضائع الحضائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

مادة ٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من :

(أ) نقل بنهر اذن كتابى صادر من هيئة الآثار أثرا ملوكا للدولة أو مسجلا أو نزع من مكانه .

(ب) حول المباني الأثرية أو الأراضى الأثرية أو جزءا منها الى مسكن أو حظيرة أو مخزن أو مصنع أو زرعها ، أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجارا أو اتخذها جرنا أو شق بها مصارف أو مساقى أو أقام بها أية اشغالات أخرى أو اعتدى عليها بأية صورة كانت .

(ج) استولى على اقتاض أو سباد أو أثرية أو رمال أو مواد أخرى من موقع أثري أو أراضى أثرية بدون ترخيص من الهيئة أو تجاوز شروط الترخيص الممنوح له فى المحاجر أو أضاف الى الموقع أو المكان الأثرى أسمدة أو أثرية أو نفايات أو مواد أخرى .

(د) جاوز متعمدا شروط الترخيص له بالحفر الأثرى .

(هـ) اقتنى أثرا وتصرف فيه على خلاف ما يقضى به القانون .

(و) زيف أثرا من الآثار القديمة بقصد الاحتيال أو التدليس .

مادة ٤٤ - يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة السابقة كل من يخالف

أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون .

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز

سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بالسجن

هاتين العقوبتين كل من :

(أ) وضع على الأثر اعلانات أو لوحات للدعاية .

(ب) كتب أو نقش على الأثر أو وضع دهانات عليه .

(ج) تمويه أو تلف بطريق الخطأ أثرا ثابتا أو منقولاً أو فصل جزءا منه .

مادة ٤٦ - يعاقب كل من يخالف المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من العاملين بالدولة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع الزامه بالتعويض عن الأضرار التي تنشأ عن المخالفة .

مادة ٤٧ - يحكم في حالة مخالفة المواد ٧ ، ٢١ ، ٢٢ بمصادرة الآثار لصالح هيئة الآثار .

الباب الرابع

الأحكام الختامية

مادة ٤٨ - لرئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرى الآثار ومديرى المتاحف وأمنائها وأمنائها المساعدين ومراقبى ومديرى المناطق الأثرية ومفتشى الآثار والمفتشين المساعدين صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٤٩ - يجوز إلى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف بالهيئة الغرامات المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا القانون والرسوم المقررة بالمادتين ٢٩ ، ٣٩ منه وللهيئة أن تمنح من حصيلته هذه المبالغ مكافآت يقدرها رئيس مجلس إدارة الهيئة لمن ساهم في الإرشاد أو ضبط المخالفات وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة .

مادة ٥٠ - جميع المبالغ التي تستحق للهيئة تطبيقاً لهذا القانون
يجوز تحصيلها بطريق الحجز الإداري •

مادة ٥١ - تتولى الهيئة تنسيق العمل مع الهيئات والجهات المختصة
بالتخطيط والإسكان والسياحة والمرافق والأمن ومجالس المحافظات بما
يكفل حماية الآثار والمتاحف والمباني التاريخية من الاهتزازات والاختناقات
ومسببات الرشح والتلوث وأخطار الصناعة وتغير المحيط التاريخي والأثرى
وبما يحقق التوازن بين مطالب العمران وبين ضرورات صيانة الآثار
والتراث •

الباب الثاني

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة

النقض المصرية بشأن جرائم الآثار

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلي للمبادئ القانونية التي قررتها محكمة
النقض المصرية بشأن جرائم الآثار وذلك في البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « القانون رقم ١٤
لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار لا يعطل أحكام القانون العام بالنسبة إلى
ما يقع من جرائم (١) » .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا تناول الحكم
دفاع المتهم - بجريمة التعدي على أرض أثرية - ورد عليه بما ذكره من
أنه « لا يجدى المتهم قوله أنه يدفع أيجار إلى الصراف لأن قيامه بذلك
مقابل انتفاعه بأرض أثرية لا يمسو جريمته » فإن هذا الرد سليم لا
غبار عليه من ناحية القانون وكاف لتفنيد دفاع المتهم أمام المحكمة ما
دام القدر الذي ثبت تعديه عليه لم يخرج عن ملك الدولة ولم تنفك عنه
صفة تخصيصه للمنفعة العامة بالطريق الذي رسمه القانون لذلك فهذا
القدر ما زال داخلاً في المنطقة الأثرية والتعدي عليه واقع تحت طائلة
العقاب (٢) » .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « إن القانون رقم ١٤ لسنة
١٩١٢ الخاص بالآثار فضلاً عن أن له نطاقاً خاصاً به لا يصح أن يعطل أحكام
القانون العام ، وإن فمى توافرت عناصر جريمة السرقة من محجر من
الحاجر المملوكة للحكومة فإنه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المحجر كله
أو بعضه داخلاً في منطقة الآثار التي وضع لحمايتها ذلك القانون بل يحق
العقاب عليها بقانون العقوبات . » جلسة ١٤/٦/١٩٤٨ طعن رقم ١١٣٣ لسنة
١٩٤٨ ق ١٨ .

(٢) : نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ من ٤٩٢ طعن ٥٧٤ لسنة ٢٩ ق ١٠ .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا عند انتهاء حالة الاستمرار » (١) .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يغتصب الأرض وعلل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفي وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندات لإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لأمكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه (٢) .

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « مناط التائيم في جريمة الاتجار بالآثار هو ثبوت مزاولة الاتجار فيها بالفعل عدم تحييص ذلك ويخل بدفاع جوهرى للمتهم ويعيب الحكم » (٣) .

(١) : نقض ١٥/١٠/١٩٥٦ س ٧ من ١٠٣٠ طعن ٨٠ لسنة ٢٦ ق .

(٢) : نقض ١٤/٢/١٩٥٦ س ٧ من ١٨٤ طعن ١٢٤١ لسنة ٢٥ ق .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « مناط التائيم في جريمة الاتجار في الآثار طبقاً للمادة ٢٤ ، ٧/٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاولة الاتجار بالفعل في الآثار بغير ترخيص ولما كان ما اتاره الطاعن من منازعة في الاتجار في الآثار استثنائياً إلى أن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها يعد من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع . الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣١/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٩٢ من ٤٢٧ .

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تعريف ما يعد من الآثار وما في حكمها اثر اعتبار الشيء من الآثار ما يلزم لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اقتناء آثار (١) .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « لما كان القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار المعمول به وقت ارتكاب الواقعة قد اشتمل على تعريف ما يعد من الآثار وما في حكمها فنص في مادته الأولى على أن « يعتبر أثراً كل عمار أو منقول أظهرته أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان والأخلاق وغيرها في عصر ما قبل التاريخ وفي العصور التالية إلى نهاية عصر اسماعيل ويعتبر كذلك كل عمار أو منقول يكتشف في المملكة المصرية لحضارة أجنبية كان لها اتصال بمصر في عصر من العصور المشار إليها ، وكذلك كل عمار أو منقول يقرر مجلس الوزراء أن للدولة مصلحة قومية في حفظه وحمايته بشروط أن يتم تسجيله طبقاً للأوضاع للبيئة فيما بعد وتناول في مادته الثانية ما يعتبر في حكم الآثار من الأراضي للمملكة للدولة ، ونصت المادة الثالثة منه على أنه « تنقسم الآثار إلى قسمين - الأول آثار ما قبل العصر للسحي - الثاني آثار العصر المسيحي وما تلاه من عصور إلى نهاية عصر اسماعيل المحفوظة بالمتاحف العامة أو المسجلة طبقاً لأوضاع هذا القانون أو المدفونة في باطن الأرض ، وكان القانون قد حظر في المادة ٢٢ منه أن تكون الآثار محلاً للملكية الخاصة أو للتصرفات فيما عدا ما أورده من استثناءات عدتها تلك المادة ومن بينها استثناء الآثار الموجودة وقت العمل بالقانون في المجموعات الخاصة أو في حيازة تجار العاديات وتلك التي تعطى للمكتشف أو تستغنى عنها للتحاف وأثر القسم الثاني التي سجلت ولم تنزع الدولة ملكيتها وغير ذلك ، وفاد ما تقدم أنه يلزم لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة كنه ونوع الأثر المضبوط ، وأن تبين فوق ذلك أن حيازته أو التصرف فيه لا تندرج ضمن الحالات المستثناة من الحظر السالف الإشارة إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ نال الطاعن بجريمتي اقتناء آثار والاتجار فيها بنغير ترخيص قد اقتصر على القول بأن المضبوطات هي من الآثار بغير أن يبين ماهيتها والحقبة التاريخية التي تنتمي إليها ودون أن يكشف عن سند في اعتبارها من الآثار محل التجريم في مفهوم أحكام القانون آنف الذكر ، فإنه يكون في هذا الخصوص قد جاء مجهلاً مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وهو ما يعيبه بالقصور . » الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢ ص ٣٥٣ ق ٩٦ ص ٢٢٦ . »

الباب الثالث

التعليمات العامة للنيابات والقيود

والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار

والملاحظات القضائية عليهما

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للتعليمات العامة للنيابات والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار من الملاحظات القضائية عليها على ضوء أحكام ومبادئ التفتيش القضائي وذلك في البنود التالية :

أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن الآثار ،

مادة ٣٠٨ : يلاحظ اجراء المعايمة في جرائم الآثار بحضور المهندس المختص ويخطر تفتيش الآثار بما يتم في القضايا من التصرفات أو بما يصدر فيها من أحكام .

مادة ٩٥٩ : لا يجوز استصدار أمر جنائي من القاضي في القضايا الآتية - نظراً إلى أهميتها أو لخطر شأن العقوبات التكميلية التي يوجب القانون الحكم بها - وبيان هذه القضايا :
جـ- القضايا الخاصة بقوانين الآثار .

مادة ١٦٤ : على أعضاء النيابة أن يطلبوا من المحكمة الحكم بمصادرة الآثار في الجرائم المنطبقة على المواد ٢٢، ٢٣، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٣ من هذا القانون (١) .

(١) الفى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار ، وقد نص القانون الأخير على مصادرة الآثار في الجرائم المنطبقة على المواد ٧، ٢١، ٢٢، ٤١، ٤٢، ٤٧ .

ثانياً ، التيويد والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار ،

سوف نتعرض فيما يلى للتيويد والأوصاف المتعلقة بالجنايات ثم
الجنح وذلك فى البندين التاليين :

١- التيويد والأوصاف الجنائية الخاصة بجنايات الآثار ،

١- تَقْيِدُ جنَاية بالمواد ١، ٦، ١٠، ٤١ :

قام بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية ، أو اشترك فى القيام
بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية .

٢- تَقْيِدُ جنَاية بالمواد ١، ٦، ١٠، ٤٣ فقرة (أ) :

سرق أثراً أو جزءاً من أثر مملوك للدولة أو قام باخفائه أو اشترك
فى شئ من ذلك .

٣- تَقْيِدُ جنَاية بالمواد ١، ٦، ١٣ فقرة (أ) ، ٤٠ ، ٤٢ :

فقرة (ب) :

هدم أو أثلف عمداً أثراً أو مبنى تاريخياً أو شوهه أو غير معالجه أو
فصل جزءاً منه أو اشترك فى ذلك .

٤- تَقْيِدُ جنَاية بالمواد ١، ٦، ٣١، ٣٢، ٤٠ ، ٤٢ :

فقرة (جـ) :

أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك فى ذلك .

٥- تَقْيِدُ جنَاية بالمواد ١، ٦، ٣١، ٣٢، ٤٠ ، ٤٢ :

فقرة (جـ) :

وهو من العاملين بالدولة المشتغلين بالدولة المشتغلين بالآثار (أو
موظفى أو عمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع هيئة
الآثار أو من عمالهم) أجرى أعمال الحفر الأثرى بغير ترخيص أو
اشترك فى ذلك .

٢- التيجود والأوصاف البنائية الخاصة بجنيح الآثار .

١- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٢، ٥، ٤٠، ٤٣، فقرة (أ) :

نقل بغير إذن كتابي صادر من هيئة الآثار أثراً مملوكاً للدولة أو مسجلاً أو نزعاً من مكانه .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ٤، ٣، ٤٠، ٤٣، فقرة (ب) :

اعتدى على المباني أو الأراضي الأثرية بأن ... حول المباني الأثرية أو الأراضي أو جزءاً منها إلى مسكن أو حظيرة أو مخزن أو مصنع أو زرعها أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو اتخذها جرناً أو شق بها مصارف أو مساقى أو أقام بها أية أشغالات أخرى أو اعتدى عليها بآية صورة كانت .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٤، ٥، ٤٠، ٤٣، فقرة (ج) :

استولى على انقاض أو سماء أو أترية أو رمال أو مواد أخرى من موقع أثري أو أراضى أثرية بدون ترخيص من الهيئة وتجاوز شروط الترخيص الممنوح له في المحاجر أو أضاف إلى الموقع أو المكان الأثري أسمدة أو أترية أو نفايات أو مواد أخرى .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣٢، ٥، ٤٠، ٤٣، فقرة (د) :

جاوز متعمداً شروط الترخيص له بالحفر الأثري .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١، ٦، ٨، ٩، ١٣، ٤٠، ٤٣، فقرة (هـ) :

اقتنى أثراً وتصرف فيه على خلاف ما يقضى به القانون .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١، ٤٠، ٤٣، فقرة (و) :

زيف أثراً من الآثار القديمة بقصد الاحتيال أو التلبس (١) .

(١) انظر في التفرقة بين الاحتيال والغش والتلبس كتابنا : هرج قوانین الغش ، ص ١٣٧ وما بعدها .

المقوبة ،

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو إحداهما .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ١٣، ٤٠، ٤٢، ٤٤ :

وهو مالك لعقار صدر قرار باعتباره أثراً لم يحافظ عليه أو حدث به أى تغيير رغم إبلاغه بذلك .

٨- تقييد جنحة بالمواد ١، ٧، ٤٠، ٤٢، ٤٤ :

انتجز فى الآثار على خلاف القانون .

٩- تقييد جنحة بالمواد ١، ٥، ٢١، ٤٠، ٤٣، ٤٤ :

١- لم يراع مواقع الآثار أو الأراضى الزثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها .

٢- نفذ تخطيط مستحدث أو توسع أو عدل فى المناطق الأثرية والتاريخية وفى زمامها قبل موافقة الجهات المختصة .

١٠- تقييد جنحة بالمواد ١، ٥، ٢٢، ٤٠، ٤٣، ٤٤ :

أقام بناء فى الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة بغير ترخيص من الجهة المختصة .

المقوبة ،

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة أو إحداهما .

١١- تقييد جنحة بالمواد ١، ٤٠، ٤٥، فقرة (أ) :

وضع على الأثر إعلانات أو لوحات للدعاية .

١٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ٤٠، ٤٥، فقرة (ب) :

كتب أو نقش على الأثر أو وضع دهانات عليه .

١٣- تقييد جنحة بالمواد ١، ٤٠، ٤٥، ،فقرة (ج) :

شوه أو أتلّف بطريق الخطأ أثراً ثابتاً أو منقولاً أو فصل جزءاً منه .

العقوبة .

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحداهما .

خاتماً ، الملاحظات القضائية على جرائم الآثار ،

١- يلاحظ أنه : فى جريمة تزيف الآثار القديمة بقصد الاحتيال والتدليس يجب أن يراعى فى قيد ووصف هذه الجريمة مدى توافر أركان جريمة النصب ذلك أن تطبيق أحكام هذا القانون لا تخل بتطبيق أية عقوبة أشد يقررها قانون العقوبات أو أى قانون آخر وذلك طبقاً للمادة ٤٠ من قانون الآثار .

٢- يلاحظ أنه : يجب الحكم دائماً بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة لصالح هيئة الآثار وذلك فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١/٤٢ من قانون الآثار .

٣- يلاحظ أنه : طبقاً لنص المادة ٤١ من قانون الآثار الجديد أن العقوبات المبينة فى هذا القانون لا تخل بأية عقوبة أشد يقررها قانون العقوبات أو أى قانون آخر (١) .

(١) انظر نصوص قانون الآثار وتعديلاته فى الباب الأول من هذا القسم .

القسم الخامس **حماية البيئة فى قانون** **المحميات الطبيعية**

تمهيد ،

تعتبر المحميات الطبيعية من أهم انجازات المشرع المصرى فى الحفاظ على البيئة الأرضية وقد أشار إليها قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية (١) وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون المحميات الطبيعية .

الباب الثانى : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات المحميات الطبيعية والملاحظات القضائية عليها .

(١) أنظر المادة ١٤/د من قانون البيئة وأنظر البند ثانياً (ب) من الجدول رقم (٤) الملحق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء المصرى رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون** **المحميات الطبيعية**

تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض فيما يلى لنصوص قانون المحميات الطبيعية ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وذلك فى البنود التالية :

أولاً : القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية.

ثانياً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .

ثالثاً : قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٠ بإصدار اللائحة الداخلية لصندوق المحميات الطبيعية (١) .

رابعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء محمية طبيعية فى منطقة رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير بمحافظة جنوب سيناء .

خامساً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى الأسىوطى بالصحراء الشرقية بمحافظة أسىوط .

سادساً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محميتين طبيعيتين بمنطقة وادى الريان وبحيرة قارون بمحافظة الفيوم .

(١) انظر ما سبق شرحه فى القسم التمهيدى من الكتاب الأول بشأن إضافة مواد صندوق المحميات الطبيعية إلى موارد صندوق حماية البيئة نفاذاً لحكم المادة ١٤/د من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

- سابعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٨٩ ،**
بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة الغابة المتحجرة بالمعادي .
- ثامناً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ ،**
بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادي العلاقي بمحافظة أسوان .
- تاسعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٨٩ ،**
بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة قبة الحسنة بمحافظة الجيزة (١) .

(١) انظر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بشأن المحميات الطبيعية رقم ٢٠ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٠/١٠/١٩٩٤ مشار اليه في الملاحظات القضائية على جرائم الحميات في الباب الثاني من هذا القسم .

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

فى شأن للمحميات الطبيعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يقصد بالمحمية الطبيعية فى تطبيق أحكام هذا القانون أى مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كثات حيية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصدر بتحديد ما قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء •

(المادة الثانية)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية ، أو الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو التباينة أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية •

ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو البحرية ، أو القينام بأعمال من شأنها القضاء عليها •

صيد أو أخذ أو نقل أى كائنات أو مواد عضوية مثل الصدقات
أو السمب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الأغراض .

ابتلاف أو نقل النباتات الكاتمة بمنطقة المحمية .

اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية ، أو المناطق
التي تنسب مولدا لفصائل الحيوان أو النبات أو لنكاتها .

ادخال اجناس غريبة لمنطقة المحمية .

تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأى شكل من الاشكال .

كما يحظر افامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير المركبات
أو ممارسة اية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية
الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة وفقا للشروط والقواعد والاجراءات
التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة)

لا يجوز ممارسة أية أنشطة أو تصرفات أو أعمال فى المناطق المحيطة
بمنطقة المحمية والتي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المخصص بناء على اقتراح
جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء اذا كان من شأنها التأثير على بيئة المحمية
أو الفواهر الطبيعية بها الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة .

(المادة الرابعة)

يمهد الى الجهة الادارية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس
الوزراء تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بهدف المحافظة على
الحيات وحمايتها ، وللجهة المذكورة أن تشي فروعها لها بالمحافظات التى
توجد بها الحيات ، وتختص بما يأتى :

اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بمنطقة المحمية الطبيعية

رصد الظواهر البيئية ، واجراء حصر للكائنات البرية والبحرية في منطقة المحمية واتشاء سجل خاص بكل محمية .

ادارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية .

اعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض اتشاء المحميات الطبيعية .

تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والهيئات الدولية في هذا المجال

ادارة أموال الصندوق المشار اليه في المادة السادسة .

(المادة الخامسة)

يجوز لجميعيات حماية البيئة المشهرة وفقا للقانون اللجوء الى الأجهزة الادارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام القوانين .والقرارات المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية .

(المادة السادسة)

يشأ صندوق خاص تؤول اليه الأموال والهبات والاعانات التي تقرر للمحميات ورسوم زيارتها ان وجدت وكذا حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، وتخصص جميع هذه الأموال للأغراض التالية :

تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون .

المساهمة في تحسين بيئة المحميات .

اجراء الدراسات والبحوث الضرورية في هذا المجال .

صرف مكافآت لمُرشدى ولضابطى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام

القانون .

(المادة السابعة)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ، ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة الود يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم ، فضلاً عن ذلك بتحويل المخالف بنفقات الإزالة أو الإصلاح التى تحددها الجهة الادارية المختصة أو فروعها بالمحافظات ومصادر الآلات أو الأدوات أو الأجهزة التى استخدمت فى ارتكاب المخالفة .

(المادة الثامنة)

تحصل غرامات ونفقات الإزالة بالطريق الإدارى وبصفة فورية .

(المادة التاسعة)

يكون لموظفى الجهات الادارية المختصة القائمين على تنفيذ هذا القانون والقرارات المنفذة له الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير المدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

(المادة العاشرة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الحادية عشر)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به بعد ثلاثة أشهر
من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٤٥٣ (٣١ جولية
سنة ١٩٨٣) .

حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
في شأن المحميات الطبيعية

رئيس مجلس الوزراء

بمعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز
شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

فقرر :

(المادة الأولى)

يكون جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الجهة الادارية المختصة
بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية
والقرارات المنفذة له .

(المادة الثانية)

يكون لجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء أن يتشعب فروعاً له بالمحافظات
التي توجد بها المحميات على أن يتولى ادارة الفرع مجلس تنفيذى يصدر
تشكيله وتنظيم العمل به قرار من مجلس الوزراء .

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٣ - العدد ٢٨٨

(المادة الثالثة)

يتولى جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء بالإضافة للاختصاصات الواردة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه التنسيق مع الجهات الادارية المختلفة التى تبشر نشاطا بمناطق المحميات أو المناطق المحيطة بها أو يتصل نشاطها بهذه المناطق ، وعليه اخطار هذه الجهات بكافة القرارات الصادرة فى شأن المحميات الطبيعية والمناطق المحيطة بها وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر •

(المادة الرابعة)

يلحق الصندوق المنشأ بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء ويطلق عليه اسم « صندوق المحميات الطبيعية » وتؤول اليه الأموال والهيئات التى تقرر للمحميات ورسوم زيارتها ان وجدت ، وحصيله الترامات الناتجة عن تطبيق أحكام القانون ، ويضع الوزير المختص اللائحة الداخلية للصندوق بالاتفاق مع وزير المالية •

ويكون التصرف فى أموال الصندوق لتحقيق الأغراض التالية :

• تدعيم ميزانية الجهات التى تنولى تنفيذ أحكام هذا القانون
• المساهمة فى تحسين بيئة المحميات •

• اجراء الدراسات والبحوث الضرورية فى هذا المجال •

• صرف مكافآت لمرشدى ولضابطى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون •

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره •

صبيح برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ صفر سنة ١٤٠٤ (١٣) نوفمبر
سنة ١٩٨٣ •

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٠

باسم الامة الداخلية لصندوق المحيات الطبيعية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحيات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام قانون المحيات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحيات الطبيعية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعمل فى شأن تنظيم العمل بصندوق المحيات الطبيعية باللائحة المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شعبان سنة ١٤١٠ (٧ مارس سنة ١٩٩٠) .

دكتور / عاطف صدقى

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٤٠ فى ١٥/٣/١٩٩٠

اللائحة الداخلية

لصندوق المحميات الطبيعية

مادة ١ - يلحق صندوق المحميات الطبيعية بـجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء •

مادة ٢ - تتكون موارد الصندوق من :

- (١) الأموال التى تخصصها له الدولة فى الموازنة العامة •
- (٢) الهبات والوصايا والاعانات والتبرعات التى يقبلها مجلس الادارة •
- (٣) رسوم زيارة المحميات •
- (٤) حصيله الغرامات الناتجة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
- (٥) حصيله استثمار موارد الصندوق •

مادة ٣ - يكون الصرف من أموال الصندوق لتحقيق الأغراض الآتية •

(أ) تدعيم موازنة الجهات التى تولى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه •

(ب) المساهمة فى تحسين بيئة المحميات وصيانتها واجراء الدراسات والبحوث الضرورية فى هذا المجال •

(ج) صرف مكافآت لمرشدى ولضابطى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

مادة ٤ - يكون للصندوق موازنة خاصة يتبع في اعدادها القواعد المعمول بها في اعداد الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للصندوق مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .

مادة ٥ - يشكل بقرار من (الوزير المختص) مجلس ادارة الصندوق برئاسة رئيس جهاز شئون البيئة .

مادة ٦ - يجتمع مجلس ادارة الصندوق بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويتخذ المجلس فى أول اجتماع له مقررا يقوم باعداد جدول الأعمال وتسجيل محاضر الاجتماعات فى سجل خاص وتنفيذ ما يكلفه به مجلس الإدارة من مهام .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت محدود فى المداولات .

ويتولى رئيس مجلس ادارة الصندوق عرض قرارات مجلس الادارة على (الوزير المختص) خلال عشرة أيام من تاريخ صدورهما لاعتمادها ، ويكون له الحق فى طلب اعادة النظر فى هذه المقررات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العرض عليه . وفى هذه الحالة لا تعتبر القرارات نافذة الا اذا وافق عليها المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ، على أنه اذا مضت خمسة عشر يوما من وقت عرض المقررات على الوزير المختص دون أن تتخذ فى شأنها قرارات اعتبر قرار مجلس الادارة نافذا من طريق انتهاء تلك المدة .

مادة ٧ - مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصرفاته أمواله ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذه اللائحة وله على الأخص :

(١) وضع خطط وبرامج نشاط الصندوق في إطار الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

(٢) إعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بالحماية الطبيعية .

(٣) إقرار مشروع الموازنة السنوية للصندوق واعتماد حسابه الختامي .

(٤) إدارة أموال الصندوق ووضع القواعد للصرف وتمية موارده .

(٥) النظر فيما يرى الوزير المختص عرضه على المجلس من موضوعات .

مادة ٨ - يختص رئيس مجلس إدارة الصندوق بالمسائل الآتية :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) إدارة الصندوق وتصرف شئونه والإشراف على نظام العمل به .

(٣) موازنة مجلس الإدارة بالتقارير الدورية .

(٤) موازنة الوزير المختص وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات أو معلومات أو وثائق تختص بالصندوق .

مادة ٩ - يتبع في امساك الدفاتر المالية والتقيد بسجلاتها القواعد المعمول بها في الدولة .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ م

بإنشاء محمية طبيعية في منطقة رأس محمد وجزيرتي تيران
وصنافير بمحافظة جنوب سيناء

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على البستور ؟

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز
شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؟

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء ؟

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر محمية طبيعية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه منطقة رأس محمد بمحافظة جنوب سيناء ، وجزيرتي تيران
وصنافير بخليج العقبة ، وذلك وفقاً للحدود الموضحة بالخريطة المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشأ فرع لجهاز شئون البيئة بمحافظة جنوب سيناء ، يتولى ادارته
مجلس تنفيذ برئاسة محافظ جنوب سيناء وعصوية ممثل كل من وزارة
السياحة والارول والزراعة والدفاع والداخلية والأكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا وجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء .

ويتولى مدير الفرع الذى يصدر باختياره قرار من المحافظ أعمال
الأمانة الفنية للمجلس •

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة على الأقل كل ستة أشهر ، ويجوز
لرئيسة الدعوة للاجتماع فى حالات الضرورة •

ويتولى هذا الفرع الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢
لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧
لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لمنطقة رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير •

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو اجراءات من شأنها
تدمير أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية • أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية
أو الثابتية أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية •

ويحظر على وجه الخصوص ما على :

— صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو البحرية • أو القيام
بأعمال من شأنها القضاء عليها ومع ذلك يجوز الترخيص بالصيد فى المناطق
ووفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بتحديدتها قرار من الجهة الادارية
المختصة •

— صيد أو أخذ أو نقل أى كائنات أو مواد عضوية مثل الصدفيات
أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الأغراض •
— اتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية •

— اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية ، أو المناطق
التي تعتبر موطنا لفصائل الحيوان أو النباتات أو لتكاثرها •

— ادخال أجناس جديدة للمنطقة المحمية •

- تلويث تربة أو هواء أو مياه لمنطقة المحمية بأى شكل من الأشكال :

- النوص أو التصوير أو زيارة الأماكن بصورة من شأنها ازعاج الكائنات بمنطقة المحمية •

- تصريف السوائل الضارة أو المواد الكيماوية أو الزيوت أو المخلفات على اختلاف أنواعها فى منطقة المحمية أو المناطق المحيطة بها بما يؤدى الى تآثرها الى منطقة المحمية •

- رسو المراكب داخل المحمية الا فى الأماكن وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بتحديددها قرار من الجهة الادارية المختصة •

- القاء طلب الساكولات، وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات •

- كما يحظر إقامة المبانى أو المنشآت أو شق الطرق أو تبجير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية الا بتصريح من فرع جهاز شئون البيئة بالمحافظة وفقا للشروط والقواعد والاجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء •

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ جنوب سيناء بالاشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحماية منطقة المحمية •

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ صفر سنة ١٤٠٤ (١٣) نوفمبر
سنة ١٩٨٣ •

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى الأسىوطى بالصحراء الشرقية
بمحافظة أسىوط (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز
شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؟

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض
أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؟
وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؟

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر محمية طبيعية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه منطقة وادى الأسىوطى بالصحراء الشرقية بمحافظة أسىوط ،
وذلك وفقا للحدود الموضحة بالخريطة المرفقة .

(المادة الثانية)

يُشأ فرع لجهاز شئون البيئة بمحافظة أسيوط ويتولى ادارته مجلس تنفيذى برئاسة محافظ أسيوط وعضوية ممثلى كل من وزارات الدفاع والسياحة والأسكان والداخلية والزراعة وجامعة أسيوط وجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

ويتولى مدير الفرع الذى يصدر باختياره قرار من المحافظ أعمال الأمانة الفنية للمجلس .

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة على الأقل كل ستة أشهر ويجوز لرئيسه الدعوة للاجتماع فى حالات الضرورة .

ويتولى هذا الفرع مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣، بالنسبة لمنطقة المحمية .

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو المائية أو الثيابة أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية المشار اليها .

ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

- صيد أو قتل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو المائية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

- اتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

- اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التى تعتبر موطناً لفصائل الحيوانات أو النباتات أو لتكاثرها .

٥ إدخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية

٥ تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأى شكل من الأشكال

٥ تصريف السوائل الضارة أو المواد الكيماوية أو الزيوت أو النفايات

على اختلاف أنواعها فى منطقة المحمية أو المناطق المحيطة بها مما يؤدى

الى تسربها الى منطقة المحمية

٥ إلقاء علب المأكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات

كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير مركبات

أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية

الا بتصريح من فرع جهاز شئون البيئة بالمحافظة ، وفقا للشروط والقواعد

والاجراءات التى يصدر بتجديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ أسبوط الاشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة

منطقة المحمية

(المادة الخامسة)

يتولى المجلس التنفيذى مباشرة الاختصاصات التى تهدف الى التنمية

والنهوض بمنطقة المحمية وله على وجه الخصوص :

٥ اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بالمحمية المذكورة

وتتميتها

٥ رصد الظواهر البيئية واجراء حصر الكائنات البرية والسائية بالمنطقة

المحمية وانشاء سجل خاص بكل منها

- ادارة وتسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة الحماية *
- اعلام الجمهور وتنقيفه بأهداف وأغراض انشاء المحميات الطبيعية *

(المادة السادسة)

يشتر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٤٠٩
(١٦ يولية سنة ١٩٨٩) .

دكتور / عاطف صبرى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء محميتين طبيعيتين بمنطقة وادي الريان
وبحيرة قارون بمحافظة الفيوم (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحيات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون
البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض
أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحيات الطبيعية ؛

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

أمر :

(المبدأة الأولى) .

تعتبر محميتين طبيعيتين فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه منطقة وادي الريان ومنطقة بحيرة قارون بمحافظة الفيوم ، وذلك
وفقا للحدود الموضحة بالخريطتين المرفقتين .

(*) الوقائع :التصريية المصنعة ١٩٧٢ فى ١/٨/١٩٨٩

(المادة الثانية)

يشأ فرع لـجهاز شئون البيئة بمحافظة الفيوم ، ويتولى اداوته مجلس تنفيذى برئاسة محافظ الفيوم وعضوية ممثل كل من وزارات الزراعة (جهاز حماية الحياة البرية وحذائق الحيوان) والدفاع والسباحة والاسكان والداخلية والثقافة وجامعة القاهرة وجهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد) ومعهد الصحراء .

ويتولى مدير الفرع الذى يصدر باختياره قرار من المحافظ أعمال الأمانة الفنية للمجلس .

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة على الأقل كل ستة أشهر ويجوز لرئيس الدعوة للاجتماع فى حالات الضرورة .

ويتولى هذا الفرع مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لمناطق المحيئين .

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو اجراءات من شأنها تدمير أو اخلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجينالى بمناطق المحيئين المشار اليهما ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

- صيد أو قتل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو المائية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

- اخلاف أو نقل النباتات والكائنات بمناطق المحيئين .

- اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النباتات أو لتكاثرها .

- ادخال أجناس غريبة لمناطق المحيطين .

- تلويث تربة أو مياه أو هواء مناطق المحيطين بأي شكل من الأشكال .

- تصريف السوائل الضارة أو المواد الكيميائية أو الزيوت أو النفايات على اختلاف أنواعها في مناطق المحيطين أو المناطق المحيطة بهما مما يؤدي إلى تسربها إلى مناطق المحيطين .

-لقاء علب المأكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات .

- كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في مناطق المحيطين إلا بتصريح من فرع جهاز شئون البيئة بالمحافظة وفقاً للشروط والقواعد والإجراءات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ الفيوم الإشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة مناطق المحيطين .

(المادة الخامسة)

يتولى المجلس التنفيذي مباشرة الاختصاصات التي تهدف إلى التمية والتهوض بمناطق المحيطين وله على وجه الخصوص :

- إعداد البرامج والدراسات اللازمة للتهوض بالمحيتين المذكورتين وتمييزهما .

- رصد الظواهر البيئية وإجراء حصر للكائنات البرية والمائية بالمناطق المحمية وإنشاء سجل خاص بكل منها .
- إدارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمناطق المحميات .
- اعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض إنشاء المحميات الطبيعية .

(الملحق السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ ذي الحجة سنة ١٤٠٩
(١٦ يولية سنة ١٩٨٩) .

دكتور / عفيف جدي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة الغابة المتحجرة بالنادي
بمحافظة القاهرة (٥)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون
البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؟

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٨٣ بتفويض بعض
أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؟

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؟

فأمر :

(المادة الأولى)

تعتبر محمية طبيعية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه منطقة الغابة المتحجرة بالنادي بمحافظة القاهرة ، وذلك وفقاً
للخريطة الموضحة بالمخرطة المرفقة .

(*) الوقائع المصرية المجلد ١٧٢ فى ١/٨/١٩٨٩

(المادة الثانية)

ينشأ فرع لـجهاز شئون البيئة بمحافظة القاهرة ، ويتولى ادارته مجلس تنفيذى برئاسة محافظ القاهرة وعضوية ممثل كل من وزارات الدفاع والسياحة والاسكان والداخلية والثقافة والهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمدنية وجامعة القاهرة وجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا •

ويتولى مدير الفرع الذى يصدر باختياره قرار من المحافظ أعمال الأمانة الفنية للمجلس •

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة على الأقل كل ستة أشهر ويجوز لرئيسه الدعوة للاجتماع فى حالات الضرورة •

ويتولى هذا الفرع مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالتسمية لمنطقة المحمية •

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو اجراءات من شأنها تدمير أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو المائية أو النباتية أو الساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية المشار اليها •

ويحصر على وجه الخصوص ما يلى

- صيد أو قتل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو المائية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها •

- اتلاف أو قتل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية •

١- التلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي
تعتبر موطناً لفصائل الحيوانات أو النباتات لتكاثرها .

٢- ادخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

٣- تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأي شكل من الأشكال .

٤- تصريف السوائل الضارة أو المواد الكيميائية أو الزيوت أو النفايات
على اختلاف أنواعها في منطقة المحمية أو المناطق المحيطة بها مما
يؤدي الى تسربها الى منطقة المحمية .

٥- القاء علب المأكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات .

٦- كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسير مركبات
أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في منطقة
المحمية إلا بتصريح من فرع جهاز شئون البيئة بالمحافظة ، وفقاً
للشروط والقواعد والاجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من
رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ القاهرة الاشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة
منطقة المحمية .

(المادة الخامسة)

يتولى المجلس التنفيذي مباشرة الاختصاصات التي تهدف الى التنمية
والنهوض بمنطقة المحمية وله على وجه الخصوص :

١- اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بالمحمية المذكورة
وتميتها .

- رصد الظواهر البيئية واجتراء خصر الكائنات البحرية والمساكنة بمنطقة المحمية وإنشاء سجل خاص بكل منها .
- ادارة وتسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية .
- اعلام الجمهور وتنقيفه بأهداف وأغراض المحميات الطبيعية .

(المادة السادسة م)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به اعتباراً من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ نى الحجة سنة ١٤٠٩ .
(١٦ يولية سنة ١٩٨٩) .

دكتور / عاطف مصطفى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادي الملاقي بمحافظة أسوان (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيسي الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز
شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ
بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٤ لسنة ١٩٨٧ بتشكيل
مجلس تنفيذى لفرع جهاز شئون البيئة بمحافظة أسوان ؛

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر محمية طبيعية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه متعلقة وادى الملاقي بمحافظة أسوان ، وذلك وفيما للحدود
الموضحة بالخرائط المرفقة ٣ :

(*) الوثائق الجمهورية العدد ١٧٢ في ١٩٨٩/٨/١

(المادة الثانية)

يتولى المجلس التنفيذ لفرع جهاز شئون البيئة بمحافظة أسوان
المشكل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٤ لسنة ١٩٨٧. المشار اليه
مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار اليه وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة
لمنطقة المحمية .

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها
تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الأضرار بالحياة البرية أو المائية
أو النباتية أو المساس بسورها الجمالى بمنطقة المحمية المشار اليها .

ويحظر على وجه الخصوص ما يلي :

- صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو المائية أو القيام
بأعمال من شأنها القضاء عليها .

- إتلاف أو نقل النباتات المكاثرة بمنطقة المحمية .

- إتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي
تعتبر موطناً لقصائل الحيوانات أو النباتات أو لتكاثرها .

- إدخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

- تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأي شكل من الأشكال .

- تدمير بقايا السوائل الصلبة أو المواد الكيميائية أو الزيوت أو النفايات
على اختلاف أنواعها في منطقة المحمية أو المناطق المحيطة بها .
يؤدى الى تسربها الى منطقة المحمية .

-لقاء علب المأكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات .

.. كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو سق الطرق أو صمير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية الا بتصريح من فرع جهاز البيئ بالمحافظة وفقا للشروط والقواعد والاجراءات التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء •

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ أسوان الاشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة منطقة المحمية •

(المادة الخامسة)

يتولى المجلس التنفيذى مباشرة الاختصاصات التى تهدف الى التنمية والنهوض بمنطقة المحمية وله على وجه الخصوص :

.. اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بالمحمية المذكورة وتميمھا •

.. رصد الظواهر البيئية واجراء حصر للكائنات البرية والمائية بالمنطقة المحمية واتشاء سجل خاص بكل منها •

.. ادارة وتسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية •

.. اعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض اتشاء المحميات الطبيعية •

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ كى الحجة سنة ١٤٠٩ هـ

(١٦ يولية سنة ١٩٨٩) •

دكتور / عاطف صدقى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٨٩

بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة قبة الحنة بمحافظة الجيزة (٢)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز
شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ
بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر محمية طبيعية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
المشار إليه منطقة قبة الحنة ، بمحافظة الجيزة وذلك وفقاً للحدود
الموضحة بالخريطة المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشأ فرع لجهاز شئون البيئة بمحظلة الجيزة ويتولى إدارته مجلس تنفيذى برئاسة محافظ الجيزة وعضوية ممثل كل من وزارات الدفاع والسياحة والانبكان والداخلية والهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمدنية وجامعة القاهرة وجهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والهيئة العامة للأثار .

ويتولى مدير الفرع الذى يصدر باختياره قرار من المحافظ أعمال الأمانة الفنية للمجلس .

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة على الأقل كل ستة أشهر ويجوز لرئيس الدعوة للاجتماع فى حالات الضرورة .

ويتولى هذا الفرع مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لمنطقة المحمية .

(المادة الثالثة)

يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو اجراءات من شأنها تدمير أو ائلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الإضرار بالحياة البرية أو المائية أو النباتية أو الأساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية المشار اليها ويحظر على وجه الخصوص ما يلى :

- صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو المائية أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

- ائلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

- ائلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التى تعتبر موطناً لفصائل الحيوانات أو النباتات المتكاثرة .

• ادخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

• تلويث تربة أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأي شكل من الأشكال .

• تصريف السوائل الضارة أو المواد الكيميائية أو الزيوت أو النفايات

على اختلاف أنواعها في منطقة المحمية أو المناطق المحيطة بها مما

يؤدى إلى تسميمها إلى منطقة المحمية .

• القاء غلب المسكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات .

• كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسيير المركبات

أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية في منطقة

المحمية إلا بتصريح من فرع جهاز البيئة بالمحافظة وفقا للشروط

والتواعد والأجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس

مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

يتولى محافظ البحيرة الإشراف على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة

منطقة المحمية .

(المادة الخامسة)

يتولى المجلس التنفيذي مباشرة الاختصاصات التي تهدف إلى التنمية

والتنوع في منطقة المحمية . وله على وجه الخصوص :

• اعداد البرامج والدراسات اللازمة للتنوع في المحمية المذكورة

وتتمتها .

• رصد الظواهر البيئية واجراء حصر للكائنات البرية والمائية

بالمنطقة المحمية وإنشاء سجل خاص بكل منها .

- ادارة وتسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحية •
- اعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض انشاء المحيات الطبيعية •

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٢

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ نى النجبة سنة ١٤٠٩
(١٦ يولية سنة ١٩٨٩) •

دكتور / عاطف صبرى

الباب الثانى

القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى

تشريعات المحميات الطبيعية والملاحظات

القضائية عليهما

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات المحميات الطبيعية ثم للملاحظات القضائية عليها وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى

قانون المحميات الطبيعية ،

١- تقييد جناحة بالمادتين ٧،٢ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ... بإنشاء محمية (١) ،

١- صاد . (أو نقل أو قتل أو أزعج) الكائنات (البرية أو البحرية)
يُحدّد نوعها على النحو المبين بالأوراق .

(١) مما لا شك فيه أنه يدخل فى مفهوم البيئة الى جانب الأرض ما يمكن أن يعيش عليها من حيوانات سواء كانت اليفة يقوم بترتيبها الانسان أم كانت طبيعية تحيا فى الغابات ، وتتدخل بعض الدول بتشريعات قانونية لتشملها بالحماية الجنائية من أعمال الصيد الذى قد يؤدى الى انقراضها مما يسبب نوع من عدم التوازن البيئى . وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى شمول الغابات بالحماية بما تحويه من اشجار ونباتات وحيوانات ، وهو ما يطلق عليه بالفرنسية Le Droit pénal frostier .

انظر ما سبق شرحه فى مقدمة هذا المؤلف وفى القسم التمهيدى من الكتاب الاول .

ب- قام بأعمال من شأنها القضاء على الكائنات (البحرية أو البحرية) على النحو المبين بالأوراق .

ج- صاد (أو أخذ أو نقل كائنات أو مواد عضوية يحدّد نوعها .. صدف أو شعب مرجانية أو تربة) على النحو المبين بالأوراق .

د- أتلّف أو دمر التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها على النحو المبين بالأوراق .

هـ - أدخل أجناس غريبة لمنطقة الحماية على النحو المبين بالأوراق .

و- أقام مباني أو منشآت أو طرق أو تسيير مركبات أو دون تصريح من الجهة الادارية المختصة على النحو المبين بالأوراق .

٢- تقيّد جنحة بالمادتين ٣، ٧ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم بإنشاء محمية (١) وقرار وزير

مارس (أية أنشطة أو تصرفات أو أعمال) في المناطق المحيطة بمنطقة الحماية أعمال من شأنها التأثير على بيئة المحمية أو الظواهر الطبيعية دون تصريح من الجهة الادارية عل النحو المبين بالأوراق (٢) .

(١) انظر ما سبق شرحه بهان جرائم الاعتداء على الحيوانات في القسم الرابع من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٢) انظر العقوبة الواردة على جميع الأوصاف السابقة مبينة في المادة السابعة من القانون ، الواردة في الباب الأول من هذا القسم .

ثانياً: الملاحظات القضائية على الجرائم الواردة في قانون الحميات الطبيعية ،

١- يلاحظ أنه يجب في الحكم الصادر بالادانة في جريمة صيد الطيور بدون ترخيص أن يستظهر أركان الجريمة إذ لا يكفي القول بأن التهمة ثابتة في حق المتهم (١).

٢- يلاحظ أنه قد أجازت المادة الثامنة من قانون الحميات المصري على أن تحصل غرامات ونفقات الازالة بالطريق الإداري وبصفة فورية (٢). وأعطت المادة التاسعة لموظفي الإدارة المختصة صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي نص عليها .

٣- يلاحظ أنه قد أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها في الدعوى رقم (٢٠) لسنة (١٥) قضائية بعدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن محمية جبل عليّ الطبيعية وذلك تأسيساً على عدم تعيين حدود المحمية المذكورة .

(١) انظر نقض جنائي الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ س ٢٧ ص ٩٧٥.

(٢) انظر الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٥ دستورية جلسة ١٩٩٤/١٠/١ منشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٢ في ١٩٩٤/١٠/٢٠.

القسم السادس

حماية البيئة في قانون النظافة العامة

تجهيد :

يعتبر قانون النظافة العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ من أهم التشريعات المتصلة بحماية البيئة عموماً والبيئة الأرضية على وجه الخصوص وسوف نتعرض لشرح قانون النظافة العامة (١) في البنود التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون النظافة العامة .

الباب الثاني : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم النظافة العامة والملاحظات القضائية عليها .

(١) انظر ما سوف يأتي من شرح للتشريعات البيئية المتعلقة بالصحة في الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون النظافة العامة**

تمهيد .

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ ولائحته التنفيذية وذلك فى البندين التاليين :

أولاً : الأصول التشريعية لقانون النظافة العامة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ .

ثانياً : الأصول التشريعية لقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة (١).

(١) صدر قرار محافظ القاهرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ بفرض رسم يلقى قدره ٢٪ من القيمة الايجارية على شاغلى المباني الواقعة فى حدود اختصاص مجلس المحافظة . وقد تم فرض رسوم النظافة فى مدينة الاسكندرية وفى اغلب المدن المصرية . انظر تفصيلاً كتابنا الضريبة على العقارات المبنية الطبعة الثانية ص ٥٦ وما بعدها .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يحظر وضع القمامة أو القاذورات أو المتخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس المحلي .

مادة ٢ - على شاغلي العقارات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو الصحة أو الخطرة وما يمثلها ، حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفرينها طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي حالة عدم حيالة الأوعية المشار إليها يقوم المجلس المحلي باعداد هذه الأوعية وتحصيل ثمنها من المخالف بالطريق الإداري .

وفي حالة وجود فتحات خاصة بالمبنى لاستقبال المخلفات متصلة بمواسير لتجميعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، يجب أن تتوافر في هذه الفتحات والمواسير وحجرات التجميع الاشتراطات التي يحددها المجلس المحلي .

وعلى حائزى الأراضى القضاء ، سواء كانت مسورة أو غير مسورة ،
إزالة ما يوجد عليها من أكوام الأتربة أو القاذورات ، والمحافظة على نظافتها .

مادة ٣ - يجب أن تتوفر فى عمليات جمع ونقل القمامة والقاذورات
والمتخلفات والتخلص منها وكذلك فى نقل وتشوين المواد القابلة للتساقط
أو التطاير ، الشروط والمواصفات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية
لهذا القانون .

مادة ٤ - يحظر ارتكاب أى عمل من الأعمال الآتية :

(أ) الاستحمام أو غسل الأدوات المنزلية أو الملابس أو الخضروات
أو غيرها فى الفسيات أو النافورات وكذلك فى مجارى المياه العامة
الا فى الأماكن المخصصة لذلك .

(ب) قضاء الحاجة فى غير الأماكن المخصصة لهذا الغرض بدورات
المياه .

(ج) غسل الحيوانات والعربات والمركبات الا فى الحظائر والأماكن
المعدة لهذا الغرض .

(د) مرور قطع من المشاة أو الحيوانات فى غير الطرق والشوارع
التي يحددها المجلس المحلى ، ويستبر قطعا ما زاد عدده على ثلاثة .

(هـ) (١) وضع الحيوانات أو الدواجن فى المادين والطرق والشوارع
والمرات والطارات والأزقة سواء كانت عامة أو خاصة وكذلك
فى مداخل المباني أو متاورها أو شرفاتها .

(١) البند (هـ) من المادة الرابعة مضاف بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦
الجريدة الرسمية العدد ١٨ فى ١٩٧٦/٤/٢٩

مادة ٥ - يجب على أصحاب العقارات المبنية فى الأماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى أن ينشئوا وسائل صرف صحية لتخلفات دورات المياه وفقا للاشتراطات التى تحددها اللائحة التنفيذية وفى الأماكن التى توافق عليها الجهة المختصة وتلك الجهة فى حالة المخالفة تصحيح أو اشاء تلك الوسائل على نفقة المالك وفقا للأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وعلى أصحاب الأماكن التى توجد بها خزانات لدورات المياه أن يقوموا بنزحها فور امتلائها وذلك فى الأوقات التى يحددها المجلس المحلى . وللمجلس المحلى من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المستأجر أن يقوم بهذا الاجراء على نفقة المالك ، وتحصيل المصاريف بالطريق الإدارى .

وفى جنسيع الأحوال يجب أن توافر فى عملية النزح ونقل المتخلفات وتفريفها..وفى القاسمين بها الاشتراطات التى يصدر بها قرار من المجلس المحلى .

مادة ٦ - لا تجوز ممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزح الخزانات الا بعد الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلى وفقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من المجلس .

مادة ٧ - على كل مالك لأرض فضاء أو خربة يرى المجلس أن فى وجودها بدون تسوير ضررا بالصحة أو اخلالا بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها أو روائها ، أن يقوم بتسويرها فى المياد الذى يحدده وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية ، فاذا تراخى المالك فى القيام بالتسوير فى المياد المحدد رغم اعلانه به جاز للمجلس المحلى أن يقوم بتسويرها على نفقة المالك على أن يجرى تحصيل هذه النفقات بالطريق الإدارى .

مادة ٨ - يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .

وينشأ فى كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح التصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للسرف منها على أعمال النظافة .

مادة ٩ (١) - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يتخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الادارية المختصة تكليف المخالف بالزالة أسباب المخالفة فى المدة التى تحددها له والا قامت بالازالة على نفقة المخالف مع تحصيل التفتات بالطريق الادارى ويجوز التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة .

وتتقاضى الدعوى العنوية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة واخطار المخالف به ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب من القاضى الجزئى المختص الأمر بالتحفظ على المحل الذى يلقى بمخالفات أمامه متى كان فى ذلك خطر واضح على الصحة العامة ، وذلك بوضع الأحكام عليه وذلك حتى يتم الفصل فى الدعوى ، ويكون للقاضى المختص الناء التحفظ فى أى وقت بناء على تظلم

(١) عدلت المادة الثامنة بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر فى ١٠/٢٨/١٩٨٠ وبالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر فى ١١/٤/١٩٨١ ثم عدلت اخيرا بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية ب العدد ٣١٠ فى أغسطس سنة ١٩٨٢) .

صاحب الشأن قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ فى جميع الأحوال
بإزالة المخالفة .

مادة ١٠ - تسرى أحكام هذا القانون فى المدن كما تسرى فى
القرى التى يصدر بتحديدتها قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا
القرار نافذا الا بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١١ - يلغى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ بتسوير الأراضى
النضاء ، والمحافظات على نظافتها ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن
نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل
القمامة ، والقوانين المعدلة لهما كما يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ مكررة^(١) - يكون للموظفين المختصين بالوحدات المحلية
الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الحكم
المحلى ، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا
القانون .

مادة ١٢^(٢) - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل
به من تاريخ نشره وتصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير
الاسكان والتعمير بعد موافقة وزير الصحة .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٧
(٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧) .

(١) المادة (١١) مكرر مضافة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ الجريدة
الرسمية العدد ١٨ فى ٢٩/٤/١٩٧٦
(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ استبدلت بالقانون رقم ٣١
لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧
في شأن النظافة العامة (١)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

تعاريف

مادة ٩ - يقصد بالقاذورات أو القمامة أو المتخلفات المنصوص عليها
في هذا القانون ، كافة الفضلات الصلبة أو السائلة المتخلفة عن الأفراد
والمباني السكنية ، وغير السكنية كاللحار الحكومية ودور المؤسسات
والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها والمخيمات
والمسكرات والحظائر والسلخانات والأسواق والأماكن العامة والملاهي وغيرها ،
وكذا وسائل النقل وكل ما يترتب على وضعها في غير الأماكن المخصصة
لها أضرار صحية أو نشوب حرائق أو الإخلال بمظهر المدينة أو القرية
أو نظافتها .

(١) الوقائع المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ - العدد ٦٠

مادة ٢ - يقصد بالمياه القذرة ، المياه التي يترتب على القائها في غير الأماكن المخصصة لها أضرار أو مضايقات أو روائح كريهة أو الإخلال بظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٣ - يقصد بجامع القمامة ، أى شخص من غير العمال التابعين للجهة القائمة على أعمال النظافة ، يقوم بجمع أو نقل القاذورات أو القمامة أو المتخلفات وكافة الفضلات سواء الصلبة أو السائلة ، من الأماكن المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، سواء لحسابه أو لحساب المتعهد والتخلص منها .

مادة ٤ - يقصد بالمتعهد الوارد بهذه اللائحة ، كل شخص طيعى أو اعتبارى تند إليه الجهة القائمة على أعمال النظافة عملية جمع ونقل القمامة المتخلفة عن الأماكن المشار إليها فى المادة (١) من هذا القرار ، بواسطة عماله ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك للتخلص منها .

الباب الثانى

فى جمع ونقل القمامة والتخلص منها

مادة ٥ - للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني والأماكن المنصوص عليها فى المادة الأولى ، ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، ولها أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها إلى متعهد أو أكثر وفقاً للشروط والوصفات والأوضاع التى يقررها المجلس المحلى المختص .

ولها أيضا في سبل ذلك أن :

(أ) تحدد أماكن تخصص لوضع والقاء القاذورات والقمامة والمتخلفات تمهيدا لنقلها على أنه اذا لم تحدد الجهة المذكورة تلك الأماكن فيلتزم شاغلو المباني والأماكن المشار إليها بالارتباط بسمهد ، مع الاحتفاظ بما لديهم من القمامة والمتخلفات في الأوعية المخصصة لذلك ، وتسليمها الى جامع القمامة التابع للسمهد أو التابع للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة .

(ب) تضع صناديق وسلال بالطرقات والميادين وغير ذلك من الأماكن ويحظر القاء القمامة أو المتخلفات في غير الأماكن أو الصناديق أو السلال المخصصة لذلك .

مادة ٦ - يشترط في الأوعية المخصصة لحفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات أن تكون مصنوعة من مادة صماء معدنية أو ما يماثلها وخالية من الثقوب ، بحيث لا تسمح بتسرب الموائل والفضلات ، وأن تكون مزودة بغطاء محكم ومقبضين ، وأن تتناسب في سعتها مع كمية المتخلفات .

وللجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد مواصفات تفصيلية أو نماذج لهذه الأوعية يلزم التقيد بها ، كما يجوز لتلك الجهة أن تلزم أصحاب هذه المحال والأماكن بجائزة الأوعية التي تعدها لهذا الغرض .
دفع الثمن الذي يقرره المجلس المحلي المختص ، ويجب المحافظة على نظافة هذه الأوعية على الدوام ومراعاة غسلها بعد كل استعمال ، وعلى شاغلي الأبنية والأماكن المشار إليها في المادة الأولى حفظ هذه الأوعية داخل المساكن أو المحال وعدم اخراجها الا عند مرور جامع القمامة أو عند التقائها في الصناديق والريات أو الأماكن التي تخصص لذلك .

مادة ٧ - يلتزم المتعهد بتوفير وسائل جميع اقامته والمأذورات واستخلفات ونقلها الى الأماكن التي تحددها الجهة المختصة واتخلص منها على ان يكون ذلك مستوفى للاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار ، والا قامت الجهة القائمة على اعمال النظافة بالتنفيذ على حسابه .

مادة ٨ - يكون استئجار المسند اليه جميع ونقل القمامة واستخلفات والتخلص منها ، مسؤولا امام الجهة المختصة باعمال النظافة العامة عن جامعي القمامة الباعين له ، لما يكون مسؤولا عن وسائل النقل المستعملة ولن ما يتعلق بهذه العملية .

مادة ٩ - للمجلس المحلي المختص أن يقرر الحد الأقصى لعدد الرخص التي تمنح لمتعهدى وجامعي القمامة بكل منطقة من مناطق المدينة ، ولهذا المجلس ان يضع من القواعد ما يضمن انتظام متعهدى وجامعي القمامة في عملهم وعدم الاخلال بأى شرط من الشروط الواجب توافرها في كل منهم أثناء تأدية عمله ، ولا يجوز للمتعهد أو جامع القمامة مزاوله العمل في غير المنطقة المحددة له بالترخيص .

مادة ١٠ - يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بتوفير الحماية الصحية لجامعي القمامة ، وعدم تضرر أجسامهم للامسة القاذورات ، ويلتزم لذلك تزويدهم باللباس الواقيه المناسبة بالمواصفات التي يضعها المجلس المحلي لذلك .

مادة ١١ - يقوم المجلس المحلي بتحديد فترات ومواعيد جمع التخلّفات ونقلها للطرف المحلي .

مادة ١٢ - يجب على جامع القمامة أن يستعمل في نقل القمامة من المساكن وعاء من مادة ذات مقاومة وخال من الثقوب بحيث لا يسمح بتساقط أى شيء من محتوياته أثناء النقل ، مع مراعاة المحافظة على نظافته صفة دائمة ، وأن يكون طبقا للمواصفات التفصيلية التي يضعها المجلس المحلي المختص .

مادة ١٣ - لا يجوز فرز القمامة الا في الأماكن المخصصة لذلك ،
ويحظر ذلك في العربات والسيارات •

مادة ١٤ - يحظر نقل القمامة أو القاذورات أو المتخلفات بنهر وسائل
النقل التابعة للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو المتعهد أو لمن يرخص له
بذلك ، ويجب أن تتوفر في هذه الوسائل الاشتراطات الآتية :

- (١) أن تكون بسعة كافية وصحالة جيدة •
- (٢) ألا توجد بها تقوب أو فتحات تسمح بفاذ السوائل أو المتخلفات •
- (٣) أن تزود بغطاء محكم •

(٤) أن تكون مبطنة من الداخل بالصاج الجلفن أو الزنك أو أية
مادة ممانعة توافق عليها الجهة القائمة على أعمال النظافة ، ويجب على
المتعهد أن يحضر المجلس المحلي بعنوان الحظيرة أو الجراج الذي تأوى اليه
العربات أو السيارات المخصصة لذلك ورقم وتاريخ الترخيص بإقامة وإدارة
الحظيرة أو الجراج ، كما يلزم مداومة غسلها وتطهيرها طبقا للتعليمات
الصحية •

ولا يجوز استعمال هذه الوسائل في غير الغرض المخصصة له ، كما
لا يجوز ايواؤها أو تنظيفها في غير الأماكن المخصصة لذلك •

مادة ١٥ - يشترط في العربات والسيارات المرخص لها في نقل مواد
البناء ومتخلفات الهدم كالرمل والزلط والأتربة أو أية مادة أخرى قابلة
للتساقط أو التناثر أن تكون في حالة جيدة محكمة الغطاء لا تسمح بتساقط
أى شئ من محتوياتها في الطريق أو بتطايره في الهواء •

مادة ١٦ - تنقل القمامة والقاذورات والمتخلفات الى الأماكن المعدة
لذلك والتي تحددها الجهة المختصة ، وإذا سقط منها شئ أثناء النقل فيجب
على المتعهد المبادرة الى إزالته •

مادة ١٧ - مع مراعاة المواصفات التي تقررها الجهات المختصة
بالتنسب الى المقلب العمومي أو الخصوصية المنصوص من القمامة أو القاذورات
أو المخلفات ، يجب توافر الاستراطات والنواصات الآتية :

(أ) أن يكون الموقع في منطقة سهلة المواصلات وفي عكس اتجاه
الرياح السائدة بقدر الامكان ، وألا نقل المسافة بينه وبين
المساكن عن ٢٥٠ (مائتين وخمسين مترا) ، وأن تتناسب
مساحة المقلب مع كمية المخلفات .

(ب) يحاط الموقع بسور من مادة مناسبة بارتفاع لا يقل عن ١.٨٠ مترا .

(ج) ان يزود السور بباب ذي سعة مناسبة يسمح بدخول السيارات
أو عربات القمامة او المخلفات والقاذورات .

(د) أن يزود الموقع بمورد مائي مناسب لرش القمامة وإطفاء الحرائق .

(هـ) أن يزود الموقع بالعدد الكافي من الحمامات والمغاسل لتنظيف
المسال .

(و) أن توضع القمامة في أكوام مناسبة تكون جوانبها بميل ١ : ٢ ،
أو في خنادق خاصة لذلك وتضبط وتغطي بالتراب بسك لا يقل
عن ١٥ سم مع الدك جيدا وترش بالماء .

(ز) اذا أريد تحويل القمامة الى سماد عضوي ، يجب تخصيص مكان
مناسب لفرزها وإزالة ما بها من الزجاج والصنيع والكاوتشوك
والحجارة وغيرها ، وفي حالة استعمال مخلفات الكسح والمياه
القذرة لرشها على القمامة يجب اعداد مكان مناسب لها .

(ح) في حالة التخلص من القمامة بالحرق يزود الموقع بفرن أو أكثر
ذو سعة مناسبة لكمية القمامة وتسمح بحرق القمامة حرقا تاما
ولا يترتب على عملية الحرق خروج مواد غريبة متطايرة تؤدي
الى تلوث الجو الخارجي ، مع مراعاة فرز القمامة قبل حرقها .

(ط) يجوز التخلص من القمامة والقاذورات والتخلفات بطريقة الردم الصحي في المنخفضات أو مجارى المياه الملتأة ، وذلك بوضعها في طبقات تضغط وتغطي بالتراب يسمك لا يقل عن ١٥ سم مع الدك جيدا •

(ي) لا يجوز استعمال القمامة أو التخلفات في تغذية الحيوانات أو في المستودعات إلا اذا كانت مطابقة للاشتراطات التي يقرها المجلس المحلي المختص •

الباب الثالث

في نزع ونقل التخلفات السائلة وتفريغها

مادة ١٨ - للجهة القائمة على أعمال النظافة السامة أن تحدد الأماكن المخصصة لاقاء المياه القذرة والتخلفات السائلة ويحظر القاها في غير هذه الأماكن •

مادة ١٩ - للجهة القائمة على أعمال النظافة السامة أن تتولى بأجهزتها المختصة نقل المياه القذرة من المساكن والمحال المختلفة ، كما لها أن تتولى عملية نزع خزانات دورات المياه بالماني غير المتصلة بالمجارى السامة وجمع التخلفات السائلة ونقلها الى الأماكن المخصصة وتفريغها ، ولتلك الجهة أن تمهد بعملية النقل والنزع الى متهد أو أكثر وفقا للشروط والأوضاع التي يضعها المجلس المحلي المختص ، وفي هذه الحالة يلتزم التمهيد بتوفير الأوعية والأجهزة والسيارات اللازمة للنقل والنزع والتفريغ طبقا للاشتراطات التي يضعها المجلس المحلي ، كما يلتزم بنقلها الى الأماكن التي تحددها له الجهة المختصة ، والاقامت تلك الجهة بالتنفيذ على حسابه •

لما يكون التمهيد مسئولاً عن تنفيذ الاشتراطات التي يضمنها المجلس
المحلي بشأن القائمين بهذه العملية .

ويصدر بهذه الاشتراطات والالتزامات قرار من المجلس المحلي المختص .

مادة ٢٠ - يشترط في وسائل صرف المجارى والمخلفات السائلة
للمغارات المبنية في الأماكن التي لا توجد بها شبكة عامة للمجارى ما يأتى :

(أ) اذا كانت طبيعة التربة بموقع المبنى صخرية أو غير مسامية ،
تصرف سوائل المجارى الداخلية في خزان ذى سعة كافية
تناسب مع حجم المنصرف من المخلفات السائلة للمبنى ويزود
بفتحة كشف او أكثر بإبعاد لا تقل عن ٦٠ × ٦٠ سم يسهل
الوصول اليها لكسح محتويات الخزان ، ويجوز أن تكون فتحة
الكشف خارج المبنى أو في الطريق ملاصقة لحائط القطار .

(ب) اذا كانت طبيعة التربة في موقع القطار مسامية تسمح بصرف
المياه خلالها ، وجب الصرف في خزان تحليل لا تقل سعته عن
مترين مكعبين ولا يزيد عن ثلاثين متراً مكعباً ، ويجوز أن يكون
من شقتين أو أكثر على ألا يزيد عدد الشقوق عن ثلاثة وألا تقل
سعة الشقة الأولى عن ٥٠٪ من السعة الكلية للخزان وأن لا يقل
عمق السائل بالخزان من الداخل عند المخرج عن ١٢٠ متراً ،
كما يشترط أن تكفى سعة الخزان لاستيعاب كمية السوائل
المستعملة في المباني السكنية لمدة ٢٤ ساعة وفي المباني العامة
والمحال بأنواعها لمدة ١٢ ساعة بالإضافة الى توفير حجز لخزن الحماة
يعادل ٥٠٪ من حجم السائل بالخزان ، ويجب أن يزود مدخل
الخزان ومخرجه بمشترك من الفخار الحصى ذى الطلاء الملجى
أو الزهر أو ما يعاقله بقطر ١٢.٥ سم ، ويجوز الاستعاضة عنه
بجاذب من مادة مناسبة في مواجهة المدخل أو المخرج على أن
يكون سائلاً تحت سطح السائل بحوالى ٣٠٪ من عمق السائل

وأن يكون منسوب قاع ماسورة مخرج السوائل من الخزان أو طوى من منسوب قاع ماسورة المدخل بستدار ٥ سم على الأقل وأن تصرف السوائل الفائضة عن خزان التحليل الى خندق صرف مبنى بالدبش على الناشف أو في بيارة صرف تصل الى الأعماق ذاب المسام الرملية أو ذات الحصى أو أى طريقة أخرى للصرف توافق عليها الجهة المختصة ، على أن يكون ذلك طبقاً للأصول الفنية وتبعا لقدرة التربة على استيعاب سوائل المجارى المنصرفة من المقار ، ويجب أن يكون هناك عمق كاف بين مستوى مدخل الخندق أو البيارة وبين أعلى منسوب مياه الرشح الصادية بما لا يسمح بحدوث طفح أو ظهور رشح فى الأرض المجاورة .

(ج) بنى حوائط وأسقف الخزانات الصماء أو خزانات التحليل أو الخنادق والبيارات المشبار إليها فى الفقرتين السابقتين من الطوب الأحمر أو الخرسانة المسلحة أو الدبش أو أى مادة أخرى مناسبة طبقاً للأصول الفنية ويكون لأسقفها فتحة كشف أو أكثر مغطاة بغطاء من الزهر ذى حابس مزدوج ويكون مكان الخزانات المذكورة والخنادق والبيارات وما شابهها فى الفضاء أو فى المناور المكشوفة وفى موضع يسهل الوصول إليها للكشف عليها وكسحها من وقت الى آخر ، بشرط أن تبعد عن أى مورد لمياه الشرب بمسافة لا تقل عن ١٥ متراً .

مادة ٣١ - تعلن الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس المحلى أصحاب المقارات المبنية فى الأماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى والتى لاتوافر فيها وسائل صرف صحية لتخلفات دورات المياه بإنشاء وسائل الصرف اللازمة فى الأماكن التى توافق عليها هذه الجهة أو بتعديل ما قد يوجد من وسائل صرف مخالفة ، بحيث تستوفى الاشتراطات المنصوص عليها فى هذا القرار خلال المدة التى تحددها لهم تلك الجهة .

الباب الرابع

فى تصوير الأراضى الفضاء أو الخربة

مادة ٢٢ - كل أرض فضاء أو خربة يقرر المجلس المحلى تصويرها أو ازالة ما بها من متخلفات أثرية أو قاذورات يعلن ذو الشأن بالقيام بذلك فى المدة التى تحددها لهم الجهة القائمة على أعمال التنظيم بحيث لا تزيد على خمسة عشر يوما فيما يختص بازالة الأثرية والفاذورات ، وثلاثة أشهر بالنسبة للتصوير ، ويبين فى الاعلان المواصفات والاشتراطات التى يلزم توافرها فى السور ، كما يبين فيه المقايسة وتكاليف الازالة والتصوير .

ويشترط فى الأسوار أن تبنى من الطوب الأحمر أو الدبش أو أى مادة أخرى متباعدة خالية من الثقوب وأن تحيط الأرض الفضاء أو الخربة المقرر تصويرها من جميع الجهات ، وأن يكون السور بارتفاع لا يقل عن ١.٨٠ مترا وأن يزود بباب مفلق على الدوام فى حالة عدم الحاجة الى دخول الأرض .

مادة ٢٣ - يتم الاعلان المنصوص عليه فى المادتين السابقتين بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ، فاذا لم يتيسر اعلان ذوى الشأن بهذه الطريقة بسبب غيبتهم أو امتناعهم عن تسلم الاعلان أو عدم الاستدلال على محل اقامتهم يلصق الاعلان فى مقر الشرطة الواقع فى دائرته السقار ، واذا انقضت المدة التى حددتها الجهة الادارية لذوى الشأن فى الاعلان لانعام الأعمال المحددة به دون أن يقوموا بالتنفيذ ، كان للجهة الادارية تنفيذ الأعمال المطلوبة على نفقة المالك مع اعلانه بالسداد فى المدة التى تحددها له ، وتحصل جميع النفقات بالطريق الإدارى .

ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في التظلم أو المعارضة في تقدير التكاليف المشار إليها أمام الجهة القضائية المختصة .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (١٣ فبراير سنة ١٩٦٨) .

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم النظامية العامة والملاحظات القضائية عليها

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للبنود والأوصاف الجنائية لجرائم النظامية العامة ثم الملاحظات القضائية عليها وذلك في البنود التالية :

أولاً : القيسود والأوصاف الجنائية لجرائم النظامية العامة :

١- تقييد مخالفة بالمادتين ٩٢ من قرار وزير الاسكان :

- وضع قانورات (ايأ كان نوعها) في غير الأماكن المحددة .

-لم يحفظ القمامة في أوعية خاصة .

- وهو حائز لأرض قضاء ، لم يحافظ على نظافتها ولم يقم بإزالة

ما يوجد بها من قانورات .

٢- تقييد مخالفة بالمادتين ٩٣ من قرار وزير الاسكان :

جمع أو نقل قانورات على نحو مخالف للشروط والمواصفات

المقررة .

٣- تقييد مخالفة بالمادتين ٩٤ من قرار وزير الاسكان :

أ- استحم أو غسل الأدوات المنزلية أو الملابس أو الخضروات في

نافورة أو مجارى المياه العامة في غير الأماكن المخصصة لذلك .

ب- قضى الحاجة بدورة المياه في غير الأماكن المخصصة لذلك .

ج- غسل حيواناً أو سيارة في غير المحظائر والأماكن المعدة

لهذا .

د- مرر قطعاً من المواشى في غير الطرق المحددة .

هـ - وضع الحيوانات والدواجن في الميادين والطرق والشوارع

والممرات والحارات والأزقة سواء كانت عامة أو خاصة وكذلك فى مناخل
المباني أو مناورها أو شرفاتها .

٤- تقييد مخالفة بالمادتين ٩٥ من قرار وزير الاسكان :

أ- لم ينشئ وسيلة صرف صحيحة لمخلفات دورات المياه الخاصة
بمنزله .

ب- لم يقيم بنزح خزان دورة المياه فور امتلائه .

ج- لم يقيم بتسوير قطعة الأرض الفضاء المملوكة له فى الميعاد
المحدد له رغم اعلانه .

العقوبة :

غرامة لا تزيد على مائة جنيه^(١) .

ثانياً : الملاحظات القضائية على جرائم النظافة العامة :

١- يلاحظ أنه : نظراً لما تتكلفه أعمال النظافة العامة من مال
فقد أجازت المادة الثامنة من القانون للمجلس المحلى فرض رسم
اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة
الاجارية . وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .
ويوضع هذا الرسم مع حصيلة التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة
لأحكام المادتين الأولى والرابعة من هذا القانون فى صندوق النظافة
الذى ينشأ فى كل مجلس يفرض فيه هذا الرسم ، وقد فرضت أغلب
المجالس المحلية فى مصر هذا الرسم^(٢) .

٢- يلاحظ أن : المادة ١٦٦٦ من التعليمات العامة القضائية

(١) أنظر نص المادة التاسعة من القانون بشأن جزاء الازالة واجراءات التصالح .
(٢) كانت المادة ١٦٦٥ تنص على لخصائص نيابة الشئون البلدية بالقاهرة - قبل
الفاثها - باختصاص تلك النيابة بجرائم تسوير الأرض الفضاء المنصوص
عليها فى القانون ٢٨ لسنة ١٩٦٧ . انظر كتابنا : أصول أعمال النيابة
ص ٤٧ وما بعدها .

للمنيابات الصادرة سنة ١٩٨٠^(١) تنص على أن : « تختص نيابة الشئون البلدية بالاسكندرية بالتحقيق والتصرف في قضايا الجنع والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية .

٢- القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة » .

وقد أصدر المستشار وزير العدل القرارين رقمي ٤١٠٧ ، ٤٥٣٧ بالغاء محاكم ونيابات البلدية .

وأصدر النائب العام الكتاب الدوى رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ بحالة القضايا الخاصة ببيان البلدية الى النيابة المختصة مكانياً^(٢).

٣- يلاحظ أنه : قد حظرت المادة الأولى من قانون النظافة العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ إلقاء « القمامة والقاذورات أو المخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس المحلي » . وأوضحت المادة الأولى م اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاسكان رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧^(١) المقصود بالقاذورات أو القمامة أو المخلفات المنصوص عليها في القانون بأنها « كافة الفضلات الصلبة أو السائلة المتخلفة عن الأفراد والمباني السكنية وغير السكنية كالدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها والمخيمات والمعسكرات والحفائر والسلخانات والأسواق والأماكن العامة والملاهي وغيرها ، وكذا وسائل النقل وكل ما يترتب على وضعها في غير الأماكن المخصصة لها أضرار صحية أو نشوب حرائق أو الاخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها»

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول أعمال النيابات » الطبعة الخامسة ص ٢١٤ ، وما بعدها .

(٢) كانت المادة ١٦٦٥ تنص على اختصاص نيابة الشئون البلدية بالقاهرة - قبل الغائها - باختصاص تلك النيابة بجرائم تسوير الأرض الغشاء المنصوص عليها في القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ .

(٣) انظر نص القرار المذكور في الباب الأول من هذا القسم .

القسم السابع **حماية البيئة في قانون اشغال الطرق**

تمهيد وتقسيم :

يعتبر اشغال الطرق العامة من المظاهر الضارة بالبيئة عموماً وبالبيئة الأرضية على وجه الخصوص وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم في الأبواب الآتية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون اشغال الطرق العامة .

الباب الثاني : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون اشغال الطرق العامة والملاحظات القضائية عليها (١) .

(١) أنظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية على التشريعات البيئية الأخرى في الأبواب السابقة .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون اشغال** **الطرق العامة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون اشغال الطرق العامة ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له وذلك فى البنود التالية .

أولاً : القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة (١) .

ثانياً : قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة (٢) .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٥٦/٤/١ للمعد ٢٦ مكرر .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٢٢ فى ١٩٥٦/٤/١٩ .

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

فى شأن اشغال الطرق العامة(*)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؟

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؟

وعلى اللائحة الصادرة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٥ الخاصة باستعمال
الأفراد الطرق العمومية من وضع مهمات وبضائع وما شاكل ذلك ؟

وعلى اللائحة الصادرة فى ٧ من يولييه سنة ١٩٢٣ بشأن اشغال
الطريق العام ؟

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها
والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القرار الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بلائحة استعمال
الطرق العامة واشغالها فى مدينة الأسكندرية ؟

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات ؟

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؟

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ؟

(*) القوائم المصرية فى أول أبريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٦ مكرر

اصدر القانون الآتى :

- مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو صفاتها الداخلة فى حدود البلاد التى لها مجالس بلدية .
- مادة ٢ - لا يجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة اشغال الطريق العام فى اتجاه أفقى أو رأسى وعلى الأخص بما يأتى :
- ١ - أعمال الحفر والبناء والهدم والرصف ومد الأنابيب والأسلاك فوق أو تحت سطح الأرض ووضع حجر تفتيش للمجارى أو عمل فتحات أو مزلاقات فى الأرصفة وما شابه ذلك .
- ٢ - وضع أرفف وحاملات للبضائع ومظلات ، « تدات » وسقائف وما شابه ذلك .
- ٣ - ترك منقولات خارج المحال أو المصانع أو المخازن أو المنازل الا لأقصر مدة تلزم للشحن أو التفريغ وبشرط عدم تعطيل المرور .
- ٤ - وضع بضائع ومهمات وفريجات ومقاعد ومناضد وصنناديق وأكشاك وتخشيب وما شابه ذلك .
- ٥ - وضع المعدات اللازمة لاقامة الحفلات أو الزينات أو الأنفراح أو الموالد .
- مادة ٣ - لا يجوز غرس الأشجار فى الطريق العام الا باذن من السلطة المختصة وتعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة أيا كان غرسها .
- مادة ٤ - يكون الترخيص فى اشغال الطريق العام طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات النفاذة له .

وتحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية^(١) أنواع الأشغال التي لا يجوز الترخيص فيها •

مادة ٥ - يؤدى طالب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذى يعينه وزير الشؤون البلدية والقروية^(٢) بقرار يصدر منه - ولا يرد هذا الرسم فى أية حالة •

ويحصل مبلغ مائة مليم نمنا لتموذج الترخيص عند صرفه^(٣) •

مادة ٦ - على السلطة المختصة أن تبدى رأياها فى الطلب فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبر الطلب مرفوضا ولها أن ترفض الترخيص فى اشغال كل أو بعض المساحة المطلوب اشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسيق المدينة •

مادة ٧ - يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية قرارا يبين فيه رسم الأشغال حسب نوع الطريق العام ودرجته كذلك مقدار التأمين وما يرد منه وما يخصم •

مادة ٨ - يبين فى الترخيص مدته والشروط التى يجب على المرخص له اتباعها والرسم المستحق والتأمين •

ولا يسرى الترخيص الا بالنسبة الى نوع الأشغال الذى أعطى من أجله •

(١) ، (٢) أصبح وزير الاسكان والمرافق بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١

(٣) أضيفت الفقرة الثانية من المادة الخامسة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر (أ) فى ١٩٥٧/٢/٢٣

وهذا الترخيص شخصي وينتهي بوفاء المرخص له - ولا يجوز التنازل عنه الا بموافقة السلطة المختصة بعد تقديم طلب من المتنازل اليه وسداد رسم النظر .

وكل مخالفة لأحكام الفقرتين السانية والثالثة يترتب عليها اعتبار الترخيص لاغيا .

ويجوز للمرخص له أن يطلب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته وتبع في شأن هذا الطلب أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٧

مادة ٩ - للسلطة المختصة وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسييق المدينة أن تصدر قرارا بالناء الترخيص أو بانقاص مدته أو المساحة المرخص في اشغالها على أن ترد رسم الاشغال كله أو جزء منه بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الاشغال حسب الأحوال .

وعلى المرخص له ازالة الاشغال في الأجل الذي تحدده السلطة المختصة على ألا يقل هذا الأجل عن أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغه بالقرار المشار اليه بالطريق الادارى والا أثبت في شأنه أحكام المادة ١٣

مادة ١٠ - يجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة المختصة فيما يتعلق بتراخيص الاشغال خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بها أو من تاريخ انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٦

ويقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره خمسمائة مليم الى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى اللجنة أن تفصل فى التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرارها مسيبا ونهائيا .

ويرد الرسم الى المتظلم فى حالة قبول تظلمه .

مادة ١١ - يعنى من أداء التأمين والرسوم المشار إليها فى المادتين ٧ ، ٥ فى الأحوال الآتية :

١ - اشتغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٢ - اشتغال المنشآت التى تتولى ادارة مرفق عام ما لم ينص فى عقد إدارته على ما يخالف ذلك .

٣ - الاشتغال المؤقت للمقاولين والمتمهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٤ - الاشتغال المؤقت الخاص بالمؤسسات والجمعيات الخيرية الدينية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الصحية المسجلة وفقا لأحكام القانون .

٥ - الاشتغال بغرف تفتيش التجارى .

٦ - اشتغال السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

وفى جميع الحالات السابقة لا يجوز الاشتغال قبل الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة المختصة والاطبقت أحكام المادتين ١٣ ، ١٤

مادة ١٢ - يعنى من الترخيص ومن رسوم النظر والاشتغال والتأمين فى حالة اشتغال طريق عام بآتم وفقاً للشروط المبينة فى القرارات المنفذة لهذا القانون .

ويعنى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الناجلون وغيرهم ممن يقومون بعرض بضائعهم ومتجانتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوماً واحداً

وتحدد شروط الأشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في القرارات المنفذة لهذا القانون بحيث لا تتجاوز مائتي مليم يوميا عن المتر المربع^(١) .

مادة ١٣٣ - إذا حدث اشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة ازالته بالطريق الإداري على نفقة المخالف إذا كان هذا الأشغال مخلا بمقتضيات تنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة أو إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه خلال سنة لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وتضبط الأشياء الشاغلة للطريق وتبين مفرداتها في محضر الضبط ثم تنقل الى محل تعدد السلطة المختصة لهذا الغرض .

وعلى المخالف أن يسرد الأشياء المضبوطة في ميماد تحدده السلطة المختصة وتخطر به وذلك بعد أداء رسم النظر وضف رسم الأشغال المستحق مع جميع انصروفات - فإن لم يتم بذلك فللسلطة المختصة يعها بالمراد العلى وخضم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع بالباقي عند الاقتضاء بطريق الحبيز الإداري .

مادة ١٣٤^(٢) - كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه .

ويحكم على المخالف بأداء ضف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الأشغال .

(١) أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة رقم ١٢ بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية العدد ١٢٧ في ١٩٦٠/٦/٨

(٢) عدلت المادة ١٤ بالقوانين أرقام ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر في ١٩٨٠/١٠/٢٨ ثم عدلت بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٤ وأخيرًا بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ١٩٨٢/٨/٥.

كما يحكم بإزالة الاشتغال في ميدان يحدده الحكم ، فإذا لم يتم المحكوم عليه بالإزالة قامت الجهة الإدارية المختصة بإجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بإزالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك الجهة الإدارية المختصة . وللمحافظ المختص - قبل الفصل في الدعوى - وبعد اعطاء المهلة اللازمة في أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون - معها في استمرار الاشتغال خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام إصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفات ويجوز في الأحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الأختام عليه بناء على طلب تقدمه السلطة المختصة إلى القاضي الجزئي ويكون للقاضي الجزئي المختص إلغاء التحفظ بناء على طلب صاحب الشأن في أى وقت قبل الفصل في الدعوى . وينتهى التحفظ في جميع الأحوال بإزالة المخالفة .

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم يحكم بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يحكم بإغلاق المحل الذي استعملت منقولاته في الاشتغال إذا سبق الحكم عليه خلال ستين في ثلاث مخالفات مماثلة باستعمال منقولات هذا المحل على ألا تتجاوز مدة الإغلاق خمسة عشر يوما ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة المنقولات إذا كان الاشتغال الذي استعملت فيه مسا لا يجوز الترخيص فيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في اشتغال لا يجوز الترخيص فيه إذا سبق الحكم خلال ستين في ثلاث مخالفات مماثلة على المخالف أو لاستعمال تلك الأشياء .

مادة ١٦ - يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في أثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنقذة له .

مادة ١٧ (١) - لوزير الأسكان والمرافق بناء على اقتراح المجالس المحلية المختصة استثناء بعض البلاد أو الأحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام القانون أو القرارات المنعقدة له لأغراض تاريخية تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالاشتغال فيها ورسوم هذا الاشتغال بحيث لا يتجاوز مائتي مليم عن المتر المربع يوميا .

مادة ١٨ - يستثنى من أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الاعلانات الشاغلة للطرق العامة التي تسرى في شأنها أحكام القانون الخاص بها .

مادة ١٩ - للسلطة المختصة أن تصرح ببقاء الاشتغالات الثابتة المرخص فيها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لأحكامه بشرط ألا يتعارض بقاء هذه الاشتغالات مع مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تسقيف المدينة على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في حالة إجراء أى تعديل فيها .

مادة ٢٠ - تلغى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ واللائحة الصادرة في ٢ من يوليو سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٨ والقرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار إليها .

مادة ٢١ - على وزير الشؤون البلدية والقروية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٥ شعبان ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

وزارة الشؤون البلدية والقروية

فرد وزير الشؤون البلدية والقروية

رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن
اشتغال الطرق العامة^(١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشتغال
الطرق العامة ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فرد :

الباب الأول

في انواع الطرق العامة ودرجاتها

مادة ١ - الطرق العامة نوعان :

النوع الأول : وهو المرصوف بالاسفلت أو بالخرسانة أو بالحجر
أو بالزرايع المصنوعة من أية مادة أخرى سواء كان له رصيف أو لم يكن .

وينقسم هذا النوع الى أربع درجات :

ممتازة - أولى - ثانية - ثالثة .

النوع الثاني : وهو غير المرصوف :

وينقسم هذا النوع الى درجتين أولى وثانية .

وتعتبر الطرق الترابية التي لها رصيف من الدرجة الأولى .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٢ في ١٩/٤/١٩٥٦.

مادة ٢ (١) - تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية في ذلك قيمة الأرض والمبنى القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة فيه وللسلطة المذكورة تعديل هذا التقسيم بإضافة بعض الطرق أو برفع درجتها أو خفضها حسبما يطرأ على حالتها .

ويراعى في تقسيم طرق النوع الأول القواعد الآتية :

(١) في مدينتى القاهرة والاسكندرية ، تقسم الطرق الى الدرجات الأربعة المبينة فى المادة الأولى .

(٢) فى عواصم المديريات والمحافظات وفى مدينتى المحلة الكبرى والاسماعيلية تقسم الطرق الى درجات ثلاث - أولى. وثانية وثالثة .

(٣) فى عواصم المراكز تقسم الطرق الى درجتين - ثانية وثالثة .

(٤) فى البلاد الأخرى تعتبر جميع الطرق من الدرجة الثالثة .

ويجوز أن يكون تقسيم الطرق من النوعين الى عدد من الدرجات يقل عما هو محدد فى هذه المادة وفى المادة الأولى . ويعمل للتقسيم سجل تدون فيه أسماء الطرق وأجزاؤها فى كل درجة من درجاتها ويصدر قرار وزارى بالتصديق على التقسيم .

مادة ٣ - الى أن يتم التقسيم المشار اليه فى المادة السابقة تحصل رسوم اشتغال الطرق من النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية .

(١) المادة ٢ معدلة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية العدد ٨٨ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص في الأشغال أو تجديده أو التنازل عنه
مشتتلا على البيانات الآتية :

- اسم الطالب ولقبه وجنسية وموطنه الحالى وموطنه الأصلي وسنه .
- نوع الأشغال وكيفية مباشرته وموقعه ومساحته ومدته .
- اسم كل من المنازل والمنازل اليه فى حالة التنازل .

الباب الثانى

فى الأشغال

مادة ٥ - لا يجوز الترخيص فى أشغال الطرق للمحلات الآتية :

- (١) الجراجات .
 - (٢) محال السكرية وبيض النحاس .
 - (٣) الورش من أى نوع كانت .
 - (٤) محال رفى الملابس والسجايد .
 - (٥) محال الفاكهة والخضر والبقالة والجزارة وغير ذلك من محال
بيع المأكولات .
- ولا يجوز الترخيص فى أشغال الطريق بالموازين والتلاجات أيا كان
نوعها ومداخل البدرومات وفتحات تهويتها ودرج المداخل ومداخل الجراجات
المنخفضة عن منسوب سطح الطريق .

كما لا يجوز الترخيص في الاشغال بالكشاك من أى نوع عدا الأكشاك
المنصوص عليها في المادة ١٩ (١) •

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص في الاشغال على مسافة تقل عن عشرة
أمتار من مداخل ومخارج الانفاق المخصصة لعبور المشاة •

البناء والهدم

مادة ٧ - لا يجوز اجراء أي عمل من أعمال الهدم أو البناء أو الياس
أو الترميم الا بعد تسوير الجزء الواقع على الطريق بحاجز من الخشب
أو أية مادة أخرى وتحدد السلطة المختصة ارتفاع هذا الحاجز وبسده عن
واجهة البناء وحافة الرصيف مع مراعاة صيانة الأشجار وأعمدة الانارة
وباقى مستلكات الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة وممتلكات الدولة
وملتزمى المرافق العامة على أن يراعى ألا يمتدى عرض الأشغال حافة
الرصيف ويجوز زيادته في الطرق الضيقة أو التي ليس لها أرصفة بحيث
لا يجاوز مترين •

مادة ٨ - اذا وجد باب للحاجز يجب أن يفتح للداخل أو بالانزلاق
كما يجب تمليق مصابيح حمراء ليلا على طول الحاجز وأن تكون الآلات
والمبانيب المستعملة لوضع وانزال المهمات في داخل الحاجز •

مادة ٩ - يجب أن تكون السقايل الأتقية فوق الدور الأرضي ذات
ألواح منضامة بحيث لا تساقط منها مواد البناء ويكون لها حاجز مائل
أو رأسى بارتفاع لا يقل عن ٧٥ سنتيمترا وتبقى الحواجز في موضعها الى
أن يتم العمل ويجب استعمال المبانيب الخاصة بنقل الأتقاض والقائما -
في حالة الهدم •

(١) الفقرة الأخيرة من المادة (٥) مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية
والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية العدد ٣١ في ١٥ أبريل
سنة ١٩٥٧

مادة ١٠ - للسلطة المختصة أن تلزم طالب الترخيص الذي يقوم بإنشاء أو استعمال بناء على حافة بعض الطرق بأن يقيم ممرا مسقوفا له جوانب حاجزة ومنافذ للمرور والتهوية طبقا للمواصفات والشروط التي تضمنها تلك النبلطة وفي هذه الحالة يفيى الطالب من رسوم أشغال مساحة المر مع وجوب أداء رسوم الاشغال الأخرى الخاصة بالبناء .

مادة ١١ - يجب تعبئة العربات التي تستعمل فى نقل الأتقاضى أو تقريفها داخل الحاجز أو السياج - فإذا تمزق ذلك وجب وقوفها فى صف واحد بطول الحاجز أو السياج بشرط ألا تمارس تلك الحالة مع مقتضيات حركة المرور - ولا يجوز مطلقا أن تقف العربات فى عرض الطريق ولا أكثر من الوقت اللازم للتعبئة أو للتفريغ .

مادة ١٢ - لا يجوز أن يزيد بروز التمدات المتحركة المقامة على واجهات المحل على عرض الأرصفة ويجب ألا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها سواء فى طرفها الداخلى الجاور للحائط أو فى طرفها الخارجى من جهة الطريق عن ٢٢٥ سنتيمترا من سطح الرصيف .

مادة ١٣ - يجوز إنشاء سقائف فى أعلى مداخل العمارات أو المحال التجارية بشرط ألا يزيد بروزها من سامط الواجهة على نصف عرض الرصيف أمام المبنى وبشرط ألا يجاوز هذا البروز ثلاثة أمتار ويجب ألا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها من سطح الرصيف عن ثلاثة أمتار وألا يجاوز طولها فتحة المدخل الرئيسى للمبنى مضافا إليه متر واحد على الأكثر من كل جانب .

أما السقائف المخالفة لهذه الشروط والتي تم إنشاؤها قبل صدور القانون فيجب حصرها وتحصيل الرسوم عنها .

مادة ١٤ - لا يجوز أن يزيد بروز الفترينات الموضوعة في واجهات المتاجر والمخصصة لمرض البضائع وبروزات الأبواب والجليات من أى نوع كانت على ٢٠٪ من عرض الرصيف على ألا يتجاوز هذا البروز بأى حال ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط وأن تكون دائما مغلقة ومرتفعة عن سطح الأرض ولا يجوز البيع منها سواء كانت ثابتة أو متحركة أو معلقة على حائط الواجهة .

مادة ١٥ - الفترينات الموضوعة في واجهات المباني التي ليست جزءا من المتاجر والمدة للبيع منها يجب ألا يزيد بروزها على ٢٠٪ من عرض الرصيف على ألا يتجاوز هذا البروز ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط (الواجهة) وبشرط ألا يقل عرض الرصيف الذى توضع فيه هذه الفترينات عن مترين وألا تفتح أبوابها وضلفها للخارج .

مادة ١٦ - يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرصفة بوضع الفترينات وبأحداث البروزات طبقا لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد البروز على ٣٠ سنتيمترا .

مادة ١٧ - للسلطة المختصة منح اقامة الفترينات في الشوارع والميادين التي يصدرها قرار وزارى .

البضائع والنصب الثقيلة وعربات اليد

مادة ١٨ - يجوز اشغال الطرق في الأجزاء التي تحددها السلطة المختصة بنصب متقلة أو عربات يد لمرض البضائع والمواد الغذائية في مواعيد معينة .

مادة ١٩ (١) - يجوز الترخيص في الطرق التي لا يقل عرض الرصيف فيها عن ثلاثة أمتار في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والتي لا يقل عرض الرصيف فيها عن مترين في البلاد الأخرى بوضع نوعين من الأكشاك يقتصر الأول فيها على بيع الجرائد والمطبوعات والبسجائر ويقتصر الثاني على بيع زجاجات المياه الغازية والصلوى الجافة والبسجائر وذلك بشرط أن توافر في النوعين الشروط الآتية :

- (١) ألا يكون الكشك ثابتاً أو محملاً على أساس ثابت .
- (٢) أن يقام الكشك طبقاً لرسم توافق عليه السلطة المختصة .
- (٣) ألا يزيد طول الكشك من الداخل على متر ونصف وعرضه على متر واحد ولا يجاوز ارتفاعه ٢ر٢٠ متراً .
- (٤) أن يقام الكشك في أحد الأماكن التي تحددها الجهة المختصة لاقامة الأكشاك .
- (٥) ألا يقل المسافة بين كشك وآخر على رصيف واحد عن ٢٠٠ متر على أن يكون الكشك على الرصيف المقابل في منتصف المسافة بين أكشاك الرصيف الآخر (٢) .

(١) المادة ١٩ معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧

(٢) الفقرة الأولى من المادة ١٩ معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية العدد ٤٩ في ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠

ويجوز الترخيص للمنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام في اشغال الطرق بالأكشاك المدة لخدمة هذا المرفق وذلك بالشروط التي تقررها السلطة المختصة .

ويجوز بعد موافقة الشؤون البلدية والقروية التصريح للجهات الحكومية والهيئات العامة بوضع أكشاك في الطرق العامة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة كلها أو بعضها^(١) .

مادة ٢٥ - لا يجوز التصريح بوضع الأكشاك المنصوص عليها في المادة السابقة في نواحي الطرق أو نقط تقابل شوارعين أو في مداخل الكبارى ويجب ألا يقل بعد الكشك من هذه النواحي ومداخل الكبارى والأنفاق عن عشرة أمتار وتحدد السلطة المختصة المواقع الجائز إقامة الأكشاك عليها .

مادة ٢٦ - للسلطة المختصة أن تجرى مزادا خاصا للتخصيص في أشغال مواقع الأكشاك في أى مكان تراه وفي هذه الحالة لا تقيد بفترات الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

سراقات المآتم

مادة ٢٢ - يجب عند اشغال طريق عام بسمعات مآتم كالسراقات أن يترك من عرض الطريق فراغ كاف لمرور السيارات في اتجاه واحد في طرق الدرجات المتنازة والأولى والثانية من التسوع الأول وطريق الدرجة الأول من النوع الثانى وأن يترك فراغ كاف لمرور المشاة في الطرق الأخرى - وفي حالة المخالفة يحصل ضعف الرسوم المنصوص عليها في المادة ٣٦ -

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٢١ لسنة ١٩٥٩

الباب الثالث

اصلاح التلف بالطرق

مادة ٢٣ - على المرخص له اصلاح كل تلف يحدث بالطريق بسبب الأعمال المرخص فيها أيا كان نوعها وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الاشغال والا كان للسلطة المختصة اصلاح هذا التلف على نفقته - فيما عدا أعمال الصرف والتبليط وما يتلف من المفروشات ومصابيح الاضاءة وما يماثلها فان السلطة المختصة هي التي تقوم باصلاحها بمعرفة على نفقة المرخص له .

وعلى المرخص له ابلاغ السلطة المختصة كتابة عند طلب الترخيص عن أى تلف فى الرصيف أو فى أى مرفق من المرافق العامة يكون موجودا قبل صدور الترخيص .

الباب الرابع

فى الرسوم والتأمينات

مادة ٢٤ - يكون رسم النظر ٣٠٠ مليم عن كل طلب للترخيص فى اشغال أو تعديده أو التنازل عنه ويتعدد الرسم بتعدد أنواع الأشغال المينة فى الطلب .

مادة ٢٥ - تكون رسوم اشغال طرق النوع الأول بمهمات الصارة بجميع أنواعها كالاتى :

مليم

- ١٠٠ يوما للتر المربع عن كل المدة فى طرق الدرجة الممتازة .
- ٥٠ يوما للتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الأولى .
- ٢٥ يوما للتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الأولى .

سلم

- ٢٥ : يومياً للمتر المربع عن الشهر الأول في طرق الدرجة الثانية •
- ١٥ : يومياً للمتر المربع عن باقي المدة لطرق الدرجة الأولى •
- ٢٥ : يومياً للمتر المربع عن الشهرين التاليين في طرق الدرجة الثانية •
- ١٥ : يومياً للمتر المربع عن باقي المدة في طرق الدرجة الثانية •
- ١٥ : يومياً للمتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الثالثة •
- ١٥ : يومياً للمتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الثالثة •
- ٥ : يومياً للمتر المربع عن باقي مدة الاشغال في طرق الدرجة الثالثة •

وتكون التأمينات كالآتي :

الطرق المتأثرة : جنهتان عن كل متر طولي من الواجهة على ألا يقل التأمين عن عشرة جنيهات •

طرق الدرجة الأولى والثانية والثالثة : جنيه واحد عن كل متر طولي من الواجهة على ألا يقل التأمين عن خمسة جنيهات •

مادة ٣٦ - تكون رسوم أشغال طرق النوع الثاني بمهمات العمارة بكافة أنواعها كالآتي :

١٥ مليوناً يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليونان عن باقي المدة في طرق الدرجة الأولى •

٥ مليوناً يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليونان عن باقي المدة في طرق الدرجة الثانية • وتكون التأمينات كالآتي :

٥٠٠ مليون عن كل متر طولي من الواجهة في طرق الدرجة الأولى على ألا يقل التأمين عن جنهتين •

٢٠٠ مليون عن كل متر طولي من الواجهة في طرق الدرجة الثانية على ألا يقل التأمين عن جنيه واحد •

مادة ٢٧ - تحصل الرسوم والتأمينات بالفئات المنصوص عليها في المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧ على الأشغال ببهمات الهدم ومجلفاته وأقناضه بالسقايل المتحركة والطائرة (الطيارى) أو المرتكزة على كوابيل أو قوائم بالواجهة أو متحركة على أنه اذا ارتفعت تقط ارتكاز هذه السقايل أو الجوامل عن ٢٥ مترا يحصل بصيف الرسوم والتأمينات •

مادة ٢٨ - تكون رسوم الأشغال بالخزانات أو الأحواض أو ما شابه ذلك كالآتى :

٥٠٠ مليم عن المتر المربع فى السنة فى طرق النوع الأول بجميع درجاتها •

٢٥٠ مليم عن المتر المربع فى السنة فى طرق النوع الثانى بجميع درجاتها •

ويكون التأمين مساويا لقيمة الرسوم السنوية جميعها •

مادة ٢٩ - تكون رسوم الأشغال بالأبواب من أي نوع والإسلاك والكابلات وما شابه ذلك كالآتى :

١٠٠ مليم فى السنة عن المتر الطولى فى طرق النوع الأول بكافة درجاتها •

٥٠ مليم فى السنة عن المتر الطولى فى طرق النوع الثانى بكافة درجاتها •

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة فى كل حالة •

ويجب ألا يقل ارتفاع السلك الهوائى عن ٥٠ سبمترا من منسوب أعلى نقطة فى الطريق •

مادة ٣٠ - تكون رسوم الأشغال عند رصف الأرصفة في الطرق بجميع درجاتها بشرط عدم زيادة مدة الرصف عن شهر واحد كالآتي :

• مليكات يوفيا عن المتر المربع في طرق النوع الأول •

• مليان يوفيا عن المتر المربع في طرق النوع الثاني •

• ويكون التأمين مساويا لرسوم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه •

مادة ٣١ - تكون رسوم الأشغال بمزلقانات الجرافات ومداخل محطات البنزين وجميع المداخل بصفة عامة كالآتي :

• ٢٠٠ مليم سنويا للمتر الطولي للأرصفة في طرق النوع الأول بجميع درجاتها •

• ١٠٠ مليم سنويا للمتر الطولي للأرصفة في طرق النوع الثاني بجميع درجاتها •

• ويكون التأمين لرسوم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه •

مادة ٣٢ - تكون رسوم الأشغال بالقرينات الخاصة بالعرض وبرز الأبواب والحليات كالآتي :

• جنيهات سنوية عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة •

• ٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الأولى •

• جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الثانية •

• جنيه واحد سنويا عن المتر المربع من الأشغال في طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة •

٨٠٠ مليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى
من الدرجة الأولى •

٥٠٠ مليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى
من الدرجة الثالثة •

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة •

مادة ٣٣(١) - تكون رسوم الأشغال بالقرينات المدة للميع كالآتى :
مليم جنيه

٥٠٠ ١ - سنويا عن المتر من الأشغال فى طرق النوع الأول من
الدرجة الممتازة •

٩٠٠ - سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من
الدرجة الأولى •

٤٥٠ - سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من
الدرجة الثانية •

٣٠٠ - سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من
الدرجة الثالثة •

٢٤٠ - سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من
الدرجة الأولى •

١٥٠ - سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من
الدرجة الثانية •

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة •

(١) المادة ٣٣ معدلة بقرارات وزير الشئون البلدية والقروية أرقام
٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ١٥٠٥ لسنة ١٩٥٧ ، ٧٦٥ لسنة ١٩٥٨ والقوانين المصرية
العدد ٤٥ فى ٩ يونية سنة ١٩٥٨ ثم استبدلت بالنص الجالى بالقرار
رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦١ والقوانين المصرية العدد ٦٠ فى ٣١ يولية سنة ١٩٦١

مادة ٣٤ - تكون رسوم الأشغال بالسقائف والتدات والمظلات كالآتى :

٦٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تدة أو مظلة فى طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة وطرق النوعين من الدرجة الأولى .

٤٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تدة أو مظلة فى طرق النوعين من الدرجة الثانية .

٢٠٠ مليم سنويا عن كل سقيفة أو تدة أو مظلة فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة ويتمدد الرسم بتمدد فتحات الأبواب تحت السقيفة أو التدة أو المظلة .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٥ - تكون رسوم الأشغال بالأكشاك ماثلة لرسوم الأشغال بالفتريات المدة للبيع منها المنصوص عليها فى المادة ٣٣

مادة ٣٦ - تكون رسوم الأشغال بالمفروشات والنصب وهربات اليد كالآتى :

٤٠٠ مليم شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة .

٢٠٠ مليم شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الأولى .

١٠٠ مليم شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثانية .

٥٠ مليم شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة .

٣٠ مليم شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الأولى .

١٥ مليما شهريا لتمر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية •

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال •

مادة ٣٧ - تكون رسوم الأشغال بالسرادقات الخاصة بالأفراح وإقامة الموالد والاجتماعات والحفلات أو أى غرض آخر عدا المآتم كالاتى :

١٠ مليمات يوما عن المتر المربع فى طرق النوع الأول بجميع درجاتها •

• مليمات يوما عن المتر المربع فى طرق النوع الثانى بدرجاتها •
ويكون مقدار التأمين خمسة جنيهات فى طرق النوع الأول اذا كانت المدة لا تتجاوز يومين وعشرة جنيهات اذا زادت على ذلك •

ويكون التأمين فى طرق النوع الثانى مساويا نصف رسم الأشغال بحيث لا يعقل عن جنيه •

مادة ٣٨ - تكون رسوم الأشغال بمسالم الزينة المنفصل بعضها عن بعض كالاتى :

١٠ مليمات يوما عن المتر الطولى فى طرق النوع الأول بجميع درجاتها •

• مليمات يوما عن المتر الطولى فى طرق النوع الثانى بدرجاتها •
واذا كانت هذه المسالم عبارة عن أعمدة فردية لا اتصال بينها فيعتبر كل عمود شاغلا لمر مربع وتحصل عنه ١٠ مليمات يوما وذلك فى طرق النوع الأول بجميع درجاتها و • مليمات يوما فى طرق النوع الثانى بدرجاتها •

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال بحيث لا يقل عن خمسائة مليم •

٣٩ - تكون رسوم الأشغال بالانفاق والممرات والبدرومات
المنشأة قبل العمل بالقانون الموجودة تحت سطح الطريق كالاتى :

٣ جنيهات سنويا عن اتر المربع فى طرق النوع الأول بجميع
درجاتها •

جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن اتر المربع فى طرق النوع الثانى
ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال عن سنة •

مادة ٤٠ - تكون رسوم الأشغال بالكيارى والممرات المطوية الموصلة
بين العمارات السكنية أو التجارية فوق الطرق العامة كالاتى :

٣ جنيهات سنويا عن اتر المربع •

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال عن سنة •

مادة ٤١ - تكون رسوم الأشغال بمدخل البدرومات ودرج المداخل
المنشأة قبل العمل بالقانون كالاتى :

١٠ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة
الممتاز •

١٠ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة
الأولى •

٨ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثانية •

٥ جنيهات سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة
الثالثة •

٢ جنيه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة
الأولى •

١ جنبه سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .

ويكون التأمين مساويا رسم الأشغال عن سنة .

مادة ٤٢ - لا يصرح بالأشغال بالديوفيل الا بمقتضى شروط خاصة تضمنها الجهة المختصة وتحصل عنه الرسوم كالاتى :

٢٠٠ ملم للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الأول اذا كان موازيا للرصيف ويضاعف الرسم ان كان عابرا للطريق .

١٥٠ مليما للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الثانى ان كان موازيا للرصيف ويضاعف الرسم ان كان عابرا للطريق .

ويكون التأمين مساويا نصف رسم الاشغال عن سنة .

مادة ٤٣ - تكون رسوم الأشغال الجائز الترخيص فيه والتي لم ينص على قفاتها فى هذه اللائحة مساويا للرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٦

وفى حالة الأشغال غير الجائز الترخيص فيه تكون الرسوم أربعة أمثال الرسوم المنصوص عليها فى المادة المشار اليها^(١) .

مادة ٤٤ - فى احتساب الرسوم المنصوص عليها فى هذه اللائحة تعتبر كسور المتر مترا كاملا كما تحسب كسور اليوم أو الشهر أو السنة اذا نص على احتسابها باليوم أو الشهر أو السنة وحدة زمنية كاملة مما ذكر بحسب الأحوال .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ مضافة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧

مادة ٤٥ - عند ازالة الأشغال يخضم من التأمين قبل رده المبالغ الآتية :

(١) ضعف رسوم الأشغال المستحقة عن المدة التالية لانقضاء مدة الترخيص .

(٢) مصاريف ازالة الأشغال ونقل وتخزين الأشياء المشاعلة .

(٣) مصاريف اعادة الطريق الى ما كان عليه .

(٤) أى مبلغ يستحق بمناسبة الأشغال .

مادة ٤٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة .

تحريرا فى ٢٢ شعبان ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

الباب الثانى **التعليمات العامة للنيابات والقيود** **والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون** **اشغال الطرق العامة والملاحظات** **القضائية عليها**

تمهيد .

سوف نتعرض فيما يلى للتعليمات العامة للنيابات وكذا القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون اشغال الطرق العامة والملاحظات القضائية عليها على ضوء احكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائى (١) .

أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن اشغال الطرق العامة :

١ - التعليمات القضائية :

مادة ١٥٢١ - من المقرر أن رسوم اشغال الطريق التى يحكم بها وكذلك التعويضات فى جرائم الانتاج والرسوم والتعويضات فى جرائم رسم الدمغة والتهرب الجمركى تنطوى على جزاء جنائى ولها خصائص العقوبة من حيث كونها تلحق الجانى مع الغرامة ، ويجب على النيابة أن تتولى المطالبة بها أسوة بالغرامة وأن تنفذ بها على المتهم المحكوم عليه طبقاً للقواعد المبينة بالمادة ٧٧٣ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥٢٢ - توجب المادة ٥٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنفيذ العقوبات المالية كالغرامات والتعويضات وما يجب رده والمصاريف فى تركة المحكوم عليه إذا توفى بعد الحكم عليه نهائياً ، إذ

(١) انظر ما سوف يأتى فى الكتاب الرابع بشأن تشريعات البيئة المتعلقة بقطاع النقل والمواصلات والنقل البحرى .

انها تصبح ديناً فى ذمته بمجرد الحكم النهائى والديون لا تنقضى بالوفاء على أن يجرى التنفيذ بها فى هذه الحالة بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية ، لأن التنفيذ بالاكراه البدنى لا يمتد الى الورثة .

مادة ١٥٦٦ - تختص نيابة الشئون البلدية بالقاهرة بالتحقيق والتصرف فى قضايا الجنح والمخالفات المنطبقة على القوانين واللوائح والقرارات التالية :-
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل فى شأن إشغال الطرق العامة .

مادة ١٦٦٩ - على عضو النيابة الحاضر بالجلسة أن يطلب الحكم برسوم إشغال الطريق وفقاً لما تقضى به أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل والا يركنوا فى ذلك الى حضور أحد أعضاء ادارة قضايا الحكومة أمام المحكمة نيابة عن البلدية المختصة .

مادة ١٢١٩ - يراعى لخطر ادارة قضايا الحكومة بالجلسة المحددة لنظر القضايا الخاصة بإشغال الطريق العام لتوفد تلك الادارة أحد محاميهام للمطالبة بالحقوق المدنية ويجب أن يتم الاخطار قبل الجلسة بوقت كاف . ويجب على أعضاء النيابة - ولو لم يحضر محامى ادارة قضايا الحكومة بالجلسة - أن يطلبوا من المحكمة الحكم برسم إشغال الطريق والنظر والمصروفات حسب البيان الذى يقدمه مندوبو الوحدات المحلية للنيابة ، لأنها تنطوى فى الوقت ذاته على عقوبة جنائية^(١) .

٢- التعليمات الكتابية والمالية والادارية :

مادة ٧٩٩ - إذا تبين قبل اجراء التنفيذ أن المحكوم قد ازال من تلقاء نفسه موضوع المخالفة فى جرائم إشغال الطرق العامة وقمائن الطوب ونحوها فيكتفى بذلك ولا حاجة الى اتخاذ اجراءات التنفيذ .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : اصول اعمال النيابة والتحقيق الجنائى العلمى ، الطبعة الخامسة من ١٢ وما بعدها .

ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم اشغال الطرق العامة :

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون اشغال الطرق العامة وذلك فى البنود التالية :

١- تقييدُ جنحة بالمواد ١٤، ٢، ١ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية :

اشغل الطريق العام بغير ترخيص من السلطة المختصة .

تقييدُ جنحة بالمواد ١٤، ٣، ١ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية :

غرس أشجاراً فى الطريق العام بغير إذن من السلطة المختصة .

٢- تقييدُ جنحة بالمواد ١٤، ٨، ١ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية :

لم يجدد ترخيص الاشغال قبل انتهاء مدته فى الميعاد المقرر قانوناً .

٣- تقييدُ جنحة بالمادتين ٩ و ١٤ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية :

لم يتم بازالة الاشغال فى الأجل المحدد رغم ابلاغه بقرار الغاء الترخيص من السلطة المختصة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه والزام المخالف ببناء ضعف رسم النظرة وخمسة أضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصرفات الى تاريخ ازالة الاشغال فى موعد يحدده الحكم .

ثالثاً : الملاحظات القضائية على جرائم اشغال الطرق العامة على ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائي (١) :

١- يلاحظ أنه : على المحكمة أن تحكم بالغرامة فقط إذا ثبتت الإزالة وأداء الرسوم المستحقة قبل الحكم لأننا نرى أنه لا محل لها قانوناً في هذه الحالة .

٢- يلاحظ أن قضاء محكمة النقض المصرية قد جرى : تطبيقاً لقانون اشغال الطرق العامة - على أنه :

ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات لا ما كان منها مرتبطاً بها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ اشغل الطريق العام غير ترخيص . وهي مخالفة طبقاً لأحكام المادتين الأولى والرابعة عشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ - قبل تعديله بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذي جعل من الجريمة جنحة - وقد صدر الحكم المطعون فيه بالادانة على هذا الأساس فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز (٢).

٣- يلاحظ أن قضاء محكمة النقض المصرية قد جرى : تطبيقاً لقانون اشغال الطرق العامة - على أنه :

ولما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطريق العام المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ .

(١) انظر بشأن مبادئ وملاحظات التفتيش القضائي على القيود والأرصاف الجنائية كتابنا : التصرف في التحقيق الجنائي، ص ١٣٦ وما بعدها .

(٢) نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ ص ٣٥٥ طعن ٢١١ طعن ٦٣٦٢ لسنة ٢٠٢٤ ق .

المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ نشره - قد نصت على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه والحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال . كما يحكم بإزالة الأشغال في ميعاد يحدده الحكم . ثم صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٨٢ واستبدل بنص المادة ١٤ سالف الذكر النص الآتي : كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات بما مؤداه أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد خفف العقوبة الواردة بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ بالفائة عقوبة الحبس . ولما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر قد صدر قبل الحكم نهائياً في الدعوى بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ فإنه يعد القانون الأصح للمتهم وكان يتعين تطبيق نصوصه على واقعة الدعوى إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على المطعون ضده عقوبة الحبس التي ألغاهها القانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقتضى بها (١) .

(١) نقض ١٩٨٤/١/١٩ من ٣٥ من ٨١ طعن ٥٥٥٦ لسنة ٥٢ ق ، وانظر الدفوع الجناحية في جرائم اشغال الطرق في القسم الختامي من هذا المؤلف .

القسم الثامن

حماية البيئة فى قانون الطرق العامة

تمهيد وتقسيم :

تعتبر الطرق العامة من أهم الميادين التى يتجلى فيها
الاضرار بالبيئة عموماً والبيئة الأرضية على وجه
الخصوص وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب
الآتية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الطرق العامة .

الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض
المصرية بشأن الطرق العامة .

الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الطرق العامة
والملاحظات القضائية عليها (١).

(١) انظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية بشأن التشريعات الأخرى المكملة
لقانون البيئة .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون الطرق العامة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون
الطرق العامة وذلك في البندين التاليين :

أولاً : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٦٨ بشأن
الطرق العامة (١).

ثانياً : قرار وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية
لقانون الطرق العامة (٢).

(١) الجريدة الرسمية في ١٨/١٢/١٩٦٨ العدد (٥٠) مكرد (ب) .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٢١١ في ١٥/٩/١٩٧٠ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة(*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الطرق العامة والقوانين
المعدله له ؟

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ؟

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ؟

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة
التنفيذية لقانون الادارة المحلية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء المؤسسة
المصرية العامة للطرق والكبارى ؟

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؟

(*) الجريدة الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٥٠

مكرر (ب) •

نص القانون الآتى :

الباب الأول احكام عامة

مادة ١ - تنقسم الطرق العامة الى الأنواع الآتية :

- (أ) طرق سريعة •
- (ب) طرق رئيسية •
- (ج) طرق اقليمية •

وتنشأ الطرق الرئيسية السريعة وتعدل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل • وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى •

أما الطرق الاقليمية فتشرف عليها وحدات الادارة المحلية •

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى :

(أ) جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الاسكندرية •

(ب) الطرق الاقليمية الداخلة فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية • أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون •

(ج) جسور النيل والترع والمصارف والجنان والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الرى وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فاذا سلم جسر منها الى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون •

مادة ٣ - تحصل الخزانة العامة للدولة تكاليف انشاء الطرق الرئيسية والسريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها •

ومع عدم الاخلال بأحكام قانون الإدارة المحلية ، تتحمل وحدات الادارة المحلية هذه التكاليف بالنسبة للطرق الاقليمية .

الباب الثانى

الانتفاع بالطرق العامة

مادة ٤ - تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وتبين فيه الشروط التى تكفل توفير الأمان عليها وعدم تعطيل حركة المرور بها وعدم تعرضها للتلف .

مادة ٥ - للمؤسسة ووحدات الادارة المحلية دون غيرها كل فى حدود اختصاصه تنفيذ الأعمال الصناعية بالطرق العامة .

واذا كانت هذه الأعمال خاصة بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها جاز للجهة المشرفة على الطريق للترخيص لتلك الجهات فى اقامتها تحت اشرافها .

مادة ٦ - على من يريد اقامة أعمال صناعية بالطرق العامة أن يقدم الى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مينا فيه هذه الأعمال ويؤدى عند تقديم الطلب رسم فحص قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

واذا رأت الجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال المطلوب اقامتها لا يترتب عليها تعطيل حركة المرور فى الطريق أو اعاقه توسيعه أو تحصينه فى المستقبل وكان الطلب مقدما من وزارة أو مصلحة حكومية أو هيئة أو من مؤسسة عامة أو من إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها جاز الترخيص لها فى اقامة الأعمال المطلوبة تحت اشرافها . أما اذا كان الطلب مقدما من غير تلك الجهات قامت الجهة المشرفة على الطريق بتقدير التكاليف الفعلية لاقامة الأعمال المطلوبة ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف مضافا اليها مصاريف ادارية بواقع ١٥٪ منها ؛ وعلى الطالب أداء قيمة التكاليف والمصاريف

المشار إليها الى الجهة المشرفة على الطريق وذلك خلال شهرين من تاريخ
اخطاره والا اعتبر طلبه كأن لم يكن .

مادة ٧ - لا يجوز بغير تصريح من الجهة المشرفة على الطريق غرس
الاشجار بالطريق العام أو الجزر الوسطى به .

مادة ٨ - يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص فى وضع لافتات
أو اعلانات ومد الكابلات والمواشير بالطرق العامة ، وتحدد اللائحة التنفيذية
اجراء الترخيص وشروطه والجمل المستحق .

مادة ٩ - اذا تبين للجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال الصناعية
أو الاعلانات أو غيرها بالطريق قد أصبحت تسفل حركة المرور أو تعوق
توسيعه أو تحسينه جاز لها أن تطلب من ذوى الشأن ازالة هذه الأعمال خلال
شهر من تاريخ اخطارهم . والا كان لها ازالتها اداريا على نفقتهم وتحصيل
نفقات الازالة بطريق الحجز الادائى .

مادة ٩ مكررا (١) - يجوز بالنسبة الى الطرق السريعة المتميزة التى
تحدد بقرار من مجلس الوزراء وتكون لها بدائل تحل محلها فرض رسم
استعمال مرور السيارات عليها بالفتات الآتية :

بجيه

١

سيارة خاصة وأجره

١

سيارة بيك آب وجيف لوى

٢

أوتوبيس

٣

سيارة نقل أو لوى

٥

سيارة نقل هيل

(١) المادة (٩) مكرّر مضافة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ الجريدة
الرسمية المعداد ٤٠ تابع (أ) فى ١٠/٤/١٩٨٤

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على مركبات القوات المسلحة والشرطة وسيارات الاسفاف .

ويجوز فى حالة قصر استعمال الطريق على بعض مراحل دون بعضها تخفيض الرسم بما يقابل الرحلة المستعملة كما يجوز وضع نظام خاص لتجديد رسم مخفض عند تعدد الرحلات وذلك كله وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير النقل .

وتودع حصيله الرسم فى حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام باسم الهيئة العامة للطرق والكبارى وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك الطرق وصيانتها وتشغيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ويرحل فائض الإيرادات من سنة الى أخرى .

ويكون الصرف طبقاً للنظام الذى يرضه وزير النقل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ولا يجوز أن تجلوز المصروفات الادارية ١٠٪ من حصيله الرسم سنوياً .

القيود المفروضة على الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة

مادة ١ - تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة المسافة خمسين متراً بالنسبة الى الطرق السريعة وخمسة وعشرين متراً بالنسبة الى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية . وذلك خارج الأوتوبيليك. التهامي المحدد بحدائق المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المستمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا الطريق بالأعباء الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها .

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الأجزاء السادة بأراضى زراعية .

(ب) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الأراضي الأثرية اللازمة لتحصين الطريق ووقايته بشرط عدم تجاوز العمق الذي يصير بتحديد قرار من مجلس إدارة المؤسسة ويؤدي لأصحاب هذه الأراضي تعويض عادل .

مادة ١١ - يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في إقامة لافتات أو إعلانات على جانبيه ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وشروطه والجل المستحق .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٠ لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة أية منشآت على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازي مثلاً وحيداً للمسافة المشار إليها في المادة ١٠ .

وعلى صاحب الشأن أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالنباتات المطلوب إقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

المقويات

مادة ١٣^(١) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية :

١ - إحداث قطع أو حفر أو إقامة عوائق في وسطها أو ميلها أو أخذ أثرية منها .

(١) المادة (١٣) مستبدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه

٢ - وضع أو انشاء أو استبدال لافتات أو اعلانات أو أنابيب أو برايق تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق أو احتلات أى تلف بالأعمال الصناعية بها .

٣ - اغتصاب جزء منها .

٤ - إقامة منشآت عليها بدون اذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٥ - اغراقها بمياه الرى أو الصرف أو غيرها .

٦ - اتلاف الأشجار المفروسة على جانبيها أو العلامات الميمنة للكيلو مترات .

٧ - غرس أشجار عليها أو شغلها بسقولات بدون اذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٨ - وضع قاذورات أو مخضبات عليها .

مادة ١٤^(١) - يطبق على التهرب من أداء الرسم النصوص عليه فى المادة (٩) مكرراً من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنية .

مادة ١٥ - فضلاً عن العقوبات النصوص عليها فى المادتين السابقتين يحكم بالزام المخالف بدفع مصروفات رد الشيء الى أصله ويكون تحصيلها بناء على تقدير الجهة المشرفة على الطريق على أساس المصاريف الفعلية مضافاً إليها مصاريف إدارية مقدارها ١٥٪ من قيمتها .

وفى جميع الأحوال يكون للجهة المشرفة على الطريق إزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالف .

(١) المبادعة رقم (١٤) مستبدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

مادة ١٦ - يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير النقل اصدار اللائحة التنفيذية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان ١٣٨٨ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨) .

قواعد وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠
باللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة^(١)

وزير النقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في الالتحاق بالطرق العامة

- مادة ١ - يشترط لاقامة أعمال صناعية أو لافتات أو اعلانات أو مد
كابلات أو مواسير أو خطوط ديكوفيل في الطرق العامة اتباع الآتى :
- ١ - يقدم الطلب الى الجهة المشرفة على الطريق مبينا به اسم الطالب
وعمله وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها .
- ٢ - يرفق بالطلب خريطتان مساحتان ممتدتان من مهندس تقابى
يبين بكل منهما موقع العمل مع تحديد أبعاده على الرسم .
- ٣ - يدفع الطالب عند تقديم الطلب الى خزنة الجهة المشرفة على
الطريق رسم فحص مقداره جنيه واحد بالنسبة للأعمال الصناعية ولا يرد
الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

(١) اللوائح المصرية العدد ٢١١ فى ١٥/٩/١٩٧٠

مادة ٢ - تقوم الجهة المشرفة على الطريق بمراجعة الطلب والتحقق من أن الأعمال المطلوب تنفيذها لا يترتب عليها تعطيل المرور في الطريق أو إعاقة توسيعه أو منع تحيينه .

مادة ٣ - اذا قررت الجهة المشرفة على الطريق قبول الطلب أصدرت الترخيص اللازم بذلك .

مادة ٤ - يتبع في تنفيذ الأعمال المنصوص عليها في المادة (١) المرخص بها ما يأتي :

(أولا) بالنسبة للأعمال الصناعية :

تقوم الجهة الطالبة بتنفيذ الأعمال بمعرفتها اذا كانت وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أما اذا كان الطلب مقما من غير هذه الجهات فيكون التنفيذ بمعرفة الجهة المشرفة على الطريق وعلى هذه الجهة اخطار الطالب بكتاب موسى عليه قيمة التكاليف الفعلية لتنفيذ الأعمال مضافا اليها ١٥٪ من قيمتها مصاريف ادارية . وعلى الطالب أداء هذه التكاليف خلال شهرين من تاريخ اخطاره والا اعتبر طلبه كأن لم يكن .

(ثانيا) بالنسبة للأعمال الأخرى :

يكون التنفيذ بمعرفة الجهة الطالبة أيا كانت وذلك بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

مادة ٥ - يؤدي المرخص له بالأعمال المينة فيما بعد جملا سنويا للجهة المشرفة على الطريق بالقات الآتية :

(أولا) اللاتات :

جنه واحد عن كل متر مربع من مساحة اللاتة . وتسمى هذه الفة على جميع أنواع الطرق .

(ثانياً) الاعلانات ذات الصفة التجارية او الصناعية :

١ - على الطرق السريعة : خمسة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرين جنيهاً أياً كانت مساحات الاعلان .

٢ - على الطرق الرئيسية : ثلاثة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرة جنيهات أياً كانت مساحة الاعلان .

٣ - على الطرق الاقليمية : جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة الاعلان على ألا يقل الجمل السنوى عن خمسة جنيهات أياً كانت مساحة الاعلان .

ويحسب جزء المتر من الالفه أو الاعلان بمثابة متر مربع كامل .

(ثالثاً) خطوط الديكوفيل التى تعبر الطرق العامة .

عشرة جنيهات ؛ وتحسب كسور السنة بمثابة سنة كاملة .

الباب الثانى

فى القيود المفروضة على الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة

مادة ٦ - تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة ٥٠ متراً بالنسبة الى الطرق السريعة و ٢٥ متراً بالنسبة الى الطرق الرئيسية و ١٠ أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية وذلك خارج الأورنيك التهاى المحدد بحدائد المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المتمددة لكل طريق مدحمة بالقيود الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة .

(ب) لا يجوز إقامة أية منشآت عليها .

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الأجزاء
المارة بأراضى زراعية •

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بقواعد التنظيم المقررة ، لا يجوز بغير
موافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة منشآت على الأراضى الواقعة على
جانبي الطرق العامة فى المسافات الآتية :

- الطرق السريعة : المسافة من ٥٠ مترا الى ١٠٠ متر •
- الطرق الرئيسية : المسافة من ٢٥ مترا الى ٥٠ مترا •
- الطرق الاقليمية : المسافة من ١٠ أمتار الى ٢٠ مترا •

مادة ٨ - يشترط للحصول على موافقة الجهة المشرفة على الطريق
لإقامة المنشآت المشار إليها فى المادة السابقة اتباع الآتى :

١ - يقدم صاحب الشأن الى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مبينا
به اسمه وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها •

٢ - يرفق بالطلب :

(أ) ثلاثة رسوم هندسية معتمدة من مهندس تقابى للمنشآت
المراد إقامتها مع بيان المسافة بينها وبين حد نزع الملكية مع
مراجعة خط التنظيم المتخذ من الجهة المشرفة على الطريق داخل
كردونات مجالس المدن •

(ب) خريطة مساحة بمقياس ١ : ٢٥٠٠ ممتدة من مهندس تقابى
يحدد عليها موقع المنشأة من الطريق وتخطر الجهة المشرفة على
الطريق صاحب الشأن بموافقتها على إقامة المنشأة اذا تبين لها
ملائمتها للشكل المعمارى •

مادة ٩ - يحظر مد كابات أو موانير أو أنابيب أو خطوط ديكوفيل بجميع أنواعها بالطرق العامة داخل الأورنيك النهائي المحدد بحدائق المستلحة طبقا لخرايط نزع الملكية الممتدة الالبور الطريق على أن يتحمل صاحب التلحان دائما مصاريف رد التلواء الى أصله سواء عند مد أو رفع هذه الكابات أو الموانير أو الأنابيب أو الخطوط .

الباب الثالث

احكام ختامية

مادة ١٠ - يعاقب من يخالف هذه اللائحة بالعقوبات المقررة فى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا لى ٢٤ ربيع الأخرة سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونية سنة ١٩٧٠) .

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ (١)
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ (٢)
بشأن الطرق العامة

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يضاف الى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة
مادة جديدة برقم (٩) مكررا نصها الآتي :
مادة (٩) مكررا - يجوز بالنسبة الى الطرق السريعة المتميزة
التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وتكون لها بدائل حل محلها
فرض رسم استعمال مرور السيارات عليها بالفئات الآتية :

مليم	سيارة خاصة وأجرة
١	١
٢	سيارة بيك آب ونصف لورى
٢	٢
٣	أوتوبيس
٣	٣
٥	سيارة نقل ثقيل
٥	٥

ولا يصرى حكم الفقرة السابقة على مركبات القوات المسلحة
والشرطة وسيارات الاسعاف .

ويجوز فى حالة قصر استعمال الطريق على بعض مراحل دون
بعضها تخفيض الرسم بما يقابل المرحلة المستعملة كما يجوز وضع نظام
خاص لتحديد رسم مخفض عند تعدد الرحلات وذلك كله وفقا للقواعد
التي يصدر بها قرار من وزير النقل .

-
- (١) المبرمة الرسمية في ١٩٨٤/١٠/٤ العدد ٤٠ تابع (أ)
(٢) المبرمة الرسمية في ١٩٦٨/١٢/١٨ العدد ٥٠ مكرر (ب)

وتودع حصيلة الرسم فى حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام باسم الهيئة العامة للطرق والكبارى وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك الطرق وصيانتها وتشغيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ويرحل فائض الايرادات من سنة الى أخرى .

ويكون الصرف طبقا للنظام الذى يضعه وزير النقل بنسأ على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى .
ولا يجوز أن تجاوز المصروفات الادارية ١٠٪ من حصيلة الرسم سنويا .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة النص التالى :

مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر ويغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية :

١ - أحداث قطع أو حفر أو إقامة عوائق فى وسطها أو ميولها أو أخذ أثربة منها .

٢ - وضع أو انشاء أو استبدال لافتات أو اعلانات أو أنابيب أو أبراج تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق أو أحداث أى تلف بالأعمال الصناعية بها .

٣ - اغتصاب جزء منها .

٤ - إقامة منشآت عليها بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٥ - اغراقها بمياه الرى أو الصرف أو غيرها .

٦ - اتلاف الأشجار المغروسة على جانبيها أو العلامات المبينة للكيلو مترات .

٧ - غرس أشجار عليها أو شغلها بمنقولات بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق .

٨ - وضع قاذورات أو مخصبات عليها .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه النص الآتي :

مادة ١٤ - يعاقب على التهرب من أداء الرسم المنصوص عليه في المادة (٩) مكررا من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٥ (٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .

حسنى مبارك

الباب الثاني **المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض** **المصرية بشأن الطرق العامة**

تمهيد :

سنعرض فيما يلى للمبادئ التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن جرائم الطرق العامة وذلك فى البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : عدم التعرض للدفاع الجوهرى . ايراباً ورداً . قصور . الدفع بعدم انطباق القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لأن الطريق المقام عليه البناء يدخل فى حدود قرية لها مجلس قروى . دفع جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور واخلال بحق الدفاع . أساس ذلك . المادة ٢ من القانون المذكور (١) .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه : تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى : جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الاسكندرية . (ب) الطرق الاقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن او مجالس قروية - لما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون . (ج) جسور النيل والترح والحصارف والحياض والحوش العامة التى تصرف عليها وزارة الري وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فإذا سلم جسر منها الى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون . كما نصت المادة العاشرة على أن « تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة الى الطرق السريعة ، ٢٥ متراً بالنسبة الى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائى للمعدن بحكائد المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية للمعتمدة لكل طريق ، ماملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الاتية : (١) لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى أى غرض -»

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : ١ : تعاقب المادة ١٣

من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الطرق العامة على أمرين :
- الأول : أحداث قطع أو حفر فى سطح أو ميول الطرق العمومية
والثانية : وضع أو انشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحتها بدون
ترخيص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث
قطعاً بالطريق . فقضت المحكمة ببراءته تأسيساً على أنه : لم يحدث
قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً فى باطن الأرض أسفل الطبقات
الأسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه - - فإنها تكون قد أخطأت ،
ذلك أن وضع المتهم ماسورة فى جوف الطريق أسفل السطحية لازمة
أحداث حفر بميل الطريق فى الموضع الذى أدخلت فيه الماسورة ، فهو
وصف لازم للفعل الذى رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما

« غير الزراعة ويشترط عدم إقامة منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم
لدخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية . (ب) لما كان
ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مضامير جلسات المحاكمة الاستئنافية
وعلى المذكرات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ، أن المانع من الطاعن قدم
بجلسة المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعه تضمنت أن البناء أقيم على
جانب طريق اتليمية لدخل فى حدود قرية لها مجلس قروى ، وعلى مسافة
عشرة من حد نزع الملكية ، وطلب فى ختامها ندب خبير لتحقيق دفاعه . لما
كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم للطعون فيه بأن الطاعن بالعقوبة المنصوص
عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون
أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له وبدأ عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة
الدعوى وتعلقه بموضوعها ويتحقق البليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن
يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صرح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق
الاتليمية للدخلة فى حدود قرية لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لا
تسرى عليه ، وإن التلت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسده حقه ولم
يعن بتحصيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من
القصور قد جاء مشوياً بالاخلاق بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه
والاحالة دون حاجة لمبحث سائر وجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ فى جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ من ٣٠ من ٩٠٦) .

يجعله واقعاً تحت طائلة المادة ١٣ سالفه الذكر ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ الى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه (١) .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المادة الخامسة مكرراً من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة المضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - وإن حملت الأملاك الواقعة على جانبي الطريق العامة في الحدود التي قدرتها بعض القيود ، إلا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن أن تؤخذ - في مقام التجريم- حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها ، وتعاقب المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التي حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكباري ، مما مؤدها أن الأعمال المؤتممة المعاقب عليها طبقاً لهذه المادة قد أوردها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصراً على الطرق العامة ذاتها . وإذا كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكرراً يظل في منأى من العقاب الوارد في المادة ١٣ سالفه الذكر . وبالتالي فإن الفعل المادى الذي أثاره المَطعون ضده ، وهو إقامة مباني على جانب الطريق بغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية - يكون غير مؤثم . ولا محل للقول بخضوعه في العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكورة لأن هذه المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون في شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر

(١) نقض ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٢ من ٢٢٨ طعن ١٦٧٢ لسنة ٣١ ق.

تنفيذاً للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - ذلك لأن كل ما أورده هذا القرار خاص بتنظيم الأحكام المقررة للأراضي الواقعة على جانبي الطرق ، وقد اكتفى المشرع عند مخالفة نص المادة الخامسة مكرراً بأن جعل لموظفي مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالفة عند تخلفه عن القيام بما يكف به في هذا الشأن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده وقضى بتفريمه مائة قرش والزامه بمصاريف رد الشيء لأصله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المتهم (١) .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « مناقشة الحكم للفعل يختلف عن الفعل المنسوب الى المتهم . وإعراضه كلية عن هذا الفعل الأخير . قصور يعيب الحكم (٢) .

(١) نقض ١٩٦٣/١١/١٨ س ١٤ ص ٨١٨ طعن ٧٩٧ لسنة ٧٣٣ ق.

(٢) قالت المحكمة في أسباب حكمها : « لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة المؤرخ في فبراير سنة ١٩٧٥ أن النيابة العامة عدلت وصفت الاتهام في حضور المطعون ضدها ووجهت اليها تهمة التعدي على الطريق العام بإقامة مبان عليه بدون إذن من الجهة المختصة وطلب عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٢ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه ببراءة المطعون ضدها الى أن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وإن حظر - في المادتين ١٢ و ١٤ منه - إقامة منشآت على مسافة معينة على جانب الطريق إلا أنه لم يقرر عقوبة لهذا الفعل الذي ناقشه الحكم يختلف عن الفعل المنسوب الى المطعون ضدها طبقاً للوصف والقيود المعنويين في مواجهتها أمام محكمة أول درجة وهو التعدي على الطريق العام بإقامة مبان عليه دون إذن الجهة المختصة الذي جرّمته الفقرة الثالثة عشرة من ذات القانون ، وكان الحكم لم يعرض كلية لهذا الفعل الأخير الذي رفعت بشأنه الدعوى الجنائية على المطعون ضدها ويقول كلمته بشأنه فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه وإلحاله » .

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ ص ٢٨ لسنة ١٩٥٠ .

الباب الثالث

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الطرق العامة

والملاحظات القضائية عليها

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للقيود والمواصفات الجنائية لجرائم الطرق العامة والملاحظات القضائية عليها وذلك فى البندين التاليين :

أولاً، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الطرق العامة ،

١-تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة أولى و ١٥

وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام المبيّن بالمحضر بأن أحدث قطعاً أو حفراً فى سطحه أو ميوله أو أخذ أتربة منه .

٢-تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة ثانية و ١٥

وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام المبيّن بالمحضر بأن وضع أو أنشأ أو استبدل لافتات أو اعلانات أو أنابيب أو برابغ تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق ، أو أحدث تلفاً بالأعمال الصناعية بالطريق .

٣-تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة ثالثة ورابعة

و ١٥ وقرار وزير النقل :

اغتمصب جزءاً من الطريق العام أو أقام منشآت عليها بدون اذن من الجهة المختصة .

٤-تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة خامسة و ١٥

وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام بأن أغرقه بمياه الري أو الصرف أو غيرها .

٥-تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة سادسة و ١٥
وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام بأن أتلف الأشجار المغروسة جانبيه أو
العلامات المبيّنة للكيلو مترات .

٦-تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة سابعة و ١٥
وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام بأغرس أشجاراً عليه أو شغله بمنقولات
بدون إذن من الجهة المختصة .

٧-تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٣ فقرة ثامنة و ١٥
وقرار وزير النقل :

تعدى على الطريق العام بأن وضع قانورات أو مخصبات به .
العقوبة ،

الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو
إحداهما والزام المخالف بدفع مصروفات رد الشئ الى أصله .

٨-تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٩ مكرراً و ١٤ وقرار
وزير النقل :

تهرب من أداء رسم استعمال مرور سيارته على الطرق السريعة
المتميّزة على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه .

**ثانياً ، الملاحظات القضائية على جرائم الطرق العامة
على ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش
القضائي ،**

١- يلاحظ أن : المادة ١١٧٠ من التعليمات العامة القضائية
للنيابات الصادرة سنة ١٩٨٠ تنص على أنه : « على أعضاء النيابة
طلب الحكم بمصاريف رد الشيء إلى أصله في قضايا مخالفة أحكام
الطرق العامة .

٢- يلاحظ أنه : لا محل للحكم بالزام المتهم بمصروفات رد
الشيء إلى أصله إذا كان المخالف قد قام برد الشيء إلى أصله قبل الحكم
في الدعوى (١) .

٣- يلاحظ أنه : « إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعاً
في الطرق وقضت المحكمة بالبراءة تأسيساً على أنه إنما أحدث ثقباً في
باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به
الدعوى فذلك خطأ في القانون لأن فعل المتهم لا يوجب إحداث حفر
بميل الطريق والمحكمة مكلفة بتحديد الواقعة ، وإنزال حكم
القانون عليها (٢) .

(١) انظر كتابنا : التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه ،
ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) نقض ١٢/٣/١٩٦٢ السنة ١٢ ص ٢٢٨ .

القسم التاسع

حماية البيئة في قانون تنظيم الاعلانات

تمهيد :

تُعتبر الاعلانات من أهم الأسباب التي تؤدي الى التلوث البصري^(١) وتنافر الألوان في عين الناظر . وتشويه الطرق العامة وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم في البابين التاليين .

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون تنظيم الاعلانات ولائحته التنفيذية .

الباب الثاني : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات والملاحظات القضائية عليها .

(١) يلاحظ أن هذا المصطلح لم يسبق استعماله من قبل وهو مستحدث من جانبنا .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون تنظيم الاعلانات** **ولائحته التنفيذية**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لأصول التشريعية لقانون تنظيم الاعلانات ولائحته التنفيذية وذلك فى البنود التالية :

أولاً : القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الاعلانات (١) .

ثانياً : قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات (٢) .

ثالثاً : قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥ بشروط الترخيص بالاعلان على بئرورة الأرصفة والحواجز الحديدية المخصصة للتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة (٣) .

رابعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ٧٢ بتخفيض مصروفات الدعاية والاعلان الحكومية (٤) .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر فى ١٩٥٦/٢/٢٦ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ١٩٥٨/١٢/١٨ .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٥٤ فى ١٩٦٥/٧/١٥ .

(٤) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٢/١/٣٠ العدد ٤ .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٣٨ بلالحة الاعلانات المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات واشرطة التسجيل الصوتى ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ؛

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - يقصد بالاعلان فى تطبيق أحكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبة أو لوحة صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى • وتكون معدة للعرض أو النشر يقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام •

مادة ٣ - لا يجوز مباشرة الاعلان الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة المختصة •

ويجب للترخيص في مباشرة الاعلان عن الاشرطة السينمائية موافقة السلطة
الفائقة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ويكون اترخيص شخصيا وناظرا للمدة المحددة فيه على ألا تتجاوز سنة
واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية على السلطة المختصة في
شأن ما رخص في اجرائه .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم
منحه وتجديده .

مادة ٣ - على المرخص له في الاعلان ومالك المقار الذي يباشر عليه
تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد
خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ اخطارهما. بذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ - يعنى من الحصول على الترخيص :

(أ) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضيفة كهربائيا
والموضوعة على المحال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملاهي
أو الأماكن المدة لمزاولة إحدى المهن وذلك بقصد الاعلان عن العمل
الذي يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على اعلان
واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا تتجاوز حدود المحل ولا تبرز
عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمترا مع مراعاة
ألا يقل ارتفاع حافتها السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق
إذا زاد هذا البروز عن ٥ سنتيمترات .

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب
المدخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ × ٤٠
سنتيمترا ولا يتجاوز بروزها ٥ سنتيمترات .

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع
السلع أو المهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة
أو الصناعة التي تزاول في المحال .

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع
أو المحل التجارى متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل
أو التجارة الذي يزاوله .

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الغرض المخصصة من أجله كطلبات البتزين وموازين الأشخاص والثلاجات وغيرها .

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما فى حكمها التى تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصى ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم .

(و) اعلانات البيع أو الإيجار الخاصة بالمقارنات ذاتها .

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التى يقضى بها القانون .

(ح) الاعلانات التى تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية اذا كانت متعلقة بالأغراض المنشأة من أجلها هذه الهيئات .

(ط) الاعلانات الانتخابية .

(ي) الاعلانات والتركيبات التى تقام فى المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية .

على أنه لا يجاوز مباشرة الاعلانات المشار فى البنود الثلاثة الأخيرة إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقاً للشروط وفى المدة التى تحددها لذلك ويتمين ازالتهما وإعادة الحالة الى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء المدة المحددة .

مادة ٥ - يحظر مباشرة الاعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التى تكون مخصصة لخدمة عامة تبشرها الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة وقواعدها والمتنزهات والأصفاة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة عامة وإنشائها على أرض مخصصة للمنفعة العامة .

ومع ذلك فللسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على الاماكن المشار اليها في البندين (ب) و (هـ) طبقا للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يمينها الوزير المختص بقرار يصدره .

مادة ٦ - السلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لاسباب تتعلق بظهور المدينة أو تنسيقها أو بطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن العام أو بالآداب العامة أو بالمقائد الدينية .

مادة ٧ - يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بندبهم قرار وزارى صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - ويكون لهم الحق فى التفتيش على الاعلان والأجهزة الخاصة به .

مادة ٨ - كل من باشر اعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات .

وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تعدد العقوبة بفنء عدد المخالفات .

وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف ببرد الشئ الى أصله وبإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فاذا لم يقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك فى المدة التى نحدد لهذا انغرض جاز للسلطة المختصة اجراء هذه الأعمال على نفقته ولا يجوز مطالبتها بأى نمويض عن أى ننف يلحق الاعلان أو الأجهزة أو غيرها .

ولصاحب الشأن خلال مسير من تاريخ اخطاره بحصول الإزالة أن يشتد الاعلان ومشتملانه بعد أدائه قيمة نفقات الإزالة وضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فاذا انقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الاعلان ومشتملاته بالطريق الإدارى وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

وكل اعلان مخالف للباقة الخامسة أو من شأنه اعاقا حركة المرور و
نعريض سلامة المتنفعين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو
تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالأداب العامة أو بالعقائد الدينية
يجوز للسلطة المختصة ازالته فوراً بالطريق الإداري على نفقة المخالف وتحصل
نفقات الإزالة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٩ - يعاقب برامة لا تجاوز خمسة جنيها كل من أزال أو نزع
أو مزق أو شوه اعلاناً مرصفاً فيه .

مادة ١٠ - يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا
القانون الى نهاية المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها الا بعد استيفاء الشروط
المبينة في هذا القانون والقرارات المنفذة له في ميعاد لا يجاوز ستة شهور من
انتهاء مدتها .

وعلى اصحاب الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا، خلال
سنة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلباً الى الجهة المختصة للحصول
على الترخيص المشار اليه في المادة الثانية .

مادة ١١ - لا يترتب على هذا القانون أي اخلال بتطبيق أحكام قوانين
البناء والتنظيم وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢ - تسري أحكام هذا القانون في البلاد التي بها مجالس بلدية
وفي الجهات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للوزير المختص بقرار يصدره اعفاء بعض المناطق أو الأحياء
أو الطريق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة
له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها
للترخيص في الاعلان .

مادة ١٣ - يلغى الرسوم الصادرة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ المشار
اليه .

مادة ١٤ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والمواصلات والمدن
والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون - ولوزير الشؤون البلدية
والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

بالإلحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم
الإعلانات والفاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بالإلحة
المنفذية القديمة (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات ؛
وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بالإلحة التنفيذية للقانون المذكور ؛
وعلى ما يراه مجلس الدولة :

قرر :

ماده \ - يقدم طلب الترخيص في الإعلان الى الجهة المختصة ميينا
به اسم الطالب وصناعه ومحل امامه والمدة التي سيباشر فيها الاعلان
وموقع المعار الذي سيباشر عليه واسم مالكة .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) الرسومات الانتائية النصفيه بمقاس رسم مناسب من صورتين
من الجوانب الخاصة بالإعلان والتركييب والهيكل وغيرها
والمواد المنصوغة منها وطرق تبينها والوانها متى كان الاعلان
مركبا بأعلا اسطح المباني أو أعمدة الانارة أو النطق .

واذا كان الإعلان مضيئا فيجب أن يرفق مع الطلب علادة على الرسومات
المشار اليها في الفقرة السابقة الرسومات التفصيلية للتركيبات والتوصيلات
الكهربائية (٢) .

(١) القرار رقم ٩٩ لسنة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

(٢) الفقرة السادسة من المادة (١) من المادة الأولى مناشاة بقرار وزير الاسكان والمرافق

رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٧ والقرار رقم ١٧٤ لسنة ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٧

(ب) الايصال الدال على ايداع رسم النظر .

مادة ٣ - في حالة مباشرة الاعلان على لوحات أو وسائل متعددة لموسر أو واحد أو لموضوعات مختلفة يجب الحصول على ترخيص عن كل لوحة أو حامل أو وسيلة ولو كان الطالب أو المنتفع بالاعلان شخصا واحدا .

مادة ٣ - يشترط في السياجات واللوحات والحوامل والوسائل الأخرى المدة لمباشرة الاعلان أن تكون مطابقة للمواصفات الآتية :

(أ) السياجات واللوحات والحوامل والوسائل المعدة للاعلان والمقامة على الأرض :

١ - يجب أن تكون القوائم مثبتة بمتانة في الأرض ولا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الأرض عن متر واحد وفي حالة استعمال قوائم أو حوامل من الخشب أو الحديد يتعين طلاؤها بوجهين من البتومين الساخن .

٢ - يجب ألا يزيد ارتفاع أعلا جزء من السياجات أو اللوحات أو المحوامل المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح الأرض المطلقة عليه . وإذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض الفضاء من جميع جهاتها وجب ترك جزء خال يكشف عما وراءه ارتفاع قدره نصف متر على الأقل بين الأرض وآخر جزء في السياج ويجوز في هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب على ألا يقل الجزء المفرغ منها عن نصف مساحته .

وإذا أقيمت اللوحات بعيدة عن حد الطريق بمسافة لا تقل عن ثمانية أمتار جاز أن يصل ارتفاع أعلا جزء فيها إلى ثمانية أمتار .

(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط :

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل استعمال كانات من الحديد لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم ولا يجوز استعمال الخواير أو القطع الخشبية في هذا الغرض .

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للأصول الفنية أو القواعد الهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الأبواب والنوافذ ووسائل الانقاذ وأعمدة الصرف ومواسير المياه .

٢ - يجب ألا يجاوز بروز الإعلان بما في ذلك الحوامل والكوابيل واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

٥ سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من سطح الطريق ثم ٥ في المسافة من عرض الطريق في المسافة التي تلو ذلك لغاية ارتفاع أربعة أمتار مقيسا من سطح الطريق وبشرط ألا تزيد البروز على ستين سنتيمترا ثم ١٠ في المسافة من عرض الطريق فيما يعلو ذلك مس ارتفاع .

وبشرط أن يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد ارتفاع أعلى جزء في الإعلان على سطح سقف الدور العلوى المطل على الطريق بأكثر من مترين .

وإذا كان الإعلان مثبتا على واجهات البواكي وجب ألا يزيد بروزه مع الحوامل والكوابيل الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكي الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكي بشرط ألا يجاوز هذا البروز ٥٠ سم والا يقل ارتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الإعلان على فتحات البواكي وكذلك الإعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لأكثاف البواكي .

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق أسطح المباني :

١ - في حالة مباشرة الاعلانات على لوحات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيها بما في ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما في حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون في مجموعها أو في جزء منها لوحة مصممة فيجب ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب في الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشتعلاتها رادة عن صامت واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الإعلان وحامله في موضع لا يعرض المتفرجين بالمقار أو غيرهم لأي ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمرافق العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية وبحيث يقاوم تأثير الرياح ولا يتربط عليه أى ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة فى أعمدة الانارة :

يجب فى الاعلانات التى تباشر على أعمدة الانارة ألا يقل ارتفاع أديم نقطة فيها عن ٥ر٤ متر من سطح الرصيف والألا يزيد مسطحها على متر مربع والألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الاعلانات على النفق :

يجب فى الاعلانات التى تباشر على النفق اذا لم تكن بالنقش الأليجاوز ارتفاعها حافتي الحائط الممتدة بعرض الطريق السفلى والألا يزيد سمكها على عشرة سنتيمترات .

(و) فى الاعلانات على شبكة الحفائب أعلا سيارات الأجرة (١) :

يجب فى الاعلانات التى تباشر على شبكة الحفائب اعلاسيارات الأجرة أن تثبت تثبيتا جيدا بالشبكة . وأن تكون غير بارزة عن السطح السيارة العلوى المثبتة به الشبكة والألا يزيد ارتفاع الاعلان عن عشرين سنتيمتر عن سقف السيارة ، وأن يكون من مادة غير قابلة للاحتراق .

ويلزم حفظ رخصة مباشرة الاعلان مع سائق السيارة وتقديمها عند أى طلب فى أى وقت .

ويجب اخطار قلم المرور عن السيارات الأجرة المباشرة عليها الاعلانات بدون ترخيص ليراعى ذلك فى تجديد رخصة المرور السنوية .

(ز) الاعلانات المضئية كهربائيا (٢) :

يجب أن تتوافر فى الاعلانات المضئية كهربائيا فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها فى هذه المادة ما يأتى :

(١) أن يكون موقع الاعلان المضئ فى مكان مأمون بعيد عن متناول الأيدي وبطريقة تمنع انتشار الحريق .

(١) الفقرة (و) من المادة (٣) مطابقة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ الواقع المصرية الممد ٣٠ فى ١٣ أبريل سنة ١٩٦١

(٢) الفقرة (ز) من المادة (٣) مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية الممد ١٧٤ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧

في تعمل حواجز من مادة غير قابلة للاحتراق حول الاعلانات التي تقام فوق أسطح المباني والاعلانات التي تبشر عن السياجات واللوحات والحوامل المتقابلة على الأرض ويعمل بهذه الحواجز باب مزود بقفل متين لمنع دخول غير المختصين الى مكان الاعلان كما توضع عليه لافتة (خطر - ممنوع الدخول) .

(٣) أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها الحوامل والمحولات موصلة توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض .

(٤) أن تكون محولات التيار والأنابيب النحاسية وما يتصل بها من أجهزة في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله الاختصين فقط .

(٥) أن تكون المفاتيح والمصهرات على لوحة أو لوحات من الرخام أو الاردوز .

(٦) أن تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من الصلب السميكة الملموم كما يجب توصيلها بالأرض .

(٧) أن تكون محولات التيار مغطاة باغطية محكمة بحيث لا تتسرب اليها مياه الأمطار وأن تكون جيدة التهوية .

(٨) أن يزود مكان الاعلان المركب على اسطح المباني أو المباشر على اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على وجهات المحال بمسد من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق التي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه وذلك من الأنواع الآتية :

جهاز اطفاء حريق الكهرباء .

جهاز اطفاء مائي سعة ٦٠ لتر .

مادة ٦٦ - لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط الا في الأماكن التي توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيها عدد الاعلانات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضيئة اذا كانت تسبب اخلاا أو لبسا مع اشارات المرور الضوئية .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضافة المسقطه المتحركة والثابتة الا في الاماكن وبالأوضاع التي توافق عليها السلطة المختصة .

مادة ٥ - يجب أن تصنع اللوحات والحوامل والوسائل المعدة لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة كالمعدن أو الخشب أو الزجاج أو غيره .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق الا على لوحات مصنوعة من المواد المشار اليها على انه بالنسبة للاعلانات التي لا تزيد مدة مباشرتها على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة .

مادة ٦ - في حالة مباشرة الإعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يجوز صرف ترخيص واحد عن كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير الاعلان من وقت الى آخر .

مادة ٧ - يؤدي الطالب قبل الترخيص في الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظري قدره خمسون قرشا عن كل اعلان أو لوحة أو سياج أو عامود انارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو مقطورة أو شبكة الحقائق أعلا سيارات الأجرة ولا يرد هذا الرسم في حالة رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده (١) .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان حتى ولو كان متغيراً لأية مدة يبشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل اعلان على اعمدة الانارة على ألا يتعدى فاتوساً في وجهتين على عامود الانارة الواحد وذلك لأية مدة يبشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذي يبشر على النفق لأية مدة يبشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(١) الفقرة (١) من المادة السابقة مدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١

(هـ) رسم قدره جنيهاً و ٥٠٠ مليم عن الاعلانات المباشرة من الداخل
أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء أكانت قاطرة
أو مقطورة وذلك عن أية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة •

وتحدد مساحة الاعلان بالأبعاد الخارجية للوحدات بما في ذلك الخارنق
والإطارات ان وجدت وإذا بوشرا الاعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف المجسمة
غير المحدودة بطارفتكون مساحة الاعلان عبارة عن مساحة المستطيل الشامل
للعلان المباشرة •

وفي جميع الحالات تعتبر كسور المتر مترا •

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه •

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية؛

وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥

بشروط الترخيص بالاعلان على بردورة الأرصفة والحواجز الحديدية
المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة

وزير الاسكان والمرافق :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات
ولاحته التنفيذية ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز فى مدينة القاهرة وضع اعلانات بأرصفة الطرق
والميادين والحواجز الحديدية المخصصة لسلامة عبور المشاة الا فى الجهات
التي تحددها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

وتحدد المواصفات الفنية عند تركيب ونزع الاعلانات بمعرفة السلطة
المختصة بمحافظة القاهرة لتلافى أى تلف أو تكسير بالأرصفة أو الحواجز
الحديدية .

مادة ٢ - يجب عرض نماذج الاعلانات على الجهات المختصة بمحافظة
القاهرة قبل الترخيص بها .

مادة ٣ - يحصل مبلغ مساو لرسوم الترخيص المنصوص عليها
فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه صفة تأمين
لسلامة الأرصفة والحواجز الحديدية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا فى ٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٩ يونيه سنة ١٩٦٥)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٢

بخفض معروقات الدعاية والإعلان الحكومية (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة ١٥٦ من الدستور .

قرر :

مادة ١ - تخفيض بنسبة ٥٠٪ الاعتمادات المخصصة للدعاية والإعلان في ميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجهات التابعة لها أو التي تشرف عليها أو تساهم فيها .

مادة ٢ - يجب أن يكون الإعلان موضوعيا ويهدف الى تحقيق فوائد اعلانية محددة وأن يعتمد عن كل ما من شأنه الاعلام عن اشخاص المسؤولين عن ادارتها .

مادة ٣ - يصل بهذا القرار من تاريخ صدوره ؟

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩١ (٢٢ يناير سنة ١٩٧٢)

الباب الثاني **القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات** **والملاحظات القضائية عليهما**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات والملاحظات القضائية عليها في ضوء أحكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي وذلك في البندين التاليين :

أولاً، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات :

١-تقييد مخالفة بالمواد ١ و ٢ فقرة أولى و ١٣ وقرار وزير الشؤون البلدية :

بأشر الاعلان المبين بالحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة .

٢-تقييد مخالفة بالمواد ١ و ٢ فقرة ثالثة و ٨ فقرة أولى و ١٠ فقرة أولى و ١٢ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية :

لم يجدد ترخيص الاعلان بعد انتهاء مدته خلال الميعاد المقرر قانوناً .

٣-تقييد مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٨ فقرة أولى و ١٢ وقرار وزير الشؤون البلدية :

بوصفه مرخصاً له في الاعلان او مالكا للعقار ، لم يتم بتنفيذ ما قرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد في خلال المدة المقررة رغم اخطاره .

٤-تقييد مخالفة بالمواد ١ و ٥ و ٨ و ١٢ وقرار وزير الشؤون البلدية :

بأشهر الاعلان على مكان محظور فيه ذلك (المباني الأثرية ودور العبادة) .

العقوبة ،

غرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات تتعدد بقدر عدد الاعلانات المخالفة وإزالة الاعلان والزام المخالف برد الشيء الى أصله وأثناء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

٥-تُقيد مخالفة بالمواد ١ و ٢ و ٩ وقرار وزير الشؤون البلدية :

إزال (أو نزع أو مزق أو شوه) اعلاناً مرخصاً به .

العقوبة ،

غرامة لا تجاوز خمسة جنيهات .

ثانياً ، الملاحظات القضائية على جرائم الاعلانات على ضوء أحكام محكمة النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائي ،

١-يجب ملاحظة : ما تنص عليه المادة ٤٥ من قانون حماية الآثار من حظر وضع الاعلانات أو لوحات الدعاية على الآثار والعقوبة الأشد المقررة بها (١) .

٢-يجب ملاحظة : ما استقر عليه قضاء النقض من أنه قد عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم

(١) تضمنت المادة ٤٥ من قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بأنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١- وضع على الآثار اعلانات أو لوحات للدعاية ؛ .

أنظر ما سبق شرحه فى القسم الرابع من هذا الكتاب .

الاعلانات المراد بالاعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ونصت المادة الثامنة ان كل من باشر اعلاناً أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات وفى حالة تعدد الاعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات . وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبالزام المخالف برد الشئ الى أصله وبإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التى لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلاً عن ازالة الاعلان والزام المخالف رد الشئ الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ائانة المطعون ضده بجريمة مباشرة الاعلان فى موقع واحد بدون ترخيص ، فإنه إذ قضى بمعاقبته بتغريمه مائة قرش والزامه رسم الرخصة والازالة فى خلال أسبوعين على نفقته دون أن ينص على لالزامه رد الشئ الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه (١) .

٣-يجب ملاحظة : ما استقر عليه قضاء النقض من أنه : لما كان النياية العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الغيايى الذى قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والازالة وفاته القضاء برد الشئ الى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات ، وإنما استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى قرر بها المطعون ضده فى ذلك الحكم فإنه ما

(١) نقض ١٣١٣٠ السنة ١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٢٤ طعن ١٨٩٥ لسنة ٢٣٤ .

كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المطعون ضده ان تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابياً لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه وهو ما لا يجوز إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم فإن ما تطلبه النيابة العامة في طعنها من القضاء بالزام المطعون ضده رد الشيء الى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه في حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالاضافة الى نوبة الغرامة والازالة المقضى بها (١) .

(١) نقض ١٩٦٥/٣/٣٠ ص ١٦ ص ٢٢٤ طعن ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق.

الكتاب الثالث

شرح القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث

١- تمهيد .

سبق أن شرحنا تفصيلاً فى الكتاب الأول من هذا المؤلف قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والتشريعات المحلية^(١) والدولية^(٢) المكملة له كما تناولنا فى الكتاب الثانى شرح التشريعات المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث^(٣) .

وسوف نتعرض فى هذا الكتاب لشرح القوانين المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث .

٢- الأصول العامة لحماية البيئة الهوائية فى قانون البيئة ولائحته التنفيذية .

وضع قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى الباب الثانى من الأصول العامة لحماية البيئة الهوائية من التلوث ، كما تعرضت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لحماية البيئة الهوائية من التلوث فى الباب الثانى منها^(٤) .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً ص ٤٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً ص ٦٠٢ وما بعدها .

(٤) انظر نصوص قانون البيئة ولائحته التنفيذية فيما تقدم ص ٣٥٩ وما بعدها .

٣- نمو تدعيم رؤيتنا بشأن تأسيس فرع قانوني جديد لقوانين البيئة ،

في إطار سعيينا - السابق ايضاحه في مقدمة هذا المؤلف (١) - نحو تأصيل فرع قانوني للبيئة له ذاتية مستقلة ومجموعة قانونية خاصة فسوف نتعرض في هذا الكتاب لشرح شُعبة من أهم الشعب المُكَملة لقانون البيئة وهي شُعبة القوانين للمُكَملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الهوائية من التلوث .

٤- تقسيم ،

سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فيما يلي :

الباب التمهيدي : دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة في حماية البيئة الهوائية من التلوث (٢) .

القسم الأول : حماية البيئة في قانون الوقاية من أضرار التلوث .

- القسم الثاني :** حماية البيئة في قانون مكبرات الصوت .
- القسم الثالث :** حماية البيئة في قانون المراحل البخارية .

(١) انظر مقدمة هذا المؤلف بشأن رؤيتنا الخاصة في هذا الشأن وقيامنا بتطبيقها علمياً على خطة بحثنا في هذا المؤلف المائل .

(٢) انظر ما سبق ذكره - في المقدمة - بشأن التشريعات المتعلقة بحماية البيئة الهوائية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وفرنسا .

الباب التمهيدى **دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة فى** **حماية البيئة الهوائية من التلوث**

تمهيد وتقسيم ،

سوف نتعرض فيما يلى لدور قانون العقوبات المصرى
والتشريعات الخاصة ^(١) فى تحقيق الحماية للبيئة الهوائية من التلوث
وذلك فى الفصول الآتية :

الفصل الأول : حماية البيئة الهوائية فى قانون العقوبات
المصرى .

الفصل الثانى : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الصحة .

الفصل الثالث : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات التموين
والغذاء .

الفصل الرابع : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الاقتصاد
والتجارة الخارجية .

الفصل الخامس : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات العمل .

الفصل السادس : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات التأمينات
الاجتماعية .

الفصل السابع : حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الطاقة
والكهرباء .

(١) انظر ما سبق شرحه فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن التشريعات
الخاصة الأخرى المرتبطة بالبيئة وهى التشريعات المتعلقة بالزراعة والصناعة
والبترول والاسكان والتعمير والسبلحة والآثار والأمن الخارجى والداخلى .
راجع ما تقدم من ٦١١ وما بعدها .

الفصل الأول

حماية البيئة الهوائية في قانون العقوبات المصري

تمهيد .

تضمن قانون العقوبات المصري تجريم عدد كبير من الأفعال التي تتضمن الاعتداء على البيئة الهوائية^(١) وسوف نتعرض لبعض هذه الأفعال في البنود التالية :

١- تجريم بعض الأفعال المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية : تضمنت المواد ٣٧٧(٢) ،

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً في الكتاب الثاني من هذا المؤلف بشأن حماية البيئة الأرضية في قانون العقوبات المصري ص ٦٠٧ وما بعدها .

(٢) تنص المادة ٣٧٧ على أنه : يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١- من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين أو تلويثهم إذا سقطت عليهم .

٢- من أعمل في تنظيف أو إصلاح للملحّن أو الأفران أو للمعامل التي تستعمل فيها النار .

٣- من كان موكلاً بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فإطلاقه أو كان موكلاً بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأطلقه .

٤- من حرش كلباً واثبأ على مار أو مقتنياً أثره أو لم يرده عنه إذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

٥- من ألهب بغير إذن صواريخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن ألهاها فيها إتلاف أو اضطراب .

٦- من أطلق في داخل المدن أو القرى سلاحاً نارياً أو ألهب فيها أعيرة نارية أو مواد لفرى مفرقة .

٧- من امتنع أو أعمل في إثناء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضاض أو حريق أو نحو ذلك وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي .

٨- من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة للتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مفسوسة .

٩- من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف ولم يحصل ضرب وجرح .

٣٧٨ (١) ، ٣٧٩ (٢) من قانون العقوبات المصري العقاب على عدد كبير من المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو بالراحة العمومية لأفراد المجتمع وتتفاوت عقوبة الغرامة على كل مجموعة من هذه المخالفات في المواد الثلاثة .

-
- (١) تنص المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات على أنه : يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :
- ١- من رمى لصحاراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو سيارات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حفاظر .
 - ٢- من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أنوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجارى تلك المياه .
 - ٣- من قطع الخضرة الثابتة في الحلات المخصصة للمنتفعة العامة أو نزع الأتربة منها ، أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مائولاً بذلك .
 - ٤- من أثلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .
 - ٥- من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة لإنارة الطرق ، وكذا من أثلف أو خلع أو نقل شيئاً منها أو من أنواتها .
 - ٦- من تسبب بإهماله في إتلاف شيء من متقولات الغير .
 - ٧- من تسبب في موت أو جرح بهائم أو نواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم مراعاه للوائح .
 - ٨- من ترك أولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات .
 - ٩- من أهترأ انساناً بسبب غير علية .
- (٢) تنص المادة ٣٧٩ على أنه : يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :
- ١- من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو نواب أخرى أو تركها تركض فيها .
 - ٢- من حصل منه في الليل لغط أو ضجيج مما يكدر السكان .
 - ٣- من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرهما مما يضر بالصحة العمومية .
 - ٤- من دخل في أرض مهيأة للزرع أو مهذورة فيها زرع أو محصول أو مر فيها بمفرده أو بهائمه أو نوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو النواب تشر فيها أو ترعى فيها بغير حق .
- ويلاحظ أن المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ من قانون العقوبات المصري مستنبطة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

٢- حماية البيئة الهوائية وحاسة الشم من التلوث بالحرائق :

يعاقب قانون العقوبات المصرى بعقوبة الجنائية بالمادة ٢٥٢ عقوبات من يوضع النار عمداً فى مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن غير المعدة للسكنى وغير المملوكة وذلك بأن يشعل النار فيها . كما تُعتبر جنائية بالمادة ٢٥٥ فقرة أولى من قانون العقوبات المصرى من وضع النار عمداً فى زراعة القمح المحسودة (١) .

وتُعتبر جنحة بالمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات المصرى من تسبب باهماله فى حدوث حريق بمحله أو سكنه أو زراعته وكان ذلك ناشئاً عن عدم احترازه بأن لم يقم بإطفاء نار أو قدما مثلاً (٢) .

٣- تجريم الأفعال الفاضحة والمخلّة بالحياء وخطر التلوث الأنفى :

تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات المصرى على أنه : « كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه » (٣) .

ويتبين من هذا النص أن المشرع المصرى يُجرّم جنائياً الأفعال العلنية المخلة بالحياء والفاضحة والتي تسعى أدبياً إلى الجيئة . وتشيع الفسق والرذيلة فيها (٤) .

(١) العقوبة على ارتكاب على هاتين الجنائيتين هو الأشغال الشاقة المؤقتة .
(٢) العقوبة على ارتكاب هذه الجنحة هي الحبس مدة لا تزيد على شهر أو غرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

(٣) رفع المشرع المصرى الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ وكانت قبل التعديل لا تتجاوز خمسين جنيهاً .

(٤) وقد سار على هذا النهج بعض التشريعات العربية ومن ذلك ما تنص عليه المادة ١٩٨ من قانون الجزاء الكويتى من أنه « من أتى إشارة أو فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء فى مكان عام ، يراه أو يسمعه من كان فى مكان عام يعاقب بالحبس ... » . انظر كذلك نصوص قانون مكافحة الدعارة المصرى رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

الفصل الثانى

حماية البيئة الهوائية فى تشريعات الصحة

تمهيد :

تهدف جميع الجهود الموجهة نحو حماية البيئة الى تحقيق هدفها الأول وهو حماية الصحة البدنية والنفسية للإنسان . ولقد تزايد الاهتمام بتحقيق مستوى صحى رفيع مع تطور النشاط الإنسانى فى كافة المجالات الصناعية واستخدام تكنولوجيا الآلات والمعدات والأدوات التى تتطلب لياقة بدنية وعقلية كاملة والتى تؤثر فى ذات الوقت تأثيراً كبيراً على البيئة .

ولقد خطت التشريعات المصرية لحماية صحة الإنسان من التلوث خطوات واسعة بهدف وقاية المواطنين من الأمراض المعدية والطفيلية والمواد الكيماوية ذات الخطورة على الصحة والتسسم الغذائى والحفاظة على القيمة الغذائية للأطعمة بحظر الفش والتدليس (١) فيها ومنع تداول الفاسد والتالف منها وكذا الأمراض الأخلاقية الناجمة من أفة وإدمان المخدرات والاتجار فيها، والانحرافات الأخلاقية الناتجة عن الممارسات الجنسية غير المشروعة والتلوث الأدبى الناتج عن استخدام الهذات فى القول والعمل وتفشى القيم الهابطة مثل التشهير بالآخرين نون وجه حق والصعود على أكتاف الغير استهدافاً للشهرة والمجد الزائف وعدم الوفاء لدوى الفضل (٢) وسوف نتعرض لحماية البيئة فى تشريعات الصحة فى البندين التاليين :

أولاً : بيان بالتشريعات المتعلقة بالصحة العامة التى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة :

يوجد عدد كبير من التشريعات التى تهدف الى حماية البيئة

(١) انظر تفصيلاً شرح التشريعات المتعلقة بالفش الغذائى وغيرها كتابنا «شرح قوانين الفش» ص ١١٤ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق الإشارة اليه تفصيلاً فى مقدمة هذا المؤلف .

الصحية للإنسان وسوف نعرض لهذه التشريعات في المجموعات التالية .

(أ) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالوقاية من الأمراض المعدية عموماً :

١- القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

٢- القانون ٥٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية (١) .

٣- القانون ١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥١ بأحصاء بعض الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوقائية في الحيوانات والطيور المستأنسة .

٤- القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

٥- القانون ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥١ بأحصاء بعض الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوقائية في الحيوانات والطيور المستأنسة .

٦- قرار وزاري رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

٧- قرار وزاري بشأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنقل عن طريق الغذاء والشراب .

٨- قرار وزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تبعية أبحاث الحقل بعين شمس ومحطة بحوث الحشرات بأسوان لإدارة مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض .

٩- قرار وزاري رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل البند (ب) من

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ في ١١/٢٢/١٩٧٩.

المادة الثانية من القرار الصادر في ١٤/٢/١٩٥٥ بشأن الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين لجمهورية مصر العربية من جهات موبوءة .

١٠- الأمر الإداري ٢٠٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن فرض الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين للجمهورية العربية المتحدة من جهات موبوءة ببعض الأمراض المعدية .

(ب) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالأمراض المتوطنة والمزمنة :

- ١- قرار وزاري ٣٧٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل القرار الوزاري رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٥ بتشكيل لجان مكافحة الأمراض المتوطنة .
- ٢- قرار وزاري ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تصيد الأمراض المزمنة^(١) .

(ج) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالمياه :

- ١- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الآمن .
- ٢- المواصفات والمعايير الواجب توافرها في المياه الصالحة للشرب والتي وافقت عليها اللجنة العليا للمياه بجلسته ١٩٧٥/١/٧ .
- ٣- قرار جمهوري ٨٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم عمليات مياه الشرب بنشرة وزارة الصحة في ١٥/١٠/١٩٥٧ .
- ٤- قرار وزاري صادر في ١٩٥٩ بشأن الاشتراطات اللازمة لصلاحية مياه الشرب على ظهر السفن الشراعية .
- ٥- قرار وزاري رقم ٣٦١ لسنة ١٩٥٩ بشأن تشكيل لجنة لفحص المسائل المتعلقة بمياه الشرب المنزلى بالاقليم الجنوبي^(٢) .

(١) انظر النشرة التشريعية ١٩٩٣ ص ٤٤٧٩ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩٢ الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٩ .

٦- قرار جمهورى ٢٧٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن انشاء لجنة عليا للمياه (١) .

٧- قرار وزارى لرئيس اللجنة العليا للمياه رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية للمياه واختصاصاتها (٢) .

٨- الأمر الادارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تشكيل لجنة مشتركة من الجامعات ومرفق مياه القاهرة والاسكندرية ومصانعه السماد بأبى زعبل وكفر الزيات ووزارة الصحة لبحث تنفيذ تبلور مياه الشرب .

(د) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بحماية الهواء من التلوث :

١- القرار الجمهورى رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء لجنة عليا لحماية الهواء من التلوث برئاسة وزير الصحة .

٢- قرار وزارى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بشأن معايير تلوث الهواء الجارى للمؤسسات والوحدات الصناعية التابعة لها .

٣- قرار وزارى ٢٣٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تشكيل لجنة تنفيذية للجنة العليا لحماية الهواء من التلوث .

(هـ) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بحماية الانسان من الاشعاعات المؤينة :

١- القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها .

٢- قرار وزارى رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاشعاعات المؤينة .

٣- القرار الوزارى الصادر فى يناير ١٩٦٣ بشأن استدراك بعض الأخطاء الواردة فى القرار رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ .

(١) النشرة التشريعية ١٩٦٦ من ١٣٣٦ .

(٢) النشرة التشريعية ١٩٧٠ من ٣٧٠٢ .

٤- قرار وزارى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧١ بتشكيل اللجنة الفنية لشئون الاشعاعات المؤينة المنصوص عليها فى المادة (٥) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من اخطارها - وبالقضاء القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتشكيل اللجنة الفنية لشئون الاشعاعات المؤينة .

٥- قرار وزارى رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن سريان المادة ١٥ من القانون رقم ٥٩ بشأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية (١) .

٦- قرار وزارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن سريان المادة ١٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة (٢) .

٧- قرار وزارى ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن تعديل لجنة الأشعة .

(و) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بسلامة الأغذية ومطابقتها للمواصفات وعدم الغش فيها :

١- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمنع التدليس والغش والمعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ والقانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ والقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية لعام ١٩٩٥ (٣) .

٢- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ الصادر فى ١٩٤٣/٢/٢٢ .

٣- القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن اجراءات فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة - المجددة .

٤- القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسائل المواد الغذائية المرفوضة .

٥- القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن الفحص المعمل لرسائل الاسماك المستوردة .

(١) النشرة التشريعية ١٩٧٢ ص ١١٥ .

(٢) النشرة التشريعية ١٩٧٤ ص ١٩٤٤ .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ١٦ ومابعدها .

- ٦- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .
- ٧- القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الصادرة بالمواصفات .
- ٨- القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٨ المشار اليه .
- ٩- القرارات الوزارية الصادرة بإخضاع بعض السلع المستوردة للرقابة على الواردات للموضحة بالمرفق رقم (١١) الملحق بالقرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .
- ١٠- قرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتشكيل لجنة لمراجعة التشريعات الخاصة بالرقابة على الأغذية .
- ١١- المرسوم الصادر في ١٢/٢٦/١٩٥٣ بشأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها الى المواد الغذائية والقرارات الجمهورية والوزارية المعدلة به وهي :
- ١٢ - قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بإضافة مواد حافظة الى الجدول الملحق بالمرسوم الصادر في ديسمبر ١٩٥٢ في شأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها .
- ١٣ - قرار وزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدول الملحق بالمرسوم الصادر في شهر ديسمبر ١٩٥٣ بشأن المواد الحافظة .
- ١٤ - المرسوم الصادر في مايو ١٩٦٤ بشأن تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية والقرارات المعدلة به وهي :
- ١٥ - القرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٥ بحذف وإضافة مواد ملونة من الجدول (١) والجدول (٢) الملحقين بمرسوم تنظيم ومراقبة صنع الأغذية الصادر في مايو ١٩٤٦ .
- ١٦ - القرار رقم ٨٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن حذف مادة ملونة من الجدول رقم (١) من المرسوم الصادر في مايو ١٩٤٦ .

١٧- القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها .

١٨- القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن إضافة بعض المواد الملونة الى الجدول المرفق للقرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ .

١٩- القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ .

٢٠ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها (١).

٢١ - القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية .

٢٢ - قرار وزاري رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط واجراءات تسجيل مستحضرات الأغذية الخاصة والترخيص بتداولها وطرق الاعلان عنها .

٢٣- قرار وزاري رقم ٥٢٠ لسنة ٧٩ بشأن إضافة مستحضرات غذائية الى المستحضرات المبيحة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

٢٤ - قرار وزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن إضافة مستحضرات الى الأغذية .

(ز) تشريعات البيئة المتعلقة بالرقابة الصحية على العاملين في حقل الغذاء والدواء :

١- القرار الوزاري لسنة ١٩٥٥ بشأن القيود الصحية اللازم توافرها في العمال والعاملات ومن يقومون بتوصيل الأدوية بالمؤسسات في الصيدلية .

٢- قرار وزاري لسنة ١٩٥٨ بشأن القيود الصحية اللازم توافرها في المستخدمين والعمال والعاملات ومن يقومون بتوصيل الأدوية بالمؤسسات الصيدلية .

(١) انظر شرح تفصيلي للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ١٢٧ وما بعدها .

- ٣- قرار وزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن تشكيل لجنة لبحث الأدوية والعقاقير المختلفة التى تستعمل كوسيلة لتحديد النسل .
- ٤- قرار وزارى لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات اللازم توافرها فى الوسائل والمجهزات المعدة للتطهير .
- ٥- القانون ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن اعادة تنظيم واستيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية .
- ٦- قرار وزارى رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر استيراد بعض المواد .
- ٧- قرار وزارى رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر استيراد واستعمال وتداول مستحضر صيدلى .
- ٨- قرار وزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧١ بشأن القيود الصحية اللازم توافرها فى المستخدمين والعمال ممن يقومون بتوصيل الأدوية .
- ٩- قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن خضوع عمال وعمالات ومحال الفحص الفنى والتجميل للرقابة الصحية .
- (ح) تشريعات البيئة المتعلقة بالألبان :**
- ١- قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها (١).
- ٢- القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٢/٦/٢١ والمعدل بالقرارات الوزارية الصادرة فى ١٩٥٣/٦/٢٢ ، ١٩٥٦/٤/٢٢ ، ١٩٥٦/١٢/٢٤ ، ١٩٨٥/٢/٢٧ ، ١٩٦٠/٨/٩ فى شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .
- ٣- قرار وزارى فى ١٩٥٤/٥/١٠ بشأن الشروط الواجب توافرها فى معامل بسترة اللبن .
- ٤- قرار وزارى فى ١٩٥٤/٤/٢٧ بشأن نقل وتداول وتمييز عبوات اللبن .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ٤٧٣ وما بعدها .

٥- قرار وزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القرار الصادر فى ٢٧/٤/١٩٥٤ بشأن نقل وتداول وتميز عبوات اللبن .

٦- قرار وزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام قرار وزير الصحة الصادر فى ٢١/٦/١٩٥٢ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالأكبان ومنتجاتها .

٧- قرار وزارى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٢١/٦/١٩٥٢ بشأن المواصفات الخاصة بالأكبان ومنتجاتها وتعديلاتها .

٨- قرار وزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القرار الصادر فى ٢١/٦/١٩٥٢ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالأكبان ومنتجاتها .

٩- قرار وزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الصادر فى ١٩٥٢ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالأكبان ومنتجاتها .

(ط) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالمنتجات والمياه الغازية :

١- المرسوم الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها (١) .

٢- القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المنتجات .

٣- القرار الصادر فى ١٧/٣/١٩٥٨ بشأن تنظيم صنع وبيع المنتجات .

٤- القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى السابق الصادر بتنظيم صنع وبيع المنتجات .

٥- قرار جمهورى بإصدار القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مشروب الطافيا .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الغش » ص ٥٧٥ وما بعدها .

(ي) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالتسمم الغذائي :

١- القانون ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة بوجه عام أياً كان شكلها .

٢- قرار وزارى ٤٧١ لسنة ١٩٥٥ بوجوب الاخطار عن الاتجار فى المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل فى الصناعة بوجه عام .

٣- قرار وزارى ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والانجاز فى المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل فى الصناعة .

٤- قرار وزارى ٩١ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار فى المواد السامة .

٥- قرار وزارى ٢٨٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجراءات الوقائية لمكافحة التسمم الغذائى (١) .

٦- القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين .

٧- قرار وزير الشئون البلدية والقروية ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اجراءات وشروط اوضاع ورسوم الترخيص فى ممارسة حرفة الباعة المتجولين .

٨- قرار وزير البلدية والقروية ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع الأغذية .

٩- قرار وزير الشئون البلدية والقروية ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات الواجب توافرها فى ملابسهم .

١٠- الأمر الادارى ١٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها عند اجراء الكشف الطبى على الباعة المتجولين وكافة المشتغلين فى تحضير أو صنع أو بيع أو نقل أو تناول المواد الغذائية .

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٧ فى ١٢/١٢/١٩٥٩ .

١١- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اجراءات وشروط وأوضاع التراخيص فى ممارسة حرفة الباعة المتجولين .

١٢- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل القرار الوزارى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص باجراءات وشروط وأوضاع ورسوم التراخيص فى حرفة الباعة المتجولين .

١٣- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٣٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ السابق ذكره .

١٤- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٣٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل القرار رقم ١٠٠٧ السابق ذكره .

١٥- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٠ بسريان القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين على المنطقة الداخلية فى اختصاص بلدية بورسعيد .

١٦- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ١٥٤٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة (٦) من القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اجراءات وشروط ورسوم وأوضاع التراخيص فى ممارسة حرفة الباعة المتجولين .

١٧- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المأكولات والمشروبات التى يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط فى ملابسههم .

١٨- قرار وزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن الأغذية المستوردة والمصدرة .

١٩- قرار وزارى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن الغاء المادة (٣) من القرار ١٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن الشهادات الرسمية الخاصة برسائل الأغذية المستوردة .

٢٠- قرار وزارى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل لجنة البت فى مسائل المواد الغذائية الواردة من الخارج وغير المطابقة للمواصفات الصحية وتحديد اختصاصاتها .

٢١- القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاشتراطات الواجب توافرها فى المشتغلين فى تداول الأغذية للتأكد من خلوصهم من الأمراض المعدية وأجراءات الفحص .

(ك) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بذبيح الحيوانات وحفظ جلودها :

١- القانون ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبوح الأغنام قبل جزها .

٢- القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٥ والقانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٥ بوقف العمل بالقانون ٦٩٣ لسنة ١٩٥٤ ومد هذا الوقف .

(ل) - تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالتدخين :

١- القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ - الخاص بحظر التدخين داخل الأماكن العامة المغلقة .

٢- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ بشأن الوقاية من أضرار التدخين (١) .

٣- قرار وزير الصحة رقم (١) لسنة ١٩٨٣ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين .

(م) - تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالجواهر المخدرة (٢) :

١- المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

(١) أنظر ما سوف يأتى من شرح لهذا القانون فى القسم الأول من هذا الكتاب .

(٢) أنظر شرح تشريعات المخدرات كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ١٦ وما بعدها .

٢- المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن تعديل البند (د) من المادة ٣٣ من المرسوم بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والسابق ذكره .

٣- المرسوم بقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٢ بشأن اضافة مادة جديدة الى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

٤- قرار وزاري لسنة ١٩٥٢ بالشروط الصحية التي يجب توافرها في المخزن أو المستودع للمعد للاتجار في الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص والأوراق والرسوم التي ترافقه .

٥- القانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٤٤ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

٦- قرار باضافة جواهر مخدرة الى الجدول رقم (١) بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ السابق ذكره

٧- قرار وزاري لسنة ١٩٥٤ بشأن تعديل الجداول بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات .

٨- قرار وزاري لسنة ١٩٥٤ بشأن تعديل الجداول (١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات .

٩- قرار وزاري لسنة ١٩٥٥ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول (١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات ...

١٠- قرار وزاري لسنة ١٩٥٦ بشأن تعديل البند ٣ من الجدول رقم (٥) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات .

١١- قرار وزاري لسنة ١٩٥٧ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات .

١٢- قرار وزاري لسنة ١٩٥٨ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى

الجدول (١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مكافحة المخدرات .

١٣- قرار وزاري لسنة ١٩٥٩ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول (١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات ...

١٤- قرار وزاري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن اضافة مواد الى الجدول رقم (١١) الملحق بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات ...

١٥- القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

١٦- القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون سالف الذكر

١٧- قرار وزاري رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول الأول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات .

١٨- قرار وزاري رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن اضافة مادة الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

١٩- قرار وزاري رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الشروط والبيانات الواجب توافرها بالتذكرة الطبية لصرف جواهر مخدرة .

٢٠- قرار وزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ بشأن اضافة مواد مخدرة الى الجدول الأول من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

٢١- قرار وزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١ باعتبار جميع الضباط والكونستبلات والمساعدون الذين يقومون بأعمال مكافحة المخدرات من معاني مدير قسم مكافحة المخدرات وذلك فضلاً عن قيامهم بأعمال تلك المكافحة وكل ما يتصل بها بمديرية الأمن الملحقي بها .

٢٢- قرار وزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بشأن تنفيذ بعض احكام

- القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات ...
- ٢٣- قرار وزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن اضافة بعض المواد الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمكافحة المخدرات .
- ٢٤- قرار وزاري رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن اضافة بعض جواهر مخدر الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمكافحة المخدرات .
- ٢٥- قرار جمهوري ١٦٦٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض احكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة ضبط الجواهر المخدرة .
- ٢٦- قرار وزاري ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن اضافة جواهر الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات .
- ٢٧- قرار وزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن اضافة مادة مخدرة الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٢٨- قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٢٩- قرار وزاري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن اضافة جوهر مخدر الى الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٣٠- قرار وزاري رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٣١- قرار وزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن اضافة جوهريين

مخدرين الى الجدول (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات .

٣٢- قرار وزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات .

٣٣- قرار وزاري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن اضافة جواهر مخدر الى الجدول (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات

٣٤- قرار وزاري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات .

٣٥- قرار وزاري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن الشروط الواجب توافرها في المخزن والمستودع المعد للاتجار في الجواهر المخدرة وبيانات طالب الترخيص والأوراق والرسومات المرافقة له .

٣٦- قرار وزاري ٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن اخضاع مادة للجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وبإلغاء القرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٧ والفقرة (ب) من المادة (١) من القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ .

٣٧- القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (نشرة وزارة الصحة في ١/٥/١٩٧٣ الجريدة الرسمية العدد ١٤ في ١٤/٤/١٩٧٣) .

٣٨- القرار الوزاري ٩٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن اضافة بعض الجواهر المخدرة الى الجدول الرابع بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

٣٩- القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

٤٠- قرار وزارى رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن اضافة مادة للجدولين الأول والرابع الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وحذفها من مستحضراتها الواردة فى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات (١).

ثانياً : الأهداف البيئية للتشريعات المتعلقة بالصحة :

تهدف التشريعات المتعلقة بالصحة عموماً الى حماية صحة الانسان بدنياً ونفسياً وعقلياً وحمايته (٢).

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : هرج قوانين المخدرات ، ص ١٦ وما بعدها .

(٢) وعلى سبيل المثال فإن تشريعات الأمراض المعدية تستهدف ما يأتى :

١- ضمانات حماية وقائية قبل انتشار الأمراض المعدية .

٢- ضمانات الحماية اللازمة بعد انتشار الأمراض المعدية .

٣- ضمانات حماية نحو المريض ومخالطيه .

قبل أن نتحدث عن تلك الأبعاد بالتفصيل لا بد وأن نذكر هنا تعريف للأمراض المعدية وموسمها الزمنى .

الفصل الثالث

حماية البيئة الهوائية في تشريعات

التموين والغذاء

تمهيد ،

تحتل التشريعات التموينية بأهمية بالغة فهي تتصل اتصالاً وثيقاً بحاجيات ومتطلبات الشعب من غذاء^(١) وكساء وبها تتحقق عدالة التوزيع وترشيد الاستهلاك .

وتهدف الدولة الى توفير احتياجات الجماهير من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلي والاشراف على تداول هذه السلع وتسعيها والرقابة على توزيعها وسلامتها لضمان وصولها الى الجماهير دون استغلال وفي حالة صالحة للاستخدام .

وسوف نتعرض فيما يلي للتشريعات الصادرة بشأن التموين والغذاء والتي تتضمن أحكاماً بيئية لضمان سلامة السلع الغذائية من التلوث ومراقبة انطباق المواصفات المقررة عليها ومنع الغش والتدليس . كما سوف نتعرض للأهداف البيئية لهذه التشريعات وذلك في البندين التاليين :

أولاً : بيان بتشريعات التموين والغذاء التي تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة في البنود التالية :

سوف نتعرض فيما يلي لبيان تشريعات التموين والغذاء التي تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة وذلك في البنود التالية :

١- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

٢- القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والخاص بتعديل بعض أحكام

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والخاص بشئون التموين الفقرة ٢ من المادة ٢ مكرر والفقرة ٤ .

(١) انظر ما سبق شرحه في الكتاب الأول بشأن تشريعات الزراعة ص ٦١١ وما بعدها .

- ٣- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .
- ٤- قرار وزير التموين ١٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم انتاج وتوزيع المكونة (مادة ٢) .
- ٥- قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ استخراج الدقيق وصناعة الخبز وتعديلاته .
- ٦- قرار وزير التموين رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ باضافة مادة جديدة الى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ومذكرته الايضاحية .
- ٧- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ والخاص بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق .
- ٨- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٠ والخاص بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق .
- ٩- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الزيوت النهائية الغذائية .
- ١٠- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من زيوت الصناعة .
- ١١- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الزيوت المهدرجة .
- ١٢- قرار وزير التجارة رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من المسلى الصناعى .
- ١٣- قرار وزير التجارة رقم ١٤١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من المرجرين .
- ١٤- قرار وزير التجارة رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القرار رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من الزيوت النباتية الغذائية.

١٥- قرار وزير التخطيط والمالية والاقتصاد رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل القرار رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ .

١٦- القرار الوزاري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعديل القرار رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من المسلى الصناعي .

١٧- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتداول السكر البودرة المطحون وتحديد أسعاره .

١٨- قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من السكر .

١٩- قرار وزير التموين رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بشأن تحديد مواصفات انتاج الحلوى الطمينة .

٢٠- قرار وزير التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد مواصفات السكر البودرة المخلوط المعبأ والمخصص لصناعة الحلوى .

٢١- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستوردة من بذور السمسم غير المقشور المعدل بالقرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٠ .

٢٢- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تكليف مصدرى الأغنام البرقى الحية بتوريد حصة من الرسائل المصدرة .

٢٣- قرار رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من اللحوم ومنتجاتها .

٢٤- قرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديل القرار رقم ١٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من اللحوم ومنتجاتها .

٢٥- قرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من اللحوم ومنتجاتها .

- ٢٦- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الدجاج المجمد .
- ٢٧- قرار رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القرار رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٥٧ بالرقابة على المستورد من الدجاج المجمد .
- ٢٨- قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل القرار رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٥ .
- ٢٩- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الأغنام .
- ٣٠- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الفصيلة البقرية .
- ٣١- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الابل .
- ٣٢- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الأسماك المجمدة .
- ٣٣- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الأسماك المدخنة المعدل بالقرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٨٠ .
- ٣٤- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الأسماك المملحة .
- ٣٥- قرار وزير التجارة رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من التونة المعلبة .
- ٣٦- قرار وزير التجارة والتموين رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من السردين المعلب .
- ٣٧- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من السلمون المعلب .

- ٣٨- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٢٤٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من الأنشوجة المعلبة .
- ٣٩- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من الماكريل المعلب .
- ٤٠- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تصنيح الأرز والاتجار فيه محلياً .
- ٤١- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٩ - بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيح الأرز والاتجار فيه محلياً .
- ٤٢- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ - بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تصنيح الأرز والاتجار فيه محلياً .
- ٤٣- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠ - بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزاً شعيراً بتوريد كميات من محصول ١٩٨١/٨٠ .
- ٤٤- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من الفول الصحيح والمعدل بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٠ .
- ٤٥- قرار وزير التموين رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تصيد مواصفات العدس المعبأ .
- ٤٦- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من العدس المجروش .
- ٤٧- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من دقيق القمح .
- ٤٨- قرار وزير التجارة رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديل

أحكام القرار رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على دقيق القمح المستورد .

٤٩- قرار وزير التجارة رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الرقابة على المستورد من القمح (تعديل القرار رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٧٥) .

٥٠- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٤٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من الذرة الصفراء .

٥١- مرسوم في شأن البن لسنة ١٩٥٣ (١).

٥٢- قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .

٥٣- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم الاتجار في الشاي .

٥٤- قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي والبن بنوعيه الأخضر والمطحون بأية مواد أخرى .

٥٥- قرار وزير التجارة رقم ١٣٩٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الشاي .

٥٦- قرار وزير التجارة رقم ٤٨١ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القرار رقم ١٣٩٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرقابة على المستورد من الشاي .

٥٧- قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الجبن .

٥٨- قرار وزير التجارة رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الألبان المجففة .

٥٩- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن ا لرقابة على المستورد من الألبان المكثفة المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ .

(١) انظر كتابنا هـج تواتين الفقه ص ٥٣٠ وما بعدها .

- ٦٠- قرار وزير التجارة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الكريمة السائلة المعلبة .
- ٦١- قرار وزير التجارة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من التفاح الطازج .
- ٦٢- قرار وزير التجارة رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من الفاكهة المعلبة .
- ٦٣- قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المستورد من الزيتون الأسود المخلل .
- ٦٤- قرار وزير التجارة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من التوابل^(١) .
- ٦٥- قرار وزير التجارة رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الرقابة على المستورد من عرق الحلاوة .
- ٦٦- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محلياً .
- ٦٧- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٧ باعادة تشكيل لجنة التموين العليا .
- ٦٨- قرار وزير العدل رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى بوزارة التموين وتعديلاته .
- ٦٩- قرار وزير العدل رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتحويل بعض العاملين الفنيين بالمراقبة العامة للتغذية بجامعة حلوان صفة مأمورى الضبط القضائى .
- ٧٠- قرار وزير العدل الصادر فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ بشأن تحويل بعض موظفى مصلحة التسويق الداخلى بوزارة التموين صفة مأمورى الضبط القضائى .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الفقه » ص ٥٣٠ وما بعدها .

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات التموين والغذاء :

تهدف التشريعات التموينية والغذائية الى تحقيق الأهداف البيئية الآتية :

- ١- توفير السلع التموينية لأفراد المجتمع (١) ، وعدم المضاربة عليها واحتكارها من التجار .
- ٢- سلامة السلع التموينية والغذائية من الفساد والغش (٢) .
- ٣- الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين .

(١) يسعى الى تحقيق هدف توفير السلع التموينية للمواطنين على سبيل المثال ما نصت عليه المادة الثالثة مكرر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، حظر ايقات العمل في المصانع أو الامتناع عن ممارسة التجارة إلا بترخيص يصدر من وزير التموين .

انظر تفصيلاً كتابنا :جرائم الامتناع في قانون العقوبات، ص ١١٢ وما بعدها .

(٢) يسعى الى تحقيق هدف سلامة السلع التموينية والغذائية وحمايتها من التلوث ومنع الغش والتدليس فيها وجعلها في الصورة الصالحة للاستخدام الآدمي فقد اورد المشرع المواصفات والشروط التي يجب توفرها في بعض السلع التموينية الغذائية في القانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ كما اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية مجموعة من القرارات التي تناولت العديد من السلع الغذائية من حيث مواصفاتها العامة الواجب توافرها فيها بما يجعلها صالحة ومناسبة للاستخدام الآدمي .

الفصل الرابع

حماية البيئة الهوائية فى تشريعات

الاقتصاد والتجارة الخارجية

تمهيد :

يعتبر قطاع الاقتصاد من أهم القطاعات تأثيراً على البيئة . وقد صدرت تشريعات متعددة تستهدف رقابة على ما يتم استيراده من أغذية مختلفة بهدف المحافظة على مطابقتها للمواصفات المحددة ضماناً لصحة مستعملها وكذا فى رقابتها على ما يتم تصديره بهدف المحافظة على نهوض الشركات والمصانع المختلفة بالانتاج وفق المعايير البيئية العالمية التى يجب الأخذ بها .

أولاً : تشريعات الاقتصاد والتجارة الخارجية التى تطعنات أحكامها تتعلق بحماية البيئة :

- ١- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- ٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .
- ٣- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير . - دستور الأغذية الدولى .
- ٤- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الرقابة على المستورد من السممن الطبيعى .
- ٥- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من الكبدة المجمدة .
- ٦- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد من منتجات الطماطم المحفوظة .

٧- قرار وزير التخطيط والمالية والاقتصاد رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن الرقابة على المستورد من البن .

٨- قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على ثمار الفاكهة المجففة المستوردة .

٩- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على الزبيب المستورد .

ثانياً الأهداف البيئية لتشريعات الاقتصاد والتجارة الخارجية (١) :

تحدد الأهداف البيئية فيما تنهض به البيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات من رقابة على ما يتم استيراده من مواد غذائية وكذا على ما يتم تصديره .

١- قرار وزير الاقتصاد رقم ٩١ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على الحساء (الشورية) المستوردة .

٢- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٩٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على النقل المستورد .

(١) وعلى سبيل المثال : فقد تضمن القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ فى مادته الثانية الشروط العامة التى يجب أن يكون عليها السمن الطبيعى والتى توصف بأنها أحكاماً بيئية فنص على ضرورة أن تكون :

- ١- أن يكون صالحاً للاستهلاك الأدمى وخالياً من الميكروبات الممرضة .
- ٢- أن يكون نظيفاً طبيعياً فى خواصه وخالياً من التزنخ محتفظاً باللون والرائحة والقوام المميز للنوع وخالياً من الشوائب وميوب المظهر .
- ٣- أن يكون خالياً من دهن الخنزير أو أى مواد دهنية غريبة .
- ٤- ألا يحتوى على مواد حافظة أو مواد ملونة طبيعية إلا فى الحدود المسموح بها صيحياً .

- ٣- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على المستورد من الكانديف المعليب .
- ٤- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٩٤ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على المكرونة المستوردة (١) .
- ٥- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على المستورد من الموز .
- ٦- قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الرقابة على المستورد من البيض الطازج (٢) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قوانين الفسخ، ص ٤١٢ وما بعدها .

(٢) يلاحظ أن القرارات الوزارية المبينة في المتن قد صدرت تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير، فإن كل من يخالف أي من الأحكام الصادرة في هذه القرارات يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة رقم ١٦ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المذكور .

الفصل الخامس

حماية البيئة الهوائية فى تشريعات العمل

تمهيد :

تُعتبر بيئة العمل - فى نظرنا - من أهم البيئات التى يجب أن تحظى بقدر كبير من الحماية التشريعية والفنية إذ أنها هى البيئة التى يُمضى فيها جميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والخاص مدة لا تقل عن ثمانى ساعات يومياً داخل بيئة العمل . وسوف نتعرض لحماية البيئة الهوائية فى تشريعات العمل فى البنود التالية :

أولاً ، بيان بالتشريعات المتعلقة بالعمل والتى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة :

سوف نتعرض فيما يلى لبيان التشريعات المتعلقة بالعمل والتى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة ، وذلك فى المجموعات النوعية التالية :

(أ) تشريعات العمل الرئيسية التى تتضمن أحكاماً لحماية بيئة العمل :

١- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ويسرى على علاقات العمل فى القطاع الخاص .

٢- القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

(١) انظر بشأن النظام القانونى لقطاع الأعمال العام كتابتنا : شرح قانون قطاع الأعمال العام ، ص ١٦ وما بعدها .

٣- القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمناجم .

٤- القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
الشامل .

٥- القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى .

٦- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام (١) .

(ب) تشريعات البيئة المتعلقة بحماية الأحداث :

١- القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الأحداث من دخول
دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة
السينمائية .

٢- قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
بتنفيذ القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الأحداث من دخول
دور السينما .

٣- قرار بتعديل المادة (٣) من القرار سالف الذكر .

٤- قرار وزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل بعض أحكام
القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ القانون ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ سالف
الذكر .

٥- المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ من القانون
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل .

٦- قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد الصناعات التى لا
يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة .

٧- قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد الصناعات التى لا
يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن سبعة عشرة سنة .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قانون قطاع الأعمال العام ، ص ٢٦ وما
بعدها .

٨- قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد الصناعات والأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فيها إلا إذا كانت لديهم تذاكر عمال تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها .

(ج) تشريعات بيئة العمل المتعلقة بحماية النساء من الاستغلال أو الانحراف :

١- القانون ٣٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون العمل المعدل لبعض احكام القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

٢- قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي يجوز تشغيل النساء فيها في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً .

٣- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٦٤ لسنة ٦٠ بشأن تحديد الأعمال الضارة صحياً أو خلاقياً وكذلك الأعمال الشاقة التي لا يجوز تشغيل النساء فيها .

٤- قرار محافظ القاهرة رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن تشغيل النساء في المخابز .

(د) تشريعات بيئة العمل المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية قبل وأثناء وبعد العمل :

قرارات وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل :

١- قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الاضرار الصحية وأخطار الآلات .

٢- قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة الضبط القضائي .

٣- قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من أصابات العمل .

٤- قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات .

٥- المواد ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٦- قرار وزير العدل بتحويل بعض موظفى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة مامورى الضبط القضائى .

٧- قرار وزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات .

٨- قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد الأعمال الضارة صحياً وأخلاقياً وكذلك الأعمال الشاقة التى لا يجوز تشغيل النساء فيها .

٩- قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الفحص الطبى الدورى للعمال المعرضين لأمراض المهنة .

١٠- قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن الفحص الطبى للعمال المعرضين لأمراض المهنة .

١١- قرار جمهورى رقم ٣٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن اضافة امراض مهنية الى الجدول المرقق بقانون التأمينات الاجتماعية .

١٢- قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الرعاية الطبية للعمال .

١٣- قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ بشأن توفير وسائل الاسعاف الطبية فى أماكن العمل تطبيقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .

١٤- قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٠ بتحديد اشتراطات ومواصفات مساكن العمال فى المناطق البعيدة عن العمران .

- ١٥- قرار جمهورى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل فى المناجم والمحاجر فى مصر والمذكرة الايضاحية .
- ١٦- قرار وزارى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد أوضاع الكشف الطبى على العمال المشتغلين فى المناجم والمحاجر .
- ١٧- قرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد وسائل الانقاذ والاسعاف الاولى فى المناجم والمحاجر .
- ١٨- قرار رقم ١٩٣ فى شأن لائحة الأوامر الخاصة بالسلامة العمالية فى المناجم والمحاجر .

ثانيًا ، الأهداف البيئية لتشريعات العمل ،

تهدف تشريعات بيئة العمل الى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- حماية الأحداث من استغلال أصحاب العمل والأمراض المهنية^(١) .
- ٢- حماية النساء من الاستغلال والانحراف^(٢) .
- ٣- المحافظة على سلامة وصحة العامل قبل وإثناء وبعد العمل^(٣) .

(١) استحدثت المشرع المصرى فى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل

والذى نص فى مادته ١٤٤ أن « يحدد وزير الدولة والقوى العاملة والتدريب الأعمال والمهن والصناعات التى يعملون فيها وفقاً لمراحل السن المختلفة » .

(٢) نصت المادة ١٥٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن العمل للمعدل بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٨٢ « لا يجوز تشغيل النساء فى الأعمال الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً وكذلك الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التى تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب » .

(٣) تضمنت المادتان ١٧٢ ، ١٧٤ من قانون العمل ، عقوبة الجنحة على مخالفة الأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية والنساء والأحداث .

انظر تفصيلاً بشأن جرائم الامتناع العمدى عن العمل كتابتنا « جرائم الامتناع فى قانون العقوبات » ص ٤٧ وما بعدها .

الفصل السادس

حماية البيئة الهوائية في تشريعات

التأمينات الاجتماعية

تمهيد :

يتضمن قطاع التأمينات الاجتماعية بعض التشريعات التي تتعلق بحماية البيئة وسوف نتعرض لموضوع هذا الفصل في البنود التالية :

أولاً ، بيان تشريعات التأمينات الاجتماعية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية البيئة ،

١- القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٢- القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون الضمان الاجتماعي والقرارات الوزارية المنفذة له .

٣- قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشروط وأوضاع وقواعد صرف مساعدات الدفعة الواحدة في حالات الكوارث والنكبات العامة والنكبات الفردية والمعدل بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ .

ثانياً ، الأهداف البيئية التي تضمنتها النصوص التشريعية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية ،

استهدفت تشريعات التأمينات الاجتماعية تحقيق الأهداف البيئية الآتية :

١- تعريف النكبة أو الكارثة العامة (٢) .

(١) حددت هذا التعريف للمادة الثانية من قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم (٥٥٠) لسنة ١٩٧٧ بقولها . تعتبر نكبة أو كارثة كل حادث-

- ٢- ابعاد بيئية متعلقة بشروط وقواعد اجراءات المساعدات فى حالة الكوارث والنكبات والشروط الواجبة لصرف المساعدات .
- ٣-ضمانات حماية بيئة المشمولين بالرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للنزلاء فى مكان ايواء الأحداث والمسنين والناقلين وغيرهم من المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية .

٣٠ يصيب أكثر من أسرة أو مجموعة أفراد من أسر مختلفة فى مكان واحد ولأسباب عارضة أو طارئة أو خارجة عن إرادة الأسرة أو الأسر مثل الحرائق والفيضانات والسيول وانهيار المنازل والتصادم والغرق ويتسبب عنها خسائر فى الأرواح أو الممتلكات الثابتة أو المنقولة والحيوانات وغيرها .

كما تعتبر نكبة أو كارثة فردية كل حادث يصيب أسرة واحدة فقط أو فرد أو مجموعة أفراد فى أسرة واحدة للأسباب سالفه الذكر .

ولا يدخل ضمن النكبات أو الكوارث العامة أو الفردية ما يتلف من المحاصيل نتيجة الامات الزراعية والظواهر الجوية والأراضى معتادة الفریق سنوياً .

الفصل السابع

حماية البيئة الهوائية في تشريعات الكهرباء والطاقة

تمهيد .

تعتبر الطاقة الكهربائية ضرورة رئيسية لتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، كما تعتبر حجر الزاوية في استغلال موارد وثروات البلاد وقيام المشروعات الصناعية والزراعية فضلاً عن أهميتها للمرافق العامة والخدمات .

وتشكل الكهرباء والطاقة خطراً كبيراً على البيئة إذا لم توضع الضوابط الكفيلة لحماية الانسان والكائنات والمنشآت من أثارها الضارة .

وقد أشارت اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري في الملحق (٢) الى خضوع منشآت انتاج وتوليد الكهرباء لأحكام تقييم التأثير البيئي (١) .

أولاً ، تشريعات الكهرباء ، التي تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة ،

١- القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بإنشاء ادارة الكهرباء والقاز لمدينة القاهرة .

٢- القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء .

٣- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر والمذكرة الايضاحية له .

٤- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

(١) انظر الملحق رقم (٢) من اللائحة ما سبق ص ٤٦٤ من هذا المؤلف .

- ٥- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة .
- ٦- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء الريف (١) .
- ٧- القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن إنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات الكهرباء ،

تهدف تشريعات الكهرباء كقاعدة عامة الى بعض الأهداف البيئية ومنها ما يأتى :

- ١- توفير الطاقة الكهربائية للإضاءة والأغراض الأخرى .
- ٢- حماية افراد المجتمع من أخطار الكهرباء والطاقة النووية بوضع قواعد واضحة ومعايير علمية للاستخدام (٢) .

(١) انظر بشأن كوارث سقوط الأسلاك الكهربائية على القرى وإحداث حرائق وكذا حوادث سقوط الأسلاك على الأشخاص والحيوانات واحكام التعويض الصادرة ضد الدولة بشأنها كتابنا « التنفيذ ملماً وعملاً » ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢) أشارت المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء في فقراتها (ب) و (جـ) الى ما يلى :

(ب) اجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشاريع إنشاء محطات القوى النووية .

(جـ) وضع أسس مواصفات إنشاء محطات القوى النووية وتجهيزها للتنفيذ .

القسم الأول حماية البيئة فى قانون الوقاية من أضرار التدخين

تمهيد :

يعتبر الهواء من أرخص موارد البيئة ولكنه أثمنها فى نفس الوقت، فهو سر الحياة حيث لا تستطيع الكائنات الحية أن تستغنى عنه وخاصة الإنسان للحفظات معدودات ، بينما يستطيع أن يعيش بدون ماء لعدة أيام وبدون غذاء لعدة أسابيع . وفوق هذا تأتى خطورة التلوث الهوائى فى أنه من الصعب التحكم فيه . فبينما يستطيع الإنسان أن يتحكم فى نوعية المياه التى يشربها والغذاء الذى يأكله ، ويتعرض الهواء لما يمكننا أن نطلق عليه التلوث الفضائى^(١) La pollution atmosphérique .

وقد سعى المشرع المصرى فى قانون الوقاية من أضرار التدخين الى حماية الهواء من التلوث . وساهم فى ذلك قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقام بتجريم التدخين فى وسائل النقل العام^(٢) . وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى البابين التاليتين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الوقاية من أضرار التدخين .

الباب الثانى : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المتعلقة بالتدخين .

(١) انظر تفصيلاً بشأن التلوث الفضائى بالفرنسية : T.DE LOPPINOT, Les moyens juridiques de lutte contre la pollution atmosphérique , Thèse Université de Toulouse , 1971.

(٢) انظر ما سبق شرحه بالنسبة لجريمتى عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين فى الأماكن العامة للغلبة وجريمة التدخين فى وسائل النقل العام من ٢٦٥ وما بعدها .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون الوقاية** **من أضرار التدخين**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون الوقاية من أضرار التدخين ولائحته التنفيذية وذلك في البندين التاليين :

أولاً : الأصول التشريعية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين^(١) .

ثانياً : قرار وزير الصحة رقم واحد لسنة ١٩٨٢ بإصدار لائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١^(٢) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ تابع في ٢٥/٦/١٩٨١ .

(٢) الوقائع المصرية في ١٦/٢/١٩٨٢ العدد ٦٢ .

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١

في شأن الولاية من اضرار التدخين (*)

باسم الامّة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز استيراد أو تصدير أو إنتاج السجائر أو التبغ أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة للمواصفات والمعايير والاشتراطات التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

على أن تتضمن هذه المواصفات ألا تزيد نسبة القطران على ٢٠ جم في السجارة الواحدة ويجوز تخفيضها بقرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ٢ - تختص وزارة الصحة بالرقابة على مدى مطابقة السجائر وكافة أنواع التبغ المحلية والمستوردة للمواصفات المبينة بهذا القانون وبلائحه التنفيذية وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين السارية .

مادة ٣ - يجب أن يبين على كل علبة سجائر أو تبغ منتجة محلياً أو مستوردة نسبة مادتي النيكوتين والقطران والمواد الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للصحة ويجوز بقرار منه اضافة بيانات أخرى لاثباتها على طب السجائر أو التبغ المشار إليها .

كما يجب أن يشتت على كل علة التحذير الآتي به :

• التدخين ضار جدا بالصحة •

مادة ٤ - يحظر على الهيئات التابعة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح والأندية الرياضية الإعلان بأية صورة من الصور أو الترويج لبيع السجائر ومنتجات التبغ الأخرى طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون •

مادة ٥ - يقتصر الاعلان عن السجائر ومنتجات التبغ في غير الحالات المبينة في المادة السابقة على شكل العلبة ومكوناتها و ثمنها وعلى أن يتضمن الاعلان نفس التحذير الوارد في المادة الثالثة وبشكل ظاهر طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية •

مادة ٦ - يحظر التدخين في وسائل النقل العام والأماكن العامة والمنقلة التي يصدر بتحديد ها قرار من وزير الدولة للصحة •

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالجس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الأحكام الواردة في المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذا القانون •

وفي حالة المود تكون العقوبة الجس والغرامة معا •

وعلى جميع الأحوال يجب الحكم بمصادرة السجائر أو التبغ المضبوط ويجوز أن يشمل الحكم إغلاق المصنع أو المتجر الذي ضبطت فيه الجريمة •

مادة ٨ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٦ من هذا القانون بالجس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين •

مادة ٩ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الدولة للصحة وله اصدار أية قرارات أخرى لازمة لتنفيذه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويكمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شبعبان سنة ١٤٠١ . (٢٠ يولية سنة ١٩٨١) .

النور الساعات

وزارة الصحة

قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٢

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن
الوقاية من أضرار التدخين (*)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار
التدخين ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات
مستويات وزارة الصحة ؟

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨١ والقرارات المعدلة له بشأن
تشكيل لجنة لوضع اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه ؟
وعلى الاتفاق مع وزير الصناعة ؟

فقد :

مادة ١ :

(أ) يقصد بمباردة التبغ في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١
المشار اليه « التبغ المنتج » دون التبغ الخام .

(ب) يقصد بمباردة السجارة الواحدة عند تحرير كمية القطران منها
منتج التبغ المد للتدخين المثلثة بلفافة من ورق لف السجائر
بحيث يكون وزن التبغ المد للتدخين بها ٨٠٠ ملجم مع السماح
بمجاورة هذا القرار زيادة أو نقصا بمقدار ٢٠ ملجم .

(*) الوقائع المصرية في ١٦ مارس سنة ١٩٨٢ - العدد ٦٣

(ج) يقصد بكمية القطران في السيجارة الكمية الموجودة في الدخان المد للتدخين في السيجارة الواحدة أو أى منتج معد للتدخين ويتخذ وزن السيجارة معياراً قياسياً لتحديد نسبة القطران •

(د) يقصد بالاماكن العامة المغلفة التى يحظر فيها التدخين جميع الأماكن العامة المغلفة التى يؤمها الشعب وذلك فى غير الاماكن المخصصة للتدخين فيها •

(هـ) يقصد بوسائل النقل العام كل وسيلة مملوكة للدولة أو لنهرها تستخدم فى نقل أفراد الشعب ويدخل فى ذلك وسائل النقل التى تستخدمها الوزارات والهيئات ووحدات القطاع العام والخاص فى نقل العاملين بها من وإلى أماكن عملهم •

مادة ٢ - تكون مواصفات ومعايير واشتراطات السجائر أو منتجات التبغ الذى يجوز انتاجه أو تصديره أو استيراده على النحو المبين بالملحق رقم (١) المرافق لهذه اللائحة والمواصفات القياسية المصرية التى تضعها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج وتصدر بقرار من وزير الدولة للصحة •

مادة ٣ - تكون طريقة تقدير الراسب المكثف والقلويات فى دخان السجائر طبقاً لما ورد بالملحق رقم (٢) المرافق لهذه اللائحة ويكون تقدير الراسب المكثف والقلويات فى منتجات التبغ الأخرى طبقاً لطرق التقدير التى تضعها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ويصدر بذلك قرار من وزير الدولة للصحة •

مادة ٤ - يتعين أن يثبت على كل علبة سجائر أو تبغ محلية أو مستوردة كتيبة ماذى النيكوتين والقطران المنبثق اليها بالملحق رقم (١) باللغة العربية ويخط مقروء واضح ، كما يتعين أن يدون على كل علبة عبارة « التدخين ضار جداً بالصحة » بذات اللغة ويخط واضح مقروء دون أية اضافات سابقة أو لاحقة على هذا التحذير •

مادة ٥ - يحظر على المؤسسات التابعة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة و وحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح والأندية الرياضية أن تكون مجالاً للاعلان عن السجائر أو منتجات التبغ أو الترويج لبيع ما ذكر ويقتصر الاعلان عن السجائر ومنتجات التبغ سواء المنتجه محليا أو المستوردة فى غير الأماكن والهيئات سالفة الذكر على شكل اللعبة ومكوناتها ومنهما على أن يتضمن الاعلان التحذير المنصوص عليه بالمادة (٤) من هذه اللائحة.

مادة ٦ - تمنح مهلة قدرها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة للمنتجين والمصدرين والمستوردين للسجائر ومنتجات التبغ فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الواردة بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه اللائحة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية - ويصل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ٧ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ (٢ يناير سنة ١٩٨٢) .

الباب الثانى

القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المتعلقة بالتدخين والملاحظات القضائية عليها

تمهيد

سوف نتعرض فيما يلى للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون الوقاية من أضرار التدخين وذلك فى البندين التاليين :

أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم التدخين ،

١- تُقيدَ جنحة بالمادتين ٢ ، ٧ من القانون وقرار وزير الصحة :
لم يثبت على كل علبة سجائر أو تبغ عبارة : التدخين ضار جداً بالصحة .

٢- تُقيدَ جنحة بالمادتين ٥ و ٧ وقرار وزير الصحة : خالف الشروط المقررة للإعلان عن السجائر ومنتجات التبغ .

العقوبة ،

الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو إحداهما .

ويحكم بمصادرة السجائر أو التبغ المضبوط واغلاق المصنع أو المتجر الذى ضبطت فيه الجريمة .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً .

ثانياً ، الملاحظات القضائية على جرائم التدخين ،

١- يلاحظ أنه : يقصد بالاماكن المغلقة التى يحظر فيها التدخين جميع الأماكن العامة التى يؤمها الشعب . وذلك فى غير الأماكن

المخصصة للتدخين فيها (١).

٢- يلاحظ ما تنص عليه ٨٧ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة من التلوث بشأن العقوبة المقررة لعدم التزام المدير المسئول عن المنشأة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من ذات القانون وما نصت عليه أيضاً من أنه يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يدخن في وسائل النقل العام وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً (٢) .

يقصد بوسائل النقل العام كل وسيلة مملوكة للدولة أو لغيرها ، تستخدم في نقل أفراد الشعب ويدخل في ذلك وسائل النقل التي تستخدمها الوزارات والهيئات ووحدات القطاع العام والخاص في نقل العاملين بها من وإلى أماكن أعمالهم . راجع نص المادة الأولى فقرة (هـ) من قرار وزير الصحة رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ (٣) .

(١) انظر الفقرة (د) من المادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم واحد لسنة

١٩٨٢ بشأن اللائحة التنفيذية .

(٢) انظر الباب الأول من هذا القسم .

(٣) انظر شرح جرائم قانون البيئة المتعلقة بالتدخين ما تقدم من ٢٦٥ .

القسم الثانى **حماية البيئة فى قانون مكبرات الصوت**

تمهيد .

سوف نتعرض فيما يلى لما يمكننا أن نطلق عليه التلوث السعى أو الضوضائى^(١) وهو الذى ينتج عن استخدام مكبرات الصوت وغيرها من الأجهزة التى تحدث ضوضاء تؤثر على السمع . ويدخل فى ذلك فى نظرنا أصوات البشر العالية وأخلاق أبناء الزحام^(٢) .

وسوف نتعرض فيما يلى لشرح قانون مكبرات الصوت وذلك فى
البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون مكبرات الصوت .

الباب الأول : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات الصوت.

(١) انظر ما سبق ذكره فى مقدمة هذا المؤلف . انظر القسم الرابع من الكتاب الأول بشأن شرح جرائم قانون البيئة .

(٢) انظر القسم الرابع من الكتاب الأول بشأن شرح جرائم قانون البيئة .

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون مكبرات الصوت

تمهيد ،

تعتبر مكبرات الصوت من أخطر وسائل تلوث البيئة الهوائية . فقد أصبحت مكبرات الصوت أداة شائعة لدى الباعة الجائلين وفى مناسبات الأفراح وحالات الوفاة ، وذلك دون مبرر معقول يقتضى ذلك. وسوف نتعرض فيما يلى للنصوص التشريعية للقانون رقم ٤٥ لسنة ٤٩ بشأن مكبرات الصوت^(١) .

(١)الوقائع المصرية ٤ ابريل سنة ١٩٤٩ المجلد ٤٩ .

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩

بتنظيم استعمال مكبرات الصوت (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه. وقد
صنفنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في المحال العامة
أو الخاصة أو في المنازل أو في الحفلات بحالة مؤقتة أو مستديمة إلا بناء
على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه
المكبرات إلا للأغراض التى صدر الترخيص من أجلها ، ولا يجوز بأية حال
منع الترخيص إذا كان الغرض من استعمالها إذاعة الاعلافت .

ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت إلا فى داخل مكان معد لذلك
لا يقل مسطحه عن مائتى متر ولا يتجاوز صوته الحاضرين .

ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص فى أى وقت إذا وقعت
مخالفة لشروط الترخيص .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص إلى المحافظة أو المديرية الواقع
فى دائرتها المحل ، ويبين فيه الأغراض التى من أجلها يطلب تركيب
المكبرات وعلى المحافظة أو المديرية بعد مةينة المكان وأخذ رأى القسم
أو المركز المختصة أن تعيب بالقبول أو الرفض فى خلال ثمانية أيام أن
كان الطلب خاصا بمكبرات مستديمة ، وفى خلال ٢٤ ساعة أن كان خاصا
بمكبرات مؤقتة ، وفى حالة القبول يصدر الترخيص مبينا فيه عدد
مكبرات الصوت التى يرخص فى تركيبها ومدة استعمالها ومواعيدها وغير

ذلك من الشروط التي ترى المديرية أو المحافظة فرضها محافظة على راحة الجمهور وأمنه .

ويجوز في الأحوال المستعجلة أن يقدم الطلب الى المركز أو قسم البوليس .

مادة ٣ - على أصحاب المحال والمنازل التي يكون بها مكبرات للأصوات وقت العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكامه أو إزالتها خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ .

مادة ٤ - لا يجوز لأصحاب المحال المغلدة لتزكيب مكبرات الصوت ولا لمعاملهم ولا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة في الأماكن الموضحة في المادة الأولى إلا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المنصوص عليه في تلك المادة .

مادة ٥ (١) - يعاقب كل من يتطلف بحكماً من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويعتكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة وفي حالة العود تضاعف الغرامة في حدها الأدنى والأقصى فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل الذي قام بالتزكيب لمدة لا تتجاوز سبعة أيام .

ويجوز للسلطة المختصة في الحالات التي ترى فيها خطراً واضحاً على الصحة العامة أو الأمن العام أن تأمر بصفة مؤقتة بالتخفيف على المحل ووضع الاختتام عليه حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية ، ويكون للقاضي

(١) المادة الخامسة استبدلت بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكرر في ٢٨/١٠/١٩٨٠) ثم عدلت بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر في ٤/١١/١٩٨١) وأخيراً بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ٨/٨/١٩٨٢) .

المختص إلغاء التحفظ بناء على تظلم صاحب الشأن في أى وقت قبل الفصل
فى الدعوى وينقضى التحفظ فى جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على
الأمر به .

مادة ٦ - على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما
يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ولوزير الداخلية
اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى أول جمادى الثانية سنة ١٣٦٨ (٣١ مارس
سنة ١٩٤٩) .

الباب الثاني **القيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات** **الصوت والملاحظات القضائية عليها**

تمهيد :

نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات :

أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات **الصوت :**

١- تقيّد جنحة بالمواد ٥، ٢، ١ :

- استعمل أو ركّب مكبراً للصوت في محل عام أو خاص بدون

ترخيص .

- استعمل مكبراً للصوت في غير الأغراض المبيّنة بالترخيص .

٢- تقيّد جنحة بالمواد ١، ٤، ٥ :

- قام بتركيب مكبراً للصوت قبل حصول صاحب الشأن على

ترخيص بذلك .

المعقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه
ومصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

وفي حالة العود تضاعف عقوبة الغرامة في حديدها الأدنى والأقصى
فضلاً عن المصادرة وإغلاق المحل الذي قام بالتركيب لمدة لا تجاوز
سبعة أيام .

ثانياً ، الملاحظات القضائية على جرائم مكبرات **الصوت :**

يلاحظ ما تنص عليه المادة ٧٨ فقرة ١ من القانون رقم ٤ لسنة

١٩٩٤ بشأن البيئة من أنه : يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة كل من خالف أحكام المادة ٤٢ من القانون باستخدام مكبرات الصوت وتجاوز الصوت الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

- يلاحظ ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون وجوب الحكم بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة عند القضاء بادانة الأمر الذى يوجب على أعضاء النيابة ايداع هذه الآلات والأجهزة عند ضبطها مخزن للنسبة لحين الفصل فى الدعوى .

مادة ٩٥٩- لا يجوز استصدار أمر جنائى من القاضى فى القضايا الآتية نظراً الى أهميتها أو لخطر شأن العقوبات التى يوجب القانون الحكم بها وبيان هذه القضايا :

(ط) القضايا الخاصة بالجرائم التى ترتكب ضد أحكام القانون الخاص بحيازة أجهزة استقبال الاذاعة والتليفزيون واستعمالها وأحكام القانون الخاص بتنظيم استعمال مكبرات الصوت .

القسم الثالث **حماية البيئة فى قانون المراحل البخارية**

تمهيد وتقسيم ،

سوف نتعرض فيما يلى لما يمكننا أن نطلق عليه التلوث الميكانيكى ، أو التلوث الاهتزازى .

ونقصد به التلوث الذى ينجم عن تشغيل الآلات الميكانيكية التى تحدث اهتزازات شديدة وذهنبات قوية بالمواد المحيطة بها (١) .

وسوف نتعرض فيما يلى لشرح قانون المراحل البخارية فى البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون المراحل البخارية .

الباب الثانى : التعليمات العامة للنهايات والقيود والأوصاف الجناثية بشأن المراحل البخارية .

(١) انظر ما سبق شرحه بشأن الملقة ١٣/١ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ . وراجع ما سبق ذكره بشأن حماية بيئة العمل من التلوث فى الباب التمهيدى من هذا الكتاب .

الباب الأول الأصول التشريعية لقانون المراجل البخارية

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون المراجل البخارية وتتضمن المادة الأولى من القانون أن أحكام هذا القانون تسرى على جميع الآلات والمراجل البخارية الثابتة أو المتنقلة سواء كانت مملوكة لأشخاص اعتبارية عامة أو خاصة أو أفراد وذلك لحسن الاشراف على جميع أنواع الآلات الحرارية والمراجل البخارية وتنظيم ترخيصها للصالح العام وسلامة المواطنين (١) . وتتضمن المادة الثانية أن يعهد الى كل وزارة حسب تخصصها بالترخيص باقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية وذلك لأنها اقدر من غيرها على ذلك بحكم تخصصها (٢) .

(١) انظر ما سوف يأتى من خصوص قانونية .

(٢) انظر ما تضمنه قانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧

في شأن اقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية (م)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى ولصرف لا يجوز لأى فرد من الأفراد أو لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة أو .لخاصة أن يقيم أو يدير الآلات الحرارية أو المراجل البخارية الثابتة أو المتنقلة ، التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

ويسرى الترخيص لمدة محددة لا تقل عن سنة ، وفقا للحالة الفنية ، كما يجوز تجديده كلما انتهت مدته ، ويتبع فى اجراءات التجديد الاجراءات المتبعة فى الترخيص مع تحصيل ذات الرسوم .

مادة ٢ - فيما عدا ما صدر به قانون خاص ، تتولى كل جهة من الجهات الآتية الترخيص باقامة وإدارة الآلات والمراجل ، وذلك بعد موافقة الوحدة المحلية على موقع اقامتها على النحو الآتى :

(١) وزارة الرى :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة آلات الرى والصرف طبقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف .

(ب) وزارة الصناعة :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة الآلات والمعدات الصناعية.

(ج) وزارة الاتاج العربى :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة الآلات الصناعية ذات الصلة
بالاتاج العربى .

(د) وزارة البترول :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة باتاج
وتكرير وتوزيع البترول .

(هـ) وزارة الكهرباء :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة بتوليد
وتوزيع الكهرباء .

(و) وحدات الحكم العلى :

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة أية آلات لا تندرج تحت
النوعيات السابقة ويصدر الترخيص فى تلك الأحوال من الادارة
العامة لمصلحة الرخص وفروعها بالمحافظات .

مادة ٣ - يقدم طلب الترخيص الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به
الايصال الدال على سداد رسم النظر وهو خمسة جنيهات للآلات البخارية
التي تزيد قوتها عن ٦ حصان والمراجل البخارية التي يزيد ضغطها عن ٣٠
ضغط جو ولا يتجاوز ثلاثين حصانا فعليا ، وعشرة جنيهات لجبا تزيد قوتها

على ذلك ، كما ترفق بطلب رسومات الموقع والمستندات طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وعلى الجهة الادارية المختصة أن تبدى رأيا بقبول الترخيص أو رفضه وإخطار الطالب بذلك بخطاب موصى عليه بعدم الوصول في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب للجهة الادارية المذكورة .

وفي حالة رفض طلب الترخيص توضح الأسباب المبررة لذلك .

مادة ٤ - - تشمل رسم النظر المبين في المادة السابقة مصاريف المعاينة الأولى وكل معاينة بعد ذلك يحصل عنها رسم قدره جنيهاً .

مادة ٥ - - يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الصادر برفض طلبه الى رئاسة الجهة المختصة بإصدار التراخيص خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار مؤيدا بالمستندات ومرفقا به إيصال بتوريد خمسة جنيهاً لحساب الادارة المختصة كرسم نظر للتظلم .

وعلى المتظلم اليه أن يبت في هذا التظلم بالقبول أو الرفض خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم وإذا لم يبت في التظلم خلال تلك الفترة يعتبر التظلم مقبولا .

ولا يرد المبلغ المشار اليه الا في حالة قبول التظلم طبقا للمستندات والرسومات التي كانت قائمة لدى الادارات المختصة وقت رفض طلب الترخيص .

مادة ٦ - - في حالة انتقال ملكية آلة أو مرجل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون من المرخص لهم لأي سبب كان يجب على من آلت اليهم الملكية إبلاغ الجهة الادارية المختصة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقبل الملكية بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم أن يتخذوا من جانبهم

الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم ، وعلى الجهة الادارية التأشير على الرخصة القائمة بما يفيد ذلك ، ويظل المالك القديم مسئولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٧ - يتولى مهندسو الجهات المنوه عنها في المسادة الثانية من هذا القانون المرور بصممه دوريه على الآلات الحرارية ، والمراجل البخارية الخاضعة لأحكام هذا القانون للتأكد من تنفيذ أحكامه ولائحته التنفيذية .
ويصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بمنحهم صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات جميع ما يقع من مخالفات ولهم في سبيل ذلك حق الدخول في الأماكن التي توجد بها تلك الآلات والمراجل للتفتيش عليها .

مادة ٨ - استثناء من حكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحل الصناعية وتجاريه وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على المرخص له في حالة وجود خطر وشيك الوقوع على الصحة العامة أو السكينة العامة أو الأمن العام تسيجة لتشغيل آلة حرارية أو مرجل بخاري مما يمسرى عليه أحكام هذا القانون إزالة أسباب هذا الخطر في الميعاد الذي تحدده له الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يتم بذلك خلال هذا الميعاد جاز للجهة الادارية المختصة أن تصدر قراراً مسبباً بايقاف التشغيل ، وينفذ القرار في هذه الحالة بالطريق الاداري .

مادة ٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بالعقوبات الآتية:

(١) الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً في حالة اقامة الآلة الحرارية أو المرجل البخاري دون الحصول على ترخيص سابق بالاقامة .

(ب) الغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز خمسين جنيها
في حالة تشغيل الآلة الحرارية أو الرجل دون الحصول على
ترخيص الإقامة واذن الإدارة .

وعلى المحكمة أن تحكم في الحالتين السابقتين فضلا عن
الحكم بالغرامة بإيقاف تشغيل الآلة .

وإذا استمر صاحب الشأن في تشغيل الآلة رغم صدور
الایيقاف تضاعف العقوبة في شأنه .

(ج) الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها
في حالة تشغيل الآلة أو الرجل البخارى بالمخالفة للشروط التي
تم على أساسها منح اذن الإدارة ، وكذلك في حالة تشغيل
الآلة قبل تجديد اذن الإدارة . ويجوز للمحكمة في تلك
الأحوال أن تقضى - فضلا عن الحكم بالغرامة - بالحكم
بایيقاف تشغيل الآلة .

مادة ١٠ - جميع المبالغ التي تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا
القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لحكم المادة ١١٣٩ من
القانون المدني على أن تأتى فى الترتيب بعد المعروفات القضائية .

مادة ١١ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير
الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، خلال ثلاثة أشهر على الأكثر
بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

مادة ١٢ - يلغى الأمر الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بخصوص
الآلات والقيزانات البخارية ، كما يلغى كل حكم آخر يخالف أحكام هذا
القانون .

ولا يخل ذلك باستمرار العمل بالتراخيص السابق منحها طبقاً لأحكام
هذا الأمر .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد
ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٧٧) .

الباب الثانى **التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف** **الجنائية بشأن المراحل البخارية**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى للتعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية لجرائم المراحل البخارية وذلك فى البندين التاليين :

أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المراحل البخارية ،

مادة ٥١٠ - يجب على أعضاء النيابة أن يطلبوا معلومات مصلحة الميكانيكا فى المسائل الفنية التى تعرض عند نظر القضايا الخاصة بالآلات البخارية وعلى الأخص فى حالة ما إذا قدم المتهم رخصة باقاة الآلة البخارية .

مادة ٩٢٠ - يراعى الاتصال بتفتيش الآلات البخارية وفروعه فى كل ما يتعلق بالآلات البخارية ويجب على النيابة أن ترسل الى الفرع المختص الكائن فى دائرتها صورة من كل حكم يصدر فى القضايا الخاصة بالآلات البخارية بمجرد صدوره مع ايضاح ما إذا كان الحكم قد أصبح نهائياً أو طعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف .

مادة ٩٢٢ - إذا قدم المتهم فى التحقيق أو أثناء نظر الدعوى رخصة بإدارة محل له آلة بخارية صادرة من جهات لا شأن لها فى الترخيص بإدارة الآلة المذكورة كالرخصة التى تصدرها وزارة الصحة أو وزارة الداخلية بفتح المحال العامة ، فيجب على النيابة أن تستطلع رأى فرع التفتيش الآلات البخارية المختص والتصرف على هدى ما يقرره فى هذا الشأن .

مادة ١١٨٠ - لا يعلن مهندسو الآلات البخارية لسماع أقوالهم أمام المحكمة إلا إذا دعت الضرورة أو أمرت المحكمة بذلك ويراعى عندئذ طلبهم قبل الجلسة بعشرة أيام على أن يبين في الطلب اسم المتهم والمكان الذي أقيمت فيه الآلة البخارية حتى يتيسر للقسم الميكانيكى الاستدلال على الأوراق الخاصة وايفاد المهندس المختص بالموضوع .

مادة ١١٨١ - على أعضاء النيابة أن يعملوا على عدم تأجيل نظر القضايا الخاصة بالآلات البخارية وأن يعترضوا على ما قد يطلبه المتهم من تأجيل القضية انتظاراً لحصوله على الرخصة أو اذن بالادارة إذ أنه يستطيع إذا حصل عليهما فيما بعد أن يقدمها للنياية أو للمحضر عند التنفيذ وفى هذه الحالة الأخيرة توقف النيابة أو المحضر حسب الأحوال تنفيذ الحكم بالنسبة الى عقوبة ايقاف الآلة البخارية .

مادة ١١٨٢ - يجب أن يطلب أعضاء النيابة من المحكمة الحكم بايقاف الآلة البخارية موضوع التهمة فى الأحوال التى يجيز القانون فيها ذلك أو أن يستأنفوا الأحكام التى تصدر على خلاف ذلك .

ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المراجعين البخارية .

١ - تقييد مخالفة بالمادتين ١ ، ٩ فقرة أ- اتمام آلة حرارية أو مرجل بخارى دون الحصول على ترخيص سابق بالاقامة .

العقوبة .

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيهاً وايقاف تشغيل الآلة .

٢ - تقييد مخالفة بالمادتين ١ ، ٩ فقرة ب- شغل آلة حرارية أو مرجل بخارى دون الحصول على ترخيص الاقامة واذن الادارة .

المقوبة ،

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز خمسين جنيهاً
وايقاف تشغيل الآلة .

٣- تقيّد مخالفة بالمادتين ١ ، ٩ فقرة ج- شغل آلة حرارية
أو مرجل بخارى بالمخالفة للشروط التى تم على أساسها منح اذن
الادارة .

- شغل الآلة قبل تجديد اذن الادارة .

المقوبة ،

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاوز عشرين جنيهاً .
ويجوز للمحكمة أن تقضى بالحكم بايقاف تشغيل الآلة .

الكتاب الرابع

شرح القوانين المكملة لقانون البيئة

المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث

١- تمهيد .

سبق أن شرحنا تفصيلاً في الكتاب الأول من هذا المؤلف قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والتشريعات المحلية (١) والدولية (٢) المكملة له كما تناولنا في الكتاب الثاني شرح التشريعات المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الأرضية من التلوث (٣) كما تعرضنا في الكتاب الثالث للتشريعات المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة الهوائية (٤) من التلوث . وسوف نتعرض في هذا الكتاب لشرح التشريعات المكملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث .

٢- الأصول العامة لحماية البيئة المائية في قانون البيئة المصري ولائحته التنفيذية .

وضع قانون البيئة المصري في الباب الثالث من أسس حماية البيئة المائية من التلوث ، كما تناولت تلك اللائحة التنفيذية في الباب الثالث منها (٥) .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه ص ٤٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ما سبق شرحه ص ٦٠٣ وما بعدها .

(٤) انظر ما سبق شرحه ص ١٠٦٣ وما بعدها .

(٥) انظر نصوص قانون البيئة ولائحته التنفيذية ص ٣٥٩ وما بعدها .

٢- نحو تدعيم رؤيتنا بشأن تأسيس فرع قانونى جديد للبيئة لقوانين البيئة .

فى إطار سعيينا - السابق إيضاحه فى مقدمة هذا المؤلف (١) - نحو تأصيل فرع قانونى للبيئة له ذاتية مستقلة ومجموعة قانونية خاصة فسوف نتعرض فى هذا الكتاب لشرح شعبة أخرى من أهم الشعب المُكَملة لقانون البيئة وهى شُعبة القوانين المُكَملة لقانون البيئة المتعلقة بحماية البيئة المائية من التلوث .

٤- تقسيم .

سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فيما يلى :

الباب التمهيدي : دور التشريعات الخاصة فى حماية البيئة المائية من التلوث (٢) .

القسم الأول : حماية البيئة فى قانون صرف المخلفات السائلة .

القسم الثانى : حماية البيئة فى قانون البرك والمستنقعات .

القسم الثالث : حماية البيئة فى قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى .

القسم الرابع : أحدث التشريعات بشأن حماية البيئة .

(١) انظر مقدمة هذا المؤلف بشأن رؤيتنا الخاصة فى هذا الشأن وقيامنا بتطبيقها عملياً على خطة بحثنا فى هذا المؤلف المائل .

(٢) انظر ما سبق ذكره - فى المقدمة - بشأن التشريعات المتعلقة بحماية البيئة المائية فى الدول المتقدمة . وانظر كتابنا « شرح النصوص العربية لاتفاقيات البحار ومنظمة التجارة العالمية » بشأن المعايير الدولية لسلامة البيئة .

الباب التمهيدى

دور التشريعات الخاصة فى حماية

البيئة المائية من التلوث

تمهيد :

يمكننا التفريق فى نطاق تلوث المياه La pollution d'eau بين
تلوث مياه البحار عموماً وتلوث مياه الأنهار .

وسوف نتعرض فيما يلى لدور التشريعات الخاصة (١) فى تحقيق
الحماية القانونية للبيئة المائية من التلوث وذلك فى الفصلين التاليين :

الفصل الأول : حماية البيئة المائية فى تشريعات الرى
والصرف (٢) .

الفصل الثانى : حماية البيئة المائية فى تشريعات النقل
والمواصلات والنقل البحرى .

(١) انظر ما سبق شرحه فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن
التشريعات الخاصة الأخرى فى حماية البيئة وهى التشريعات
المتعلقة بالزراعة والصناعة والبتترول والاسكان والتعمير والسياحة
والآثار والأمن الخارجى والمخلفى راجع ما تقدم ص ٦١١ وما بعدها.

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن حماية
البيئة من التلوث فى التشريعات الخاصة الأخرى وهى التشريعات المتعلقة
بالصحة والتموين والغذاء والاقتصاد والتجارة الخارجية والعمل والتأمينات
الاجتماعية والطاقة والكهرباء ص ١٠٧٣ وما بعدها .

الفصل الأول

حماية البيئة المائية في

تشريعات الري والصرف

تمهيد ،

تعتبر تشريعات الري والصرف أقدم التشريعات في مصر وذلك نظر لأن مصر بلداً زراعياً وتمثل المياه المصدر الأساسي لحياة الانسان والحيوان والنبات .

أولاً ، بيان بالتشريعات المتعلقة بالري والصرف التي تحمى أحكاماً تتعلق بحماية البيئة ،

- ١- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف .
- ٢- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١) .
- ٣- قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ (٢) .
- ٤- قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتحويل مهندسى مراكز الري ومهندسى تفاتيش النيل صفة مأمورى الضبط القضائي .
- ٥- قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجراءات التى تتبع امام لجان الري والصرف ويعمل به لحين صدور القرارات المنظمة طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ .
- ٦- قرار وزير الري رقم ٢٣٩٢ لسنة ١٩٦٩ باعتماد النظام

(١) انظر نصوص القانون المذكور في القسم الخامس من الكتاب الأول من هذا المؤلف من ٣٦٠ وما بعدها .

(٢) انظر نصوص اللائحة المذكورة من ٣٩٨ وما بعدها .

الداخلى للجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى
بالجمهورية العربية المتحدة ، ويعمل به لحين صدور القرارات المنظمة
طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ .

ثانياً ، الأهداف البيئية لتشريعات الرى ،

- ١- حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١) .
- ٢- حماية الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (٢) .
- ٣- رى الأرض وتصريف ما يزيد عن حاجتها .
- ٤- حماية الرى والملاحة والشواطىء .

(١) سعى إلى تحقيق هذا الهدف البيئى لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى مادته
الثانية صرف أولقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات
والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف
الحصى وغيرها من مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها إلا بعد
الحصول على ترخيص من وزارة الرى فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير
التي يصدر بها قرار من وزير الرى بناء على اقتراح وزير الصحة ويتضمن
الترخيص الصاندر فى هذا الشأن تحديد المعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة
على حده .

(٢) سعى إلى تحقيق هذا الهدف لقانون الرى والصرف رقم ١٢ لسنة
١٩٨٤ حيث أعطت المادة الثالثة لوزير الرى حق نزع ملكية المسطحات اللازمة
لاستكمال منافع الترع أو المصرف العام .

الفصل الثاني

حماية البيئة المائية في تشريعات

النقل والمواصلات والنقل البحري

تمهيد :

تمتلك مصر مساحات شاسعة من المياه البحرية والطرق ويظهر الدور البيئي للنقل البحري بصورة كبيرة فيما يتصل بالموانئ وما يجب أن تتزود به من تسهيلات لاستقبال نفايات السفن ومواعين إلى سلامة الأرواح في البحار ومنع التصادم البحري وحماية البيئة البحرية من التلوث إلى غير ذلك من الموضوعات المتصلة بالبحر والنقل البحري .

وقد اهتمت المنظمات العالمية بهذه الموضوعات فأقرت لها الكثير من المعاهدات والاتفاقات الدولية ذلك لأن طبيعة تلك الموضوعات ذات صفة دولية وتتعدى بأبعادها الحدود الوطنية (١) .

وسوف نتعرض في دراستنا للتشريعات المتضمنة أحكاماً بيئية تحت مظلة النقل والمواصلات والنقل البحري عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية انضمت إليها جمهورية مصر العربية ، ومنها ما صدر بشأنه تشريعات وطنية بالتطبيق لأحكام المعاهدة ومنها ما لم يصدر بشأنه تشريع وطني ، هذا إلى جانب التشريعات الوطنية المتضمنة لأحكام بيئية .

وسوف نتعرض فيما يلي لهذه التشريعات ثم لأهدافها البيئية وذلك في البندين التاليين :

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : جرائم الامتناع في قانون العقوبات : ص ٢٤٧ وما بعدها .

أولاً ، التشريعات البحرية التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة ،

سوف نتعرض فيما يلي للتشريعات الدولية (١) التي صدقت عليها مصر ثم للتشريعات المحلية وذلك في البندين التاليين :

أ- المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية ،

١- اتفاقية بتوحيد بعض القواعد الخاصة بمحادثات السفن الحكومية الموقعة في بروكسل في ١٠/٤/١٩٢٦ والبروتوكول المبرر لها الموقع في ٢٩/٥/١٩٢٤ ،

ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٠ بالانضمام إليها ويسرى العمل بها بالنسبة لمصر اعتباراً من ١٧/٨/١٩٦٠ .

٢- المعاهدة الدولية لسلامة الأرواح في البحار ، وملحق بها القواعد الفنية ،

تم توقيعها في لندن بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٠ ، وصدر القرار الجمهوري رقم ٨٩١ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٥ بالانضمام إليها ويسرى العمل بها بالنسبة لمصر اعتباراً من ٢٧/١٠/١٩٦٥ (٢) .

٣- القواعد الدولية لمنع التصادم في البحار ،

أقرها مؤتمر سلامة الأرواح في البحار الذي عقد في لندن في الفترة من ١٧/٥ - ١٧/٦/١٩٦٠ وانضمت إليها مصر بالقرار رقم ٢٧٨٦ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٣ ويبدأ سريانها لمصر اعتباراً من ١/١/١٩٦٥ .

(١) انظر بشأن أهم التشريعات البحرية الدولية التي صدقت عليها مصر كتابنا « أصول القانون البحري » ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) انظر كتابنا « أصول القانون البحري » ص ٢٢٣ وما بعدها .

٤- المعاهدة الدولية لمنع التلوث اليه بالزيت ،

هى المعاهدة الموقعة فى لندن عام ١٩٥٤ والمعلقة فى
١٣/٤/١٩٦٢ :

ثم التصديق عليها بالقرار الجمهورى رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٣
بتاريخ ٤/٣/١٩٦٣ (١) .

٥- الاتفاقية الدولية الخاصة بتحديد مسئولية أصحاب السفن ،

هى الاتفاقية الموقعة فى بروكسل بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٧ .

قرار جمهورى رقم ٣٧٥١ لسنة ١٩٦٤ فى ٢١/١٢/١٩٦٤ (٢) .

٦- الاتفاقية الدولية لتوحيد بعض القواعد الخاصة بنقل الركاب عن طريق البحر والبروتوكول الملحق بها ،

هى الموقعة فى بروكسل فى ٢٩/٤/١٩٦١ .

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦٤ بالانضمام إليها وتاريخ السريان لمصر يبدأ من ٤/٦/١٩٦٥ .

٧- الاتفاقية الدولية للمنظمة المالية للهيدروجرافيا ،

عقدت فى موناكو بتاريخ ٣/٥/١٩٦٧ ، وصدر القرار الجمهورى

رقم ٤١٥ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٨ بالانضمام إليها وتاريخ السريان بها من ٢٢/٩/١٩٧٠ بالنسبة لمصر .

٨- الاتفاقية الدولية لخطوط الشحن ،

هذه الاتفاقية أقرها المؤتمر الدولى لخطوط الشحن الذى عقد فى

لندن من ٣/٣ - ٥/٤/١٩٦٦ وصدر القرار الجمهورى رقم ٧٥٣

(١) تاريخ السريان بالنسبة لمصر يبدأ من ٢٢/٧/١٩٦٣ .

(٢) تاريخ السريان بالنسبة لمصر يبدأ من ٢١/١٢/١٩٦٤ .

بتاريخ ١٩٦٨/٦/١ بالانضمام إليها ويعمل بها بالنسبة لمصر اعتباراً من ١٩٦٩/٣/٦ .

٩- التعديلات التي أدخلت على اتفاقية الشحن لعام ١٩٦٦ ،

صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠ بالانضمام إليها .

وصنق عليها السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٣ ، وتاريخ السريان بالنسبة لمصر اعتباراً من ١٩٧٧/١٠/٢٣ .

١٠- اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث والبروتوكولين الملحقين بها والخاصين ،

- التعاون في مجال مكافحة تلوث البحر المتوسط بالبتترول والمواد الضارة الأخرى في حالة الطوارئ .

- التعاون في مجال وقاية البحر المتوسط من التلوث الناتج من التفريغ من السفن والطائرات في حالة الطوارئ .
وقعت في برشلونة بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ .

١١- بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية الواقع في أنينا بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٧ ،

صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥ ق في ١٩٨٣/٣/١٧ بالانضمام إليها .

- وافق مجلس الشعب عليه بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨ .

- صدق عليها السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢١ .

- تاريخ السريان بالنسبة لمصر في ١٩٨٣/٦/١٨ .

١٢- البروتوكول الخاص بالمناطق المحمية بالبحر الأبيض المتوسط / البرم في ١٩٨٣/٤/٢ والذي وافت عليه مصر ،

١٣- **الاتفاقية الدولية لمظر استخدام تقنيات التفسير في البيئة للأغراض العسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ،**
- الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٦ .

- صدر القرار الجمهوري رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨١
بالانضمام إليها .

- وصدق عليه السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٢ .
- ويعمل به بالنسبة لمصر اعتباراً من ١/٤/١٩٨٢ .

١٤- **الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار ،**
وهي الاتفاقية التي لقرتها المنظمة الاستشارية البحرية للحكومات
في ١/١١/١٩٧٤ .

وصدق القرار الجمهوري رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨١
بالانضمام إليها .

وصدق عليها السيد / رئيس الجمهورية في ١٦/٧/١٩٨١ .
ويعمل بها بالنسبة لمصر اعتباراً من ٤/١٢/١٩٨١ .

١٥- **اتفاقية قانون البحار ،**
وهي الاتفاقية التي وقعت عليها مصر في ١٠/١٢/١٩٨٢
« بجامايكا » .

صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بالموافقة عليها .
١٦- **الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية المترتبة على أضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٦٩ مع تعديلات بروتوكول سنة ١٩٧٦ (١) ،**

- وافق عليها مجلس الشعب بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٣ .

(١) انظر نصوص الاتفاقية في القسم الخامس من الكتاب الأول ص ٥٨٥ .

- وافق مجلس الشورى فى ١١/٦/١٩٨٣ .

وتم ايداع وثيقة التصديق .

١٧- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لعام ١٩٧٣ فى اطار النظم البحرية الدولية والبروتوكولات الأولى والثانى الملحقان بها .

- تم اتخاذ الاجراءات الدستورية الخاصة بها (١) .

ب- القوانين والقرارات الوطنية .

١- القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن القواعد والنظم التى يعمل بها فى الموانى والمياه الاقليمية .

٢- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الكوارث البحرية والحطام البحرى (٢) .

٣- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منع صرف المخلفات السائلة .

٤- قانون للتجارة البحرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ (٣) .

٥- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ولائحته التنفيذية (٤) .

٦- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن سلامة السفن .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على الاتفاقية انظر للمعادة وقرار الموافقة عليها فى القسم الخامس من الكتاب الأول ص ٥٥٣ وما بعدها .

(٢) انظر نصوص قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى فى القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٣) انظر شرح القانون البحرى المصرى الجديد كتابنا « اصول القانون البحرى » ص ٨ وما بعدها .

(٤) انظر نصوص القانون ومذكرته الايضاحية الباب الخامس من الكتاب الأول .

٧- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ بالزام ملاك بعض انواع السفن بتركيب محطات تليفون لاسلكى .

٨- القرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية .

٩- القرار الجمهورى رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الامتداد القارى .

١٠- القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الرسوم المقررة لمعاينة السفن ومنح التراخيص والشهادات .

١١- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء اللجنة الدائمة لمنع تلوث مياه البحر بالزيت والمعدل بالقرار رقم ٩٦١ لسنة ١٩٧٢ .

١٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ بنقل تبعية مصلحة المواشى والمناثر إلى وزارة النقل .

١٣- قرار وزير الحربية رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الخدمة الطبية والصحية على السفن التجارية .

١٤- قرار وزير الحربية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦١ بالاستراطات الخاصة بمنح شهادة ربابة السفن .

١٥- قرار وزير الحربية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بالمحافظة على نظافة المواشى والمياه الاقليمية .

١٦- قرار وزير الحربية رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الحطام البحرى .

١٧- قرار وزير الحربية رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن طلبات تراخيص الملاحة وشهادات الركاب والسلامة ومعدات السلامة (١) .

(١) انظر كتابنا « اصول القانون البحرى » ص٤٧ وما بعدها .

- ١٨- قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتحويل مهندسى
الرى ومهندسى تفاتيش النيل صفة مأمورى الضبط القضائى .
- ١٩- قرار وزير العدل رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٤ بتحويل ضباط
القوات البحرية صفة مأمورى الضبط القضائى .

ثالثاً ، الأهداف البيئية للتشريعات النقل البحرى ،

- ١- المحافظة على نظافة الموانى ضد التلوث عموماً .
- ٢- المحافظة على نظافة البحار ضد التلوث من السفن وتحديد
مستولية لأصحاب السفن (١) .
- ٣- المحافظة على سلامة السفن والأرواح فى البحار .
- ٤- تنظيم التجارة والنقل البحرى (٢) .
- ٥- الوقاية من الكوارث البحرية (٢) .

(١) انظر القسم الخامس من الكتاب الأول ص ٣٥٧ .

(٢) انظر كتابنا « شرح القانون البحرى المصرى الجديد » ص ٧٥ وما
يعددها .

(٣) انظر بشأن الكوارث البحرية والمطام البحرى القسم الثالث من هذا الكتاب .

القسم الأول **حماية البيئة فى قانون صرف** **المخلفات السائلة**

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح قانون صرف المخلفات
السائلة^(١) وذلك فى البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون صرف
المخلفات السائلة .

الباب الثانى : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم
الواردة فى قانون صرف المخلفات السائلة .

(١) أنظر ما سبق شرحه فى الكتاب الأول بشأن الحماية القانونية للبيئة المائية فى
قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ من ١٠٨ وما بعدها .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون** **صرف المتخلفات السائلة**

تمهيد .

أولاً : القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة (١).

ثانياً : قرار وزير الاسكان رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة (٢) .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢١/٥/١٩٦٢ العدد ١١٤ .

(٢) الوقائع المصرية فى ٢٨/١/١٩٦٣ العدد ٨ مكرر .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن صرف المتخلفات السائلة (٥).

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية في مجارى المياه المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

المجارى العامة والصرف فيها

مادة ١ - في تطبيق احكام هذا القانون تطلق (شبكة المجارى) على الإنشاءات التى تعد لتجميع المتخلفات السائلة من المساكن والمصانع والمحال العامة والتجارية والصناعية وغيرها ومياه الرشح والأمدار لغرض التخلص منها بطريقة صحيحة بعد تنقيتها أو دون تنقية .

وتعتبر المجارى عامة إذا أنشئت بأموال عامة أو أنشئت بأموال خاصة في طرق عامة أو في طرق خاصة مفتوحة للزور العام واتصلت بشبكة مجارى عامة .

مادة ٢ - للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تنشئ مجارى عامة في الطرق الخاصة المفتوحة للزور العام أو غير المفتوحة له دون أن تلزم بتعويض مالك الطريق ودون تحصيل النفقات اللازمة لذلك من ملاك العقارات الذين انتفعت عقاراتهم بهذه المجارى .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة «٧» يجب أن توصل إلى المجارى العامة المباني الواقعة على الطرق الممتدة بها هذه المجارى وكذلك المباني التي لا يزيد بعدها عنها على ثلاثين مترا إذا ما طلبت ذلك الجهة القائمة على أعمال المجارى من ملاك العقار أو الخائر ، وعلى المالك في هذه الحالة أن يتقدم إلى الجهة المذكورة بطلب توصيل المقار إلى المجارى العامة خلال شهرين من تاريخ مطالبته بالتوصيل وأن يستكمل في هذه الفترة التوصيلة الداخلية ، فإذا انقضت هذه الفترة دون أن يتقدم بطلب التوصيل جاز للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تقوم بتوصيل المباني إلى المجارى العامة بالطريق الإداري على نفقة المالك مع مراعاة ما تقتضيه به المادة التالية من هذا القانون .

مادة ٤ - الجهة القائمة على أعمال المجارى هي المختصة دون غيرها بإنشاء التوصيلة اللازمة لإيصال المبنى من غرفة التفتيش النهائية إلى شبكة المجارى العمومية ويتم ذلك على نفقة المالك بعد التثبت من مطابقة غرفة التفتيش وغرف حمز المواد الغريبة لأحكام القرارات المنفذة لهذا القانون .

ويغني ملاك العقارات المنشأة قبل العمل بهذا القانون والتي لا يزيد إيجارها الشهري على خمسة جنيهات من تكاليف التوصيل . كما يعفى من نصف هذه التكاليف ملاك هذه العقارات التي لا يزيد إيجارها الشهري على عشرة جنيهات وتعتبر هذه التوصيلات بمجرد إنشائها جزءا من شبكة المجارى العامة .

ولجهة القائمة على أعمال المجارى أن تزيد التوصيلة التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أن تعدلها بصفة مؤقتة لاستمرار صرف المبنى وذلك بالطريق الإدارى وعلى نفقة المالك .

مادة ٥ - لجهة القائمة على أعمال المجارى أن تصل أى عقار بغرفة تفتيش عقار آخر أو بمواسير أو بمطابق أنشئت في طريق عام أو خاص على نفقة مالك آخر بعد التأكد من استيعابها للتصرف الجديد .

مادة ٦ - لا يجوز المساس بأى جزء من المجارى العامة أو التوصيلات إليها كما يحظر لقاء سوائل أو مواد بها غير ما أعلت لصرفه أو من غير طريق التوصيلات المعتمدة ، على أنه يجوز ذلك بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وتحت إشرافها .

مادة ٧ - لا يجوز أن تصرف في المجارى العامة المتخلفات السائلة من المحال العامة والصناعية وغيرها التي يصدر بمقتضاها قرار من وزير الإسكان والمرافق دون ترخيص في ذلك من الجهة القائمة على أعمال المجارى ، ويصدر هذا الترخيص بعد التثبت من الجهة المختصة من استيفاء المحال للشروط الصحية الواجبة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

ولجهة القائمة على أعمال المجارى في حالة صرف المتخلفات السائلة دون ترخيص أن توقف صرفها بالطريق الإدارى .

مادة ٨ - يجب أن تكون المتخلفات السائلة التي يرخص في صرفها من المحال المشار إليها في المادة السابقة في حدود المعايير والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة ويذكر في الترخيص معايير ومواصفات تلك المتخلفات .

مادة ٩ - يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المحال المرخص لها في الصرف بصفة دورية في المعامل والمواضع التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها ويحدد في القرار المشار إليه لإجراءات

الفصل في المعارضات ورسوم إعادة التحليل وقدرها خمسة جنيهات التي يؤديها المعارض وأحوال ردها إليه .

وإذا تبين من التحليل أن تلك المتخلفات السائلة تتجاوز حدود المعايير والمواصفات المنصوص عليها في القرار سالف الذكر وجب على صاحب الشأن أن يقوم خلال ستة شهور من تاريخ إخطاره بذلك بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للواصفات والمعايير المشار إليها وإلا جاز إلغاء الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى ، ويجوز مد المهلة المذكورة بموافقة هذه الجهة .

أما إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة في شبكة المجارى وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التي تحددها له تلك الجهة وتحظره بها وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته ، على أنه في حالة الخطر العاجل يجوز بقرار من المحافظ وقف صرف المتخلفات السائلة في المجارى بالطريق الإداري .

الباب الثانى

مجارى المياه والصرف فيها

مادة ١٠ - (١) ملغى .

مادة ١١ - (٢) ملغى .

مادة ١٢ - (٣) ملغى .

(١) ، (٢) ، (٣) المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ (مكرر) في ٢٦/٦/١٩٨٢ - وكان نصهم قبل التعديل كالاتى :

مادة ١٠ - في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مجارى مياه :

(١) نهر النيل والأخوار .

(٢) الرياضات والترع الرئيسية وفروعها الأصلية والثانوية والجنايبات

(٣) المساقى والقنوات وما في حكمها .

الباب الثالث

احكام عامة

مادة ١٣ - لا يجوز إنشاء شبكة مجار خاصة إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى .

ويجب أن تتوافر في هذه الشبكات والمتخلفات المنصرفة فيها الشروط والمواصفات الفنية التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

مادة ١٤ - لا يجوز صرف المتخلفات السائلة صرفا سلعيا إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى ، ويجب أن تتوافر في طريقة الصرف

(٤) المصارف وفروعها الأصلية والثانوية .

(٥) البحار والبحيرات .

(٦) البرك والمستنقعات وغيرها من مجمعات المياه .

مادة ١٥ - يجوز صرف المتخلفات السائلة من انقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية وعمليات المجارى العامة في مجارى المياه بعد الحصول على موافقة الجهات المحلية التى تمثل وزارات الصحة والإشغال والصناعة كل فيما يخصه وعلى هذه الجهات إخطار الجهة القائمة على أعمال المجارى بالرأى طبقا للقواعد المنظمة لذلك والتى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وعلى الجهة القائمة على أعمال المجارى إصدار الترخيص في صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه بعد التحقق من امكان استيعاب هذه المجارى للمتخلفات السائلة ويجب أن تكون هذه المتخلفات في حدود المعايير والمواصفات التى يقررها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

مادة ١٦ - يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المنشآت المرخص لها بالصرف في مجارى المياه وذلك بصفة دورية في المعامل والواعيد التى يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .
ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وتحدد في القرار المشار اليه اجراءات الفصل في المعارضات ورسوم اعادة التحليل التى يؤديها المعترض وأحوال ردها اليه .

الشروط والمواصفات والمعايير التي تحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

مادة ١٥ - يصدر وزير الاسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة قرارا بالمواصفات القياسية لطرائق أخذ العينات وتحليلها وبالمواصفات والشروط التي يجب توافرها في المتخلفات السائلة التي تستخدم في الري أو في غير ذلك من الأغراض .

مادة ١٦^(١) - ملغاة .

وإذا تبين من التحليل أن المتخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المبينة في الترخيص وجب على صاحب الشأن خلال ستة اشهر من تاريخ اخطاره بذلك أن يقوم بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار اليها وأن يبدأ فعلا خلال هذه المدة في تشغيل هذه الوسيلة والا جاز إلغاء الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويجوز مد المهلة المذكورة بقرار من هذه الجهة .

أما إذا تبين أن هناك خطرا على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التي تحددها له الجهة القائمة على أعمال المجارى والا جاز لها القيام بذلك على نفقته . على أنه في حالة الخطر الداهم يجوز بقرار مسبب من ممثل وزارة الأشغال ، أو من ممثل وزارة الصحة بحسب الأحوال وقف صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه بالطريق الإداري .

كما أن للجهة المختصة بإصدار الترخيص في حالة صرف المتخلفات السائلة في مجرى مياه دون ترخيص أن توقف الصرف بالطريق الإداري .

(١) المادة ١٦ ألغيت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وكانت قبل الإلغاء كالآتي :

مادة ١٦ - لويزر الاسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة أن يحدد الوسائل الصحية الواجب اتباعها والمواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في التوصيل الى المجارى العامة ، أو مجارى المياه وكذا الاشتراطات والمواصفات الواجب توافرها في الأجهزة والمواد والمعدات المستعملة في تصريف المتخلفات السائلة وتنقيتها وتطهيرها .

مادة ١٧ - تحصل الرسوم والمصروفات التي تستحق تنفيذها لأحكام هذا القانون بطريق المحجز الإداري ، ويكون لهذه الرسوم والمصروفات حق امتياز على المقاررات المستحقة عنها وعلى إنجازها .

الباب الرابع

العقوبات واحكام ختامية

مادة ١٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٣ و ٤ و ١٣ و ١٤ والقرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

ويعاقب على مخالفة أحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين قرشا ولا تزيد على مائة قرش .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

ويجب على المخالف إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الميعاد الذي تحدده اللجنة القائمة على أعمال المجاري فإذا لم يقم المخالف بالإزالة أو التصحيح في الميعاد المحدد جاز للجهة المذكورة إجراؤه بالطريق الإداري وعلى نفقته أو إلغاء الترخيص أو اتخاذ الإجراءين معا .

مادة ١٩ - (١) ملغى .

(١) المادة ١٩ ملغاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه وكان نصها قبل الانشاء كالآتي :

مادة ١٩ - لو وزير الإسكان والمرافق بقرار منه بعد أخذ موافقة وزيرى الصحة والأشغال كل فيما يخصه اعفاء بعض البلاد أو الأحياء أو المقاررات من بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٢٠ - الجهة القائمة على أعمال المجارى هي الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٢١ - تلتى القوانين رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ ، ورقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ ، ورقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره وعلى وزير الإسكان والمرافق اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر بولاية الجمهورية فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مايو سنة ١٩٦٢) .

قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن صرف المتخلفات السائلة^(*)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات
السائلة ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فصدر :

الباب الاول

تقديم الطلبات

مادة ١ :

(١) تكون إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة هي الجهة المحلية القائمة
على أعمال المجارى العامة بالنسبة لما يقع من هذه المجارى فى دائرة
إختصاصها الإدارى .

وعلى الإدارة المذكورة تحديد الشوارع بالمناطق التى يمكن
أن تستوعب شبكة المجارى كليات الصرف الخاصة بالمقاربات
الواقعة عليها والإعلان عن ذلك وإخطار ملاك تلك المقاربات
للتقدم بطلب التوصيل إلى المجارى خلال مدة شهرين من تاريخ

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣ - العدد ٨ مكره .

الإعلان ، كما تحدد هذه المدة بثلاثة شهور من تاريخ انتهاء المبنى أو المنشأة بالنسبة لما يستجد انشاؤه مستقبلا في كل من هذه المناطق .

وبانتهاء المدد المشار إليها تقوم إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة بتطبيق أحكام القانون على المتخلف من الملاك .

(ب) يقدم الطلب من مالك العقار أو المنشأة المقرر صرف متخلفاتها أو من ينوب عنه إلى إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة .

(ج) يبين بالطلب اسم مالك العقار أو المنشأة وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به المستندات الآتية :

١ - خريطة مساحية أو رسم لموقع العقار أو المنشأة بمقياس لا يقل عن ١ : ٢٥٠٠ موضحا عليها موقع العقار أو المنشأة .

٢ - رسم يبين المسقط الأفقي للدور الأرضي من ثلاث صور بمقياس ١ : ٢٠٠ أو ١ : ١٠٠ أو ١ : ٥٠ مبينا عليه غرف التفتيش والجاليقابات ومدادات الأرضية والخزانات

(د) تقوم الجهة المقدم إليها الطلب بالمعينة والفحص كما تتولى الاتصال بالجهات المختصة لطلب رأيها طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك من ممثلي المحليين والذين عليهم إبداء الرأي كل فيما يخصه خلال مدة أسبوعين من تاريخ ورود طلب الرأي - وتقوم الجهة المقدم إليها الطلب بإخطار مقدمه بالاشتراطات والمواصفات اللازمة لصرف العقار أو المنشأة لتنفيذها طبقا لما يقضى به هذا القرار .

الباب الثاني

غرف التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة

مادة ٢ - تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بإنشاء غرف التفتيش عند حدود الملكية لتوصيلها إلى شبكة المجارى وذلك على نفقة المالك - ويجب أن تكون هذه الغرف منفصلة عن حوائط المباني وبالمناسيب والأبعاد اللازمة للصرف وتغطى بأغطية محكمة من الحديد الزهر أو الخرسانة المسلحة ذات الإطار من الحديد . وتكون هذه الأغذية مجهزة بمقابض لتسهيل عملية رفعها ويجب أن تبيض غرف التفتيش بمونة الأسمت وبمادة معتمدة تقاوم الأحماض والكيماويات بالنسبة للمنشآت التي توجد بمختلفها السائلة مثل هذه المواد ، وذلك مع مراعاة الإغفاء المنصوص عليه بالمادة رقم ٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه

مادة ٣ - في حالة صرف مخلفات المحال الصناعية والجراجات لأكثر من أربع سيارات يجب أن تنشأ غرف لفصل المواد الغريبة (غير المرغوب فيها بالنسبة للمجارى العامة) لمنعها من دخول مواسير المجارى فإذا كانت هذه المواد صلبة كما هي الحال في المدابع والمطابخ والزرايب وما يماثلها فتنشأ لذلك غرف ترسيب ، وإذا كانت مواد زيتية أو دهنية كما هي الحال في الجراجات وما يماثلها فتنشأ غرف حجز الزيوت وإذا كانت مواد ملتهبة مثل المازوت فتنشأ غرف لحجز المازوت ، ويجب أن تتوافر في هذه الغرف الاشتراطات التي تضعها الجهة القائمة على أعمال المجارى . وبيض هذه الغرف بمونة الأسمت وبمادة لتقاوم الأحماض أو غيرها من المواد التي تشتمل عليها مخلفات المصنع أو المنشأة ويمحى من تأثيرها على سلامة مباني تلك الغرف وذلك لكل مصنع أو منشأة حسب حالتها .

الباب الثالث

المواد المضرّة بالمجارى

مادة ٤ — إذا رأت الجهة القائمة على أعمال المجارى أن المواد المنصرفة من منشأة ما متلفة أو مضرّة بالمجارى العامة فيكون لها الحق في إلزام المالك أو الشاغل للمنشأة بعلاج المواد المذكورة بتنقيتها قبل صرفها في المجارى العامة وإلا منع من الصرف ، مع مراعاة ما تقتضى به المادتان ٨ ، ٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٥ — إذا رأت الجهة القائمة على أعمال المجارى أن منسوب الأعمال الصحية بالدور الأرضى أو البندروم المطلوب لإيصالها إلى المجارى العامة لا يسمح بصرف المياه المتخلفة عنها بانحدار كاف يكون لها الحق في إلزام المالك باتخاذ الوسائل التى تقررها لضان الصرف صرفا فعلا مأمونا وعلى نفقته .

مادة ٦ — فى حالة فقد أغلبية غرف التفتيش أو حجز المواد الغريبة المنصوص عنها بالمواد ٣ ، ٤ تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بتركيب بدلها فورا على حساب المالك وذلك بعد إخطاره وتحصيل النفقات بطريق الحجز الإدارى وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

الباب الرابع

امتدادات المجارى ، التوصيل عليها وتكاليف التوصيل

مادة ٧ — تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى أولاً بأول بالإعلان بطريق النشر عن المناطق التى تم بها مد مواسير المجارى العامة وبمطالبة أصحاب العقارات الواقعة فى هذه المناطق بالتقدم بطلب توصيلها طبقاً لأحكام القانون

والقرارات المتخذة له بعد التحقق من إمكان استيعابها للتخلفات المطلوب صرفها مع مراعاة ما يلي :

(١) العقارات الواقعة على بعد ٣٠ مترا أو أقل من أقرب ماسورة مجارى فللجهة القائمة على أعمال المجارى القيام بتوصيلها على نفقة المالك بعد شهرين من مطالبته بذلك .

(ب) للعقارات الواقعة على بعد أكثر من ٣٠ مترا من أقرب ماسورة مجارى ولكن هذه الماسورة تمر أمام واجهاتها كما هو الحال فى الميادين والشوارع الواسعة توصيل على أن يحصل من المالك مالا يزيد عن تكاليف ٣٠ مترا من تكاليف الوصلة الخاصة به وتحمل الجهة القائمة على أعمال المجارى باقى التكاليف .

(ج) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بمد المجارى على نفقتها . فى الشوارع العامة والخاصة حسبما تسمح به ميزانيتها .

(د) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى على نفقتها بتوصيل العقارات التى لا تزيد قيمتها الإيجارية المقدرة عن خمسة جنيهات شهريا كما تتحمل نصف نفقات التوصيل للعقار الذى يزيد إيجاره الشهري عن ذلك ويقل عن عشرة جنيهات شهريا ، ويكون توصيل هذه المباني المعقاة وفقا للبرنامج الذى يعتمد عليه مجلس المدينة وتكون الأولوية فى التوصيل للعقارات التى تطفح خزاناتها بصفة مستمرة والعقارات التى تقع فى شوارع مرصوفة ثم المزعم رصفها وفى حدود ما تسمح به ميزانية المجلس .

مادة ٨ - التوصيلات والمجارى العامة التى نصت عليها المادتان ٤ ، ٦ من القانون هى الآتية :

١ - غرف التفتيش النهائية سواء كانت خارج أو داخل العقار والتى تعتبر جزءا أصليا من التوصيلة اللازمة لايصال العقار إلى شبكة المجارى العامة .

٢ - الوصلات المتصلة من غرف التفتيش النهائية إلى المجارى العامة أو المنشأة سواء كانت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .

٣ - مواسير المجارى سواء كانت فى شارع عام أو خاص وسواء نفذت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .

٤ - جميع أجزاء شبكة المجارى وملحقاتها .

مادة ٩ - فيما عدا العقارات التى لايزيد إيجارها الشهري عن خمسة جنيهات والمعفاة بحكم القانون تحصل تكاليف التوصيلات الخصوصية لغرفة التفتيش النهائية للعقار أو المنشأة وتوصلها حتى شبكة المجارى العامة من مالك العقار أو المنشأة دفعة واحدة ، أو على أقساط شهرية مدتها ١٢ شهرا متى سمحت ميزانية المجلس بذلك على أن يتم التوصيل بعد سداد القسط الأول واستيقاء المقار أو المنشأة للشروط والأحكام الواردة بالقانون والقرارات المنفذة له .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٠ ١٦ - المحال التى تسرى عليها أحكام المادة ٧ من القانون هى :

١ - محال غسيل القمع والحبوب المختلفة - محلات تقطير الخمر - محلات البوظة - معامل المكرونة - ورش البلاط - مصانع الصابون - معاصر الزيتون - المجازر - مدايق الجلود - المصانع - ورش الطلاء - مصانع الأدوية والكيماويات - مصانع الفسزل والنسيج - مصانع بسترة الألبان - الحديد والصلب - المصانع المستخدمة للواد المشعة - معامل التصوير وتحميض الأفلام .

مادة ١١ ١ - تحدد المعايير بالنسبة للتخلفات السائلة التى تصرف إلى المجارى العامة أو مجارى المياه أو الرى فى الأراضى الزراعية وكذلك طرائق

(١) المادة رقم (١٠) مستبدلة بقرار وزير التعمير والمجمعات العمرانية رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ الوقائع المصرية العدد ١٦٣ فى ٢٠/٧/١٩٨٩

أخذ العينات ومواعيدها ورسوم إعادة التحليل وفقا للقواعد التي أقرها وزير الصحة العمومية .

٢ - يختص مجلس المدينة باعتماد الترخيص للعقار أو المنشأة التي تقع في دائرة اختصاصه بصرف المتخلفات السائلة بتلك المنشأة إلى مجارى المياه المنصوص عنها في المادة رقم ٩ من القانون وطبقا لما جاء بالمادة رقم ١٠ من القانون المشار إليه .

الباب السادس^(١)

اولا - المعايير والمواصفات الواجب توافرها في المتخلفات السائلة التي يرخص بصرفها في المجارى العامة :

يجب أن يتوافر في المتخلفات السائلة التي تصرف من المحال العمومية أو التجارية أو المصانع في المجارى العامة الشروط والمعايير الآتية :

— ألا تزيد درجة الحرارة عن ٤٠ درجة مئوية .

— ألا يقل الأس الايدروجيني عن ٦ ولا يزيد عن ١٠

— ألا تزيد المواد العالقة والقابلة للتسيب عن ٥٠٠ ملليجرام/لتر بحيث لا تزيد المواد الراسبة عن ٥ سم^٣ في اللتر في ١٠ دقائق ولا تزيد عن ١٠ سم^٣ في اللتر في ٣٠ دقيقة .

— ألا يزيد الأكسجين الحيوى عن ٤٠٠ جزء في المليون .

— « » ألا كسجين الكيماوى المستهلك (ميكرومات) عن ٧٠٠ جزء في المليون .

(١) الباب السادس مستبدل بقرار وزير التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ - الوقائع المصرية العدد ١٦٣ في ١٩٨٩/٧/٢٠

— ألا يزيد الأكسجين الكيماوى المستهلك (البرمنجنات) عن ٣٥٠ جزء فى المليون .

— « » الكبريتورات عن ١٠ جزء فى المليون مقدرة على أساس الكبريت .

— « » السيانيدات عن ١,٠ جزء فى المليون .

— « » الفوسفات عن ٥ جزء / المليون .

— « » النترات عن ٣٠ جزء / المليون .

— ألا يزيد الفلوريدات عن ١ جزء فى المليون .

— « » الفينول عن ٠,٠٥ جزء فى المليون .

— « » الأمونيا عن ١٠٠ جزء فى المليون مقدرة على أساس ن .

— « » الكلور الحر عن ١٠ جزء فى المليون على أساس كل .

— « » نسبة ثانى أكسيد الكبريت عن ١ جزء فى المليون .

— « » الفورمالدهيد عن ١٠ جزء فى المليون (يد لكيد أ) .

— « » نسبة الشحوم والزيوت والمواد الراتنجية عن ١٠٠ جزء فى المليون .

— الفضة — الزئبق — النحاس — النيكل — الزنك — الكروم — الكادميوم — القصدير .

يجب ألا تزيد منفردة أو مجتمعة عن ١٠ جزء فى المليون لذا لم يتجاوز حجم المتخلفات المنصرفة عن ٥٠ م^٣ / يوم ولا تزيد عن ٥ جزء فى المليون إذا زاد حجم المتخلفات المنصرفة إلى شبكة المجارى عن ٥٠ م^٣ / يوم .

— يجب ألا تزيد مجموع الفضة والزئبق عن ١ جزء في المليون .

كما يجب أن تخلو المتخلفات السائلة من البترول الإيثري وكربيد الكالسيوم والمذيبات العضوية أو أى مادة أخرى ترى هيئة الصرف الصحي أن تواجدها يؤدي إلى خطورة على العمال القائمين بصيانة الشبكة أو الإضرار بمنشآت المجارى أو بعملية التنقية أو يؤدي تواجدها إلى تلوث البيئة نتيجة لصرف فائض عمليات التنقية لمياه المجارى كما يجب أن تخلو المخلفات الصناعية السائلة من أية مبيدات كيميائية أو مواد مشعة .

ثانياً - الاشتراطات والمعايير الواجب توافرها في المتخلفات السائلة التي يتم صرفها بالرى السطحي أو برى الأرض الزراعية .
(١) تقسيم المتخلفات السائلة إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى :

وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى العامة التي تخضع مباشرة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة التي تملكها الحكومة .

الفئة الثانية :

وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى الخاصة وهي ممثلة لمياه الفئة الأولى إلا أنها غير مملوكة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة .

الفئة الثالثة :

وتشمل المتخلفات الصناعية .

ويطبق على الفئات الثلاث الاشتراطات والمعايير الواردة بالبندين (٣) و (٤) .

٢ - تقسيم الأراضي إلى نوعين :

النوع الأول : رملية .

النوع الثانى : طينية .

(٣) اشتراطات عامة :

— لا يجوز التخلص من مياه المجارى بطريقة الصرف السطحي أو لرى الأراضى إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة الصحية المختصة وفى حالة محملات تنقية المجارى العامة يجب الحصول على موافقة وزارة الصحة بالنسبة للوقع المختار للصرف السطحي قبل إنشاء هذه المحطات .

— أن تكون مياه المجارى العامة أو الخاصة والمخلفات الصناعية مطابقة للمعايير الواردة بهذه اللائحة .

— أن تبعد الأراضى التى يتم صرف المخلفات السائلة إليها بمسافة لا تقل عن ٣ كيلومتر من العمران أو كردون المدينة أو القرية أيهما أبعد .

— لا تقل درجة معالجة المخلفات السائلة بأنواعها عن المعالجة الابتدائية .

— تحظر زراعة الخضروات أو الفاكهة أو النباتات التى تؤكل نيئة فى المزارع التى تروى بمياه المجارى كما لا يجوز تربية الحيوانات أو المواشى المدرة للبن على هذه المزارع .

— أن يتم تسرب المياه بالسرعة التى لا ينجم عنها أى تجمعات مائية .

(٤) المعايير المقررة :

أولاً بالنسبة للأراضى الرملية :

— لا تزيد المواد الراسبة فى ساعة عن ١ (واحد) سم^٣ فى المتر (بالجم) .

— لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ١٠ جزء فى المليون .

— لا تزيد الكبريتيدات (مقدرة على أساس كبر) عن واحد جزء فى المليون .

ثانياً - بالنسبة للأراضي المليئية :

- ألا يقل الرقم الأيلروجيني عن ٦ ولا يزيد عن ٩
- ألا يزيد الأكسجين الحيوى B.O.D. عن ٨٠ جزء في المليون .
- ألا يزيد الأكسجين الكيماوى المستهلك C.O.D. عن ٥٠ جزء في المليون .
- لا تزيد المواد العالقة عن ٨٠ جزء في المليون .
- لا تزيد الكبريتيدات (مقدرة على أساس كب) عن ٠,١ جزء في المليون .
- لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ٥ جزء في المليون .
- لا تزيد الأملاح الذائبة عن ٢٠٠٠ جزء في المليون .
- لا تزيد السيانيد CN عن ٠,١ جزء في المليون .

الباب السابع

طريقته ومواعيد أخذ عينات من المتخلطات السائلة والمعامل
التي يجرى بها التحليل

١ - حجم العينة :

يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين .

٢ - الأوعية :

تؤخذ العينات في زجاجات ذات غطاء زجاجي مصنفّر محكم الغلق .

٣ - غسل الأوعية : يجب تنظيف الوعاء بما فيه الغطاء تنظيفاً جيداً قبل استعماله كما يجب غسل داخل الوعاء بمادة العينة مراراً قبل الملء .
وفي حالة أخذ عينات من متخلطات سائلة عولجت بالكور تستعمل أوعية معقمة .

٤ - حفظ العينة : يجرى التحليل بعد أخذ العينة مباشرة فإذا تعذر ذلك وتأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة مع إحاطة الوعاء بطبقة من الثلج على أن تصل العينة إلى المعمل وبها بقية من الثلج .

٥ - طريقة أخذ العينة : يجب أن تؤخذ العينة بحيث تكون ممثلة لطبيعة المياه على قدر المستطاع ومن مكان مناسب في نهاية عملية التنقية أو بمكان الاتصال النهائي لمتخلطات المحل أو المصنع أو عملية التنقية بالمكان الذي تصرف عليه (شبكة المجارى العسامة أو مجرى مياه عام أو أرض زراعية ... الخ) وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمتخلطات المحل الواحد

فيجب أخذ عينة منفصلة لكل منها على حدة — ويجب ملء الوعاء ملاءً تاماً مع أحكام وضع السدادة حال الانتهاء من أخذ العينة — ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء غير مملوء ما بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة . على أن يراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع .

وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف الفوهة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أى مادة أخرى تقوم مقامه ويحتم بنجاح المكلف بأخذ العينة .

٦ — مواعيد أخذ العينات الدورية : يجب أخذ عينات دورية من المتخلفات السائلة للشآت المرخص لها مرتين سنوياً على الأقل .

ويجب إخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ أخذها على الأكثر .

٧ — البيانات : يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأً بخط واضح وبمتهى الدقة النموذج رقم (١) المرفق — وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة .

٨ — المعامل التى يجرى بها التحليل : ترسل العينات إلى قسم المياه بالإدارة العامة للعامل بوزارة الصحة للتحليل .

نموذج رقم (١)

يرسل مع عينة من المتخلفات السائلة

- ١ - مكان أخذ العينة _____
- ٢ - تاريخ أخذ العينة _____
- ٣ - ساعة أخذ العينة _____
- ٤ - درجة حرارة المياه وقت أخذ العينة _____
- ٥ - اسم ووظيفة آخذ العينة _____
- ٦ - وصف عام للعينة أو أى بيانات تفيد التحليل _____
- _____
- _____
- ٧ - بصمة الختم الموجودة على العينة _____
- ٨ - إمضاءات _____

مادة ١٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة ؟

تحريراً فى ٢٣ رجب سنة ١٣٨٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون صرف المتخلفات السائلة

١- تقيّد مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٧ و ١٨ فقرة أولى : لم
يوصل مبادئه الى المجارى العامة .

٢- تقيّد مخالفة بالمواد ١ و ٤ و ١٨ فقرة أولى وقرار
وزير الاسكان : انشأ التوصيلة اللازمة لايصال المبنى من غرفة
التفتيش النهائية الى شبكة المجارى العمومية بمعرفته .

٣- تقيّد مخالفة بالمواد ١ و ١٣ و ١٨ فقرة أولى وقرار
وزير الاسكان : انشأ شبكة مجارى خاصة دون ترخيص .

٤- تقيّد مخالفة بالمواد ١ و ١٤ و ٨ فقرة أولى و ٢٠
صرف المتخلفات صرفاً سطحياً دون ترخيص .

المعقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً .

١- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٦ و ١٨ فقرة ثانية أجرى
تغييراً بجزء من المجارى العامة (التوصيلات) دون ترخيص .

- القى بالمجارى العامة (التوصيلات) سوائل أو مواد بها وغير ما
اعدت لصرفه بدون ترخيص ، أو عن غير طريق التوصيلات المعتمدة .

٢- تقيّد جنحة بالمواد ١ و ٧ و ١٨ فقرة ثانية وقرار
وزير الاسكان : صرف في المجارى العامة المتخلفات السائلة من
المحال العامة والصناعية ... إلخ دون ترخيص .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٨ و ٩ و ١٨ فقرة ثانية
وقرار وزير الاسكان : خالف المعايير والمواصفات الواردة في
الترخيص المعتمد له بالصرف من المحلات (١) .

(١) نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل
والمجاري المائية من التلوث على ان : تلغى اللواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٦ و ١٩ من
القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة كما يلغى كل
حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

أنظر نصوص قانون حماية نهر النيل في القسم الخامس من الكتاب
الأول ، وأنظر نصوص قانون صرف المخلفات في الباب الأول من
هذا القسم .

القسم الثانى **حماية البيئة فى قانون البرك والمستنقعات**

تمهيد

سوف نتعرض فيما يلى لشرح قانون البرك والمستنقعات^(١)
وذلك فى البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون البرك والمستنقعات .

الباب الثانى : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى
قانون البرك والمستنقعات .

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح فى الكتاب الأول بشأن حماية البيئة الهوائية
فى قانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون البرك والمستنقعات**

تمهيد

سوف نتعرض فيما يلي لنصوص قانون البرك والمستنقعات ولائحته التنفيذية وذلك في البندين التاليين :

أولاً : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ : في شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنه أحداث الحفر .

ثانياً : قرار وزير الاسكان رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٩ (١) في شأن التخلص من البرك والمستنقعات (٢).

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩/٨/١٩٧٨ العدد ٣٥ .

(٢) الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٧٩ العدد ٢٣٩ .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

فى شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالبركة أو المستنقع كل أرض تنخفض عما جاورها من الأراضى وتركب المياه فيها فى أى وقت من السنة بحيث تشكل بيئة ضارة بالصحة العامة .

مادة ٢ - لا يجوز أحداث حفر أو توسيعها أو تعميقها مما يترتب عليه تكوين بركة أو مستنقع ، واستثناء من ذلك يجوز - بموافقة الوحدة المحلية المختصة - إنشاء المصارف المصلة لتجفيف الأراضى الزراعية والمعروفة بالمصارف العمياء ، بشرط أن تكون بعيدة عن التجمعات السكنية بما لا يقل عن كيلو متر واحد ، فإذا كانت المسافة أقل من ذلك وجب تجفيفها صناعيا بصفة مستمرة .

كما يجوز لمن يباشر أعمالا أن يحدث الحفر التى يتطلبها تنفيذ هذه الأعمال على أن يقوم بردمها فور انتهاء الأعمال التى استلزمت أحداثها ، فإذا لم يتم بذلك خلال المدة التى تحددها له الوحدة المحلية المختصة ، كان للوحدة أن تقوم بإجراء الردم على نفقتها ، وتحصيل النفقات بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٣ - يصدر وزير الإسكان بعد موافقة وزير الصحة قرارا بتحديد وسائل التخلص من البرك والمستنقعات ، والإشتراطات الواجب توافرها فى كل وسيلة منها .

(*) الجريدة الرسمية فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٨ - العدد ٣٥

مادة ٤ - على ملاك الأراضي التي تقع بها برك أو مستنقعات وواضعي اليد عليها أن يخطرأ الوحدة المحلية المختصة بمواقعها وحدودها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى العمدة والمشايع في الجهات التي تقع في زمامها برك أو مستنقعات أن يقدموا الى الوحدة المحلية المختصة جميع البيانات عنها ، خلال الميعاد المبين في الفقرة السابقة .

وتقوم الوحدة المحلية بحصر البرك والمستنقعات الواقعة في نطاق اختصاصها ، وجمع البيانات الكافية عنها وعن ملاكها وواضعي اليد عليها ، ويكون لمسئوبي الوحدة في سبيل ذلك حق الدخول في مواقع البرك أو المستنقعات .

مادة ٥ - للوحدة المحلية التخلّص من البرك والمستنقعات التي لم يتم ملاكها أو واضعو اليد عليها بالتخلّص منها وذلك باحدى الوسائل التي يحددها قرار وزير الاسكان طبقا لنص المادة (٣) من هذا القانون .

وعلى الوحدة المحلية في هذه الحالة اخطار ملاك البرك والمستنقعات وواضعي اليد عليها بالطريق الادارى ، بمزمها على التخلّص منها ، فاذا تعذر اخطارهم بسبب تغييبهم أو عدم الاستدلال على محال اقامتهم ، تلصق نسخة من الاخطار بلوحة الاعلانات بالوحدة المحلية المختصة وفي مقر عمدة الناحية أو في مقر نقطة الشرطة .

ولملاك البرك والمستنقعات وواضعي اليد عليها أن يتقدموا خلال شهر من تاريخ الاخطار أو اللصق بحسب الأحوال ، بتمهيد كتابي بالقيام بأعمال التخلّص من البركة أو المستنقع وبين وسيلة التخلّص والمدة التي يتم فيها ذلك ، فاذا لم يقدم الملاك أو واضعو اليد هذه التعهدات أو قدموها ولم تقبلها الوحدة المحلية بقرار مسبب ، أو انقضت المدة المحددة لاتمام أعمال التخلّص من البركة أو المستنقع دون اتمام ذلك أو تبين للوحدة بعد انقضاء نصف هذه المدة عجز مقدم التعهد عن القيام بما تعهد به بطريقة سليمة ، كان للحافظ بناء على طلب الوحدة المحلية المختصة أن يصدر قرارا بالاستيلاء المؤقت على الأرض التي بها البركة أو المستنقع للقيام بأعمال التخلّص منها ويتضمن هذا القرار بيان موقع الأرض وحدودها ومساحتها ويرفق به رسم تخطيطي يوضح ذلك .

مادة ٦ - يظل قرار الاستيلاء نافذا الى أن يؤدي ملاك الأرض المشار إليها جميع مستحقات الوحدة المحلية المختصة للترتبة على قيامها بأعمال التخلص ، أو ينقضي الميعاد المقرر لذلك طبقا لنص المادة (٨) من هذا القانون .

وعلى الوحدة المحلية المختصة أن تبدأ فى أعمال التخلص من البركة أو المستنقع خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار الاستيلاء ، والا اعتبر هذا القرار كأن لم يكن .

مادة ٧ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة أو أكثر تتألف كل منها من ممثل عن كل من مديريات الإسكان والتعمير والزراعة والمالية والهيئة العامة للمساحة وعضو من الوحدة المحلية للمحافظة تختاره الوحدة المذكورة ، ويضم لهذه اللجنة ممثل عن الوحدة المحلية التى يقع فى دائرتها البركة أو المستنقع .

وتتولى هذه اللجان تقدير قيمة أرض البرك والمستنقعات قبل البدء فى أعمال التخلص منها كما تتولى تقدير قيمتها بعد اتمام أعمال التخلص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء تلك الأعمال ، ويكون التقدير نهائيا باعتماد من المحافظ المختص .

ويجوز لذوى الشأن العطن فى هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى دائرتها أرض البركة أو المستنقع ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم باتمام أعمال التخلص ولا يترتب على العطن الاخلال بالاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ٨ - تخطر الوحدة المختصة ملاك البرك والمستنقعات التى تم الاستيلاء عليها باتمام أعمال التخلص منها ، على أن يتضمن الاخطار قيمة البركة أو المستنقع قبل التخلص منها ومصاريف أعمال التخلص وكذلك قيمتها بعد اتمام تلك الأعمال ، ويتم الاخطار خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعتماد المحافظ لتقدير اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ويكون الاخطار وفقا لنص المادة (٥) من هذا القانون .

ويؤدى الملاك خلال سنة من تاريخ اخطارهم جميع مصاريف التخلص المشار إليها وملحقاتها أو الزيادة فى القيمة بعد اتمام التخلص أيما أقل ويجوز لهم خلال سنتين يوما من تاريخ الاخطار أن يعرضوا على الوحدة المحلية المختصة رغبتهم فى أداء مقابل كل أو بعض مستحقات الوحدة عينا من أرض

البركة أو المستنقع وعلى الوحدة أن تبت في هذا العرض خلال سنتين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبر مرفوضا .

فإذا لم يتم الملاك بإداء مستحقات الوحدة المحلية المختصة نقدا أو عينا وفقا لما تقسم آلت الى الوحدة المحلية ملكية أرض البركة أو المستنقع من تاريخ صدور قرار الاستيلاء عليها ، وذلك مقابل قيمتها قبل البدء في أعمال التخلص وتؤدي الوحدة هذه القيمة خلال سنة من تاريخ انتهاء السنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

مادة ٩ - تختص المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع بنظر المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - يعاقب بالغرامة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٢) من هذا القانون .

ويعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ملاك الأراضي التي تقع بها برك أو مستنقعات وواضحوا اليد عليها ، إذا لم يقوموا بالاختار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (٤) من هذا القانون .

كما يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات العمدة أو الشيخ الذي لم يقدم البيانات المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ١١ - يكون ممثل الشخص الاعتباري أو المهود اليه بإدارته مسئولاً عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه من مخالفة لأحكام هذا القانون ، ويعاقب بالغرامات المقررة عن هذه المخالفة كما يكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن تنفيذ الغرامات التي يحكم بها على ممثله أو المهود اليه بإدارته أو أحد العاملين فيه .

مادة ١٢ - تستمر لجان التقدير ولجان الفصل في طلبات الاسترداد ولجان الفصل في التظلمات بتشكيلها المنصوص عليه في القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ في مباشرة أعمالها على أن تنتهي من الحالات المعروضة عليها حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون في موعد لا يجاوز ستة أشهر من التاريخ المذكور ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع خلال ثلاثين يوما من تاريخ اختتام نذوى الشأن بالقرار .

وبالنسبة الى القرارات الصادرة من لجان الفصل في التظلمات التي لم يقض حتى تاريخ العمل بهذا القانون ميعاد الطعن فيها طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يكون ميعاد الطعن فيها ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٣ - يكون ملاك البرك والمستنقعات التي تم ردمها وفقا للقوانين السابقة ، ولم تؤد تكاليف ردمها أو يتنازل عنها أصحابها ، وانقضت مواعيد استردادها وفقا لأحكام تلك القوانين حق شرائها بشمن يعادل تكاليف ردمها مضافا اليها ١٠٪ كمصاريف إدارية والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ انقضاء مواعيد الاسترداد طبقا لأحكام تلك القوانين وحتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك اذا لم تكن هذه الأراضى قد تم التصرف فيها ، أو خصصت لأحد الأغراض التي تقوم عليها الوحدة المحلية أو لأغراض النفع العام .

ويقدم طلب الشراء الى الوحدة المحلية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يقوم المالك بإداء الثمن مخصوما منه ما قد يكون مستحقا له من تعويض خلال ستة أشهر من تاريخ مطالبته بذلك .

ويسقط حق المالك في الشراء طبقا لأحكام هذه المادة اذا لم يقدم طلب الشراء أو لم يؤد الثمن خلال المدة المحددة لذلك .

مادة ١٤ - يصدر وزير الإسكان القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ فيما تضمنه من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض ، والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بدم البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر ، والقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه - كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويسمى به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٨ (١٧ أغسطس سنة ١٩٧٨) .

قرار وزير الاسكان رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٩

في شأن وسائل التخلص من البرك والمستنقعات (*)

وزير الاسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف ؛
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار نظام الحكم المحلى ؛
وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن التخلص من البرك
والمستنقعات ومنع اخلاط الحفر ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى موافقة وزير الصحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـسـرـو :

(المادة الاولى)

يتم التخلص من البرك والمستنقعات باحدى الوسائل الآتية وبمراعاة
الاشتراطات المبينة فى البندين (٢ ، ٣) :

١ - التجفيف بالصرف بالراحة أو بالصرف الآلى وذلك دون اخلاط
بالحكم قانون الرى والصرف .

٢ - الردم ويشترط لاستخدام هذه الوسيلة ما يلى :

(١) أن يكون الردم بآتربة ناتجة عن حفر الترع والمصارف وتطهيرها
ومخلفات الهدم الخالية من المواد العضوية .

(*) الوقائع المصرية لى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٣٩

(ب) أن يكون الردم على طبقات وتترك كل طبقة جيدا وفقا للاصول الفنية بما لا يسمح بهبوط الردم .

٣ - التحويل الى مزارع سمكية ويشترط لاستخدام هذه الوسيلة ما يلي :

(١) أن تكون البركة ضالحة لتحويلها الى مزرعة سمكية غير ضارة بالصحة العامة وفقا لما تراه الجهات المختصة يشئون الصحة والاسكان والزراعة بوحدة الحكم المحلي .

(ب) ألا تقل المسافة بين المزرعة السمكية والكتلة السكنية عن خمسة كيلو مترات .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٥ شبان سنة ١٣٩٩ (٣٠ يونية سنة ١٩٧٩)

الباب الثاني **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في** **قانون البرك والمستنقعات**

١- تقييد جنحة بالمائتين ١/٢، ١/١٠ وقرار وزير الاسكان أحدث حفراً (وسّع عمق) عما ترتب عليه تكوين بركة أو مستنقع على النحو المبين بالأوراق .

٢- تقييد جنحة بالمائتين ٢/٢، ١/١٠ وقرار وزير الاسكان

بصفته مباشر أعمال لم يتم بردم الحفر التي أحدثها على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة :

يعاقب على ارتكاب الوضعين السابقين الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣- تقييد مخالفة بالمادة ٤ ، ٢/١٠ وقرار وزير الاسكان بصفته مالك لأرضى تقع بها برك أو مستنقعات لم يقوموا بالاعطال قانوناً على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة :

غرامة لا تجاوز عشرين جنيهاً .

٤- تقييد مخالفة بالمادة ٤/٢ ، ٣/١٠ وقرار وزير الاسكان

بصفته عمدة أو شيخ لم يقدم البيانات المنصوص عليها قانوناً .

العقوبة :

غرامة لا تجاوز خمسة جنيهاً .

القسم الثالث

حماية البيئة فى قانون الكوارث البحرية

والحطام البحرى

تمهيد ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى (١) وذلك فى البابين التاليين :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الكوارث البحرية والحطام البحرى (٢).

الباب الثانى : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى (٣).

(١) انظر كتابنا « موسوعة القانون البحرى » ص ١١٦ وما بعدها .
(٢) وانظر بشأن المصطلحات النولية البحرية كتابنا « موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية » ص ٣٣ وما بعدها .
(٣) انظر بشأن أصول القيود والأوصاف الجنائية كتابنا « أوامر وقرارات التصرف فى التمتع الجنائى وطرق الطعن فيها » ص ١٧ وما بعدها .

الباب الأول **الأصول التشريعية لقانون الكوارث البحرية** **والحطام البحري**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية للقانون ٧٩ لسنة ١٩٦١ بشأن الكوارث البحرية (١) والحطام البحري (٢).

(١) أنظر شرح القانون المذكور من الناحية البحرية وأحكام النقض المتعلقة به كتابنا « موسوعة القانون البحري » ص ٤١٧ وما بعدها .
(٢) الجريدة الرسمية في ١٠/٧/١٩٦١ العدد ١٥٣ .

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١

في شأن الكوارث البحرية والحطام البحري (*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدقناه :

مادة ١ - تطلق عبارة « كارثة بحرية » على تحطم السفينة أو جنوحها أو وجودها في حالة خطر وتطلق عبارة « حطام بحري » على أي شيء يضر عليه على شواطئ الجمهورية أو في مياها الإقليمية من بقايا السفينة أو حمولتها .

مادة ٢ - على كل من شهد أو علم بكارثة بحرية أو التفتت إشارة استغاثة أن يبلغ ذلك قورا إلى إدارة أقرب ميناء أو إلى السلطة المحلية وأن يضمن إبلاغه كل ما يسلمه عن مكان ووقت حدوث الكارثة ونوعها .

وعلى السلطة المحلية التي تلقت الإبلاغ أن تبليغه إلى إدارة أقرب ميناء .

مادة ٣ - على كل من شهد وقوع كارثة بحرية على شواطئ الجمهورية أو في مياها الإقليمية أن يبادر بإسماع وإتخاذ الأرواح المعرضة للخطر وأن يحافظ على كل ما في السفينة ويحول دون نهبا إلى أن تتولى السلطات العامة إمرها .

مادة ٤ - على الموظف الذي يتسلم البلاغ المشار إليه في المادة ٢ أن يبادر بتبليغه إلى مصلحة المواني والمناظر وتقوم المصلحة المذكورة بدورها بإخطار مصلحة الجمارك أو مالك السفينة أو وكيله أو القنصلية التابعة لها .

مادة ٥ - على ممثلي مصلحة المواني والمناظر بمجرد علمهم بوقوع كارثة بحرية في دائرة اختصاصهم أن يبادروا بالانتقال إلى مكان الكارثة ويقوموا بعمل كل ما يمكن عمله لاتخاذ الأرواح ولهم في سبيل ذلك تكليف أي شخص

قريب من مكان الكارثة بمساعدتهم وعمل ما يروونه ضروريا للمحافظة على السفينة وما عليها وليس لمثل المصلحة المذكورة أن يتدخلوا بين ريان السفينة وطاقمها فيما يتعلق بإدارتها إلا إذا طلب منهم ذلك .

مادة ٦ - لمثل مصلحة الموانئ والمناشر في سبيل سلامة الأرواح والمحافظة وعلى السفينة وما عليها اجراء ما ياتى :

(أ) الأمر باستخدام ما يروونه لازما من وسائل النقل القريبة من مكان الكارثة .

(ب) استعمال القوة عند اللزوم لمنع النهب أو الشغب .

(ج) القبض على كل من يحاول النهب أو أحداث الشغب أو يمسوق المحافظة على السفينة وما عليها وسلامة الأرواح الموجودة بها وتحرير المحضر اللازم وحالته الى النيابة العامة .

(د) القيام بتفتيش أى مكان (بما فى ذلك السفن) اذا قام دليل كاف على وجود اشياء تخص السفينة المكتوبة .

مادة ٧ - على ريان السفينة المكتوبة أن يقدم لمصلحة الموانئ والمناشر خلال ٢٤ ساعة من وقت وصوله الى البر تقريرا عن الكارثة مصحوبا بجميع أوراق السفينة الخاصة بها وبين وما عليها لعمل المحضر اللازم لضمان حقوق اصحاب الشأن :

مادة ٨ - تقوم مصلحة الموانئ والمناشر باجراء تحقيق فى الكارثة واستجواب من ترى استجوابه بعد تحليله اليمين القانونية سواء كان من الراد طاقم السفينة أو من غيرهم على أن يشمل التحقيق ما يلى :

(أ) اسم وأوصاف السفينة .

(ب) اسم ريان السفينة ومالكها .

(ج) أسماء اصحاب الشحنة .

(د) كمية ونوع الشحنة وكذا كمية وأنواع مخزونات السفينة .

(هـ) موانئ الشحن والموانئ التى كلنت تقصدها السفينة .

(و) ظروف الحادث .

(ز) الخدمات التي أديت في سبيل المساعدة والانتفاذ .

(ح) وعلى العموم كل ما يفيد التحقيق .

يحرر محضر التحقيق من أصل وثلاث صور تحفظ إحداها بكتب
ميناء التحقيق ويحول الأصل والصورتان الباقيتان إلى الإدارة العامة لمصلحة
الموانئ والنائر بالأقليم الذي وقعت فيه الكارثة . وترسل المصلحة بدورها
إحدى صور المحضر إلى مصلحة الجمارك .

ولكل شخص الاطلاع على أوراق التحقيق والحصول على صور
أو مستخرجات منها مقابل الرسم المقرر .

مادة ٩ - إذا كان ثمة اشتباه في أن الكارثة وقعت عمداً فعلى
مصلحة الموانئ والنائر القبض على رباب السفينة والمشتريين معه وإحالتهم
إلى النيابة العامة .

مادة ١٠ - يجوز لمصلحة الموانئ والنائر أن تقوم بعملية التفتيش
السفينة وما عليها بناء على طلب مكتوب من رباب السفينة أو مالكها بالشروط
التي يتفق عليها وذلك مع عدم الإخلال بما للمصلحة من حق في المصاريف
التي أنفقتها في سبيل المساعدة .

مادة ١١ - إذا غرقت سفينة أو جنحت داخل المياه الإقليمية
وجب على مالكها أو صاحب الحق فيها انتشالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
حدوث الفرق أو الجنوح فإذا لم يتم ذلك خلال المدة المذكورة كان للمصلحة
دون ذلك سابق أن تقوم بانتشال السفينة بمعرفة أو بمعرفة ذوي الخبرة
وذلك على حساب مالك السفينة أو صاحب الحق فيها .

مادة ١٢ - إذا غرقت سفينة أو جنحت أو تركت مهجورة داخل
المياه الإقليمية ورأت مصلحة الموانئ والنائر أن وجودها يعوق الملاحة
أو يشكل خطراً عليها فلها أن تنقل مالكها أو ربابها بوجوب تمويلها
أو إزالتها خلال مدة تحددها له فإذا انتقضت هذه المدة دون أن يتم ذلك
فلمصلحة أن تقوم به بمعرفة أو بمعرفة ذوي الخبرة وذلك كله على
حساب مالك السفينة أو صاحب الحق فيها .

مادة ١٣ - إذا لم تستوف المصلحة المصاريف التي انفقتها طبقا للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ خلال ثلاثة أشهر من تاريخ المطالبة بها فلها أن تقوم ببيع السفينة أو ما أتخذ من حطامها أو هما معا بالزاد العلتى وذلك بعد النشر عن البيع فى إحدى الجرائد المحلية .

ويخصم من حصيلة البيع كل استحقاقات المصلحة من أتعاب ورسوم ومصاريف وغيرها ويودع الباقي الخزانة العامة . فإذا لم يطالب به ذوى الشأن خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإيداع يعتبر إيرادا للدولة .

مادة ١٤ - يصدر وزير الدفاع^(١) قرارات فى شأن ما يتبع نحو الحطام فى كل من الأقليمين .

مادة ١٥ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات كل شخص نقل الى مياه أجنبية أية سفينة جانحة أو متروكة أو أى جزء من شحنتها أو ملحقاتها وكذا أى حطام يوجد داخل المياه الإقليمية وكان ذلك بقصد تهريبها أو للتخلص من أحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو ٥٠٠ ليرة :

(أ) كل من يخالف حكم المادة ٢ أو المادة ٣

(ب) كل من يصعد أو يحاول الصعود على سفينة محطة أو جانحة أو فى خطر دون إذن ربانها .

(ج) كل من يعوق أو يحاول إعاقة أو منع القاذ سفينة جانحة أو معرضة لخطر الجتوح .

(د) كل من يخفى الحطام أو يزيل أو يمحو العلامات الدالة عليه .

(هـ) كل من يخالف أى حكم من أحكام القرارات الوزارية التى تصدر تنفيذا لهذا القانون .

(١) استبدلت عبارة « وزير الحربية » بعبارة « وزير الدفاع » بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩

مادة ١٧ - يلغى قرار المفوض السامي رقم ١٦٦ لـ ٥ ر الصادر
في ٣ تموز سنة ١٩٤١ في شأن الكوارث البحرية والقرار رقم ٩٨ الصادر
في ٣٠ نيسان سنة ١٩٤١ في شأن الحطام البحري المعدل بالقرار رقم ١٦٥
الصادر في أول تموز سنة ١٩٤٣ والقرار رقم ١٣٧٢ الصادر في ١٣ نيسان
سنة ١٩٢٢ في شأن البحث عن الأشياء الساقطة اتفاقا في مياه الموانئ .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ هـ (٥ يولية
سنة ١٩٦١) .

الباب الثانى **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى** **قانون الكوارث البحرية** **والحطام البحرى**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون الكوارث البحرية والحطام البحرى وذلك فى البنود التالية :

١- تقييد جنائية بالمادة ١٥ :

نقل الى مياه اجنبية سفينة جانحة أو متروكة أو أى جزء من شحنتها أو ملحقاتها وكذا أى حطام يوجد داخل المياه الإقليمية وكان ذلك بقصد تهريبها أو التخلص من أحكام القانون على النحو المبين بالأوراق .

العتوبة :

الاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات .

٢- تقييد مخالفة بالمادة ٢ ، ١٦ :

شهد أو علم بكارثة بحرية أو التقط إشارة استغاثة ولم يبلغ ذلك فوراً الى ادارة اقرب ميناء أو الى السلطة المحلية أو يضمن بلاغه كل ما يعلمه عن مكان ووقت حدوث الكارثة ونوعها على النحو المبين بالأوراق

٣- تقييد مخالفة بالمادة ٣ ، ١٦ :

شهد وقوع كارثة بحرية على شواطئ الجمهورية أو فى مياهها الإقليمية أن يبانر بأسعاف وانتقاذ الأرواح المعرضة للخطر وأن يحافظ

على كل ما فى السفينة ويحول دون نهيبها الى أن تتولى السلطات العامة أمرها على النحو المبين بالأوراق .

٤- تقييد مخالفة بالمادة ١٦ :

يصعد أو يحاول الصعود على سفينة محطمة أو جانحة أو فى خطر دون إذن ربانها على النحو المبين بالأوراق .

٥- تقييد مخالفة بالمادة ١٦ :

إعاقة أو يحاول إعاقة أو منع إنقاذ سفينة جانحة أو معرضة لخطر الجروح على النحو المبين بالأوراق .

٦- تقييد مخالفة بالمادة ١٦ :

أخفى الحطام أو يزيل أو يحوى العلامات الدالة عليه على النحو المبين بالأوراق .

٧- تقييد مخالفة بالمادة ١٦ وقرار وزير ... (١) :

خالف حكم من أحكام القرار الوزارى الصادر من وزير ... تنفيذاً لهذا القانون على النحو المبين بالأوراق .

العقوبة :

غرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .

(١) انظر فى أصول اجراء القيود والأوصاف الجنائية كتابنا : التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ص ١٢٥ وما بعدها .

القسم الرابع أحدث التشريعات بشأن حماية البيئة

تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى لأحدث التشريعات المصرية بشأن حماية البيئة وذلك فى البنود التالية :

أولاً : قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء محميات طبيعية فى منطقة علبة بمحافظة البحر الأحمر (١).

ثانياً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن جواز نقل محال صهر المعادن (المسابك) من داخل الكتلة السكنية بمحافظة الاسكندرية إلى أى موقع خارجها (٢).

ثالثاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٨ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل القرار رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى العلاقى بمحافظة أسوان (٣).

رابعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل القرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية فى منطقة سانت كاترين بمحافظة سيناء (٤).

خامساً : أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن حظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة داخل كربون عواصم المحافظات (٥).

(١) انظر ما سبق ذكره بشأن حماية البيئة فى تشريعات المحميات الطبيعية .

(٢) انظر كتابنا « التعليق على تشريعات المباني » ص ٨ وما بعدها .

(٣) انظر ما سبق ذكره بشأن حماية البيئة الأرضية من التلوث .

(٤) انظر بشأن المصطلحات الدولية للبيئة كتابنا « موسوعة مصطلحات

الجات ومنظمة التجارة العالمية » ص ٣٢ وما بعدها .

(٥) انظر تفصيلاً كتابنا « التعليق على قوانين ايجار الأماكن » .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٩٥

بإنشاء محميات طبيعية في منطقة علبه بمحافظة البحر الأحمر

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة برئاسة

مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية

في منطقة علبه بمحافظة البحر الأحمر والمعدل بالقرار رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

وبناء على اقتراح جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ؛

قصر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ ،
النص الآتي :

« تعتبر محمية طبيعية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه
وفقا للحدود الموضحة بالخريطة المرفقة كل من :

١ - شابات المانجروف الساحلية وجزر البحر الأحمر الموجودة بالمنطقة وتشمل غابات
المانجروف الساحلية وجزر البحر الأحمر الموجودة بالمنطقة الواقعة في المياه الإقليمية
المصرية بالبحر الأحمر والمحصورة بين خط عرض ٢٥° ٢٧ شمالا وخط عرض ٢٢° جنوبا
وخط طول ٤٥° ٣٣ غربا وخط طول ٣٧ شرقا وبمسافة ١ كم في المحيط المائي حول الجزء
اليابس من كل جزيرة ، وتشمل الجزر الآتية :

(جزيرة جفتون الكبير - جزيرة جفتون الصغير - جزيرة أبو رماني - جزيرة أبو منقار -
جزر أم جايوش ٢ جزيرة) - جزيرة سهل حشيش - جزيرة سعدان - جزيرة أم الجرسان -
جزيرة تويها - جزيرة سفاجا - جزيرة وادي الجمال - جزر قلعان جزيرة سيول - جزيرة
شواريت - (جزيرة معايبس) - جزيرة مكوك - جزيرة مريار - (جزر سيال ٣ جزر) -
جزيرتا رواييل - جزيرة الدببا - جزيرة كولالا - جزيرة خلايب الكبيرة - جزر الاخوين -
(جزيرة أبو الكيزان شعب دايدالوس) - (جزيرة الزرجد) .

٢ - منطقة ابرق :

وتشمل المنطقة المحصورة بين خطي طول ٣٠° ٣٤ غربا حتى خط عمق ١٠٠ متر داخل
البحر الأحمر شرقا وبين خط عرض ٥٠° ٢٣ شمالا وحتى خط عرض ٢٣° جنوبا .

٣ - منطقة الدثيب :

وتشمل المنطقة المحصورة بين خط طول ٢٥ غربا حتى خط طول ٢٦ شرقا وبين خط عرض ٢٣ شمالا حتى خط عرض ٢٢ جنوبا .

٤ - منطقة جبل علبة :

وتشمل المنطقة المحصورة بين خط طول ٢٦ غربا حتى خط عمق ١٠٠ متر داخل البحر الأحمر شرقا وبين خط عرض ٢٢.٤٥ شمالا حتى خط عرض ٢٢ جنوبا .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء - في غزة ذي القعدة سنة ١٤١٥ هـ

(المرافق أول أبريل سنة ١٩٩٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف صدقي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٩٩٦

بجواز نقل محال صهر المعادن (المسابك)

من داخل الكتلة السكنية بمحافظة الإسكندرية إلى أى موقع خارجها

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ م، شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والحفلة ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بحظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة البيئة داخل كردون عراصم المساحات ؛ وبناء على ما عرضه محافظ الإسكندرية ؛

قـــســـر :-

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وخاصة مايتعلق منها بالرخص والاشتراطات الواجب توافرها فى محال صهر المعادن (المسابك)، يجوز نقل الكائن من هذه المحال داخل الكتلة السكنية بمحاذاة الإسكندرية إلى أى موقع خارجها بذات المساحة المرخص بها لكل محل دون تجاوز .

(المادة الثانية)

فى حالة وقوع أى تجاوز للمساحة المشار إليها فى المادة السابقة ، تتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الأحكام المنصوص عليها فى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٥ أغسطس سنة ١٩٩٦م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٧٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل القرار رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية

بمنطقة وادى العلاقى بمحافظة أسوان

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام القانون

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية

بمنطقة وادى العلاقى بمحافظة أسوان ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩

المشار إليه النص الآتى :

« تعتبر محمية طبيعية فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه

منطقة وادى العلاقى بمحافظة أسوان وفقا للحدود الموضحة بالخريطة المرفقة وتشمل المنطقة

المحصورة بين خط طول ٣٣ غربا حتى خط طول ٣٥ شرقا وبين خط عرض ٢٢ جنوبا

حتى خط عرض ٢٣ شمالا والمحددة بالمساحة أ ب ج د وحدودها كالاتى :

الحد الشمالى للمحمية ويمثله الخط أ د .

الحد الشرقى للمحمية ويمثله الخط أ ب .

الحد الجنوبى للمحمية ويمثله الخط ب ج .

الحد الغربى للمحمية ويمثله الخط ج د .

النقطة (أ) وإحداثياتها عند تقاطع خط طول ٢٥ شرقا مع خط عرض ٢٣ شمالا .

النقطة (ب) وإحداثياتها عند تقاطع خط طول ٢٥ شرقا مع خط عرض ٢٢ جنوبا .

النقطة (ج) وإحداثياتها عند تقاطع خط طول ٢٣ غربا مع خط عرض ٢٢ جنوبا .

النقطة (د) وإحداثياتها عند تقاطع خط طول ٢٣ غربا مع خط عرض ٢٣ شمالا « .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٥ أغسطس سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٩٦

بتعديل القرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية

فى منطقة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء

ورئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن حماية البيئة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية

فى منطقة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء ؛

وبناء على ما عرضه وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشتون البيئة ؛

المقرر

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٨

النص الآتى :

" تعتبر منطقة سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء محمية طبيعية فى تطبيق أحكام

القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه "ولغا للحدود الموضحة والخريطة المرفقة ؛

الحد الشمالى :

المحط الواصل بين النقطة ٤٧ ٢٨ شمالا - ٣١ ٣٣ شرقا (تقاطع وادى فهران

مع وادى نهدبا البهضا) والنقطة ٤٢ ٢٨ شمالا - ٤٠ ٣٣ شرقا (شمال تقاطع

وادى سلال مع وادى أخضر) والنقطة ٤٤ ٢٨ شمالا - ٦ ٣٤ شرقا (جبل منادر)

ويتجه جنوبا حتى النقطة ٣٤ ٢٨ شمالا - ٦ ٣٤ شرقا (جبل أم علوى) ثم شمالا

حتى النقطة ٣٩ ٢٨ شمالا - ٩ ٣٤ شرقا (جبل حشى) ويستمر شرقا شمال وادى زهرة

روادى نصيب حتى النقطة ٤٠ ٢٨ شمالا - ٢٨ ٣٤ شرقا (تقاطع طريق طابا -

شرم الشيخ مع وادى الفاتية) .

الحد الشرقى :

- الخط الواصل بين النقطة ٤٠ ٢٨ شمالا - ٢٨ ٢٤ شرقا (تقاطع طريق طابا -
شرم الشيخ مع وادى الغائب) ويستمر بطول الطريق (خارج) حتى النقطة ٦ ٢٨ شمالا -
١٧ ٢٤ شرقا إلى النقطة ٥١ ٢٧ شمالا - ١٤ ٢٤ شرقا .

الحد الجنوبي :

- الخط الواصل بين النقطة ٥١ ٢٧ شمالا - ١٤ ٢٤ شرقا والنقطة ٤٩ ٢٧ شمالا -
١٢ ٢٤ شرقا والنقطة ٥١ ٢٧ شمالا - ١٠ ٢٤ شرقا وطريق الطود - شرم الشيخ خارج .

الحد الغربى :

- الخط الواصل بين النقطة ٥١ ٢٧ شمالا - ١١ ٢٤ شرقا والنقطة ٥٣ ٢٧ شمالا -
١١ ٢٤ شرقا والنقطة ٦٥ ٢٨ شمالا - ٥٠ ٢٣ شرقا والنقطة ٣٩ ٢٨ شمالا -
٣٢ ٣٣ شرقا وذلك بحذاء خط الجبل مع سهل القاع حتى النقطة ٤٧ ٢٨ شمالا -
٣١ ٣٣ شرقا (تقاطع وادى فيران مع وادى نيدبا البيضاء) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ٥ أبريل سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

أمر رئيس مجلس الوزراء
ونائب الحاكم العسكري العام
رقم ٢ لسنة ١٩٩٦
بحظر إقامة صناعات ثقيلة او ملوثة للبيئة
داخل كردون عواصم المحافظات

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم
المصرى ؛

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ ؛

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم العسكري العام ؛

وتحقيقا لصيانة مصالح البلاد الحيوية ولما تقتضيه ضرورات دعم الكيان الاجتماعى
والمحافظة على النظام العام ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يحظر إقامة أية صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة (الأسمدة ، والأسمدة ، واستخلاص المعادن ، وتشكيل المعادن بالصهر ، وديغ الجلود ، والمناجم والمناجم) أو التوسع أفقيا في القائم منها ، داخل الكردون المعتمد لمدينتي القاهرة والإسكندرية في حدود دائرة قطرها ٦٠ كيلومتر ، عدا شمال شرق مدينة القاهرة بطريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوي فتكون حدود المسافة ٤٦ كيلو مترا .

كما يحظر إقامة هذه الصناعات داخل الكردون المعتمد لسائر عواصم المحافظات ، وكذلك في غير المناطق المحددة بالجدول المرفق المبين به المواقع المسموح بإقامة الصناعات فيها ، وأرقام المناطق ، ومساحة كل منطقة ، وخطوط العرض ، وخطوط الطول ، وأسماء المحافظات .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات كل من يخالف أحكام المادة الأولى .

ويجب الحكم بإزالة أو وقف أو تصحيح الأعمال المخالفة على نفقة المخالف . وفي جميع الأحوال يكون للجهة الإدارية المختصة أن تأمر بإزالة أو وقف أو تصحيح الأعمال المخالفة وإعادة الحال إلى ماكانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف لحين صدور الحكم في الدعوى .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ (الموافق ٢٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .


رئيس مجلس الوزراء
مكتور / كمال الجنزوري


جدول مواقع الصناعات النسيجية
في جمهورية مصر العربية

المصناعات النسيجية

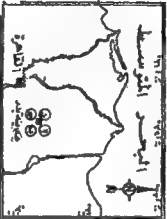
رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	مساحة الأرض	مساحة المبنى	ملاحظات	المصدر
٢١	١٢٤	٣٠.٠٣٠٠	٣٢.٢٩.٠٠	١	البحري
		٣٠.٠٠٠.٠	٣٢.٣٠.٠٠	٢	
		٢٩.٥٥.٠٠	٣٢.٢٩.٠٠	٣	
		٣٠.٠٠٠.٠	٣٢.٢٤.٠٠	٤	




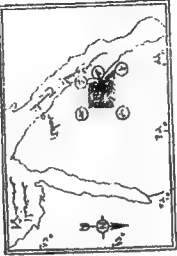
رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	سجل ط البرش	سجل ط التبر	ملاحظات	المستورق المساحة
١٨	٧٨٠	٢٤٥٨٠٠	٣٢٢١٩٠٠	البرش	
		٢٤٥٨٠٠	٣٢٢١٩٠٠	١	
		٢٤٥٨٠٠	٣٢٢١٩٠٠	٢	
		٢٤٥٨٠٠	٣٢٢١٩٠٠	٣	
		٢٤٥٨٠٠	٣٢٢١٩٠٠	٤	

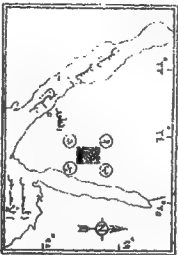
رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط العرض	خطوط الارتفاع	ملاحظات	المرفق المسطح
٢٢	٤٠	٥٣. ٢٢. ٠٠	٥٣. ٣٥. ٠٠	١	 <p>شمال غرب القاهرة بمسافة ٨٠ كيلو مترا بخطوط القاهرة - الإسكندرية المصرية لوى</p>
		٥٣. ٢٢. ٠٠	٥٣. ٣٩. ٠٠	٢	
		٥٣. ١٨. ٠٠	٥٣. ٣٩. ٠٠	٣	
		٥٣. ١٨. ٠٠	٥٣. ٣٥. ٠٠	٤	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط العرض	خطوط الطول	ملاحظات	المرفق
٧٣	٣٩٧	٥٢٦.٨٠٠	٥٢٦.٥٨٠٠	١	
		٥٢٦.٠٠٠	٥٢٦.٠٩٠٠	٢	
		٥٢٦.٠٠٠	٥٢٦.٠٠	٣	
		٥٢٥.٥٨٠٠	٥٢٦.٥٨٠٠	٤	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط المرمى	خطوط القبول	ملاحظات	المراجع
٢٤	٢٠	٢٠. ٢٠٠٠	٢٠١. ٥٠٠٠	١	 <p>شمال شرق مدينة القاهرة بمسافة ٤٤ كيلو مترا بمطريق القاهرة - الإسكندرية - الدقهية - أسيوط</p>
		٢٠. ١٧٠٠	٢٠١. ٥٠٠٠	٢	
		٢٠. ٢٠٠٠	٢٠١. ٤٧٠٠	٣	
				٤	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط المرحل	خطوط الطول	ملاحظات	المساحة
٢٩	٤٤٨٠	٥٢٠. ٥٠. ٠٠	٥٢٣. ٠٠. ٠٠	١	
		٥٢٠. ٥٠. ٠٠	٥٢٣. ٥٨. ٠٠	٢	
		٥٢٠. ٣٠. ٠٠	٥٢٣. ٥٨. ٠٠	٣	
		٥٢٠. ٣٠. ٠٠	٥٢٣. ٠٠. ٠٠	٤	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط العرض	خطوط الطول	ملاحظات	المرفق
٩٧	٢٦٠٠	٢٩ ١٠ ٠٠	٣٣ ٠٤ ٠٠	١	
		٢٩ ١٠ ٠٠	٣٣ ٣٥ ٠٠	ب	
		٢٨ ٥٠ ٠٠	٣٣ ٣٥ ٠٠	ج	
		٢٨ ٥٠ ٠٠	٣٣ ١٢ ٠٠	د	
		٢٩ ٠٠ ٠٠	٣٣ ١٠ ٠٠	هـ	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	مختبر ط القرم	مختبر ط الفول	ملاحظات	التقسيم
	<p>١١٨</p>	٠٠ ٥٥ ٧٨	٠٠ ٨٠ ٩٤	١	١
		٠٠ ٥٥ ٧٨	٠٠ ٨٠ ٩٤	٢	٢
		٠٠ ٥٥ ٧٨	٠٠ ٨٠ ٩٤	٣	٣
		٠٠ ٥٥ ٧٨	٠٠ ٨٠ ٩٤	٤	٤

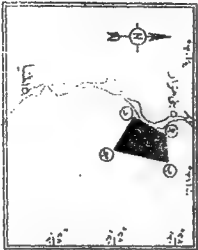
رقم التفتيش	المساحة كم ²	مختبر الفوسفور	مختبر النيتروجين	مختبر البوتاسيوم	ملاحظات	المصدر
٢٤	٨٤٦	٠٢٨١٥٠٠	٠٢٨١٥٠٠	٠٢٤٠٣٠٠	١	جرب سبيل (الطر) واقعي (١٥٠)
		٠٢٨١٥٠٠	٠٢٨١٥٠٠	٠٢٤٠٣٠٠	٢	
		٠٢٨١٥٠٠	٠٢٨١٥٠٠	٠٢٤٠٣٠٠	٣	

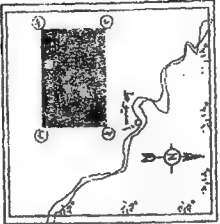


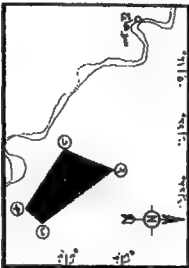
المساحة	ملاحظات	مخطوطات الخزان	مخطوطات الترميز	المساحة كم ٢	رقم المساحة
<p>البحر المتوسط</p> <p>البحر الأحمر</p> <p>قصر العطارين</p> <p>البحر</p> <p>قصر</p> <p>القناري</p> <p>١٧٥ كم</p>	١	٥٢٩ ٥١٠٠	٥٣٠ ٣٠٠٠	٢٠	٣٠
	٢	٥٢٩ ٥١٠٠	٥٣٠ ٢٧٠٠	-	-
	٣	٥٢٩ ٤٨٠٠	٥٣٠ ٢٧٠٠	-	-
	٤	٥٢٩ ٤٨٠٠	٥٣٠ ٣٠٠٠	-	-

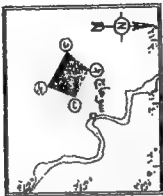
طريق غرب القاهرة بمسافة ١٧٥ كم وجنوب غرب الإسكندرية
بمسافة ٩٠ كم ويستطع إلى السطرب من وادي السطرون
بمستويين كـ لـ مـ نـ

رقم المنطقة	تسمية كور	سحرة الممر	سحرة الطريق	ملاحظات	المسرح
١٤	٥'٨٨٧	٥٠٠ ١٦٨ ٥	٥٠٠ ١٤٠ ٥	١	
		٥٠٠ ١٦٨ ٥	٥٠٠ ١٤٠ ٥	٢	
		٥٠٠ ١٦٨ ٥	٥٠٠ ١٤٠ ٥	٣	
		٥٠٠ ١٦٨ ٥	٥٠٠ ١٤٠ ٥	٤	

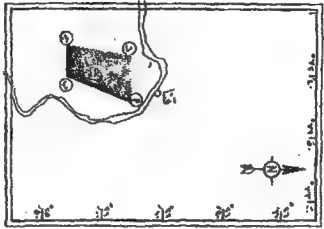
المساحة	ملاحظات		مساحة المزارع	مساحة المزارع	مساحة المزارع	مساحة المزارع
	المساحة	1	٢٠.٥٩...	٢٨.٢٩...	٤٧,٥	٣٢
		2	٢٠.٥٩...	٢٨.٢٩...		
		3	٢٠.٥٩...	٢٨.٢٩...		
		4	٢٠.٥٩...	٢٨.٢٩...		

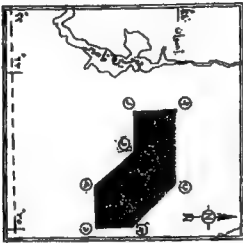
المساحة	ملاحظات	مساحة الأرض	مساحة الترع	المساحة كم ٢	رقم المنطقة
	مساحة	١	٥٢٧.٠٧٠٠	٤٩٩	٣٣
	٢	٥٢١.١٠٠	٥٢٩.٥٩٠٠		
	٣	٥٣٠.٥٥٠٠	٥٢٩.٥٩٠٠		
	٤	٥٢٠.٥٥٠٠	٥٢٧.٠٧٠٠		

الموقع	ملاحظات		خطوط الطول	خطوط العرض	المساحة كم ^٢	رقم المخطط
	ساحة	١	٥٢٠.٥٠٠	٢٦.٢٨.٠٠	٢٣.٠٣٧	٣٤ (شرق)
		٢	٥٢٢.١٣.٠٠	٢٦.١٩.٠٠		
		٣	٥٢٢.١٢.٠٠	٢٦.١٥.٠٠		
		٤	٥٢٢.٠٢.٠٠	٢٦.٢٠.٠٠		

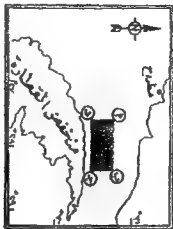
المسودة	ملاحظات	خطوط العرض	خطوط المزم	المساحة كم ^٢	رقم المنطقة
	سوءا ح	١	٠٢٩ ٣٤.٠٠	٠٢٩ ٣٢.٠٠	٣٤ (غرب)
		٢	٠٢٩ ٣٨.٠٠	٠٢٩ ٢٩.٠٠	
		٣	٠٢٩ ٣٧.٠٠	٠٢٩ ٢٦.٠٠	
		٤	٠٢٩ ٣٢.٠٠	٠٢٩ ٢٩.٠٠	

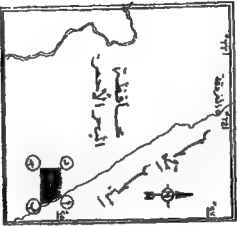
الموقع	ملاحظات		مختارة الطريق	مختارة البرية	المسافة كم	رسم المنطقة
		1	0٢٢ ٤٠٠٠	0٢٩ ٢٣٠٠	٧٩,١٦٥	٧٩ (طريق) وادي طهين
		٢	0٢٢ ٤٤٠٠	0٢٩ ١٩٠٠		
		٣	0٢٢ ٤٤٠٠	0٢٩ ١٥٠٠		
		٤	0٢٢ ٣٨٠٠	0٢٩ ٢٠٠٠		
		٥	0٢٢ ٣٨٠٠	0٢٩ ٢٠٠٠		

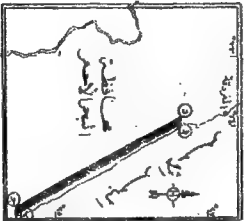
رقم المخطط	المساحة كم ٢	مقدار الأرض	مقدار القمح	ملاحظات
	٤٤٠	٥٢٦ ٠٠ ٠٠	٥٢٦ ٤٠ ٠٠	١
		٥٢٦ ٠٠ ٠٠	٥٢٦ ٤٠ ٠٠	٢
		٥٢٦ ٠٠ ٠٠	٥٢٦ ٤٠ ٠٠	٣
		٥٢٦ ٠٠ ٠٠	٥٢٦ ٤٠ ٠٠	٤

الموقع	الملاحظات		خطوط الطول	خطوط العرض	المساحة كم ^٢	رقم المنطقة
	١		٠٢٣٣ ٣٠ ..	٠٢٤		
	ب		٠٢٤ ٢٤ ..	٠٢٤		
	ج		٠٢٥	٠٢٣ ٢٩ ..		
	د	اسرئيل - البحر	٠٢٥	٠٢٣		
	هـ	البحر - ليبيا	٠٢٤ ٢٥ ..	٠٢٣	١٣٧٠,٣,٥	٣٩
	و	ليبيا	٠٢٤	٠٢٣ ٢٩ ..		
	ز	صعيد	٠٢٢ ٣٠ ..	٠٢٣ ٢٩ ..		

المساحة	المساحة كم ^٢	مساحة المزرعة	مساحة التوت	ملاحظات	المرجع
٣٧	٢٥١٩	٥٣٠.٤٥٠٠	٥٢٨.٣٤٠٠	١	٥٢٧.٤٠٠٠
		٥٣٠.٤٥٠٠	٥٢٨.٣٤٠٠	٢	٥٢٧.٤٠٠٠
		٥٣٠.٤٥٠٠	٥٢٨.٣٤٠٠	٣	٥٢٧.٤٠٠٠



رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	مختلطة الغرض	مختلطة الغزل	ملاحظات	المسار
١٤	١١٣٤	٠٢٤٠٨٠٠	٠٢٤٤٨٠٠	١	<p>ترسي على (البحر) البحر (البحر)</p> 
		٠٢٣٠٣٠٠	٠٢٣٠٣٠٠	٢	
		٠٢٣٠٣٠٠	٠٢٣٠٣٠٠	٣	
		٠٢٤٠٨٠٠	٠٢٤٤٨٠٠	٤	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	مساحة الغرين	مساحة القطن	ملاحظات	المساحة
٤٢	٢٤٩٥	٢٩٦ ٣٢٠٠	٣٢٣ ٥٨٠٠	١	
		٢٤٦ ٢٠٠٠	٣٥٥ ١٨٠٠	٢	
		٢٩٦ ٣٢٠٠	٣٤٥ ١٢٠٠	٣	

رقم المنطقة	المساحة كم ^٢	خطوط العرض	خطوط الطول	ملاحظات	المساحة
٤٤	١٢٩١٨		٢٢ ٥٣ ٠٠	أ	<p>وادي البحري (البحر) البحري</p>
			٢٣ ٠٠ ٠٠	ب	
			٢٣ ٤٠ ٠٠	ج	
			٢٤ ٤٠ ٠٠	د	
			٢٥ ٠٠ ٠٠	هـ	
			٢٥ ١٨ ٠٠	و	
			٢٥ ٠٠ ٠٠	ز	
			٢٤ ١١ ٠٠	ح	
			٢٣ ٠٠ ٠٠	ط	



رقم المنطقة	الاسم رقم ٢	مساحة الأرض	مساحة التظليل	ملاحظات	المرفق
٤٥	٤٧٦٨	٥٢٥٥٦..	٥٢٠٣٥..	١	
		٥٢٥٥٦..	٥٢٠٣٥..	٢	
		٥٢٥٥٦..	٥٢٠٣٥..	٣	
		٥٢٥٥٦..	٥٢٠٣٥..	٤	

القسم الختامى

الأصول المشتركة بين تشريعات البيئة

١- تمهيد :

سبق أن أوضحنا فى هذا المؤلف أن تشريعات البيئة تسعى الى هدف بيئى واحد وهو المحافظة على سلامة البيئة^(١) ويتضمن ذلك البيئة بعناصرها الأرضية والهوائية والمائية وكذا الكائنات التى عليها . وسوف نتعرض فيما يلى للأصول المشتركة بين تشريعات حماية البيئة وذلك فى الأبواب التالية .

٢- تقسيم :

الباب الأول : الدفوع فى قانون البيئة .

الباب الثانى : الدفوع فى القوانين المكملة لقانون البيئة .

الباب الثالث : معجم بالمصطلحات الانجليزية المتعلقة بالبيئة .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى الكتب الأربعة التى يتضمنها هذا المؤلف .

الباب الأول الدفع في قانون البيئة

تمهيد :

١- المقصود بالدفع على وجه المصوم :

الدفع في قانون المرافعات هي وسائل يستعين بها الخصم طعنًا على صحة إجراءات الخصومة - دون تعرض لأصل الحق - بهدف تفادي الحكم بما يلبه الخصم . ويجانب هذه الدفع الشكلية توجد أوجه دفاع متعلقة بأصل الحق فضلاً عن الدفع بعدم القبول - أما الدفع في القانون الجنائي فهي : أوجه الدفاع الموضوعية القانونية التي يبدئها الخصم لتحقيق غايتها من الخصومة في الدعوى . وهناك ما يعرف بالطلبات وهي أوجه الدفاع التي تستهدف الكشف عن الحقيقة كإجراء معاينة أو ندب خبير (١).

٢- تقسيمات الدفع في ظل القانون الجنائي :

أولاً : الدفع من حيث مصدرها ومجال اعمالها : إما دفع تستند الى قانون العقوبات أو القوانين المكملة له كالدفع بعدم توافر ركن من أركان الجريمة أو الدفع بوجود مانع من موانع المسؤولية الجنائية (٢) .

وإما دفع إجرائية : كالدفع بالبطلان أو الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية ، والدفع بعدم الاختصاص .

ثانياً : الدفع من حيث طبيعتها وماهيتها القانونية : إما

(١) انظر تفصيلاً : د. محمد أبو الوفا نظرية الدفع في قانون المرافعات ١٩٨٥ ص ١١ وما بعدها ، د. رؤوف عبيد « ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية » ١٩٨٦ ص ١٦٣ ، وانظر كتابنا « شرح قوانين القضاة » ص ١٠٥١ .
(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين المخدرات » .

دفوع موضوعية وإما دفوع شكلية أو إجرائية ، وهذه تتنوع في أهميتها الى دفوع جوهرية ، تهدم التهمة كلية ، ودفوع غير جوهرية .

١- **الدفوع الموضوعية الجوهرية :** ومن أمثلة هذا النوع من الدفوع ، الدفع بعدم توافر ركن من أركان الجريمة ، مثل الركن المادى أو الركن المعنوى .

٢- **الدفوع الشكلية أو الاجرائية الجوهرية :** ومن أمثلة هذا النوع من الدفوع ، الدفع ببطلان القبض والتفتيش والاستجواب والاعتراف ، والدفع بعدم الاختصاص وغير ذلك والدفع الجوهري يقبل من كل صاحب مصلحة ، وإذا أغفلته المحكمة كان حكمها مشوباً بالقصور (١) .

ثالثاً : الدفوع من حيث الغاية منها : إما ان تكون دفوعاً متعلقة بالنظام العام كالدفوع المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الدعوى ، وإما ان تكون متعلقة بمصلحة الخصوم وهى التى تتعلق بضمانات الدفاع (٢) .

تقسيم : وسوف نتعرض فيما يلى للدفوع فى قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى البنود التالية :

أولاً - الدفع بعدم الجناية فى جناية تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص لحصول المتهم على ترخيص بتداول النفايات من الجهة الادارية المختصة :

تضمنت المادة ٨٨ من قانون البيئة المصرى (٣) رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

(١) انظر تطبيقات مختلفة لجميع أنواع الدفوع كتابنا « شرح قوانين الفسخ » ص ١٠٥٠ وما بعدها .

(٢) انظر حصر شامل لجميع أنواع الدفوع و أسباب البراءة فى قوانين المضدرات كتابنا « شرح قوانين المضدرات » ص ٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر شرح المادة ٨٨ فى الكتاب الأول ص ٢٧٢ وما بعدها .

عقوبة الجنائية على مخالفة أحكام المواد ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٧ من ذات القانون وهى الجنائيات المتعلقة بتداول المواد الخطرة (١) . فإذا ثبت أن المتهم قد حصل على ترخيص تداول تلك النفايات فلا جريمة فى الأمر ويجب على النيابة أن تأمر بحفظ الأوراق أو الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية حسب الأحوال (٢) .

ثانيا - الدفع بعدم توافر العمد فى جنائية الفعل المخالف لقانون البيئة الذي نشأ عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر :

تنص المادة ٩٥ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على الجنائية الآتية :

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون (٣) إذا نشأ عنه إصابة الأشخاص بعامة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن إذا نشأ عن المخالفة إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العامة .

فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة انسان تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر » .

فإذا ثبت للمحكمة أن المتهم لا يتوافر لديه العمد فى مخالفة أحكام القانون فإنها تقضى ببراءته (٤) .

(١) انظر شرح الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٨٨ فى الكتاب الأول ص ٢٧١ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه » ص ١٦ وما بعدها .

(٣) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً لنصوص قانون البيئة فى الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٤) انظر شرحنا لهذه الجنائية فى الكتاب الأول من هذا المؤلف ص ٣٣٠ الى ص ٣٣٢ .

ثالثا - الدفع بعدم توافر العمد في جنائية زيادة النشاط الاشعاعي عن الحدود المسموح بها:

تضمنت المادة ٨٨ من قانون البيئة المصري (١) رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ عقوبة الجنائية على مخالفة أحكام المادة ٤٧ من قانون البيئة المتعلقة بالنشاط الاشعاعي (٢) .

فلذا ثبت للمحكمة أن المتهم لم يكن يقصد ارتكاب الجريمة فإنه يُقضى ببراءة المتهم (٣) .

رابعا - الدفع بعدم توافر أركان جريمة صيد الطيور بدون ترخيص لأنه لا يكفي القول بأن التهمة ثابتة في حق المتهم :

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :
« عدم جواز استغلال جزر البحيرات ومراعاتها في رعى الماشية أو صيد الطيور إلا بترخيص من المؤسسة المصرية للثروة المائية (المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٦٠) . عدم بيان الحكم لأركان الجريمة على هذا الأساس بأن التهمة ثابتة . قصور يعيب الحكم (٤) .

(١) انظر شرح المادة ٨٨ في الكتاب الأول ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٢) انظر شرح جنائية زيادة النشاط الاشعاعي الكتاب الأول ص ٢٧٧ .

(٣) انظر أسباب البراءة في قضايا المخدرات كتابتنا و شرح قوانين الغدرات ص ٣٧ وما بعدها .

(٤) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : اليقين من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ أنه حظر في الفقرة الأولى من المادة ٧ منه إنشاء الجسور والسدود والبحيرات وشواطئها أو تسوية أية مساحة مائية منها بأي ارتفاع إلا بترخيص من المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية كما أنه حظر - في الفقرة الأخيرة - استغلال جزر البحيرات ومراعاتها في رعى الماشية أو صيد الطيور إلا بترخيص من المؤسسة سالفة الذكر في حدود الاختصاصات المخولة لها ، ومؤدى ذلك أنه اقتصر على تأثيم رعى الماشية في جزر البحيرات ومراعاتها-

خامساً - الدفع بعدم دستورية اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لصدورها بعد انقضاء مدة الستة أشهر التي حددها المشرع لا صدارها في المادة الثانية فقرة أولى من مواد اصدار قانون البيئة :

حددت المادة الثانية فقرة أولى من قانون البيئة مدة ستة شهور لاصدار اللائحة التنفيذية للقانون . ومع ذلك لم تصدر اللائحة إلا في يوم ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ وتشرت في ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ على أن يعمل بها في اليوم التالية لتاريخ النشر .

ونحن نرى أنه بالنسبة لهذا الدفع ان الميعاد المحدد في المادة الثامنة من قانون اصدار قانون البيئة هو ميعاد تنظيمي لا يترتب عليه عدم الدستورية أو البطلان (١) .

سادساً - الدفع بعدم توافر شروط العود المنصوص عليها في المادة ٩٢ / ٥ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

يشترط لتطبيق احكام العود (٢) تماثل الجريمة التي سبق للمتهم

- نون ترفض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وأن يبين مؤامرا بياناً كائناً ما يوضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها فتاؤها ومؤدى كل منها في بيان كافى يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ ص ٢٧ من ١٧٥)

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه بشأن « المخالفات التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة » ص ٦١٢ وما بعدها .

(٢) وأنظر بشأن الدفع بعدم انطباق شروط العود على التهم والمحكوم ضده في جريمة غش الألبان (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ سنة ٣٢ من ٦٧٢) .

ارتكابها (١) ومثال ذلك جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية بمعدات خفض التلوث بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (٢) .

سابعاً - الدفع بتوافر إحدى حالات الاعفاء من العقاب المنصوص عليها في المادة ٥٤ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

تضمنت المادة ٥٤ من قانون البيئة المصري أنه لا تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن التلوث في إحدى الحالات الآتية (٣) :

أولاً : تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .

ثانياً : التفريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الريان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو إتلافها أو عن إهمال . ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ربان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل آثار التلوث وقام على الفور بإخطار الجهة الإدارية المختصة .

ثالثاً : كسر مفاجئ في خط أنابيب يحمل الزيت أو المزيج الزيتي أثناء عمليات التشغيل أو أثناء الحفر أو استكشاف أو اختيار الآبار ، بدون إهمال في رقابة الخطوط أو صيانتها وعلى أن تتخذ الاحتياطات الكافية لرقابة تشغيل الخطوط والسيطرة على التلوث ومصادره فور حدوثه (٤) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قوانين الغش ص ١٠٥٧ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه في القسم الرابع من الكتاب الأول بشأن شرح جرائم البيئة .

(٣) انظر ما سبق شرحه بالنسبة لهذه المادة في الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٤) يلاحظ أن: الاعفاء من العقاب بحق الجهة المختصة في الرجوع على التسبب =

ثامنا - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها :

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سلايقة الفصل فيها - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز اثاره الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي » (١) .

تاسعا - الدفع بشيوع التهمة :

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها (٢) » .

عاشرا - الدفع بعدم قبول الدعوى لصدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية :

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الدفع بعدم قبول الدعوتين الجنائية والمدنية لسابقة صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية جوهري وجوب أن تعرض المحكمة له ايراداً ورداً . اغفال ذلك تصور (٣) » .

= بتكاليف ازالة الآثار الناجمة عن التلوث والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه .

(١) الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٢٠ .

(٢) الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١١٠١ .

(٣) الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٨٦ .

وانظر ما سبق ذكره في الكتاب الثالث بشأن حماية البيئة في تشريعات التمييز والغذاء .

الباب الثانى **الدفع فى القوانين المكتملة لقانون البيئة**

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لأهم الدفع فى القوانين المكتملة لقانون البيئة المصرى وذلك فى البنود التالية :

أولاً ، الدفع بعدم دستورية قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بإنشاء المحمية الطبيعية وذلك نيئل تضمه من عدم تعيين الحدود التى تبين النطاق المكافى لتلك المحمية ،

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا : تطبيقاً لهذا الدفع بجلسة ١٩٩٤/١٠/١ بعدم دستورية المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل علية بالبحر الأحمر وذلك فيما تضمنه من عدم تعيين الحدود التى تبين النطاق المكافى لتلك المحمية (١).

وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء تنفيذاً لهذا الحكم القرار رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٩٥ (٢) باستبدال نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ وتضمن القرار الوزارى الجديد تحديد صور المحمية الطبيعية (٣) الكائنة بمنطقة جبل علية (٤).

(١) انظر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا المصرية فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٩٥ دستورية عليا جلسة ١٩٩٤/١٠/١ الجريدة الرسمية المصرية العدد ٤٢ فى ١٩٩٤/١٠/٢٠ ، مجلة المحاماة ج ٣ ديسمبر ١٩٩٤ ص ١٦١ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٨٢ فى ١٩٩٥/٤/١٠ .

(٣) وانظر ما سبق شرحه فى الكتاب الأول من هذا المؤلف بشأن شرح قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

(٤) وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا كان الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول -

ثانياً ، الدفع بعدم دستورية المواد ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال العامة والادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر شرب الخمر .

قضت المحكمة الدستورية العليا : بجلسة ١٩٩٣/١/٢ برفض الدفع بعدم الدستورية لعدم توافر المصلحة لدى الطاعن (١) في الدفع بعدم دستورية قانون المجال العامة وقانون شرب الخمر .

ثالثاً ، الدفع بعدم مسئولية مسئول الحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه طبقاً للقانون رقم ٢٧١ بشأن الحال العامة (٢) ،

قضت محكمة النقض المصرية : بمسئولية مسئول الحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ - طبيعتها - مسئولية مفترضة حتى ولو لم يكن إيهام موجوداً بالحل وقت وقوعها (٣).

= عن أحكامه ، فإننا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأندار ما سواها ، ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور . (نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س٢٦ ص ٢٥٨) .
ونظر تفصيلاً القسم الخامس من الكتاب الثاني بشأن حماية الهيئة في قانون المحميات الطبيعية ص ٩٢٤ حتى ٩٦٢ .

(١) انظر الدعوى رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية دستورية منشورة في مجلة المحاماة المصرية العدد الثالث ديسمبر ١٩٩٤ ص ٧ .

(٢) انظر ما سبق شرحه في الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

(٣) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن للحال العامة - أن مسائلة مسئول الحل ومديره والمشرع على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام هي مسئولية إقامها الشارع وانفترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخرلفان حتى ولو لم يكن إيهام موجوداً بالحل وقت وقوعها ، فلا يقب من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الاشراف على الحل ومنع ارتكاب-

**رابعاً ، الدفع بعدم مسئولية المتهم عن جريمة السماح
بلعب القمار في الحل العام لسيابه عن الحل بسبب
المرض ،**

قضت محكمة النقض المصرية بأن : « إدانة المتهم دون رد
على دفاعه بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقهاه
لغيابه بسبب المرض - قصور يعيب الحكم (١) .

**خامساً ، الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام
الصادرة في مخالفات اشغال الطرق إلا ما كان مرتبطاً
منها بجنائية أو جنحة ،**

قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لا يجوز الطعن
بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات إلا ما كان مرتبطاً منها
بجناية أو جنحة .

ثبتت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة . وجوب الحكم بعدم
جواز الطعن . ولو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة (٢) .

= الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومى » التي كان يذاولها اللاعبان بمقهى المطعون
ضده مقابل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة من أولتها في المحلات العمومية
طبقاً للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة اليه ولقرار وزير الداخلية رقم ٢
لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح
الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلاً للمقهى يكون مسئولاً عن هذه
المخالفة مسئولية مفترضة طبقاً لحكم المادة ٣٨ سالف الذكر ، سواء أعادت
عليه فائدة من وراء المقامرة أم لا .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ٥١ ص ٢٩)

(١) نقض طعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧ ، نقض الطعن رقم ٩٩٧
س ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٢ س ١٥ ص ٢٩ .

(٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « استقر قضاء محكمة النقض
على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩٠٠ في شأن حالات وأجراءات
الطعن أمام محكمة النقض قد تضمنت حق الطعن على الأحكام النهائية =

**سادساً ، الدفع بأن الأرض المقام عليها البناء ليست
أرضاً زراعية أو حتى من الأراضي البور القابلة للزراعة ،**

قضت محكمة النقض المصرية بجلسته ١٩٩٤/٤/٢٤
بقبول هذا الدفع ونقض الحكم المطعون عليه لأن الأرض المقام عليها
البناء سبق هدمها وحصل المتهم على تصريح بإعادة بنائها للاحلال
والتجديد^(١) .

**سابعاً ، الدفع ببطلان الحكم لعدم تضمينه بيانات
الحكم الصادر بالادانة طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : «لا يكفي لادانة

- الصادر في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها ،
وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ، أن النتيجة العامة لقامت الدعوى
الجنائية ضد الطاعة بوصف انها اشغلت الطريق العام بغير ترخيص وفي
مخالفة طبقاً للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة -
المعدل بالقانونين رقمي ٦٥ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ .

وقد صدر الحكم المطعون به بإدانتها على هذا الأساس فإن الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بعدم
جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٦٢ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار اليه ولا يغير من هذا النظر أن
الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة من تاريخ الطعن
وتقديم اسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره ، إذ أن عدم جواز الطعن
يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال تبحث انقضاء الدعوى الجنائية
من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يبيح
لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ س ٣٥ من ٢١١ للطعن ٦٣٦٢ س ٥٣ق) .

أنظر ما سبق شرحه في الكتاب الثاني بشأن حماية البيئة الأرضية ضد
التلوث .

(١) نقض الطعن رقم ٢٤٤٩٥ س ٥٩ق مجلة القضاة الفصلية - يناير يونيو
١٩٩٤ س ٤٦٦ .

الطاعن فى جريمة غش أغذية أن يثبت أن الغذاء عرض فى محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده وأن يوضح الحكم وجه ما نقله عن التحليل مخالفة ذلك قصور^(١) .

ثامناً ، الدفع بأن الطريق العام الذى أقام التهم عليه البناء لا يدخل ضمن الطرق المحددة قانوناً :

قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « عدم التعرض للدفاع الجوهرى إيراداً ورداً . قصور . الدفع بعدم انطباق القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لأن الطريق المقام عليه البناء يدخل فى حدود قرية لها مجلس قروى . دفع جوهرى . التفات الحكم عنه قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك . المادة ٢ من القانون المذكور^(٢) حددت الطرق محل التائيم^(٣) . »

تاسعاً ، الدفع بأن الآثار التى يحوزها تاجر الآثار سبق تسجيلها وأنه لا زالت باقية بكاملها :

وقد قضت محكمة النقض فى هذا الشأن بأن : « ضابط التائيم فى جريمة الاتجار فى الآثار طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩١٥ هو ثبوت مزاوله الاتجار بالفعل فى الآثار بغير ترخيص . ولما كان ما اثاره الطاعن من منازعة فى الاتجار فى الآثار استناداً الى أن الآثار التى يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها يعد من أوج الدفاع الجوهرية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة . أما وهى لم تفعل

(١) الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢ .

(٢) الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ ص ٣٠ و ٩٠٦ .

(٣) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف بشأن حماية البيئة الأرضية فى قانون الطرق العامة ص ١٠١٦ وما بعدها .

فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع^(١) .

عاضراً ، الدفع بأن المستلزمات الخاصة بالمنشآت الفندقية التي لا تخضع للضرائب أو الرسوم ،

قضت محكمة النقض المصرية بأن : « إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح . عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندق أو السياحة^(٢) .

(١) نقض ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ من ٤٣٧ طعن ١٢١ لسنة ٣٩ ق .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم : النص في المادة الأولى والسادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ يدل وعلى ما انفصلت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعاً منه على التوسع في حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشأة الفندق بهذا الإعفاء ، وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية في الفنادق والمنتجعات والاستراحات والبيوت المفروشة المرخص لها في استقبال السياح ، والفنادق العائمة والبواخر السياحية التي تستخدم لنقلهم في رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم كما حصر المنشآت السياحية في الأماكن المعينة أساساً لاستقبال السائحين وتقديم المكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتصديقها قرار من وزير السياحة ، لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندق أو السياحة على النحو السالف البيان .

(المعلن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ س ٢٧ من ١٠٧٠)

الباب الثالث

معجم بالمصطلحات الانجليزية المتعلقة بالبيئة

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى لأهم المصطلحات الانجليزية (١) المستعملة فى البيئة وذلك تيسيراً على الباحثين (٢) من الالتجاء الى معجم متخصص باللغة الانجليزية (٣) .

(١) انظر المصطلحات الانجليزية المستعملة فى قوانين الاستثمار كتابنا «موسوعة الاستثمار» ص ٥١١ وما بعدها .

(٢) انظر المصطلحات الفرنسية المستعملة فى التحكم الداخلى والتجارى الدولى كتابنا «شرح قوانين التحكم» ص ٤١٧ وما بعدها .

(٣) انظر المصطلحات الفرنسية المستعملة فى الشهر العقارى كتابنا «شرح قوانين الشهر العقارى» ص ٤١٥ وما بعدها ، وانظر تفصيلاً بشأن مصطلحات البيئة د. سليمان العتيلى ، د. بشير جرار تلوث الهواء ص ١٨٩ وما بعدها .

(أ)

Abnormal Proteins	بروتينات غير طبيعية
Absorption	امتصاص
Acetyldehydes	استيلدهيدات
Acid mists	رشوشات حمضية
Acid rain	مطر حمضي
Adsorption	امتزاز (ادمصاص)
Aerosoles	ايروسول (جسيمات)
Aldehydes	الدهيدات
Aliphatic compounds	مركبات اليفاتية
Alpha ray	أشعة ألفا
Alumina dust	أغبرة الألومينا
Anmonia	أمونيا (النشادر)
Amphiboles	أمفيبولس (جسيمات)
Aromatic compounds	مركبات عطرية
Arsenic	زرنيخ
Arsenic trioxide	ثالث أكسيد الزرنيخ
Asbestoses	أسبيستوزات (جسيمات)
Absestosis	الالتهاب الأسبيستوزي
Ash	رماد
Asthma	مرض الربو
Atomic absorption	امتصاص ذري

Atmosphere	غلاف جوي
Attractants	مواد جاذبة
Autoanalyzer	جهاز التحليل الذاتي
Automatic sampler analyzer	جهاز تحليل العينات الاوتوماتيكي

(B)

Bacteriocides	مبيدات البكتيريا
Barium saccharate	سكارات الباريوم
Benzopyrene	بنزوبيرين
Berylliosis	التهاب بريليوني
Beta counter	عداد بيتا
Beta ray	أشعة بيتا
Biosphere	غلاف جوي
Blue baby phenomenon	ظاهرة الطفل المزرق
Brake	فراامل (كوابح)

(C)

Cadmium	كاديوم
Carbon oxides	أكاسيد الكربون
Carborundum	كاربورندم
Carburator	كاربوريتر
Carboxy haemoglobin	كربوكسيل الهيموجلوبين
Catalyst	مادة محفزة
Catalytic oxidation	تأكسد محفز

Causitic ash	رماد كاوي
Causitic mist	رشوشات كاوية
Caustic soda	الصودا الكاوية
Cement	اسمنت
Cellulose	سيللوز
Chemiluminescence	وهجان كيميائي
Colorimetric	كرستوناييل (جسيمات)
Clay particulates	جسيمات صلصالية
Coal fragments	دقائق الفحم
Colometric	قياس الشدة اللونية
Combustible matter	مادة قابلة للاحتراق
Condensation	تكثيف
Cretaceous period	عصر طباشيري
Crocidolite	كركدوليات
Curie	كوري (وحدة قياس للاشعاعات)
Cytochrome oxidase	سيتوكروم أكسداز (إنزيم)

(D)

Detergents	مواد التنظيف
DNA Polymerase	بولماز الحمض النووي اللاكسجيني (إنزيم)
Dust	غبار
Dust disease	مرض الغبار

(E)

Electrochemical cell	خلية كيميائية كهروكيميائية
Electrochemic Precipitator	المرسب الكهربائي الساكن
Emphysema	انتفاخ الرئة
Epidermis	قشرة
Exhaust	عادم
Extraction	استخلاص

(F)

Filtration	ترشيح
Fine particulates	جسيمات دقيقة
Flame atomic absorption	الامتصاص الذري باللهب
Flame ionization detector	كشاف التأين اللهب
Flame photometry	قياس المضيائية اللهبية
Fluorides	فلوريدات
Fluorosis	التهاب الفلوروزي
Fluorsilicic acid fumes	أبخرة فلور حمض سليسيلك
Fume	أبخرة
Fungicides	مبيدات الفطر

(G)

Gamma ray	أشعة جاما
Glacial period	العصر الجليدي

Gas chromatography	جروماتوغرافيا الغاز
Gasoline tank	مخزن وقود
Gravimetry	قياس الجاذبية
Green house phenomenon	ظاهرة البيوت الزجاجية

(H)

Half life	عمر النصف
Hexachloro-cyclohexane	سداسي كلور الهكسان الحلقي
Hydrofluoric acid	حمض الهيدروكلوريك
Hydrofluric acid	حمض الهيدروفلوريك
Hydrogen fluoride	فلوريد الهيدروجين
Hydrogen isotope tritium	نظير الهيدروجين التريتيوم
Hydrogen sulphide	كبريتيد الهيدروجين
Hydrosphere	المسطحات المائية (هيدروسفير)

(I)

Intertial separation	فصل بالقصور الذاتي
Ionosphere	طبقة الغلاف المتأين
Isocitrate dehydrogenase	إنزيم نازع هيدروجين أيسوسترات

(M)

Maleic dehydrogenase	إنزيم نازع الهيدروجين المالكيني
Mercaptan	مركبتان
Mercury	زئبق

Mesophyll	ميزوفيل
Mesosphere	طبقة الغلاف المتوسط
Methaemoglobin	ميثاجلوبين
Mist	رذاذ (رشوشات)
Molluscicides	مبيدات الرخويات

(N)

Nematocides	مبيدات الديدان الخيطية
Neutron activation	تنشيط بالنيوترونات
Nitric acid	حمض النيتريك
Nitrogen oxides	أكاسيد النيتروجين
Non-dispersive infrared ray	الأشعة تحت الحمراء غير المشتتة
Non-methane hydrocarbon	هيدروكربونات بخلاف الميثان
Nucleotidase	نيوكليوتايداز (انزيم)

(O)

Oedema	مرض التورل
Ozone	أوزون
Ozone layer	طبقة الأوزون
Oxy-acetylene torches	مشاعل الاستلين الأوكسجينية
Oxygenated haemoglobin	هيموجلوبين مؤكسد

(P)

Palasade Layer	طبقة الخلايا العمادية بالورقة
Pararosaniline methyl sulfuric acid	براروسينيلين حمض الكبريتيك الميثيلي
Parathion	براثيون
Perchloric acid	فوق حمض الكلوريك
Peroxyacetyl nitrate	نترات بروكسي الاستايل
Peroxy-butyl nitrate	نترات بروكسي البيوتريل
Penoxy-propionyl nitrate	نترات بروكسي البروبنيل
Phosphoamide	أميد الفسفور
Phosphoric acid	حمض الفسفوريك
Photochemical	كيمياضوي
Pollen grains	حبوب اللقاح
Polynuclear aromatic hydrocarbons	هيدروكربونات عطرية متعددة النواة
Polystrene	متعددة الستايرين
Primary pollutants	ملوثات أولية

(Q)

Quartz Particulates	جسيمات الكوارتز
---------------------	-----------------

(R)

Rad	راد (وحدة قياس)
Rem	ريم (وحدة قياس)
Repellants	مواد منفرة
Rodenticides	مبيدات القوارض

(S)

Scintillation counter	عداد وميضى
Secondary pollutants	ملوثات ثانوية
Sedimentation	ترسيب
Selective absorption	امتصاص انتقائي
Settling particulates	جسيمات متراكمة
Silicon tetrafluoride	رابع فلوريد السليكون
Silicon tungstate	تنغستات السليكون
Silicosis	تآجر رئوي
Size fractionation	تجزئة حجمية
Slime particulates	جسيمات طينية
Smog	ضباب دخاني
Smoke	دخان
Soda ash	رماد الصودا
Sodium arsenite	زرنيخات الصوديوم
Sodium tetrachloromercurate	رابع كلور الصوديوم الزئبقي
Soot	سناج
Spongy parenchyma	برنشيمة اسفنجية
Standard dustfall jar	وعاء الغبار المتراكم العياري
Stone dust disease	مرض الغبار الحجري
Stratosphere	طبقة الغلاف الزمهريري
Sulphuric acid	حمض الكبريتيك
Sulphur oxides	أكاسيد الكبريت
Suspended particulates	جسيمات عالقة

(T)

Tar	تار
Tetraethyl lead	رابع اثيل الرصاص
Thermal precipitation	ترسيب حراري
Thermosphere	طبقة الغلاف الحراري
Thorium	ثوريوم
Thymidine kinase	كايناز الثايمدين (إنزيم)
Total hydrocarbons	هيدروكربونات كلية
Troposphere	طبقة الغلاف السفلي
Turbidimetric	قياس العكارة

(U)

Uranium	يورانيوم
Ultrasonic vibration	تذبذب فوق سمعي

(W)

Wilson's disease:	مرض ويلسون
Wood charcoal	فحم الخشب النباتي

(X)

X-ray fluorescence	مفلور أشعة اكس
X-ray spectrometer	مقياس طيف أشعة اكس

المراجع (١)

أولاً : الكتب والرسائل :

- د. ابراهيم على صالح : المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٨٠ .
- د. أحمد فتحى سرور : الوسيط فى قانون العقوبات القسم العام ١٩٨٩ ، دار النهضة العربية .
- المستشار أحمد عبد الظاهر الطيب : موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة ١٩٩٥ .
- د. أحمد مدحت اسلام : التلوث مشكلة العصر عالم المعرفة ١٩٩٠ .
- د. رشيد الحمد ، د. محمد صبار يضى : البيئة ومشكلاتها ١٩٧٩ .
- د. رمسيس بهنام : نظرية التجريم فى القانون الجنائى معيار سلطة العقاب تشريعياً وتطبيقاً ، منشأة المعارف ١٩٧١ .
- د. زين الدين عبد المقصود : البيئة والانسان ، منشأة المعارف ١٩٨٥ .
- د. السيد أحمد عبد الخالق : السياسات البيئية والتجارة الدولية ، دار النهضة العربية ١٩٩٤ .
- د. سليمان محمد العقيلي والأستاذ بشير محمود جزار : تلوث الهواء من ص ١٨٩ حتى ص ١٩٧ . مكتب التربية لدول الخليج الرياض ١٩٩٠ .
- د. سمير حافظ : الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة ١٩٩٥ .
- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى : حماية البيئة من التلوثات الصناعية - دار النهضة العربية ١٩٨٥ .
- دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- تقييم تشريعات حماية البيئة فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- د. عصام الدين الحناوى : التشريعات الخاصة بحماية البيئة فى مصر ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ١٩٧٠ .

(١) أوردنا هنا للراجع العربى لما المراجع الانجليزية والفرنسية فقد اكتفيانا بذكرها فى مواضعها من حواشى البحث .

- د. **عبد الفتاح مراد** : شرح تشريعات الغش الطبية الأولى ، شرح قوانين المخدرات الطبية الثانية ، أصول أعمال النيابات الطبية الخامسة ، موسوعة القانون البحري الطبية الأولى .
- د. **محمد أرناؤوط** : الانسان وتلوث البيئة المكتبة الأكاديمية ١٩٩٥ .
- د. **محمد عبد الفتاح القصاص** : دور البحث العلمي في خدمة البيئة والمحافظة على مواردها ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور البحث العلمي في حماية البيئة من التلوث في اليبويل الفضى للمركز القومي للبحوث ١٩٥٦ ، ١٩٨١ ص ١-٢ .
- د. **محمد أحمد محمود جمعه** : التلوث الضوضائي بيروت ١٩٨٧ .
- د. **محمد سعيد صباري** : البيئة اطارها ومعناها ، سلسلة قضايا بيئية ، جمعية حماية البيئة الكويتية ، الكويت ١٩٨٣ .
- د. **محمود عزو صفر** : الكويت البيئة المتاخية ، سلسلة قضايا بيئية ، جمعية حماية البيئة الكويتية ، أغسطس ١٩٨٥ .
- م. **محمد عبد القادر الفقى** : أدب البيئة ، مجلة البيئة ، الكويت ، أبريل ١٩٨٨ ، البيئة مشاكلها وقضاياها مكتبة ابن سينا ١٩٩٤ .
- د. **مفيد محمود شهاب** : نحو اتفاقية دولية جديدة لقانون البحار ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣٤ ، القاهرة و ١٩٧٨ .
- المستشار فتحى العيسوى** : الموسوعة الجنائية الحديثة .
- د. **نور الدين هندواى** : الحماية الجنائية للبيئة دار النهضة العربية ١٩٨٥ .

ثانياً : التقارير والدوريات :

- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كتيب مصور ، ومنشور ١٣١٢٧٢٣ باللغة العربية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اليونان ، ١٩٨٦ .
- مكافحة تلوث البيئة ، تقرير الجمعية للكيماوية الأمريكية ، ترجمة د. أنور محمود ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٢ .
- تلوث البيئة ، مركز النيل للإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٨٢ .
- « التلوث » مختارات من البحوث التي القيت في ندوة « التلوث » - آثاره وأخطاره وطرق الوقاية منه في العالم العربى - القاهرة ٢٢ - ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٢ - المنظمة العربية للترقية والعلوم والثقافة - جامعة الدول العربية سنة ١٩٧٤ .
- تقرير مجلس بحوث البيئة بإكاديمية البحث العلمى بشأن أنشطة وبرامج وأسلوب العمل حتى ١٩٨١ ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - المجلس النوعية يناير سنة ١٩٨٢ .
- لأكاديمية البحث العلمى التشريعات البيئة في مصر ١٩٨٩ .
- عمرو الشربيني : حماية البيئة وعلاقتها بحركة التجارة العالمية مجلة السياسة الدولية ح ١٢٨ أبريل ١٩٩٧ .
- الجريدة الرسمية .
- النشرة التشريعية .
- الوقائع المصرية .

كتب وأبحاث للمؤلف

أولاً : الكتب (١) :

- شرح تشريعات الغش ١٩٩٧ .
- اتحاد الملاك وملكية الشقق والمساكن الاقتصادية ١٩٩٧ .
- أصول أعمال النيابة والتحقيق الجنائي العملي - الطبعة الخامسة .
- الاجراءات الانبارية للعمل بالمحاكم . الطبعة الأولى .
- دعاوى بيع العقارات . الطبعة الثانية .
- جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع - الطبعة الأولى .
- موسوعة قوانين التعليم . الطبعة الأولى .
- موسوعة القانون الهجري . الطبعة الأولى .
- موسوعة الاستثمار . الطبعة الثالثة .
- التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي . الطبعة الثانية .
- أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها . الطبعة الأولى .
- التحقيق الجنائي التطبيقي . الطبعة الأولى .
- التعليق على تشريعات إيجار الأماكن .
- شرح ضريبة المبيعات . الطبعة الأولى .
- شرح قانون الضريبة على العقارات للبنية . الطبعة الثانية .
- موسوعة قطاع الأعمال العام .
- شرح تشريعات المخدرات . الطبعة الأولى .
- التعليق على قانون الحجز الانباري . الطبعة الأولى .
- النظام القانوني في اسرائيل وفلسطين الطبعة الأولى .
- الجديد في النقض الجنائي ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
- الجديد في نقض الايجارات ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
- شرح تشريعات التحكيم . الطبعة الأولى .
- شرح تشريعات الضريبة الموحدة . الطبعة الأولى .
- موسوعة البنوك . الطبعة الأولى .
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل . الطبعة الثانية .
- اصول اعمال المحضرين في الاعلان والتنفيذ . الطبعة الأولى .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري ١٩٩٧ .
- التنفيذ علماً وعملاً الطبعة الأولى .
- دعاوى قسمة المال الشائع - الطبعة الأولى .
- التعليمات العامة للنيابات الطبعة الأولى .
- شرح تشريعات الشهر العقاري الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- شرح قانون السجل العيني - الطبعة الأولى .
- المسؤولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة - رسالة دكتوراه .

(١) تطلب هذه الكتب من الإسكندرية ت : ٠٢٤٨٤٤٤٤٨ ومن المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

- شرح تشريعات البيئة - الطبعة الأولى .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٩٧ .
- شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٩٧ .
- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية . انجليزى - فرنسى
- عربى ١٩٩٧ .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- إنجليزى - فرنسى - عربى .
- الاتفاقيات العربية الكبرى - الطبعة الأولى .
- الاتفاقيات الدولية الكبرى - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى للمحكمة الادارية العليا المصرية - الطبعة الأولى .
- المعجم القانونى رباعى اللغة - فرنسى - انجليزى - ايطالى - عربى - شرعى .
- التعليق على تشريعات إيجار الأماكن .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .

ثانياً : الأبحاث العلمية :

- ١- المسئولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة فى مصر ، محاضرة أقيمت على السادة مستشارى مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة ببهاريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٢- المسئولية التأديبية لرجال القضاء والنيابة العامة فى مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والنيابة العامة فى فرنسا بمبنى وزارة العدل ببهاريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٣- النظام القانونى والقضائى فى جمهورية ألمانيا ، بحث منشور فى مجلة القضاء الشهرية أعداد يناير يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٤- النظام القانونى والقضائى فى النرويج ، بحث قدم للنشر فى مجلة القضاء الفصلية .
- ٥- كيف يفكر الكمبيوتر القانونى ؟ بحث منشور فى مجلة قضاة النفر التى يصدرها نادى قضاة الاسكندرية .
- ٦- الأسباب الاجرائية والموضوعة للبراءة فى جرائم المخدرات .
- ٧- الأصول القانونية لأعمال الخبراء . بحثين قدما الى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التى نظمها مركز للخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الاسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٨- الجرائم التى ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
- ٩- جرائم الامتناع عن الحكم فى الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع ٣ ، ١٩٩٢ .
- ١٠- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع ٣ ، ٤ ، عام ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم ألمانيا ضد القضاة وضد الانسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع ٥ ، ٦ ، عام ١٩٩٢ .
- ١٢- أحكام المخدرات فى الشريعة الاسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٣- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة أقيمت بالمشهد العالى للمحاماة بالقاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٤- النظام القانونى للشركات القابضة فى قانون قطاع الأعمال ، بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف

٥	- قرآن كريم .
٧	- قرآن كريم
٩	- اهداء .
١١	- مقدمة المؤلف .
١١	اولاً : المراد بالبيئة في اللغة .
١١	ثانياً : المراد بالبيئة في الاصطلاح .
١٣	ثالثاً : المراد بالبيئة في اللغة القانونية .
١٤	- عناصر البيئة التي يحميها القانون .
١٤	رابعاً : العلاقة بين حماية البيئة وحركة التجارة العالمية .
١٥	خامساً : نشأة وتطور مفهوم التجارة والبيئة في العالم المعاصر .
١٦	سادساً : المعايير البيئية في التجارة الدولية .
	سابعاً : انواع المعايير البيئية لدى للمنظمة العالمية للمعايير والتوحيد
١٦	القياسي .
١٨	ثامناً : اختلاف وتباين العناصر المكونة للبيئة .
١٩	تاسعاً : المراد بالبيئة الطبيعية .
٢٠	عاشراً : المراد بالبيئة الاجتماعية .
٢١	حادي عشر : المفهوم العام لمصطلح البيئة .
٢٢	- إتساع دائرة التجريم والعقاب في تشريعات البيئة .
٢٣	ثاني عشر : ضرورة الاستطلاع التشريعي لتشريعات المستقبل .
	ثالث عشر : ضرورة سرعة إصدار تشريعات أساسية للبيئة في الدول
٢٤	العربية .
٢٤	رابع عشر : تقسيمات تشريعات البيئة .
	خامس عشر : إصدار الدول المتقدمة لقوانين تحدد السياسة البيئية
٢٥	الوطنية لتلك الدول .
٢٥	١- تشريعات البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية .
٢٧	٢- تشريعات البيئة في ألمانيا .
٢٨	٣- تشريعات البيئة في اليابان .
٢٩	سادس عشر : التشريعات المصرية للتعلمة بحماية البيئة .
٣١	سابع عشر : التنظيم التشريعي لصناعة البيئة في الدول العربية .
٣١	١- تشريعات البيئة في دولة الكويت .
٣٢	٢- تشريعات البيئة في دولة الامارات العربية المتحدة .
٣٣	٣- تشريعات البيئة في دول عربية أخرى .
٣٣	ثامن عشر : النظرية الاسلامية في حماية البيئة .

- ٢٥ **تاسع عشر :** الأساس الدستوري لحماية البيئة في بعض دساتير العالم .
- ٣٦ **عشرون :** رؤيتنا الخاصة وسعينا نحو تأسيس فرع قانوني للبيئة له ذاتية مستقلة وله مجموعة قانونية خاصة .
- ٣٦ **حادي وعشرون :** ضرورة انشاء وزارات للبيئة في مصر وفي الدول العربية .
- ٣٧ **ثاني وعشرون :** رؤيتنا بشأن تخصيص دبلوم للقانون العام في العلوم القانونية للبيئة .
- ٣٧ **ثلاث وعشرون :** تحديد الدرجات المختلفة لخطورة التلوث على الكائنات .
- ٣٨ **رابع وعشرون :** حماية البيئة والقانون الدولي .
- ٣٩ **خامس وعشرون :** إعلان البيئة العالمي الصادر عن مؤتمر استكهولم للبيئة .
- ٤٠ **سادس وعشرون :** ضرورة انشاء نيابة متخصصة للبيئة ومحكمة مستعجلة ولحمة نوعياً لجنت ومخالفات وجنايات البيئة .
- ٤١ **سابع وعشرون :** الأهمية النظرية والعملية للبحث والمشاق التي واجهها الباحث .
- ٤١ **ثامن وعشرون :** خطة البحث .

الكتاب الأول

- ٤٩ **شرح القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة**
- ٤٩ - تهديد وتقسيم .

القسم التمهيدي

- ٥١ **المبادئ العامة في حماية البيئة**
- ٥١ - تهديد وتقسيم .

الباب التمهيدي

- ٥٣ **شرح مواد اصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤**
- ٥٣ - تهديد .

- ٥٣ ١- النص القانوني للمادة الأولى من مواد اصدار قانون البيئة .
- ٥٣ ٢- للقصد بالقوانين الخاصة بالبيئة التي يجب مراعاة احكامها .
- ٥٤ ٣- تطبيقات القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة ونطاق سريانها الموضوعي .
- ٥٤ ٤- المشكلات العملية في حالات التعدد المعنوي للجرائم الواردة في قانون البيئة وغيره من القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة .
- ٥٥ ٥- بدء السريان الزمني لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ يوم ١٩٩٤/٣/٤ .

- ٥٥ ٦- الاستثناءات التي أوردها المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة وشروط تنفيذها .
- ٥٦ ٧- الاجراءات التي يتبناها جهاز شئون البيئة قبل الموافقة على الجهة المقررة لتوفيق اوضاع المنشآت .
- ٥٦ ٨- بدء السريان الزمني لللائحة التنفيذية لقانون البيئة يوم ١٩٩٥/٣/١ .
- ٥٦ ٩- التفرقة بين المنشآت القائمة وقت صدور القانون والمنشآت التي تقام بعد صدور القانون .
- ٥٧ ١٠- سريان قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بأثر مباشر وفوري على المنشآت التي تقام بعد سريان احكامه .
- ٥٧ ١١- كيفية سريان قانون البيئة على المنشآت القائمة وقت سريان احكامه .
- ٥٧ ١٢- سبق سريان احكام القوانين الخاصة الأخرى المتعلقة بالبيئة قبل صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
- ٥٧ ١٣- النص القانوني للمادة الثانية من مواد إصدار قانون البيئة .
- ٥٨ ١٤- شرح للمادة الثانية من مواد إصدار قانون البيئة .
- ٥٨ ١٥- الحكمة من إصدار اللائحة التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء .
- ٥٩ ١٦- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة .
- ٥٩ ١٧- اثر عدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة بعد انقضاء مدة الستة أشهر التي حددها للشرع إصدار اللائحة التنفيذية للقانون .
- ٦٠ ١٨- المقصود بالعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ احكام الباب الثاني من قانون البيئة .
- ٦٠ ١٩- المقصود بمراعاة احكام المادة (٥) من قانون البيئة .
- ٦٠ ٢٠- النص القانوني للمادة الثالثة من مواد إصدار قانون البيئة .
- ٦٠ ٢١- شرح للمادة الثالثة من مواد إصدار قانون البيئة .
- ٦١ ٢٢- النص القانوني للمادة الرابعة من مواد إصدار قانون البيئة .
- ٦١ ٢٣- شرح للمادة الرابعة من مواد إصدار قانون البيئة .

الباب الأول

الأحكام العامة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

- ٦٢ - تمهيد ؛
- ٦٢ أولاً ؛ النص القانوني للمادة رقم (١) :
- ٦٢

- ٦٢ ١- البيئة .
- ٦٣ ٢- الهواء .
- ٦٣ ٣- الاتفاقية .
- ٦٣ ٤- المكان العام .
- ٦٣ ٥- المكان العام المغلق .
- ٦٣ ٦- المكان العام شبه المغلق .
- ٦٣ ٧- تلوث البيئة .
- ٦٤ ٨- تدهور البيئة .
- ٦٤ ٩- حماية البيئة .
- ٦٤ ١٠- تلوث الهواء .
- ٦٤ ١١- مركبات النقل السريع .
- ٦٤ ١٢- التلوث المائي .
- ٦٥ ١٣- المواد والعوامل الملوثة .
- ٦٥ ١٤- المواد الملوثة للبيئة المائية .
- ٦٥ ١٥- الزيت .
- ٦٦ ١٦- المزيج الزيتي .
- ٦٦ ١٧- مياه الاتزان غير النظيفة (مياه الصابورة غير النظيفة) .
- ٦٦ ١٨- المواد الخطرة .
- ٦٦ ١٩- النفايات الخطرة .
- ٦٦ ٢٠- تناول المواد .
- ٦٧ ٢١- إدارة النفايات .
- ٦٧ ٢٢- التخلص من النفايات .
- ٦٧ ٢٣- إعادة تدوير النفايات .
- ٦٧ ٢٤- المواد السائلة الضارة بالبيئة المائية .
- ٦٧ ٢٥- تسميحات الاستقبال .
- ٦٧ ٢٦- التصريف .
- ٦٨ ٢٧- الأغراق .
- ٦٨ ٢٨- التعميض .
- ٦٨ ٢٩- وسائل نقل الزيت .
- ٦٨ ٣٠- السفينة .
- ٦٩ ٣١- السفينة الحربية .
- ٦٩ ٣٢- السفينة الحكومية .
- ٦٩ ٣٣- ناقلة المواد الضارة .
- ٦٩ ٣٤- المنشأة .

- ٧٠ - ٣٥ - شبكات الرصد البيئي .
 ٧٠ - ٣٦ - تقويم التأثير البيئي .
 ٧٠ - ٣٧ - الكارثة البيئية .
 ٧١ - ٣٨ - الجهة الانبارية المختصة لحماية البيئة المائية .
 ٧٣ - ثانياً : شرح المادة رقم واحد من قانون حماية البيئة :
 ٧٣ - تشهد :
 ٧٣ - ١- اهداف قانون البيئة للمصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
 ب- مضمون المادة رقم واحد من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤
 لسنة ١٩٩٤ .
 ٧٥ - ١- المواد الملونة للبيئة المائية .
 ٧٥ - ٢- التصريف .
 ٧٦ - ٣- التعميض .
 ٧٧ - ٤- خط الشاطئ .
 ٧٧ - ٥- البحر الاقليمي .
 ٧٧ - ٦- المنطقة الاقتصادية الخالصة .
 ٧٧ - ٧- البحر .
 ٧٧ - ٨- المنطقة البحرية الخاصة .
 ٧٧ - ج- المقصود بكلمة البيئة لغة .
 ٨٠ - د- المعنى الاصطلاحي لكلمة البيئة .
 ٨١ - و- المفهوم الحديث لكلمة البيئة .
 ٨١ - هـ- المقصود باصطلاح البيئة البشرية .

الباب الثاني

النظام القانونى لجهاز حماية البيئة

- ٨٤ - تشهد .
 ٨٤ - أولاً : النص القانونى للمادة (٢) .
 ٨٤ - ثانياً : شرح المادة (٢) .
 ٨٤ - ١- انشاء جهاز شئون البيئة بالقاهرة .
 ٨٥ - ٢- انشاء مزارع لجهاز شئون البيئة بالمحافظات .
 ٨٥ - أولاً : النص القانونى للمادة (٣) .
 ٨٥ - ثانياً : شرح المادة (٣) .
 ٨٥ - - كيفية تعيين رئيس مجلس شئون البيئة .
 ٨٥ - أولاً : النص القانونى للمادة (٤) .
 ٨٦ - ثانياً : شرح المادة (٤) .

- ٨٦ ١- التطور التاريخي للاختصاص بشئون البيئة بمجلس الوزراء المصري .
- ٨٧ ٢- الحلول القانوني للجهاز المستحدث لشئون البيئة محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨١ في الحقوق والالتزامات .
- ٨٨ ٣- تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون حماية البيئة .
- ٨٨ ١- النص القانوني للمادة (٥) .
- ٩١ ١- وللجهاز في سبيل تحقيق أهدافه .
- ٩١ ٢- شرح للمادة (٥) .
- ٩١ ١- اختصاصات جهاز حماية البيئة ووسائله لتحقيق أهدافه .
- ٩١ ١- النص القانوني للمادة (٦) .
- ٩٣ ٢- شرح للمادة (٦) .
- ٩٣ تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ولجانه .
- ٩٣ ١- النص القانوني للمادة (٧) .
- ٩٤ ٢- شرح للمادة (٧) .
- ٩٤ ١- للمركز القانوني لمجلس إدارة جهاز شئون البيئة .
- ٩٤ ٢- اختصاصات وسلطات مجلس إدارة جهاز حماية البيئة .
- ٩٥ ١- النص القانوني للمادة (٨) .
- ٩٥ ٢- شرح للمادة (٨) .
- ٩٦ ١- النص القانوني للمادة (٩) .
- ٩٦ ٢- شرح للمادة (٩) .
- ٩٦ ١- النص القانوني للمادة (١٠) .
- ٩٦ ٢- شرح للمادة (١٠) .
- ٩٦ ١- للممثل القانوني للجهاز .
- ٩٦ ١- النص القانوني للمادة (١١) .
- ٩٧ ٢- شرح للمادة (١١) .
- ٩٧ ١- مسؤوليات الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة .
- ٩٧ ٢- اختصاصات الرئيس التنفيذي لجهاز حماية البيئة .
- ٩٨ ١- النص القانوني للمادة (١٢) .
- ٩٨ ٢- شرح للمادة (١٢) .
- ٩٨ ١- وظيفة الأمين العام لجهاز شئون البيئة .
- ٩٨ ١- النص القانوني للمادة (١٣) .
- ٩٩ ٢- شرح للمادة (١٣) .

١- سلطة رئيس جهاز البيئة وسلطة الأمين العام بالبيئة للعاملين

٩٩

بالجهاز .

٩٩

٢- الهيكل الوظيفي لجهاز شئون البيئة .

الباب الثالث

النظام القانوني لصندوق حماية البيئة

١٠٠

١٠٠

- تمهيد وتقسيم .

١٠٠

أولاً : النص القانوني للمادة (١٤) .

١٠١

ثانياً : شرح المادة (١٤) .

١٠١

١- موارد صندوق حماية البيئة .

١٠٢

٢- الموازنة الخاصة لصندوق حماية البيئة .

١٠٢

أولاً : النص القانوني للمادة (١٥) .

١٠٣

ثانياً : شرح المادة (١٥) .

١- تخصيص مواد صندوق حماية البيئة للاتفاق منها في تحقيق

١٠٣

افراض دون غيرها .

١٠٤

٢- وجوه اتفاق موارد صندوق حماية البيئة .

الباب الرابع

الحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة

١٠٥

١٠٥

- تمهيد .

١٠٥

أولاً : النص القانوني للمادة (١٦) .

١٠٥

ثانياً : شرح المادة (١٦) .

١٠٥

١- اللائحة الداخلية لصندوق حماية البيئة .

١٠٦

٢- رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على أعمال الصندوق .

١٠٦

أولاً : النص القانوني للمادة (١٧) .

١٠٦

ثانياً : شرح المادة (١٧) .

١- اختلاف نظام حوافز أعمال البيئة عن نظام حوافز العاملين بجهاز

١٠٦

حماية البيئة .

٢- استحقاق الحوافز على الأعمال أو المشروعات التي من شأنها

١٠٧

حماية البيئة .

١٠٧

أولاً : النص القانوني للمادة (١٨) .

١٠٧

ثانياً : شرح المادة (١٨) .

القسم الأول

الإجراءات القانونية لحماية البيئة

الأرضية من التلوث

١٠٩

١٠٩

- تمهيد وتقسيم .

الجواب الأول

آخر التلوث على التنمية واجراءات حماية البيئة

- ١١٠ - تمهيد وتقسيم .
- ١١٠ أولاً : النص القانوني للمادة (١٩) .
- ١١١ ثانياً : شرح المادة (١٩) .
- ١١١ ١- دور الجهة الانبارية المختصة فى تقييم التأثير البيئى للمنشأة .
- ١١١ ٢- نطاق سريان الأحكام الواردة فى المادة التاسعة عشر من القانون.
- ١١٢ ٣- كيفية تصيد المنشآت التى تخضع لأحكام تقييم التأثير البيئى وفقاً للضوابط الأساسية التالية .
- ١١٢ أولاً : نوعية نشاط المنشأة .
- ١١٢ ثانياً : المنشآت الخاضعة لتقييم التأثير البيئى وفقاً لموقعها .
- ١١٢ ثالثاً : مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية .
- ١١٢ رابعاً : نوع الطاقة المستخدمة لتشغيل المنشأة وهى اجراءات الترخيص لمنشأة خاضعة لتقييم التأثير البيئى .
- ١١٢ ١- واجبات الجهة الانبارية المختصة بشأن تقييم التأثير البيئى .
- ١١٥ حق جهاز شئون البيئة فى الاستعانة بالخبراء لاياء الرأى فى تقييم التأثير البيئى للمنشأة .
- ١١٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٠) .
- ١١٦ ثانياً : شرح المادة (٢٠) .
- ١١٦ ١- واجبات الجهة الانبارية المختصة بشأن تقييم التأثير البيئى .
- ١١٦ ٢- يجيب على جهاز شئون البيئة الرد بالرأى خلال مدة اقتصاما ٦٠ يوماً .
- ١١٦ ٣- أثر عدم الرد فى مهلة الستين يوماً هو موافقة الجهاز .
- ١١٦ ٤- نقدينا لاتجاه المشرع المصرى فى اعتبار عدم الرد من الجهاز موافقة على التقييم البيئى .
- ١١٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٢١) .
- ١١٧ ثانياً : شرح المادة (٢١) .
- ١١٧ ١- اجراءات ابلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم البيئى .
- ١١٧ ٢- حق صاحب المنشأة فى الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه .
- ١١٨ ٣- تشكيل اللجنة الدائمة للمراجعة (٢) .
- ١١٨ ٤- اختصاصات اللجنة الدائمة للمراجعة .
- ١١٨ ٥- اجراءات الاعتراض على قرارات التقييم البيئى امام اللجنة الدائمة للمراجعة .
- ١١٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٢) .

- ١٢٠ ثانياً : شرح للمادة (٢٢) .
- ١٢٠ ١- انشاء سجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة .
- ١٢٠ ٢- البيانات الرئيسية لسجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة .
- ١٢٠ ٣- البيانات التفصيلية لنموذج تأثير نشاط المنشأة على البيئة أو سجل الحالة البيئية .
- ١٢١ ٤- الجهة المختصة بمتابعة بيانات سجل الحالة البيئية .
- ١٢٢ ٥- اجراءات متابعة بيانات سجل الحالة البيئية .
- ١٢٢ ٦- الاجراءات التي يتخذها الرئيس التنفيذي عند وقوع مخالفة .
- ١٢٣ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٣) .
- ١٢٤ ثانياً : شرح للمادة (٢٣) .
- ١٢٤ ١- خضوع التوسعات أو التجديدات لذات لحكام قانون البيئة .
- ١٢٤ ٢- مدى خضوع حالات تغيير النمط الانتاجي للمعايير الواردة في قانون البيئة .
- ١٢٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٤) .
- ١٢٤ ثانياً : شرح للمادة (٢٤) من قانون البيئة .
- ١٢٥ ١- اختصاصات شبكات الرصد البيئي والاشراف عليها .
- ١٢٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٥) .
- ١٢٦ ثانياً : شرح للمادة (٢٥) .
- ١٢٦ - عناصر خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية .
- ١٢٦ ١- الجهة المختصة بوضع خطة طوارئ لمواجهة الكوارث البيئية واعتمادها .
- ١٢٧ ٢- مراحل خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية .
- ١٢٧ أ- مرحلة ما قبل وقوع الكارثة .
- ١٢٧ ب- مرحلة اجتياح الكارثة .
- ١٢٨ ج- مرحلة ازالة اثار الكارثة .
- ١٢٨ د- مرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستفادة ولجهات
- ١٢٩ واختصاصات غرفة عمليات الطوارئ .
- ١٢٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٦) .
- ١٢٩ ثانياً : شرح للمادة (٢٦) .
- ١٢٩ فرض المشرع المصري لواجب المساعدة بقوة القانون - وذلك على
- ١٢٩ الجهات العامة والخاصة والأفراد .
- ١٣٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٢٧) .
- ١٣٠ ثانياً : شرح للمادة (٢٧) .
- ١٣٠ ١- انشاء مشاتل حكومية لانتاج الأشجار بسعر التكلفة . :

٢- دور الجهة الادارية المختصة في الارشاد بشأن زراعة الأشجار

١٣١

ورعايتها .

١٣١

أولاً : للنص القانوني للمادة (٢٨) .

١٣١

ثانياً : شرح المادة (٢٨) .

١٣١

١- حظر صيد أو قتل أو إمساك بعض الطيور والحيوانات البرية .

٢- بيان بالطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو

١٣٢

امساكها .

١٣٢

٣- بيان بالمناطق التي يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات .

٤- حدود وقيد الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور

١٣٣

صيدها .

٥- إجراءات الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور

١٣٤

صيدها .

الباب الثاني

الاجراءات القانونية لمنع التلوث

بالمواد والنفايات الخطرة

١٣٥

- تهديد وتقسيم .

١٣٥

أولاً : النص القانوني للمادة (٢٩) .

١٣٦

ثانياً : شرح المادة (٢٩) .

١٣٦

١- حظر تداول المواد والنفايات الخطرة بدون ترخيص .

١٣٦

أولاً : النص القانوني للمادة (٣٠) .

١٣٧

ثانياً : شرح المادة (٣٠) .

١٣٧

١- الجهة المختصة بإصدار جداول للمواد والنفايات الخطرة .

١٣٧

أولاً : النص القانوني للمادة (٣١) .

١٣٨

ثانياً : شرح المادة (٣١) .

١- حظر الترخيص بالقلمة أي منشآت بغرض معالجة النفايات

١٣٨

الخطرة إلا بترخيص .

٢- وزير الاسكان هو الوزير المختص بتحديد أماكن وشروط

١٣٨

الترخيص للمتخلص من النفايات الخطرة .

١٣٩

٣- كيفية استخراج ترخيص تداول المواد والنفايات الخطرة .

١٣٩

أ- اجراءات منح الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة.

١٤٠

ب- شروط منح الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة.

١٤١

٤- مدة الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة .

١٤١

٥- حالات الغاء أو إيقاف الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة .

١٤٢

٦- الشروط الأخرى التي قد تراها الجهة الادارية لتأمين للتداول .

٧- القواعد والاجراءات التى تلتزم بها الجهة التى يتولد بها نفايات

١٤٢

خطرة .

١٤٢

القواعد والاجراءات العامة لانبعاث النفايات الخطرة :

١٤٢

١- تولد النفايات الخطرة .

١٤٣

٢- مرحلة تجميع وتخزين النفايات الخطرة .

١٤٣

٣- مرحلة نقل النفايات الخطرة .

١٤٤

٤- احتياطات عبور السفن الناقلة للنفايات الخطرة .

١٤٥

٥- مرحلة معالجة وتصريف النفايات الخطرة .

١٤٥

١- اشتراطات مرافق معالجة النفايات الخطرة .

١٤٦

ب- نظام معالجة النفايات الخطرة القابلة لاعادة الاستخدام .

ج- نظام معالجة النفايات الخطرة غير القابلة لاعادة

١٤٦

الاستخدام .

د- لجراءات الاقلال من تولد النفايات الخطرة حظر اقامة أى

١٤٧

منشأة يفرض معالجة النفايات الخطرة إلا بترخيص .

١٤٩

أولاً : النص القانونى للمادة (٢٢) .

١٤٩

ثانياً : شرح المادة (٢٢) .

١٦٩

١- حظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها .

١٤٩

أولاً : النص القانونى للمادة (٢٣) .

١٤٩

ثانياً : شرح المادة (٢٣) .

١٥٢

١- الاشتراطات الواجبة على الجهات المنتجة للمواد الخطرة .

١٥٢

أولاً : مواصفات عبوة المواد الخطرة .

١٥٣

ثانياً : بيانات عبوة المواد الخطرة .

١- واجبات صاحب المنشأة التى ينتج عن تناسعها مواد خطرة فى

١٥٣

الاحتفاظ بسجل للمخلفات وكيفية التخلص منها .

القسم الثانى

الاجراءات القانونية لعملية

الجبنة الهوائية من التلوث

١٥٥

- تمهيد وتقسيم .

١٥٦

أولاً : النص القانونى للمادة (٢٤) .

١٥٧

ثانياً : شرح المادة (٢٤) .

١٥٧

١- ضرورة قياسية موقع المشروع لنشاط المنشأة .

١٥٨

أولاً : النص القانونى للمادة (٢٥) .

١٥٨

ثانياً : شرح المادة (٢٥) .

١٥٨

١- حدود وتقيود انبعاث ملوثات الهواء .

- ١٥٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٣٦) .
- ١٥٩ ثانياً : شرح المادة (٣٦) .
- ١٥٩ ١- صندوق وقود العادم للمركبات والمحركات والآلات .
- ١٥٩ أولاً : المركبات موجودة في الخدمة حالياً .
- ١٥٩ ثانياً : المركبات الحديثة التي يجري ترخيصها اعتباراً من ١٩٩٥ .
- ١٦٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٣٧) .
- ١٦٠ ثانياً : شرح للمادة (٣٧) .
- ١٦٠ ١- حدود وقود معالجة أو حرق القمامة .
- ١٦٠ ٢- التزامات متعدد وجمع القمامة .
- ١٦٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٣٨) .
- ١٦٢ ثانياً : شرح للمادة (٣٨) .
- ١٦٢ ١- حدود استخدام مبيدات الآفات والمركبات الكيميائية .
- ١٦٢ ٢- شروط استخدام للمبيدات والمركبات الكيميائية .
- ١٦٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٣٩) .
- ١٦٤ ثانياً : شرح للمادة (٣٩) .
- ١٦٤ ١- قيود أعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم .
- ١٦٤ ٢- شروط أعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم .
- ١٦٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٠) .
- ١٦٦ ثانياً : شرح للمادة (٤٠) .
- ١٦٦ ١- واجبات الجهات المختصة عند حرق الوقود أو غيره .
- ١٦٦ ٢- الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المخازن عند حرق
- ١٦٧ أي نوع من أنواع الوقود .
- ١٦٧ ١- الاحتياطات اللازمة لتقليل كمية للملوثات .
- ١٦٨ ب- ارتفاعات للملحن .
- ١٦٨ ج- الحدود القصوى للانبعاث من مصادر حرق الوقود .
- ١٦٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٤١) .
- ١٦٩ ثانياً : شرح للمادة (٤١) .
- ١٦٩ ١- واجبات الجهات القائمة بأعمال استكشاف وإنتاج البترول وتكريره .
- ١٦٩ ٢- شروط القيام باستكشاف وإنتاج وتكرير البترول .
- ١٧٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٢) .
- ١٧٢ ثانياً : شرح للمادة (٤٢) .
- ١٧٢ ١- حدود درجة شدة الصوت داخل أماكن العمل والأماكن العامة .
- ١٧٢ ٢- حدود درجة شدة الصوت في المنشآت والمنطقة الواحدة .

- ١٧٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٣) .
 ١٧٤ ثانياً : شرح المادة (٤٣) .
 ١٧٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٤) .
 ١٧٥ ثانياً : شرح المادة (٤٤) .
 ١٧٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٥) .
 ١٧٦ ثانياً : شرح المادة (٤٥) .
 ١٧٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٦) .
 ١٧٧ ثانياً : شرح المادة (٤٦) .
 ١٧٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٧) .
 ١٧٧ ثانياً : شرح المادة (٤٧) .

القسم الثالث

الاجراءات القانونية لحماية

البيئة المائية من التلوث

- ١٧٩ - تمهيد وتقسيم .
 ١٧٩

الباب الأول

الاجراءات القانونية لحماية

البيئة المائية من التلوث من السفن

- ١٨١ - تمهيد وتقسيم .
 ١٨١

الفصل الأول

الاجراءات القانونية لحماية

البيئة المائية من التلوث من السفن بالزيت

- ١٨٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٨) .
 ١٨٢ ثانياً : شرح المادة (٤٨) .
 ١- أهداف حماية البيئة المائية من التلوث .
 ٢- الوزارات المختصة بتحقيق أهداف حماية البيئة المائية .
 ٣- الجهات الانبارية المختصة لحماية البيئة المائية .
 ١٨٢
 ١٨٣ أولاً : النص القانوني للمادة (٤٩) .
 ١٨٤ ثانياً : شرح المادة (٤٩) .
 ١- حظر إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة .
 ٢- واجبات السفن التي لا تخضع للاتفاقية .
 ١٨٤
 ١٨٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٠) .
 ١٨٥ ثانياً : شرح المادة (٥٠) .
 ١٨٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٥١) .

- ١٨٦ ثانياً : شرح المادة (٥١) .
- ١- واجبات ناقلات الزيت الأجنبي التي تتراد جمهورية مصر
١٨٦ العربية .
- ١٨٦ ٢- استثناء ناقلات الزيت التي تستخدم في رحلات محدودة .
- ١٨٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٢) .
- ١٨٧ ثانياً : شرح المادة (٥٢) .
- ١٨٧ ١- المحظورات على شركات الاستكشاف في الحقول البحرية .
- ١٨٧ ٢- يجب على الشركات استخدام وسائل التصريف الآمنة .
- ١٨٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٣) .
- ١٨٨ ثانياً : شرح المادة (٥٣) .
- ١٨٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٤) .
- ١٨٩ ثانياً : شرح المادة (٥٤) .
- ١٨٩ ١- اسباب الاعفاء من العقاب لبعض حالات التلوث .
- ١٩٠ ٢- حق الجهة المختصة في الرجوع بالتكاليف والتعويضات .
- ١٩٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٥) .
- ١٩٠ ثانياً : شرح المادة (٥٥) .
- ١- واجب الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت يقع على عاتق ملاك
١٩٠ السفينة أو ربانها أو المسئول عنها .
- ١٩١ ٢- واجبات الجهات الانلارية المختصة في ابلاغ جهاز البيئة .
- ١٩١ ٣- بيانات الإبلاغ عن حوادث تسرب الزيت .
- ١٩٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٦) .
- ١٩٢ ثانياً : شرح المادة (٥٦) .
- ١- واجبات تجهيز موانئ الشحن .
- ١٩٢ ٢- واجبات الجهة الانلارية المختصة في استقبال السفن .
- ٣- حظر الترخيص بالشحن أو التفريغ إلا بعد التخلص من
١٩٢ النفايات .
- ١٩٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٧) .
- ١٩٤ ثانياً : شرح المادة (٥٧) .
- ١٩٤ ١- حق الوزير المختص في تحديد نوع لجهزة خفض التلوث .
- ١٩٤ ٢- واجبات السفن في التزود بمعدات خفض التلوث .
- ١٩٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٨) .
- ١٩٥ ثانياً : شرح المادة (٥٨) .
- ١٩٦ ١- كيفية تسجيل عمليات تصريف الزيت بالمنصات البحرية .
- ١٩٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٥٩) .

- ١٩٧ ثانياً : شرح للمادة (٥٩) .
- ١٩٧ ١- واجبات السفن في تقديم شهادة الضمان للملئ .
- ١٩٨ ٢- وقت تقديم السفينة شهادة الضمان .
- ١٩٨ ٣- مكان استخراج شهادة الضمان للسفن المسجلة في دولة متضمة للاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن حوادث التلوث .
- ١٩٨ ٤- مضمون الاضرار التي تغطيها شهادة الضمان .

الفصل الثاني

الاجراءات القانونية لحماية البيئة

المكافحة من التلوث من السفن بالمواد الخطرة

- ١٩٩ - تمهيد .
- ١٩٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٠) .
- ١٩٩ ثانياً : شرح للمادة (٦٠) .
- ١٩٩ ١- المحظورات على ناقلات المواد السائلة الضارة .
- ٢٠٠ ٢- المحظورات على السفن التي تعمل عبوات .
- ٢٠٠ ٣- حظر لقاء الحيوانات الناقلة .
- ٢٠٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٦١) .
- ٢٠٠ ثانياً : شرح للمادة (٦١) .
- ٢٠١ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٢) .
- ٢٠١ ثانياً : شرح للمادة (٦٢) .
- ٢٠١ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٣) .
- ٢٠٢ ثانياً : شرح للمادة (٦٣) .
- ٢٠٢ ١- سلطة الجهة الادارية ومأموري الضبط في الأمر باتخاذ ما يلزم من اجراءات .
- ٢٠٢ ٢- حظر قيام السفن التي تحمل مواد ضارة باغراقها .
- ٢٠٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٤) .
- ٢٠٢ ثانياً : شرح للمادة (٦٤) .
- ٢٠٣ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٥) .
- ٢٠٣ ثانياً : شرح للمادة (٦٥) .

الفصل الثالث

الاجراءات القانونية لحماية البيئة المائية من التلوث

من السفن بمخلفات الصرف الصحي والقمامة

- ٢٠٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٦) .
- ٢٠٤ ثانياً : شرح للمادة (٦٦) .
- ٢٠٤ ١- حظر صرف مياه الصرف الصحي للبيئة داخل البحر الاقليمي

- ٢٠٤ والمنطقة الاقتصادية الخالصة .
- ٢- إجراءات تصريف مياه الصرف الصحي للملوثات من السفن والمنصات البحرية .
- ٢٠٥
- ٢٠٦ ٣- حالات الاعفاء من المسؤولية عن التصرف .
- ٢٠٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٧) .
- ٢٠٦ ثانياً : شرح المادة (٦٧) .
- ١- حظر القاء القمامة أو الفضلات في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر .
- ٢٠٦ ٢- يجب على السفن تسليم القمامة في الأماكن المخصصة .
- ٢٠٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٨) .
- ٢٠٧ ثانياً : شرح المادة (٦٨) .
- ١- واجب تجهيز الموانئ والأحواض بالتجهيزات اللازمة للتخلص من الفضلات .
- ٢٠٧ ٢- واجبات الجهات المختصة في الموانئ توفير تسهيلات التخلص من النفايات .
- ٢٠٧ ٣- واجبات الجهات المختصة عند نقل مخلفات السفن .
- ٢٠٨

الباب الثاني

الإجراءات القانونية لحماية

البيئة المائية من التلوث من المصادر البرية

- ٢٠٩ - شهود .
- ٢٠٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٦٩) .
- ٢٠٩ ثانياً : شرح المادة (٦٩) .
- ٢٠٩ ١- حظر القاء أية مواد نفايات من جميع المنشآت .
- ٢١٠ ٢- اعتبار كل يوم من استمرار التصريف المحظور مخالفة مستقلة .
- ٢١٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٠) .
- ٢١١ ثانياً : شرح المادة (٧٠) .
- ٢١١ ١- قيود الترخيص بإقامة المنشآت على شاطئ البحر .
- ٢١١ أولاً : النص القانوني للمادة (٧١) .
- ٢١٢ ثانياً : شرح المادة (٧١) .
- ٢١٢ ١- المعايير التي تلتزم بها المنشآت الصناعية لتصريف المواد الملوثة .
- ٢١٢ ٢- واجبات الجهة الإدارية المختصة في تحليل العينات وإخطار نوى الشأن بالنتيجة .
- ٢١٢ ٣- ضرورة منع المخالف مدة شهر لمعالجة المخلفات لتطابق المواصفات .
- ٢١٢

- ٢١٢ ٤- الشروط الخاصة بإقامة منشآت قريبة من الشاطئ .
- ٢١٣ ٥- حظر تصريف المواد الملوثة إلا بعد معالجتها .
- ٢١٣ ٦- معازل وزارة الصحة هي المختصة بإجراء التحليل الدوري .
- ٢١٣ ٧- الإجراءات القانونية عند عدم مطابقة نتيجة التحليل للمواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم واحد من اللائحة .
- ٢١٤ ٨- الجزاءات الانبارية والجنائية إذا لم تتم معالجة المخالفات خلال مدة شهر .
- ٢١٤ ٩- الشروط التفصيلية لترخيص بإقامة المنشآت على الشواطئ البحرية المصرية .
- ٢١٥ ١٠- سلطة الوزير المختص بشئون البيئة في تحديد شروط الترخيص بإقامة المنشآت في المناطق المحفورة .
- ٢١٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٢) .
- ٢١٦ ثانياً : شرح المادة (٧٢) .
- ٢١٧ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٣) .
- ٢١٧ ثانياً : شرح المادة (٧٣) .
- ١٢٧ ثالثاً : رؤيتنا بشأن ضرورة تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية .
- ٢١٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٤) .
- ٢١٨ ثانياً : شرح المادة (٧٤) .
- ٢١٨ ١- حظر الترخيص بإجراء بتغيير في مسار الشاطئ إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ .
- ٢١٨ ٢- الإجراءات القانونية لترخيص بتغيير مسار الشاطئ .
- ٢١٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٥) .
- ٢١٩ ثانياً : شرح المادة (٧٥) .
- ٢١٩ ١- حق ممثلي الجهات الانبارية المختصة في دخول منطقة المائتي متر إلى الداخل من خط الشاطئ .
- ٢١٩ ٢- الإجراءات التي تقوم بها ممثلي الجهات الانبارية المختصة عند وجود مخالفة للقانون أو لائحته التنفيذية .
- ٢١٩ **الباب الثالث**
- ٢٢١ **إجراءات استعراض الشهادات الدولية**
- ٢٢٢ - تمهيد .
- ٢٢١ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٦) .
- ٢٢١ ثانياً : شرح المادة (٧٦) .
- ٢٢١ ١- ضرورة حصول السفن التي تحمل جنسية جمهورية مصر

- ٢٢١ العربية على الشهادة الدولية لمنع التلوث .
- ٢٢٢ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٧) .
- ٢٢٢ ثانياً : شرح للمادة (٧٧) .
- ٢٢٢ ١- ضرورة حصول السفن التي تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت .
- ٢٢٢ ٢- سلطة وزير النقل البحري في تعديد شهادة منع التلوث بالزيت التي تمنح السفن التي تحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية .
- ٢٢٣
- الباب الرابع**
- الاجراءات الادارية والقضائية**
- ٢٢٤ - شهود .
- ٢٢٤ أولاً : النص القانوني للمادة (٧٨) .
- ٢٢٤ ثانياً : شرح للمادة (٧٨) .
- ٢٢٤ ١- مندوبو الجهات الانبارية المختصة والممثلون القنصليون من مامورى الضبط القضائي فيما يختص بتطبيق حماية البيئة المائية من التلوث .
- ٢٢٤ ٢- سلطة وزير العدل في منح صفة الضبط القضائي لعمالين آخرين .
- ٢٢٥ ٣- سلطات مامورى الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة (٧٨) من قانون البيئة .
- ٢٢٦ ٤- جواز تقديم ضمان مالي طبقاً للأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية المدنية المترتبة عن اضرار التلوث بالزيت .
- ٢٢٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٨٠) .
- ٢٢٧ ثانياً : شرح للمادة (٨٠) .
- ٢٢٧ ١- سلطات مامورى الضبط القضائي المنصوص عليها في المادة (٧٨) من قانون البيئة .
- ٢٢٧ ٢- حق الجهة الانبارية المختصة في اصدار قرارها في شأن ما تراه لازماً لحماية البيئة البحرية في ضوء ما يسفر عنه صعود مامورى الضبط للسفن وبخولهم للمنشات .
- ٢٢٨ ثالثاً : رؤيتنا للطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من الجهة الانبارية المختصة طبقاً للمادة (٨٠) من قانون البيئة .
- ٢٢٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٨١) .
- ٢٢٩ ثانياً : شرح للمادة (٨١) .
- ٢٣٠ ١- تشكيل لجنة التظلمات في قرارات الجهات الانبارية المختصة طبقاً للمادة (٨١) .
- ٢٣٠

٢٣١	٢- حق نوى الشأن فى الطعن فى قرارات لجنة التظلمات أمام محكمة القضاء الإدارى المختصة .
٢٣١	أولاً : النص القانونى للمادة (٨٢) .
٢٣١	ثانياً : شرح المادة (٨٢) .
٢٣١	١- واجبات الريان مستغل السفينة فى تسهيل مهام مندوبى الجهة الإدارية المختصة ومأمورى الخطب القضائى .
٢٣٢	أولاً : النص القانونى للمادة (٨٣) .
٢٣٢	ثانياً : شرح المادة (٨٣) .
	القسم الرابع
	النظام القانونى للتعريم والعقاب
٢٣٢	فى قانون البيئة
٢٣٢	- تهديد وتقسيم .
	الباب الأول
	جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات
	والصيد فى الأماكن المحظورة
٢٣٥	- تهديد .
٢٣٥	أولاً : النص القانونى للمادة (٨٤) .
٢٣٥	ثانياً : شرح المادة (٨٤) .
٢٣٥	- تهديد .
٢٣٦	أولاً : التطور التاريخى والتشريعى للجريمة والجرائم المتعلقة معها .
٢٣٦	- تهديد .
٢٣٦	أ- قرار وزير الداخلية المصرى فى ١٩٠٣/٦/٢٣ بشأن منع صيد السمان بالشباك والفخاخ .
٢٣٦	ب- قرار وزير الداخلية المصرى فى ١٩٣٦/٤/١٦ بشأن منع صيد السمان بالشباك .
٢٣٧	ج- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة .
٢٣٧	١- جرائم صيد وبيع وإعدام أو كسر الطيور النافعة للزراعة .
٢٣٨	٢- جرائم صيد الطيور عموماً أو إمساكها أو زراعة أو استيراد ما يستعمل فى إمساكها .
٢٣٨	د- مضمون الفصل الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المتعلقة بحماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وعدم استعمال القوة مع الحيوانات .
٢٣٨	- تهديد .
٢٣٩	١- النص القانونى للمادة ١١٧ من قانون الزراعة .

- ٢- النص القانوني للمادة ١١٨ من قانون الزراعة . ٢٣٩
- ٣- النص القانوني للمادة ١١٩ من قانون الزراعة . ٢٣٩
- ٤- العقوبات المقررة بمقتضى قانون الزراعة على الجرائم المتقدمة . ٢٤٠
- ٥- القرارات الصادرة من وزير الزراعة بشأن حماية البيئة تنفيذاً لمواد قانون الزراعة سالفة الذكر . ٢٤٠
- ثانياً : الركن المادى لجرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة . ٢٤١
- ١- الأفعال الواردة بالمادة ٢٨ من قانون البيئة والتي تشكل الركن المادى للجرائم . ٢٤١
- ٢- الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو لمسها أو حيازتها . ٢٤٢
- ١- بيان السطور المبينة بالكشف للرفق بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ . ٢٤٣
- ١- الطيور الثمانية للزراعة للبيئة بالكشف للرفق بقرار وزير الزراعة . ٢٤٣
- ٢- كشف بيان الحيوانات البرية للرفق بقرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ . ٢٤٣
- ب- الطيور الأخرى التي يمكن أن تكون مهلاً للحظر . ٢٤٤
- ٣- بيان المناطق التي يحظر فيها صيد الطيور والحيوانات بكافة أنواعها . ٢٤٤
- ثالثاً : الركن المعنوى فى جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة . ٢٤٥
- وإهاً : عقوبة جرائم الاعتداء على الطيور والحيوانات والصيد فى الأماكن المحظورة . ٢٤٦
- ١- العقوبة فى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . ٢٤٦
- ٢- العقوبة فى قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ . ٢٤٧
- ٣- تطبيق عقوبة الجريمة الأشد الواردة فى قانون البيئة . ٢٤٧
- خامساً : حالات الاعفاء من العقاب عند صيد الطيور والحيوانات المحظورة . ٢٤٧
- ١- الاجراءات القانونية للترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها . ٢٤٧
- ٢- سلطة وزارة الداخلية فى الموافقة أو الرفض . ٢٤٨

الباب الثاني

الجرائم المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة

- ٢٤٩ - تهديد .
٢٤٩
٢٤٩ أولاً : النص القانوني للمادة (٨٥)
٢٤٩ ثانياً : شرح المادة (٨٥) .
٢٤٩ - تهديد .
٢٥٠ أولاً : نشأة التجريم على الأعمال المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة .
٢٥٠ ١- تحديد المقصود بالمواد والنفائيات الخطرة .
٢٥٠ ٢- اختلاف الجرائم الواردة في المادة ٨٥ عن الجرائم المنصوص
عليها في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .
٢٥١ ثالثاً : الركن المادي في الجرائم المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة .
٢٥١ ١- الركن المادي للجرائم المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة
المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون البيئة .
٢٥١ ٢- الركن المادي للجرائم المتعلقة بالنفائيات الخطرة المنصوص
عليها في المادة ٣١ .
٢٥٢ ٣- الركن المادي للجرائم المتعلقة بالنفائيات الخطرة المنصوص
عليها في المادة ٧٢٣ قانون البيئة .
٢٥٢ ثالثاً : الركن المعنوي للجرائم المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة .
٢٥٢ رابعاً : العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بالمواد والنفائيات الخطرة .
٢٥٤ خامساً : أسباب الاعفاء من العقاب .

الباب الثالث

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٨٦ من قانون البيئة

- ٢٥٥ - تهديد .
٢٥٥ أولاً : النص القانوني للمادة (٨٦) .
٢٥٥ ثانياً : شرح المادة (٨٦) .
٢٥٥ ١- النصوص القانونية التي لحالت إليها المادة ٨٦ .
٢٥٥ ٢- النص القانوني للمادة (٣٦) .
٢٥٦ ٣- الجريمة الواردة في المادة (٣٦) .
٢٥٦ ثالثاً : جريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عدم تجاوز الحدود
المقررة .
٢٥٦ ١- التطوير التشريعي لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج
عنها عدم .

- ٢- الركن المادى لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها
٢٥٧ عادم .
- ٣- الركن المعنوى لجريمة استخدام آلات أو محركات ينتج عنها
٢٥ عادم .
- رأياً ؛ جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتحزين أو النقل عند
التفتيق أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من
مخلفات أو أتربة .
- ٢٥٨
- ١- النص القانونى للمادة (٢٩) .
- ٢- الركن المادى لجريمة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة
للتحزين أو النقل عند التفتيق أو الحفر أو البناء أو الهدم .
- ٢٥٨
- ٣- الركن المعنوى لجريمة عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة
للتحزين أو النقل عند التفتيق أو الحفر أو البناء أو الهدم .
- ٢٥٨
- خامساً ؛ عقوبة الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٦ من قانون
البيئة .
- ٢٥٩
- ١- عقوبة الغرامة .
- ٢٥٩
- ٢- عقوبة وقف الترخيص أو إلغاؤه .
- ٢٥٩

الباب الرابع

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٨٧ من قانون البيئة

- ٢٦٠ - تهديد وتقسيم .
- ٢٦٠ أولاً ؛ النص القانونى للمادة (٨٧) .
- ٢٦٠ ثانياً ؛ شرح المادة (٨٧) .
- ٢٦١

الفصل الأول

جريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز

الحدود القصوى المسموح بها

- ٢٦٢ - تهديد .
- ٢٦٢ أولاً ؛ الركن المادى لجريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود
القصوى .
- ٢٦٢ - النص القانونى للمادة (٢٥) .
- ثانياً ؛ الركن المعنوى لجريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود
القصوى .
- ٢٦٤
- ثالثاً ؛ عقوبة جريمة تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى .
- ٢٦٤

الفصل الثاني

جريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات

المصلحة في غير الأماكن المخصصة لذلك

- ٢٦٥ - مهيد .
٢٦٥ أولاً : الركن المادي لجريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات
في غير الأماكن المخصصة .
٢٦٥ - النص القانوني للمادة (٣٧) .
٢٦٥ ثانياً : الركن للمعنى لجريمة القاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات
في غير الأماكن .
٢٦٦ ثالثاً : عقوبة الجريمة .
٢٦٦

الفصل الثالث

جريمة رش أو استخدام مبيدات الآفات دون

برأية الصواب التي تحددها اللائحة التنفيذية

- ٢٦٧ - مهيد .
٢٦٧ أولاً : الركن المادي .
٢٦٧ - النص القانوني للمادة (٣٨) .
٢٦٧ ثانياً : الركن للمعنى .
٢٦٨ ثالثاً : عقوبة الجريمة .
٢٦٨

الفصل الرابع

جريمة تجاوز الدخان عند حرق النفايات

للمحدود المسموح بها قانوناً

- ٢٦٩ - مهيد .
٢٦٩ أولاً : الركن المادي .
٢٦٩ - النص القانوني للمادة (٤٠) .
٢٦٩ ثانياً : الركن للمعنى .
٢٧٠ ثالثاً : عقوبة الجريمة .
٢٧٠

الفصل الخامس

عدم التزام الجهات القائمة بأعمال استكشاف

البترول أو تكريره بالصواب القانونية

- ٢٧١ - مهيد .
٢٧١ أولاً : الركن المادي .
٢٧١ - النص القانوني للمادة (٤١) .
٢٧٢ ثانياً : الركن للمعنى .
٢٧٢ ثالثاً : عقوبة الجريمة .
٢٧٢

الفصل السادس

جريمة تجاوز الحدود المسموع بها لشدة الصوت

٢٧٢

٢٧٢

٢٧٢

٢٧٢

٢٧٤

٢٧٤

- شهيد .

أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة (٤٢) .

ثانياً : الركن المعنوى .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل السابع

جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة

لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان

العمل إلا في الحدود المسموع بها قانوناً

٢٧٥

٢٧٥

٢٧٥

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٦

- شهيد .

أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة (٤٣) .

ثانياً : الركن المعنوى .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثامن

جريمة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة

على مرجس الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل

٢٧٧

٢٧٧

٢٧٧

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٨

- شهيد .

أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة (٤٤) .

ثانياً : الركن المعنوى .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل التاسع

جريمة عدم استيفاء الأماكن المأهولة

لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان

وتدريته الاستعمارية ونوع النشاط

٢٧٩

٢٧٩

٢٧٩

٢٧٩

٢٩٠

٢٨٠

- شهيد .

أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة (٤٥) .

ثانياً : الركن المعنوى .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل العاشر

جريمة عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخين
في الأماكن العامة الخلقية إلا في الحدود المسموح بها
وجريمة التدخين في وسائل النقل العام

٢٨١

٢٨١

- شهيد .

٢٨١

أولاً : الركن المادي .

٢٨١

- النص القانوني للمادة (٤٦) .

٢٨٢

ثانياً : الركن المعنوي .

٢٨٢

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الحادي عشر

جريمة تصريف أو إلقاء أية مواد أو مخلفات أو سائل
غير معالجة من شأنها أضرار تكون في الشواطئ

٢٨٣

٢٨٣

- شهيد .

٢٨٣

أولاً : الركن المادي .

٢٨٣

- النص القانوني للمادة (٤٩) .

٢٨٤

ثانياً : الركن المعنوي .

٢٨٤

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثاني عشر

جريمة إقامة منشآت أو محال على ساحل البحر ينتج
منها تصريف مواد ملوثة بالمخلفات الأحكام القانون

٢٨٥

٢٨٥

- شهيد .

٢٨٥

أولاً : الركن المادي .

٢٨٦

- النص القانوني للمادة (٧٠) .

٢٨٦

ثانياً : الركن المعنوي .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب الخامس

الجنايات المأثمة عليها بمقتضى

٢٨٧

المادة ٨٨ من قانون البيئة

٢٨٧

- شهيد .

٢٨٧

أولاً : النص القانوني للمادة (٨٨) .

٢٨٧

ثانياً : شرح للمادة (٨٨) .

٢٨٧

ثالثاً : تقسيم .

الفصل الأول

جناية تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص

٢٨٩

٢٨٩

٢٨٩

٢٨٩

٢٩٠

٢٩٠

- شهيد .

أولاً : الركن المادي لجناية تداول النفايات الخطرة .

- النص القانوني للمادة (٢٩) .

ثانياً : الركن المعنوي .

ثالثاً : عقوبة الجناية .

الفصل الثاني

جناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات

الخطرة بغير ترخيص

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩٢

٢٩٢

- شهيد .

أولاً : الركن المادي لجناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات الخطرة .

- النص القانوني للمادة (٢٩) .

ثانياً : الركن المعنوي لجناية استيراد أو مرور أو دخول النفايات

الخطرة .

ثالثاً : عقوبة الجناية .

الفصل الثالث

جناية زيادة النشاط الإشعاعي

عن الحدود المسموح بها

٢٩٣

٢٩٣

٢٩٣

٢٩٣

٢٩٣

٢٩٤

- شهيد .

أولاً : الركن المادي لجناية زيادة النشاط الإشعاعي عن الحدود المسموح بها .

- النص القانوني للمادة (٤٧) .

ثانياً : الركن المعنوي لجناية زيادة النشاط الإشعاعي عن الحدود

المسموح بها .

ثالثاً : عقوبة الجناية .

الباب السادس

الجرائم المعاقب عليها بمقتضى

المادة ٨٩ من قانون البيئة

٢٩٥

٢٩٥

٢٩٥

٢٩٥

- شهيد .

أولاً : النص القانوني للمادة (٨٩) .

ثانياً : شرح المادة (٨٩) .

- للمقصود بمجارى المياه في تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

بشان حماية نهر النيل والمجارى من التلوث .

٢٩٦ ثالثاً : تقسيم .

الفصل الأول

جريمة حرق أو القاء المخلفات في

٢٩٨ مجارى المياه بغير ترخيص

٢٩٨ - تمهيد .

٢٩٨ أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

٢٩٨ بشأن حماية نهر النيل .

٢٩٩ ثانياً : الركن المعنوى .

٢٩٩ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثانى

جريمة حرق المخلفات في مجارى

٣٠٠ المياه بالمخالفة للمواصفات

٣٠٠ - تمهيد .

٣٠٠ أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون

٣٠٠ ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل .

٣٠٠ ثانياً : الركن المعنوى .

٣٠١ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثالث

جريمة إقامة منشأة ينتج منها

٣٠٢ مخلفات بغير ترخيص

٣٠٢ - تمهيد .

٣٠٢ أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

٣٠٢ بشأن حماية نهر النيل .

٣٠٢ ثانياً : الركن المعنوى .

٣٠٢ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الرابع

جريمة صرف أى من مخلفات الوحدة النهرية

٣٠٤ في النيل أو مجارى المياه

٣٠٤ - تمهيد .

٣٠٤ أولاً : الركن المادى .

- النص القانونى للمادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

- ٣٠٤ بشأن حماية نهر النيل .
٣٠٤ ثانياً : الركن المعنوي .
٣٠٥ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الخامس

جريمة السباح بتسريب التوود المستخدم في تشغيل الوحدة النهرية في مجارى المياه

- ٣٠٦ - تمهيد .
٣٠٦ أولاً : الركن المادي .
٣٠٦ - النص القانوني للمادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢
٣٠٦ بشأن حماية نهر النيل .
٣٠٦ ثانياً : الركن المعنوي .
٣٠٧ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب السابع

الجرائم الخائب عليها بمقتضى المادة ٩٠ من قانون البيئة

- ٣٠٨ - تمهيد .
٣٠٨ أولاً : النص القانوني للمادة (٩٠) .
٣٠٨ ثانياً : شرح المادة (٩٠) .
٣٠٩ ثالثاً : تقسيم المادة (٩٠) .

الفصل الأول

جريمة تسريب أو القاء الزيت أو المواد الخطارة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة

- ٣١٠ - تمهيد .
٣١٠ أولاً : الركن المادي .
٣١٠ ١- النص القانوني للفقرة الأولى من المادة (٩٠) .
٣١٠ ٢- النص القانوني للمادة (٤٩) .
٣١١ ٣- النص القانوني للمادة (٦٠) .
٣١٢ ثانياً : الركن المعنوي .
٣١٢ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثاني

جريمة عدم معالجة ما يتم صرفه من مخلفات

- ٣١٢ - تمهيد .
٣١٢ أولاً : الركن المادي .
٣١٢ ١- النص القانوني للفقرة الثانية من المادة (٩٠) .

- ٣١٣ - النص للقانونى للمادة (٥٢) .
٣١٤ ثانياً : الركن للمعنى .
٣١٤ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثالث

- ٣١٥ جريمة القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة
٣١٥ - تمهيد .
٣١٥ أولاً : الركن المادى .
٣١٥ ثانياً : الركن للمعنى .
٣١٦ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب الثامن

- ٣١٧ جرائم التلوث الناتج عن مطب بالبيئة
٣١٧ بهدف تعطيلها أو إتلافها أو من إهمال
٣١٧ - تمهيد .
٣١٧ أولاً : الركن المادى .
٣١٧ ١- النص القانونى للمادة (٩١) من قانون البيئة .
٣١٧ ٢- النص القانونى للمادة (٥٤ ب) .
٣١٨ ثانياً : الركن للمعنى .
٣١٨ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب التاسع

- ٣٢٠ الجرائم المهابت عليها بمقتضى
٣٢٠ المادة ٩٢ من قانون البيئة
٣٢٠ - تمهيد .
٣٢٠ أولاً : النص للقانونى للمادة (٩٢) .
٣٢١ ثانياً : شرح المادة (٩٢) .
٣٢١ ثالثاً : تقسيم البحث .

الفصل الأول

- ٣٢٢ جريمة عدم تجهيز السفينة الأجنبية
٣٢٢ بمعدات خفض التلوث
٣٢٢ - تمهيد .
٣٢٢ أولاً : الركن المادى .
٣٢٢ ١- النص القانونى للفقرة الأولى من المادة ٩٢ .
٣٢٢ ٢- النص القانونى للمادة (٥٧) .
٣٢٣ ثانياً : الركن للمعنى .
٣٢٣ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثاني

جريمة عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد التلوث

عند وقوع عطب بالسفينة وعدم الاخطار عنه

٣٢٤

٣٢٤

٣٢٤

٣٢٤

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٥

- تهديد .

أولاً : الركن المادي .

١- النص القانوني للفقرة الثانية من المادة ٩٢ من قانون البيئة .

٢- النص القانوني للمادة (٥٤ ب) من قانون البيئة .

ثانياً : الركن المعنوي .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثالث

جريمة عدم الإبلاغ عن حوادث

تسرب الزيت والروثما

٣٢٦

٣٢٦

٣٢٦

٣٢٦

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٧

- تهديد .

أولاً : الركن المادي .

١- النص القانوني للفقرة الثالثة من المادة (٩٢) .

٢- النص القانوني للمادة (٥٥) .

ثانياً : الركن المعنوي .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

المباب العاشر

الجرائم المخابر عليها بمقتضى

المادة ٩٢ من قانون البيئة

٣٢٨

٣٢٨

٣٢٨

٣٢٩

٣٢٩

- تهديد .

أولاً : النص القانوني للمادة (٩٢) .

ثانياً : شرح للمادة (٩٢) .

ثالثاً : تقسيم البحث .

الفصل الأول

جريمة قيام السفينة بأعمال الشحن

والتفريغ دون ترخيص

٣٣٠

٣٣٠

٣٣٠

٣٣٠

٣٣٠

٣٣١

٣٣١

- تهديد .

أولاً : الركن المادي .

١- النص القانوني للمادة الأولى من المادة (٩٣) .

٢- النص القانوني للمادة (٥٦) .

ثانياً : الركن المعنوي .

ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثاني

جريمة عدم احتفاظ السفينة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها قانوناً

- ٢٣٢ - تمهيد .
٢٣٢ أولاً : الركن المادي للجريمة .
٢٣٢ ١- النص القانوني للفقرة الثانية من المادة (٩٢) .
٢٣٢ ٢- النص القانوني للمادة (٥٨) .
٢٣٣ ٣- النص القانوني للمادة (٦٢) .
٢٣٣ ٤- النص القانوني للمادة (٧٦) .
٢٣٤ ٥- النص القانوني للمادة (٧٧) .
٢٣٤ ثانياً : الركن المعنوي للجريمة .
٢٣٥ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثالث

جريمة تصريف مياه الصرف الصحي أو القاذورات القمامة بالمخالفة للقانون

- ٢٣٦ - تمهيد .
٢٣٦ أولاً : الركن المادي للجريمة .
٢٣٦ ١- النص القانوني للفقرة الثالثة من المادة (٩٢) .
٢٣٦ ٢- النص القانوني للمادة (٦٦) .
٢٣٦ ٣- النص القانوني للمادة (٩٧) .
٢٣٧ ثانياً : الركن المعنوي للجريمة .
٢٣٧ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الرابع

جريمة عدم قيام السفينة بتصريف الزيت في البحر بالمخالفة للقانون

- ٢٣٨ - تمهيد .
٢٣٨ أولاً : الركن المادي للجريمة .
٢٣٨ ١- النص القانوني للفقرة الرابعة من المادة (٩٢) .
٢٣٨ ٢- النص القانوني للمادة (٥٠) .
٢٣٨ ثانياً : الركن المعنوي للجريمة .
٢٣٩ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب العادي عشر
الجرائم المعاقب عليها بمقتضى
المادة ٩٤ من قانون البيئة

- ٣٤٠ - تمهيد .
٣٤٠ أولاً : النص القانوني للمادة (٩٤) .
٣٤٠ ثانياً : شرح المادة (٩٤) .
٣٤١ ثالثاً : تقسيم البهت .

الفصل الأول

جريمة عدم تجهيز السفينة بأجهزة تنفيض
التلوث طبقاً للقانون

- ٣٤٢ - تمهيد .
٣٤٢ أولاً : الركن المادى للجريمة .
٣٤٢ ١- النص القانوني للفقرة الأولى من المادة (٩٤) .
٣٤٢ ٢- النص القانوني للمادة (٥٧) .
٣٤٣ ثانياً : الركن المعنوى للجريمة .
٣٤٣ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الفصل الثانى

جريمة عدم اطاعة أوامر مفتش الجهة الادارية
المختصة منه وتوقع هادى تلوث

- ٣٤٤ - تمهيد .
٣٤٤ أولاً : الركن المادى للجريمة .
٣٤٤ ١- النص القانوني للفقرة الثانية من المادة (٩٤) .
٣٤٤ ٢- النص القانوني للمادة (٥٣) .
٣٤٥ ٣- النص القانوني للمادة (٦٣) .
٣٤٥ ثانياً : الركن المعنوى للجريمة .
٣٤٥ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب الثانى عشر

جناية ارتكاب فعل مهدى مخالف لقانون البيئة ينشأ منه وفاة
أو اصابة شخص أو أكثر بمرض

- ٣٤٦ - تمهيد .
٣٤٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٩٥) .
٣٤٦ ثانياً : الركن المادى .
٣٤٧ ثالثاً : الركن المعنوى للجناية .
٣٤٧ رابعاً : عقوبة الجناية .

الباب الثالث عشر
جريمة القامة منشآت على الشاطئ أو المساس
بفضاء المسار الطبيعي للشاطئ دون ترخيص

- ٢٤٨ - تهديد .
٢٤٨
٢٤٨ أولاً : الركن المادي للجريمة .
٢٤٨ ١- النص القانوني للمادة (٩٨) .
٢٤٨ ٢- النص القانوني للمادة (٩٩) .
٢٤٩ ٣- النص القانوني للمادة (١٠٠) .
٢٤٩ ثانياً : الركن المعنوي .
٢٤٩ ثالثاً : عقوبة الجريمة .

الباب الرابع عشر
الأحكام العامة لإجراءات الضبط والإببات
والمحاكمة في جرائم البيئة

- ٣٥٠ - تهديد .
٣٥٠
٣٥٠ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠٠) .
٣٥١ ثانياً : شرح المادة (١٠٠) .
٣٥١ ١- حق الجهة الإدارية المختصة في حجز أية سفينة شتتت عن دفع
الغرامات .
٣٥١ ٢- إجراءات رفع المحجز عن السفينة .
٣٥١ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠٢) .
٣٥٢ ثانياً : شرح المادة (١٠٢) .
٣٥٢ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠٣) .
٣٥٢ ثانياً : شرح المادة (١٠٣) .
٣٥٢ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠٤) .
٣٥٢ ثانياً : شرح المادة (١٠٤) .
٣٥٢ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠٩) .
٣٥٢ ثانياً : شرح المادة (١٠٩) .
٣٥٢ ١- المحكمة المختصة بالفصل في الجرائم المشار إليها في هذا
القانون .
٣٥٢ ٢- المحكمة المختصة بالفصل في الجرائم التي تقع خارج البحر
الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة .
٣٥٥ **الباب الخامس عشر**
٣٥٥ **الأحكام العامة للجزاء في قانون البيئة**
- تهديد .

- ٣٥٥ - أنواع الجزاءات التي تضمنتها تشريعات البيئة .
 أولاً : النص القانوني للمادة (٩٦) .
 ثانياً : شرح المادة (٩٦) .
 ٣٥٦ أولاً : النص القانوني للمادة (٩٧) .
 ثانياً : شرح المادة (٩٧) .
 ٣٥٦ أولاً : النص القانوني للمادة (١٠١) .
 ثانياً : شرح المادة (١٠١) .
 ٣٥٧

الباب السادس عشر

التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في قانون البيئة والقوانين المختصة له والملاحظات القضائية عليها

- ٣٥٨ - شهيد .
 ٣٥٨ - التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بالبيئة .
 ٣٥٨ - تقسيم .
 أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للمنطقة بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعقوبة .
 ٣٥٩ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية
 ٣٦٩ نهر النيل والجاري للمائي من التلوث .
 ثالثاً : للملاحظات القضائية على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤
 والقوانين المكمل له .
 ٣٧١

القسم الخامس

الأصول التشريعية لقانون البيئة ولائحته التنفيذية والتشريعات المختصة له

- ٣٧٣ - شهيد وتقسيم .
 ٣٧٣

الباب الأول

- ٣٧٥ ١- قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة .
 ٣٧٦ باب تهيدي
 الفصل الأول : لمكان عامة .
 ٣٧٦ الفصل الثاني : جهاز شئون البيئة .
 ٣٨٣ الفصل الثالث: صندوق حماية البيئة .
 ٣٨٨ الفصل الرابع : الحوافز .
 ٣٨٩

الباب الأول

- ٣٨٩ حماية البيئة الأرضية من التلوث
 الفصل الأول : التنمية والبيئة .
 ٣٨٩

٢٩٢	الفصل الثاني : المواد والنفايات الخطرة .
	الباب الثاني
٢٩٧	حماية البيئة الهوائية من التلوث
	الباب الثالث
٢٩٧	حماية البيئة المائية من التلوث
٢٩٧	الفصل الأول : التلوث من السفن .
٢٩٧	الفرع الأول : التلوث من الزيت .
٤٠٢	الفرع الثاني : التلوث بالمواد الضارة .
٢٠٣	الفرع الثالث : التلوث بمخلفات الصرف الصحي والقمامة .
٣٠٤	الفصل الثاني : التلوث من المصادر البرية .
٤٠٥	الفصل الثالث : الشهادات الدولية .
٤٠٦	الفصل الرابع : الاجراءات الانبارية والقضائية .
	الباب الرابع
٤٠٨	المقوبات
٤١٣	- الأحكام الختامية .
	الكتاب الثاني
	- اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادرة بقرار
	رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية
٤١٤	لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
٤١٦	الباب تخطيطي
٤١٦	الفصل الأول : أحكام عامة .
٤١٩	الفصل الثاني : جهاز شؤون البيئة .
٤٢٣	الفصل الثالث : صندوق حماية البيئة .
٤٢٥	الفصل الرابع : المرافق .
	الباب الأول
٤٢٦	حماية البيئة الأرضية من التلوث
٤٢٦	الفصل الأول : التنمية والبيئة .
٤٢٣	الفصل الثاني : المواد والنفايات الخطرة .
	الباب الثاني
٤٤٩	حماية البيئة لهوائية من التلوث
	الباب الثالث
٤٦٥	حماية البيئة المائية من التلوث
٤٦٥	الفصل الأول : التلوث من السفن .
٤٦٥	الفرع الأول : التلوث من الزيت .

- ٤٦٩ الفرع الثاني : التلوث بمخلفات الصرف الصحي والقمامة .
٤٧١ الفصل الثاني : التلوث من المصادر البيرية .
٤٧٤ الفصل الثالث : الاجراءات الانبارية والقضائية .

الباب الرابع

- ٤٧٦ أحكام ضائية

٤٧٧

الملاحق :

- ملحق رقم (١) للمايير والمواصفات لبعض المواد عند تصريفها في
٤٧٨ البيئة البحرية .
٤٨٠ - ملحق رقم (٢) المنشآت التي تخضع للتقييم البيئي .
- ملحق رقم (٣) نموذج سجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة (سجل
٤٨٣ الحالة البيئية) .
- ملحق رقم (٤) الطيور والحيوانات البرية المحظور صيدها أو قتلها أو
٤٨٥ امساكها .
- ملحق رقم (٥) الحدود القصوى للملوثات الهواء الخارجى .
٤٨٧ - ملحق رقم (٦) الحدود المسموح بها للملوثات الهواء فى الانبعاثات .
٤٨٨ - ملحق رقم (٧) الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض
٤٩١ الآمن له .
- ملحق رقم (٨) الحدود القصوى للملوثات الهواء بلخزل أماكن العمل
٤٩٥ وفقاً لتوعية كل صناعة .
- ملحق رقم (٩) الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة
٥٢٠ والرطوبة ومدة التعرض لها ووسائل الوقاية منها .
- ملحق رقم (١٠) المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والتي يحظر على
٤٩٤ المنشآت الصناعية تصريفها فى البيئة البحرية .

الباب الخامس

- نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن
٥٢٧ حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث

الباب الرابع

- قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن
٥٢٣ حماية النيل والمجارى المائية من التلوث

الباب الأول

٥٢٣

تعميمات

الباب الثانى

- التفويض بصرف المخلفات الصائفة
٥٢٦ المعالجة إلى مجارى المياه

٥٤٢	الباب الثالث
	الرقابة على مراعاة شروط الترخيص
٥٤٦	الباب الرابع
	العائمات والوحدات النهرية المعركة
٥٥٠	الباب الخامس
	أخذ الميناء وأجراء التماثيل
	الباب السادس
٥٥١	الضوابط والمعايير والمواصفات الخاصة بصرف
	المخلفات السائلة المعالجة إلى مجارى المياه
٥٥٩	الباب السابع
	الصندوق الخاص بتمصيل الرسوم والغرامات
٥٦١	الباب الثامن
	أحكام عامة
	الباب التاسع
	قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور
	النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يسرى
	عليها حظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧
	من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦
٥٦٣	بإصدار قانون الزراعة
	الباب العاشر
	قرار وزير الزراعة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢
٥٦٨	بشأن حظر الصيد فى بعض المناطق
	الباب الحادى عشر
٥٦٩	الاتفاقية الدولية فتح التلويح من السفن لعام ١٩٧٢
٥٧٠	- الالتزامات العامة بمقتضى الاتفاقية .
٥٧٠	- تعريفات .
٥٧٣	- تطبيق المعاهدة .
٥٧٤	- أنواع المخالفات .
٥٧٥	- الشهادات والقواعد الخاصة بتفتيش السفن .
٥٧٧	- إبلاغ المخالفات وتنفيذ الاتفاقية .
٥٧٨	- تأخير السفن بدون مبرر .
٥٧٩	- الاتفاقيات الأخرى وتفسيرها .
٥٨٠	- فض المنازعات .
٥٨٠	- نقل للمعلومات .

- ٥٨١ - الحوادث الطارئة للسفن .
- ٥٨٢ - التوقيع والتصديق والقبول والمراقبة والانضمام .
- ٥٨٣ - للملاح الاختيارية .
- ٥٨٤ - سريان الاتفاقية .
- ٥٨٥ - التعديلات .
- ٥٨٩ - دعم التعاون القنى .
- ٥٩٠ - الانسحاب .
- ٥٩٠ - الأيداع والتسجيل .
- ٥٩١ - اللغات .
- ٥٩١ - البروتوكول الصادر عام ١٩٧٨ الخاص بتعديل المعاهدة الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ .
- ٥٩٢ - الالتزامات العامة .
- ٥٩٣ - تنفيذ الملحق رقم ٢ للمرفق بالمعاهدة .
- ٥٩٤ - إرسال المعلومات .
- ٥٩٤ - التوقيع والتصديق والقبول والمراقبة والانضمام .
- ٥٩٥ - الدخول فى حيز التنفيذ .
- ٥٩٥ - التعديلات .
- ٥٩٦ - الانسحاب .
- ٥٩٦ - الأيداع .
- ٥٩٧ - اللغات .
- ٥٩٨ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية ١٥٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على بروتوكول عام ١٩٧٨ الخاص بالمعاهدة الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ الموقع فى لندن بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٨ .
- ٥٩٩ - قرار وزير الخارجية ينشر البروتوكول فى الجريدة الرسمية .
- الباب الثامن**
- الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية**
- المتعلقة من أضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٦٩**
- مع تعديلات بروتوكول سنة ١٩٧٦**
- ٦٠١ - نموذج لشهادة التأمين أو أى ضمان مالى آخر بخصوص المسئولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفط طبقاً للاتفاقية .
- ٦١٨ - **الكتاب الثانى**
- شرح القوانيين المحكمة لقانون البيئة المتعلقة**
- بمعالجة البيئة الأرضية من التلوث**
- ٦١٩ - **تمهيد :**
- ٦١٩

- الأصول العامة لحماية البيئة الأرضية في قانون البيئة ولائحته التنفيذية .

٦١٩

الباب التمهيدي

دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة في حماية البيئة الأرضية من التلوث

٦٢٢

٦٢٢

- تمهيد وتقسيم :

الفصل الأول

حماية البيئة الأرضية في قانون العقوبات المصري

٦٢٣

٦٢٣

- تمهيد :

٦٢٣

٦٢٤

أولاً : حماية البيئة الأرضية والمباني والمنشآت لخطر المفرعات .

ثانياً : حماية للزروع من القطع والاتلاف والهدم .

ثالثاً : حماية البيئة الأرضية من غسل الحيوانات في الطريق ووضع

٦٢٥

الفضلات والقنورات على سطح للسكن .

٦٢٦

رابعاً : حماية الأشجار الخضراء والخضرة من القطع والاتلاف .

الفصل الثاني

حماية البيئة الأرضية في تشريعات الزراعة

٦٢٧

٦٢٧

- تمهيد :

أولاً : بيان تشريعات الزراعة التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة

٦٢٨

الأرضية من التلوث .

٦٢١

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات قطاع الزراعة .

الفصل الثالث

حماية البيئة الأرضية في تشريعات الصناعة

٦٢٢

٦٢٣

- تمهيد :

أولاً : بيان تشريعات الصناعة التي تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية البيئة

٦٢٣

الأرضية من التلوث .

٦٢٥

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الصناعة .

الفصل الرابع

حماية البيئة الأرضية في تشريعات البترول

٦٢٨

٦٢٨

- تمهيد :

أولاً : بيان بتشريعات البترول التي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة

٦٢٨

الأرضية من التلوث .

ثانياً : الأهداف البيئية للأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن

٦٣٩

الغاز الطبيعي .

الفصل الخامس

حماية البيئة الأرضية في تشريعات الاسكان

٦٤٠

٦٤٠

- تمهيد :

أولاً : بيان تشريعات الاسكان التي تضمنت احكاماً تتعلق بالبيئة الأرضية .

٦٤١

٦٤١

- القوانين .

٦٤٢

ب- القرارات الوزارية .

الفصل السادس

حماية البيئة الأرضية في تشريعات التعمير

٦٤٥

أولاً : بيان بتشريعات التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة التي تضمنت احكاماً تتعلق بحماية البيئة .

٦٤٥

٦٤٥

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات التعمير .

الفصل السابع

حماية البيئة الأرضية في تشريعات السياحة

٦٤٧

٦٤٧

- تمهيد :

أولاً : بيان بتشريعات السياحة التي تضمنت احكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية .

٦٤٧

٦٤٨

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات السياحة .

الفصل الثامن

حماية البيئة الأرضية في تشريعات الآثار

٦٤٩

٦٤٩

- تمهيد :

أولاً : بيان تشريعات الآثار التي تضمنت احكاماً تتعلق بحماية البيئة الأرضية .

٦٤٩

٦٥٠

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الآثار .

٦٥١

ثالثاً : رؤيتنا لضرورة توسيع نطاق التجريم في تشريعات الآثار.

الفصل التاسع

حماية البيئة الأرضية في تشريعات

٦٥٢

الأمن الخارجي والداخلي

٦٥٢

٦٥٢

- تمهيد :

٦٥٣

أولاً : حماية البيئة الأرضية والمياهى والمنشآت لخطار المفرقات .

٦٥٥

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الأمن الداخلي .

القسم الأول

حماية البيئة في قانون المحال الصناعية والتجارية

- ٦٥٦ وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
٦٥٦ - تهديد وتقسيم ١

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون المحال الصناعية والتجارية والملققة

للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحته التنفيذية

- ٦٥٨ والتشريعات المكملة له
٦٥٨ - تهديد ١

- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ :

- في شأن المحال للصناعة والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة
٦٦٠ والمضرة بالصحة والخطرة .

- قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ :

- في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية
والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة
٦١٢ والخطرة .

- قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ :

- في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في زوايا الملاهي
والأغنام والخنازير واماكن تربية الجمال والخيول والى واجن .
٧١٢

- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨ :

- في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال غزيلة للحبوب .
٧٢٦

- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ :

- في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في معامل الزيوت
٧٢٩ النهائية ومعامل تكريرها .

الباب الثاني

المبادئ القانونية التي ترونها محكمة النقض المصرية

بشأن قانون المحال الصناعية والتجارية والملققة

- ٧٣٤ للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
٧٣٤ - تهديد وتقسيم ١

الباب الثالث

التعليمات العامة للمبانيات والقيود والأوصاف

الجبانية لجرائم المحال الصناعية والتجارية وغيرها

- ٧٤١ من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
٧٤١ - تهديد وتقسيم ١

- أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الحال الصناعية التجارية
٧٤١ للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .
ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية بجرائم الحال الصناعية والتجارية
٧٤٣ والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .
ثالثاً : الملاحظات القضائية على جرائم الحال الصناعية والتجارية .
٧٤٥

القسم الثاني

حماية البيئة في قانون الحال العامة

- ٧٤٦
٧٤٦ - شهيد :

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون الحال العامة

- ٧٤٧
٧٤٧ - شهيد :

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
٧٤٩ في شأن الحال العامة .
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ
٧٦٥ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الحال العامة .
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن
٧٧٤ الاشتراطات العامة الواجب توافرها في الحال العامة .
- قرار وزير الاسكان رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن استثناء الحال العامة
بمحافظة الاسكندرية من بعض أحكام القرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٧
بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال
٨٠٠ العامة .

- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن استثناء الحال
العامة بمحافظة بورسعيد من بعض أحكام القرار رقم ٤٢٣ لسنة
١٩٥٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال
٨٠١ العامة .

- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن استثناء
٨٠٢ المدن الكائنة بمحافظة سيناء من بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٦ بشأن الحال العامة .

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ بشأن
٨٠٣ بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعي والتراخيص بإقامة الحال
الصناعية والتجارية والحال العامة والملاهي .

- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام سير
العمل باللجان للنصوص عليها بالمادة الثانية من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن

- ٨٠٧ الصناعي والترخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية .
 - قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ بتفويض كل محافظ في دائرة اختصاصه بمباشرة بعض الاختصاصات المخولة لوزير الاسكان والمرافق .

٨٠٩

الباب الثاني

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن قانون المحال العامة

٨١١

٨١١

- شهيد :

الباب الثالث

التعليمات العامة للجهات والهيئات والأوصاف الجنائية لجرائم المحال العامة والملاحظات القضائية عليها

٨٢٢

٨٢٢

- شهيد :

٨٢٢

٨٢٢

٨٢٦

٨٢٧

٨٢٩

٨٣٠

القسم الثالث

حماية البيئة في تفريعات المنشآت والشركات الفندقية والسياحية

٨٣٧

٨٣٧

- شهيد وتقسيم :

الباب الأول

الأسول التشريعية لقوانين المنشآت والشركات الفندقية والسياحية

٨٣٨

٨٣٨

- شهيد وتقسيم :

٨٣٩

٨٣٩

٨٤١

٨٤٢

٨٤٢

٨٤٣

٨٤٤

- أولاً : القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .
 الفصل الأول : تصديق للمنشآت الفندقية والسياحية .
 الفصل الثاني : الإعفاءات الضريبية الجمركية .
 الفصل الثالث : نظام العاملين .
 الفصل الرابع : تنظيم العلاقة بين العملاء ومستغلى المنشآت .
 الفصل الخامس : تحديد الأسعار وتصنيف المنشآت الرقابة عليها .
 الفصل السادس : التزامات المنشآت قبل الوزارة .

٨٤٦	الفصل السابع : العقوبات .
٨٤٧	الفصل الثامن : أحكام ختامية .
٨٤٨	ثانياً : القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ .
٨٥١	ثالثاً : القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ .
	رابعاً : قرار وزاري رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .
٨٧٣	خامساً : قرار وزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ .
٨٨٢	سادساً : القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية .
٨٨٣	سابعاً : السياحة والطيران المدني قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ .
٨٩٥	الباب الثاني
	القواعد القانونية التي تفرعها محكمة النقض
٩٠٥	المصرية بشأن المنشآت والشركات الفندقية والسياحية
	الباب الثالث
	القيود والأوصاف الجنائية لجرائم شركات السياحة
٩٠٧	والملاحظات القضائية عليها
	- شهيد :
	أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم شركات السياحة والملاحظات القضائية عليها .
٩٠٧	ثانياً : الملاحظات القضائية على الأوصاف الجنائية لجرائم شركات السياحة .
٩٠٨	
	القسم الرابع
٩١٠	حماية البيئة في قانون الآثار
٩١٠	- شهيد وتقسيم :
	الباب الأول
	الأصول التشريعية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣
٩١١	بشأن الآثار المعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩١
٩١١	شهيد :
	الباب الثاني
	المبادئ القانونية التي تفرعها محكمة النقض
٩٣٣	المصرية بشأن جرائم الآثار
٩٣٣	- شهيد :

الباب الثالث

التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار والملاحظات القضائية عليها

- ١٣٥ - شهيد :
١٣٥ أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن الآثار .
١٣٦ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الآثار .
١٣٩ ثالثاً : للملاحظات القضائية على جرائم الآثار .

القسم الخامس

حماية البيئة في قانون المحميات الطبيعية

- ١٤٠ - شهيد :
١٤٠

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون المحميات الطبيعية

- ١٤١ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن المحميات الطبيعية .
١٤٣ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ .
١٤٨ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٠ .
٩٥٠ - اللائحة الداخلية لمصنوق المحميات الطبيعية .
٩٥١ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ .
٩٥٤ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩ .
٩٥٧ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩ .
٩٦١ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٨٩ .
٩٦٥ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ .
٩٦٩ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٨٩ .
٩٧٢

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة

في تشريعات المحميات الطبيعية

- ٩٧٦ - شهيد :
٩٧٦ أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون المحميات الطبيعية .
٩٧٦ ثانياً : للملاحظات القضائية على الجرائم الواردة في قانون المحميات الطبيعية .
٩٧٨

القسم السادس

حماية البيئة في قانون الحفاظ العامة

- ٩٧٩

الباب الأول

الأسول التشريعية لقانون النظافة العامة

٩٨٠

٩٨٠

- مهيد :

٩٨١

- قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية

٩٨٦

للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

الباب الأول

٩٨٦

تعاريف

الباب الثاني

٩٨٧

في جمع ونقل القمامة والتخلص منها

الباب الثالث

٩٩٢

في نزع ونقل المخلفات السائلة وتطهيرها

الباب الرابع

٩٩٥

في تصوير الأراضي النضاء أو الغربية

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم النظافة

٩٩٧

العامة والملاحظات القضائية عليها

٩٩٧

- مهيد :

٩٩٧

أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم النظافة العامة .

٩٩٨

ثانياً : الملاحظات القضائية على جرائم النظافة العامة .

القسم السابع

١٠٠٠

حماية البيئة في قانون اشغال الطرق

١٠٠١

- مهيد وتقسيم :

الباب الأول

الأسول التشريعية لقانون اشغال الطرق العامة

١٠٠١

١٠٠١

- مهيد :

١٠٠٢

- قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن اشغال الطرق العامة .

- قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ باللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق

١٠١٠

العامة .

الباب الأول

١٠١٠

في أنواع الطرق العامة ودرجاتها

١٠١٢

الباب الثاني

١٠١٢

- في الاشغال .

- ١٠١٢ - البناء والهدم .
- ١٠١٥ - البضائع والنصب المتنقلة وعربات اليد .
- ١٠١٧ - سرائق المائم .

الباب الثالث

- ١٠١٨ **اصلاح التلف بالطرق**
- الباب الرابع**
- ١٠١٨ **في الرسوم والتأمينات**
- الباب الخامس**

التعليمات العامة للمنيابات والقبود والأوصاف

- الجنائية للجرائم الواردة في قانون انفال**
- ١٠٢٨ **لحقوق العامة والملاحظات القضائية عليها**
- ١٠٢٨ - **شهاد :**
- ١٠٢٨ أولاً : التعليمات العامة للمنيابات بشأن لشغال الطرق العامة .
- ١٠٣٠ ثانياً : القبود والأوصاف الجنائية لجرائم لشغال الطرق العامة .
- ثالثاً : الملاحظات القضائية على جرائم لشغال الطرق العامة على ضوء
- ١٠٣١ أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائي .

القسم الثامن

- ١٠٣٢ **حماية البيئة في قانون الطرق العامة**
- ١٠٣٢ - **شهاد وتقسيم :**

الباب الأول

- ١٠٣٢ **الأصول التشريعية لقانون الطرق العامة**
- ١٠٣٤ - **شهاد :**
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
- ١٠٣٥

الباب الأول

- ١٠٣٦ **أحكام عامة**
- ١٠٣٧ **الباب الثاني**
- ١٠٣٧ - الانتفاع بالطرق العامة .
- ١٠٣٩ - القيود المفروضة على الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة .

الباب الرابع

- ١٠٤٠ **المقولات**
- قرار وزير النقل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية لقانون
- ١٠٤٣ الطرق العامة .

الباب الأول

في الانتفاع بالطرق العامة

- ١٠٤٣ أولاً : بالنسبة للأعمال الصنافية .
١٠٤٤ ثانياً : بالنسبة للأعمال الأخرى .
١٠٤٤ ثالثاً : خطوط النيكوفيل التي تعبر الطرق العامة .
١٠٤٥

الباب الثاني

القيود المفروضة على الأراضي الواقعة

- ١٠٤٧ على جانبي الطرق العامة

الباب الثالث

أحكام ختامية

- ١٠٤٧ - قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤
١٠٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .

الباب الرابع

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة

- ١٠٥١ النقض المصرية بشأن الطرق العامة

١٠٥١ - شهيد :

الباب الخامس

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الطرق

- ١٠٥٥ العامة والملاحظات القضائية عليها

- ١٠٥٥ - شهيد :
١٠٥٥ أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الطرق العامة .
ثانياً : للملاحظات القضائية على جرائم الطرق العامة على ضوء أحكام
١٠٥٧ محكمة النقض ومبادئ التفقيش القضائي .

القسم التاسع

عملية البينة في قانون تنظيم الاعلانات

- ١٠٥٨ - شهيد :

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون تنظيم

- ١٠٥٩ الاعلانات ولائحته التنفيذية

- ١٠٥٩ - شهيد :
١٠٦٠ أولاً : قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .
ثانياً : قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات والغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة
١٩٥٦ باللائحة التنفيذية القديمة .

ثالثاً : قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥ بشروط الترخيص بالإعلان على
بريدية الأرصفة والحواليج الحينية المخصصة لتأمين سلامة
عبور المشاة بمدينة القاهرة .

١٠٧٢

رابعاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٢ بخفض
مصرفات الدعاية والإعلان الحكومية .

١٠٧٣

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات

والملاحظات القضائية عليها

١٠٧٤

١٠٧٤

١٠٧٤

- شهيد :

أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاعلانات .

ثانياً : للملاحظات القضائية على جرائم الاعلانات على ضوء أحكام

١٠٧٥

محكمة النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائي .

الكتاب الثالث

شرح القوانين المتعلقة

بحماية البيئة الهوائية من التلوث

١٠٧٩

١٠٧٩

١- شهيد :

٢- الأصول العامة لحماية البيئة الهوائية في قانون البيئة ولائحته
التنفيذية .

١٠٧٩

٣- نحو تدعيم رؤيتنا بشأن تأسيس فرع قانوني جديد لقوانين

١٠٨٠

البيئة .

١٠٨٠

٤- تقسيم .

الباب التمهيدي

دور قانون العقوبات والتشريعات الخاصة

في حماية البيئة الهوائية من التلوث

١٠٨١

١٠٨١

- شهيد وتقسيم :

الفصل الأول

حماية البيئة الهوائية في قانون العقوبات المصري

١٠٨٢

١٠٨٢

- شهيد :

١- تجريم بعض الأعمال المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية .

١٠٨٢

١٠٨٤

٢- حماية البيئة الهوائية وحاسة الشم من التلوث بالحرائق .

١٠٨٤

٣- تجريم الأعمال الفاضحة والمخلّة بالمياء وخلّة التلوث الأخرى .

الفصل الثاني

حماية البيئة الهوائية في تشريعات الصحة

١٠٨٥

١٠٨٥

- شهيد :

أولاً : بيان التشريعات المتعلقة بالصحة العامة التي تضمنت أحكاماً

تتعلق بحماية البيئة . ١٠٨٥

(أ) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالوقاية من الأمراض المعدية
عموماً . ١٠٨٦

(ب) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالأمراض المتوطنة
والمزمنة . ١٠٨٧

(ج) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالمياه . ١٠٨٧

(د) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بحماية الهواء من التلوث . ١٠٨٨

(هـ) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بحماية الإنسان من
الاشعاعات المؤينة . ١٠٨٨

(و) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بسلامة الأغذية ومطابقتها
للمواصفات وعدم الغش فيها . ١٠٨٩

(ز) تشريعات البيئة المتعلقة بالرقابة الصحية على العاملين في
حقل الغذاء والدواء . ١٠٩١

(ح) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالألبان . ١٠٩٢

(ط) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالمثلجات والمياه الغازية . ١٠٩٣

(ي) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالتسمم الغذائي . ١٠٩٤

(ك) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بذبح الحيوانات وحفظ
جلودها . ١٠٩٦

(ل) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالتدخين . ١٠٩٦

(م) تشريعات البيئة الصحية المتعلقة بالجواهر المخرقة . ١٠٩٦

ثانياً : الأهداف البيئية للتشريعات المتعلقة بالصحة . ١١٠١

الفصل الثالث

حماية البيئة الهوائية في تشريعات التمييز والغذاء.

- تمهيد : ١١٠٢

أولاً : بيان بتشريعات التمييز والغذاء التي تضمنت أحكاماً تتعلق
بالبيئة . ١١٠٢

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات التمييز والغذاء . ١١٠٩

الفصل الرابع

حماية البيئة الهوائية في تشريعات

الاقتصاد والتجارة الخارجية

- شهيد : ١١١٠

أولاً : تشريعات الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تضمنت أحكاماً . ١١١٠

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الاقتصاد والتجارة الخارجية . ١١١١

الفصل الخامس

حماية البيئة الهوائية في تشريعات العمل

- ١١١٢ - **شاهد :**
- ١١١٣ أولاً : بيان بالتشريعات المتعلقة بالعمل والتي تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة .
- ١١١٣ أ- تشريعات العمل الرئيسية التي تتضمن أحكاماً لحماية بيئة العمل .
- ١١١٣ ب- تشريعات البيئة المتعلقة بحماية الأحداث .
- ١١١٤ ج- تشريعات بيئة العمل المتعلقة بحماية النساء من الاستغلال أو الانجراف .
- ١١١٥ د- تشريعات بيئة العمل المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية قبل وأثناء وعدم العمل .
- ١١١٧ ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات العمل .

الفصل السادس

حماية البيئة الهوائية في تشريعات التأمينات الاجتماعية

- ١١١٨ - **شاهد :**
- ١١١٨ أولاً : بيان بتشريعات التأمينات الاجتماعية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية البيئة .
- ١١١٨ ثانياً : الأهداف البيئية التي تضمنتها النصوص التشريعية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية .

الفصل السابع

حماية البيئة الهوائية في تشريعات الكهرباء والطاقة

- ١١٢٠ - **شاهد :**
- ١١٢٠ أولاً : تشريعات الكهرباء التي تضمنت أحكاماً تتعلق بالبيئة .
- ١١٢١ ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الكهرباء .

القسم الأول

حماية البيئة في قانون الوقاية من أضرار التدخين

- ١١٢٢ - **شاهد :**
- ١١٢٢

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون الوقاية

١١٢٣ من أضرار التدخين

١١٢٤ أولاً : القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين .

ثانياً : القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١١٢٧ ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين .

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المتعلقة

١١٣٠ بالتدخين والملاحظات القضائية عليها

١١٣٠ - تمهيد :

١١٣٠ أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم التدخين .

١١٣٠ ثانياً : الملاحظات القضائية على جرائم التدخين .

القسم الثاني

١١٣٢ حماية البيئة في قانون مكبرات الصوت

١١٣٢ - تمهيد وتقسيم :

الباب الأول

١١٣٣ الأصول التشريعية لقانون مكبرات الصوت

١١٣٤ قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم

استعمال مكبرات الصوت

الباب الثاني

القيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات الصوت والملاحظات

١١٣٧ القضائية عليها

١١٣٧ - تمهيد :

١١٣٧ أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم مكبرات الصوت .

١١٣٧ ثانياً : الملاحظات القضائية على جرائم مكبرات الصوت .

القسم الثالث

١١٣٩ حماية البيئة في قانون المراحل البخارية

١١٣٩ - تمهيد وتقسيم :

الباب الأول

١١٤٠ الأصول التشريعية لقانون المراحل البخارية

١١٤٠ - تمهيد :

- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن إقامة وإحالة الآلات الحرارية

١١٤١ والمراحل البخارية .

الباب الخامس

التعليمات العامة للسيابلات والقيود والأوصاف

١١٤٧

الجنائية بشأن المراحل البخارية

١١٤٧

- تمهيد :

١١٤٧

أولاً : التعليمات العامة للذبابات بشأن جرائم المراحل البخارية .

١١٤٧

ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المراحل البخارية .

الكتاب الرابع

شرح القوانين المكمل لقانون البيئة المتعلقة

١١٥٠

بحماية البيئة المائية من التلوث

١١٥٠

١- تمهيد :

٢- الأصول العامة لحماية البيئة للمائية في قانون البيئة للمصرى ولائحته

١١٥٠

التنفيذية .

٣- نحو تدعيم رؤيتنا بشأن تلميس فرع قانونى جديد للبيئة لقوانين

١١٥١

البيئة .

١١٥١

٤- سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فيما يلى .

الباب التمهيدي

دور التشريعات الخاصة في حماية

١١٥٢

البيئة المائية من التلوث

١١٥٢

- تمهيد :

الفصل الأول

حماية البيئة المائية في تشريعات الرى والصرف

١١٥٣

- تمهيد :

أولاً : بيان بالتشريعات المتعلقة بالرى والصرف التى تضمنت أحكاماً .

١١٥٣

تتعلق بحماية البيئة .

١١٥٤

ثانياً : الأهداف البيئية لتشريعات الرى .

الفصل الثانى

حماية البيئة المائية في تشريعات النقل

١١٥٥

والمواصلات والنقل البحرى

١١٥٥

- تمهيد :

أولاً : التشريعات البحرية التى تضمنت أحكاماً تتعلق بحماية البيئة .

١١٦٠

ثانياً : القوانين والقرارات الوطنية .

١١٦٢

ثالثاً : الأهداف البيئية للتشريعات النقل البحرى .

١١٦٣	القسم الأول
١١٦٣	حماية البيئة في قانون صرف المخلفات السائلة
	- صهيد :
	الباب الأول
١١٦٤	الأصول التشريعية لقانون صرف المخلفات السائلة
١١٦٤	- صهيد :
	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢
١١٦٥	في شأن صرف المخلفات السائلة .
	الباب الأول
١١٦٥	المجاري العامة والصرف فيها
	الباب الثاني
١١٦٨	المجاري المياه والصرف فيها
	الباب الثالث
١١٦٩	أحكام عامة
	الباب الرابع
١١٧١	المقومات وأحكام شتامية
	- قرار وزير الاسكان والمواقع رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية
١١٧٣	للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة .
	الباب الأول
١١٧٣	تقديم الطلبات
	الباب الثاني
١١٧٥	غرف التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة
	الباب الثالث
١١٧٦	المياه المظرة بالمجاري
	الباب الرابع
	امتدادات المجاري التوصل
١١٧٦	عليها وتكاليف التوصل
	الباب الخامس
١١٧٨	أحكام عامة
	الباب السادس
	أولاً : للمايير والمواصفات الواجب توافرها في المخلفات السائلة التي
١١٧٩	يرخص بصرفها في المجاري العامة .
	ثانياً : الاشتراطات والمعايير الواجب توافرها في المخلفات السائلة التي
١١٨١	يتم صرفها بالمري السطحي أو برى الأرض الزراعية .

- الباب السابع**
طريقة ومواعيد أخذ عينات من المتفلفات السائلة
والمعامل التي يجرى بها التمثيل
١١٨٤
- الباب الثامن**
القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة
في قانون صرف المتفلفات السائلة
١١٨٧
- القسم الثاني**
حماية البيئة في قانون البرك والمستنقعات
١١٨٩
- شهيد :
١١٨٩
- الباب الأول**
الأصول التشريعية لقانون البرك والمستنقعات
١١٩٠
- شهيد :
١١٩٠
- قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخلص من البرك والمستنقعات
ومنع لحداث الحفر .
١١٩١
- قرار وزير الاسكان رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن وسائل التخلص
من البرك والمستنقعات .
١١٩٦
- الباب الثاني**
القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في
قانون البرك والمستنقعات
١١٩٨
- القسم الثالث**
حماية البيئة في قانون الكوارث البحرية
١١٩٩
- والمطام البحرية**
الباب الأول
الأصول التشريعية لقانون الكوارث
١٢٠٠
- البحرية والمطام البحرية**
- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الكوارث البحرية والمطام
البحرية.
١٢٠١
- الباب الثاني**
القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة
في قانون الكوارث البحرية والمطام البحرية
١٢٠٦
- القسم الرابع**
أحدث التشريعات بشأن حماية البيئة
١٢٠٨
- شهيد وتقسيم .
١٢٠٨
- أولاً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء محميات

- ١٢٠٩ : طبيعة في منطقة عليا بمحافظة البحر الأحمر .
- ثانياً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن جواز نقل محال صهر المعادن والمسابك من داخل الكتلة السكنية بمحافظة الاسكندرية إلى اى موقع خارجها .
- ١٢١٢ : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٨ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل القرار رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى العلاقي بمحافظة لسوان .
- ١٢١٢ : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل القرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية في منطقة سانت كاترين بمحافظة سيناء .
- ١٢١٥ : أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن حظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة داخل كبريت عواصم للحفاظ على .
- ١٢١٧

القسم الثاني

الأصول المشتركة بين تشريعات البيئة

- ١٢٤٧ ١ - شهيد :
- ١٢٤٧ ٢ - تقسيم .
- ١٢٤٧

الجواب الأول

الدفع في قانون البيئة

- ١٢٤٨ - شهيد :
- ١٢٤٨ ١ - المقصود بالدفع على وجه العموم .
- ١٢٤٨ ٢ - تقسيمات الدفع في لغة القانون الجنائي .
- ١٢٤٨ أولاً : الدفع من حيث مصدرها ومجال أعمالها .
- ١٢٤٨ ثانياً : الدفع من حيث طبيعتها وماهيتها القانونية .
- ١٢٤٩ ثالثاً : الدفع من حيث الغاية منها .
- ١٢٤٩ - تقسيم :
- أولاً : الدفع بعدم الجناية في جناية تداول النفايات الخطرة بغير ترخيص لحصول التهم على ترخيص بتداول النفايات من الجهة الإدارية المختصة .
- ١٢٤٩ ثانياً : الدفع بعدم توافر العمد في جناية الفعل المخالف لقانون البيئة الذي نشأ عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر .
- ١٢٥٠ ثالثاً : الدفع بعدم توافر العمد في جناية زيادة النشاط الإشعاعي عن حدود المسموح بها .
- ١٢٥١ رابعاً : الدفع بعدم توافر لركان جريمة سيد الطيور بدون ترخيص لأنه

- ١٢٥١ لا يكفى القول بأن التهمة ثابتة في حق المتهم .
خامساً : الدفع بعدم دستورية اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لصورها
بعد انقضاء مدة السنة لشهر التي حددتها للمشرع لاصولها في
١٢٥٢ المادة الثانية فقرة أولى من مواد اصدار قانون البيئة .
سادساً : الدفع بعدم توافر شروط العود للخصوص عليها في المادة
١٢٥٣ ٥/٩٢ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
سابعاً : الدفع بتوافر إحدى حالات الاعفاء من العقاب للخصوص عليها
١٢٥٣ في المادة ٥٤ من قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .
ثامناً : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها .
١٢٥٤ تاسعاً : الدفع بشيوع التهمة .
١٢٥٤ عاشر : الدفع بعدم قبول الدعوى لصنوع أمر بعدم وجود وجه لاقامة
١٢٥٤ الدعوى الجنائية .

الباب الثاني

الدفع في القوانين المكملة لقانون البيئة

- ١٢٥٥ - شهد :
١٢٥٥ أولاً : الدفع بعدم دستورية قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بإنشاء
الحمية الطبيعية وذلك فيما تضمنته من عدم تعيين الحدود التي
١٢٥٥ تبين النطاق المكاني لتلك الحمية .
ثانياً : الدفع بعدم دستورية المواد ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الحال العامة والمادة الثانية من
١٢٥٥ القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر شرب الخمر .
ثالثاً : الدفع بعدم مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على
١٢٥٦ اعمال فيه طبقاً للقانون رقم ٣٧١ بشأن الحال العامة .
رابعاً : الدفع بعدم مسئولية المتهم عن جريمة السماح بلعب القمار في
١٢٥٧ المحل العام لغيابه عن المحل بسبب المرض .
خامساً : الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في
١٢٥٧ مخالفات اشغال الطرق إلا ما كان مرتبطاً منها بجنائية أو جنحة .
سادساً : الدفع بأن الأرض اللقاه عليها البناء ليست أرضاً زراعية أو
١٢٥٨ حتى من الأراضي البور القابلة للزراعة .
سابعاً : الدفع بطلان الحكم لعدم تضمنه بيانات الحكم الصادر بالادانة
١٢٥٨ طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
ثامناً : الدفع بأن الطريق العام الذي أقام للتهمة عليه الجناء لا يدخل
١٢٥٩ ضمن الطرق المحددة قانوناً .

- ١٣٥٩ : التاسع : الدفع بأن الآثار التي يحوزها تاجر الآثار سبق تسجيلها وأنه لا
زالَت باقية بكاملها .
عاشراً : الدفع بأن المستلزمات الخاصة بالمنشآت الفندقية لا تخضع
للمضاربات أو الرسوم .

الفصل الثالث

- ١٣٦١ : **معجم بالمصطلحات الانجليزية المتعلقة بالهيئة**
١٣٧٣ : - المراجع .
١٣٧٣ : أولاً : الكتب والرسائل .
١٣٧٤ : ثانياً : التقارير والدوريات .
١٣٧٥ : - كتب وأبحاث للمؤلف .
١٣٧٥ : أولاً : الكتب .
١٣٧٦ : ثانياً : الأبحاث .
١٣٧٧ : - فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف .

تم بحمد الله وتوفيقه

رقم الايداع بالهيئة القومية العامة لدار الكتب

والوثائق المصرية

٤٩٢٥

شرح تشريعات البيئية

EXPLICATION DES LOIS DE L'ENVIRONNEMENT

هذا البحث يتضمن أربعة كتب تشتمل ما يأتي :

شرح تفصيلي مقارن لتشريعات البيئة الأرضية والهوائية والمائية والصحية في مصر والدول العربية محلياً ودولياً :

أولاً : شرح قانون البيئة المصري الجديد رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية وأمر نائب الحكم العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن حظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة داخل كردون عواصم المحافظات ، والتشريعات والمعاهدات الدولية المكتملة له .

ثانياً : شرح جميع نصوص قانون البيئة والنظام القانوني لجهاز حماية البيئة وصندوقه والحوافز المقررة لأعمال حماية البيئة والاجراءات الادارية والقضائية للتظلم من القرارات الادارية الصادرة بشأن البيئة ونظام التجريم والعقاب .

ثالثاً : شرح تفصيلي لأركان جُنَايَات زيادة النشاط الاشعاعي وجُنَايَات ارتكاب فعل عمدي ينشأ عنه وفاة أو إصابة شخص بعامة وجُنَايَات السفن .

رابعاً : شرح تفصيلي لأركان جنح الاعتداء على الحيوانات والطيور والمواد والنفايات الخطرة وعادم المحركات والقمامة وجنح الدخان والحرارة والرطوبة والعادم وجرائم عدم التهوية والتسخين وتلويث الشواطئ وجرائم السفن .

خامساً : شرح التشريعات المكتملة لقانون البيئة : ومنها المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والسياحية والمحميات الطبيعية والتنظافة العامة ونهر النيل والطرق العامة واشغال الطرق والاعلانات والوقاية من اضرار التسخين ومكبرات الصوت والمرآجل البخارية وصرف المتخلفات السائلة والكوارث البحرية والبرك والمستنقعات واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المكتملة لها.

سادساً : الدفوع الجنائية في جميع جرائم البيئة والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية عليها على ضوء أحكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية للنائب العام .

سابعاً : أحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية والادارية العليا الخاصة بالبيئة

ثامناً : معجم باللغة الإنجليزية بالمصطلحات المتعلقة بالبيئة .

شرح تشريعات البيئة

**EXPLICATION DES LOIS
DE L'ENVIRONNEMENT**

